



قوة النظر على نور

فهرس قره الانظار على شرح تنوير الابصار

باب التيمم	باب المياه	كتاب الطهارة
باب الانحسار	باب الحيض	باب السجود على الخفين
باب الاذان	كتاب الصلوة	فصل الاستنجاء
فصل ويجبر الامام	باب صفة الصلوة	باب شروط الصلوة
باب ما يفد الصلوة	باب الاختلاف	باب الامامة

باب الوتر	باب ادراك الفريضة	باب قضا الفوائت
باب سجود السهو	باب صلوة المريض	باب سجود التلاوة
باب المسافر	باب الجمعة	باب العدين
باب الكسوف	باب الاستسقاء	باب صلوة الخوف
باب صلوة الجبازة	باب الشهيد	باب الصلوة في الكعبة

كتاب الزكاة	باب المنة	باب زكاة البقر
باب زكاة الغنم	باب زكاة المال	باب العاشر
باب الركاز	باب العشر	باب المصروف
باب صدقة الفطر	كتاب الصوم	باب ما يفطر الصوم
فصل في العوارض	باب الاعتكاف	كتاب الحج

(111)

باب القرآن	باب التمتع	باب النجاسات
باب الاحصان	باب الحج عن الغير	باب الهدايا
كتاب النكاح	فصل في المهر	باب الكفارة
باب المهر	باب نكاح الرقيق	باب نكاح الكافر
باب القسم	باب الرضاع	كتاب الطلاق

باب الميراث	باب طلاق غير المدخول	باب الكفريات
باب نفوذ الطلاق	باب الام بآلده	فصل في المشبهة
باب التعيين	باب طلاق المريض	باب الرجعت
باب الايلاء	باب الخلع	باب الظهار
باب الكفارة	باب اللعان	باب الحنين

١٧

باب العدة	فصل في الحدود	فصل في بوالنسب
باب الحضانة	باب النفقة	كتاب العتق
باب عتق البعض	باب الكف بعتق	باب العتق على جعل
باب الذبير	باب الاستبلاء	كتاب الاجمان
باب البهين في الزول	باب البهين في الاكل	باب البهين في الطلاق والعتاق

باب البيه في البيع والشراء والصوم	باب البيه في الضرب والقتل	كتاب الحدود
باب الوطى الذي يوجب الحكم والذي لا يوجب	باب الشهادة على الزنا	باب الحد والضرب
باب حد القذف	باب التعزير	كتاب الرقة
باب في كيفية القطع والتأجيل	باب قطع الطريق	كتاب الجهاد
باب المغنم وقسمته	باب استئذان الكفار	باب المستأمن

فصل في استئذان الكافر	باب العتق والخراج	فصل في الجحيم
باب المرتد	باب البغاة	كتاب العقوبات
كتاب المقتطع	كتاب المفقود	كتاب الآتي
فصل في الشركة الفاسدة	كتاب الوقف	فصل في رباي شرط الوقف في اجارته
فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد	كتاب البيوع	فصل فيما يتعلق ببيع وما به خل

باب خيار الشرط	باب خيار الرؤية	باب خيار الغيب
باب بيع الفاسد	فصل في الفضولي	باب الاقالة
باب المراجعة والتولية	فصل في الصرف	فصل في القرض
باب الربا	باب الحقون	باب الاستحقاق
باب السلم	باب المنفقات	باب الصرف

٧١

كتاب الكفالة	باب كفالة الرطبين	كتاب الحوالة
كتاب القصاص	فصل في الجبس	باب النخبة
كتاب القاضي الى القاضي	كتاب الشهادة	باب القول
باب الاختلاف في الشهادة	باب الشهادة على الشهادة	باب الرجوع عن الشهادة
كتاب الوكالة	باب الوكالة في البيع والشراء	باب الوكالة بخصوصية والقبض

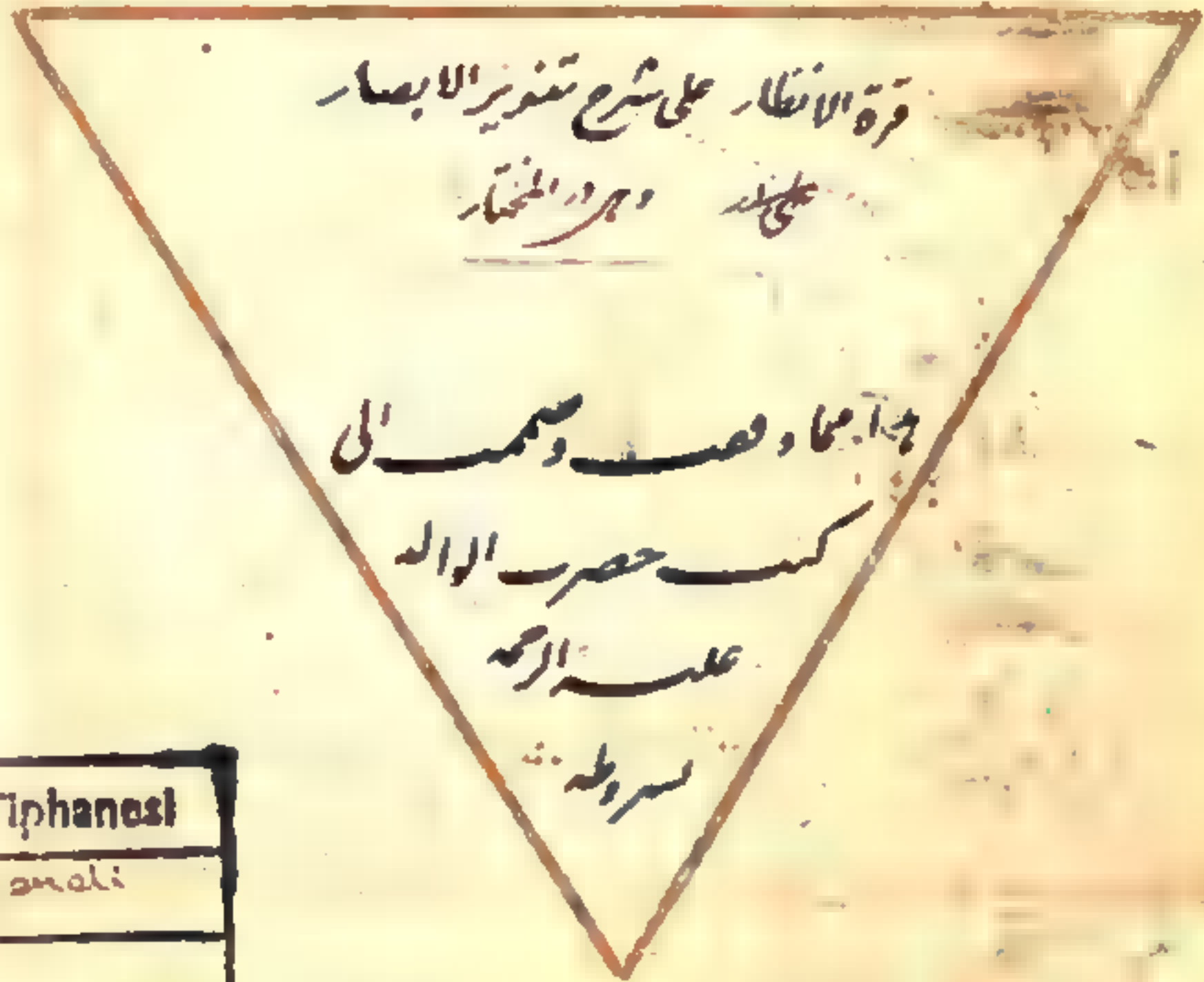
باب عزل الوكيل	كتاب الدعوى	باب التحليف
فصل في دفع الدعاوى	باب دعوى الرجوع	باب دعوى النسب
كتاب الاقرار	باب الاستثناء وما في	باب اقرار المريض
فصل في مسائل شتى	كتاب الصلح	كتاب المضاربة
باب المضاربة بضارب	فصل في المتوفات	كتاب الايداع

١١١

كتاب العارية	كتاب الهبة	باب الرجوع من الهبة
كتاب الاجارة	باب ويجوز من الاجارة	باب اجارة الشاة
باب ضمان الاجير	باب فسخ الاجارة	كتاب المكاتب
باب ما يجوز المكاتب ان يفعله	باب كتابة العبد المملوك	باب موت المكاتب
كتاب الولاء	كتاب الاكراه	كتاب الحجر

فصل في بوع القدم بالا حتم والاحبال	كتاب الماذون	كتاب الغضب
كتاب الشفعة	باب طلب الشفعة	باب ما ثبت في اولا
باب ما يظلمها ترك طبيب الموائمة	كتاب القسمة	كتاب المزارعة
كتاب المساقاة	كتاب الذبايح	كتاب الاصححة
كتاب الخطر والاباء	فصل في اللبس	فصل في النظر والمسر
باب الاستبراء	فصل في بيع الغنم	كتاب احيا الموات
فصل في الرب	كتاب الاشربة	كتاب الصيد
كتاب الرهن	باب ما يجوز ارتها	باب الرهن بوضع على يد عدل
باب القرص في الرهن	فصل رهن عصيرا	كتاب الجنايات
فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب	باب القود	فصل في الفعلين

1



Süleymaniye Kütüphanesi	
Aziz Efendi	
Yeni No.	
Eski Kayıt No.	113



114

20

114

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 بحمدك اللهم على ما نورت قلوبنا بنور الايمان ونشكرك على ما اقررت بسلامنا
 بسوايح النعم والاحسان ونسلم على نبينا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كافة الناس والجان المنعوت بافصح اللسان العاقل من يرد الله به خير ايقظ
 في الدين كازاده الثقات من اهل هذا الشأن وعلى امر واصحابه مصابيح الفرقان
 ومفاتيح الفرقان **اما بعد** فانه يقول العبد الرجي عذوره تقادر مجزوك
 بن عبد القادر لما كان شرح التفسير الذي الفه العالم العلامة والعهدة الثمينة
 محمد علاء الدين بن الشيخ علي الامام بمجامع بني امية المفق بدمشق شام كثير
 الفوائد حاوي الغرايد لم يوجد جامع لمسايل الفقر مثله مع صغر حجمه ومحيط
 لنوادره مع وجازة عبارته بل هو المختب كنافع لمدارك محصول الفقهاء الكبار
 والوجيز الجامع لعالم الدين الازهر ومحيط شامل لكل جوهر مامن خنثار
 اللجاس وخلاصة الفصول الاوهو حاوية ولا ترى من افدة من كتاب الا
 تهوي اليه وقد شرع في قرأته على الجباب المكره حسن بن المرحوم احمد قدس
 سيدون وطلب مني ان اكتب مبدء من الحواشي ما يحل مشكلاته وتفضل معضلاته

تفسير

لتفهم مطالعته وتحقق انه لا يضيع على بل يحقق امل بالانقاع به ولا يخفى
 عليه دقائق نظري وحقائق ما ادي اليه فكري وفقه الله تعالى بتوفيقه وجعلنا
 اجمعين بالحق حاملين وبالجان متعين اردت ان اكتب عليه ما يكشف عن وجوه
 اللثام ويظهر ازهاره من وراء الاكال مظهر كبر ابد درره عن حجب المصادف و
 موضعا الخرايد نكس عن جلباب المصادف ومبين ما فيه من كبرياء ونصيف الواقعين
 من الكتاب حتى يكون لكل قليل شفاء ولكل قليل سقاء ورواء مع بيان ما فيه غرض
 من صنق بعبارة ومخالفته في بعض المواضع لما في كتب الروايات فشرعت في سبيل
 عن الله تعالى ان يتفهم به وسائر مطالعين يتقبل مني ان اكرم الاكرمين متوكل على
 فضله الجليل وهو حسبي ونعم الوكيل وسميته قره الانظار على شرح تنوير الابصار
قوله بعد المذكور منسوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف وجوبا قال كرمي اما
 ما بين بالانقاع او يحرف الجر فاعلمه نحو كتاب الله وضيق الله وسميته كرمي بعد
 او مفعول محذوف الرقاب وسبحان الله ونحو شكر الله وعجايبك فيجب حذف تعاميل
 في جميع هذه انتهى والمراد هو الوصف بالجميل على الجمل الاختياري من انعام او غيره وما وقع
 على غير الاختيار كرمي كرم الله تعالى على صفاته قلنته بل منزلة الاختياري لا استقلال
 الذات فيه وان يحرف الخطاب اشارة الى انه قوي للحامد بحرك الاقبال وداعي كرمي
 الى الجانب على الكمال حتى خاطبه **قوله** يا من شرحت صدورنا اثر كلامه بالوضوح لنداء
 البعيد على ما قيل مع انه سبحانه اقرب اليانا من جبل الوريد حصا نفسه واستبعادها
 عن مقام الزلفي وقدم شرح الصدر على تنوير البصر لان شرح الصدر سبب لشرح القلب
 الذي هو مدار جميع الحواس كما اشار اليه صاحب المعجزات صلى الله عليه وسلم وفي الجسد
 اذا صلت صلح الجسد كله واذا فسدت فسدت الجسد كله **قوله** ونورت بشارتنا الخ فيه
 براحة الاستعداد كما لا يخفى **قوله** افضت علينا من اشعة من قاض الماء فيض فيضا
 اي كثر وافاض الماء على نفسه اي افرد واشعة جمع شعاع القاموس شعاع
 الشمس وشعها الذي تراه كانت الجبال مقبلة عليك اذا نظرت اليها الواحدة بهاء
 جمع اشعة وشع بضمين انتهى اي افردت علينا من انوار شريقتك بحر ابعث
 نياتها **قوله** واعذت لدينا الغدق حرك الماء الكثير واعذق المطر كثر قطر

X

X

كذا في القاموس وهذا يقتضي ان يكون الاغداق لازما وكشاح جعله متعديا
 فلا بد من تصنيفه من معنى الاضافه اي افقت علينا اننا نقا حال كونه عندنا كثيرا
 لا بعد ولا يحصى **قوله** لقد اصبحت بفتح الحزرة وسكون الصاد المعجمة وبعد حلا حاملة
 وفي بعض النسخ اصحت بفتح الحزرة ثم الصاد المهملة ثم جها للموحدة وبعد هاء تاء
 ثابت **قوله** والمضار بفتح الحزرة وسكون الصاد جمع ضمير يقرئ بالاسرار **قوله** ولا
 بفتح العين المعجمة وسكون الراء المهملة واخره واو اي لا يجب القاموس لا غرو ولا
 غروي لا يجب اي لا يجب في كونه غريزا على البشر **قوله** الا وان الحسد حرك الحسحرك
 نبات تعلق ثمرته بصوف الغنم ورقه كورق الرجل وادق وغد ورقه شوك ملرز
 صلب ذو ثلاث شعب والحسد ايضا الحقد والعداوة ويعمل على مثال شوك اداة الحرب
 من جديد او نصب فيلحق حول العسكر ويسمى باسمه كذا في القاموس والمعنى على التفسير
 اي الحسد كالحسرك في انه موقع في غناه وشقت بل مهلك كما ان تلك كينات موقعه في غناه
 ولكن ارادة المعنى الاخر ههنا انبى اي الحسد مهلك كاداة الحرب **قوله** لان من زرع
 الاخر بكسر الحزرة وفتح الحاء المهملة جمع الاخت بكسر الحزرة وسكون الحاء المهملة العام
 الاخت بكسر الحقد والغضب جمع كغضب وقد لحسن كسم فيهما والمواخنة المعاداة
 فهو علمه لقوله بد ايضا حبه فقتله وبينها اجل معترضة **قوله** لكن يا اخي دفع لتوهم ناك
 من قوله والكريم يصالح فانه يوم انه يصالح مطلقا فيه بد علي انه لا يصالح الا بعد
 الموقف الى اخره **قوله** نسخ بها البال اي ظهرت لي يقال نسخ بكذا المكنع عرض والبرج
 او اخرج لي كمال يقال نسخ بياخز **قوله** اصحت اعراض المصنفين اعراض الاول باب
 المهملة جمع عرض بالكسر الحسد او موضع المدح والدم منه او ما يفتح به من حسب
 وشرف وثمانى بالعين المعجمة جمع عرض محرك الهدف اي صادت اعراض المصنفين
 هدف سهاو السنة الحساد **قوله** رياض الفريحت اي استعمال الفريحت اي طبعته
 يقال رياض المهر رياض ورياضة للفريحت التي تحبها المهر في نفسه وذكر الرمان
 معنى فقيه استعارة مكينة مع الترشيع **قوله** العلف الاشارة اي بالطف للاشارة فهو
 منصوب بنزع الخافض ان كان متعلقا بدفع ويجوز ان يكون مفعول معتمد فلا حاجة
 الى تقدير بحرف الجر **قوله** مقدرة اخذ من مقدرة الجيش فهو من قدم بمعنى تقدم

اي هذا مما يجب تقديره على مسائل الكتاب **قوله** ففقه على وزن قل امر من فاه يقول
 يقال فاه به اي نطق به كقوله اي انطق بعلم ولا تجعل به وفي بعض النسخ ففقه
 بعلم من فار يغوز فوزا والفوز النجاة والظفر بالخرى فاطفر بعلم ولا تجعل
قوله والميسقي بكسر كفاف هو علم الانعام كذا في حاشية الاشياء للسيد الجوي
قوله لا سنجف فيها بضم السين المهملة وسكون الحاء المعجمة وبعد هاء فاه اي ليس
 فيها كلاما فاحش واصل السنجف رقة العقل قال في القاموس السنجف بالضم
 والفتح رقة العقل وعينه وفي المغرب رجل سنجف وفيه سنجف وهو رقة العقل
 من قولهم ثوب سنجف اذا كان قليل الغزل ووجدنا سبته ما فسرنا به ان المنكس
 بالقاحش ليس بجيد العقل ومثله بل عقله رقيق سنجف **قوله** بان مذهبا
 يحمل الخطا ومذهب يحمل القبا خطا يحتمل الصواب قال الشيخ ابراهيم البيري
 في حاشية على الاشياء اي غالب ظننا ان ما ذهب اليه اما ما صواب كما ان غالب
 ظن اما ما كذا لك والمسيوخ للمقلد ان يعتقد ذلك ان لاجار المجتهد بمنزلة اخبار
 الشارع في الوجوب وشمول قوله تعالى فاستلو اهل الذكر لاما من ثم قال قال
 في البرازية سبل الثاني عن بكر بالغد شافعية زوجت نفسها من خفي او شافعي
 بل رضا الاب هل يصح هذا النكاح اجاب نعم وان كان يعتقد ان عدم الصفة لا ينافي
 بحجب عنه ههنا لا بعد هب الخصم لا يعتقد ان خطا يحتمل الصواب وان سئلنا
 كيف مذهب شافعي لا يجيب الا يقال الامام لان الاقناء ما هو خطا عندنا
 لا يجوز ان ياتي قول وليس بمناق لقولهم اخلاف العلماء رحمهم الله ان المراد انك اذا
 اخذت بقوله احد فريقتين فانه يكون لك رخصة ولا اثم عليك اذا لم يكن خطا
 وفساده ظاهرة كما في خزائن الروايات لا العمل بكل مذهب بما هو اه انتهى وفي اللغات
 قلنا ان القبا بخط في اجتهاده ولا نشب الما في حقها انتهى اقول بل نشب ككتاب
 لم يرد من الخطا فله الجرح من اصاب فله اجران **قوله** علم نفع وما احترق وهو
 علم النحو والاصول قال بعض الفضلاء لانها وان دونت قواعدها وحررت لكن لم
 يوقف على ما استنبط منها من فروع على غاية بل الخلف اعتمدا فيها ويظهر ذلك لمن
 تأمل في كتب الاصول ولا ريب اني اقول بقتضائه ان يقال ما انهم لم ياتوا احترق

قوله وعلم لا ينفج ولا حرق وهو علم البيان وتفسير قال بعض كفضلاً اما علم كذا
فلا ينبغي رجوع الى الذوق ولا غاية له لا اختلاف تناس فيه واما علم تفسير فله لا
غاية له يوقف عليها ومن اعني فيه ظهر له ذلك اذ موضوعه فهم مراد الله تعالى
من حيث المعاني ووجوده لا يحجاز ومواقع المناسبات وغير ذلك مما يحيط به علم
الغيب فكيف يوقف له على غايته بل انما يعطى لشخص من ذلك بحسب الحاجة الى العلم
الا الهادي وهو لا يقف عند غايته بحيث لا يتعدى الى غيرها ومن وقف على كتب كتفا
وتاملها ظهر له ذلك انتهى **قوله** وعلم لا ينفج واحرق وهو علم الحديث وكيفية قال بعض
الفضل فانها بلغا غايته المقصود منها وهو بيان الحلال والحرام مع ما يعتبر لهما
شرعا من الكتاب وسنة قال الله تعالى يا رسول الله بلغ ما انزل اليك من ربك وقال
تعالى لبيّن للناس ما نزل اليهم وقال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى
يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله ويقوموا الصلوة ويؤتوا الزكاة فاذا
فعلوا ذلك فقد عصوا حقى دماهم واموالهم بما يحبها وحسابهم على الله تعالى وغير ذلك
من الايات والاخبار انتهى **قوله** ومن تلا منته كشافى قول يزيد ما ذكره في الجوهر
المضيئة في طبقات الخفية ما نصه قال بن عبد الحكم سمعت كشافى يقول قال محمد
بن الحسن اتيت على ما كثر ثلاث سنين وسمعت منه سبع مائة حديث ونيها لثقا ورده
عن مسمر وكنوزي وعمر بن دينار في آخرين روي عنه الامام كشافى ولادته انتفع
به وقال لثقت وفي رواية سمعت من محمد بن الحسن وروى الربيع سليمان
قال كتب كشافى الى محمد بن الحسن وقد طلب منه كتاباً فلوها وكتب اليه **قوله** قل لمن
لم تر عين من رآه مثله ومن كان من رآه قد رآى من قبله العلم ينهى اهله ان يمنعوه اهل
العلم بئذ لا لاهله لعله فانفذ اليه الكتب من وقت انتهى **قوله** وقد صلى الغجر بوضوء
العشاء اربعين سنة قال شيخ ابو الحسن كشافى الشافعى في الميزان وروى ابو نعم
وغيره عن الامام ابي حنيفة رضى الله عنه انه صلى الصبح بوضوء العشاء اربعين سنة
سنة لم يكن يضع جنبه على الارض في الليل ابد او نكاحاً كان ينام لحظة بعد صلاة الظهر
وهو جالس انتهى **قوله** بان الناس في فقره عيال على فقه الامام ابي حنيفة قال في الميزان
وسياق في فضل الاجابة عن الامام ابي حنيفة قول الامام مالك لما سئل عن الامام ابي

حنيفة ما يقولون في رجل لو ما ظر في ان نصف هذه الاسطوانات حجر ونصفها فضة
لقام بحجة وكذا قول الامام كشافى تناس كلهم في الفقر عيال على الامام ابي حنيفة
وقال ايضا في الميزان ان كشافى روى عنه انه ترك تقنوت لما زار قبر الامام ابي حنيفة واد
صلوة الصبح حذره وقال كيف اقبلت بحضرة الامام وهو لا يقول برون الامام
الشافعى انما فعل ذلك فتحا لباب الادب مع الائمة المجتهدين وحملهم في جميع اقوالهم
على الحامل الحسنة وعلى انهم ما قالوا اقوالا لا تكون لهم اطلعوا على دليله من كلام كشاف
صلى الله عليه وسلم فلا ينافى ذلك قول الامام الشافعى فيما تقدم عنه انه لا يجحد لقول
احد مع قول الرسول صلى الله عليه وسلم فانهم ثم قال ونقول ان ترك الامام كشاف
رضي الله عنه تقنوت عند زيادة فقه الامام ابي حنيفة رضى الله عنه امره انما كان
لموافقة في اجتهاده حصلت في ذلك خوف ويكون ذلك احدى الكرامات للجليلة
المعدودة للامام ابي حنيفة رضى الله عنه ولا يقدح ذلك في مقام تاذيب الامام
الشافعى مع الامام ابي حنيفة رحمهما الله تعالى وانما ذلك فيه دعاية لكل المقاميين على
انه قد نقل عن الامام الشافعى رضى الله عنه في تعظيم الامام ابي حنيفة والادب بمقره
مقنع وكفاية لكل ذي لب كما ستري بعينه ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب من الرتبة
ما في الميزان مختصر **قوله** رد قول ابي حنيفة يعق اذا لم يعارضه دليل شرعي واضع لا
اشباه فيه واما اذا عارضه فليس يقول له قال في الميزان اول من يبرأ من كل راي
يخالف ظاهر كشافى الامام الاعظم ابو حنيفة كشافى بن ثابت خلاف ما يضيفه
اليه بعض المتعصبين فان كان في قلبه نور لا يتجرأ ان يذكر احد من الائمة بسوء
واين المقام من المقام اذ الائمة كالبحر في كسما وغيرهم كاهل الارض الذين لا يعرفون
من يتجوز الا على اهلها على وجه الماء وقد روي شيخنا محي الدين في الفتوح الملكية سنده
الى الامام ابي حنيفة انه كان يقول اياكم والقول في دين الله تعالى بالراى وعليكم
باتباع السنة فمن خرج عنها فان قيل ان المجتهدين قد مرخوا باحكام في اشياء لم تخرج
الشريعة بتجربها ولا بوجوبها فمرخوا وواجبها فاجوب انهم لولا ملوا من
تران الادلة بتجربها او وجوبها ما قالوا به في كشافى انتهى وكان الامام ابو حنيفة
يقول القدرية مجوس هذه الامة وشبهة الدجال وكان يقول حرام على من لم يعرف

ذليل ان يفتي بكلامي وكان اذا اذني يقول هذا رأي ابي حنيفة وهو لحسن ما قد را
عليه من جاء بالحسن منه فهو اولى بالصواب انتهى **قوله** وقد قيل للحكمة في مخالفة قوله
الحق اقول ليس الامام من شأنه ان يفتي كمن يفتي بل من كان احتياطه كان يفتي اليهم المسئلة
في ذلك في الاستدلال فان يداهم حكم يقرهم على ذلك قال في كبر ان كان الامام
ابو حنيفة يقول لا ينبغي لاحد ان يقول قول الحق يعلم ان شريعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم قبله وكان يجمع العلماء في كل مسئلة لم يجد لها صريحا في الكتاب والسنة
بما يتفقون عليه فيها وكذلك كان يفعل اذا استنبط حكما فلا يكتب حتى يجمع عليه علما
عصره فان روى عنه قال لابي يوسف الكنية فمن كان على هذا المقدم من اتباع كسرة
كيف يجوز نسبه الى الراي معاذ الله ان يقع في مثل ذلك ما قل كما سياتي بسطه
وقال صاحب كفراوي السراجيه قد اتفق ابي حنيفة من اصحاب ما لم يتفقوا غيره
وقد وضع مذهبه شوري ولم يستبد بوضع المسائل وانما كان يلقيها على اصحابه
مسئلة مسئلة فيعرف ما كان قد علم ويقول ما عنده ويناضونهم حتى يستقر احد
القولين فينبه ابو يوسف حتى اثبت الاصول كلها وقد اذكر بعض ما عجزت
عنه اصحاب كبراج انتهى **قوله** يفتي به قطعا قال في قاضيان المتفق في زماننا
من اصحابنا اذا استفتى عن مسئلة وسئل عن واقعة ان كانت المسئلة مروية
عن اصحابنا في كرواية الظاهرية بلاف خلاف بينهم فانه يعمل اليهم وفتي بقولهم
ولا يخالفهم برواية وان كان مجتهدا متيقنا لان الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا
ولا بعد وهم واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر الى قول من خالفهم ولا يقبل حجته
لانهم عرفوا الادلة ومنه وبيننا ما ثبت وبن حنيفة وان كانت المسئلة مختلفا فيما
بين اصحابنا فان كان مع ابي حنيفة راجح احد صاحبها يخذ بقولهم ابو فور كثر ايراد
استجماع الادلة وان كان خالف ابا حنيفة رجع الى صاحبها في ذلك فان كان لتلا
اختلاف عصر زمان كالقضاء بظاهر العد الذي يخذ بقول صاحبها لغير احوال
الناس وفي المزارعة والمعاملة يختار قولها للاجماع المتأخرين في ذلك وفيما سوي
ذلك قال بعضهم بخير المجتهد ويعمل بما افضى اليه رايه وقال عبيد الله بن المبارك يخذ
بقول ابي حنيفة رجع الى غيره انتهى **قوله** واما المقيد فعلى سبع مراتب اى على سبع

قال بعض المحققين اعلم ان الفقهاء على سبع طبقات الاولى طبقة المجتهدين في
الشرع كالائمة الاربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قول الاصول واستنباط
احكام الفروع عن الادلة الاربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس على حسب
تلك قواعد من غير تقليد لاحد ولا في فروع ولا في الاصول وثانية طبقة المجتهدين
في المذهب كابي يوسف ومحمد وسائر اصحاب ابي حنيفة القادرين على استخراج
الحكام عن الادلة المذكورة على قواعد تفتي فروعها استادهم ابو حنيفة راجح فانهم
وان خالفوه في بعض احكام الفروع لكنهم بقدر ونفي قواعد الاصول وبمعايير
عن القادرين في المذهب ويفارقونهم كالشافعي ثالثة طبقة المجتهدين في
المسائل التي لا روايتها فيها من صاحب المذهب كالحفاف وابي جعفر الطحاوي
وابي الحسن الكرخي وشمس الائمة الخوافي وشمس الائمة كسر خسي وفي السلاخ
الزردوي وغير الذين قاضيان وامثالهم فانهم لا يقدرون على مخالفة الشيوخ
لا في الاصول ولا في فروع لكنهم يستنبطون الاحكام في المسائل التي لا يفتي فيها عنه
على حسب اصول فروعهم ومقتضى قواعد بسطها الرابعة طبقة اصحاب التخرج من
المقلدين كالرواري واهل ابيه فانهم لا يقدرون على الاجتهاد اصلا لكنهم لاحاطتهم
بالاصول وضبطهم للمأخذ يقدرون على تفصيل قول مجل ذي وجهين وحكم مهم
لا من يقول عن صاحب المذهب او عن واحد من اصحاب المجتهدين براءتهم ونظرا
في الاصول وللقائسة على امثاله ونظرا انه من فروع وما وقع في بعض المواضع
من الهداية من قوله كذا في تخرج الكرخي وتخرج الرواري من هذا القيل الخامس
طبقة اصحاب الترجيح من المقلدين كابي الحسن القدوري وصاحب الهداية واهل
وشانهم تفصيل بعض الروايات على بعض اخر بقولهم هذا اولى وهذا اصح رايه
وهذا اوضح رواية وهذا اقوي وهذا اوفق للقياس وهذا ارفق للناس سادس
طبقة المقلدين كقادرين على التمييز بين الاقوي والضعيف وظاهر المذهب وظاهر
الرواية والرواية النادرة كاصحاب المون المعيرة من تخرجت مثل صاحب
اللزوم صاحب المختار وصاحب الوقاية وصاحب الجمع وشانهم ان لا ينقل في كتبهم الا
قوال المردودة والروايات كضعيفة صاحب طبقة المقلدين الذين لا يقدر

على ما ذكر ولا يفرقون بين الفتح وحسين ولا يميزون كشمال عن اليمين بل يجمعونه
 ما يجدون كطاب الليل فالويل لهم ومن قلد هم كل كويل **كتاب الطهارة**
قوله قدمت كعبادات على غيرها بصيغة المجهول من باب كفعيل والمراد من غيرها المعاملة
 والمراد **قوله** اهما ما يشانهما لكونها اهم من المعاملات والمراد اجر لانها هي التي تحقق معنى
 العبودية قال الله عز وجل وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ولان منها الصلوة وهي مكررة ليلا
 ونهارا ويجب على غنى وفقر وذكر ونسي وعبد وافر بخلاف المعاملات فانها اقل وجود
 بالنسبة الى عبادات **قوله** والصلوة تالية للايمان بيان لتقديم كصلاة على غيرها من
 العبادات يعنى قدمت كصلاة على غيرها لانها تالية للايمان وثانيته بالحديث وكعبادات
 قال الله عز وجل الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون كصلوة وقال صلى الله عليه وسلم بني الاسلام
 على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وقام كصلوة وايتاء كزكاة
 وحج كبيت وصوم رمضان اخبره البخاري في الايمان وكعبادات ما عدا ما عدا ومسلم في الايمان
 راجع فما ساقوله و كصلوة مبتدأ والتب خبره **قوله** وكطهارة مقناها بالنسبة يعنى
 قدمت كطهارة على غيرها من شروط الصلوة لانها مقناها بالنسبة واراد بالنسبة الحديث
 الصحيح فقد اخرج ابو داود في مسنده عن علي بن ابي حمزة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلوة الطهور ونحو غيرها التذكير وتخليتها التسليم وفي الجامع
 الصغير مفتاح الصلوة الطهور ونحو غيرها التذكير وتخليتها التسليم رواه احمد وابوداود
 والترمذي وابن حبان عن علي بن ابي حمزة **قوله** وشروطها مختصة اي ان كشرط مقدم على
 الشروط متبعا فيقدم ونصا فذلك قدمت كطهارة على غيرها من كشرط وقال في حاشيته
 صدر كشرعية لاخر زاده وتقدمها على سائر كشرط لانها لا تسقط بلا عذر بخلاف
 سائرهما وقال بعض شراح الوقاية وانما اخارها لانها اهم وهذا التعليل اولى مما قالوا
 الطهارة شرط لا تسقط بلا عذر لان كنية ايضا شرط لا تسقط بالعذر ونحو
 نقول معنى الاهمية لاشتت الابال لزوم وعدم السقوط وهذا قال في الكفاية وانما اهم لا
 تسقط بعذر من الاعذار واشتراك كنية الطهارة في عدم السقوط لا ينافي كونها وجوبا
 لتقديم الطهارة على انما اقدم من كنية تحقيقا بالنسبة الى كصلوة لاقتزارها بالتحريمية مما
 عن الطهارة ولانها مختصة بها بخلاف كنية لعموم نسبتها الى جميع العبادات **قوله** وما قيل

قدمت ما موصول بمبتدأ او ما اورد معطوف عليه وقوله مردود خبر المبتدأ **قوله**
 تكفيه كنية بلسانه اقول ما سقطت عنه كنية بل قامت بنية اللسان فصار كنية كقلب
 للضرورة فلا تسقط **قوله** واما الطهارة ففي كنهها بنية الخ يعنى سقطت الطهارة
 فنحن فقد مواضع الطهارة اقول لا يقال فيها انه سقطت الطهارة لان كسقوطه فروع
 الوجوب وهما لم يجب عليه لعدم المواضع **قوله** وهو يتوقف حده اي تعريف كتاب
 الطهارة حال كونها لبقائه احرز بقوله لقنا من ما اذا كان في قلبه بان يراد به معنى
 اضافي فانح لا بد من معرفته جزئيا بكتفا **قوله** ولذا افرد بها اي يكون مصدرا
 افرد بها فقال كطهارة بالافراد لان المصدر يطلق على الواحد والاكثر **قوله** وحكمها
 شهيرة هي على وزن النعم جمع نعت اي محاسنها شهيرة منها خروج ما اكتسب من الاثام
 بخروج الماء من الاعضاء ومنها ان من اوم عليها يختم له بالحز **قوله** ان كسبب هو الارادة
 اي ارادة الصلوة واعتراض عليه بان مقتضاه انه اذا اراد كصلوة ولم يتوضا ان
 ياتم ولو لم يصل والواقع خلافه لانه لم يقل به احدا كما اشار اليه في فتح القدير قد مر
 بما ذكره الزيلعي في باب الطهارة بان اذ اراد الصلوة وجبت عليه الطهارة فاذا رجع
 وترك التسفل سقطت كطهارة لان وجوبها للجلها **قوله** واعلم ان اثر الخلاف انما يظهر
 في نحو التعاليق اي اثر الخلاف على تقدير كون سبب وجوب كطهارة الحدث انما
 يظهر في التعليق بان قال انت طالق ان وجبت كطهارة على فاحذر وقع الطلاق
 ولا ياتم في تاخير الطهارة عن الحدث **قوله** وشرائط وجوبها تسعة وهي الاسلام والعقل
 والبلوغ ووجود الحدث ووجود الماء المطلق الطهور الكافي والقدرة على استعماله
 وعدم الحيض وعدم كنفاس خطاب المكلف كضيق الوقت وعلم هذا البيان ان
 الناسع ساقط من النظم وهو وجود الماء المطلق الطهور الكافي الا ان يقال انه داخل
 في قوله وقدرة الماء **قوله** وجعلها بعضهم اربعة اي اربعة انواع والافق الحقيقة باعتبار
 الافراد ثمانية لان شروط وجودها الحسنة ثلاثة وجود المزيل والمزال عند وقدرة
 على المزال وشروط وجودها الشرعي واحد وشروط وجوبها اثنان وشروط استحبابها
 اثنان كذلك وهذا معنى قوله مقسم في اربع وعثمان اي في اربع باعتبار الانواع وثمنا
 باعتبار الافراد **قوله** رحمن وهو محرك وسخ اي من يجتمع في الموت ومقتضى كنهه

لفرج والفت ارمض وكامير كذا في كفا موسى **قوله** للقول بان المظهرين ملائكة يعني
 استدلو على وجوب الطهارة لمن المصنف بقوله لا يحسنه المالمطهرون ان اريد
 بالمظهرين الملائكة وظاهر ما في الكشاف صحة الاستدلال به ان جعلت الجملة صفة
 ولغز في كتاب مكنون عن غير المقرين من الملائكة لا يطالع عليه من سواهم وهم علم برؤي
 من جميع المادناس اذ ناس الذنوب وما سواها ان جعلت الجملة صفة للكتاب مكنون
 وهو اللوح المحفوظ وان جعلته صفة للقران فالطعن لا ينبغي في ان يحسنه الامر هو على
 طهارة من كفا من انتهى لكن للامام الطيبي في حاشيته ذكر صحة الاستدلال به على
 الوجه الاول ايضا فقال فالطعن على كوجه الاول ان هذا الكتاب كريم على الله عز وجل ومن
 كرمه انه اثبت هذه في اللوح المحفوظ وعظم شأنه بان حكم ان لا يحسنه الملائكة
 المقرين وصانعه عن غير المقرين فيجب ان يكون حكمه عند كفا كذا بناء على ان ترتب
 الحكم على كوصف المناسب بشعر بالعلية لان يساق الكلام لتعظيم كرمه وان وعظ كرمي
 عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اقرأ احب الي الله عز وجل
 والارض ومن فيها انتهى فثبت وجوب الطهارة بالاية سواء اريد بالمظهرين الملائكة
 او الناس بل اذ اريد بهم الناس فالدلالة ظاهرة فيقول كفا في قوله بان المظهرين
 الملائكة لا يخلو عن خدشة الا ان نقول ان اريد بهم الملائكة ثبت وجوب وان اريد
 بهم الناس ثبت كفا في قوله وفيه نظر ايضا فليما **قوله** وهي مدينة اجاعا فان قيل فليما
 كون الصلاة بلا وضوء ان الصلاة فرضت بكمه فليما كونهما بلا وضوء الى نزول الآية قلنا لا
 يكز لان يجوز ان يثبت كوضوء بالوجهي الغير المتلو والاحذر من الشرايع السابقة كما يدل
 عليه ما روي انه صلى الله عليه وسلم حين تضاء ثلاثا ثلاثا قال هذا وضوءي ووضوء الانبياء
 من قبلي فان قيل اذ ثبت كوضوء بهذه الطريقة فما فائدة نزول الآية قلنا نعرف برام
 الوضوء وتبينه فان لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلاة احتمل ان لا يهتم الله ببيان
 ويتساهلون فيه وقال الجلال السيوطي في انقائه في بحث ما أخرجه عن نزوله ونزوله
 عن حكمه وذكر في كتابي اية الوضوء والاية مدينة اجاعا ووضوء كونهما مع فرض
 الصلاة قال بن عبد البر معلوم عند اهل المعاري انه صلى الله عليه وسلم لم يصل منذ فرضت
 الصلاة الا بوضوء ولا يدفع ذلك الاجاعا على او معانها انتهى **قوله** وتأتي اختلاف العلماء في

بالرفع التقديري معطوف على تقدير الحكم وهو مصدر تاتي بتاتي تاتي **قوله** كانه صني على
 ان في الآية التفات الى قبل في الآية التفات لان اهو افايته وقتم مخالطة وليس يصح
 لان اهو اصله الدين والوضوءات غيب فالضوء الرابع من الصلة اليه لا يكون الاغايا
 ثوانه وقع صفة لاي وهو يوصف بما فيه الامر كقولك يا هذا الرجل وهو في حكم الخطاب
 لانه منادي فيوجب ان يكون ما بعده خطا بافكان قوله فتم واقعا في محله ومخرجا على
 مقضي ظاهره فلا يكون من الالفاظ وما وجهه من توجيه الالفاظ رده في المراجع
قوله ليعلم الامر والاصلح فالامر الذي على جهته شعر والاصلح الذي انحر شعره الى وسط
 راسه والامر الذي انحر شعره من جانبي الجهة القاموس والفرع محركة موضع
 النزاع من الراس وهو انحر شعره من جانبي الجهة وهو انزع وهي زحراء ولا تقبل
 نزعا انتهى **قوله** فيجب غسل كفا في المراد بالثاني كل ما ارتفع من الوجه ويحتمل ان يكون قوله
 وما يظهر من الشفة عطف تفسير للثاني قال في بحر الرائق اما الشفة فقبل سبع للعلم و
 قال ابو جعفر ما انكم عند انقضاء وضوءه وما ظهر فلو وجد وصح في الخلاصة انتهى
 وفي الهندستاني ان الشفة داخل في الوجه منها مقدار ما ظهر عند الانقضاء البسعي للغير على
 الصحيح كما في الخلاصة **قوله** ما بين العذار بكسر كعين وهو ما سأل على كعين الوجه ما خذ
 عن عذار الفرس وفي المغرب عذار الوجه جانبها **قوله** وبه ينفق احقر من عن قول الى
 يوسف انه لا يجب غسل ما بين العذار والاذن **قوله** ونيم ذباب هو من الذباب وهو الجحر
 معطوف على الجحر وقوله **قوله** اسقط لفظ الفردي لعدم تقيد الفرض بالانفراد وغررته في
 فيما ادخل اليدين او لا معالي كرسفين ثم غسلها من الرسغين سقط الفرض اشار به الى رد
 ما قال في الدرر والفرز ان الفرض غسل اليدين فرادي ووجهه بان نقل الملة في الوضوء من
 اليدين او الرجلين الى الاخرى لم يجز وجاز في الغسل لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا
 انتهى اقول لا يقال للماء الذي يغسل به انه بلة لان البلة ما تبقى بعد كقطر وهذا ليس كذلك
 قال في كفا موسى البلة من الابل بكسر هاء الذوة وقال العلامة الحلي ان الجمع سنة كما تفيد
 العادة والظاهر ان تقديم اليق على كسري لاجل كفا من كذا لا يخفى انتهى اقول ولم يرد نص
 صريح في كتاب وسنة يدل على افتراض غسل اليدين على الانفراد ولا شك انه لا يثبت كغرض
 الا بالقطعي ولم يثبت فلي فضل عن كقطعي فكيف يثبت الافتراض ويؤيد هذا ما رواه مسلم

في صحيحه عن عثمان رضي الله عنه انه دعا بوضوء فوضوا فغسل كفيه ثلاث مرات ثم مضى
سنة الحديث وفي الرواية الاخرى فافزع علي كفيه ثلاث مرات فغسلها ثم قال في اخر الحديث
من توضأ وضوءي هذا لم يضره شيء ولا يجزئ في الجمع بينهما ولم يقل لحدان نقل الملة في
انتهى ولا شك ان قوله افزع علي كفيه صريح في الجمع بينهما ولم يقل لحدان نقل الملة في
اغضا الوضوء يجوز في ابتداء الوضوء ولا يجوز في وسط الوضوء وان قال احد فهو قول
بلا دليل وقد صرح محمد بن حريز في الاصل انه ان غسل المدين الى كرسى في الالبسة غسل
ذراعيه جاز قال ابن الهمام في فتح القدير في مسند الزاوي من حديث هشام بن حسان
ولفظه فلا يغسل يده في ظهوره حتى يفرغ عليها ثلاثا ثم غسلها هذا فرض وقد عرفت
ولذا قال محمد في الاصل بعد غسل الوجه ثم يغسل ذراعيه انتهى وفي تهافتنا في غسل
الي الرسغ او لا يلزمه الاعادة ثانيا والاصح عند الحلواني انها تلزم لان كان سنة
فلا تنوب عن كفرض وهذا مشكل لان كنهه الذي هو المقصود قد حصل فلا معنى
للاعادة كما في كونه انتهى **قوله** مع الرفيق بكسركم وفتح فعا والعكس لغة موصل العصب
بالساعد كما في لغز **قوله** ومسح ريع الراس مرة في الجحيم كبرها في واما فرض مسح
تقديرا بالناسية وذلك قدر ريع الراس وقدما بعض اصحابنا بثلاث اصابع هكذا ذكره
القنوري وفي صلاة الاصل قدر بثلاث اصابع وفي الجرد قدره بربع الراس انتهى **قوله**
وعففت بفتح العين وسكون تكون شغرات بين الشفة السفلى والذقن **قوله** ولا
العنق خفت شي ومنه العنق شغرات بين الشفة السفلى والذقن **قوله** بل ولا
بل المحل الاول ولا غسل المحل يعني لا يجب اعادة كل الوضوء ولا غسل المحل فقط قال في
التهافتنا في لوبل الوجع بلا اسالة الماء لم يجز كما لو بل سايرا الاعضاء **قوله** وحده اي فركه
القاموس حذره فركه وقشره **قوله** وجعها اي كسنته لان كل سنة الخ في صحيحه كنهها واقراد
الفرض الاشارة الى ان الفرض وان تكررت في حكم شيء واحد بل فساد بعض يترك بعض
بخلاف السنن اذ لا يبطل بعضها بترك بعضها انتهى فتسيع الخارج لما في البحر مع ان بينهما وقا
قليلا مل **قوله** لكنه تعريف لطلبها اي لطلب السنة الشاملة للموكة وغيرها في البحر ان كنهه
ما واظب عليه كنهه صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لا مع الترك فهي دليل السنة الموكة وان
كانت مع الترك اجابا فانهم دليل غير الموكة وان فرت بلا تكرار لم يضر لم يفعل في دليل

الوجوب فانهم فانه يحصل به كتوفيق انتهى **قوله** في تعريف بنا عليه يعني على قول ان الاصل
الاباحة للمباح لم يصدق عليه التعريف لانه لم يثبت بفعله صلى الله عليه وسلم في التعريف صحيح
لان المباح ح ليس من افراد المعرفة **قوله** وبانها فرض في الوضوء المأمور به معطوف على
قوله بانه وتقديره وصحوا بانها فرض في الوضوء المأمور به لا يكون ايتاب الوضوء الا
به الكتاب وكسنته الا اذا انوي وتقريره ان ثباتها هو المنوي لان معنى الالبسة غسل
وجوهكم للصلاة لقوله تع الزاينة والرائي فاجله والالبسة وكسارك وكسارك فاعطوا
ايدها الي الزنا وكسرك وهذا لا يخرج من الجرد للشرط فيتعدي به وهذا مع
النية فلو توضأ للبرد وغيره لم يات بالمأمورية وصار كقوله نعم ومن قبل خطأ فخر
الالبسة هكذا قال بعض العلماء ولكن التحقيق ان الوضوء المأمور به يتبادر بغير نية لان
قوله نعم اذا انوي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا وخذوا زينكم عند كل مسجد وقولوا
وجوهكم شرطه كل واحد منها تقديرها للجل للصلاة ولم تشترط النية في شيء منها فعلم
ان هذا التقدير لا يدل على اشتراط النية وما ذكر في الشرح مذهب الامام عفا في قال
المحققين للامام استدلالا بانه من شرط النية للوضوء وجهه ان التقدير اذا اردتم تحملا
الي حصوله وانتم محدثون والغسل وقع جزا لذلك والخبر اسبب من الشرط فينفيد
وجوب كغسل الجبل ارادة الصلاة مع الحدث لا ايجاب ان يغسل الجبل للصلاة ومع ذلك
كان التحقيق عدم افادته الوجوب والكلام المذكور بتوحيده اذا المعاد بالتركيب مع التقدير
انما هو ان وجوب الغسل للجبل ارادة الصلاة مع الحدث لا ايجاب ان يغسل الجبل للصلاة
اذ انعقد الجزاء الواقع طلبا بالشرط فيفد طلب مضمون الجزاء اذا تحقق مضمون كسرطان
وجوبه غير مسبب من ذلك فابن طلبه على وجه مخصوص هو فعله على قصد كونه لغرض كسر
فقال ولقد خفي هذا على صاحب النهاية انتهى **قوله** حقيقة حكم محل زمر الخ حقيقة النية
توجه قلب نحو ايجاد الفعل او تركه موافقا لفرض من جلب نفع او دفع ضرر عالا او مالا
وحكما الخروي وهو كواب والاثم ودينوي وهو الجواز وفساد ومحله القلب و
زمنها في صلاة زمن كسر في الصلاة وفي كونه غرضه الوجه وشرطها الاسلام ولذا
لم يصح كعبادة من كافر والقيز فلا تصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون والعلم بالمنوي
فمن جهل فريضته الصلاة لم تصح وان لا ياتي بما ينافي بين كنهه وكنهه كذا في الاشياء

وقصد بها إتيانها في صحيح العزم إرادة الفعل وتقطع عليه وتقصده إتيان كشيء وذكر
الحق في شرع الاشتباه ثم النية معنى وراءه فكل من نوع إرادة كالتقصده كمن أراد أن يتقدم
على الفعل وتقصده اسم للمقارن بالفعل والنية اسم للمقارن بالقصد كذا في بحر وكذا
أن يقول بقلبه نويت دفع الخبز لأقاصم كصاوة قال في بحر نية كصاوة لأنني في
تحصيل النية كانه والله أعلم لانهما متوحدان في الإرادة والنية انتهى **قوله**
والبدية بغسل اليدين أعلم أن في غسل اليدين ابتداء ثلاث أقوال قيل أنه فرض وتقدم
سنة واختاره في فتح كقديرو المعراج والبخارية واليه يشير قول محمد في الأصل بعد
غسل الوجه ثم يغسل ذراعيه ولم يقل يدير وقيل سنة تنوب عن فرض كالحائض
فانها واجبة تنوب عن فرض واختاره في الكافي وقال كسري أنه سنة لا تنوب عن
الفرض فيعيد غسلها ظاهرها وباطنها **قوله** وقيل لا يستيقظ اتفاقا يعني في قوله صلى
الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من نومه قال الحق بين الحمار وأما نقله في الاستيقاظ
فمنهم من أطلق ومنهم من قيد بما إذا قام مستجيبا بالأحجار ومنهم من قيد بما لو نام ميتا
طهارتها مستجيبا لما فلا ينهيه وقيل بأنه سنة المستيقظ وغيره في ابتداء كونه مؤدرا
الأولي لأن من حكى وضوءه عليه كصلوة وسلام قدم غسل اليدين وأما يحكى أنه وعاء
لا خصوص وضوء بل الظاهر أن إطلاعه على وضوءه عن غير وضوء انتهى قول هذا دليل على
أنه اتفاق **قوله** ولما قيل قبل حالها الأنا أي لأجل أن قيد الاستيقاظ اتفاقا لم يقيد بالان
قوله غسل اليدين بقوله قبل حالها الأنا لأنه أيضا اتفاقا عادة باعتبار ما كانت عليه العرب
فالحاصل أنه تركها المكي أي هو اختصاصه بوقت الحاجة **قوله** المفهوم معتبر في بعض كعقوبة
يعني في النص الذي سبق للعقوبة لكن قالوا ليس هذا نظر إلى المفهوم بل نظر إلى إخراج قال
بن مالك في شرح المنار فان قلت استدلال أهل السنة على روية الله ثم يقولون تركها كلهم غيرهم
يؤيدون الحجج بكون أذكارهم خصالا لا يكون المؤمنون محجوبين وهذا عمل بمفهوم اللقب قلت
التخصيص بالشيء لا يدل على نفي ما عداه عندنا وحيث دل أنما دل لإخراج لآخر التخصيص
فاستدلوا لهم بهذه الآية من حيث كونهم محجوبين فعقوبتهم فيكون أهل الجنة بخلافه والآن
يكون الحجج في الكفار عقوبة الاستواء الغريقين في الحب كذا قال العلامة الشافعي ويمكن أن
يقال قول العلماء التخصيص في الرواية يوجب نفي الحكم عما عداه قال صاحب الهداية قوله

في الكتاب جاز الموضوع الجانب الآخر إشارة إلى أنه يتنجس موضع الوقوع من هذا القبيل
حيث يعلم أنه لو لم يكن للنجس لما كان للتخصيص فائدة إذ المبدرك فائدة أخرى انتهى قول
علي أن الآية ليست من قبيل المفهوم المخالف الذي هو مفهوم التخصيص **قوله** والآن الشيطان
يركب عليه كذا في سنن الترمذي **قوله** ولا يضع أي لا يضعه عرضا بل ينصبه قال في كفاية
وموضع سواد أصلي أنه عليه وسلم من أذن موضوع العلم من أذن الكاتب واسوكة أصح وأخلف
إذا كان قال الحكيم الترمذي انتهى **قوله** ولذا أجري بالغسل يعني لم يقل المضمضة لأن الغسل
يدل على الاستيعاب بخلاف المضمضة قال في البحر وما في كسرو ح من أن الغسل يشعر
بالاستيعاب فكان أولى فيه نظر لأن المضمضة كذلك فانها اصطلاحا استيعاب عما يجمع
الغم كافي للامتنع انتهى أقول الغسل كذلك لا يدل على الاستيعاب إلا اصطلاحا فالأصل
ولي الاختصار على قوله للاختصار **قوله** الما زن هو ما لان من الألف **قوله** على سنن خمس
ذكر أربعة وترك الخاصة وهي إزالة الخيط باليسري ومعنى الترتيب ظاهر وهو تقديم المضمضة
على الاستنشاق واستغفروا عن استنشاق باليد لقوله ونقلها باليد في الحديث أنه يستنشق
باليسري وهي الأولى والاستنشاق في اصطلاح اصحاب المال إلى الما زن **قوله** سن تقديمها
اعتبارا بامتناع الماء أي حكمه تقديم المضمضة والاستنشاق على سائر الأعضاء ليعلم أن
الماء كان متغيرا تغيرا يمنع الاستعمال فيجب عنه **قوله** غسل مرة يعني غسل الغم والألف
أدب من تثنية **قوله** مكسرا أي أن استنشاق ببعضه ونقص ببقية لا يجوز لأن الماء
يرجع من الألف ويسقط في الماء الباقي فيصير مستمرا بخلاف ما إذا قدم المضمضة لأن الغم لقوة
الاستعمال فلا يسقط منه فيبقى فلا يصير مستمرا **قوله** وتحليل الأصابع الأولى تقديم تثنية
الغسل عليه وعلى ما قبله من تحليل الحجة انتهى في الظهيرة والتحليل إنما يكون بعد التثنية ليعتبرا
بسوق العبارة إنما استعان بعد التثنية قال في الظهيرة والتحليل إنما يكون بعد التثنية لأنه
سنة التثنية انتهى والدليل على التحليل ما روي في سنن الأربعة عن لعط بن صبرة رضي قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأت فاستنح الموضوء وخلل بين الأصابع قال الترمذي
حديث حسن صحيح وروي الترمذي وابن ماجه عن أبي داود عن عثمان أنه صلى الله عليه وسلم كان
يخلل لحيته وقال الترمذي توضأ وخلل لحيته وقال حسن صحيح قوله الأسراق في الماء الجاري
جائز محمول على ما إذا وقع الغسل في الماء الجاري فلا يعارض ما سمي في قريبه أن الأسراق

فيه مكروه تحريما ولو في النهر لانه محمول على اذا وقعت الصلاة خادجة **قوله** او سلمنا في
 الفتح الى نصف وعشر عبارة **الاداب** ترك الاسراف وتقييد وكلام الناس والاستقامة
 وعن ابو بري لياس بسبب الخادم كان عليه صلاة وكسلا فيسب الماء عليه والصبغ بخر
 يمسح بها موضع الاستنجاء ومنها استقاء ما به بنفسه والمبادرة الى ستر العورة بعد
 الاستنجاء ونزع خاتم عيده اسمه وعمر واسم نبه عليه كملوة وكسلا حال الاستنجاء
 وكون ايشة من خوف وان يغسل عروة اللبريق ثلثا ووضع على سناره وان كان انا
 يغترف منه فغن عينه ووضع يده حالة الغسل على عروته لاراسه والناهب بالوضوء
 قبل الوقت وذكر الشهادتين عند كل عضو واستقبال القبلة في الوضوء واستقبال كنبه
 في جميع افعاله وتعاهد الموقنين وماتت الخاتم والذكر المحفوظ عند كل عضو وان لا
 يلطم وجهه واما اراد اليد على الاعضاء المغسولة ونمائي والذكر محضوما في كشها وتجا
 حدود الوجه واليدين والرجلين يستيقن ضلها وتقول الغرة وقول سبحانك اللهم
 وبحمدك اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من كواكب
 الحج وان شرب فضل وضوءه مستقبلا قايما وان شأ قاعدا وملهوة ركعتين عقيبته
 وملا ايشة استعد اذا وحفظ ثيابا من كقطر والامتناط بالشمال عند الاستنشاق
 ويكره باليمين وكذا القاء البراق في الماء والزيادة على ثلاث في غسل الاعضاء بالماء
 الشمس **قوله** شك في بعض وضوءه قبل الفراغ فعل ما شك فيه ان كان اول شك و
 الا فلا عليه وان شك بعده فلا مطلقا انتهى وفي الخلاصة لياس بالصبغ بالماء بعد
 الوضوء والغسل الكل في الاصل **قوله** موقبه اي جاني عيونه الموق بالضم ما كان كغيره
 في تمامه **قوله** عرقوبه كعرقوبه غليظ في عقب الانسان **قوله** واحضيه تقاموس
 الاحض من باطن القدم ما لم يصب الارض وكان صلى الله عليه وسلم خمسان النخمين **قوله**
 التوضي بفضل ماء المرأة لخرج ابوداود بسنده عن داود بن عبد الله عن عبيد الجري
 قال لقيت رجلا مصيب كني صلى الله عليه وسلم اربع سنين كما مصيب ابو هريرة قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان تغسل المرأة بفضل الرجل او يغسل الرجل بفضل المرأة وليغتزا
 جميعا واخرج عن الحكم بن عمرو وهو الاقرع ان البق صلى الله عليه وسلم نهى ان يتوضأ الرجل
 بفضل ملو المرأة انتهى واخرج الطحاوي في معاني الآثار عن ابن جبرين ثم قال فذهب

قوم الى هذه الآثار فكل هو ان يتوضأ الرجل بفضل المرأة او يتوضأ المرأة بسور الرجل
 في ذلك اخرجون فقالوا لياس بهذا كله وكان مما احتجوا به في ذلك ما روي عن معاذة بن
 عايشة رضي الله عنها قالت كنت انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم نغسل من انا واحد
 سلم عن ام صبيبة الجهمية وقد اذكت وبايعت كني صلى الله عليه وسلم قالت لغسلت يدي
 ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم في كومت من انا واحد وعن القاسم بن عايشة قالت
 كنت اغسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من انا واحد تغسل فيه ايدينا ثم لينا
 ثم قال وهو قول ابي حنيفة واي يوسف ومحمد انتهى فخرج بان مذهبهم عدم كراهة
 توضي فضل احدهما بفضل الاخر فانقله في كشرح ليس بذهب وقال كنعوني في شرح
 مسلم واما يظهر الرجل بغسلها فهو جائز عندنا وعند مالك واي حنيفة وجماهير
 العلماء سواء خلت به او لم تغسل قال اصحابنا ولا كراهة في ذلك للاتحاد الصحيح
 الواردة ومذهب احمد بن حنبل وداود الي انها ان خلت بالماء واستعملت لا يجوز للرجل
 استعمال فضلها المختار ما قاله الجماهير بهذه الاحاديث الصحيحة في ظهره صلى الله عليه
 وسلم مع ازواجه وكل واحد منها مستعمل فضل صاحبه ولا تاثير للخلوة وقد ثبت في حجة
 الاخر ان صلى الله عليه وسلم اغتسل بفضل بعض ازواجه رواه ابوداود والترمذي
 والنسائي واصحاب السنن قال الترمذي هو حديث حسن صحيح واما الحديث الذي
 جاء بالهني وهو حديث الحكم بن عمرو فاجاب العلماء عنه باجوبة احدى ان ضعف
 ضعف ائمة الحديث منهم البخاري وغيره ونمائي ان المراد من فضل اعضائها وهو كسلا
 منها وذلك مستعمل الثالث ان نهى للاستنجاب والا فضل والله اعلم انتهى **قوله** لو خرج ربح
 من الدبر الخ هكذا ذكره في خلاصته كنعناوي ونصرها وز الدبر لو خرج ربح يعلم
 انه لم يكن في الاصل فهو اختلاج لا وضوء عليه انتهى ومعناه والله اعلم تحرك بعض اجزاء
 دبره بدون خروج شئ من البين فانه لا ينقض الوضوء والافطار هم مشكل لانه قال
 وز الدبر لو خرج ربح وبعد خروج ربح من الدبر كيف لا يحكم بالنقض وما ذكرناه
 يؤيده ما رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم الرجل
 يحيل اليه ان يجد كشي في كملوة قال لا تعرف حتى يسمع صوتا او يجد رجا انتهى اي
 حين يتيقن بخروج الریح من رطبه **قوله** او هلق اي سوداء قال في بحر العلق ما اشد

حجته وجد في قماموس العلق محرك الدم عامة أو الشدبة الحرة أو العليقة أو الحامد
القطعة منها انتهى وظاهر أن مراد الفقهاء ما ذكره في البحر وهو الدم الحامد
ولو هو في المرمى أي ولو وصل الطعام إلى المرمى ثم قال لا ينقض في المغرب المرمى مجري
العلق وقال في الغاية شرح للهداية المرمى مجري العلف والماء والخلقوم مجري
النفس ووقع في بعض النسخ بالعكس **قوله** لقي حية أو دود كما لا ينقضه في حية
ودود فهو نظير لما قبله **قوله** لما في النائم الخ احتوز به عما اختاره **قوله**
قوله أبو نصر فإن في النائم ملحق بالقي إذا صعد من الجوف بأن كان أصغر من
وما قاله أبو يوسف أنه نجس ولو نزل من الرأس فظاهر وفي الخلاصة ما في النائم
الذي يسيل من فيه ظاهر هو كصحيح انتهى **قوله** لا ينقضه المغلوب بالبراق ظاهر
عام يشمل الخارج من الغم والصاعد من الجوف خصوصاً مع ما لاحظته ما قدره كذا
بعد قوله دم وقال في البحر أي لا ينقض الدم الخارج من الغم المغلوب بالبراق لأن
الحكم للعالم وقيدنا بكونه خارجاً من الغم لأنه لو كان ما عدا من الجوف ما ينافي
مخلوط بشئ فقد نجد ينقض أرباب ماء الغم كإبراهيم في القوي وعندنا أن سائر
بقوة نفسه نقض كوضوءه وإن كان قليلاً لأن المعدة ليست بحمل الدم فيكون في جوفه
في الجوف كذا في الهداية **قوله** ومنها العزاد كزاد وربة **قوله** لا اتحاد كسبي عند
أبي يوسف لا اتحاد المجلس والسئلة رباية أما أن يتحد كسب والمجلس أو يتعدا
أو يتحد الأول دون ثنائي وفي العكس ففي الأول يجمع اتفاقاً وفي ثنائي لا يجمع اتفاقاً
وفي ثنائي يجمع عند محمد وفي الرابع يجمع عند أبي يوسف **قوله** على المذهب أشار به
إلى الخلاف فيها قال في البحر لم يذكر المصنف الاستناد إلى ثنائي لو أزيل عنه لسقط لأنه
لا ينقض في ظاهر المذهب عند أبي حنيفة إذا لم تكن مقعدة زائلة عن الأرض كافي
للخلاصة أخذ عامة المشايخ وهو الأصح كافي في جديع وإن كان مختاراً للعدوي في النقض
وأما إذا كانت مقعدة زائلة فإنه ينقض اتفاقاً وهو معنى التورك **قوله** والعنه
لا ينقض قال في البحر لم يذكره في كفاي في بيان حقيقة ومكره أما الأول
فهو أنه توجب الاختلال بالعقل بحيث يميز مخطئ الكلام فاسد المديرو قد مر حوا
بعبارة عبادته فيهم منه أن العنه لا ينقض **قوله** الوضوء انتهى **قوله** أعياها وضوء

من المرض يضعف القوي ولا يزيل الحجى أي العقل بل يستوي بخلاف
المجنون فإنه يزيله ولذا لم يعصم النبي صلى الله عليه وسلم عن
الاعتناء كالأمر من وهو كالنوم في فوات الاختيار وفوات استئمال
القدرة **قوله** فلا نقض بخلافها بعد كلامه أي بخلاف قهقهته
بعد كلامه لا ما مر فإنها تنقض الوضوء قال في النسخة وتنقض القهقهة
بخلاف القهقهة قد رتبته بخلافه لا في القهقهة لا ما مر في هذه
الحالة قهقهة القوم بطل وضوءه وهو يخرجهم بقهقهته بخلاف
سلامه فلو قهقهوا بعد سلامه بطل وضوءهم وجعل في الخلاصة
الأصح أنه لا يبطل والخلاف مبني على أنه بعد سلامه لا ما مر هل هو
في الصلاة إلى أن يسلم بنفسه أو لا انتهى وفي البحر ولو قهقهه
الأمم أو لا ثم القوم انتقض وضوءه وهو في قهقهته ولو
قهقهه بعد كلامه لا ما مر من عند طهارته على الأصح بخلاف حديثه
عند انتهى والفرق أن الكلام قاطع للصلاة لا مفسد لها فلم يفسد
به شيء من صلاة المأمومين ولو مسبقاً فينتقض وضوءهم
بقهقهته بخلاف حديثه عند التقوية الطهارة فأنسد جزاً بإبلاغه
فيفسد من صلاة المأموم كذا في قهقهته بعده يكون بعد الخروج
من الصلاة فلا تنقض **قوله** ولو بني الباقي للمع يعني سبقه حديث
في الصلاة فبني عليها فتوضأ ونسي مسح الرأس فقهره قبل قيامه
إلى الصلاة انتقض وضوءه لأنه قهقهه وهو في الصلاة حكماً لا لو
قهره بعد قيامه للصلاة أي بلا مسح رأسه لأنه بطلت صلاته
بالقيام إليها وأما بعضها بلا طهارة فيكون النهقه في خارج
الصلاة قال في معراج الدراية وفي قهقهته الباقي في الطريق بعد الوضوء
روايتان انتهى ونج الزيلعي رواية النقض فإنه قال وينقضه
قهقهة مصل بالغ وكذا لو قهره بعد ما قعد قد رتبته أو في سجود
السجود وبعد ما توضأ لم يثبت قبل أن يسي بعد أن كانت الصلاة

مطلقة انتهى قيل هذا هو الا حوط **قوله** بتماس الفرجين اي
 بياشرا مائة منخردين ولا في فرجه فرجها مع انتشار الالة ولم
 يربلا ولم يشترط بعضهم ملاقة الفرج لا ينقض للمخرج الوضوء
 انتهى والظاهر الاول كذا ذكره الزيلعي لكن المتقول في البدايع ان
 في ظاهر الرواية عن ابى حنيفة وعن ابى يوسف لم يشترط مماستها
 وشروط ذلك في النواذر وذكره الكرخي ايضا فعلم ان ظاهر الرواية
 عدم الاشتراط وكذا ذكر في الينابيع وروي الحسن انه يشترط
 وهو المظهر انتهى نقول من قال الظاهر الاشتراط اراد من جهة
 الدراية لا الرواية وصحح الاسيحا في الاشتراط بعد ان ذكر ان
 ظاهر الرواية عدمه كذا في البحر **قوله** ولو بين المراتين لان
 العلة غلبة مظنة خروج النجس قال في المصنف السبب الظاهر
 يقوم مقام الامور الباطن وذلك بطريق قيام هذه المباشرة
 مقام خروج النجس ولذا قال ولو بلا بلل اي متيقن والا فني الحكم
 اقيم السبب مقامه كما تقدم **قوله** لا بوجع في الزيلعي والفتح
 الخارج من الماذن او الصديد ان كان بدون الوجع لا ينقض قال
 في البحر وفيه نظير بل الظاهر اذا كان الخارج قبيحا او صديدا
 انتقض سواء كان مع وجع او بدونه لانها لا يخرجان الا عن علة
 نعم هذا التفصيل حسن اذا كان الخارج ماء لا غيرا انتهى **قوله**
 وكذا لو خرج بعض الدودة فدخلت اي ان دخلت بنفسها لانه
 لا ينتقض واما اذا دخلها ينتقض بل لو نيقن خروجها ثم
 دخلت ينتقض ايضا في التوشيح باسوري خرج دبره فان عاجله
 بيده او مخوفة حتى ادخله تنتقض طهارته لانه يلقى بيده
 شي من النجاسة الا اذا عطس فدخل بنفسه وذكر الحلواني ان
 نيقن خروج الدبر تنتقض طهارته لخروج النجاسة من الباطن
 الى الظاهر ويخرج على هذا لو خرج بعض الدودة فدخلت انتهى

في النجس

في الشرح تصور في البيان **قوله** بكل اي بخروج الحدث من
 كل من العضوين **قوله** والا لا اي وان كان الشك عادة له لا يعيد
 لان نفي النقيضات **قوله** وغسل كل فيه اقول يدل على استبعاد
 جميع اجزاء الفم ما نقل عن التميمي لو كان سنة مجوزا او بين
 اسنانه طعام او دون رطب يجزيه لان الماء لطيف يصل الى كل
 موضع طالبا وذكره العبد والشهيد حسام الدين اذا كان في اسنانه
 كرات يبقى فيها الطعام لا يجزيه ما لم يخرج به ويجوز الماء عليها
قوله لان الحج ليس بشرط في الاصح وعن ابى يوسف لا يجزيه
 الا ان يجتهد في الوافعات لا يخرج بالشرب على وجه السنة او
 غيره ما لم يجتهد وهو احوط كذا في الخلاصة **قوله** فسقط الاشكال
 وهو ما ذكره الزيلعي قال انه مشكل لانه اذا وصل البول الى الفلقة
 انتقض ومنه فحمله كالحائض في هذا الحكم وفي حق الغسل
 كالدخول حتى لا يجب ايصال الماء اليه وقال الكروري يجب ايصال
 الماء اليه عند بعض المتأخرين وهو الصحيح فعلى هذا الاشكال فيه
 انتهى فان هذا الاشكال انما نشأ من تعليله لعدم الوجوب بانه
 خلقه كقصبة الذكر واما علي ما علله به من الخرج تبعا لفتح
 القدير فلا اشكال **قوله** كفي بل اصل منفيوتها بالصناد المعجمة
 الذوات من الصف وهو قتل الشعر وادخال بعضه في بعض ولا
 يقال بالظاء والا صل فيه ما رواه مسلم وغيره عن ام سلمة رضي
 الله عنها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اشدد صفر راسي
 انا نقضه لغسل الجنابة فقال لا انما يكفيك ان تخطي على راسك
 ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين قال في فتح القدير
 ومقتضى هذا عدم وجوب الايصال الى الاصول انتهى اقول روي
 مسلم ايضا في صحيحه ما يدل على وجوب الايصال عن عائشة عن
 أسماء قالت النبي صلى الله عليه وسلم من غسل الحيفي فقال تاخذ

احدى يمين ماءها وسد رزها فتظهر فتخس الظهور ثم تصب
 على راسها فتدلكه دل كما شد يد الحق بيلغ شوق راسها ثم تصب
 عليها الماء انتهى ومعنى شوق راسها اي اصول شعر راسها
قوله لا يكتفى بل صفرته وفي الخلاصة في شعر الرجال
 يفرض ايصال الماء الى المسترسل **قوله** ولو في تجمع الماء يعني
 اذا كان الموضع ظاهرا **قوله** اما لو توضع بعد الغسل بين
 فقط بقرينة قوله لو توضع او لا ياتي به ثانيا **قوله**
 فيستحب اي الوضوء في المجلس الثاني وبعد الصلاة اذا اراد
 ان يصلي اخرى **قوله** وقد قد منه عن القهستاني انك
 قد قد هنا كيفية الجمع بينه وبين ما تعارضه من الكراهة
قوله ولا حديث الصحيحة في الصحاح الست منها ما
 رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة يبداء
 بغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضا
 وضوء للصلاة ثم يأخذ الماء فيدخلها معه في اصول الشعر
 حتى اذا راي ان قد استجرا حفر على راسه ثلاث حفقات ثم
 افاض على سائر جسده ثم غسل رجليه وايضا رواه عنها قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة دعا بشي
 نحو الحلاب فاخذ بكفه بدها بشق راسه اليمين ثم الايسر اخذ
 بكفيه فقال هما على راسه **قوله** ترايب المرأة هو عظام صدرها
قوله بشهوة متعلق بقوله منفصل من مقوله فاكثر بقوله
 به عما اذا انفصل من مقوله بلا شهوة كما اذا حمل ثقلا فخرج منه
 لشكله **قوله** واما اسناده اليه اي اسناد الدفق الى منيها ايضا
 في الامة فلتغليب منيه على منيها **قوله** فالمستدل به اي بلاية
 قال القهستاني وليس الدفق محتقنا بما الرجل كما ظن قال تعالى

من ماء واقق يخرج من بين الصلب والترائب **قوله** وان لم يخرج
 من راس الذكوة اي بالشهوة فلوجامع فيما دون الفرج او استني
 بكفه او نظوا الى اموة بشهوة او احتلم فانفصل عن مكانه في هذه
 الصور فاخذ احليله حتى سكنت شهوته ثم خرج المني او اغتسل
 بعد الوطئ بلا نوم او بول ثم امني يجب الغسل وهذا عندهما
 خلافا لابي يوسف كما في الزهدي وغيره ولو بال او نمار او مشي
 ثم اغتسل ثم خرج بقرينة التي يجب اتفاقا **قوله** ومجمله ان
 وجد الشهوة يدل عليه تغلبه في التنجيس بان في حالة لا تتنا
 وجد الخروج والا انفصال جميعا على وجه الدفق والشهوة وهذا
 يتبين اطلاقهم من ان المني الخارج بعد البول لا يوجب الغسل كما
 كذا في البحر اقول **قوله** وهذا معني قول الشارح وهو تقييد قولهم
 بعدم الغسل بخروجه بعد البول **قوله** احتراز عن الجنى يعني
 عن ايلاج حشفة جني في اموة فانه لا يجب الغسل عليها اذا
 وجد ذلك فانهم قالوا لو قالت معي جني ياتيني في النوم مرارا واجد
 ما اجد اذا جاء معني زوجي لا غسل عليها وفي فتح القدير انه مقيد
 بما اذا لم تزل الماء فان رآته صريحا وجب كانه احتلام انتهى قال في البحر
 وقد يقال ينبغي وجوب الغسل من غير انزال لوجود الايلاج لانها
 تعرف انه يجامعها كالا ينبغي ولا يظهر هذا الاشتراط الا اذا لم
 يظهر لها في صورة ادعي انتهى اقول ويستدل بقوله لا بها تعرف انه
 يجامعها انه اذا جامعها بقطعة يجب عليها الغسل بخلاف انزال **قوله**
 لم يتعلق به حكم ولما روي قلت في القهستاني ولعل المراد مقدار الحشفة
 حتى لو قطعت وغاب اقل من مقدارها لم يجب الغسل والكلام مشير
 اليه انه لو غاب فيه اقل منها لم يجب كما في التنجيس انتهى فهذا صحيح
 في انه لم يتعلق به حكم **قوله** من اصناف الحكم الى الشرط هذا
 لو كانت العبارة هكذا موجبة انقطاع حيض وانما عبارة التوبير

فمنها فرض الفصل عند انقطاع حيض فليس فيه اضافة
الفصل الى الا انقطاع حتى يقال انه من قبيل اضافة الحكم الى
الشرط **قوله** بان تصير مفضاة بالوطي ذكر في السراج الوهاج
اختلاف في وطى الصغيرة التي لا تشتهى فتم من قال يجب مطلقا
ومنهم من قال لا يجب مطلقا والصحيح انه ان امكن الايلاج في محل
الجماع من الصغيرة ولم يفضها في موضع يجمع فيجب الفصل
وعزاه للصيرفي في الايضاح وقد يقال ان البكارة دليل عدم
الايلاج فلا يجب الفصل كما اختاره في النهاية معزيا الى المحيط
قوله اما به اي اما بالا نزال فيمال الفصل عليه فيجب **قوله**
ولم يرد ما انفقده به لان بلوغها بروية الدم داخل في قوله
عند انقطاع حيض **قوله** كافي غور الافكار وغيره في الدرر
والنور وسن لصكوة الجمعة وهو الصحيح لا ما قيل ليوم الجمعة
لعيد واحوام وعرفة اعاد اللام ليلا يفهم كونه سنة لعكوة
العيد انتهى وقال في البحر عند ابي يوسف الفصل في الجمعة والتب
سنة للصلاة لا لليوم قالوا الصحيح قوله ابي يوسف انتهى فعلى هذا
قوله الشارح كافي غور راجع الى الاول وغيره راجع الى الثاني
فليتنبه وقال في فتح القدير تظهر ثبوته فيمن لا الجمعة عليه
هل يسن له الفصل او لا وفيمن اغتسل ثم احدث وتوضأ وصلى
به الجمعة لا يكون له فضل غسل الجمعة عند ابي يوسف وفيمن اغتسل
قبل الغروب وفي الكافي لو اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة نال
فضل الفصل عند ابي يوسف وعند الحسن لا انتهى **قوله** وثن
ماء اغتسالا ووضوها عليه وفي الخلاصة وثن ماء الوضوء عليها
ان كانت غنية تستاجر من ينقل ولا تنقل بنفسها وثن ماء
لا اغتساله على الزوج غنية او فقيرة هكذا قال في التناوي
وفي كتاب رزين جعل عليها ان ظهرت من الحيض واياها عشرة

وان كانت اقل من عشرة فحيفيذ من الزوج قال في البحر بعد
نقله كلام الخلاصة وبه علم ان اجرة الحام عليه وقال في حاشية
مع الغفار للشيخ خير الدين الرملي قال في جامع الفصولين واجرة
الحام على الزوج لو تغتسل من الجنابة والحيض فعليها وقيل ان كانت
الايام عشرة فعليها وان كانت دونها فعليه انتهى وفي فتح القدير
من باب النفقات وثن ماء الوضوء عليها فان كانت غنية تستاجر
من ينقله ولا تنقله بنفسها وان كانت فقيرة فاما ان ينقله الزوج
لها او يدعها تنقل بنفسها وثن ماء الاغتسال على الزوج في النساء
لانه مؤنة الجراح انتهى ففي نقل الشارح من فتح القدير **قوله** ولو
غنية على الاطلاق ونظروا ظاهر لان ظاهره راجع الى ماء الاغتسال
والوضوء جميعا بل الى الوضوء اظهر لانه اقرب لكن قال في المخ وفي
الواقعات ماء وضوئها عليه غنية كانت او فقيرة لانه لا بد لها منه
فصار كالشرب فظهر ضعف ما في الخلاصة ومن ثمه اختلفنا في
المختصر التسوية بينهما في الوجوب عليه انتهى **قوله** مقتضى
اختيارهم ان اجرة ماء الحيض عليها ان تكون اجرة ماء الوضوء
عليها كذلك وانه اعلم بالصواب **قوله** قال شيخنا الظاهر انه
يلزمه لان الزينة للزوج قال في فتح القدير من باب النفقات
ويعتبر فيها على الزوج المخطب والصابون والاشنان والله هن
للاستباح انتهى ولا شك ان الصابون والاشنان يكونان لغسل
الثياب واليدون فصارا لازالة التفت فكذلك الماء **قوله** الا
لضرورة كان يكون باب بيته الى المسجد هكذا قيده فلا خسرو
وهو قيد حسن وان خالف اطلاق الشارح وقال في البحر وينبغي
تقييده بكونه لا يمكن تحويله بابا الى غير المسجد وليس قادرا على
السكنى في غيره انتهى **قوله** الا اذا قراء الصلح معهن لكن **قوله**
ولودون اية على المختار ابي عن التصحيح لانه صحيح بعضهم

أقول القديم من له كل الخصال أنه لا بأس
بذلك لأن حكم المسألة أخذ من النسخة
أن وقع الإجماع الحديث الأول في التفتيش في عقد
المحكمة خلاف الأول في التفتيش في عقد
قوله ولا يمس هو لا يصحنا ولو عسر يده
فمنع إلى حينه رجس الله أنه لا بأس
بمس الصحف كما في الحيط وفي رواية يجوز
للجنب أخذ الصحف أتت لكن في التفتيش
منه في ص ٥٠

45

المصرح به في كثير من الكتب انه لا يجوز الوضوء به واقتصر عليه
قاضي خان في الفتاوى وصاحب المحيط وصرح به في الكافي وذكر
الجواز بصيغة قيل **قوله** وكذا ماء الدابوغة اي الجحش **قوله**
وكذا بنية التراب لا يجوز الوضوء به قال في البحر مقتضى ما قالوا
ههنا من ان المختلط الجامد لا يقيد الماء الا اذا سلبه وصف
الرقعة والسيلان جواز التوضي ببنية التراب والزبيب ولو غير
الاوصاف الثلاثة وقد صرحوا قبيل باب التمر بان الصحيح
خلافة وان تلك الرواية موحية عنها وقد يقال ان ذلك
مشروط بما اذا لم يزل عنه اسم الماء وفي مسئلة بنية التمر زال
عنه اسم الماء فلا مخالفة كما لا يخفى انتهى فنقول الشارح كنيذ التمر
فيما سياتي مثال لما زال عنه اسم الماء فلا يجوز الوضوء به **قوله**
فلومباينا لا وصفه كالخجل **قوله** او موافقا كلين فباحدهما
معطوف على قوله مباينا والتقدير ولو كان موافقا لا وصفه
كلين فالغلبة باحدهما اي فالغلبة بغلبة احد اوصاف
المختلط وهو سهو من الكاتب لان اللين ليس بموافق لا وصفه
بل مخالف لوصفي الماء قال في البحر وان خالفه في وصف واحد
او وصفين فالعبوة لغلبة ما به الخلق كاللين يخالفه في اللون
والطعم فان كان لون اللين او طعمه هو الغالب فيه لم يجز الوضوء
به والا جاز وكذا ماء البطيخ يخالفه في الطعم فتعتبر الغلبة
فيه انتهى فالصواب ان يقول او مخالفا سواء كان في وصف او
وصفين كلين او يقول او موافقا في وصف كلين **قوله** يعمر
الملقى والملا في المولد اسم مفعول من باب الافتعال والثاني اسم
فاعل من باب فاعل والوارد بالاول الماء المستعمل وبالثاني
غيره المختلط معه قال في البحر انهم قد صرحوا بان الماء المستعمل
على القول بطهارته اذا اختلط بالماء الطهور لا يخرج عن الطهورة

الا اذا غلبه او ساواه اما اذا كان مغلوبا فلا يخرج عن الطهورة
فيجوز الوضوء بالكل وهو باطلا فله يشتمل ما اذا استعمل الماء خارجا
ثم انقى الماء المستعمل واختلط بالطهور وانفس في الماء الطهور
لا نوق بينهما انتهى **قوله** او بموضي او ناموس **قوله** وهو
مالا شترة له بالضم ما بين الاصبعين **قوله** طاهره يعمر
الجيفة الموثية وغيرها يعني يشترط ظهور الاثر للنجس
فان لم يثر ينجس سواء كانت النجاسة جيفة او غيرها لكن
المذكور في الفتاوى كفتاوى قاضي خان والتجنيس والولولجي
والخلاصة والبدايع وكثير من كتب ائمتنا ان الاثر انما يعتبر
في غير الجيفة اما الجيفة فانه يظن ان كان كله او اكثره جوا
عليها لا يجوز الوضوء به وان كان الاقل يجوز الوضوء وان كان
النصف فالقياس الجواز والاستحسان انه لا يجوز وهو الا حوط
ونظير هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب من السطح وكان على السطح
عذرة فالما طاهر لان الذي يجري على غيره لعذرة اكثر وان
كانت العذرة عند الميزاب فان كان الماء كله او اكثره او نصفه
يلاقي العذرة فهو نجس وان كان اكثره لا يلاقي العذرة فهو طاهر
ورجح في فتح القدير ان العبوة لظهور الاثر مطلقا لان الحديث
وهو قوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء لما حل
على الجارية كان مقتضاه جواز التوضي من اسفله وان اخذت
الجيفة اكثر الماء ولم يتغير فقولهم اذا اخذت الجيفة اكثر الماء
او نصفه لا يجوز يحتاج الى تخصص قال ويوافقه ما عن ابي
يوسف في ساقية صغيرة فيها كلب ميت سد عرضها فيجرى الماء
فوقه ونحوه انه لا بأس به نقله في الينا بيع عنده انتهى وقال
تليذه العلامة قاسم في رسالته المختار ما عن ابي يوسف انتهى
لكن لقائل ان يقول لوجه ما في اكثر الكتب وقد صححه في

التنجيس لصاحب الهداية ووجهه بان الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة يجوز الوضوء به اذا لم يراثرها لان النجاسة لا تستقر مع جريان الماء فلما لم يظهر اثرها علم ان الماء ذهب بعينها ولم يبق عندها موجوده فجاز استعمال الماء واما اذا كانت النجاسة جيفة وكان الماء يجري على اكثرها او نصفها نتيقا بوجود النجاسة فيه وكما نتيقا بوجود النجاسة فيه او غلب على طينها وجودها فيه لا يجوز استعماله فكان هذا ما خردنا من دلالة الجاه كذا في البحر **قوله** والمختار بالجارى حوض الحمار قوله ويلحق به البيئر اذا دخل الماء فيها من اسفل بحيث ينبع ماء الارض واخرج منها بالدلاء في حالة النبع قال في البحر ولو تنجس الحوض الصغير ثم دخل فيه ماء اخر وخرج حال دخوله طهروا من قتل وقيل لا حتى يخرج قدر ما فيه وقيل حتى يخرج ثلاثة امثاله ومع لمول في المحيط وغيره قال السراج المندى وكذا البيروني انتهى **قوله** وفيه ايضا نقلا عن التقاريق من ابي حنيفة وابي يوسف البيئر لا تنجس كلما الجارية انتهى وفي القهستاني عن الزاهد عن محمد اجتمع انا وابو يوسف على انها كالجارى ومثله في المحيط انتهى **قوله** ولو وجد ماءه فنقب اي نقب فيه انسان نقبا وهو محمول على الحوض الكبير فانهم قالوا الحوض الكبير اذا جمد ماءه فنقب فيه انسان نقبا فتوحنا من ذلكا الموضع فان كان الماء منفصلا عن الجمد لا بأس به لانه يصير كالخوض المسقف وان كان متصلا لانه صار كالنصعة كذا في التنجيس وغيره **قوله** طهارة المتنجس بمجرد جريانه يعني لا يشترط خروج قدر ما كان فيه حين تنجس ولا ثلاثة امثاله كما قدمناه انفا ولا ينبغي ان يفهم انه ان جرى بنفسه صار طاهرا بل معناه انه جرى بدخول ماء طاهر فيه **قوله** فتكون ثمانية في ثمان

بذراع زماننا الخ لان الذراع سبع قبضات على هذا القول وهي عبارة عن ثمان وعشرين اصبعاً وذراعهم ثمان قبضات وثلاث اصابع فتد كل ذراع بسبع اصابع واذا ضربت سبعا في ثمان حصل ست وخسون اصبعاً وهي عبارة عن ذراعين فكان المجموع عشرة اذرع كما لا يخفى ونقص عبارة القهستاني وفي النهاية ذراع الكرياس هو سبع قبضات وكل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما في الكبرى فلو كان وجد الماء ثمانية في ثمان بذراع زماننا ثمان قبضات وثلاث اصابع لكان عشرا في عشر انتهى **قوله** وعق خمس اصابع تقريبا الخ اي الحوض هو عشرون ذراعا اذا كان عمقه خمس اصابع تقريبا وجعل ماءه في حوض كل منعه منه طولاً وعرضاً وعمقا ذراعاً وثلاثة ارباع ذراع ونصف تقريبا وكل ذراع اربع وعشرون اصبعاً يجوز الوضوء منه ولو كان كل من طوله وعرضه وعمقه ذراعاً الخ قال القهستاني روي ان الماء في البيئر اذا كان مقداره ماء الحوض الكبير لم ينجس كما في النية وهو الاصح على ما اختاره من المقدارين والعق الذي هو خمس اصابع تقريبا هو ثلاثة الاف وثلاثمائة واثنى عشر من ماء الماء الصافي ويسع ذلك في غدير كل منعه منه طولاً وعرضاً وعمقا ذراعاً وثلاثة ارباع ذراع ونصف اصبع تقريبا لكل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً انتهى فالظاهر ان الحق معطوف على قوله الماء في البيئر والخبر محذوف وهو لم ينجس بقربية المذكور سابقا وقوله ثلاثة الاف وثلاثمائة واثنى عشر من ماء حال والتقدير ان عق عشرون ذراعا هو خمس اصابع تقريبا الخ لم ينجس **قوله** اذا المعتمد عدم اعتبار العق وحده لان مدار الكثرة عند ابي حنيفة على تحكيم الراي في عدم خلوص النجاسة الى الجانب الاخر وعند تقارب الجانبين لا شك في غلبة

الخلوص اليه والاستعمال يقع في السطح لا في العمق وبه يظهر
ضعف ما في الاختيار لانه اذا لم يكن له عرض فاقرب المصور
الحكم بوصول النجاسة الى الجانب الاخر من عرضه وبه خالف
حكم الكثير تنجس الجانب الاخر بسقوطها في مقابلة بدون
تغير وانت اذا حققت الاصل الذي بيناه قبلت ما وافقه
وتركت ما خالفه والله الموفق كذا في فتح القدير **قوله** او من
ميزا احتراز به عن غير الميز فانه لا يكون مستعملا قال في
الحج المختار ان وضوء الصبي الماقل مستعمل وغير الماقل لا
قوله بلانية فربة احتراز عما اذا نوى بالرابعة وضوءه على
وضوءه مخيف يثبذ بصير مستعملا **قوله** هو الاصل في الاستعمال
اي الاصل في كون الماء مستعملا هو سقوط الفرض لا رفع الحدث
قال في الفتح تتبع الروايات يفيد ان صيرورة الماء مستعملا
باحد امور ثلاثة رفع الحدث تقريبا او غير تقرب والتقرب
سواء معه رفع حدث او لا وسقوط الفرض عن العضو وعليه
تجوز فروع ادخال اليد والرجل الماء الغليل لا الحاجة ولاه
بلا زرعين سقوط الفرض وارتفاع الحدث فسقوط الفرض
عن اليد مثلا يقتضي ان لا يجب اعادة غسلها مع بقية الاعضا
ويكون ارتفاع الحدث موقوف على غسل الباقي وسقوط الفرض
هو الاصل في الاستعمال لما عرف ان اصله مال الزكاة والثابت
فيه ليس الا سقوط الفرض حيث جعل به ونسا شرعا على ما
ذكره هذا **قوله** عفو اتفاقا اي فلا حرج قال في البحر عندنا
ما دام الماء على المضو لا يصير مستعملا واذا زاميله مستعملا وان
لم يستقر في مكان فانه ذكر في الاصل انه اذا مسح راسه ببلل
اخذ من لحيته لم يجز وان لم يستقر في مكان وكذا الوسم ببلل
باق بعد مسح الخفيف لا يجز به كذا في البحر **قوله** ومثله الثانية

قال الزيلعي الا هاجب يتناول جميع جلد يحتل الدباغ واما ما لا
يحتله مثل جلد الحية الصغيرة والفاقة لا يظهر بالدباغ كاللحم
وعن محمد لو اصلح مصاريح الشاة الميتة او دبح الثانية واصلها
طهرت وقال ابو يوسف هي كاللحم **قوله** فالاولى وما دبح قال
القيساني وفي تنكير اهاب اشعار بالذبح لانه يوهو ان
لا يظهر كل جزء منه فالاولى ما دبح انتهى يعني ان كلا للافراد
لا للاجزاء فيوهو ذلك **قوله** وافاد كلامه طهارة جلد كلب
لانه قال كل اهاب دبح وهو يحتلها طهر واستثنى منه جلد
خنزير وادعي فبق الكلب والغيل في المستثنى منه فافاد انه
يظهر **قوله** كسجباب اي فروة **قوله** حتى لا تفتح بكسر الهمزة
وفتح الفاء وقد يكسر هي ما تكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن
قوله على الراجح وهو قول الامام وعلي قولها نجسة كذا في البحر
قوله وفي الثانية لا اي ليست بنجسة ذكر في التبيين رجل
قطعت اذنه او قلعت سنه فاعاد ارتد الي مكانها اوسننه
الساقطة الى مكانها فغسل اوصلى واذا نه اوسننه في كفه يجزى
لان ما ليس بالبحر لا يجلد الموت فلا يتنجس بالموت انتهى لكن
ما ذكره في السنن مسلم اما الماذن فقد قال في البدائع ما بين
من الحي من الاجزاء ان كان المبتان جزا فيه دم كاليد والماذن
والا نف ونحوها فهو نجس بالاجزاء وان لم يكن فيه دم كالشعر
والصوف والظفر فهو طاهر عندنا خلافا للشافعي انتهى
اقول هذا الذي يظهر بخلاف ما في قاض خان وان ادعي انه
ظاهر الرواية **قوله** وبضمن ذكر السراج السهدي في شرح
الهداية معزيا الى التجريد ان الكلب لو اكله انسان ضمنه
انتهى **قوله** ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة شعره فيه نظر
لما في البحر الرايق ذكر في السراج الوهاج ان جلد الكلب نجس

وشعره ظاهر هو المختار انتهى فاذا ان فيه خلافا الا ان يؤيد
فيقال لا خلاف فيه خلافا معتد به **قوله** وناجته القاموس
الناجحة وعاء المسك معرب **قوله** لكن نقل المصنف مفعول
قوله وقيل كالا يجنى **فصل في البيوت قوله** او ذنب فارة
لم يشع القاموس يشع الثوب تشييعا غمسه في الشمع المذاب
اقله يعوا اذا صب الشمع على الطرف المقطوع والتي في الماء
يجب ما يجب في الفارة بخلاف حالة الترك فانه يجب اخراج الكل
لوقوع الدم في الماء **قوله** واما الكافر فيجبها مطلقا قال
في خلاصة الفتاوى الميت اذا وقع في الماء القليل قبل الفصل
بجمر الماء وبعد الفصل لا وهذا في الميت المسلم والكافر ينجس
قبل الفصل وبعده انتهى اقول لعلمهم نظروا الى انه لا يخلو الكافر
عن نجاسته غالبا ولو غسلوه لم يغسلوه بحيث يظهر او يقال
ان الكافر اذا مات صار حكمه حكم الميتة والميتة لا يظهر بالفصل
فلا يرد عليه قوله تعالى انما المشركون نجس واعتقاد المتأخرين
على ان الواجب بها نجاستهم اعتقاد الان ذلك مخصوص بحالة الحياة
قوله او تمعط اي تساقطت اجزاءه القاموس تمط وامعط
كما فتقل تموط وسقط من داء يعرض له وتمعطت او باره تظاير
لكن في البحر لا تتفاح ان تتلاشي اعضائه والتفتيح ان يتفرق
عضوا عضوا وكذا اذا تمط شعر فهو كالمستنجح انتهى فهذا يدل
على ان المراد من التمط تفرق الشعر وهو حسن **قوله** الذي
كان فيها وقت الوقوع ظاهره يدل انه بالاتفاق يعتبر الماء
الذي كان وقت الوقوع وقال في قافو خان يوترنجس ماءه
فازاد واترج الماء بعد زمان وقد ازداد الماء واختل فوافيه منهم
من قال يعتبر الماء عند وقوع النجاسة حتى لو تروا ذلك التدر
وبقي مقدار ذراع او ذراعين يصير الماء طاهرا وظهر او شدة ذلك

تظهر

تظهر في الرجل اذا اخذ في الترح فعيى فجاء من الغد ووجد الماء
الكثير ما تركه منهم من قال **قوله** يترج كل الماء ومنهم من قال يترج
مقدار الماء الذي بقي عند الترك هو الصحيح انتهى فلكونه
صحيحا اختاره ولم يذكر القول المقابل **قوله** وقت ابتداء
الترح ينبغي ان يعتبر الوقت الذي وقع فيه كما تقدم **قوله**
قال المصنف في حواشيه مقول القول قوله ونحوه في السقف
قوله ان الحب المطور والقاموس الحب الجرة او الصنحة
سما والطور الدفن اي الجرة المدفونة في الارض وفي الصراح
الحب دوسني وخم معناه بالرماية الحب المحبة والذير فدل على
انه بضم الهاء لكن حمله هنا على الجرة اولى لئلا يلزم التكرار
قوله افا لم يكن فما يبيع صاعا قال في البحر اختلفوا في الدلو
الوسط فقيل هي الدلو المستعمل في كل بلدة وقيل المتبر في كل
بيوت لوهي لان السلف لما اطلقوا انصرف الى التناذر واختاره
في المحيط والاختيار والهداية وغيرها وهو ظاهر الرواية لانه
مذكور في الكافي للحاكم وقيل ما يبيع صاعا وهو ثمانية ارطال
وقيل عشرة ارطال وقيل غير ذلك والذي يظهر ان البيوت اذ لم
يكون لها دلو اعتبر به ولا اتخذ لها دلو يبيع صاعا وهو ظاهر
ما في الخلاصة وشرح الطحاوي والسراج الوهاج وح فينبغي ان
يجعل قول من قدر الدلو على ما اذا لم يكن للبيوت دلو لا يجنى **قوله**
ويحكم بنجاستها مغلظة اي ويحكم منه آب نجاسة ماء البيوت نجاسة
مغلظة فهو مفعول مطلق لقوله نجاستها والضمير في نجاستها البيوت
بحذف المضاف اي ماء البيوت ولا يتوهم ان قوله مغلظة خبر كاذ
المحذوفة والتقدير اذا كانت النجاسة الواقعة مغلظة **قوله**
والا لم يلزم شي اجما عا اي ان لم يظهر من حدث ولا من خبث
بل يظهره على وضوء او غسل به ثوبا طاهرا لا يلزم شي اجما عا

وفيه نظروا لان الامام رحمه الله تعالى حكم بنجاسة الماء مذ يوم
وليلة اجتهاد لانه حكم مشك في نجاسته قال في الهداية فان
وجد في البيوفارة او غيرها ولا يدري متى وقعت ولم تنتقم
اعادوا صلاة يوم وليلة اذا كانوا متوضوا منها وغسلوا كل شيء
اصابه ماء وان كانت قد انتفتحت او تفتحت اعادوا وصلاة
ثلاثة ايام ولياليها وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ليس
عليهم اعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت لان اليقين لا يزول
بالشك وصار كمن رآه في ثوبه نجاسة لا يدري متى اصابته ولم ي
حنيفة رحمه الله ان الموت سببا ظاهرا وهو الوقوع في الماء
فبحال عليه الا ان الانتفاح دليل التقادم فيقدر بالثلاث وعدم
الانتفاح والتقصير دليل قرب العهد فقد رتبنا بيوم وليلة لان
ما دون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها واما مسئلة النجاسة
فقد قال المعلا هو الخلاف فيقدر بالثلاث في البالي ويوم وليلة
في الطوي ولو سلم فالثوب يراى عينه والبيوت طيب عن بصره
فيفترقان انتهى ومثله في منية المصلي لانه قال في جانب الابرار
حنيفة رح في صورة عدم الانتفاح اذا كانوا متوضوا منها في
ذلك اليوم والليله وغسلوا كل شيء اصابه ماءها في الزمان
المذكور وزاد في صورة الانتفاح والتقصير اعادوا صلاة ثلاثة
ايام ولياليها وما ادوه بوضوئهم منها في الزمان المذكور
وغسلوا كل ما اصابه ماءها فيه عند ابي حنيفة انتهى
وقال في البحر الرائق بعد نقل المسئلة عن الشيبين وغيره مثل
قال الشارح وتقف شارج منية المصلي بانه اذا كان يلزمهم
غسلها لكونه مفسولة بما البيوتها فقد مر حال العلم باشتال البيوت
على الفارة بدون يوم وليلة او بدون ثلاثة ايام كيف يكون الحكم
بنجاسة الثياب من باب الاقتصار على النجس في الحال لا ممتد الى

ما تقدم

ما تقدم فلا يتجدد هذا على قوله لانه يوجب مع الغسل الاعادة
ولا على قولهما لانه لا يوجبان غسل الثوب اصلا انتهى وفيما
توضوا منها وهم متوضون او غسلوا ثيابهم من غير نجاسة
خلاف فعند ابي حنيفة التنصيص المذكور في الكتاب وقال لا يحكم
بنجاستها وقت العلم بها ولا يلزمهم اعادة شيء من الصلوات ولا
غسل ما اصابه ماءها قبل العلم وهو القياس لان اليقين
لا يزول بالشك ولا يحنيفة رحمه الله وهو الاستحسان ان
الحالة على السبب الظاهر واجب عند خفاء السبب والكون
في الماء قد تحقق وهو سبب ظاهر للموت والموت فيه في نفس
المعروف حفي فيجب اعتباره بان فيه احالة على السبب الظاهر
عند خفاء السبب دون الموهوم وهو الموت بسبب آخر كمن
جرح انسانا ولم يزل صاحب فرسه حتى مات يضاف موته الى
الجرح حتى يجب التقصير وان احتمل موته بسبب آخر غير ان
الانتفاح دليل التقادم فيقدر بثلاثة وعدمه دليل قرب
العهد فقد رتبنا بيوم وليلة لان ما دون ذلك ساعات لا يمكن
ضبطها لتناوبها انتهى فقد تبين بهذا الخبر ان عند الامام
ابي حنيفة يجب غسل ما غسل بذلك الماء واعادة الصلاة اذيت
بوضوء ذلك الماء سواء كان الغسل والوضوء بعد نجاسة وحدث
او لم يكن لان هذا الماء نجس عند الامام واقعا عند ما يلزم
شيء لا يملك بالنجاسة الا بعد العلم بالوقوع حقيقة والله
اعلم بالصواب **قوله** ولا يتزوج في بول فارة يعني على ما افق به
في النهروالا فقد تقدم عن الجوهرية انه يتزوج كله مطلقا **قوله**
البعدين البيوت والبالوعة يعني البعد المانع من وصول النجاسة
الى البيوت وفيه اختلاف فقال بعضهم خمسة اذرع في رواية ابي
سليمان وسبعة في رواية ابي حنيفة وقاله الخلو في الاعتبار للون

او الطم او الحج فان لم يتغير جاز والا لا ولو كان عشرة اذ رج
قال في الخلاصة وقتاوي قاضي خان والتعويل عليه وصححه في
المحيط **قوله** واستعمال ريق الغير قال الشيخ خير الدين الرملي
في حاشيته على البحر يجب تقييده بغير الزوجة والمحام والملة
في المنع استعمال الجزء من اجزاء الاجنبية وهو ريقها المختلط
بالماء وبالعكس فيما لو شربت سوره وهو لا يجوز انتهى **قوله**
قالا حسن ترك وجاجة اي الاحسن ان قال وهرة ومخلصة منها
شاملة للذاجة والبقر والا بل الجلالة فيكون احضرا مثل
قال المهستاني المخلصة بالشد يد المرسلة التلا تغلف في
البيت انتهى **قوله** تنزهها في الاصح قال الطحاوي كراهية سور
الهرة لحرمة لحمها وهذا يدل على انها في التخمير اقرب وقالت
الكوفي كراهية لاجل انها لا تنجس انجاسة وهذا يدل على التزوي
وهذا اصح والاقرب الى موافقة الحديث فانه عليه الصلاة والسلام
قال فيها انها ليست بنجاسة انها من الطوافين عليك والطوافات
كذا في الزيلعي **قوله** ولو ذكر في الاصح اي ولو كان المحار ذكرا
اقول ينبغي ان يقول ولو انني لان اطلاق المحار على الذكر وفهمه
منه لا تردد فيه وانما التوهم في كونه خاصا بالذكر فلو دفعه لقوله
ولو انني لكان له وجه واما قوله ولو ذكر افلا وجه قال القهستاني
وفي الكلام دلالة على ان المحار اعم من الذكر لكن ما في الصحاح والمهذب
دال على انه خاص به فحينئذ نقول يدخل الاثنان بالنبعية انتهى
اقول ولكن يمكن ان يوجه كلام الشارح بما قالوا ان من سور المحار
نجس بخلاف الاثنان فكانه صرف لفظ المحار الى الاثنان اولا فقال
ولو ذكرنا احترازا عن ذلك القول قال في البحر الرايني ومن المشايخ
من قال بنجاسة سور المحار دون الاثنان لان المحار نجس فيه بشم
البول انتهى لكن لو قال اهل مكروه وليس بنجس في الاصح بدون

زيادة قوله ولو ذكر الكان كلاما حسنا **قوله** فلو فريسا اي
فلا كانت اقه فريسا **قوله** في صلاة واحدة اي لو صلى بتيهم
صلاة ثم نوى صاء بالمسكوك واعاد تلك الصلاة كان جامعا
بينهما ولا يلزم ان يجمع بينهما ثم يصلي **باب التيمم**
قوله تاسيا بالكتاب لان الله تعالى ذكر التيمم في القرآن
المجيد ثالثا فقال تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة
فاغسلوا الى قوله تعالى فتيمموا **قوله** لانه النية اي القصد هو
النية لا شك انه ليس مطلق القصد النية بل القصد الخاص
وهو القصد الى الصعيد الطاهر للتطهير على ما في شروح الهدى
وعلى ما في البدايع وغيره استعمال الصعيد في عضوين مخصوصين
على قصد التطهير شرابط مخصوصة وزين الاول بان القصد
شرط لا ركن والثاني بانه لا يشترط استعمال جزء من الارض
حتى يجوز بالجرا لمس فالحق انه اسم لمس الوجه واليدين من
الصعيد الطاهر والقصد شرط لانه النية كذا في البحر **قوله**
ولو مقيما في المصر قال الزيلعي في شرح الكثر وقوله لبعده ميلا
عن ما ينبغي اشتراط الخروج من المصر وهو الصحيح لانه لا يشترط
الا حقوق الخروج وبعده ميلا عن ما يلحقه الخروج سواء كان
في المصر او خارجا عنه وينبغي اشتراط التسف ايضا لان المعنى يشمل
الكل انتهى وفي البحر هو جاز للمسافرة والقيم ولو في المصر لان الشرط
هو العدم فايما تحقق جاز التيمم نص عليه في الاسرار لكن قال في
شرح المحاروي لا يجوز التيمم في المصر الا لخوف فوت جنازة او صلاة
عيد او للجنب الخايف من البرد وكذا ذكر الثمراني بناء على كونه
نادرا والحق الاول لما ذكرنا والمنع بناء على عادة الامصار فليس
خلافا حقيقيا وتصحيح الزيلعي لا يبيده انتهى اي لا يبيد الخلاف
الحقني اقول وانما ذكرت هذه النقول لئلا يتوهم انه يجوز التيمم

في المصير مطلقا **قوله** وفي مملوكه يجب ان في مملوك الشخص
يجب التوضي على الشخص يعني اذا كان مريضا وعنده مملوكه يجب
عليه ان يتوضا ويعد قاءا بقدرته ويحتمل ان يكون معناه
اي يجب على المولى توضي مملوكه قال في البحر الفرق بين الزوجة
والمملوك ان المتكوحة اذا مرضت لا يجب عليه ان يوضيها وان
يتنهدا في مرضها وفي العبد والمجارية يجب عليه اذا لم يستطع
الوضوء كذا في الخلاصة يعني ان السيد لما كان عليه تنهدا العبد
في مرضه لان على عبده ان يتنهدا في مرضه والزوجة لما لم
يكن عليه ان يتنهدا في مرضها فيما يتعلق بالصلاة لا يجب
عليها ذلك اذا مرضت فلا يعدة قادرا بفعلها انتهى وفيه ايضا وان
وجد خادما كعبد وولده واجيرة لا يجوز له التيمم اتفاقا كما
نقله في المحيط وان وجد غير خادمه من لو استعان به اعانه ولو
زوجته فظاهرا لذهب انه لا يتيمم من غير ذلك خلاف بين ابي
وصاحبيه كما يفيد كلام المبسوط والبدائع وغيرها ونقل في
التبليس عن شيخه خلافا بين ابي حنيفة وصاحبيه على قوله
يجوز له التيمم وعلى قولها لا **قوله** ان نشاء الحق بسبب وعيد
عبد اعادة الصلاة المراد بالعبد المخلوق لا مقابل المخلوق لا يخفى
كالوقال المولى لعبده ان توضا تحبستك او قتلتك فانه
يصل بالتيمم ثم يعيد وان لم يكن بسبب وعيد عبد كالمديون
المفلس خاف من ان يجلسه الدائن اذا وصل الى الماء وخاف من
السبع او النار فانه يتيمم ويصل ولا اعادة عليه لان هذه العذر
من قبل الله تعالى هكذا استفيد من البحر الرائق **قوله** ولو
لغلبه اورفيق القافلة قال في البحر الرائق وعطش رفيق ودابة
وكلبه لما شربه اوصيده في الحال او ثاق في الحال كمطشه سواء كان
المحتاج اليه للمطش رفيقه الخالطه واخوه من اهل القافلة فان

استمع صاحب الماء من ذلك وهو غير محتاج اليه للمطش وهناك
مضطر اليه للمطش كان له اخذه منه قهرا وله ان يقاتله فان
قتل احدهما ان كان المقتول صاحب الماء فدمه يهدر ولا قصاص
فيه ولا دية ولا كفارة وان كان المضطر فهو مضمون بالقصاص
او الدية والكفارة وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للمطش
فهو اولى به من غيره وان احتاج اليه الاجنبى للوضوء وكان
مستغنيا عنه لم يلزمه بذلك ولا يجوز للاجنبي اخذه منه قهرا
كذا في السراج الوهاج **قوله** ولو شاء شاء وان تنقص الخ اي
ولو وجد شائا وان تنقص بسبب ادلاية الخ قدر قيمة الماء
يلزمه الوضوء ولا يجوز له التيمم بخواب لو محدوف وان في
قوله وان تنقص وصليته يعني لو وجد يثرا فيها ماء ولا يمكنه
التزول اليه وليس معه ما يدليه الا ثوبه او عمامته لزمه ادلاية
ثم يعصر ويتوضا به ان لم تنقص قيمة الثوب اكثر من ثمن الماء
ولو كان معه ثوب ان شقه نصفين وصل الى الماء والا لم يصل
فان كان تنقصه بالشق لا يزيد على ثمن الماء او ثمن الماء المستسق
لزمه شقه ولم يجز التيمم لكن هذه الفروع ذكر في البحر من كتب
الشافعية ثم قال قواعدنا موافقة لهذا كذا في التوشيح **قوله**
او وثرة بفتح الواو وسكون التاء حجاب ما بين المتخمين **قوله**
وعن محمد يحتاج اليها قال في المنهاج ما روى عن محمد من الاحتياج
الى ذلك فليس افتراضا للثالثة لذاتها بل لتحليل الاصابع اذا
لم يجد خل الغبار بينها وهو خلاف النص والمقصود وهو التحليل
لا يتوقف عليه انتهى ومثله في فتح التدبير **قوله** او اوان من
طين غير مدهونة احتوز به عن اوان مدهونة فانها اذا كانت
مدهونة لا يجوز التيمم بها والمراد بالمدهونة المدهونة من
غير جنس الا رمي لما ذكرناه انه يجوز التيمم بالخرف الخالص الا

اذا كان مخلوطا بما ليس من جنس الارض او كان عليه صبغ ليس
 من جنس الارض كذا اطلق في التجنيس والمحيط وغيرها وفي فتح
 القدير كذا اطلق فيما رايته مع ان المسطور في قاضي خان ان التراب
 اذا خالطه ما ليس من اجزاء الارض يعتبر فيه الغلبة وهكذا
 يقتضي ما ليس ان يفصل في المخالط للجنس بخلاف المشهور لا حترق
 ما فيه مما ليس من اجزاء الارض انتهى **قوله** وطين غير مغلوب
 بما اذا دانه يجوز التيمم بالطين بشرط عدم غلبة الماء وقال في
 البحر الرائق واذا لم يجد الا الطين يلمطه بثوبه فاذا جف تيمم
 به وقيل عند ابي حنيفة يتييمر بالطين وهو الصحيح لان الواجب
 عنده وضع اليد على الارض لاستئصال جزء منه والطين من جنس
 الارض لا اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط
 وقيد الجواز بالطين المولود في فتاواه وصاحب المتقي بان
 يخاف خروج الوقت اما قبله فلا كيلا يتلجلج وجهه فيصير معنى
 المثلة من غير ضرورة وهو قيد حسن ينبغي حفظه انتهى **قوله**
 ومعادن كذهب وفضة وحديد علم به حكم المسأوى يعني يجوز
 به لعدم غلبة التراب **قوله** او كل تكبيراتها اذا خاف فوت
 جميع تكبيراتها جاز التيمم **قوله** بعد شروعه متوضئا منه به
 على انه اذا شرع متيمما فانه يتييمر بالا ولي **قوله** ظاهر الرواية
 جوازه للسمع مع وجود الماء وهي دخول السجدة وقراءة القرآن
 ولومن الصحف ومسح وزيارة القبور ودق الميت والاذان
 والاقامة والسلام ورد والاسلام لكن قال في البحر الرائق يجوز
 الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشايخ لان بعضها ليس بعبادة
 مقصودة والاسلام وان كان عبادة مقصودة لكن يصح بدون
 الطهارة انتهى وان شئت التفصيل فارجع الى المفصلات **قوله**
 وقيل يتييمر لخوف الوقت اقول هذه رواية ضعيفة جدا لا يعمل بها

لما في المتن لا يتييمر لفوت جمعة ووقت نعم في الغنية ان
 التيمم لخوف فوت الوقت رواية عن مشايخنا وخرج عليها في باب
 التيمم انه لو كان في سطح ليلا وفي بيت ماء لكنه يخاف في الظلمة ان
 دخل البيت يتييمر ان خاف فوت الوقت **قوله** ولو صلى بتييمر
 وشبهه من يسأله ثم اخبره او لم يسأله وتيمم وصلى ثم اخبره
قوله وهو ما ينسب عيادة قال في البحر قيد بان يكونه مما ينسب عادة
 لانه لو لم يكن كذلك كما اذا نسي الماء المعلق في مؤخرة الرجل وهو
 يسوق وابته فانه بعيد اتفاقا وكذا اذا كان راكبا والماء في مقدم
 الرجل او بين يديه راكبا بخلاف ما اذا كان سائقا وهو في المقدم
 او راكبا وهو في المؤخرة فانه على الاختلاف فعندهما لا تلزمه
 الا عادة وعند ابي يوسف تلزمه **قوله** ممن هو معد اشارة الى
 ان الرفيق عام سواء كان رفيق الخيمة او القافلة ويبدل عليه التعميل
 المذكور في المسئلة **قوله** يعتبر المثل في تسعة عشر موضعا قال في
 الاشياء اما ثمن المثل فذكره في مواضع احدها باب التيمم وثانيها
 باب الحج فثنى المثل للزاد والماء القدر اللين وثالثها صورة القلاف
 والتماس في البيع وكان المبيع هالكا ورابعها اذا وجب الرجوع
 بتقصان العيب عند تعذر رده وخامسها القبوض على سوم الشراء
 المضمون بتسمية الثمن سادسها الغصوب المثلث اذا انقطع سابعها
 المتلف بلا غصب ثامنها القبوض بعقد فاسد تاسعها العبد
 المحن عليه يعتبر قيمته يوم الجنابة عاشورها العبد اذا جنى فاعقه
 السيد غير عالم بها الحادى عشر الرهن اذا هلك الثاني عشر
 لواخذ من الرزق العدم ودفع اليه دينارا مثلا لينفق عليه ثم
 اختصا بعد ذلك في قيمة المأخوذ الثالث عشر ضمان العتق
 العبد المشترك الرابع عشر قيمة الولد القور الخامس عشر ضمان
 جنين المنة السادس عشر قيمة الصيد المتلف في الحرم السابع عشر

قيمة اللقطة اذا قصد ق بها او انتفع بها والثامن عشر فية جارية
 الابن اذا احبلها الاب وادعاه التاسع عشر فية الصدق اذا
 تنصف بالطلاق قبل السيد **قوله** ان ظن اعطاء الماء او الالة
 الى اخره متعلق بمسئلة المتى لا بقوله ولو كان في الصلاة قال
 في القهستاني ويصح اي التيمم قبل طلب الماء والالة من الرقيق وان
 ظن الا عطاء كما قال ابو حنيفة خلا فالله يوسف كما في التجريد
 وذكر في البحر المحيط ان ظنه وجب الطلب والا فلا انتهى وبهذا ظهر
 ان القنوب في عبارة الشرح وفي القهستاني عن البحر المحيط وفيه
 ايضا وليراي في الصلوة ماء في يد رجل فاتها ثم طلب فاعطاه لم
 يبعد ها كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه لو اتمها بعد التردد في
 الا عطاء بطلت انتهى وفي صدر الشريعة التيمم المستأثر اراي
 رجلا معه ماء كثير وصوف الصلاة وغلب على ظنه انه لا يعطي
 او شك معنى على صلاته وان غلب على ظنه انه يعطي قطع الصلاة
 وطلب الماء انتهى وفي البحر الرائق اذا كان في الصلاة وغلب على ظنه
 الا عطاء لا ينطلق بل اذا اتمها وسأله ولم يعطه تمت صلاته لانه
 ظن ان ظنه كان خطأ كما في شرح الوقاية فعلم منه ان ما في فتح
 القدير من بطلانها بمجرد غلبة ظن الا عطاء ليس بظاهرا لان
 قاضي خان في فتاواه ذكر البطلان بمجرد الظن عن محمد **قوله**
 هل يتيمم لسجدة التلاوة الخ لا يظهر لهذا السؤال كثير فائدة
 لانه ان اراد به انه يتيمم لها عند عدم الماء فهو ظاهر لانه اذا جاز
 للصلاة فلجزها اولى وان اراد به هل يتيمم لسجدة التلاوة عند
 عدم الماء فتجوز به الصلاة مع ان في كونها قربة مقصودة اختلافا
 فقيه فائدة لكن الكلام غير دال على المراد واصل المسئلة ذكرها
 في البحر وغيره فقيه لو تيمم لصلوة الجنازة او سجدة التلاوة جاز
 له ان يصلي سائر الصلوة لان كلاهما قربة مقصودة انتهى وفي

القهستاني لو تيمم لصلوة الجنازة او سجدة التلاوة صلى به وفيه
 دليل على جواز التيمم لسجدة التلاوة وذكر القهستاني في شرحه
 انه لا يجوز كما في المحيط وفي شرح الاصل انه يجوز في السفول الحضر
 لعدم الضرورة انتهى **قوله** منع في عبارة صدر الشريعة بمعنى بعد
 نص عبارة صدر الشريعة في باب المسح على الخفين جنب تيمم
 للجنازة ثم احدث ومعه من الماء ما يتوضأ به فتوضأ وليس
 خفيه ثم مر على ماء يكفي للاغتسال ولم يغتسل ثم وجد من الماء
 ما يتوضأ به فتيمم للجنازة فاذا احدث بعد ذلك توضأ
 ونزع خفيه انتهى فليس في عبارته كلمة مع الحاجة الى التاويل
قوله ولو ابا احد في صلاة بصيغة الماضي المعلوم والهاء مفعول
 به راجع الى الماء وانما ضبطته وان كان واضحا ليلا يقرأ بالمصدر
 فيجوز بالعني لانه يصير التقدير ولو كان الماء ابا احد **قوله**
 متيمم عن حدث او نائم غير ممكن الى اخره اشار به الى الاختلاف
 الواقع بين الامام ابو حنيفة رحمه الله وبين صاحبيه قال في
 البحر الرائق والنائم على صفة لا توجب التقصير كالنائم ما يشاء
 او راكبا اذا مر على ماء كاف مقدور الاستعمال انتقص تيممه
 عند ابي حنيفة خلا قالها اما النائم على صفة توجب التقصير
 فلا يتاخر فيه الخلاف اذا تيمم انتقص بالنوم ولهذا صور المسئلة
 في الجمع في الناعس لكن يتصور في النوم الناقص ايضا بان كان
 متيمما عن جنازة كما لا يخفى انتهى اقول نبيه به علي ان انتقاض
 وضوءه متفق عليه لانه نائم على صفة توجب التقصير وهو النوم
 بغير التمكن لكن بقي حكم الجنازة فن قال ينتقص الوضوء بالمرور
 قال ينتقص التيمم في حق الجنازة ومن قال لا فلا فهذا هو مناط
 الاختلاف والله اعلم **قوله** وابقيا تيممه الضيق في ابقيا لصاحبيه
 اي عند صاحبيه لا ينتقص تيمم المار الناعس قال في خلاصة الفتاوى

لومر التيمر بالماء وهو نائم على الدابة او غير نائم لكن لم يعلم به
 ينتقض تيمره ولو علم لكن بحال لا يستطيع النزول لخوفه على نفسه
 من العدو والسبع لا ينتقض تيمره وفي نسخة شمس الائمة
 وشرح الطحاوي ينتقض في الوجهين وفي نسخة في النائم ينتقض
 عند أبي حنيفة لان النائم عنده كاليقظان **قوله** واقوه المص
 حيث قال ومرو رنا عس على ماء كسيتيقظ في كونه ينتقض
 وضوئيه كذا صورته صاحب الجمع في النائم لان النائم على صفة
 توجب التقص لا يتناقض فيه الخلاف اذا تيمر بالنوم كالوضوء
 والتقص مذهب الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما
 ويمكن نظوره في النوم النافض ايضا بان كان متيمرا عن جنائيه
 كما لا يخفى قال مولانا صاحب البحر تعلقا عن التوشيع والخيار في
 التناوي عدم الاتفاق اتفاقا لانه لو تيمر وبقر به مالا يعلم
 به جاز تيمره اتفاقا انتهى اقول لكن رواية الهداية لا تساعد
 فانه قال النائم عند ابي حنيفة قادر تقديرا انتهى نعم اذا لم
 يكف للطهارة فلا شك انه بالاتفاق لا ينتقض وكذا اذا لم
 يقدر على النزول بسبب من الاسباب الا ان ابن الهمام رجح مثل
 ما ذكره في التوشيع والله اعلم **قوله** اكثر اعضاء الوضوء عددا
 وفي الفصل مساحته ذكره في فتح القدير حيث قال جنب اكثر
 بدنه مجروح تيمر فقط ولا يستعمل الماء اصلا ولو كان الاكثر
 صحيحا يغسل الصحيح ويسمى على الجراحة ان لم يضره والا فعلى
 المخرقة فلو استويا لارواية فيه واختلف المشايخ منهم من قال
 يتيمر ولا يستعمل الماء اصلا وقيل يغسل الصحيح ويسمى على الباقي
 والاول اشبه بالفتنة والذكر في النوادر وقد اختلف في حد
 الكثرة منهم من اعتبر من حيث عدد الاعضاء ومنهم من اعتبر الكثرة
 في نفس كل عضو فلو كان براسه ووجهه ويديه جراحة والرجل

لا جراحة بها يتيمر سواء كان الاكثر من الاعضاء الجراحية جرحا او
 صحيحا ولا خرون قالوا ان كان الاكثر من كل عضو من اعضاء الوضوء
 المذكورة جرحا فهو الكثير الذي يجوز معه التيمر والا فلا والله
 سبحانه اعلم انتهى وفي الخلاصة في الجناية يعتبر اكثر البدن
 وفي الحديث يعتبر اكثر اعضاء الوضوء وان كان نصف البدن
 صحيحا والنصف جرحا اختلف المشايخ فيه والاصح انه يتيمر
 ولا يستعمل الماء انتهى اقول الظاهر ان هذه رواية في الفصل
 نقول الشارح لا رواية فيه محل تأمل الا ان يقال لا رواية عن
 المجتهدين ولا الظن ان يحتل على غيره هذا **قوله** ومسح الباقي
 منها اي من اعضاء الوضوء والفصل لا يقال هذا ينافي ما ذكره من
 قوله لا رواية في الفصل لما ذكرنا انه لا رواية عن المجتهدين وما
 ذكره ههنا رواية المشايخ فلا تتلف **قوله** ولا بين نقاس واستمسا
 او يخفى فيه تكرار بالنسبة الى ما تقدم لا انه ذكر في ما تقدم جيعن
 ونقاس وكذلك ههنا **باب المسح على الخفين قوله** فيجوز
 على الزبول لو مشدود اذ لا كلامه على ان الزبول لا يستتر الكعب
 الا ان نقصناه من الكعب اقل من ثلاث اصابع فلا يجوز المسح عليه
 الا ان يكون مشدودا وفي الخلاصة ولو لبس الكعب ولا يري من
 كعبه الا قدرا صبع او اصبعين جاز المسح عليه انتهى وفي فتاوي
 قاضي خان اذا لبس كعبا لا يري من كعبه او قد ميه لم مقدار
 اصبع او اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي اساق
 له انتهى اقول شرط الشدة اذا كان زربولا مع انه قال فيها بعد
 ولا يضر روية رجله من اعلاه فالجمع بينهما انه ان كان الخف
 ناقصا عن الكعبين اقل من ثلاث اصابع فلا يجوز المسح عليه
 لا اذا كان مشدودا وان لم يكن ناقصا بل سائر الكعبين فلا
 يشترط لشد وجوز المسح مع روية الرجل من اعلاه **قوله** الا

لثمة فهو افضل اى فالمسح على الخفين افضل لنفى التهمة **قوله**
 الا ما يكفيه يعنى اذا لم يكن معه من الماء الا ما يكفيه وهناك
 تهمة في الفصل فيجب عليه المسح **قوله** ينبغى ان يصير انما لانه
 لم يقبل ما خفف عليه الشارع قال في التهستان في الاصول
 المسح رخصة اسقاط اى رخصة مفسطة للمعزية كقصر الصلاة
 قلت انه رخصة اسقاط حالة التخفيف للتخفيف ولهذا لو صب
 الماء في الخف بنية الفصل يصير انما انتهى اى فكما يصير انما لو اتم
 الصلاة السافر كذلك يصير المتخفف انما لو غسل الخف وهو
 متخفف لعدم قبوله التخفيف الذى من الله عليه به **قوله**
 وقيل بالكتاب في الكشاف حل النصب على حالة ظهور الرجل
 والجو على المسح حالة استئثار الرجل بالخفة وحلا للقرائين على
 الحالين قال في شرح الجمع فيه نظرا لان المسح على الخف ليس مباحا
 على الرجل حقيقة لان الخف جعل ما نفا سواية الحدث الى
 التدم في طاهرة وما حل بالخف ازيل بالمسح فهو على الحق حقيقة
 وحكا **قوله** فالجواب الجواز **قوله** قال ابن الهمام الجواب الجواز
 ليس بجيد اذ لم يأت في القرآن ولا في كلام نصيب نقله عن ابن
 الحاجب ثم قال وقد ورد المثل على الجواز في بعض الاحاديث
 فان صححت وقلنا يجوز الاستدلال بالحديث في المربية لم يصح
 قوله ولا في كلام نصيب وفي السئلة ثلاث مذاهب المطلاق
 والمنع والتفصيل بين كون الراوى عربيا فنعم او عجميا فلا
 انتهى **قوله** يقتضى الاثبات عقلي اقول فصورته على ما قالوا
 ان ينحس في الماء منكوسا الى كعبيه ثم يمسح او يقعد واضعاً
 رجليه مكانا ربيعاً لا يصل اليه الماء وعن غير هذه اية ان يمسح الخف
 بل يجري الماء على ظاهره بعد ان يشد فوق الكعبين **قوله**
 وقيل صورته مسافراً جنب ولما عنده فقيم وليس ثم احدث

ووجد ماء يكفي وهو لا يجوز له المسح لان الجنابة قد سرت
 الى القدمين **قوله** ثم ظاهره جواز مسحه الخ لانه قال لا لجنب
 ولا شك ان مغتسل جمعة وعيد ونحوه ممن لم يكن عليه جنابة
 لا يصعدق عليه قوله لجنب **قوله** وليس كذلك على ما في المبسوط
 اى ليس الواقع ما يفهم من ظاهره من جواز مسحه مغتسل جمعة
 ونحوه على ما يفهم من المبسوط يعنى لا يجوز مسحه على ما يفهم
 منه اقول بل يفهم منه انه يجوز مسحه مغتسل جمعة ونحوه
 لانه قال في التهستان وههنا اشكال لان المبسوط علله بان
 الجنابة الزمته غسل جميع البدن ومع الخف لا يتأتى ذلك انتهى
 فافاد ان المانع من المسح هو لزوم غسل جميع البدن ولا شك ان
 لزوم الفصل غير ثابت في غسل الجمعة ونحوه قال في البحر الرائق
 اذا اجنب وقد لبس على وهو وجب نزع خفيه وغسل رجليه
 وذكر شمس لا يمتد ان الجنابة الزمته غسل جميع البدن ومع الخف
 لا يتأتى ذلك انتهى فقلت حيث ان غسل الجمعة ليس بلامر
 فليقم مع الخف مقام الغسل بخلاف الجنابة فان غسل جميع البدن
 فيها لا زمر هذا اذا اذير الحكم على اللزوم وعدمه واما اذا اذير
 الحكم على غسل جميع البدن فاقال الشارح له وجه الا ان
 تخصيصه بغسل الجنابة دليل لما قلنا والا لقال الغسل لا يجعل
 لا بغسل جميع البدن ومع الخف لا يتأتى وهذا عين ما استدل
 به من المتن بل اظهر فليست هذه اعلم **قوله** ويستحب الجمع
 بين ظاهره وباطن المراد من الباطن الاسفل قال في البحر الرائق
 بطريق البحث ينبغى ان يستحب الجمع بين مسح الظاهر والباطن
 لكونهما مروجين والجمع ممكن فيثبت فرضية اصل المسح ونسبة
 المسح على الظاهر والباطن واجيب بان في احدى الروايتين
 احتمالا كما قد مناه فلا يثبت السنية بالسكك انتهى وقال فيه

ايضا لا يجوز مسح باطنه او عقيقه او ساقيه او جوانبه او كعبه
وفي المحيط ولا يمسح باطن الخف مع ظاهره خلا والشا من
لان السنة شرعة مكية للفرايض والا كمال انما يتحقق في محل
الغرض لا في غيره انتهى وفي غيره نفي الاستحباب وهو المراد انتهى
فتدريج بنقي الاستحباب خلاف ما قال الشارح وقال في
فتح القدير يمسح محل المسح ولذا قال علي رضي الله عنه لو كان الدين
بالراي كان مسح باطن الخف اولى من ظاهره قال في النهاية
تغلا عن المبسوط ولان باطنه لا يخلو عن لوث عادة فيصيب
يده وهذا ينبغي ان المراد بالباطن عندهم محل الوطى لا ما يلاقى
البشرة لكن بتقديره لا يظهر او لونية مسح باطنه لو كان
بالراي بل المتبادر عن قول علي ذلك ما يلاقى البشرة هذا لان
الواجب من غسل الرجل في الوضوء ليس لازالة الخبث بل الحدث
ومحل الوطى من باطن الرجل فيه كظاهره وكذا ما روى عن علي فيه
بلفظ لكان اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه يجب ان يراد بالاسفل
الوجه الذي يلاقى البشرة لانه اسفل من الوجه الاعلى المعادى
للسماء لما ذكرنا انتهى **قوله** او جرموقيه ها خفان يلبسان فوق
الخفين قال في الغريب الجرموق ما يلبس فوق الخف ويقال له
بالفارسية خوكشي انتهى وفي البحر هو فارسي معرب يلبس من
فوق الخف وساقه اقصر من الخف وفي معراج الدراية قيل هو
تقريب يرموك كذا في الصحاح **قوله** ولا اعتبار بما في فتاوى
الشاذي من انه لا يجوز المسح على الجرموق قال في المنية ولا اعتبار
بما نقله ابن فرشته في شرح المجمع عن فتاوى الشاذي من عدم
الجواز لان الشاذي رجل مجهول لا يجوز تقليده فيما يخالف
الاصول انتهى **قوله** او جوربيه في قاض خان الجورب اسم
فارسي لخف معروف وعامة المشايخ على انه اذا كان يظهر من ظهر

القدم قصورا ثلاثة اصابع لا يجوز **قوله** الا ان ينفذ الى الخف
استثناء من الخفين اي يشترط ان يكونا خفين الا ان ينفذ
الماء الى الخف قدر الفرض **قوله** والمنعيلين بسكون النون في هـ
المنعيل ان فعل الخف ونقله جعل له فعلا وهكذا في كثير من
الكتب فيجوز في المنعيل تشديد العين مع فتح النون كما يجوز تشكين
النون وتخفيف العين وفي معراج الدراية والمنعيل بالتخفيف
وسكون النون والظاهر هو الاول كما قد سناه كما لا يخفى كذا في
البحر الا انه قال في الزهر نعله ليس مشددا بل مخفف والمراد ان
اسم المفعول جاء من المزيد والجود انتهى اقولست فهذا لا يدفع
دعوى صحة منعهل بالتشديد كما لا يخفى **قوله** وقفا زين بضم
القاف وتشديد الفاء شيء يعمل لليدين يجش بفطن ويكون له
ازرار تنزول على الساعدين من البرد تلبسه المرأة في يديها وهما
قفازان كما في الصحاح وقد يكون من الخلي تتخذ المرأة ليديهما
ورجليهما ومن ذلك يقال تقفرت المرأة بالحناء اذا نقشت
يديها ورجليها كما في الجهرة لابن دريد وقد يتخذ الصائغ
من جلد ولبن ليغطي الاصابع والكف **قوله** تمنعوا فيه ممد
الاصبع متفزع على قوله قدر ثلاثة اصابع من كل رجل لا على قوله
لان الخف كما يتبادر من الاتصال قال في البحر وهذا التقدير
لا بد منه في كل رجل فلو مسح على رجل اصبعين وعلى الاخرى
قدر خمسة لم يجوزوا استقيده منه انه لو مسح باصبع واحدة ومدا
حق بلغ مقدار الثلاث من غير ان ياخذ ماء جديدا لا يجوز ولو
مسح باصبع واحدة ثلاث مرات واحدا لكل مرة ماء جازان مسح
كل مرة غير الموضع الذي مسحه كانه مسحه بثلاثة اصابع كذا في
فتاوى قاض خان وامام عني قوله لا من الخف اي لو وقع المسح على
الخف الخالي من الاصابع لا يعتبر **قوله** كما جاز غسل رجل منصرف

قال في الاشياء والنظائر في فن الفرق والجمع رايت في بعض كتب
الشافعية يجوز غسل الرجل المنصوبة بلا خلاف ولا يجوز مسح
الخف المنصوب وصورة الرجل المنصوبة ان يستحق قطع رجله
فلا يمكن منها انتهى وقال العلامة المحوي في حاشيته قال بعض
الفضلاء هذا لا يقال عندنا لان حقيقة الغصب ازالة اليد
المحققة باثبات اليد المبطللة فاذا كان الجلوس على البساط لا
يكون غصبا لعدم صدق التعريف عليه فكيف يكون هذه
رجلا منصوبة وكذا قالوا الغصب فيما يتقل ويجول لا الفغار
ويلزم على كونها منصوبة انه لو مات يجب عليه قيمتها كالمو
توت العين المنصوبة على مستحقها فالعين المستحقة لزالة
اولي واجتمع في حال كتابة هذا بعض حذاق الشافعية من
المصريين وغيرهم وانكر ما ذكره المصنف زاعما انه لا وجود له
في كتبهم انتهى اقول دعوى ان ما ذكره المصنف لا وجود له في كتبهم
دعوى غير صادقة بل هو موجود في كتاب الاشياء والنظائر
للجلال السيوطي غايته ما في الباب ان في اطلاق الغصب على الرجل
مساحة انتهى **قوله** ثلاثة اصابع القدم الا صاعرا ناعرا اعتبر
اصابع القدم لانه الاصل في القدم والاكثركم الكل واعتبر
لاصغر لاحتياط في رواية الحسن اصابع اليد وهو قول الرازي
والاول اصح كذا في الميم **قوله** ولو عليه اي لو كان الخرق على العقب
فالمعتبر بدو اكثر العقب فالصغير في قوله عليه راجع الى العقب
قوله كما ينقض الماضي فتستأن عزوه الى القهستاني صحيح
الا ان النقص في الماضي مشكل لانه ان اراد ان ماضيه غير منقوع
المخف ثم الخرق قد رثاثة اصابع نفسه فهذا بعيد جدا لان
الصلاة قد صحت فلا وجه لفسادها بعد ما وان اراد ان تلك
الصلاة صحيحة الا ان المدة التي وجدت بعد الخرق تعد انها

غير موجودة فكان المسح ما وجد فلو صلى ولم يدرب الخرق فصلاته
غير صحيحة فهذا داخل في الحال فلا فائدة في هذا القيد **قوله**
ومرأت ما ينقض يمنع اي مرفق نواقض التيمم ان كل ما صنع وجوه
التيمم ينقض وجوده التيمم يعني اذا كان في التيمم هكذا فكذا مسح
الخف ما يمنع المسح ينقض المسح كالمخرق الكبير **قوله** كنجاسة
نظير لا مثال اي كالنجاسة والا فكشاف يمنع صحة الصلاة
ابتداء وانتهاء يعني لا يصح شروعه في الصلاة مع النجاسة والا
تكشاف كما انها تبطل اذا وجد بعد الشروع **قوله** حتى انقضاءها
راجع الى الصلاة وعلم المرجع بقونية المقام **قوله** كما سيجي
اشارة الى ما سيذكر في شروط الصلاة حيث قال هناك وينبغي حتى
انقضاءها كشف ريع عضوين عورة غليظة او خفيفة **قوله**
واختلف في جمع خروق اذ في الضحية هكذا ذكره في البحر لكن الذي
يفهم من الكتب ان اختلاف الجمع فيما اذا قطع من الاذنين لا في الخروق
وبينها فرق قال القهستاني في كتاب الضحية لا يجمع ما ذهب من
الاذنين على ما قال ابو علي الرازي وقال بن سماعه يجمع كافي الميتة
انتهى وقال في خلاصة الفتاوي من باب الاضحية ويجوز صغيرة
الاذن والتي في اذنها ثقب او شقاق من الاعلى الى الاسفل فان لم
يكن لها اذن خلقة لا يجوز ان يفلو كان الخرق يجمع لما قاله مطلقا
يجوز بل يبيح ان هذا اذا لم يصل لوجه الى المقدار المانع الا ان
يقال الشق من حيث هو لا يعتبر لكن من حيث انه يستلزم
ذهاب البعض يمنع اذا بلغ ذلك البعض المقدار المانع فليراجع
قوله وبقي من نواقض الخرق قد ذكرناه انما انه ينقض
فيها من عبارته فلا حاجة ان يقول بقي بل ينبغي ان يقول اشرفا
اليه **قوله** كل عصابة مع فروجتها قال الزيلعي قوله ويسمح على
العصابة لان الواجب انتقل اليها وكذا الجبيرة ويسمح على العصابة

كلها لان الاستيعاب واجب وذكر الحسن ان المصح على الاكثر كاف
لان مقام مقام الكل انتهى فاما في المتن من قوله فيكون سمي اكثرها
قول الحسن فليست به **قوله** ولا يشترط استيعاب وتكرار في
الاصح وقيل يشترط الاستيعاب وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله لكن الصحيح عدم اشتراطه والاكتفاء بمصح الاكثر في
الكافي وعليه الفتوى كافي الخلاصة **قوله** وما في نسخ المتن
رجع عنه المصنف في الشرح يعني كان في نسخ المتن تشترط نية في
مصح الحنف فلما شرح عليه قال وكذا الاشتراط نية في مسحه
الجبيرة وتوابعها بانفاق الروايات وفي الحنف ومصح الراس
على الصحيح لم يها ليكس بعبادة على اصلنا لان النية لا تشترط
فيها هو عبادة او وسيلة دل الدليل على اشتراطها فيها
كالتميز ولو يوجد فيها مخ فيبه وهذا ظاهر ضعف ما في جوامع
الفقه ان النية شرط في مسح الحنف انتهى **باب الحيض**
قوله والا فهي ثلاثة حيض ونفاس والا فاستحاضة
اي ان لم يكن حيضا ونفاسا فاستحاضة والمجموع ثلاثة
ولا ينبغي ما فيه من التكلف وفي نسخة ولا فهي اثبات حيض
ونفاس اي باعتبار دوران الاحكام عليهما لان الاستحاضة
كالطهارة وهذا يجوز القربان ودخول المسجد وقراءة
القرآن وغيرها مع الاستحاضة والا فثلاثة حيض ونفاس
واستحاضة وهذه اوضح ويؤيده ما قال في البحر لغت بالحيض
دون النفاس لكثرة او لكونه حالة سهودة في بنات آدم
دون النفاس **قوله** ووقت فحوت بالجوز ترك الصلاة
ظرف متعلق بترك وظاهره انها ترك الصلاة بتحقيق
الجوز ويؤيده ما في البحر الرايق عند قول الماتن ولو ابتدأه
فحيضها عشرة ونفاسها اربعون او لو كانت المستحاضة

ابتدأت مع البلوغ مستحاضة او مع الولد الاول فحيضها
ونفاسها الاكثر لان الاصل الصحة فلا يحكم بالماضي لا يبين
وتترك الصلاة بحجود روية الدم على الصحيح كصاحبة المادة
وعنه ابي حنيفة انها لا تترك ما لم تستر الدم ثلاثة ايام انتهى
لكن هذا اذا كان الدم بارزا منها واما اذا انقطع ومها بعد
الجوز فتوخرا غسل الى اخر الوقت ان كان الا انقطاع بعد
ثلاثة ايام فاذا خافت فوت الوقت اغتسلت وصلت وان
كان الا انقطاع قبل ثلاثة ايام اخرت الصلاة الى اخر الوقت
فاذا خافت الفوت توضأت وصلت قال في الدرر والغرر
اذا انقطع لا قل من العثرة بعد معنى ثلاثة ايام او اكثر فان
كان الا انقطاع فيما دون المادة يجب ان تؤخر الغسل الى اخر
وقت الصلاة فاذا خافت الفوت اغتسلت وصلت واتراد
اخر الوقت المستحب لا وقت الكراهة وان كان الا انقطاع على
راس عاتقها او اكثر او كانت مبتدأة فتوخرا لغسلها استحياء
وان انقطع لا قل من ثلاثة اخرت الصلاة الى اخر الوقت فلما
فاذا خافت الفوت توضأت وصلت ثم في الصور المذكورة اذا
عاد الدم في العثرة بطل الحكم بطهارتها ويجب عليها الغسل
مبتدأة كانت او معتادة انتهى ومثله في صدر الشريعة وفي
الخلاصة اذا انقطع دم المرأة دون عاتقها المعروفة في حيض
او نفاس اغتسلت حين تناف فوت الصلاة وصلت واجتنب
وجهها قربانها احتياطا حتى تاتي على عاتقها تقصوم رمضان
احتياطا انتهى **قوله** فالأضافة لبيان العدد او اضافة لايها
الضيق ثلاثة ايام لبيان العدد المقدر لايها الثلاثة
قوله وحاصله انها تتجوى ومقثودت بين حيض وخروج
منه في بعض النسخ بين حيض والدخول فيه وظاهر الظاهر

صحة هذه النسخة وقوله والدخول فيه تفسير لقوله بين حيض
 لما في البحر ومضى شكك في وقت انه وقت حيض او طهر تحققت فان
 لم يكن لها رأي تفصل فيه بالوضوء لوقت كل صلاة انتهى واما قوله
 وان بينهما والمخرج منه تغتسل فهو صحيح وما وقع في بعض النسخ
 موضع المخرج الدخول فغير صحيح ثم اعلم ان في الحيضة ثلاثة
 فصول الاول الاضلال بالعدد والثاني الاضلال بالمكان والثالث
 الاضلال بها والاصل انها متى تيقنت بالطهر في وقت حلت فيه
 بالوضوء لوقت كل صلاة وصامت ومتى تيقنت بالحيض في
 وقت تركتها فيه ومتى شكك في وقت انه وقت حيض او طهر تحققت
 فان لم يكن لها رأي تفصل فيه بالوضوء لوقت كل صلاة ونقصوم
 وتقضيه دونها ومتى شكك في وقت انه حيض او طهر او خروج
 عن الحيض تفصل فيه بالفصل لكل صلاة لجواز انه وقت الخروج
 من الحيض ولا ياتيهما زوجها بحال لا حتمال الحيض اما الاولي
 وهوما اذا نسيت عدد ايامها بعدما انقطع الدم عنها اشهر
 او استمر وعلمت ان حيضها في كل شهر مرة فانها تدفع الصلاة في
 ثلاثة ايام من اول الاستمرار لتيقنها بالحيض فيها ثم تغتسل
 بسبعة ايام لكل صلاة لتزود حالها بينها بين الحيض والطهر والمخرج
 ثم تتوضأ عشرين يوما لوقت كل صلاة لتيقنها فيه بالطهر ويأتيها
 زوجها واما اذا لم تعلم انه في كل شهر مرة فهو على ثلاثة اوجه واما
 الثاني وهو الاضلال بالمكان فاصل انه متى ضللت ايامها في ضعفها
 من العدد او اكثر من الضعف فلا تتيقن بالحيض في شهر منه كما
 لو اضللت ثلاثة في ستة او اكثر ومتى اضللت ايامها دون ضعفها
 من العدد فانها تتيقن بالحيض في اليوم الثاني منه كما لو اضللت
 ثلاثة في خمسة فانها تتيقن بالحيض في اليوم الثالث فانه اول
 الحيض واخوه فان علمت ان ايامها كانت ثلاثة او اربعة ولا تعلم

موضعها

موضعها من الشهر تفصل ثلاثة ايام من اول الشهر بالوضوء لوقت
 كل صلاة بل لتزود بين الحيض والطهر فان علمت ان ايامها لم تغتسل
 سبعة وعشرين لكل صلاة لتزود خروجها من الحيض في كل ساعة
 وان علمت ان ايامها اربعة فتوضأ في اربعة من اول الشهر في
 الاربعة ثم اغتسلت لكل صلاة الى آخر الشهر ولعلمت ان ايامها
 ستة فتوضأ في اربعة من اول الشهر وتدفع الصلاة والصوم
 يومين لتيقنها بالحيض فيها ثم تغتسل اربعة لكل صلاة لتزود
 خروجها من الحيض في كل ساعة واما الثالث وهو الاضلال بها
 كما اذا استحيضت ونسيت عدد ايامها وكانها فانها تتقوى وان
 لم يكن لها رأي اغتسلت لكل صلاة على الصحيح وقيل لوقت كل
 صلاة وتغسل المكتوبات والواجبات والسنن المؤكدة ولا تغسل
 تطوعا كذا في البحر **قوله** للبحر يعجز ان يكون علة لعدم قضاء
 صلاة النفسا ايضا قال الزيلعي وكذا في النقاس لا يقضي الصلاة
 وان لم يتكرر لانه ملحق بالحيض لطوله فيلحقها الجرح في نقصان
 الصلاة دون الصوم **قوله** ولو شرعت تقطوعا فيهما الجرح والمجروح
 متعلق بشرعت والعنبر راجع الى الصلاة والصوم او لو شرعت
 المرأة في صلاة التطوع او صومه لم كانت تقضيتها **قوله** لازمه
 صدر الشريعة حيث فرق بين الصلاة والصوم فان وجب قضا
 الصلاة دون الصوم اذا كان نقلا فتعال والصائمة اذا حاضت في
 النهار فان كان في اخره بطل صومها فيجب قضاؤه ان كان صوما
 واجبا وان كان نقلا لا بخلاف صلاة النفل اذا حاضت في خلالها
 انتهى قال في حاشيته للعلامة عصام الدين وجه الفرق خفي لان
 النفل يصير لازما بالشروع وفي فتح التدبر لا فرق بين الصلاة
 والصوم **قوله** وهل يحل النظر ومباشرة حاله فيه تورد اشار
 به الى ما قال في البحر الرايق اعلم انه كما يحرم عليه الاستمتاع بما

بين السرة والركبة يحرم عليها التمكن منه ولما رخص صريحا
مباشرتها ولما قيل ان يمنعه لانه لما حرم تمكينها من استمتاع
لها حرم فعلها به بالاولى ولما قيل ان يجوز لانه حرمة عليه لكونها
حائضا وهو مفقود في حقه فحل لها الاستمتاع وفيه ايضا وقع في
معنى العبارة لفظ الاستمتاع وهو يشمل النظر واللمس بشهوة
ووقع في عبارة كثير لفظ المباشرة والقربان ومقتضاها تحريم
اللمس بلا شهوة فيهما عموم وحصوص من وجه فالذي يظهر ان
التحريم منوط بالمباشرة ولو بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة
وليس هو اعظم من تقييدها في وجهها بشهوة كالا يخفى وقد
علم من عباراتهم انه يجوز الاستمتاع بالسرة وما فوقها وبالركبة
وما تحتها والمحرم الاستمتاع بما بينهما وهو حسن من عبارة
بعضهم فيستمتع بما فوق السرة وما تحت الركبة كالا يخفى فيجوز
له الاستمتاع فيما عدى ما ذكره بوطي وغيره ولو بلا حائل انتهى
قوله هل تعتبر التحريمية في الصوم الا مع لا يعني اذا طهرت
قبل العجر ويكفيها الاغتسال لا التحريمية يجب عليها الصوم
في الاصح قال في البحر الرائق قوله الاصح ان لا يعتبر في الصوم
التحريمية ظاهره الاكتفاء بمضى زمن الغسل وقال في السراج
البرهاني ولوا تقطع دمها في بعض ليالي رمضان فان وجدت
في الليل مقدار ما تغتسل وتبقى ساعة من الليل فانه يجب
عليها قضاء العشاء ويجوز صومها من الغد وان بقي من الليل
اقل من ذلك لا يجب عليها قضاء العشاء ويجوز صومها من الغد
انتهى وفي التوشيح ان كانت ايامها دون العشرة لا يجوزها صوم
هذا اليوم اذا لم يبق من الوقت مقدار الاغتسال والتحريمية
لا يحكم بطلانها الا بهذا وان بقي مقدار الغسل والتحريمية يجوزها
صومها لان المشاقصارت دينا عليها وانه من حكم الطاهرات

نظم بطلانها ضرورة انتهى هذا هو الحق فيما يظهر انتهى اقوله
ينبغي ان يعتمد على هذا لان ما اعتمد عليه الشارح تصحيح المجتبي
ومصاحب المجتبي مستلزم فيه **قوله** وهي من الطهر مطلقا اي التحريمية
يعني زمنها بعد طهرها وكذا زمن الغسل لو طهرت لاكثر الحيض وانه
اقله جميع الاحكام اقوله قال في البحر الرائق قال مشايخنا زمان
الغسل من الطهر في حق صاحبة العشرة ومن الحيض فيما دونها
لكن ما قالوه في حق القربان وانقطع الرجعة وجواز التزوج بزيج
اخولا في جميع الاحكام الا ترى انها اذا طهرت عقيب غيبوبة الشفق
ثم اغتسلت عند العجر الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر
بعد زوال الشفق فهو طهر تام وان لم يتم خمسة عشر من وقت
الاغتسال فعلم ان قوله مطلقا فيه ما فيه **قوله** لانه حرام لغيره يعني
فلا يكفر مستحله قال في شرح العقائد لسعد الدين علي العقائدية
النسفية اذا اعتقد الحرام حلالا فان كانت حرمة لعينه وقد ثبت
بدليل قطعي يكفر والا فلا بان تكون حرمة لغيره او ثبت بدليل قطعي
ثم قال وذكر الامام السرخسي رحمه الله تعالى انه لو استكمل وطئ امراته
الحايض يكفر وفي النوادر عن محمد انه لا يكفر وهو الصحيح انتهى **قوله**
تقدروا امام بخسة وعشرين يوما مع ثلاث حيض لان لو نصب
دونها ادى الى تقضى العادة عند عود الدم في الاربعين لان من اصله
ان الدم اذا كان في الاربعين فالطهر لم يتخلل فيه لا يفصل طال الطهر
او قصر حتى لو رأت ساعة ما واربعين الا ساعتين طهرت ساعة
وما كان الاربعون كله نقاسا كذا قالوا وحاصله ان الامام قد در
خسة وعشرين يوما نقاسا ثم خمسة عشر طهرت ثم ثلاث حيض
وبين كل حيض خمسة عشر طهرت فلو لم يتدر خمسة وعشرين يوما
نقاسا بل اربعا وعشرين يوما نقاسا مثلا ثم خمسة عشر طهرت ثم
ثلاث حيض ادى الى تقضى عادة النفاس لان الدم وجد في اربعين

يوما والطول المتكامل خمسة عشر يوما لا يفصل اذا كان في مدة
اربعين يوما فقد رخصه وعشرون يوما نقاسا وقد رخصه
خمس عشر يوما طهرا ثلثا حيضه حق لا يصير اربعين
يوما نقاسا **قوله** والثاني باحد عشر يوما ليكون اكثر من
اكثر الحيض **قوله** ان وليه طهرت اى ان وجد بعده طهر
تام يعنى لو زاد الدم على العادة ولم يزد على اكثر فاما لكل حيض
بشرط ان يكون بعده طهر صحيح وانما قيد به لانه لو كانت عادة
خمس ايام مثلا من اول كل شهر فترات ستة ايام فان السادس
حيض ايضا فان طهرت بعد ذلك اربعة عشر يوما طهرت الدم
فانها تورد الى عادتها وهي خمس ايام واليوم السادس استخاضه
فتنقضي ما تركت من الصلاة كذا في السراج الوهاج وهذا معنى
قول الشارح والا فعادتها لم يمتد في اختلافه في انه هل يصير عادة
لها اولا لما ان رأت في الثاني كذلك بناء على نقل العادة بمرة
اولا فعند هالا وعند اى يوسف نعم وفي الخلاصة والكاى ان
الفتوى على قول اى يوسف وانما تظهر ثمرة الخلاف فيما لو استمر
بها الدم في الشهر الثاني فعند اى يوسف يقدر حيضها من كل
شهر ما رآته اخرها وعند هالا على ما كان قبله كذا في فتح القدير
وفيه نظرا لانه لا ينحصر ثمرة الخلاف فيه بل تظهر ايضا فيما
اذا رأت في الشهر الاول زيادة على عادتها فان لم يزد لم يزد
اى حينية ان رأت في الشهر الثاني مثله فهذا الاول حيض والا
فهو استخاضه وقال لا حيض لاذ ابا يوسف يرى نقص العادة بمرة
ومحمد يرى لا بد ان امكن **قوله** لكل فرض اللام للوقت اشار
به الى ان الوضوء لوقت كل فرض لا لكل فرض وقال في القهستان
ينبغي ان ينتظرا خروا الوقت لم يتوضا كما في المحيط انتهى **قوله**
وجيب رد عذره او تغليله بقدر رده اى ان قدر المذوور على

رة السلام برباط او حشوا وكان لو جلس لا يسيل ولو قام سأل
وجبرده وخروج بده ان يكون صاحب عذر بخلاف الهايض اذا
منعت الدور فافانها حايض واختلفوا في المستحاضة اذا احتشنت
قيل كصاحب العذر وقيل كالحايض كذا في السراج الوهاج وقال
في شرح الوهابية لابن الشحنة المتصدة اذا نزع الرباط الخروج فهو
كالصحيح وكذا المستحاضة فانه روي عن محمد وابي سلام والمندواى
اذا لم يجا وزال الدم الى ظاهر الحشو لا ينقض الوضوء وهو المختار
بخلاف الحايض انتهى **قوله** يفهم منه ان الهايض اذا احتشنت ولم
ينجوا زال الدم الى ظاهر الحشو لكن خروج الباطن الحشو ينعقد
وهذا معنى قول السراج الوهاج فليتأمل **باب الانجاس**
قوله وما قيل ان اللبن وبوله ما يوجب الاخره على عدم طهارة
المتنجس اذا غسل باللبن باق الازالة انما تكون بان يخرج اجزاء
النجاسة مع المزيل شيئا فشيئا وانما ذلك انما يتحقق فيما ينحصر
بالعصر واللبن لا ينحصر وقال في فتح القدير غسل الثوب المتنجس
بالبول حتى زال عين الدم هل يحكم بزوال تلك النجاسة اختلف
فيه ومن ذهب اليه التمسك حتى لو كان ما غسل به بول ما يوجب
لحمه لا يمنع مالم يفتش وقال السرخسي الاصح ان التطهير بالبول
لا يكون انتهى وهو حسن وجهه ما علمت ان سقوط النجس حال
كون المستعمل في المحل منوورة التطهير فليس البول مطهرا لقنادة
بين الوصفين فينجس بنجاسة الدم فاذا زاد الشوب بهذا الاشرا
اذ يصير جميع المكان المصاب بالبول مننجسا بنجاسة الدم وان
لم يبق عين الدم وفي الكتاب اشارة الى ما اخبرناه حيث قال
بالماء وبكل ما يع طاهر حيث اخرج المايح النجس انتهى وانك
ان هذا على قول من يقول بنجاسة بوله ما يوجب لحمه واما على
من يقول بطهارته فلا يمتشي فليتنبه **قوله** لم يطلوا

بفسله اي لو يطهر بالذكور فهو من السياق الا بعسلة يعني
لا يطهر بالفرك لتلوثة نجاسة وطوبى الفرج فانه قيل
اذا اوجف فقد وجب عليه غسل جميع بدنه فايدة قوله
لو يطهر الا بفسله اقول ثبوته يظهر فيما اذا يتم ووجد
ما بفسله ذكره ويمكن ان يقال معناه لم يطهر ما اصابه
الذي الا بفسله **قوله** ولو عبيط اي ولو ما طربا في الغيب
دم عبيط طربى وفي التاموس دم ولحم وزعفران عبيط بين
العبيطة بالضم طربى **قوله** بلا فرق بين منية ومنه لانه
لم يلتفت الى ما قاله الفضل قال في فتح القدير وقال الفضل
منى المرأة لا يطهر بالفرك لانه رقيق انتهى وقال في قاضي خان
والصحيح انه لا فرق بين منى الرجل ومنى المرأة **قوله** ولا بين
ثوب ولو وجد بدا او مبطن قيد في غاية البيان يكون الثوب
غسلا احتراز عن الجديده فانه لا يطهر بالفرك قال في البحر
ولم اره فيما عندي من الكتب لغيره وهو بعيد كالا يعني اقول
وعلم بقوله ولو مبطن ليشمل ما اذا كان للثوب بطانة نفذ اليها
وفيه اختلاف والصحيح ان البطانة تطهر بالفرك كالغبار لانه
من اجزاء المني كذا في النهاية وغيرها **قوله** وبدن على الظاهر
من المذهب قال في الهدية ولو اصاب البدن قال مشا يخنا يطهر
بالفرك لان البلوى فيه اشد وعن ابي حنيفة انه لا يطهر الا بالفسل
لان حارة البدن جاذبة فلا يعود الى الجرم والبدن لا يمكن
فركه انتهى وفي البحر البدن يطهر بالفرك وهو ظاهر الرواية للبلوى
انتهى **قوله** المعتد ذكر الشارح الزيلعي ان ما حكم بطهارته بغير
الماء يات اذا اصابه ماء هل يعود نجسا ام لا فيه روايتان وان
اطهرهما ان النجاسة تعود وحكي خمس مسائل المني اذا فركه والخف
اذا ذلك والارض اذا جفت مع ذهاب الاثر وجلد الميتة اذا دبر

بالشم

بالشم او التتريب والبيتر اذا غار ماءها شمر عاد انتهى وقد
التصحيح في بعضها فلا بأس بسوق عباراتهم فاما مسئلة المني
فقال في قاضي خان في فتاواه الصحيح انه يعود نجسا وفي
الخلاصة انه لا يعود نجسا واما مسئلة الخف فقال في الخلاصة
هو كالمني في الثوب يعني المختار عدم العود وقال المحلدي في
السراج الوهاج الصحيح انه يعود نجسا واما مسئلة الارض فقال
قاضي خان في فتاواه الصحيح انها لا تعود نجسة وقال في المجتبى
الصحيح عدم عود النجاسة وفي الخلاصة بعد ما ذكر ان المختار
عدم عود نجاسة الثوب من المني اذا اصابه الماء بعد الفرك
قال وكذا الارض على الروايات المشهورة واما جلد الميتة اذا
دبر ثم اصابه الماء فاذا الشارح انها على الروايتين لكن المتون
مختلفة على الطهارة بالبدن باغ فاهم يقولون كل اهاب دبر فقد
طهر وهو يقتضي عدم عودها واما مسئلة البيتر اذا غار ماءها
ثم عاد ففي الخلاصة لا تعود نجسة وعزاه الى الماصل ويزاد على هذه
المسئلة الآخرة المفروشة اذا تنجست نجفت ثم قلعت فعلى الرواية
وفي الخلاصة المختار عدم العود ويزاد السكين اذا سمحت فعلى
الروايتين وقال في السراج الوهاج اختار التدوير عود النجاسة
واختار الاسيبي عدم العود وفي المحيط الارض اذا اصابها
النجاسة ببيست وذهب اثرها ثم اصابها الماء والمني اذا فركه والخف
اذا ذلك والجب اذا غار ماءها لم عاد فيه روايتان في رواية يعود
نجسا وهو الاصح انتهى والماصل ان التصحيح قد اختلف في كل
مسئلة منها كما ترى وقال بن الهام كلها على الروايتين ولا يولي اعتبار
الطهارة في الكل كما اختاره شارح المجمع في الارض وهو بعد الكل
اولا منع عنها اصلا ليكون تطهيرها محكوم بطهارتها شرعا
بالجناف وملا قاة الطاهر الطاهر لا يوجب التمسك انتهى والشم

مشي على هذا التجميع وجعله مذهبا والله اعلم بالصواب **قوله**
 ونحت وهو مطهر للخشب اذا نتجت فنحت ما حولها وكذا المسح
 اذا اصابته نجاسة حتى ان الكلب اذا بال على ملح ونحت الموضع الذي
 اصابه البول اجزاء كذا في الوهبانية لابن الشحنة **قوله** افولس شك
 ان المراد من الملح القطع والتي يكن نحتها **قوله** وقلب العين اي
 انقلاب العين كالحار اذا صار ملحاً فانه يطهر عند ذي حيفة ومحمد
 وكذا العذرة اذا استخالت رماها او حاة والفتوى على الطهارة
 وقال ابو يوسف بالنجاسة **قوله** التحليل فانه مطهر للخمر عندنا
 خلا للثا في كما اذا التي فيها مثلا ملح او نحوه **قوله** تحلل فانه
 مطهر للخمر اذا تحللت الخمر بنفسها طهرت اتفاقا قال ابن الشحنة
 قلت وهذه علت من التحليل بطريق الاول **قوله** والدخول اي
 دخول الماء من جانب وخروجه من اخري البركة الصغيرة اذا
 نتجت وحوصل الماء عند اي جوفها لندواني فانه يطهر بذلك
 لانه اذا دخل الماء من جانب وخرج من اخر صار الماء جاريا حقيقا
 وخرج بعضه وقع الشك في بقاء النجاسة فلا تبلى مع الشك كذا
 في شرح الوهبانية لابن الشحنة قلت قد تقدم التفسير في مقدار
 الخارج فلا يفيد **قوله** التقوير يعني اذا ما نت النار في السمن
 الجامد ونحوه يقوى ما حولها وبه يصير طاهرا واما اذا كان ذائبا
 لا ينتفع به في الاكل ويستصح به لانه اذا كان جامدا لا تعد والنجاسة
 محلها واذا ذابا ينتفع فيجزم الكد وينتفع به ويجوز بيعه مع بيان
 صيغه **قوله** ندف فان القطر المخلوج النجس اذا كان قليلا دون
 النصف يذهب بالندف فانه يطهر حتمال الذهاب بالندف
 كذا في البرازية قاله ابن الشحنة وقاله في الخلاصة المخلوج النجس اذا
 ندف ان كان الكل والنصف نجسا لا يطهر اما اذا كان النجس شيئا
 يسيرا بحيث يحتمل ان يذهب بهذا العمل يحكم بطهارته كما لكدر

اذا نتجس باخشاء البقر فتقسم بين الدهقان والعامل يحكم بطهارته
 انتهى الكدر بالضم ثرا السكون وهو ما يجمع من الطعام في اليد **قوله**
 غسل بمعنى فان المصطاة اذا بال عليها الحمار التي تدوسها تطهر بغسل
 بمعناها او هبته قاله ابن الشحنة **قوله** تقوير يعني البير اذا نتجت
 وغار ما دها فانه تطهر وتجوز الصلاة في قعرها وفي جوار التيمم
 خلاف واذا عاد اليها الماء عاود طاهرا على الصحيح كذا ذكره ابن الشحنة
قوله والمعبرة لوقت لا للاصابة على الاكثر اقول في فتح التدبير
 لم اعتبر وقت الاصابة فلو كان دهننا نجسا قد ردهم فافترش فصار
 اكثر منه لا يمنع في اختيار المرغينا في جماعة ويختار غيرهم المنع فلو
 صلى قبل الشاعة جازت وبعده لا انتهى وفي البحر الرائق والمغني وقت
 الاصابة فلو كان دهننا نجسا قد ردهم فافترش فصار اكثر منه لا يمنع
 في اختيار المرغينا في جماعة ويختار غيرهم المنع فلو صلى قبل الشاعة
 جازت وبعده لا وبه اخذ الاكثر من كذا في السراج الوهاج اقول
 قد الذي اختاره الشارح **قوله** مغلظ خبر مبتدأ وهو قوله
 كما خرج قال في النقاية اي خرد الدجاج غليظ بالا اتفاقا بلا خلاف
 كسابي ما خرج من المخرجين قال التهستاني اي كالباقى من القبل او
 الدبر فانه غليظ كالسني والودي والودي وخرد ما اكل وما لم ياكل وبوله
 من غير الطير والفارة والهرة والصنوع البري ود الفتى **قوله**
 وكذا بول الفارة اي بول الفارة كبول الخناش في الظهيرة وبول
 الخناش ليس بنجس للصنوعة وكذا بول الفارة لانه لا يمكن
 التمزق عنه انتهى وهو صحيح في نقي النجاسة ثم قال اجزاء وبول الهرة
 نجس بلا على قوله شاذ اقول اختار الشارح هذا القول لانه
 في فتاوى قاضي خان وبول الهرة والفارة وخرد ما نجس في الظهيرة
 الروايات يفسد الماء والثوب وبول الخناش لا يفسد لتعذر
 الاحتراز عنه انتهى وفي الخلاصة اذا بال الهرة في الماء او على الثوب

تنجس وكذا بوله الفارة وقال الفقيه ابو جعفر بن نجس الاناء دون
 الشوب انتهى وفي المحيط وخو الفارة وبولها نجس لانه يستحيل الى
 نتن وفساد ولا حترار منه ممكن في الماء وعين ممكن في الطعام والشي
 فصار معفو ايها انتهى **قوله** وكثافة بضم الكاف وبالفاء المثانة
 الفرقية المشددة وبعد هالف ثم بون بوزن رمانة ذكر القاموس
 في باب الكتن محركه فقال كرمانة دويبة حراء لساعة **قوله**
 وروث وخثي الروث يكون لدى حافر والخثي بكسر الخاء المعجمة
 ما يكون لدى ظلف **قوله** افاد بها نجاسة خور كل حيوان الخ
 قال في مع الففار اشار بخور الدجاج الوان كل خور يتغير الي
 النتن والفساد ولا يزرق في الهواء نجس لانه اشبه العذوقه
 فدخل البط والاوز في احدى الروايتين عن ابي حنيفة واسار
 بالروث والخثي الى نجاسة خور كل حيوان غير الطيور **قوله** جعلت
 الخفيفة تنما للعليفة يعني اذا اصابته النجاسة الغليظة مقدار
 ثلثي درهم مثلا واصابت موضع اخر قدر ثلثه درهم وشيئا تمنع
 الصلاة قال في الظهيرية وان اصابه بوله الشاة وبوله لا يوجب
 الخفيفة تنما للعليفة انتهى يعني تلحق بها بواسطة الغليظة ويكر
 تصويره بان تتخلط الغليظة مع الخفيفة ثم تصيبا نه اكثر من
 قدر درهم في قلب الغليظة على الخفيفة لكن ظاهر عبارة الظهيرية
 الاول **قوله** وكذا اجابها الا حرقا الزيلعي والحكم ان الجانب
 لا حولا يعتبر للضرورة **قوله** ينبغي ان يكون كالد من النجس
 اذا انبسط اقول منه انه لم يجد الرواية صريحة وبالم يجد صاحب
 التقنية صريحا لا يعتمد عليه لكن يورد ما في التقنية الذي نقله ان
 الهام فقال وفي المجتبى في نوادر المعالي لو انقضى وجرى اثره لا بد من
 غسله انتهى وفي التهستان عند قول الماتن وبوله انقضى مثل
 رفس لا بوليس بشئ وهذا اذا لم يور على الشوب والا وجب غسله

اذا صار ما يجمع اكثر من قدر الدرهم كذا في الكرماني انتهى **قوله** لكن
 لا يحكم بنجاسته اذا لا في النجس ما لم ينفصل اي لا يحكم بنجاسة الماء
 اذا لا في ثوبه بنجاسته مثلا الا اذا انفصل عن الثوب قال في البحر الرائق
 النجاس يفتني نجس الماء بولد الملاقات للنجاسة لكن سقطه
 ضرورية سواء كان الثوب في اجافة واوره الماء عليه او كان الماء فيها
 واوره الثوب النجس عليه عندنا فهو طاهر في المحل نجس اذا
 انفصل سواء تغير او لا وهذا في الماتن اتفاقا اما الماء الثالث
 فهو طاهر عندنا اذا انفصل ايضا لانه كان طاهرا وانفصل عن
 محل طاهر وعند ابي حنيفة نجس لان طهارته في المحل ضرورية تطهير
 وقد زالت انتهى اقول انما حكموا بنجاسة الماء عند الانفصال عند
 الملاقات ليعلم الثوب لانه لو حكم بنجاسته عند الملاقات لم يظهر
 شي ابدال يوراد شرا كما قدمناه في اول الباب **قوله** وغسل طرف
 ثوب الى اخره قد طال الكلام في هذه المسئلة حتى صفوا فيها رسايل
 فاردت ان اورد هنا ما ينزل الاشبهة بنقل ما في حاشية الاشباه
 بعد نقل ما في فتح القدير فاقول قال في فتح القدير من باب الانحاص
قوله تطهير النجاسة واجب مقيد بالامكان فاما اذا لم يتمكن
 من ازالتهما لخناء خصوص المحل المصاب مع العلم بنجس الثوب
 قيل الواجب غسل طرف منه فان غسله يتجرأ وبلا تخو طهر وذكر
 الوجه يبين ان لا اثر للخناء وهو ان يغسل بمعه مع ان اصل
 طهارة الثوب ووقع الشك في قيام النجاسة لم يحتمل كون الغسل
 محلها فلا يقضي بالنجاسة بالشك كذا اوردوه الاسي جابي في شرح الجامع
 الكبير قال وصحت الامام تاج الدين احمد بن عبد العزيز بقوله
 ويقبض على مسئلة في السير الكبير هو افا فتحننا حصنا وفيهم ذمي لا
 يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض او اخرج حل
 قتل الباقي للشك في قيام المانع المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ما

ذكره مجرد عن التعليل فلو صل مع صلوات ثم ظهرت نجاسة
 في طرف آخر تجب إعادة ما صل انتهى وفي الظهيرية الثوب فيه
 نجاسة لا يدري مكانها فيفسل الثوب كله انتهى وهو الاحتياط
 وذلك التعليل مشكل عندي فان غسل طرف يوجب الشك
 في طهر الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل وحاصله ان الشك
 في طهارة بعد ثبوت النجاسة والشك لا يرفع المتيقن قبله والحق
 ان ثبوت الشك في كون الطرف المفسول والرجل المخرج هو
 مكان النجاسة والعصوم الدم يوجب البتة الشك في طهر الباقي
 وابطاحة الباقي ومن ضرورة صيرورته مشكوكا فيه ارتفاع
 اليقين عن تنجسه ومعصوميته فاذا صار مشكوكا في نجاسته جازت
 الصلاة معه الا ان هذا ان صح لم يبق لكلمتهم المجمع عليها اعني قولهم
 اليقين لا يرفع بالشك عن فانه حينئذ لا يتصور ان يثبت شك
 في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت شك فيه لا يرتفع به ذلك
 اليقين وعن هذا حقق بعض المحققين ان المراد لا يرفع حكم اليقين
 وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فيقوله وان
 ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين
 السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلاة فلا تصح بعد غسل
 الطرف لان الشك الطاري لا يرفع حكم اليقين السابق على ما حقق
 من انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك فقتل الباقي
 والحكم بطهارة الباقي مشكل والله اعلم انتهى عبارة فتح القدير
 وقال في حاشية الاشباه قوله لا يتصور ان يثبت شك في محل
 ثبوت اليقين والاخره ووجهه قد تصور فيما اذا ثبت حكم المحل
 معلوم ثم شك في رواه عنه باحتمال وجود دليل الزوال وعدمه
 على السواء كما اذا شك في المحدث بعد ثبوت الطهارة او عكسه ونحو
 ذلك من الاحكام كالطلاق والعتاق بخلاف مثل مسئلة الثوب

والذي فان النجاسة وحرمة القتل تثبت يقينا لمحل معلوم بل
 ثبتت لمحل مجهول مع ان ضد ما وهي الطهارة وحل القتل كان ثابتا
 بيقين لمحل معلوم الا انه امتنع العمل به لثبوت ذلك المجهول فيه يقينا
 فاذا زال اليقين ووقع الشك في بقاء ذلك المجهول وعدمه لا يمتنع
 العمل بما كان ثابتا يقينا لان اليقين لا يزول بالشك ولا حصل فيه ان
 الشك قسمان قسم طار على اليقين اي حاصل باسراج عند قسم
 طار اليقين اي بمعارضته دليل مع دليل اخر فالاول لا يزول اليقين
 والثاني يخرج عن كونه يقينا ببيان ذلك ان الشك انما ينشأ
 عن عدم الدليل او عن تقابل دليلين متساويين متعديين زمانا
 ومكانا لو اختلف زمانها لم يكونا اخرنا سخا للاخر اذا كان
 دليل الوجود دون دليل البقاء وان اختلف محلها فلا تقابل وان
 جهل حصل الشك لعدم الدليل على الزوال عن المحل الاخر والبقاء
 منه فاذا ثبت حكم يقينا لمحل معلوم فالشك في ثبوت ضد ذلك الحكم
 كذا لك المحل انما يثبت في عدم دليل او في تقابل دليلين متساويين
 يقتضي احدهما بقاء الحكم الاول والاخر عدمه وحينئذ يتساقطان
 ويبقى الحكم الاول بدليله فهذا معنى قولهم اليقين لا يرتفع بالشك
 وهذا هو القسم الاول من قسمي الشك ولا يمكن ان يثبت الشك حينئذ
 من دليل معارض للدليل الاول ومساو له بان يكون سخا ان كان
 الاول دليل الوجوب دون البقاء فهو من القسم الثاني من قسمي
 الشك ما اذا ثبت حكم يقينا لمحل مجهول فيمكن ان يقال الشك في
 دليل معارض من دليل مساو له يثبت ضد ذلك الحكم لان المحل
 لم يكن معلوما لم يتيقن كون الدليل الاخرنا سخا بل احتمل ان
 يثبت ضد الحكم في المحل الاول فيكوننا سخا فان ثبت في محل اخر
 فلا يكوننا سخا احتمالا على السواء فحصل الشك ضرورة في بقاء
 الحكم في المحل المجهول وعدمه وهو ايضا قسم من قسمي الشك وهو

ناشئ من اليقين الاول مع ما وضعت وليس بشك خارج ورده
عليه كما في القسم الاول وهو يقتضي الرجوع الي يقين اخر غير اليقين
المعارض تتأمل وامر النظر فان الامام الرباني محمد بن الحسن
الشيباني لم يضع تلك السئلة في السير عن غير تحقيق خصوصا
وهو امر القتل الذي هو عظيم المحذور وبالاشهاد والله تعالى
الموفق انتهى قلت وهو تحقيق بالتبطل تحقيق انتهى اقول حاصله
ان طهارة الثوب كانت يقينا في محل معلوم فلما نسي المحل صار المحل
في محل معلوم ثم نجاسته كذلك حصلت يقينا في محل معلوم فلما
نسي المحل صار المحل مجهولا فصارت نجاسة في محل مجهول يقينا
فلما غسل مومعا معينا زال اليقين ووقع الشك في بقاء ذلك
المجهول وعدمه فحينئذ ترجع الي يقين غير اليقين المعارض
وهو اليقين السابق على النجاسة لان هذا اليقين وقع فيه شك
فلم يبق يقينا فسلم اليقين الاول عن معارض فيه خل في قوله
اليقين لا يزول بالشك والله اعلم وفي النهاية وشروحه للتهستاني
ويصل في ثوب نسي محل النجاسة اي نجاسته فغسل طهرا منه فانه
يظهر على المختار كما في الخلاصة وفي ملاكتفاء اشارة الى ان التموي
ليس بشرط كما في خزانة المفتين وغیرہ انتهى **قوله** يغسل
وعصر ثلاثا فيما ينصرف ما لنا في التهستاني وعصره اي قتله
بمقدار قوة العاصر لو كان المعصور قويا ولا فائدة وقوته ولو
بقي فيه ماء بعد العصر فقد طهر باليبس كما في الصلاة المسعودة
انتهى اقواله به علم هيئة العصر فليست به لان في قاص خان ما يمار
الرواية السابقة فقال اذا غسل الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة
وقوته اكثر من ذلك ولم يبلغ فيه مية ثمة للثوب لا يجوز انتهى فيه
حرج لا يخفى وقال تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج **قوله**
ويطهر بلبن وعسل ودبس ودهن بغلي ثلاث اي يطهر كل واحد

منها بغلي ثلاثا ويغمر من طاهر من هبة علي الحل سواء والغلي
شرط في الكل وليس كذلك قاله في فتح القدير روى عن ابي يوسف
في الدهن ينحس يجعل في اناء شريعت الماء عليه الماء فينخلو الدهن
الدهن فيرفع بشي هكذا يفعل ثلاثا فيطهر انتهى وتطهير العسل
النحس على قوله ان يصب عليه ماء فيغلي حتى يعمود الي القدر الاول
ثلاثا فيطهر انتهى وفي البحر الرائق معزيا الى المجتبى ينحس العسل
يلقى في قدر ويصب عليه الماء ويغلي حتى يعمود الى مقدار الاول
هكذا ثلاثا قالوا وعلى هذا الدبس انتهى وقاله التهستاني اذا جعل
الدهن في الخابية ثم صب فيه ماء شلده وحرك ثم ترك حتى يملأوا
فاخذ الدهن او ثقب اسفلها حتى يخرج الماء هكذا يفعل ثلاثا
فانه يظهر حينئذ كما في الزا هدى والدبس والعسل في قدر نصب
فيه الماء وطبخ حتى يعمود الى مقدار الاول هكذا يفعل ثلاث مرات
فيظهر كما في اكثر المتداولات الا انهم لم يذكروا مقدار الماء لكن وجد
ينظرون بعض الشقات من اهل الافاق ان المتون كافيان لعشرة
امنا لان في بعض الروايات قد رامن الماء وهذا كله عند الشيعين
واما عند محمد فلا يظهر بدا انتهى وبه علم ان التطهير المذكور قوله
لا قول ابي يوسف فقط فليحفظ وسيل خبر الدين الرمي عن فارة
وقعت في ريت هذا اذا وضع في اناء مخروق السفلى وصب عليه الماء
ثم اخذ الماء من اسفله ثلاث مرات يظهر كما نقله الامام ناصر
الدين ابو القاسم في المنتقط عن ابي يوسف ام لا يظهر وهل اذا طبخ
صابون او صار مستحلبا يظهر ام لا اجابك نعم يظهر الزيت
بهذا الصنع وكذلك لو صب عليه الماء فطفا فرفع ثلاث مرات كما ورد
عن الثاني وقطع به في الطهريونية وعليه الفتوى كما في الجمع وغيره وظاهر
كلام الخلاصة عدم اشتراط التثلية وفيه اختلاف نصحيح وفتوى
وهي من السائل المشهورة قيل غلبة الظن تكفي وقيل لابد من التثلية

وصح كل فاعل صاحب الخلاصة جمع الى الاول وبه صرح في مسئلة
 الشوب فيغلي فيعلو الله من الماء فيرفع بشي هكذا يعمل ثلاث مرات
 والظاهر ان لفظه فيغلي من زيادة الناصح فان لم نؤمن بشرط
 للتطهير الغليان مع كثرة النقل في المسئلة والتبع لها اللهم الا
 ان يراد باللفظ التحريك مجازا فتد صرح في مجمع الرواية وشرح
 القدر وانه يصيب عليه مثله ماء ويحرك فامل ومسئلة لها في
 الزيت النجس بالتخاذه صابونا صرح بها في المجتبى والبرازية قال
 في المجتبى جعل الله من النجس في صابون يغلي يطهارة لانه تغير
 والتغير مطهر عند محمد ويغلي به للبلوى انتهى وصرح به في فتح
 القدير وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وابته صاحب مع
 الغفار في مسند تنوير الابصار وهو منقول عن اجناس الناطق
 وعبره انتهى **قوله** وكذا دجاجة ملقاة حالة غلي للشف قبل
 شفهها اي يطهر كذلك هذا مفهومه وفي فتح القدير وفي التنبيس
 طبخت الحنطة في الخرق قال ابو يوسف تطبخ ثلاثا بالماء وتجفف
 كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة اذا طبخت في الخمر لا تطهر ابدأ
 وبه يغلي انتهى والكل عند محمد لا يطهر ابدأ ولو القيت دجاجة
 حالة الغليان في الماء قبل ان يشق بطنها لتنفذ او كرش قبل
 النسل لا تطهر ابدأ لكن على قول ابى يوسف يجب ان يطهر على
 قانون ما تقدم في اللحم قلت وهو سبحانه اعلم هو ممل بقرها
 النجاسة المتخللة في اللحم بواسطة الغليان وعلى هذا اشتهر ان
 اللحم السميح بمصر نجس لا يطهر لكن العلة المذكورة لا تثبت حتى
 يصل الماء الى حد الغليان ويكثر فيه اللحم بعد ذلك زمانا يقع
 في مثله التشرب والدخول في باطن اللحم وكل من الامور غير
 متحقق في السميح الواقع حيث لا يصل الماء الى حد الغليان ولا
 يترك فيه مقدار ما ينقل الحرارة الى سطح الجلد فتتخلل مسام السطح

من الصوف بل ذلك التوكيد يمنع من جودة انقلاص الشعوفا ولا يفي
 في السميح ان يطهر بالفسل ثلاثا لتنجس سطح الجلد بذلك الماء
 فانهم لا يحرسون فيه عن النجس وقد قال شرف الائمة بهذا في
 الدجاجة والكروث والسميط مثلها انتهى اقول ومثله السميح
 الواقع في المدينة المشرفة فالرؤس اذا سمطوا بالماء الحار ينبغي
 ان تغسل بعد اذ لم يفسلوا الرأس من النجاسة قبل ادخاله الماء
 ولا حرسوا الماء عنها والا يستحب والله اعلم **فصل في الاستنجاء**
قوله فتساح لانه ان كان من حيض فهو من باب ازالة الحدث
 ان لم يكن شيء على المخرج وان كان عليه شيء فهو من باب ازالة النجاسة
 الحقيقية من البدن غير السيلين فلا يكون من باب الاستنجاء
 واما اذا جاؤت النجاسة المخرج فهو من باب ازالة النجاسة عن
 البدن فقط **قوله** ولا يتقيد باقبال وادبار لان المقصود هو
 الانقاء فلا يتقيد بكيفية من الكيفيات المذكورة في الكتب من
 نحو اقبال بالبحر في الشتاء وادبار به في الصيف لاسترخاء العضيتين
 كذا في البحر فاقع في بعض النسخ والا يتقيد بخلط **قوله**
 ولهذا ذكره الصلاة معه اقول بحث فيه في فتح القدير فقال
 مقتضى الدليل كراهة ترك ما على المخرج **قوله** بلا عذر قال في البحر
 فان كان لعذر فلا بأس لانه عليه الصلوة والسلام بالقاء
 لوجع في صلبه **قوله** يحرم كل لحم انتق بصيغة الماضي المعلوم
 والجملة صفة لحم ظاهره يشمل المطبوخ وغيره قال بن الشحنة في
 شرح الوهبانية نقل عن القنية قال في مشكل الامتار واللحم اذا
 انتق يحرم والسن واللبن والزيت والدهن لم يحرم انتهى وقد نص
 فيها ايضا على ان المرق اذا انتق لم ينجس ولو وقع في اللحم الدود
 او انتق فهو طاهر كذا في كذا في باب الامعاء النجسة وبهذا علم
 ان حرمة اللحم حينئذ لضروريه لا لنجاسته انتهى اقول فغيب تعارض

فليتأمل الا ان يوفق فيقال المحرمة في المتن المطبوع والطهارة
 في النبي **قوله** شعير في بعر او روث صلب الخ اخذه من الظهيرة
 ونقها والشعير الذي يوجد في بعر الابل والشاة يغسل ويوكل
 بخلاف ما يوجد في خني البقر لانه لا صلابه فيه انتهى اي يوكل
 لانه لا يوجب في شيء صلب فلا يؤثر فيه غايه التاثير فيوكل بعد
 الغسل بخلاف الخني فانه رقيق يؤثر في الشعير فلا يوكل بعد
 الغسل ويقيم من الشرح انه البعر والروث ان كانا صلبين
 يوكل الشعير بعد الغسل والا لانه لا قابضة القيد وهذا غير
 مراد واما جعل صلب صفة لشعير فلا معنى له كما لا يخفى ففي
 عبارته ركازة نعم لو قيل ان صلب صفة كاشفة لبعر وروث
 يصح المعنى لكن المباركة مشوشه **قوله** العبوة للظاهر قال
 في قاضي خان التراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس او علي
 العكس الصحيح ان الطين نجس ايها كان نجسا انتهى وفي البحر
 نقلا عن البرازية الفتوى على ان العبوة للظاهريهما كان في مسئلة
 التراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس وعكسه فهو مخالف
 لتصحيح قاضي خان انتهى وظاهره ان ما في قاضي خان اوله واضح
 والشارح مال ان لفظ الفتوى أكد على ما نبه عليه في بدا الكتاب
 ثم ان المفهوم من كلام الشارح مطلق المخلط الشامل لغلبة الماء
 النجس ايضا لعكسه والمذكور في الرواية ما اذا صار طينا ومنها
 فرق فليتأمل **قوله** مطلوب الكناية اي التيك بمعنى الجماع
قوله اول ما سئل عنه في التبر الطهارة وفي الموقف الصلاة ثم
 به كتاب الطهارة لتحصل المناسبة بين الختم والهداء وهي المحسنات
كتاب الصلاة
قوله لوجودها اي الصلاة بدون الدعاء في المني والمخروس
 ويجوز ان يرجع الخبر الى افعال المملوكة **قوله** لحدث مروا

اولم في الجامع الصغير مروا اولم ذكر بالعتلوة وهم ابنا سبع سنين
 واضربوهم عليها وهم ابنا عشر سنين وفرقا بينهم في المناجع
 رواد الامام احمد وابوداود والحاكم عن ابن عمر **قوله** واولم
 الخس وجوب لانه لغير صبيحة ليلة الاسراء فان قيل كيف ترك النبي
 صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر صبيحة ليلة الاسراء التي اترض
 فيها الصلوات الخمس اجيب بان وجوب الاداء موقوف على البيان
 فلما اتاه جبريل في الظهور وعلمه الكيفية وجب الاداء والى وقت
 البيان لم يجب الاداء ولهذا لم يقض صلاة الفجر وبه ظهروا الشارع
 اراد بقوله وجوب ذات الوجوب لا وجوب الاداء فلا يرد عليه شيء
قوله واليه رجع الامام ربه بن الهام حيث قال ومن الشايخ من
 اختار الفتوى على رواية اسد بن عمرو عن ابي حنيفة لها ولا تساعد
 رواية ولا رواية اما لاوله فلانه خلاف الرواية الظاهرة عنه
 واما الثاني فلما قد مناه في حديث محمد بن فضيل وان اخرجوها
 حين يغيب الشفق وغيبوبة بسقوط البياض الذي يعقب
 الهجرة ولا كان باديا وبجي ما تقدم اعني اذا تعارضت الاخبار
 لم ينتقض الوقت بالشك وقد نقل عن ابي بكر الصديق ومعاذ بن جبل
 وعائشة وابن عباس في رواية واي هوية وبه قال عمر بن عبد
 العزيز ولا ولا يحي والمزني وابن المنذر والخطابي واختاره المسعودي
 وشلب ولا يتكوانه يقال على الهجرة يقولون عليه ثوب لانه الشفق
 كما يقال على البياض الرقيق ومنه شفقة القلب لوقته غير ان النظر
 عند الترجيح افاد انه ترجيح البياض هنا واقترب الامران تروى في
 انه الهجرة او البياض لا ينتقض بالشك ولان الاحتياط في بقاء الوقت
 البياض لانه لا وقت فمهل بينهما فخرج وقت المغرب بدخول وقت
 العشاء اتفاقا ولا صحة لصلاة قبل الوقت فالاحتياط في التأخير
 انتهى وقال في البحر الرائق ووجه ايضا تليذه قاسم في تصحيح الفتوى

وقال في آخره فثبت ان قول الامام هو الاصح انتهى وبه ظهرا انه لا يفتى ولا يعمل الا بقول الامام الا عظم ولا يعدل عنه الى قولها او قول احد هما او غيرها الا لضرورة من ضعف دليل او تضاميل بخلافه كالزراعة وان صرح الشايج بان الفتوى على قولها انتهى اقول نقول الشايج فكان هو المذهب البين لا يذهب **قوله** بلغار في القاموس بلغوع على وزن قرطوق والعامية نقول بلغار مدينة الصقالبة صارت في الشمال شديدة البرودة انتهى وقال ايضا في مادة الصاد والقاف والباء والصقالبة جبل بلادهم بين بلغروفتسطينية انتهى **قوله** واما فيها فقد تقدم الامران اى ما في مسيلتنا فقد تقدم العلامة والزمان **قوله** كواة مطلقا قال في المفتى بالعين المجمة الا فضل المرأة في الغيبة الفلس وفي غيرها الا تنظر الى فراغ الرجال عن الجماعة انتهى **قوله** وكلما لا يجوز مكروه هذه القاعدة غير صحيحة نعم لو قال كل مكروه لا يجوز لا ينبغي فعله لا فادان المكروه مما يجب تركه وانما قلنا غير صحيحة لان الناسد والمحرّم والباطل ايضا مما لا يجوز فيصدق عليها انها مما لا يجوز ولا يقال انها مكروهة فهو من افراد الموضوع ولم يصدق عليها الجواز فانقضت قاعدته نعم لو قال كل مكروه لا يجوز وبعض ما لا يجوز ليس بمكروه وكان صحيحا وافاد ان بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا الذي مرجعه الى موجبة كلية موضوعها المحض ومحمولها الاعم وسالته جزئية موضوعها الاعم ومحمولها الاخص قال ولو على جنازة وسجدة تلاوة مع شروق الم ظاهرة يدل على كراهتها في هذه الاوقات الثلاثة مطلقا وقال في البئر الرايق واراد بسجدة التلاوة وصلاة الجنازة ما وجب قبل هذه الاوقات اما اذا تلاها فيها او حضرت الجنازة فيها فاذاها فانه يصح من غير كراهة اذا وجب بالتلاوة والحضور لكن لا فضل التاخير فيها وفي

الجمعة الا فضل ان يصلى على الجنازة اذا حضرت في الاوقات الثلاثة ولا يؤخرها بخلاف الرايبين وظاهر التسوية بين صلاة الجنازة وسجدة التلاوة انه لو حضرت الجنازة في غير مكروه فآخرها حتى صلى في الوقت المكروه فانها تصح ويجب اعادتها كسجود التلاوة وذكر الا سيحياي لو صلى صلاة الجنازة فانها تجوز مع الكراهة وتسقط عنه ذمته وان قراها قبل ذلك ثم سجدتها في هذا الوقت لا يجوز ويميد انتهى وسجدة السهو كسجدة التلاوة كذا في المحيط حق لو دخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه سهو فانه لا يسجد لسهوه وسقط عنه انتهى ثم اعلم ان هذا المتن مع حمله على ما ذكره في البحر يعارض ما سياتي من عدم انقضاء دهره لان دل على الجواز مع الكراهة وما سياتي على عدم الانقضاء فلا وجه للتوفيق لما بالحمل على الرايبين كما يفهم من العبارة الشايقية التي ذكرناها او يجمع بينهما بان الكراهة فيها حضرت في ذلك الوقت وصلوا عليها فيه وعدم الجواز فيها اذا حضرت في وقت غير مكروه وصلوا عليها في تلك الاوقات لكنه يخالف الرايبين التي ذكرها في البحر الرايق **قوله** وكلما كان واجبا لمينه احتوز به عما اذا كان واجبا لمينه كسجدة التلاوة فانها لا تكره بعد صلاة فجر وعصر اذا تكلت في ذلك الوقت قال في فتح القدير وما وجب لمينه كسجدة التلاوة والمراد بما وجب لمينه علم يتعلق وجوبه بعارض بعد ان كان قنلا كالمند ورسوا لان متصوفا بنفسه او غيره كخالف الكفار وموافقة البراءة في سجدة التلاوة ونقضا حق البيت في صلاة الجنازة انتهى **قوله** لشغل الوقت به علم لما ينهم من اللام والتقدير يكره بعد طلوع فجر غير سنة وغير قضاء فالتة لشغل الوقت بالسنة ولو تقديرا يعنى ان هذا الوقت غير السنة فيكره فيه غيرها من النوافل والضيق في به راجع الى السنة

باعتبار التطوع قال في البحر الرائق قيد بالتفعل لان قضاء الثانية
 بعد طلوع الفجر ليس بمكروه لان النهي عن التفعل فيه لحق ركعتي
 الفجر حتى يكون كالشغل بها لان الوقت متعين لها حتى لو نوى تطوعا
 كان عن سنة الفجر من غير تعيين منه فلا يظهر في حق النوى لانه
 نوقها **قوله** حتى لو نوى تطوعا متفوعا على كون هذا الوقت
 معين للسنة ومعياريها فليتا مل **قوله** والصدر اى صدر
 الشريعة **قوله** وما ذكره من المعيل مردودا لثاربه الى ما ذكره
 في البحر حيث قال لا حسن ان يشروع في السنة ثم يكبر بالغريضة
 فلا يكون مفسدا للعمل ويكون متفلا من عمل الى عمل كذا في الظهيرية
 وفيه نظرا لانه اذا كبر للغريضة فتدافد السنة كما صرحوا به في
 باب ما يفسد الصلوة وفي شرح الجمع لابن الملك ما قاله بعض الفقهاء
 من انه اذا اقيم للصلاة وخاف رجل فوت الغرض يشروع في السنة
 فيقطعها فينقضها قبل الطلوع مردودا لكراهة قضاء النفل الذي
 افسده على ان الامر بالشروع للقطع فيجوز انتهى **قوله** وكذا بعدها
 الضمير راجع الى صلاتي الجمع بعرفة فقط لا الى صلاتي الجمع بعرفة
 ومردفة جميعا كما يتبادر الى الذهن من ظاهر العبارة لقوله كما
 مر مشيرا الى قوله ولو بالجموعة بعرفة ولا لانه لا معنى لكراهة بعد
 العشاء الثاني بخلاف ما بعد العصر **قوله** لكن يشترط ان يلتزم
 جميع ما يوجب ذلك الامام يوهو كلامه ان جميع ما اوجبه ذلك
 الامام من الغرايض في الصلوة مطلقا يلتزمه وليس الامر كذلك
 بل انما يشترط التزام ما يلتزم في جميع التقديم والتاخير قال في
 البحر الرائق اعلم انهم بعد ما اتفقوا على ان لكل صلوة في وقتها
 افضل الا للحاج في الظهر والعصر بعرفة وفي حق المغرب والعشاء
 بالمردفة قالوا شروط التقديم ثلاثة البداية بالاولى وفيه الجمع
 بينهما وحل هذه النية عند التسمية اعني في الاولى ويجوز في الثانية

في الاظهر

في الاظهر ولو نوى مع السلام منها جاز على الاصح والمالاة بان
 لا يطول بينهما فصل فان طال وجب تاخير الثانية الى وقتها ولا
 يصح فصل يسير وما حده العرف فصل طويلا فهو طويل بل يصح
 وما لا فلا وللتيسر الجمع على الصحيح ولا يشترط على الصحيح في جواز
 تاخير الاولى الى الثانية سوى تاخيرها بنية الجمع بينهما والاصح انه
 ان نوى وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة كفى على ما في الرافعي والروضة
 واعتبر في شروح المذهب قدر الصلوة فان لم ينو كما ذكرنا واخر عصى في
 التاخير وكانت صلواته فطنا قالوا اذا كان سائرا وقت الاولى فتاخيرها
 الى وقت الثانية افضل وان كان نازلا فتقديم الثانية الى وقت الاولى
 افضل ذكره ابن امير الحاج في مناسكه انتهى فدل كلامه على انه يلزم
 ان يلتزم ما يشترط في جميع التقديم والتاخير لا جميع ما يوجب ذلك
 الامام من الغرايض مطلقا وذكر في التحرير لابن الهمام لو التزم مذهبنا
 معينا كابي حنيفة والشافعي فتبيل يلزم وتبيل لا وقيل كن لم يلتزم
 ان عمل بحكم تقليد الا يرجع عنه وفي غيره تقليد غيره وهو الغالب
 على الظن لعدم ما يوجب شرعا ويتخرج منه جواز اتباع رخص
 المذهب ولا يمنع منه ما نهى شرعا اذ لا نكاح ان يسلك الا خلفه عليه
 اذا كان له اليه سبيل باذنه يمكن عمل باخوفيه وكان عليه السلام يجب
 ما خفف عليهم وقيدته متأخرا بان لا يقرب عليه ما يمنعه من
 قلد الشافعي في عدم ذلك وما كان في عدم تقضي اليس بلا شهوة
 وصلى ان كان الوضوء بذلك صححت والا بطلت عندهما انتهى اقول
 فعل هذا اذا قلد في الجمع واتى بشرايط الجمع عند من يجوز الجمع صححت
 صلواته عند من قلده في الجمع والله اعلم **باب الاذان**
قوله يعود به من البراء اي حتى يبرء بالاذان ولو كان للوقت
 لا شئ في بدء الوقت ولغات الاشياء بالابراء ويقوات الوقت
قوله خلا فاللثاني في البراء خلا قال في يوسف في صلاة الفجر

فانه جواز اذانه قبل الوقت قال في البحر ووقتة عند ابي يوسف بعد
 ذهاب نصف الليل وهو الصحيح في مذهب الشافعي كما ذكره النووي
 في شرح المهذب والسنة عنده ان يؤذن للصبح مرتين احدهما
 قبل الفجر والاخرى عقيب طلوعه ولم اره لابي يوسف وعند ابي حنيفة
 ومحمد لا يؤذن للفجر قبله لما رواه البيهقي انه عليه السلام قال
 يا بلال لا تؤذن حتى يطلع الفجر قال في الامام رجاله اسناده ثقات
 ولو رواية مسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر اذا
 سمع الاذان ويخففهما انتهى **قوله** وفي الشافعي ثنتين اي يكبر في
 المجل الثاني مرتين **قوله** ولو وحده اي ولو كان المؤذن اذن حال
 كونه وحده ولم يكن هنا جماعة لكون الاوقات سنة الاذان فلا
 يتركه خلافا للملوك لعدم الحاجة اليه وفي السراج الوهاج انه
 من سنن الاذان فلا يجزئ المنفرد بشي منها حتى قالوا في الذي يؤذن
 للملوك ينبغي ان يقول انتهى **قوله** وعند الثلاثة هي فرادى اي
 كل واحد قد قامت الصلاة فرادى عند الائمة الثلاثة سمي فيه قلم حيث
 عزها الى الائمة الثلاثة لانها عند الامام الشافعي واحد تقال
 مرتين كما هي مشروعة عندنا وانما عند الائمة الثلاثة يقال فرادى
 الاقامة كلها اللفظة الاقامة فظن ان هذه المسئلة تلك وليس
 كذلك قال في معراج الدراية الاذان مشرئ والاقامة فرادى فرادى
 اللفظ الاقامة وبه قال احمد وقال الشافعي في التقديم لفظ الاقامة
 مرة وبه قال مالك انتهى **قوله** وتكرار الجماعة معطوف على قوله
 فعلمنا اي يكره تكرار الجماعة في المسجد الا في مسجد على طريق افوك
 لكن الكراهة مشبهة بما اذا كانت الجماعة الثانية باذان واقامة
 لا باقامة فقط قال في السراج الوهاج وان اذن في مسجد جماعة
 وصلوا يكره لغيرهم ان يؤذنوا ويبيدوا الجماعة انتهى وفي شرح
 منية المصلي واذا لم يكن للمسجد امام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة

فيه باذان واقامة عندنا وعند ابي حنيفة لو كانت الاولي جماعة
 اكثر من ثلثة يكره التكرار والا فلا وعند ابي يوسف اذا لم يكن علي
 هيئة الاولي لا يكره والا يكره وهو الصحيح وبالعقد عز الخراب
 تختلف الهيئة انتهى اقوله نقوله يكره التكرار باذان واقامة
 للترينة السابقة وانما على قول ابي يوسف اذا غير الخراب لم يكره
 ولو باذان واقامة فليتامل وسياتي عند قول الماتن والجماعة سنة
 مؤكدة في باب الامامة **قوله** الا في الجبلتين فيجوز ان يدل
 على تعيين لاحول ولا قوة الا بالله عند الجبلتين وما اشهر عند
 بعض الناس من قولهم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن في الفلاح لم
 نجد له اصلا ذكره الشيخ ابراهيم الحلواني في شرحه الكبير **قوله** كما هو
 قول الحلواني اي لما جابه بالقدم قول الحلواني في فتح القدير قوله
 الحلواني لما جابه بالقدم فلواجاب بلسانه ولم عثر لا يكون مجيبا
 ولو كان في المسجد فليس عليه ان يجيب باللسان حاصله في وجوب
 الاجابة باللسان وبه صرح جماعة وانه مستحب انتهى **قوله**
 وعليه ان على قول الحلواني يقطع قراءة القرآن لو كان يقرأ بمثوله ويجيب
 اقوله يتبادر من قوله يقطع قراءته انه يقطع القراءة وينبغي المؤذن
 في كل اثناء ويؤديه ما سياتي في الشرح ولا يقرأ بل يقطعها ويجيب
 والحال انه لم يقل به الحلواني لانه قابل بوجوب الاجابة بالقدم
 لا باللسان الا ان المصنف تتبع صاحب البحر في هذا حيث قال ولو كان
 في منزله يتوك القراءة ويجيب ولعله متفرع على قول الحلواني انتهى
 الا ان يوجه قوله يقطع القراءة بمعنى يتوك القراءة لاجل التوجه
 الى المسجد فيقوم ويمشي الى المسجد ولا يقرأ ولا شك ان هذا تكلف
 لان القيام والتوجه لا ينافي القراءة فلا يناسب قوله يقطع قراءة
 القرآن ولا قوله صاحب البحر يتوك القراءة لان الجمع بين القولين
 والعزم متصور فلا وجه للمنع **قوله** وفي الصياح انه عليه السلام

اذن في سفر بنفسه اقولك قال من لا على قارى في شرح الشكاة في
باب فضل الاذان فائدة جزم التوهم بأنه صلى الله عليه وسلم اذن
موة في السفر واستدل به بخبر الترمذي بلفظ فامر بلالا فاذا
وجد يعلم وروى بان احدا خرج في مسند من طريق الترمذي
بلفظ فامر بلالا فاذا وبه يعلم اختصار رواية الترمذي وان معنى
اذن فيها امر بلالا بالاذان كقوله في المدينة ورواه الدارقطني
ايضا بلفظ فامر بلالا فاذا قال السهيلي والمفصل يقتضي على الجمل
المحتمل انتهى وقال خير الدين الرملي في حاشيته على الجرد ذكر الخطيب
الشريبي في شرح النهاج ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن موة في
السفر كما رواه الترمذي باسناد صحيح وقيل اذن مرتين انتهى وفي
شرح النهاج للرملي ان معنى اذن عند بعضهم وامر كما في رواية انتهى
وفي الروض الانف في بدء الاذان واما قول التبايل هل اذن رسول
الله صلى الله عليه وسلم بنفسه قط فنقد روى الترمذي من طريق
يدور على عمرو بن الرماح قاضي بلخ يرفعه الى ابى هريرة رضي الله عنه
انه ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن في سفر وصلى باصحابه وهم
على رواحهم السبل من فوقهم والبلدة من اسفلهم فزعم بعضهم الناس
هذا الحديث الى انه اذن بنفسه وروي الدارقطني باسناد الترمذي
له انه لم يذكر عمرو بن الرماح وافقه فيها بعده من اسناد من الحديث
فكنه قال فيه تغلم المؤذن فاذا نزل ولم يقل اذن رسول الله صلى الله
عليه وسلم والمفصل يقتضي على الجمل المحتمل والله المستعان قال في السراج
الرواج وروى عتبة بن عامر قال كنت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس اذن بنفسه واقام وصلى الظهر
انتهى اقولك الذي يظهر ان عند المحدثين لم يثبت انه صلى الله عليه
اذن بنفسه **باب شروط الصلاة قوله** لدخوله الاطراف
في الجسد واذن البدن يؤيده ما في الغروب حيث قال البدن ما سوى

الشوا من الجسم وبدن الجبهة والقيص مستعار منه وهو ما يقع
على الظهر والبطن مما سوى الكفين والذراعين انتهى وفي التاموس
البدن محركة ما سوى الراس والشوا والشوا اليدان والرجلا
والاطراف وتحتف الراس وما كان غير متصل انتهى **قوله** وقدمه
لانه اغلظ لان قلبية مانع بخلاف قليل الخبث وفي غايه اليأس
وفيه نظرون القطرة من الخمر والدم اذا وقعت في الميزر
نجس والخبث والمحدث اذا ادخل يده في الماء لا ينجس فلا يري
ان يتألم ليس فيه تقديم لان الواو لطلق الجمع انتهى **قوله**
خبث ذكره احتراز عن قليل غير مانع **قوله** كذلك تعلق
بقوله خبث لا بقوله مانع اي طهارة بدنه من خبث كذلك
اي كما يجب طهارة بدنه من حدث كذلك يجب طهارة بدنه من
خبث **قوله** وكذا ما يتحرك بحركته اي كذا يشترط طهارة
ما يتحرك بحركته وفيه تفصيل قال العلامة الحلبي في شروحه على
النسبة صلى على طرف ثوب او سباط او غوخ وطوفه الاخر نجس جاز
صلاته سواء تحركت احد طرفيه بحركة لا خراولا وهو الصحيح
لان مكان صلته ظاهر وليس هو حاملا للنجاسة بخلاف ما
اذا كان لا يسه او حاملا او اتى الطرف النجس على الارض وصلى
فانه ان تحرك بحركته لا يجوز لانه بتلك الحركة ينسب لحمل
النجاسة بخلافها في الغرويش ولا جازت **قوله** ينبغي الماء
القبلي ووقوع العتق لانه لو لم تلغ القبلية يلزم الدور
لان يجزئها قبل صلواتها متوقفة على صلاحها الصحيحة اللازمة
لها التنازع والصلوة اللازمة التنازع متوقفة على المحورية والدور
باطل فتلغ القبلية لئلا يلزم الدور قال في البحر الرائق فروع
حسن لم اوه منقول لا يمتنا وهو مذكور في شرح المذهب اذا
قال طمته ان صليت صلاة صحيحة قامت حرة قبلها فصلت

مكشوفة الرأس ان كان في حال مجزها من ستره صحت صلاتها
 وعنتقت وان كانت قاصرة على الستر صحت صلواتها ولا تعتق لائها
 لو عنتقت لصارت حرة قبل الصلاة وجبته لا تقع صلواتها مكشوفة
 واذا المرتفع لا تعتق فاشأت العتق يؤدي بطلانه وبطلان
 الصلاة فيبطل وصحت الصلاة انتهى وسياق في الصلاة ان
 الراجح في مسئلة الدور وهي ان طلعتك فانت طالق ثلاثا
 قبله ان يلغو قوله قبله واذا طلعتا وقع الثلاث كما في فتح
 القدير فقتضاه هنا ان يلغو قوله قبلها ويتبع العتق كما لا
 يخفى انتهى **قوله** وصلاتها معطون على الوجه او على التدبير
 فنية وجهان النصب والجرحا هو مقرر فيها بعد خلا ومناه
 ان صوتها ليس بمورة على الراجح وشاربه الاختلاف فيه
 فصريح في النوازل بان فحة المرأة عورة وبني عليه ان تغلها
 القوان من المرأة احب الي من تغلها من غيرها ولهذا قال
 صلى الله عليه وسلم التسبيح للرجال والتصديق للنساء فلا
 يجوز ان يسمعها الرجل ومشي عليه صاحب الكفر في الكافي قال
 ولا تلبس جبر الان صوتها عورة ومشي عليه صاحب المحيط في
 باب ما اذا وفي فتح القدير وعلى هذا الوكيل اذا جهزت بالمرأة
 في الصلاة فسدت كان متجها انتهى وفي شرح المنية الاشبه ان
 صوتها ليس بمورة وانما يؤدي الى الفتنة كما علل به صاحب
 الهداية وغيره مسئلة التلبية ولعلهم انما سنع من رفع
 الصوت بالتسبيح في الصلاة لهذا المعنى ولا يلزم من حرمة
 رفع صوتها بحضرة الاجانب ان يكون عورة كما قد سناه **قوله**
 بلا صنعه فاذا انكشف بصنعه فهو يمنع بالاولى ان يكون عورة
 كما قد سناه فلو قال ولم بلا صنعه كان اولى كما لا يخفى ثم اعلم
 انه يستفاد من الولوالجية ان المراد من قدراد ركن قدراد

ركن كامل لا مقدار تسبيحة واحدة كما يفهم من بعض العبارات
 قال في الولوالجية رجل زجه الناس يوم الجمعة فخاف ان يضع
 نعله فرفع وكان فيها قدر اكثر من قدر الدهر فقام والنعل
 في يده ثم وضعها على نفسه صلواته حتى يركع ركوعا ثانيا او
 يسجد سجودا تاما والنعل في يده ليصير مؤديا ركنا ثانيا
 مع الخجاسة من غير حاجة بخلاف القيام لان له في رفع النعل
 في القيام حاجة انتهى ووجه الاستفاد ظاهر **قوله** فان
 بلغ ريع ادناها كاذن منع اي كاذن مثلا يعني يعتبر من الاعضاء
 المكشوفة اذا جمعت ريع الا في منها وقال الزبلي ينبغي ان يعتبر
 بالاجزاء الا يمنع القليل فلو انكشف نصف من الفخذ ونصف
 من الازن وذاك يبلغ ريع الازن او اكثر لاربع جميع العورة
 المكشوفة لا تبطل وحاصله انه ينظر الى مجموع الاعضاء المكشوفة
 بعضها والى مجموع المكشف فان بلغ مجموع المكشف ريع مجموع
 الاعضاء منع والا فلا وهو ظاهر كلام محمد في الزيادات في مرقا
 اخر حيث قال اذا صلت وانكشف شيء من شعرها وشيء من ظهرها
 وشيء من فوجها ان كان بحال لوجع بلغ الريع منع والا فلا شعر
 قال الراهدى ولم يذكر انه بلغ ريع اصغرها ام اكبرها وفي
 شرح المجمع لابن الملك اعلم ان الكشاف ما دون الريع معفو
 اذا كان في عضو واحد وان كان في عضوين او اكثر وجع وبلغ
 ريع اذ في عضوين يمنع جواز الصلوة انتهى وهو تفصيل اولي
 عليه فان الدليل يقتضي اعتبار الريع سواء كان في عضو واحد
 او عضوين كذا في البحر **قوله** من زيقه يكسر الزاي التلويح
 زيق التليص بالكسر ما احاط بالعتق منه **قوله** ولا يضرب
 النصفه وتشكلا اي لا يضرب النصف المتأثر وتشكلا العضو
قوله ليس باصلي اشار فيه ان المراد بما كلة نجس المتنجس

بالنجاسة لا ما هو نجس أصلي فإن حكمه ليس ما فكره في المتن
قال في الخلاصة إذا لم يجد إلا جلد الميتة غير مذبوحة فأمه
لا يجوز له أن يستويبه عورته ولو صلى في جلد الميتة لا يجوز أن
قوله والمعتبر منها عمل القلب قد فسر عمل القلب بقوله
أن يعلم بداهة أي صلاة يصلي وكأنه أراد بالأعتبار معنى
الاشتراط كما ذكر صاحب الهداية وغيره حيث قاله والشروط أن
يعلم بقلبه أي صلاة يصلي أما الذكر باللسان فلا معتبر به وفي
البحر الشوط في اعتبارها علمه أي صلاة يصلي أي التمييز **قوله**
بل قيل بدعة أقول واختاره في فتح القدير حيث قال قال
بعض الحفاظ لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق
صحيح ولا ضعيف أنه كان يقول عند الافتتاح أصلي كذا ولا عن
أحد من الصحابة والتابعين بل المنقول أنه كان صلى الله عليه وسلم
إذا قام إلى الصلاة كبر وهذه بدعة انتهت وقد يفهم من قول
المصنف لا اجتماع عزيمته أنه لا يحسن لغير هذا القصد وهذا
لأن الإنسان قد يغلب عليه تفرق خاطره فإذا ذكر بلسانه
كان عوناً على جمعه ثم رآيته في التبيين قال والنية بالقلب
لأنه علمه والتكلم لا معتبر به ومن اختاره لاجتماع عزيمته انتهى
ما في الفتح وشرح النية أنه عن طائفة الأربعة أيضاً فتجوز من
هذا أنه بدعة حسنة عند قصد جميع العزيمة وقد استفاض
ظهور العمل بذلك في كثير من الأعصار في عامة المصارف لعل
القائل بالسنية أراد بها الطريقة المحسنة لا طويقة النبي صلى
الله عليه وسلم بقى الكلام في كيفية التلفظ بها ففي المحيط ينبغي
أن يقول اللهم أني أريد صلاة كذا فيسرهالي وتقبلها مني وهكذا
في البدائع والمحاوي وفي القنية أن أراد النفل أو السنة يقول
اللهم أني أريد الصلاة فيسرهالي وتقبلها مني وفي الزمن اللهم

أن أريد أن أصلي فرض الوقت أو فرض كذا فيسرهالي وتقبله
من والمقدي يقول اللهم أني أريد أن أصلي فرض الوقت متابعاً
لهذا الأمر فيسرهالي وتقبله مني انتهى وهذا كله يفيد أن التلفظ
بها يكون بهذه العبارة لا بخونوية أو أنوي كما عليه عامة
المتمطين بالنية من عائتي وغيره ولا يخفى أن سؤال التوفيق
والقبول شيء آخر غير التلفظ بها على أنه قد ذكر غير واحد من
مناجيني وجه ما ذكره محمد في كتاب الحج أن الحج لما كان يتم ويقع
فيه الموارض والموانع وهو عبادة عظيمة تحصل بأفعال شاقة
استحب طلب التيسير والتسهيل من الله تعالى ولم يشترع مثل
هذا الله تعالى في الصلاة لأن أدائها في وقت يسير انتهى وهو
صريح في نفي قياس الصلوة على الحج **قوله** من عمل غير لا يثق
بصلاة كالأكل والشرب والكلام وشراء المحطوب يعني البيع والشراء
لأن هذه الأفعال تبطل الصلاة فتبطل النية وأما الشرب والوضوء
فليس باجتناباً لأن من أحدث في الصلاة له أن يغفل ذلك
ولا يمنعه من البناء **قوله** بخلاف ما لو نوى صلاة الإمام أي
ولم ينوط اقتداءاً فإنه لا يجوز له لأنه تعيين لصلوة الإمام وليس
باعتداله به قال في البحر ونظيره ما لو انتظر تكبير الإمام ثم كبر
بعده فإنه لا يكفيه عن نية الاقتداء لأنه متورّد قد يكون بحكم
العادة وقد يكون لتصد الاقتداء فلا يصير مقتداً بالشكائهم
وبما حورنا ظهور الشارح جعل المسيلتين مسئلة واحدة فلما
قل **قوله** إلا في جمعة فإنه لو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء
بالإمام فإنه يجوز لأن الجمعة لا يكون إلا مع الإمام كذا في فتاوى
قاضي خان **قوله** وجنازة فيه نظراً لأن صلاتها ليست بمخصوصة
بالجماعة لجواز صلاة الواحد عليها ولو امرأة وسياق في الجنائز
حيث قال كما لو أتت امرأة ولوامة لسقوط فرضها بواحد انتهى

قوله الا في الجمعة فانها بدل فرض الوقت الخ كذا في فتح
التدبير **قوله** لجوازه مطلقا اي لجواز الظهور مطلقا بارجاع
الصبر الى الظاهر لكن يحذف المضاف وهو البنية اي لكونه والظهور
مطلقا يجوز لصحة القضاء في اخره لكن الاول ان ينوي ظهر
اليوم قال في الفتح فان نوي الظهور لا غيراختلف فيه قيل لا يجوز
لا حتمال فاثبت عليه وفي فتاوى العتبات الاصح انه يجوز فيه التمسك
وبه علم ان قوله لجوازه علة لاصل الفعل لا لاوليه لفلسد المعنى
قوله بما كان في زمنه لان الكل يسمى مسجده صلى الله عليه وسلم
وقد قال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا فاذا كان
الا اعتبار التسمية لا للاشارة لا يختص الثواب بما كان في زمنه
صلى الله عليه وسلم **قوله** لكن في الجواز ضعيف قال في فتح
التدبير وفي الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل الاصح انه
لا لما يب ولو كان الحائل اصليا لا لجعل كان له ان يجتهد والاولي
ان يصعده ليصل الى اليقين وفي النظم الكعبة قبلة من المسجد
والمسجد قبلة من مكة ومكة قبلة الحرم والحرم قبلة العالم قال
المصنف في التبيين هذا يشير الى ان من كان بمعاينة الكعبة فالشرط
اصابة عينها ومن لم يكن بمعاينتها فالشرط اصابة جهتها وهو
المختار انتهى وعند في جواز التحري مع امكان صعوده اشكال لان
المصير الى الدليل الظن ونزك القاطع مع امكانه لا يجوز وما اقرب
قوله في الكتاب والاستحباب فوق التحري فاذا امتنع المصير الى
ظن لا مكان ظن اقوى منه فكيف ينزك اليقين مع امكانه للظن
انتهى **قوله** قلت وهذا معنى النيام والتياسر قلت ويوضح
ما في فتح التدبير ولو فرض خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة
على التحقيق في بعض البلاد وخط اخر ينقطع على زاويتين لا
قائمتين من جانب يمين المستقبل او شماله لا تزول تلك المقابلة

والتوجه بالا فتقال الى اليمين والشمال على ذلك الخط بفراخ
كثيرة ولذا وضع العلماء قبلة بلد وبلدين وثلاث على ست واحد
انتهى وفي الدرر وجهتها ان يصل الخط الخارج من جيب المصلي
الى الخط الخارج بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قايمة او تقرب
هوان تقع الكعبة بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان
الى العينين كساق مثلث كذا قال في التحرير للفتاوى في شرح
الكشاف فيعلم منه انه لو انحرف عن العين انحرفا لا تزول به
المقابلة بالكلية جاز يورده ما في الظهيرية اذا نياما من اوتياسر
يجوز لان وجه الانسان مقوس فعند النيام او التياسر يكون
احد جانبيه الى القبلة انتهى **قوله** كالمقطب وهو نجم صغير في
نبات نعش الصغرى بين الفرقدين والمجدي اذا جعله الواقع
خلف اذنه اليمين كان مستقبلا القبلة ان كان بناحية الكوفة
وبغداد وهمدان وقزوين وطبرستان وجرجان وما والاها الى
نهر الشاش ويجعله من يصر على عاقته الايسر ومن بالعراق على
كتفه الايمن فيكون مستقبلا باب الكعبة وكذا الهند والسند
وبالين قبالة المستقبل مما يلي جانبه الايسر وبالشام وراه
وكذا المدينة الشريفة **قوله** ولو عقبها بمشيتها الخ وسياق
في كتاب الايمان قبل باب اليمين في الدخول وصل بجلقه ان شاء
بطل يمينه وكذا يبطل به كذا نعلق بالقول عبادة او معاملة بخلاف
المتعلق بالقلب كالتوبة كما في الصوم انتهى اي فان المشية لا تنظر نية
وتحرم بهذا اذ لو وصلية **باب صفة الصلوة**
قوله التحريمة قايما لان الافتتاح لا يصح الا في حالة القيام
حتى لو كبر قائما لم يصح شراؤها لان القيام فرض حالة
الافتتاح كما بعده ولو جاء الى الامام وهو راكع فحنا ظهره ثم
كبر ان كان الى القيام اقرب يصح وان كان الى الركوع اقرب لا يصح كذا

في البحر وحاشية الدور للشيخ الشربلاني وبه علم انه كونه قائما
قد يكون تحقيقا وقد يكون تقديرية فليتبين **قوله** في غير جنازة
فانها فيها ركن لا شرط **قوله** على القادر متعلق بقوله شرط
قوله وقد منعه الزيلعي حيث قال وقول الشافعي يشترط
لها ما يشترط للصلاة ممنوع فانه لو احرم حاملا للجنازة فالحاقها
عند فرائضها اي مكشوف العورة فسقوها عند فرائضها من
التكبيرية بعمل يسيرا وشرع في التكبيرية قبل ظهور الزوال مثلا
ثم ظهر عند فرائضها او منخوفا عن القبلة فاستقبلها عند فرائضها
منها جاز ولين سلم فانما يشترط لما يتصل به من الاداء لا لان
التكبيرية من الصلاة انتهى **قوله** تقديم المنع على التسليم اولي
يعني ترجيح منع كونها يراعى لها ما يراعى للصلاة اولي **قوله**
وتكراره تعبد اي تكرار السجود تعبد ثابت بالسنة يعني ان
اصل السجود ثابت بالكتاب وهو قوله تعالى واسجد او بالسنة
والاجماع وكونه مشتملا في كل ركعة بالسنة والاجماع وهو امر
تعبدية لم يمتثل له معنى على قول اكثر مشايخنا تحقيقا للابتلاء
ومن مشايخنا من يذكره حكمة فتبيل انما كان مشتملا ترغيبا للشيء
فانه امر بسجدة فلم يفعل فتمن سجد مودنين ترغيبا له وقيل
الاولى تشكرا لايان والثانية لبقائه **قوله** الله يظهرانه
شروط اقواله تعريف الشرط غير صادق عليه فانه ما يتوقف
عليه وجود الشيء ولا يكون داخل فيه وقال في البحر الشرط لا يكون
للمتقدم ما وادكره الشارحون بخلاف ذلك فقد رده في فقه
التدبير انتهى فلا وجه للظهور الذي ظهر له نعم قال في الزيلعي
وهو فرض وليس بركن وقال في فقه التدبير واعلم ان العمدة
فرض غير ركن لعدم توقف الماهية عليها شرعا لان من حلف
لا يصلي يحنت بالرفع من السجود دون توقف على العمدة

فعلم انها شوعت للخروج وهذا لان الصلاة افعال وضعت لتنظيم
وليس التقود كذلك بخلاف ما سواه **قوله** لانه شروع للخروج
قد ظهر مما سبق ان الدليل غير مطابق للدعي **قوله** ثم جلس
ثم تكلم فكل صاحب البحر عن الولوجية هذه المسئلة وزاد بعد
قوله فجلس لعظة وقراءة فقال فجلس وقراء بعض التشهد وتكلم
الى اخره فعلم ان في نقل الشارح خللا لم يخفى **قوله** والصحيح
انه ليس بفرض اتفاقا قال في البحر الرابع وذهب الكرخي الى
انه لا خلاف بينهم في ان الخروج بفعل المصلي ليس بفرض ولم
يرو عن اي حنيفة بل هو فهم من اي سعيه البردعي من السائل
الا ثني عشرية وهو غلط لانه لو كان فرضا لا يختص بما هو
قربة وصحيح الشارح وغيره قول الكرخي انتهى **قوله** ونطقه
اي نطق المصلي بالتكبير يعني لا يجوز بالنية بل لابد من النطق
قوله عن تركها وهو اسم فاعل من هو يهوى فهو هاو اي
عن ترك الف مع لام اسم الله ويسمى الالف هاويا قال في شرح الشا
طبية ان الالف موصوفة بالهوي لان مخرجها اتسع لجريانها في
هواها والمراد به هذا لام اسم الله فليتبين **قوله** اولها
الجلالة اي ادخل الالف في جلالة واول اسم من الاله والها
ضمير راجع الى قوله الهاوي واللام في جلالة بمعنى في **قوله**
واتيان كل وترك كل اي اتيان كل واجب في محله وترك كل زيادة
تتمثل بين فرضين **قوله** او في كل الصلاة كعدد ركعاتها يعني
الترتيب فيما يتكرر في كل الصلاة كعدد ركعاتها واجب قال في معراج
الدراية الترتيب ليس بفرض فيما تقدم شرعيته في جميع الصلاة
او في كل ركعة حتى لو تكررت ركوع الركعة الثانية انه ترك السجدة
من الركعة الاولى فخط في ركوعه فسجدها لا يلزم عليه اعادة
وكذا الترتيب فيما بين الركعات ليس بفرض حتى قلنا المسبوق ينقض

اوله صلواته انتهى وقال بن الهمام والترتيب شرط بين ما يتخذ
 في كل الصلاة وجميع ما سواه مما يتعد في كل ركعة وما
 يتخذ في كل ركعة حتى لو تذكر بعد القعدة قبل السلام او بعده
 قبل ان ياتي بنفسه ركعة او سجدة صليبة او للتلاوة فعلها
 واعاد القعدة وسجد للسجود وكذا اذا تذكر ركوعا فقام ونقضى
 ما بعده من السجود او قيا ما او قراة صلوة ركعة تامة وكذا
 يشترط الترتيب بين ما يتخذ في كل ركعة كالقيام والركوع
 ولذا قلنا انما في تركه القيام وحده يصل ركعة تامة فاذا
 عرفت هذا فنقول في النهاية الترتيب ليس بشرط بين ما يتعد
 في كل الصلوات يعني الركعات او يتخذ في كل ركعة ليس على ثلاثة
 بل بين السجود والمخذ في كل ركعة تفصيل انتهى وذكر التفصيل
 فارجع اليه ان شئت والظاهر ان بين ما في المصاحح وما في الفتح
 تعارض ووفق في البحر بينهما بان قولهم الترتيب شرط معناه
 ان الركن الذي هو فيه ينفسد بتركه حتى اذا ركع بعد السجود
 لا يقع معتلا به بالاجماع كما صرح به في النهاية فيلزمه اعادة
 السجود وقولهم في سجود السهو بان هذا الترتيب واجب معناه
 ان الصلاة لا تنفسد بترك الترتيب اذا اعيد الركن الذي اتي به
 اعاده فقد ترك الترتيب صورة فيجب عليه سجود السهو انتهى
قوله فان القعود الاول فرض عليه وجه الورد انه قعود
 اول مع انه فرض فانما تنقض قولهم ان القعود الاول واجب فاجاب
 عنه بان الفرضية ههنا عارضية بسبب نيابته عن الامام
 حيث كانت هذه القعدة فرضا عليه **قوله** ووقع له كذلك
 اي وقع له مثل ما وقع للامام بان نقضى ركعتين كل ركعة بتشهد
 قد سمى في ركعتين فسجد له ثم تشهد ثم تذكر سجدة تلاوة فسجد
 لها وتشهد بطلان التشهد بالعود الى سجدة التلاوة ثم سجد

للسهر فهذه خمس تشهدات ومع الخمس الاول عشر تشهدات
قوله فلو فرضنا نذكرها ايضا لها زيد اربع اخرى لو فرضنا
 تذكر الصليبة ايضا لكل الركعتين او لكل واحدة من الركعتين
 زيد اربع اخوان تذكر الصليبة بعد ما جلس وتشهد لا ولي
 فسجد لها وتشهد بطلان الجلوس بالعود الى الصليبة ثم قام
 للركعة الثانية وتشهد ثم تذكر ايضا صليبة فعاد لها فسجد وتشهد
 بطلان القعدة الاخيرة بالعود الى الصليبة فقعد وتشهد ثم
 سجد للسهر وتشهد فهذه اربع غير التشهدين للركعتين المذكورتين
 ما بقا والله اعلم **قوله** زيد ست ايضا الظاهر من عبارته
 انه تزايد ست غير اربع المذكورة فتصير عشرة ومع العشر
 الاول تصير عشرين اما في التصوير فالذي يظهر انه يوافق
 اثنان بتكرار التلاوة مرتين وتصير ست مع اربع الاول فليست
 ومن نتج عليه الفتاح فليحقيق هذا فليكن التفصيل نعم لو قلنا بتكرار
 التلاوة في كل ركعة فلاحدة للتكرار لانه يلزمه لكل اية مستقلة
 سجدة تلاوة على حدة **قوله** اذا حدها بنسخ بكسر الهمزة
 وسكون الدال العجمة للتبديل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم
 او ظلم انكم في العذاب مشتركون او لن ينفعكم اليوم
 في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا ومنه واحد ما راجع الى الواجبات
 اي احد الواجبات بنسخ ثلث اية وتسمين واجبا فان قيل جنوب
 الواحد لا ينسخ الزيادة اقول في هذا الواحد في الحقيقة خمسة
 كما ساقى بعيد هذا **قوله** فعدة المضروب يشهد لها تركه
 نقص منه وزيادة فيه او عليه في باعتبارها عدة المضروب التي
 هي الخمسة يشهد لها هذه الثلاثة اي هذه الثلاثة دليل على
 مجموع الخمسة وانما لم يصرح بالاثنتين لظهورها وهما تنشر الواجب
 والاثنتان في محله فصار المجموع خمسة فكل واجب في حد ذاته خمسة

فاذا ضربت خمسة في جميع ما تقدم ذكره وهي ثمان وسبعون
 اخرج ثلثمائة وثمانين وثلثمائة الثمانيون ان الواو الواقعة في
 بعض النسخ في قوله وترك تقضى منه سهم من الكاتب والله اعلم
قوله ولخوف اجتماع الدم الى اخوه لا شك في ركائفه
 وينبغي ان يستدل به بقوله صلى الله عليه وسلم كما في صحيح
 مسلم عن وايل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم وضع يده اليمنى
 على اليسرى فوجه على التايل بالارسال **قوله** وكذا الرغ
 منه معطوف على التكبير لا على الركوع اي وكذا الرغ منه سنة
 لكن هذا عند الامام الحنفية رحمه الله وقال في البحر مقتضى
 الدليل الوجوب لا التسمية وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
 وقال فيه ايضا عند قوله وتكبير السجود والرفع منه وروي عن
 عن ابي حنيفة ان الرفع منه فرض وجه الظاهر ان المقصود الاستلزام
 وهو يتحقق بدونه بان يسجد على وسادة ثم تنزع ويسجد على
 الارض **ثانيا قوله** وفي الزيلعي وفي المبسوط والوبرية لا يركع
 ولا يركع لا يجوز شيئا يكون شارعا بالنية ولا يلزمه التحريك
 بالنسبة **قوله** كقولوا قدرا احتزبه عن العاجزان العاج
 عن النطق لا يلزمه تحريك لسانه على الصحيح كذا في البحر **قوله**
 كما لو نزع من الله قبل الامام اي بداء وفي الله مع الامام او بعده
 ونزع منه قبله فلا يلزم الشكوار نظرا الى قوله فلو قال الكبر مع
 الامام والله قبله لانه في تلك الصورة التي باسم الجلالة قبل
 شروع الامام في الصلاة **قوله** لو لم يعلم ما في الصلاة من فرائض
 قال في الاشباه وفي التنية المصلون ستة من علم الفروض منها
 والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعتاب
 بتركه والسنن ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب بتركها فتوي
 الظهور ان الجوازات واغتت نية الظاهر من نية الفروض والثاني

من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض
 والسنن يجزيه انتهى فعمله لا به في العبارة من قيد تركه وهو كونه
 ينوي في الفرض كونه فرضا ويعلم معناه فكانه نوى ان جميع ما فيه
 فرض وصحت الصلاة **قوله** ولو ذكر الاسم بلا صفة بان قال الله
 او الرحمن او الرب او الكبير او الاكبر او الاكبر ولم يزد عليه يصير شارعا
 عند ابي حنيفة ولا يصير شارعا عند محمد بن ابي الاسم والصفة مراده
 التبدل والخبر كذا في الزيلعي وفيه وفي البناء لا يقال اجل او عظم
 لا يصير شارعا اجاعا وفي فتاوى الفضلي بالرحمن يصير شارعا
 وبالرحيم لانه مشتق انتهى **قوله** فالفتي به لزومه اي لزوم تحريك
 اللسان قال في الاشباه الاخرى يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة
 الاقتراح وفي التلبية على القول المفتي به واما بالقرأة فلا على المختار
 انتهى وهذا مخالف لما قدمناه عنه عن البحر الرائق وعن الزيلعي **قوله**
 هو المراد بالمجادة اي تماس ايها سيده بشخصي اذ فيه هو المراد بالمجادة
 قال القهستاني المس لم يذكر في التداولات الا في قاضي خان والظاهر
 والقول بانه لتحقيق المجادة ليس بشي انتهى **قوله** هذا منكبها
 قال القهستاني هو لا مع كافي المحيط **قوله** وزاد في الخلاصة
 والكبار نص عبارة الخلاصة ولو قال الله اكبار يصير شارعا عند
 ابي يوسف رحمه الله انتهى قال البيضاوي في قوله تعالى ومكروا
 مكرا كبيرا اي كبيرا في الغاية وهو بلغ من كبار وهو من كبير **قوله**
 والفارسية الدرية بضم الدال المهملة وتشديد الراء المهملة
 المكسرة وبياء النسبة منسوب الى الدراي الفصيحة قال ابن سلك
 في شوح حديث قوله صلى الله عليه وسلم كوكب دري بضم الدال وكسر
 والراء والياء المشدودتين منسوب الى الدر مستعمل بمعنى الثاقب
 انتهى فعمل هذا معنى الدرية الثاقبة المنورة الفصيحة العالية في
 جنسها على بعض افرادها على معنى التشبيه **قوله** نظا هره

كالتي اى فظاهرهما في التاخر خاتمة رجوع الصالحين الى قول
الامام ابي حنيفة فانها قالا اولاً لا يجوز الشروع في الصلاة بغير
العربية الا لما جاز ثم رجعا الى قوله انه يجوز الشروع بغير العربية
مثل خد اي بورك مع عدم المجز عنها لمذهب الامام وهو المنهوم
من المتن حيث اطلق جواز الشروع بغير العربية ولم يقيده بقوله
احد **قوله** فقد اشبه على كثير الى اخره قال الشربلالي
في حاشيته على الدرر والراد بالناستية ما لم يكن عربياً لا خصص
الناستية ولم يقيده بالمجزع العربية وهو قول ابي حنيفة اولاً
لان التكبير هو التظيم وهو حاصل باي لسان كان فهو كالايان
بغير العربية فانه جاز اجماعاً والتلبية والسلام وردة والتمية
عند الذبح والاصح رجوع الامام اليهما الى ابي يوسف ومحمد في
عدم جواز الشروع في الصلاة بالناستية لغير لما جاز عند العربية
انتهى هذا مخالف لما ذكره في التاخر خاتمة حيث قال يجوز الشروع
بالناستية كالتلبية اتفاقاً اقول وهذا من الشاذ
ولا يحتمل ان تكون هذه رواية عن الصالحين وذلك هو المذهب
ويكون عدم الجواز قولها لانه لم يصح في التاخر خاتمة بوجوب
عما وبوقته انه ما ذكر في الاول الحجة ولوانتخ الصلاة بالناستية
وهو يحسن العربية جاز في قوله ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال لا يجوز في قاضي خان ولو قال بالناستية خد اي بورك
ست او قال خد اي بورك او قال بسم خد اي بورك يصح شارحاً
في الصلاة في قوله ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه لا يصح
شارحاً اذا كان يحسن العربية وعندهما اذا كان يحسن وعلى هذا
الاختلاف اذا قرا القراء في الصلاة بالناستية عند ابي حنيفة
يجوز وان كان يحسن العربية وعندهما اذا كان يحسن العربية
لا يجوز وتفسد صلاته انتهى **قوله** لا يسف في قيام متخلل

بين ركوع وسجود لعدم القوار وقال في الهداية هو سنة القيام
الذي فيه ذكر مسنون انتهى وقاله في البحر واجمعوا انه لا يسف
الوضع في القيام المتخلل بين الركوع والسجود لانه لا قرار له
ولا قراء فيه وهذا اندفع ما في فتح القدير من ان الا رسال في
القومة بناء على الصابط المذكور يقتضي ان ليس فيها ذكر
مسنون وانما يتم اذا قيل بان التمجيد والتسبيح ليس سنة فيها
بل في نفس الامر لا يقال اليها لكنه خلاف ظاهر النصوص
والواقع انه قل ما يقع التسبيح الا في القيام حالة الجمع بينهما
انتهى لما علمت ان كلامهم انما هو في قيام له قرار في التنية
ولو ترك التسبيح حتى استوى قايماً لا ياق به كالمركب بحالة
الا غلط حتى ركع او سجد تركه ويجب ان يحفظ هذا ويراعى
كل شيء في محله انتهى وهو صريح في ان القومة ليس فيها ذكر
مسنون وذكر في شرح منية المصلي ان تسبيح الاسلام وذكر في
شرح كتاب الصلاة انه يرسل في القومة التوبيخ الركوع به
والسجود على قولها كما هو قول محمد وذكر في موضع اخر ان على
قولها يعتمد فان في هذا التسام ذكر مسنوناً وهو التسبيح والتجيد
وعلى هذا مشي صاحب الملتقط انتهى وهو مستاعد لما جئت الحق
انتهى **قوله** ما يبطل القيام اي القيام بين تكبيرات العبد
فاذا طال يضع **قوله** بلغظ اعوذ بالله اي لا يلغظ استعيف
كذا في المسح **قوله** ولا تكوه اتفاقاً وهذا صريح في الذخيرة
والجنتي بانه ان سمي بين المائحة والسوقة كان حسناً عند ابي
حنيفة رحمه الله سواء كانت تلك السوقة مقروءة سوا وجهها
ورجحه المحقق بن الهمام وتليده الملهي لشبهة الاختلاف في كونها
اية من كل سورة وان كانت الشبهة في ذلك دون الشبهة الناشئة
من الاختلاف في كونها اية من المائحة وفي التنية من انه يلزمه

سجود السهو بتركها بين الفاتحة والسورة فبيده جدا كما ان
قوله من قال لا بسمي الا في الركعة الاولى قوله غير صحيح بل قال الزاهد
انه غلط على اصحابنا غلطا فاحشا كما في البحر وقال ابن الهيثم
مقتضى الدليل سببهما مع السورة لشبوت الخلاف في كونها من
كل سورة كما في الفاتحة وجوب السورة كالسنة انتهى يعني فكا
تسن في السورة **قوله** اختلاف مالك قال الزيلعي قال مالك
البحرلة ليست من القرآن الا في النمل فانها بعض اية فيها لان
القرآن لا يثبت الا بالقطع وذلك بالتواتر ولم يوجد ولنا ما
روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام كان
لا يرفف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه
ابوداود والحاكم في المستدرک وعنه ابن عباس كان المسلمون يعلمون
انقضاء السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم وهذا نفى
على انها تزل للنقل وليست من اول السورة ولا من اخرها بل
هي اية مفردة انتهى **قوله** ولا نفسه بمدة مع تشديد في امين
اربع لغات اقصمهن واشهرهن امين بالمدة والتخفيف والثانية
بالقصر والتخفيف ومعناه استخبت والثالثة بالامالة والرابعة
بالمدة والتشديد فالاوليان مشهورتان والاخيرتان حكاهما
الواحد في اول البسيط ولهذا كان المفتي به عندنا انه لو قال
امين بالتشديد لا تقصد لما علمت انها لغة ولا انه موجود في
القرآن ولان له وجهان كما قال الحلواني معناه قد عوك قاصدين
اجابتك لان معنى امين قاصدين ومن الخطا في استعمالها من
بالتشديد مع حذف التاء مقصورا ومدودا ولا يبعد فساد
الصلاة فيها كذا في البحر وزاد الشارح على هذا وجهين ولذا قال
وهذا مما تفردت به **قوله** ولو في السرية اذا سمع راجع
او المأموم ان يؤمن المأموم ولو كان في السرية اذا سمع قراءة

الامام

الامام وهذا من غريب المسائل الا انه ذكر في البحر اختلافوا في
تأمين المأموم اذا كان الامام في السرية وسمع المأموم تأمينه
منهم من قاله يقول هو كما هو ظاهر الكتاب ومنهم ما قاله لا
لان ذلك الجهول عبرة به وقد علم ما ذكرنا ان المأموم لا يقولها
لما اذا سمع قراءة الامام لا مطلقا انتهى **قوله** واما حديث
اذا امن المأمور فامتنوا الى الجواب لما استشكله في منع الغفار
حيث قال ما روينا من الحديث يفيد ان تأمين المأموم موقوف
على تأمين الامام ومعرفة ذلك موقوف على السماع وهو مشكل
انتهى وجه الاشكال شرعية اسرار التأمين فاجاب عنه بان
هذا من التعليق بمعلوم الوجود فانه اذا قال الامام مروا الضالين
علم انه قال امين ولو ما سمع تأمينه المقتدى فليست له **قوله** وكذا
عنه اي لو رفع المأموم راسه من الركوع قبل رفع الامام راسه
فيكون المقتدى ولا يصير به ركوعا وكذا حكم السجود **قوله**
لو ابدل النون لا ما تقصد بان يقول سمع الله له الحمد كان وجهه
والله اعلم بتغيير المعنى اي سمع الله لا يخصص الحمد ثم راجعت الاول
لجدة فذكر فيها تقصدا لانه صار لغوا فان كان لسانه لا يطاوعه
يتركه انتهى وكانه اراد انه لا معنى ولا شك ان من اخبر اللفظ
عن معناه فقد غير معناه والله اعلم **قوله** يا ولها اي
ابتداهما وهو عند افتتاح الصلاة فانه عند الافتتاح يكون
الوجه بين كفيه وهذا قياس والاصل اصل الدليل فعلمه
صلى الله عليه وسلم ثم ورد في الاحاديث فتدروى عن البراء بن
عازب انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع وجهه اذا
سجد ليكن فيه رواء التزمذي وقال حديث حسن ذكره الزيلعي
وفي صحيح مسلم من حديث وايل انه عليه السلام سجد ووضع
وجهه بين كفيه **قوله** كبعضها وان قل اي كبعض الجبهة فرض

يبقى عند البعض الاخر او مراده بيان الروايتين ولو كانت
 لواحد فلا يرد ان بين كلاميه منافقة لانه قال اولاً ووضع
 اكثرها واجب وقيل فرض ثم قال كبريتها وان قل قال فيمراح
 الد راية معزياً الى التجنيس لو وضع جهته على جهرات وضع
 اكثر الجبهة على الارض يجوز والا فلا وابو حنيفة رحمه الله يقول
 ينبغي ان يضع من جهته مقداراً لا نف حتى جاز ولا انتهى
قوله ونحوه لو بذر معطوف على كنهه اي لو سجد على نحوه
 وهي على عكس لا يجوز وان كانت على ظاهره يجوز ولو بعدد رالا
 انه قال في فتح القدير ولو سجد على كنهه وهي على الارض قيل
 لا يجوز وصحح الجواز او على نحوه قيل لا يجوز ولو بعدد وقيل
 يجوز بلا عذر وليس بشئ يلتفت اليه بل لا يجمل عنده نقله
 كيلا يشتهر وصحح الجواز بعدد ولا بد منه وعلى ركنيه لا يجوز
 في الوجهين ولم نعلم فيه خلافاً لكن ان كان بعدد كفاه باعتبار
 ما في ضمنه من الايام كان عدم الخلاف فيه لكون السجود يقع
 على حرف الركبة وهو لا يأخذ قدر الواجب من الجبهة وفي التجنيس
 لو سجد على حجر صغير ان كان اكثر الجبهة على الارض يجوز والا
 فلا والذي ينبغي ترجيح الفساد على الكف والنحو انتهى فانظر الى
 الاختلاف والتصحيحات واحترامها هو لا حوط لتقويز الخبر
 العظيم **قوله** هل هو قيد احترازي لم اراه اقول قلت قال
 التمسنا في عند قول الماتن ويجوز على ظاهره من بهل صلاته في
 الزحام وفي الكلام اشارة الى انه لا يجوز على غير الظاهر والي انه
 لا يجوز على غير ظاهر المصل كما قال الحسن لكن في الاصل انه يجوز
 كما في المحيط وفي تنبيه الزاهد يجوز على ظاهره كل ما كوله والي انه لو
 لوجد نرجة وسجد على ظهر رجل لم يجز كما في قاضي خان انتهى **قوله**
 وعلى غير ظاهر المصل الى اخره ظاهره انه معطوف على ظاهر الثالث

فكون

فيكون تقدير الكلام ولو الثاني على غير ظاهر المصل والذني
 في التمسنا كما ذكرناه في المقالة الاولى ان الاول لو مصل على غير
 ظاهر المصل لا يجوز فيلزم منه ان الثاني لو سجد على غير ظاهر المصل
 فصلافة فاسدة فلو سجد الاول على ظهره تنفسه صلاته لما صرح
 في الشرح وان لم يصلها لا يصح **قوله** في خمسة وعشرين
 فيها ان لا ترفع يديها حذاء اذيتها ولا تجهر بقراءتها وتضم
 سجودها وركوعها ولا تخرج اصابعها في الركوع واذا اصابعها
 شي في صلاتها نصفق ولا تسبح وتكبر جماعة ولا يقف امام
 وسطهم ولا تطلع اماماً للرجال ويكبر حضورهم الجماعة
 وصلايتها في بيتها افضل وتضع يمينها على شمالها تحت ثديها والتور
 ولا جمعة عليها لكن تستعذبها ولا عيب ولا تكبير ولا تشريق ولا
 تسافر الا بزواج او محرم ولا يجب عليها الحج الا باحدهما ولا تلبي
 جهرا ولا تتزعج المحيط ولا تكشف راسها ولا تسعي بين الميادين الا خف
 ولا تخلط ولا ترمي ولا تخطب مطلقة وتلبس في احرامها خفين
 وترك طواف الصدر بمذراحيض ولا تؤخر طواف الزيارة لعذر
 الحيض وتكفي في خمسة اواب ولا تؤم في الجنابة هذه ثمانية
 وعشرون مسألة تختلف فيها وان اردت المزيد فارجع الى المشاه
 والظاهر **قوله** لتعلق الركبة بالادنى اي اولى ما يطلق عليه
 اسم الرفع كسائر الاركان مثل الركوع والقيام ووقع في بعض
 النسخ مكان الادنى الاول وهو غلط من النسخ **قوله** واما
 في استلام الحجر والرمي وعند الحجرتين للح هكذا في البحر ولا شك انه
 يفهم منه انه عند الحجرتين يرفع كافي الصلاة الا انه الى حد ولكن
 لكن في المناسك للنلاء رحمه الله وشرحه يكبر مع كل حصاة ثم
 يتقدم منها اذ عن الجمرة قليلا ويجوز عنها قليلا وعبارة بعض
 ويجذر امامها فيقف بعد تمام الرمي عند كل حصاة مستقبلاً

القبلة فيجهد الله ويكبر ويهمل ويسبح ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعوا ويرفع يده كاللذعاء أي حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء واختاره قاض خان وغيره والظاهر الأول انتهى ولا شك أن ما ههنا مخالف لما في المسئلة لأن المصالح رافع اليدين ههنا مقابل لما ترفع للذعاء وجعل في الناسك رفعها عند الجريتين كما للذعاء والمراد من عند الجريتين بعد الرمي لأنه يصدق عليه أنه عندهما لا المراد به حقيقة عندية الجريتين لأن ذلك الرفع ليس الالتمس لا غير وليس هناك رفع اليدين بل رفع يد واحدة لتحقيق الرمي يراد بقوله يرفع حذو منكبيه الخ ذلك بل الرفع الذي بعدهما قريبا من الجار **قوله** ودعاء رغبة بفعل كما مر عبارة الجري في عبارة دعاء الرغبة يجعل بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه إلى وجهه كالمستغيث من الشيء وفي دعاء التضرع يمتد الخصر والبصر والوسطى بالأهبار ويشير بالسبابة ودعاء الخفية ما يفعله المرء في نفسه انتهى وقوله بالأهبار منفلق بالوسطى أي يمتد الوسطى بالأهبار **قوله** ويقصد بالفاظ التشهد معانيها وأحسن ما قيل في تفسير معانيها أن التماس العبادات القولية والصلوات العبادات البدنية والطيبات العبادات المالية لجميع العبادات لله تعالى لا يستحقه غيره ولا يقترب بشيء منه إلى ما سواه انتهى **قوله** وكان عليه السلام يقول فيه أن رسول الله قال بن الهام ومن وافق بن مسعود على رفع معاوية أخرج الطبراني عنه كان يعلم الناس التشهد وهو على المنبر عنه عليه السلام التحيات لله والصلوات الخ سواء وعائشة في سنن البيهقي عنها قالت هذا تشهد النبي صلى الله عليه وسلم التحيات لله والصلوات الخ قال النووي أسنده جيد واستفدنا

منه أن تشهد عليه السلام بلفظ تشهدنا انتهى ولا شك أن تشهد عبد الله بن مسعود فيه وأشهد أن محمدا عبده ورسوله يدل كلام النووي ورضي به بن الهام أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول أن محمدا عبده ورسوله لا في رسول الله كما قال الشافعي وهذا ذكر بعض الفضلاء أن ما ذكره موهود **قوله** فيترسل ليترفع عند سلام إمامه واختاره بن الهام حيث قال والمصحيح أنه يترسل ليترفع من التشهد عند سلام الإمام **قوله** وقيل يتم أي التشهد فقط ويسكت بعده الخ نزاع للإمام قال في البحر لا خلاف أن المسبوق في التشهد كغيره وأما في الصلاة والدعاء فاختلوا على أربعة أقوال اختار بن شجاع تكرار التشهد وأبو بكر الرازي السكوت وصح قاض خان في فتاواه أنه يترسل في التشهد حتى يرفع منه عند سلام الإمام وصح صاحب المبسوط أنه ياتي بالصلاة والدعاء متابعا للامام لأن المصلي لا يشتغل بالدعاء في خلال الصلاة لما فيه من تأخير الركعات وهذا المعنى لا يوجد هنا لأنه لا يمكنه أن يقوم قبل سلام الإمام وينبغي للافتتاح بما في الفتاوى انتهى أقول لا تنبع فيه بن الهام لكن ما صححه في المبسوط أولى بالاتباع لقوله صلى الله عليه وسلم أنا جعل الإمام ليأتم به فلا تختلفوا عليه رواه البخاري من جهة كتب الفقه المبسوط أقوى من قاض خان **قوله** وتكرار أنك حميد مجيد فيترسل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد أخرج البخاري في صحيحه واحترز به عما قال الشارح أنه يقول في آخره فقط **قوله** وعدم كراهة الترحم ولو ابتداء ظاهره مخالف لما في البحر ونقصه وحمل الخلاف في الجواز وعدمه إنما هو فيما يقال مضمونا إلى

الصلاة كما افاده شيخ الاسلام بن حجر فلذا اتفقوا على انه لا يقال
ابتداء رحمه الله **قوله** والصواب بالواو اي من حيث العربية
لانه واوي لا ياتي القاموس السود بالضم السود وبالهمز كقنفذ
السيادة انتهى ولا يئاس على سد لانه في الاصل سيؤذ فقلت
واذ عنت والواو الزائدة في لا تسود واوا وتضعيف فليتا مل
قوله لسلامه علينا اي ليلة الاسود دون غيره من الانبياء
يعني خصه بالصلاة لانه سيدنا ابراهيم علي نبينا وعليه
الصلاة والسلام بالصلاة لانه سلم على امته عليه الصلاة والسلام
دون غيره من الانبياء ليلة المعراج ولده عابده بقوله **رَبَّنَا**
وابعث نهم رسولا منهم كذا فقله غير واحد **قوله** فالتشبيه
ظاهرا وحسن ما وجه به التشبيه ههنا ما ذكره جلال الدين
الدواني في رسالته حيث قال التشبيه في كون الصلاة على سيدنا
ابراهيم افضل من قبله اهل صل عليه صلاة تكون افضل ممن
قبله كما ان الصلاة على سيدنا ابراهيم كانت افضل من قبله
فيصير مال التوجيه احسن اليه احسانا لم تحسن الواحد من
قبله **قوله** كالسامع والذاكر اي السامع اسر على الله عليه وسلم
من غيره والذاكر بنفسه اسم الشريف **قوله** انها قد تروى
اي لا تقبل كلمة التوحيد قد لا تقبل **قوله** فقيده المامول
بالقبول اي قيده بمحو الذنوب بالقبول عبر عن محو الذنوب
بالمامول لانه موعود مرجو **قوله** او خير الدارين بالجر
معطوف على العافية اي ويحرم سوا خير الدارين فيه نظر
ظاهر لقوله تعالى ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
ولما ذكره في معراج الدراية وغيره فتاله وكان بن مسعود يدعوا
بكلمات منهن اللهم اني اسالك من الخير كله ما علمت منه وما لم
اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم كذا في السوطين

انتهى

انتهى ولا شك ان الخير كله هو خير الدنيا والآخرة فلا وجه
للحكمة بل للكراهة بل ينبغي ان يكون هذا الدعاء مستحبا
ومثله يرد على قوله او دفع شرها لقوله اعوذ بك من الشر كله
قوله ولو لم يرد ولو قال اللهم اغفر لعني **قوله** ولعمرو
اي ولو قال اللهم اغفر لعمرو يعني الدعاء بالمغفرة للغير ليس
بمفسد وفي معراج الدراية نقل عن الفضلي انه كان يقول اذا
دعا بدعاء في القرآن لا تقصد صلواته كما اذا قال اللهم اغفر
لابي ولوالدي لانه في القرآن وكذا اذا قال اللهم اغفر لابي ولو
قال اغفر لابي او اغفر لزيد بفسد لانه في القرآن وعن الخواص
لو قال اغفر لابي لا تقصد ولو قال اللهم ارزقني من بقلها وقاياها
رفوها وعدسها وبصلها لا تقصد لان عينه في القرآن ولو
قال اللهم ارزقني عدسا وبصلا بفسد لان عين هذا اللفظ
ليس في القرآن انتهى **قوله** ولو نسي اليسار في به الآخرة
وفي البحر فلو سلم عن يمينه ونسي عن يساره حتى قام فاقه
يرجع ويقعد ويسلم ما لم يتكلم او يخرج من المسجد انتهى **قوله**
وتتقيد الركعة بتسجدة كما تتقيد بسجدة تين يعني ههنا ايضا
للوحد حكم المثنى ولهذا لو حلف لا يصلي حنت لو قيد الركعة
بسجدة واحدة كما انه يحنت لو قيدها بسجدة تين **قوله**
بل بغير فهمته وجدته عند الضمير ان الامام اي يخرج الموقر
من صلاته بغير فهمته الامام وجدته هذا اذا قعد الموقر قدر
الشهد ولا يخرج بسلام الامام قال في البحر الرايق لا يخرج الموقر
منها بسلام الامام وكلامه وخروجه فيسلم ويخرج سجدة
عمدا فلا يسلم بعده انتهى **قوله** ويفارقه كاتب الشيات
يتبادر منه ان كاتب الحسنات لا يفارقه وليس كذلك لانه
يفارقه ايضا قال في شرح الجوهرة للقافي ومنازعتها للمكلف

عند الجوع ودخول الخلا لا يمنع من كتبها ما يصد وعنه في
تلك الحال كالا اعتقاد القلبى لجعل الله تعالى لها امارق على ذلك
انتهى ويمكن الجواب عن الشارح بان يظهروا منه بالضرورة لا
كانت السنيات اذا كان يفارق فيلزم منه ان يفارقه كانت
الحسنات ايضا لانه موكل عليه قال في شرح الجوهرة كانت
الحسنات على عاتقه الايمن وهو امين على كانت السنيات على
عاتقه اليسرى فلا يمكن من كتبها الا بعد ست ساعات من غير
توبة من المكلف او استغفارا وفعل مكفرا لها مع مبادرته بكتب
الحسنات نورا وفي بعض الاماكن ان كتب المباحات على القول
به كانت السنيات انتهى **فصل في الجهر بقوله**
ولو انتم به بعد الفاتحة الخ صورته ما ذكره في الخلاصة عن
الاصل رجل يصلي وحده فجاء رجل واقتدى به بعد ما قراء
الفاتحة او بعضها بقرا الفاتحة ثانيا ويجهرا انتهى يعني اذا
كانت الصلاة جهرية ولم يجهر المصلي ووجهه ان الجهر فيها
بقي صار واجبا بالافتاء والجمع بين الجهر والمخافة في ركعة
واحدة شنيع فيصعب الفاتحة جهرا حتى لا يلزم الجمع بينهما
قوله وادنى الجهر اسماع غيره لا شك ان الغير يشل الوتر
والاثنين الى ما لا نهاية فلا وجود لا على الجهر حقيقة الا
ان يوجه ما قال القهستاني ان المراد بالغير واحد حيث
قال عند قوله الماتن ادنى الجهر اسماع غيره او اسماع واحد
سواء كان الغير معنى المايقة فلو اسمع اثنين كان من اعلا
الجهر كما في الخزانة انه لو سمع البعض يكفي لكن في المسموعة
ان جهرا امام اسماع الصف الاول وفي الخلاصة والراهدى
وغيرهما انه اسماع الكل فلو سمع رجلا في السرية لم يكن جهرا
الا ان كلتا الروايتين لا تخلوا عن شيء لانه يلزم منه انه لو كان

القوم

القوم كثيرا بحيث لم يسمع الكل لكان مخافة انتهى الا انه يرد على
الشارح ان ادنى الجهر وادنى المخافة واحدة والذي يظهر ان ما
ذكره في البحر ينبغي ان يكون هو المختار فقال ذهب الكرخي الى ان
ادنى الجهر ان يسمع نفسه وادنى المخافة تصحيح الحروف وفيه
البداه ما قاله الكرخي اقبس واصح وفي كتاب الفتاة لمجد اشارة
اليه فانه قال ان شاء قراء في نفسه وان شاء جهرا واصح نفسه
واكثر المشايخ على ان الصحيح ان الجهر ان يسمع غيره والمخافة ان
يسمع نفسه وهو قول الهند وادنى انتهى فتد اختلاف التصحيح
لكن كل من التصحيحين خلاف ما اختاره الماتن **قوله** وادنى
المخافة اسماع نفسه واعلاه تحصيل الحروف فقط قال في مختصر
الوقاية هو الصحيح قال القهستاني ان يكون المخافة اسماع
النفس هو الصحيح وقال الامام الحلواني الاصح انه لا يجزئ عالم
يسمع اذنه او اذن من يقربه كما في المحيط انتهى **قوله** قراها
وجوبا وقيل ندبا الوجوب مفهوم من الجامع الصغير والندب
صرح به في الاصل قال في غاية البيان الاصح ما قاله في الجامع
الصغير لانه اخرا لتصنيفين وفي فتح القدير ولا يخفى ان ما في
الاصح صرح فيجب التعويل عليه في الرواية انتهى **قوله** مع
الفاتحة جهرا ظاهرة انه يجهر بالفاتحة والسورة وجمله الش
ظاهر الرواية وصححه في الهداية لان الجمع بين الجهر والمخافة
في ركعة شنيع وتغيير النخل وهو الفاتحة اولى وصح الترتاش
انه يجهر بالسورة فقط وجعله شيخ الاسلام الظاهر من الجواب
وتقوا الاسلام الصواب قوله بعدم التغيير ولا يلزم الجمع بينهما
في ركعة لان السورة تلتحق بموضعها فتدبر قال في البحر وفي
قوله مع الفاتحة اشارة الى انه اذا اراد قضا السورة ليس له
ترك الفاتحة فتصير واجبة كالسورة وفيه قولان وينبغي ترجيح

عدم الوجوب كما هو الأصل فيها انتهى **قوله** وان كورها مرارا
 الا اذا حكم حاكم فيجوز عزاء القهستان الى الخزائن فقال كما في
 خزائن الكل اقول وهو من غرائب المسائل لانه لا دخل لحكم
 الحاكم في العبادات كما هو مقدر في محله **قوله** وسنة عيني
 افضل من التفل مبتداه وخبر وقوله وتعلم الفتنة افضل منهما
 اي من سنة العين والتفل **قوله** ورد ما في الهداية وغيرها
 من التفصيل قال في الهداية وفي السفر بقراءتها ثمة الكتاب
 واي سورة شاء وهذا اذا كان على عجلة وان كان على اناة وقار
 يقرأ في النجدة سورة البروج وان شئت لانه يمكن مراعاة
 السنة مع التخفيف انتهى **قوله** من العجرات الى احوال البروج
 صريح في ان سورة البروج داخل في الطوال وقد قال العيني
 ان الاوساط من البروج لم يكن والمقصار من لم يكن والاخره
 وقد قال في العناية شرح الهداية وطوال المفصل من العجرات
 الى السماء ذات البروج والاوساط منها لم يكن والمقصار
 منها الى الاخر ومثله في المحيط **قوله** بقدر الثلث وقيل
 النصف في الكافي يكون التفاوت بقدر الثلث والثلثين الثلثان
 في الاولى والثلث في الثانية واختار في الخلاصة قدر النصف فانه
 قال وخذ الاطالة في العجرات يقرأ في الركعة الثانية من عشرين
 او ثلثين وفي الاولى من ثلاثين او اثنين اية كذا في الجهر اقول
 الذي يظهر ان ما في الخلاصة مكر ما في الكافي لان الستين
 ثلثان وثلثين ثلث وليس في عبارة الخلاصة لفظ قدر النصف
 بل قال حد الاطالة في العجرات يقرأ في الركعة الثانية من
 عشرين والاخره فلا تقابل بين الروايتين الا ان يقال معنى
 الثلثان والثلث ان يقرأ ثلثين في الاولى وثلثها وهو عشرة
 يقرأ في الثانية ومعنى النصف هو نصف ما قراء في الاول فيصير

ثلث مجموع القرائتين وامامهما صاحب البحر وحمله عليه هـ
 فالتناصيل مشكل الا بما ذكرناه والله اعلم **قوله** قيل وعليه
 الفتوى قال في معراج الدراية وفي العجرات يطيل الاولى من
 النجدة على الثانية بقدر ثلثها وقيل بقدر نصفها بالاجماع وكذا
 في سائر الصلوات عند محمد وعليه الفتوى اقول وفي فتح
 القدير قال في الخلاصة في قول محمد انه احب انتهى ولا شك ان
 هذا من الفاظ الفتوى الا انه قال في البحر الرائق وحيث ظهر
 قوة دليلها كان الفتوى على قولها فاني معراج الدراية من ان
 الفتوى على قول محمد فضعيف الفتوى انتهى **قوله** ويكره
 التقيين كالسجدة وهل اقول الخ قال الطحاوي والاسيحاوي هذا
 اذا رآه حتما يكره غيره اما لو قرأ للتيسر عليه او تبركا بقراءته
 عليه السلام فلا كراهة لكن بشرط ان يقرأ غيرها احيانا لئلا
 يظن الجاهل ان غيرها لا يجوز ولا تحرير في هذه المباحة بعد
 العلم بان الكلام في المداومة والحق ان المداومة مكروه سواء
 رآه حتما يكره غيره او لا لان دليل الكراهة لا يفصل وهو ايها
 التفصيل وهو الباقي لكن العجرات انما يلزم لو لم يقرأ الباقي في
 صلاة اخرى فالحق انه ايها التقيين لم يقتض له ليل عدم
 المداومة لا المداومة على العدم كما يفعله حنفية العصر بل
 يستحب ان يقرأ بذلك احيانا تبركا لما ثور فان لزوم الايها
 ينتفي بالتبرك احيانا ولذا قالوا السنة ان يقرأ في ركعتي العجرات
 يقل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد وظاهر هذا افادة
 المواظبة على ذلك وذلك لان ايها المذكور منتف بالنسبة الى
 المصلي كذا في فتح القدير **قوله** وما نسب لمحمد ضعيف اي
 لم يثبت عنه في الهداية ويستحسن على سبيل الاحتياط فيها يروى
 عن محمد ويكره عندهما لما فيه من الوعيد انتهى وتعليقه في غاية

البيان ان محمد اصرح وكتبه بعدم القراءة خلف الامام فيما يجهر فيه وما لا يجهر فيه قال وبه نأخذ وهو قوله اي حنيقة ويجب عنه بان صاحب الهداية لم يجزم بانه قول محمد بل ظاهره انها رواية ضعيفة كذا في البحر وفي فتح القدير **قوله** علي سبيل الاحتياط فيها يروى عن محمد يقتضي هذه المبارقة انها ليست ظاهرة الرواية كما قال في الزكوة خلافا لابي يوسف يروى عنه في دين الزكوة وهو الذي يظهر من قوله في الذخيرة وبعض مشايخنا ذكروا ان علي قول محمد لا يكره وعلى قولها يكره ثم قال في الفصل الرابع الاصح انه يكره والحق ان قول محمد كقولها فان عبارته في كتبه مصرحة بالتجافي عن خلافه فانه في كتاب الآثار في باب القراءة خلف الامام بعد ما اسند الى علقمة بن قيس انه ما قول قط فيها يجهر فيه ولا يجهر ثم استمر في اسناد اثار اخر ثم قال قال محمد لا ينبغي ان يقرأ خلف الامام في شيء من الصلوات وفي موطاه بعد ان روى في منع القراءة في الصلوة ما روي قال قال محمد لا قراءة خلف الامام فيما جهر وفيما لا يجهر فيه بذلك جاءت عامة الاخبار وهو قول اي حنيقة وقال السرخسي تنسد صلاته في قول عدة من المعابة ثم لا ينبغي ان الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل باقوى الدليلين وليس يقتضي اقوالهما القراءة بل المنع انتهى ثم اعلم ان علمائنا حملوا قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة الكتاب على صلاة المنفرد والامام دون الامام لما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى خلف الامام فان قوله الامام له قراءة بقی الكلام في تصحيحه وقد صححه المتقنون في المتن فلا يجوز العدول عنه قال المحقق بن الهام قد رفعه ابو حنيفة بسند صحيح روى محمد بن الحسن في

موطاه ابن انا ابو حنيفة رحمه الله حدثنا ابو الحسن موسى ابن عايشة عن عبد الله بن شداد عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى خلف امام فان قراءة الامام له قراءة وقولهم ان الحفاظ الذين عدوهم لم يرفعوه غير صحيح قال احمد بن منيع في مسنده ابن انا اسحق الزرقاني سفيان وشريك عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله بن شداد عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة قال وحدثنا جرير عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره ولم يذكره عن جابر ورواه عبد ابن حميد حدثنا نعيم حدثنا الحسن بن صالح عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره واسناد حديث جابر اوله صحيح على شرط الشيخين والثاني على شرط مسلم فهو لا سفيان وشريك وجرير وابو الزبير رفعوه بالطرق الصحيحة فيبطل عدلهم فيمن لم يرفعه ولو تفرد الثقة وجب قبوله لان الرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة فكيف ولم ينفرد والثقة قد يسند الحديث تارة ويرسله اخري واخرجه بن عدي عن ابي حنيفة في ترجمته وذكره في قصة وبها اخرج ابو عبد الله الحاكم قال حدثنا ابو محمد ابن بكر بن محمد حمدان الصيرفي حدثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي حدثنا مكي بن ابراهيم عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ورجل خلفه يقرأ فجعل رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينهاه عن القراءة في الصلوة فلما انصرف اقبل عليه الرجل فقال انتهاني عن القراءة

خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قننا زعاح حتى ذكر ذلك
للنبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام من صلى خلف امام
فان قراة الامام له قراة وفي رواية لا يحنف ان ذلك كان
في الظهر والعصر هكذا ان رجلا قراء خلف رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الظهر والعصر فاومى اليه رجل فنهاه فلما انصرف
قال انته في الحديث وهذا يفيد ان اصل الحديث هذا غير ان
جابر روي عنه فعل الحكم فقط تارة والمجموع تارة ويتضمن ردة
القراة خلف الامام لا نه اخرج تايبه النبي ذلك المعاني عنها
مطلعا في السرية والجهرية خصوصا في رواية ابن حنيفة ان
القصبة كانت في الظهر والعصر لا ابا حنة فعلها وتركها فبعض
ما روي في بعض روايات حديث ما لي انازع القرآن انه قال
ان كان لابد فالنا حنة وكذا ما رواه ابو داود والترمذي عن عبادة
ابن الصامت قال كنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في
صلاة الفجر فنقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقلت عليه
القراة فلما فرغ قال لعلمكم تقرؤن خلف امامكم قلنا نعم هذا
قال لا تفعلوا الا بنا حنة الكتاب لانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها
وبقدم لتقدم المنع على طلاق عند التعارض ولقوة السند
فان حديث المنع من كان له امام اصح فبطل رد المتعصبين
وتضعيف بعضهم لثلاث حنيفة مع تعيينه في الرواية الي
الغاية ثم قد عارض بطرق كثيرة عن جابر غير هذه وان ضعفت
وهذه الصحابة وقد ذكرها الحق في فتح القدير فان شئت
الاحاطة فارجع اليه **قوله** وما وراي من الادعية في قيام
وركوع وسجود كما في صحيح مسلم وغيره في صحيح مسلم في باب
افتتاح دعائه عليه الصلاة والسلام بالليل من علي بن ابي طالب
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلاة قال

وجه وجهي للذي فطر السموات والارض حنيئا وما انا من
الشركين ان هتلاقي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين
لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم انت الملك
لا اله الا انت اني وانا عبدك ظلمت نفسي واعتزقت بدني
فاغفر لي ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب انت واحد في
لاحسن الا خلاق لا يهدي لاحسنها الا انت واصرف عني
سيئها لا يصرف عني سيئها الا انت ليبيك وسعديك والخير
كله في يدك والشر ليس اليك انا بك واليك تباركت
ونعاليست استغفرتك واتوب اليك واذا ركع قال اللهم ركعت
ركعت وبك آمنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري
ونفسي وعظمي وعصبي واذا رفع قال اللهم ربنا لك الحمد ملا
السموات وملا الارض وملا ما بينهما وملا ما شئت من
شيء بعد واذا سجد قال اللهم سجدت وبك آمنت ولك اسلمت
سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك
الله احسن الخالقين ثم يقول اخر ما يقول بين التشهد
والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت وما اسررت
وما اعلنت وما اسرفت وما انت اعلم به مني انت المقدم
وانت المؤخر لا اله الا انت انتي والادعية الواردة في هذا
الباب كثيرة الا اني ذكرت نبذة منه لعل احدا يحتفظ بها فيستغ
قوله ويكره الفصل بسورة قصيرة يفهم منه بحسب
الدلالة انه لا يكره الفصل بسورة طويلة اقرك هو قول
ضعيف قال في معراج الدراية وقال شيخ الاسلام ينبغي ان لا
يفصل بين الركعتين بسورة او بسورتين بل يفصل بسورتين
وقال الحق بن الامام في باب الامامة ويكره الجمع بين سورتين
بينهما سورة وسورة في ركعة اما في الركعتين فان كان بينهما سورة

او سورتان لا يكره وان كانت سورة قيل يكره وقبل ان كانت
 طويلة لا يكره انتهى وفي المحيط ان كان بينهما سور لا يكره
 وان كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال بعضهم
 ان كانت السورة طويلة لا يكره فدل كلامهم على ان الطويلة
 تدفع الكراهة على قول لا بالاتفاق فلا ينبغي ان يعمل بها
 خصوصاً اذا اراد الخروج من الكراهة اتفاقاً وفي حاشية
 الاشباه والمستيد المسمى قال في شرح الجامع الصغير للمترناش
 كم اذا قرأ في كل ركعة الحمد والسورة فانه يقرأ سورة اخوة
 في الركعة الثانية متصلة بالسورة الاولى وان اراد ان يفعل
 بسورة او صورتين وانما يفصل بسورة كما ذكر في الحديث
 انتهى **باب الاقامة قوله** ويكره تقليد الناسق
 ويعزله به اي يكره تولية قضاء الناسق ويحب على الوالي عزله
 قال في التمسك ولو نسق العدل اي صار فاسقاً بالرشوة
 او شرب الخمر او الزنا او غيرها بعد كونه عدلاً يعزله اي يجب على
 الوالي عزله فلا يعزله به كما في الظهيرية وغيرها وذكر في البداية
 والمعنى انه يستحق العزل وهذا ظاهر الرواية وعليه ما جئنا
 كما في النهاية وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الواقعات وفيه
 اشعار بان حكمه نافذ بعد الفسق كما قال البرزوي وذكر انه
 باطل فيما ارتشي فيه لا في غيره وبه اخذ الحلواني والسرحدي
 كما في الهادي وقيل يعزله بصيرورته فاسقاً وهذا مروي عن
 الائمة الثلاثة انتهى وفي الكفر والفاسق اهل للقتل ولو كان عدلاً
 ففسق لا يعزله به ويستحق العزل قال في البحر معناه يجب
 على السلطان عزله كذا في البرزوي وفي المعراج يحسن عزله
 والسلطان يصير سلطاناً بالبيعة وتنفيذ حكمه على الرعية
 فاذا صار سلطاناً لم يعزله ثم قال والوالي اذا فسق فهو بمنزلة

القاضي يستحق العزل ولا يعزله انتهى قال بن الشحنة في شرح
 الوهبانية القاضي والحاكم يعزلا بالفسق وان الا مبر
 لا يعزله لان مبنى القضاء على العدل والمارة على التمر والفتنة
 انتهى والحاصل ان المسئلة فيها اختلاف والمذهب ان الفتوى
 على ظاهر الرواية كما قد ساء والله اعلم بنى الكلام في انه يفهم
 من سوق عبارة الشارح ان الكلام في تولية السلطان ولفظ
 التقليد يؤيد ان يراد به تولية القاضي لانه غالباً يستعمل فيه
قوله وكونه مثله او دونه فيها اي في الاركان بان يجب القيام
 مثلاً على كل واحد منها او يجب على الامام دون القدي في العكس
قوله اراد وبالتأكيد الوجوب اقوله لا نفع هذه
 الارادة في قوله الماتن ههنا لان التأكيد ههنا وقع مقابلاً للوجوب
 وقال في البحر الرايق عند قوله الجماعة سنة مؤكدة اي قوية
 تثبت الواجب في القوة والواجب عند اهل المذهب الوجوب
 وتثبته في البداية عن عامة مشايخنا وفكره هو وغيره ان القائل
 منهم انها سنة مؤكدة ليس بخالفنا في الحقيقة بل في العبارة لان
 السنة المؤكدة كالواجب خصوصاً ما كان من شعار الاسلام
 ودليله من السنة الواطئة من غير ترك مع التكبر على تاركها بغير
 عذر في احاديث كثيرة انتهى **قوله** وخوف على ماله او من
 غريم معطوف على قوله مطر وظلمة اي حال بينه وبين الجماعة
 خوف على ضياع ماله يعني ان ذهب الى الجماعة ضائع ماله وقوله
 من غريم معطوف على قوله على ماله اي حال بينه وبينها خوف
 من غريم بان يجسد غريمه في الدين **قوله** وارادة سفر
 اي اقيمت وقد اراد الخروج الى سفر فلو صلى مع الجماعة فانقته
 الرقعة **قوله** وكذا استغاله بالفتنة اي اشتغاله بالفتنة عذر
 في سقوط الجماعة اقوله ان اراد به ان من كان جاهل عن الغرائض

والواجبات فنشرع في فعلها فاقيمت الصلوة فاشتغال بهما عذر
فسلم وان اراد به التجرد كما هو الظاهر المتبادر ومن لعظه فغير
مسلم لانه كيف يجوز له ترك الجماعة مع ان الغرض من العلم
العمل به وقد قال بن مسعود رضي الله عنه من سمعه ان يلتقي الله
تعالى غدا مسلما فليجا نط على هؤلاء الصلوات حيث يتأدى بهن
فان الله تعالى شرع لبيك سنن الهدي وامنن من سنن الهدي
ولو انكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم
سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ولتقدر ابيتنا وما يتحدث
عنها الا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتى به يهادي
بين الرجلين حتى يقام في الصف رواه مسلم في صحيحه وغيره
قوله ثم الاسبق اي الاقدم اسلاما الظاهر ان المراد به الاكبر
سنا لا الاقدم اسلاما ولذا قال في التمهيد في الاسن الذي لم
يتغير عقده الا ان الخارج تبع صاحب البحر الرائق حيث ذكر ما
يدل على ان المراد بالاسن الاقدم اسلاما وعلى ان العراج بان
الاكبر سنا اعظمهم حرمة ورغبة الناس في الاقتداء به اكثر وعندنا
هذا اصح لان قوله عليه الصلاة والسلام يومئذ اكبركم نصرا في
تقديم الكبر انتهى وفي الزيلعي لان الاكبر سنا اخشع قلبا واعظم
بينهم حرمة ورغبة الناس في الاقتداء به اكثر فيكون في تقديم
تكميل الجماعة انتهى ولا شك ان هذا نقص فيها ذكرناه من الظاهر
قوله وفي النهي عن الزاد زاد الفقيه بن الهمام **قوله**
ثم الاكبر راسا والا صغر عضوا اي القصير كانه والله اعلم هو
اعقل من غيره فيكون اجمع للراي بخلاف الطويل الكبير الراس فان
غالبها يكون بليدا فلا يضبط احكام الصلاة كضبطه والله اعلم
قوله لا يقدم احد في التراحم الا بمرح في الاشياء لا يقدم
احد في التراحم على المحرق الا بمرح ومنه السابق كالا فدهام في

الدعوي

الدعوي والافتاء والتدريس فان استنوا في الجي اقترح بينهم
انتهى يعني اذا حضرو عند القاضي مدعيان يقدم في استماع
الدعوي الاسبق في الحضور وكذلك اذا اجتمع المستفتيان
والطالبان يفتي المفتي اولا وكذلك يقدم المدرس في الدرس
اولا السابق في الحضور **قوله** ان لم يكن للشيخ معلوم
يعني ان كان مدرسا حسيب اليه ان يقدم من شاء **قوله**
والمستاجر احق من المالك كذا في السراج الوهاج قال لانه
احق بمنا نعه ثم قال وكذا المستغني اولى من المعير انتهى قال في
البحر وفي تقديم المستغني نظولان للمعير ان يرجع في اي وقت
شا بخلاف الموجراتي اقول ما دام لم يرجع المعير المستغني
اولى ولم شك انه ما دام ساكنا لم يثبت الرجوع **قوله** واكراد
اراد به سكان البادية الذين ليس لهم علم لا جنس الاكراد وفي
بعض النسخ اكراد عامي بلا واو بينهما وهو ظاهر **قوله** وسب
الرسول منصوب معطوف على وما ينشأ ولا شك انه غلط فاحش
فانه كقول بلا شك وكانه والله اعلم لان في الاصل سب اصحاب
الرسول فانه اختلف وكفر قائله فنقط لنظ اصحابه من قلم
الكاتب ويؤيد السهو ما في البحر الرائق ونقصه المنقول عن
الفتاوى المجتهدين عدم تكفير من كان من اهل قبلتنا حتى لم
يحكموا بتكفير الخوارج الذين يستحلون دماء المسلمين واموالهم
وسب اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لكونه عن تاويل وشبهة
ولا عبوة بغير المجتهدين انتهى وانما لم يستثن الشيعين كما
استثناهما فيما سياتي لان غرضه نقل مذهب الخوارج لا نقل
مذاهبنا حتى يتعرض لذلك فانه فع به ما كتب بعضهم في هذا
الموضوع انه لم يستثن الشيعين ويا في استثنائها **قوله**
وان كان صحبة الصديق لانه يستلزم انكار قوله تعالى اذ

يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا على ما عليه اكثر
المفسرين ان المواد به الصديق رضي الله عنه في البحر الرقيق
والرافض ان فضل عليا على غيره فهو مبتدع وان انكر
خلافة الصديق فهو كافر ولعل مرادهم انكار استحقاق
الخلافة فهو مخالف لاجماع الصحابة لا انكار وجوده
انتهى **قوله** قال فصل الجماعة لكن لا يجوز ثواب المصل
خلف تقي كذا في فتح القدير فاقلا عن المحيط **قوله** ومنه
وهو من تفضل نصفه الغرب فاجت الشيء فليجيب اي
شققته نصفين ومنه الفالج في مصدر المفلوج لانه ذهاب
النصف انتهى **قوله** في غير صلاة جنازة يعني لا تكروه
جنازتهم في صلاة الجنازة قال المحقق بن الهمام طها في ربيعة
وترك التقدم مكروه فذا لا مريين فعل المكروه لفعل الزجر
او ترك الموضع لتكره فوجب الاول بخلاف جاعتهم في
غيرها **قوله** لا نهام تشيع مكروه فلو انشروا الى اخيه
دليل لا ينهون من الكلام وهو انه لا يكروه جاعتهم في
صلاة الجنازة لان صلاة الجنازة لم تشيع مكروه حتى
يقول ان كل واحدة منهم تفضل عليها وحدها بخلاف غيرها
من الصلوات فلو لم تجز جاعتهم لكانت عنهم الا عن واحدة
فان بيان فوضعت اولي من تركهن وقال في فتح القدير ولو
صليين فرادى فقد تسبق احدهن فتكون صلاة الباقيات
تفلا والتفعل بها مكروه فيكون فواج تلك موجبا لفساد
الفرعية لصلاة الباقيات كتقبيد الغامسة بالسجدة
لن ترك الفعدة الاخيرة انتهى **قوله** وتكره جاعتهم
اي العراة **قوله** فلو صغيرا اي فلو كان الامام صغيرا
والمتدني طويلا وتقدم قدم المتقدم لا تقصد صلاة

ما لم يتقدم اكثر قدمه على قدم الامام قال في البحر وان تنا
وقت الاقدام صفوا وكبروا فاميرة بالساق والكعب والاصح
ما لم يتقدم اكثر قدمه المتدني لا تقصد صلاة **قوله**
ويصف بعن الصاد من الباب الاول متعة ولازم قال في
المغرب صفقت القوم امنتهم صفا وصفوا بانفسهم يعني
اسطفوا ومنه نصف النساء خلف الرجال لا نصف معهم انتهى
وهنا في عبارة المتق لازم وفي الشرح متعة **قوله** وفي
الحديث من سجد فوجهه غفر له قال في فتح القدير روي مسلم
واصحاب السنن الا الترمذي عنه عليه السلام قال لا تقصرون
كما تصف الملايكة عند ربها قالوا وكيف تصف الملايكة عند
ربها قال يتون الصفوف الاول ويتراصون في الصف وفي
رواية للبخاري فكان احدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه
وقدمه بقدمه وروي ابو داود ولامام احمد عن عروانه
عليه السلام قال اقيموا الصفوف وحاذوا بين
المنكبه وسدوا الخلل وليشوا بايدي اخوانكم لا تدروا فرجا
للشيطان ومن وصل صفا وصله الله تعالى وقد قطع صفا
قطعه الله وروي البزار باسناد حسن عنه عليه الصلاة
والسلام من سجد فوجهه في الصف غفر له وفي ابو داود عنه
عليه السلام حيا ركم اليسر منكبه في الصلاة وبهذا يعلم جهل
من يستنكسك عند دخوله داخل جنبه في الصف ويظن ان
فسحه له رياء بسبب انه يتحرك لاجله بل ذلك اعانة له على
ادراك الفضيلة واقامة لسة الفرجات المأمور بها في
الصف ولا حاديت في هذا شهيرة كثيرة انتهى **قوله**
فله ثمة فرق فليجروا قولك لا فرق بينهما بل كما جازهمنا
جاز هناك بل يستحب عملا بالحديث قال بن الهمام قالوا اذا

جاء والصف ملائع يجذب واحدا منه ليكون هو معه صفا
 اخرو ينبغي لذلك ان يجيبه فان لم يجبه تنافي الكراهة عن هذا
 لانه فعل وسعه انتهى ولا شك ان المشي من الصف المتقدم
 الى المتأخر اكثر فعلا من التحرك للشفعة فاذا جاز هذا جاز
 ذلك بالا وفي **قوله** فلو واحد دخل في الصف اي لو
 كان الصبي واحد دخل مع الرجال في الصف قال في البحر الرائق
 فيما من الحديث الشريف ان الصبي الواحد لا يكون منفردا
 عن صف الرجال بل يدخل في صفهم وان محل هذا الترتيب انما
 هو عند حضور جمع من الرجال وجمع من الصبيان فحينئذ
 يؤخر الصبي بخلاف المدة الواحدة فانها تتأخر عن الصف
 كما عرفت **قوله** قالوا الصفوف المكنة التي عرّصها
 والترتيب المحاصرها ان يقدم الاحرار البالغون ثم الاحرار
 الخفاف الكبار ثم الاحرار الخفاف الصغار ثم الارقاء الخفاف
 الكبار ثم الارقاء الخفاف الصغار ثم الحراير الكبار ثم الحراير
 الصغار ثم الاماء الكبار ثم الاماء الصغار **قوله** وان
 لم تتجد اي صلايتها يعني لا يشترط في المجازاة المفسدة
 اتحاد صلايتها **قوله** لا منسد لعدم وجود الاشتراك
قوله تحريمه واداء فيه الاشتراك بالتحريم والاداء لان
 اللاحق اذا حادثه اللاحقة عند الذهاب الى الوضوء وعند
 المجئ قبل الاشتغال بعمل الصلاة فلا فساد وان وجد الاشتراك
 حالة المجازاة تحريمه لعدم الاشتراك اداء حالة المجازاة
 لان هذه الحالة ليست حالة الاداء وكذا المسبوق اذا حادثه
 المسبوق بعد سلام الامام عند قضاء ما سبقه لعدم
 اشتراك في الاداء لان المسبوق منفرد فيما يقضي وان وجد
 الاشتراك في التحريم وليس من شرط الاشتراك في التحريم

تخصيص

تخصيص الركعة الاولى مع الامام ولهذا قال في السراج الوهاج
 ولا يشترط ان تدر كذا اول الصلاة في الصحيح بل لو سبقها بركعة
 او ركعتين فحادثه فيها ادركت تنسد عليه انتهى فمعنى المشاركة
 في التحريم بناء تحريمتهما على تحريمه امام واحد هما على تحريم
 الاخر بان كان احدهما يؤم الاخرينما يصح اتفاقا فلما تقدمت
 نافية للمصروف على الظاهر فلم يصح من حيث العرض وصح
 نقلا لحادثه في رواية باب الاذان تنسد وفي رواية باب
 الحدث من المبسوط لا تنسد وقيل رواية باب الاذان قولها
 ورواية باب الحدث قول محمد ومعنى المشاركة في الاداء ان
 يكون لها امام فيما يقتضيان حقيقة واحكام صلاة المسبوق
 فيما يقتضيان مشروكة تحريمه لا اداء وفي فتح القدير ثم لو قيل
 بدل مشروكة تحريمه اداء مشروكة اداء ويستربان يكون
 لما امام فيما يؤديانه حالة المجازاة او احدهما امام للآخر
 لم الاشتراكين انتهى قال في البحر نعم لكن يلزم من الاشتراك
 اداء الاشتراك تحريمه فلهذا ذكروها انتهى **قوله** اذا كان
 الاشتراك اداء يستلزم الاشتراك تحريمه فلا حاجة الى ذكره
 لانه يبنى عنه لان الملزوم لا يوجد بدون اللزوم فلام الحقيق
 متوجه **قوله** تسدت صلاتها يعني ان يقول لا يصح
 اقتداءها لان الفساد فروع الاغتداء وههنا لم تنفقد قال في
 البحر لو لم ينو ما منها لم يصح اقتداءها وجوب الكرم على هذا
 الموم حتى في الجمعة وفي العيدين انتهى وفي فتح القدير واعلم
 ان اقتداءهم في الجمعة والعيدين عند كثير لا يجوز الا بالنية
 وعند اكثر تجوز بدونها نظرا الى اطلاق الجواب حلا على
 وجود النية منه وان لم يستفسر حاله انتهى **قوله** واما
 سيلة الاشارة فيها الفساد لا عدم الاغتداء لان الاشارة

انما وجدته منه بعد صحة الشروع **قوله** او منقطع قبل
 لمطبق اي لا يجوز الاقتداء به ممن يجوز تارة ويقتضي اخرى في
 حاله جنونه وهو ظاهر في الخلاصة ولا بالجانب المطبق وان
 كان يمين ويقتضي بغير الاقتداء به في حال الاقامة ولا بالسك
 انتهى **قوله** وما في المجتبي مبتدأ خبره قوله الا في اي
 لا احتمال الحيض اي ما في المجتبي مفسر بهذا التفسير في الصور
 لا خيوتين والحاصل انه لا يجوز الاقتداء في هذه الصور
 اما في الاولى فلا احتمال ان الامام اثني والمقتدى ذكروا
 في الثانية فلا احتمال ان الائمة الضالة حائض والمقتدى
 مستحاضة وكذا في الثالثة **قوله** فلواتقن مع اي لو اتقن
 احتمال عدم جواز الاقتداء مع **قوله** فصم عكسه اي
 مع اقتداء اخرس بالامي **قوله** ولا قادر على ركوع
 وسجود بما جوعنهما اي لا يصح اقتداء الراكم والساجد بالركع
 بخلاف اقتداء قائم بقاعد فانه يجوز عندهما كما ساقى خلافا
 لمحمد فانه حكم بالنسب نظر الى انه بناء القوي على الضعيف
قوله لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا ولهذا لا يجوز اقتداء
 ظهر لامي بمن يصلي ظهر اليوم كذا في فتح القدير وفيه قولنا
 قوله مالك واحد ولا يجوز لنا ذر بالناذر الا ان يذرففس
 ما نذره الا حرم من الصلاة ويجوز المخالف بالمخالف لان الراي
 هناك البرهنية الصلاتان نفلا في انفسهما ولذا يصح المخالف
 بالناذر بخلاف المندورين لانه واجب وقد اختلف السبب
 فصار كظهر الامس بمن يصلي ظهر اليوم انتهى ويوضح الفرق
 بين المخالف بالناذر وبين المندورين ما في الخلاصة ولو نذر
 الرجل ان يصلي ركعتين ورجل اخر نذر ان يصلي ركعتين ثم
 اقتدى واحدهما بالاخر جاز ولو نذر الرجل ان يصلي ركعتين

وقال رجلا خولته علي ان اصلي تلك المدة ورة ثم اقتدى
 احدهما بالاخر جاز ولو نذر الرجل ان يصلي ركعتين ورجل
 اخر حلف فقال والله لا صلي ركعتين فاقته المخالف
 بالناذر جاز ولو اقتدى الناذر بالمخالف لا يصح انتهى وفيها
 ايضا ولا يصح اقتداء المقترض بالمقترض عند اختلاف
 الفرضين بان كان احدهما يصلي صلاة الظهر والاخر العصر
 وكذا صاحب الظهر اذا امر لصاحب الجمعة او الامام يصلي
 الجمعة والقوم يصلي الظهر وكذا ظهر الامس وظهر اليوم
 مختلفان انتهى **قوله** فصم عكسه وبخالف اي مع اقتداء
 المخالف بالناذر وبالمخالف فقوله وبخالف معطوف على ما قبله
 بحسب المعنى **قوله** ولا غير الشخ به الا لشخ الذي يقول
 لسانه من السين الى الشاء وقيل من الراء الى الغين او الياء
 كذا في المغرب وفي الشاموس اللشخ بحركة تحوله اللسان من
 السين الى الشاء او من الراء الى الغين او اللام او الياء او من
 حرف الى حرف او ان لا يتم رفع لسانه وفيه ثقل انتهى **قوله**
 صف من النساء بلا حاييل يعمن منه انه ان وجد الحاييل بين
 صفين وبين المقتدى الذي خلفه يصح الاقتداء وهذا
 قياس وظاهر الرواية ان صفين يمنع الاقتداء مطلقا قال
 ابن الهام والفرجة تقوم مقام الحاييل واذا قدر مقام
 الرجل وفي الدار لو كان بينهما فرجة تسع الرجل او اسطوا
 قيل لا تقسد وكذا اذا قامت امامه وبينهما هذه الفرجة
 انتهى ولا يبعد المظن صحة هذا القول او معتضاه ان لا
 يقسد صف النساء على الصف الذي خلفه من الرجال ثم قال
 والراحدة تقسد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها واخر عن
 شمالها واخر خلفها ليس غير فان من قسدت صلاة يصير

حايلا بينهما وبين الذي يليه والمراتان صلاة اربعة اشئين
خلفهما والاخرين لان المشي ليس جمعا تاما فكانا كواحدة
فلا يتعدى النساء الى اخر الصفوف وعزاي يوسف الثنتان
كالثلث وعنه الثالث كالثنتين فلا تقصد الا صلاة خمسة
والصحيح ان بالثلاث تقصد صلاة واحد عن يمينهن واخر عن
شمالهن وثلاثة وثلاثة الى اخر الصفوف وفي رواية الثلاثة
كالصف التام فتقصد صلاة جميع الصفوف التي خلفهن
والقياس في الصف التام ان تقصد به صلاة صف واحد من
حايلا بينه وبين الصف الذي يليه لكنهم استحسنوا فساد
الكل بتقليل عن عمر رضي الله تعالى عنه انتهى وفي الزيلعي وان
كن ثلاثا فسدت صلاة واحد عن يمينهن واخر عن يمينهن
وثلاثة وثلاثة الى اخر الصفوف وهذا جواب الظاهري
رواية بالثلاث كالصف حتى تقصد صلاة الصفوف خلفهن
الى اخرها لان الثلاث جمع كامل فصور كالصف ولو كان
صف تام من النساء خلف الامام ووراءه صفون من
الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها وفي القياس ان
تقصد صلاة صف واحد لا غير بوجود الحاييل في حق باقي
الصفوف وجه الاستحسان ما تقدم من اثر عمر رضي الله عنه
انتهى وفي قاضي خان وصف النساء مانع من الاقتداء فان كن
ثلاثا في ظاهر الرواية تقصد صلاة ثلاثة من الرجال من
كل صف الى اخر الصفوف وتجوز صلاة الباقيين وان كن صفين
واحد تقصد صلاة الكل وفي بعض الروايات وان كن ثلاثا
فوصف حتى لا يجوز صلاة الكل انتهى وبه نقرر ان الشارح
اختار ما هو غير المختار في المذهب **قوله** لم يجوز اختلاف
المكان أقول اختاره قاضي خان فقال ولا يصح اقتداء المقترن

بالمقترن

بالمقترن عند اختلاف الفرضين واختلاف المكان في بقعة
اختلاف الفرضين ثم قال وان قام على سطح داره وداره متصلة
بالمسجد لا يصح اقتداه وان كان لا يشتبه عليه حال الامام
لان بين المسجد وبين سطح الدار كثرة المتخلل فكان المكان
مختلفا اما في البيت مع المسجد لم يتخلل الا الحاييل فلم يختلف
المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء اذا اشتبه عليه حال
الامام انتهى وقال في الخلاصة وان قام على سطح داره متصلة
بالمسجد لا يصح اقتداه وان كان لا يشتبه عليه حال الامام
قوله قلت وفي الاشياء الى اخره يفهم من كلامه انه قال
في الاشياء في صورة اقتداء الشخص من سطح داره انه يجوز ان
لم يشتبه عليه حال الامام وقد نقلنا في المعلقة الاولى انه لا
يجوز الاقتداء في هذه الصورة مطلقا ثم لم يصح في الاشياء
بما فيه وانما قالوا واختلجوا في الحاييل بينهما ولا مع الصحة
انتهى أقول ومسئلة الحاييل غير مسئلة الاقتداء من سطح داره
لان التزم الى عبادة قاضي خان في المعلقة الاولى كيف فرق بينهما
وبما فرقنا بين العبارتين بين دفع ما يتوهم من التفاضل
بين هذه المسئلة وبين ما في مجمع المتأوي ايضا قال السيد
الحوي في حاشية الاشياء وفي مجمع المتأوي ان كان بين الامام
والمستدي حاييل في ذكر الاصل انه لا يمنع الاقتداء لانه عليه
الصلاة والسلام كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها
والناس يصلون بصلاة وخن نعلم انهم ما كانوا يتمكنون
اليه من الوصول اليه عليه الصلاة والسلام وان كان الحاييل
كثيرا وعليه باب مفتوح او ثقب لواراد الوصول الى الامام
يمكنه ولا يشتبه عليه حال الامام بسماح او روية صح الاقتداء
في قولهم وان كان عليه باب مسدود او ثقب مثل البجيرة ولو

اراد الوصول الى الامام لا يمكنه لكن لا يشتبه عليه حال الامام
 اختلفوا فيه وكره شمس الائمة العلوي ان العبرة في هذا الشبهة
 حال الامام وعدمه لا التمكن قاله في المعنى قول شمس الائمة
 هو الصحيح وفي نصاب الفتحة لواقدي خارج المسجد في منزله
 بامام في المسجد بينهما حابط وهو صحيح كلام الامام جاز اقداه
 انتهى قائل فيما اشبه على الشارح من الاشتباه من عبارة
 الاشياء ثم ذكر في المراجع الدراية ما يمارض هذه المسئلة
 حيث قال ولواقدي على سطح متصل بالمسجد فهو كمن صلى
 في منزله متصل بالمسجد ان استمع تكبير الامام او المكبر
 يجوز والا فلا انتهى والذي يظهر والله اعلم ان هذه الرواية
 غير معمول بها لما رخصتها كتب كثيرة **قوله** في غير التراجع
 في الصحيح قلت ومثل التراجع السنن المؤكدة على ما يفهم من
 قاضي خان فانه قال في فصل في التراجع وان نوى الصلاة او
 صلاة التطوع اختلف المراجع فيه حسب اختلافهم في سنن
 المكتوبات قال بعضهم يجوز اداء السنن بنية الصلاة وبنية
 التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلاة مخصوصة
 فتجب مراعاة الصفة للخروج عن العهد وذلك بان ينوي
 السنة او ينوي متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة
 وروي الحسن عن ابي حنيفة في سنة الجوارح لا تتأدى بنية
 التطوع وانما تتأدى اذا نوى السنة او نوى الصلاة متابعا
 للنبي صلى الله عليه وسلم فعلى هذا اذا صلى التراجع مقترنا
 بمن صلى المكتوبة او بمن صلى نافلة غير التراجع اختلفوا فيه
 والصحيح انه لا يجوز ان يركع ولا شئ ان يركع عدم صحة اقتداءه
 بالتراجع بمصلي المكتوبة على جواز اطلاق النية وتعيينه او
 بني كلامه على اشتراك الدليل وهو كون كل منها صلاة مخصوصة

فتجب

فتجب مراعاة الصفة للخروج وقد ذكر ان التراجع وسنن
 المكتوبات في هذا مستويان فدل كلامه ان اقتداء السنة
 المؤكدة واداء المكتوبات لا يجوز على الصحيح **قوله** ومن
 يرى التراجع واجبا بمن يراه سنة اقوله اختار في الاشياء
 عدم الجواز ونصه لا يجوز الاقتداء بالشافعي في التراجع وان
 كان لا ينقطع انتهى الا ان ظاهر كلام الزيلعي في شرحه انه يجوز
 فانه قال ولواقدي مقلد ابي حنيفة في التراجع مقلد ابي يوسف
 يجوز اتخاذ الصلاة ولا يختلف باختلاف الاعتقاد انتهى وفي
 البحر ولواقدي من يرى وجوب التوفيق بمن يرى سنة
 يصح للاختلاف ولا يختلف باختلاف الاعتقاد انتهى وفي الخلاصة
 واما اقتداء الحنفى في التراجع بمن يرى مذهب ابي يوسف ومحمد
 قال الفضلي رحمه الله يصح وقال الشيخ ابراهيم في حاشيته على
 الاشياء لا يجوز الاقتداء بالشافعي في التراجع بنبويه سنة
 وهو عند ابي حنيفة واجب حكا في بنية الدهر عن شرح
 ابي ذر بنص قد اجمع اصحابنا انه لا يقتدى انتهى والذي نقله
 غيره واحد جواره ما لم يقطع بل نقل في المبني الجواز مع القطع
 ايضا حيث قال واقدي الحنفى في التراجع يسلم عند الركعتين
 لا يسلم معه ويصلي بقية التراجع لان امامه لم يخرج بالسلام
 عن صلاته على رعيه لانه مجتهد فيه وقيل لا يصح وبداخذ
 الاكثر انتهى وقال السيد الحموي في حاشية الاشياء يشهد
 للصحة ان الاقتداء بالشافعي في الميدين صحيح ولم يرد فيه خلا
 مع انه سنة عند الشافعي وواجب عندنا وذكر ابو بكر الرازي
 ان اقتداء الحنفى في التراجع يسلم على راس الركعتين يجوز ويصلي
 معه بقية التراجع لان امامه لم يخرج بسلامه عنده لانه
 مجتهد فيه وقيل كما لواقدي بامام عرف وراي الامام انه لا يتن

ومنه مع الاقتداء لان طهارة الامام صحيحة في حقه وهو
 مجتهد فيه وقيل لا يصح الاقتداء في فصل الرعاف والمجامة
 وبه اخذ الاكثر الا اذا راه احتجم ثم غاب عنه فلا يصح صحته
 الاقتداء لجواز انه تؤمها وقيل اذا سلم في الوتر على راس الركعتين
 قام المقتدى واتم وحده هذا وقد ذكر الحلبي في شرح المنيّة في
 جواز الاقتداء بالشافعي ونحوه قيل مع الكراهة وقيل من
 غير كراهة اذا لم يتحقق منه ما يفسد الصلاة على راي
 المقتدي انتهى قال بعض المحققين من المعصومين الذي يميل
 اليه خا طوى الثاني يشهد به ذوا الالباب والله الهادي
 للصواب هذا زيادة ما ذكره في هذا المقام من الكلام ومنه
 يعلم خطأ ما زعمه بعض جملة الاوولاء المتأطنين للوعظ
 بين الانام من فساده اقتداء الحنفى بالشافعي في صلاة العيدين
 محتجا بانه اقتداء المفترض بالتسلط الحنفى يعتقد وجوبها
 والشافعي يعتقد سبيلها وما يرى هذا الجهول العاوى من
 المعقول والمنقول ان وجه صحة ذلك هو ان الصلاة متحدة
 لا تختلف باختلاف الاعتقاد والله الهادي للسداد منه على
 ذلك قاضى خان وغيره من ذوي الفهم والاتقان انتهى ما نقله
 السيد افولك ما ذكره في العيدين مسلم واقاى الوتر فان لم يسلم
 على راس الركعتين فذلك لك واما ان سلم على راس الركعتين
 فالذى يقتضيه كلامهم انه لا يجوز واما قوله انه يخرج بسلامه
 عنده فهو غير صحيح لان عنده صلاة البتيرة جازية وكذلك
 الوتر عنده اقلد ركعة فكيف يقال لم يخرج بسلامه مع انه
 سلم هذا على نية الخروج من الركعتين واقاى المعول بان
 قاصد اثنيان ركعة فهذا لا يفيد كالتاخذ للتراويح نعراد
 قلد الشافعي في باب واسع والله اعلم **قوله** بان سبق

امامه في ركوع وسجود فانه يقضى ركعة الى اصل هذه المسئلة
 ذكرها في قاضى خان وخلاصة الفتاوى ونص عبارة قاضى خان
 هذه المقتدى اذا اتى بالركوع والسجود قبل الامام هذه المسئلة
 على خمسة اوجه اما ان ياتى بالركوع والسجود او بعد الامام
 او اتى بالركوع قبل الامام او بعد الامام او اتى بالركوع قبل
 الامام وسجد مع الامام او اتى بالركوع والسجود قبل الامام
 مع الامام وسجد قبله او اتى بالركوع والسجود قبل الامام
 ثم ركب الا مام في اخرها في الركعات كلها فان اتى بالركوع
 والسجود قبل الامام في الركعات كلها يجب عليه ان يصلي
 ركعة واحدة بغير قراءة ويتم صلاته لان الركوع والسجود
 قبل الامام في الركعة لم يقع معتبرا فلما فعل ذلك في الركعة
 الثانية انتقل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فتصير
 ركعة تامة وكذلك الركوع والسجود في الركعة الثالثة
 تنتقل الى الركعة الثانية فتصير ركعتين وتنتقل ما في الرابعة
 الى الثالثة فتصير ثلاث ركعات بغير ركعة بغير ركوع
 وسجود فبصلي ركعة بغير قراءة ويتم صلاته واما اذا ركع مع
 الامام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين لانه لما ركع في
 الاولى مع الامام اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر
 سجوده ثم لما ركع في الثانية مع الامام وسجد قبله انتقلت
 السجدة من الثانية الى الاولى فصارت ركعة وبطلت الركعة
 الثانية لانها بقتت فيا مام ركوعا بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة
 مع الامام وسجد قبله لم يعتبر هذه السجدة فاذا فعل في
 الرابعة كذلك انتقلت السجدة في الرابعة الى الثالثة
 وبطل الركوع في الرابعة فتصير في الحكم ركعتين فيجب عليه
 قضاء ركعتين بغير قراءة واما اذا ركع قبل الامام وسجد معه

يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قنطرة لان السجود مع الإمام لا يعتبر إذا لم يتقدمه الركوع فيلزمه أربع ركعات وإن أدرك الإمام في الركوع والسجود في آخرها يجوز لانه انما هو الواجب لكنه يكبره وإن ركع بعد الأمام وسجد بعده جازت صلاته انتهى واستفيد من هذه العبارة ان الركوع والسجود إذا لم يتحققا مع الإمام لا يعتبران القيام مع وجوده فلا يقال ينبغي ان يقتضي في الصورة الأولى الركوع والسجود فقط إلا ترى انه في الصورة الثالثة عدم تحقق الركوع مع الإمام يبطل السجود والقيام فبطلان القيام بفوت الاثنين الأولى والله اعلم **قوله** أي بعد متابعته لا امامه فلو قبلها في أي المسبوق يقتضي ما عليه بعد فراغه من متابعته لا امامه فيها أدركه فلو قضى ما سبق به الإمام قبل فراغه من متابعته فالأظهر الفساد هذا معناه وحاصله ان قوله بعد متابعته متعلق بيقضي المحذوف ثم اطلق الشارح الفساد وفيه تفصيل ففي النوازل ان قراء بعد فراغ الإمام من التشهد ما يجوز به الصلاة جاز ولا فلا هذا في المسبوق بركعة او ركعتين فان كان بثلاث فان وجد منه قيام بعد التشهد الإمام جاز وإذا لم يقرأ لانه سيقراء في الباقيتين والقراءة فرض في ركعتين ولو قام حيث يصح وفراغ قبل سلام الإمام وقا بعده في السلام قبل تنفسه والفتوى على ان لا تنفس وان كان اقتداءه بعد المفارقة منفسا لان هذا منفسد بعد الفراغ فهو كتمه الحدث في هذه الحالة كذا في البحر **قوله** وتشهد بينهما الاخره هذا من ذهب القائلين واما من ذهب الإمام فلا يشهد بينهما بل بعدهما كما حقه بالروايات المعتبرة نوح افندي في رسالة مستقلة فمليكها **قوله** لا حالة القنطرة فلا استثناء أصلا او مع استثناء

المسبوق في حذو ذاته لا في حالة القنطرة فلفظ حالة منصوب على الظرفية قال في البحر الرائق واستثنى من خلاخس وفي الدور والغرض من قولهم لا يصح الاقتداء بالمسبوق ان امامه لو احدث فاستخلفه صح استخلافه وصار اماما انتهى وهو سهل لان كلامهم فيما اذا قام الى قضاء ما سبق به وهو في هذه الحالة لا يصح الاقتداء به أصلا فلا استثناء انتهى **قوله** فان فرغ قبل سلام امامه ثم قا بعده في أي في سلامه صحته أي على المفتي به كما تقدم آنفا **قوله** ولو قام امامه لخامسة أي امام المسبوق لركعة خامسة فتا بعده المسبوق بعد قعود الإمام على رأس الرابعة مخيئة لنفسه صلاة الزوم اقتداء المفترض بالتفعل **قوله** قبل تقييده ما قام اليه بسجدة ضبر تمام راجع إلى المسبوق **قوله** اما بعده فتفسد في صليته أي ما بعده تقييد المسبوق ما قام اليه بسجدة فتفسد صلاته لترك متابعته الإمام في صليته **باب الاستحسان** **قوله** كون الحدث ماويا وهو ما لا اختيار للمبد فيه ولا في سببه فلا يبنى بشجة بعصنة ولومنه لنفسه ولا من اصابته بخاتمة ما نعمة من الصلاة من غير حدث سواء كانت من بدنه او من خارج هو واختلفوا فيها اذا وقعت طوبى من سطح او سترجلة من شجر او تمثر في شيء موصوع في المسجد فادماه وصححه اعدم البناء فيما اذا سبقه الحدث من عطاسه او تخنجه **قوله** غير موجب بفعل فلا يبنى من نام فاحتل في الصلاة **قوله** ولا ناد ووجوده فلا يبنى باعماه وبقهجة **قوله** ولم يؤد ركنا مع حدث فلو سبقه الحدث في سجوده فرفع راسه قاصدا الاداء استقبل القبلة وكذا لو قراء في ذهابه لان جميع على الاصح لانه ليس من الاجزاء **قوله** او مشي فلو قراء

في حالة الرجوع بعد الوضوء استقبال كذا في البحر **قوله**
ولم يفعل منافيا فلوتكلم بكلام الناس بعد الحدث فسدت
وفي الظهيرة لو طلب الماء بالأسارة أو اشتراه بالتعاطي
فسدت **قوله** لو فعل منه بد فلو فعله استقبال كما لو
استقى الماء من البئر على المختار أو كان دلوه متخرفا فغمره
وكذا لو وجد ماء كافيا للوضوء فذهب إلى ما بعده منه
من غير عذر والنسيان وغوه **قوله** ولم يترجأ بلا عذر
كرحمة مثال للمعذر فلو مكث قدرا أو ركن بغير عذر فسدت
فلو كان لعذر ولا كما لو احدث بالنوم ومكث ساعة ثم انتبه
فانه بين أو مكث بعد الزحمة كما في الثانية وفي المتن أن
لم ينبو بمقام الصلاة لا تقصد لانه لم يؤد جزءا من الصلوة
مع الحدث قلنا هو في حديثها فاحد منه صالحا لكونه جزءا
منها انصرف إلى ذلك غير متعبد بالتقصير إذا كان غير محتاج
اليه وفي الظهيرة لو احدث الوضوء ولم يقطع يكث الزمان ينقطع
ثم يتوضأ ويبني **قوله** ولم يتم المؤتم في غير مكانه أي إذا
كان مقتديا يجب عليه ان يعود إلى المكان لم يكن فرغ الإمام
وكان بينهما حائل يمنع جواز الاقتداء فلو كان مفقودا خيري
العود والالتزام في مكان الوضوء واختلفوا في الفضل ولو كان
مقتديا فرغ امامه فلا يعود فلو عاد اختلفوا في فساد الصلاة
وان لم يكن بينهما مانع فله الاقتداء من مكانه من غير عود **قوله**
ان لا يستغفل غير صالح لها فلوا استغفل امرأة استقبال **قوله**
وحدث من عطاس على الصحيح الذي في البحر الرائق ان الصحيح
عدم صحة الاستغفار حيث قال وصحوا عدم البناء فيما اذا سب
الحدث من عطاسه او تنجسه انتهى وفي خلاصة الفتاوى لو
قراء القرآن ذاهبا تقصد صلاته ولو قراها جانيا لا تقصد

والاصح انه تقصد صلاته في الوجهين الكل في الاصل وفي نوادر
شمس الاية رحمه الله لو تنجس في صلاة فخرج من قوته رجع
هل تقصد صلاته على الاصح فإذا فسدت لا يصح الاستغفار
وفي فتح القدير لا يبيى بشجرة وعصاة ولو منه لنفسه ولا
لاما بذهاب نجاسة ما نفعه من غير سبق حدث خلافا لما في يوف
فان كانت منه بين اثنا قافا واختلف فيما لو سبق له عطاسه
او تنجسه انتهى ولا شك ان قولها هو المعنى به فافى الشرح
خلافا للصحيح **قوله** استغفل اي جازله الاستغفار ثم
حقيقى وحكمى فالاول ظاهر والثاني ان يتقدم رجل واحد
من القوم قبل ان يخرج الامام من المسجد فان صلاتهم جائزة
ولو تقدم رجلا من قايما سبق الى مكان الامام فهو اولي ولو
تقدم الامام رجلا والقوم رجلا فن قدمه الامام فهو اولي
كذا في البحر وفي البديع ان تقدم الخليفة بدون الاستغفار
صحيح **قوله** مقامه معمول لقوله ولم يتقدمه فنيها اياه الى
انه لو تقدم مقامه احدنا ويا الامامة صار خليفة وبه علم
تقريب قوله حتى لو تذكر الخ **قوله** لو حصر من باب ليس
رضم الحاء فيه خطأ كذا في المغرب وفي الصحيح كلام من احتج
عن شيء ولم يقدر عليه فقد حصر عنه في البدايع لو حصر عن
القراءة فاستغفل جاز عند أبي حنيفة وعند أبي ومحمد
لا يجوز وتقصص صلاتهم انتهى وفي البحر حصر بوزن تعب
ومن هذا يقال حصر يحصر حصر من باب علم ويجوز ان يكون
حصر من فعل ملل بسم فاعله من حصوه اذا حبسه من باب
نصر ومعناه منع وحبس عن القراءة بسبب خجل او خوف
قال في غاية البيان وبالوجهين حصل في السماع وقد ورد
اللفظ بهما في كتب اللغة كاصحاح وغيره وانما انكار المطرزي

ضم الحاء ففي مكسور العين لانه لا زمر لا يجي له مفعول ماله
يسمى فاعله لا في مفتوح العين لانه متعدي يجوز بناء الفعل منه
للمفعول انتهى **قوله** لو فزع بالفاء الخ يعني لو قال فتبطل
لكان اولى اقول وجه ما احتاروا ان كان للتمثيل لا
للتظهير وما مصدرية **قوله** فيها خلاف زفر فقط
وتقلب نقلا اقول بل فيها خلاف محمد ايضا فانه ايضا قابل
ببطلان اصل الصلاة اي ذاتا وصفة قال الزيلعي ههنا وتبين
بالميتيم لبطلان الصلاة عند رؤية الماء لا يفيد لانه لو كان
متوضي يصلي خلف ميتيم فزاع الوقت الماء بطلت صلاته لعل
ان امامه قادر على الماء باخباره وصلاة الامام قائمة لعدم
قدومه ولو قال بطلت ان راي ميتيم او المتعدي به لشل الكل
انتهى واقوه عليه في فتح القدير قال في البحر الرائق وفيه نظر
لان المتعدي بالميتيم اذا راي ماء لم يعمل به الامام فان صلاة
المتعدي لم تبطل اصلا وانما بطل وصنها وهو التوضي ولا
في بطلان اصلها برؤية الماء ولهذا صرح في المحيط بان المتوضي
خلف الميتيم اذا راي الماء او كان على الامام فايئة فلا بد كرها
والتوهم يذكورها او كان الامام على غير القبلة وهو لا يعمل
والتوهم يعمل فتهمة التوهم فعليه الوضوء عندها خلا فالجهد
وغير بناء على ان الفرضية متى فسدت لا تنقطع التحريم عندها
خلا فالجهد انتهى اي بطلت الفرضية في هذه الصور عندها
لا ذات الصلاة فاذا قففت يتنقض وضوءه عندها خلا فالجهد
لانه لا يتنقض عنده لانه خرج من الصلاة قبل قهقهته فدل
هذه العبارة انها تبطل ذاتا وصفة عند هذا ايضا كما تبطل
عند زفرة خصاره على قول زفر تصور وقوله تتقلب نقلا
اي عند الشيعين القائلين ببطلان صفة الفرضية لا اصل

الصلاة فالجهد **قوله** وحفظه بلا منع بان سمع سورة
الاخلاص مثلا من قارئ فحفظها من غير احتياج الى التلبس
بما يفسد الصلاة من عمل كبركها قالوا **قوله** على ما عليه
الاكثر اى عامة العلماء على انها تفسد لان الصلاة بالقرأة
حقيقة فوق الصلاة بالقرأة حكلا فلا يمكن البناء عليها
وقيل لا تبطل وصححه في الفتاوى الظهيرية قال ملا في اذا
تعلّم سورة خلف القارئ فانه يصح على صلاته وهو الصحيح
انتهى وجهه ان قرأة الامام قرأة له فتد تامل اول الصلاة
واخرها وبناء الكامل على الكامل كما يقال ابو الليث تبطل
صلاته اتفاقا وبرناخذ **قوله** بان لم يعد في الوقت
الثاني اي استمراره وقتا كاملا فاذا انقطع عذره بعد
التعذر فلا سؤم موقوف فان دام وقتا كاملا بعد الوقت الذي
صلى فيه ووقع لا تقطع فيه فحينئذ يظهر انه انقطاع هو بمرور
فيظهر الفساد عند اي حنيئة فيتمضيها ولا تجرد الا انقطاع
لا يدل عليه لانه لو عاد في الوقت الثاني فالصلاة الاولى صحيحة
قوله وكذا خروج وقتته اي كذا تبطل الصلاة في هذه
الحالة اذا خرج وقت العذر والذي كان يصلي فيه لانه يشترط
ان يكون وضوءه وضوء العذر لانه حينئذ تبطل الصلاة بخروج
الوقت لا ان يكون الوضوء على الطهارة الكاملة المستمرة الى
خروج الوقت لانه حينئذ لا تبطل الصلاة بخروج الوقت **قوله**
ولو سبقا بركعتين فرضنا التعمدين اي لو استخلف في الركعة
سبوقا بركعتين فصل التعمين ركعتين ولم يعتمد فسدت
صلاته لان هذه التعمدة فرضية لانه اخر التعمدين بالنسبة
الى امام وهي فرضية على الامام فكذا على نايبه ثم يفرض عليه
تعمدة اخيرة لانها اخر صلاته حقيقة ولو اشار اليه الامام

انه لم يقرأ في الاولين لزمه ان يقرأ في الاخيرين القيامة
 مقام الامام فاذا قراء التحق بالاوليين فقلت الاخيريات
 عن القراءة فصار كانت الخليفة لم يقرأ في الاخيرين فاذا
 قام الى قضاء ما سبق لزمه القراءة فيما سبق من الركعتين
 فلزمه القراءة في جميع الفروض الرباعي **قوله** وكذا تشبه
 صلاة من حاله كحال اي من كان مسبوقا بركعتين ايضا لانه
 صل وراء هذه الخليفة ولم تتم صلاته فاذا وجد من الخليفة
 المنافي بطلت صلاته وصلاة من كان خلفه ولم تتم صلاته
 بعد لان بطلان صلاة الامام يؤثر في بطلان صلاة المتدبر
 الا في الصورة المذكورة وهو صلاة المذكرين وراء الخليفة
 الذي بطلت صلاته باثنيان المنافي بعد فزاعهم **قوله**
 لسقوطه بالنسيان الضيق راجع الى الترتيب المفهوم من
 الكلام اي لسقوط الترتيب بالنسيان يعني كان ينبغي ان يكون
 اعادة هما واجبة لان الترتيب فيما شرع مكررا من افعال الصلاة
 واجبة الا انه سقط بعد نسيان كذا في فتح القدير قيل فيه
 نظروا في الترتيب السابق بعد النسيان انما هو ترتيب
 الفوايت واما الواجب في الصلوة اذا تركه ناسيا فان حكمه
 سجود السهو وجوابه انهم لم يمنعوا وجوب سجود السهو وانما
 الكلام في اعادته لاجل ترك الترتيب فالعلة عدم لزوم الاعادة
 لا عدم وجوب السجود **قوله** لما مر ان لنا امام اماما والتمس
 بلا امام **باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها**
قوله لانه صوت لا هجاء له قال القسستاني لو استخلف
 كلبا وهرة بما يعتاد الرستاقيون من مجرد صوت بلا حروف
 هجاء لم تفسد لكن في الجلاء انه غير مفسد لكنه مكروه **قوله**
 يفسد ما التكلم يعني من غير ضرورة فانه لو عطس او تجشأ

فصل

فصل منه كلام لا تفسد لتعذر الاحتراز عنه كافي المحيط وفي
 الزيلعي وكذا الاين والشافعية اذا كان بعد ربان كان مريضا لا
 يملك نفسه فصار كالعطاش والجشأ اذا حصل بها حروف
قوله محمول على رفع الائم لانه من باب التقضي وهو لا عموم
 له لانه ضروري فوجب تقديره على وجه يصح والاجماع
 منعته على ان رفع الائم مراد فلا يرد غيره والا لزم تعميمه
 وهو في غير محل الضرورة وهو من اعتباره في الحكم الا عموم
 حكم الدنيا والاخرة فقد عيب من حيث لا يدري اذ تدانته
 في غير محل الضرورة من تصحيح الكلام كذا في فتح القدير ثم
 حديث رفع عن امي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه
 القمهاء يذكرونه بهذا اللفظ ولا يوجد به في شيء من كتب الحديث
 بل ان الله وضع عن امي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه
 رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما
قوله او على ظن انها تروى عنه فمطوف على قوله على انسان
 اي لو سلم في الرباعية من الترويح مثل ساهيا بعد الركعتين
 على ظن انها تروى عنه تفسد صلاته قال المحقق الكل في مقدمته
 المستأب بزيادة التخييرا اما اذا سلم في الرباعية ساهيا بعد
 الركعتين على ظن انها تروى عنه وغو ذلك فتفسد صلاته
 فليحفظ هذا انتهى **قوله** او سلم قائما في القنية سلم قائما
 على ظن انه اتم الصلوة ثم علم انه لم يتم فسدت وقيل يعني
 لانه سلم في غير محله بخلاف القعود وصلاته الجائزة انتهى وهو
 مستدل لا اطلا قهرا بما اذا كان السلام حالة القعود كذا في البحر
 يعني يدل على تقييد قولهم السلام للخروج ساهيا مفسد بما
 اذا كان حالة القعود **قوله** فسلام التحية الى اخره الترويح
 غير تام لانه ينبغي عليه السلام للتخيل على انه انها والجماله انه

لم يثبتها **قوله** لانه عمل كثير اقول هو اولي من تغليله بان
 المصالحه سلام وهو مفسد كما علة الولوالجي فانه يرد على ان
 جعل المصالحه سلاما من جانب المصلي ترجيح بلا مرجح وان
 جعل روا من جهة فلا فساد لان رده باليد غير مفسد علي
 الصحيح وبما علة الزبلي بانها كلام معني فانه يرد عليه
 ان الرد بالاشارة كلام معني فالظاهر استواء حكمها وهو
 عدم الفساد **قوله** والتخفيف بلا عذر وهو ان يقول آخ
 بالفتح والضم والعذر وصف يطرد على المكلف يناسب التسهيل
 عليه فانه كان لعذر فانه لا يبطل الصلاة بلا خلاف وان
 حصل به حروف لانه جاء من قبل من له الحق فجعل عفوا
 وان كان من غير عذر ولا غرض صحيح فهو مفسد عندها
 خلا فلا ييوسف في الحرفين وان كان بغير عذر لكن
 لغرض صحيح كتخسين صوته للقراءة او للاعلامه في
 الصلاة او ليهتدي امامه عند خطائه فتبيد خلاف نظام
 الكتاب والظهيرية اختيار الفساد لكن الصحيح عدمه لان
 ما للقراءة ملحق بها كما في فتح القدير **قوله** والدعا بما يشبه
 كلاما هو ما امكن سواه من العباد كاللهم اطعمني واقطع
 ديني وارزقني وما استحاله طلبه من العباد فليس من
 كلامنا مثل العافية والمنفرة والرزق سواه كان لنفسه
 او لغيره ولو لا حية علم الصحيح **قوله** وبكسبه التامين
 بعد التثنية يعني اذا قال المثنى يرحك الله فان قال
 المثنى امين لا تقصد صلاته وان قال الما طس تفسد صلاة
قوله فسدت هذا مخالف لما سبق منه في باب الامة ان
 الاولي التوسعة لمن يسد المرجحة نعم يمكن ان يقال هذا ليس
 براج عنده وانما نقله لما قالوا ويؤيده قوله ومراي في باب

الإمامة **قوله** ومرويات الاول بالفعل الماضي والثاني
 بالصفة والواو ان للمطف وما وقع في بعض النسخ ومتر
 ويانة بفتح الميم وسكون ثم الياء المشاة من تحت ثم الف ثم تاء
 شناة من فوق فتصحييف ومعنى مرتقدم واما لا ثبات
 فيحقق ويحده به عند قوله ورد السلام بيده **قوله**
 لناخ واحد بكل حال قال في البهواما ان كان الامام لم يقرأ
 النقص فظاهر واما ان كان قراءه فقيه اختلاق والصحيح
 عدم الفساد وفي الجامع الصغير انه اذا فتح على امامه يجوز
 مطلقا لان النسخ وان كان تغليا ولكن التكليم ليس بعمل
 كثير وانه تلاوة حقيقة فلا يكون مفسدا وان لم يكن
 محتاجا اليه وصح في الظهيرية انه لا تقصد صلاة الفاتح
 على كل حال وتفسد صلاة الامام اذا اخذ من الفاتح بعد
 ما انتقل الآية اخري وصح المصنف في الكافي انه لا تقصد
 صلاة الامام ايضا فصار الحاصل ان الصحيح من المذهب
 ان الفتح على امامه لا يوجب فساد صلاة احد لان الفاتح
 ولا المخذ مطلقا في كل حال انتهى **قوله** وينوي الفتح ان
 القراءة متعلق بالمثنى يعني اذا فتح على امامه ينوي به الفتح
 دون القراءة لان قراءة المقتدي مني عنها والفصح علي
 امامه غير مني عنه قالوا يكره للمقتدي ان يفتح على امامه
 من ساعته وكذا يكره للامام ان يلجئهم اليه بان يقف ساكنا
 بعد الحصر او يكره الآية **قوله** لانه قرآن اي لان كل واحد
 من نعم وآري قرآن اما نعم فلكونه تعالى قالوا نعم واما
 آري فلا نه بمعناه وعند الامام تجوز القراءة بالمعني **قوله**
 كسكر في فيه يبتلع ذوبه يعني تفسد صلاته في الخلاصة
 ولو اكل شيئا من الخلاوة وابتلع عينها فدخل في الصلاة فوجد

حلاؤها في فيه وابتلعها لا تنفس صلاة ولو ادخل الفايذ
او السكوت في فيه ولم يصنفه لكن يصلي والحلاوة تصل الى خوف
تنفس صلاة انتهى **قوله** فعلى هذا اذا افطر الصائمين
على التمر وابتلع التمر ثم دخل في الصلاة من جديد خلا وفيها في
فيه وابتلعها لا تنفس صلاة وفيه وسعة عظيمة للناس
وبه يظهر حكمة قوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج
قوله وهما بها معطوف على قول الشافعي والتقدير جواز
ابويوسف ومحمد وصحبهما راجع الى الكراهة اي وجوازه
بالكراهة للتشبيه وتذكير الضمير في قوله وجوزه باعتبار
الفعل **قوله** كنت يشك بالمس والتقييل يعني ان من راي
الماتر بشهوة او القتل بشهوة او غيرها يشك انه في الصلاة
املا مع ان الصلاة تنفس بهذا الفعل قال في البحر لو قتل
المصل امراته بشهوة او بغير شهوة او متبها بشهوة فسدت
صلاة واما قولهم كافي الخائفة والخلصة لو كانت المرأة
هي المصلية ووفه فقبلها فسدت بشهوة وبغير شهوة
ولو كان المصل فقبلته ولم يشتهها فصلاة تامة فشك
اذ ليس من المصل فعل في الصورتين فقتضاه عدم السناد
فيها وان جعلنا تثليثها من الفعل بمنزلة فعلها اقتضى
الفساد فيها وهو الظاهر على اعتبار ان العمل الكثير ما لو
نظر اليه الناظر ليتبين انه ليس في الصلاة او ما استخ
للمصل تكن في شرح الزاهدي ولو قبل المصلية لا تنفس صلاته
وقال ابو جعفر ان كان بشهوة فسدت انتهى وهو مخالف
لما في الخائفة والخلصة مسبوق لتثليثه وتثليثها انتهى
سياق في ان تثليثه معنى الجماع **قوله** استشكل بصور
الماتر مسلم واما بصورة القتل فلا لانه من راي شخصاً

يقتل

يقتل لا يشك انه ليس في الصلاة بل يتيقن والله اعلم
بالصواب **قوله** فشاذا قوله وليس يصحح رواية ولا رواية
لان المختار في العمل الكثير ما ليس من افعال الصلاة واذا نظر
الناظر لا يشك انه ليس فيها **قوله** عند الثلث وعند
محمد رحمه الله لا ينفس كشف العورة وملا بسة النجاسة
بالمكث مالم يورده الى الركن يعني انه لا يعتبر قدر رداء الركن
بل حثيثة ادايه **قوله** في الاصح ينهم منه ان مرور الماتر
بين يدي المصلي في الصحراء او في مسجد كبير موضع سجوده
ينفس الصلاة في غير الاصح ولم يقل به احد نعم ذهب بعض
المتأثرين الى فساد الصلاة بمرور الماتر بين يديه بلا تثليث
مسجد كبير فالذي يظهر ان الشارح ظن ان الكلام في الكراهة
وعقل عن اول كلامه قال في البحر الرايق في اصل المذهب على
الصحيح ان الموضع الذي يكره المرور فيه هو امام المصل في
مسجد صغير وموضع سجوده في مسجد كبير او في الصحراء
واسفل من الدكان امام المصل لو كان يصلي عليها بشرط
محاذاة اعضاء الماتر اعضاءه انتهى وفي الترتيبات وياثم
بالمرور امام المصل في مسجد صغير واما في غيره ففيها ينتهي
اليه بصره ناظر في مسجده بالفتح ان صلى في المسجد الكبير
او الصحراء بتروية وهذا قول ابي حنيفة وهو الاصح كما في
البسوط والصحيح كما في الخلاصة وقيل المسجد الكبير كما في
الكافي وقيل في الصحراء انه ياثم في مقدار صغير او ثلاثة
وقيل ثلاثة اذرع وقيل خمسة وقيل اربعين كما في النهاية
وقيل خمسين كما في المحيط وقيل في موضع سجوده كما في الكرماني
وهو الاصح وهو المختار عند اكثر المتأثرين كما في الكرماني انتهى
وهذا كما تروي الاقوال في الكراهة لان المرور بمروره كراهة

تخريم وفيها الاثر واما الفساد وعدمه فليس فيه الا
 اختلاف باعتبار الاعم وغيره بين المجتهدين **قوله** ترتفع
 اذا سجد وتعود اذا قام بان كانت من قاش معلق فاذا سجد
 سقطت على كتفيه ورقبته وترتفع واذا رفع راسه استرخى
قوله ونصفق بطنه على بطن وفي نسخة والمراد به
 نصفق لا بطنه على بطن وهو الظاهر لان ضرب بطن
 الكف على بطن لا يخرجه عنه ويؤتده ما في البحر وكيفية
 ان تضرب بظهور اصابع اليدين على صفحة الكف من اليسار
 كما في غايه البيان انتهى **قوله** في ثياب بذلة في شرح
 الوقاية ثياب البذلة ما يلبسه في بيته ولا يذهب به الى
 ما كابر فقوله الشارح يلبسها في بيته صفة كاشفة وفي
 التمسك في البذلة بالكسر والا صفة مثل كل الداهم انتهى
قوله وحاسر راسه للتكاسل قال في البحر الرائق ويكره
 مكشوف الرأس لاجل التهاون والتكاسل لا للتشعوب انتهى
 وفي خلاصة الفتاوى ومكشوف الرأس وهو جحد العامة
 ان كان ثيابا وناجا لصلوة يكره وان كان للتشعوب لا بأس به
 ويكره تكاسلا ونشأ انتهى وفي التمسك في لاجل الخضوع
 لا بأس به بل هو حسن ويكره تكاسلا ونشأ كما في المحيط
 وذكر في الخزانة انه يكره مطلعا انتهى وذكر في بعض نسخ
 مع العفا انه ذكر السيد الامام رحمه الله تعالى في المنتقى
 انه يكره على الاطلاق لان الخضوع خشوع القلب وفي ذلك
 ترك هيئة الصلاة وتغطيتها قلله الحجة رحمه الله تعالى
 كل شئ لا يلا يراعي الصلاة وافعال المصلين يكره انتهى
قوله ولو سقطت الضيق للعامة المفرومة من السياح
قوله وفرقة الاصابع وهو غزها او مد هاجحة

نقلون

نقوت ونقل في الدراية الاجماع على كراهتها وفيها ومن
 السنة ما رواه بن ماجة مرفوعا لا تفرقع اصابعك وات
 تصل لكنه معلول بالحارث وروي احد عن سهل بن معاذ
 رفعه الصاحك في الصلاة والمثقت والموقع اصابعه بمثقة
 واحدة ولعل المراد التكاوي في المعصية والا فالضحك
 بطلها ينبغي ان يكون كراهة الفرقة تحريمية للنهي الوارد
 في ذلك ولاها من افراد العبث بخلاف الفرقة خارج الصلاة
 لغير حاجة ولولا راحة الفاصل فانها تترهية على القول
 بالكراهة كما في المجتبى انه كرهها كثير من الناس لانها من
 الشيطان بالمحدث انتهى كذا في البحر **قوله** وقيل وقايله
 تاحن خان وكذا في خلاصة الفتاوى في فصل المفسدات
 ولفظها ولو حول الصلي وجهه عن القبلة من غير عذر
 فسدت لكن فيها في فصل المكروهات وفي الاصل ولا يلتفت
 والمكروه ان يلوي عنقه حتى يخرج وجهه من ان يكون الي
 جهة القبلة اما اذا نظرمو خريجه يمينه او يسرة من غير
 ان يلوي عنقه لا يكره انتهى **قوله** اما لو قيل له تقدم نسمة
 الى اخره مرقى باب الامامة ما هو الا رجم في هذه المسئلة **قوله**
 وتغيب عن عينيهم يفهم منه انه لو انخفضت عيناه بغلبة الخشوع
 او غيره لا يكره وقال في البحر الرائق وينبغي ان تكون الكراهة
 تترهية اذا كان لغير ضرورة ولا مصلحة اما لو خاف فوت
 خشوع بسبب روية ما يفرق الخا طرفلا يكره غمضا
 بسبب ذلك بل ربما يكون اولى حينئذ لكالا الخشوع **قوله**
 يكره اشتغال الصلوة هي عند العرب ان يشتمل بثوبه فيجلل
 جسده كله به ولا يرفع جاسبا يخرج منه يده وقيل ان
 يشتمل بثوب واحد وليس عليه ازار وعن ابى حنيفة رجم

هي كالا ضطباع وعن هشام سالت محمد بن محمد عن الاضطباع فاراد
 الصلوات فقلت هذه الصلوات فقال نعم يكون الصلوات اذ لم يكن عليك
 ازار وهو اشتغال اليهود كذا في المغرب **قوله** والا عتجار
 في المغرب الاعتجار المنهي عنه في الصلاة هو لئلا يعمد على
 الراس من غير اذارة تحت الخنك كالا قنطاط عن الفوري
 وبلز هري وتفسير من قال هو ان يلف العمامة على راسه
 ويبيد اليا مة اقرب لانه ما خوذ من فتحة المرأة وهو ثوب
 كالمصانة تلغ المرأة على استداوة راسها وفي الاجناس عن
 محمد رحمه الله المعبر المتقرب بعمامة وقد غطي انقه انتهى
قوله والثلم هو شد اللثام وهو ما على الفم من الثياب
 كذا في المغرب **قوله** كنعرض لقلعة قبل الاذي قاله في النخبة
 فان اخذ قلعة في الصلاة كره له ان يقتلها لكن يدونها
 تحت الحصا وهو قول ابي حنيفة وروى عنه اذا اخذ قلعة
 او برغوثا فقتله او دفنه فقد اساء وعن محمد انه يقتلها
 وقتلها حب الي من دفنها واي ذلك فعلا باس وقال ابو
 يوسف يكره كلاهما في الصلاة انتهى وذكر في شرح منية المصل
 ان دفنها مكروه في المسجد في غير الصلاة وان الماحصل انه يكره
 التعرض لكل منهما بالاخذ فضلا عن القتل او الدفن عند
 عدم تعرضهما له بالاذي فان كان خارج المسجد فلا باس حينئذ
 بالاخذ والقتل او الدفن بعد ان لا يكون ذلك بعمل كثير
 فانه كما روي عن ابن مسعود من دفنها روي عن انس انهم
 كانوا يقتلون القمل والبراغيث في الصلاة ولعل ابا حنيفة انما
 اختار الدفن على القتل لما فيه من الزاهة عن اصابتة دمها
 ليد القتال او ثوبه في هذه الحالة وان كانت ذلك معفو
 عنده وان ابن مسعود فعل احسن الجائزين وان كان في

المعبر فلا باس بالقتل بالشرط المذكور ولا يطرحها في المسجد
 بطريق الدفن ولا غيره الا اذا غلب على ظنه انه يظن بها بعد
 النواع من الصلاة كذا في البحر **قوله** لا قوارع اي لا يحل
 دخول هؤلاء في مسجد قوارع اي المساجد المشيئة في الطرق
 لصلاة المارين قلنت قال في التمهيد في واختلف في مسجد
 الدار والخان والرباط انه مسجد جماعة كما في التمهيد وينبغي
 ان يكون مسجد القوارع كذا في التمهيد فظاهره ان مسجد القوارع
 كمسجد الرباط والسراج فرق بينهما **قوله** الا اذا خيف
 طمع الظلمة فلا باس به كما في آقوت يفهم منه ان هذا الحكم في مال
 الرقيق مطلقا وان كان لمصالح المسجد كالوزن والممام والخطيب
 وليس كذلك بل هذا اذا كان مال الوقف لتغير المسجد وقد
 زاد عند المتولي فانه اذا خاف طمع الظلمة يفتش المسجد به
 واما ما كان وقفا على مصالحه فيصرفه اليها قال في منة الفتا
 نا قلا عن الكافي فان اجتمع اموال الوقف للمسجد وخاف الله
 الصليح بطمع الظلمة فيها لا باس به حينئذ انتهى قاله في البحر
 وصرح في الفاتية ان جعل البياض فوق السوداء للمنفاس
 موجب لضمان المثل ولا يخفى ان محله ما اذا لم يكن الوقف فعل
 مثل ذلك اما ان كان كذلك فله البياض لقوله في عبارة
 الوقف انه يعمر كما كان وفيه يكونه للمنفاس لو قصد به احكام
 البناء فانه لا يعمر وفي النهاية وليس يستحسن كتابة الزان
 على الجاريب والمجدرات لما يخاف من سقوط الكتابة وان نوطا
 وفي جمع النسخ مصلى او بساط فيه اسماء الله تعالى يكره
 بسطه واستعماله في شيء وكذا لو كان عليه الملك لا غير والا لانه
 واللام وحدها وكذا يكره اخراجه عن ملكه اذا الرياض من

استعمال الغيرة فالواجب ان يوضع في اعلام موضع لا يوضع
فوقه شيء وكذا يكره كتابة الرقاع والصاقها بالابواب لما فيه
من الاهانة انتهى **قوله** وقيل ان تخطا اي يكره الاعطاء
ان تخطا رقاب الناس قال في شرح منية المصلي ويجوز السؤال
ويكره الاعطاء وقيل ان لم يخط الرقاب ولم يرب بين يدي
المصلي لا يكره والا ولا حوط انتهى قال في الكبير لانه يحمل على
على السؤال **قوله** كمنقل نرو تكون اي وتكون الاشجار
لشنع المسجد والتزما يتجلب من الارض من الماء وتزير
تزي اعدا والا رضى تجلب منها التزك في القاموس وفي
المغرب التزما تجلب من الارض من الماء وقد توت لمريض
اذا صارت ذات نرا وتجلبت منها التزما ومنه رجل اتخذ
بالوعة فزمنها حابط جاره انتهى قال في البحر ما حاصله
صورة التران يكون ذانداة واسطوانة لا تستقر فيفوس
الاشجار ليحذب عروق الاشجار ذلك التزخيم يجر
الغرس فيه والا فلا **قوله** واكل ونوماء يكره في المسجد
اكل ونوم الا لعتكف وغريب كذا في الاشابة في احكام المسجد
وفي شرح المنية والكلام المباح فيه مكروه وكذا النوم فيه
لغير المعتكف وقيل لا بأس للفريسي ان ينام فيه والاولي ان
ينوي الا عتكا في يخرج من الخلاف انتهى وسياتي ما يدل
على ان النوم في المسجد جائز مطلقا **قوله** والكلام المباح
اي هو مكروه ايضا في المسجد وكذا ذكره في الاشابة لكن قال
العلامة ابراهيم البيهقي في حاشيته على الاشابة قال في
المصنف المجلس في المسجد للمحدث ما ذون فيه شرعا لا في
اهل الصفة كانوا يلازمون المساجد وكانوا ينامون ويحمد

وهذا لا يجز لا حد منعه كذا في الجامع البهائي انتهى وفي
المدارك عند قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث
المواد بالحديث الحديث المنكر كما جاء في الحديث الحديث في
المسجد يا كل الحسنات كما تا كل البهية الحشيش انتهى فتدافد
ان المنع خاص بالمنكر من القول انتهى وفي الظهيرية وكذا
ان تجلس في المسجد للمحدث وفي خزانة الفتاوى ولا بأس
للغريب ولصاحب الدار ان ينام في المسجد في الصحيح والاحسن
ان يتورع فلا ينام كذا في حاشية الاشابة للبيهقي اقول
لا شك ان ترك المباح من الكلام افضل مطلقا فكيف في المسجد
للمحدث الصحيح قل الغيرة الا فاسكت والمباح ليس بخير
لانه لا ثواب فيه **قوله** ولو مد رسا اي ولو كان المعين
للكان مدرسا انما قال ذلك وفعاما قال البعض ان المدرس
يقيم من المسجد من يجلس مكانه لئلا يحتل اهل درسه قال
في البحر الرايق ولا يتعين مكان مخصوص لاحد حتى لو كان
للمدرس موضع من المسجد يدرس فيه فسيفه غيره اليه
ليس له ازعاجه واقامته منه فتد قال الامام الزاهدي
في فتاواه السماة بالقضية معزيا الى فتاوى المحصري له في
المسجد موضع معين يواظب عليه وقد شغل غيره قال
الاوزاعي له ان يزعمه وليس له ذلك عندنا انتهى وقال
الرملي في حاشيته على البحر ما حاصله وعندنا لافعية ازعاجه
باب **التي نروا في قوله** كل سنة ثالثة
اي بالمعنى اللغوي لانه في اللغة بمعنى الزيادة والسنة زائدة
على الفرض والا فلا شك ان السنة الموكدة مقابلة للنفل
قوله بهذا وفقوا بين الروايات قال في البحر روي عنه
انه فرض وعنه انه سنة وعنه انه واجب وهو اخره لا قوله

إلى حنيقة وهو الصحيح كذا في المحيط والاصح كما في الثانية وهو
 الظاهر من مذهبه كذا في المبسوط وأما عندها فسنة عملا
 واعتقادا ودليلا لكن سنة مؤكدة أكد من سائر السنن
 الموقفة كافي البدايع وأما الامام فدليل وجوبه ما رواه ابو
 داود مرفوعا الوتر حتى نزل يوتر فليس مني الوتر حتى نزل
 لم يوتر فليس مني الوتر حتى نزل لم يوتر فليس مني ورواه
 الحارث ومعه ما رواه مسلم مرفوعا او تروا قبل ان تصبوا
 وبلا من الوجوب وأما ما في الصحيحين من انه عليه الصلاة
 والسلام او نزل على بعيره فواقع حاله لا عموم لها فيجوز كونه
 كان لعذر ولا اتفاق على ان الغرض يصلي على الدابة لعذر
 الطين والمرض ونحوه او انه كان قبل وجوبه لان وجوبه
 لم يبق وجوب الخمس بل متاخرو قد روي عنه عليه الصلاة
 والسلام انه كان ينزل للوتر انتهى **قوله** كمكسه اي ان
 تذكر فائتة في الوتر فانه مفسدة ولو كان سنة لما افسده
 وهذه نتيجة كونه فرضا في العمل **قوله** ولكنه يقتضي ترجيح
 على كونه فرضا ولو كان سنة لم يفتى كذا في المع **قوله**
 كالمغرب اشار به الى ان التعمود الاول فيه واجب ولهذا غياه
 بقوله حتى لو نسي الى اخره قال في البحر يشبه المغرب من
 حيث انه لو قام الى الثالثة قبل الفجر لم تذكر لا يعمود
 لانه صلاة واحدة وفي النفل يعمود لان كل شفع صلاة على
 حدة **قوله** وزيادة المودتين انكر هذه الزيادة
 الامام احمد وابن معين ولم يفتوها اكثر اهل العلم كما ذكره
 الترمذي كذا في شرح منية المصلي الكبير ونص عبارة الترمذي
 في بيان كيفية قراءة المودتين وفي الثالثة بقل هو الله احد
 والمودتين انتهى هذه رواية عايشة رضي الله تعالى عنها

رواه

رواها عنها عبد العزيز بن جريح وأما رواية ابو ذر رضي
 الله تعالى عنه فاحرجها عنه ابو داود والنسائي وابن ماجه
 ولم يذكرها المودتين فالاعتماد عليه اولى من الاعتماد على
 حديث عايشة رضي الله عنها لان عبد العزيز بن جريح علي
 ما ذكره في التقریب فيه لين وقال العجلي لم يسمع عن عايشة
 واخطاء خفيف فصرح بما عه من عايشة ومن اراد الزيادة
 فلم يرجع ما علقته على الترمذي **قوله** وبه يفتى اشراف
 الرد على ما ذكره ابو القاسم الصفار قال في البحر ولم يذكر
 المع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت للاختلاف
 فيها واختار الفتية ابو الليث ان المولى الصلاة عليه صلى
 الله عليه وسلم لان القنوت دعاء والاولى في الدعاء ان يكون
 مشتملا عليها وذهب ابو القاسم الصفار الى انه لا يصلي فيه
 لانه ليس موضعها ومشي عليه في الخلاصة والحق هو الاول لما
 رواه النسائي باسناد حسن ان في حديث القنوت وصلى الله
 على النبي ولما رواه الطبراني عن علي رضي الله عنه كل دعاء
 محبوب حتى يصلي على محمد وفي الواقعات ويستحب في كل دعاء
 ان تكون فيه الصلاة على النبي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 انتهى **قوله** لانها كلمة مبهمة اي لفظ تخفف كلمة لا معنى
 لها فنصار من كلام الناس وهو مفسد للصلاة **قوله**
 بخافنا على الاصح في الهداية ان المختار فيه المخافة ونعتي
 في المحيط انه الاصح وفي البدايع واختار مشايخنا من ما رواه
 النهر الا خلفا في دعاء القنوت في حق الامام والقوم جميعا
 لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وفي الذخيرة استحسن
 الجمهور في بلاد العجم للامام لينعلوا كما جهر عمر رضي الله تعالى
 عنه بالثناء حين قدم عليه وفد العراق **قوله** ما يفسدها

في اعتقاده كالفصد والخارج من غير السيلين **قوله**
لم تفسد صلاته هذا بيان لحكم القنوت اذا قامت عن محل
اعلم ان القنوت اذا نسيه حتى ركب ثم تذكر فان كان بعد رفع
الرأس من الركوع لا يعود وسقط عنه القنوت وان تذكره
في الركوع فكذا لك في ظاهر الرواية كما في البدائع وصححه في
الخاتمة وعن ابي يوسف انه يعود الى القنوت لشبهه بالقرآن
كما لو ترك الناحية والسورة فتذكرها في الركوع او بعد الرفع
الرأس منه فانه يعود ويتقضى ركوعه والفرق على ظاهر
الرواية ان تقضى الركوع في المقيس عليه لا كانه لا تقضى
بقراءة الناحية والسورة لكونه لا يعتبر بدو القراءة اهلا
وفي المقيس ليس تقضى لانه لا قنوت في سائر
الصلوات والركوع معتبر بدو فلو تقضى لكان تقضى
الركوع للواجب كذا في البدائع فان عاد الى القيام وفنت
ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته كذا في البحر والمصنف وغيرها
قوله ان خاف فوت الركوع فانه يركع وان كان في مكان
فانه يقنت ثم يركع كذا في الخاتمة بخلاف التشهد يعني اذا
سلم الامام قبل فزع المقتدي من التشهد لا يقطع التشهد
قوله لم يقنت في ثالثة لانه لا يتكرر في الصلاة الواحدة
وعزاه في البحر الى الذخيرة وقال فيه فيه نظرا لانه اذا كان
مع الشك وكونه في محله يعيده ليتم في محله كما قدمناه
فع اليقين بكونه في غير محله اولى ان يعيده كالوقوف بعد
الاولي سا هيا لم يمنع ان يقعد بعد الثانية ولعل ما في
الذخيرة مبنى على القول الضعيف القابل بان لا يقنت في
الكل كما لا يخفى انتهى وقال في منية المصلي معزيا الى الملازمة
على الصدر الشهيد ان السأهي ايضا يقنت ثانيا وهو الراجح

كما حققناه في الشرح وعبارة نص صريح في الخاتمة عن
الصدر والشهد انه قال في المسبوق لا يقنت ثانيا وفي السأهي
يقنت ثانيا فان كان ما في الذخيرة رواية فهي موافقة للذخيرة
راية وتعليل قاضي خان بان تكرار القنوت غير مشروع
مستوفى بالشك اللهم الا ان يختار في الشك ايضا انه يقنت
في الاولى مما شك فيه ثم لا يعيد كما اختاره ائمة بل في الثانية
لا يحتاج الى الفرق اصل لان المختار ما قاله ابو حفص
الكبير وابو علي النسفي من ان الشك يعيده في كل ركعة
يحتل انها ثالثة وكذا السأهي على ما اختاره الصدر والشهد
انتهى **قوله** فبقت للمام في الجهرية وقيل في الكل
قال في البحر وفي شرح النفاية معزيا الى الغاية وان نزل
بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهر وهو قول
الثوري واحد وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند النوازل
في الصلوات كلها انتهى **قوله** المراد من الغاية الغاية
للتسريح وراحتهما فوجدت لفظها ما نصه فزع ان نزل
بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهرية قال الثوري
واحد قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي انما لا يقنت عندنا
في صلاة الجهر من غير بلية فان وقعت قننة او بلية فلا
باس به فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره عنه السيد
الشريف صاحب النافع في مجموعته انتهى لفظ الغاية ثم راجعت
شرح ائمة الطحاوي فقلت بعد ما اطال الكلام في الرد على من
يقول به في النازلة وغيرها في مقدار خمسة اوراق كما هو
دأبه من ذكر الاحاديث المتعارضة وتوجيه ما هو يترجح
عنده ولم نعلم من احد منهم انه قنت في الظهر ولا العصر في
حاله حوب ولا غيره فلما كانت هاتان الصلاتان لا قنوت

فيهما في حال الحرب ولا غيره فكل كانت وفي حال عدم الحرب
وكانت الفجر والعشاء والمغرب لا تقنوت فيهن في حال عدم
الحرب ثبت انه لا تقنوت فيهن في حال الحرب ايضا وقد راي
الوتر فيهما القنوت عند اكثر الفقهاء في ساير الدهور وعند
خاص منهم في ليلة النصف من رمضان فكانوا جميعا انما
يقننون لتلك الصلاة خاصة لا للحرب ولغيرها فلما اتفق
ان يكون القنوت فيها سواء غيب لعل الصلاة خاصة لا
لعل غيرها اتفق ان يكون يجب العز سواها فثبت بما ذكرنا
انه لا ينبغي القنوت في الفجر في حال حرب ولا غيره قياسا
ونظيرا على ما ذكرنا من ذلك وهذا قول ابي حنيفة وابو
يوسف ومحمد انتهى فدل كلامه على ان مذهب علمائنا الثلاثة
المجتهدين عدم قراءة القنوت لنازلة فان ثبت عن الطحاوي
في غير الاثار ذلك فيكون تلك رواية المشايخ لانه لم
يصح في الغاية ان قراءة القنوت قول الامام او قول
ما حبيه بل عزاه الي الثوري والمام احمد واستدل بمنه
صلواتهم عليه وسلم فلو كان قول علمائنا لعزاه الي احد
منهم فليتأمل **قوله** زيادة تكبير عید وجنارة فيه
اختصار محل من المراد من الزيادة في تكبير عید الزيادة
على اقوال الصحابة لا الزيادة على ثلاثة مطلقا قال في شرح
منية المصلي واربعة اشياء اذا فعلها الامام لا يتابعه القوم
لوزاد سجدة او زاد على اقوال الصحابة في تكبيرات العيدين
وكان المقتدي بجمع التكبير منه او زاد على الاربع في تكبيرات
الجنارة او قام الي الخامسة ساهيا انتهى ففي اطلاق زيادة تكبير
عید ترك قيدين لا بد من ذكرهما فليتأمل **قوله** فلو
تسليمين لم تنب عن السنة هكذا ذكره الزيلعي ونحو عبارة

والاربع بتسليمية واحدة عندنا حتى لو صلاها بتسليميتين
لا يعتد بها عن السنة وقال الشافعي بتسليميتين والحجة عليه
ما رواه الطحاوي والترمذي وابو داود وابن ماجه عن ابي
ابوب رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
بعد الزوال اربع ركعات فقلت ما هذه التي تذاوم عليها فقال
هذه ساعة تنفتح فيها ابواب السماء فاحب ان يصعد في فيها
على صالح فقلت اني كلها قنوة فقال نعم فقلت بتسليمية
واحدة ام بتسليميتين فقال بتسليمية انتهى وفي التهستان في
لوصلي الاربع التي قبل الظهر بتسليميتين لم يعتد من السنة
قوله وحررا باحة ركعتين اقول مذهب الامام كراهة
ركعتين قبل المغرب قال محمد في الاثار اخبرنا ابو حنيفة عن
حامد قال سالت ابراهيم عن الصلاة قبل المغرب فنهاى عنها
وقال ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضي الله عنهم
لم يصلوها قال محمد وبهنا حجة اذا غابت الشمس فلا صلاة
على جنازة ولا غيرها قبل صلاة المغرب وهو قول ابي حنيفة
انتهى وفي التقاية ويكره النفل فقط بعد اداء المصراي اداء
المغرب انتهى اقول دليله ما ذكره وما رواه البخاري ومسلم
انه عليه السلام كان يصلي المغرب اذا غابت الشمس وتوارت
بالحجاب قال رافع بن جديج كنا نصلّي المغرب مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فينصرف احدا منا وانه ليصبر موافق نبه
قوله الحديث من تركها في اي سنة الظهر **قوله** لا تجزئه عن
ركعتيها على ما صح اقول في الخلاصة صلى بعد طلوع الفجر
ركعتين بنيت التطوع بينوب عن سنة الفجر بناء على ان السنة
تتأدى بنيت التطوع ولو صلى ركعتين في الليل فاذا الفجر طالع
عن ابن المبارك رحمه الله انه ينوب وفي رواية عن ابي حنيفة

انه لا ينوب وهو الاصح وفي مفرقا ثم شمس الائمة الجلواني ربح
 في رجل على اربع ركعات في الليل فتبين ان الركعتين الاخيرتين
 بعد طلوع الفجر يجتنب عن ركعتي الفجر عند هما وهو احد
 الروايتين من ابي حنيفة رضي الله عنه وبه يعني فعلى هذا في
 المسئلة الاولى ينوب عن السنة ايضا انتهى اقول ما ذكره
 الشارح من الدليل لا يصح ان يكون دليل لما في المتن لان
 الركعتين اللتين صلاهما على ظن ان الفجر لم يطلع كانتا
 بتخرية مستداه نعم يصح كونه دليلا لما زاده من الصورة في
 الشرح فينبغي ان تنوب عن السنة في الصورة المذكورة في
 المتن لان ما في التجنيس من الدليل صادق عليه بل المقصود
 في التجنيس صورة اربع ركعات كما ذكرنا عن المتفرقات قال
 في البحرود في التجنيس ما ذكره في متفرقات خمس الامة بان
 الاصح انها لا تنوب عن ركعتي الفجر كما افاد على الظاهر مستا
 وقعد على راس الامة فانه لا ينوب الركعتان عن ركعتي
 السنة في الصحيح من الجواب كذا هذا وهذا لان السنة ما راطب
 النبي صلى الله عليه وسلم عليها ومواظبته عليه السلام كانت
 بتخرية مستداه فليتأمل في كلام الشارح كيف عوى ما في
 المتن الى التجنيس **قوله** لان لم يرد اقول بل وردت
 الزيادة على ثمان في صحيح مسلم في ضمن حديث طويل عن عايشة
 قتلت يا احر المؤمنين انبيئي عن نرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فتالت كنا نعد له سواكه وطهوره فيبعثه الله ما شاء ان
 يبعثه من الليل فيتسوك ويتوضا ويصلي تسع ركعات
 لا يجلس فيها الا في الثامنة فيذكر الله ويحجده ويدعو ثم
 ينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله
 ويحجده ويدعو ثم يسلم تسليها يجمعنا ثم يصلي ركعتين بعد

ما يسلم

ما يسلم قاعدا فتلك احدي عشر ركعة الحديث فان قيل عدم
 المجلس على راس الركعتين منسوخ فتكون الزيادة ايضا
 منسوخة قلنا لا يلزم من نسخ حكم واحد في حديث واحد
 نسخ حكم اخر فيه كما هو مقرر في محله وبعد ما خربت هذا
 رايت في البحر ما نصته واختلف الشارح في الزيادة على ثمان
 بتسليم واحدة مع اختلاف التصحيح فصيح الامام السرخسي
 عدم الكراهة معللا بان فيه وصل العباد بالعبادة ثم قال
 وصح في الخلاصة ما ذهب اليه السرخسي ويشهد له ما في
 صحيح مسلم عن عايشة رضي الله تعالى عنها في حديث طويل
 الاخر وفي القسستان الاصح انه لا يكون الزيادة عليه لان
 فيه وصلا للعبادة وذلك افضل كما في الترتاش وغيره وعن
 ابي حنيفة انه لا تكو الزيادة اذا قعد على كل ركعتين كما في
 الجلابي انتهى فالجهد على الموافقة **قوله** وكثرة الركوع
 والسجود كني به عن كثرة الركعات يعني كثرة الركعات لاجب
 من طول القيام **قوله** ونقل عن المعراج ان هذا قول
 محمد بن عيار في طول القيام افضل من كثرة الركوع والسجود
 وقال ابو يوسف اذا كان له ورد من الليل فالأفضل ان يكثرو
 عدد الركعات والا فطول القيام افضل وقال محمد بن كثر
 الركوع والسجود افضل واحق التطلع افضل ابدائه
 انتهى دل كلامه على ان قول الامام مطلقا وقوله ابي يوسف
 بالتفصيل افضلية طول القيام على كثرة الركعات لانه اشوق كان
 افضل وجزم في اكثر بيان طول القيام احب من كثرة السجود
 وصححه في البدايع كما في البحر وقال الرمي في حاشيته علي من
 المنار **قوله** وكثرة الركوع والسجود احب من طول القيام
 اقول كيف يخالف الجهابذة تبع الشيعه ويجعله متنا والمتون

موضوعة لتقل المذهب مع ان صاحب المجتبى نقله رواية عن
محمد ومع ان ظاهرهما في المعراج ان ما في الكثر قول الامام ابي
حنيفة ومع ما ذكره في البحر في هذا الشرح انه لا اعتبار
بجميع ما يقوله صاحب القنية ما لم يعضده نقل من غيره
ومع تصحيح صاحب البدائع وقد ورد في النهر ما في البحر بقوله
واقول في نظره وجوه اما الاول فلان القيام وان كان
وسيلة الا ان افضلية طوله انما كانت بكثرة القراءة فيه
وهي وان بلغت كل القرآن تقع فرضا بكلها والتسبيحات وان
كثرت فانها لا تزيد على الستة واما ثانيا فلان كون القيام
ركنا زائدا يتخلف بخلاف الركوع والسجود فاما لا اثر له في
الفضيلة واما ثالثا فلان كون القيام بخلاف القراءة في
اخر فرض الفرض ليس مما الكلام فيه اذ موضوع المسئلة في
التقل وفيه يجب القراءة في كله انتهى تأمل وبه اتفق ما في
الحاشية **قوله** ولو تكلم بين الستة والفرض الاخره قال
في معراج الدراية ولو تكلم بعد الستة قبل الفريضة هل تستط
الستة قيل تسقط وقيل لا ولكن ثوابه انقص من ثوابه قبل
التكلم انتهى **قوله** عن عايشة رضي الله تعالى عنها قالت كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر فان كنت مستيقظة
حدثني والا اضطلع روى مسلم قال بن مالك فيه دليل على ان
الفصل بين سنة الصبح وبين الفريضة جائز وعلى ان الحديث
مع اهل سنة انتهى قال الملا على القاري يعني من قال ان الكلام
بين الستة والفرض يبطل الصلاة او ثوابها فنقله باطل نعم
كلامه صلى الله عليه وسلم لا شك انه من كلام الاخوة واما
كلام الدنيا فلا شك انه خلاف الاول واما فضلا عما بين الصلاة
لان الحكمة في وضع الستة ان يتهيا لكال الحالة وطرد الغفلة

فيديو

يبدخل في الفريضة على كمال المحذور والذلة انتهى **قوله**
يبد رها ثم يصليها قال في البحر لو اراد ان يصلي نوافل قبل يبد
رها ثم يصليها وقيل يصليها ويشكل عليه ما رواه مسلم في
صحيحه من النهي عن النذر وهو مخرج لقول من قال لا يبد رها
لكن بعضهم حمل النهي على النذر المعلق على شرط لانه يصير حصول
الشرط كالغرض للعبادة فلم يكن مخلصا انتهى **قوله** والا كراي
ان لم يراها حق اي سنة بان اعتقد ان فعله صلى الله عليه وسلم
لا يوجب الاستئذان بغيره لانه انكر كونها مشروعة هذا مراده
والله اعلم **قوله** قبل الجفاف فيه نظر **قوله** ولو جعله
اثلاثا قال وسط اي لو جعل الليل اثلاثا فصلاة التهج في
الثلاث الوسط افضل ولو جعله انصافا فالنصف الاخير من
الليل افضل **قوله** وتقرض القراءة عملا اشار به الى ان القراءة
في الركعتين ليست بفرض قطعي قال في الهداية القراءة في الفرض
واجبة في الركعتين قال في معراج الدراية اي لا رتبة وفريضة
اذا الواجب نوعان قطعي وطي فالقطعي هو الفرض وهذا الواجب
قطعي في حق العمل كذا في المغاربية وانما وصفها بالواجب لعدم
التأرجح احدها في الركعتين يعني من ذوات الاربع من الفرائض
وبه اشارة الى انه لا يتعين الركعتان ثم مسئلة القراءة تحسنة
قال علمائنا في الركعتين وقال الشافعي في الكل وبه قال مالك
واحده حتى قالوا بفرضية النافذة في الكل لكن مالك اقام اكثر
تمام الكل وقال ابو بكر الاصم والحسن بن صالح القراءة في
الصلاة سنة لا ركن لانها من الاقوال التي يؤقت بها في الصلاة
فتكون سنة كساير الاذكار وعن مالك في رواية شاذة الصلاة
سنة بلا قراءة وقال الحسن البصري وزفر في ركن في اول
ركعة انتهى **قوله** لكنه لا يعم الرباعية المؤكدة اي يعم قولهم

كل شفع صلاة الرباعية المؤكدة يعني يستثنى من قولهم ذلك
الرباعية المؤكدة فكانه قال كل شفع من النفل صلاة على حدة
مطلقا لا الرباعية المؤكدة فان القراءة فوض في جميع ركعاتها
مع ان القيام الثالث ليس كتحريمية مبتدأة بل هي صلاة واحدة
في حقها ولهذا يستفتح في الشفع الثاني ولا يصلي في التعدة
الاولى ولا يبطل خيارها بنياها الى الشفع الثاني كذا في البر
وعن غيره والى هذا اشار بقوله فتأمل **قوله** احتياطا اي يجب
القراءة في كل ركعات الوتر عند ابن حنيفة رحمه الله وان كان
واجبا عنده لانه يجمل ان يكون نفلا فكان الاحتياط في وجوب
القراءة لتخرج الوجوب قال في معراج الداراية يقرأ فكل ركعة
من الوتر وهذا بالاجماع اما عندهم فلانه نفل وامّا عند
الامام وان كان واجبا يجمل انه نفل فكان الاحتياط في وجوب
القراءة لتخرج الوجوب بدليل فيه شبهة انتهى **قوله** فان
انفسه حرم فيه انه ليس بحرام لانه افساد للاداء على وجه
الكمال قال في البحر الرائق معزيا الى البدائع وعندنا لا يفضل
ان يقطعها وان اتم فقد اساء ولا قضاء عليه لانه اذاها كما
وجبت فاذا قطعها لزمه القضاء انتهى وينبغي ان يكون القطع
واجبا خروجا عن المكروه تخريفا وليس بابطال للعمل لانه
ابطال ليؤديه على وجه الكل فلا يعتد ابطالا ولو قضاها في وقت
مكروه اخرا جزاءه لانه واجبت ناقصة فاذاها كما وجبت
انتهى هذا ان تعلق قوله فان افسدها بقوله ولزم نقل الى
قوله ولو عند غروب الى اخوه واما ان كان معلما بقوله ولزم
نقل بالشروع فنقط فلا اعتراض عليه الا انه بعيد **قوله**
غير مؤكدة على احتيار الحلبي قال في البحر اطلق في النفل نفل
السنة المؤكدة كسنة الظهر فلا يجب بالشروع فيها الا ركعتان

حتى لو قطعها قضى ركعتين في ظاهر الرواية عن اصحابنا
لانها نفل وعلى قول ابن يوسف يقتضى اربعاً في التطوع نفي
السنة اولى ومن المشايخ من اختار قوله في السنة المؤكدة
لانها صلاة واحدة بدليل الاحكام من انه لا يستفتح في
الشفع الثاني ونص صاحب النصاب على انه الاصح حيث
قال وان قطع سنة الظهر على راس الركعتين او الثالثة وشروع
في الفرض لزمه قضاء الاربع وهو الاصح لانه بالشروع
صار بمنزلة الفرض انتهى **قوله** لهذا الترجيح واختار الشافعي
هذا القول **قوله** ونفقن في خلال الشفع اه فيلزمه الشفع
لاول ان نقصه قبل القعود والشفع الثاني ان نقصه بعد
القعود الاول والشروع في الثاني بناء على انه لا يلزمه بقية
النفل الا من ركعتين وان نوى اكثر منها وهو ظاهر الرواية
عن اصحابنا الا بما روي الاقتداء وانما قيدنا بقولنا بعارض
الاقتداء لان المظن لو اقتدي بعمل الظاهر ثم قطعها فانه
يقتضى اربعاً سواء اقتدى به في اولها او في التعدة الاخيرة
قوله والا يفسد الكل اي ان لم يشهد للاول ينسد
الكل اتفاقا قال في البحر قيد بقوله بعد القعود لانه لو صلى
ثلاث ركعات ولم يقعد وفسدها لزمه اربع ركعات على
الصحيح وقد ذكره في شرح المنية جسا وهو منقول في البدائع
كما سلف فنقول ان كل شفع صلاة على حدة مفيد بما اذا قعد
على راس الركعتين والا فالكل صلاة واحدة بمنزلة الفرض
فاذا افسده لزم الكل انتهى **قوله** او احدي ركعتي الثاني
هي صادقة على الصورتين لانه احدهما يصدق على الاولى
والثانية وكذا قوله احدي ركعتي الاول فانه اربع صور
ونس عليه قوله واحدي الثاني فان صورتان ومع ما تقدم

تريد على تسع صور فمضى قوله فلهذه تسع صور اي من قول
او ترك القراءة في شفعيه وان عدت الاخيرة بحملة وضمت
اليها صورتان متقدمتان لم تبلغ شفعاً فليتا مل **قوله**
او ترك القراءة في احدى الشفع هي اربع صور لانه اما ترك
القراءة في اول الشفع الاول مع اولي الشفع الثاني او مع اخيره
او ترك في ثمانية الشفع الاول مع اولي الشفع الثاني او اخيره
فهذه اربع صور وما بعد صورتان فهذه ست **قوله**
وبصورة القراءة في الكل تبلغ ستة عشراي بصورة ترك
القراءة في الكل فبعد حذف مصنف وجه يصح الكلام لان ما
تقدم من صور ترك القراءة على ما بسطناه من الكلام على
وجه التفصيل تسع صور ثم ست وبهذه الاخيرة نصير
ستة عشر صورة ولا يخفى عليك ان اعتبار ستة عشر
باعتبار ترك القراءة لا باعتبار قضاء ركعتين لانهما باعتبار
الركوع الاصل هما متى فسد الشفع الاول بترك القراءة تبقى
التحرية عند اي يوسف لان القراءة ركن زايد فلا تبطل الترية
وعند محمد متى فسد الشفع الاول لا تبقى التحرية فلا يصح
الشروع في الشفع الثاني وعند الامام اي حنيفة ان فسد
الشفع الاول بترك القراءة بينهما بطلت التحرية فلا يصح
الشروع في الشفع الثاني وان فسدت بترك القراءة في احدى
بقيت التحرية فصح الشروع في الشفع الثاني **قوله** لكن
بقي ما اذا لم بقصد آه قال في التهستان ان لم يقصد في الوسط
في اربع ركعات من النفل او نوي اربعا وان اثنى لا يلزم
شي عليه من وجوب القضاء في الصورتين اما في الاول فلا
التعمدة الاولى في النفل تكون فرضا عندهم وكذا لو قام
الى الثالثة بلا قعدة وقيد بالسجدة ناسيا لم تقصد صلاة

عليها قالما الشيخان ومحمد في المشهور والناس ان تقصد
كما قال نفراتني وعلم منه انه اذا لم تقصد بتقييدها بالسجدة
تقدم فساده بدون التقييد اظهر والله اعلم **قوله**
ولا يصلي بعد صلاة الحج في كتب الفقه ان هذا لفظ الحديث
وجمله في فتح القدير اشترط عن عمر رضي الله تعالى عنه وخص
منه البعض لانه يصلي ستة النجوم الفروض وهما مثلاً وكذا
يصلي ستة الظهر اربعا ثم يصلي الفروض اربعا فلما لم يكن اجراء
على العموم وجب حمله على اخص الخصوص كما هو المحكم في
العام اذا لم يكن العمل بعمومه فقال محمد في الجامع الصغير
الواد منه ان لا يصلي بعد اداء الظهر نافلة ركعتان بقراءة
وركعتان بخير قراءة يعني لم تصل النافلة كذلك حتى لا
تكون مثلاً للفرض بل يقرأ في جميع النفل وقال قاضي خان
في شرح الجامع الصغير ولو حمل على النهي عن تكرار الجماعة
في المسجد او على النهي عن قضاء الفرائض مخافة الخلل في المؤد
كان حسناً فان ذلك مكرهه انتهى وهذا معنى قوله الشارح
في القراءة او الجماعة ان لا تقال **قوله** ويبني بايماء
الى القبلة او قاعدا ولو ركب تقصد يعني لو كان المصلي قادرا
على القيام فصلي كذلك ثم طراد عليه عذر فبنى عليها فصلي
قاعدا بركوع او سجود او بايماء ان لم يقدر على الركوع والسجود
جاز وسياق في صلاة المريض لو عجز له مرض في صلاة يتم
بما قدر على المعتمد قال في المنع يعني يركع ويسجد او موميا ان
تقدر او مستلقيا ان لم يقدر لانه بناء الا على الاعلى
لما اذا ركب واراد ان يصلي بايماء فسدت صلاة لان الركوع
على كثير والله اعلم **قوله** ولو نذر بها يوم حيضها لاي
لو نذرت عبادة يوم حيضها لا يصح لانه نذر بمصيبة يورث

هَذَا مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ كَلِمَتُهُمْ بِأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ صَوْمَ الْإِيَّامِ الْمُنَهِيَةِ صَحَّ
لَا نَهْ نَذَرَ صَوْمٍ مَشْرُوعٍ وَالنَّهْيُ لِمَعْرُوفٍ وَهُوَ تَرْكُ اجَابَةِ دَعْوَةِ
اللَّهِ تَعَالَى فَيَصِحُّ نَذَرُهُ أَنْتَهَى وَجَدَ الْوُجُودَ مَشَارِكَتَهُمَا وَالْعَلَّةُ
وَهُوَ كَوْنُ الصَّوْمِ وَالْعَقْلَاءِ مَشْرُوعًا وَمَنْعِيٍّ لِلتَّجَرُّحِ فَأَمَّا أَنْ
يُفْرَقَ بَيْنَهُمَا أَوْ يثبتَ لهما حُكْمٌ وَاحِدٌ فَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ مَعْنَى
قَوْلِهِمْ لَوْ نَذَرَ صَوْمَ الْإِيَّامِ الْمُنَهِيَةِ صَحَّ أَنَّهُ نَذَرُ قَبْلِ الْإِيَّامِ الْمُنَهِيَةِ
لَا يَنْهَى وَمَعْنَى مَا هُنَا أَنَّهَا نَذَرَتْ الْعِبَادَةَ فِي يَوْمٍ الْخِيَصِ
لَا قَبْلَهَا فَوَجَبَ الْحُكْمُ وَاحِدٌ فَلْيَرَأِ **قَوْلُهُ** اجْمَاعًا عِنْدَ
عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي تَرْجُومَةِ مَنِةِ الْمُصَلِّي أَنَّهُ حَكَمِيٌّ غَيْرُ وَاحِدٍ لِمَجْمَاعِ
عَلَى سَمْعِهَا وَفِي مَجْمَاعِ الدَّرَافَةِ قَالَ الشَّوْكَانِيُّ إِنَّهَا سِتَّةُ بَاقٍ
الْعَلَاءِ **قَوْلُهُ** فِي الْأَصْحَاحِ أَحْزَنَ مِنْ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ
أَحَدُهُمَا أَنَّ اللَّيْلَ كُلَّهُ وَقْتُ لَهَا قَبْلَ الْمَشَاءِ وَبَعْدَهُ وَقْتُ الْوُتْرِ
وَبَعْدَهُ وَالثَّانِي أَنَّ وَقْتُهَا مَا بَعْدَ الْمَشَاءِ إِلَى الْوُتْرِ وَتَقَارِبُهَا
لَا يَجُوزُ **قَوْلُهُ** وَلَا تَقْضَى إِذَا قَانَتْ أَصْلًا قَالَتْ فِي الْبَحْرِ إِذَا
قَانَتْ التَّرَاوِجَ لَا تَقْضَى بِجَمَاعَةٍ فَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تَقْضَى أَصْلًا
فَإِنْ قَضَاهَا وَحْدَةً كَانَ فَقَلًا مُسْتَحَبًّا لِاتِّزَاجِ أَنْتَهَى **قَوْلُهُ**
حِكْمَتُهُ مَسَاوَاتِ الْمَكَلِّ أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ مَعْرُوفًا
إِلَّا الْعَلَامَةُ الْعَلِيمُ أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي كَوْنِهَا عَشْرِينَ أَنَّ السُّنَنَ شَرَعَ
مَكَلَّاتٍ لِلرَّاحِبَاتِ وَهِيَ عَشْرُونَ بِالْوُتْرِ فَكَانَتْ التَّرَاوِجُ
كَذَلِكَ لَتَقَعُ الْمَسَاوَاتُ بَيْنَ الْمَكَلِّ وَالْمَكَلِّ أَنْتَهَى **قَوْلُهُ** وَالْحُكْمُ
مَرَّةً مَرْفُوعٍ مَعْطُوفٍ عَلَى قَوْلِهِ وَالْجَمَاعَةُ سِتَّةُ أَيْ الْخَتْمُ مَرَّةً
سِتَّةً وَفِي الْهَدَايَةِ أَكْثَرُ الْمَطَالَعِ عَلَى أَنَّ السَّنَةَ فِيهَا الْخَتْمُ وَفِي
مُخْتَارَاتِ النَّوَازِلِ أَنَّهُ يَقْتَضِي فِي كُلِّ رَكْعَةٍ آيَاتٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ بِأَنَّ
السَّنَةَ فِيهَا الْخَتْمُ طَرَفُ جَمِيعِ عَدَدِ الرُّكْعَاتِ فِي جَمِيعِ الشُّهُرِ سِتَّةً
رَكْعَةً وَجَمِيعُ آيَاتِ الْقُرْآنِ سِتَّةُ أَلْفٍ أَنْتَهَى وَيُصَرِّفُ فِي الْخَاتِمَةِ

عَلَى أَنَّهُ الصَّحِيحُ أَنْتَهَى إِلَّا أَنْ مَرَاعَاتِ الْقُرْآنِ أَمْرًا خَرَفَ **قَوْلُهُ**
وَلَوْ تَرَكْنَا الْكُلَّ أَيْ لَوْ تَرَكْنَا التَّرَاوِجَ كُلَّ الْجَمَاعَةِ هَلْ يَصْلُحُ
الْوُتْرُ الَّذِي يَظْهَرُ لِلْمَسْكِينِ الضَّعِيفِ أَنَّهُمْ يَصْلُحُونَ حِينَئِذٍ الْوُتْرُ
بِجَمَاعَةٍ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةَ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ
بِجَمَاعَةٍ ثُمَّ تَرَكَهَا وَبَيَّنَّ الْعَذْرُكَ هُوَ مُتَقَرَّرٌ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ
وَسَلَّمَ وَغَيْرُهَا وَصَلَاتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تِلْكَ اللَّيَالِي
وَتَرَكَا ذِكْرَهُ الْمَعْدُثُونَ فَقَدْ صَدَّقَ أَنَّهُ صَلَّى الْوُتْرَ بِجَمَاعَةٍ وَلَا
صَلَّى أَحَدَ التَّرَاوِجِ فَلْيَبْتَئِمْ **قَوْلُهُ** قَالَ بَنُ الْهَامِ وَأَنْتَ
عَلِمْتَ لَمَّا قَدْ مَنَاهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ أَوْ تَرَكَهُ
ثُمَّ يَبْتَئِمْ الْعَذْرُكَ فِي مَا خَبَرَهُ فَكَانَ أَنْ فَصَلَ الْجَمَاعَةَ فِي النَّفْلِ ثُمَّ
بَيَّنَّ الْعَذْرُكَ فِي تَرْكِهِ أَوْ جِبَ سُنَنِهَا فَكَذَلِكَ الْوُتْرُ بِجَمَاعَةٍ فَإِنْ
الْجَارِي فِيهِ مِثْلُ الْجَارِي فِي النَّفْلِ بِمِثْلِهِ أَنْتَهَى هَذَا يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ
إِلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **قَوْلُهُ** وَقِيَامُهُمَا أَيْ التَّرَاوِجُ كَمَا فِي الْمَخْرِجِ
وَمِنْ قِيَامِهِ اللَّيْلُ بِقِيَامَةِ الْقِيَامِ **بَابُ** **أَوْرَاقُ الْفَرَسِ**
قَوْلُهُ أَوْ كَانَ فِي النَّفْلِ نَجْمِيٌّ بِجَنَازَةٍ وَخَافَ فَوْتَهَا فَطَعَنَ
قَالَ فِي الْبَحْرِ وَمِنْ الْعَذْرُكَ إِذَا شَرَعَ فِي نَفْلِ فَخَضَرَتْ جَنَازَةٌ
وَخَافَ طَوِيلَهَا أَنْ لَمْ يَقْطَعْهَا تَقْوَتُهُ فَانْهَ يَقْطَعُهَا وَيَصَلِّي عَلَيْهَا
لَا يَنْتَهَى مِنَ الْمَصْلُحَتَيْنِ مَعَ وَقْطَعِ النَّفْلِ مَعْتَبَرٌ لِلْقَضَاءِ
بِخِلَافِ الْجَنَازَةِ وَلَوْ اخْتَارَ تَقْوَتُهَا كَانَ لَا إِلَيَّ خَلْفٌ كَذَا فِي
نَجْمِ الْقَدِيرِ أَنْتَهَى يَفْهَمُ مِنْهُ جَوَازُ الْقَطْعِ لِأَنَّ حُرَازَ الْمُفْضِلَتَيْنِ
بَطْلَانًا أَيْ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الثَّانِي عَيْنَ الْوُتْرِ كَمَا فِي قِطْعِ الْمَرْصُفِ
لَا دَرَاكُ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَرْصُفِ **قَوْلُهُ** يَتِمُّهَا أَرْبَعًا عَلَى الْقَوْلِ
الرَّاجِحِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْوَلَوَالِجِيُّ وَصَاحِبُ الْمُنْتَقَى وَالْمُحِيطُ ثُمَّ الشُّنَى
لِأَنَّهَا صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ وَلَيْسَ الْقَطْعُ لِلْكَالِ بَلْ لِلْإِبْطَالِ صَرُورَةٌ
وَعَيْنٌ وَقِيلَ يَقْطَعُ عَلَى رَأْسِ الرُّكْعَتَيْنِ وَرَجَحَهُ فِي قِتْحِ الْقَدِيرِ

بعثا حيث قال هو لا وجه لانه متكن من قضائها بعد الزمن
ولا ابطال في التسليم على راس الركعتين فلا يفوت فوض
الاستماع والاداء على الوجه الاكل بلا سبب انتهى وهو
الذي نقله عن النوادر **قوله** وكره تحريما لله في روي
ابن ماجة بسنده عن محمد بن يوسف مولى عثمان بن عفان
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من ادرك الاذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لم حاجة وهو
يريد الرجوع فهو منافق واخرج ابوداود في المراسيل
عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج
من المسجد احد بعد النداء الا منافق الا احد اخرجته
الحاجة وهو يريد الرجوع ومراسيل سعيد يقيها بعض
من يرد المراسيل من الائمة لانه تتبعها فوجد هامسا
واخرج الجماعة الى البخاري عن ابيه الشعمش قال كنا مع
ابن هزيمة فخرج رجل حين اذن المؤذنون للمعصر فقال ابو
هزيمة اما هذا فقد عصى ابا القاسم كذا في فتح القدير **قوله**
بل ترك الجماعة اي بل يكره ترك الجماعة لانه صلى وحده
ومن صلى وحده فقد ارتكب المكروه وهو ترك الجماعة
لانها على الصحيح اما سنة مؤكدة او واجبة وترك السنة
مكروه كترك الواجب **قوله** فيكره مخالفة الجماعة بل
يجذر بل يقتدي متشلا ظاهره يقتضيه انه ينبغي لمصلي
الظهر ان يصلي مع الجماعة الثانية متشلا اذا صلى النحر
مع الاول ويؤيده ما ذكره في البحر الرائق حيث قال ولم
يذكر المصلي حكم المك في المسجد بل صلاة اما في موضع يكره
التقل فالكراهة ظاهرة واما في موضع يكره التقل فذكر
في المحيط انه في المصير والمغرب والمغرب يخرج فالكراهة التقل

بعدها

بعدها فان مكث ولم يرد خل معهم يكون لان مخالفة الجماعة
وزر عظيم انتهى الا ان يقال هذا كله في حق الجماعة الاولى
فليست **قوله** ولا يكون مصليا جماعة آه ثمرته تظهر
في اليقين فانه اذا قال عبده حران صلى الظهر جماعة سبق
بعضها لم يجز لانه لم يصل الكل مع سلام **قوله** هـ
وضعه في البحر حيث قال وما يضعف قول السرخسي ما
انتقوا عليه في باب الايمان انه لو حلف لا يأكل هذا الرغيف
لا يجز لانه لا يأكل كله وان الاكثر لا يقيم مقام الكل لكن في
المخالفة من كتاب الايمان لو حلف لا يقراء سورة فقرأها
الاخر فاحت ولو قراها الاية طويلة لا يجز انتهى وفيهم
ما في الخلاصة انه ليس للاكثر حكم الكل لانه لو كان للاكثر
حكم الكل لحثت فيما اذا توانها الاية طويلة **قوله** ثم
قول الدرر ان فائت الجماعة مشكل بما مر من عبارات
الدرر عند قول الماتق من آمن فوفت الوقت يتطوع قبل الزمان
هكذا يعني ان من فائت الجماعة فاراد ان يصلي الفرض منقرا
فهل ياتي بالسنة قال بعض مشايخنا لا ياتي فلو اراد ان يصلي
بها لانها انما ياتي بها اذا ادب الفرض بالجماعة لكن لا مع
ان ياتي بها وان فائت الجماعة اذا اصاب الوقت فحينئذ
يترك انتهى فاشار الشارح الى ان ما ذكره في الدرر مخالف
لما ذكرنا ان التسبق فوجز مطلقا عند خوف فريته الجماعة
لانه يقول ياتي بها وان فائت الجماعة وقد تقرر خلافه ثم
ان كانت سنة الفجر فلا تقتضي بالشروط المتقدمة وكذلك
سنة الظهر على التخصيص المتقدم فتقول صاحب الدرر ان
فائت الجماعة مخالفة لما تقرر من ترك السنة عند فوت
الجماعة **قوله** ثم في عبارة الدرر اشكال آخر هو ان هـ

التفسير ليس بمطابق لنفسه لان عبارة المتن ليس فيها الا
عند امن فوت الوقت يوق بالسنة اي سواء يصلي الجمعة او لا
فتفسير بقوله ان من فاته الجماعة آه ليس بمطابق وان
سلنا ان المراد به المنفرد فايضا تفسيره بطريق التوحيد
لا يطابق المتن لان في المتن جزمه **قوله** فياقي بها اي
بهذه الركعة التي لم يدرك المؤتم ركوعها وقد اورد الامام
في الركوع لانه صار مسوقا فيها عندنا خلافا لوفوفانه
عنده يصير مدركا حتى لو كان لاحقا عنده في هذه الركعة
فياقي بها قبل فروع الامام اذا الواجب قضاء ما فاته قبله
ولكنه لو صلاها بعد فروعها جاز وعندها هو مسروق فلا
ياقي بها الا بعد فراغه كذا في فتح التدبير **قوله** فانه يصير
مدركا لها فيكون لاحقا اي يصير مدركا لتلك الركعة فيكون
لاحقا في الركوع وقوله ياتي بها ينبغي ان يقول ياتي به اي
بالركوع فكله سهو قلم ويؤيد ما قلنا ما ذكره بن الهمام لو
ادركه في محض القيام ولم يركع مع الامام حتى رفع فاته يكون
مدركا لها اتفاقا حتى كان له ان يركع بعد الامام ويلجأ
هذا ترجيحه والذي يظهر ان الشارع سمى قلبه فانه كان
اراد ان يكتب فانه يصير مدركا اتفاقا لها خلافا لوفوفاني
الصورة الاولى فان عنده يكون لاحقا فياقي بها قبل فروع
الامام ليطابق ما نقلناه عن فتح التدبير في الموقلة الاولى
وانه اعلم **قوله** ولا تقصد بتركها اي لو نوي لاقتداء
بالامام وكبر وهو في السجدة ولم يتابعه في السجدة لا تقصد
صلاته قال في البحر توقفت في عدم فساد صلاته مدة حتى
رايت في التجميع معزيا الى فتاوي ائمة سرقند انها لا تقصد
لو ترك وعبارته رجل انتهى الى الامام وقد سجد سجدة فذكر

ونوي الاقتداء به ومكت فائجا حتى قام الامام ولم يتابعه في
السجدة ثم تابعه في بقية الصلاة فلما فزع الامام وقضى مكانها
سبق به تجوز الصلاة لانه يصلي تلك الركعة الفاتية بسجدة
بعد فروع الامام وان كانت المتابعة حين شروع واجبة في
تلك السجدة انتهى **قوله** ان قراء الامام قد فرض
اي صح ركوعه ان كان ركع قبل الامام لكن بشرط وقوعه
بعد قراءة الامام قد فرض والا لا يجوز له ان يقرأ الفاتية
لو ركع المقتدي قبل ان ياحد الامام في القراءة ثم قراء الامام
وركع والرجل ركع فادركه في الركوع لا يجوز له عن الركوع
لانه ركع قبل او انه ولو ركع بعد قراءة الامام ثلاث ايات
ثم اتم القراءة وادركه جانبا انتهى فاذا اخرج ان هذا التقيد
لا بد من تقديره في المتن **باب قضاء الفوائت**
قوله وبالنسبة فقط بالوقت يكون اداء اقله هذا في
غير صلاة النحر وسلم واما في صلاة النحر فان طلعت عليه الشمس
قبل تمام التشهد فتفسد باتفاق مما بيننا فلا يكون اداء وان
بعد تمام التشهد وقبل الخروج يصنع فعل الاختلاف المقرر
في المسائل الاثني عشرية بين الامام وصاحبه رحمهم الله تعالى
الا ان يقال معنى قوله يكون اداء اي ان لم تنطل النجاسة واما
اذ بطلت النجاسة كما في النجس فيكون اداء **قوله** للنجس المشهور
من نام عن صلاة وهو ما روي الشيخان في صحيحهما من نام
عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك
لكن اعترض المحقق على الاستدلال به بان غاية ما يفيد وجوب
الاداء وقت التذكير لا فساد الوقتية فيه بخلاف التمسك بما
اخرج الدارقطني ثم البيهقي عن اساميل بن ابراهيم الترمذي
عن سميد بن عبد الرحمن الجعفي عن عبيد الله عن نافع عن ابن

عمر رضي الله تعالى عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليتم صلاته
 فاذا فرغ من صلاته فليعد التي صلاها مع الامام ورواه
 مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا وصحح الدارقطني وابوزرعة
 وغيرهما وقعه واختلفوا في نسبة الخطاء في رفعه فمنهم
 من نسبها الى سعيد بن عبد الرحمن ومنهم من نسبها الى
 التزجاني ولا يخفى ان الرفع زيادة والزيادة من الثقة مقبولة
 وهما ثقتان قاله بن معين في التزجاني لا بأس به وكذا قال
 ابوداود واحمد وكذا وثق بن معين سعيدا وذكر الذهبي
 في ميزانه توثيقه عن جماعة وان كان قد بهم فان قلت
 لا يتجاوز ما لا فالجواب ان المختار في تعارض الوقف والرفع
 ليس كون الاعتبار للاكثر ولا لحفظ وان كانت فيه مذاهب
 بل للرافع بعد كونه ثقة ودعوى من ادعى ان خبر الترتيب
 مشهور مردود بان الخلاف في رفعه بين المحدثين ثابت
 فضلا عن شهرته انتهى وان اردت زيادة فارفع اليه **قوله**
 خبر من تذكر اي فيه اي في الخبر **قوله** لو جوبه عنده اي
 لو جوب الترتيب عند الامام **قوله** اذا ضاق الوقت
 المستحب حقيقة قال في البحر الرائق ظاهر كلام المصنف
 اعتبار اصل الوقت في الضيق لا الوقت المستحب ولم يذكر
 في ظاهر الرواية ولذا وقع الاختلاف فيه بين المشايخ ونسب
 الطحاوي الاول الى ابن حنيفة وابي يوسف والثاني الى محمد
 كما في الذخيرة وثمرته تظهر فيما لو تذكر في وقت العصر ان
 لم يصل الظهر وعلم انه لو اشتغل بالظهر يتبع قبل التغيير ويقع
 العصر او بعضها فيه فعلى الاول يصلي الظهر ثم العصر وعلي
 الثاني يصلي العصر ثم الظهر بعد المغرب واختار الا قال

تأني خان في شرح الجامع الصغير وذكره بصيغة عند ناوفي
 المبسوط واكثر مشايخنا على انه يلزمه مراعاة الترتيب ههنا
 عند علمائنا الثلاثة وصح في المحيط الثاني فقال والاصح انه
 يسقط الترتيب لما فيه من تغيير حكم الكتاب وهو نقصان
 الوقتية بخبر الواحد وذلك لا يجوز انتهى فعلى هذا المراد يسقط
 بغير الوقت المستحب ورجحه في الظهيرية بما في المتن من انه
 اذا افتتح العصر في اول وقتها وهو ناس للظهر ثم احترت
 الشمس ثم تذكر الظهر مضى في العصر قال فهذا نص على ان العرق
 للوقت المستحب انتهى فحينئذ انقطع اختلاف المشايخ لان
 المسئلة حيث لم تذكر في ظاهر الرواية وثبتت في رواية
 اخري تعين الصير اليها انتهى **قوله** كونها نصا في المسئلة
 فيه نظر ظاهره انه لم يقل احترت الشمس جميعا لوصل الظهر
 ثم العصر فسمما الوقت بل قال احترت الشمس والغالب
 عند احرار لا يسمع الصلاتين وان سلم فاحتمال عدم وسعها
 كاف لعدم كونها نصا فليتأمل ثم الدليل الذي ذكره من قوله
 نقصان الوقتية بخبر الواحد يرجح ما اختاره لكن نقصان
 الطحاوي بان ابا يوسف مع الامام يرجح ان الاعتبار بصل الوقت
 لا للوقت المستحب والله اعلم **قوله** اعتقادية احتراز عن
 الترفاه لو فاتت خمس صلوات متتالية ثم وترا نقد مسكا
 حتى تقوته صلاة النجم **قوله** بخروج وقت السادسة
 على الاصح احتراز عن ما روي عن محمد بن ابي المعتمر دخول وقت
 السادسة وعن ما ذكر في السراج الوهاج وغاية البيان ان
 المعتمر دخول وقت السابعة لتصل الفوايت ستا اولا يثبوت
 صيرورته على دخول السابعة كما لو ترك صلاة يوم كامل
 ونجم اليوم الثاني فان الفوايت صارت ستة بطلوع الشمس

في اليوم ولم يدخل وقت السابعة **قوله** او قد بنة
 على العتد اشار به الى اختلاف فيها قال في البحر لا فرق بين
 الفوائت القديمة والحديثة حتى لو ترك صلاة شهر فسقا ثم
 اقبل على الصلاة ثم ترك فائتة واحدة فان الوقتية جارية
 مع تذكر الفائتة الحادثة لا تضامها الى الفوائت القديمة
 وهي كثيرة فلم يجب الترتيب ولان بالحد بنة اذا دت
 الكثرة فيسالك السقوط لانه لو اشتغل بهذه الفائتة لكان
 ترجيحها بلا مرجح ولو اشتغل بالكل تقومت الوقتية فتعذر
 ما ذكرنا وقال بعضهم ان السقوط الفوائت الحديثة وانما
 القديمة فلا تسقط فيجعل الماضي كان لم يكن زجراله
 عن التهاون بالصلوات فلا تجوز الوقتية مع تذكرها
 وصححه في معراج الداراية معزيا الى محيط الصدر الشهيد
 وفي المحيط وعليه الفتوى وذكر في المجتبى ان الاول اصح وفي
 الكافي والمعراج وعليه الفتوى فقد اختلف التصحيح والسنن
 كرايت والعمل بما وافق اطلاق المتن اولى خصوصاً ان
 على القول الثاني يؤدي الى التهاون لا الى زجره عنه فان من
 اعتاد تغيبات الصلوات لو اتي بعدم الجواز ينوت اخرى حتى
 يبلغ الحديثة حد الكثرة كما في الكافي انتهى واليه مال في فتح
 القدير **قوله** عن الداراية لو سقط للنسيان الى اخره الذي
 رايناه في معراج الداراية خلافاً حيث قال ولو سقط الترتيب
 لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على اصح حتى لو خرج في
 خلال الوقتية لم تقصد على اصح وهو مؤد على اصح لا قاض
 وكذا لو سقط بالنسيان ثم تذكره يعود اقوله ويؤيده
 قاعدة الساقط لا يعود لم كتب في معراج الداراية بعد هذه
 المبارقة باوراق هذا من قيل انتهاء الحكم بانتهاء علته وبون

الحكم عند زوال المانع كحق الحيض انما اذا ثبت للحرم من النساء
 ينسقط بالتزوج ثم ارتفعت الزوجية يعود الحق وكما اذا
 سقط بالنسيان وصنيق الوثق فانه يعود بالذكور وسعة
 الوقت بالا اتفاق ولكن قال شمس الائمة وغفوا لسلامه
 وصاحب المحيط وصاحب المعنى وقاضي خان وغيرهم
 الا ظروافه لا يعود وعليه الفتوى وبه قال حفص الكبيرو
 لان الساقط لا يتصور عوده انتهى اقوله وبه سقط ما
 اختاره في النهر **قوله** هي سادسة الفوائت سماها فوائت
 مع ان الفائتة واحدة والبقية فواسد مجاز لا شتر اكها في
 وجوب القضاء لانها لما فسدت وجب قضاءها كما يجب
 قضاء كل يجب الفائتة **قوله** لان دخول وقت السابعة
 غير شرط وقع في بعض النسخ موضع السابعة السادسة
 وهي غير صحيحة معتمدة للمعنى **قوله** يقال صلاة تصح
 حساً الى اخره قال في المبسوط هذه المسئلة التي يقال واحدة
 تصح حساً وواحدة تقصد حساً فالواحدة المصححة للحس
 هي المتروكة تقضي قبل السادسة قبل قضاء المتروكة والواحدة
 والواحدة المفسدة للحس المتروكة تقضي قبل السادسة
 انتهى وهذا عند ابن حنيفة وعندهما النساد منتهى لا يزول
 وهو القياس **قوله** ولو فدي عن صلته في مرضه لا يصح
 بخلاف العموم كان الفرق والله اعلم ان الصلاة تجوز ولو بلا يما
 مستلقيا او على جنبه فلا تجوز الصدقة وهو قاض عليها بخلاف
 العموم فانه يتحقق العجز عنه بالمرض مع القدرة على الحركات
قوله صبي احتمل بعد صلاة المشاء في المشاء فتامه
 فاحتمل الى اخره قال في قاض خان غلام احتمل بعد ما صلى المشاء
 ولم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم ليس عليه

اعادة العشاء هو المختار وان استيقظ قبل طلوع الفجر عليه
قضاء العشاء اجاعا وهذه واقعة محمد سألها ابا حنيفة
فاجابه بما ذكرنا فاعاد المشا انتهى **باب سجود الشهور**
قوله ولو اتي بتسليمتين سقط عنه السجود اي سجود
السجود **قوله** هذا مخالف لما اختاره في الهداية وغيرها
قال في الهداية وما ياتي بالتسليمين هو الصحيح صرفا للسلام
المذكور الى ما هو المهور قال ابن الهام قوله هو الصحيح احترازا
عما قاله شيخ الاسلام وقيل الجمهور ومنهم من قال لا سلام الا ياتي
بتسليمته واحدة ثم اختار نحو الاسلام كونه تلقاء وجهه
ولا يتعرف لان الاختلاف لقصد التسمية والمراد هنا مجرد
التحليل ومختار الصالح مختار شرا لا يمتد ومصدر الاسلام اخي فخر
الاسلام ونسب القابل بالتسليم الى البدعة قد دفعه اخوه
فخر الاسلام بانه مشار اليه في الاصل في كتاب الصلاة تنقيها
عن عمدة البدعة وجه مختار المصنف ما قاله من صرف السلام
بمعنى المذكور في حديث ثوبان الى ما هو المهور والسلام
المهور في الصلاة تسليمتان انتهى وقال في البحر الرائق ان
المصنف ينصرف السلام الى المهور في الصلاة وهو تسليمتان
كما هو في الحديث وصححه في الظهيرية والهداية وذكر في التبيين
انه المختار وعزاه في البدائع الى عامتهم واختار فخر الاسلام انه
يسجد بعد التسليم الاول ويكون تلقاء وجهه ولا يتعرف
وذكر في المحيط انه الا صوب لان الاول للتحليل والثاني للتسمية
وهذا السلام للتحليل لا للتسمية فكان ضم الثاني الى الاول عبثا
واختاره المصنف في الكافي وقال ان عليه الجمهور وهنا **قوله** لان
اخوان احدهما انه يسلم عن يمينه وصححه في المجتبى تأييدها
سلم التسليمتين سقط عنه سجود السهو لانه بمنزلة الكلام

حكا **الشارح** عن خواهر زاده فتد اختلف التصحيح فيها
انتهى **قوله** سقوط سجود السهو بالتسليمتين لا وجه له لان
السهو قد وجب عليه واستقاطه بسبب كون التسليم الثانية
بمنزلة الكلام معارضة للنص الوارد عنه صلى الله عليه وسلم
نعم الامام يسلم واحدة ليلا يذهب القوم لان ظاهر التسليم
لجنتين ويرجمه المترون ولا شك ان المختار ما في المتن نعم الامام
يسلم واحدة ليلا يذهب القوم **قوله** او وجد منه ما
يقطع البناء كاللحم ذكر الشارح احمرار الشمس في العصر مطلقا
وهو اي سقوط السهو عند ما حرار مقيد بقضاء الفائتة
ولهذا قال في فتح القدير وكذا اذا سمي في قضاء الفائتة فلم
يسجد حتى احمرت انتهى وهذا القيد لا بد منه لانه اذا احمرت
الشمس في العصر الوقتية لا يستقط عنه السهو وفي فتح القدير
وليس من شروط السجود ان يسلم ومن قصده السجود بل لو سلم
ذاكر السهو ومن عزمه ان لا يسجد كان عليه ان يسجد **قوله**
ولا يسجد في العهد قيل الا في اربع قال في البحر فان المجتبى من انه
لا يسجد في تركه عدا الا في مسيلتين ذكره فخر الاسلام البديعي
اذا تركه القعدة الاولى عدا او شك في بعض افعال صلاته
تفكر عدا حتى شغل ذلك عن ركن قللت له كيف يجب
سجود السهو بالعد قال سجود المذر لا يسجد السهو انتهى وقافي
الينا يبع من الناطق لا يجب سجود السهو بالعد الا في موضعين
الاول تاخير احدي سجدي الركعة الاولى الى اخر الصلاة
والثاني ترك القعدة الاولى انتهى فتحصل انها ثلاثة مواضع
شكل ولعلم نظروا الى ان هذه الواجبات فصلح ان يجبرها
سجود السهو حالة العدم اما القعدة الاولى فلا خلاف في
اجوبها بل اطلق اكثر مشايخنا عليها اسم السنة كما قدمناه وكذا

الثاني والثالث لم يكن لهما دليل صريح في الوجوب انتهى أقول
 ذكر في حاشية الرمي على البحر معزيا أن الجواهر من الزاهد
 مسيلة خاصة فقال وكذا لو ترك قراءة الفاتحة فصارت
 خمسة مع ما في الشرح إلا أن ما ذكره الشارح من أن صلاة
 فيه على النبي صلى الله عليه وسلم يوجب سجود السهو بالعمد
 معارض بما قاله في الخلاصة عن فتاوى النسفي إذا زاد في
 التعمدة الأولى على التشهد أن كان عامدا بركه وإن كان ساهيا
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم إنما يلزمه السهو إذا قال اللهم
 صل على محمد وعلى آل محمد والمختار أنه يلزمه السهو إن قال
 اللهم صل على محمد انتهى وجه الدلالة على ما قلنا مقابلة قوله
 أن كان عامدا بركه قوله وإن كان ساهيا إلى آخره فلم يوجب
 السهو في العمدة فليتأمل **قوله** كركوع متعلق بترك واجب
 قبل قراءة الواجب أي قبل قراءة مقدار الواجب يعني ركة قبل
 أن يقراء مقدار الواجب وهي السورة أو ثلاث آيات فصار
 أوالة طويلة وليس معناه أنه ركة قبل قراءة شيء من القرآن
قوله في تذكر الفاتحة يعيد السورة أيضا يعني لو ترك
 الفاتحة تنقطع فركعتها ثم عاد للفاتحة فأعادها أعاد السورة
 أيضا **قوله** وكذا لاحق أي يلزمه السهو بسهو أمامه
 وليس معناه أنه يتابعه كالمسبوق قال في البحر لكن اللاحق
 لا يتابع الإمام في سجود السهو إذا انتبه في حال الاشتغال
 بالإمام بسجود السهو وجاء إليه من الوضوء في هذه الحالة
 وإنما يبدأ بنفسه ما فات ثم يسجد في آخر صلاته انتهى فالتشبيه
 في لزوم السهو فقط لا في متابعته لما مع كالمسبوق **قوله**
 ما لم يستقم قايما في ظاهر المذهب هو الصحيح اختاره عتقا
 اختاره في الترحيح قاله فان سمي عن التعمدة الأولى وهو إليه

أقرب عاد والآخر قال في البحر فإن كان إلى التعمدة أقرب بانه رفع
 اليدين من الأرض وركبته عليها أولم ينتصب النصف الأسفل
 وصحبه في الكافي فكان له لم يقيم أصلا وإن كان إلى القيام أقرب
 فكانه قام انتهى واختار الماتن والشارح ما رجحه بن الهام
 حيث قال هو المذهب **قوله** وإن خاف فوت الركعة
 صورته على ما في السراج الوهاج إذا تشهد الإمام وقام من
 التعمدة الأولى إلى الثانية فنسي بعض من خلفه التشهد
 حتى قاموا جميعا فعلى من لم يتشهد أن يعود ويتشهد ثم
 أمامه وإن خاف أن تفوته الركعة الثانية لأنه تبع لا ما معه
 فيلزمه أن يتشهد بطريق الثانية لأنه فوض عليه بحكم المتأ
 انتهى **قوله** والظاهر أنها أي المتابعة واجبة في الواجب
 أقول فعلى هذا لا يتطل صلواته أن لم يمد إلى التشهد **قوله**
 له أو بمضد صورة الكل ظاهرة وأما صورة البعض فبان
 يمس جلسته خفيفة أقل من مقدار التشهد ثم يعود وإذا عاد
 حسب له الجلسة الخفيفة حتى لو كان كل الجلستين مقدار
 التشهد ثم تكلم بعد جازية صلواته وهذه ثمرة قول الشارح
 وليكن كونه كل الجلستين قدر التشهد **قوله** زه صلاة فسد
 قال في المغرب زه كلمة استعجاب عند أهل العراق وإنما قالها أبو
 يوسف ثمكا وقيل الصواب زه بالضم والزاي ليست بخالصة
 انتهى وقال بن الهام زه بمجمة مكسورة بعد هاها كلمة تعجب
 وهو صاعلي وجه التهم قيل قاله بغير الحذف من عهد بسبب ما
 بلغه من عيبه قوله في السجود إذا خرج من سجود إلى ملك الوات
 لا يخرج عن كونه مسجدا انتهى **قوله** ما لم يتعد والسجود
 اختاره عن سجودهم سهوا فإنه إذا رجع الإمام قبل سجوده للجماعة
 سجود القوم سهوا لا يتطل صلواتهم على اختلاف فيه بناء على ما في الجنب

لوعاد الامام الى القعود قبل السجود وسجد المقتدي عما تقدم
وفي السهو خلاف والاحوط الاعادة انتهى وفي قاضي خان لو ان
الامام لم يقعد على راس الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا وشهد
المقتدي وسلم قبل ان يقعد الامام الخامسة بالسجدة ثم يقدها
بالسجدة فسدت صلاتهم جميعا انتهى وفي المحيط لو صلى امام
ولم يقعد في الرابعة من الظهر وقام الى الخامسة فكيف وثابه
القوم ثم عاد الامام الى القعدة ولم يعلم القوم حتى سجدوا
سجدة لا تقصد صلاتهم لانه لما عاد الامام الى القعدة ارتفع
ركوعه فيرتفع ركوع القوم ايضا لانه لما بناء عليه بقي
لم زيادة سجدة وذلك لا يفسد الصلاة انتهى فالشارح تبع
ما في المجتبى فثبتها بقوله لم يتمدوا واما على ما في المحيط
فالجمد والسهو سواء لانه عليه بقوله لم يبق لهم الا زيادة سجدة
وفذلك لا يفسد ولا شك ان المحيط لا يعاود كالمجتبى في الاعتناء
فما في المحيط اولى بالاعتبار واعتبروا يا اولى الابصار فيلغز علي
ما في قاضي خان والمحيط مقل قد ولم يعتبر قعوده وبطلت صلاة
لا اعتباره تاركا ومصل ترك القعدة الاخيرة وقيد الخامسة سجدة
ولم تبطل صلاته **قوله** لا يختصم الكراهة الى هذا فاطر
الى النجرات المصرا لا العصر في هذه الصلوة ما صلاها حتى يقال
ان الكراهة بالقصد او بغيره وكراهة النفل بعد العصر لا في وقت
العصر الا ان يحمل العصر على ما اذا صلى هذه الصلاة عند الغروب
بحيث صارت ست ركعات على هذه الصفة لان النفل عند
الغروب مكروه **قوله** لان التنصت بالفساد لا يجبر بالسجود
كذا ذكره المحقق بن الهمام في فتح القدير و ابن نجيم في بخره وفيه
انه لو قيل سلنا انه لا يجبر بالفساد بالسجود لكن لم لا يكون
لما فات من القعدة من حيث انها بعد كل ركعتين واجبة في النفل

وقد صارت الصلاة نفلا لكان له وجه **قوله** والاصح ان
القوم ينتظرونه احتوازه عما قيل انهم ينتبعونه في هذا القيام
فان عاد عاد وامنعه وان مضى في النافلة تبعوه والصحيح ما ذكره
البلخي من علمائنا لا يتبعونه في البدعة وينتظرونه فان عاد
قبل السجدة تبعوه في السلام وان سجد سجدوا في الحال كذا في
فتح القدير **قوله** والضم هنا كذا اي فيما كان الوقت غير وقت
الكراهة **قوله** في الاول وهي ما اذا عاد وسلم والثانية هي
ما اذا لم يعد حتى سلم **قوله** ومن اقتدي به فيهما اي من اقتدي
بالامام في هاتين الركعتين او في احدهما وجب عليه الركعتان
كما قال ابو يوسف دون الست وهو قول محمد على ما ذكرناه
من دليل السجدة كذا في القهستاني وفي فتح القدير ولو اقتدي
به انسان فيهما يصلي ستا عند محمد وعندهما ركعتين لانه
استحكم خروجه من الفرض فانقطع احرامه انتهى فكان علي
الشارح ان يقول صلاهما فقط عندهما وعند محمد ستا لتظهر
السئلة **قوله** وان افسد قضاها اي ان افسد المقتدي
ايها قضاها وجوبا عند اي يوسف ولم يقضها عند محمد كما
في المحيط والكافي والهداية ولا نص فيه عن الامام كما في المنظر
كذا في القهستاني **قوله** وكذا بالنية ليلا يتبع في خلا الصلاة
قال في معراج الداراية ان عندهما لا يتغير فرضه سواء سجد
للسهوا ولا لانه لو تغير قبل السجود لصحت النية قبل السجود
ولو صحت لو قعت السجدة في وسط الصلاة فصارت ركعة لم
يسجد اصلا فلو صحت لصحت بلا سجود ولا وجه له عندهما
لانه يحصل بعد الخروج فلا يتغير فرضه انتهى وعند محمد
يتم اربعاء ويسجد للسهو في اخر صلاته كذا في المحيط لان عند
محمد سلام من عليه السهو لا يخرج عن الصلاة اصلا كذا في

البحر وغيره **قوله** ولو مع سلامه لوقال وان سلم للقطر
 كان اظهور واخصر **قوله** يلزمه ذلك ما دام في المسجد
 قال بن الهمام اذا سلم وانصرف ثم ذكر ان عليه سجدة صلبية
 او سجدة تلاوة فانه كان في المسجد ولم يتكلم وجب عليه ان
 ياتي به ولو انصرف عن القبلة لان سلامه لم يخرج من الصلاة
 انتهى **قوله** من لم يكن ذلك الشك عادة له الخ وله شق
 ثالث وهو ان لم يشك في هذه الصلاة الخاصة كذا في فتح الله
 ورجح فيها الاستيناف في الصورتين المذكورتين في الكتاب
 لم نه انما يلزم عند كثرة عروض الشك له **باب**
صلاة الربيع قوله فتأخر سجود التلاوة ضرورة اي
 للاضطراب اليه لانه لم يتولد الا التأخر فتولد ضرورة ضرورة
 من اجله **قوله** لمرض حقيق ليس التقسيم الي الحقيقي والحكمي
 للمرض كما لا يخفى على متأمل انما التقسيم للتعذر كما يفصح عنه
 عباراتهم ولهذا قال في البحر اراد بالتعذر التقدير الحقيقي بحيث لو
 قام سقط بدليل انه عطف عليه التعذر والحكمي وهو خوف
 زيادة المرض واختلوا في التعذر فقبل ما يبيح الاطوار وقيل
 التيم وقيل بحيث لو قام سقط وقيل ما يعجزه عن التكبير
 بحر ايجبه والاصح ان يلحقه ضرر بالقيام كذا في النهاية والمجتبى
 وغيرها واذا كان التعذرا عم من الحقيقي والحكمي فلا حاجة الى
 جعل التعذر بمعنى التفسير وانهم لا يريدون به عدم الامكان
 كما في الذخيرة انتهى **قوله** لان المرض استقط عنه الاركان
 قالوا وكذا الشرط كما سيأتي في الشرح فلو كان الربيع الى غير
 القبلة ولم يتد الى التحويل اليها بنفسه ولا بغيره صلى كذا
 لانه ليس في سعه الا ذلك ولا اعادة عليه بعد البرء في
 ظاهر الجواب لانه العجز عن تحصيل الشرايط لا يكون فوق

البحر

العجز عن قبيل الا ركض وثمة لا تجب الاعادة فهنا اول كذا في
 اليد ايج وفي الخلاصة فان وجد احدا يحوله فلم يامره وصلى الى
 غير القبلة جاز عند ابن حنيفة بناء على ان الاستطاعة بقوة
 اليد ليست بثابتة عنده **قوله** وان تعذر الايام براسه
 لا تسقط وان كان العجز اكثر من يوم اخوت الصلاة عنه كما
 في اكثر الهداية وفيها وقوله اخوت عنه اشارة الى انه تسقط
 وان كان العجز اكثر من يوم اذا كان معيقا هو الصحيح قال في فتح
 التدير قوله هو الصحيح احتراز عما صححه قاضي خان انه يلزم
 القضاء اذا اكثر وان كان فيهم مضمون الخطاب فعمله كالمعني عليه
 وفي المحيط مثله واختاره شيخ الاسلام وخبر الاسرار لا
 بمجرد القتل لا يكتفى لتوجه الخطاب انتهى وفي البحر وصححه في
 البد ايج وحزم به الولوالجي وصاحب التمهيد فالحالما في
 هدايته واختاره المعاد في الكافي وصححه في الينا بيع انتهى قوله
 الى هذا مال الشارح فلهذا اختاره **قوله** الا اذا صح قبل ان
 يوم فانه يجوز له البناء اه لو افتتحها بالايماء ثم قدر على
 الركوع والسجود قبل ان يركع ويسجد بالايماء جاز له ان يتمها
 لانه لم يود ركنا بالايماء وانما هو مجرد تخيرية فلا يكون بناء
 التري على الضعيف **قوله** والمربوطة في الشط كالشط يعني
 لا خلاف في الربوطة في الشط انما الخلاف المذكور في غير الربوطة
 في الشط قال في الهداية والخلاف في غير الربوطة والمربوطة
 كالشط هو الصحيح انتهى والمراد من الربوطة في الشط **قوله**
 فان لا فائتة وقت معلوم مثل ان يخفف عن المرض عند الصبح
 مثلا فيعيق قليلا ثم يعاوده فيعيق عليه تعتبر هذه الافاق
 فيبطل ما قبلها من حكم الاغاء اذا كان اقل من يوم وليلة وان
 لم يكن لا فائتة وقت معلوم لكنه يعيق بغتة فيتكلم بكلام

المربوطة مع

الاصحاء ثم يغني عليه فلا عبوة بهذا الا فاقته **قوله** ولو نطقت
 يده ورجلاه بالواو ههنا وكذا في باب التيمم من هذا الكتاب
 وكذا في البحر والمسيح وغيرها في بعض النسخ بلفظه او
 رجلاه بواو الهزة في اولها مهم فسهو من الكاتب والله اعلم
باب سجود التلاوة قوله اي اكثرها مع حرف
 السجدة اي لو قراء اكثر اية السجدة مع حرف السجدة تجب عليه
 السجدة ذكر الشارح لو قراء اية السجدة الا الحرف الذي في
 اخوها لا يسجد ولو قراء الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد
 لان يتقراء اكثر اية السجدة بحرف السجدة وفي مختصر البحر
 لو قراء واستجد وسكت ولم يقل واقترب تلزمه السجدة انتهى
 فعلى هذا لو قراء كلمة السجدة فقط تجب السجدة **قوله**
 منها اول الج وقر في التجنيس التالي والسماع ينظر كل واحد
 منها الى اعتقاد نفسه كالسجدة الثانية في سورة الحج ليس
 بموضع السجود عندنا وعند الشافعي هو موضع السجدة
 لان السماع ليس بتابع للتالي تخفيفا حتى يلزمه العمل براه
 لانه لا شركة بينهما انتهى **قوله** بشرط سماعها متعلق بتجب
 اي تجب سجدة التلاوة على السماع بتلاوة التالي بشرط سماعها
 منه واما قوله او الا ثمار فمطوف على سبب لا على قوله بسبب
 اي الجار والمجرور معنى المتن تجب على القاري بسبب تلاوته
 فقط ولو لم يسمع بان كاستم وعلى السماع بتلاوة القاري
 بشرط سماعه من القاري وعلى المؤتم بانتمائه ولو لم يسمع منه
 قال في الكافي لصاحب الكثر ان السبب في حق السماع التلاوة
 والسماع شرط وصححه انتهى واختاره المصنف كذا في عبارته
 نوع تعقيب فليتأمل **قوله** بخلاف الخارج اي بخلاف من
 كان خارج الصلاة فقرأ المؤتم تسمع منه ذلك الخارج حيث

تجب عليه احترازه عما قيل ان الخارج لو سمع من المؤتم السجدة
 لا تجب عليه قال في البحر وهو قول البعض وصح في الهداية
 الوجوب لان الحجر ثبت في المصلين فلا يعد وهو **قوله** لان
 الحجر ثبت لمعينين فلا يعد وهم الضمير في يعد وهو راجع الى
 المصلين المفهوم من سياق الكلام الشامل للمأمور والا تمام
 واما المعنيين فمما خلاف موضوع الامامة ان يسجد المأمور
 وتا بعد الامام او خلاف موضوع التلاوة ان يسجد الامام
 وتا بعد التالي المأمور لان موضوع التلاوة ان يسجد التالي
 ويتا بعد السامع **قوله** حتى لو دخل معهم سقطت اي لو
 دخل هذا الخارج مع المصلين في الصلاة بان قنئ بامامهم
 سقطت سجدة التلاوة عنه لصيرورته منهم **قوله** خلا
 القرينة فانها ليست بفريضة فيها فان تكبير في الوضع والرفع
 كلاهما سنة كما صححه في البدايع **قوله** ونية التعيين اي
 خلا نية التعيين فانه لو نوى سجدة التلاوة مطلقا اجزأته
 وسياق في الشرح حيث قال ويكفيه ان يسجد عددا عليه
 بلا تعيين انتهى وفي الفتية لا تجب نية التعيين في السجودات
قوله ما حرره من لا حشره قال في الدرر المجنون على
 ثلاث مراقب قاصدا متروكا مل غير مطبق وهو ما يكون اكثر
 من يوم وليله لكنه قد يزول وكامل مطبق وهو الذي يزول
 فالمجنون القاصد يلزم بتلاوته وبسماعه منه على غيره وهو
 المذكور في النوادر والمجنون الكامل الغير المطبق لا يلزم بتلاوته
 وتسمعه عليه سجدة لكن تلزم بسماعه منه على غيره وهو الذي
 ذكره قاضي خان والمجنون الكامل المطبق لا يلزم بتلاوته شيء
 لا عليه ولا على غيره بالسماع وهو الذي ذكره صاحب التلخيص
 انتهى قلت هذا الاخير المراد من المتن **قوله** ومن كل تال

حرفا اي لا تجيب بسماعه من كل تال حرفا بان سمع آية
سجدة كاملة من كل تال حرفا حرفا **قوله** وتسقط بالمع
لا يتوهم ان المراد بها انما اذا قرأت خارج الصلاة ثم حانت
تسقط عنها بل المراد به كما في الخلاصة المارة اذا قرأت آية
السجدة في صلاتها فلم تسجد حتى حانت تسقط عنها السجدة
انتهى وسياق في الشرح ففيه تكرار **قوله** ويخالف الضمير
عائدا الى ما ذكر في التنية والتخالف باعتبار الاطلاق وجمع
الشارح بينهما باعتبار التقييد **قوله** زفنه اي يرفض
الركوع وسجد للتلاوة **قوله** لانه انفراد بركعة كانه
باعتبار اقامته الاكثر **قوله** طمها ناقصة للمني وهو
نهي الشارح عن خلط افعال غير الصلاة بالصلاة لصونها
عن الزوائد ولهذا لم يشرع سجدة السهو مرة واحدة كذا في
معراج الدراية فاذا صارت ناقصة لم يتاد بها ما وجبت
كاملة وفي العناية اما عدم الجواز فلان هذا السجود ناقص
لكن النهي وهو منع الشروع عن ادخال ما ليس في افعال الصلاة
فيها فلا يتادى بها الكامل وهي السجدة الواجبة بالسماع ممن
ليس بمجور فان ما وجب كاملا لا يتادى ناقصا انتهى وانما وجب
كاملا لان التالي ليس بمجور وسبب الوجوب التلاوة والسمع
شرطا كما تقدم فتقريبه **قوله** الا اذا تلاها المصلّي اي محل
اعادتها اذ لم يقرأها المصلّي السامع غير الموتر اما ان قرأها
المصلّي السامع غير الموتر وسجد لها فيها فانه لا اعادة عليه اما
ان كان تلاوتها سابقا على سماعها فهو ظاهر الرواية وان
سمعها أولا من اجنبي ثم تلاها المصلّي وسجد لها فيها ففيه رواية
وجزم في السراج الوهاج بانه لا يعيد ها اقول وهذا معنى
قول الشارح ولو بعد سماعها اي ولو تلاها بعد سماعها **قوله**

ولا تنوب في تداخل الحكم اي لا تنوب المقوبة الواحدة في تداخل
الحكم يعني اذا اخبري الحكم مرة بعد الجنانية ثم جني لا تنوب
الاولى عن الثانية بل لا بد من اجزاها مرة ثانية بل التداخل
في حق لو زيف فعد ثم رقي في المجلس حد ثانيا بخلاف حد القذف
اذا اقيم مرة ثم قد فم مرارا لم يجد لانه العار قد اندفع بالاول
لظهور كذبه **قوله** او الاية اي تقتديرا **قوله** كما تكرر
لوتبدل مجلس سامع دون تال لاني عكسه ويؤيده ما في قاضي
خان رجل سمع آية سجدة من رجل وسمعها من رجل اخري
ذلك المكان ثم قرأها هو اجزائه سجدة واحدة وقيل علي
رواية النوادر لا تجزيه الا عن قراءته انتهى لكن في فتح القدير
اذا تبدل مجلس التالي دون السامع يتكرر الوجوب على السامع
ايضا والاصح انه لا يتكرر عليه لما قلنا ان السبب في السماع
السماع ولم يتبدل مجلسه فيه وظاهر الكافي ترجيح انه يتكرر انتهى
باب صلاة المسافر قوله الى شرطه اي شروط
نظروا المصدر المعلوم من اسم الفاعل **قوله** فلذا اجوزه اي
لم جل شرف العباد على المباح اخذ المباح لئلا يلزم تقديم
الفضول **قوله** وان لم يتجأ وزمن الجانب الاخر اي من
تخاذه المحلة من الجانب الاخر فلا بد من تقديم ما قدرناه
والا يفسد المعنى كما لا يخفى **قوله** اقل من غلوة وهي ثلثمائة
ذراع الدار بعائية وهو لا سمح وتفسيرا للناسيات في باب
صلاة الجمعة من المتن **قوله** ولو كان في القاصد
للسفر كما قرأوا على اعتبار القصد تفريح في صبي ونصرا في طح
خرجا قاصدين مسيرة ثلاثة ايام ففي اثنا عشر بلح الصبي
واسلم الكافر يتصل الذي اسلم فيما بقي ويتم الذي بلغ لعدم
محنة القصد والنية من الصبي حين انشاء السفر بخلاف

النصاي والباقي بعد صحة نية الصبي اقل من ثلاثة ايام
 كذا في فتح القدير وغيره **قوله** والمغرب معطوف على قوله
 الفجر والتقدير يزيدت الصلوات ركعتين ركعتين الا
 الفجر والا المغرب فالفجر ما زيد فيها شي والمغرب زيد فيها
 ركعة لركعتان ولا بد من هذا التقدير لتمام المعنى **قوله**
 حقيقة او حكما اذا علم ان القافلة لم تخرج الا بعد خمسة
 عشر يوما وعزم ان لا يخرج الا معهم فبذلك مئة نصف شهر
 حكما **قوله** او لم يكن مستقلا برأيه ولم يكن متبوعا
 ثوب اقامة نصف شهر يقصر التابع كما سيأتي واختلفوا
 في شرط علم التابع وعدمه وسياتي ايضا **قوله** هذا
 مخالف اقوال لا يستلزم المبالغة لانه ربما يغفل فيسلم
 ولو كان علما في ابتداء الصلاة ان امامه مسافر قال في البحر
 وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسافر اهل مكة وقالوا
 انما اصلا نكرو فانما قوم سفرو وهو جمع ما فركوكب وراكب **قوله**
 وما صور الزيلعي رده في البحر قال الزيلعي ان عامتهم على
 انه يفيد في رجل خرج من مصر الى قرية لاجبة ولم يتصد
 السفر ونوى ان يقيم فيها اقل من خمسة عشر يوما فانه
 يتم فيها لانه مقيم ثم خرج من القرية لا للسفر ثم رده الى
 ان يسافر قبل ان يدخل مصر وقبل ان يقيم ليلة في موضع
 اخر فسا فرقانه يقتصر ولو مرتبتك القرية ودخلها اتم
 لانه لم يوجد ما يبطله مما هو فوقه او مثله انتهى وصح في
 السراج الوهاج وشرح الجمع عدم اعتباره قال في البحر
 وقوله الشارح لو موتهما اتم لا يصح لان السفر باق لم يوجد
 ما يبطله وهو يبطل لوطن السكنى على تقدير لائق اعتباره
 لان السفر يبطل لوطن الاقامة فكيف لا يبطل لوطن السكنى

فقوله لانه لم يوجد ما يبطله ممنوع انتهى **قوله** قصر
 في نوبة السفر اى ويتم في نوبة المقيم **قوله** ولا ياتى
 بمقيم اصلا واقول ينبغي ان يصح اقتداه بالمقيم فانه ان
 كان مقيما باقامة مولا فلا شك في ايتامه بالمقيم وان كان
 مولا مسافرا فكذا يك يصح اقتداه به لان اقتداه المسافر
 بالمقيم جائز الا اذا قيد قول الشارح بما بعد خروج الوقت
 فانه مسلم لان اقتداه المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت لا
 يجوز كما تقر في محله نعم لو قال ولا ياتى به مقيم اصلا لو كان
 صحيحا لانه يتم احتياطا ويحتمل انه مسافر فيستلزم اقتداء
 المتروك بالمتنفل وذلك غير جائز عندنا **باب الجمعة**
قوله اقتصت موارا بعدم صلاة الاربع بعدها قال فيه
 اى في البحر وليس هذا القول اعنى اختيار صلاة الاربع
 بعدها مروي عن ابي حنيفة وصاحبيه وقال في موضع اخر
 بل يلزم من فعلها منسدة عظيمة وهو اعتقاد الجهلة ان
 الجمعة ليست بفرض فيكاسكون عن اداء الجمعة لما يشاهد
 من صلاة الظهر فيظنون انها الفرض وان الجمعة ليست
 بفرض فيكاسكون عن اداء الجمعة فكان الاحتياط في تركها
 انتهى قال خير الدين الرملي في حاشيته على البحر اقوال
 هذا مسلم لو كان وضع المتأخرين لما قاله وما حيث كان
 وضعهم لعدم العمل بالحكام فهو وضع متجه وينبغي اعتداه
 والاشارة به خصوص في زماننا انتهى اقواله ما قاله صاحب
 البحر اولى بالتبطل خصوص ما تركها في الحرمين الشريفين
 الزم لانهما موضعان مبطل الوحي فكيف يشك في موضع صلى فيه
 الجمعة صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم وعظم وكوم
قوله الرستاق في القاموس الرستاق الرزاق بالضم

السواد ومغرب رستنا انتهى والمراوم فيها عن القوي والذوق
 الصف من الناس والسطر من التملته مغرب رستنا انتهى والمراد
 فيما تحت القوي **قوله** والمختار للفتوى بتقديمه بترسيمهم
 من كلامه انه صرح في الولوالجية ان ما كان بينه وبين
 المصر فترسخ يكون فنا، فيصلي فيه الجمعة وليس كذلك بل
 انما صرح فيه بانهم اذا كان بينهم وبين مصر فترسخ يجب عليهم
 حضور مصر لصلوة الجمعة ونصه ولا يجب الجمعة على اهل
 القوي وان كان قريبا من المصر لان الجمعة انما تجب على اهل
 المصر اذ كان القوي وعن محمد انه يجب الجمعة على من كان
 خارج المصر من اهل السواد اذا كان السواد على ثلاثة
 اميال من المصر وهو قدر الترخيم وعن ابي يوسف ان الجمعة
 تجب على اهل السواد اذا كانوا بحال لو غدا شهده والجمعة ثم
 راحوا الى منازلهم قبل ان ياتيهم الليل والمختار للفتوى قدر
 الترخيم لانه سهل على العامة انتهى فانظر الى قوله ثم راحوا
 فانه صريح فيما فهمناه نعم ما نقله في البحر عن ابي يوسف
 صريح في مد عاه ولعله في المنتقى لو خرج الامام عن المصر
 مع اهله لحاجة مقدار ميل او ميلين فحضر الجمعة جاز
 ان يصلي بهم الجمعة وعليه الفتوى لان فناء المصر بمنزلة
 فيها هو من جوايج اهله واداء الجمعة منها انتهى لكنه لم يقل
 بترسيم بل بميلين **قوله** ولا كذلك القضاء اي قضاء الثاني
قوله وتماه في العراق في البحر بعد نقل كلام التهمة
 في تعداد الجمعة هو كلام حسن لكنه لم يشهد فيه الى نقل
 من المشايخ ثم قال وفي الهداية من باب القضاء وليين للتأني
 ان يستخلف على القضاء الا ان يفرض اليه ذلك بخلاف المأثور
 باقامة الجمعة حيث يستخلف لانه على شرف القوات لتوقه

فكان الاسر يدوانا بالاستحلاف دلالة ولا كذلك القضا انتهى
 فتد جواز لما موربا قاطتها الاستتابة ولم يتنيد بالعدو
 فدل على جوازها مطلقا انتهى فحصل وقد اطال فيها الكلام
 لن ان اراد ذلك فعليه به **قوله** يؤيد ذلك انه يلزم اداء
 النفل بجماعة اي يؤيد عدم الجواز اصلا لزوم اداء النفل بجماعة
 لانه اذا صلى بهم بلا اذن الخطيب لم تنفقد الجمعة والحال انه
 لم ينو ظهرا حتى تكون ظهرا فيصير فعلا مؤدي بجماعة
 لكن ما نقله من السراجية ليس بمطابق لما نقله عنها لان
 نص عبارة السراجية هكذا والى مصرمات فصلي بهم خليفة
 الميت او صاحب الشرط او القاض جاز ولو لم يكن ثم واحد
 منهم واجتمع الناس على رجل فصلي بهم جاز ولو صلى احد منهم
 بغير اذن الخطيب لا تجوز الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة
 انتهى فالظاهر ان ضمير منهم راجع الى خليفة الميت ومن ذكر
 بعده يعني بشرط في صحة صلاتهم اذن الخطيب ايضا فاذا
 لم يوجد اذنه لم تنجح الجمعة وتقله الشارح عار من هذه الا
 قاعدة فليتأمل ولا يجوز ارجاع ضمير منهم الى الناس لانه لا غاية
 فيه حقيقة لانه يفهم من هذا المعنى عند حذفه ايضا وبعد
 في القلب من هذه العبارة شيء لوجود الخليفة او امير
 المجاز او العراق او مكة لا يخفى ان الخليفة لا يحضر وكذلك
 امير العراق كان في الزمن السابق واما الان فامير مكة والمجاز
 واحد فتصح الجمعة بوجوده **قوله** لا تجوز لامير الموسم
 هو الذي امر بتسوية امور الحاج لا خير فانه لا يجوز له
 اتانها سواء كان مقيما او مسافرا الا اذا كان ماذونا من جهة
 امير العراق او امير مكة كذا في البحر نقلنا عن البدائع انتهى
 وهذا كما اشرت اليه باعتبار ما كان واما اليوم فلا حكم لامير

العراق بل الخليفة وامير مكة **قوله** وتاركها سي على الامم
 كترك قراءة قدر ثلاث آيات او تارك الجلسة مسمى كترك
 قدر ثلاث آيات من القرآن في الخطبة ووجه الشبه في كليهما
 ترك سنة قال في الهراج وسادسها اى سادس السنتين قراءة
 القرآن وتاركها سي انتهى وفي البحر بين قراءة آية في الثانية
 كالاولة ومقدار الجلسة عند العلماء يمتد ارماس موضع
 جلوسه من المنبر وفي ظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات
 كما في التخييس وغيره **قوله** في تخدع هو كبر وعلم الغرابة
 قاموس **قوله** وتركه السلام في السراج الوهاج انه يجب
 للامام اذا صعد المنبر واقبل على الناس ان يسلم عليهم لانه
 استدبرهم في صعوده انتهى قال في البحر الرائق وهذا من الزيب
قوله وهذا اول مما في البحر المنع لانها ذكرنا ان الصلاة مع
 هذا الاذن مكروهة ففي البحر معزيا الى الخلاصة والمجيب وان
 فتح باب قصره واذن للناس بالدخول فيه جاز ويكره لانه لم
 لم يتنص حق المسجد الجامع انتهى وقال الشارح هذا ليس بمكره
 بل خلاف الاحسن لان الاذن العام قد حصل لاهله **قوله**
 ولو اذن له مولاه الضمير للمعبود بغزينة السبا في السراج
 الوهاج فان اذن للمعبود مولاه وجب عليه الحضور وقال
 بعضهم يتخير وجزم في الظهيرية في المعبد الذي اذن له مولاه
 بالتخيير قال في البحر وهو اليق بالتواعد **قوله** لانه لو خرج
 لم حاجة الخ اى قيد بقوله اليها لانه لو خرج لم حاجة او خرج
 وقد فرغ الامام لم يبطل ظهوره اجامها فالبطالان مقيد بما اذا
 كان يرجو ادراكها بان خرج والامام بينهما اولم يكن شرع وهذا
 معنى قوله او لم يقمها اصلا **قوله** افاد ان المساجد تغلق
 اى لا يصلى فيها احد الظهر **قوله** وينوي جمعة لا

ظهر اتفاقا لكن عند محمد يصلى ظهرا اذا لم يدرك اكثر الثانية
 فيلغز عند محمد فيقال نوى ولا صلى وصلى ولا نوى **قوله**
 واذا جلس عند الثالث اى واذا جلس بين الخطبتين لا بأس
 باللامر عند ابي يوسف واما الجلوس الذي قبل الخطبة فقد
 علم حكمه من قوله قبل الخطبة **قوله** وتترك بيع ولومع السبي
 حتى لو باع او اشترى حالة السبي فهو مكروه ايضا وصرح
 في السراج الوهاج بعد تمامها اذا لم يشغله **قوله** صحة
 اطلاق الحرمة على المكروه تخريعا حيث قال ويصح اطلاق اسم
 الحرام عليه اى على المكروه تخريعا **قوله** ويكره ان يتكى على
 قوس او عصا عبارة الخلاصة ويكره ان يخطب متكيا على
 قوس او عصا انتهى وفي القهستان ويخطب متقلدا بالسيف
 في كل بلدة فتح عنوة كلكه وغير متقلد به في غيره كالمدينة
 كما في المصنوعات وفيه ايضا غير متكى على عصا او قوس فانه
 مكروه كما في المحيط وغيره لكن في عيده ان اخذ العصا سنة
 كالتيام كما في الجلابى انتهى **قوله** ومن ثم عطفه على قوله
 ويكره افراده بالصوماء ينبغي ان يقال عطفه على قوله افراد
 في قوله ويكره افراده لا على قوله يكره لانه يفسد المعنى
 وعبارة الاشياء احكام يوم الجمعة اختص باحكام لزوم
 الجمعة واشتراط الجماعة وكونها ثلاثة فيما سوى الامام
 الى ان قال وتحرير السفر قبلها واستثنائه الغسل لها ويكره
 افراده بالصوم وافراد ليلته بالقيام وقراءة سورة الكهف
 فيه وتكرهه النافلة وقت الاستواء على قول ابي يوسف
 الصحيح المعتمد انتهى فقوله قراءة سورة الكهف مطلوف على
 لزوم الجمعة لا على قوله افراده بقريئة قوله نفي كراهة وهذا
 هو الصارق من حيث اللفظ من عطفه على افراده ومن حيث

المني تاجا في الاحاديث من استجاب قراتها فيه والنداء
باب في العبد بن قوله لم تكلم الا صلاة احديهما
 يعني اما صلاة الجمعة او صلاة العيد هذا ما عراه القمستاني
 عن الترمذي وعزوه صحيح لكن في البحر الرائق ممزيا الي
 الجامع الصغير الميدان يجتمعان في يوم واحد قال يشهدا
 جميعا ولا يتوك واحداهما والاولى منهما سنة والاخرى نهي
 قال في غاية البيان وهذا الظهور لم يعلله وكذا في
 كذلك لوجهين احدهما ان الجامع الصغير منصف بعد الاصل
 فافيه هو الموعول وثانيهما انه صرح بالسنة بخلاف ما في الاصل
 انتهى المتصود منه **قوله** وقيل الاولي صلاة الجمعة
 بصيغة افعل التفضيل **قوله** شرع في الاولي من الهجرة
 اي شرع العيد بصيغة المجهول في السنة الاولي من الهجرة
قوله فانها سنة بعد ما قال في القمستاني واطلاق المنى
 وال على حواش تقديم الخطبة على الصلاة الا انه مكروه فان
 التاخير سنة كما في الحزانة وعلى ان الكلام لا يكون فيه كما يكره
 في الجمعة كذا في المنية انتهى **قوله** ينبغي تقديم الجنازة
 والكسوف حتى على النرض عبارة الاشياء في الاحكام ولو
 اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذا لو
 اجتمعت مع جمعة وفوض ولم يخف خروج وقتها انتهى
 دلت عبارتها ان عبارة الشرح مصحفة وصوابها ينبغي
 تقديم الجنازة مطلقة حتى على الفرض لم يفتقر وقت وفي الاشياء
 في القاعدة السادسة في بيان الجمع بين عبادتين وانما في
 الصلاة فيقدم الاقوي ولذا قدمنا المكتوبة على صلاة الجنازة
 وظاهره يخالف ما ذكر في الاحكام الا انه قال السيد الهروي
 لا يخالفه لان ما ذكر في السادسة محمول على ما اذا نوي المكتوبة

والجنازة معا وما ذكره في الاحكام محمول على ما اذا دخل
 الوقت وحضرت الجنازة هل يشرع في الفرض او الجنازة
 انتهى لكن في معراج الداراية في باب الجنازة ولو حضرت جنازة
 بعد غروب الشمس يدي بالغرب انتهى فهذا صريح في ان الفرض
 يقدم على الجنازة ولو كان في الوقت سعة وهو الذي يتوخى
 عندي وفي البوارية وان اجتمع العيد والكسوف قدم العيد
 لان العيد واجب كما يقدم على صلاة الجنازة لانه واجب عينا
 والجنازة كناية انتهى **قوله** وهي المصلي العام قال في
 الغريب الجنازة المصلي العام في الصحرا **قوله** والتمنية
 بتقبل الله منا ومنكم يصلح له واي نذبت التمنية بهذه
 الكلمة وفي القمستاني تمنية العيد بتقبل الله منا ومنكم اصل
 له وهي مكروهة من فعل الماعاجم كما روي عنه صلى الله عليه
 وسلم وعن الحسن والا ولاعي ان تلاقيهم بالدهاب دعة بخلاف
 السلام وفي الله رد تجوز تمنية العيد كما في الزاهدي انتهى
قوله يتعلق بالتكبير فان قيل ما معنى الاطلاق مع انه
 يبدى بالجهر وبالطريق قلت معناه سواء نواه للعيد او نوي
 ذكر الله تعالى مطلقا رد لما قال في البحر ولا يكبر في طريق المصلي
 عند الله حنيفة اي حكما للعيد ولكن لو كبر لانه ذكر الله تعالى
 يجوز ويسقط انتهى اقوله كان له عدم ثبوت الجهر في هذه
 الوضع قال بالاطلاق كما اشار اليه الشارح **قوله** وهذا يختلف
 بكثرة الزحام وقلته اشار به الي ما ذكر في المبسوط ان هذا
 التقديم ليس بلازم بل يختلف بكثرة الزحام وقلته لان
 المتصود ازالة الاشتباه **قوله** ويستحب ان يستغفر المولى
 بتسع تكبيرات واذا صعد المنبر لا يجلس عندنا وعند بعض
 الشافعية وفي رواية عن مالك لان الملبوس لا ينتظر فروع

المؤذن من الاذان والاذان غير مشروع في العيد فلا حاجة
الى الجلوس وقال بعض اصحاب الشافعية وفي وطئة ممن
وما لك في رواية يجلس كما في الجمعة كذلك معراج الدراية **قوله**
اربع عشرة اية في وسط الخطبتين بقريظة ان يبعثها الاولي
والثانية ست عشرة ويجب السكوت والاستماع في خطبة
العيدين وخطبة الموسم كذلك في البحر معزيا الى المجتبي اقوال
فثبت بمذاهب ما تقدم ان خطبة العيد ستة والاستماع اليها
واجب **قوله** فان يجوز صلى الربعا كالضحي يتبادر منه الى الفهم
ان صلاة العيد اذا فاتت مع الامام يصلي اربعا كالضحي وليس
كذلك قال في البحر الرائق حكما اذا فسدت او فاتت مثل الجمعة
غير انها ان فسدت به نحو حدث عمديستقبلها وان فسدت
لمخرج الوقت سقطت ولا يفضيها عندنا كالجمعة ولكن
يصلي اربعا مثل صلاة الضحى ان شاء لا بها اذا فاتت ولا يمكن
تداركها بالتضا الفقد الشرايط فلو صلى مثل الضحى ليل التوا
كان حسنا انتهى فانظر الى ما صرح به انه لا يفضيها وقال
انه يصلي صلاة الضحى ان فسدت صلاة العيد بحدث عمدي
او خروج الوقت لعدم نال ثوابا يقوم مقامها في الثواب
لا انه قضاء لصلاة العيد ولذا قال في كتاب الوجه واختلا
الايمه واختلفوا فيمن فاتته صلاة العيد مع الامام فقال
ابو حنيفة وما لك لا يقضى وقال احمد يقضى منفردا وعن
الشافعي قولان كالمذهبين اصحهما يقضى ابدا انتهى ثم لا شك
ان صلاة الضحى مستحبة مطلقة فلا فائدة في قوله يصلي صلى
الضحى الا ان يجعل على اكدية الاستحباب في حق من فاتته صلاة
العيد **قوله** وعليه الناس اقوال لكن المذهب هو ترك
التكبير في الصلوات في البحر ظاهر المقتضى ان الجمهور ليس بمستحب

في البيت وفي المصلى وفي المحيط ويكبر في حال خروجه الا
لصلى جهرا فاذا انتهى الى المصلى يتوكل في رواية لا يتكلم بها ما لم
يفتح الامام الصلاة لانه وقت التكبير فان يكبر عقب الصلاة
جهرا ويبس الجهر بالتكبير اظهارا للشعار انتهى وجزم في
البايع بالا وفي انتهى **قوله** او قضى فيها منها اي قضى في
الجمعة من ايام التشريق من هذه السنة والمسئلة رياءية
احديها هذه وثايتها فاتت من غير ايام التشريق فتقضاهما
فيها ثالثتها فاتت في هذه الايام فتقضاهما في العام غير هذه
الايام رابعتها فاتت في هذه الايام فتقضاهما في العام القابل
في هذه الايام ولا يكبر في الثانية والثالثة اتفاقا وفي الرابعة
خلاف ابو يوسف والاولي يكبر بينهما اتفاقا **قوله** لعدمها اي
لعدم وجوبها في تخومها وفي حرمتها **باب الكسوف**
قوله من حيث الاتحاد والا تضاد اما الاتحاد فلان كلا
نهار ركعتان غير فريضة واما الاتضاد فلان العيد فيها
خطبة ولا خطبة في الاستسقاء وهي عند محمد ستة وصلاة
العيد واجبة وكونها لا تقتصر على صلاة ركعتين **قوله** ولا
خطبة قال في القهستاني ولا يخطب عندنا فيها بخلاف كافي
التممة والمحيط والكافي والهداية وشروحا لكون في النظم يخطب
بعد الصلاة بالا اتفاق ونحوه في الخلاصة وقاضى خان انتهى
اقوال في معراج الدراية وليس في الكسوف خطبة وبه قال
مالك واحمد وقال الشافعي يخطب خطبتين كافي العيدين
والجمعة انتهى وفي حاشية الشيخ حسن الشرنبلالي على الدرر
ولا خطبة عند ابو حنيفة ولا جماعة فيها عنده وقال ابو يونس
يخطب بعد الصلاة خطبة واحدة وقال محمد خطبتين كافي
الجمعة ولا شك ان الشروع عندنا مقدمة على الفتاوى

قوله والا دعينة والادكار فيقرا البقرة وال عمران كما في التهمة والاطلاق دل على انه بقراء ما احب كما في سائر الصلوات كما في المحيط كذا في التهستاني **باب الاستسقاء**
قوله هو دعاء واستسقاء بلا جماعة مقتضى قوله بلا جماعة ان يحمل قوله دعاء واستسقاء على صلاة ليرتبط به قوله بلا جماعة والعلاقة الجزئية والكلية فهو من قبيل ذكر الجزاء واردة الكل ويبيده قوله بل هي جائزة اي الجماعة وفي الجملة صلاة لا جماعة عند ابي حنيفة رحمه الله لكن يابى هذا الحمل قوله وان صلوا فرادى الخ لانه يقتضى المقابلة فعل هذا لا بد من التقدير في الكلام اي دعاء واستسقاء بلا صلاة جماعة **قوله** والشيوخ والمعايير قال في الشربلاية لما روي انه عليه السلام قال لولا شيوخ ركع وصبيان رضع وبهايم رثع لصبت عليكم البلاء متبا ولعل الله ينظر الي صنعها فيرحم ذكوه الكاكي انتهى وفي الجامع الصغير معزيا الى الطبراني في الكبير واليهمني في السنن لولا عباد الله ركع وصبيبة رضع وبهايم رثع لصبت عليكم البلاء **قوله** ولم يذكر المدينة كانه لضعفه قال الشربلاية ينبغي كذلك لاهل المدينة المنورة فيجتمعون في المسجد النبوي لانه اشرف محل حل فيه خير خلق الله صلى الله عليه وسلم **باب صلاة الخوف**
قوله فلو صلوا على ظنه فبان خلافه اعدوا حتى لو راوا سوادا فظنوا اعدوا ففعلوها فان تبين كاطنوا جازت لتبين سبب الرخصة وان تبين خلافه لم تجز كذا في فتح القدير **قوله** وخاف خروج الوقت اي بشرط حضور عدد واجب وبشرط خوف خروج الوقت فهو معطوف على حضور عدد في بتا وبيله بالمصدر **قوله** ونسدت بمشي لغير اصطفا فلولا كان الرجل ما شياها ربا من المدة ولم يكن الوقوف لا يقلي

ما شيا

ما شيا عندنا وعند الشافعي بالايماء في تلك الحالة ثم يعيد كذا في معراج الدارمية واما المشي للاصطفان فحذاء العدو واولا اصطفا فحلف الامام فغير مفسد وبعد تخيير هذا رايت في حاشية الدرر ما نعت ويحمل المشي المفسد على المشي لغير ارادة الاصطفان بمقابلة العدو واما المشي للاصطفان فتستفاد حوازه مما تقدم من قوله وذهبوا ثم جاؤا وبه صرح في كثير من المعثورات كالتيين والجوهرية انتهى وبه علم انه ليس المراد من الاصطفان مطلق الا اصطفا بل الاصطفان الخاص **قوله** شرعوا ثم ذهب العدو لم يجز اخرا فخر اي عن القبلة فان لا ترا متوجهين الى القبلة توجهوا اليها وليس معناه عدم اخراهم عن الجهة التي كانوا عليها مطلقا حتى يقال لو كانوا الى غير القبلة لا يتوجهون اليها والدليل عليه ان الجهة سقطت لعدم لما زال العذر وجب التوجه اليها لا يري انه صلى الله عليه وسلم توجه الى الكعبة لما نحتججه بيت المقدس **قوله** ذات الرقاع بكسر الراء بعدها قاف فالف فمعين ميملة وهي غزوة بخارب حصيفة بن قيس بن غيلان بن الياس بن مضر وغزوة بن ثعلبة بن غطفان في البخاري فتول النبي صلى الله عليه وسلم تحلا قال القسطلاني تحلا بالنون والخاء المعجمة مكان من المدينة على يومين بواد يقال له شذخ بمجتين بينهما ميملة وبذلك الوادي طوائف من قيس من بني فزارق واشجع وانما انتهى ندل على ان غزوة ذات الرقاع كانت في مكان هو على يومين من المدينة الشريفة وفي البخاري وهي بعد حنيفة **قوله** وتخل وفي بعض النسخ وبطن تخل وفي البخاري خرج النبي صلى الله عليه وسلم الى ذات الرقاع من تخل قال القسطلاني بالنون والخاء المعجمة موضع من تخل اراضي غطفان انتهى فهذا يدل

على اذات الرقاع وتخل واحد ويؤتده ما نقل عن ابن اسحاق
قال غزا بخدا يريد بني محارب وبني ثعلبة من غطفان حتى نزل غلا
وهي غزوة ذات الرقاع فلقى به جمعا من غطفان ولم يكن بينهم
حرب وقد اخاف الناس بعضهم بعضا حتى صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بالناس صلاة الحرف **قوله** وعصفان موضع
على مرحلتين من مكة المشرفة الى جانب المدينة المنورة **قوله**
وذي قرد بنفق القاف والراء وحكى ضم القاف موضع على نحو
بريد مما يلي غطفان وفي البخاري وهي الغزوة التي اغاروا فيها
على لقاح النبي صلى الله عليه وسلم قبل خيبر بثلاث ايام بثلاث
من الليالي **باب صلاة الجنائز قوله** والموت
صفة وجودية الى اخره مذهب الشيخ الاشعري رحمه الله ان
الموت كيفية وجودية تضاد الحياة فلا يبري الجسم الحيواني
عنها ولا يجتمعان فيه ومذهب الاسفرائيني والزمخشري ونحو
في شرح المقاصد وعزاه في شرح العقائد للاكثرين انه عدم
الحياة عما من شأنه الحياة بالنقل فيكون عدم ملكية للحياة
كما في العمى الطاري على البصر لا مطلق العمى فلا يلزم كون عدم الحياة
للجنين عند استعداده للحياة موتا تنسك الشيخ بقوله تعالى
الذي خلق الموت والحياة والخلق هو الابد والابدية من عدم
الى الوجود وروى بان الخلق في الآية جازان يكون بمعنى التقدير
وهو اعم من الابد اذ العدم يقدر ولو سلم كونه بمعنى الابد
جازان يراد بخلق الموت ايجاد اسبابه او يقدر المصنف وذلك
غيره من في الكلام وتمسك ايضا بان الموت جازي والجائز له
له من فاعل والعدم لا ينعمل فيلزم وجود وروى بان الفاعل يريد
العدم كما يريد الوجود فالفاعل يعدم الحياة كما يعدم العالم
مع ان عدم العالم ليس بوجودي كذا ذكره اللقاني في شرح الجرمية

قوله وعلا منه استرخاء قد ميه زاد في القمح فلا يستصبان
وتنته جلد خضيتيه لا نثار الخسيتين وفي الجوهرة وتمتد
جلدة وجهه فلا يروي فيها تنطف **قوله** على يمينه هو السنة
قال المحقق بن الهمام قيل يمكن الاستدلال عليه بحديث النور في
الصحيحين عن البراء بن عازب عنه عليه السلام قال اذا اقيت
بضجك فتوضاء وضواك للقتلة ثم اضطجع على شقك الايمن
وقل اللهم اني اسلمت نفسي اليك ان قال فان مت مت علي
الظفرة انتهى وفي معراج الدراية روي اليه في انه عليه السلام
ما قدم المدينة سنة سال عن البراء بن عازب فقالوا توفي واوصيه
بثلثة لك يا رسول الله واوصي ان يوجه الى القبلة لما اختص
تعال عليه الصلاة والسلام اصاب الظفرة وقد رددت ثلث
على ولده قال الحاكم هذا حديث صحيح ولا اعلم في توجيه المختصر
غيره انتهى **قوله** ليلا يفجرا ليلا يضيئ في المغرب الفجر
نلق من غم وصنيق نفيس مع كلام وقد منجز من كذا ويضهر
منه انتهى وفي القاموس صحر منه وبه كفوح وتضجر بقر **قوله**
ولا يكره من التكرير وفي بعض النسخ ولا يكثر عليه من الاكثار
قوله ولذا اختار بعضهم زوال عقله اي تمنى ان يزول عقله
قبل موته نص عبارة فتح القدير ولذا اختار بعض المشايخ ان
يذهب عقله قبل موته لهذا الخوف وبعضهم اختاروا قيامه
حال الموت والعبد الضعيف مؤلف هذه الكلمات فومر امره
الى الموت الغني الكريم متوكل عليه طالبا منه جلست عقله ان
يرحمي ويختم في بالخير على الايمان والايقان ومن يتوكل على الله
فهو حسبه انتهى ويقول احقر العباد كاتب الاحرف اني اخترت
ما اختاره المحقق فهو حسبي وكافي ولا حول ولا قوة الا بالله
قوله ويخرج من عنده المجايض الى اخره ذكر في القهستان

۷

[illegible]

٧ **قوله** وأقله ما يعيم البدن أي ادى الضرورة ما يعيم
ما يعيم البدن وأعلى منه من حيث العيشة ما يعسر
غالب البدن ثم أعلى منه من جهة ما على ما يستتر العجز
تلكى البدن وهكذا إلى أن يصير الإجماع هذه البرزخية
الغليظة فتقوله ما يوجد كل شئ داخل في بقوله ما يعيم
فأدنى جزئيات كفن الضرورة ما داخل ما زاد في القلة
البدن وأعلى منه من حيث الضرورة الكفن رسول
لأن أقل كل شئ وأعلاه بحسبه وقد لا يعيم البدن
لله صلى الله عليه وسلم مصعب بن عمير ابن الأبرار
بأنه أخرج الجماعة إلا ابن ماجة من أخباره ثمرة فكنا
نمصعب بن عمير قتل يوم أحد وتذا أعطينا
نم

يعني ان وجد وان لم يوجد
ولا تقتصر عليه بلا ضرورة
المتفق وعند الضرورة
مصوب بن عبد الحديك
كان الاول كقولنا وجد
اطلاقا تكون في حالة الضرورة
بحسب ما يوجد وفي الثانية
وقال ابن الهمام وكقولنا
اد في كقولنا الضرورة الذي
بما هو المتعارف وهذا على ما
كقولنا على وجهه الاخر ان
انتهى على وجهه وبما ان
بما رسله بدارسه فامرنا
المتفق وعند الضرورة
مصوب بن عبد الحديك
كان الاول كقولنا وجد
اطلاقا تكون في حالة الضرورة
بحسب ما يوجد وفي الثانية
وقال ابن الهمام وكقولنا
اد في كقولنا الضرورة الذي
بما هو المتعارف وهذا على ما
كقولنا على وجهه الاخر ان
انتهى على وجهه وبما ان
بما رسله بدارسه فامرنا

تكون بين الامام وبين من وراءه من الصفه المتصل به في سائر
الصلوات قال في التنف للامام السندى البخاري ويبنى
ان يكون بين الامام وبين الجناة فرجة انتهى **قوله** مع
انه الايمان اي مع ان الاسلام والايمان متحدان في الشرع
فلهذا لا يقال انه مسلم وليس بمؤمن وبالمعنى فخير ان
راجع الى الاسلام وحاصله انه انما خص الاسلام بالحياة
لانه منبج عن لا تقياد مع التصديق ولا تقياد متحقق في
الحياة وخص الايمان بالوفاء فان المقصود في ذلك الوقت
بقاء التصديق وليس حينئذ حين لا تقياد فذكر مع كل
واحد ما يناسبه وكان ينبغي ان يقول خص الاسلام بالحياة
لانه لان العلة التي ذكرها ما تثبت الا بالخصوص واما التقديم
فعلته انه قدمه لانه مقدم طبعا فقدمه **قوله** والماثور
اولي ومن الما ثور حديث عوف بن مالك انه صلى مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال حفظت من دعائه اللهم
اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم تضرعه ووسع
مدخله واعسده بالماء والثلج والبود ونقه من الخطايا
كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وابعد له دارا خيرا من داره
واهلا خيرا من اهله وزوجا خيرا من زوجته وادخله
الجنة واعذه من عذاب القبر وعذاب النار قال عوف تمت
ان يكون انما ذلك الميت رواه مسلم **قوله** بلا دعاء بعد
الرابعة وهو ظاهر المذهب وقيل يقول اللهم انشأ في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقيل ربنا
لا تترغ قلوبنا الخ وقيل بخير بين السكون والدعاء وقلة
المحقق بن الهام واستحسن بعض المشايخ بعد الرابعة ربنا
انشأ الخ اوربنا لا تترغ الى اخره **قوله** ويقدم في

الصلوة عليه الشلطان الخ وقال ابو يوسف اولى بالتقديم
الولي مطلقا وهو رواية عن ابي حنيفة وبه قال الشافعي لانه
هذا حكم بالولاية كالا نكاح فيكون الولي مقدم ما على غيره فيه
وجه الا اول ما روي ان الحسين بن علي رضي الله عنه قدم سعيد
ابن العاص لما مات الحسن وقال لولا السنة لما قد منك
وكان سعيد واليا بالمدينة يعني متوليا وهو الذي يسمى في
هذا الزمان النايب ولان في التقديم عليهم انه رايهم وتعلمهم
اولي الامر واجب كذا في فتح القدير **قوله** ثم صاحب الشرطة
قال في المذهب الشرطة بالسكون والحركة خيرا والجند واول
كتيبة تخضر الحرب والجمع شرط وصاحب الشرطة في باب
الجمعة يراى به امير البلدة لا مير بخاري وقيل هذا على عادتهم
لان امور الدين والدينا كانت حينئذ الى صاحب الشرطة
فاما الان فلا والشرطي بالسكون والحركة منسوب الى الشرطة
على اللغتين لا الى الشرطة لانه جمع انتهى وقال في التهستان
في باب الجمعة ثم الشرطي اي الذي يسمى بالفارسية بداروخته
قوله فيه اهام اقوال بل ما ذكره هو اختياره قال في
الثانية والاحق بالامامة السلطان ثم القاضي ثم امام المجي
قال شارحه التهستان في كل في المحيط وفي ظاهر الرواية السلطان
ثم امام المجي والاول المختار كما في الخلاصة ثم الوالي كما قال
الطرفان وعن ابي يوسف الاولي الولي بكل حال والكلام اي كلام
الان مشيورا وجوب تقديم السلطان ثم وثم وقال ابن
سبحان ان تقديم امام المجي سنة كما يشير اليه الزاهد وغيره
انهم فاستفيد منه ان المذهب تقديم امام المجي على من بعده
وجربا وفي معراج الدراية ان هذا التقديم مستحب وثمة
والمختار ان الامام الاعظم اولى فان لم يجز فسلطان المعص

فان لم يكن فامام المصرا والقاضي فان لم يكن فامام الحجاز انتهى
 فدل على انهم سواء فكيف يصح له قوله فيه ايها المولى هو المختار
قوله وان صلى من له حق التقدم كقاضي الحجاز في الخلاصة
 والولي الجية والظهيرية والتجنيس والواقعات لو صلى رجل
 والولي خلفه ولم يرض به فان صلى معه لا يعيد لانه صلى
 مرة وان لم يتنا بعد فان كان المصلى السلطان او الامام الاعظم
 في البلدة او القاضي او الوالي على البلدة وامام حجة ليس له
 ان يعيد لانهم اولى بالصلاة منه وان كان غيره فله عادة
 انتهى **قوله** لا يصلي غيره بعد اي ولو كان ولي الميت كما
 تقدم اتنا **قوله** من له التقديم اي من وجه لينطبق
 الكلام **قوله** لكونها بحق علة لقوله لا يصلي غيره بعده
قوله وحكم صلاة من لا ولايته له كعدم الصلاة اصلا
 فيه نظرا اذا الصلاة فرضه كفاية على المسلمين عموما فجعلها
 عدا ما غير صحيح وفي الهداية فان صلى على الولي يعيد الولي
 ان شاء الله تعالى المستأنف بعد نقل كلامه وفيه اشعار بان صلاة
 غيره لا حق جازية انتهى وفي المصباح فيه بقوله ان شاء الله
 لولم يقتضيه لهم الوجوب **قوله** فعليه العزة وهي نصف
 عشر الدية لو الجنين ذكرا او عشرة دية المرأة لو انثى وكل
 منها خمسين درهما سنة وقال الشافعي في ثلاث سنين
 على العاقلة هكذا ذكر الشارح في كتاب الجنائز وفي الحرب العزة
 العبد والامنة ومنها الحديث وجعل في الجنين عزة عدا امانة
 اي رفيقا او مملوكا ثم ابدل عدا امانة انتهى **قوله** اذا
 انفصل بنفسه احتوز به عما اذا انفصل بغيره لما في احوالنا
 الظهيرية من المقطعات ومتى انفصل الجمل ميتا انما لا يورث اذا
 انفصل بنفسه فاما اذا فصل فهو من جلة الورثة ببيان اذا

ضرب اشكان بطنها فالقت جنينا ميتا فهذا الجنين من جلة
 الورثة لان الشارع اوجب على المصارع العزة وجوب الفدان
 بالجنانية على الحي ووه الميت فاذا حكنا بحياته كان له الميراث
 يورث عنه نصيبه كما توارث عنه بدل نفسه وهو العزة انه
قوله مقدمهما يكسر الدال كذا في البحر الرائق فهو من قدم
 بمعنى تقدم والاول يصح الكسر **قوله** لحد يث من حل جنازة
 نقله في البحر من البدايع ولم يعزه الي كتب الحديث الا انه
 اخرج بن عساكو عن واثلة من حل جنازة بجواب السور
 اربع غفر له اربعون كبيرة انتهى ولم يذكر اربعين خطوة
قوله وما ورد فيه منسوخ لما روي عن علي رضي الله تعالى
 عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بالقيام في الجنازة
 ثم جلس بعد ذلك وامرنا بالجلوس بهذا اللفظ للامام احمد
قوله لا الاجر المطبوع والخشب لانها لاحكام البناء
 والتعمير موضع البلاء ومنهم من عطل بان الاجر مستثنى النار
 ودفع بان السنة ان يفصل بالماء الحار فعمل ان مس النار لم
 يعتد ما دفع في الشرع ولا في الجواب بانه لم يرد به السنة
قوله اما فوقه فلا يكره لانه يكون عصمة من السبع
 كذا في شرح المجمع في معراج الدراية قال الترمذي في هذا اذا كان
 حول الميت فان كان فوقه فلا يكره لانه يكون عصمة من السبع
 وهذا مما اعتادوا انتهى **قوله** حامل مانت وولدها حي هلك
 في التجنيس من علامته النوازل امرأة حامل مانت واضطرب
 في بطنها لم وكان رايم انه ولد حي شق بطنها فرة بين هذا
 وبين ما اذا ابتلع الرجل دقة فانت ولم يدع ما لا عليه القيمة
 ولا يشق بطنه لان في المسئلة الاولى ابطال حرمة الميت
 لصيانة حرمة الحي فيجوز اما في المسئلة الثامنة ابطال

حرمته الا على وهو الادنى لصيانة حرمة الادنى وهو المال ولا
 كذلك في المسئلة الاولى انتهى وفي الاختيار ثم جعل عدم شق بطنه
 عن محمد ثم قال ووجه الجرحان عن اصحابنا انه يشق لانه حق
 الادنى مقدم على حق الله تعالى ومقدم على حق الظالم المتعدي
 انتهى وهذا اول الجواب عما قدمنا ان ذلك الاحتزام يزول
 بتعدي كذا في فتح القدير **قوله** وبارثاينه مساويه وراثته
 في القاموس رثيت الميت رثيا ورثاء ورثاوية بكسرهما وراثته
 وموثة مخنفة ورثوته بكيتته وعددت محاسنه كورثته
 ترثيته وترثيته ونقلت فيه شعرا واحدا بيثا عنه انتهى وانما
 الارثاء بمعنى الذكر والمخنظ وهو لا يناسب المتاملات
 المتصوره ههنا ذكر المحاسن لا مطلق الذكر والمخنظ **باب**
الشهيد قوله هو كل مكلف احتزبه عن المجنون والعمي
 فانما يغسلان كذا في معجم القفا **قوله** ظاهر احتزبه
 عن الجنب والمخاض والنفساء **قوله** المراد بالجراحة
 علامة القتل يعني المراد بالجراحة ما يدل على موته بسبب
 فعل العدو سواء كان جرحا ام لا ولهذا اقال في البدلية وكذا
 خروج الدم من موضع غير معتاد كالعين ونحوه قال بن
 الهام والحاصل انه اذا وجد في المعركة فلا يخلوا ما ان وجد
 به اثر او لا فان وجد فان كان خروج دم من جراحة ظاهرة
 فهو شهيد او غير ظاهرة فان كان هذه موضع معتاد كاللثة
 والذبر والنكول تثبت شهادته فان الانسان قد يبذل من
 سدة الخوف وان كاد من غير معتاد كالاذن والعين حكمهما
 وان كان الاثر غيره من ومن ظاهر وجب ان يكون شهيدا
 وان لم يكن به اثر أصلا لا يكون شهيدا انتهى والحاصل ان
 خروج الدم من موضع غير معتاد حملوا على خروجه من شهيد

اتى على صدره او ظهره او من خنقه او ما يشبه ذلك فعدوه
 خروجا من جراحة الا ترى الى قول المحقق من جراحة ظاهرة
 او غير ظاهرة فلوقال الشارح الجراحة اعم من ان يكون حقيقة
 او حكما لكان احسن **قوله** فيما اي في موضع يجب فيه الدية
 اشار به اليه بدل من مصر يعنى قتل في موضع يجب فيه الدية
 سواء كان مصرا او قمرية او جاعلا او شارحا الا ان مقابلة
 الشارح والجامع المصرا مقابلة الجزء بالكل وذلك صحيح **باب**
القتل في الكعبة قوله في التوجه الى الكعبة اي الى
 اطراف الكعبة او جدار الكعبة لان الكلام في القتل في الكعبة
 فلا يعم ان يقال وان اختلفت وجوههم في الترجه او الكعبة
قوله لم اراه وينبغي النكاد **قوله** قال الشيخ خير الدين
 الرملي في حاشية البحر ابيته في كتب الشافعية لو توجه الامام
 والمأموم الى الركن فكل من جانيبه جهته واقبل ولا شيء من
 تواعد ثانيا بابه فلو صلى الامام الى الركن فكل من جانيبه جانيبه
 فينظر الى من عن يمينه وشماله من المعتدين فن كان الامام اقرب
 منه الى الحايطة او بمساواة له فيحكم بصحة صلاته وانما الذي
 هو اقرب منه الى الحايطة فصلاته فاسدة وبه يتضح الحال في
 التعلق حول الكعبة المشرفة مع الامام في سائر الاحوال انتهى
 فاناد ان حكم من كان متقدما على الامام في الركن والامام في
 جانب ذلك الركن فسداد صلاته الا انه لا يقال لمثل هذا رواية
 المذهب كما قال المطايع انه لم يره واقول **قوله** يصدق على
 المواجه الى الركن الذي لو توجه الامام لراه انه جهته الامام فيدخل
 في قولهم التقدم والتأخر لا يظهر الا عند اتحاد الجهة فن كان
 وجهه الى الجهة التي توجه الامام اليها وهو عن يمينه او يساره
 وتقدم عليه بان اقرب الى الحايطة من الامام فهو غير صحيح

لنقدمه عليه فعلى هذا هم من كلامهم والمفهوم من الكلام رواية
واما اهل **كتاب الزكوة** **قوله** ولا تجب على الانبياء اجماعا يؤيد ما ذكره السيوطي
في الخصايع الصغرى حديثك قال وذكر الشيخ تاج الدين بن
عطاء الله في التنوير ان الانبياء لا تجب عليهم الزكوة لانهم لا
ملك لهم مع الله انما كانوا ايديهم وون ما في ايديهم من ودايع الله
لهم يبدلون في اوان بذلة ويمنعونه عن غير محله ولا ت
الزكوة انما هي طهرة لما عساه ان يكون ممن اوجبت عليه ولا يلهي
مبرؤن من الدنس لعصمتهم انتهى لكن يرد عليه ما ينهم من
قوله تعالى واوصاني بالصلاة والزكوة ما دمت حيا قالت
البيضاوي اي زكوة المال ان ملكته ونظير النفس عن الرذائل
انتهى وظاهره ان سيدنا عيسى تجب عليه الزكوة ان ملك مالا
وفي الجلالين قال في تفسيره امرين هما وفي تفسير البيهقي
اي امرين هما فان قيل لم يكن لعيسى مال فكيف يؤمر بالزكوة
قيل بالاستكثار بالخبر انتهى وهو لا ينافي في تفسير البيضاوي
لان لم يقل ان ملك مالا لا تجب عليه فانفق هؤلاء المفسرون
انه تجب عليه ان ملك مالا ولا شك انه هو الظاهر من القرآن
الحجيد **قوله** ولواطم بيتا لاويا الزكوة لا تجزيه هذا على
قوله محمد صحيح واما على قول ابي يوسف فلا قال في البدايع في
فصل اما ركن الزكوة ذكر في الميرون عن ابي يوسف ان من
عان بيتا فجعل يكسوه ويطعمه بنو بيته عن زكاة ماله يجوز
وقال محمد ما كان من كسوة يجوز وفي الطعام لا يجوز الا ما
وقع اليه وقيل لا خلاف بينهما في الحقيقة لان مواد ابي يوسف
ليس هو لا طعام على طريقه الا باحة بل على وجه التملك انتهى
قوله من مسلم فقير ولم يفتوها قال في فتح القدير والدفع

الي المعنوة مجزى قال في البحر ولم يشترط البلوغ والعقل لانها
ليسا شرط لان تملك الصبي صحيح لكن ان لم يكن عا قلا فانه
يقبض عنه وصيه او ابوه او من يعوله قريبا او حنبيا والملك
كان في الولو الحية وانه كان عا قلا فقبض من ذكر وكذا قبضه هو
بنفسه والمراد ان يعقل الفقهين بان لا يرى به ولا يجزع عنه
وحكم المجنون المطبق معلوم من حكم الصبي الذي لا يعقل
ولم يشترط الحرية لان الدفع الى غير المخرجين انتهى **قوله**
على ان المطلق ينصرف الى كامل هذا جواب ثان بطريق
العلاوة يعني يخرج المكاتب بقتيد الحرية لانه ليس بجورايها
يجوز بقتيد الملك على انه يواد بالملك الملك الكامل فيقتيد
لا حاجة الى قتيه تامل اخراج المكاتب **قوله** كزكاة
خراج فان لها مطالبا وهو الامام في السوايم ونايته في
اموال التجارة فان الملاك نوابه قال في فتح القدير وذلك
ان ظاهر قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة بطرية توجب
حق اخذ الزكوة مطلقا للامام وعلى هذا كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعدهم فلو وفي عثمان
وغيره فقير الناس كره ان تفتش الاسماء على الناس مستور
اموال فتخرج من الدفع الى الملاك ميتة به **قوله** ولا
يمنع الدين وجوب عسرو اخراج وكفاية الاولاه مذكوران
في تناو قاض خان والثالث مذكور في الكشف الكبير
حيث قال واما التكفير بالماله فلا يمنع الدين وجوبه
على المص **قوله** ما يرد دفع عنه الهلاك تحقيقا كذا به
او تقدير الاول كالسنة ودور السكنى والآت المحرب
والثاني المحتاج اليها لدفع الحر والبرد وكالات المعرفة
والثالث المنزل ودواب المركوب وكتب العلم لاهلها فاذا كان

له وراثة مستحقة يصرفها الى تلك الحوائج صارت كالمعدومة
كما ان الملة المستحق الذي يصرفه الى العطش كاذ كالمعدوم
وحا زعمه التيمم والثاني كالدين كذا في شرح المجمع لا ين
ملك فاقصاره محل المقصود ثم يفهم من شرح المجمع ان من
معدومهم وقد امتسكها بنية صرفها الى حاجته الأصلية
لا تجب الزكاة اذا حال الحول وهي عنده ويخالفه ما في معراج
الدراية في فضل زكاة العروة وان الزكاة تجب في التقديرات
ما امسكه للماء او للنفقة انتهى وكذا في البدائع في بحث الماء
التقديري ومن آلات المعرفة الصابون والخوض للفصال لا
للبقال بخلاف العصف والزعفران للصباغ والدهن والعنبر
للدباغ فاما واجبه فيه لان الماء حوله فيه بمقابلة العين
كفا في فتح التدبير **قوله** ولو تعلقوا الماء نوعان حقيقي
ومقتد يربد فالمحقيق الزيادة بالتوالد والتناسل والتجارات
والتقديري بتكثفه من الزيادة بكونه المال في يده او يد نايه
فلا زكاة على من لم يتمكن منها في ماله كمال الضار ووصف الكفة
الغاييب الذي لا يرجي فاذا رجع فليس بصنارة **قوله** بعد
قبضه اي بعد قبض المرتين لتعلق حق المرتين به **قوله**
وعروض الدين كالهلاك اي ان عروض الدين على من وجبت
عليه الزكاة يحتمل النصاب كالهالك وكذلك قبل الوجوب
قوله صرف العين لا يبرها قضاء فيصرف الى الدراهم
والدنانير ثم الى عروض التجارة ثم الى الشوائم اجناسه صرف
فان كانت الشوائم اجناسا صرف الى اقلها زكاة حتى لو كان له
اي بعوض من الغنم وثلاثون من البقر وحسن من الابل صرف
الى الغنم او الى الابل دون البقر لان التبيع فوق الشاة فان
استويا خيرا كان بعين من الغنم وحسن من الابل وقيل يصرف

الى الغنم لتجب الزكاة في الابل في العام القابل هكذا اطلقوا
وفيه في المبسوط بان يحضر المصدق اي السامع وان لم يحضر
فالمختيار الى صاحب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وادي
الزكاة من الدراهم وان شاء صرف الدين الى الدراهم وادي
الزكاة من السائمة لان في حق صاحب المال هما سواء انتهى
قوله وكذا آلات المتخرفين معطوف على قوله وكذا الكتب
يعني لا تجب فيه الزكاة **قوله** وكذا الوديعه عند غير صانع
اي عند الاجانب قال في البحر اذا اودعه ونسي الوديع قالوا
ان كان المودع من الاجانب فهو صانع وان كان من معارفه
وجبت الزكاة لتعويله بالنسيان في غير محله **قوله** بخلاف
الدفون في حرز اي تجب فيه الزكاة قال في البحر واما الدفون
في حرز ولو دار غيره اذا نسيه فليس من الضار فيكون نصا با
انتهى اي فوجب فيه الزكاة **قوله** ولا نفع نية التجارة فيما خرج
او صورته كما في البحر اشترى بذر للتجارة وزرعها في ارضه عشر
استاجرها لان فيها العشر لا غير كما لو اشترى ارض حواج
او عشر للتجارة لم يكن عليه زكاة التجارة انما عليه حق الارض
من العشر والحواج انتهى **قوله** لا شك ان الارض الحراجية
والمستأجرة مثل المشترية في الحكم المتقدم **قوله** كالوديع
بلا نية مثال القارئة الحكيمة قال في البحر كما اذا دفع بلا نية ثم
حضرته النية والحال قائم في يد المتصرف فانه يجزيه بخلاف
ما اذا نوي بعد هلاكه وكما اذا وكل رجلا بدفع زكاة ماله ونوي
المالك عند الوقع الى الوكيل فدفع الوكيل بلا نية فانه يجزيه
انتهى فصيروه في راجع الى المالك فاقع في بعض النسخ كما لو
دفع الوكيل غلط ولان مسئلة الوكيل مذكورة بعدها فيلزم
التكثير **قوله** ولذا لا يحل ان لا اعتبار لنيته **قوله**

لا تسقط حصته اي لا تسقط زكاة ذلك البعض عند اي يوسف
بل عليه زكاة كله الا اذا كان الموهوب من ما يتجدد وهم مائة
وسنة وتسمين بخيبيذ تسقط كذا في المتبعين بالعين المجهدة
قوله واداء الدين عن الدين بان كان له على فقير دين
فاجراه عنه سقط زكاته عنه نوي الزكاة ولم يبر ولو ابراه
عن البعض سقط زكاة ذلك البعض ولا تسقط عنه زكاة
الباق ولو نوي به الاداء عن الباقي لان الباقي يصير عينا بالتبر
فيصير موديا الدين عن العين كذا في المجهود فتح القدير **قوله**
والفرق ان التجارة عمل فلا يتم بمجرد النية الى اخذ حاصل
هذا الفصل ان ما كان من اعمال الجوارح فلا يتحقق بمجرد النية
وما كان من المتروكة كني فيه بمجرد ما فالجارة من الاول فلا
يكني بمجرد النية بخلاف تركها ونظيره السفر والفطرة لا علم
ولا سائمة لا يثبت واحد منها الا بالعمل وتثبت اضدادها
بمجرد النية ~~بالتفعل~~ ويصير المسافر مقفيا ولا مفطرا ولا
مسلا ولا الدابة سائمة بمجرد النية بل بالعمل ويصير المسافر
مقفيا والمنطربا بما والمسلم كانوا والدابة طوفة بمجرد نية
هذه الامور والمواد بالمنطرب الذي لم ينوص صوما بعد في وقت
نفع فيه النية كذا في فتح القدير **قوله** كان المدفوع للتجارة
اي بلا نية **قوله** والاصح انه لا يكون لها اي للتجارة وهذا
عند محمد كافي فان كان لان التجارة كسب المال ببدل هو مال
والقبول هنا اكتساب المال بنوي بوجه اصلا فلم يكن من باب التجارة
فلم تكن النية مقارئة لعمل التجارة كذا صححه في ابداء **قوله**
المودي الى التثني كافي الارض العشرية والمخرجية لانه لو
وجبت الزكاة في الخارج منها لادي اليه اقراض الوظيفتين
الزكاة مع المخرج والمخرج **باب السائمة**

قوله بالرعي المباح قيد به لان الرعي في اللغة يصدق
على رعي الكل سواء كان رطبا او يابسًا مباحا وحراما
ليعم المذكور سقط اي ليعم المذكور الخالصة فانها تسام للزيادة
والمن فقط كذا في المحيط واما الاناث فللدور والنسل اقول
كون المذكور الخالصة للزيادة فقط معناه زيادة القيمة واما
زيادة الافراد فلا معنى لها واما زيادة اللحم فلا ترواد لما رقت
ما في البدائع **قوله** بالحقين احدهما الحمل والركوب وثانيها
نية التجارة **قوله** ولا في المواشي الرعي بضم العين وسكون
الهم جمع العباد لان فعلا اذا كانت صفة تجتمع على فعل كجواز على
جر **قوله** والنسبة اليها ابلي بفتح الباء في القاموس ابلي
بكسرتين وبفتحتين ذ وابل فاذا كره الشارح خلاف ما في القاموس
قوله لانها تقبل على اخذها لا يظهر وجهه لانه
ليس يشتق من البول لانه اجوف واوي والابل مهموز **قوله**
اي حامله فالخالف بمعنى الحامل اي بنت ناقه حامل باخري
ويسمى وجع الولادة ايضا مخاضا قال الله تعالى فا جاءها المخاض
الجدع التخلية فتح القدير **قوله** ثم في كل مائة وحش واربعين
بنت مخاض الاولى اسقاط لفظ كل كما في الكثر وغيره وتصحى به
باستبار كثره المزكين ومثله في كل مائة وحشين ثلاثه حقائق
باب زكاة البقر **قوله** بخلاف عكسه اي
التولد من وحشية واهلي لا تجب فيه الزكاة لان العبرة للامر
قوله غير مشتركة فانها اذا كانت مشتركة ينقص النصاب في
جزء كل شريك فلا تجب الزكاة على احد منهم **قوله** في ظاهر
الرواية عن الامام وهي رواية ابو يوسف عنه في الراية
اذا كانت واحدة جزء من اربعين جزءا من مائة وروي الحسن
عنه انه لا شيء فيما زاد الى خمسين ففي الخمسين مائة وربع مائة

او ثلث تتبع وروي اسد بن عمرو عنه انه لا شيء **باب** في الزيادة الي سنتين وهو قولها وظاهر الرواية ما في المتن ولهذا اختارها اصحاب المتن لكن في المحيط ورواية اسد اعدل الاقوال وفي جوامع الفقه قولها وهو المختار وذكر الاسيبي ان الفتوى على قولها كما ذكره العلامة قاسم في تفسيره على التقدير اقول لا شك ان ما في المتن هو المختار وهو الاحوط الا انها اختار عدم الوجوب لما روي عنه عليه السلام والسلام انه قال لا شيء في الاوقاص وهي ما بين الثلاثين الي اربعين وما بين الاربعين الي ستين لكن اخرج الترمذي في تخريجيه على احاديث الهداية وفي الترمذي عن ابن عباس قالوا قالوا وقاص قال اي معاذ ما امر في فيها بشئ وسأله عليه السلام اذا قدم مثا عليه فلا قدم عليه سأل عن الاوقاص فقال ليس فيها شيء رواه البيهقي والعصم ما رواه مالك عن حميد بن قيس عن طاووس ان معاذ اخذ من ثلاثين بقرة بتبعها ومن اربعين بقرة مسنة واتي بما دون ذلك فاني ان ياخذ منه وقال لم اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا حتى اتاه فتوفي عليه السلام قبل ان يقدم معاذ وطارى لم يدرك معاذ انتهى فالامام اخذ قياسا على ما وجب وهو الاحوط وهما اخذا باصل عدم الوجوب حتى يثبت والله اعلم **باب زكاة الغنم قوله** فانها سواء في تكميل النصاب والامنية والربا يعني يكمل النصاب بالصغار كما يكمل بالكبار فيها ويجوز الامنية بالثني فيهما ولا يمتدان جنسين مختلفين في باب الربا بل كلاهما جنس واحد لاني اداء الواجب اي يجوز اداء الجذع من الضأن لا من المعز قال في المناقب لاني اداء الواجب لما سئذكون الجذع من المعز لا يجوز قال في الهداية

لا يجوز فيها اي الزكاة الجذع من الضأن وجواز التفجئة به عرف نضاً انتهى فهذا مما يرد على الشارح لان الضأن والمعز ليسا سواء في الامنية ولهذا يذكر المحقق بن الهمام الامنية حيث قال والضأن والمعز سواء اي في تكميل النصاب لاني اداء الواجب وسئذكون الضأن بينهما في ذلك اخرا الباب انتهى وقال في معراج الدراية قوله والضأن والمعز سواء اي في تكميل النصاب لاني اداء الواجب فان ذكره يأتي بعده انتهى قال بعض المحققين فيه نظر لانه ان اراد بالاثنيان عدم جواز المعز فممنوع لاني قوله فيما بعده ولهذا لا يجوز فيه الجذع من المعز يدل على جوازه اذا كان ثنيا وان اراد الجواز فلا وجه لتخصيصه بتكميل النصاب دون الواجب **قوله** والايامان جمع يمين اي الضأن والمعز ليسا سواء في الايمان لهما مبنية على وفي العرف مغايران **قوله** سائمة عندها احتوز به عن قول الامام فانه اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى من كل فرس دينار او ان شاء قومها واعطى من كل ما يتي و درهم خمسة دراهم هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وهو قول زفر كذا في الهداية وفي فتح القدير عن قاضي خاين قالوا الفتوى على قولها وكذا رجع قولها في الامرار وامامهم المرحومة وصاحب التتمة من جملة قول ابي حنيفة انتهى **قوله** ولو واحد اقل المحقق بن الهمام لو كان له مستتان ومائة وتسعة عشر حلا تجب فيها مستتان ولو كانت له سنة واحدة ومائة وعشرون حلا فعند ابي حنيفة ومحمد تجب سنة واحدة وعند ابي يوسف مستان وحل وعلى هذا التيسير فصيل الابل والبقر واذا وجبت السنة دفعت وان كانت دون الوسط لان الوجوب باعتبارها فلا يزداد عليها فان هلك بعد الحول بطلت الزكاة لانه لما كان الوجوب باعتبارها كان هلاكها كهلاك

من هلك

الحل والحكم لا يبقى في التبع بعد فوات الاصل انتهى **قوله** خلافا
 للثاني فان عنده يبقى في الصغار تسعة وثلاثون جزءا من
 اربعين جزءا من الحمل لان عنده الصغار اصل في الوجوب الا ان
 فضل الكبير كان باعتبار تلك السنة فيبطل بهلاكها ويكون
 هذا نقصا للنصاب ولو هلك الحملان وبقيت السنة بوجه
 قسطها وهو جزء من اربعين جزءا من السنة جعل هلاك
 السنة كهلاك الكل ولم يجعل قيامها كقيام الكل كذا في
 التدوير جعل هلاك السنة الحاضرة عندها لا عند اليوسف
قوله وحضاه بالسوايم اي خص صاحب العفو بالسوايم
 قال في غاية البيان ينبغي لك ان تعلم ان العفو عند ابن حنيفة
 في جميع الاموال وعندها لا يتصور العفو الا في السوايم لا في
 ما زاد على ما يتي درهم لا عفو فيه عندها انتهى **قوله** ومنه
 الساعي بالبحر معطوف على وجوبها اذ لا زكاة في هالك بعد
 وجوبها وبعد منع المالك الساعي ايضا لان الواجب عليك شطر
 من النصاب ابتداء ومن امر بتملك مال مخصوص كن قبله
 قصد قبالي عندك فلم يفعل حتى هلك ليس عليه ضمان ولا
 اقامة مال اخر مقامه لانه لم ينفذ على مستحق يد او ملكا
 لان المستحق فقير يمينه لا فقير يطلبه بنفسه وان الواجب
 جزء من النصاب تحقيقا للتيسير ومعنى وجب بصفة لا ينفذ
 لا بتلك الصفة وتحقيق ذلك بان يعتبر الواجب اداء جزء من
 هذه النعمة غير ان له ان يعطى غيره فيسقط بهلاكه لنوات
 الحمل والقول ببقاء الواجب بعد هلاكه يجيله الى صفة العسر
 ثم الظواهر تؤيد ما قلنا من قوله عليه السلام هاتوا ربع
 عشور اموالكم من كل اربعين درهما درهم كذا في فتح التدوير
 وفي البحر لا تجب في الهالك سواء تمكن من الاداء وفوت في

الناحية

التاخير او منع الامام او الساعي بعد الطلب حتى هلك وفي الثاني
 خلاف وعامتهم على السقوط وهو الصحيح **قوله** وبصرف
 اليها لك ان العفو ولا الى اخوه هذا عند الامام وعند ابن يوسف
 يصرف الى العفو ولا ثم الى النصب شايعا وفي المحيط وهذه
 رواية ضعيفة عن ابن يوسف وظاهر الرواية عنه كقول امامه
 وتظهر فائدة فيما اذا كان له مائة واحد وعشرون شاة
 فملك احدي وثلاثون بقي من الواجب شاة عند الامام وعند
 الثلاثة يجب اربعون جزء من مائة واحد وعشرين جزءا من
 شاتين ولو هلك شاة فقط بقي من الواجب شاة عنده وعند
 الثلاثة يسقط جزء واحد من مائة واحد وعشرين جزءا من
 شاتين ويبقى الباقي كذا في البحر **قوله** والتوى بعد الترمز
 لا قوله هلاك اي فتنسقط زكاته في الخمانية وانما من النصاب
 بعد الحول ليس باستهلاك فكذا لو عارث ثوب الثمار بعد الحول
 انتهى **قوله** غير الا عتاق معنى القرعة فيه اطلاق الملك ونفي
 الرق وذلك لا يتقوم وكذا لا يجوز دفع القيمة في الضحايا والهدايا
 لان معنى القرعة اراقة الدم وذلك لا يتقوم كذا في غاية البيان
 ولا يخفى انه مقيد ببقاء ايام النحر واما بعدها فيجوز دفع القيمة
 كما عرف في الاضحية **قوله** الا الحوامل فلا يؤخذ منها حامل
 الا قوله فليراجع قال القسستاني عند قول الماتن او ياخذ الا على
 منها ويؤخذ المفضل فيه اشعار بان يجوز ان ياخذ التي في بطنها ولد
 والتي تسقط للكل والحمل وفي المزارع لا ياخذ واحدة منها انتهى
 فهذا تصريح بمسيلة العامل **قوله** كمن سائمة موكاة مثال
 لنصاب لا يضر الى غيره قال في المحيط لا يضر اثمان المابل والبقر
 والغنم الزكاة الى ما عنده من النصاب من جنسه عند ايج
 لان في الغنم تحقيق الشيء والصدقة لان الشا ايجاب الزكاة

مرتين على مالك واحد في مال واحد في حول واحد والله مستنى
لقوله عليه الصلاة والسلام لا ثنى في الصدقة وعندها بضم
قوله انما يكفر اذا تصدق بالمحرام القطعي اشار به الى محمل
مسئلة ذكرها في الظهيرية والبرازية رجل دفع الى فقير من
المال المحرام شيئا بجوابه يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعا
له وامتن المظلي كغرا جميعا انتهى فاذا ان المراد من المحرام في
هذه المسئلة المحرام القطعي **قوله** ولو عجل ذو نصاب
فيذ بقوله ذو نصاب لانه لو عجل قبل ملك تمام النصاب في ثلث
فاذي زكاته ثم تم الحول وعنده نصاب لا يجوز وفيه شرطان
اخران ان لا ينقطع النصاب في اثناء الحول وان يكون كاملا في
اخره فتخرج على الاول انه لو عجل ومعه نصاب لم يملك كله ثم
استفاد فتم الحول على النصاب لم يجز المحمل وعلى الثاني ما لو عجل
شاة عن اربعين وحال الحول وعنده تسعة وثلاثون فان كان
صدرها الى الفراء فالمحمل ثمن **قوله** ولنصب جميع نصب
تكون من جنس واحد قال في البحر هو مفيد بما اذا ملك ما عجل
عنه في سنة التجهيل فلو كان عنده ما يتادروهم فعجل زكاة الف
فان استفاد مالا او ربح حتى صارت الفان لم تم الحول وعنده
الف فانه يجوز التجهيل وسقط عنه زكاة الف وان تم الحول ولم
يستفد شيئا لم استفاد فالمحمل لا يجزي عن زكاتها فاذا تم الحول
من حين الاستفادة كان له ان يترك صرح به في المبسوط **قوله**
وعلى المرأة ما على الرجل منهم وهو ضعف زكاتها لان الفحل
وقع كذلك **قوله** ولا تؤخذ من تركته اي تركته المذكية الغيرة
له لا للتملي **باب زكاة المال قوله** غير مقدرة
به ان المال المهور **قوله** وقيل يفتى في كل بلد بوزنهم قال في
الخلاصة قيل في كل بلدة يعتبر وزن ذلك البلد وعن الامام ابي

بكر محمد بن الفضل انه كان يوجب في كل ما يتيقن وهم بخاربه حنة
منها انتهى وبه اخذ السرخسي واختاره في المجتبى وجمع النوازل
والعبود والمراج والخابية وذكره في فتح القدير وقال بعده
الا ان **قوله** ينبغي ان يقيد بما اذا كانت دراهمهم لا تنقص
عن اقل ما كان وزنا في زمنه عليه السلام وهي ما تكون العشر
وزن خمسة لانها اقل ما قدر النصاب بما تين حتى لا يجب في
ما تين من الدراهم المسعودية الكاينة بمكة مثلا وان كانت
دراهم قوم وكانه اعمل اطلاق الدرهم والا وافي في الوجود وما
يلزم ان يوجد ويستندك وعن اعلمناه في الوجود لان الظاهر
ان الاشارة بالكلام الى ما هو المهور الثابت انتهى **قوله**
وفي عرض تجارة بفتح الراء حطام الدنيا كما في المضرب لكنه
ليس بمناسب هنا لانه يدخل فيه النقدان فالصواب ان يكون
بسكونها وهو كافي ضياء المحلوم ما ليس ينقد وفي الصحاح الرض
بسكون الراء المشاع وكل ثني فهو عرض سوى الدرهم والدنانير
انتهى وقال ابو عبيد الروض الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن
ولا يكون حيوانا ولا عتارا فعلى هذا جعلها هنا بالسكون اولى
قوله انما يكون بالمسكوك بالعتاد المهمة من الصك اي
الضروب وفي بعض النسخ بالمسكوك بالسكن المهمة ثم الباء
الموحدة والصواب الاول لما في الذخيرة وغيرها ولا بد ان يبلغ
الروض قيمة نصاب من الفضة الضرورية **قوله** قومها
ثاني الضمير باعتبار انواع عرض التجارة **قوله** واما الذين
فلا يقطع الحول وقال زكي ينقطع كذا في المجتبى **قوله** وان صحت
الملاحظة فيه بانحد اسباب الماسة التسعة وهي الفحل والمسوح
والراعي والمخرج والشروع والمجلب واهلية الزكاة ووجود الاختلاط
فان السنة والقصد في الاختلاط فهذه تسعة اسباب انا وجد

تجب الزكاة عند الشا في نصاب واحد بين اثنين وعندنا
لا تجب الا اذا بلغ نصيب كل نصاباً **قوله** وتجب زكوتها اي
زكاة الديون **قوله** وقيد في المحيط بالعسوي قيد في المحيط
المديون بالعسوي يعني اذا ابرأت الدين المديون بعد الحول
سقط عنه الدين الزكاة بشرط ان يكون المديون معسوا
اذا كان المديون موسرا لا تسقط الزكاة عن الدين لكونه استهلاكاً
قال في البحر الرائق بعد ذكر الديون الثلاثة اعلم ان هذا كله
فيما اذا لم يبرأ الدين منه اما اذا ابرأ من الدين المديون
بعد الحول فانه لا زكاة عليه سواء كان ثمن مبيع او قرض او
غير ذلك صرح به قاض خان في فتاواه لكن قيد في المحيط
بكون المديون معسوا اما اذا كان موسرا فهو استهلاك وهو
تعييد حسن يجب حفظه انتهى **قوله** وهو غير صحيح في
الضعيف اي في الدين الضعيف **قوله** لا شك انه صحيح في
قول من يقول بوجوب الزكاة في الدين الضعيف ايضا بعد حول
الحول ولو قبل القبض فاذا وجبت ينبغي ان لا تسقط الا بالهلاك
لا بالاستهلاك فاذا كان بلا برأ عن الموسر استهلاكاً لا تسقط بعد
التقرر في الذمة لكنه يمكن ان يكون مواد صاحب النهر لا بد
من حوله الحول بعد القبض في الدين الضعيف ونما عن فيه
لم يقبض بل وهبه قبل قبضه ويؤيده ما في قاض خان وقال في
الضعيف لا تجب الزكاة ما لم يقبض ما بين درهم ويجوز الحول
بعد القبض انتهى واليه يشير كلام الماتن وهذا قول الامام
واما على قولها فتاوى قاض خان وعلى قول ابي يوسف
ومحمد الديون كلها سواء تجب الزكاة قبل القبض وكما قبض
شيئاً يلزم اداء الزكاة انتهى ولعل مواد صاحب المحيط هو هذا
وانما علم **باب العاشر** في نسيئة التي يابى بها

احواله قال سعد بن جلي في حاشيته العشر صار علماً لما اخذه
الماشر سواء كان الماحضة عشر لغويا او ربعا ونصفه فلا
حاجة الى ان يقال العاشر نسيئة التي باعتبار بعض احواله
كما لا يخفى انتهى وهو اسم فاعل من عشرته عشرة عشر بالضم
قوله وهذا يعلم حرمته الخ قال في الفاية ويشترط في العامل
ان يكون حرا مسلما غير هاشمي فلا يلزم ان يكون عبدا لعدم
الولاية ولا كافرا لانه لا يلى على المسلم انتهى **قوله** تغليبا
للعادة لان الماحضة من الحر والذمي ليس بصدقة **قوله**
بوزن نهارا **قوله** وبوزن حجارا فانهم قالوا التجار يبيعون النار
وتشديد الجيم وكسرها وتخفيف الجيم جمع تاجر **قوله** ومتقصر
لنصابه قال في المراج قيل ينبغي ان يصدق فيما ينقص النصاب
به لانه لا يأخذ من المال الذي يكون اقل من النصاب لان ما اخذه
الماشر زكاة انتهى **قوله** الا في السوايم اي لا يصدق في دفعه
بنفسه الى المتبرع في المصر لان حق الاخذ للسلطان فلا يملك
ابطاله كذا في البحر وغيره **قوله** والاول يتقلب فلا
هو الصحيح كذا في الهداية وظاهر قوله يتقلب فلا انه لو لم
ياخذ منه الامام لعلمه بادائه الى الفتراء فان ذمته تبرأ بانه
وبه اختلاف المشايخ كما في معراج الدراية **قوله** كافر المراء
به كافر ذي لا حرى قال في الهداية وان متردى بخر او خنزير
عشر الخنزير وذو الخنزير وقوله عشر الخنزير من قيمتها انتهى
وجد الفرق بين الخنزير والخنزير ان القيمة في ذوات القيم لها
حكم المين والخنزير منها وفي ذوات الامثال ليس لها هذا
الحكم والخنزير كذا قالوا ومال في بيته مطلقا الصغير راجع الي
كافر حرى قال في المع وما في بيته معطوف على الخنزير اي لا يؤخذ
المسرحا في بيته كما تقر من ان شرطه موثوق بالمال عليه فنزل

الزكاة انتهى ومقتضى كلامه ان الزكاة لا يملكها المالك المطلق المالك
فانه فستوه بقوله اي لا يمشو الماشر ما في بيته المالك من المال
انتهى **قوله** وهو الظاهر **قوله** ولا من مال بضاعة في
المغرب البضاعة قطعة من المال وفي الاصطلاح ما يدفع
المالك لا نكاح يبيع فيه ويتجر ليكون الربح كله للمالك ولا شيء
للعامل عليه في الهداية بقوله لانه غير ما ذون باواده زكوة
انتهى وقال الزبيلي لانه ليس بما لك ولا ما يبيع عنه في اداء الزكاة
انتهى **قوله** فملى هذا ينبغي ان لا يأخذ من مال بضاعة ولو
كانت لغيره لانه لو اخذ منه كان متعديا بقوله المخرج الا ان
تكون لغيره فيه نظرون في حاشية الدور للشيخ حسن الزبيلي
الى عند قوله ولا بضاعة وبضارته وكسب ما ذون هذا ظاهرا
فيما اذا لم يكن مع حربي وهل هو كذلك او لا فليست نظراته ولا شك
انه فرق بين قوله ولو كانت لغيره وبين قوله الشيخ حسن الزبيلي
مع حربي لانه اذا كان مع حربي مال وادعي انه بضاعة هل يبيد
ام لا فهو محل تأمل واما اذا كانت لغيره والمأزبه ليس بحربي
فلا وجه لاحد الزكاة لما ذكرناه سابقا **باب الزكاة**
قوله زبيد في المعراج معزيا الى المغرب هو حيوان لانه
ذو حوصلة يتحرك بالارادة ولهذا يقتل انتهى وفي البحر هو بكسر
الباء بعد الهمزة الساكنة كذا في المغرب انتهى وعن ابى يوسف انه
ما يبيع من الارض كالقير **قوله** كسطة وقار سيجي في
المقن وقال هناك في الملح السطع عين قوارة كعين الماء والقيح
هو الرقت ويقال القار والسطع بالفتح والكسر وهو افسح ومن
يصلوا الماء انتهى **قوله** والمعدن ان كان ينطبع اي فيجنس
وان لم يكن منطبع كعادن الاحجار فلا شيء فيه **قوله** ولو
وجده اي الزكاة غيره اه غير مستأمن بان دخل دار الحرب

متلصفا

متلصفا حوله **قوله** وما في النقاية ان زكاة متاع
اه نوعا عبا في النقاية وان وجد زكاة متاعا على من ارضى
لم تملك خمس وباقية له قال شارحه القسستاني اي وجد
في دار الاسلام بقريضة السابق وركاز بالرفع ومن الظن ان
فعله ضمير المستأمن لان ما وجده من الكثرة صغره اداهم
لا يخمس بخلاف انتهى وشارحه بقوله من الظن الى قوله تعالى
ان بعض الظن اثم نعم السكاح من الظانين ثم ذكره الشارح
اختصارا لم ينه عن مقتضود فليتأمل **باب العشر**
قوله لانه مال متصود اي عند الحامية وان لم يجره يبقى
على اصل ابا حنيفة كالصبي فلا يجب فيه العشر **قوله**
لان قوله لان فيه معنى المؤنة اي لان في العشر معنى
المؤنة فلا يشترط فيه النكاح لا البقا ولا الحول ولهذا
لا يشترط فيه العتق والبلوغ فيجب العشر في ارضي
ومجنون والمأصل ان العشر نفقة لازمة في الاصل لقراء
المسلمين والنفقات لا يشترط فيها هذه الشروط واصل
المؤنة كما في الحرب الثقل فمؤنة من مائت القوم اذا احتلت
مؤنتهم **قوله** وقبضها منه للتنا في الغاء بعد الالف
علة لحصل العشرية خراجية يعني لو لم يجعل خراجية
واقترع على العشرية لزم التنا في قال في الملح لان في العشر
معنى المباداة والكثيرة فيها لما وقع في بعض النسخ من
قوله للتنا في باليم بعد الالف وفي بعضها اللناء وهو تخريف
من الكتاب **قوله** ولا يجز للمالك ارض خراجية الا
غلها قبل اداء خراجها الى اخوه في معراج الاله رانية ومكا
ظم او اطم غيره يضمن عشوه عند ما في حاشية خلافا لما
وقال احد لا يضمن لكن يكلم به ولو اختلف بعضه او سرق

فلا عشرو في التالف ويعتبر في تمام النصاب عندها ولو اخذ
من المتلف ضمان ما اتلف اخذ عشروه وعشوما بقي كذا ذكره
في التقريب وفي النوازل قال نصير سالت الحسن عن رجل له
كروم ثمانية صاع فجعل ياكل قليلا حتى اكل كله قال ليس عليه
شيء وكذا البرا كله في الصحراء وعن ابي حنيفة رحمه الله كقول
الحسن وبه نأخذ ثم ذكر بعد وقتين وفي شرح الطحاوي
لا يسعه اكل شيء من الغلة حتى يؤدي عشورها لان فيه حق
الفقر وقيل لا يسعه اذا عزم ان لا يؤدي فان عزم الاداء
لا بأس باكل تسعة اعشارها والكف احوط ثم قال وليس
لصاحب الغلة ان ياكل الغلة حتى يؤدي الخراج ثم عزي الي
المحيط والموعين في فقال لا ياكل شيئا من طعام العشر حتى يورث
عشوره ولو اكل من عشوره وعند ابي يوسف لا يعنى ولكن
يكل النصاب به وعنه يترك له ما يكفيه وعياله ولا يحتسب ما
اكله عياله وجيرانه وما يهدي وما بقي فيه العشر عند ابي
حنيفة لا يحتسب ايضا وعن محمد يعتبر ذلك من تسعة اعشار
وعند الشافعي لا يجوز ان يتصرف في الثمار قبل الحزم ولا
حرم في الثمر والزرع عندنا انتهى وفي التمهيد قال ابو
حنيفة ان اكل قليلا بالمعروف فلا شيء عليه قال الفقيه به
فأخذ كما في المضمرات **قوله** والمشرع على الوجوه اي
عند ابي حنيفة رحمه الله واسمه ان عندنا اهم المشرع مدان
على انهاء وعندها في الخارج قال المحقق بن الهيثم رحمه الله
يلتفت الى كونه ما لكا لا لارض او غير ذلك كما اذا اجر المشرع
عندها يجب المشرع على المستأجر وليس بمالك وعنده على
الوجور كما اذا استأجرها وورع يجب المشرع على المستأجر
بالاتفاق خلافا لفرقة اذا كان المستأجر مسلما وان كان ذميا

نور على رب الدين بالاتفاق واذا قد ذكرنا هاتين فلم يذكر
الوجه تبيينهما في الاولى ان العشر منوط بالخارج وان لم
يكن سببا وهو المستأجر وله انها كما تستثنى بالزراعة
نستثنى بالاجارة فكانت الاجرة مقصورة كالثمرة فكان
النماء له معني مع ملكه فكان اولى بالايجاب عليه انتهى وفي
مخرج الدراية نقلا عن الايضاح لو استأجر وورع او غرس
كروما فالمشرع على الوجور عند ابي حنيفة وعندها والشافعي
وما لك على المستأجر لان العشر في الخارج والخارج مسلم المستأجر
بلا عوم لان الاجرة تقابل المنفعة لا الخارج فيجب عليه
المسئلة انتهى **قوله** الا اذا تحمل حصته با قيم تحمل ثلثا من
بجمله وحصته ثلث الباقي الفاعل وباقية مقبولة به وحاصله
ان دفع النوايب عن نفسه خيرا لا اذا حل الحكم حصته
على غيره فحينئذ اعطاه خير قال في شرح المنظومة معزيا
الى القنية نقل عن شمس الائمة السرخسي توجه على جماعة
جناية بغير حق فلبعضهم دفعه عن نفسه اذا لم تحمل حصته
على الباقيين والا فلا ولي ان لا يدفعها عن نفسه انتهى
قوله وبوجور من قام بتوزيعها اي بتوزيع النوايب
وان كان الاخذ باطلا **فروع** الارض المشرية ارض
العرب كلها قال محمد هو من العذيب الى مكة وعنه ان بين الى
اقصى حجر باليمن بمكة وذكر الكرخ انها ارض المجاز وتامة
والين ومكة والطائف والبرية ومنها الارض التي اسلم أهلها
طوعا او فتحت قهرا وقسمت بين الفاتحين واما الارض
الخارجية فافترقت قهرا وتوكت في ايدي اربابها وارض نصارى
بنى تغلب والموت التي احياها ذبي طلقا ومسلم وحقها
بما الخراج وماء الخراج هو ماء الاين والصفار التي حفرها

الا عا جم ما يد خل تحت الما رمت الا يدي وماء العيون
والقنوات المستنبطة من مال بيت المال وماء المشهور
ماء السماء والابار والعيون والاهوار والعظام التي لا تدخل تحت
الايدي كسيجون وجيجون ودجلة والفرات والنيل لعدم
اثبات يد عليها وعن ابي يوسف انها خارجة لانها كانت
اليدها بشد السفن بعضها على بعض حتى تضيق شبه
المنظرة كذا في البدايع وغيرها **قوله** وجالية بالجزيرة
على عشور والمواد بها الجزية قال في المغرب فير لا هل الذمة
جالية لان عمر رضي الله عنه اجلاه عن جزيرة العرب
ثم لزم هذا الاسم كل من لزمته الجزية من اهل الكتاب
والمجوس ويقال استعمل فلان على الجالية اذا ولي اخذ
الجزية منهم وانما انت على تاويل الجماعة والجمع جوالي انتهى
قوله ورابعها الضوايع جمع ضايعة والواد بها اموال
ليس لها ورثة معلومة قال في البرازية قال في الامام الخوافي
رحمه الله تعالى اذا كان عنده ودعة فوات المودع بلا راجع
له ان يصرف الودعة الى نفسه في زمانا الا انه لو اعطا
الى بيت المال لضاع لانهم لا يصرفون مصارفة فاذا كان
من اهل مصرفه الى نفسه وان لم يكن من المصارف صرفه
الى المصروف والله اعلم كذا ذكره بن الشحنة وفي بعض النسخ
الودايح ومعناه صحيح كذا في نظم بن الشحنة الضوايع واشك
انه اعم من الودايح من وجه ومن حيث المودع الودايح غلط
باب المصروف قوله غير تام مستغرق بالحاجة
اقول يغني عنه انه اذا كان غير مستغرق لا يكون فقيرا
فيصير عليه غني لانه لا يجوز له اخذ الزكاة وفتيرين
حيث انما يجب عليه الزكاة وماله الغير النامي الدار الزايدة

على

على مسكنه فاذا لم تكن للتجارة لا يجب عليه الزكاة لها **قوله**
ولو غنيا اقول غناه يمنع عن حيوان الاخذ لقوله تعالى
انما الصدقات للفقراء وقوله والحاجة داعية منا فغن لقوله
غنيا وان اراد بقوله والحاجة داعية اي في ثافي المال فهذا لا
عبارة به ولا شك ان المتك والمخرج مخالف لما ذكره وايضا
ذكر المصنف انه رآه بخط موثق ولم يطلع على الوقعات فني
نقله تردد قال بن الهمام قوله تعالى انما الصدقات بيد
على انه من كل من هو له الا من كان مصروفا ومن لا فلا
لان انما تغيب المصروف فيثبت التي من غيرهم انتهى **قوله**
وثرة الاختلاف الخ قال في البحر ولا يخفى ان قيد الفقرا لا بد
منه على الوجه كلها فحينئذ لا تظهر ثمرته في الزكاة وانما تظهر
في الاوقات والوصايا انتهى **قوله** وهو كل من ماله ماله هو
تفسير باعتبار المراد ههنا فليتأمل **قوله** ولا الى مملوك
المزك اي مملوك نفسه **قوله** وجزم بان ماني البحر وهم
حيث قال الشرنبلالي قد ذكر صاحب البحر خلافة في الا
شبهه والتلايد في فن الما ياة فقد ناقض نفسه ولم ار
احدا من شراح الهداية صرح بما ادعاه من اطلعت عليه
بل مما رايته مفيدة جواز الدفع لمن ملك نصاب سائبة
لا يبلغ قيمتها نصابا غيرا انه قال في العناية ولا يجوز دفع
الزكاة الى من ملك نصابا سواء كان من النخود او السوايم
او العروش انتهى فاهم ما ذكره في البحر وهو مد فروع لان
قوله العناية سواء كان الخ مفيد بتقديم النصاب بالقيمة سواء
كان من العروش او السوايم لما ان العروش ليس نصابها
الما يبلغ قيمته ما يتقوهم وقد صرح بان المتبرع متدار
النصاب في النبيين وغيره وقال في المحيط المختار الذي

يجوز الصدقة ويوجب صدقة الفطر والاضحية هوان
 يمكن ما يبلغ قيمته ما يتق درهم من الاموال الفاضلة
 عن حاجته لقوله عليه الصلاة والسلام لا تجل الصدقة
 لغني قيل وما الغني يا رسول الله قال من له ما يتق درهم
 انتهى وقد نص على اعتبار قيمة السوايم في عدة كتب من
 غير ذكر خلاف في الاشياء والنظاير كما ذكرنا وفي السراج الزمان
 ونظير بن وهبان وشرح له وفي شرحه لابن الشحنة
 وفي الذخيرة لا شرفيه وفي الجوهرية قال المرعيني ان اذا كان
 له خمس من ابل قيمتها اقل من ما يتق درهم تجل له الزكاة
 وتجب عليه وهذا ظهور ان المتجر نصاب التصدق من اي
 مال كان بلغ نصابا اى من جنسه اولى يبلغ انتهى ما نقله
 عن المرعيني انتهى ما في الحاشية للشرنبلاني **أقول**
 ما ذكره من عدم ذكر سراج الهداية فغير مسلم لانهم اتفقوا
 على ذكر قولهم لا يدفع الزكاة لمن يملك نصابا من اي مال
 لان الا ان المحشي تصرف في المحل ولا لا شك ان النصاب
 يصدق على كل من ابل السوايم تكن تصرف في العبادة كما تراه
 يظهر ان ما فهمه حسن الا انه لا يلزم من جواز الدفع كونه
 الماحوز طيبا قال في الهداية ويجوز دفعها الى من يملك
 اقل من ذلك ولكنه النصاب قال في صراج الديات ويجوز
 دفعها الى من يملك اقل من ذلك ولكنه لا يطيب الاخذ به
 لا يلزم من جواز الدفع جواز الاخذ كقول الغني فتعبر او قال
 احمد ويجوز دفعها الى من ملك حسين درهما انتهى وفي
 مع الغفار النقل يجوز للغني كما يجوز للفاشي وما بقيه
 الصدقات المروضة والواجبة كالشرو والكفارات والذرة
 وصدقة الفطر فلا يجوز صرفها للغني لقوله عليه الصلاة

والسلام لا تجل الصدقة لغني انتهى ولا شك ان من ملك
 خمسا من ابل الفاضلة عن حاجته الاصلية غني لوجوب
 الزكاة عليه لانه لو لم يكن غنيا لما وجبت عليه واخذ الغني
 الصدقة حرام **قوله** وطلعت الغنية فيجوز قال في البحر
 وانما منع من الدفع لطفل الغني لانه يبعد غنيا بغنا ابيه
 كما قالوا وهو ينفيد ان الدفع لطفل الغنية جائز اذ لا يبعد غنيا
 بناء امه ولو لم يكن له اب وقد صرح به في الفتية انتهى **قوله**
 وقول العين والهاشمي يجوز له دفع زكاته لملكه صواب ويجوز
أقول قد وجدت رواية الجواز فهو شئ عليها قاله بن
 الهام ولا تدفع الى بني هاشم هذا ظاهرا هو الرواية وروي ابو
 عصمة عن ابيه حنيفة انه يجوز في هذا الزمان وان كان متصفا
 في ذلك الزمان وعنه وعن ابي يوسف يجوز ان يدفع بعض
 بني هاشم الى بعض زكاته وظا هو لمقت المروي في الكتاب وهو
 قوله عليه السلام يا بني هاشم ان الله كره لكم غسالة ايدي
 الناس واوساخهم وعوضكم عنها بخمس الخس لا ينبغي للقطع
 بان المواد من الناس غيرهم لانهم المخاطبون بالمخاطب المذكور
 عن اخوهم والتعويض بخمس الخس عن صدقات الناس
 لا يستلزم كونه عوضا عن صدقات انفسهم لكن هذا اللفظ
 غريب انتهى ثم ذكر الاحاديث الصحيحة المشهورة وهي توجب
 تحريم صدقة بعضهم على بعض فنقول صاحب النهروان به
 لا يجوز ان كان مراد منه ظاهرا هو الرواية فسلم والا فلا ويؤيد
 ما ذهبنا اليه ما ذكره في حاشية الاشياء العلامة البيهقي
 كل الصدقات موصلة على بني هاشم زكاة او عالة هذا ظاهر
 الرواية والذي استقر عليه راوي السراج ان الموصلة كانت في
 عهد رسول الله عليه وسلم لوصول الخس اليهم فلما سقط ذلك

بموت حلت لهم الصدقة قال الطحاوي وبالجواز نأخذ انتهى
وفي خزانة الكل من انه حبيفة يجوز مطلقا وانما كان يجوز
في ذلك الوقت انتهى **قوله** وجعله محشي الاشياء ارجح
القولين قال السيد الحوي في حاشيته نقلا عن الترمذي ان
صدقة الوقف لا تحمل لبنها ثم اذا ساهرا ما اذا لم يسمهم
فلا ومثله في شوح الطحاوي معللا بانها صدقة واجبة ورده
في الفتح حيث قال وصح في الكافي بدفع صدقة الوقف اليهم
على انه المذهب من غير نقل خلافا ثم قال والمحقق يقتضي
النظر اجراء صدقة الوقف بحوي النافذة فان ثبت في النافذة
جواز الدفع ثبت في الوقف والا فلا اذا لا اشكال ان الواقف
متبرع بصدقة اذا لا ايقاف واجب وكان منشأ القلط وجزا
دفعها على الناظر وبذلك لم تقصر صدقة واجبة على المالك بل
غاية الاموان وجوب اتباع شرط الواقف على الناظر انتهى
ونظروا في البقرة قوله صاحب الفتح اذا لا ايقاف واجب بانه
قد يكون واجبا بالتذرك ان قال ان قدم الى فلي ان اوقف هذه
الدار وقد صرح المحقق نفسه في كتاب الوقف بذلك انتهى
اقول فيه نظولا ان مراد صاحب الفتح بالوجوب المنفي
الوجوب بايجاب الله تعالى والتربية على ذلك ما صرح به
في كتاب الوقف على ان صورة التذرك اذ لا ينطابقها
حكم عام فتأمل قال بعض الفضلاء وما ذكره المصنف من
جواز صرف الوقف اليهم مبني على القول بجواز الوقف على
اقربا به صلى الله عليه وسلم وهو الراجح المعتمد في المذهب
انتهى **قوله** وجاز دفع غيرها اي غير الزكاة **قوله**
اعادها لهما ما اذا كان عبده او مكاتبه وظاهره انه
لم يخرج من ملكه واما اذا كان حريبيا فلا نه لم توجد صفة

الزينة اصلا وقال في معراج الدراية بان صلته لا تكون بزا
شروع ولذا لم يجز التطوع اليه فلم يقع قربة **باب**
صدقة الفطر قوله من اضافة الحكم لشرطه وهو
بجواز لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الراس بدليل
التعدد بتعدد الراس **قوله** والفطر لفظ اسلا في اصطلاح
عليه الفقهاء كانه من الفطرة بمعنى الخلقة **قوله** ولو
صغيرا محبونا فان كان محبونا غير صغيرا او صغيرا بلا جنون
من باب الاولي والاخرى وفي نسخة صغيرا او محبونا قال
في البحر وجبت في مال الصبي والمجنون خلافا للمذهب بخلاف المشر
فانه مؤنة فيها معنى العباة ويجب على الرعي اخراجها من
مال الصبي والمجنون حتى لو لم يخرجها وجب الاداء بعد البلوغ
انتهى **قوله** فلا فطرة اي لا على الاب ولا على الزوج اما الاب
فلا نه لا مؤنة عليه واما الزوج فلما تقرران الزوج لا تجب
عليه الفطرة عن زوجته لعدم الولاية وشرط وجوب الفطر
راس يموته ويبنى عليه **قوله** ولده الكبير اما قل اي لا تجب
عليه عن ولده الكبير الماقل قال التمسك في اي ولو في عياله في
ظاهر الرواية **قوله** قلت فكان هو المذهب اقول كبريائه
ما في الهداية فان قدموها على يوم الفطر جاز ولا تفصيل بين
مدة ومدة هو الصحيح انتهى فلا بد من التمام احتراز عن قول خلف
يجوز تعجيلها بعد رمضان لا قبله وعما قيل في النصف الاخير
لا قبله وعما قيل في المسكر لا خيرا قبله انتهى **قوله** فكان
هو المذهب احتوازه عما ذكره الباقي في شرح الملتقى حيث
قال يجب دفع فطرة كل شخص الى مسكين واحد حتى لو فرقه
على مسكينين او اكثر لم يجز لان المنصوص عليه لا غناء لقوله
عليه الصلاة والسلام اغنهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم

ولا يستثنى بما دون ذلك وجوز الكرخى تفريق شخص
واحد على مساكين لان الاغناء يحصل بالجمع ويجوز له ما
يجب على جماعة من مساكين واحد كذا في الزيلعي وفي السراجية
في صدقة الفطر ثلاثة اشياء قبول الصوم والفلاح والنجاة
من سكرات الموت وعذاب القبر انتهى **قوله** ولذا قال في
الظهيرية اي لا جلد ان امرالا غناء في ذلك اليوم للتدب قال
في الظهيرية يجوز التاخير **قوله** ومقتضى ما مر
وهو الاذن عادة **قوله** وقد مراد في باب الزكاة انه يجوز
دفع صدقة الفطر الى ذي **كتاب الصوم**
قوله قيل لو قال الصيام كان اول ما في الظهيرية اقره
المفهوم من الظهيرية ان الصيام جاء جمعا والصوم جاء مفردا
وهو يدل على الاولوية نعم كل منهما له وجه اما الصوم فلانه
جنس وهو يطلق على القليل والكثير واما الصيام فلان له
انواعا وجمع الجنس باعتبار الانواع صحيح فانه فرض واجب
ومسنون ومنه وب ونقل ومكروه تنزيها وتحتوما ويمكن ان
يقال اولوية الصيام نظرا الى قوله تعالى كتب عليكم الصيام
ففيها نفع ما في القرآن لكن غالب المتن ما اختاروا الا
لموارد لكونه صادقا على جميع الانواع ولو روي في حديث
من الاسلام على خمس شهاذة ان لا اله الا الله وان محمد ربه
الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وصوم رمضان **قوله**
ولفتب بان الصوم له انواع حاصلة منع كون جميع الصوم
لثلاثة افراد بل جميعه للانواع على ان تبطل معنى الجمعية فيرجع
الى المفرد فالنوع اول من الجمع خلاف ما قال صاحب القيل **قوله**
فروض بعد صرف القبلة الى الكعبة لمشرقي شعبان بعد الهجرة
اقره في السنة الثانية من الهجرة قيل لليلتين خلتا من

شعبان بعد النبوة بخمس عشر سنة فصام النبي صلى الله عليه
وسلم ثمان رمضانات خمسة منها تسع وعشرون والباقي ثلاثا
ثلاثة يوما وذكر النووي انه صام تسع سنين وان فرضيته تولدت
في شعبان سنة اثنين من الهجرة وفي هذا الشهر فرض
استقبال الكعبة وفرض الحج تولد في سنة ست من الهجرة كذا
في حاشية البحر للمصنف في اول كتاب الصلاة **قوله** والكنار
بالجر معطوف على المنذور **قوله** وتعبه سعدى بالفرق
اي اعتوض سعدى جلي على كون المنذور فرضا بالفرق بين
الفرض والمنذور وبان المنذور لا تؤدي بعد صلاة العصر
بخلاف الغايبة ونص عبارته اختصارا وفي اوائل كتاب السير
من المحيط البرهاني والذخيرة الفرق بين الغريضة والراجب
ظاهر نظرا الى الاحكام حتى ان الصلاة المنذورة لا تؤدي
بعد صلاة العصر وتقتضي الغرائب بعد صلاة العصر انتهى
نظروا ما ذكرنا ان قوله صاحب الجمع نفع لصاحب البدائع لكن
انه فرض لا جتماع على لزومه ليس على ما ينبغي انتهى **قوله**
لان مطلق الاجماع لا يفيد الفرض المطيع بل الاجماع على
الفرضية المنقول بما التواتر في صوم رمضان ولما لم يثبت
في المنذور نقل الاجماع على فرضيته بالتواتر في مرتبة
الوجوب على ما تقر في كتب اصول كذا في الدرر **قوله**
ولو منفردا اي صوم يوم الجمعة مستحب ولو منفردا اقول
فيه اختلاف قال في الاشباه ويكره افراده بالصوم وقال
محمديه السيد الجوي الطاهر من اقتضاه وعلى الكراهة اختيار
ذلك قال وما نقله هنا قول البعض وذكر في شرحه على الكفر
ان صوم الجمعة بافراده مستحب عند العامة كالاشنان والخيس
وكره الكل بعضهم وفي البرازية لا بأس بصوم يوم الجمعة عند

الامام ومحمد انتهى وفي التجميع والمزيد قال ابو يوسف
جا حديث في كراهيته الا ان يصوم قبله او بعده فكان الا
حتميات ان يضم اليه يوما اخر انتهى **قوله** ما ذكره في البرز
يوريد كراهته منفردا عند هذا ايضا **قوله** قلنا لساد البصر
الى اخره حاصله ان الصيام ليست كشي واحد فيحتاج كل صوم
الى نية بخلاف الصلاة فان ركعتا كشي واحد فتكفي لهما نية
واحدة **قوله** فعنه لومنيما اي يقع عن رمضان ان كان نية
احترارا عن المسافر **قوله** فلا اصل له **قوله** نصوتي
البحاري فقال قال صلة عن عامر بن صام يوم الشك فتدعي
ابا قتاسم صلى الله عليه وسلم انتهى قال المتطللان واستدل
به على تحريم يوم الشك لان الصحابي لا يقول ذلك من قبل
رابع فهو من قبيل المرفوع انتهى فعلى هذا كان على الشايع ان
يقول ليس بمرفوع الا ان يقال معنى قوله لا اصل له اي لا اصل
له مرفوعا صحيحا فعدم للاصل باعتبار الرفع الصحيح **قوله**
لنزد بين مكروهين او مكروه وغير مكروه الاول راجع الى
قوله ان كان من رمضان فعنه والا فمن واجب اخراجهما
نية الفرض في يوم الشك والثاني نية واجب اخرى يوم الشك
والثاني راجع الى الثاني وانما كان مكروها وغيره لانه نهي الزجر
من وجه نفسيه لف ونشر مرتب لكن مقتضاه الواو دون او
قوله اكل المتلوم المتلوم التردد والمراد منه هنا ساكن
من المخططات بدون نية كذا في شرح الوهابية وفيه نا تلا
عن الغنية والظهيرية من اصبح متلوما بدون نية يوم الشك
اي ممسكا من الاكل والشرب والجماع ثم اكل ساهيا ثم بعد ذلك
ظهرت رمضان نية فنراه عن رمضان هل يجوز له او قال السدي
والقاضي بدعي والصغار وشرح الطحاوي انه لا يجزيه عن رمضان

جميع التقارير انه يجوز وفي البقالي النسيان قبل النية بما بعد
انتهى **قوله** مع علمه بفسقه او مع علم القاض بفسقه واما
ارجاع الصبي الى الفاسق نفسه فمعيده لانه يقتضي انه قد لا
يعلم بفسقه وهو فاسق وهذا وجوده غريب الا ان يقال انه
لا يعلم المسئلة **قوله** بين نصب نائب الخ وفي بعض النسخ
وتع شأ هذا موضوع نائب وهو غلط ونص عبارة الجوهرة
ولوراه الامام وحده والقاضي فهو بالخيار بين ان ينصب من
يشهد عنده وبين ان يمسوا الناس بالصوم بخلاف رويتهما هلال
سوال انتهى **قوله** وضح في الاقضية الاكتفاء بواحد الى اخره
لم يبين انه في رويته رمضان او لغيره وقال في الخلاصة ما
نقشه فان كان السماء مضحية لا تقبل شهادة الواحد على روية
الهلال في المصر وانما تقبل شهادة من يقع العلم بشهادتهم واختلفوا
في تقديره عن ابي يوسف رحمه الله انه مقدم وخمسين وعن محمد
حتى يتواتر الخبر من كل جانب وفي فتاوى البقالي بخاري الف
الا اذا روي خارج المصر او في المصر على سلكه موثقة يشهد حية
تقبل شهادة هذه الواحد هكذا في شرح الطحاوي وفي الفتاوى
الصغرى وفي الاقضية اعتمد عليه الشيخ الامام لا جل الزاهد
الاستاذ ظهير الدين لكن في ظاهره المذهب لا تفاوت بين المصر
وخارجه انتهى **قوله** خلافا لمحمد فانه روي عنه انه ينظر
وصححه في غاية البيان وقال في الشرح لاية قال في غاية البيان
قول محمد هو لا صح انتهى وقال الكمال عنهم من استحسن ذلك اي
ما رواه الحسن في قبوله في صحه وفي قبوله لغيم اخذ بقوله محمد
انتهى وقال شمس الامة الحلواني هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال
سوال والسماء مضحية فاما اذا كانت متغيمه فانهم يفترون بلا
خلافا نقله بن كمال باشا انتهى **قوله** ورويته بالنهار

لليلة الآتية قال في الكافي ظاهر الرواية لا عبوة باختلف
الطالع ولا عبوة بروية الهلال هما راقبل الزوال وبعده وهو
الليلة المستقبلية عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وبني
ورد الاثني عشر عن عمر رضي الله تعالى عنه وقال ابو يوسف رحمه
الله اذا كان قبل الزوال فهو الليلة الماضية انتهى واختار قوله
ابي حنيفة ومحمد كذا في الشريفة عن البرهان **قوله** لان
يذكر فلم يتذكر الا ولعن باب التعميل والثاني من باب التعميل
قال في البحر اذا اكل ناسيا فذكره انسان بالصوم فلم يتذكر فاكل
فسد صومه في الصحيح لان خبر الواحد في الديانات حجة انتهى
قوله ويذكره كلام ستائف **قوله** وليس عذرا في
حقوق العباد اي ليس النسيان عذرا في حقوق العباد فلو
اتلف مال انسان ناسيا يضمن قال في البحر في حقوق الله تعالى
عذرا في سقوط الامانة اما الحكم فان كان مع ذكره ولا داع اليه
لاكل المصلح يستقط لتقصيره بخلاف سلامة في القعدة فانه
ما قط لوجود الداعي وان لم يكن مع ذكره ومعه داع كا كل
الصائم سقط **قوله** لو ادخل حلقه الدخان فطرق في الشربلا
وفي ثم التدير الدخان والضا واذا دخل الحلق لا يفسد فانه
لا يستطيع الاحتباس عن دخولها من الانفه اذا اطبق الغم
انتهى **قوله** فعل هذا اذا دخل الدخان حلقه فسد صومه
اي ان كان حتما من يتجسس بخور فاواه الى نفسه واستم
وخانه فادخله حلقه واكر لصومه سواء كان مودا وغيرا
او غيرها لا مكان التحرز عن ادخال المظروفه وهذا ما ينقل
عنه كغيره فليست به ولا يترجم انه كثر الورد وماء والمسك
لورنوح الشرق بين النظيف بريح المسك وشبهه وبين جوهر
دخان وصل الى جوفه بفعله انتهى **قوله** وظهر لونه في

ريقه

ريقه وابتلعه اي لم يفتطرو في فتح التديرو ولو ابتلع ريق غيره
انظر ولا كفارة عليه وليس على اطلاقه لما تقرر في مستأيل
شئ انه لو ابتلع بزاق غيره كفر لو صدم بيقه والا لا كذا في البحر
قوله وان افطر خطاء وهو ان يتصد بالنعمل غير المحل
الذي يقصد به الجنابة كالمضضة تنسري الى المحلق كذا في
المخ والبحر وفيه والنوق بين صورة الخطاء والنسيان هنا
ان المخطئ ذاك للصوم غير قاصد للشرب والناسي عكسه كذا في
غاية البيان وقد يكون المخطئ غير ذاك للصوم وغير قاصد
للشرب لكنه في حكم الناسي كما هنا **قوله** في النهاية انتهى **قوله**
ولو علم عدم فطره لزمت الكفارة **قوله** هذا عند هاهنا رواية
واحدة واما عند الامام ابي حنيفة رحمه الله فلا كفارة عليه
ولو علم عدم فطره في رواية صحيحة قال في الهداية ومن اكل
في رمضان ناسيا فظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا
فعلية القضاء ون الكفارة وان بلغه الحديث وعلمه فذلك
في رواية وفي رواية عن ابي حنيفة انها تجب وكذا عنهما انتهى وقال
ابن الهائم وان بلغه الحديث ففيه روايتان عن ابي حنيفة في
رواية لا تجب وصححه قاض خان وفي رواية تجب وكذا عنهما
ومرجع وجهيهما الى ان انتفاء الشهمة لازم انتفاء الاشتباه
اولا فقولهما بناء على ثبوت اللزوم لانه لا اشتباه فلا شهمة
والجواز بناء على ثبوت الانكسار الى الشهمة عن الاشتباه لان
ثبوت الشهمة المحكية بثبوت دليل المظروف وهو التماس القوي
انتهى وقال في البحر واطلقت فمثل ما اذا علم انه لا يفطره
بان بلغه الحديث او الفتوى وهو قوله ابي حنيفة وهو
الصحيح لان العلماء اختلفوا في قبول الحديث فان قطعوا القصة
كالك وغيره لم يفطره فصار شبهة انتهى قال في المخ فعلى

هذا قوله في المختصر فظن الى اخره ليس بيقين يدل على نفي الحكم
عما عدا ما وانما هو ليبيان الاتفاق انتهى فليست به ليلا يظن كما توهم
المعنى **قوله** فقيده الظن انما هو ليبيان الاتفاق اي نظرا الى
مسئلة المعنى المستثناة واما نظرا الى مسئلة علم عدم فظوره
بالنسيان فقد ذكر ان عليه الكفارة منها فليست به فانه تنبته
لهذا ولم يتنبه لما ذكرناه في المقالة الاولى **قوله** او احتقن
الرواية بالفتح في احتقن واستعط اي وضع الحفنة في الدهن
السموط وهو الدواء في الاثنت كذا في البحر **قوله** فوصل
الدواء حقيقة اي يقينا احتراز عما قالوا ان كان الدواء رطبا
يفطر ولهذا قال في البحر شمل الرطب واليابس لانه المعبره للوصول
لا تكونه رطبا او يابس وانما شرطه التذوق لان الرطب هو الذي
يصل الى الجوف عادة حتى لو علم ان الرطب لم يصل لم يفسد صومه
انتهى قال الشيخ الشرنبلالي هذا هو الصحيح كما في الجوهره عن
المصنف **قوله** والمسئلة تتفرع على ستة وثلاثين اقول
ذكر وان لا يخلو اما ان يظن او يشك فان ظن فلا يخلو اما ان
يظن وجود المبيع او قيام المحرم فان كان الاول فلا يخلو اما ان
لا يتبين له شيء او يتبين صحة ما ظنه او بطلانه وكل من الثلاثة
اما ان يكون في ابتداء الصوم او انتهائه في ستة وان شك في
ستة ايضا في اثنا عشر وفي وجود المبيع ومثلها في قيام المحرم
في اربعة وعشرون انتهى وبنى علينا اثنا عشر صورة فليست
قوله وما نقله الشرنبلالي قال فيه ومسئلة بزاق المدي
لا يمتش على تفسير التغذي الذي ذكره في الجوهره ولا تلزمه الكفارة
انتهى وعبارة الجوهره اختلفوا في معنى التغذي قال بعضهم هو
ان يميل الطبع الى اكله وتنقص به شهوة البطن وقال بعضهم هو
ما يصور فمعدا لصلاح البدن وقايدته فيما اذا مضى لئلا يفسد

اخرجهما

اخرجهما ثم ابتلها فعلى القول الثاني تجب الكفارة وعلى الاول
لا تجب وعلى هذا الورق الجش والحشيشة اذا اكله فعلى القول
الثاني لا تجب الكفارة لانه لا تنفع للبدن وربما يضره
ويقتضي عقله وعلى القول الاول تجب لان الطبع يميل اليه
وتنقص به شهوة البطن انتهى فاستخرج من هذين الترفيعين
انه لا تلزمه الكفارة لانها غير صادقين عليه اقول له قال
في معراج الدراية اذا كان بزاق حبيبه تلزمه الكفارة منهم
العلواني لوجود معنى صلاح البدن فيه انتهى فاعتبر فيه صلاح
البدن نظرا الى استلزامه فليست به **قوله** فان عاد بلا
صنعه ولو ملاء الفم مع تذكره للصوم لا يفسد خلافا للثاني
الاخره فاصل اي يوسف في العمود والاعادة اعتبار الخروج
وهو بلا الفم واصل محمد فيه الاعادة قتل او كثرة وان اعاده
ثبته بالا اتفاق عند اي يوسف للدخول بعد تحقق الخروج
شرعا وعند محمد للصنع وان كان اقل من ملاء الفم فعاد لم يفسد
بالا اتفاق وان اعاده لم يفسد عند اي يوسف وهو المختار
لعدم الخروج ويفسد عند محمد لوجود الصنع وان استقار
بعدا وخروج ان كان ملاء الفم ففسد صومه بالاجماع ولا يثاق
فيه تفريع العمود والاعادة لانه افطر بمجرد التقي قبلهما
وان كان اقل من ملاء الفم افطر عند محمد ولا يثاق فيه التفريع
ايضا عنده ولا يفتقر عند اي يوسف وهو المختار عند بعضهم
لكن ظاهر الرواية كقول محمد ذكره في الكافي ثم ان عاد بنفسه
لم يفتقر لعدم الخروج عند اي يوسف فلا يفتقر الدخول
وان اعاده ففسده روايتان في رواية لا يفتقر لعدم الخروج وفي
رواية يفتقر لكثرة الصنع كذا في فتح القدير **قوله** وان اقل
منها لا يفتقر لانه القليل تابع لاسنانه بمثولة رقيقة فلا يفسد

كما لا يفسد بالريق وانما اعتبرت بما لانه لا يمكن الامتناع عن
 بناء اثر ما من الماكل حوالى الاسنان ولان قل ثم يجوز مع
 الريق من محله الى الملق فامتنع تعليق الا فطار بعينه فتلق
 بالكثير وهو ما يفسد الصلابة لانه اعتبر كثيرا في فضل العلا
 كذا في فتح القدير **قوله** تكون زوجها الخ مثال للمنفى لا للنفى
 وتقديره قيد بقوله بلا عذر لان الذوق بعذر ما يكون كونه
 زوجها الخ **قوله** وفي كراهة الذوق عند الشرا قولان
 ففى الولوالجنة وكذا يكون للصايم ان يذوق المسر والدهن
 عند الشراء ليعرف جوده وردية انتهى ونكده في فتح
 القدير نقلا عن المتاوي وفي المحيط يجوز ان يقال لا بأس
 به كيلا يغبن انتهى **قوله** والا لا اي ان لم يجز بدأ وخان
 غبنا لا يكون **قوله** والا فيفطراى وان لم يكن ابيض
 ممضوغا ملتئما ينظر قال في البحر قيد وهو بان يكون ابيض
 وقد مضى غيره اما اذا لم يصفه غيره او كان اسود مطلقا
 ينظر لانه اذا لم يصفه غيره يتفتت في تجاوز شي منه حلة
 واذا مصفه غيره لا يتفتت الا ان الاسود يذوب بالمصفه
 فاما الا يصفى فلا يذوب واطلاق محمد يدل على ان الكل سواء
 كذا ذكره لؤلؤ الجي في فتاواه واختار المحقق كلام المتأخرين
 لان اطلاق محمد محمول عليه للمقطع بان لا محل لعدم الرضا
 فاذا فرق في بعض العلك معرفة الوصول منه عادة وجب
 الحكم فيه بالنسبة لانه كالتفتن انتهى وقال في قولنا سلام وعمر
 ما قال محمد في الجامع الصغير اشارة الى انه لا يكون العلك
 للصايم ولكن يستحب للرجال تركه الا لعذر مثل ان يكون
 في فته بخوانته **قوله** انه لم يامن اي ويكون ان لم يامن
 من الفسد لان عين القيلة ليست بمنظور وما يصير فلما

بعاقبه

بعاقبه فان امن اعتبر عينه وايضا له وان لم يامن اعتبر
 عاقبه ويكون له والمباشرة كالتبلة في ظاهر الرواية **قوله**
 الا ان يجزى الوجوب على الثبوت اي ثبوت قطع ما زاد على المتبقة
 اقوله يجزى حله على ذلك لانه ثبت ذلك بنسب بن عمرو بن
 الله عنه وهو يدل على الجواز قال محمد بن الحسن في كتاب المزار
 اخبرنا ابو حنيفة عن الهيثم بن ابي الهيثم عن عوفانه كان يقبض
 على الحية ثم يقبض ما تحت القضة ورواه ابو داود والنسائي
 في كتاب الصوم عن علي بن الحسن عن شقيق بن الحسن بن
 رافع عن مروان بن سالم المتنع قال رايت بن عمر يقبض على
 الحية فيقطع ما زاد على الكف وذكره البخاري تعليقا وقال
 ولان بن عمر اذا حج او اعتمر قبض على الحية فما فضل اخذه وقد
 اخرج بن ابي شيبة بسنده عن ابي هريرة رضي الله عنه انه
 كان يقبض على الحية فيأخذ ما فضل عن القضة فاقل ما في
 الباب ان يجزى رواية بن عمر مرفوعة اخبرنا السوارب واعلموا
 عن النبي على اعماليها من ان ياخذ غالبا او كلها ان لم يجز على
 النسخ كما هو اصلنا في عمل الواوي على خلاف مرويه فيقع بذلك
 الجمع بين الروايات **قوله** وحديث الترسعة على العيال
 يوم عاشورا صحيح **قوله** اخرج البیهقي في الشعب من
 حديث ابي سعيد الخدري وابي هريرة وابن مسعود وجابر
 بن راسع على عياله في يوم عاشورا وسع الله عليه السنة كلها
 قال الحافظ ابو الفضل العراقي **قوله** في اماليه حديث
 ابي هريرة هكذا ورد من طرق صحيح بعضها ابو الفضل بن ناصر
 واورده بن الجوزي في الموضوعات من طريق سليمان بن ابي
 عبد الله وقال سليمان مجهول وذكره بن حبان في الثقات
 قال فالحديث حسن على رواية قال وله طرق عن جابر على

شرط مسلم اخبره بن عبد البر في الاستدكار من رواية ابي
الزبير عنه وهي اصح طرقه وقال وقد ورد ايضا من حديث بن عمر
اخرجنا لدار قطن في الافراد موقفا على عمر انتهى كلام العراقي
قوله واما حديث الالكحلاني فيه ضعيف اقول - اورده
ابن الجوزي في الموضوعات قال الحاكم ولا كمال في يوم عاشوراء لم
يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه الكرو وهو بدعة ائمة عنها
قتلة الحسين رضي الله عنه الا انه ذكر جلال الدين السيوطي
في جامع الصغير يلفظ من اكله بالاشد يوم عاشوراء لم
ترمه عينه ابدى رواه البيهقي عن ابن عباس وقد التزم ان يذكر
في كتابه حديثا موضوعا لما لم يثبت غير موضوع عنه - لكن
قال المناوي ما ذكره المؤلف عابى اواد عابى والحاصل ان
الجزم بعدم الوضع مشكل لانه قاله البخاري وهو موضوع والله
فصل في العوارض قوله الا السفر يعني انه ليس
بعذر في الصوم الذي انشاء فيه ٢ سياتي **قوله** والخبر يعني
البر لا اقل تفصيل اقول - لا حاجة الى ارتكاب ذلك لان المدعي
قد ب صوم المسافر وهي تثبت بجعله اقل تفصيل وقال البيهقي
خير لكم من الغدية او تطلعوا الخيرا ومن التاخير للقضاء
العبر الرايق وانما كان الصوم افضل ان لم يصومه لقوله تعالى
وان تصوموا خيرا لكم ولان رمضان افضل الوقتين فكان فيه
الاداء اولى انتهى فهذا صريح او كالصريح في ان خيرا اقل تفصيل
قوله بغير الاعتاق اي لا يجوز تبوع ولبه بالاعتاق لما
فيه من الزام الولاء للبيت بغير رضاه **قوله** ولا ينظر
الشاذع في نفل بلا عذر قال بن الهمام رحمه الله لا خلاف بين
اصحابنا في وجوب قضاء الصوم بطلوع او صلاة اذا فسد عن
قصد او غير قصد وانما اختلاف الرواية في نفس الافساد هل

يباح اولاً ظاهر الرواية لا الا بعذر ورواية المنتقى يباح بلا
عذر ثم اختلف المتشايخ على ظاهر الرواية هل الصيانة عذر
ام لا قيل نعم وقيل لا وقيل عذر قبل الزوال لا بعده الا اذا كان
في عدم الفطر بعده عتوبة لاحدا الوالدين لا غيرهما حتى لو
حلف عليه رجل بالطلاق الثلاث ليفطون لا ينظر وقيل ان
كان صاحب الطعام يرضى بمجرد حضوره وان لم ياكل لا يباح
الفطرون كان يتأذى بذلك يفطرون انتهى **قوله** لجيع ما يمكنه
انشاء الصوم فيه هكذا قاله الحلواني في فتح القدير وقال فيه
حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير لا يلزمه القضاء لان
الصوم لا يصح فيه كالليل انتهى وفي معراج الدراية شرح الهداية
قوله ومن جن رمضان كذا اي قبل غروب الشمس من اول
الليلة لانه لو كان منقبتا في اول الليلة ثم جن واصبح مجنونا لي
اخر الشهر قضى صوم الشهر كله بالاتفاق غير يوم تلك الليلة
ذكره شمس الميمنة في اصوله وفي جميع النوازل اذا افاق اول ليلة
من رمضان ثم اصبح مجنونا واستوعب الشهر اختلف فيه ائمة
بخاري والفتاوى على انه لا يلزمه القضاء لان الليلة لا يصام فيها
وكذا لو افاق في ليلة من وسطه او في اخر يوم من رمضان
بعد الزوال كذا في المجتبى وقاله الحلواني الواو من قوله كذا مقدار
ما يمكنه ابتداء الصوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم
الاخير من رمضان لا يلزمه القضاء لان الصوم لا يصح فيه هو
الصحيح كذا في فتاوى قاض خان انتهى **قوله** فلو بدمها
لم يقض شيئا قاله في فتح القدير فان قاله في سؤال فليس عليه
قضاء يوم الفطر وكذا لو قال له عني صيام هذه السنة
بعد ايام التشريق لا يلزمه قضاء يومي العيدين وايام
التشريق بل صيام ما بقي من هذه السنة ذكره في الفاتية وقال

في شروح الكثر هذا سهولاً في قوله هذه السنة عبارة من اثني عشر شهراً من وقت النذر إلى وقت النذر وهذه المدة لا تخلو عن هذه الايام فيكون نذرها انتهى وهذا سهو بل المسئلة كما هي في الغاية منقولة في الخلاصة وفتاوي قاض خان في هذه السنة وهذا الشهر ولان كل سنة عربية معينة عبارة عن عدة معينة لها مبداء ونقطة خاتمة عند العرب مبداءها المحرم واخرها ذوالحجة فاذا قال هذه فانما يفيد الاشارة الى التفرع منها لتحقيق كلامه انه نذر بالمدة المستتيلة الى اخذ ذوالحجة والمدة الماضية التي مبداءها المحرم الى وقت التكلم فيلغى في حق الماضي كما يلغى في قوله لله علي صوم امس وهذا فرع يناسب هذا لو قال لله علي صوم امس اليوم او اليوم امس لزم صوم اليوم ثم **اقول** هذا سهل اذا لم يتوهم قوله هذه السنة ابتداءها من وقت التكلم الى وقت التكلم واما اذا نوي ذلك فينبغي ان يكون عليه التقاض كما في شروح الكثر ثم راجعت البحر فقال ويمكن حمل كلام القافية على ما اذا لم ينو حمل ما ذكره الزيلعي على ما اذا نوي توفيقاً فله الحد على التوفيق **قوله** يقضي خمسة وثلاثين ثلاثين لرمضان ويومي العيد وايام التطويق وهل يجب وصلها بما مضى قيل نعم قال المصنف في التجميع هذا غلط بل ينبغي ان يجزئه كذا في فتح التدبير وفي البحر لو كانت منكوبة فان شرط التتابع فكان المعينة والا فلا تدخل هذه الايام المحسنة ولا شهر رمضان وانما يلزمه قدر السنة فاذا صار سنة لزم تقاضا خمسة وثلاثين يوماً لان صومه في هذه المحسنة ناقص فلا يجزيه عن الكمال وشهر رمضان لا يكون له عنه فيجب التقاض بقدره وينبغي ان يصل ذلك بما مضى وان لم يصل ذكر في بعض المواضع انه لم يخرج عن العهدة وهذا غلط والصحيح

انه يخرج كذا في فتاوي الولوالجية انتهى **قوله** والتتابع المكروه ان يصوم الفطر الى اخره يعني وجه الكراهة عند اكثر المشايخ هو التشبيه باهل الكتاب فاذا افطروا لم يعد ثم صار متتابعاً تنقضي الكراهة لا تنقضاء التشبيه وخلاصة عدم كراهة التتابع المعروف لان كل واحد يفطر فاذا نتابع بعده بالصوم لا كراهة فيه وهذا قول اكثرهم قال في فتح القدر صوم سنت من شوال عند ابو حنيفة وابي يوسف كراهته وعامة المشايخ لم يروا به باساً واختلفوا فيقل الا فضل وصلها بيوم الفطر وقيل بل تغربها في الشهر وجه الجواز انه قد وقع الفصل بيوم الفطر فلم يلزم التشبه باهل الكتاب وجه الكراهة انه قد يفرض الى اعتقاد لزومها من العوام لكثرة الدائمة ولذا صممنا من يقول غنى الى الان لم يأت عندنا او غيره فاما عند المرمن من ذلك فلا باس انتهى وليس معناه انه اذا افطروا لم يعد ثم لتابع لا يكون مكروهاً عند احد كما يتبادر الى ذهنه وبما ذكرنا علم ان قوله خلا فاللثاني غير صحيح لانه عند الامام ايضا مكروه ويؤيده ما في مع الفهارس ومنه اي المكروه سنة من شوال عند ابو حنيفة متفرقا كان او متتابعاً لا متفرقا انتهى **قوله** فانه لا يجوز ان فانه يجتنب بما علقه به ولا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط وطرد من هذا التقدير لا ارتباط الكلام **قوله** ولو نذر صوم يوم السبت بان قال لله علي ان اصوم السبت ثمانية ايام لزمه صوم سبتين ولو قال لله علي صوم السبت سبعة ايام لزمه صوم سبعة ايام لان السبت في سبعة ايام لا يتكرر فخل كلام على عدد الاسماء بخلاف الثمانية لان السبت فيها يتكرر كذا في البحر اقول فيكون قوله ثمانية ظرف للصوم

فيصير فقد ير الكلام به علي ان اصوم السبت الكاين في ثمانية
ايام وهما سبتان بخلاف سبعة ايام فانه ار يد بها سبعة اسبا
فهو بدل من صوم السبت وقال في شرح الوهبانية بعد نقل
هذه المسئلة عن الظهيرية بنى على هذا الحولف ان السبت يتكرر
في التسعة كما يتكرر في الثمانية وانه يلزمه صوم سبتين الى
خمسة عشر ومنها يلزمه ثلاثة اسبت وهم جوابا بحسب
ما يتكرر السبت في الايام قلت ولا يجني ان هذا اذا لم يكن له نية
اما اذا وجدت لزمه ما نوي في البرازية لوقاله الله علي ان اص
جمعة ان اذ ايام الجمعة عليه سبعة ايام وان اراد يوم الجمعة
لزمه ذلك فقط وان لا نية له تسبعة ايام لغلبة الاستعمال
فيها انتهى شرح الوهبانية **قوله** ويكره في المسجد قال بن
الهام اما المرأة فتعتكف في بيتها او الا فضل ذلك فلوا اعتكفت
في الجامع او في مسجد حيتها وهو افضل من الجامع في حقتها جاز
وهو مكروه ذكر الكراهة قاضي خان انتهى وصححه في النهاية
وظاهر ما في غاية البيان ان ظاهر الرواية عدم الصحة وفي
البدائع ان اعتكافها في مسجد الجماعة صحيح بلا خلاف في خصوص
والمذكور في الاصل محمول على نفي النصيحة لا نفي الجواز كذا في
البحر **قوله** لم اره اقول اذا اعتكف الختن المشكل في المسجد
جاز لانه ان كان ذكرا فقد جاز لا لمتناق وان كان انثى كذلك
لان خلافه لا فضل فالجواز متفق عليه الا على ما في غاية البيان
وقد صرح في الاشباه في احكام الا نثاها تكتف في بيتها وقال
في احكام الختن في اخرها وحاصله انه كالا نث في جميع الاحكام
الا في مسائل ثم عدتها وهذه ليست منها فثبت انه يمتكف
في بيته كالا نث والله اعلم **قوله** اما النوي بها اليوم ايلو
نوي بالليلة اليوم مع نفي فتاوه قاضي خان لو قد راعت كان

ليلة ونوي اليوم يلزمه الاعتكاف وان لم ينو لم يلزمه شيء ولا
يعارض هذا بما ذكره في الظهيرية من انه لو نية راعتكاف ليلة لم
يصح سواء نواها فقط او لم يكن له نية فان نوي اليوم معها
لم يصح لان ما في الظهيرية انما هو ان نوي اليوم معها وهنا
نوي بالليلة اليوم فليتا مل **قوله** وتحقيقه في الاصول
في بحث الامر قالوا فيه النذر بالاعتكاف نذر بالصوم لانه
شرطه كالنذر بالصلاة نذرا ليعضد لكن الشرط تراعي
وجودها في نفسها فاذا وجد الصوم بايجاب الفسخ وفتح
الاستفتاء عن صوم اخر كن نذرا لثلاثة وهو متوضي لا
يجب عليه وضوء اخر ثم اذا انفصل الاعتكاف عن الصوم
صار ذلك النذر بعينه موجبا للصوم كما اذا لم يؤد تلك الصلاة
حتى انتقض وضوءه يجب عليه بذلك النذر وضوء اخر فاذا
وجب الصوم لا يتأدى بصوم رمضان اخلا لانه عاوا الشرط
الى الكمال فصار كما اذا نذر باعتكاف شعبان وذلك لا يتأدى
بصوم رمضان فكذا هذا وبعبارة اخرى انما وجب القضاء
بصوم مقصود لان النذر كان موجبا للصوم اذا اعتكاف
بدونه ولهذا لو نذر ان يمتكف ليلة واحدة لا يصح لعدم
شرطه وهو الصوم ولكن سقط الصوم المقصود بشرف الوقت
وهو رمضان ولما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت بان لم
يتمكف صار ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق عن الوقت فساد
شرطه الى الكمال بان وجب الاعتكاف بصوم مقصود لزوال
المانع وهو رمضان **قوله** مفرع على الضعيف قال في البدائع
انه يجب بالشروع ايضا قال في البحر ولا يجني انه مفرع على
الضعيف وهو اشتراط زمن للتطوع واما على المذهب من
ان اقل النفل ساعة فلا انتهى **قوله** جمل عدم الفساد

لا يهدأ أحد وبطلان جماعته وأخواجه كرها استخسنا فإي يمين
القياس هو النساد في الكل قال المحقق بن الهمام والذي في فتاوى
قاضي خان والمخالفة أن الخروج عامدا أو فاسيا أو مكروها
بأن أخرج السلطان أو الغريم أو خرج لبول فحبسه الغريم
ساعة أو خرج لعذر المرض فسد اعتكافه عند أبي حنيفة
وعقل قاضي خان في الخروج للمرض بأن لا يغلب وقوعه فلم
يصح مستثنى عن الإيجاد فأد التقليل النساد في الكا وعين
هذا فسد إذا عاد مريضاً أو شهيداً جنازة وعلى هذا إذا
خرج لا فتاد غريق أو حريق أو جهاد عمر بغيره يفسد
ولا يأتى وعلى هذا المعنى ينفى أيضاً أنه إذا أهدم المسجد فخرج
إلى آخر يفسد لأنه ليس غالب الوقوع ونفى على فساده بذلك
قاضي خان وغيره وتفرق أهله واقتطاع الجماعة منه مثل
ذلك ونفى الحاكم أبو الفضل قتال في الكافي وأما في قول أبي
حنيفة فاعتكافه فاسد إذا خرج ساعة بغير عايط أو بول
أو جماعة فالظاهر أن العذر الذي لا يغلب مستط للآشرا
للإبطال والالكان النسيان أو بعد ما أفساده انتهى ويؤيد
كلام النهر ما ذكره الزيلعي والشرنبلاني فقال الزيلعي لو خرج
للجنازة يفسد اعتكافه وكذا الصلاة ولو تمسكت عليه أو بول
الغريق أو الحريق والجهاد إذا كان الصغير عاماً أو لاداً الشهادة
كل ذلك مفسد بخلاف الخروج للحاجة الإنسانية لأنها معلومة
الوقوع فتكون مستثناة ولو أهدم المسجد الذي هو فيه
فانتقل إلى مسجد آخر لم يفسد اعتكافه للصراحة لأنه لم يبق
بعد ذلك فئات شرطه وكذا لو تفرق أهله لعدم الصلوات
الخشنية ولو أخرج ظالم كرها أو خان على نفسه أو ماله
من الكافرين فخرج لا يفسد اعتكافه انتهى وقال الشرنبلاني

إذا خرج لا يهدأ أحد وبطلان جماعته وأخواجه كرها فدخل
آخر من ساعته لا يفسد اعتكافه استخسنا فإي يمين عليه في الحيط
والمبتغي والجوهرة انتهى **قوله** وإن لم يشترط التتابع أن
وصلية قال في فتح القدير ومن أوجب على نفسه اعتكاف
أيام بأن قال بلسانه عشرة أيام مثلاً لزمه اعتكافها بلياليها
وكانت متتابعة انتهى وزاد في الزيلعي وإن لم يشترط التتابع
كتاب أسباب الحج قوله بنية الحج ما بقا أي متقدماً
على الوقوف وطواف الزيارة قال المحقق بن الهمام الحج عبارة
عن الأفعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته بحرها
بنية الحج ما بقا **قوله** فرض ما مضى من المصنوع **قوله**
متممة به صفة راحلة والراحلة هي اللقطة المركب من الأبل ذكراً
كان أو أنثى وفيه إشارة إلى أنه لو قد رعى غير الراحلة من بغل
أو حمار فإنه لا يجب عليه لأنه غير قادر على الراحلة وإلى أنه إن
لمكنه أن يكتوي عقبة لا غير لا يجب عليه لأنه غير قادر على الراحلة
في جميع الطريق وهو الشوط وإلى أنه لو قد رعى رأس زائلة وهو
السمي ركب متنب وأمكنه السفر عليه وجب والأبأن كان متوفها
فلا بد أن يتقدر على شق محل من محارقه أو موهية كذا في البحر
قوله وكذا لو كان عنده مالوا شترى به مسكناً وخادماً لها
تبع فيه البحر حيث قال ولو لم يكن له مسكن ولا خادم وعند مال
يبلغ ذلك ولا يبقى بعده قد ما يحج به فإنه لا يجب عليه الحج لأن
هذا المال مشغول بالحاجة الأصلية إليه أشار في الخلاصة أنه
والذي في الخلاصة خلافه ونفى عبارتها ناقل عن التجويد أن
كان له دابة لا يسكنها وعبد لا يستخدمه فعليه أن يبيع
ويحج به وإن لم يكن له مسكن وخادم وطعام ونوب فعليه الحج
وأن جعلها في غير الحج أمراً متقدماً أقول الذي ينبغي هو التفصيل

كما ذكر في فتح القدير حديث قال وذكر المصنف في التجنيس
 انه اذا كان له مال يكتفي للمح واليس له مسكن ولا خادم او خان
 المعروفة فاراد ان يتزوج ويصرف الدراهم الى ذلك ان كان
 وقت الخروج فليس له ذلك لانه قد وجب عليه ان يبيده
 ما نقله عن الاشباه **قوله** ولو بالرشوة على ما حققه
 الكمال اه المحقق بن الهمام اشار به الى ما ذكره في شرح الهداية
 حيث قال قال الصفار لا اري المحرم من عشرين سنة من
 حين جرت التراسطة وما ذكر سببا لذلك وهو انه يتبرأ
 الى الحج الا بارشائهم فيكون الطاعة سبب المصيبة فيه نظر
 انما كان من شأنه ما ذكرته ثم لم يثمر في مثله على الاخذ بالمط
 على ما عرفت في تقسيم الرشوة في كتاب القضاء وكود المعصية
 منهم لا يترك العوض لعصية عاصي انتهى فالذي استفيد منه
 كما ذكره في كتاب القضاء ان هذا القسم ليس برشوة في حق
 المطى لانه دفع المضرة عن نفسه والا عطائه دفع المضرة
 ليس برشوة فليتامر في كلام الشارح رحمه الله تعالى **قوله**
 وهل يلزمها التزوج قولان مبنيان على ان المحرم هل من شرائط
 الوجوب او من شرائط الاداء فن قال هو من شرائط الوجوب
 قال لا يجب عليها التزوج لان شرط الوجوب لا يجب تخصيصه
 ومن قال انه من شرائط الاداء قال وجب عليها التزوج قال
 في البحر ونج المحقق في فتح القدير ان المحرم من شروط وجوب
 الاداء انتهى فعمل هذا يجب عليها التزوج ان لم يجد محرما غيره
قوله لانه جلس عليها امراته لا يظلم له وجه وفي المغرب
 المروءة مجرا بينه وبين كالمسكين يذهب به وقد سمي به الجمل
 المعروف انتهى **أقول** فهو من تسمية الشئ باسم بعضه **قوله**
 قيل ثم فيومر به قال الشيخ علي القاري في شرحه على منكر ان لا

رحمه الله تعالى المسيلة خلا فية في البحر العيني وحكم الواجبات
 انه يلزمه دم مع تركها الا ركني الطهران انتهى ووجهه ان قد
 واجب مستقل ليس له تعلق بواجبات الحج ولو عدم بقصور
 تركها كما في بعض الناسك ولا يجبران بالدم فانها في ذمته ما لم
 يصلها اذ لا يختصان بزمان ولا مكان فكن ذكر الحدادي في شرح
 القدير ان تركها ذكر في بعض الناسك ان عليه دما ويؤديه
 ما في البحر الزاخر وهما واجبتان فان تركها فعليه دم وان قاله
 الشافعية وقيل يلزم انتهى ولعله محمول تركه على الموت بالموت
 فيجب عليه الا يصاء او يستحب للورثة اداء الجزاء انتهى **قوله**
 لشبهه بالركن اي لشبه الاحرام بالركن والركن لا يجوز فعله قبل
 الوقت فكذلك شبيهه **قوله** ويفعل فيها اي في الطواف والنسي
قوله فاستثنى الغائبة القارن منقطع **أقول** عبارة
 البحر من باب الغائبة وقد وقع في الينابيع هنا غلط فاجتنبه
 وهو انه قال تكروه العمرة في خمسة ايام وذكر منها يوم الفطر
 بدل يوم عرفة كما ثبت عليه في غاية البصيرة السروجي وفي
 تباوي قاضي خان تكروه العمرة في خمسة ايام لغیر القارن
 انتهى وهو تقييد حسن وينبغي ان يكون راجعا الى يوم عرفة
 لا الى الخمسة كما لا يخفى وان يلحق المتمتع بالقارن انتهى ونص
 عبارة قاضي خان العمرة عند فاسنة ووقتها جميع السنة
 بخمسة ايام بكونه فيها العمرة لغیر القارن يوم عرفة ويوم
 النحر وايام التشريق انتهى فحمل صاحب البحر **قوله** لغیر
 القارن على انه مختص بيوم عرفة فلا يع خمس ايام وحاصله
 انه تكروه العمرة في خمسة ايام لكل شخص من القارن فانه
 تركه في حقه العمرة في يوم عرفة واما ايام باقية فان القا
 رن وغيره فيها سواء وحمل المستثنى منقلا وحمل الشارح

قوله لغير القارئ على ظاهره معنى ان القارئ اذا ادى
فيها العمرة بالا حرام السابق لا يكره ولا تختص الكراهة
بيوم عرفة بل خمسة ايام في الكراهة سواء الا انه خص
اذا وها فيها با حرام سابق وحمل استثناء قوله لغير القارئ
على المنقطع اي وقتها جميع السنة الا خمسة ايام فانه يكره
فيها العمرة لكل شخص لكن القارئ الغائب الحج له ان يكمل
عمرة التي كانت مع الحج وانما قال منقطع لان القارئ الغائب
الحج لا يصدق عليه انه احرم بعمرة في خمسة ايام فلم يكن
الاستثنى من جنس المستثنى منه ثم جعل الشارح ذلك استثناء
بحسب المعنى والا لم يغير ليس من حروف الاستثناء فليتأمل
قوله تسميها العوام ابار علي الحج يعني لا وجه لهذه التسمية
واما الحليفة فاسم لبنت كان هناك سمي الموضع باسمه من قيل
تسمية الحمل باسم الحال او باسم الجاور فهو مجاز مرسل **قوله**
الماء بالمدينة صوابه ولو كان ماء بالمدينة لانه لا وجه
جحفه بالشام ويغيب منه ان الشام لم يجر بالمدينة ثم يرمي جحفه
من غير مواده على المدينة كما كان سابقا كان ميقاته جحفه
من باب اولي لان مدخول لو يثبت لصدده حكم ما قبله من
باب اولي وبالجملة الشامي ميقاته جحفه اذا لم يرم على غيرها
وان مرق على غيرها ميقاته ما مرق عليه الا اذا كان قد اصابه
ميقاته اخوف فيه اختلا في مشهور **فصل قوله** ذكره
الربيع قال الزيلعي ولا يتصور الطهارة لها اي الحايض والنفسا
ولهذا لا يعتبر التيمم عند المعز عن الماء بخلاف الجمعة والميدين
انتهى يعني يعتبر التيمم لها شرعا عند المعز عن الماء قال في البحر
وفيه نظر لان التيمم لم يشرع لها عند المعز اذا كان طاهرا من
الجنابة ونحوها واللام فيه لانه ملوث ومغتر لكن جعل طهارة

ضرورة أداء الصلاة ولا ضرورة فيها ولهذا سوي المصنف
في الكافي بين الاحرام وبين الجمعة والميدين **قوله** ورجحه
في النهج حيث قال ان التسوية بينهما هو التحقيق لان القرب
لا اثر له في تحصيل النظافة لانه ملوث ومغتر انتهى **قوله**
ويسن ان يدخله تحت يمينه ويلقيه على كتفه الا يسره هذا هو
لما ضبطه وليس بمسنون الاحمال الطوائف ولهذا قال في شرح
المناكب المتوسط لما رحمه الله وانما يسن الاضطباع حال
الطواف فقط خلا لما توجه العوام من مباشرته في جميع احوال
الاحرام انتهى ويريد ما في البحر والا زار من السرة الى ما تحت
الركبة والوداء على الظهر والكتفين والصدر ويشده فوق السرة
انتهى **قوله** قد نفع الشارح خطأ المناية حيث اطلق وهو
متيد بالحالة الخاصة **قوله** فيجمع الحج بطلق النية اه نية
الاحرام مطلقة من غير تعيين حج وعمرة **قوله** ولو قبله
قال في نفع التدبير ولم يعلم ان احدا من الرواة لنسكه روي
انه سعه عليه الصلاة والسلام يقول نويت العمرة ولا الحج ولهذا
قال المشايخ ان الذكر باللسان حسن ليطابق القلب وعلى قيا
ما قدمناه في نية الصلاة انه لا يحسن لمن لم يجتمع عزيمته
والا فلا انتهى المقصود منه ومثله في البحر **قوله** وهي ليبيك
اللهم ليبيك هكذا في اكثر نسخ متفق هذا الكتاب تكرار ليبيك بعد اللهم
وحدثنا في نسخة بخط ثمة تكرار مرتين بعد اللهم وكذلك
في متن الكنز والجهرة وغيرها وقال القسطلاني في شرح البنا
وقد وقع في الموقوع كمظة ليبيك ثلاث مرات وكذا في الموقوع
الا ان في الموقوع الفصل بين الاولى والثانية بقوله اللهم وقد نقل
اتفاق المادبار على ان التكرير اللفظ لا يزداد على ثلاث مرات انتهى
قوله وزيد فيها سئل قوله ليبيك وسعد بك والخيويديك

والرغاء اليك والعمل ليبيك اله الحق غنا والذنوب ليبيك ذا
 العطاء والفضل الحسن ليبيك عد والتائب ان العيش عيش
 الاخوة كما ورد ذلك عن عدة من الصحابة **قوله** فانه مكره
 اي التنصان مكره **قوله** لقولهم الخ محل الاستدلال قوله
 ويكون مسيئا بتركها اي بترك الزيادة او بترك شي منها اي
 التلبية فاذا كان مسيئا بترك الزيادة كان التنصان مكرها
 لكن الشارح حل على التخيير وقال في الجملة وادركها اصلا اركب
 كراهة تقويه فاذا نقص عنها فذلك بالاولي وقال بن ملك في
 شرح الجمع انه مكره اتفاقا والظاهر انها كراهة تقويه انتهى
قوله لان الاجابة كما تكون الخ علة لنظام سوق الهدي
 وما بعده مقام التلبية وحاصله ان المقصود من التلبية اظهار
 الاجابة لله موقية وهو حاصل بتقليد الهدي وما في معناه
 فيقوم مقامها **قوله** زاد في الجوهره وسدوه هو مشكل
 يعني الفرق بين الخطي والسدر مشكل لان كل واحد منها يقتل
 الهوام ويقتل الشعر قال في المنع لو غسل راسه بالحوضي والعا
 مون لا يني عليه باتفاقهم كذا في البحر وفي الجوهره واجمعوا انه
 غسله بالسدر او بالصابون لا يني عليه انتهى قلت والفرق
 بينه وبين الخطي مشكل لان كل واحد منها يقتل الهوام ويقتل الشعر
 وكان ينبغي وجوب الصدقة عند هاهنا والله تعالى اعلم انتهى
 فيهما عللا وجوب الدم بالخطي بازالة التفتة وقتل الهوام
قوله وقصها بالنصب معطوف على منقول يتي **قوله**
 كزردية وبرنس في القاموس الزرد محركة الدرع المزودة
 فلانه والله اعلم الزردية وقال في مادة الغفر المفسر كزرد
 من الدرع يلبس تحت القلنسوة او حلق يتنقع بها السلي
 انتهى فلانه والله اعلم الزردية ما خوفة منه لا يخطئ ببعض

البدن بسبب الحياطة وفيه ايضا البرنس بالضم قلنسوة طويلة
 اول ثوب راسه منه ذراعة كان اوجبة او مطوا **قوله** عند
 معقد الشراك قال بن الهمام الكعب هنا يواو به المعظم الثاني
 ولم يذكر هذا في الحديث لكن لما كان الكعب يطلق عليه وعلى الثاني
 حمل عليه احتياطا وعن هذا قال المشايخ يجوز للحرم لبس
 الكعب لان الباقي من الخف بعد القطع كذلك مكعب انتهى قول
 يستفاد منه ان الخف يقطع من الكعب بحيث يني ما يوقه الى
 الساق مكشورا لا انه يقطع منه موضع الكعب فقط **قوله**
 السومونية هو المعروف بالبا بوج **قوله** الحديث اليه يني
 انه عليه السلام دخل الحمام في الحجمة اقول حديث ضعيف
 فانه ذكره الدميري في شرح النهاج في الكلام على الماء المستحق وذكر
 النووي في شرح المهذب انه ضعيف جدا فنقول شيخنا بن حجر المكي
 في شرح الشايل من انه عليه السلام دخل حمام الحجمة موضوع
 باتفاق الحفاظ وان وقع في كلام الدميري وغيره ولم يعرف
 الحمام ببلادهم الا بعد موته عليه السلام لبس في محله وكيف يكون
 موضوعا باتفاق الحفاظ مع اشياء الحفاظ الدميري وتضعيف
 النووي اذ لا يخفى التناوت بين الضعيف والموضوع مع ان
 الاثبات مقدم على المنزك ذكره الشيخ على الناري في الموضوعات
 اقول وفي معراج الدراية وروى انه بن عباس دخل حمام الحجمة
 وهو محرم ولا خلاف لاحد الا ما كنت انتهى **قوله** فيجب لها يني
 ونفسا بالحاء الهلة لا بالجمع اي يستحب لها **قوله** فيلاني نوع
 شرك اشار الى ان لمظيم البيت وتكريه وما يوههم مشاركة في
 نظم الله فدفع ذلك الوهم بالتهليل في معراج الدراية المعنى
 في التهليل انه تعالى الكريم هذه الكعبة المعظمة يعني حرمك
 وعظمتك من الله الاكبر لا منك ومعني التهليل وهو لا اله الا الله

التبوي من كل شيء الا الله ويشير الى قطع الشركة في الالهية
 وكال المغلقة والجلال انتهى **قوله** واستلم بكفيه الاستلام
 في اللقمة على ما في المغرب تناول الحجر باليد او بالقبلة او مسحه
 بالكتف انتهى وعند الفقهاء وصفت على وجه الكمال ان يضع كفيه
 على الحجر ويضع فيه بين كفيه ويقبله من غير صوت ان تيسر
 ولا يسجد بالكتف ويقبله ويستحب ان يسجد عليه هذا في
 استلام الحجر وانما استلام الركن اليماني فعندها مسحه بالكتف
 محمد حكمه حكم الحجر **قوله** وهل يسجد عليه قبل نعم قال ابن
 الهمام وهل يستحب السجود على الحجر عقيب التقبيل عن ابن عباس
 رضي الله عنه انه كان يقبله ويسجد عليه بجمته وقال رايت
 عمر قبله ثم سجد عليه ثم قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فعل ذلك ففعلته رواه بن المنذر والحاكم وصححه لان الشيخ
 قوام الدين قال وعندنا لا ولي له لا يسجد لعدم الرواية في
 المشايخ وتقل السجود عن اصحابنا الشيخ عز الدين في مناسكه
 انتهى **قوله** الا عند الجهرتين فللمكعبة ان يجعل باطن كفيه نحو
 القبلة في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف نحو السماء واختاره قاضي
 خان وغيره لكن يرفعهما كل لدعاء بالاعتقاد وقد قدمناه في
 كتاب الصلاة في فصل واذا اراد الشروع **قوله** فليرجع اي
 الى بلد قبل اعادته **قوله** بخلاف الحج فانه ولو شرب فيه
 مستطأ اي طافا انه عليه فيلزمه تمامه قال في البحر اعلم ان الطواف
 بخلاف الحج فانه اذا شرب مستطأ يلزمه اتمامه بخلاف بقية العبادات
قوله لكن الذكر افضل منها اي قراءة القرآن روي في ما جنة
 عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 من طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم الا بسبحان الله والحمد لله والاله
 الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله محبت منه عشر

سينات وكتب له عشر حسانات ورفعت له بها عشر درجات
 واسند الواقدي في كتاب الفارسي عن عبد الله بن السائب الخزرجي
 انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيما بين الركن اليماني والاسود
 بينا اتنا في الله بنا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار
 كذا في فتح التدبير **قوله** ولو في الثلاثة اشار به الى دفع ما يتوهم
 انه اذا ترك في الثلاثة فبقي في الباقي لئلا تنفوت السنة بالكلية
 بخلاف ما اذا ترك في اقل من الثلاثة فانه باق به فيما بقي من
 الثلاثة فليس فيه ترك السنة بالكلية فدفع بقوله وفي الثلاثة
قوله الا خضرين المحدثين قال في المغرب الميلاق الا خضران
 هما على شكل الميلاقين منجوتان من نفس جدار المسجد الحرام ولا
 انهما منفصلان عنه وهما علامتان لموضع الهرولة في ممر بطن
 الرادى بين الصفا والحرة انتهى وفي المنسك احدهما ملتصق بفتحة
 المسجد والاخر بجانب الدار المنسوبة الى العباس التي كانت له في
 زمنه صلى الله عليه وسلم انتهى فعل هذا ما في المغرب باعتبار ما كان
 وما في المنسك نظر الى الحال **قوله** بفتح الواو وضها كذا في
 البحر معربا الى تفسير القروطي وفيه هي بغوي مسجد عوفة
 حتى لقد قال بعض العلماء ان الجدار الغروي من مسجد عوفة
 لم يسط سقط في بطن عوفة انتهى وفي التماموس وبطن عوفة
 كثره برفات وليس من الموقف انتهى وهذا يعني ضم الواو وثقله
 يدل على شؤنه **قوله** الامام الاعظم او نائبه المواد بالامام اعظم
 الخليفة وبنائيه من اقامه مقامه واوداه في الامامة وفي زماننا
 لا يصلح لهم الا نائبه المولى من السلطنة العلية **قوله** وعند
 السدوه وهي سدوة كانت بعرفة والان غير معرفة قال العلامة
 تطلب الدين الحق في تاديج مكة في الغائنة ما نصه وذكر النقاش
 في مناسكه الواضع التي يستجاب فيها الدعاء بمكة ووقت لكل

بفئة اوقات معينة فقال اما خلف المقام وتحت الميزاب في
 السحر وعند الركن اليماني وقت الغروب عند الحجر الاسود نصف
 النهار وعند الملتزم نصف الليل وداخل زمزم عند غيبوبة الشمس
 وداخل البيت عند الزوال على الصفا والمروة عند المصروبين
 ليلة البدر غطر الليل وبالمزود لفة عند طلوع الشمس وبمرة
 وقت الزوال تحته السدرة وهي غير معروفة الا ان وبالوقت
 عند غيبوبة الشمس هكذا فكر الشافعي انتهى **قوله** او بطن
 عرفة اي في عرفات سواء قلنا ان عرفة ومحسرا من عرفة ومن
 دلعة او لا وقع في البدايع واقام مكانه يعني الوقوف بمزود لفة
 بجزء من اجزاء مزد لفة الا انه لا ينبغي له ان يقول في وادي محسر
 ولو وقف به اجزاء مع الكراهة وذكر مثله في بطن عرفة قال
 في فتح القدير وما ذكره في البدايع غير مشهور من كلام الاصحاب
 بل الذي يقتضيه كلامهم عدم الاجزاء وهو الذي يقتضيه الظن
 لانها ليست من سمي المكائين ولا يستلزم منقطع انتهى **قوله**
 ولا صح ان المشرع المحرم اي جبل قروح وقيل المشرع جميع الردلة
 وفي كلام الطحاوي ان للمزود لفة ثلاثة اسما المزود لفة والمشرع
 وجمع فقله عنه بن الهام **قوله** لانه موقف النصاري هكذا
 ذكره في معراج الدراية حيث قال وحكمه الاسراع بخالفة للفا
 فانه موقفهم انتهى والمشهور انه موضع العذاب وامر صلى الله
 عليه وسلم بالاسراع في موضع العذاب كما ورد وقال بن الهام لان
 قيل اصحاب النبل اعني بني واهل مكة يسمونه وادي النار
 قيل لان شخصه اصطاد فيه فقتلت نار من السماء فاحرقته انتهى
قوله بمجتهبي قال في المغرب الخذف ان ترمى حصاة او نواة
 او نحوها تاخذه بين سبابتيك وقيل ان تضع طرف الابهام على
 طرف السبابة وفصله من باب ضرب انتهى وصح الولوالجي القائل

الثاني

الثاني لانه اكثرها **قوله** للشيطان وهذا بيان السنة فلورى
 كيف ما اراد جزاء انتهى **قوله** وروي مسلم عن جابر رضي الله
 عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجمرة بمثل
 حصي الخذف وخفة فامسده لورى وقال في فتح القدير كيفية
 الرمي انه يضع الحصاة على طهرا يهامه ويستعين بالسبحة هذا
 التفسير يحتمل التفسيرين احدهما ان يضع طرف الابهام اليمنى
 على وسط السبابة ويضع الحصاة على ظاهر الابهام كانه عاقد
 سبعين فيرميها والآخر ان يحلق سبابة ويضعها على منصل الابهام
 كانه عاقد عشرة وقيل ياخذها بطرفي الابهام وسبابة وهذا
 هو الصحيح انتهى **قوله** لحديث من قبلت حجته الاولى ان
 يقول لا ترحم قبلت الخ قال في المعراج وفتح القدير جاز في الاثر
 عن سعيد بن جبير قال عليه السلام من قبلت حجته رفعت جمرته
 هذا لفظ معراج الدراية ونقط فتح القدير اراد بالاثرا ما عن
 سعيد بن جبير قلت لابن عباس ما بال الجار ترمي من وقت
 الخليل عليه السلام ولم تقصر حصانا باي تلا لا تسد الخفق فقال
 اما علمت ان من يقبل جمرته يرفع حصاه قال مجاهد لما سمعت
 هذا من ابن عباس رضي الله عنه جعلت على حصاتي علامة لير
 توسطت الجمره فرميت من كل جانب ثم طلبت فلم اجد بذلك الكمال
 شيا انتهى **قوله** او يرمى بمثل خمسة اي بيكره ذلك ولم يشترط
 طهارة الحجارة لانه يجوز الرمي بالحجر النجس والا فضل غسلها كذا
 في البهم **قوله** ويكره للفجر اي تاخيرها الى فجر يوم الثاني
 ولو اخره حتى طلع الفجر في اليوم الثاني لزمه دم عن اى حنيفة
 خلا فالها كذا في البهم **قوله** فلو طهرت الجاهل الى اخوه وكذا
 لرحاضه بعد ما قد رمت على الطلوع فلم تطف حتى مضى الوقت
 لزمها الدم لانها مقصورة بتقريبها كذا في البحر والمجموع فقله عن

المحيط **قوله** ورجع الكمال وغيره قال الكمال بن الهمام
وفي الظهيرية اطلق استحباب المشي قال يستحب المشي الي
الجوارفان ركب اليها فلا بأس به والمشى افضل وتطهر اولوية
لانا اذا حملنا ركوبه عليه السلام على مصلحة لاقتداء به يبقى
كونه مؤديا عبادة واداءها ماشيا اقرب الى التواضع والخرق
وحضوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع
الري فلا يامن من الاذي بالركوب بينهم بالرحمة انتهى قوله
هذا الذي اميل اليه لما شاهدت من ايداء الواكبين لما شين
قوله كن مكث بعدد اي كم يستحب طواف الوداع لمن
طاف طواف الصدر ثم مكث بعده لما روي عن ابن حنيفة
انه لو طاف الصدر ثم اقام الى المشافحة حتى ان يطوف طرا
اخر ليكون قد ودع البيت اخر الكذا في المحيط **قوله** ويرجع
فهمقوي حتى يخرج من المسجد هكذا ذكره الزيلعي وصاحب
الهداية وغيره لعبارة الزيلعي وينبغي له ان ينصرف وهو
يمشي وراؤه متباعبا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد وفي
ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر
عليه البشر والمادة جارية في تعظيم الاكابر والمنكر لذلك
كما برأته وقال الشيخ علي القاري في منسكه قال الطرابلسي
وما ينعله الناس من رجوع التهمقوي بعد الوداع فليس
فيه سنة مروية وان لم يحكى وقد فصله صاحب اي اصحاب المذ
هب لانه اذا اراد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فينا فيه قوله
واثر محكي مع انه صلى الله عليه وسلم قال اصحابي كالنجوم بأيهم
اقتديتوا اهتد بهم وورد عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
من بعدي هذا قول ان كان مراد الزيلعي بقوله الطرابلسي
فعليه انما ينكر كونه سنة لا كونه جايزا او بدعة مستحسنة

انتهى اقول كفى للرد كونه غير سنة **قوله** وكذا الواهل عند
رفيقه كذا في بعض النسخ بكلمة او وهي لا تخلو عن وكالة بل عن
نساد معنى وفي نسخ النسخ او معنى عليه واهل عند رفيقه بالواو وهو
الظاهر لانه قيد للاعطاء فانه اذا كان معنى عليه ولم يمل رفيقه
عنه لا يصح وقوفه ويؤيده ما في الكثر والواهل عند رفيقه باعطاء
جائز اي احرامه فاذا وقف بعدد صح وقوفه **باب القرآن**
قوله يا اهل عهد اهلوا بحجة وعمره معا وراه الطحاوي بسنده
وروي احمد من حديث جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ترك الحج والعمره فظاف لهما طوافا واحدا وروي ايضا من
حديث ارسطو قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول اهلوا يا اهل محمد بعمره في حجة وذكره بن الهمام في شرحه
على الهداية **قوله** وان اساء فيه انه سبق منه ان الصواب
انه عليه السلام احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة فكيف يصح قوله
وان اساء مع ان اقل ما يستدل بافعاله صلى الله عليه وسلم
للباحثة **قوله** في الشهر الحج او قبلها لكن يشترط طواف افعال
العمرة في اشهر الحج قال في فتح القدير لا يعتبر في القرآن ايقاع
العمرة في غير اشهر الحج **قوله** تقول البحر بيان للافضل
فيه كلام اقول لا كلام فيه لان مراده بقوله بيان للافضل
انه لو صام ثلاثة ايام بعد الاحرام في اشهر الحج قبل يوم عرفة
جاز لكن تاخيره الى ان يصوم اخره في يوم عرفة افضل رجاء
ان يقد رجلي الاصل وليس معنى كلامه انه لو اخره عن يوم عرفة
جاز وقيل افضل حتى يكون فيه كلام **باب التمتع**
قوله فلتغير النسخ الى هذا التعريف يعني الى ما ذكره الشارع
بعد التغيير لانه عبارة الحق في النسخ كانت هكذا هو ان يجزم
بالعمرة من الميقات في اشهر الحج ويطوف ويسعى الحج فغير الشارع

المتزاه قوله هو ان يفعل العمرة او اكثر اشواطها في اشهر الحج
لانه يرد على ذلك التعريف ان الاحرام ليس بشروط في اشهر
الحج وانما المشروط ابتغاء اكثر الافعال فيها **قوله** بلادهم
للمتبع بل للفساد اي للجناية **باب الجنايات**
قوله ولو كانا خالصين احتوز به عن قولها فانه عندهم
يجب بهما الصدقة اذ كانا خالصين **قوله** بقية الادهان
كالشم والسن فانه لا يجب بخالصيهما دم **قوله** لا يجب دم ولا
صدقة لانه وجوبهما مقيد بالاستعمال على وجه الادهان
لكن يجب الدم عند الامام والصدقة عندهما بشروط الادهان
قال في البحر وقيد بالادهان لانه لو اكله او داوى به شقوق
رجليه او اقطر في اذنيه لا يجب دم ولا صدقة بخلاف المسك
والعبر والغالية والكافور ونحوها حيث يلزم الجراح بالاستعمال
على وجه التدوي انتهى **قوله** او الرمي كله اي رمي الجمار في
الايام كلها وهي اربعة ايام قال الزيلعي وترك رمي الجمار في الايام
كلها وهي اربعة ايام او في يوم واحد يوجب دما واحدا لانه
من الواجبات فيجب بتركه الدم ويكفيه دم واحد لان الجنس
متحد كافي المطلق حتى اذا خلق جميع بدنه يكفيه دم واحد وان
كان يجب عليه بخلق كل عضو على الاغتراد ويخلق ربع الراس
والترك انما يتحقق بغروب الشمس من اخرا ايام الرمي وهو
اخر يوم من ايام التشريق لانه لم يعرف قربة الاينها وما داته
للجامع باقية يمكن قضاءها في غيرها على التاليف ثم بتاخير
رمي كل يوم الى اليوم الثاني يجب الدم عند ابي حنيفة مع
القضاء خلافا لما انتهى في الواجبة لترك رمي الجمار اصلا
في اليوم الثاني وقضاها في اليوم الثالث او ترك الرمي اصلا في
اليوم الثالث وقضاها في اليوم الرابع لزوم الدم عند ابي حنيفة

لانه يوجب الدم بتاخير النسك ولو ترك جمرة العقبة اليوم
الاول او اليوم الثاني لزوم الدم للاول ولزومه الصدقة لليوم
الثاني لان جمرة العقبة جميع الرمي في اليوم الاول فلزومه الدم
بتركه وهو تلك الرمي في اليوم الثاني فلزومه الصدقة ولو ترك
جمرة العقبة من اليوم الاول وللجمرتين من اليوم الثاني ثم ذكر
في اليوم الثالث وما هن وعليه دم واحد في قول ابي حنيفة وان
كان تاخير جمرة العقبة من اليوم با نفرد بها يوجب الدم وتاخير
الجمرتين عن اليوم الثاني يوجب الدم لان هذا جناية ترك الرمي
والرميات جنس واحد صوفة ومعنى فانما اجتمعت صارنت
كجناية واحدة فيكفيه دم واحد انتهى بقي ما اذا ترك رمي العقبة
وايضا رمي الجمار الثالث في اليوم الثالث ورمي في اليوم الثالث
الجار الثالث ولم يتعن الا اخرا ايام التشريق هل يكفي دم واحد
ويجب دمان فليتنامل **قوله** ويجب لكل سوط منه ومن
السبي نصف صاع قال في الزيلعي نصف صاع من بوقاله في
البحر لو ترك ثلاثة اشواط اطعم لكل سوط نصف صاع الا ان
يلغ دما فينتقص منه ما شاء **قوله** لا يزداد النقص على نصف
صاع وقال محمد يفتقر بحسابه من الدم كذا في الجوهرية او مكرها
او نائمة مقتضاه ان المكره او النائمة هو الجامع بصيغة المفعول
لا الجامع بصيغة اسم الفاعل لانه لا يتصور في النائمة قال في
الجوهرية لو جامع المحرمة وهي نائمة او مكرهة او كان الجامع صيا
او مجنونا فهو سواء في وجوب الدم وفساد الحج انتهى وفي البحر السابق
وسرح القول الجي بان الصبي والمعتقة يفسد حجيهما بالجماع لكن
لا دم عليهما وفي مناسك بن ضيله واذا جامع الصبي حتى فسد
حجه لا يلزمه شي انتهى وهذا ظاهر ضعف ما في فتح التدبير من قوله
ولو كان الزوج صبيا يجمع مثله فسد جهاده ونه ولو كانت في

هي صبيبة او مجنونة انكس الحكم انتهى ما في الجور وفي الشبهة
لا دم عليه اي الصبي في فعل محظور احرامه انتهى وتخوردان
ما وقع في هذا الشرح من العبارتين ففي بعض النسخ كقول
دمروني بمعنى لا دم عليه ناظر الى الروايتين كما ذكرنا وفي
منسك من لا رحمه الله ويتحقق من الصبي والمجنون يفسد
نفسهما الا انه لا جزاء ولا قضاء عليهما انتهى **قوله** والرجح
عدم وجوب الدم عليهما وعبارة الجوهرية محتملة بان قوله
او كان المجامع صبيبا الخ يحتمل كون لفظ المجامع اسم مفعول
ومعناه اذا جامع الحاج النابتة او المكوهة او الصبي او المجنون
يجب عليه الدم وان كان المفعول به غير مكلف والله اعلم
قوله وهذا يجب قتله لم اره **قوله** هرجوا بان منهم
الروايات معتبر في المسائل وقد قال في الهداية وغيرها عند
قولهم وليس عليه ان يفا رق امراته في قضاء ما اصداه عندها
خلا فاما لك اذا خرجا من بيتها ولزوا اذا احراما وللشافعي اذا
انتهيا الى المكان الذي جامعها فيه فلما ان المجامع بينهما وهو
النكاح قائم فلا معنى للافتراق قبل الاحرام لا باحة الوقاع ولا
بعد لا نهما يتذكران ما لحقهما من المشقة الشديدة بسبب
لذة يسيرة فيزدادان فدا وتخرزا فلا معنى للافتراق لانهما
فقد صريح في انهم قايلون بوجوب القضاء بالمجامع في احرام
القضاء لانه لو لم يقولوا به كان قولهم فيكون ان يزداد ان
ندما وتخرزا بلا معنى فليتنامل والله اهل **قوله** بداء او
عودا اي اول حجه او ثمانية سواء وكذلك اول جنايته وثانيها
سواء في وجوب الدم قال الزيلعي رحمه الله والابتداء في الجماع
والما يد فيه سواء وكذلك المبتداء في القتل والعايد **قوله**
والصيد الذي يوج اولي اتفاقا اكل الصيد الذي يوج اولي من

اكل الميتة اتفاقا قال في فتح القدير في فتاوي قاضي خان الحرم
اذا اضطر اليه ميتة وصيد فالميتة اولي في قول ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف والمحسن يذبح الصيد ولو كان الصيد مذبوحا
فالصيد اولي لان في الصيد ارتكاب عند الله ولو وجد لحم صيد
ولحم صيد كان لحم الصيد اولي ولو وجد صيد او كلبا فالكلب
اولي لان في الصيد ارتكاب المحظورين وعن محمد الصيد اولي
من لحم الخنزير انتهى **قوله** لان الفستاد في غير المأكول الخ
اي غير المأكول ليس له قيمة من حيث هو عظام فليس فيه
الاراقة دم فيجب عليه كذلك الاراقة فتقط فلا يشترط المأكل
ثلاثة في الميتة **قوله** ولا باس بما خذ كفاة منها كالجاف
اي ما بها كالحشيش اليابس قال في البحر فقيدا لائق بالحشيش
لان الكفاة من الحرم يجوز اخذها لانهما ليست من نابل الارض
وانما هي مودعة فيها ولا ينها لا تنمو ولا تثقي فاشبهت اليابس
من النبات **قوله** الا العتق هو طائر ابيض يسود
وبياض يشبه صوته العين والقان كذا في التاموس وفي
البحر الرائق والعلق في الغراب فمثل الغراب با نواعه الثلاثة
وما في الهداية من قوله والمراء بالزباب الذي ياكل الجيف او
يخلط لانه يبتداء بالاذى اما العتق غير مستثنى لانه لا يبيس
عزبا ولا يبيس بالاذى فغيب نظرا لانه واما يتبع على ذكر
الدابة كما غاية البيان انتهى **قوله** وقصد بضم القاف
والفاء والدال المهملة وقد يكون مجعته مروف **قوله** وصرصر
كدهد وقد قيد دويبة كذا في التاموس **قوله** وابن
عمر بكسر العين دويبة جمعها بنات عرس هكذا يجمع الذكر
والأنثى على ما في التاموس **قوله** وارضين بالحاء المهملة
ثم الباء الموحدة ثم الياء المشددة من تحت كزيب دويبة كذا في

التاموس **قوله** كل تلزمه قيمته لو مملوكا معتبرا كذا في بعض
 النسخ وفي بعضها عدم بدل معتبرا وكلاهما مصحح لا معنى له
 لهم وصوابه كما تلزمه قيمته لو مملوكا بالغة ما بلغت لا يوزن ذلك
 لعدم الجزاء قال في قاضي خان وفي الصيد المملوك تجب قيمته
 بالغة ما بلغت لان ذلك ضمان الملك فتجب قيمته بالغة ما بلغت
 بخلاف الجزاء انتهى ويمكن ان يوجه بان المكان في كل تلزمه
 بمعنى المثل وما في قوله ما تلزمه مصدرية في تاويل الزوم
 والتقدير لزوم الجزاء بالقتل معتبرا مطلقا مثل لزوم جزاء
 قيمته لو مملوكا معتبرا فيكون المثل مبتدأ وصحبه خبره وفيه
 بعد وفي البحر الرائق اطلق في عدم وجوب شيء اذا مال فمثل
 ما اذا امكنه د فعه بغير سلاح اولا وذكر في المحيط انه اذا
 امكنه د فعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وقيد قاضي
 خان السبع بكونه غير مملوك لانه لو كان مملوكا وجبت
 قيمته بالغة ما بلغت يعني عليه قيمتان اذا كان محروما بقيته
 لما لكه مطلقا وقيمته لله تعالى لا تجا وزقيمة شاة انتهى ولو
 قيل هو تعصيف للغير يعني لفظ معتبرا كان لفظ للغير تعصيفا
 كما تزي استقام المعنى لانه اذا كان مملوكا له لا تجب عليه قيمة
 له كما افاده قاضي خان **قوله** فلو وجد احدها حللا
 حل للجلال الظاهر احدها بصيغة التانيث لا بصيغة التثنية
 لان المرجع ثلاثة امور قل في البحر ثم اعلم ان عظمهم الامر
 على الدلالة بينه انه غيرها انتهى **قوله** وارساله للجل
 ودبعة حال من ضمير ارساله اي يرسله حال كونه ودبعة
 قال التمسنا في وجب ارساله واطارفة ولا يزول به عن يده
 حتى انه اذا حل ثم وجد في يد احد فهو احق به كما في الكرماني
 ويحتمل ان يكون المعنى ارساله الى العمل ووضعه في يد رجل

ودبعة كما في النسخة التي والشارح جمع بين التوجيهين بحيث
 لا يظهر الا انه توجيه واحد **قوله** وقيل بكونه لانه الى اخره
 معطوف على قوله جاز اي بلا كراهة وقيل بكونه وما وقع في
 بعض النسخ من قوله وثلا لانه تضيق تحريف من الكتاب
 فانه سيباق كتاب الكراهة معزيا الى جامع الفتاوى بان
 ساج وقيل بكونه لانه تضيق المال انتهى **قوله** بخلاف مالو
 اخذه وهو محرم اي وارساله فانه يخرج عن ملكه لانه لم يرسله
 عن اختيار بل وجب عليه ارساله واما اذا كان في قصده
 واسمه وصاوه خلا ثم احرم فانه لم يجب عليه ارساله **قوله**
 لفعله ما وجب عليه يشكل عليه انه قال فينبليه لا يجب بجا
 منه بانه متعلق بقوله وفي يده حقيقة لا بما اتصل به من
 قوله لا يجب **قوله** والصيد لا يملكه المحرم بسبب اختيار
 وثبوته فظهر فيما اذا ارسله شخص فوجد في يده حلال فانه
 لم ياخذه منه لانه لم يملكه بخلاف السبب الجبري فانه ياخذه
 منه **قوله** فان قتله محرم اخراي قتله محرم اخرو وهو
 في يده فيما اذا اخذه المحرم في حالة المحرم يعني التاقل
 ولا اخذ جميعا ثم يرجع الى اخره كذا في الزيلعي وفي ايضاح
 الاصلاح فان قيل محرم حديد في يده مثله فكل يغرم **قوله**
 على ما اختاره منه عليه على ان غيره عمم الرجوع قال في البحر
 واطلق الرجوع فمثل ما اذا كان الاخذ كفريا لصوم يرجع
 لاخذ بالقيمة مطلقا وهو ظاهرا في النهاية انتهى اقول ومع
 الكل صاحب المحيط والزيلعي **قوله** لم يرجه اي الولد
 لعدم سوانية الامن حيث يكس الزايم من باب ضرب اي يجب
 عليه جزاء الولد لعدم سوانية الامن الي الولد بعد جزاء الام
 قال في البحر الرائق فان ادي جزاءها فولدت لا يضمن الولد

لأن الصيد بعد الإخراج بقي مستحقا من شروعا وهذا واجب
رده إلى ما منه وهذه صفة شرعية تنسب إلى الولد فلذا أدب
جزءها لم ولدت ليس عليه جزء الولد لأن بعد إتمام الجزء
لم تنقأ منه لأن وصوله الخلف كوصول الأصل انتهى **قوله** وفي
الفاصل بين قيمته أيضا أي يضمن المشتري قيمته للبائع أيضا
قال في المخرج ولو هلك في يد المشتري فانه ضمان عليه للبائع
إذا كان قد اصطاده البائع وهو محرم لأنه لم يملكه وإن كان
قد اصطاده وهو حلال لم يحرم فباعه فإن المشتري يضمن
له قيمته وأما الجزء فعلى كل واحد جزء كامل لأن البائع جنى
بالبائع والمشتري بالشراء ولا حذر انتهى **قوله** فلو لم يرد
واحد منها لا يجب عليه الدم لمجاوزة الميقات وإن وجب
جج وعمرة إن أراد دخوله مكة أو المحرم ظاهري أنه إذا أراد
دخوله مكة أو الحرم عند مجاوزة الميقات لا يجب عليه الدم لمجاوزة
الميقات بل إحرام وإنما يجب الدم إذا أراد الحج أو العمرة عند
المجاورة وتبع فيه لا يضا حلا صلاح لابن كمال بأشياء ونص عبارة
أفا في أراد الحج أو العمرة وجاوز الميقات لزومه دم وإنما قال أراد
الحج أو العمرة لأنه لو لم يرد واحد منها لم يجب عليه دم لمجاوزة
الميقات وإن وجب الحج أو العمرة إن أراد دخوله مكة أو الحرم
انتهى ويروى ما نصه عليه في البداية وفيه التقدير ومنسك
المناجحة رحمه الله فنص عبارة البداية وإذا أتى الكوفى بمستان
بني عامر فاحرم بعمره فانه رجوع إلى ذات عرق ولبي بطل عنه
دم الرقت وإن رجع إليه ولم يلبث حتى دخل مكة فطاف لم يرد
فعلية دم وهذا عنده أي حنيفة وقال إن رجع إليه محرما
فليس عليه شيء لبي أول يلبث وقال زفر يستط لبر أول يلب
وهذا الذي ذكرنا الحج يوضح ظاهره أن ما ذكره من أنه إذا جاز

مبي

غير محرم وجب الدم إلا أن يتلا فاه محله ما إذا كان الكوفى
غير محرم فاقصد النسك وإن لم يقصد به بل التجارة أو السياحة
لا شيء عليه بعد الإحرام وليس كذلك بل يجب أن يجز على أنه
إنما ذكره بناء على أن الغالب في قاصدي مكة من الأفاقيين
قصد النسك فالمراد بقوله إذا أراد الحج العمرة إذا أراد مكة
وذلك أنه لما يريد بها أن ما ذكره من لزوم الإحرام من
الميقات إنما هو على من قصد مكة إما من قصد مكات
أخرى من أجل داخل الميقات فلا يجب عليه الإحرام منه
لتنظيم مكة لا لتنظيم ذلك المكان ولا لنفس الميقات ولذا
قابل قوله وهذا إذا أراد الحج بقوله فانه دخل الستات فالحج
الحج ثم موجب هذا الجمل أن جميع الكتب تأطقت بلزوم الإحرام
على من قصد مكة سواء قصد النسك أولا ويطول تفصيل
المنقولات في ذلك وقد صرح به في فصل المواقيت حيث
قال ثم لما فاتق إذا انتهى إليها على قصد دخول مكة عليه
أن يحرم قصد الحج أو العمرة أول يقصد لقوله عليه السلام
لا يجاوز أحد الميقات إلا محرما ولأن وجوب الإحرام لتنظيم
هذه البقعة الشريفة فيستوي فيها التاجد والمتمرد فيها
ولا اصح من هذا شيء بل ينبغي أن يعلم أن قصد الحرم في كونه
موجباً للإحرام كقصد مكة انتهى **قوله** فإذا ثبت وجوب
الإحرام من الميقات على قاصد مكة أو الحرم ثبت الدم بتركه
والنسك وقال الشيخ على التاري في شرحه على المنسك المنوط
وحكم أي المواقيت وجوب الإحرام منها لأحد النسكين أي
بلا جماع وخصم تأخيرها منها لمن أراد دخوله مكة أو الحرم
وإن كان لقصد التجارة أو غيرها أي من إرادة التزاهة أو
دخول بيته ولم يرد نسكا أي قصد دخوله فيها فعنده فاجيب

الا حرام مطلقا ولو دم بالدم بالثاخير اي بيتا خير
 الا حرام عنها وجوب احد النسكين انتهى ثم راجعت
 حاشية الشرنبلالي على الدور فرائده اعترض عليه كما ذكرنا
 ونص كلامه كذا قاله صدر الشريعة وثبعه بن كمال باشا
 وليس بصحيح ثم قاله بعد سرد كلام بن الهمام فكان ينبغي
 ان يقال افاقى سلم بالغ اراد دخوله مكة وجاوز زميانه
 فزعم دم الى اخره انتهى فلهذا المحدث على الواقعة **قوله**
 البستان اي مكانا من الحل يعني ذكر الخاص واراد به العام
 لان الحكم عام في القاموس البستان بالضم معرب بؤستان
 وبستان بنى عامر قرب مكة مجتمع التخلين اليمانية والثا
 انتهى وفي المغرب البستان يعني بستان بنى عامر وهو
 موضع قريب من مكة انتهى اقول هو موضع على بستان
 الواقع بمعرفة مستقبل القبلة قال الشيخ المصلي في حاشيته
 على البحر المنقول في حدود عرفة عن ابن عباس رضي الله عنهما
 عنهما انهما من الجبل المشرق على بطن عرفة الى جبل عرفة
 الضيق وادي عرفة وقال الثاني عرفة ما بين الجبل المشرق
 على بطن عرفة الى الجبال المتابلة بمينا وشمالا مما على حوايط
 بنى عامر وطريق الحصن وتمايه في مناسك الطرابلس انتهى
 اقول قاله لعمري في شرح ابن شجاع وحد عرفة قال
 الثاني رحمه الله تعالى ما جاوز وادي عرفة الى الجبال
 المتابلة مما يلي بساتين بنى عامر وقال النووي قال اصحابنا
 لعرفة اربع حدود احدها ينتمى الى جادة طريق المشرق
 والثاني الى حافات الجبل الذي وراء ارض عرفات والثالث
 الى البساتين التي تلي قرية عرفات وهذه القرية على يسار
 مستقبل الكعبة اذا وقف بارض عرفات والراجح ينتمى الى

الى وادي عرفة وليس منها انتهى وبهذا التفسير على بستان بنى
 عامر على التبيين بخلاف ما في القاموس والمغرب فا حفظه
 بان هذه النايذة قل من ذكره من الشرح **قوله** لا يجتنب
 في ظاهروا رواية اشار به الى رقة ما في غاية البيان قال في
 البحر والوط في غاية البيان فتلك ان الجمع بين الحرامين
 يجتنب او يجتنب حرام لانه بدعة انتهى وهو سهل لما في
 المحيط والجمع بين الحرامين الج لا يكره في ظاهروا رواية لان
 في العروة انما ذكره الجمع بين الحرامين لانه يصير جامع بينهما
 في الفعل لانه يؤدى بها في ستة واحدة وفي الج لا يصير جا
 معا بينهما في اربعة في ستة واحدة فلا يكره انتهى **قوله** غير
 مشروع صحيح الا ان الجمع بين العروتين حرام وبين العجيتين
 غير وارد **باب الاحصاء وقوله** صام عن
 كل نصف صاع يوما قال في الامالي وهذا احب الي يعني لان
 فيه مخلصا عما فيه الوجع العظيم وفي الموعظة في والتقنة عند
 الثاني يصوم بصوم عشرة ايام وهذا قول ابن يوسف اخرا وقيل
 يصوم ثلاثة ايام كذا في شرح المنسك لثلا على قارى وفي
 فيض الامهر على مثلتي لا يجوز عن ابن يوسف انه يقوم الذي
 فيه فيطعم المساكين فان لم يجد الطعام يصوم عن كل مسكين
 يوما وقيل يصوم عشرة ايام وقيل ثلاثة ايام انتهى **باب**
الج عن الخير قوله ولو اتفق من مال نفسه
 ارجل النفقة بماله ورج وانفق كله او اكثره تجاز وبوي من
 الضمان ظاهره يدل على ان البراءة من الضمان مترتب على
 العورتين وليس كذلك بل البراءة متمثلة بالخلط واما في
 صورة الاتفاق من مال نفسه فالجواز فيها اذا اتفق كله
 او اكثره من مال الميتة وفيما اذا كان للامير مال فيه وركه

واففق الكثرة انه كله من مال نفسه ورجع فيه قال من لا رحمه
الله في منسكه وان اففق الكثرة النفقة من مال المهر والاقل
من ماله يجوز وان اففق الكل او اكثر من مال نفسه ان
كان في المال المد فوج البية وفاء يرجع فيه ويجزئ وان لم
يكن فيه وفاء بالنفقة فالحكم للاكثر فان كان الاكثر من مال
الميت جاز ولا فلو ايا في صورة الخلط فقال فيها ايضا في
هتته ولو خلط النفقة بمال نفسه ضمن فان حج بطله وان لم
من مال نفسه جاز وبوي من الضمان انتهى قال شارحه باننا
ولم يتوقف على براءة الورثة انتهى فكان ينبغي للشراح ان
يقول ولو خلط النفقة بماله نفسه ضمن فان حج بماله جاز
وبوي من الضمان وان اففق الكل او اكثر من مال نفسه وج
به في مال المهر ويجزئ **قوله** وفي الحديث من حج عن ابوه
روي الدارقطني عن جابر رضي الله عنه من حج عن ابيه او
امه فقد قضى عنه حجه وكان له فضل عشر حجج وروي الدارقطني
والطبراني في الموسط عن ابن عباس من حج عن والده او
قضى عنها مغرمًا بعثه الله يوم القيامة مع البرار كذا في
الحاج مع المنعير **قوله** فيصير مخطا فيضمن اي النفقة
للامر قال في البحر يصير مخالفا في صورتين احدها ما اذا
لم يباذله في القرائن فتكون عنهما حتى نفقتهما الثانية ما
اذا امر به بالحق مفردا فتكون فانه يكون مضافا للنفقة المأزور
اي فضل من القرائن بل لا ينفرد به افراد سفره وقد خالف
قوله وظاهره انه لا رجوع في تركه المأمور **قوله**
يويد ما في مختصر الوفاية وشرحه للقيستان حيث قال وان
مات الحاج المأمور في الطريق حج غيره من مثله امره بملك
ما بقي من المال في ايدي الورثة والمأمور انتهى وهو صحيح في

المعسر لانه قال في ايدي الورثة والمأمور وبويقتل في ذمة
المأمور والله اعلم ولا نه صوفه بالاذن او سرق منه بلا تعد منه
والمأذون وغير المتعدي لا ضمان عليهما **باب الهدي**
قوله وقبلة اي قبل وقت قبلت اي شهدت الشهود بعد
الوقوف بوقوفهم قبل الوقت اي بان شهدوا بانهم وقفوا بها
الثامن قبلت شهادتهم ان امكن ادراك الوقوف بان لم يتعزوا
تتموقا لا يمكن عودهم بها والتاسع الى اخر الليل قال في البحر
الدايق استشكل المحقق في فتح القدير تصوير قبول الشهادة
في هذه المسئلة لانه لا شك ان وقوفهم يوم التروية على انه
التاسع لا تقاربه شهادة من شهد انه الثامن لان اعتقاده
الحامن انما يكون بناء على ان اول ذي الحجة ثبت باكمال عدة
ذي القعدة واعتقاده هو التاسع بناء على انه روي قبل
الثلاثين من ذي القعدة فبذلك شهادة على الاشياء والقبائل
انه الثامن حاصل ما عندهم مني محض وهو انهم لم يروا ليلة
الثلاثين من ذي القعدة وراة الذين شهدوا في شهادة لا
تقاربه بها انتهى فحاصله ان الشهادة على خلاف ما وقفوا
لا يثبت بها شيء مطلقا سواء كان قبله او بعده وهو انما يتم انه
لوحصول التصويبه فيما ذكره بل صوته لو وقف الامام بالناس
ظنا منه انه اليوم التاسع من غير ان يثبت عنده رواية الهلال
شهد قوم انه اليوم الثامن فتد تبيين خطأ ظنه والتد ارك
مكن في شهادة لا معارض لها ولهذا قال في المحيط لو وقفوا
يوم التروية على ظن انه يوم عرفة لم يجز وهو بهذا التقدير
علم انه المسئلة تحتاج الى تفصيل ولابدع فيه بل هو متعين
انتهى وفي حاشية الشرنبلالي على الدرر بعد نقل ما نقلناه
عن البحر ما نصه قلت يمكن ان يقال حل الامام على الوقوف

بجرد الظن مستحيل في هذا الموقف العظيم انتهى أقول
فكلام بن الهام مريب بلا معارض ويؤيده ان الامام ومن اتبعه
مقامه لا يعبتون يوم الوقوف ولا يبنهون الناس عليه
لا بعد اثبات الشهادة على كل وجه ما شاهدنا وابتسأ
هلون فيه لا يخفى على جميع من يسكن مكة المشرفة والله
اعلم **قوله** لوقف الجمعة مزنة تسعين حجة قال الزبلي
في شرح الكتر عن طلحة بن عبيد الله انه عليه السلام قال
افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو افضل من
سبعين حجة في غير جمعة رواه رزين معروفة في تجريد الصحاح
وذكر النووي في مناسكه قيل اذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة
غفر لكل اهل الموقف انتهى وفي معراج الراهية وقد صح عز وجل
انه صلى الله عليه وسلم انه قال افضل الايام يوم عرفة اذا
وافق يوم الجمعة وهو افضل من سبعين حجة في غير جمعة
ذكره في تجريد الصحاح بعلامة الموطاء انتهى وفي حاشية
البحر للشيخ خير الدين الرمل أقول قال صلى الله عليه وسلم
افضل الايام يوم عرفة اذا وقعت يوم الجمعة فهو افضل من
سبعين حجة في غير يوم جمعة أخرجه رزين وعن النبي صلى الله
عليه وسلم اذا كان يوم الجمعة غفر الله تعالى لجميع اهل الموقف
قال الشيخ عز الدين بن حجة سيل والدي عن وقف الجمعة
هل لها منزلة على غيرها لا جاب ان لها منزلة على غيرها
من خمسة ارجحة الاول والثاني ما ذكرنا من الحديثين الثالث
ان العمل يشرف بشرف المزمعة كما يشرف بشرف الامكنة
ويوم الجمعة افضل ايام الاسبوع فوجب ان يكون العمل فيه
افضل الرابع في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله
تعالى شيئا الا اعطاه اياه وليست في غير يوم الجمعة الخامس

مرافقة

مرافقة النبي صلى الله عليه وسلم فان وقفت كانت يوم الجمعة
في حجة الوداع وانما يختار له الافضل انتهى ورزين بن معاوية
من كبار المحدثين والشا فعية قاله نوح افندي في رسالة له
صنفها في تحقيق الحج الاكبر وفيها اخرج الحاكم وابن مردويه
والبيهقي في سننه عن السورين بحضرة رضي الله عنه قال خطبت
رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرفة فحمد الله واثنى عليه ثم
قال واما بعد فان هذا اليوم الحج الاكبر المديك والخطبة المذكورة
كانت في حجة الوداع وهي كانت يوم الجمعة وفي يوم الحج الاكبر
اقول ذكرها العلماء في قوله تعالى واذا له من الله ورسوله الي
الناس يوم الحج الاكبر فتقبل ان يوم الحج الاكبر الذي حج فيه
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل انه يوم
عرفة مطلقا سواء كان جمعة او غيره واليه ذهب بن عباس
وابن عمر وابن الزبير وغيرهم رضي الله عنهم وقيل انه يوم النحر
واليه ذهب علي وعبد الله بن ابي اوفى والمغيرة بن شعبه
وقيل انه ايام مني كلها وهو قول مجاهد وسفيان الثوري واكثر
في الحج الاكبر فقال مجاهد الحج الاكبر القران ولا صغرا الا فراد
وقال الزهري والشعبي وهما الحج الاكبر الحج والاصغر العرة وقيل
ان الحج الاكبر المذكور في الآية هو طواف الفاضلة بقيل في
التاريخ امنية عن المحيط انتهى **قوله** ضاق وقت المشاء
والوقوف الحج هكذا في السراج الوهاج والجوهرة وفي المنتسب
على المشكاة المتوسط للشيخ علي القاري وهما سائلة مهمة
معرفتها مغنيتة وهي انه لو ادرك العشاء لميلة النحر كان
لوزنه الى عرفات ينوته العشاء ولو اشتغل بالمشاء ينوته
الوقوف فتقبل يشتغل بالعشاء وان فاقه الوقوف لا يهاض
عين وقتها ضيق متعين وتأخيرها معصية بخلاف وقت الوقوف

فانه لا حرج على صاحبه اذا كان عن عذر ويمكنه التذرك فان
 الحج وقتة متسع الى اخر العمر ان حصول الوقوف امر موهوم
 او مطنون وهذا محقق مقطوع على انه ليس في الشرع انه
 يتوكل فرض لحصول فرض آخر لا سيما الصلاة التي هي امر المبادي
 ولا رغبة للعبد في جميع الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من
 الادلة العقلية والا اعتبارات العقلية وهو مختار الذي خلافا
 للنووي من الامية الشافعية وبهذا تبين خساسة من نفوت
 الصلوات في طريق الحج او يؤذيها على وجوه غير جائزة كما هو
 مبين في محله وذكر صاحب السراج الوهاج انه يدع الصلوات
 ويذهب الى عرفات وكأنه نظر الى دفع الجوع بالنسبة الى
 المحتل في هذا الوقت فان قضاء العشاء امر سهل سريع
 التذرك على فرض وقوع العمر بخلاف ما يترتب على فوت الحج من
 التخلل بافعال العمرة وقضاء الحج في العام المقبل فانه صعب
 الوصول شديد الحصول وربما لا يكون له القدرة بالمجاورة
 ولا القدرة على المراجعة ولذا قال صاحب التكملة بصل الزمان
 ما شيا موبيا على مذهب من يرى ذلك ثم يتعصب به ذلك
 احتياطا وهذا قول حسن وجمع مستحسن خلافا للمصنف
 حيث قال وفيه ما فيه ولم يبين ولا ما بينا فيه انتهى **قوله**
 ولا يجوز شراء الكسوة من بني شيبه بل من الامام اذ يجوز
 شراءها من السلطان او نائبه قال ابن الشحنة في شرحه علي
 الوهبانية قال في واقعات الحسام ديباج الكعبة اذا صار خلفا
 لا يجوز اخذه لكن للسلطان ان يبيعه ويستعين به على امر
 الكعبة انتهى قال الطرسوسي وفي زماننا ما رث منه بيتا من
 بني شيبه وكان هذا الامر موهوم اليهم لانهم خدام الكعبة
 وينبغي ان يجوز الشراء منهم قال المصنف لا بد في ذلك من الادلة

لهم من السلطان في الاخذ والبيع ان كانت الكسوة التي
 يشتريها الامام في كل سنة من مال نفسه وان كانت من
 بيت المال فان لم يكونوا مستغنيين لاخذ شي من بيت المال
 بوجه من الوجوه المستوعبة للاخذ منهم لا يجوز له الاخذ
 ولا البيع والله اعلم قلت اما الاول فيمكن ان يقال فيه
 ان تقوم بهم على ذلك في كل سنة يتولى متولة الماذن والحال
 ان في زماننا ما يتكس به الكعبة المشرفة من المال يتحصل
 من بلاد موقوفة عليها فلا يجوز بيع ذلك الواقع من
 بني شيبه ولا الا ببيع منهم بل ينبغي ان يصرف في مصالح
 الكعبة كما قالوا في حصار المسجد ونحوه الا ان يكون الواقع
 شرط الا ان يكون الدار لبن شيبه فيجوز الا ببيع منهم
 انتهى وقال في البحر الرائق واما ثياب الكعبة فتقتل ايتها
 انه لا يجوز بيعها ولا شراءها لكن الواقع الا ان الامام
 اذن في اعطائها لبني شيبه عند التجديد وللأمام ذلك
 فائمتنا انما منعوا بيعها لانها مال بيت المال ولا شك ان
 التصرف فيها لا امام فحيث جعله عطاء لقوم مخصوصين
 فان البيع صحيح هذا اختاره الامام النووي في شرح المذهب
 وقال ان الامر فيها الى الامام يصرفها في بعض مصارف
 بيت المال ببيعها وعطاء لما رواه زرقي ان عمر رضي الله عنه
 كان يتوخ كسوة الكعبة كل سنة فيبغسها على الحاج انتهى
 قوله فتقوم بهذا ان اشتوا الكسوة من بني شيبه جاز
كتاب النكاح
قوله ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم الى الآن ثم
 تستوفى الجنة بالنكاح والايان هكذا ذكره في الاشباه
 والنظائر لكن فيه كلام في موضعين احدهما ان الرواد بالنكاح

هل هو العتق او الوطني والثاني ان الجنة ليست بموضع عبادة فكيف يستقيم قوله ثم تستمر في الجنة فاقول النكاح في الدنيا عبادة سواء اراد به العتق او الوطني اما الاول فلما ثبت في الاحاديث الصحيحة الواردة في فضله من قوله صلى الله عليه وسلم النكاح شئني فز رغب عن شئني فليس من وقوله صلى الله عليه وسلم تزوجوا الودود والود فاني مكاثركم الامم وقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بالابكار فانها خير اعذب افواها وانفق ارحاما وارضى باليسير وغيرها من الاحاديث واما الثاني فلما اخرج مسلم في صحيحه عن ابي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بكل نسيجة صدقة وبكل تكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تمليحة صدقة وفي بعض احاديثكم صدقة قالوا يا رسول الله ايا في احدا شهوته ويكون له فيها اجر قال ارايت لو وضعها في الحرام كان عليه وزر فكذا اذا وضعها في الحلال لم اجراتها واما في الاخوة فلا يكون عبادة باي شيء يولد وان كانت الجنة موضع عبادة كما سياتي فاما معنى العتق المصروف فغير واقع واما معنى الوطني فهو ان كان وافيا لكونه لا يكون عبادة لانه في الدنيا عبادة لرحمته **اجدها** لصرفه عن الحرام الى الحلال وهذا غير واقع ولا خرا وتاينهما للحصول النسل الوجب للعبادة وهو ايضا منقود في الاخوة فحينئذ يجاب عن قوله ثم تستمر في الجنة باي شيء النكاح بمعنى الوطني يستمر في الجنة لا لكونه عبادة بل يستمر استمرارا مطلقا وفيه ما فيه ويؤيد هذا الاستخراج عند التامل الصادق ما كتبه السيد الجوي وهذه عبارة اعلم ان التكليف يوم القيامة وان ارتفعت لكن الذكر والشكر

لا يرتفع

لا يرتفع بل العبد يعبد ربه في الجنة مما يعبد في النار كيف لا وقد صار حاله كحال الملائكة الذين قال الله تعالى في حقهم ومن عنده لا يستكبرون عن عبادة ولا يستخسرون فيسبحون الليل والنهار لا يفترون غاية ما في الباب ليست عليهم بتكليف بل هو مقتضى الطبع ثم قال النكاح بمعنى الوطني ان كان عبادة في الدنيا باعتبار قصد التماس المطلب شرعا فذلك مقتضى في الاخوة فليجوز وقد قيل لما مر ابو جعفر محمد بن جابر الطوسي عن الرجل السعيد في دنياه يتمنى الولد ولا يتمناه في الجنة فقال يتمنى الناس اولاده في الدنيا ليجتمع فيها حتى اذا هم ائتمروا يبقى لهم نعيمهم ببقاء الولد وقد استنوا عن الا نقاض في الجنة كذا في الطبقات التاجية هذا وقع رفع سवाल للملا محمد بن ابي شريف الشافعي صورة هل في الجنة تزوج رزادة كحال الدنيا ام كحال الاخوة خلا في الدنيا فاجابت انه وقع خلاف من التكلف في الولد فقال بعضهم يكون والزوج والمحل والسنة في ساعة استندوا في ذلك الى ما رواه الترمذي من حديث ابي سعيد الخدري المؤمن اذا اشتهي الولد في الجنة كان حمله ووضع وسنة في ساعة واحدة كما يشتهي قالت الترمذي من حديث حسن غريب وقال بعضهم يكون جماع ولا يكون ولد واستندوا الى حديث في التذكرة اوردته عن ابن زبير الغنيلي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اهل الجنة لا يكون لهم فيها ولد والحديث الاول اولي استحسان الترمذي له واما التزوج فلم ارجح هذه الكتابة حديثا مسوفا بعند النكاح في الجنة كهيئة الدنيا نعم روي الطبراني في الكبير واللا وسط عن ام سلمة ولقطة قلت يا رسول الله المرأة تتزوج الزوجين والثلاثة او الاربعة في الدنيا ثم

توفى فتدخل الجنة ويدخلون معها من يكون زوجها منهم
قال يا ام سلمة انما تخيرون في اختيار احسنهم فتقول اي ربة ان
هذا كان احسنهم معي خلقتا فزوجني به يا ام سلمة ذهب من
الخلق خبر الدنيا والاخرة فتى قوله المرأة تخيرون ان واجها
في حفظها لربها فزوجني به اي اجعله لي زوجا وليس
بمصرح يا اعتد انتهى **قوله** واجاز الحسن نكاح الجنة
يشهد في البحر عن الفتنة لا يجوز التزوج بجنينة واجاز الحسن
البصري بشهود انتهى اقواله المراد بشهود الشهود من الجن
لان حاشية السيد الحوي لا يجوز المناكحة بين بني ادم والجن
قبل وهل يجوز بشهادة الجن انتهى والا فالشهادة مشروطة
بنكاح وفي الامعاء قل في المتواجبة لا يجوز المناكحة بين
بني ادم والجن وانما لا اختلاف للجنس انتهى وقيل
في مشية المظني والفيض وفي الفتنة سئل الحسن البصري
عن التزوج بجنينة فقال يجوز ثم رجم لاحول لا يجوز ثم رجم
لاخر يصنع السائل لما قلته انتهى وفي يتيمة الدهر في كتاب
اهل العصر سئل علي بن احمد عن التزوج باموات مسلمة
من الجن هل يجوز اذا تصور ذلك امر يختص الجواز بالاميين
فقال يصنع السائل لما قلته وجهله قلت وهذا لا يدل على
حاقنا السائل وان كان لا يتصور الا ترى ان ابا الليث ذكر
في فتاويه ان الكفار لو تزوا ببني من الانبياء هل يربوا
فقال يقتل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد بيحنا وسوانا
وكذا اجاب على تقدير التصور كذا هذا وسئل عنها ابو حامد
فقال لا يجوز انتهى وقد استدلت بعضهم على تحريم نكاح
الجنسيات بقوله تعالى في سورة النحل والله جعل لكم ما تشاء
ازواجه من جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم كما قال تعالى

لقد بكم

لقد جاءكم رسول من انفسكم اي من الادميين انتهى وقيل
بعضهم بما رواه حبيب الكرماني في مسائله عن احمد
واسحق قال لا حد لنا محمد بن يحيى القبطي وحدثنا بشر
ابن عمر بن لميعة عن يونس بن يزيد عن الزهري قال
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن فهو وان
كان مرسلا فقد اعتضد باقوال العلماء في المنع عن
الحسن البصري وقادة والمحاكم وابن قتيبة واسحاق بن
إسحاق وعقبة الاصم فاذا تقررت المنع من نكاح الارواح الجنينة
فالمنع من نكاح الجنى الانسية اول ويدل عليه قوله في السرا
لا يجوز المناكحة وهو شامل لها انتهى **قوله** وهل يكره
الزفاف الى الزفاف في اللغة اهراء المرأة الى الزوج واشك
في عدم كراهته فما معنى السؤال عن كراهته قلت المراد يا
لوفان السؤال عنه هو الزفاف والمقرون بالدفوف والصوت
ولهذا اجاب بقوله لا اي لا يكره ما ويؤيده ما في فتح القدير
عن عايشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في الساجد واصنربوا
عليه بالدفوف وفي البخاري عنها رضي الله عنها قالت زفنا
امراة الى رجل من الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم
يا عايشة اما يكون معهم لهوفان الا نصار يجهلهم اللهم
وروي الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال فصل ما بين
الحلال والحرام الدفن والصوت انتهى **قوله** كزوجتي شال
لا استقبال فتية لى ونشر موب **قوله** او زوجيني
خطاب للاثى **قوله** ولو قال لها يا عروسي فتالت
ليكن اعتد على المذهب اقول لم ينعقد على المذهب قال
في البحر الرائق في التاخر حاشية لوفان لها يا عروسي فتالت ليكن

المتقدم لكن في الصيرفية انه خلاف ظاهر الرواية انتهى والقر
ان المذهب هو ظاهر الرواية فما حكم به الشارع انه المذهب
ليس بمذهب وقال بن الشحنة في شرح الوصاية فرع غريب
قال في الترخاينة عازيا الى فتاوى اهل العراق قال لها بحضور
من الرجال يا عروسي فقالت ليبيك ففكاح قال القاضي بدع
الدين انه خلاف ظاهر الرواية فاستخرجت الله تعالى ونظرة
لا فوطه في الفرواية منها علي ضعفه بالتعبير بتبيل فتلك
وبين رجال يا عروسي افا يقتل . وليبيك قالت قيل عند يتر
انتهى فقد صرح بانها رواية ضعيفة وليست بصحيحة
فستلا عن ان يكون هو المذهب **قوله** فلا ينعقد بقبول
بالعمل كقبض مهورا في المسئلة خلافة فانه قال في البه
وهو يكون القبول بالفعل كالقول كما في البيع قال في البرازية
اجاب صاحب البداية في امارة زوجة نفسها بالملقن
رجل عند الشهود فلم يقتل الزوج شيئا لكن اعطاها المهر
في المجلس انه يكون قبولا وانكروا صاحب المحيط وقال لا
تالم يقتل بلسانه قبلت بخلاف البيع فانه ينعقد بالتعاطي
والنكاح لخطره لاحق فتوقف على الشهود وبخلاف اجازة
نكاح المصنوع بالفعل لوجود القول ثم انتهى **قوله**
ولا يكتب في حاضره بل غايب بشروط اعلام الشهود قال
في معراج الدراية لو كتبت رجل على شيء لامرأة زوجي فكتبت
فكتبت المرأة على ذلك المهر عقيب زوجة نفسها منك
لا ينعقد النكاح انتهى قال في فتح القدير بصورته ان يكتب
اليها بخطها فاذا بطلت الكتاب احضرت الشهود وقراءته
عليهم وقال زوجت نفسي منه او تقول ان فلا تكتب الي
يخطبني فاشهد والى زوجت نفسي من ذلك ان اما لولم

تقل بحضورهم سوى زوجت نفسي منه او تقول من فلا
لا ينعقد لان سماع الشطرين شرط صحة النكاح وباسمهم
الكتاب والتعقيب عنه منها قد سموا الشطرين بخلاف ما اذا
انتهى ولو جاء الزوج بالكتاب الى الشهود مختوما فقال هذا
كتابي الى فلانة فاشهد واعلى ذلك لم يجز في قول ابي حنيفة حتى
يبلغ الشهود ما يسموه هو قول ابي يوسف ثم رجح وجوزة من غير
شروط اعلام الشهود بما فيه انتهى **قوله** مالم يكن بلفظ
للمر بان يكتب اليها اذا بلفظ كتابي فزوجيني نفسك في
يكن ان تقول بحضور الشهود زوجت نفسي منه قال في فتح
القدير على القول بان الامر توكيل يكون تمام المتد بالحيث
قوله قد جواز الطلاق وحلا فانه خلاف النكاح فتالوا
ينع الطلاق بقوله نفسك طالق بخلاف قوله تزوجت نفسك
فانه لا ينعقد به النكاح قال في البحر الرائق ولو قال تزوجت
نفسك فالاصح عدم الصحة كما في الخائفة وقوله ان ذكر بعض
مالا يتخوي كذكر كمل طلاق نفسها يقتضيه الصحة وقد ذكر
في المبسوط في موضع جوازه الا ان يقال ان الخروج جواز
فيها فلا يكتب ذكر البعض لاجتماع ما يوجب الجعل والحرمه في
فاته واحدة فتزوج الحرمه كذا في الخائفة انتهى اقول في هذا
هو الفرق الذي اشار الشارع اليه بقوله فيحتاج الى الفرق
وقال في فتح القدير وكذلك ان طلق جزءا شايها يقع عليها
كنفسها ومعدسها لان الشاي محل النص فانه كالبيع وغيره
انتهى وقال في الهداية وكذلك ان طلق جزءا شايها مثل
ان يقول نفسك او تلك لان الشاي محل كسائر النصف فانه
لا بيع وغيره فكذا يكون محلا للطلاق لانه لا يتخوي في حق
الطلاق فثبت في الكلاص وروى ولو قال يدك طالق او رجلك

طالق لم يقع الطلاق وقال زفر والشافعي رحمه الله يقع وكذا
 الخلائق في كل جزء حين لا يعبر به عن جميع البدن بخلاف ما اذا
 اضيف اليه النكاح لان التعدى تمتنع اذا حرمت في سائر الاجزاء
 تغلب الكل في هذا الجزء وفي الطلاق لا امر على القلب ولما انه
 اضاف الطلاق الى غير محله فيلغوا كما اذا اضافه الى ريقها
 او ظفورها لان محل الطلاق ما يكون فيه القيد لانه ينشأ عن ربح
 القيد ولا قيد في اليه بخلاف الجزء الشايع لانه محل للنكاح
 عندنا حتى تصح اضافته اليه فكذا يكون محلا للطلاق انتهى
قوله فلو قبل له خرق قبله لم يصح قال في الظهيرية لو قالت
 لرجل زوجتي نفسي منك بالف فقال الرجل قبلت قبل ان تغزل
 المرأة بالتسمية لا ينعقد النكاح ما لم يقبل الزوج قبلت بعد
 التسمية **قوله** لتوقف اول الكلام على اخوة مثلاً في الصورة
 المذكورة اذا قالت زوجتي نفسي منك بالف فان كان الامر
 كذا **قوله** ولا يشترط العلم بمعنى الميجاب الخ توضيحه
 ما ذكره ابن الهام في فتح القدير فتالولو لقنت المرأة زوجة
 نفس بالربية ولا تنكح مناه وقبل والشهود يعلمون ذلك اولا
 يعلمون صح كالطلاق وقيل لا كالبيع كذا في الخلاصة ومثل هذا
 في جانب الرجل اذا لقنته ولا يعلم مناه وهذا في جلة مسائل
 الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح والمخة والطلاق المولود
 واقعت في الحكم ذكرها في عتاق المصل في باب التدبير واذا عرفت
 الجواب فيها قال في خاف ينبغي ان يكون النكاح كذا لانه
 العلم بمضمون النكاح انما يشترط جهل التصدد فلا يشترط ان
 يسوي فيه الحجة والبرهان بخلاف البيع ونحوه انتهى وفي البر
 نقل عن التميمي ولو عقد عقد النكاح بلفظ لا يفهمان
 كونه نكاحا هل ينعقد اختلف المساجح فيه قال بعضهم

ينقته

ينعقد لان النكاح لا يشترط فيها التصدد انتهى يعني بدليل صحة
 مع المولود وظاهره ترجيح من انتهى اقول لا يشترط ان يعلم كل من
 العاقد به والسنا هذين لان المراد من هذا الكلام النكاح ولو
 لم يعلم معناه لما سبأ في من قوله ليتحقق رضاها وقوله فاهين
 انه نكاح على المذهب **قوله** فلا يصح بالشركة كقولك شاركك
 بنى **قوله** خرج الوصية عن القيد بالمال اي خرج بقوله
 في الحال الوصية الغير المقيدة بالمال انما اخرج الوصية لانه
 لا ينعقد بها النكاح لانها تملك حصان الى ما بعد الموت وانما
 بقوله الغير المقيدة بالمال انها اذا كانت مقيدة بالمال انعقد
 النكاح قال في الوتو المحبة والظهيرية اذا قال او صيت لك بوضع
 ابنتي لخال بالف درهم فتقبل الاخرى فنعقد النكاح لانه صار مجازا
 عن التملك والعتق الا طلاق لان الوصية مجاز عن التملك فلو
 انعقد بها لكان مجازا عن النكاح والمجان لا يجازله كما في العناية
 من البيع كذا في البحر الرائق واستفيد منه ان الصحيح عدم انعقاد
 النكاح بالوصية مطلقا فليتأمل **قوله** واستيجار بالجميع
 والراء المهمة فما وقع في بعض النسخ بالخاء المعجمة مع الواو
 المهمة وبالجميع مع الراء المعجمة فلفظ قال في البحر وما يلفظ الا
 جارة فان جعلت المرأة اجرة فينعقد اتفاقا لانه ينعقد ملك
 العين للحال في الجلة بان شرط الحل او عجلت واما اذا لم تجعل
 اجرة كقولك اجرتك ابنتي بكذا فالصحيح انه لا ينعقد لانها لا تملك
 ملك العين انتهى وفي معراج الدراية لا ينعقد بلفظ الاجارة
 صورته ان تقول امرأة اجرت نفسي بكذا او يقول المراه بنى
 منك بكذا ونوى به النكاح واعلم الشهود الذين حضروا اما لو
 جعل الاجرة اجرة في الاجارة بان قال الرجل استأجرت وارك
 بابنتي هذه وقيل لا خري ينبغي ان ينعقد النكاح وكذا لو جعلت

المرة راس مال السلم فانه روي عن محمد انه قال كل لفظ يك
به الوقاب ينعتك النكاح به وهكذا كذا في شرع
الكافي انتهى وفي الهداية ولا ينعتك بلفظ الجارة في
الصحيح انتهى قال في المراج احسن بالصحيح عن قول
الكوفي فانه كان يقول ينعتك بها لكن قوله فاسد انتهى والى
صل انه ينعتك بالا سيحار لا بالاجارة فليتنبه **قوله**
وكذا ثبت اي الشبهة **قوله** فيقع بها قضاء اي يقع
بالا لفظ المحنة قال في الاشياء قالوا ان الطلاق يقع
بالا لفظ المحنة قضاء ولكن لا بد ان يتصد بها باللفظ
انتهى **قوله** والفرق لا يجزى لانه في المولى العاقد هو
المولي والمتزوج السيد ولا يصح ان يكون كل منهما شاهدا
وجدهما شاهدا واحدا فلا يصح به واما في الثانية فالعاقد
هو السيد بالاذن والمولى ورجل اخر شاهدا فيصح **قوله**
فيجعل النكاحا طبا الى اخره هو الصحيح وعليه الفتوى لانه
لا ضرورة في جعل الكل خاطبا فيجعل المتكلم فقط والباقي
شهود وفي الخلاصة المختار عدم الجواز وفي المحيط واختار
الصمد والشهيد الجواز كذا في البحر **قوله** وكله بان يزوجه
فلانة بكذا فزاد الوكيل صورته وكله بالنكاح بلان فلان
ترضى المرأة حتى زادها الوكيل ثوبا من ماله نفسه قاله
لا ينعتك والنكاح موقوف على اجازة الزوج لانه خلاف الى
صحة لان الثوب لو استحق وجبت قيمته على الزوج لا الوكيل
لانه متبوع ولا ضمان على متبوع حتى لو لم يعلم الزوج بذلك
لا يبعد الدخول فهو بالخيار ولا يكون الدخول بها رضيا بما
صح الركيل لانه لو لم يعلم فان فارضا بعد الدخول فلان لا قل
من السمي وهو المثل لانه كالكاح الفاسد والدخول فيه

يوجب

يوجب ذلك كذا في فتح القدير واستقيده منه انه لو دخل بها
بعد العلم بالزيادة يكون اجازة ورضا فلو زعمنا لزيادة انته
فصل في المحرمات قوله والمحرمات بالجر عطفا على
كتابية اي مع نكاح المحرمة والامة معطوف على المحرمات اي
مع نكاح الامة ولو كانت بنية اومع طول المحرمه خلافا للشافعي
واصله التقييد بالوصف والشرط في قوله تعالى ومن لم يستطع
منكم طولا ان يتك الحصنات المؤمنات فاما ملكك ايما كنتم من
نكاحكم المؤمنات والخلاف مبني على مسئلة اصولية هي
ان مفهوم الشرط والوصف هل يكون معتبرا يتقيد الحكم بانها
تقال الكتابية نعم وقلنا لا فنصار الحل فيها ثابتا بالمعومات
مثل قوله تعالى فأتكموا ما طاب لكم واحل لكم ما وراء ذلك **قوله**
ومع نكاح خبي من الزنا ومن اي يوسف يفسد النكاح في
الحبل من الزنا كذا في الزيلعي وفي البحر وقال ابو يوسف هو
ناسد فنياسا على الحبل من غير الزنا انتهى **قوله** لو تكهنا
الزاني حل له وطهها اتقا فالولد له اقول انما يثبت الولد
له اذا ولدته بعد النكاح لستة اشهر واما اذا ولدته قبلها فلا
قال في الولو الجية رجل زنى بامراة فحملت منه فلما استبان
حملها تزوجها الذي لم يلد بها قال النكاح جائز وان جات بالولد
بعد النكاح لستة اشهر فصلا عدا يثبت النسب منه ويورث
منه لانها جاءت به في مدة حمل تام عقيب نكاح صحيح وان
جاءت به لاقل من ستة اشهر لا يثبت النسب منه ولا يورث
منه لانها جاءت به في مدة حمل تام انتهى ويؤيده عدم ذكر
ثبوت نسب الولد في كتب كثيرة قل في فتح القدير عازي الى
التأويل الظهري محالا الى النوازل قال رجل تزوج حاملا
من زنا منه فالنكاح صحيح عند الكل وجعل وطهها عند الكل

انتهى ومثله في الزيلعي ومهرج الدرافة والبحر والدور والمخ
 وغيرها وزاد في البحر وتستحق النكحة والزيلعي النكحة
 والسكن ولم يذكر احد منهم ثبوت نسب الولد فالطلاق
 الشارح بثبوت الولد سهو ظاهرا فليتب له **قوله** بل يسهو
 وجوبا اي يستبرأها سيدها وجوبا اقول فيه اختلاف
 فانه ذكر في البحر والراي ولم يذكر المصنف استبراء المولى وفي
 الهداية عليه ان يستبرأها صيانة لما فيه وظاهره الوجوب
 وحمله في النهاية والمهرج على الاستبراء دون المحرم وفي الذ
 خيرة واذا اراد الرجل ان يزوجه حاته من انسان وقد كان
 يطأها قال بعض مشايخنا يستحب له ان يستبرأها بحيفة
 ثم يزوجه كما لو اراد بيعها والعجيج ان ههنا يجب الاستبراء
 واليه مال شمس المأمة السرخسي انتهى وقد جعل الوجوب
 في الحاوي المحصني قول محمد انتهى **قوله** وباس يتزوج
 انها راية وهو ان يتزوجها على ان يقدم معها نهرا دون الليل
 وينبغي ان يكون هذا الشرط لازما عليها ولهذا ان تطلب
 المسيت عند هاكل لا كذا في البحر **قوله** وما في الدرر
 فخر قال في الدرر لا يقع تعليق النكاح بالشرط وان صح
 النكاح لما تقر ان التعليق بالشرط يختص بالاستطاقات
 المحضنة التي يختص بها كالطلاق والعتاق ولا ينفذها والنكاح
 ليس منها انتهى قال الشريفي في حاشيته عليها لم ار من
 قال بصحة النكاح سوا المصنف بل كلامه في البيوع بخلاف هذا
 حيث قال النكاح لا يجوز اضا فته الى الزمان كما لا يجوز تلبية
 بالشرط لما فيه من معنى التماز انتهى وصح بعدم صحة النكاح
 المعلق في الفسخ والخلاصة والبرازية عن المصنف والخاتمة
 والتاخر خاتمة وفتاوى ابي الليث وجامع النصولين والنتية

انتهى

انتهى **باب الولي قوله** البالغ العاقل الوارث
 يرد عليه الامام ابي السلطان فانه ولي وليس بوارث فلم يكن
 الحد جا معا لجميع افراد المجدود ويمكن ان يجاب عن المالك بانه
 لو كان للملك مال لورثه فالوارث فيه فتدبرية **قوله**
 وولاية ندم قال في البحر ولاية ندم واستجاب وهي الولاية
 على العاقل البالغة بكرا كانت او شببا انتهى **قوله** فلا تحمل
 مطلقة ثلاثا نكحت صفة لقوله مطلقة ثلاثا اي اذا طلقها
 ثلاثا فتزوجت غيركم ولا رضا ولي ودخل بها لا تحمل للاول
 اذا طلقها الثاني وفي البحر عن الخلاصة كثير من مشايخنا اتوا
 بظاهر الرواية انها ليس لها ان تمنع نفسها يعني فيما اذا تزوجت
 غيركم ولا رضا ولي وهذا يدل على ان كثيرا افتوا بان نكاحها
 انتهى **قوله** لما في الوقاية والمقتضى نظرا عبارة الوقاية وبكا
 بلا صوت اذن ومعه رد حيث استشهد انه انتهى اقول لست اقرر
 ان المتون مقدمة على الشروح فتقتضاه ان ما في الوقاية
 اوله وفي البحر والعجيج المختار للفتوى انها ان بكت بلا صوت
 فهو اذن لانه حوّن على مناقرة اهلها وان كان بصوت فليس
 باذن لانه دليل السخط والكراهة غالبا لكن في المهرج السكاه
 ان كان دليل السخط لكنه ليس بوق حتى لو رضيت بعده ينفذ
 الفقه انتهى وهذا صريح فيما قلنا من ان ما في المتون اوله ان
 ما في الوقاية جملة الصحيح المختار للفتوى **قوله** فلو تعدد
 المزوج لم يكن سكوتها اذنا بل لا بد من الاذن بالقول او العمل
 قال في البحر ولو زوجها وليا له منشا ويان كل واحد منهما من رجل
 فاجازتها ما بطلا لعدم المولوية وان سكنت بشيا موقوفين
 حتى يجيز احدهما بالقول او بالعمل انتهى **قوله** واجازة في
 الثاني اي انها اذا زوجها وليا **قوله** والسكوت كالنكاح في

سبع وثلاثين منها سكوت البكر عند استنهار ولها قبل التزوج
وبعد و منها سكوتها عند قبض مهرها واذا بلغت ثلث عشرة
بكر ومنها حلفت ان لا تتزوج فزوجها ابو فسكتت حنثت
ومنها سكوت المتصدق عليه قبول المهر فيه ومنها سكوت
المالك عند قبض المهر له والمتصدق عليه اذن الى اخيه
في الاشياء **قوله** لا فرق بينهما صغير بينهما راجع الى البكر التي
استاذنهما القرب والى الثيب والبكر التي استاذنهما غير القرب
لانهما كفور واحد والمأصل انه لا فرق بينهما الا في السكونة البكر
التي استاذنهما الاقرب بسكوتها رضا كما يكون النطق وما في
معناه رضا ايضا واما الثيب والبكر التي استاذنهما غير القرب
فلا بد منه من النطق او ما في معناه وفي البحر الرائق واما
الحنث فكرو في فتح التدبير او لا انه كالسكوت لا يكتفى وسلم
هنا انه يكتفى وجعله من قبيل القول لانه حروف ودخل تحت غير
الولي لم يعد مع القرب انتهى **قوله** او نفسيس هو طول
الملث من غير تزويج وفسره الشارح بقوله كبر بركو **قوله**
كتفريق بجمعي اي اذا فرق بينهما يجب تكون بكرة حكا قال في
المخ ولو خلاهما زوجه لم طلقها قبل الدخول بها او فرق
بينهم بعنة او جب تزوج كما تزوج المأبوك انتهى **قوله** انه لم
يتكرر ولم يتجدد به انه لم يتكرر الزمان منها ولم يتجدد بالزنا **قوله**
قال قولها بيمينها اي عند الصا حبين واما عند الامام فلا
يمين عليها كذا في الزيلعي **قوله** ولو حاله البلوغ فالقول لها
قال في البحر لو قالت عند الفاضل اذ ركت الاذ ومنعت صح انتهى
قوله فيستورئان بنيه اي في النكاح الصالح من ولي غير
المأبوك والجد وان كان لها خيار النسخ فيه كذا في المخ وفي الدرر
فيستورئان قبله اي قبل النكاح **قوله** الا في الروقة ظاهر

ان الفرقة اذا كانت من قبلها بالردة وطلقتها الزوج وقع
الطلاق عليها ما دامت في العدة مطلقا وليس كذلك فانه سياتي
قبيل باب تفويض الطلاق كل فرقة هي نسخ من كل وجه كاسلام
وردة مع الحاق وخيار بلوغ وعنف لا يقع الطلاق في عدتها
مطلقا وكل فرقة هي طلاق يقع الطلاق في عدتها انتهى ثم هو
صريح بقوله الفرقة من قبلها لا يستقص عددا الطلاق فاذا
كان كذلك لا يكون طلاقا فقتضاه ايضا انه لا يقع الطلاق
في صورة ردتها مطلقا سواء لحقت بدار الحرب ام لا لانه فرقة
ليست بطلاق وفي فتح التدبير واذا ارتد احد الزوجين عن
الاسلام وقعت الفرقة في الحال بغير طلاق قبل الدخول او
بعده وبه قال مالك واحد في رواية وقال الشافعي واحد
في اخرى قبل الدخول هو كذلك واما بعده فيستوقف الى
التقضاء العدة فان جمعا للاسلام قبل انقضائها يستمر النكاح
ولما تبين للفرقة من وقت الردة انتهى فاستفيد منه ان عدتها
لم تعد على المرتدة فاذا لم تكن عليها عدة لم يقع الطلاق عليها
واسم اعلم وفي مع الفهارس واذا اسلم احد الزوجين لم يقع
على الآخر طلاقه كما في البزارية واذا ارتد ولحق بدار الحرب
وطلق في العدة لم يقع عليها طلاقه فان عادت قبل الحيض
لم يقع كذلك عند ابى حنيفة لبطلان العدة ما للحاق ثم لا يبرور
انتهى وفي البحر الرائق قبيل باب تفويض الطلاق لو كانت
فرقة بغير طلاق كالفرقة بخيار البلوغ او الامتانة بعد الدخول
فانه لا يقع الطلاق في عدته وكل فرقة توجب الحرية موقفا
لم يلحقها الطلاق واذا ارتد ولحق بدار الحرب وطلقتها في العدة
لم يقع عليها طلاقه لم تقطع المصنة فان عاد الى دار الاسلام
وهي في العدة وقع واذا ارتدت ولحقته لم يقع عليها طلاقه

فان عادت قبل الحيض لم ينعك ذلك عند الحنفية لبطالة
 العدة بالعاق ثم لا تعود بخلاف المذنبين في البدائع والذخيرة
 والحاصل ان كل فورة هي نسخ من كل وجه الى اخره انتهى
 وفي فتح القدير وجه يفترق بين الردة من الزوج في فورة
 بطلاق وبين المرأة في نسخ وكل فورة بطلاق اذا وقع عليها
 في العدة طلقة وقعت الا في اللعان انتهى والحاصل ان
 حصوه بقوله في الردة غير صحيح على وجه الإطلاق بلا
 خلاف **قوله** خلا عنك وملك واسلام الخ لم يذكر ردة على
 ما عندنا من النسخ وينبغي زيادتها ليكمل هذه الثمانية وفي فتح القدير
 ■ وقضاء القاض في الكشوط ■ غير ملك وردة وعتاق ■
قوله حتى المعلقة يوجب ما في فتح القدير ثم المعلق وان
 كان امرأة ثم بنوه وان سفلوا ثم عصبت من السبعة على ترتيب
 عصبات النسب انتهى **باب الكفاءة قوله**
 من كافاه اي اسم من كافاه وليس بمصدر والمنا موسى كافاه
 مكافاة وكفاء جازاه واسم الكفاءة والكفاء بفتحها ومدة
 هما انتهى والمراد ههنا المساواة كما ذكره الشارح **قوله**
 ثم ظهر انه غير كفوء كان له الخيار والولوا الجيدة **قوله** قال
 فيها قلت المسئلة على ان المرأة اذا زوجت من نفسها من
 رجل ولم تشترط الكفاءة ولم تعلم انه كفوء ام لم تعلم انه
 غير كفوء خيار لها وكذا في ولياء كون زوجها برضاها ولم
 يعلموا بعدم الكفاءة ثم علوا خيارهم وهذا معسلة عجيب
 انتهى وبعد هذه المبارقة ذكر فيها ما ذكره الشارح خلاصة
 وكان وجه العيب والله اعلم سقوط الخيار مع عدم العلم
 بالكفاءة وقت العقد لكن ذكر بعده وجه ذلك فقال انه اذا
 لم يشترط الكفاءة كان عدم الرضا بعدم الكفاءة من الولي

ومنا ثابتا من وجه دون وجهنا ذكرنا ان حال الزوج محتمل
 بين ان يكون كفوء وبين ان لا يكون كفوء والنص انما اثبت حق
 النسخ بسبب عدم الكفاءة حال عدم الرضا بعدم الكفاءة من
 كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضا بعدم الكفاءة من وجه انتهى
 بقي انه هذا لا يدل على ان الكفاءة حق الولي لاحتمال انها استويا
 في هذا الحكم **قوله** فقريش بعضهم كفاء بعض قال في البحر الرائق
 في التبيين وغيره ان ابا حنيفة وصاحبيه اتفقوا ان الاسلام
 لا يكون معتبرا في حق العرب لانهم لا يتنحرون به وانما يتنحرون
 خروج بالنسب انتهى فعلى هذا لو تزوج عربي له اب كافر
 بعربية لها اباء في الاسلام فهو كفوء واما الحرفية فهي لازمة
 للعرب لانه لا يجوز استرقاؤهم فعلى هذا فالنسب معتبر
 في حق العرب فقط انتهى **قوله** واما الكفاءة بين الذين
 فلا تعتبر بالذال المحبة وصيغة الجمع قالوا لا تعتبر الكفاءة
 بين اهل الذمة فلوزوجت الذمية نفسها فقال ولها ليس
 هذا كفوء لم يفرق بل هم كفاء بعضهم لبعض قال في الاصل الا
 ان يكون نسبا مشهورا كبنت ملك من ملوكم خدعها حايكة
 ارسايس فانه يفرق بينهم لعدم الكفاءة بل لتسكين الفتنة
 والقاض مأمور بتسكينها بينهم كما بين المسلمون انتهى فاما
 وقع في بعض النسخ الذي ينبغي بدل الذميين سيمون الكتاب
قوله فان بقي عار لم تكن كفوء وقع في كتاب من النسخ عاريا
 بانبات اليها بعد الزوا وهو غلط من النسخ والعجيب فان
 بقي عار وهو العيب قال في البحر وقد حقق في غاية البيان
 اعتبار الكفاءة في الصنايع هو فلا هو الرواية عن ابي حنيفة
 وصاحبيه لان الناس يتنحرون بشرف الحرف ويتغيرون
 بدناءتها وهي وان امكن تركها يبقى عارها ثم قال فلو كان دبا غا

بصبيب المرأة بعد ما تلد والعقلة متى يخرج من فرجها شبه
الأدرة كذا في المغرب **قوله** وما في البحر ليس علي ظاهره
قال في البحر وشار المصنف الى صحة خلوة الخنثى بالاولي
انتهى فكان الشارح اراد ان المواد بالخنثى غير المشكل في كلام
البحر **قوله** في ثبوت النسب متعلق بقوله كالوطي يعني
ان الخلوة الصحيحة كالوطي في احكامه ون احكام من الاول
ثبوت النسب مع ما بعدها ومن الثاني الميراث وما معها
قوله وتزوجها كالا بكار قال في البحر وجعلها في الجنين
كالوطي في حق التزوج فانها تزوج كما تزوج الشيب وهو صنف
لما قدمنا من انها تزوج بعدها كالا بكار اذا قالت لم يدخل
بها انتهى **قوله** وكذا قالوا الا ما اي وكذا تزوج الامه في
عدة الحرة من الخلوة الصحيحة غير صحيح **قوله** واما المفار
اي المفاير بحكم الوطي فالاحصان **قوله** وان انكرت الوطي
اي بثبت لها كمال المهر بالخلوة الصحيحة وان انكرت الوطي
في القنية والخانية لو قالت لم يطافى يوجبها كمال المهر
ول يكون قولها ما نفا من ذلك وبه جزم في النظر الوهبان
كذا في الميراث والحاصل انها اذا قالت طلقني بعد الخلوة ولم يطافى
يجب بها كمال المهر واستنقيد منه ان في قوله وان
انكرت وصولية والدخول بمعنى الخلوة كما لا يخفى نظرا الى
المقام **قوله** ولو لم تكن في الخلوة او لو لم تكن من الوطي
في الخلوة قال في البحر فيه اختلاف المتأخرين كذا في الذخيرة
وقياس وجوب النفقة ان تضع الخلوة كما لا يخفى واختار
الطوسي تفقها من عنده انها ان كانت بكرا صححت الخلوة
لانها لا تنوطا بذكرها وان كانت ثيبا لم تضع لعدم تسليم
البضع اختيافا فكانت راضية باستقاط حتمها بخلاف البكر

فانها

فانها تستحق انتهى **قوله** مد نفق بالذلة المهملة مع النون
من ادنف المريض اذا ثقل من المرض ودنا من الموت كالخوض
وادنفه المريض اثقله **قوله** وغيره على تقدير اي غير
ذلك المسمى على تقدير **قوله** فان وفي بما شوطه في الصورة
الاولي واقام بها في الثانية فلها الالف وان لم يوف فميراثا
قال في الجوهرة في الصورة الاولى فان لم يوف لها فان كان ما
سمي لها مثل مهر مثلها او اكثر فلا شيء لها غير ما كان الذي
سمي لها اقل كل لها مهر المثل وان طلقها قبل الدخول فلها
نصف انتهى وقال في الثانية في الصورة الاولى وان لم يوف
به فلها مهر مثلها وصورة المسئلة فيها اذا كان مهر المثل اكثر
من الالف لانه سمي ما لها فيه نفع حق وصيت يستقيض المسمى
من مهر المثل وعند فواته ينعدم الرضا بالالف فيكمل مهر مثلها
انتهى واما الصورة الثانية فتعصبل مدكور في الشرح **قوله**
لا ينافي وجوبه اي فلا ينافي انفراد المفسخ لكل وجوب الصبح
يعني ينشأ من قوله لكل واحد منهما نفقة انه ليس بواجب
ناجابه عنه بان انفراد الصبح لكل واحد للخروج عن المعصية
قال في البحر وقول الشارح ولكل منهما نفقة بخبر محض من صاحبه
لا يريد به عدم الوجوب اذ لا شك في انه خروج عن المعصية
والخروج منها واجب بل اقام به انه امر ثابت له وحده انتهى
قوله للطلاق لا للموت اقام به ما صرح به في البحر من قوله
والمراد بالعدة هنا عدة الطلاق واما عدة الوفاة فلا تجب
عليها من النكاح الفاسد **قوله** لانها ان لم تكن من قومه
واما اذا كان قوم ائها هم قوم ابيها فيعتبر قوم ائها اقرب
لكن التحقيق ان لهذا الاعتبار لقوم الاب لا لقومها **قوله**
فالقول للزوج يمينته قال في المنع ظاهره كما في البهانه لا يصح

التصانف بمهر المثل بدو والتمها دة او لا قرار من الزوج ويخاله
ما في المحيط قال فان فوض القاضي او الزوج بعد العقد جاز ان
يجري ذلك تجري التقدير كما وجب بالعقد من مهر المثل زاد
او نقص انتهى قال في النهر هذا محمول على ما اذا اترافيا **قوله**
او يجعل كله فكذا شرط فيه سقط وصوابه كما في المنع ان لم يزوج
كله وان اجل كله او جعل فهو على ما شرط **قوله** التاجيل
لطلاق او موت فيصح صوابه اما التاجيل لطلاق او موت فيصح
قال في البحر عارضا الى الخلاصة وبما لطلاق يتجمل المؤجل ولو
راجها لا يتاجل التقي يعني اذا كان التاجيل الى الطلاق اما اذا
كان التاجيل الى مدة معينة لا يتجمل بما لطلاق كما يقع في دار
مصر في بعض الاكحة انهم يجعلون بعضه حالا وبعضه مؤجلا
الى الطلاق او الموت وبعضه منجا في كل سنة فدرهمين فاذا
طلعت تجمل البعض المؤجل لا الممنع لا بما تاخذه بعد الطلاق
على نجومه كما تاخذه قبل الطلاق على نجومه انتهى **قوله** علي
ان يجعل اربعين عبارة النهر على ان يعطيها قبل الدخول اربعين
والباقي على حكمة كان لها الامتناع حتى تقبضه انتهى والمتبادر
الي الذهن ان التجيل اعم من اعطائها قبل الدخول فليتأمل
قوله ويسانفونها بعد اداء كله الى اخره قال في البحر الرابع
ذكر في التنية اختلافا في قتلها من المصراة الوستاق فعلا
الى كتب انه ليس له ذلك ثم عزا الى غيرها انه له ذلك قال وهو
الصواب انتهى واما اذا اطلب انتقالها من مصر الى مصر اخرفظ
الرواية كما في الخائفة والولوا الجبة ان ليس لها الامتناع لقوله
تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجعكم وليس في ظاهر الرواية
تفصيل بين ان يكون ما مونا عليهن او لا واختلفوا في الفتوى
ذكر في جامع النصولين ان الفتوى على انه ان يسا في

بها اذا وفاق

اذا وفاقها المعجل انتهى فهذا افتاء بظاهر الرواية وافق ابو
التاسم الصفا ومنعه الفقيه ابو الليث بانه ليس له ان يسافر
بها مطلقا من غير رضاها لغسا والزمان لانها لا تات من على نفسها
في منزلها فكيف اذا خرجت وصرح في المختار بانه لا يسافر
بها وعليه الفتوى وفي المحيط وهو المختار وما في فصول الاستد
شي من ما الى ظهر الدين الموعبين في من ان لا اخذ بقوله الله
تعالى اولى من لم اخذ بقوله الفقيه فتد رده في غاية البيان
لان قوله الفقيه ليس منا فيا لقوله الله تعالى لان النص
معلول بعدم رالا ضرارا لا توى الى سياق الآية وهو قوله
تعالى ولا تضاروهن وفي اخرها الى غير بلد ها اضار بها
ولا يجوز انتهى وذكر الولوالجي ان حواظ ظاهر الرواية كان في
زمانهم اما في زماننا لا يملك الزوج ذلك فجملة من باب اختلاف
الحكم باختلاف العصور والزمان كما قالوا في مسئلة الاستيجار
على الطاعات وافق بعضهم بانه ان اوفاه المعجل والمؤجل وكان
ما مونا سا من بها والا فلا لان التاجيل انما يثبت بحكم الموق
للملها انما رخصت بالتاجيل لاجل امساكها في بلد ها اما اذا
اخرجها الى دار الغربة فلا قال صاحب الجمع في شرحه وبه يفتي
انتهى وقد اختلف الا فتاء والاحسن الا فتاء بقوله الفقيهين
من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا كما في الكافي وعليه
عمل التصانف في زماننا كما في اتفق الوسائل انتهى **قوله**
المقر التفصيل وهو الموافق بالاية وظاهر الرواية والعدول
عدول عن الحق فينظر الى حال الزوج وحالها والله اعلم
قوله فتد رده في اصله اه فلو اختلفا في اصل المسمى بان ادعاه
احدها ونفاه الاخر فانه يجب مهر المثل اتفاقا **قوله**
وفي المهر يختلف اجماعا فانه لما قالوا انه لا يختلف ههنا عند الامام

قال في صدق الشريعة انه يحلف عندهما فان نكل ثبت المسمى
وان حلف المنكر وجب به المثل واما عند ابي حنيفة رحمه الله
فينبغي ان لا يحلف المنكر فانه لا تحليف عنده في النكاح فيجب
به المثل انتهى وفيه نظرا لان التحليف هنا على المال لا على اصل
النكاح فيتعين ان يحلف منكر التسمية اجماعا وله اسكتوا
عنه لظهوره انتهى فقولوه وفي المهر جواب لسؤال مقدروه
قلتيم السارة **قوله** حكم متعة المثل اي ان كان متعة المثل
متساوية لنصف ما يدعى على المرأة الرجل او اقل فالقول
له وان كانت متساوية لنصف ما يدعى على المرأة او اكثر منه
فالقول لها **قوله** ففي القدر القول لورثته اه الزوج عند
ابي حنيفة ولا يحكم به المثل لان اعتباره سقط عنده بعد
موتها وفي خلافه في اصله القول المنكر التسمية لم يتعين
بشيء الا ان تقوم بيينة على مهر مسمى او لا حكم للمهر المثل عنده
بعد موتها كذا في المصنف فقولوه لم يتعين بشيء جواب للشرط
المفهوم من التيقاق **قوله** واستحسن في النهي قال فيه عن
قاضي خان وينبغي ان يقال ان كان الاب من الاشواق لم يقبل
قوله انه عارية وان كان ممن لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل
قوله وهذا العربي من الحسن بكان والمجيلة ان يشهد عند التسليم
اليها انه انما سلمها هذه الا متعة عارية او يكتب بها نسخة
ويشهد الاب على اقرارها ان ما في هذه النسخة ملك والدي
عارية عندي لكن هذا انما يصلح للقضا لا احتياط لجواز ان اشترى
بعض هذه الاشياء في صغرها وبهذا الاقرار لا يصحوله في الرأفة
فالاحتياط ان يشترى منها ثم يترتب انتم اقول هذا لا يصح
لا بعد بلوغها وفي البحر الرائق او تزوج ابنته البالغة وجعل
با متعة معينة ولم يسلم اليها ثم فسخ العقد وزوجها من اخر

فليس

فليس لها مطالبة الاب بذلك الجاهلان التجهيز تملك
فيشترط فيه التسليم انتهى **قوله** ولو اسلم او ترافعا هذا
بيان فائدة عدم المهر قال في البحر فائدة عدم المهر في هذه
المسائل انهما لو اسلما او احدهما او ترافعا او احدهما اليلا
تكم به انتهى **قوله** المهر مهر السرو قيل العلانية قال في فتح الله
هذه مسئلة المتواضع انتهى وفي الولي الحجة اذا تزوجها في
السرو على مهر وسع في العلانية بمهر اكفر منه اخذ بالعلانية
ومعني المسئلة اذا اختلفا وادعى الزوج المواضعة وقال
ما اقترفته به في العلانية جدا اخذ الزوج بالعلانية لانه
المداصل في كلام الماعقل والهزل عارض فلا يثبت الابحجة
وجعل ما اقربه في العلانية بمنزلة الزيادة منه بالمهر فان
اشهد عليها او على وليها النبي زوجها ان المهر هو الذي في
السرو العلانية سمعة فهو جائز والمهر الذي سمي لها في السرو
لانه ادعى امرعا رضا واثبت بالبيينة هذا اذا تزوجها
في السرو على مهر وسع في العلانية بالكثر منه اما اذا لم يتزوجها
في السرو لكن تواضعا في السرو على شيء ثم تزوجها في العلانية
على مهر خلاص ما تواضعا عليه فهذا على وجهين اما ان تزوج
على جنس ما تواضعا عليه في السرو لكن بالكثر مما تواضعا
عليه فان تزوجها على جنس ما تواضعا عليه في السرو فهذا
على وجهين اما ان اتقضا على المواضعة او اختلفا فان
اتقضا كان المهر ما تواضعا عليه في السرو وان اختلفا
لان المهر ما تزوجها عليه في العلانية انتهى **قوله** ولو
وهبته المهر على ان يتزوجها صورها حكم في الخلاصة قال
لطلفتة لا تزوجك ما لم تسميني مالك على من المهر
فذهبته مهرها على ان يتزوجها ثم المهر الزوج ان يتزوجها

فالمهر باق على الزوج ولو تزوج او لم يتزوج انتهى **باب**
نكاح الرقيق قوله كاب وجد فان لها تزويج
 الابن وجارية ابن الابن قاله في البحر واعلم ان السيد هنا
 من له ولاية تزويج الرقيق ولو غير ملك له ولهذا كان
 للاب والمهد والمأخوذ تزويج الامه ولا يملك ان تزويج
 العبد لما ذكرنا فخرج به العبد المأذون والمضارب وشريك
 المتان فانهم لا يملكون تزويج الامه ايضا وفي الظهور
 الرضى لو تزوج امه اليتيم من عبده لا يجوز والاب اذا
 زوج جارية ابنه من عبده ابنه حاز عند ابى يوسف خلافا
 لوفرائته **قوله** ولو نص على الفاسد المأخوذ قال في النهر
 نقلا عن البدائع ولو اذن له في النكاح الفاسد نصا
 ودخل بها يلزمه المهر في قولهم جميعا اما على اصل الامام
 فظاهر واما على اصلها فان الصرف الى الصحيح لضرب دالة
 اوجبت اليه فاذا جاء النص بخلافه بطلت الدلالة قال
 في البحر ومقتضاه انه لو تزوج صحيحا في هذه الحالة لا يصح
 واقول فيه نظري لا ينبغي ان يصح اتفاقا ويدل على ذلك
 قوله اما على اصله فظاهر يعني من انه للتخصيص عليه
 غاية ما فيه انه تنصيص على بعض ما تناوله لفظه
 وهو به بملكه فاذا نص عليه اولى واما على اصلها فلا ت
 الصرف الى الصحيح يعزب دالة هو ان مقاصده لا تنظم
 بافعاله فاذا جله النص بطلت الدلالة المقتضية
 لعدم دحوله الفاسد وكل من الزوجين كما ترى صحيح
 في الصحيح وكانه النظر الصحيح انتهى حاصله ان المأذون عند
 الامام ينصرف الى المطلق سواء كان صحيحا او فاسدا فاذا
 نص على الفاسد يشمل من باب اولى وعندهما المأذون

يضمن

ينصرف الى الصحيح اذا لم ينص على الفاسد فاذا نص
 عليه شمله قال اتفاق على ان بالاذن يملك الصحيح لاذن الشر
 بالفساد ليس للمهر عن الصحيح لانه معلوم بل لتقوية النكاح
 ايضا اقول فيه نظرا لانه يحتمل انه اذا نهى الاذن
 المنع مطلقا فان الفاسد لا يجوز شرعا والصحيح لم يجزله
 به فالظاهر من كلامه المنع مطلقا والله اعلم **قوله** لانها
 كل نكاح العبد اى لاق المرتين جميع نكاح العبد فيكون
 قودا محاربا لان جميع ما يملك العبد بالنكاح زوجتان
قوله وبالنكاح مطوف على قوله بالبيع اى التوكيد
 بالنكاح لا يمتناوله الفاسد **قوله** ثم مات اى السيد المزوج
قوله ولو صغيرين الحاقا بالبالغ اى ولو كان المكاتب
 والمكاتبه صغيرين فايضا يتوقف على اجازتها قال في البحر
 ليس للمولى اجبار المكاتب والمكاتبه على الزواج صغيرين
 كانا او كبيرين لانها المتقاضي بالاحوار تصرفا فيشترط
 رضاها وفي المحيط وغيره المولى اذا زوج مكاتبه الصغيرة
 توقف النكاح على اجازتها لانها ملحقه بالبالغة فيما يمتنى
 على الكتابة ثم انها لو لم تزده حتى اذنت فتمتقت بنكاح
 موقوف على اجازة المولى لا على اجازتها لانها بعد المتق
 لم تقب مكاتبه وهي صغيرة والصغيرة ليست من اهل
 الاجازة فاعتبر المتوقف على اجازتها حال رخصتها وللمر
 يعتبر بعد المتق قالوا وهذه المسئلة من اعجب المسائل
 فانها مهما زادت من المولى بعد اذنت اليه قويا في النكاح
 وقد بحث فيه المحقق في فتح القدير بان الدعوى يقتضي النظر
 عدم التوقف على اجازة المولى بعد المتق بل بمجرد عتقها
 ينفذ النكاح وقد اطلت فيه الكلام فليراجع **قوله** ويبحث

الكامل ههنا غير صائب قال في الجواب بن الهام انه
سواء ب و غلط اما الاول فلان المسئلة صرح بها
للمام محمد في الجامع الكبير فكيف ينسب السهو اليه والى
متلديه واما الثاني فلان محمد رحمه الله على التوقف
على اجازة المولى بانه نجة وله ولاية لم تكن وقت الشد
وهي الولاية بالعتق ولذا قيدت بعدم ولي اقرب منه
بالاج والعم فصار كالشريك اذا زوج العبد ثم ملك الباقي
وكن اذن لعبد ابنه او زوج ناقلته ثم مات المولى والمملوك
ان الولاية التي قارنها رضاه بتزوجها ولاية يحكم الملك
وبعد العتق بحد وله ولاية يحكم الولا فيستمر كجد
رضاه لتجد يد الولاية كذا في شرح الجامع الكبير وكثيرا
ما يعتد على الخط على المصيبين انتهى **قوله** ولا يثبت
لغلام قاله قاضي خان حيا والمتن يثبت للامة دون
الغلام انتهى **قوله** لان الغلام يملك الطلاق فلا
حاجة الى النسخ **قوله** ويبعها لا خيد لا يضرك قال في
البحر افاد باضافة الامة الى ابنه انها مملوكة لابن من
وقت العلوق الي وقت الدعوة فلو جعلت في غيوطه
او فيه واخرجها المولى من ملكه ثم استردها لم تضع الدعوة
لان الملك انما يثبت بطريق الاستاد الي وقت العلوق
فليست على قيام ولاية التملك من حين العلوق الى التملك
قال في النهر **قوله** هذا يفيد انه لو باعها لا خيد مثلا
ان تضع الدعوة ولما رده انتهى يعني لو باع ابنه من اخيه
فهم الدعوة لان الاب له ولاية التملك من ابنه مطلقا
قوله لا عقرها وهو اذا ذكر في الحرام برودة به مهر
المثل واذا ذكر في الملام فهو عشر قيمتها ان كانت بكرا

وان كانت ثيبا فتصف عشر قيمتها كذا في الجوهرة **قوله**
فلومع الابن فان شريكين صورته كما في البحر اعمام الا
مع دعوة الاب قد تمت دعوة الابن لان لها ساقية
معنى ولو كانت مشتركة بينه وبين الاب فادعياه قد
دعوة الاب لان له جهتين حقيقة الملكة في نصيبه
وحق الملكة في نصيب ولده كما في البدائع انتهى فعنى قوله
ان شريكين اي انه كان الاب والمولى شريكين في الولاية
وادعياه الولد قدم الاب وان لم يكونا شريكين بل الجارية
للابن وحده واحد عياه قدم الابن لما تقدم **قوله** وقطع
المهر لا استماله وجوبه على عبدها **باب نكاح الكافر**
قوله وملحق بها كالبحر الملح قال في النهر وينبغي ان يكون
ما ليس به الحرب ولا دار اسلام ملحقا بدار الحرب
هنا كالبحر الملح لانه لا تهر لا حد عليه فاذا اسلم احد هما
وهو راكب له توقفت البيسونة على مضي ثلاث حيض
اخذه امن تعليلهم لتعذر العرض بعد ماله لاية انتهى
قوله هذه ليست برواية بل انما هو قياس قاسم
ولنا بل ان يعارضه ويقول ينبغي ان تغلب احكام دار
للاسلام لادار الحرب لان الاسلام يعكس ولا يعمل عليه
نعم تعليلهم بان الاسلام ليس سببا للفرقة وعرض
للاسلام متعذر لتصور الولاية ولا بد من الفرقة ونفا
الفساد فان شرطها وهو مضي الحيض مقام السبب
يتقضى ما اختاره في النهر **قوله** كما مر اي بان اليهودية
بعد ان كانت محبوسية واسلم زوجها **قوله** وما في
النسخ عن المحيط غريب قال في النهر وفي المحيط مسلم
تزوج حربية في دار الحرب فخرج بها رجلا الى دار الاسلام

بانت من زوجها بالتباين ولو خرجت بنفسها قبل زوجها
 لم تكن لهما صارت من اهل دارنا بالتزامها احكام المسلمين
 اذ لا تمكن من العود والزواج من اهل دار الاسلام فلا تباين
 قال في الفتح بعد نقله يريد في الصورة الاولى اذا اخرجها
 الرجل قهرًا عن ملكها لتحقق التباين بينها وبين زوجها
 حينئذ حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر واما حكما فلا
 في دار الحرب حكما وزوجها في دار الاسلام حكما قال في الحاشي
 السعدية وفي قوله واما حكما فلا في دار الحرب حكما
 انتهى ولعل وجهه ما مر من ان معنى الحكم ان لا يكون في الدار
 التي دخلها على سبيل الرجوع على سبيل التزاوج وهي هناك
 اذ لا يمكن من الرجوع ثم راجعت المحيط الرضوي فاذا الذي
 فيه ما لفظه مسلم تزوج حويية كتابية في دار الحرب فخرج
 عنها الزوج وحده بانت ولو خرجت المداة قبل الزوج لم
 تنف وعلمه بما مر وهذا غبار عليه والظاهر ان ما وقع
 في نسخة صاحب الفتح تحريف والصواب ما سمعته انتهى
قوله ولا فتاء بهذا اولى من الافتاء بما في النوادر قال
 في التهرؤ تستغرق المرتدة ما دامت في دار الاسلام في
 ظاهرها رواية وفي رواية النوادر تستغرق ولو كان الزوج
 عالما استولى عليها بعد الردة تكون فينا المسلمين عند
 ابي حنيفة ثم يشترطها من المام او يصرفها اليه ان كان
 مصورا فلوا فني مفت بهذه الرواية جسا لهذا الامر لا بأس
 به كذا في القنية قال في البحر وعلى هذه الرواية فلا زوج ان
 يسبها بعد الاستيلاء الا ان تكون ولدت منه لما في القانية
 لم تحنت امر الولد بعد ارفق ادها بدار الحرب ثم سميت
 وسكها السيد عاد كونها امر ولد له ولا يخفى ان الافتاء بما

اختاره بمعنى اية بلخ اولى من الافتاء بما في النوادر انتهى
قوله ولو كانت امر الولد قد ماتت نصرانية اذا كانت
 حية من جوده في باب اولى **قوله** وكذا عكسه اي بان نجست
 امها وابوها ماتت نصرانيا قال في البحر ولو ان حبيبة نصر
 تحت مسلم تجسأ بورها وقد ماتت الام نصرانية لم تكن لان
 الولد يتبع جنس الابوين ديننا فنقتت على دين الام ولو نجست
 امها بانت ولا مهر لها ولا يمكن الحكم بالاسلام هنا فبنا للدار
 لان الدار لا تثبت التسمية ابتداء ما دامت بتبعة الابوين
 قايمة انتهى **قوله** ولو نجست امها اي مع ايها والله اعلم
قوله جديك فيروز قال في المنجرومي ان عيلان الديلي
 اسلم ونجته عشرة نسوة اسلمن معه فخير النبي صلى الله
 عليه وسلم فاخترار ربا منهن وكذا فيروز الديلي ونجته
 اختان فخير فاختر احداهما انتهى ومثله في فتح القدير بلا
 عزو الى كتاب من كتب الحديث وزاد ومن حين ظهور دعوة
 صلى الله عليه وسلم والناس يتواردون الى الاسلام الى ان
 توفي صلى الله عليه وسلم على ما قيل عن سبعين الف مسلم غير
 النساء ولم ينقل قط ان اهل بيت جد دوا انكتهم بطريق
 صحيح ولا صفييف ولو كان لنقل نعم الله قوله باطل **قوله**
 ولم نصف الاسلام اي لا نعرفه باللسان قال في التا توخا فيه
 مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها ابوان نصرانيان فكبريت
 وهي لا تقبل دين من الاديان ولا تصفه وهي غير معتوقة
 فانها تبين عن زوجها معنى قوله لا تقبل دين من الاديان
 قبلها ومعنى قوله لا تصفه لا نعرفه باللسان وكذلك الصغيرة
 والمسلمة اذا بلغت عاقلته وهي لا تقبل الاسلام ولا تصفه
 وهي غير معتوقة بانت من زوجها كما ذكرنا في الكافي وهو

لها قبل الدخول وبعدده يجب السري ويجب ان يذكر اسم الله تعالى
بجميع صفاته عندها ويقال لها هو كذلك فان قالت نعم حكم بإسلا
مها انتهى فاعلم بهذا ان الماتن قيد الابد منه وهو ان لا يمتنع
الدين بقلبها وهي غير معتوقة واما اذا كانت حرة وتعتقد
الدين بقلبها فلا يثبت **باب التفسير قوله** لانه
ما وجب فاستط كل ما في الموضعين للثني **باب الرضاع**
قوله واستند لوالقوله الما م يقول تعالى وحكم الخ
حاصله ان المراد بالحل الحل في البطن ومن النصال الرضاع
بالتوجيه الذي اختاره وقال الزيلعي ولا يحنيفة هذه الية
ووجهه ان الله تعالى ذكر شيئين وضرب لهما مدة فصارت
لكل واحد منهما كاملا لا حل المضروب للدينين بان كان له
دين على شخصين او على شخص واحد بسببين مختلفين والحل
المذكور في هذه الية على هذا الحل باليد والحي لان النقص
قد قام في حق الحل في البطن على ما ياتي في ان شاء الله في الله
انتهى وحاصله ان مدة انتهاء كل واحد منهما ثلاثون شهرا
والنصل والنصال كالنظر والظلم ببناء ومعنى والمواد به
الرضاع التام المنتهى به فاراد بالحل والنصال مدتهما كما اراد
بلا مد المدة من قال كل حي مستكمل مدة العمر فهو اذا انتهى امده
اي مدته فان قيل ما فائدة بيان مدة الحمل باليد ولم يعلق
به حكم قلت فأي فائدة بيان معاناة الوالدة المشاق ومقاساة
الشدايد المتضمنة للاحسان كما دل عليه صدر الية وحين
لا نسا بوالديه احسانا فان قوله تعالى حملته امه كرها
وضمته الى كالملة لما قبله لانه بيان لما تكا بده الام في
ثومية الولد مبا لفة في التوسية بها ولا شك ان الحمل باليد
فيه كابد لما ان حمل في البطن مكابدة فالاول بينه بقوله

وحمله والثاني بقوله حملته امه كرها والله اعلم بالاعتساب
ويرويه ما في تفسير المصنف قال ابو حنيفة المراد به الحمل
بالاكف انتهى وهذا اولى من حمله على حل البطن لما يلزم فيه
من التكرار ولا يجزى على اول الالباب واما استدل لابي حنيفة
رحمه الله على ان اقل الحمل ستة اشهر فما روى عن عبد الله بن
سمود كما اخرج البزار بسنده قال حدثنا ابو الوليد
مشار بن عبد الملك حدثنا شعبة ابن سليمان الاعمش قال
حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق
قال انه احكم يجمع في بطن امه اربعين يوما ثم يكون حلقه
مثل ذلك ثم يكون مضغعة مثل ذلك انتهى قال القسطلاني
ثم في الطور الرابع حين يتكا مل بنيانه ويتكا كل اعضائه
يعتد الله تعالى ملكا فيومر باربع بوزقة واحله الحديث
انتهى وجه ثبت ان نفع الروح بعد اربعة اشهر فيبقى خلقه
في شهرين فيتحقق الا نصال في ستة اشهر فلذلك اجمع المصنفون
على ذلك ويكفي هذا في سند الاجماع والله اعلم وقد ذكرت ايضا
فيما علقته على شوج الزيلعي على الكتروفي نفع التدبير ثم
مدة الرضاع التي تعلق بها التدبير ثلاثون شهرا عند الام
اي حنيفة وقال استبان وهو قوله الشافعي وما لك واحد
رحمهم الله تعالى وقال وفوق ثلاثة احواله وعن مالك ستان
وشهر وفي اخوه شهران وفي اخرى ما دام محتاجا الى اللبن
غير مستغن عنه وقال بعضهم لا حد له لاطلاقات فيجب
التدبير ولو في حال الكبر وعن بعضهم الى خمسة عشر سنة
والزينة لم يدين القولين انتهى **قوله** لتوريعهم الاجل على
الاول ولا كثر يمين بين فيها اقل مدة الحمل والكم مدة النصال
لما في الزيلعي خلافا المعتد قال فيه ذكر النصارى انه

ان افطم قبل المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا
يعنى لم تثبت به المحرمة وان لم يستغن تثبت به الحرمة
وهو رواية عن ابي حنيفة وعليه الفتوي وروي الحسن
عن ابي حنيفة واي يوصف ان كان لا يحترق لكن اكثر
ما يتناول هو اللبن ومن الطعام يكون رضاعا ان كان
الاكثر هو الطعام لا يكون رضاعا انتهى **قوله** ولو قبلها
اي الحولين **قوله** ولولين الحريين اه ولو كان الرضاع
بين الحريين تثبت به المحرمة **قوله** ولو ارضعها
اكثر اهل قرية اصل المسئلة في الغائبة وضها صبئية
رضعها قوم كثير من اهل قرية اقلهم واكثرهم ولا يدرى
من ارضعها واراد واحد من اهل تلك ان يتزوجها قال
ابو القاسم الصنفار اذا لم يظهر له علامة ولا يشهد له بذلك
يجوز نكاحها انتهى فمافي بعض النسخ من عزوه الى الغنية
غلط **قوله** كما نكحته وهو ام ولد ولده قال في البهائم
ارضعت اجنبية ولد ولده فله ان يتزوج بهذه المرأة
بخلافه من النسب وهي تحت ثلاث صور لان ولد ولده
اما يكون رضاعا وله امر نسبي او ولد ولده يكون نسبيا
وله امر رضاعا ولا يار كلاهما رضاعيان وهكذا في بقية الصور
الست وبضرب ثلاث في سبع مئة احدى وعشرين وفي
البحر الرايق ام حفدة جدة ولده وعمه ولده بلا اعتبار
الثلاث شفع صور وكل منها صورتان باعتبار ما يجعل له
اولها فانه كما يجوز للرجل التزوج بام حفدة ته يجوز له واه
عمه الى اخره قال ابن الهيثم للمرأة التزوج بابي حفدة ته من
الرضاع انتهى **قوله** طاهر عم الخ قال بن الهيثم استشكل
الحاق امر المم وام الخال فانها اما ان يكون كل منهما جده ته

من الرضاع او موطنة جده من الرضاع وكلاهما محرم الا ان
يراد بالعم من الرضاع من رضع مع ابيه وبالحال من رضع مع
امه ولذا امر اخوي من النسب او الرضاع فيخفى يستقيم
قوله وهذا من خواص كتابنا نعم لم اجد لهذا العدد
في غيره واوصل في النهر الى ما ينة ونما نية فزاد الشارح اثنتي
عشرة صورة **قوله** ولا حل بين الرضعية الى اخره وانما
لم يكتف المصنف بقوله ولا حل بين رضيعي امرأة عما بعده لانه
ربما يوهى ان الاجتماع من حيث الزمان لا بد منه فذكر الاجتماع
من حيث الزمان ثم ارد فيه باثبات المحرمة بالا اجتماع من
حيث المكان وهو الشدة لينفي عنه لا فوق لكن لو اقتصر على
الثاني لا ستغنى عن الاول **قوله** فيصير نكاحها محوما للميتة
اي يصير نكاح صبئية رضعته من الميتة محوما للميتة لانها امر
ابنة فترجع نكاحها منهوم من السياق والاول ان يقول
فيصير نكاح رضيعتها محوما لها **قوله** بخلاف ويطها اي
بخلاف وطع الميتة فانه لا يتعلق به حرمة المصاهرة والنوق
ان المقصود من اللبن التغذية والموت لا يمنع منه والمقصود
من اللب في المدة المعتادة وذلك لا يوجد في وطع الميتة كذا في
الجوهرة **قوله** وكذا لو جنته اه جعله جينا واطم الصغير
لا يحرم وفي البحر لبن المرأة اذا جبن واطم الصبي تعلق به
التميم كذا في الجوهرة وفي البدايع خلافه ولفظه ولو جعل
اللبن مخبضا او رايبا او غيرا او جينا او اقطا فتناول
لا يثبت به المحرمة لان اسم الرضاع لا يقع عليه انتهى **قوله**
ومشكل اي لا لبن حنثي مشكل ان قال النسائي ليس بمزوي
وعبارة الجوهرة على ما نقلها عنها في البحر واذا تعلق للحنثي
لبن انه علم انه امرأة تعلق به التمييم وان علم انه رجل لم

يتملق به التخيير وان اشكل ان قال النساء انه لا يكون على
 غوارثه الا للزنا تعلق به التخيير احتياطا وان لم يكن ذلك
 لم يتعلق به تخيير انتهى وحاصله ان كان بين المشكل غويا
 حرم والا لا وعبرة الفرج معقدة كما توي **قوله** او
 اللبن منه قال في حاشية الدرر للشرنبلاني اما حرمة
 الكبيرة فتؤبد لا بها امر امراته واما الصغيرة فان كان اللبن
 من الرجل حرمت ايضا موبدا وان لم يكن منه فله ان يتزوج
 ثانيا لا تنفاه ابوته الا ان كان دخل بالكبيرة فيتابه التخيير
 للدخول بالامر كما في الفتح انتهى وعلم منه ان قوله ان دخل
 بها قيد للتأنييد **قوله** والوطي بشبهة كالحلال فاذا تزول
 لها لبن بسبه وارضعت به صبية تحرم على الوطي **قوله**
 قبل وكذا الزنا قال المحقق بن الهمام ولبن الزنا كالحلال فاذا
 ارضعت به بنتا حرمت على الزاني وابائه وابنائهم وابناء
 ابنائهم وان سفلوا وفي التبيين من علامة اجناس الناطق
 عن الشيخ ابي عبد الله الجرجاني كان يقول في الدرر لا يجوز
 للزاني ان يتزوج بالصبيبة الموضوعة ولا لابييه واجداده
 وان عملوا كذا في الخلاصة وكذا لو لم تحبل من الزنا وارضعت
 لابن الزاني تحرم على الزاني كما تحرم بنتها عليه من النسب
 وذكر الوبري ان الحرمة تلحق من جهة الام خاصة ما لم يثبت
 النسب فحينئذ يثبت من الملام وكذا ذكوا لا سيحبا وصاحبا
 البنا بيع وهو اوجه لان الحرمة من الزنا للبعضية وذلك
 في الولد نفسه لانه مخلوق من مائه دون اللبن انتهى **قوله**
 ولو شهد عندهما عدلان او اخبرها عدلان كذا اصرح في
 شرح الوهابية **قوله** لعروض الاختية قال في الزيلعي
 لو كانت تحته رضيعتان فجات امرأتان لهما لبن من رجل واحد

فارضعت كل واحدة منهما واحدة معا ونقدنا الفساد للاختية
 اتفاقا انتهى فلوقال الشافعي لان كل واحدة منهما غير منسدة
 بصنيعها لكاذ اولي ووضح في البيان **كتاب الطلاق**
قوله ان عبارة الكثر واللتقي منقوضة طورا وعكسا عبارة
 الكثر هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح اما نقضه طورا
 فبالعنع كقتريق القاضى بابا بها عن الاسلام ورده احد
 الزوجين وخيار البلوغ والعنف فاد تقتريق القاضى ونحوه
 فيه فسخ وليس بطلاق فتقد صدق المحدث ولم يصدق في المحدث
 واما عكسا فبالطلاق الرجعي فانه ليس فيه رفع القيد فتقد
 انتفى المحدث ولم ينتف المحدث فالحمد العصم قوتنا رفع قيد
 النكاح حالا او مالا بلفظ مخصوص **قوله** كريمة اي كشك
 في دياتها كما فهم من قوله صلى الله عليه وسلم لرجل قال ان
 امرأتي لا تريد لاسي فقال له طلقها فقال اني اجبتها فقال
 له اسكها انتهى فامره صلى الله عليه وسلم بطلاقها لعدم ديا
 بنتها **قوله** معزيا لجواهر الفتاوي قال في المنع نقلا عن
 جواهر الفتاوي قال ابو العباس بن شريح من اصحاب
 الشافعي انا قال الرجل لامرأته ان طلقتك ثلاثا فالت طالق
 قبله ثلاثا ثم اوقع الطلاق عليها لا يقع ابدا وامكن عليه
 جميع ائمة المسلمين من اصحاب ابي حنيفة والشافعي ولم
 يقل بذلك احد من اصحاب الشافعي غير بن شريح وانكر عليه
 المحققون من اصحاب الشافعي مثل امام الحرمين والشيخ
 ابي اسحاق واما امام الغزالي وهما قول غير مختزع مخالف
 لاهل القبلة فان طلقت اجتمعت مناصباته والتابعين
 وائمة السلف من ابي حنيفة والشافعي واحكامهم ارحمهم
 الله تعالى على ان طلاق المكلف واقع وقد قال صلى الله عليه وسلم

من خالف الجماعة قيد شبر فقد خلع وبقة الاسلام ومن
بعض مشايخنا انه راي النبي صلى الله عليه وسلم في المنام
مناله عن طلاق الدور فقال صلى الله عليه وسلم من قال
بطلاق الدور فقد اضل امتي فقال الراي لا يقبل من قتال
صلى الله عليه وسلم ما عليك الا البلاغ ثم جئت في الاستدلال
على بطلانه ثم قال ولو حكم حاكم بصحة الدور وبقيا نسأ
وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه ويجب على حاكم اخر
تعميرها لانه مثل هذا لا يبعد خلافا لانه قول جمهورنا بل
فاسد ظاهر البطلان انتهى فاستفيد منه ان طلاق
الدور واقع عند الجمهور الا عند شيوخ من اصحابنا الشافعية
قوله ولا في حيض قبلها اي لا وطئ في حيض قبل طهار
قوله ولا طلاق فيه اي في الحيض **قوله** لانه محتمل
كلامه اما الاول فلاي الثلاث سني وقوعه اي وقوعه بالسنة
فتصح او اذنة ويكون اللام للتعليل ان لاجل السنة التي
اوجبت وقوع الثلاث فان وقوعها مذهب اهل السنة
واما الشافعية فلاي راس الشهر اما ان يكون زمان حيضها
او طهرها فعلى الثاني وهو سني وقوعها وايضا وعلى الاول
هو سني وقوعها **قوله** وحشيش في البحر الرايق هو المسمى
بورق القنب **قوله** او بيج في المغرب هو تغريب بنك
وهو نبت له حبة يسكرو فيل يسميت ورقه وقشره وبوره
وفي القانون هو سمي بخلط العقل ويبطل الذكر ويجرد
جنونا وحناقا وانما قال الكرخي ولو شرب البيج لانه يمزج
بالماء او على اصطلاح الاطباء انتهى وفي القاموس البيج بالفتح
نبت مسميت غير حشيش العرافيش محط للعقل محبت
مسكن لا وجاع الا ورام انتهى **قوله** منها الوكيل بالطلاق

في الاشباه السكران من محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة
والا فزار بالحد ود الخالصته والاشهاد على شهادة نفسه
وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة باقل من مهر
المثل او بالكر فاشد لا ينفذ الثانية الوكيل بالطلاق صاحبها
اذا سكر فطلق لم ينع الى اخرها هناك **قوله** واما طلاق
النضولي ام عبارة العزاية على ما نقلها في البحر عن تعليق
النضولي والاجازة قولنا وفعلنا كالنكاح انتهى فلو حلف بطلاق
فطلق فصولي ان اجاز بالقول حنث وبالفعل لا انهي وجب
انحلت العبارة عن المقتدة ولو مرأها قاي اجازة اي ولو طلق
الصبي حال كونه مرأها او اجاز الطلاق بعد البلوغ بان طلق
وهو صبي ثم بلغ فتال اجوزت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال
ارفعتة وقع لانه ابتداء يقع كذا في الثانية **قوله** ولو قال
اجزته او او قعت الخ نص عبارة الجوهرة ولو جرى على لسان
النائم طلاق لا عبرة به ولو استيقظ فقال اجزته ذلك الطلاق
او رفعتة لا يقع لانه اعادة النصير الى غير معتبر انتهى اي الى
كلام النائم وهو غير معتبر **قوله** او تعد الثاني في السيلتين
وجهه عنده ان الفرقة متى وقعت بسبب الثاني تنفوخ
المرأة من ان تكون ميلا للطلاق واذا خرجت من العلية
لا يلحقها الطلاق فان مجرد المدة لا تثبت العلية ابتداء كما
في النكاح الفاسد واعلم ان شمس الميعة حكى في المبسوط
الخلاف على عكس هذا فانه ذكر مسيلة المياجرة وهي ما اذا
ما جرت فانفسخ نكاحها فها جبر بعدها وهي في المدة على
قولنا لم يقع طلاقه فتال في المبسوط وقيل هذا على قول
اي يوسف الاول وهو قول محمد فاما على قول اي يوسف الاخر
يبيع طلاقه ثم قال وهو نظير ما اشترى الرجل امرأته بعد ما

دخل بها ثم اعتقها وطلقها في العدة لا يقع طلاقها ثم قال
وهو نظير ما اشترى الرجل امرأة طلاقه في قوله ابو يوسف
الاول وهو قول محمد وفي قوله ابو يوسف الاخر يقع كذا الخلاف
فيما لو اشترت المرأة زوجها يعني فاعتقته فبطل الخلف في
الصورتين كذا في فتح التدبير **قوله** كتب لامرأة كل امرأة
لم غيرك وغير فلا تطلق الى اخوة كذا في البحر الرائق عند قوله
واخرس وفي قاض خان رجل كتب الى امراته كل امرأة لي
غيرك وغير فلا تطلق ثم محي اسم فلا تطلق وبعث بالكتاب
اليها لا تطلق فلا تطلق انتهى فهذا صريح في ان مخرج صيرها تطلق
في عبارة الشارح والبحر فلا تطلق لا المرسل اليها الكتاب بقي
انه هل تطلق المرسل اليها الظاهر انها ايضا لا تطلق فعلى
هذا معنى قول الشارح لم تطلق او واحدة منها اي واحدة
كانت **باب الصحيح قوله** فقال نعم اوبى
بالجاء في البحر وينبغي بالتهجي كانت طلاقه وكذا قيل له طلقها
فقال نعم اوبى بالجاء ولم يتكلم به اطلق في الثانية
ولم يشترط النية وشروطها في البدائع انتهى ان لم يتحرك
بعد فان قوت بالعدد لا يلتزم اليه ويقع الطلاق بلا
نية كما لو قال انت طالق ثلاثا من هذا المتد تطلق ثلاثا
وا يصدق في التضا كما في المحيط كذا في البحر وفي الزيلعي ولو
قال انت طالق ونوى به الطلاق عن وثاق لم يصدق تضا
ويدين بينه وبين الله تعالى لانه خلاف الظاهر والمرأة
كالنكاح لا يحل لها ان تكونه اذا سمعت منه ذلك او شهد به
شاهد عدل عندها ولو قال لها انت طالق عن وثاق لم
يقع في التضا شيء لانه صريح بما يحتمل اللفظ فيصدق
وبيانة وقضاء وكذا لو قال انت طالق من هذا المتد لما

بينما

بينما انتهى وعلم بهذا التحرير ان ما وقع في النسخ ولو مكرها
صدق بطل قوله ولو ذكره صدق قضاء اي لو ذكر المصدق
صدق قضاء غلط من النسخ **قوله** وكذا في حصة تعدد
واحدة قال في البحر واما في الجوهرية من انه اذا تقدم على
الحرة واحدة فانه يتبع ثنتان اذا نواها يعني مع الاولي
نحو ظاهره وفوق الجاهوي بين المصدر المنكر حبيك ما يقع
فيه نية الثلاث وبين المعترف حيث يقع لا اصل له على الرواية
المشهورة كما في البدائع انتهى **قوله** وكذا على الطلاق من
ذراعي يعني يقع به الطلاق قال في البحر وقع في ذكرا لعمل
قضاء لا ديانة نحو انت طالق من هذا العمل كما في البرازية
وغيرها وهو يدل على انه لو قال على الطلاق من ذراعي
لا فعل كذا كما يخلف به بعض العوام انه يقع قضاء بلا ولي
انتهى قال الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على من العتار
أقول وعندى انه لا بد له لا بالاولوية ولا بالمساواة
لان نوع البرازي مفيد بقوله انت طالق وهو معين لها
بغلاف على الطلاق وكذا لو اقتصر عليه لا يقع عليه الطلاق
كما افتى به ابو السعود العادي معللا بان ليس بصريح
بالكناية والقبيل يوقعه اعتمد على تعارف اهل دياره
به على ان فيه نظرا ظاهرا بخلاف الاول والمخالف به ان يقول
على الطلاق من ذراعي لا يريد الزوج قطعا اذ عادة العوا
المعاضة عنها خشية الرقوع فيقولون تارة على الطلاق
من ذراعي وتارة من كشوف وتارة من موق وبعضهم
يزيد على ذكره لان النساء لا خير فيهن والوقوف به في غاية
البعد الا ترى الى قولهم لو قال انا منك طالق فهو لغو وان
لزم معللين بان الطلاق لازالة الملك بالنكاح والقييد

فحل الطلاق محلها وهي محلها دون الرجل فالإضافة اليه
 إضافة الطلاق إلى غير محلها وإلى ما نفوا عليه أنه لو أضاف
 إلى عضو منها يعبر به عنها إلى غير ذلك من الفروع فكيف
 يقع بالإضافة إلى ذراع أو خاتمه أو مروتته وهذا ظاهر
 فتأمل وقد سئل شيخ الإسلام أبو السموه العمادي مفتي
 الودع عما صورته ما قول شيخ الإسلام في رجل قال على الطلقة
 أو يلزم من الطلاق هل هو صريح أو كناية فأجاب بقوله
 ليس بشي منها وسئل بعض المتأخرين أيضا عما صورته ما
 قولكم في زيد قال على الطلاق ثلاثا لا أشغل عمروا ويكرو
 عندي فاشغلها بعد ذلك عنده فهل يقع الطلاق أو لا فأجاب
 بما صورته في البرازية وهذه محلها تخرج ما بحثناه من عدم
 وقوع الطلاق بقوله على الطلاق من ذراعي وغوه فتأمل
 إلا أن يزيد ويقول على الطلاق ثلاثا من ذراعي فللقول
 بوقوعه وجه لا نذكر الثلاث يعينه فتأمل وراجع إلى
 ما عللوا به يظهر لك والعلة التي في على الطلاق تستفي
 عدم الوقوع تأمل انتهى **قوله** لو قال لها كوني طالق
 عروا في فتح التفسير هذه الرواية إلى محمد فقال وعن محمد
 رحمه الله فممن قال لامرأة كوني طالق أو اطلقني يقع لأن
 قوله كوني ليس أمرا حقيقته لعدم تصور كونها طالقاً منها
 بل عبارة عن إثبات كونها طالقاً ومثله قوله اطلقني انتهى
قوله أو أنت طال بالكسر ولا تتوقف قال في الجمد
 الرائق ولو حذف الثاني من طالق فقال أنت طال فإن كسر
 اللام وقع بلائية والألفان كان في مذاكوة الطلاق إلى
 الغضب فكذلك ولا تتوقف على النية كذا في الغانية انتهى
 في عبارة الشرح نوع تصور فليتأمل **قوله** كالوهابي به

أو العتق

أو العتق أي يقع الطلاق لو تهي بالطلاق ويقع العتق إذا
 تهي بالعتق ففيه عطف الظاهر على الضمير المحرور بالاعادة
 الخافض **قوله** وكذا كل ما كان من أسباب الحرمة
 يعني إذا أضاف مثل الظاهر والابلاء والعتق مما
 يوجب الحرمة إلى اليد والرجل وما ذكر بعدهما لا يقع
 به الطلاق إلا إذا عتق قوم بذلك عن الكل **قوله**
 أو أنت مريضة أي لو قال لها أنت طالق وأنت
 مريضة يقع في الحال إلا إذا نوى التعليق قال في
 فتح القدر بروكزا أي يقع الطلاق في الحال إذا قال
 أنت طالق وأنت مريضة فإن قال عنيت إذا مرضت
 دتن فيما بينه وبين الله تعالى انتهى والحاصل أن قوله
 وأنت مريضة جملة خالية ويقع به الطلاق ولو كانت
 مريضة إلا إذا نوى به التعليق فيجعل عليه **قوله**
 فتأكد أن رفع ثلاثاً فواحدة فإن نصبتها ثلاثاً أقول
 وحده أنه على تقدير الرفع حرم مبتداً محذوف
 أي الطلاق التام ثلاثاً وعلى تقدير النصيب معقول لقوله
 طلاق أي أنت طالق ثلاث طلقات وجملة والطلاق
 عزيمة معترضة **قوله** وتماه في المعنى أقول قال
 في المعنى كتب الرشيد إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قوله
 القائل فان ترفقي ياهند فالرفق أي من **قوله** ياهند الخرق
 فانت طالق والطلاق عزيمة ثلاث ومن خرق عتق وأظلم
 فقال ما أيلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبتها قال أبو يوسف
 فقلت هذه مسألة خفية فقبس لا آمن الخطأ أن قلت فيها
 برأبي فأتيت الكسائي وهو في رأيه فسألته فقال إن رفع
 ثلاث طلقت واحدة لأنه قال أنت طالق ثم أخبر أن الطلاق

اشأم

التام ثلاث وان نصبتها طلقت ثلاثا لان معناها
 انت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة فكتبت
 بذلك الى الرشيد فارسيل الى حوايز في جهتها
 الى الكسائي انتهى ملخصا واقول ان الصواب ان كلا
 من الرفع والنصب محتمل الوقوع الثلاث ولوقوع
 الواحدة اما الرفع فلان ال في الطلاق لمجاز الجنس
 كما تقول زيد الرجل اي هو الرجل المعتد به واما الرفع
 الذكرى مثلها في نغضي فرعون الرسول اي وهذا
 الطلاق المذكور عزمة ثلاث ولا يكون للجنس الحقيقي
 بشا يلزم الاخبار عن العام بالخاص كما يقال الحيوان
 انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل
 طلاق عزمة وثلاث فعلى العهد يقع الثلاث وعلى
 الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي واما النصب
 فلانه محتمل لا يكون على المفعول المطلق وح يقتضي
 وقوع الثلاث اذ المعنى فانت طالق ثلاثا ثم اعترض
 بينهما بقوله والطلاق عزمة ولان يكون حاله ان
 الصغر المستتر في عزمة وح لا يلزم وقوع الثلاث
 لان المعنى والطلاق عزمة اذا كان ثلاثا فانما يقع
 ما نواه فلا يقتضيه معنى هذا اللفظ واما الذي
 اراده هذا الشاعر المحبين فهو الثلاث لقوله بعد الثلاث
 مقدم انتهى ملخصا المعنى قال المحقق ابن الهمام بعد نقل صدر
 هذا الكلام وهو بعد كونه غالطا بعد عن معرفة مقام
 الاحتياط فان من شرطه معرفة العربية واساليبها
 لان الاحتياط يقع في الادلة السمعية العربية والذي
 نقله اهل التثبت في هذه المسئلة عن قراءة الفتوى

حين

حين وصلت خلافا هذا وان المرسل بها الكسائي الى محمد
 بن الحسن ولا دخل لابي يوسف اصلا ولا للرشيد ولما قام
 ابي يوسف اجل من ان يحتاج في مثل هذا التركيب مع امامه
 واجتهاده وبراعته في التصرفات من مقتضيات الالفاظ
 ففي المبسوط ذكر ابن سماعه ان الكسائي بعث الى محمد
 بفتوى فدفعها اليه فقراها عليه فقال ما قولك
 قاضي القضاة الامام فبين قال لاير انت
 فان ترفقي باهذه فالرفق ايمر وان تخرقي باهذه فالخرق اثم
 فانت طلاق والطلاق عزمة ثلاث ومن يخرق اعق واطلم
 فما يقع عليه فكتب في جوابه ان قراءة ثلاث مرفوعا يقع
 واحدة وان قراءة منصوبا يقع ثلاث لانه اذا ذكره مرفوعا
 كان ابتداء الكلام فكانه قال انت طالق ثم قال والطلاق
 ثلاث فينبغي قوله انت طالق فيقع واحدة واذا قال ثلاثا
 منصوبا على معنى البتة او التفسير فيقع به ثلاث فكانه
 قال انت طالق ثلاثا والطلاق عزمة لان الثلاث تفسير
 الواقع فاستحسن الكسائي جوابه انتهى قال في النهر ما
 ذكره في المبسوط في حاشية الغني وقال ايضا وقول الشاعر
 في وجه الرفع الطلاق مبتدأ وثلاث خبره وعزمة ان
 رفعها خبر وان نصبتها حال معناه ان الثلاث خبريات
 كما قال الزجاجي وابنت يعيش وجاز ان يكون بدلا وان
 يكون نصب عزمة مع رفع الثلاث على احتمال فعل كانه
 قال والطلاق ثلاث اعزم عليك عزمة ويجوز ان يكون
 التقدير والطلاق اذا كان عزمة ثلاث كذا في حاشية
 الغني لا سيما على قولك كقولك انت طالق بالليل

والنهار الخ فيه تفصيل لا بد من بيانه قال في البحر الرابح
عند قوله المصائر وفي اليوم غذا او غذا اليوم يعتبر
الاول اي يقع الطلاق في اول الوقتين عند عدم
النية فيد فاعيد النية لانه لو نوي في الاولى ان تقع
عليها اليوم واحدة وغدا واحدة صح ووقعت ثمان
ولو قال انت طالق اليوم وغدا وبعد عز تقع واحدة
بالاشنة فان نوي الاثنتي عشرة على الايام وقعت كذلك
واستفيد من المسئلة انه لو قال بالنهار انت طالق بالليل
والنهار تقع تطلق ثمان ولو قال بالنهار والليل تقع واحد
ولو كانت بالليل انعكس الحكم كذا في المذهب المحمدي وعلى
هذا فما ذكره الشارح من انه لو قال انت طالق اخر النهار
واوله تطلق ثنتين ولو قال انت طالق اول النهار
واخره تطلق واحدة مفيد ما اذا كانت هذه المقالة في
اول النهار فلو كانت اخره تطلق واحدة مفيد ما اذا
انعكس الحكم وفي المحيط الاصل ان الطلاق متى اضيف الي
وقتين فتقبلين نزل في اولها بصير واقعا فيها وان كان
احد الوقتين كائنا والاخر مستقبلا وبينهما حرق العطف
فان بدا بالكاتبين وقع الطلاق واحد في اولها واولها بالمتقبل
وقع طلاق انتهي وانت خير بان هذا الشارح
لم يلاحظ هذا القيد ولا بد من اعتباره فليست **قوله**
ولو قال امس واليوم بعدد ونعكسه اعتد كذا في
البحر المحيط وعلمه بقوله لان الواقع في اليوم لا يكون
واقعا في الامس فاقضى اخري ولو قال اليوم وامس
في واحدة مثل قوله اليوم وغدا كذا في المحيط

انتهى

انتهى قال في النهر دانت خير بان العلة المذكورة في
الامس واليوم تأتي في اليوم والامس فتدبر في الفرق
بينهما فانه دقيق على ان مقتضى الضابط وقوع واحدة
في الامس واليوم لانه يبداء بالكاتبين والله الموفق
انتهى وقال في حاشية البحر وفي الذخيرة لو قال
هي طالق امس واليوم تقع واحدة ولو قال اليوم
وامس تقع ثمان انتهي اقوال الصواب
وقوع واحدة في صورتين لانه بمنزلة قوله انت
طالق في الحال وفي الحال اوانت طالق في اليوم وفي
اليوم كما في انت طالق اليوم وغدا كما في البحر الا
ان نوي التكرار فتقع ثمان والله اعلم
قوله وفي الخلاصة انت طالق كل يوم يقع
وحدة عند الثلاثة وان نوي الثلاثة فتلاث
وان قال لها انت طالق في كل يوم يقع ثلاث
تطبيقات في كل يوم بالاجماع ولو قال انت طالق
مع كل تطليقة فانهما تطلق ثلاثا ساعة حلف
بذل في ايمان مجموع النوازل انتهى فبين ما نقله
من الخلاصة وبين ما وجدناه فرق فليست املة
قوله فكف أي صدق ديانته لو نوي الإشارة
بالكف كما يصدق ديانته لو نوي الإشارة بالمضمومة
فان في البحر اشار بقوله واشار الى ان الإشارة
تقع بالمنشورة منها دون المضمومة للعرف والسنة
ولو نوي الإشارة بالمضمومتين صدق ديانته لا قضاء
وكذا لو نوي الإشارة بالكف والإشارة بالكف ان تقع
الاصابع كلها منشورة انتهى **قوله** والمعتد بالكف

في الإشارة
م

الخ اي ان تشتر كل الاصابع ونوى الاشارة بالكف
 مع هذا هو المعتمد وان لم يشتر الاصابع **لا قوله**
 وتقل القهسما في نصر عبارته لو نوى الاشارة بالكف
 وهي واحدة صدق فضا **قوله** وهي واحدة
 اي طلقة واحدة او معناه وهي كف واحدة فتقع
 طلقة واحدة **قوله** ورجح في البحر الثاني
 وخطا من افتى بالرجعي في التعاليق اي رجع في
 البحر عدم صحة الرجعة وخطا الذين افتوا بالرجعي
 في مسئلة التعاليق قال في البحر الرابع نفع نفع
 الجوهرة وان قال انت طالق علي انه لا رجعة لي
 عليك يلغوا ويمالك الرجعة وقيل تقع واحدة
 بآينة وان نوى الثلاث فثلاث انتهى وظاهر
 الهداية ان المذهب الثاني فانه قال واذا وصف
 الطلاق بضرب من الشدة والزيادة كان بائنا
 وقال الثاني يقع رجعا اذا كان بعد الدخول
 لان الطلاق شرعي فدلغوا كما اذا قال انت طالق
 علي ان لا رجعة لي عليك ولنا انه وصف بما يحمله الي
 انه قال **ومسئلة** الرجعة منهوعة انتهى فقال في العناية
 قوله **ومسئلة** الرجعة منهوعة اي لا نسلم انه لا يقع
 بائنا بل تقع واحدة بآينة ولين سم فالفرق ان في قوله
 ان لا رجعة نصريح بنفي المشرع وفي مسئلتنا وصفه
 بالبينونة ولم ينف الرجعة صريحا لكن يلزم منها نفي الرجعة
 ضمنا وكما ثبت به ضمنا وان لم يثبت قصده اكد في فاده
 شيخنا في العلامة انتهى وهكذا سرح في فتح القدر
 وغاية البيان والتبيين فقد علمت ان المذهب وقت

البائين وقد تمسك به بعض من لاجرة له ولا دراية
 بالمذهب علي ان قوله الموثقين في التعاليق تكون
 طالقا طلقة ممالك بها نفسها لا يوجب البينونة
 واجاب بذلك علي الفتوي مستدلا بانه لو قال
 انت طالق علي ان لا رجعة كان رجعا وهو خطأ
 من وجهين الاول ان مسئلة الرجعة منهوعة كما
 عملته الثاني انه لم ينف الرجعة صريحا وانما نفاه
 ضمنا فهو كقوله انت طالق بائن قال في البدائع
 اذا وصف الطلاق بصفة تدل علي البينونة
 كان بائنا وقال في موضع اخر ولا يملك نفسها
 الا بالبائين وقال في فتح القدير وليس في
 الرجعي ملكها نفسها وقد اوسعت الكلام فيها
 في رسالة القتها حين وقعت الحادثة انتهى قال
 البحر وقال في فتح الغفار وربما يشهد لصحة ما
 افتى به البعض من وقوع الرجعي ما في الخلاصة
 والبرازية من قوله اذا قال لزوجتي ان طلقك
 نطقه فهي بائن ثم طلقها يقع رجعا قال في
 البرازية لان الوصف لا يسبق الموصوف انتهى
 قال الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته علي المبحر
 هكذا جحد الشيخ هنا وفي مصنفه المسمى بمعان الفتى
 على جواب المستفتي وسيذكر قريبا ايضا مع اب
 المعلق في مسئلة التعاليق الطلاق الموصوف
 بالبينونة وفي مسئلة الخلاصة والبرازية المعلق
 البينونة فقط والموصوف لم يوجد بعد فهو في
 مسئلة التعاليق كانه قال ان تزوجت عليك فانت

بأينا ولا قال عينه تاملا انتهى بقوله العبد الضعيف فالشيخ
خير الدين مال الى ماله اليد ابن جيم وهو الذي
يظهر لانه معني قوله انت طالق على ان لا رجعة لي
عليك انت طالق طلاقا موصوفا باليمين فمرو
كلام واحد نعم لو كان قوله انت طالق كلاما مستقلا
وقوله لا رجعة لي عليك وعدا كان لغوا وليس كذلك
والله اعلم **قوله** وقوله الموثق هكذا في نسخ هذا
الشرح وفي نسخ البحر والمخ على ان قوله الموثق فعل
ما في الشرح يعطوف على قوله من انفي وتقدر الكلام
وخطا قوله الموثق اي كما بتي الوثيقة القايه
بعدد اليمين في مثال هذه الصيغة حيث قال في البحر
هو خطأ من وجهين الى اخر ما ذكرناه انما في بعض
نسخ الشرح وان قوله الموثق بالخاق ان في البحر
قوله فثلاث هو المختار كما في الجوهر لان القليل واحد
والكثير ثلاث فاذا قال او لا قليل انقصد اليقاع
الثلاث ثم لا يعمل بعد ذلك قوله لا كثيرا فعلى هذا القياس
لو قال لا كثيرا ولا قليل لا يقع واحدة كذا في الو لو الجينة
اقول فعلى هذا قوله ثنتان في قوله لا كثيرا ولا قليل على
الاشبه ليس باشبه ويؤيده ما في البحر ولو قال لا كثيرا
ولا قليل يقع واحدة انتهى **قوله** وفي الصيرفة طلقك
اخر ثلاث تطبيقات فثلاث الى آخره في فتاوي قاضي
رجل قال لان امراته طلقك اخر التطبيقات لا يقع الا
واحدة انتهى والذي يظهر في الفرق في هاتين الصورتين
باعتبار التنكير والتعريف ففي الصورة الاولى اخر تطبيقات
معناه لم يبق لي بعده تطليق ولا يصدق ذلك الا بايقاع

الثلاث

الثلاث وفي الصورة الثانية التطبيقات المعرفه التي هي له
التصرف فيها اخرها واحدة فتقع واحدة والله اعلم
ولا يتصور هذا الفرق فيما ذكره في الشرح والذي يظهر
انه لا فرق فليتام **قوله** قبل له اطلقتها تطلق
بالا لا ينفع وفي الفتح الخ هكذا في نسخ هذا الكتاب
والذي في فتح القدير لو قيل له الست طلقها فقال
بلى طلقته او نعم لا تطلق انتهى وهو الموافق
للقواعد لان بلى الايجاب المنفي فيؤثر الكلام الى قوله
بلى طلقها فيقع الطلاق ونعم لتقرير ما سبق فيؤثر
الكلام الى قوله نعم ما طلقها فلا يقع الطلاق والذي
في الشرح لا يوافق العربية ولا بما في فتح القدير فهو
سهم من الكاتب وصوابه قبل له الست طلقها الخ
فصل في طلاق غير المدخول بها قوله
لوقوع الثلاث عليها وهي زوجة يعني لما قد فيها وهي زوجة
او حب اللعان فاذا اوجب اللعان لا يجب حد القذف
بل سقط ثم سقط اللعان باليمين الكبري لانه لا يقع
الا مع الزوج كما هو مقرر في محله **قوله** وما قيل انه
لا يقع الخ اعان وبالي ما نقل عن المشكلات ان طلق امراته
ثلاثا قبل الدخول لا يقع لان الآية نزلت في حق الموطوءة
وهو باطل محض منشاء الغفلة عن القاعدة المقررة
في الاصول ان خصوص سبب النزول غير معتبر عندنا
خلافا للسلف في كذا في المخ **قوله** وان فرق بوصف
او خير كقوله انت طالق طالق كقوله انت طالق
انت طالق انت طالق **قوله** او حمل كقوله طلقك
طلقك **قوله** كما لو قال نصف او واحدة قال في البحر

وقيدتا بتأخير النصف عن الواحدة لأنه لو قدم عليها
بان قال أنت طالق نصفاً واحدة وقعت واحدة
لأنه غير مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كلمة واحدة
وعزاه إلى محمد في المحط وفيه التوقا واحدة وعشر
وقعت واحدة بخلاف أحد عشر حيث يقع الثلاث
لعدم العدم العطف انتهى **قوله** ولو قال واحدة
ونصفاً فتشكك قال في النهر لأنه إذا أراد الاتباع
بها ليس لها عبارة يمكن النطق بها أحصر منها انتهى
أقوله طلقين أحضر عبارة منها وإن قيل إن الكلام
لها إذا أراد اتباع المتعدين بهذه العبارة فنقال
في جوابه لم يلزم من الشارع هذه العبارة وإنما قال
واحدة ذكر العدد فوقعت به الواحدة ولم يتبق بعده
مخلاً للطلاق فلا تقع أخرى ويؤيده قوله فيما بعده
لو قال أنت طالق واحدة واحدة يقع واحدة فإن نصفاً
بمنزلة واحدة لأنه يقع بقوله أنت طالق نصف طلقة طلقة
والله أعلم **قوله** وينشد على ثمانية أو جدها
قبل ما قبل قبل ما بعد قبل ما قبل قبل ما قبل
بعده **ورابعها** بعد ما قبل قبل **خامسها** بعد ما بعد
سادسها بعد ما قبل بعد **سابعها** بعد ما بعد قبله
ثامنها قبل ما بعد بعد والضابط فيما اجتمع فيه قبل و
البعدين يلغى قبل وبعده لأن كل شهر بعد قبله وقبل بعد
فيستحق قبله رمضان وهو سؤال أو بعده رمضان وهو
شعبان انتهى وحاصله أن المذكور أن كان محض قبل و
هو الأول وقع في ذي الحجة وإن كان محض بعد وقع في جمادى
الأخرى وهو الخامس ويقع في الوجه الثاني والرابع والسابع

في سؤال

في سؤال لأن قبله رمضان بالغاء الطرفين الأولين
ويقع في الثالث والسادس والثامن في شعبان
لأن بعده رمضان بالغاء الطرفين الأولين وفي
الحصر في الثمانية أن الظروف الثلاثة إما أن تكون
قبل أو بعده أو الأولين قبل أو الأولين بعده أو
الأول فقط قبل أو الأول فقط بعد أو قبل بين
بعدين أو بعده بين قبلين وهذا البيان من
المواضع كذا في الخبر **قوله** وأما تصحيح الزيلعي
فإنما هو في غير الصريح قال الزيلعي في كتاب الأتلا
وذكر في الفتاوى إذا قال لامرأة أنت علي حرام
والحرام عنده طلاق ولكن لم ينو طلاقاً وقع
الطلاق وهذا يدل على أنه لا يعتد بالعرف وعرف
الناس اليوم اطلاقاً على الطلاق ولهذا لا يخلف
بدا إلا الرجال ومن هذا قالوا لو نوى غيره لا يصدق
قضاء ولو كانت له أربع سنوة والمسئلة بحالها يقع
على كل واحدة منهن طلقة بآئنة وقيل يطلق واحدة منهن
والله البيان وهو لا يظهر ولا شبهة انتهى أقول ومعنى
قوله تصحيح الزيلعي أنه صححه بلفظ الاظهر والأشبه
لأنه قال هو الصحيح فلا يرد ما قبل أن الزيلعي لم يقل
هو الصحيح قال في المحرر في فتح القدير والبحر في باب
الابلاء وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام أن لم
يكن له امرأة إن حنت لزمته الكفارة والنسفي على أنه لا
تكن منه وإن كان أكثر من زوجة واحدة قال في الفتاوى
ينع على كل تطليقة واحدة بخلاف الصريح فإنه لا يقع إلا
واحدة فيما إذا قال لامرأة طالق وله أكثر من واحدة

واجاب شيخ الاسلام الاوزجندى انه يقع الاعلى
 واحدة واليه البیان وهو الاشبه وعزاه الى
 البزارية والخالصة والذخيرة وفي فتح القدير
 ان الاشبه ملك الفتاوى لان قوله حلال الله أو
 حلال المسلمين نعم كل زوجة فاذا كان فيه عرف في الطلاق
 يكون بمنزلة قوله هو طالق لانه حلال الله
 ثم ان علي سبيل الاستعراق الاعلى سبيل البدل
 كما في قوله احدى اكن طالق وحيث وقع الطلاق
 بهذا اللفظ وقع بناشئاً انتهى وفي الخاتمة ولو قال
 امرأتك طالق وله امرأتان كلتاها معروفة كان له
 ان يصرف الطلاق الى اتهما شاء انتهى ولم يحكم خلافاً
 وبما قرناه ظهر لك ان قوله من الاخرة ولو قال
 امرأتی طالق وله امرأتان او ثلاث تطلق واحدة
 وله خيار التعيين في الصحيح مما لا ينبغي فيه قوله
 في الصحيح لان الخلاف لم يقع في الصحيح كما تقدم و
 اما وقع في قوله حلال المسلمين ونحوه لكونه يعبر كل زوجة
 كما لا يخفى انتهى كلام الشيخ **قوله** او ثلاث لان لكل واحدة
 منها يعنيها ثلاثة اربع تطلق فتكمل بها طليقة واحدة
 وقوله تطلق ثلثان وكذلك اربع واضح **قوله**
 لا على غيرها أي لا يصح يفرق الطلاق على غير المدخولة
 لانها تبين بالطلقة الواحدة لا الى عدة فلم تصادف
 الطلقة الثانية محالاً بخلاف المدخولة فانها في عدتها
 بعد الطلقة الاولى فتقع عليها الثانية **قوله**
 وله امرأة معروفة طلقت امرأتها استقنا فان قال الخ
 هكذا في قاضي خاتون الى قوله له صرفه الى اهما شاء ففعله

صحيح ثم قال في قاضي خاتون رجل قال لامرأتی علی الف درهم
 وله امرأة معروفة فقال له امرأتی اخری والدین
 اما كان القول قوله ولو قال امرأتی طالق ولها
 على الف درهم فالطلاق والدین المعبر وخبر
 انتهى والمحاصل ان القاضي لا يصدق في ثمة الآخر
 الا باحد الامرین اما بالبينة او بالشهرة واما فيما
 بينه وبين الله تعالى انه لم يرفع الامر الى القاضي او
 القسني فصح فبيته صحيح **قوله** كمر لفظ
 الطلاق وقع الكل قال في الاشياء في قاعدة اعمال
 الكلام اولی من اماله والتاسيس خبر من التاكيد
 قال اصحابنا لو قال لزوجته انت طالق طالق طالق
 طلقت ثلاثاً قال اردت بالتاكيد صدق ديانة
 لا قضاء كره الزيلعي في الكنايات انتهى اقوله عناية
 الزيلعي في باب الكنايات عند قوله ولو قال اعتد
 ثلاثاً الى قال انت طالق طالق طالق وقال اردت
 التاكيد صدق ديانة لا قضاء لان القاضي ما مورب اتباع
 الظاهر والله تعالى يتولى السرائر والمراد كالتقاضي
 لا عمل بها ان تمكثها اذا سمعت منه ذلك او علمت به لانها
 لا تعمل الا الظاهر وكل مرصع كان القول فيه قوله
 انما يصدق مع اليقين لانه امير في الاخبار عما في ضمير
 والقول قوله مع عينه انتهى وفي قاضي خاتون في اول
 كتاب الطلاق رجل قال لامرأة المدخولة انت طالق انت
 طالق يقع عليها طلاقان ولا يصدق قضاء ان قال
 نوبت بالثانية المحبر وكذا لو قال قد طلقتك قد طلقتك
 او قال انت طالق انت طالق فقال عني بالاولي الطلاق

شك

وبالثانية والثالثة اخبرها ما صدق ديانة وفي القضاء
طلعت ثلاثا انتهى وفي حاشية البري وفي الملحق ولو
كرر لفظ التطلق ثلاث مرات طلعت ثلاثا الا اذا
نوى الاخبار عن الاول انتهى **قوله** ولو غيره
اي ولو كانت الذي سمي غير اسمها صدق قضاء ونقض
عبارة الشر ولو قاله فلان طالق ولم ينسبها او نسبها
الى اسمها او امها او اختها او ولدها او امرأته بذلك الاسم
والنسب فقال عني غيرها لم يصدق قضاء ولو
سميها بغير اسمها لم يطلق الا بالبعثه وعليه هذا لو
حلف لرائيه فقال ان خرجت من البلد قبل ان
اعطيك فامرأته طالق واسم امرأته فلان غيرها
لا يطلق اذا خرج قبله انتهى فاذا ذكره الشارح منقول
بالمعنى **قوله** قول الرجل انت طالق علي الاربعه
هذا هو قال في المنع وقد كثر في زماننا قول الرجل
انت طالق علي الاربعه مذهب يريده وبذلك
ان الطلاق يقع عليها باثباتهم فينبغي الحزم بوقوع
قضاء ديانة كما لا يخفى انتهى وفي قاض خان في اول
كتاب الطلاق يعني قبل الكتابات رجل قال لسا
العالم او نساء الدنيا طواقي لا تطلق امرأته ولو قال
نساء هذه البلده او هذه القرية طواقي وفيها امرأته
طلقت وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه لو قال
نساء بغداد طواقي وفيها امرأته لا تطلق وقال
محمد يطلق رجل قال لامرأته انت طالق في قوله
الفقهاء او في قول القضاء او قول المسلمين او في القرآن
او في قول فلان القاضي او فلان المفتي طلقت قضاء

ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى ما لم ينو ان ي
قوله قالت طلقتي طلقتي طلقتي الخ في قاض خان
امراءه قالت لزوجها طلعتي طلعتي فقال الزوج
طلعت ان نوي واحدة فواحدة وان نوي ثلاثا ثلاثا
ولو قالت طلعتي طلعتي طلعتي فقال الزوج طلعت
فني ثلاثا وكذا لو قالت خيرني خيرني خيرني فقال
قد فعلت وطلعت نفسها فني واحدة وان قالت
خيرني وخيرني وخيرني فقال قد فعلت وطلعت
نفسها فني ثلاثا امراءه قالت لزوجها طلعتي ثلاثا
فقال الزوج انت طالق فني واحدة الا ان ينوي ثلاثا
ولو قال قد فعلت طلعت ثلاثا وكذا لو قال قد فعلت
ولو قالت المراءه طلعتي فقال الزوج قد فعلت نوي
ثلاثا فني واحدة ولو قال لاسرائه طلعتي نفسك فقال
قد فعلت والزوج ينوي ثلاثا فني ثلاثا **قوله**
وكذا ابنت نفسي اذا نوي ولو ثلاثا فثلاثا **قوله**
خلاف الاول اي بخلاف ما اذا قالت طلعتي طلعتي
فقال طلعت ونوي به ثلاثا لا يقع الا واحدة **قوله**
وفي آخره لا يقع اي لو قال الرجل ابتداء اخترت لا يقع
والطلاق وكذا لو قالت ابتداء اخترت لا يقع به الطلاق
قال في البحر الرائق في باب المقويض والاصل ان كل
لفظ يصلح لاتباع من الزوج يصلح جوابا من المراءه وما
لا فلا اللفظ الاختيار خاصة فانه ليس من الفاظ
الطلاق يصلح جوابا منها كذا في البدايع وكذا قال
في الاختيار انتهى وذكر في البحر في باب الكتابات ولو
قالت اخترت نفسي فقال اجزته ناويا الطلاق لم يقع

انتهى واما علم بالصواب **باب** **قوله** عند الفقهاء ما لم
الكلمات يوضع له واحتمله وغيره قال في الزهر وعند الفقهاء
ما احتمل الطلاق وغيره انتهى وقال ابن الهمام واما
لم يعرف المم الكناية كما عرف الصريح لا شتهار
انها ضد الصريح وحين عرف علم الكناية ما لم يصدق
عليه تعريفه مع انه يؤخذ رسمها من تعليله حين
قال انها تحتمل وغيره فكان الكناية ما احتمل الطلاق
وغيره انتهى **قوله** فالحالات ثلاث رضى وعصبه و
مذاكرة ينبغي ان يقول حالة مطلقة وحالة عصب
ومذاكرة قال في البحر ان الاحوال ثلثة حالة مطلقة وحالة
مذاكرة الطلاق والعصب وان المراد بالمطلقة المطلقة
عن قنديل العصب والمذاكرة فتقول الشارح وهي
حالة الرضى ما لا ينبغي انتهى **قوله** لا يحتمل الرد
السبب اي لا يحتمل السبب ايضا بل يصلح جوابا فقط قال
الزبيلى الكنايات ثلثة اشياء قسم منها يصلح جوابا ولا
يصلح ردا ولا شتما وهي ثلاثة الفاظ امرك بتركه واخا
نفسك واعتدي ومرادها وقسم يصلح جوابا وشتما ولا
يصلح ردا وهي خمسة الفاظ خلية بركة بنته بانه حرام
ومرادها وقسم يصلح جوابا وردا ولا يصلح شتما وشتمه
وهي خمسة الفاظ اخرجوا ذهبي اعزني قومي تعني ومرادها
ففي حالة الرضى لا يقع الطلاق بشئ منها الا بالبينه
انتهى وفي البحر الرابع وحاصل ما في الخامسة ان الكنايات
ثلاث عشرة لا تعتبر فيها دلالة الحال ولا يقع الا بالبينه
حبلا على نكارك تعني تخمري استتري قومي اخرجني

اذهي

اذهي استتري انطلق تزوجي اعزني لانكاح لي عليك
وهبتك لاهلك وفيما عداها تعتبر الدلالة لكن ثمانية
يقع بها حال المذاكرة انت خلية بركة بنته بانه
حرام اعتدي امرك بتركه اختاري وثلاثة من هذه
الثمانية تقع بها حال العصبه اعتدي امرك بتركه
اختاري ثم قال بعده ولو قال في مذاكرة الطلاق
فارتكتك او باينتك او بنت منك او لاسطانك عليك
او سرحتك او وهبتك لنفسك او تركت طلاقا او
خلية سبيل طلاقا او سبيلتك او انت سائيا وانت
حرة او انت اعلم بشئك فقالت اخترت نفسي يقع الطلاق
وان قال لم انو الطلاق لا يصدق انتهى فصار في الفا
الواقعة بها حال المذاكرة عشرين لفظا انتهى **قوله**
نرد بينهما مجتبي نقل صاحب المجتبي عن صدر القضاة قال
في شرح الجامع الصغير **قوله** فلو بالسؤال بهل
يقع بقوله نعم اي يقول المفتي نعم نويت في جواب السؤال
بهل يقع ويجيبه بقوله واحدة لو سئلكم يقع ولا يتعذر
لاشتراط التنية كذا في البحر **قوله** وان نوي اكثر
قال الزبيلى لا يقع في هذه الثلثة الا واحدة رجعية
ولو نوي ثلاثا او ثنتين كما في الصريح اذا لم يذكر الصدة
قوله ولا عبرة باعراب واحدة في الاصح احتراز
بهما قال بعض الشايع قال في فتح القدير والزبيلى ولا
يعتبر باعراب الواحدة عند عامة الشايع وقال بعضهم ان
رفع لا يقع بضم الواحدة وقع وان لم ينو لانه لغت
لمصدر محذوف وان رفع لا يقع شئ وان نوي لانه لغت
للراء وان سكنها يحتاج الى التنية لاحتمال الامرين والصحيح

الاول لان العوام لا يضر فون بين وجوه الاعراب
لان الدفع لا ينافي في الطلاق لا يحتمل ان نفس المرأة
جعلها طلاقا للمبالغة اي انتم طلقت واحدة كما يقال
رجل عدل ولهذا قلنا يقع في انتم الطلاق وانتم
طلاق والنصب لا يتعين ان يكون نعتا لمصدر الطلاق
بل يجوز ان يكون مصدرا لفعل اخر كقوله انتم ضاربة
ضربة واحدة ونحوه فصار الاحتمال موجودا في الكلام
فلا يتعين البعض مرادامع الاحتمال لا بد لبل
انتهى وفي النهر العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب
والخواص ولا يلتزمون في مخاطباتهم بل تلك صناعتهم
والعرف لغتهم ولذا ترى اهل العلم في مجاري كلامهم
لا يلتزمون على ان الرفع لا ينافي الوقوع لاحتمال ان
يريد انتم طلقت واحدة فجعلها نفس الطلقة مبالغة كقول
عدل لكن اعترضوه في الاقرار فيما لو قال له علي دراهم
غير انور فعا وضبا فطلب الفرق وكان عمالا بالاحتمال
في باب الطلاق فتدبر انتهى **قوله** ويقع بيا في
الكنايات المذكورة فلا يرد وقوع الرجعي ببعض الكنايات
ايضا اي المراد بالباقي المذكورة ههنا لا مطلقا الباقي قال في
البحر الرائق لما كانت العلة في وقوع الرجعي ههنا اللفاظ
الثلاثة وجود الطلاق مقتضى او ضمرا علم ان لا حصر في كلامه
بل كل كناية كان فيها ذكر الطلاق كانت داخلة في كلامه
ويقع به الرجعي بالاولي كقوله انما يبرئني من طلاقك الطلاق
عليك عليك الطلاق وهبتك طلاقك بعثك طلاقك
اذا قالت اشتريت من هيريدل شيئا الله طلاقك نفى
الله طلاقك اذا قالت شئت طلاقك تركت طلاقك خليت

سبيل

سبيل طلاقك انتم مطلقة تسكين الطاء انتم اطلق من
امراة فلان وهي مطلقة انتم طالق بخلاف الاخر خذي
طلاقك اقرضتك طلاقك اعزتك طلاقك وبصيرة
الامر بيده هدي ما في المحط لست لي بامراة وما ناك
بزواج لست لك بزواج ما انت لي بامراة بخلاف ما اذا
قال انا بيري من نكاحك فانه لا يقع قال ابن سلام
وفي الاختلاف في بريت من طلاقك اذا نوى
والاصح انه يقع والاوجه عندي انه يقع بانثا كما في
نحو القدر انتهى وفي النهر الغائب يقع بقوله وهبتك
طلاقك اذا نوى وفي بعثك طلاقك اذا قالت اشتريت
من هيريدل انتهى اقول لكن في البحر الرائق عند قول
الماتن وطلاق بليت لي بامراة ان الطلاق يقع بهذا
اللفظ ويقوله لست لك بزواج اذا نوى طلاقا وكان
النكاح ظاهرا والذا عند المحقق لانها تصلح لانشاء
الطلاق كما تصلح لانكاح فنتعين الاول بالنية وقال
لا تطلق وان نوى لكذبته انتهى فكان على صاحب البحر
ان يقيد ههنا ايضا بهذا القيد وما نقلناه منه من
قوله انا بيري من طلاقك انه يقع به خلاف الصحيح
على ما ذكره في قاضيات ونص عبارته لو قال بريت
الك من طلاقك يقع الطلاق نوى او لم ينو ولو
قال انا بيري من ثلاث نطق بك قال بعضهم يقع
الطلاق اذا نوى وقال بعضهم لا يكون طلاقا وان
نوى وهو الظاهر انتهى **قوله** خلا اختاري فان
فيه الثلاث لا تصح فيه ايضا ونعت ههنا في بعض النسخ
غير قوله خلا اختاري زيادة وهي هذه طلقها واحدة

فجعلها ثلاثا ونوي الاول طلاقا والباقي حضا صد
وان لم ينو شيئا فثلاث وهي غلط في هذا الموضع
ومحرقة وانما موضعها بعد هذا المتن متصلا كما تراه
في نفس المتن **قوله** واقسامها اربعة وعشرون
ذكرها الكلام حاصلا اما ان ينوي بالكل طلاقا
او بالاولى طلاقا او حضا لا غير او بالاولى طلاقا
لا غير او بالاولى والثالثة طلاقا لا غير او بالثانية و
الثالثة طلاقا او بالاولى حضا ففي هذه الوجوه النسب
تطلق ثلثا او بالثانية طلاقا لا غير او بالاولى طلاقا
وبالثانية حضا لا غير او بالاولى طلاقا وبالثالثة
حضا لا غير او بالآخرين طلاقا لا غير او بالاولى
حضا لا غير او بالاولى والثالثة حضا لا غير او بالاولى
والثانية طلاقا وبالثالثة حضا او بالاولى والثالثة
طلاقا وبالثالثة حضا او بالاولى والثانية حضا وبالثالثة
حضا لا غير فلهذا احدى عشر وجها يقع فيها ثلثان او
ينوي بكل منها حضا او بالثالثة طلاقا او حضا لا غير او بالثالثة
طلاقا او بالثالثة حضا لا غير او بالثانية والثالثة حضا
او بالاولى طلاقا وبالآخرين حضا لا غير وفي هذه الوجوه
الستة تطلق واحدة والرابع والعشرون لا ينوي بكل منها
شيئا فلا يقع شيء والكل في فتح القدير **قوله** فجعلها
ثلاثا صح من عند الامام علي حنفه راج وقال لا تكون
الا واحدة لان الواحدة لا تكون ثلاثا كما في فتح القدير **قوله**
كما لو طلقها رجعا محطه باينا وقال المحر لا تكون الا رجعا كما
في فتح القدير **قوله** ولو قال ان طلقك فهي باين وثلاثا

ثم طلقها

ثم طلقها يقع رجعا لانه الوصف لا يسبق الموصوف فالطلاق
ان ههنا سقطا وبدا عليه ما في المتح ويضربا رقه ولو
قال لها بعد الدخول اذ اطلقتك واحدة فهي باين او
هي ثلاث فطلقها واحدة فانه يملك الرجعة ولا يكون باثنا
ولا ثلاثا لانه قد تم القول قبل نزول الطلاق ولو قال
لها اذ دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه
الطلاق باينة لم يقع عليها كذا في الخامسة وعالاه في بعض
المعتبرات بان الوصف لا يسبق الموصوف انتهى ومدار
السقط على ان قوله لان الوصف الى لا يصح ان يكون
علة للاول لان فيه البيهقنة رفقة جزاء والجزاء مترتب
على الشرط الا انه لما كانت القول صدر عنه قبل وقوع
الطلاق فكانه لم يقع التغيير الا قبل وقوع الطلاق بخلاف
الصورة الثانية فانه لم تقع البيهقنة جزاء بل غير الوصف
قبل وقوع الطلاق والله اعلم وفي قاض خانة لو قال لها بعد
الدخول اذ اطلقتك واحدة فهي باين او هي ثلاث فطلقها
واحدة فانه يملك الرجعة ولا يكون باينا ولا ثلاثا لانه قد
تم القول قبل نزول الطلاق ولو قال لها اذ دخلت الدار
فانت طالق ثم قال جعلت هذه التولية باينة او قال
جعلتها ثلاثا فان قال هذه المقالة قبل دخول الدار
لانزله هذه المقالة لان التولية لم تقع عليها انتهى
قوله ومنه الطلاق الثلاث فالحق ما في الطلاق
الثلاث يلحق الصريح والباين قال في فتح القدير وقد
عرف من استعمله لاهم الذي اطلقوا عليه ان المراد بالباين
الذي لا يلحق ما هو بلفظ الكناية لانه هو الذي ليس ظاهر
الا نشاء في الطلاق وبه يقع الفرق بين الصريح والكناية

ولأنهم جعلوه مقابلا للصريح ولا نقابا له البائين الا اذا
كانت كناية لان الصريح اعم من البائين لانه ما لا يحتاج
الى نية بائنا كما الواقع به اوجعيا والكناية ما يحتاج
الى ما غير انه لا يقع بها في غير الالفاظ الثلاثة اعني استبر
رخصا انت واحدة البائين وفي الخلاصة نقلا عن
الزيادات الذي يلحق البائين لا يكون رجعيا
والصريح يلحق البائين وان لم يكن رجعيا انتهى
وعلى هذا فما وقع في حله من الخلاف في واقعة وهي
ان رجلا ابان امراته ثم طلعتا ثلاثا في العدة
فلحق فيه انه يلحقا لما سمعته من ان الصريح و
ان كانت بائنا يلحق البائين ومن ان المراد بالبائين
الذي لا يلحق وهو ما كان كناية على ما يوجب الوجود
وفي الحقايق لوقاله ان فعلت كذا في حال الله على
حرام ثم قال هكذا الامر اخر ففعل احدهما وقع
طلاق بائنا ثم لو فعل الاخر قال طهر الدين
بسفي ان يقع اخر وقال وهذا ينبغي ان يحفظ
انتهى نص عبارة فتح القدير **قوله** فيلحق الرجعي
وجب المال والبائين منصوب معطوف على قوله
الرجعي قال في البحر الطلاق على مال بعد البائين
واقع ولا يلزم المال كما في الخلاصة ويبقى الصريح
في كلامه على حقيقته فدخل الطلاق الثلاث
او الطلاق على مال بناء على ان الصريح شامل للبائين
والرجعي كما في فتح القدير وتلحق الكنايات
الدواجم به في حق هذا الحكم وح فكلالة شاملة
لما اذا كان الصريح موصوفا بما يدل على البينونة

كانت

كانت طالق بائن بعد انت بائن فانه يلحق لانه صريح
لحق بائنا وان كان بائنا بالغاء الوصف كما في المحط
والبرازية انتهى **قوله** او ابتك بتطبيقه
قال في البحر وشمل كلامه لا البائين ما اذا قال
البائنة ابتك بتطبيقه فانه لا يقع بخلاف انت طالق
باين كما في النزارة و فرق في الزخيرة بينهما بانا اذا
الغنى بائنا يبقى قوله طالق ويوقع وتوالقينا
ابتك يبقى قوله بتطبيقه وهو غير مفسد وقيد بابا كما
كونه خيرا عن الاول لانه لو لم يكن بائنا نوي بالبائين الثاني
القبيلة قبل يصدق فيما اذا نوي ويقع الثلاثة لانها محل
البينونة فاذا ألغت النية في اصل البينونة لكونها حاصلة
لغة في اثبات وصف التغليب كما في المحط واختصر البشار
على الوقوع لكن بصيغة ينبغي فكان يقع لانه لا يصح
حيانا انتهى اي لا يصلح كونه خيرا عن الاول انتهى
قوله قيد بالقبيلة اي المفهومة من قوله قبل ايجاد
البحر **قوله** كلا جزا بائنا مع مثله **قوله** اذا اعلقت من قبله **قوله**
وقع في بعض النسخ بدل كلمة كلا لفظ لحقا وهو من تحريف
النسخ قال ابن التمام في شرحه على الوهبانية وقد نظم
شجنا العلامة سعد الدين الديري ما يلحق وما لا
يلحق ورايت بخط ولادي امتع الله بجانية ما لفظه وانشد
للشيخ سعد الدين الديري يتامفردا من الطوبى **قوله**
وكل طلاق بعد اخر واقع. سوي بائن مع مثله لم يعلق
قال شيخ الله بجانية وقوله لم يعلق يشمل البائين الاول
والثاني والمراد الاول لا الثاني وهو اطلاق في موضع القيد
نقلت يتامفردا من الرجز. كلا جزا بائنا مع مثله **قوله**

حون

الا اذا علقته في قبلة **قوله** انتهى قلت وقد فات الشئ من رخصها الله
 التبيين على ان ذلك خاص بالعدة وان كان ذلك من العلوم
 من الخارج لان تمام معنى الضابط متوقف عليه فقلت
 بما منتهى على ذلك من الرجوع **قوله** لعدة كل طلاق **قوله**
 لا ياتى ثمة ما علقا **قوله** ثم قولي لعدة كل طلاق لا ياتى
 هو المعلق ووصفنا البائن بانة مثل البائن مشعر باخلج
 الممنون الكبري لما فيه من الخلاف الذي قدمته انتهى
قوله الا بكل امرأة وقد خلع **قوله** والحق الصريح بعد لم يقع اي
 لا يلحق البائن مع مثله الا اذا كان معلقا فليحق الا اذا كان
 التعلق بكل امرأة فلا يقع على المختلفة حتى لو قال كل امرأة
 لي طالق لم يقع على المختلفة ولو قال ان فعلت كذا فامراته
 كذا لم يقع على المعتدة من بائن كذا في النهر ومعنى قوله
 والحق الصريح بعد لم يقع اي الحق ان الطلاق الصريح المعلق
 بعد الطلاق البائن لم يقع صورته ان يقول انت بائن باويا
 الطلاق ثم يقول انت فعلت كذا فامراتي طالق فانه لم
 يقع عليها لانها ليست امراته لان المطلق ينصرف الى
 الفرد الكا مل في البحر الدايق اذا قال ان فعلت كذا
 فامراته طالق لا يقع على المعتدة من بائن كما في البرائة
 انتهى **قوله** كاسلام وروية اذا اسلم احد الزوجين
 لا يقع على الاخر طلاقه لانقطاع العصمة اذ ان عادتي
 دار الاسلام وهي العدة وقع واذا ارتدت وكففت
 لم يقع عليها طلاقه فان عادته قبل الحيض لم يقع
 كذلك عند الحيض لبطان العدة بالحق ثم لا تعود
 بخلاف المرتدة كذا في المدايع والذخيرة **قوله**
 واما المعتدة للوطي فلا يلحقها يعني اذا وطى رجل امرأة

رجل

رجل يشبهه ووجبت عليها العدة لهذا الوطى فطلق
 زوجها وهي في العدة لا يلحقها الطلاق **قوله** زوج
 امراته من غيره لا يكون طلاقا ثم رقم لآخر ان نوي الطلاق
 طلقته كذا في البحر نقلا عن القنية **قوله** اذ هي
 وتزوجي تقع واحدة بالانبة قال في البحر لو قال اذ هي
 فتزوجي وقال لم انوي الطلاق لا يقع شي لان معناه
 تزوجي ان امكنتك وحل لك كذا في شرح الجامع الصغير
 لقاضي خان وفي القنية اذ هي وتحلى اقرارا بالثلاث وفي
 العراج يحيى عن يقع اذ انوي وفي البزازية اذ هي وتزوجي
 تقع واحدة ولا حاجة الى النية لان تزوجي قرينة فانه
 نوي الثلاث فثلاث انتهى وهو مخالف لما في شرح
 الجامع الا ان يفرق بين الواو والفاء وهو بعيد هنا انتهى
قوله وهذا اذ هي عني وافلحي ونسخت النكاح
 قال محمد قال افلحي يريد الطلاق يقع لانه بمعنى اذ هي
 تقول العرب افلح بغير اي ذهب بغير كذا في البحر
 وفيه نقلا عن التتار يتو له قال نسخت النكاح ونوي
 الطلاق يقع وعن النخبة ان نوي ثلاثا مثلاث و
 الرواية هكذا عن محمد انه بائن ان نوي الطلاق
 انتهى **باب نفويض الطلاق**
قوله وانواعه ثلاثة اي انواع ما يقع غيره
 باذنه ثلاثة **قوله** في مجلس عليها به شافهة
 او اخبارا تميز من اضافة المصدر الى الفاعل اي سواء
 علمت من حيثة الشافهة او الاخبار **قوله**
 وان طال يوما واكثر ما لم يوقته ويمض الوقت
 قبل علمها اي لها الخيار مدة تجلس عليها ولو كانت

طوبه اذا لم يعينها الزوج او عينها ولم تمض المدة و
اما اذا كان الحنا موقتا بوقت مجزا او معلقا فالامر
بيدها مادام الوقت باقيا علمت او لا وعلم من هذا
التقرير ان في العبارة سقطا بعد قوله طالم بوقته
وتقديره طالم بوقته او وقتة ولم يمض الوقت
قال في البحر الرائق واما اذا كانت موقتا بوقت مجزا
او معلقا فالامر بيدها مادام الوقت باقيا علمت او لا
فاذا مضى الوقت انتهى علمت او لا كذا في التولوية انتهى
وفي البحر من باب التفويض لو كانت الخمر موقتا كما
اذا قال اختاري نفسك اليوم وهذا الشهر او شهرا
او سنة فلها ان تختار مادام الوقت باقيا سواء عرضت عن
ذلك المجلس ولا كذا في الجوهرة انتهى **قوله** ولم يصح
رجوعه لما مر ان انه تملك لا توكيل **قوله**
ويتقدم المجلس لا يعقل في الثانية لو جرت الجعول اليه
بعد التفويض فطلق قال محمد ان كان لا يعقل ما يقول
لا يصح طلاقه انتهى فعلى هذا يفرق بين التفويض
الى الجنون ابتداء وبين طريبات الجنون ونظيره ما ذكره
في الثانية بعده لو وكل رجلا ببيع عبده لجن الوكيل جنونا
يعقل فيه البيع والشراء ثم باع الوكيل لا ينفذ بيعة لانه اذا لم
يكن مجنونا وقت التوكيل وكان التوكيل ببيع تكون
العهد فيه على الوكيل وبعد ما جن الوكيل لو نفذ
بيعه كانت العهد فيه على الموكل فلا ينفذ اما اذا
كان الوكيل مجنونا وقت التوكيل فانما وكل ببيع تكون
العهد فيه على الموكل فاذا اتى بذلك نفذ بيعه على
الموكل انتهى وفي تفويض الطلاق وان كان لا عهدا أصلا

ولكن

١٧٣
ولكن الزوج حين التفويض لم يعلق الاعلى كلام عاقل
فاذا طلق وهو مجنون لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا فرض
الجنون ابتداء وبين التفويض الى مجنون وتوكيله
بالبيع فرق فانه في التفويض يصح وان لم يعقل أصلا
باعتبار معنى التعليق وفي التوكيل بالبيع لا يصح الا اذا
كانه يعقل البيع والشراء كما قيده به في الثانية وكانه
معنى المعقوه ومنه في التفويض والتوكيل بالبيع ظهر
انه تسويح في الابتداء ما لم يتسامح في التقاض وهو خلاف
القاعدة الفقهية من انه قد يتسامح في البقاء ما لا يتسامح
في الابتداء كذا في البحر **قوله** سواء تحولت عن مكانها
اولا في الامع اي لا يقطع خيارها في الامع قال في الخلاصة
في الاصل من نسخة الامام خواهر زادة المحيرة اذا قامت
لته عوا الشهود بان لم يكن عندها احد يدعوا الشهود
لاعتوا اما ان تحولت عن موضعها او لم تحول فان لم تحول
لا يسطر الحنا ربا لاتفاق وان تحولت عن موضعها اختلف
المساج فيه بناء على ان المعبرة بطلان الحنا رعاضا
او تبدل المجلس عند البعض ايها واحد وعند البعض
الاعراض وهذا اصح انتهى فقوله في الامع متعلق بتحولت لا
بعد التحول **قوله** ولو اقلها او جاعها اي
لواقام الزوج زوجته بعد التحول بطل خيارها فغير
اقامها للمغيرة قال في الخلاصة رجل خرا امراته فقبل
ان تختار نفسها اخذ الزوج بيدها فاقامها او
جاءها طوعا او كرها خرج الامر من يدها انتهى
قوله الا ان يجيب مع سكوتة قال في البحر
واذا دبسير الداية المبطلة ان يكون بعد التفويض بمهلة

فلو اختارت مع سكوتة والدابة تسير طلقت لانه يمكنها
 الجواب باسرع من ذلك انتهى اي اختارت نفسها مع
 مجرد سكوتة يقع الطلاق واما اذا سارت الدابة
 ولم تتكلم بطل خيارها والمراد بالاسراع ان يسبق جوابها
 خطوتها ولو سبق خطوتها جوابها لم يكن كذا في الحقيقة
قوله فانه كالسفينية فلا يطل خيارها بسرها قال
 في البحر اذا كانا في محل يقودها الجمال لا يطل لانه كالسفينية
 في هذه الحالة انتهى **قوله** لعدم تنوع الاختيار
 لان قوله اختاري انما يفيد الخلوص والصفاء فهو غير
 متنوع والبدنونة تثبت فيه مقتضى الايع بخلاف
 انما يمين وتكونه لتنوع البدنونة الى غلبة
 وخفية كذا في البحر **قوله** او اطلق نفسي لم يقع
 لانه وعد جوهده ما لم يتعرف قال في البحر لو
 قال طلق نفسك فقالت انا اطلق لا يقع وكذا لو قال
 لعبد اعنتي رقتك فقال انا اعنت لا يقع
 لانه لا يمكن جعله اخيرا عن طلاق قائم او عتق
 قائم لانه انما يقوم باللسان ولو جاز قام به الامرات
 في زمن واحد وهو محال وفي فتح القدير وهذا بنا على
 ان الايقاع لا يكون بنفسه اطلاق لانه لا يتعارف فيه
 وقد قدمنا انه لو تعرف جاز ومقتضاه ان يقع
 به هنا لو تعرف لانه انشاء لا اخبار انتهى وقد
 اخذه من الكافي والطهري حيث قال ولا العادة
 لم تجز في انا اطلق بارادة الحال انتهى وفي المعراج الا اذا
 نوى انشاء الطلاق في يقع انتهى وعلم في هذا التقدير
 معنى قوله ما لم يتعرف وان قوله انا اطلق مثل انا اطلق

لاشتراك

لاشتراك العلة المذكورة بينهما **قوله** والا لا
 اي وان لم يكن ذكر النفس في المجلس لا يصح وقوله
 الا ان يتصاد قامض باول الكلام وهو قوله وذكر
 النفس او الاختيار في احد كلاميهما شرط اي شرط الا
 ان يتصادقا قال في الدرر ولو قال اختاري فقالت
 اخترت بطل الا ان يتصادقا على اختيارها اي اختيار النفس
 قال تاج الشريعة في شرح الهداية اعلم ان كون ذكر
 النفس شرط اذا لم يصدفها الزوج انها اختارت
 نفسها ما اذا صدقها وقع الطلاق بتصادقها وان خرج
 الكلام بينهما على انه وفي البحر والمنع والنهر في الفوائد
 الناجية هذا اذا لم يصدفها الزوج انها اختارت نفسها
 فان صدقها وقع الطلاق بتصادقها وان خلا كلا
 بهما عن ذكر النفس انتهى وفي البحر وانما بقوله في
 احد كلاميهما الى انه لا بد في المفسر من الاتصال ولو كان
 منفصلا فان كانت في المجلس صح والا فلا وكذا قال
 في المحيط لو قالت في المجلس عنيت نفسي يقع لانها ماداة
 في المجلس تلك الانشاء انتهى **قوله** ولو قال له
 اختاري اختارة او طاعة او امك هكذا وقع في المنع
 او طاعة من الطوع وهو تحريف من الشاخ وصوابه
 طلقة اي لو قال اختاري اختارة او قال اختاري
 طلقة او قال اختاري امك فقالت اخترت وقع
 قال في البحر والاختيار كالنفس وليس مراده خصوص
 النفس او الاختارة بل كل لفظ قام مقامها يصلح تفسير
 لهم لان الاختيار بينهما وخصوص لفظ المفسر معانوم
 اللفظ ودخل فيه ذكر التولية وتكرار قوله اختيار

ص

رقولها اختار اي اوامي او اهلي او الارواح بخلاف
 اخترت قومي او ذارحم محرم فانه لا يقع انتهى وفي
 القسطنطيني مثل اختاري اختارة اختاري طلقته **قوله**
 نعم لو عكست لم يقع يعني لو قالت اخترت زوجي
 ونفسي او قالت اخترت زوجي بل نفسي لم يقع **قوله**
 او قالت الحق نفسي باهلي يعني اذا قالت في جواب
 قوله اختاري الحق نفسي باهلي لم يقع لكن استشكل
 عليه في المرحلية قال لو قال لها امرك بيدك فقلت
 انت علي حرام او انت مني بائن او انا منك بائن فهو
 جواب لان هذه الالفاظ تفيد الطلاق كما اذا قالت
 طلقته نفسي ولو قالت انت مني طالق لم يقع شيء ولو قالت
 انا منك طالق او انا طالق وقع لان المراد توصيفه بالطلاق
 دون الرجل كذا في الاختيار وغيره ويشكل عليه ما في جامع
 الفضولين لو قال لها اختاري فقالت الحق نفسي باهلي
 لم يقع انتهى فانه من الكتابات وهو كقولها انا بائن انتهى
 يعني اذا كانت انا بائن جوابا لقوله اختاري فينبغي ان يكون
 الحق نفسي باهلي ايضا جوابا فيقع به الطلاق لا يها من
 الكتابات فيستويان في الحكم **قوله** يعطف او غيره
 اي او غير عطف قال في البحر والورد المص تكرار التخيير ثلاثا
 سواء كان بلا عطف كما ذكره اوبه من واو او فاء او ثم لانه
 جواب الكل وفي شرح بلخي الجاهل الفارسي الا ان في
 العطف يتم لو اختارت نفسها بالاولى قبل ان يتكلم الزوج
 بالثانية والثالثة وهي غير مدخولة بها بانه بالاولى ولم يقع
 بغيرها انتهى **قوله** والمفاد للبينونة اذا قربت بالصريح
 صار رجعيًا وهما لذلك فان قوله امرك بيدك مفيد

البينونة

للبينونة ومفرد بتطبيقه في قوله امرك بيدك
 في تطبيقه وقوله كعكسه معناه اذا قال انت طالق
 بائن يصير بائنا لا قتران مفيد الرجعية بالبينونة
 قال في البحر خوانت طالق بائن يصير بائنا انتهى
قوله بخلاف لتطلق او حتى تطلق فهي بائنة اي
 لو قال لها امرك بيدك لتطلق نفسك او امرك بيدك
 حتى تطلق نفسك فطلقت فهي بائنة قال في جامع الفضولين
 امرك بيدك لكي تطلق نفسك او لتطلق نفسك
 او حتى تطلق نفسك فطلقت فهي واحدة بائنة انتهى
قوله كالوجه امرها بيدك لو لم تصل نفقتي
 اليك اي لو قال لها ان لم تصل نفقتي اليك فامرك بيدك
 تطلق نفسك متى شئت او قال امرك بيدك لو لم تصل
 نفقتي اليك فطلق متى شئت فطلقت كانت بائنا هكذا
 اجاب القاضي بديع الدين لان لفظة الطلاق
 لم تكن في نفس الامر انتهى اي لم يكن مذكورة في الواقع
 في نفس اللفظ انما المذكور امرك بيدك وقوله فطلق بمنزلة
 التفرع على قوله امرك بيدك **قوله** اخبرها بالخيار
 بصيغة الامر **قوله** لا قراره به اي لا قرار الزوج
 بالخيار فتصير مخيرة قال في المحيط ولو قال لرجل خیر
 امراةتي ولم يخترها لم يكن الخيار لها لانه امر باختيار
 فمال بفعله لم يحصل الامر به ولو قال اخبرها
 بالخيار فقبل ان يخبرها سمعت المخير فاختارت نفسها
 وقع لان الامر بالخيار يقتضي تقدم الخبرة فكان
 هذا اقرارا من الزوج بثبوت الخيار لها انتهى **قوله**
 قال اختاري اليوم او امرك بيدك هذا الشهر خیر

نفسك

في بقيتها اي اذا قال الزوج لزوجته اختاري اليوم
او قال لها اختاري هذا الشهر بالتعريف وقد صدر
هذا القول منه في وسط اليوم او وسط الشهر مثلا
كان لها الخيار في بقية اليوم وبقية الشهر اي لا
يحسب اليوم بالساعات ولا الشهر بالايام قال في
الذخيرة لو قال امرك بيدك يوما او شهرا او سنة
فانها الامر في تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة
اي الى مثل تلك الساعة ولا يبطل بالقيام عز المجلس
ولا بشئ اخر ويكون الشهر هنا بالايام اجماعا ولو عرق
فقال هذا اليوم او هذا الشهر او هذه السنة
كان لها الخيار في بقية اليوم او الشهر او السنة
ويكون الشهر هنا على الخلال انتهى **باب**
الامر باليد قول
الا في نية الثلاث فانها تصح في الامر بالتدلي في الخبير
لانه جنس يحتمل العموم والخصوص فابها نوى
صحة نيته كذا ذكر الشارحون وصاحب المحيط وفي
البدائع الامر باليد كالخبير الا في شئين احدهما
نية الثلاث والثاني انه في اختاري لا بد من ذكر
النفس او ما يقوم مقامها للذليل المال على اشتراطه
في الاختيار وفي المحيط لو جعل امرها بعد ما طلقها
طلقت ولم تغل نفسي لا يقع كما في الخيار لو قالت اخترت
لا يقع ولو قالت عنيت نفسي ان كان في المجلس
نقد ق لانها تملك الانشاء والا فلا انتهى وهو صريح
في مخالفة ما في البدائع قد رد على ضعفه كذا في
البحر في النهر ان الامر باليد كالاختيار الا في نية

الثلاث

الثلاث فقط وما في البدائع من عدم اشتراط ذكر النفس
فيه مخالف لعامة الكتب انتهى اقول وبما حررنا ظهر
وجه حصر قول الشارح الا في نية الثلاث لا غير **قوله**
وقد اي الطلقات الثلاث لان الواحدة صفة
الاختيار فصا ركانها قالت اخترت نفسي بكرة
واحدة وبذلك يقع الثلاث وقد بنيت الثلاث
لانه لو نوى واحدة او اثنتين وكانت حرة او لم ينو
شياء وقعت واحدة كذا في النهر وفي المحيط وانما
صح نية الثلاث لانه جنس يحتمل العموم والخصوص
فابها نوى صحة نيته وان لم ينو شيئا ثبت الاقل
وكذا اذا نوى اثنتين لانه عدد يخص الجنس لا يحتمله
قوله وذكر النفس او ما يقوم مقامها شرط ضمير
مقامها بالافراد ووقع في بعض النسخ مقامها بالتبعية
وهو سهو من النسخ قال في البحر اشار به ذكر النفس
في جوابها الى اشتراطه او ما يقوم مقامه **قوله**
غلاف نحو طلقك اقول وكذا لو قالت انت مني
طالق ومثله في البحر وهو ما اخذ من المتون فانه صريح
فيها لو قال الزوج انا منك طالق لا يقع **قوله**
لكن يرد عليه صحة بقبولها وقبول ايها اقول هذا
ايراد من صاحب البحر ونص عبارته لكن يرد على الاصل
المذكور ما في الخلاصة لو جعل امرها بيد ايها فقال
نقال ابوها قبلت طلقته وكذا لو جعل امرها بيد
نقال قبلت نفسي طلقته انتهى **قوله** وفي قولها
في جوابي جواب قول الرجل امرك بيدك بنوي ثلاثا
قوله لما تقرر المعبر تفويض الزوج لا ايقاعها

علقة لقوله بانه يعني انما كانت الطلقة باينة وان
كان مقتضى قولها طلقت نفسي وقولها بتطلقة ان
تكون رجعية لان المختبر تفويض الزوج وهو
ما فوض الا البينة فلا تقع الا بينة واما وجه
الواحدة فهو ان الواحدة في قولها طلقت نفسي
واحدة صفة للطلقة باعتبار خصوص العامل
كما انها صفة للاختيار في التي قبلها فان خصوص
العامل اللغوي قرينة خصوص المقدر فتقع الواحدة
لانها لما ملكت الثلاث بالتفويض ملكت الواحدة
وكانت باينة لان التفويض انما يكون في البائن
لانها به تملك امرها وهو بالباين لا بالرجعي كذا في
القول وان رد الامر في يومها بطل الامر اه
يعني اذا قالت لزوجها اخترتك او اخترت زوجي فقد
انتهى ملكها في اليوم الاول فالمراد بالرد اختيار
الزوج والمراد بالبطلات الانتهاء قيد نية لانها
قالت ردوت فانه لا يبطل ولا قال في الذخيرة
لوجعل امرها بيدها او بيد اجنبي يقع لا رجا فلا
يرتد بردها فلا مناقضة بين قولهم لا يرتد بالرد
وقولهم هبنا وان ردت بطل وقد سلك الشارح
طريقا اخر في دفع المناقضة بانه يرتد بالرد عند
التفويض واما بعده فلا يرتد كما اذا اقر بماله
لرجل فصدق ثم رد اقراره لا يصح وكالا يراو عن الدين
ثبوته لا يتوقف على القبول ويرتد بالرد لما فيه
من معنى الاستقاط والتملك اما الاستقاط فظاهر
واما التملك فلقوله تعالى وان تصدقوا خير لكم سمي الابل

تصدقا

تصدقا كذا في فتح القدير **قوله** ولا تطاول الامر
لان الامر بالرد موضوع لتفويض الطلاق وينتهي
التفويض بالطلاق ولو مرة وبقي الكلام فيما اذا
نوى ثلاثا او واحدة او اثنتين وقد مر تفسيره
قريبا والحاصل ان التفويض ينتهي بالفعل مرة ولا
يبطل بالرد في اليوم الاول في حق اليوم الثاني اما
الاول فلا في التفويضين لا يقع الطلاق فاذا
وقع الطلاق انتهى التفويضات واما الثاني
فلا يرتد تفويضها الاول او يرتد التفويض
الثاني وخلاصة ما في الزيلعي انها تطلق مرة
فقط لان الطلاق لا يحتمل التوقيت مجازا ان يوصف
في اليوم وبعد غروب لاق واحدة فلا حاجة اليه
ابقاع طلاق اخر لبقاء الاول الى الوقت الثاني انتهى
قوله تبينه ظاهر ما مر انه يرتد برها اي ظاهر
ما مر من قوله فان ردة الامر في يومها بطل ان الامر
يرتد برها اي معناه الظاهر اي انها اذا قالت في تلك الصورة
ردوت ارتد الامر مع انه مناقض لما صرح به في الذخيرة
نقال لوجعل امرها بيدها او بيد اجنبي يقع لازما فلا
يرتد بردها فاجاب عنه بعض الشارحين كما ذكرته
انما بان المراد بالرد اختيار الزوج بالبطلان الانتهاء
فلا مناقضة واجاب في العمادية بان التفويض يرتد قبل
قبولها التفويض لا بعده كبراء الدين يرتد قبل
قبوله لا بعده وان التفويض بالرد لا يمتلي في الغد
في صورة المحاكمات قال في البحر بعد ما ذكر الذي ذكرنا
خلاصته وقد وقع في هذا الفصل ثلاث مناقضات

احدهما ما قدمناه وجوابها الثالثة ما وقع في الفتوى
انه لو قال لامرأة امرتك بيدك ثم طلقها بائنا خرج
الامر من يدها وقال في موضع آخر لا يخرج وان كان
الطلاق بائنا وفق بان الخرج فيما اذا كان الامر
مخجرا وعده اذا كان الامر معلقا بان قال ان كان
كذا فامر بك بيدك والحق في المسئلة اختلاف الروايات
والاقوال وظاهر الرواية ان الامر باليد يبطل مخجرا
الابانة بمعنى انها لو طلقت نفسها في العدة لا يقع لا
بمعنى بطلانها بالكلية لما قدمناه من انها لو طلقت
نفسها بعد التزوج وقع عند الامام ويد له عليه قوام
في باب التعليق وزوال الملك بعد اليقين لا يبطلها
بناء على ان التحيز بمنزلة تعليق طلاقها باختيارها نفسها
وان كان تملكها الثالثة ما وقع في هذا الكتاب و
الهداية وعامة الكتب ان الامر باليد يصح اضافة
وتعليقه بخوارك بيدك يوم يقدم خلا لانه اذا جاء
عده وبه خالف ايضا سائر التعليقات وذكر قاضيات
في شرح الزمادات ما خالفه فانه قال لو قال امرتك
بيدك فطلق نفسك ثلاثا لسهة او ثلاثا اذا جاء
عده فقالت في المجلس اخبرت نفسي طلقت ثلاثا لخال
ولو قامت عن مجلسها قبل ان تقول تشا بطل انني
ودفعها ان ما ذكره القاضي ليس فيه تعليق الامر
ولا اضافته لانه مخجرو وقوله طلق نفسك
تفسيره فكان التعليق مراد باللفظ وليس
المخجرو محتملا للتعليق فلا يكون معلقا وان نواه
انتهى فذكر الشارح جواب المناقضات بعبارة مختصرة

لا ينعى

لا ينعى منها المقصود الابتكاف **قوله** لكن في الخبر عن
القنية ظاهرا الرواية ان المعلق كما لم يخبر يعني يبطل التفويض
المعلق بالطلاق البائنا كما يبطل التفويض المخجرا بالطلاق البائنا
وبعض عبارة الخبر في القنية معلما بعبارة قبل ان فعلت
كذا فامر بك بيدك ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقا بائنا ثم
تزوجها يبقى الامر في يدها ثم رقم ثم لا يبقى في ظاهرها الرواية
ثم رقم في ان تزوجها قبل انقضائها العدة فالامر باق وان
تزوجها بعد انقضائها لا يبقى انتهى فقد صرح بعدم بقائه
بعد الامر المعلق في ظاهرها الرواية فلا يصح التوفيق بانه
يبقى اذا كان معلقا فالحق ان في المسئلة اختلاف الرواية
كان الظاهر في مسئلة رد التفويض ان فيها روايتين
انتهى **قوله** الا اذا طلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعت فسمع
قال في الخلاصة وفي دعوى المرأة على زوجها انه جعل امرها
بيدها لا تسمع اما لو طلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعت وقوع
الطلاق وجوب المهريناء على الامر تسمع انتهى ولم يذكر
الفارق بينهما والذي ظهر والله اعلم انه في الصورة الاولى
ادعت الامر ولم يكن عندها شهود فلا تسمع دعواها وفي
الثانية تفقوا على الامر باليد وانكر الطلاق وتسمع دعواها
بناء على ثبوت الامر **فصل في المشبه قوله**
لم تدخل تحت عموم خطابه قال في البحر اعلم ان المخاطب هنا
لم يدخل تحت عموم خطابه ودخل في قوله نسائي كالمز طواق
ان دخلت الدار فاذا دخلت هي طلقت هي وغيرها كما في الخا
انتهى اقول والفارق بينهما انه في الصورة الاولى تكون هي
وكيلة والوكيل ليس له ان يتصرف لنفسه وفي الثانية
طلاق نسائي معلق بدخولها الدار فاذا تحقق الشرط تحقق

نية

المشروط **قوله** وبقولها في جوابه ابنت نفسي اي
بقولها ابنت نفسي في جواب قوله طلق نفسك تطلق
رجعية ولا تطلق بقولها اخترت في الجواب والفرق ان
الابانة من الفاظ الطلاق وضعها لانها القطع وحكما
حتى لو قال لها ابنتك او قالت هي ابنت نفسي واجاز
الزوج بانته با نكاحه موافقة للتقويض في الاصل
لانه فوض اليها طلاقا تبين به في الثاني من الزمان
وزادت وصفا وهو مجمل الابانة فلم يمنع الموافقة
في الاصل وينبغي ان تقع تطليقة رجعية واما الاختصاص
فليس من الفاظ الطلاق اذ لا يقدر على ابقاء الطلاق
به حتى اذا قال لها اخترتك او اختاري بنوي الطلاق
او قالت هي اخترت نفسي واجاز الزوج لم يقع به شيء
لان وقوع الطلاق به على خلاف قياس عرف باجماع
الصحابه رضي الله عنهم اذا كانت جوابا للتخيير فنقصر
على مودعه وقوله طلق ليس تخيير فيلغوا كذا قاله
الذي يلي **قوله** ان اجازته لانه كناية الظاهرات في
العبارة سقطا لانه لا يصح ان يكون تعليلا للرجعي
لان الكناية يقع بها البائين ولا يصح ان يكون
تعليلا للاجازه لانه كونه كناية لا يستلزم الاجازة
فتقدير الكلام ان اجازته بشرط نيتها لانه كناية
بقوله لانه علقه نيتها وهو ساقط من الكلام
يد له عليه في النهر والبحر الرابع حيث قال في النهر
ويا بنت نفسي او طلقت نفسي طلاقا باينا جوابا
لقوله طلق نفسك طلقت بشرط نيتها كما في تلخيص
الجامع انتهى وقال في البحر وتوقفه على اجازته اذا قلت

يعني ان الطلاق الرجعي يبين بديهة
الغنى وهو بانته في الحال فزاد في
المدح لا يمنع الموافقة في الاصل كونه

ابنت

ابنت نفسي بشرط نيتها كما في تلخيص الجامع والله اعلم
قوله بانواعه الثلاثة اي التخيير والامر باليد
وطلق نفسك لانه يتم بالملك وحده من غير توقف
على قبوله وانه تملكه كونه يعني التعليق فباستمرار
التملك يقيده بالجلس وباعتبار التعليق لم يصح الرجوع
عنه ولا عز لها ولا نهيها **قوله** لانه توكيل فله
الرجوع قال في النهر ولو قال لرجل عاقل طلق امرأتك
لم يتقيد امره بالجلس لانه توكيل ولذا كانت له
الرجوع الا اذا زاد كلاما عز لقتك فانت وكيل فانه
لا يقبل الرجوع ويصير لازما كما في الخلاصة وغيرها
انتهى **قوله** الا اذا اراد ان شئت اي اذا قال لرجل
طلق امرأتك لم يتقيد بالجلس الا اذا اراد ان شئت كفي انما
الكثر فهو متعلق بالتمن لا بالشرح فاذا قال طلق امرأتك
ان شئت فانه يقتصر على المجلس ويلزم حتى لا يكون
لدار الرجوع وقال زفر هو الاول سواء لانه توكيل
كالاول وهذا لانه عامل لغيره وبذكر المشيئة لا يكون
عاملا لنفسه لان الوكيل يتصرف عن مشيئة ذكرها
المركل ام لا فصار كالوكيل بالبيع اذا قيل له بعه ان
شئت ولما ان المأمور يصلي وكيله لا كالان الوكيل
من يتصرف برأي غيره والمالك من يتصرف برأي نفسه
سواء تصرف لنفسه او لغيره فاذا قال له طلقها ان شئت
كانت تملكه لانه فوض الامر الى رايه والمالك هو الذي
يتصرف عن مشيئة كذا في الزيلعي فاذا كان تملكه يقتصر
على المجلس **قوله** وكذا الوكيل ما لم يقل بالفه قال في البحر
ولا فرق في هذا الحكم بين التملك والوكيل فلو وكله ان

تطلقها ثلاثا فطلقها واحدة وقعت واحدة ولو
 وكله ان يطلقها ثلاثا بالثلاث درهم فطلقها واحدة
 لم يقع شيء الا ان يطلقها واحدة بكل الالف هذا
 في كافي الحاكم وقد بقوله طلق لانه لو قال
 لها انت طالق ثلاثا على الالف فقبلت واحدة
 بالالف لم يقع شيء بخلاف ما لو قال لرجل طلقها
 ثلاثا بالالف فطلقها واحدة بالالف حيث تقع واحدة
 لانه لا بد من المطابقة بين الجواب وقبولها لفظا
 ومعنى وفي الوكالة المخالفة الى خبر لا تصرف كذا في
 البرازية انتهى **قوله** بطل لانه غلق الطلاق بمشقة
 المنجزة وهي انت بالعلاقة فلم يوجد الشرط قيد
 بقوله فقالت شئت مقتصرة عليه لانها لو قالت
 شئت طلاقي فقال شئت فاولا الطلاق وقع كونه
 شائيا طلاقا لفظا بخلاف ما اذا لم تذكر الطلاق
 لانه المشقة ليس فيها ذكر الطلاق كذا في البحر
قوله ان كانت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة
 الخ اي لو قالت طلقت نفسي او شئت طلاقي بعد
 ما طلقت نفسها ثلاثا متفرقة ثم عادت اليه بعد
 زوج آخر لا يقع لان التحليق انما ينصرف الى الملك
 القائم وهو الثلاث فباستغراقه ينتهي التقويض
 قال في البحر قيدنا بكونه بعد الطلاق الثلاث
 لانها لو طلقت نفسها واحدة او اثنتين ثم عادت اليه
 بعد زوج اخر فلها ان تفرق الثلاث خلافا لمحمد
 وهي مسئلة الهمم الآتية انتهى **قوله** فجعل
 مجازا عن ان الشرطية اي فجعل حيث وابن مجازا عن

الشرط لان كلاهما يفيد ضربا من التأخير وجعل علي ان
 دون متى وما في معناها لانها ام الباب **قوله** يقع
 ما شاءته في الحال رجعية لا يتوقف الطلاق الرجعي
 على مشقتها كما يدل عليه قول الشارح والارجعية
 وهذا عند الامام ان يخفف رج فكان الاولى ان لا
 يذكر قوله ما شاءته وانما عندنا ما ندرست شرط المشقة
 في الرجعية ايضا قال العيني وفي قوله انت طالق
 كف شئت تقع واحدة رجعية تنل مشقتها فان
 شئت طلقة باينة او ثلثا والحال ان الزوج نواه اي
 الثلاث وقع ما شاءت من البائنة والثالثة لوجود
 المطابقة بين ارادته ومشقتها حتى اذا اختلفت بينه و
 مشقتها بان شئت خلافا ما نوي وقعت واحدة لان مشقتها
 لغت فبقى ايقاع الزوج ولو لم تحضره البينة يجب ان تقم
 مشقتها جريا على موجب التحريم وهذا عندنا بخلافه وعند
 لا يقع شيء ما لم تتأقأت شئت او وقعت واحدة رجعية
 او باينة او ثلاثا بشرط مطابقة ارادته لانه فوجب
 البينة الطلاق بائي وصف شئت وبه قالت الثلاث
 انتهى وفي النهر وهذا اعني وقوع الرجعي قبل مشقتها
 قوله الامام وقال لا يقع شيء ما لم تتأقأت انتهى ومثله في
 البحر **قوله** العيني والربيعي قبل الدخول
 صوابه بعده فتنبه لقوله ما نقله عن العيني فصح
 فان نص عبارته وثمره الخلا وتظهر في موضعين فيما
 اذا قامت من المجلس قبل المشقة وفيما اذا كان قبل الدخول
 فانه يقع عنده طلقة رجعية وعندنا لا يقع شيء و
 الرد كافي ام انتهى وخبر الصواب انه قبل الدخول يصير

الطلاق بائنا لا رجعيًا فصوابه بعد الدخول حتى
يصير الطلاق رجعيًا وأما الزبالي فلا يرد عليه
لأنه لم يقتصر الطلاق بالرجعي حيث قال أنه يقع
عنده طلاقه بدونه قبل الرجعي فيصح قوله
غايته أنه لا فائدة في قوله قبل الدخول لأن
ذات الطلقة تقع قبل الدخول وبعده **قوله**
ولم يكن بدعيًا لأنها لو فرت بطل خاؤها فلا يمكن
تمكين من إيقاع الثلاث الأجله فيباح لها لعدم قدر
على التفريق بخلاف الزوج لأنه قادر على التفريق
كذلك في الزبالي وفي الجرح لها أن تطلق أكثر من
واحدة من غير كراهة ولا يكون بدعيًا إلا ما وقع
الزوج لأنها مضطرة إلى ذلك لأنها لو فرت خرج
الامرئ من يد هاتري **حاصل** أنها لو طلقت واحدة
لزمها رجوعها زوجها فلم يحصل مقصودها فصارت مضطرة
في تحصيل مقصودها فترفع الكراهة عنها **قوله**
قال أنت طالق إن شئت وإن لم تشأني طلقت للمالك
قال في فتح القدير ولو قال أنت طالق إن شئت
وابت أو إن شئت ولم تشأني لم تطلق أبدًا لأن جعل
المشئة والاباء شرطًا واحدًا ولا يمكن اجتماعهما
ولو قال إن شئت وإن لم تشأني فثبات في المجلس
طلقت ولو قامت بلا مشئة تطلق أيضًا انتهى
والفرق بينهما أن في الأولى المشئة وعدمها جعل شرطًا
واحدًا وفي الثانية جعل كل واحدة من المشئة و
عدمها شرطًا مستقلاً فان شئت وقع الطلاق
لوجود الشرط وإن لم تشأ وقع كذلك لوجوده أيضًا

باب التعليق قوله

وإن لا يقصد به المجازاة فلو سبته بخو قرطبان
وسفله فقال إن كنت كما قلت فأنت طالق تجز
سواء كان الزوج كما قلت أو لم يكن لأن الزوج
في الغالب لا يريد إلا إيذائها بالطلاق كما أنه
فإن أراد التعليق يدين فيما بينه وبين الله تعالى
ونفسه بعضهم على أنه فتوى أهل بخاري على المجازاة
دون الشرط كذا في فتح القدير عنه قوله وكذلك
إذا قال إن كنت تحب من بعدك الله **قوله**
ويكفي معنى الشرط الالة المعينة باسم الخ فانه شرط
في المعينة يخرج الشرط قال في الجرح فلو قال هذا
المرأة التي أتت زوجها طالق فتزوجها لم تطلق لأنه
عرفها بالإشارة فلا تنثر فيها الصفة وهي أتت زوجها
بل الصفة فيها الغو فكانه قال هذه طالق كقوله لا مرا
هذه المرأة التي تدخل هذه الدار طالق فأمرها
تطلق للمالك دخلت أو لا بخلاف قوله إن تزوجت
لهذه فانه يصح وفي الدخول خبره والتعريف بالاسم
النسب كالتعريف بالإشارة فلو قال فلانة بنت
فلان التي أتت زوجها طالق فتزوجها لم تطلق انتهى
وفي فتح القدير لو قال هذه المرأة التي أتت زوجها
لم تطلق لأنه عرفها بالإشارة فتواتر فيها الصفة أعني
أتت زوجها بل الصفة فيها العفو فكانه قال هذه
طالق بخلاف قوله إن تزوجت هذه فانه يصح انتهى
فتدبر هذا التحير إن قوله الشارح فلو قال المرأة التي
أتت زوجها طالق تطلق بتزوجها انتهى صوابه لم تطلق بتزوجها

فسقط كله لم من علم الكاتب وانما لم تطلق عند صدور الكلام
 لانها اجنبية عندك ولم تطلق عند الزواج ايضا لانه
 ليس بشرط فليحفظ **قوله** وفي المهر ان زيارة المهرادة
 في عرفنا لانكوننا لا بطعام الخ اقول هذا عرف خاص لا يكون
 حجة على جميع الناس فيعمل يعرف عام وفي العرف العام الزيارة
 قصد المزور اكراما واستيناسا به ففي المصباح زاره زيارة
 وزور رقصه فهو زائر والمزار يكون مقصده او موضع الزيارة
 والزيارة في العرف قصد المزور اكراما واستيناسا به
 انتهى وفي المهر الزيارة في العرف قصد المزور اكراما
 له واستيناسا به كذا في المصباح وعلى هذا فيجب
 توقف الحنف على زيارتها الا كرام حتى لو ذهبت من غير
 قصد لم يحفت انتهى **قوله** ويجمع مع تزوجي اياك
 الخ قال في الجرد هو مشكل وقيل الفرق انه لما اضا
 التزوج الى فاعله واستوفى بفعله جعل التزوج مجازا
 عن الملكية لانه سببه وحل مع على بعد تصحاله وفي
 نكاحك لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص فلا يقدر
 بعد النكاح فلا يقع كذا في العراج انتهى قال في الهداية
 وان اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح مشكوك
 بقوله لامرأته ان تزوجتك فانت طالق انتهى قال
 في المعراج تمسكه غير مطابق لانه تعليق محض بحرف
 الشرط ولو اضاف الى النكاح لا يقع كما لو قال انت طالق
 مع نكاحك او في نكاحك ذكره في الجامع بخلاف ما لو قال
 انت طالق مع تزوجي اياك فانه يقع وانه مشكل
 وقيل الفرق انه لما اضاف التزوج الى فاعله لانه
 سببه وجامع بمعنى البعدية حمل عليه نصيحا له وفي

لعله
 واستيناسا

نكاحك

نكاحك لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص وجاز
 ان يقدر وبعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح انتهى
 وفي الكثر وانما يصح في الملكية او مضافا اليه كانت
 نكحتك فانت طالق قال في المهر في كون هذا من المضا
 الى الملكية نظرا من وجهين الاول انه تعليق محض لا
 اضافة الثاني ان النكاح ليس بملك وانما هو اسم
 للعقد واجاب بالفتح عن الاول بانه يستعمل الاضا
 في المفهوم اللغوي واجاب عن الثاني بان الاضا
 الى النكاح اضافة الى سبب الملك فاستغنى اسم
 السبب للسبب فكانه قال ان ملكتك بالنكاح
 فانت طالق انتهى **قوله** وعن محمد رحم في
 المضافة لا يقع اي في اليمين المضافة لا يقع الطلاق
 اذ لو وجد ما اضيف اليه الطلاق قال في البحر الرائق
 ودخل تحت المضاف الى الملك ما لو قال لعقدته ان
 تزوجتك فانت طالق ثلاثا فهذا ما لو قال لاجنية
 سواء كانت في الخلاصة والحنفي ان يرفع الى شافعي
 فيصح اليمين المضافة فلو قال ان تزوجت فلانة
 فهي طالق ثلاثا فتزوجها فخاصته الى قاض شافعي
 وادعت الطلاق في حكم بانها امرأته وان الطلاق
 ليس بشئ حله ذلك ولو وطئها الزوج بعد النكاح
 قبل الفسخ ثم نسخ يكون حلالا اذا نسخ فانما نسخ بعد
 الزوج لا يحتاج الى تجديد العقد وكذا قال كل
 امرأة تزوج وهي طالق فتزوج امرأة ونسخ اليمين
 ثم تزوج امرأة اخرى لا يحتاج الى الفسخ في كل
 امرأة كذا في الخلاصة وفي الظهيرية انه قول محمد وبقوله

يفتي وكذلك في قوله كل بعد استيرته واذا عقد
 ايماناً على امرأة واحدة فاذا قضى بصفحة النكاح بعده
 ارتفعت الايمان كلها واذا عقد على كل امرأة بمينا
 على حدة فاذا فسخ على امرأة لا يفسخ على الاخرى
 واذا عقد بمينه بكلمة كلها فانه يحتاج الى تكرار الفسخ
 في كل عين انتهى وفي اربع مسائل وفي شرح الجمع للصنف
 فاذا مضاه قاض حنفى بعد ذلك كان احوط
 انتهى وفي الحاشية حكم الحاكم كالقضاء على الصحيح
 انتهى وفي الزازنة وعن الصدر لكل واحدة
 ان يفعل ذلك وقال الحلواني يعلم ولا يفتي به
 كما لا يترك الجبال الى هدم المذهب وعن اصحابنا
 ما هو اوسع من ذلك وهو انه لو استحق فقهها عدلاً
 فافتاه بطلاقه اليمن حله العمل بقوله واسألهما
 وروي اوسع من هذا وهو انه لو افتاه مفت بالحل
 ثم افتاه اخراً بحرمته بعد ما عمل بفتوى الاول
 فانه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة اخرى لا في
 حق الاولى ويعمل بكلمة الفتويين في حادتين لكن
 لا يفتي به انتهى فان قلت لو وسع اصحابنا في
 فسخ اليمن المضافة ما لم يوسعوا في غيره مع ان
 دليلهم ظاهر قلت قد اجبت هذا في خاطري كثيراً
 لم ار عنه جواباً حتى رايته الزاهد في المجتبى قال
 وقد ظفرت برواية عن محمد انه لا يقع وبه كان يفتي
 كثير من ائمة خوارزم انتهى بقوله العبد الضعيف
 لو جاز العمل بالفسخ في هذه المسئلة لجاز القضاء على الغائب
 وجاز الفسخ النكاح بغيبته الزوج وعبرها من المسائل التي فيها

روايات عن اصحابنا فلزم من ذلك هدم المذهب لان
 المتون على اليمن المضافة صحيحة وان القضاء على الغائب
 لا يجوز واما رواية محمد فمحمولة على القاضي ورواية
 المفتي المجتهد بن محمد صرح به في البحر في باب القضاء
 بان المراد من القاضي الذي يصير به المختلف فيه تنقلاً
 عليه قاضي المجتهد خصوصاً قضاء الروم ما موروث
 بان تقضوا على اصح مذهب الحنفين وكذا المفتي وبه
 اندفع ما قاله خير الدين الرقعي في حاشية البحر
 ما نصه اقول يعني اصحابنا يفتون بترك مذهبهم
 وتقبل غيرهم لمن حيث كانت رواية عن محمد لم يخرج
 عن المذهب بالكلية انتهى ووجه دفعه ان القاضي
 والمفتي ممنوعان عن الحكم برواية لم تكن راجحة وهذه
 رواية ليست براجحة فليست بمذهب محمد والله اعلم
قوله وبطلان تجزئ الثلاث للحرة والثنتين
 لامة تعلية الثلاث اي لوعاق طلاقها ثلاثاً او واحدة
 او اثنتين بدخول الدار فطلقها ثلاثاً ثم عادت بعد زواج
 اخر ثم دخلت لم تطلق لان العاق انما هو طلاقات هذا
 المالك وقد فات بتجزئ الثلاث المبطل للمحلية فلا يبقى
 العين واما ما دون الثلاث فلا يبطل التعليق لان
 الجزاء باق لبقاء محله ولو طلقها ثنتين ثم عادت اليه بعد
 زوج اخر وقد كان علق الثلاث ثم وجد العاق طلقته
 ثلاثاً اتفاقاً اما عندهما فلو وقع العاق كله لان الزوج هذا
 الواقع وهو ثنتان واما عند محمد فلو وقع واحدة
 من العلق لانه الثاني لا يهدم ما دون الثالث عنده
 كذا في الفقه وقال العيني في كتاب الرجعة ويهدم الزوج الثاني

مادون الثالث من طلبة او طلقين عند المحقق
 وابيوسف وقال محمد لا يهدم الثاني الا الثاني
 انتهى وساقى في كتاب الرجعة انشا الله تعالى
 مزيد على ذلك **قوله** قد دخلت له رجعتها
 خلافا لمحمد اذ وجد الشرط بعد تيجيز
 الشئ فله رجعتها خلافا لمحمد فانه عنده تحريم
 حرمة غليظة فلا يبرأ رجعتها قال المحقق ابن
 الهمام انما تظهر ثمرة الخلاف فيما اذا علق طلبة واحدة
 ثم جزاثنين ثم تزوجت بغيره ثم عادت الى الاول
 ثم وجد الشرط فنفس محمد تحريم حرمة غليظة وعند
 لا تحريم اذ ملك بعد الوقوع ثنتين انتهى **قوله**
 وكذا يبطل بالحاقه مرتدا معطوف على قوله يبطل
 بزوال الخلق التعلق يبطل بزوال المحل وكذا يبطل
 بالحاقه مرتدا بدار الحرب عند الامام خلافا لصاحبه
 ثم في الجواز ثم اعلم ان مما يبطل التعلق ارتداد
 الزوج والحاقه بدار العدة لا تطلق حتى لو جازا ثانيا
 سلما فبزوجها ثانيا لا ينقص من عدد الطلاق
 شئ كذا في شرح الجمع للصف والطلقات عنده
 لخروج المعلق عن الاهلية لا بزوال الملك انتهى
 وعبارة الجمع وشرحه والحاقه مرتدا يبطل تعلقه اي
 عند الامام وقال لا لا انتهى ومما يبطله فوت محل الشرط
 كفوت محل الجزا وكذا اذا قال ان كنت فلانا فانت طالق
 فمات فلان كذا في الكافي ومنه ما اذا قال ان دخلت هذه
 الدار فانت طالق فجعلت الدار بيتا فاكذا في العراج
قوله قال لزوجه الامه اذ دخلت الدار قال الحسن

قيل قوله فان
 وجد الشرط

في البحر
 في البحر

في البحر نقلا عن القنية قال لزوجه الامه ان دخلت
 الدار فانت طالق ثلاثا ثم اعتقها مولاهما فدخلت
 ورفع ثنتين وفي جامع الكرخي طلعت ثنتين
 وملك الزوج الرجعة انتهى كانه واساعلم اعني
 هذا المحقق وقت التعلق لا وقت الوقوع فحيث
 كانت وقت التعلق امة لفت الطلقة الثالثة فكانت
 معلقة لا طلقين فله الرجعة لكن برده عليه ما
 انفقت عليه كله الفقهاء ان المعلق بالشرط كالنهر
 عند وقوع الشرط فليتامل **قوله** اي علامات
 وجود الجزا لان الشرط مشتق من الشرط بالتحريك
 بمعنى العلامة ومنه اشراط الساعة اي علامات قال
 انه تعالى فقد جاء اشراطها فسميت هذه به لاقرانها
 بالفعل الذي هو علامة الحدث فمغنى الفاظ الشرط
 الفاظ علامات الحدث وهو الشرط والاصل فيها ان
 وهي حرف الشرط وما وراءه ملحق بها لما فيها من معنى
 الشرط لانها تدل على الوقت الذي هو علم عليه **قوله**
 فلو فقهما وقع للمالك فلو قال انت طالق ان دخلت
 الدار بفتح الهمزة وقع في الحال عند الجمهور لانها
 للتعليل ولا يشترط وجود العلة وهذا مذهب
 البصريين واختاره محمد ومذهب الكوفيين لانها
 بمعنى اذا واختاره الكسائي وهو منهم كذا في فتح القدير
 والبحر الرائق وفي النهر فاذا نوي التعلق يعني بان
 المفتوحة ينبغي ان تصح نيته انتهى ولم اجد صريحا ذكر
 الشارح بقوله يدين الا انه مفهوم مما نقلناه عن النهر
 وفي فتح القدير قد ناظر محمد الكسائي في ذلك في مجلس

فزع الكسائي انها بمعنى اذا استعمل لا بقوله تعالى -
 ممنون عليك ان اسلموا ويقول له تعالى تكاد السموات
 يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال ههنا ان
 دعوا للرحمن ولدا وقول محمد ادب اذ لا اصل لجعلها
 كاذبا وليس المراد بالابتداء ما ذكر بل التعليق هو المعنى
 فهما ولو قال انت طالق وان دخلت طليقت بكل حال
 لان الواو في مثله عاطفة على شرط وهو يقتضي الذكر
 على ما عرف في موضعه تقدم ان لم تدخل واو
 دخلت وان هذه هي الوصلية ويقع في الحال انتهى
قول وكذا لو حذف الفاء من الجواب من نحو
 طليقة الخ اي وكذا يدبر اذا حذف الفاء من الجواب
 في نحو طليقة الخ قال في فقه القدر اعلم ان موضع وجوب
 الفاء لا يتحقق التعليق الا انما يتقدم الجواب متعلقا بدوام
 على خلاف في انه ح هو الجواب او يضمن الجواب بعده والمقدم
 دليله واما الفقيه فنظره من جهة المعنى فلا عليه من اعتبار
 الجواب فاذا قال ان دخلت الدار انت طالق وقع الحال
 فان نوي تعليقه دين وكذا ان نوي تقديمه وعنه ان
 لا يتجزأ الكلام على الفاعل فتنضم الفاعل في قوله
 من يفعل الحسنات الله يشكرها ودفع بما اذا اجاب بالواو
 فانه يتجزأ ويلغوا الشرط مع انه يمكن تعليقه حتى لو نواه
 دين وفي الحكم روايتان ذكر في الفاعل انتهى وفي الذي يلي
 والاصل فيها اي في الفاظ الشرط ان وهي صرف الشرط
 وما رادها ملحق بها ثم الجواب اذا تاخر عن الشرط يكون بالفاء
 ان لم يشر فيه الشرط لا لفظا ولا معنى وذلك في سبعة مواضع
 نظموها موزونا في قولهم طلبية واسمية وجبامد

وبما ولن وبقد وبالشك فيس . وان تقدم فلا تدخل فيه
 الفاء واختل فوا فيه هل هو الجزاء او بقدر ربح الشرط من
 جنسه فاذا عرفنا هذا فنقول لو قال لامرأة انت
 دخلت فانت طالق طليقة لجمال لعدم الرباط وهو الفاء
 فان نوي تعليقه دين وكذا ان نوي تقديمه وفي
 رواية عن ابي يوسف لا يتجزأ كلامه على الفاعل
 وهو اولى من الفاعل فتضمن الفاء كقوله من يفعل
 الحسنات الله يشكرها . والشرا بشر عند الله مثلا ان
 وهذا يبطل بما اذا اجاب بالواو فانه يتجزأ ويلغوا الشرط
 مع انه يمكن تعليقه حتى لو نواه دين وفي الحكم روايتان
 ذكره في الفاعل ولو اخرج الشرط وادخل الفاء في الشرط
 لا رواية فيه ويمكن ان يقال يتجزأ لان الفاء فاصلة ويمكن
 ان يقال يتعلق لان الفاء حرف تعليق انتهى وفي البحر
 الرابع وفي الاغنية لابن مالك .
 وان نقا حتما جوازا لوجعل شرط لا وتغيرها لم يتجزأ
 وتوضيحه كما في اللغة انها واجبة في جواب لا يصلح ان يكون
 شرطا قال وهو يتجزأ في ستة مسائل احدها ان يكون
 الجواب جملة اسمية غوان تغذهم فانهم عبادك الثانية
 ان يكون فعلا جامدا غوان تبذروا الصدقات فتعجبها هي
 الثالثة ان يكون فعلا انشأ غوان كنتم تحبون اسفا تبعوني
 الرابعة ان يكون فعلا ماضيا لفظا ومعنى غوان يسرق
 فقد سرق اخ له من قبل الخامسة ان يقترن بحرف الاستقبال
 نحو من يرتد عن دينه فسنوف ياتي الله يقوم بحرم
 وجبوتة ونحو ما تفعلون من خير حيلة فلف تكفروا السا
 ان يقترن بحرف له الصدر كرت وانما دخلت في نحو ومن

عاد فينتقم الله منه لتقدير الفعل خبر المحذوف
فالحملة اسمية وقد مر أن ألف الغائية تنوب
عن الفاء نحو وان تصمم سبينة بما قدمت ايدهم
اذا هم يقنطون وان الفاء قد تحذف للضرورة كقوله
من يفعل المحسات الله يشكرها وعن المبرد انه يمنع
من ذلك حتى في الشعر وزعم ان الرواية من يفعل الخير
فالرحمن يشكره وعن الاخفش ان ذلك واقع في النثر
الفصح وان من قوله تعالى ان تركه خير الوصية
لوالدين والاقربين وتقدم تأويله وقال ابن مالك
يجوز في النثر ما دراؤ منه حديث القطعة فان جاء
والاستمعية بها وكما تربط الفاء الجواب بالشرط كذلك
تربط شئبة الجواب بشئبة الشرط وذلك في بحر الذي
يأتي في قوله درهم انتهى ما في المعنى وذكر المترادف
في شرح الالفية أحد عشر موضعا لوجوب الافتتان
بالفاء وهي الجملة الاسمية والفعلية الطليعية والفعل
غير متصرف والمقرون بالسين وسوف او قد او منفي
بما او بن او ان والقرون بالقسم والمقرون برب
قال في هذه الاجوبة يلزمها الفاء لانها لا يصلح جعلها
مشرطا وخطب التمثيل بها انتهى وهذا لا يخالف
قوله المعنى انها مخصصة في ست لان حرف الاستقبال
شامل للسين وسوف ولن وماله الصدر شامل للقسم
لم يأت بالفاء في مواضع وجوبها فانه يتجزأ كان
دخلت الدار انت طالق فان نوي تعليقه دتن وكذا اذا
نوي تقديمه وعن ابي يوسف ربح انه يتعلق بحال
لكلانه على الفاعلة فتضم الفاء قلت الخلاف مبنى على جواز

حذفها

حذفها اختيارا فاجازه اهل الكوفة وعليه فرع ابو يوسف
رح ومنعه اهل البصرة وعليه تفرع الذهاب انتهى وان
ناضحا نرجل قال لامرأة انت طالق وان دخلت الدار
طلقت لحال او قال ولان دخلت الدار انت طالق ولو
قال ان دخلت الدار انت طالق طلقت لحال في هذه المسألة
انتهى والحاصل ان هذه الكتب كلها دلت على ان الطلاق
يقع في الحال ان لم يدخل الفاء في هذه الجملة الا اذا نوي
التعليق او نوي تقديم الجزاء فديت الاعلى قول
ابن يوسف فيحمل الكلام على التعليق ويضم الفاء **قوله**
ولم تسمع كلما الامنصوية اي لم يأت كلما في كلام
العرب الامنصوية قال العيني زيد على كل ما للتوكيد
ثم قيل يجوز ان تكون حرفا مصدريا والجملة بعدها
صلة وان تكون اسما نكرة بمعنى وقت انتهى قال
في النهر وهذا سهو ظاهر اذا زائدة لا تكون كذا
وكيف تكون زائدة مع انها افادت معنى لم تكن موجعا
قل نعم نقل النجاة ان كلما المنصوية للتكوار المنصوية
على الظرفية والعامل فيها محذوف وله عليه جواب
الشرط والتقدير انت طالق كلما كان كذا وكذا وما
التي معها في الصدرية التوقيفية وزعم ابن عصفور
انها مبتدأ وما نكرة موصوفة والعائد محذوف و
جملة الشرط والجزا في موضع الخبر ورده ابو حيان
بان كلما لا تسع الامنصوية وانت خير بان هذا بعد
تسليمه لا ينافي كونها مبتدأ اذا الفتحة فيها فتحة بناء
وبنية لا ضافتها الي معنى ومحل الخلاف وجود الفاء
فان لم تكن فالعامل هو الجواب انتهى **قوله** كذا

في الغاية وهي غيبة اقوله قاله في العراج الدراية
غريبة رجل قال لنفسه له من دخلت منكن الدار
فهي طالق فدخلت واحدة مرارا طلقت بكل مرة
لان الدخول اضيق الى جماعة فمراد به تعميم عرفا
مرة بعد مرة كقوله تعالى ومن قتل منكم متعمدا
فانه افاد عموم الصيد ولهذا ذكر محمد في السير
الكبير لوقا بالامر من قتل قتيلا فله سلبه
قتل واحد قتيلين فله سلبها وقيل لاجبة
لمحمد في الاستشهادين لان الصيد في قوله
لا تقتلوا الصيد عام باعتبار الام الاستغرافه
والقتل عام لوقوعه في سياق الشرط ولو استشهد
بقوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون الانية
بقوله واذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا الانية
فان اذا في ذلك تعيد التكرار انتهى وفي الزيلعي
وذكر في الغاية رجل قال لنفسه له من دخل منكن
الدار فهي طالق فدخلت واحدة منهن مرارا
طلقت بكل مرة تطلقه لان الفعل مواله خول
اضيق الى جماعة فمراد به تعميم الفعل عرفا مرة بعد
اخرى كقوله تعالى ومن قتل منكم متعمدا افاد عموم
واستدل عليه بما ذكر في السير الكبير اذا قال
الامام من قتل قتيلا فله سلبه فقتل واحد قتيلين
فله سلبها وفيه اشكال لان عموم الصيد للكون
الواجب فيه مقدار بقيمة المقتول وفي التسلب بدلالة
حاله وهو ان مراده التجميع وكثرة القتل انتهى
وقال في البحر والحق ان ما في الغاية احد القولين وقد

نقل

نقل القولين في القنية وفي مسئلة صعود السطح انتهى
يقول العبد الضعيف ذلك كلام معراج الدراية ان
وقوع الطلاق مرارا قوله محمد لا قوله الشيخين
وذلك كلام البحر ان له قولاً اخر وهو عدم التكرار
والله اعلم بالصواب **قوله** الا في كلاما فانه
يجل بعد الثلاث يعني قاله في الموطوءة كلما دخلت
الدار فانت طالق فدخلت الدار ثلاث مرات طلقت
ثلاثا فلا يقع الطلاق نكحها بعد زوج اخر فدخلت
الدار لطلالات اليمن الا اذا دخلت كلما في الزوج
الخ قاله في الولواتية الطلاق والعناق متى علق بشرط
متكرر يتكرر واليمين متى علق بشرط متكرر لا يتكرر
حتى لو قاله كلما دخلت الدار فوالله لا اكلم فلانا فدخل
الدار مراد انك بعد ذلك لا تحنث الا في يمين واحدة
ولو قاله كلما دخلت الدار فانت طالق ان كلت فلانا
فدخلت الدار مرارا ثم بكلمة مرة عنث في اليمينات كلها
والفرق ان انعقاد اليمين بالله ليس الا ذكر اسم الله
تعالى مفرقا عن ذكر اسم الله تعالى وحده مفرقا بيا
بحر الدخول والكلام فكان لان انعقاد اليمين تعلقا بالآلة
كان لها تعلق بالكلام بدليل انه لو قال ان دخلت
فوالله ولم يقل الا اكلم فانه لا تنعقد فلم يكن نصيح
اليمن بالله تعالى تعلقا بالآلة خول متكرر والكلام
غير متكرر والمعلق بشرط متكرر وغير متكرر لا يتكرر
فاما اليمين بالطلاق والعناق وغيرهما فمعلق
بالدخول وحده الا يرى انه لو اقتصر عليه صح فلم
يكر لان انعقاد اليمين تعلق بالكلام فيبقى اليمين معلقا

بالدخول وحده والدخول متكرر لانه اذا دخل فيه
 كلمة كلاً والعلق بشرط متكرر فيصير قائلاً
 عند كل دخلة ان كنت فلانا فامراته طالق ولوكرر
 وهذه المقالة ثم كلمة بحيث في الايمان كلها لان
 الشرط الواحد يصلح شرطاً للايمان كلها انتهى
قوله وزوال الملك من نكاح او عيب لا يبطل
 اليمين اي زوال ملك النكاح او زوال ملك البدن لا
 يبطل اليمين حتى لو طلقها وانقضت عدها بعد التعليق
 بدخوله الكار مثلاً ثم تزوجها فدخلت طلقته وكذا لو
 قال ذلك لعبد فباعه ثم اشتراه فدخل عتق كذا في النهر
 وفي البحر الرايق والمراد من زوال الملك زواله بمادون
 الثلاث بيات طلقها بعد التعليق واحدة او اثنتين
 فانقضت عدها ثم تزوجها ثم وجد الشرط طلقته وطلق
 الملك فشمع ملك النكاح وملك اليمين حتى لو قال لعبد
 ان دخل الدار فانت حر فباعه ثم اشتراه فدخل عتق
 انتهى وبما ذكرناه علم ان قوله ولو باعه فيه نف وشر
 مرتب فقوله لو اباها راجع الى قوله من نكاح وقوله باعه
 راجع الى عيب وكذلك في نكاحها واشترائه واصاب في ذلك
 وبقي الكلام في قوله اماها فان الامانة ليست بكافية
 في زوال الملك بل الشرط لزوال الملك انقضائه العدة
 كما صرح به الكتابات المذكوران فانه لو طلقها بائنة
 ولم تنقض العدة يكون الملك باقياً وله ان يجلب عليه
 النفقة ويقع عليها الطلاق غلاماً اذا انقضت العدة
 فانه لا يجلب عليه النفقة ولا يقع طلاقه عليها قبل تزوج
 جديد فلها من **قوله** فحيلة من علق الثلاث بدخول

الدار الخ انما سماها حيلة لكونها مخلصتة عن وقوع الثلاث
 التي يقتضيها الشرط ظاهر الا لاجل كونها خلافاً
 للشرع في الظاهر ومطابقاً له في الباطن بوساطة
 بعدة عن الظاهرة كما هو شأن الحيلة فالحاصل
 انها ليست بحيلة لانها من حرمات النكاح المقررة
 في المتون ففي متن الهداية وان وجد في غير الملك
 انحلت اليمين بوجود الشرط ولم يقع شيء لانعدام
 الحيلة انتهى فتصدق هذه القضية على ما اذا علق
 طلاقاً ثلاثاً بدخول الدار ثم طلقها طلقته حتى
 خرجت من العدة ثم دخلت الدار فانه وجد الشرط
 في غير الملك فانحلت اليمين ولم يقع شيء فحيلة من جزئياً
 المسئلة الكلية وليست بحيلة وفي الكثر والا لا واعلة
 انتهى اي ان لم يوجد الشرط في الملك لا يقع الطلاق
 وتعمل اليمين ان وجد في غير الملك واما المحرور بعد
 الشرط في الملك لا ينحل كذا في البحر والزيلعي وفي صدر
 الشريعة وان وجد في الملك ينحل لا الى جزاء اي تطل
 اليمين ولا يترتب عليه الجزاء فحيلة ليست بحيلة انما
 هذه المسئلة من صور هذه المسئلة الكلية فليثبت
قوله ان القول له اي للزوج لانه منكر وقوع
 الطلاق وهي تدعيه وهذا اولي من التعديل بانه متمسك
 بالاصل لان الاصل عدم الشرط والقول لمن يتمسك بالاصل
 لان الظاهر شاهد له لانه لا يشمل ما اذا كانت الظاهر شاهداً
 لها والحكم بقوله قوله مطلقاً فلذا لو قال لها ان لم تدخلي هذه
 الدار اليوم فانت طالق فقالت لم ادخلها وقال الزوج لم
 تدخلها فالقول له وان كانت الظاهر شاهداً لها وهو ان لا

عدم الدخول واقرى منه لوقاله ان لم اجامعك
 في حيضتك فالقول له انه جامعها مع ان الظاهر شاهد
 لها من وجهين كون الاصل عدم العارض وكوت الحنة
 مانعة له من الجماع كذا في البحر **قوله** قلت فالمسئلة
 السابقة وهي فالقول له دفع اليمين مقيدة بما يمكن
 منه الانشاء لا مطلق الشرط والمسئلة الثانية ان حضنت فانت
 طالق وهي مقيدة بقيام البعض في صدق هو القول قولها
 وان لم يكن البعض قائما لم يقبل قولها فالمسئلة الثالثة مقيدة بان
 فليتا مل **قوله** في حق نفسها خاصة اي لا في حق غيرها
 في قولها حضنت بعد قوله لها ان حضنت فانت طالق ولا لانه
 قال في الدرر لا في حق غيرها والقياس ان لا يصدق في حق نفسها
 ايضا لانه شرط فلا يصدق فيه كما في الدخول وجه الاستحسان
 انها امنية في حق نفسها اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها فيقبل قولها
 كما في حواله والوطى لكنها شاهدة في حق غيرها بل هو مترتبة
 فلا يقبل قولها في حقها نقل في النهاية عن شرح الطحاوي ان هذا
 ليس بمحرم على عموم بل هذا فيما اذا كذبها الزوج في قولها حضنت
 واما اذا صدقها يقع الطلاق عليها جميعا انتهى **قوله**
 بالامتنع من رجعتا عبارة النهر فالقول لها في حقها ظاهره
 من غير معين ويدل عليه قوله فقالت حضنت
 او احييتك طلقته وهذا الطلاق انما يتعلق باخبارها
 وقد وجد انتهى اقول الطلاق علق على حضنها
 في الواقع الا ان طريق علمه هو اخبارها فان قال قائل
 لا يصدق الا يمينها فله وجه فليتا مل عند الفتوى **قوله**
 فان صدقها او علم وجوب الحيض منها اي من الضرة
 ولا يصح الرجوع الي المخاطبة فليتبني فاد ابن الرهام

رج في المسئلة الاولى اما لو صدقها طلقته فالانه
 ايضا كذا في جميع نظائره انتهى **قوله** لا يقع بروية
 الدم اي لا يحكم بالطلاق بروية لانه لا يقع بروية
 لانه اذا استمر ثلثة ايام يقع من حين ذلك الدم
 فالوقوف بروية الدم الا ان الحكم متوقف على تحقق
 الحيض قال في المحيط لو قال لها عبده حر ان حضنت
 قالت ربيته الدم وصدقها الزوج لا يحكم بعنته
 حتى يستمر ثلثة ايام والظاهر وان كان فيه
 الاستمرار ولكن الظاهر يكفي لدفع فندفع فيه
 العبد استخدام المولى عن نفسه ولا يكفي الاستحقاق
 فاذا استمر تبين انه كان حيا فليعتق من حين رآه
 الدم انتهى وفي الدرر فاذا تمت ثلثة ايام
 حكمنا بالطلاق من حين حاضت **قوله**
 فارثها للزوج الاول دون الثاني ظاهره انه
 قوله الكل والذي صرح به في قاضيات انه قوله
 لمحمد فنص عبارة بن باب التعليل رجع قال لامرأة
 قبل الدخول اذ احضت فانت طالق فقالت حضنت
 وتزوجت من ساعتهما ثم ماتت قال لمحمد رج ميراثها
 للزوج الاول دون الثاني وقال لا يدري اكان ذلك
 حيا ام لا انتهى وهكذا نقل عنه في البحر وقوله وقال
 لا يدري اي قال لمحمد لا يعلم انه كانت حيا في الواقع
 ام لا يعني لا يحرم الزوج الاول من الميراث بالشك
 لان الميراث كان ثابتا له يقينا فلا ينتفي بالشك فقوله
 وقال لا يدري آه بيات لعله عدم جرمانه من الميراث

فليتبينه **قوله** ثم انما يقبل قولها ما لم ترحيضة اخرى
قال في الجوهره اذا قاله اذا حضت حيضة فانت
طالق فقالت حضرت يقبل قولها ما لم ترحيضة اخرى
لان شرط الطلاق وجود الطهر فيقبل قولها ما بقي
الطهر حتى لو قالت حضرت فطهرت ثم لا ان انا حائضه
او طهرت منها اي من الثانية لا يقبل انتهى وبه تحرير ان
قوله الشارح انما يدركه لا فائدة فيه بل فيه ركاه لا تخفى
فكان تركه اولي **قوله** وان علم الاول فلا كلام فيه
لانه لو علم وقع العلق بالسابق ولا يقع باللاحق شئ
لان الطلاق المقارن لانقضاء العدة لا يقع وان اختلفا
فالقول للزوج لانه منكر الزيادة وما هن الشاخي
من انه يقع الثلاث لاحتمال الخرج بما قيل ينبغي ان
لا يعود عليه لانه سيجعل عادة غير انه ان تحقق ولادتها
معا وقع الثلاث وتعتد بالاقراء ولو ولدت غلاما وجرار
ولا يدرى اولهم وقع ثنتان في القضاء وثلاث في التز
لان الغلام ان كان اول او ثانيا تطلق ثلاثا واحدة به و
ثنتين بالجارية الاولى لان العادة لا تنقضي ما بقي في
البطن ولد وان كان اخر يقع ثنتان بالجارية الاولى ولا
يقع بالثانية شئ لان العين بالجارية اخلت بالاولى ولا
يقع بالغلام شئ لانه حال انقضاء العدة فتزد فيه ثلاث
وثلثين فيحكم بالاقول قضاء وبالاكثر تنزهها كله من فتح القدير
قوله بخلاف ان كان في بطنك والمسند بجاليها
اي قال ان كان في بطنك غلام فانت طالق واحدة وان كان
جارية فثنتان فانه يقع ثلاث لانه وجد الشيطان ولم يولد

لفظ

لفظ عام **قوله** لم تطلق حتى تلد لاكثر من سنتين من رقت
اليمن لانه علقه بحدوث الحمل بعد اليمن وتوهم حدوث
الحمل قبل اليمن الى سنتين فوقع الشك في الواقع فلا
يقع الشك كذا في المحيط **قوله** ان ولدت ولدا فانت
طالق او حرة الخطاب الاول لزوجته والثاني لامته فقوله
طلقت وعققت فيه لف ونسرت **قوله** قال
لام ولده ان ولدت فانت حرة تنقضي به العدة به
جوهره هكذا في النسخ وفيها سقط وتحريف والذي
في الجوهره نفسه وان قال اذا ولدت ولدا فانت
طالق فولدت ولدا ميتا طلقت وكذا اذا قال لامته
اذا ولدت ولدا فانت حرة فهو كذلك لان الموجود
مولود فيكون ولدا حقيقة ويعتبر ولدا في الشرع
حتى تنقضي به العدة والدم بعده نفاس فامه ام ولد
تحقق الشرط وهو ولادة الولد انتهى والظاهر
من عبارة الجوهره ان قوله حتى تنقضي به غاية لقوله
ويعتبر ولدا شرعا يعني ان الولد للميت يعتبر
ولدا شرعا حتى لو طلق زوجته الحلي وولدت ولدا
ميتا خرج به من العدة ولو ولدت امته منه ولدا ميتا
نصرام ولده وليس معنى عبارة الجوهره كما يفهم من
الشرح ان السيد اذا قال لام ولده ان ولدت فانت
حرة فولدت ولدا ميتا يخرج من عدة السيد فانه
عزاه الى الجوهره غير موجود فيها فليست مل تاملا صادقا
فلو قال الشارح قال لامته ان ولدت ولدا فانت
حرة فولدت ولدا ميتا يصير حرة لانه ولده حقيقة
حتى تنقضي به العدة جوهره كان معناه وعزوه صحيحا

قوله ولو الثلاث اي ولو كان الطلاق المطلق لانا
لهذا هو المصود الا ان عبارة غير مهذبة **قوله**
والسئلة رباعية فانه اما ان يوحدا في الملك او وجد
الثاني منه فقط او لم يوجد شيء منهما في الملك او وجد
الاول منه لا الثاني قال في الدرر علق الثلاث بشيئين
يقع الثلاث ان وجد الثاني في الملك يشمل ما اذا وجد
في الملك او وجد الثاني منه فقط مثل ان يقول ان كنت
زيدا وبكر فانت طالق ثلاثا فبانت وانقضت عدتها
فكملت زيدا ثم تزوجها فكملت بكرا فهي طالق ثلاثا والافلا
يشمل ما اذا لم يوجد شيء منهما في الملك او وجد الاول
فنه لا الثاني وذلك لان صحة الكلام باهلية التكلم لكن
الملك بشرط حالة التعليق ليصير الجزاء غالبا للزوج
باستصحاب الحال فتصح اليقين ويشترط عند تمام
الشرط ايضا لينزل الجزاء لانه لا ينزل الا في الملك
والحال فيما بين ذلك حال بقاء اليقين فتستغنى عن
قيام الملك اذ بقاؤه محله وهو الذمة انتهى قال
الشربلالي في حاشيته على الدرر عدله به عن قول
الكنز والملك بشرط لاخر الشرطين لما قال الكمال
اي ابن الهمام وجعله في اكثر من كتاب من تعدد
الشرط ليس بذاك لان تعدد الشرط بتعدد فعل الشرط
ولا تعدد في الفعل هنا بد في متعلقه ولا يستلزم تعدد
المتعلق فعلى الفعل فانها لو كلمتها معا وقع الطلاق
لوجود الشرط وغايته تعدد بالقوة انتهى وقال صاحب
البحر اعترض الكمال على الشارح في مسألة الكتاب من
تعدد الشرط سهوا لانه انما جعله من قبيل الشرط المشتمل

على

على وصفيين وعليه حمل عبارة المصنف لانه قيل تعدد
الشرط انتهى فليتا مل انتهى كلام الشربلالي **قوله**
لان الشرط لا يشاركهما في القسم ولم يوجد وقع بعض
النسخ ولو يوجد بالواو بدل الم وهو تحريف والصواب
بكله لم يجز **قوله** قيد في النسخ حاشا بما اذا اراد
ان قال في النسخ قيد بقوله عليك لانه لو لم يقله طلقت
الحريصة وبالباين لانه لو كان رجعا طلقت كذا في شرح
مكن ويخفى ان يقيد بما اذا اراد رجعا لما مر من انه
يقسم لها الا بعدت هذه الارادة وهذه وارادة على
المعنى انتهى **قوله** ولو قال رجعا او باينا يقع بنية
البائن لا الرجعي قال في البحر وفي القنية لوقاله انت طالق
رجعا او باينا ان شاء الله تعالى عن نية فان عني الرجعي
لا يقع وان عني البائن يقع ولا يعمل الاستثناء للفاصل وان
عني البائن لم يقع لصحة الاستثناء انتهى قال في النسخ
واقوله بل الصواب ما في القنية وذلك ان معنى كلامه انت
طالق احد هذين ولهذا لا يكون الرجعي لغوا بان يوا
خلاف ما اذا اتوى البائن واما البائن فليس لغوا على
كل حال انتهى **قوله** ولا يشترط فيه قصد اي في
اي في الاستثناء فلا يقع الطلاق اذا ذكر الاستثناء
سواء كان عن قصد او لا قال في البحر واطلق فشم
ما اذا اتى بالمسبة عن قصد او لا فلا يقع فيها اسم
قوله ولا التلفظ بهما اي لا يشترط التلفظ
بالطلاق والاستثناء فلو تلفظ بالواحد وكتب الثاني
صح قال في البحر واطلق فشم ما اذا كتب الطلاق في
الاستثناء وكتب الطلاق واستثنى بلسانه او طلق بلسانه

واستثنى بالكناية يصح كما في البرازية انتهى **قوله**
 ولا العلم بمعناه اي ولا يشترط في صحة الانشاء العلم
 بمعناه كما لا يشترط القصد فيصح الانشاء مع عدم
 القصد وعدم العلم الذي هو الجهل فاذا اكمل بالانشاء
 غير قاصدا اياه وجاهلا بمعناه صح الاستثناء
 فاذا صح الانشاء يقع الطلاق **قوله** فافتي له الف
 طائفة بعد الوقوع وقع في الاكثر النسخ فانشاء
 له العزم من الانشاء وصوابه فافتي له من الافتاء
 وقوله بعدم الوقوع متعلق بافتي الاول اي افتي
 الشيخ الرملي في هذه الصورة بعدم الوقوع و
 قوله طائفة حكمته حاله من فاعل ونص عبارته فتاوى
 الشيخ شهاب الدين الرملي في الصغير **مسألة**
 رجل حلف بالطلاق انه لا يفعل هذا الشيء فافتا
 شخص بعدم الوقوع بفعله ففعله اعتداه على قوله
 المفتي صحة ذلك ثم تبين ان الحكم بخلاف ما قاله فهل يقع
 عليه الطلاق او لا او يفرق بين المفتي العالم والمجاهل
 او كنه الحال **اجاب** لا يقع الطلاق على الخالف
 ان ظن صحة ما افتاه به المفتي سواء كان المفتي به عالما
 او جاهلا انتهى اقول — لمناسبة لذكر انكاره
 هذه المسألة في هذا المقام الامتناسية المأمل والا فلا استثناء
 ههنا والكلام السابق واللاحق فيه **قوله** ولو
 شهد ايها اي بالمشيئة وهو اي الخالف لا يذكرها الخ قال
 في البحر ولو شهد انه استثنى متصلا وهو لا يذكره قالوا
 اذا كان حاله لا يدري ما يحري على لسانه الخ **قوله**
 ويقبل قوله ان ادعاه اي يقبل قوله الزوج ان ادعي

الاستثناء

الاستثناء وانكرته المرأة لجوارته قاله ولم يسمع الشهود
 ولا سمعت هي والشرط سماعه لاسماعهم على ما عرف في الجامع
 الصغير وفي الصغير اذا ذكر البدر في الخلع لا يسمع دعوى
 الاستثناء كذا في البرازية وفي الثانية لو قال الزوج طلق
 اسس وقلت انشاء الله ففي ظاهر الرواية يكون القول
 قول الزوج وذكر في النوادر خلافا بين ابي يوسف ومحمد
 الله تعالى فقال علي قوله ابي يوسف يقبل قوله الزوج وعلي
 قوله محمد لا يقبل قوله ويقع الطلاق وعليه الاعتماد و
 الفتوى احتياطية امر الفرج في زمن غلب على الناس الغش
 انتهى اقول الفتوى على ظاهر الرواية **قوله**
 ومثل اذا لا وان لم واذا أي مثل ان الا ان يشاء الله تعالى
 او اذا اشأ الله وان لم يشأ الله وانما لا يقع في الاخر لانه لو
 اوقعناه علمنا ان الله تعالى شاءه لان الوقوع دليل
 المشيئة لان كل واقع بمشيئة الله تعالى وهو عاق بعدم مشيئة
 تعالى لا بمشيئة جل وعلا فيبطل الاتباع ضرورة **قوله**
 فانه تطلق عندها تعليق عند ابي يوسف لانضاب
 البطل بالاجاب هكذا في النسخ وهو غير مطابق لما في
 الكتب والمطابق لها فانه ابطال عندهما وتعلق
 عند ابي يوسف قاله الذي يلحق ثم التعليق بمشيئة
 الله تعالى اعدام وابطله عند ابي حنيفة ومحمد و
 قال ابي يوسف هو تعليق بشرط الا ان الشرط لا
 يوقف عليه فلا يقع كما لو علق بمشيئة غائب ولهذا
 شرط ان يكون متصلا كسائر الشروط ولما ان معناه رفع
 الحكم واعداً في الاصل وهذا لانه التعليق بالشرط وان
 كان اعدا ما لماله لكن له عرضية الوجود عند وجود الشرط

وهذا اعدام لحكم الكلام اصلا اذ لا طريق للوصول
الى معرفة مشيئة الله تعالى فكان ابطالاً فابن يوسف
اعتبر الصيغة وهما اعتبر المعنى وقيل للخلاف بالعكس
من اني يوسف ومحمد وثمره الخلاف تظهر في مواضع
منها اذ اقدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب بان
قال ان شاء الله انت طالق فعندها لا يقع لانه
ابطال فلا يختلف وعند ابن يوسف يقع لانه التعليق
لا يصح الا بالرباط وهي الفاء فعندها اذ اختلف انه لا يخلو
بالطلاق او باليمين بحيث يترك عند ابن يوسف
الشرط ولا يحدث عند من انتهى وقال المحقق ابن الهمام
التعليق بالمشيئة ابطال وهو قول الحنفية وحمل
كقوله تعالى حتى يلقوا في ستم الحياط وقال
اذا شاب بالغرايات املى او عاد القاركالابن الحبيب
وعند ابن يوسف تعليق ملاحظة للصيغة وهما لاحظا المعنى
وهو اني وقد نقل الخلاف بين ابي يوسف ومحمد على
عكسه وثمرته تظهر فيما اذ اقدم الشرط فقال ان شاء
الله انت طالق تطلق على التعليق لعدم الفاء في موضع
وجوبها فلا يتعلق ولا تطلق على الابطال وفي شرح
المجمع عكس هذا وهو غلط فاجتنبه وفيما اذا حلف
لا يخلف بالطلاق وقال حنث على التعليق لا الابطال
انتهى وبه ثبت ما ذكرناه من عدم المطابقة فعلم انه
سهو من طغيان القلم فاعرفه فان الاختلاف الواقع
بينهما وبين ابي يوسف في الابطال والتعليق وعلى ذلك
بناء الثمرات لا في التعلق والتعليق كما لا يخفى على الفقيه
فما ذكره ملاحظه في الدرر وتبعه الشارح غير مخيم

لان

لان ما في الدرر مطابق لما في المجمع وقد قال المحقق في حقه
فاجتنبه ونص عبارة الدرر كذا ان شاء الله انت طالق
فانه تطلق عند ابي حنيفة ومحمد وتعلق عند ابن
يوسف لانه ان البطل متصل بالاجاب فيسقط حكمه كما لو
اخر ولهما ان الموضوع لا يرتبط بالاجاب فيسقط حكمه كما لو
فاذا انتهى الارتباط فيبقى قوله انت طالق منجزا
بخلاف تاخير الشرط فانه ح يكون معرا يتوقف
عليه صدر الكلام انتهى ويفهم منه ان قوله لا يصال
البطل بالاجاب علة للتعلق فلا يقع الطلاق لكنه غير
مستقيم لان التعليق لا يصح بدون الفاء كما نقلناه انفا
عن ابن الهمام الا اننا قد مناسنا ان ابا يوسف يجوز
تقدير الفاء والمفهوم من الذي يلحقها ابن الهمام والهداية
غيرها انه علة للابطال وهو الحق وقد اطلت ابن النجيم
الكلام في هذا الموضع في بحره فمن اراد فراجع والساعلم
قوله والعقبتاني وغيرها وثمرته فمن الحكايات
يلحق ان يذكر الثمرة قبل ذكر مسئلة الاتفاق لان هذه
الثمره في صورة الاختلاف لا الاتفاق كما لا يخفى
قوله كان ذلك تملكاً فان قال انت طالق ان شاء
فلان او اراد او احب او رضى اقتصر على المجلس فان
عله فلان في المجلس وشاء وقع الطلاق **قوله**
وعلى ما سمر من العادة فهي مائة وثمانون لانه ما ان
يكون الطلاق والاستثنى لهما بالكتابة او الاولى
بالكتابة والثاني باللفظ او بالعكس فهي ثلاثة وثلاثة
في ستين مائة وثمانين **قوله** فيقع ثنتان بان
طالق عشر الا تسعاً الا ثمانية الا تسعة لا استثنى

سبعة من ثمانية فبقية واحدة ثم استثنى الواحدة
من التسعة فبقية ثمانية ثم استثنى الثمانية من العشرة
فبقية طاعتان بنا على ان الطلاق لا يكون اكثر من ثلاث
نكاحات قال انت طالق الاثلاث الا اثنتين الواحدة
كما لو قال له على عشرة دراهم الاسبعة الاخيرة الا ثلثة
الادرها فانك تنظر الى الستة الاخرى وهو درهم واحد
ثان استثنى من الذي يليه وهو ثلثة دراهم يبقى درهمان
ثم استثنى الباقي وهو درهمان من الذي يليه وهو
خمس بقية ثلثة ثم استثنى الثلاث من الذي يليه وهو
سبعة فبقية اربعة ثم استثنى الاربعة من كل ما اقر فبقية
سنة فمطى له سنة وعلى هذا القياس كل استثناء اذ دخل
في استثناء فاحفظه فانه دقيق **قوله** تاخذ العدد الاول
بيمينك والثاني بيسارك الخ يعني تجمع الاول والثاني
والخامس والسادس وهكذا في الموضع وتجمع الثاني والرابع
والسادس وهكذا في الموضع ثم تسقط الثاني من الاول
فما بقي هو الواقع ونما نحن فيه الصورة المجموعة هكذا ما في
اليمن ثلاثون وفي اليسار خمس وعشرون فاذا
استقطنا خمسا وعشرين من ثلثين بقي خمسة وقال
بعض الفضلاء وجهه انه اذا استثنى تسعة من عشرة
لا يجوز استثناء الثمانية من واحدة لانه استثناء الكثير من
القليل فاذا علم هذا علم انه يستثنى تسعة من عشرة وسبعة
من ثمانية وخمس من ستة وعلى هذا القياس وما حررنا
علم سرقوله تاخذ الاول بيمينك والثاني بيسارك وفي
البحر الرابق والاصل انه اذا تعدد الاستثناء بالاكاف كان كل
استثناء تاما يليه فوقع ثنتان في قوله انت طالق الاثنتين

الواحدة وفي المحيط وطريقة اخرى لمعرفة ان تاخذ
الثلاث بيمينك والثلثين بيسارك والواحدة بيمينك
ثم تسقط ما اجتمع في يسارك فما اجتمع في يمينك فما بقي فهو
الواقع انتهى وهذا مطابق لما قررناه **قوله**
لا غيرها اصلا كما في واقعات الصدر الشهيد كذا في الدرر
قوله حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما لو قدم الجزاء
فلحفظ هكذا في بعض النسخ وفي بعضها بخلاف
ما لو لم يؤخره الجزاء وكلاهما صحيحان واما ما وقع
في بعض النسخ من قوله بخلاف ما لو اخرج الجزاء وفي
بعضها ما لو اخرج الجزاء فكله غلط قال في البحر الرابق
عند قول الماتمة وانما يصح في الملك وفي المحيط من باب
عطف الشروط بعضها على بعض لو قال ان تزوجتك
وان تزوجتك فانت طالق لم يقع حتى يتزوجها
مرتين ولو قدم الجزاء فهو على تزويج واحد وكذا
لو وسطه انتهى وبه علم ان نسخة ما لو لم يؤخر
الجزاء احسن لشمولها صوارتي المتقدم والتوسط
في البحر ايضا فلا عن المحيط ولو قال انت طالق ان
تزوجتك فانت تزوجتك او وسط الجزاء لم يقع حتى
يتزوجها مرتين فقد فرق بين الفاء والواو فجعله
بالواو عادة للشرط الاول وبالفاء جمعة شرط ابتدائي
ولو قال انت طالق ان تزوجتك ثم تزوجتك فانت
طالق انعقدت في الاخرة انتهى **قوله** ولو اختلفت
لانك تجزوا الاول تعليق اي لو قال لها امرك بيدك
ثم اختلفت ثم رجعت اليه انعقد جديد ليس لها
ان تطلق نفسها لانه اي امرك بيدك تجزى في هذه الصور

والاول وهو قوله ان غبت عندك اربعة اشهر
فامرك بدمك تعليق والتعليق لا يبطل بزوال
الملك هذا هو الذي ينبغي ان يفسر كلامه والتعليق
لا يبطل به وان كان مقتضى ظاهر العطف ان الثاني
ايضا محمول على تعليق الامر بالدم لكن التعليق
ما ياه قال في فتح القدير في فصل الامر بالدم وما
وقع في هذا الباب من المناقضة ما ذكر في الفصول
لو قال لامرته امرك بدمك ثم طلقها بابنا خرج الامر
من بعدها وقال في موضع اخر لا يخرج وان كان الطلاق
مبائنا ووفق بان الخروج فيما اذا كان منجزا وعدمه
اذا كان معلقا مثل ان قال اكر ترا بدمك فامرك بدمك
ومعناه بالعربية ان ضربتك فامرك بدمك ثم طلقها
بابنا او خالعها ثم تزوجها ثم وجد الشرط يصير
الامر ببدها ولو طلقها لاثبات ثم تزوجها ثم وجد
الشرط زوج ثم ضربها لا يصير بدها انتهى وفي
الحجج الرباني في فصل الامر بالدم المناقضة الثانية
ما وقع في الفصول انه لو قال في موضع اخر لا يخرج
ان كان الطلاق بائنا ووفق بان الخروج فيما اذا
كان الامر منجزا وعدمه معلقا بان قال ان كان كذا
فامرك بدمك انتهى وبما نقلناه تعين حمل كلام
المشايخ على ما ذكرناه به وظهر ايضا انه ليس
مدار الفرق على التطبيق بالامال وعلى الخلع كما يتبادر
ذلك الى الفهم من عبارة الشارح ثم قال في الحجج
الحق ان في المسئلة اختلاف الرواية والاقوال
وظاهر الرواية ان الامر بالدم يبطل بتنجيز الابانة

انك شرا
ان انت
اي انه ضربتك
اضربك

بمعنى

بمعنى انها لو طلقت نفسها في العدة لا يقع لا بمعنى
بطلانها بالكلية لما قد مناه من انها لو طلقت نفسها
بعد الزوج وقع عند الامام ويدل عليه قولهم
في باب التعليق وزوال الملك بعد اليمين لا يبطلها
بناء على ان التجيز بمنزلة تعليقها باختيارها نفسها
وان كان تعليقها انتهى **قوله** اما لصدقة اولها
غوس اما لصدقة ولا بد بحمل الله دخل الدار
قبل هذا القول ولا بد دخل عبده فلا كفارة عليه
لانه لم يدخل بعد اليمين ولا يعتق عبده لانه
دخلها قبل اليمين واما كونها غوسا فيحمل المضار
على الماضي فليشمل **قوله** ولا بد دخله للفضل
في اليمين بالله حتى لو كانت يمينه الاولى يعتقه او
طلاقا الخ يعني اليمين بالله تعالى لا بد دخل للفضل فيها
فدين فيما قال ولا يقتضي القاضي حسب ظاهر
اللفظ بخلاف اليمين بطلاق وعنف قائما به خلا لانه
تحت القضاء اقوت في قاضيه من باب التعليق
رجل قال لامرته ان كان فلان دخل هذه الدار اليو
فانت طالق ثم قال ان لم يكن فلان دخل هذه الدار
فعبده حر طلقت امراته وعنف عبده لانه كل من
اقرار منه بالحقت في اليمين الثانية انتهى وفي الوكوال
من فصل تعليق الطلاق ولو قال عبده حر ان كان
فلان دخل هذه الدار ثم قال امراته طالق ان لم يكن
دخل فلان بعينه هذه الدار امس طلقت امراته
وعنف عبده لانه صار باليمين بالعنف مقرا بوجود
شرط الطلاق وباليمين بالطلاق صار مقرا بوجود

شرط العتق لان بكل يمين يدعي برة فيها و برة في
 كل يمين يحقق الحنث للآخرى ووجود الحنث
 لا ينفك عن الجزاء والاقرار بالشئ اقرار به
 وبما لا ينفك عنه فصا وعلى هذا التقدير معترا
 بنزول العتق والطلاق جميعا انتهى فعلى هذا
 يدخل الطلاق والعتاق في القضاء القاضي بحكم الاقرار
 والله اعلم **باب طلاق المريض** وفي القنية المفلوج والمسلول
 والمقعد الخ هكذا في بعض النسخ عزاه الى القنية
 وفي بعض النسخ بدل في القنية وفي الدرر
 وهو موجود فيها فعزوه اليها اولي فنص عيان
 الدرر والمقعد والمفلوج ما دام يزداد ما به كالمرضى
 فان صار قد نما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق
 وعزاه انتهى الا ان المسلول غير مذكور فيها لكنه
 حكم حكمهما فكانه مذكور معنى وفي الزيلعي و
 اختلافوا في المسلول والمفلوج وامثالهما قبل ما دام
 يزداد ما به فهو مريض والا فهو صحيح وذكره
 محمد بن سنان ان كان لا يدرى بده بالتداعي
 فهو مريض والا فهو صحيح وقال الهندواني ان كان
 يزداد ايدا فهو مريض وان كان يزداد مرة
 ويقل اخرى فهو صحيح انتهى **قوله** علم
 باهليتها ام لا كانت الخ ضمير علم للزوج قال في المحرر
 لا يشترط علم باهليتها للبراء حتى لو طلقها بانها
 في مرضه وقد كان سيدها اعتقها قبله ولم يعلم
 الزوج كان فزا وكذا لو كان تحت كتابية فاستلمت

فطلقها

فطلقها الزوج ثلاثا وهو لا يعلم باسلامها كما في الظهير
 بخلاف ما لو قال المولى لامته انت حرة عذا وقال الزوج
 انت طالق ثلاثا بعد عذران علم الزوج بكلام المولى
 كان فارا والا فلا كما في الحاشية انتهى وكذا في النسرة
قوله وهو كذلك بذ لك الحال اي وهو مريض
 ومات في ذلك المرض فلو صح منه فمات في عذتها لم
 ترث وتكفي اهليتها للارث وقت الموت بخلاف
 الباين قال في النسرة اما الرجعي فتوارثت فيه
 مطلقا ما بقيت العدة ولا يشترط فيه اهليتها فيه
 لارثها من وقت الطلاق الى الموت انتهى **قوله**
 ولا بد في الباين ان تستمر اهليتها للارث من وقت
 الطلاق الى كانه الاولي ذكره مستصلا بقوله بخلاف
 الباين كما نقلناه عن النسرة الموقلة الاولي **قوله**
 وهو الطلاق لانها كالمرضية وعذرها ان اذاتم لها
 ستة اشهر هو يقول بتوقع الولادة في كل ساعة قلنا
 لا يخاف منه الهلاك قبل الطلاق فلا يعتبر قبله كما لا
 يعتبر احتمال الاستقاط في كل ساعة وفي البحر الرائق وفي
 المجتبى اختلف في تفسير الطلاق فقيل الوجع الذي
 لا يسكن حتى تموت او تلد وقيل وان سكن لانت
 الوجع يسكن تارة ويهيج اخرى والاول اوجه
 انتهى وفيه انتهى ما في البحر ونفاذه انه لو حلف
 صحها وحنث مريضا قول الفرق بين المفيد والمفاد
 ان المفيد صورة التنجيز اليهم وبينه في المرض والمفاد
 صورة التعليق بان قال ان دخل الدار فاحدي
 امراتيه طالق في الضفة ودخل الدار في المرض وبينه

فيه فانه يكون فارا ونص عبارة النهرو في الكافي
قال لزوجتيه احدا كما طالق ثم بين ذلك في المرض
صار بالموت فارا اقوله وعلي هذا فتبين ان لو حلف
وهو صحيح لكنه حلف وهو مريض فتبين في واحدة
انه يكون فرا ايضا ولم اراه انتهى **قول** ولم
يعلم به كان فرا فتبين ظهري بخلاف ما لو قال
لاستدانت حرة عدا وقال الزوج انت طالق بالاك
بعد غدا ان علم بكلام المولى كان فرا والاعلم لا تتره
لان وقت اضافة الطلاق لم يقصد ابطال الحقة
حيث لم يعلم وان صارت اهلا قبل نزول الطلاق
ولم تكن حرة وقت الاضافة لا يعتقها مضاف
بخلاف ما اذا كانت حرة وقت ولم يعلم به لانه امر
حكمي فلا يتوسط العلم به كذا قدر والفرق بينهما
قول كما اذا وقعت الفرقة بينهما باختيارها
الى قوله ولذا لم يكن طلاقا مثالا لمباشرتها بسبب
الفرقة لان طهر لها ويؤيده ما خرج به الزميلي
حيث قال حتى لو باشرت بسبب الفراق من خيار
البلوغ والعنف والتمكين من ابن الزوج والارثاء
وغو ذلك بعد ما حصل لها ما ذكر من المرض بمرثها الزوج
لكنها فارة انتهى فلا يرد عليه انه يدخل فيه ما اذا
خالعت وهي مريضة فانت في العدة فانه لا يرثها
زوجها مع انها باشرت بسبب الفرقة لان المراد من
مباشرتها سبب الفرقة ما اذا لم يوجد منه الطلاق
والله يشهد قول الشارح ولذا لم يكن طلاقا ويعتق
هذا ما قال في البحر عند قوله المائت طلقتها رجعا

ادباينا في مرضه ومات في عرتها ورثت وبعدها لا انتهى
قيده بموته لانه لو ماتت المراءة لم يرثها الزوج بحال
لان الزوج رضي بطلاقه حقه كذا في المحيط ومثله في
النهر وعلم منه انه اذا خالعتها وهي مريضة فماتت في العدة
لا يرثها الزوج بالاولى لانه اذا لم يرثها الزوج بالابا
بلا اخذ المال فاع اخذ المال اولى ويؤيد ما ذهبنا اليه
من انه مع مباشرتها بسبب الفرقة لا يرثها الزوج
اذا وجد منه الطلاق ما ذكره في فح القدير وفي
الجامع لو فارقت في مرضها بخار البلوغ او العنف
ورثها لانها من قبلها ولذا لم يكن طلاقا وفي
النيابيع جعل هذا قول المحنفه ومحمد وفي الفرقة
بسبب الحب والعنف واللعان لا يرثها لانها طلاق
فكانت مضافة اليه انتهى فقال عدم وراثته اياها
بطلاقه وكذا في معراج الدراية ولا شك ان الخلع
طلاق وصريح بذلك في قاضيجان حيث قال واذا
وقعت الفرقة بين الزوجين في مرض المراءة ببيعها
ثم ماتت في العدة او كانت الفرقة طلاقا كالفرقة
باختيارها بسبب الحب والعنف واللعان في قول
المحنفهرج لا يرثها الزوج وان لم يكن طلاقا كالفرقة
الواقعة بخار البلوغ من الصغير وخيار العنف ورده
المراءة ورثها الزوج انتهى وسياتي في اخراي الخلع
منا وشرحا ان خلع المريضة يعتبر من الثلث لانه
تبرع وله الاقل من ارثه وبذلك الخلع ان خرج من
الثلث انتهى فلو كان وارثا ما صح اعطاه الاقل وقد
ذكرنا هنا انه ما فيه مزيد على ما ههنا فاعلم بهذه النقول

ان سبب عدم ورثة الزوج في صورة الخلع هو رضاه
بطلان حقه بالطلاق فليغتنم هذا التحريم فان المقام
نزلة الاقدام وقد زلت فيه الاقدام ولذا وسعنا فيه
الارقام **قوله** لان الموت معرف الي علة لقوله
الامام المحنف لا لقولهما وقوله معرف بالعين المله
وبعد هاراد مهلة ثم فاء فواقع في بعض النسخ من
قوله مفرق بفاد ثم راء ثم فاف سهو قلم ومعنى معرف
انه يعرف بالموت اخر الزوجات وعندها يصير فارا
وترث المرأة لان الاخرى لا تحقق الا بعد تزوج
غيرها بعد ذلك يحقق بالموت فكان الشرط محققا
عند الموت فيقتصر على **باب الرجعة**
قوله بالفتح وبكسر الجيم هو رعاي ان الفتح فيها انصح
من الكسر خلافا للازهري في دعوى اكثرية بالفتح وبالكسر
واللهو تبع لابن دريد يتعدي ولا يتعد يقال رجع
الى اهله ورجعة اليهم ردونه رجعا ورجوعا مرجعا
فان كانت مشتقا من الرجوع فهو متعدي وان كان مؤنزا
فهو لائم **قوله** استدانة الملك القائم في العدة اي
ابقا النكاح على ما كانت مادامت العدة لقوله تعالى
فامسكوهن بمعروف لان الامساك استدانة القائم
لا اعادة الزايل ولقوله تعالى وجعلتم احق
بردهن بدل على عدم اشتراط رضاها كما في شرح
الكنز وغيرها اذ لا رجعة في عدة الخلو ابن الكمال
قال في النهر وفي الخلو الصحيحة تجب العدة ولا يقع
الرجعة ونقل البزازي وغيره انه لو ادعى الوطاء
بعد الخلو وانكرت كانت له الرجعة لا في عكسها انتهى

اي لو

اي لو ادعت المرأة الوطاء وانكر الزوج ليس له الرجعة
قوله ويقع مع اكرام وهذا ولعب وخطاء
كالنكاح كذا في البدائع **قوله** ولو منها اختلا
او كان نائما او مكرها او محتوها اما اذا ادعت و
انكره لا يثبت الرجعة وقد مناهي باب التعليق انه
لو قال لها ان جامعتك فانت طالق فجامعها ويكتب
بعد ما جامعها فهي رجعة عند محمد وقال ابو يوسف
لا تكون رجعة الا ان يثنى عنها ولا تقبل الشهادة
عليها لان الشهوة لا تعرف الا بقولها وخرج
ما اذا كانت هذه الافعال بغير شهوة او نظرا
الى غير داخل الفرج بشهوة ولو اتي حلقه الدبر
فانه غير لا يكون سراجا لكنه مكروه كما في الوالوجية
وفي الجوهرية ولو صدقها الورثة بعد موته انها
لمتتة بشهوة كان ذلك رجعة انتهى وعلم بهذا
التحريم ان قوله او ورثته بالرفع يعطون على
الضمير المستتر في صدقها والمحرز له التاكيد بحجة
بمنفصل فليثبت وقوله الذي يلقى والفتوي على انه
رجعة ولو قبلته او لمسته او نظرت الى فرجه بشهوة
وعلم الزوج ذلك وتركها فهي رجعة وان كانت
ذلك اختلاسا منها لا يتمكن فكذلك وعند أبي
يوسف ومحمد لا يكون رجعة الاول الاعتبار
بالصاهرة ولهذا لو ادخلت فرجه في فرجها
وهو نائم كانت رجعة فصا ركا لجارية المبيعة بشرط
الخيار للبائع فلو فعلت ذلك بالبائع في مدة الخيار
صار فسخا للبيع وان تزوجها في العدة لا تكون رجعة

عند اجنبه لان انشاء النكاح في النكوة باطل لغو ولا
يثبت ما في ضمه وعند محمد يكون رجعة وعن ابي
رواتبان واختار الفقيه ابو جعفر قول محمد و
يقتي رجعة المحنوت بالفعل ولا يصح بالقول
وقيل بالعكس وقيل بها انتهى **قوله** ويجعل
الرجل بالرجعي ولا يتأجل رجعتها اي لا يرجع نوحلا
بعد ما صار حرا لا بسبب الرجعة بل يبقى على حاله
قال في الخلاصة وبالطلاق يتجمل المدخل ونورا جعها
لا يتأجل وصحة الظهيرة وفي الصيرفة لا يكون حالا
حتى تنقضي العدة والقول في انقضائها بالحق قول
الموازة ولا تصدق على انقضائها في اقل من شهرين
كذا في الحاوي القدسي **قوله** لا يملك غيره بعد
العدة قال الزيلعي وقال في الهداية وكذا يستحب
ان يعلمها بالمراجعة كما لا تنفع في المعصية يعني بالزوج
بغيره وفيه اشكال لان المعصية لا تكون بدون
العلم وفي القابلة لا تحقق المعصية بغير ذلك الا ان يقال
ينبغي ان لا تزوج بغيره حتى تنال عن ارتجاء لانفاده
به فلا تزوج بغيره سوال وقعت في المعصية وهذا
شكل ايضا من حيث انه اوجب عليها سوال وانبات
المعصية بالفعل بما ظهر عندها انتهى **قوله** ونذهب
الاشهاد بعد لبن فيه بالعدلين اخذ من قولهم ان
الامر في قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم لمحمول
على الذب بقربينة انه امر بالاشهاد بعد الامر بشئين
الاشهاد والمفارقة فهو كان الاشهاد واجبا في
الرجعة منذ وباني المفارقة لزم استعمال اللفظ الواحد

في حقيقة ومجازة وهو منوع عندنا **قوله** وتقدر
قبولها اي دعوي الرجعة على اللبس والتبديل لكنه لم
احده في كتاب الطلاق الى هنا فالظاهر ان الكلام فيه
حذف اي تعدد قبول قولها على نفس اللبس والتبديل
حيث قال كس ولو صحت الي قوله ان صدقها هو
او ورثته والله اعلم **قوله** وبما انما يحب البائل
حيث قال لا يثبت اقراره بل باليمين اما لو اقر في الحال
لم يكن مقبولا لثبته في المبسوط وقيل بقوله بعد العدة لانه
لو قال في العدة كنت راجعتك امس ثبتت وان لذينة
ملكه الانشاء في الحال كذا في البحر **قوله** فالقول لها عند
الامام اي في السنتين لان الرجعة يثبت على قيام العدة و
القول في العدة قولها فكذا نعم يثبت عليها ولا تسلم انه
ملك البضع مادامت في العدة بل هو كالاجنبي فيه بخلاف
الاقرار بالنكاح والانشاء فيه لانه ملكه فيه ثابت عند
القرار فينفذ وقال في السنتين القول قول المولى
لان البضع ملكه وهو خالص حقه وقد اقر به لغيره
نصدق كاقارره عليها بالنكاح وهي تنكر بل او لا
البقاء سهل من الابتداء وهذا لان الاقرار تصرف في البضع
فيستد به المولى كانشاء النكاح كذا في الزيلعي وفي
الدرر وان كذبه فلا يكون رجعة ولا يمين عليها **قوله**
فالقول له **قوله** اي للمولى على الصحيح ولا يثبت
الرجعة اجماعا في الصحيح اما عندهما فظاهر واما عند الحسن
فلا يثبت من قضية العدة في الحال وظهر ملك المولى
في البضع فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف الاول
لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر بقيام العدة عندهما

فلا يظهر ملكه مع العدة وقيل هي ايضا على الخلاف وقيل
لا يقضي بشئ ما حتى يتفق المولى والآمة واما في الثانية
فالاية اعرف بحالها وهي امينة فيه فيقبل قولها دون
المولى والزوج ولهذا يقبل قولها اني خائض في
حق حرمة الوطى عليها وفي حق الصلوة والصوم انتهى
قوله فلا يمكنها ابطاله اي فلا يمكن الآمة ابطال
حق المولى **قوله** ثم انما تعتبر المدة لو بالحض
لا بالسقط صوابه ثم انما يعتبر قولها في العدة فقط
لو بالحض لا بالسقط قال في فتح القدير ولو قالت ولدت
يعني انقضت بالولادة لا يقبل الا بالبنينة واسقطت
سقطا مستبين بعض الخلق فللزواج ان يطلب يمينها
على انها استقطبت هذه الصفة بالاتفاق انتهى
قوله عشرة ايام مطلقا اي سواء اغتسلت ام لم
تغتسل وسواء مضى عليها بعد الانقطاع وقت صلاة
اولى فهو مستررك لقوله في المتن وان لم تغتسل
قوله ولا قل لا تنقطع حتى تغتسل او بمضي
جميع وقت صلاة حتى يصير الصلوة دينيا في ذمتها وان
كان الطهر في آخر الوقت وهو ذلك الزمن اليسير
الذي تقدر على الاغتسال فيه والحرمة لا مادونه
وتفرغ على الاول ما لو طهرت في وقت مهلك وقت
الشرب لا تنقطع الرجعة الى دخوله وقت العصر
قوله وتصلى وعند محمد تنقطع الرجعة بالتيمم
وحده من غير الصلوة لان التيمم كالغسل عند عدم الماء
وبه قال زفر والاشك كذا في العيني **قوله**
لانها عضو واحد على الصحيح فكل واحد اقل من عضو

اقول

في حكم واحد اقل من عضو

اقول بالاشتقاق عليه واما الاختلاف في انهما كالعضو
وكما دون العضو قال في الزيلعي والبحر والنهر
وهذا لفظ الزيلعي ولو اغتسلت وتركت المعضة
والاستنساك لا تنقطع الرجعة عند ايموسف
لبقاء عضو كامل وعند انها تنقطع وبه قال محمد
احتياط الشبهة الاختلاف لانها استناد في الاغتسال
عند البعض فكان الاحتياط في الانقطاع ولفظ النهر
وتركت المعضة والاستنساك كالعضو عند الثاني
وعنه كما دون العضو وهو قول محمد لان في فرضيتها
اختلافان على الافتراض لا تنقطع وعلى السنة تنقطع
انتهى وكما ترى العلة في كل من القولين الذين احدهما
ذكره الشارح وثانيهما ذكره الزيلعي وغيره مختلفة
مدار الحكم على ما ذكره الشارح على الكمال والقلية ومدار
الحكم على ما ذكره الزيلعي وغيره على الافتراض والاستناد
بقي انه لا يصح قوله الشارح كل واحد منهما كالاقل لانه
علة بقوله لانها عضو واحد فاذا كانا عضوا واحدا
كان كل واحد اقل فليقتضيه **قوله** فجات يولد
لاقل من ستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح
اقول صوابه ستة اشهر فصاعدا الى لانها اذا انت
بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت
النسب لما قال في الهداية في باب النسب واذا تزوج
الرجل امرأة فجات يولد لاقل من ستة اشهر من يوم
تزوجها لم يثبت نسبه لان العلوق سابق على
النكاح فلا يكون منه انتهى فاذا لم يثبت النسب لم
يصح الرجعة لانه مقر بعدم الوطى والشرع ما كذب

ج

ولا رجوع في طلاق قبل وطى قال المحقق ابن الهمام في هذا
الباب ومن طلق امراته وهي حامل او ولدت منه قبل
الطلاق ثم طلقتها وقاله لم اجمعها فله الرجعة لان
الحمل متى ظهر بعد العقد من مدة يتصور ان يكون
منه بان تاتي لستة اشهر فصاعدا من يوم التزوج
جعل منه شرعا لقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش
انتهى وقال ايضا المحقق عند قوله صاحب الهمدانية
وتأويل مسئلة الولادة ان تلد قبل الطلاق اي في مدة
يصح بان تلد لستة اشهر فصاعدا من يوم النكاح كما
قد منا انتهى وقال الزميلي عند قوله الماتن ولو طلق
ذات حمل او ولد وقاله لم اطأها راجع اي لو طلق
امراته وهي حامل او بعد ما ولدت في عصمته وقاله لم
اجامعها فله الرجعة لان الحمل متى ظهر في مدة
يتصور ان يكون منه بان ولدت لستة اشهر
فصاعدا من يوم التزوج جعل منه بان ولدت لستة اشهر
لقوله عليه السلام الولد للفراش وللغاهر للحجر فكان
ذلك دليل الوطى منه وكذا اذا ولدت في عصمته في مدة
يتصور ان يكون منه بان ولدت لستة اشهر فصاعدا
من يوم التزوج جعل منه حتى يثبت نسبه منه في الموضع
فما كثر الملك والطلاق في الملك التاكد يعقب الرجعة و
بطل زعمه بنكزيب الشرع له انتهى وقال في الدرر في تفسير
ما ذكرنا من العبارة اي كان له ان يرأجعها اما اذا ولدت منه
فلا يراها لادتها لستة اشهر فصاعدا من وقت التزوج
ثبتت نسبه منها وصار مكذبا في زعمه شرعا انتهى و
الظاهر ان في عبارة الشرح سقطا وتقديره لا قبل من ستة

اشهر

اشهر من وقت الطلاق ولسنة اشهر فصاعدا من وقت
النكاح ومن تأمل كتب الفقه يعلم ان هذا هو الصواب
في الاصلاح والله اعلم واسأله الفلاح **قوله**
وتوقف ظهور صحتهما على الوضع لاينا في صحتهما قبله فلا
مساحة في كلام الوقاية هذا جواب لما قال صدر
الشرعية عند قول الماتن لو طلق حاملا او من ولد
بنكر او طلقها فله الرجعة **ش** اي طلق امراته وهي
حامل فانكر وطبقها فله الرجعة اقوله في قوله فله
الرجعة تساهل لان وجود الحمل وقت الطلاق انما
يعرف اذا ولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق
فاذا ولدت انقضت العدة فلا يملك الرجعة نكحت
المراد انه راجع قبل وضع الحمل فلو لدت لا قبل من ستة اشهر
اي من وقت الطلاق يحكم بصحة الرجعة السابق ولا يراه
انه يحل له الرجعة قبل وضع الحمل لانه لما انكر الوطى والشرع
لا يحكم بوجود الحمل وقت الطلاق بل انما يحكم اذا ولدت
لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق فلم يوجد تكذيب
الشرع قبل وضع الحمل انتهى كلام صدر الشريعة مختصرا
فاجاب الشارح بانه لا تسامح في قوله فله الرجعة **قوله**
فان طلقتها فراجعها والمستلة بما لها يعني خلاها ثم انكر الوطى
ثم طلقتها بعد ما قاله لم اجمعها ثم جادت بعد المراجعة بولده
لا قبل من سنتين من وقت الطلاق صحته تلك المراجعة لانه
لان العدة لما وجبت ثبتت نسب الولد منه وظهر ان العلوق
كان سابقا على الطلاق فنزل وأطبا فيكون مكذبا شرعا
فصار كالمسئلة المتقدمة انتهى وفي البحر لان العدة لما وجبت
ثبتت نسب الولد منه وظهر ان العلوق سابقا على الطلاق

فنزل وأطيا قبل الطلاق دون ما بعده لانه على اعتبار الثاني
 يزول الملك بنفس الطلاق لعدم الوطى قبله فيجزم الوطى
 والمسلم لا يفعل الحرام وهو ان كان لا يكدب لكانت لما
 لزمت احد الاعتبارين من الزنا وكذبه فجعله كاذبا
 اخف من حمله على الزنا انتهى **قول** **له** انتهى المطلق
 اشأ رالي قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن قال
 المحقق ابن الهما وليس له المسافرة بها فانها تحرم على
 الزوج لنقص فيها على خلاف القياس وهو قوله تعالى
 لا تخرجوهن من بيوتهن نزلت في الرجعة لعميق
 الآية وهو قوله تعالى لا تذكروا لعن الله من يبدل
 امره اي يبدله ان يراجعها انتهى **قول** **له** فلو لم
 يصرح كان السفر رجعة دلالة فصح قال فيه واورده عليه
 ان التقويل بتهوؤة وخو يكون نفسه رجعة وان نأوى
 على نفسه بعدم الرجعة وجوابه الفرق بالحمل والحركة
 كما قلنا انتهى يعني ان اخراجها الى المعتدة من الرجعي حرام
 وتقييدها بشهوة ليس بحرام واجاب **السني** بان التقيد
 رجعة حقيقة لا دلالة بخلاف السفر فانه رجعة دلالة لانه
 يستلزم شيئا ثبت به الرجعة انتهى افود بغير جواب
 ابنا الهام ما ذكره الماتن بعد هذه المسئلة والطلاق الرجعي
 لا يحرم الوطى فعلم تحريم ذواعيه بالاولي وفي النهر وكذا
 لا يحل اخراجها الى ما دون السفر لان مناط الحرمة انما هو الزوج
 لا خصوص السفر الا اذا شهد على رجعتها وفي الهداية ما يدل على
 ان الحرمة تقتد بها اذا لم يراجعها في عدتها فان راجعها
 زالت الحرمة كذا في البحر وفيه نظر بعد من تدبر ما في الهداية
 انتهى **قول** **له** وفي المسئلة باطلا قال في البحر واما ما عني

المسئلة فنحن طلق امراته غير المدخول بها الاثنا فله ان
 يتزوجها بالتحليل واما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له
 من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي المدخول بها انتهى
 فعناء انه طلقها الاثنا متفرقة فلا يقع الا الاولي **المسئلة**
 بكلمة واحدة كما ذكر العلامة البخاري شارح الدرر في لا
 حاجة الى ما في فتح القدير من انها زلة عظيمة الى ان قال
 لا يبعد كفا ر مخالفه انتهى **قول** **له** ولو انفرد مراهقا
 اي وطيه يقوم مقام وطى البالغ الا انه لا يجزى طلاقه
 الا بعد البلوغ فلا تضمن عدته الا بمضي العدة بعد
 الطلاق بعد البلوغ فليست به هذه النكته قال في شرح
 النافع للمصنف اذا جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد
 ان يطلقها بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ غير
 راقع انتهى من جامع الفتاوي **قول** **له** فلو كانت صغيرة
 لا يوطأ مثلها لا تحل الاول والاحل وان افضاها قال
 في النهر فلو جامع المقتضا لا يحلها ما لم تحل ولو صغيرة لا
 يجمع مثلها لا يحلها وان كان مثلها يجمع حلت وان افضاها
 انتهى وفي البحر السابق راى بالوطى الى ان المرأة لا بد ان
 يوطأ مثلها اما اذا كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لا تحل للاولي
 بهذا الوطى والى انه لا بد من التيقن بكونه في المحل حتى لو كان
 المرأة مفضاة لا تحل للاول بعد دخوله الثاني الا اذا حبلت
 بعلم اذ الوطى كان في قبلها انتهى اقوال **انظر** الى الفرق
 بين صيرورتها مفضاة بالجماع وبين كونها مفضاة قبل
 الجماع ثم جامع حيث تحل للزوج الاول في الاول دون
 الثاني **قول** **له** والموت عليها لا يحل القينة قال في
 البحر وفي القينة المحلل اذا اولى الى مكان النكارة تحل للاول

والنوت لا يقوم مقام الدخول في حق التحليل انتهى مع انه نقل
في المحيط من كتاب الطهارة انه لو اتى امرأة وهي عذراء لا غسل
عليه ما لم ينزل لان العذرة مانعة عن موارات الحشفة
انتهى كلام المهر يعني مقتضى كلام المحيط انه بالابلاج
الي محل البكارة لا تحل الاول لانه لا يتحقق التقاء الختانين
وهذا ما اشار اليه الشارح بقوله واستشكل المصنف وقال
في النهر ما في القنينة ضعيفا في الشرح بشرط ان يكون
الابلاج موجبا للغسل وهذا ليس كذلك ففي طهارة
المحيط انه لو اتى امرأة الخ انتهى وهذا علم ان ضمير و
استشكل لما في القنينة لا الموت عنها **قول**
لكن في شرح المشارف لابن ملك لو وطئها نائمة لا
يجلها الاول لعدم ذوق العلة اقول توجد هذه
العلة فيما اذا انزل ايضا لان النائمة لا تذوق العلة
ولا العسل فالانزال ودخول الحشفة فقط على حد
سواء ولا اظن احدا يقول اذا جامعها وهي نائمة وانزل
انها لا تحل الاول فالظاهر ان الذوق اما حقيقي واقعا
حكمي ففي النوم في الحال التي حكمي والله اعلم ويؤيد هذا
ما ذكره العيني في شرح الكفر وعذره والشرط الابلاج
دون الانزال لانه كمال ويشترط ان يكون موجبا
للفعل وهو التقاء الختانين انتهى ولا شك ان التقاء
الختانين موجب للفعل على النائمة سواء انزل او لم ينزل
فلتأمل **قول** يرفع الامر لشافعي فيقتضي بطلان
النكاح اي في القيام والاتي لا في المنقضي في البحر في مناقب
الغزالي اذا كان العقد بالاولى بل بعبارة المرأة او كان
بلفظة الهبة او كان بحضرة فاسقين ثم طلقها ثلاثا ثم

اراد ان تحل له بالادراج فانه يرفع الامر الي شافعي فيقتضي
ببطلان النكاح ويند وجهه بعقد جديد ولا يرد ان
القضاء بفساد النكاح يستلزم حرمة الوطئ المتقدم وان
الاولاد متولدة من وطئ حرام لانا نقول القضاء يعمل
في القيام والاتي لا في الماضي انتهى وفي النهر قال
في البرازية لو كان النكاح بالاولى فطلقها ثلاثا ثم
تزوجها بالتحليل وقضى بصحة اخذ ابقوله صحيحا والشافعي
رضي الله عنه والقاضي شافعي وحنفي جاز قال صاحب
المنظومة وكان استاذي شيخ الاسلام لا يرى ذلك
للحنفي لان محمدا قال بمرأته هذا النكاح ولكن يبعثه
بالتكاثب الي شافعي وبه يظهر ان الوطئ في النكاح الاول
كان حراما وان في الاولاد خبثا لان القضاء اللاحق كدليل
النسخ يعمل في القيام والاتي لا في المنقضي انتهى والوفي مثال
اذ كذا لو كان بلفظ الهبة او بحضرة فاسقين انتهى
يقول العبد الضعيف الصواب في عبارة النهران يقول
وبه يظهر ان الوطئ في النكاح الاول ما كان حراما وان في
الاولاد لا خبث ليصح بغيره بقوله لان القضاء اللاحق
كدليل النسخ فان النسخ لا يحرم ما وقع قبله وانما يحرم ما بعده
وهذا يعني قوله صاحب البحر لانا نقول القضاء يعمل في القيام
والاتي لا في المنقضي وان لم يحل علي النسخ لا يكون لكلامه معنى
لان الحكم بفساد النكاح يقتضي ان يكون الفاسد
اصل العقد فاذا فسد اصل العقد كيف لا يكون الوطئ
حراما الا انما قلنا ان هذا كدليل النسخ مع كلامه واحاما
ذكره من قوله وكان شيخ الاسلام لا يرى ذلك للحنفي
نوراني وينبغي ان يكون عليه المعول لكن ذكر خير

ففي

الدين الرملي في فتاويه من كتاب الطلاق بعد نصف
 الكتاب **سئل** فلما اذ اطلق الرجل زوجته التي زوجها
 له غير ابها مع وجوده ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل فحكم
 بها ففعل بصحة وان لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا
اجاب نعم يصح قال في جامع الفصولين رافعا
 للعدة ولا وزجندى القاضى ان يبعث الشا في ان
 يبطل نكاحا عقد بشهادة الفسقة والخنفي ان يفعل ذلك
 وهي مسألة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بالاولى
 ولو طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم بصحة وان
 لا يقع الطلاق اخذ بقوله محمد وقيل لم يحرم ولكن لو بعث الي
 شا ففعل لم يقع بينهما وحكم بالصحة جائز لو لم يأخذ الامر
 والمأثور شيئا وهذا الحكم لا يظهر ان النكاح الاول حرام
 اوفيه شبهة كذا في الفتاوى النقي ومن صرح بالمسئلة
 صاحب الذخيرة وكثير من علمائنا وهي مسألة الحكم اذا وقع
 بشروطه بمضنة المخالف فيه ولا يجوز نقضه انتهى اقول
 هذا الذي ذكره في القاضى الخنفي اذا لم يكن ممنوعا عن الحكم
 على خلاف مذهبه واما اذا كان ممنوعا فلا ينفذ حكمه
 ولا يجوز له الحكم على خلاف مذهبه اصلا كما في قضاء الحرمان
 في زبائنا فليتنبه **قوله** والزوج الثاني يهدم بالدخول
 قال ابن الهمام ويهدم الثاني الطلقة والطلقتين يعني اذا
 كان دخل بها ولو لم يدخل بها لا يهدم بالاتفاق فليس فيه
 تعرض لدخول الزوج الاول والظاهر ان دخوله وعدمه
 على حد سواء في هذه المسئلة واما وجوب الهدة عليها في
 الدخول وعدمه في عدمه فلا مدخل له في الهدم ثم لا يخفى
 فليتنبه فان بعض الناس زلت اقدامه في هذا الموضع

الزوج
 م

قوله

قوله وهو الحق فتح واقره الم قال في فتح القدير
 قال محمد لا يهدم ما دون الثلاث والمسئلة مختلفة
 بين الصحابة فروي محمد عن ابنه عن حماد بن ابي
 سليمان عن سعيد بن جبير قال كنت جالسا عنده
 عند الله بن عتبة بن مسعود رضي الله عنه اذ جاء
 افراني فساله عن رجل طلق امراته تطليقة او تطليقتين
 ثم انقضت عدتها فتزوجت زوجها غيره فدخل بها ثم ماتت
 عنها او طلقها ثم انقضت عدتها واراد الاول ان
 يتزوجها على كم هي عنده فالتفت الي ابن عباس رضي الله
 تعالى عنها وقال ما تقول في هذا قال يهدم الزوج
 الثاني الواحدة والثنتين والثلاث واسئل بن عمر
 قال فلقية ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فقال مثل ما قال
 ابن عباس وروي البيهقي عن طريق الشافعي بسنده
 عن عمر بن الخطاب قال هي عنده على ما بقي وعنه عن علي
 رضي الله عنه ونقل عن ابي ابن كعب وعمران بن
 الحصين فاخذ الشافعي من الفقهاء بقوله شيان الصها
 وشبان الفقهاء بقوله شياخ الصحابة والترجيح الوجه
 ثم بعد اسطر ذكر الوجه ثم قال فظهر ان القول ما
 قال محمد وباقي الامة الثلاثة انتهى وقال في البحر
 الدائق وقد اخذ ابو حنيفة وابو يوسف فيها بقوله
 شيان الصحابة كابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما
 واخذ محمد بقوله الا كما يكره وعلي رضي الله عنهما
 وحاصل ما استدلوا به من قوله صلى الله عليه وسلم لعن
 الله المحلل والمحلل له بطريق الدلالة بانه لما كان محلا
 في القليلة ففي الحنفية اولى او بالقياس بجامع كونه زوجا

ورده المحقق في الخبر والفتح بان التحليل انما جعل في
حرمتهما الثلاث ولا حرمة قبلها فظهر ان القول ما قاله
محمد وباقي الامة الثلاثة انتهى **قوله** له ان يصدر
ان غلب علي ظنه صدقها واقتصر المص في اخبارها
علي ما ذكره وذكره في المهر اية بسوطة فقلت قد
انقضت عدتي وتزوجت ودخل في الزوج وطلقتني
وانقضت عدتي وفي النهاية انما ذكر اخبارها
هكذا بسوطة لانها لو قالت خلعت لك فتزوجها ثم
قالت لم يكن الثاني دخلي ان كانت عالمة بشرائط
الحل لم تصدق والا تصدق وفيما ذكرته بسوطة لا
صدق في كل حال وعن السرخسي لا يحل له ان يتزوجها
حتى يستفسرها لاختلاف بين الناس في حالها بمجرد
العقد وفي التفريق لو تزوجها ولم يبا لها ثم قالت
ما تزوجت او ما دخل بي صدقت اذ لا يعلم ذلك الا من
جهتها واستشكل بانها قد اباها على النكاح المختراف منها
بصحة فكانت متناقضة فينبغي ان لا يقبل منها كما لو قالت
بعد التزوج بها كنت مجوسية او مرتدة او معتدة او
منكوحة الغنم او كان العقد بغير شهود ذكره في الجامع
الكبير وغيره بخلاف قولها لم تنقض عدتي ولو قال
الزوج لها ذلك وكذبته تقع الفرقة كانه طلقها ولذا
يجب عليه نصف المهر المسمى او كماله انتهى من قابلته ثم
رأيت في الخلاصة ما يوافق الاشكال المذكور قال في
الفتاوى لو قالت بعد تزوجها الاول ما تزوجت باخر
قال الزوج تزوجت باخر ودخل بك لا قصد في المراجعة انتهى
ولو قال الزوج الثاني النكاح وقد خلاس لا يبا معها

ان صدقت

ان صدقة المرأة لا تحل للزوج الاول وان كذبته تحل
كذلك اجاب القاضي الامام ولو قالت دخلي الثاني
والثاني منك فالمعتبر قولها وكذا في العكس وفي النهاية
ولم يمتري لو قال المحلل بعد الدخول كنت خلعت
بطلقها ان تزوجتها بل تحل الاول قلت يعني الامر
علي غالب ظنها ان كان صادقا عندها فلا تحل له وان
كان كذبا تحل وعن القاضي لو قالت تزوجني فاني
تزوجت عنك انقضت عدتي فتزوجها ثم قالت
ما تزوجت صدقت الا ان تكون اقربت بدخول الثاني
كانه والله اعلم يحل قولها تزوجت علي العقد وقولها ما
تزوجت علي معنى ما دخل بي لا على انكاحا اعترفت به ولذا
قال الا ان تكون اقربت بدخول الثاني فانه لم يقبل قولها
فانها تكون متناقضة صريحة كذا منقول من فتح القدير
قوله قال بعده اي بعد طلاقه ثلاثا كان قبلها قال
في المنع قال الزوج بعد الطلقات الثلاث كان قبلها اي قبل
الطلقات الثلاث طلقة واحدة وانقضت عدتها وصدقته
المراة في ذلك يصدر عنه علي المذهب قال في القسمة طلقها
ثلاثا ثم قال بعده كان قبلها طلقة واحدة وانقضت عدتها
فلم تقع الثلاث وصدقته في ذلك فقد ذكر في الجامع انها
بصدقان وذكر الزبيدي انها لا تصدقان وعليه الفتوى
وان تصدقده هي لا تصدق انتهى **باب**
الاثلاث **قوله** ولو ذميا اي ولو كان الحالف
ذميا قال في البحر والنهر وشرط الايلاء اهلية الزوج للطلاق
عنده واهلية الكفارة عندها فنصح ايلاء الذمي عنده فيها
فيه كفارة انتهى وقال الزبيدي المسلم والذمي فيه سواء

عند المحسفة لانه لا يمكنه القربان الا بحدث وهو من
 اهل اليمن بالله تعالى حتى يحلف به في الدعا ويضار
 كما لو حلف بطلاق او عتاق وعندها لا يكون موليا
 لانه يمكنه قربانها بالا كفارة يلزمه فصار كالحلف
 بالحج والصوم وابو حنيفة راح يقول انه اهل اليمن
 الا انه لا يلزمه الكفارة لانها عبادة وهو ليس من
 اهلها انتهى **قوله** ووقع باين بتركه اي بترك
 القربان اي ان لم يقربها اربعة اشهر ووقع باين فلا
 بد من تعيينه بـ اربعة اشهر وفي البحر الرائق بشرط
 اي الالباء محلبة المرادة بان تكون منكوحة وقت
 تنجز الالباء فلا يرد ما لو قال ان تزوجتك فوالله
 لا اقربك فتزوجها فانه يصير موليا عندنا كما في
 المبسوط انتهى فقتضاه انه ان اقربها لزمته كفارة
 اليمن وان لم يقربها اربعة اشهر تطلق امراتنا بنت
 ولو لم يزد قوله وانت طالق وانما اذا زاد قوله وانت
 طالق فيصير تقدير الكلام ان تزوجتك فانت طالق
 فيخبر ان وقع عليها الطلاق بالزواج وتخرج من
 العدة في ساعته فلا تبقى محلا للاباء الا ان نقول اذا
 تزوجها مرة ثانية يكون موليا فان قربها بعد الزواج
 يلزمه كفارة اليمن وان لم يقربها اربعة اشهر تبين منه
 ففي كلام الشارح اختصاره من قوله اعلم ثم رأت في
 القمستان ما يوافق الشارح حيث قال في النظم لو قال
 ان تزوجتك فوالله لا اقربك وانت طالق ثم تزوجها
 لزمه كفارة القربان ووقع باين بتركه بالفي انتهى
قوله بغير ما هو قربة بان قال مثلا ان قربتك فلان

علي

علي مائة درهم في الخ يصح ابلاء الذي عنده بما فيه كفارة
 وفايدة كونه موليا ان المدة لم مضت بالاقربان
 بانته بتطبيقه ولا يصح عندها اما لو الى بما هو قربة
 كالحج لا يصح اتفاقا وبما لا يكون قربة كاعتق فانه
 يصح اتفاقا ابلاء الذي علي ثلاثة او جدانته
قوله وفايدة وقوع الطلاق اي وفايدة ابلاء
 الذي وقوع الطلاق **قوله** ومن شرائطه اي
 ومن شرائط الالباء **قوله** عدم النقص على
 اربعة اشهر في المحرقة وعن شهرين في الامة **قوله**
 وسببه كالسبب في الرجعي وهو الذي من قيام المطا
 وعدم الموافقة **قوله** لا اقربك لغيره خايع
 في غاية البينات حلف لا يقربها وهي حائض لم يكن موليا
 لان الزوج ممنوع عن الوطى بالحض فلا يصح المنع
 مضافا الى اليمن انتهى راد في النهر بخلافه فاذا
 قيد بـ اربعة اشهر فان ذلك يكون قربة على اضافة
 المنع الى اليمن انتهى واليه اشار الشارح بقوله
 ولو لحائض لتعين المدة اي يضاف المنع الى اليمن
 لانه عين المدة **قوله** وقبائسه ان يكون موليا
 بما به ختمه او اتباع مائة جنازة ولم اره اقوله ليس
 هذا من الشارح بل ذكره صاحب النهر **قوله**
 ولو بعد تبين اي ولو كان موقفا بعد تبين بان قال والله
 لا اقربك ثمانية اشهر فمضى اربعة اشهر بالاقربان
 تبين بواحدة ومضى اربعة اخرى تبين بطلقة ثانية
 قال في القمستان في سقط الحلف الوقت اي المصريح
 بمدة او مدتين من التوقيت وهو تعيين الوقت ولو قال

جدة

والله لا اقربها اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففي الاول
 اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها بائنت منه بواحدة
 وسقط الاثلاث في الثانية اذا بائنت ثم تزوجها
 ثانيا ثم مضت اربعة اشهر اخرى بائنت بواحدة
 اخرى بائنت بواحدة اخرى وسقط الاثلاث انتهى
 اقول وعلى هذا الوقال اثني عشر شهرا في بصير
 كالابد **قوله** والمدة من وقت التزوج قال
 الذي يلحق وذكر في الكافي والهداية ان مدة هذا الاثلاث
 يعتبر من وقت التزوج وقال في الغاية ان تزوجها
 في العدة يعتبر ابتداء المدة من وقت وقوع الطلاق
 الاول ولو تزوجها بعد انقضاء العدة يعتبر ابتداء
 المدة الثانية من وقت التزوج ولم يحكم خلافا
 ومثله في النهاية وهذا لا يستقيم الا على قول من قال
 ان الطلاق يتكرر قبل التزوج او قد يتناضعفه
 وهذا بخلاف ما اذا اباها بتجيز طلقة او طلقتين قبل
 مضي المدة ثم تزوجها حيث يكون موليا وتعتبر المدة
 من وقت الاثلاث لان الاثلاث كانت منعقدة قبل فلا يبطل
 به ولها الوضعت اربعة اشهر وهي في العدة تطلق انتهى
 قال ابن الهمام بعد نقل كلام الزيلعي وهذا لا يستقيم
 الا على قول من قال وقد ينسأضعفه فالاولى اعتبار
 الاطلاق كما في الهداية **قوله** ثم عادت بثلاث
 قال المحقق ابن الهمام ولو بائنت بالايلاء مرة او مرتين
 وتزوجت بغيره ثم عادت اليه عادت بثلاث تطلقا
 وتطلقا مضى عليها اربعة اشهر لم يحكم بها فيها حتى
 تبين بثلاث وفيه خلاف محمد وهي مبني على مسألة

الهدم انتهى **قوله** بعد مدين الشهرين هذا قدرا
 اتفاني فانه لو قال والله لا اقربك شهرين بالزيادة
 بعد هذين الشهرين كمن الحكم كذلك كذا في الزيلعي
 وفتح القدير وعنه ما وبه علم ان المشا را الله قوله
 بقوله هذين الشهرين السابقات في الذكر والمراد
 بين البعدية الاتصال لا مطلق البعدية **قوله**
 لكن ان قال اتحدت الكفارة والا تعددت اي ان
 تكث يوما وزاد بعد قوله والله لا اقربك شهرين
 قوله بعد الشهرين الا ولله اتحدت الكفارة
 بالقربات وان لم يزد به تعددت الكفارة بالقربات
 وان لم يزد به تعددت الكفارة بالقربات قال في
 الفتح القدير لو قال بعد يوم والله لا اقربك شهرين
 ولم يزد على ذلك لم يكن موليا ايضا لتداخل المدينتين
 فتناخر المدة الثانية عن الاولى بيوم واحد وبساعة
 بحسب ما فضل بين اليمينين وان قال والله لا اقرب
 شهرين ثم بعد يوم قال والله لا اقربك شهرين
 بعد هذين الشهرين فانه ليس بايلاء ولا كن لا تتداخل
 المدينتان فلو قربها في الشهرين الاوليين لزمته كفارة
 واحدة وكذا في الشهرين الآخرين لانه لم يجمع على
 شهرين ميمنان بل على كل شهرين ميمنا واحدة
 وقد توارد شروخ الهداية من النهاية ومختصرها
 وغاية البيان على الخطاء عند كلامهم على هذه
 المسئلة فاحذر انه انتهى وقال في الدرر والتقييد
 بالظرف لانه يكون موليا مع حذفه وتأخر النية
 عن الاولى بيوم فلو قربها في الشهرين الاوليين

وفي مسئلة الكتاب لزمت كفارة واحدة وما توارده
عليه شراح الهداية من انه يلزم بالقربان كفارتان
قال في الفتح انه خطأ لانه لم يجمع على شهرين يمينان
بل على كل شهرين يمين واحدة يعني اذا كان لكل يمين
مدة واحدة فلا تدخل بين المدينتين حتى يلزم الكفارتان
الا ان يراد بالقربان قربان في مدينتهما كذا في الحقاشي
السعدية وعندني ان هذا المذهب المصير اليه عرف
ذلك من قاتل قوله في العنابة ويكون كلامه يمينين
مستقلين يلزمه بالقربان كفارتان انتهى **قوله**
ويستل بمضى العدة اي يبطل الايلاء بمضى العدة قبل
مدة الايلاء قال الزيلعي فلو انقضت عدتها قبل مضي
الايلاء يبطل الايلاء لعدم المحل انتهى فلو زادت العدة
على اربعة اشهر ولم يقربها بانتهى فيبقى له طلاق
واحدة **قوله** وفي الحاوي الى وهو صحيح المخالف
لاطلاقات المتن فلا يعول عليه **قوله** لكن في التزجيب
ان يكون معنى قوله الزيلعي والمسئلة بما لها يعنى المحترم
لا بقيد انتهى اقول كذا يرد على الشارح ما ورد على الزيلعي
حيث قال والمسئلة بما لها وتوجهه كما في النهر **قوله**
ويحصل التوفيق اقول يحصل التوفيق لو ذكر الزيلعي
قبل قوله والمسئلة بما لها فتقوله جلالا لله او حلال
المسلمين وحيث لم يذكر لا توفيق وما ذكرها نقلا عن
الفتاوي على ما في النهر فلا يكون موافقا لما في الزيلعي
قوله انت على حرام الفم مرة يقع واحدة كذا نقله
البرازية صاحب البحر والنهر وظاهره انه مخالف لما في
المتون من ان قوله انت على حرام ثلاث ان نوي الثلاث

وهنا قد صرح بالفم مرة فاقوله يكون ثلاثا والزيادة لغو
وكان وجهه والله اعلم انه كناية عن المبالغة في الاتماع
قوله طلقها واحدة ثم قال لها انت حرام ناوي بالثبوت
وقع واحدة في فتح القدير ولو طلق امراته طلاقا ثم قال
انت على حرام ونوي ثنتين لم يقع شيء ولو نوي الثلث
وقعت ثنتان فكذلك الثلاث انتهى وقال في الجراذ
طلقها واحدة ثم قال لها انت على حرام ناوي بالثبوت
فانه وان ثم تبت الثلاث لم يقع بالحرام الا واحدة قوله
ففتح القدير لم يقع شيء سبق فلم وعبارته غيره لم يقع
بكل ما اذا نوي الثلاث به فانه يصح وقوع ثنتان شكك في الثلاث
كما في الحاشية انتهى وقال في النهر وقوله فتح القدير لم يقع
شيء يعني بنية وان وقع باللفظ انت على حرام واحدة بنية
وهذا عرف انه لا منافاة بين هذا وبين قوله غيره لم
يصح بنية وان دفع ما في البحر من انه سبق قلم اذ عباره غير
لم يقع بنية انتهى **قوله** فكما نوي به يعني قال في البحر
صح بنية عند الامام وعليه الفتوى انتهى **قوله**
قال انتما على حرام حيث يوطئ كل ولو قال والله لا افرىكما
لم يحنث الا بوطئها والفرق لا يخفى قال في فتح القدير وفي
المحيط لو قال انتما على حرام يكون موثقا من كل واحدة منهما
بحنث بوطئها ولو قال والله لا افرىكما لا يحنث الا بوطئها و
الفرق ان هتاك حرمة اسم الله تعالى لا يتحقق الا بوطئها وفي
قوله انتما على حرام صار ابيلا باعتبار معنى التحريم وهو موجود
في كل منهما انتهى كلام الفتح **قوله** ان نوي التكرار ايا
تكرار اللفظ الاول وهو معنى التاكيد اتحاد الالاء واليمين
قوله والا فابالا واحدا كن حكمه حكم التوابع لما صرح به

وهنا

في المتقي وسقط اليهن ان حلف علي اربعة اشهر وبقيت
ان اطلق فلو حكمها ثانيا عاد الالباء فان مضت مدة اخرى
بالاوطى بانت باخرى فان تكثرت فذلك فان تزوج
بعد زوج اخر فلا يلا والتمس باقية انتهى فلو قال
الله لا اقربك او لا اقربك اربعة اشهر افاد بالثالثين
انه لا فرق بين تعيين الدة والاطلاق لانه كالتيابيد
وفي الدرر فلو قال والله لا اقربك او لا اقربك اربعة
اشهر الاول مؤثر والثاني موقت انتهى وفي النهرو
سقط الالباء لو حلف علي اربعة اشهر لانها موقنة وبقيت
لو حلف علي الابد بان يصرح او يطلق انتهى
باب الخلع **قوله**
خرج به الخلع في النكاح الفاسد لانه لا يفند الملك قاله
في المخرج في باب المهر وعقب العدة بعد الوطى في النكاح الفا
من وقت التفريق ولاحداد عليها في هذه العدة ولا
نفقة لها فيها لان وجودها باعتبار الملك الثابت بالنكاح
وهو منتف ههنا انتهى **قوله** المتوقفة علي قبولها
اي قبول الزوجة فخرج ما لو قال خلعتك ناويا الطلاق
فانه يقع بدون القبول فنزول الملك بدون القبول
قوله من غير عكس الكلي فلا يقال كل ما لا يصلح مهرا
لا يصلح بدلا في الخلع لانه لو خالعهما بما في بطن جارتها
او غنمها صح به انه لا يصلح مهرا بل يقابل كل ما يصلح مهرا
يصلح بدلا في الخلع لان ما يصلح عوضا للتقوم الي ان
يصلح عوضا لغير المتقوم فان البضع غير متقوم بحالة
الخروج ومنقوم بحالة الدخول فمنع الاب من خلع
صغيرته علي ما لها وجازلة تزويج ولله بما له وذكر

واشار باطلاقه الى ان هذه
اللفظ صريح فيه لانه لم يشترط
فيه النية انتهى صح

في غاية

في غاية البيان انه مطرد منعكس كليا لان الغرض من طرد
الكلي ان يكون ما لا يتقوم به ليس فيه جهالة مستتمة
ومادون العشرة بهذه المثانة ومن عكس الكلي
ان لا يكون ما لا يتقوم به وان يكون فيه جهالة مستتمة
ومادون العشرة ما لا يتقوم به ليس فيه جهالة فلا
يزد السوال الاعلى الطرد الكلي ولا علي عكسه انتهى
قوله وشروطه كالطلاق اي شرط الخلع كشرط
الطلاق وهو الملك او الاضافة الي الملك **قوله**
وطرف العبد في العتاق علي مال الي اي جانب العبد في العتاق
كجانب المراءة في حق المعاوضة فيكون من طرف العبد
بمعاوضة ومن جانب المولى بمينا وهي تعليق العتاق بشرط
قبول العبد فتثبت احكام المعاوضة في جانب العبد
لا المولى **قوله** وشروطه فيما لو بطل البذل اي مرة ما ذكره
من الطلاق والخلع تظهر فيما لو بطل البذل كما في ما نحن فيه
حيث خلع او طلق علي ما له هذا غاية ما يوجه كلامه وكانت
الاولى ان لا يذكر الثمرة ههنا لانه لم يذكر الاختلاف حتى يذكر
ثمرته كما هو قاعدة فذكر الثمرة بخلاف ما سيجي فانه
هناك ذكر الاختلاف قال في فتح القدير اذا شرط في
الفرقة عوضا غير متقوم حتى يطل فاما ان يكون موقفا
بلفظ الخلع او الطلاق ففي الخلع يقع باثنا وفي الطلاق
يقع رجعا ان كانت مدخولا بها وهي دون الثلاث
وجه الافتراق ان لفظ الخلع من الكنايات التي لها دلالة
علي قطع الوصلة لانه من خلع الحنف والنعل والقصد وقد
ان الكنايات عوامل يحق بها فاذا حقيقته منها قطع الوصلة
وكان الواقع بها باثنا وما لا فرجحي ولفظ الخلع من الاول

منها

بخلاف لفظ اعتدى استبري وحكم انت واحدة فانها
يقع بها الرجعي ولفظ الطلاق صريح لا يقتضي البينة
ولو لا بينة هذا الاعتبار عندنا في الكتابات لقولنا بالبر
فيها كقول مالك واحمد انتهى **قوله** لو قضى بكونه
نسخا نفذ اي لو قضى القاضي بكون الخلع نسخا نفذ قضاء
قال في البحر في الخلاصة ولو قضى بكون الخلع نسخا قتل
ينفذ وقبل لا انتهى والظاهر الاول لانه قضى في فصل
مجهوده فيه انتهى وفي الزهر ولو قضى قاض بكون الخلع
نسخا ففي نفاذه قولان حكاهما في الخلاصة انتهى وفي
الشرع لالوية ولا يخفى ان قضاء هذا الزمان ليس لهم
الا القضاء بالصحيح من المذهب وهو كونه باينا انتهى وفي
القنية في الباب المعقود المسائل التي لم يوجد فيها رواية
والاجواب شاف للتأخرين قالت لزوجه ابرائك من
المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها انت طالق اليوم طلاقا
رجعيا يقع باينا المقابلة في المال كمسئلة الزيادة ان انت طالق
اليوم رجعيا وغدا اخرى بالف قال الف مقابل بها وهما باينتان
ام رجعتان وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة او لا يبرأ
انتهى وفي الذخيرة انت طالق الساعة واحدة وغدا اخرى
بالف درهم فقبالت وقعت واحدة في الحال بنصف الالف
واخرى بالالف درهم فقبالت غدا بغير شيء وان تزوجها قبل
بجي الغد ثم جاء الغد تقع اخرى بخمسائة كذا في البحر والزهر
وفي اجابة السائلين نقلا عن قاري المداينة اذا قال الرجل
لزوجه ان ابرائني مما لك علي فانت طالق فقالت ابرائني
او ابراك الله ولم يكن ناعلمان مقدار الحق فمهل يقع الطلاق
وتصح هذه البراءة ام لا فاجاب اذا قالت له في مجلسها ابرائني

او ابرك

او ابرك الله صحت البراءة ووقع الطلاق سواء علما او احظا
مقدار الحقوق ام لا انتهى **قوله** وفي الصور الاربع
وهي ما ذكره بقوله والخلع يكون بلفظ البيع والشراء و
الطلاق والمباراة وفي الزيلعي الواقع بالخلع وبالبطاقة
الصريح اذا كان بعوض يكون باينا وكذا اذا كان بلفظ البيع
او المبارات كان باينا ولو قال لم أعن الطلاق لم يصدق
لان ذكر العوض اشارة صادقة على ان مراده الطلاق ولو
لم يذكر العوض يصدق في لفظ الخلع والمباراة لانها كانت باينا
ولا يصدق في لفظ الطلاق والبيع لانه خلاف الظاهر انتهى
قوله ويلحق به اي بالاخذ الا براء عمالها عليه **قوله**
ولو سمت حلالا لهذا الخلق فاذا هو خير رجع بالمهرات
لم يعلم ولا شيء له هكذا في النسخ وفيه سقط تقديره
رجع بالمهرات لم يعلم وان علم به فلا شيء له يده له عليه ما
في البحر لو سمت له حلالا لخلعني على هذا الخلق فاذا هو
خير فلها ان تترك المهر المأخوذ ان لم يعلم الزوج بكونه خيرا
وان علم به فلا شيء له انتهى وبه يتم المعنى والعريضة
قوله ولعدم التسمية عليه لما فهم من الكلام اي يقع
الطلاق البائن من غير شيء عليها لعدم التسمية لشيء نصربه
غائبة **قوله** وكذا عكسه اي لو قال الزوج لها خالعتك
علي ما في يدي ولا شيء في يده انه لا شيء له ايضا اذا فرقه
بينهما ولو كان في يده جوهرة لها فقبالت الخلع قبل ان تعلم
بما في يده ولو اشترى منها بهذه الصنفه كان جائزا ولا خيار
لها فالخلع اولى كذا في المبسوط نقل عن البحر **قوله** ولو
في يدها درهم او درهما لزمها كلمة الثالثة كذا في الخاتمة
والمبسوط ولو كان في يدها درهم اعلم ان في كلام المص مسامحة

اقل كلمتها ولو سمت دراهم
فبات ويضاهي لم اره قال
في البحر في المسئلة الثانية لو كان في يده

لأن عدم وجود شيء في يد هاشم شرط لرد المهر في الأولى وعدم وجود الثلاث شرط في الثانية وكلامه لا يفهمه انتهى قال في المهر أقول ينبغي نفي الثانية فيما إذا لم تسم شيئاً معناه نفي الوجود وفيما إذا سمته وعليه هذا في المسألة أصلاً إلا أن مقتضاه أنها لو سميت وراهم فاذا في يد هاشم فإبراء لا يجب عزاله وراهم ولم اره انتهى وقد علم أن قوله الشارح ولم اره قابله غيره **قوله** لأنه لا يبطل بالشرط الفاسد أي لأن الخلع لا يبطل بالشرط الفاسد قال الزبلي واشترط البراءة عنه شرط فاسد فيبطل الشرط لكونه مخالفاً لموجب العقد ولا يبطل الخلع لأنه لا يبطل بالشرط الفاسد كالتكاح بخلاف البيع حيث لا يصح في الأبق ويبطل بالشرط الفاسد أيضاً انتهى **قوله** وفي الحاشية لو طلقها ثنتين فله كل الالف ظاهرة أن معناه لو قالت طلقني ثلاثاً فالف فطلقها ثنتين فله كل الالف وليس كذلك بل معناه لو طلقها ثنتين ثم قالت له طلقني ثلاثاً فالف فطلقها واحدة فله كل الالف فقد رض في قاضيان قالت لزوجها وقد كانت طلقها ثنتين طلقني ثلاثاً علي أن لك الف درهم فطلقها واحدة كانت عليها كل الالف انتهى وفي البحر والظاهر بطلان الثلاث إلى أن لم يطلقها قبله إذ لو كان طلقها ثنتين قبله ثم قالت طلقني ثلاثاً علي أن لك الف درهم فطلقها واحدة كان عليها كل الالف لأنها التزمت كل المال بأيقاع البيوع تحت الغلظة وقد تم ذلك بأيقاع الثالثة كذا في المبسوط والخاتمة وينبغي أن لا فرق فيما بين الباء وعليه لأن المنظور إليه حصول المقصود لا اللفظ انتهى فيه تحريراً مقتضاه الشارح بخلافهم المقصود فليتبين ولو قال الشارح وفي الحاشية لو طلقها ثنتين

قبل

قبل قولها طلقني ثلاثاً فالف فطلقها واحدة فله كل الالف فكان صافياً عن كدر الخلق **قوله** طلقنا بغير شيء هكذا نقله في البحر عن التاتاري خاتمة ولم يذكر وجهه وكانه والله أعلم وجهه حاشية من لزومها الالف أو حاشية منها رقتان بغير شيء **قوله** وإن لم يقبل أي عندما لا أمام طلقت وعقوب مجافاً قبل أو لم يقبل لأن قوله وعليه الف جملة مستقلة وعندهما وقعا أن قبل أو لم يقبل لأن قوله ولزومها المال والأعمال بالانعقاد وحيلة أنثائية والثانية خبرية وعنده الواو للعطف هنا محلاً بالحقيقة ولا انقطاع لأن التحقيق أن الجملة الأولى خبرية لأنثائية كذا اختار في فتح القدير وفي كشف الدرر للسيد المحمدي ولا حاجة إلى ادعاء أن التحقيق أن الجملة الأولى خبرية إذ المحققون على جواز عطف الخبر على الأنشاء ومنه حسناً الله ونعم الوكيل كما قرره السيد وعنده انتهى وبما قررنا علم أنه لم كان ينبغي للشارح أن يذكر بدل قوله وإن لم يقبل أو أن قبل لأن هذه وصليّة وقاعدتها أن يكون ضد مدخولها أولى بالحكم ففما نحن منه القول أولى بالحكم لا العكس كما فعله الشارح فليتبين **قوله** وعكسه لا كيف ما كان أي لو قالت خالعتني وأنكر الزوج لا يقع الطلاق سواء قالت علي ما أو لا **قوله** لم يجب شيء لأن العبد ملك الزوج فلا يلزمها شيء **قوله** ومثاله المتعة أي يبرأ من المتعة كذلك قال في البحر وأما المتعة فقال في البرازية خالعتها قبل الدخول وكان له رسم مهر ان سقطت المتعة بالاذكر انتهى **قوله** ولا يبرأ ببراءة الله أقول بل يبرأ ببراءة الله وقد ذكرنا قريباً في مقولته ولو قضى بكونه فمخافته

عن قاري الهداية فارجع اليه **قوله** ان وقت وقتا
اي ان وقت الزوج وقتا فوقع في بعض النسخ من
صفة النكحة لا يساعده افراد قوله شرط البراءة
بالافراد **قوله** ولو تزوجها او هربت الخ قال
في البحر فان قلت اذا خالها على نفقة العدة ثم تزوجها
بعد خمسة ايام مثالا فهل يرجع عليها ببقية النفقة
قلت نعم في القنية اختالعت بالمهر ونفقة العدة ونفقة
ولده سنة ثم مات الولد بعد خمسة ايام وتزوجها
يرجع ببقية نفقة العدة ونفقة ولده سنة انتهى
وفي المهر اعلم ان الخلع لو وقع على نفقة العدة او
الولد ثم مات الولد في اثناء المدة او تزوجها فانه يرجع
عليها ببقية نفقة العدة وبقية نفقة الولد كما في القنية
ويستفاد منه انها لو نكحت وهي في العدة انه يرجع عليها
بالنفقة وموتها وعدم وجود ولد في بطنها كموث الولد
في اثناء المدة كما في المحيط فلو تركت الولد وهربت فللزوجة
ان ياخذ قيمة النفقة منها ولو خالعت على نفقة ولده
عشر سنين وهي معسرة فطالبة اجبر عليها وما شرط
حق عليها وعليها لاعتقاد اعلی ما اقي به بعضهم من
سقوطها منه ولو تزوجت كان للزوج اخذ الولد منها
ولو انفق على تركه ينظر الى مثال اسباكه الولد في تلك
المدة فدرج به عليها كذا في الفتح انتهى **قوله** وكذا
الكثرة أي اذا خلع الاب بماله الكبيرة طلقت ولم يلزمها
المات الا اذا قبلت **قوله** خلع المرضية يعتبر من
الثالث لانه تبرع فله الاقل من ارثه وبدل الخلع ان
خرج من الثالث مفاده ان الزوج هربا ليس بوارث

لانه

لانه لو كان وارثا لما صح له بدل الخلع لان الوارث
لا يجوز له التبرع الا اذا اجازت بقية الورثة ولم
يشترطها فيه هذا التقرير تايد ما ذكرناه في باب
طلاق المريض ان الزوج اذا خالع زوجته المرضية
وماتت في العدة لا يبرئها زوجها ويؤيده ما ذكره
في المهر حيث قال ولو كان لها ابنان ومهرها وارثاها
تزوجت باحدها ودخل بها ثم خلعها بمهرها في مرض
موتها ولا فاد لها غيره وماتت في العدة فالمهر بينهما
ولا يعتبر من الثالث اذ لا يصح ذكر البدل في حق الوارث
فبقى لفظ الخلع فتبين ويرى ان بالقرابة انتهى وجه ما
التايد انه جعله وارثا بالقرابة لا بالزوجية فليست به
فانه استخرج حسن ثم راجعت البحر الدقيق عند قول الماتين
ولزمها المال ونصه اما المرضية فقال في جامع الفضول
مرضية اختلعت من زوجها بمهرها ثم ماتت ينظر الى المثال
اشيا الى ميراث منها والى بدل الخلع والى ثلث ما ليسا
فيجب اقلها لا الزيادة كذا شح وفي حل في هذا الصوك
لو لم يدخلها سقط نصف المهر بطلاقه والنصف الاخر
وصية وهو غير الوارث فصح من الثالث ولو دخل بها وماتت
بعد مرضي العدة فكل المهر وصية ويصح من الثالث اذ لا خلاف
تبرع ولو ماتت في العدة فكذا عند ابي يوسف ومحمد
اذ الزوج لم يسق وارثا لرضاه بالفرقة وعندنا يحسب
يعطى الاقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثالث
اذ اثبتا في حق ما للورثة ولم يثبتا في الاقل وهو نظير
ما قلنا صديقا في طلاقها بسؤالها في مرض الموت وما حصل
التفاوت بين مرضي العدة وعدم مضيتها انه بعد مضيتها

انه بعد مضىها لا ينظر الي قد ربح الزوج في الميراث
وانما ينظر الى الثلث فسلم للزوج قدر الثلث من بدل
الخلع ولو اكر من ميراثه وقبل مضىها لا ينظر الى الثلث
وانما ينظر الى ميراثه فسلم منه قدر رثته من بدل الخلع دون
ثلث المال لو ثلثه اكثر كفاط ولو كان الزوج اجنبا
فلو لم يرث منها بان كان لها عصبية اخرى اقرب منه فهو
والاجنبي سواء ولو يرثها بقرابة وماتت بعد مضىها ينظر
الي بدل الخلع والى راثته بالقرابة فلو كان ابدا قدر رثته
او اقل سلم له ذلك ولو اكر فالزيادة على قدره لا تسلم الا
باجازة الورثة هذا كله لو كانت مدحولة والا فالنصف
يعود الى الزوج بطلاق قبل دخوله لا يحكم الوصية وفي النصف
الاخر ينظر لو كان الزوج اجنبيا فهو تبرع ويصح من الثلث
ولو كان ابن عمها ويرثها فله الاقل من ارثه وفي نصف
المهر هذا الوصية في ذلك المرحى ولو برأت منه سلم
للزوج كل البدل كهبتها منه ثم يرثها ولا ارث بينهما بالزواج
ماتت في العدة او بعدها لمرأستها بطلان حقة هذا لو
كانت مريضة انتهى **قوله** لغيرها عن التبرع ولو بالاد
كهبتها حاصلا انها ممنوعة عن التبرعات شرعا فاذن
المولى لها الا عبرة به **قوله** وصارت امة للسيد اي
لسيد العبد والمدير قال في البحر ولو كان الزوج مكاتب
او عبدا او مدبرا جاز الخلع وصارت له لسيد العبد والمدير
لانها لا يصير مملوكة للزوج بل للمولى فلا يبطل النكاح
وفي البحر لو ملك رقبته بطل النكاح ولو بطل بطل الخلع فكان
في نفسه ابطاله واما المكاتب فانه يثبت له فيها حق المالك
وحق المالك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد انتهى

قوله فان انا والفعل بمعنى المصدر يعني فيكون معنى قوله
عليه دخولك ومعنى علي ان تدخل واحد في معنى ان يقع الطلاق
في الموضوعين بالقبول ولا يتوقف على الدخول اقول لم ي
يعن الشارح هذا الفرق الى احد والذى في البحر نقلا عن
قاضيخان عند قوله الماتن ولزمها المال هو عدم الفرق
ونصر عبارته ودخل تحت الطلاق على مال ما لو طلقها على
اعطاء المال لما في الخائنة لوقال لامرأته انت طالق علي ان
تعطيني الف درهم فقبلت تطلق للمال وان لم تعط الف كما
لوقال لامرأته انت طالق علي دخولك الدار فقبلت تطلق
للمال وان لم تدخل لان كلمة علي التعليق الاجاب بالقبول
لا للتعليق بوجود المقبول انتهى ويؤيد هذا ما ذكر في
نهي القدير وهو لوقال انت طالق علي تعطيني الف فانعلق
بالقبول مصرح به في جواب الرواية من كتب محمد اما اذا
قال لو اعطيني او جئتني بالف فلا تطلق حتى تعطيني للتعليق
يجعل الاعطاء شرطاً انتهى فهذان النقلان يدلان على
عدم الفرق لكن في البحر الدابق عند قوله الماتن انت طالق
بالف قد طلب من الفرق بالدرسة الصرغتمشية الفرق بين
عليان تعطيني حيث توقف على القبول وبين علي ان
تدخلي الدار حيث توقف على الدخول وطلب ايضا الفرق
بين انت طالق علي دخولك الدار حيث توقف على قبولها
علي الدخول كما في الخائنة وبين علي ان تدخل حيث لا
يكفي القبول مع ان والفعل بمعنى المصدر انتهى واجيب عن
الاول بان علي ان تعطيني كذا يراد به القبول عرفا **قوله**
قالت اخذت منك نقالا لها طلقك بانه قال في المخ اذا
قالت اخذت منك نقالا لها طلقك قبل هو جوار ويقع باين

وقال القاضي ابو علي النسفي هو مبتدئ ويقع رجعي والشيخ
الامام ظهير الدين يفتي بالاول وانا افتي بانه يسأل الزوج
احتياطاً في موضع الاختلاف انتهى **قوله** مناده صفة
اجاب به له الخلع اقول لا نسلم انه يد له الخلع بل هو يد له
بعض ما عليه من النهر فليمنه لكن الشارح تبع صاحب البحر
حيث قال فيه نقلاً عن البرازية اختلفت مع زوجها على
مهرها ونفقة عدها على ان الزوج يرد عليها عشر من درهما
مع ولزم الزوج عشرون دليلاً ما ذكر في الاصل خالفت
علي دار علي ان الزوج يرد عليها الف لا شفعة فيه وفيه
دليل علي ان اجاب به له الخلع عليه بيع وفي صلح القديري
ادعت عليه نكاحاً ضاملاً لها على ما بدله لها لم يجز وفي بعض
النسخ يجوز والرواية الاولى تخالف المتقدم والتوفيق
انها اذا اختلفت على يد له يجوز ان اجاب البه له على الزوج
افضاً ويكون مقابلاً لا بد له الخلع وكذا اذا لم يذكر نفقة
العدة في الخلع ويكون نقديراً لينة العدة وأما اذا خالفت
على نفقة العدة ولم تذكر عوضاً اخر ينبغي ان لا يجب بد له الخلع
على الزوج انتهى فهذا يؤيد ما ذكرناه من المنع فليشمل
قوله تقبل لم تحرم ماضٍ معلوم من القبول لا مجهول
القول فما وقع في بعض النسخ بلفظ المجهول من القول فمن
طغيان العلم نفى الجور نقلاً عن القنية اختلفت نفسها منه
بشرط ان تسلم البتة عداً ثقيل ولم تسلم البتة البتة
فما لم تحرم ولو اختلفت بشرط الصك او قالت بشرط ان
يرد عليها اقشمتها فقبل لا تحرم وبشرط كسبة الصك
وردة الاقشمة في المجلس انتهى يعني القبول لا يكفي في
البيئونة حتى توجد الكتابة او الرد **باب**

بعض به

باب الظهار قوله
يوصف لا يمكن زواله متعلق بتأييد اي تأييد التحريم بوصف
لا يمكن زواله قال في المنع واراد بالتأييد تأييد الحرمة
باعتبار وصف لا يمكن زواله لا باعتبار وصف ممكن
زواله فان الجوسية محرمة على التأييد ولو قال كظهر
مجوسية لا يكون ظهراً ذكره في الحر وعزاه الى جوامع
الفقه لان التأييد باعتبار دوام الوصف وهو غير لازم
لجواز اسلامها كذا في الفتح والتحقيق كما قاله شيخنا ان
حرمة الجوسية ليست بمؤبدة بل هي مؤقتة باسلامها
او بصيرورتها كتابية فلا حاجة الى ما ذكره كما لا يخفى
قوله فان التشبيه بالأم تشبيه بظواهرها وزياد
الظهار ان الواو بمعنى مع اي تشبيه بظواهرها مع زيادة
وجوز ان يكون معطوفاً على قوله تشبيه بظواهرها اي
وزيادة على هذا التشبيه وفي النهر قال في البدر في شرط
الظهار التي ترجع الى المظاهر به ان يكون من جنس النساء
حتى لو قال لها انت على كظهر ابني او ابني لا يصح الظهار لانه
انما عرف بالشرع والشرع انما اولادها فيما اذا كانت المظاهر
بدمارة انتهى وبعده عرف الجواب غمياً في المحيط لوشبهها
بفرج ابية او قريبة ينبغي ان يكون مظاهراً اذ فرجها
في الحرمة كفرج امة وان دفع ما في البحر من انه لو قال
من محرم صفة لشخص المتناول للذكر والانثى لكان
اولى اخيراً مما في المحيط وجزم به ولم يقله عملاً وانست
قد علمت ما هو الواقع نعم يرد على المص ما في الحاشية
انت على كالدوم والخنزير والصحيح انه ان نوي به
طلاقاً وظهاراً فكما نوي وان لم ينو شيئاً كان ايلاء

انتهى **قوله** الى ملكه وسببه اى صا اضافة الظهار
الى امرأة في ملكه واصنافه الى سبب ملكه كما مثله بقوله
كان نكحتك فانت على كذا اى كظهر امي **قوله**
ولا يخفى ما فيه من التكرار حيث ذكرنا ولا نقاله كغيرها
ثم قال اد فرج امي **قوله** ولو فنده بوقت سقط
بعضه بان قال انت على كظهر امي يوما او شهرا او مضى
ذلك الوقت سقط الظهار قال في البحر الرائق واطلقت
الماتن في التسمية فتشمل العلق ولو بمشيتها والوقت
كانت على كظهر امي يوما او شهرا فان اراد قرباها في ذلك
الوقت فانه لا يجوز بغير كفارة فيرفع الظهار بمضى
الوقت كما في الحاشية ولو قال لها انت على كظهر امي كل يوم
فمنه ظهار واحد ولو قال في كل يوم بحمد الظهار كل يوم
فاذا مضى يوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهرا في
اليوم الاخر وله ان يقر بها لئلا قال انت على كظهر امي
اليوم وكلما جاء يوم كان مظاهرا منها اليوم وكلما جاء
يوم كان مظاهرا منها واذا مضى بطل هذا الظهار
وله ان يقر بها في الليل فاذا جاء عند كان مظاهرا
ظهارا اخر انتهى **قوله** فمن ظاهروا استثنى يوم الجمعة
اى اذا قال انت على كظهر امي الا يوم الجمعة ثم كفران كفر
في يوم الاستثناء لم يجز والا جاز كذا في البحر يعني فكلا
اذا كفر في شعبان لا يجوز زعم الظهار رمضان ورجب
لانه بمنزلة الاستثناء لانه خارج عنهما **فصل**
في الكفارة **قوله** اى اعتاقه بنية الكفارة
فمن شرطه ان يراد الاعتاق ونية الكفارة فالو وجد
العتق بالا اعتاق كمن ورث اياه فعتق عسا او وجدت

النية

النية بالا اعتاق كما في الصورة المذكورة لا ينوب عن
الكفارة **قوله** يجب عليه تحرير جزاء لان في
قوله وان كان عنده عبد قال في البدائع واذا كان
في ملكه رقبة صالحة للتكفير يجب عليه تحريرها
سواء كان عليه دين او لم يكن انتهى **قوله**
فما في الجوهرة مبتداه خبره قوله يعني العبد و
تقديره فما في الجوهرة مفسر بان ضمير يكون راجع
الى العبد **قوله** ويجعل رجوعه للمولى لكنه
محتاج الى نقل قوله اذا رجع الضمير الى المولى صار
التقدير هكذا لا يجوز له الصوم الا ان يكون
المولى زمنا فيجوز له الصوم ولا يجب عليه اعتاقه وقد
صرح في النهر نقلا عن التاتارخانية ولو كانت في
ملكه رقبة لكنه يحتاج اليها لزوم العتق انتهى ولا شك
ان قاعدة استثنائنا قوله الا ان يكون المولى زمنا انه
محتاج اليه لزمانته وهو يقتضى ان لا يكون له عبد
اخر ولا ما يشتري به عبدا اخر ومع ذلك لا يجب عليه
اعتاقه لما ذكرنا من التاتارخانية فكيف يصح قوله
عقل رجوعه للمولى وقد وجد نقل بخلاف ما يدلى
عليه هذا الاحتمال وقال في المخرج فمن له خادم يحتاج
الى خدمته لا يجزيه الصوم بخلاف من له مسكن لانه
كليا يبيع ولباسا يلبس صرح به في الخزائنة وفي الجوهرة
ولو كان له عبد للخدمة لا يجوز له الصوم الا ان يكون
زمنا فيجوز انتهى والضمير فما يكون يعود مظاهرا الى
المولى كما انه عليه بولانا صاحب البحر فيه وفيه نقلا عن
التاتارخانية ومن ملك رقبة لزوم العتق وان كان

يحتاج اليها قال وظاهره انه يعتقها ولو كان السيد
زمنه في رجوع الضمير في كلام الجوهرة للعبد والمصطفى لا
ان يكون العبد يحتاج لا يحزى عنها انتهى اقول
قوله ظاهره ينبغي ان يقول صريحه لا ظاهره
وفي الخبر ويحتمل ان يرجع الضمير الى المولى لكنه
يحتاج الى نقل وغير خلاف ان الاحتياج شاملا لما
اذا احتاج اليها لقضاء الدين انها وهو مذكور
في البدایع انضمامها اليها واحد حقيقة انتهى
وقد ذكرنا النقل عن البدایع اتفاقا لمراجع ولو
تأمل الشارح قوله صاحب الخبر وغير خلاف الى وقول
صاحب الخبر نقله عن التاتارخانية ومن ملك رقبة
لزمه العتق وان كان يحتاج اليها ما لم يذكر احتمال رجوعه
الى المولى والبدایع فليست **قول** لا يعتبر سكنه
اي في القدرة على الاعتاق لانه بمنزلة لباسه **قوله**
فان ادى الدين قدم الدين على شراء العبد واعتاقه
اجزؤه الصوم وان لم يبق الدين بل بقي المال عنده
فقبل اجزؤه الصوم لقد المال عدما لوجود الدين
وقبل لا بل يشترى رقبة ويعتقها كما في المحيط قاله
وعن محمد طائفة على الحق **قول** ولو لم مال
غائب انتظره اي لا يصوم بل ينتظر المال فيعتقها اذا وجد
المال قال في البحر وما نقلناه عن المحيط من ان من له
عبد غائب في ملكه لا يجزيه الصوم ظهروا ما ذكره
الامام فخر الدين الرازي عن اصحابه الشافعي استغنيا ط
من تعبيرة تعالى بعدم الوجود عند الانتقال الى الصوم
وبعدم الاستطاعة عند الانتقال الى الطعام من انه لو

كان له مال غائب فانه ينتظره ولا يصوم ومن كان مريضا
مريضاً يرجى بزيء فانه يطعم ولا ينتظر الصحة للصوم قوله
ليذهبنا ايضا في الصوم لا في الاطعام كما سيأتي انتهى
قوله اما لو طي غيرها وطيا عز مفرط لم يضره اي
لو وطى غيرها زنا ناسيا او ليلاً ولو عهد الايعوث
التتابع لانه لم يوجد الا فطار منه ولم يشترط عدم
المسيس الا في حق المظاهر منها بقوله تعالى من قبل ان
يتأسأ فم يفت التتابع **قوله** كما لو طي في كفارة القتل
فانه لو وطى وطيا غير مفسد للصوم لا ينقطع التتابع قال
في البحر وقيد بكفارة الظهار لانه لو وطى وطيا لا يفسد
الصوم في كفارة القتل لم يستأنف كما في الجوهرة اقول لانه
لم يشترط في القتل عدم مسيسته امره اصل في الصوم لم
يفسد فلم يتقطع التتابع **قوله** ويقيد ابن مالك بالعد
غلط بحر قوله قال في البحر اطلق في الليل فمثل العهد والنسيان
كما صرح به في البدایع والتقيد بالعهد كما في بعض
شروح المجمع يجب الاحتراز منه فانه غلط وقد صرح
في غايه البيان والعناية بانه قد اتفقا في انتهى وفي
الخبر وان وطى المظاهر فيها ليلاً لم يقل كما قال القدروري
عامه لانه لا فرق بين العهد والنسيان كما في البدایع والتقيد
به اتفاق لا الاحتراز عن النسيان كما قوم او يوماً ناسياً
قد بالنسيان لانه لو جامعها زناً عامداً استأنف
اتفاقاً ولم يعف عن وطى الناسي كما عفي عنه في الصوم
لانه فيه على خلاف القياس بالحديث وهذا عرف اقول
ناسياً ليس قبل فنه انتهى **قوله** لكن في القمستانى
ما يخالفه يعني ان صاحب البحر قال ان تقيد الوطى في الليل

بالعهد اتفقا في لا احترازي وجعله احترازا كما في ابن مالك
غلط لكن مخالفه ما في القهستاني حيث منع جعله اتفاقا
ونصر عيان القهستاني وكذا استأنف الصوم ان وطهر
اي المظاهر منها لئلا يعمدا كما في المبسوط والنظم والهداية
والكافي والقردوري والمصنعات والزاهدي والنتف
وغرها فبحمد قوله الامام الاسيحي في شرح الطحاوي
بالنيل عمدا او نسيانا لا يلحق ان يحل العهد في كلام
الهداية والمص على انه قيد اتفاق كما فعله صاحب
الكفائية ومن تابعه انتهى قلت كلام رب العزة نويد
من ذهب الى انه قيد اتفاق فانه قال تعالى من قبل
ان يتماسا فانه يشمل العهد والنسيان ومن تأمل في
ان العمل ليس محلا للصوم علم ان النسيان والعهد فيه
سواء وبه سقط كلام القهستاني في تأمل وانصف
قوله على المعتبر اي علي قولها المفتي به قال
في الحرفان قلت هل لنا حذر ليس له كفاية الا بالصوم
قلت الحجج عليه بالسنة علي قولها المفتي به لا كفر
الا بالصوم حتى لو اعتق عنها مع العتق ولا يجزي
عليها ويلزمه الصوم كما في شرح المنظومة من المحررات
قوله لعدم اهلية الملك فلا يصير العبد مالكا
بملكه الحديث لا يملك العبد شيئا ذكره في المنع **قوله**
الا في الاحصار فانه ذكر القاضي في شرح الطحاوي
ان علي المولى ان يذبح عنه هديا في الحرم فيحل لان هذا
الدم وجب عليه لبطنية ابتلى بها العبد باذن المولى
فصار بمنزلة النفقة والنفقة علي المولى فكذا دم الاحصار انتهى
قوله بعينه بصيغة المضارع اي يعين واحد لو يؤيد

قوله

قوله وله وطى التي كفر عنها وفي بعض النسخ بعينه بيا
موحدة ثم عاين ثم مشناه تحية وظاهرة انه يتعين بالاعتين
والواقع خلافه قاله في الدرر والمظاهر في اعتناق عبدة
عنها او صوم شهرين ان يعين لاي منهما شاء انتهى
وفي العيني عند قوله صح عز واحد يعني له ان يجعل ذلك
عن ايها شاء انتهى ويمكن توجيه قوله بعينه بالباء
الموحدة بتقدير يراي بعينه بتعيينه **قوله**
خلا فالحمد فانه قال اذا اطعم ستين مسكينا كالا صاع
عن الظهار من لانه في المودي وقابهما والفقير مصرف
لهما فصار كما لو ملكه يد فعتين ولهما انه زاد في قدره
الواجب ونقص عن المحل فلا يجوز الا بقدر المحل كما في
الذيل **باب اللعان قوله**
حصت بذلك اي حصت باشتراط كونها من محرقا ذمها
المفهوم من قوله قد فايوجب الحد في الاجنبية قال في المنع
ثم لما كانت المرادة هي المقدوفة وونه اختصت باشتراط
كونها ممن محرقا ذمها بعد اشتراط اهلية الشهادة
ولما كان الزوج ليس بمقدوقا وانما هو شاهد بشرط
في حقه كما اشتراط في حقها اهلية الشهادة ولم يشترط
عفته لانه لو كانت فاسقا بالزنا جري اللعان بئنه
وبينهما وان كان لا محرقا ذمها انتهى **قوله** فمن
قد ف بصرح الزنا قيد بالزنا لانه لو قد فها بعمل قوم
لوط اي رماها لم يجب اللعان عند الامام لعدم وجوب
الحد وعندها يجب بناء علي وجوب الحد عندها ذكره
في البدايع **قوله** بان لا تكون وطئت بنكاح
فاسد ولا وطئت حراما هكذا ينبغي ان تكون صيغة

وطئت بالتأنيب فما وقع في النسخ من قوله وطئ بالتأنيب
غلط من النسخ قال في البحر وغيره اذا كانت وطئت بنكاح
فاسد او كان لها ولد ليس له اب معروف او زنت
في عمرها ولو مرة او وطئت وطئا حراما ولو مرة بشبهة
لا يجري اللعان انتهى **قوله** فخرج نحو قن وصغيرا
اقوله بل خرج الكافران او هي كافرة وهو مسلم او
كلاهما مملوكان او احدهما كان مملوكا او صبييا او مجنونا
او محمدا في قذف قال في البحر ضمير صلحا للزواج
او طلقها فتكمل غير المدخولة والمراد صلاحها لادائها
على السلم لا التحمل فاللعان بين كافرين وان قبلت شهادة
بعضهم على بعض عندنا لان اللعان شهادات مؤكدة
بالايمان فلا يكتفي باهلية الشهادته بل لابد معها من
اهلية البين والكافرين من اهل الكفاية هكذا في البين
ولا بين كافرة ومسلم ولا بين مملوكين ولا اذا كان احدهما
مملوكا او صبييا او مجنونا او محمدا في قذف ولا يدعيه
لعان الاعمي والفاسق فانه يجري بين الاعميين والفاسقين
مع انهما لا تقبل شهادتهما لانهما من اهل الاداء الا انه لا تقبل
للفسق في الفاسق ولعدم التميز في الاعمي حتى لو قضى قاض
بشهادة الفاسق والاعمى صح قضاءه انتهى **قوله**
او من نفي نسب الولد منه او من غيره اشأرت بقدرين
الى ان قوله نفي يعطوف على قذف وصورته ان يقول
هذا الولد من الزنا وهذا الولد ليس مني سواء كان
ولدها منه او من غيره **قوله** واستشكل في النهر
حبسها بعد امتناعه لعدم وجوبه عليها نص عبارة النهر
ولم يذكر ما لو امتنعها منه بعد ثبوته والمذكور في الاستيعاب

انها بحسبان وينبغي حملها على ما اذا لم تعف المرأة كذا
في البحر وعندني في حبسها بعد امتناعه نوع اشكال
وهذا لانه لا يجب عليها الا بعد لعانه فقبله ليس
امتناعا لحق وجب عليها وكانت هذا هو السرى
اغفال المص وغيره فتدبره انتهى اقوله يمكن
الجواب عنه بان حبسها ليس اللعان فقط بل لاحد
الامر من اما الاقرار واما اللعان وحبسه بحمله
ان يكون ظاهرا بان يكون ظاهرا بان كان صادقا بحسبان
حتى يقران او احدهما ادبلا عنان فلا اشكال والله اعلم
قوله وان لم يصلح الزوج شاهد لرقه او كفه
قال الزيلعي اذا كانت هي من اهل اللعان بان كانت صاحبة
الشهادة عليه وهو لا يصلح بان كانت كافرا او عبدا او مجنونا
في قذف يجب عليه الحد لان اللعان تعذر لعني من جهته
فيصار الى الموجب الاصل وهو الحد الثابت بقوله تعالى
والذين يرمون المحصنات الآية ولا يتصور ان يكون
الزوج كافرا وهي مسلمة الا اذا كانت كافرين واسلمت ثم قذف
قبل عرض الاسلام عليه انتهى **قوله** وهذا يصرح بما
فهم اي من اشتراط العفة وصلاحيها لاء الشهادة
لانه لا شك ان المحمودة في قذف لا تسمع شهادتها فلا
يحد قاذفها اذا لم تكن عفيفة ففهم هذا الشرط منه وفي
النهر يصرح بمفهوم قوله وصلاحيها شأهدين وهي من حد
قاذفها انتهى لكن سبق في هذا الكتاب قوله وهي ممن
يحد قاذفها فلا يصح اتباعه فلذلك وجهناه بما ذكرنا
قوله فلو قذفها وهي امه او كافرة كلمة بالاضمير
فما وقع في النسخ بالضمير وهو غلط **قوله** لا تقتضاه

اي لاقتصار قدره على الحال لان فعل الذمية توصف
بالزنا فلا يسند اليه من سابق بخلاف قوله زينة
وانت صبيبة او مجنونة لان فعلها لا يوصف بالزنا
قال ابن الهمام لو اسند القذف وهي ممن يجد
قاذفاني الحال بان قال زينة وانت صبيبة او مجنونة
وجنونها معهود لم يكن قاذفاني الحال لان فعلها
لا يوصف بالزنا بخلاف قوله زينة وانت ذمية
او منذ اربعين سنة وعمرها اقل من ذلك فانه
يقصر انتهى **قوله** والا لا اي وان لم يرج زواله
بان اكذب نفسه او قذف احدهما انسانا فحس للقذف
او وطئت وطيا حراما او خرس احدهما لم يفرق بينهما
قوله استقبله الحاكم الثاني اي استأنف اللعان
الحاكم الثاني عند الشيخين **قوله** ولها نفقة العدة في
التأخير خائفة ولها النفقة والسكنى مادامت في القدر
قوله واما شروط النفقة فثلاثة مبسوطة في
البداية الاولى التفريق الثاني ان يكون بحضرة
الولادة او بعدها يقوم او يوق من الثالث ان لا
يتقدم منه اقرار به صريحا او دلالا كسكوته عند
التهميه مع عدم رده الرابع ان يكون الولد حيا وقت
قطع النسب وهو وقت التفريق فلو نفاه بعد
موته لا عن ولم ينقطع نسبه وكذا لو جادت بولد من
احدهما ميت فنفاها لا عن ولزمها الخامس ان لا
تلك بعد التفريق ولذا اخرج من بطن واحد فلو ولدت
فنفاه ولا عن الحاكم بينهما وفرق بينهما والزم الولد
انه ثم ولدت اخر من العذر لزمه وبطل قطع النسب

الاول واللعان ما فعله لما ثبت الثاني ثبت الاول ضرورة
السادس ان لا يكون محكما يثبت شرعا فان كان لا يقطع
نسبه **قوله** ونفيه عليه الصلاة والسلام ولده هلال
لعنه بالوحي قال المحقق ابن الهمام هلال لم يكن قاذفا
بنفي الجليل بالزنى قال وجدت شريك بن حنم علي بطنها
يزني بها وقوله عليه السلام انظروا فان جاءت به كذا الي
اخر ما قد مناه بدل علي انها كانت حاملا وقطع النسب
الذي تاتي به اقاله عليه السلام يحملها من طريق
الوطي اولان اللعان تاخر حتى ظهر الحمل وكذا انكر
احد بن حنبل لعنه هلال بالجلد قاله ابن الجوزي
عليه ان كون لعنها كان قبل الوضع معارض فقد قذفنا
من الصحيحين عن ابن عباس ما يفيد انه كان بعد
وضعها وهو قوله عليه السلام اللهم يقن فوضعت
شبهها بالذي ذكر زوجها انه قد وجد عندها فلا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما انتهى **قوله**
ونفي نسبه ليس على اطلاقه بل يقدر بما اذا لم يقبل
التهميه ولم يشترط آلة الولادة واما اذا وجد رايه
ثم نفاه لا ينفي القاضي نسبه ولا الحق بما ملانه بعد
ثبوته لا يتنفي ثم ما ذكر من قوله مدتها سبعة
ايام وهي رواية الحسن عن الامام وفي الظاهر الرواية
لم يقدر ربهما بمدة بل ما جرت به العادة وقال
ابو يوسف ومحمد يصح نفيه في مدة النفاس كذا في
الزيلعي واما آلة الولادة فقال الصني كالمهد وقال
في النهج الكرسي الذي تولد عليه المرأة ويحبه كثيرا
ما تشر به حالة الولادة عند ارادة الولادة وقال الحموي

في شرحه على الكنز بالمهر والادوية يقول العبد
الضعيف كل الاقوال الصحيحة **قوله** لتكن يسه
نفسه متعلق كما ان قوله لعذقها بنفسه متعلق
بالاعن **قوله** ان كان ولد اللعان ذكر أثبت نسبه
اجماها كذا ذكره وفيه نوع توقف وقال ابن الهمام
واعلم ان ولد الملاعنة اذا قطع نسبه من الاب والحق
بالام لا يقطع في جميع الاحكام بل في بعضها فبقي النسب
فيها في حق الشهادة والزوجة والفصاح والنكاح و
عدم الحقوق بالغير حتى لا يجوز شهادته احد هما الاخر
ولا صرفه زكوة ماله اليه ولا يجب الفصاح على الاب بقتله
وان كان لابن الملاعنة ابن وللزوج بنت من امرأة
اخرى لا يجوز الاب ان يتزوج بتلك البنت ولو ادعى
انسان هذا الولد لا يصح وان صدقه الولد في ذلك ولا
يبقى في حق النفقة والارث كذا في الذخيرة وهو مشكل
في ثبوت النسب اذا كانت الدعي ممن يولد له مثله وانما
يعزى من الملاعن لانه مما يحتاج في اثباته وهو مقطوع
بالنسب من غيره ووقع الاياس من ثبوته من الملاعن
وثبوته من امه لا يثبت له انتهى والظاهر من قول الماتن
ثبت نسبه اجماها يعني في حق الارث فهو عليه ان
اياهم لم يرثة ابوه فكيف يرث ابن ابنه والحال انه لا
يرثه الا بسببه الان يقال هذا مشكل فاقول الابن يرث
ابن ابنه **قوله** لا يرثه الابن **قوله** لكن بينهما فرق
فالراجح **قوله** قلت قال البهمنسي اقوله ذكره المحقق
ابن الهمام كما ذكرناه في الحق له السابقة فيمنع في العز واليه
باب العندين وغيره

قوله وجميع عندين في فتح القدير جميع العندين عندين
ويقال عندين بين التعندين وفي القاموس والمغرب والبحر
الرايق والاسم منه العنة بالضم انتهى وفي شرح
المحوى العندين فعيل بكسر الفاء والتشديد بالنون من
عن اذا حبس في العنة بضم العين وهي خطرة الابل
او من عن اذا عرس فاذا ذكره يستريح فيعتل مينا وشما لا
لا يقصد الماتن الهنبا والفقهاء يذكرون من صدره
العنة ولم يوجد ذلك في كتب اللغة والموجود فيها في
مصدر التعن كذا في البرجندي مع زيادة من القناع
انتهى **قوله** فسقط نظر الزيلعي قال الزيلعي خلاف
العندين حيث يبطل تفريقه لانه لما ثبت نسبه لم يبق عندينا
ذكره في الغاية وفيه نظر لانه وقع الطلاق بتفريقه وهو
بأنه فكيف يبطل الا يري انها لو اقرت بعد التفريق انه
قد وصل اليها لا يبطل التفريق انتهى اقول تسقط النظر
عليها قال الشارح نعم اجابوا عن التفرقة بين المجبوب
والعندين بانه يثبت النسب في العندين ثبت انه ليس بعندين
انتهى ويرد عليه ان النسب محتمل ان يكون سبب الحق
لا بد واللعنة باعتبار عدم تسليم المسئلة يبقى على الشارح
تصحيح نقله المقيس عليه فكانت المسئلة التي اعتمد عليها الشارح
ما ذكره قاضيتك حيث قال لو شهد شاهدان بعد تفريق
القاضي على اقرار المرأة قبل التفريق انه وصل اليها يبطل
تفريق القاضي ولو اقر بعد التفريق انه كان وصل اليها لم
يصدق علي ابطال تفريق القاضي انتهى وهذا شاهد لما
ذكره الزيلعي فاشكاله ظاهر نعم اجابوا عن التفرقة بين
المجبوب والعندين بانه يثبت النسب في العندين يثبت انه

ليس بعين انتهى ويرد عليه ان النسب محتمل ان يكون
بسبب السحق لا بزوال العنة كما ان المجهوب ليس بعدم الله
فلا فرق فليتنامل **قوله** وهي ثلثاثة واربعه وخمسون
يوما وبعض يوم وفي الزيلعي والسنة القمرية ثلثاثة و
اربعه وخمسون يوما وخمسين يوم وسدس سنة كذا في المغرب
فذكر الخواص ان القمرية ثلثاثة واربعه وخمسون يوما
انتهى اقول ينبغي ان يكون قوله الخواص هو الصحيح لانه
لا يظهر في القمرية وجود بعض اليوم لانها اما بالاهلية او
بالايام الكوامل ويؤيده ما في المنع في تفسير القمرية وهي
ثلثاثة واربعه وخمسون يوما وهي في الواقعات والدرولجية
هو ظاهر الولاية كما في الهداية فكان هو المعتمد لانه الثابت
عن صاحب الذهب وقيل شمسية وهي تزيد على القمرية
باجد عشر يوما قال في الخلاصة وعليه الفتوى وفي شرح
الوقاية ان الحاكم بوجه سنة قمرية في الصحيح انتهى
قوله ولو نظا هرا لا بقدر على العتق اجل سنة
وشهرين في النهر ولو نظا هرا لا بقدر على الاعتاق
امهله القاضي شهرين ثم اجله ولو نظا هرا بعد التاجيل
لا يلتفت اليه انتهى ولا شك ان هذا تفصيل حسن
ولا يصح من الشارح هكذا فكان ينبغي عليه التفصيل
باب العدة قوله
ومواضع تربية عشرون اي مواضع تربص الرجل عشرون
انما قال مواضع تربية ولم يقل مواضع عدته لما قال
في البحر عند قوله هي تربص يلزم المرأة قيد بقوله يلزم
المرأة لان ما يلزم الرجل من التربص على الزوج الي مضي عده
امرأته في النكاح اختها ونحوه لا يسمى عدة اصطلاحا لاختصاص

تربصها

تربصها وان وجد معنى العدة فيه ويجوز اطلاق العدة عليه
شرعا كما انهم ما في فتح القدير فعلى هذا ما في الكتاب معناه
الاصطلاحى واما في الشريعة فهي تربص يلزم المرأة والنكاح
عند وجود سببه وقد ضبطه الفقيه ابو الليث رصدا منه
في خزانة الفقه المواضع التي يمنع الانسان من الوطى منها
حتى تمضي مدة في عشرين موضعاً نكاح اخت امرأته وعمتها
وخالتها وبنت اخيها وبنت اختها والخامسة وادخال
الامة على الحرة ونكاح اخت الموطوءة في نكاح فاسده او في
شبهه عقه ونكاح الدارعة كذلك ونكاح المعتدة للاخت
ونكاح المطلقة بلسان ووطى الامة بالثراة والحامل من زنا
اذا نزل وجها من الحرة اذا سلمت في دار الحرب وهاجرت
الينا وكانت حاملا فتر وجها رجل والمنسبية لا توطا
حتى تحصى لعنف او كبر ونكاح المكاتبة ووطى المولاها حتى
تعتق او تجز نفسها ونكاح الوثنية والمرندة والمجوسية
لا يجوز حتى يتم انتهى **قوله** فينبغي زيادة او شبهة ليشمل
عدة ام الولد فاذا اريد يكون معطوفاً على النكاح فيصير
التقديري عند زوال النكاح او شبهة النكاح او شبهة النكاح
او شبهة النكاح فما بين المولى وام الولد شبهة النكاح ولهذا
اذا مات المولى واعتقها تعد بثلاث حيض وفي النهر او شبهة
عطف على النكاح ودخل به العدة من النكاح الفاسد وما لو فرت
اليه غرا امرأته فوطئها زاد بعض المتأخرين او فراشه
لقد خل عدة ام الولد وفي بعض النسخ او شبهة الاضا
الى ضمير النكاح وعلى كل فهو عطف على النكاح ليكون
الزوال ملاحظاً فيها وعلى هذا فلا حاجة الى ما زيد
الا انه يلزم عليه ان لا يكون جامعاً لمن رقت اليد غير

فة

امراته على ما مر انتهى **قوله** وما جرى مجراه من موت
 وخلوة تعطوف على التسليم اي المتأكدي بالتسليم او بما جرى
 مجراه من موت وخلوة هذا الذي اختاره من ان
 سبب وجوبها النكاح هو الذي اختاره في فتح القدر
 واستحسنه صاحب البحر في المذاهب واما سبب وجوبها
 فوجوبها لكل نوع منها سبب فعدة الاقراء لوجوبها
 اسباب منها الفرقة في النكاح الصحيح بطلاق او بغيره
 طلاق بعد وطئ او خلوة ومنها عدة النكاح الفاسد
 سببها تفريق الفاسد او المتاركة وشرطها اي العدة
 في النكاح الفاسد ان يكون بعد الوطئ حقيقة و
 منها عدة الوطئ عن شبهة سببها الوطئ ومنها
 عدة ام الولد وسببها اعتق المولى باعتناقه او موته
 واما عدة من لم تحض بصغرا وكثر سببها الطلاق
 وشرط وجوبها اما الصغرا والكبر وعدم الحيض راسا
 واما عدة الحمل فسببها الفرقة او الوفاة انتهى
قوله وركنها حرمان ثابتة الخ قال في الحواشي
 السعدية اذا كان ركنها الحرمان اي حرمة الزوج والخروج
 فيكون التعريف بالترتيب على هذا تعريف باللازم **قوله**
 وصحة الطلاق الظاهر انه معطوف على حرمان ثابتة فيكون
 من اركان العدة ولا يظهر له وجه بل انها من احكامها
قوله ولا عدة على امه ومندبرة كان بطاؤه لعدم الحمل
 الظاهر ان حملته كان نيطاء صائفة لكل واحدة من امه ومندبرة
 ولو قاده ولو كان يطاؤه لكان اولى لتضم مسئلة عدم
 الوطئ ايضا **قوله** وما في شرح الذهبية من انقلها
 لستة اشهر غريب مخالف لجميع الروايات اقول قال في النهر

قيد التي لم تحض لان التي حاضت ثم امتد طهرها لا
 تعتد بالاشهر الا بلغت سن الاياس وعن مالك
 انقضاؤها بحول وقيل تسعة اشهر ستة لاستبرأ
 الرحم والاشهر اشهر للعدة ولو قضى به قاض فغدر
 قال الزاهد في وقد كان بعض اصحابنا يفتون به
 للضرورة خصوصاً الامام قال في وفي البرازية
 والفتوى في زماننا على قوله مالك في عدة الائمة وانت
 خبر بان لا ادعى الى الافتاء بقوله نعتقد انه خطأ
 محتمل الصواب مع انكنا الترافع الى مالك يحكم به في نكاح
 الخلاصة قيل لخصي ما ذهب الشافعي في كذا وجب عليه
 ان يقول قال ابو حنيفة كذا لما نقلناه انتهى قال
 السيد الحموي في شرح الكثر وفيه نظر فان ادعى الى الافتاء
 بقوله مالك الضرورة وزالت عنه عدم موجود قاض
 مالكى رد يار اكثرا اصحابنا ما ورام النهر لا يكاد يوجد بها قاض
 مالكى ثم لا يخفى ما في كلام الخلاصة الذي قوي به حجة
 من النظر فتأمل انتهى قال ابن حنبل في شرح الذهبية
 ذكر في النوار ان من لم يمس ان كانت ممتدة الطهر في
 فاعتدت بثلاثة اشهر بعد مضي نصف سنة وقضى بها لقا
 جان لا يفتي به فيه وحفظ هذا الكثرة وقوعه وذكر في
 موضع اخر وقال العلامة ان الفتوى عليه وانه مذهب
 مالك رحمه الله تعالى وقد ذكر في الذخيرة تعزياً الى حيض منهاج
 الشريعة ونقل مثله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال وهذه
 المسئلة يجب حفظها لانها كثيرة الوقوع قلت فيجب نظرها
 سهلاً حفظها فقلت **قوله**
 بتسع شهرين تنقض عدة التي غدا طهرها يمتد فيما عجزوا

والله الموفق وفي شرح الزهري فقد كان بعض اصحابنا
 ولحقه ما ساندنا بتنا يفتون بقوله ما لك رجلا لله تعالى
 انتهى اقول جميع ما ذكر من النوازل وغيره صريح
 فانه مذهب مالك وليس بمذهب الحنفيين نعم قوله
 الشارح مخالفا لجميع الروايات اي مذهب الحنفيين
 واما نفوذ حكم القاضي علي خلاف مذهبه فمقتضى بما
 اذا لم يقضه المقلد بمذهب واما اذا قبله بمذهب
 فلا يتغير اذا خالفه والقول عمضى العدة بسبعة
 اشهر او سنة كما هي الرواية الصحيحة في مذهب مالك
 مخالف للقرآن ويلزم به الزيادة على القرآن بالرأي
 قال في معالم التنزيل وحمل الحكم في العدة ان المراءاة
 اذا كانت حاملا بعدتها بوضع الحمل سواء وقعت
 الفرقة بينهما وبين الزوج بالطلاق او بالموت قاله
 الله عز وجل واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن
 وان لم تكن حاملا فطهران تفت الفرقة بينهما بموت
 الزوج فعليه ان يعتد باربعة اشهر وعشر سواها
 الزوج قبل الدخول بها وبعده وسواء كانت
 المرادة ممن تحيض او لا تحيض لقوله الله عز وجل
 والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن
 بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وان وقعت الفرقة
 بينهما بالطلاق في الحيوة نظرا فان كانت قبل الدخول
 بها فالعدة عليها لقوله تعالى اذا تكلمتم من ثلث
 طلقتوهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من
 عدة تعتدونها وان كانت بعد الدخول بها بنظر
 فان كانت المراءاة ممن لم تحض قط او بلغت في الكبر سن

الحائض
 الاياس

الاياس فعدتها ثلاثة اشهر لقوله الله تعالى والائى
 يحسن من الحيض من ثلثكم ان ارثتم فعدتهن
 ثلاثة اشهر والائى لم تحض وان كانت ممن
 تحض فعدتها ثلاثة اقراء لقوله تعالى والمطلقات
 يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء وقوله يتربصن
 لفظ خبر ومعناه امر انتهى وفي المنح وخرج بقوله
 ولم تحض الثابتة المدة الطهر فلا تعتد بالاشهر
 انتهى **قوله** والاي بالايام اي وان لم يكن الطلاق بالغرة
 بل في وسط الشهر اعتبرت العدة بالايام عند الامام
 وعندهما بكل الاول ثلثين من الشهر الاخر والشهران
 المتوسطان بالاهلة وجعل في الصغير الاعتبار فيها
 بالايام اجماعا والخلاف بين الايام وصاحبه انما هو الاجازة
 كذا في التنوير شرح المحرر **قوله** وان وطئت انما قعد
 لانه لا عدة بالطلاق قبل الدخول وقوله في الكل مائة
 ان هذا القيد قيد في الكل ويرد عليه انه مستدرك بالنسبة
 الى ما قبل وفي من لم تحض فانه فهم من قوله بعد الدخول
 حقيقة او حكما لكن هو ظن انه يتبع منه صاحب المنح
 حيث قاله وقوله ان وطئت راجع الى الجمع واخطأ
 فيه فان الشارح اي صاحب المنح اسقط قوله بعد الدخول
 او حكما وجعل قوله ان وطئت راجعا الى الجميع كما بينه عليه
 شارحنا لم يسقطه وراجع قوله ان وطئت الى الجميع فهذا
 خطأ منه واما المتن فصحيح فان قوله ان وطئت
 راجع الى قوله وفيمن لا يحض الى اخره فقط لا الى
 جميع ما تقدم فلا اعتبار على المتن **قوله**
 ولم ارها اقول قوله صاحب المنح في تفسير قوله مطلقا

اي سواد كانت وطيت او لا وسواء كانت ملة او كباينة تحت
سلم صغيرة كانت او كبيرة او اسيمة وسواء كانت زوجها
حرا او عبدا قبل الدخول او بعده فلم يخرج عنها الا الحامل
صرح في دخول ممتدة الظهر ثم الحكمة في جعلها اربعة
اشهر وعشرا ان الجنين في غالب الامر يتحرك في ثلاثة
ان ذكرنا وفي اربعة ان انثى فاعتبر اقصى الاجلين ونه
عليه العشر استظها راقاله القاضي في تفسيره ونه
لما في الصحيح انه يكون في البطن اربعين نطفة ومثلا في
علقه ومثلا مصغرة ثم ينفي فيه الروح اللهم الا ان يكون
معنى الحديث ان كمال النطف في كل الاعضاء لا يكون
الا بعد المدة المذكورة وهو لا ينفي النطف في بعضها قبل
المدة المذكورة قاله الكازروني **قوله** ولا عبرة به
يخرج الرأس ولو مع الاقل اي لو خرج رأس الولد فقط
او خرج رأسه مع اقل البدن لا تنقض به العدة يؤخذ ما
في النحر قال في الحار ونيات لو خرج اكثر الولد لم تصح الرجعة
وحدثت للأزواج وقاله مشايخنا لا يخل للأزواج ايضا لانه
قام مقام الكل في حق انقطاع الرجعة احتياطا ولا يقوم مقامه
في حق كلهما للأزواج احتياطا وفي نوادر رابن سماعه لو جاءت
المبانة المدخولة بولد فخرج رأسه لاقل من سنتين وخرج
الباقى لاكثر من سنتين لم يأنزله حتى يخرج الرأس ونصف البدن
لاقل من سنتين او يخرج من قبل الرجلين الاكثر من البدن
لاقل من سنتين ويخرج ما بقي لاكثر ولو خرج الرأس فقط
انسان وجبت الدية ولا يجب لقصاص وكذلك في اذنيه ولو
قطع الرجلين قبل الرأس وجبت الدية وفي نوادر هشام
قاله جاريتة أنت حرة وقد خرج رأس الولد مع نصف البدن

لا يعتق

لا يعتق حتى يخرج النصف سوى الرأس انتهى ما في المحط
والحاصل ان خروج الاكثر كالكل في جميع الاحكام
الا في حالها للأزواج على قول المشايخ وخروج الرأس
فقط او مع الاقل لا اعتبار به فلا تنقض به العدة ولا
يثبت به نسب من المبانة اذا كانت لاقل من سنتين
والباقي لاكثر ولا قصاص بقطعة ولعل مسئلة العتق
في المحط محرفة من الكاتب وخاصة ان المحط يتبع الام في
العتق فاذا اعتقت بعد خروج بعضه فان خرج الاكثر
او النصف لا يتبعها وان خرج الاقل يتبعها انتهى وبما
حذرناه علم ان ما في بعض النسخ من قوله ثم باقية
الاكثر بالالف واللام تحريف وصوابه لاكثر باللام وحدها
ومعناه ثم خرج باقية لاكثر من سنتين **قوله** ولو
مان في بطنها ينبغي بقا عتقها لم أر المسئلة وينبغي ان
تبقي معتدة الي ان ينزل او تبلغ مدة الاياس انتهى
وقال الرملي في حاشيته على المهر تنقض العدة
خروجه وهو مذهب الشافعي وقواعدنا لا تأباه و
قال الطبري لا وفيهم تنقض اذا ايسر من خروجه للضرورة
وتضررها بمنعها من التزوج انتهى اقول قوله لا تساعة
آية واولات الاحمال اجلهن ان يضعهن جملهن **قوله**
وفيه تصور لعدم شموله لما امتد طهرها وقضت اربعة
اشهر وعشر ولم ترحضها فيها قالوا ان يفسر بعد الاجلين
ما طولها من اربعة اشهر وعشر وثلاث حيض من وقت
الطلاق فان ثم الاجل الاول ولم تحض فلا تنقض حتى
تحض ثلاث حيض وان لم تحض بان امتد طهرها لم تنقض
عدها حتى تدخل في حد الاياس وكذا لو حاضت ولم يتم

الاجل الاخر لم تنقص حتى يتم كذا في النهر والمخ وغيرها
قوله على جاري عاداتها اختلفوا في معنى قولهم اذا
 رات الدم على العادة فقبل بعناها اذا كان سالما كثيرا احترازا
 عما اذا رات بلة يسيرة وقبل بعناها ان يكون احمر واسود
 فلو كان اصفر واخضر او ثريته لا يكون حضا وقبل بعناها
 ان يكون على العادة الحاربة حتى لو كانت عاداتها قبل الاياس
 اصفر فرائد كذلك انتقص هكذا حكى الاقوال في فتح القدر
 من غير ترجيح وصرح في المعراج بان الفتوى على القول
 الاول وفي البرازية وعليه المشايخ **قوله** او حبلت من
 زوج آخر قال الزيلعي وكذا اذا حبلت من زوج آخر انتقضت
 عدتها ونكاحها لانه تبين انهما من ذوات الاقراء
 انتهى اقول ح تنقض عدتها من الزوجين بالوضع كما
 تدل عليه مسألة تداخل العدتين وصورتهما ايسة طلقها
 زوجها وتزوجها غيره بعد ثلاثة اشهر ودخل بها فحبلت
 منه فانقضت عدتها بالاشهر وتحولت الى الوضع و
 نسركا ح الثاني ووجبت عليها عدة اخرى للثاني فاذا
 وضعت انتقضت عدتها من الزوجين **قوله** وهو
 ظاهر الرواية اي ثبوت الاياس بالعجز الدائم الى الموت لما
 لا بالسن وهو ظاهر الرواية قال في البحر الرائق وقد صرح
 الاقطع وتبعه في غاية البيان بان الظاهرية القول
 بالانتقاض مطلقا وهو مختار صاحب الهداية فتعين المصير
 اليه انتهى ثم قال فيه بعد اسطر ثم اعلم انه لا تقدير لسن
 الاياس في ظاهر الرواية واياسها على هذا ان تبلغ من السن
 بالحيض فيه مثالا وذلك يعرف بالاجتهاد والمماثلة
 في تركيب البدن والسن والهرم وفي رواية فيه تقدير

اعني سواد كان الاياس
 بالعجز الدائم او بالسن
 منه

قال

قال الصمد الشهيد المختار خمس وخمسون سنة وعليه
 اكثر المشايخ وفي النافع وعليه الفتوى كذا في المعراج ثم
 قال بعده قال ابن تيمية رحمه الله خمسون سنة وهو مروي
 عن عاصية رضي الله عنها في غنما وعليه الفتوى وقبل ستون
 وقبل لانه لستين الاقرشية وقال الصفار سبعون
 سنة وقد روي في الروميات حضا وخمسين سنة
 وفي غيرهن ستين وعنده سبعين وفي الثانية لا
 فرق بين الرومية وغيرها وهو خمس وخمسون
 سنة وعليه الفتوى وفي الاختيار المرأة اذا لم تحض
 ابدا حتى بلغت مبلغا لا تحيض فيه امثالها غالبا حكم
 باياسها وفي الجامع الصغير اذا بلغت ثلثين سنة ولم
 تحض حكم باياسها انتهى وقال الزيلعي ثم ذكر الاستعانة
 ههنا مطلقا وذكر في الارضاح هذا في الرواية التي لم يقدر
 للاياس مقدارا على الرواية التي قدر للاياس قد اذا بلغت
 ثم رات الدم لم يكن حضا وذكر في الفأية معرويا الى
 الاسبيجاني على رواية عدم التقدير لو اعتدت بالاشهر
 ثم رات الدم لا تبطل الاشهر وهو المختار عندنا وذكر فيه
 ايضا على رواية التقدير للاياس اذا رات وما بعد ذلك
 اختلاف المشايخ ايضا فثبت بهذا ان ما تراه من الدم بعد
 سن الاياس فيه اختلاف المشايخ على الروايتين قبل يكون
 حضا وتختلف عدة ولا تبطل النكاح وقوله صا صا الهداية
 يقتضي انه اختار البطالان والاسبجاني عدته وقبل ان كان
 احمر واسود فهو حيض وان كان اخضر واصفر فلا اعتبار
 به انتهى وفي الارضاح الاصلاح لاين كما لا يشا واية رات
 الدم بعد عدة الاشهر تستأنف بالحيض كذا ذكر الشيخ ابو الحسن

الكوفي وذكر الشيخ ابو الحسين القنبري ان ما ذكره ابو الحسن
ظاهر الرواية التي لم يقدر روايتها الاياس تقديرا بل هو
على غالب الظن لانها رأت الدم دل على انها لم تكن آيسة
فلا تقدر بالاشهر لانها بدلة فلا تقدر مع وجود ما
الاصول وما على الرواية التي وقتوا الاياس وقتا اذا بلغت
ذلك الوقت ثم رأت الدم بعده لم يكن ذلك الدم حيضا
كالدم الذي تراه الصغيرة التي لا تحيض مثلها ولذا قاله
المصنف ان ذلك في التي ظنت انها آيسة فاما الآيسة فما
تراه من الدم لا يكون حيضا انتهى وقاله ابن الهمام بعد
كلام طويل واذا عرفت هذا فتقول المصنف صاحب الهداية
هو الصحيح احتراز عن كل قول مخالف لاطلاق الانتقاض
مطلقا ومبني اختصارا على شرط تحقيق الياس للحليمة
الاشهر بالنقص وان تحقق الياس لا يكون الا بالاستدانة
الانقطاع الى الممات انتهى ثم اعترض ولم يرض بما ذهب اليه صاحب
الهداية ويقول العبد الضعيف لما ثبت ان ظاهر الروا
هو عدم التقدير ثبت ان الانتقاض هو المذهب بطلنا
والله اعلم ثم رأت ان خبر الدفن الرمي ايضا مال الى هذا
حيث قال في حاشيته على البحر ثم اعلم انه لا يقدر برئس
الاياس في ظاهر الرواية ثم قال في البحر ذلك يعرف بالاجتهاد
والمماثلة في تركيب البدن والسمي والامثلة ولعمري
ان هذا المذهب لا اعتماد وان يكون الفتوى عليه لانت
المشاهدة في النساء الاختلاف فيه لا سيما مع قوائم ما خرج
عن ظاهر الرواية ليس مذهبا لا صحا بنا انتهى وفي الزهر
واختار الشهية انها رأت قبل تمام الاشهر استأنفت
لا بعد ما قال في المحنى وهو المختار للفتوى وقيل انما ينقض

هذا

منه في التقدير فلا تقدر بعد ذلك الا بالحض لا فيماضي فلا
تقدر الا للحظة وصحة في النوازل وفي بعض الروايات
ما يقدر ان عدم الانتقاض ما اذا حكم القاضي بالاياس
ويقيد الانتقاض بعدم حكمه وفي الخلاصة الآيسة
اذا اعتدت بالشهور وتزوجت ثم رأت الدم لم يكن
النكاح فاسدا عند بعض المشايخ الا اذا قضى القاضي
بحواز النكاح فانه لا يكون فاسدا والاصح ان النكاح
جائز ولا يشترط القضاء وفي التقدير العدة بالحض
انتهى وهذا مبني على رواية النوازل وهو اعدل
الروايات وفي البرازية ولا تتطال الانكحة وبه يفتي
انتهى اقول قوله اعدل الروايات فيه فظهر ظاهره
فانه يخالف لظاهر الرواية وقاله ابن الهمام ولا تغلق
للقضا بالاياس وعدمه اذا القضا لا يرفع وجوده
المحسوسات **قوله** غير الآيسة والحامل فان عدتهما
بالاشهر اقول وكذا غير الصغيرة فان عدتهما ايضا
بالاشهر **قوله** فلو حذف قوله والمرأى منهما لغيرهما
وعلم الحامل بوجه ما في الزهر ولو حذف قوله والمرأى منهما
ونتم الثانية الى اخره لم يخل في كلامه الحامل والآيسة
يعني لو حذف قوله والمرأى الى قوله ان تمت الاولى لا قوله
والمرأى منها فقط كما يفهم من الشرح اقول ومعنى قوله
ونتم الثانية ان تمت الاولى اي لو كانت وطئت بعد حيضة
من الاولى فعلها حيضتان الاولى وعقبهما من عدة
الثاني فاذا احضت واحدة بعد ذلك تمت الثانية ايضا
هذا اذا كانت من حيض فان كانت من لا تحيض كما اذا وطئت
الحامل بشبهة او كانت حائلا لم تحل من وطئت في العدة فان

عدتها وضع الحمل فيها وكما اذا كانت آيسة ووطئت
بشبهة في خلاله عدتها فانها تتم الثانية بالاشهر
ويقوت المعتدة عن وفاة اذا وطئت في خلال
العدة وكانت من تحصى ويسمى ذلك بالنذر اخذ
من جنس فان المراتي من المحض بحسب من عدة
الوطي كما في الدراية **قوله** لا معتدة الوفاة فلا
تغير بالجمل يعني اذا كانت معتدة عن وفاة فوطئت
بشبهة فوجب عليها عدة اخرى بعد عدة الوفاة
لا تتغير عدة الوفاة بسبب عدة ثانية بل تبقى على
ما كانت عليه **قوله** بخلاف ما لو اقرب بطلاق لا يخفى
على من امل عدم ملائمة ذكر قوله بخلاف ههنا لان مقامه
ذكره مثارة ما بعده بما قبله في شيء ومخالفة في شيء
وليست بموجودة ههنا **قوله** وكذا لا عدة لوتزوج
المرأة الغير عالما بذلك يعني لا عدة عليها في حق لا
زوجها الذي هو الغير قال في المنع في شرح قوله
وعدة المتكوحة نكاحا فاسدا والموطوءة بشبهة
المحض قيد الوطئ بشبهة لانه لو تزوج امرأة الغير
عالمًا بذلك ودخل بها لا يجب العدة عليها حتى لا
يجرم على الزوج وطئها وبه يفتي لانه زكيا والمزني بها
لا يجرم على زوجها وفي شرح المنظومة اذا زنت المرأة
لا يقربها زوجها حتى لا احتمال علوقها من الزنا فالأ
سبق ماؤه زرع غيره انتهى ووجه الأول ان الذي لا
حرمة لماؤه وبويده قوله صلى الله عليه وسلم الولد
للغراش وللعاهر الحجر رواه البخاري ومسلم **قوله**
ادخلت منه فرجها هل تعتد اي ادخلت مني زوجها

مقتد قوله

في فرجها

في فرجها هل تعتد الخ قال في البحر عند قوله عدة الحرة
الطلاق او الفسخ ثلاثة اقراء ولم ار حكم ما اذا وطئها
في فرجها او ادخلت منه في فرجها ثم طلقها من غير الايج
في قبيلها وفي تحرير الشافعية وجوبها فيها ولا بعد ان
حكم على المذهب بالثاني لانه ادخل المني محتاج الي
تعرف البراءة اكثر من مجرد الايج انتهى قال في
النسب وا قوله ينبغي ان يقال ان ظهر حملها كان
عدتها وضع الحمل والافلاعدة عليها انتهى يقول العبد
الضعيف بقي الكلام في صورة وطئ في دبرها ينبغي ان
تجب عليها العدة لوجود الحمل وصاحب البحر لم
يترخص لها بل ظاهر كلامه انه لا عدة عليها فيها لقوله
ولا بعد ان يحكم على المذهب بالثاني اللهم الا ان يقال
مراده في صورة النكاح الفاسد لذكره الفاسد متصلا بقوله
ولم ار حكم الخ والله اعلم **قوله** وفيه عن المحيط كذا
في مدة تحمله الخ عزاه الى البحر عن المحيط ولم ينقله عنه
بل عن فتح القدير ووض عبارته وفي فتح القدير اذا قال
الزوج اخبرني بان عدتها قد انقضت فان كان
في مدة لا تنقضي مثلها لا يقبل قوله ولا قولها الا
ان تبين ما هو محتمل من اسقاط سقط مستبين الخ
في يقبل قولها ولو كان في مدة تحمله فكذبته لم تسقط
نفقتها وله ان يتزوج ما ختم لانه امر ديني يقبل قوله
ثباته والحاصل انه يغفل بخبرها بقدر الامكان فيما
هو حقه وحق الشرع وخبرها في حقها من وجوب النفقة
والسكنى ولو جاءت بولد لاكثر من سنة اشهر ثبت
لشبهه منه لانه في النسب حقها اصل كحرمة الولد لانها تعتبر

بوله ليس له اب معروف فلم يقبل قوله وولادتها كالحيف
لان من لم تحصن لا تحبل انتهى وينعقد نكاح اختها
لان لا يتصور استحقات النسب الا بشقاء الفراش فصار
الزوج مكرها في خبره شرعا بخلاف القنار بالنفقة
بغير العدة فكانها وجبة في حقها بسبب العدة وفي حقه بسبب
اخر فان تزوج اختها ومات فالمرث الاخرى هكذا ذكره
محمد في النكاح وقيل ان قال هذا في الصحة ثم مات فالمرث
الاخرى لا للعدة وان قال في مرض فالمرث للعدة اذا
قضى بالمرث للعدة وقبل بفسد نكاح اختها والا صح
انه لا يفسد لانه يتصور استحقات الميراث بغير الزوجية
فنزل منزلة استحقات النفقة كذا في المحيط انتهى فكلام
المحيط من قوله ونعقد وما قبله من فتح القدر ولم
يعزه الى المحيط فظن الشارح انه كله من المحيط والحكم
المراجعة **فصل في الحداد قوله** ويحصر
ويحصر خلقا لراية له قال في الهداية ولا تلبس
ثوبا مصبوغا بعصر ولا زعفران لانه يفوح الى اذنه
بعد ان اذا كان خلقا لا لينة فيه يجوز وفي الكافي
قال الا اذا لم يكن لها ثوب الا المصبوغ فانه لا يات
به ضرورة ستر العورة لكن لا تقصد الزينة انتهى
قوله معتدة عتق كونه عن ام ولده نظر لاثبات فان
فان مثاله ما ذكره في الدرر والمخفق لا لا تجد معتدة
عتق وهي ام ولد اعتقها مولاهما في النهر جعلها
مثالا له فقال لا تجد معتدة العتق بان مات عن ام
ولده او اعتقها وقصره على الثاني فصوره انتهى
اقول فقصر الثاني على الاول ايضا وقصور ان حملنا

قوله
م

علي

على الثالث وان حملنا على النظر كما قلنا فبعد اسقاط
المثالث بالكلية وله وجه لان المثالث لا يضام **قوله**
وينبغي حل الزيادة على الثلاثة اذ ارضى الزوج اولم
تكن من وجهه ثم اقول الظاهر انه اختها وصاحب
النهر ولا ينبغي ان يغني به بل ينبغي ان لا يغني
به لما في الصحاح من ان ام عطية رضي الله تعالى عنها
انه عليه الصلاة والسلام قال لا تجد امرأة على ميتة
فوق ثلثة الا على زوج اربعة اشهر وعشرا ولا تلبس
ثوبا مصبوغا الا ثوب غصيب ولا تكتحل الحديث
وفيهما ايضا من حديث زينب بنت ابي سلمة قالت
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحب فوق ثلثة
الا على زوج اربعة اشهر وعشرا وفي لفظ للجاري
فوق ثلثة ايام وهذا نص على انه حق الشرع لاحق
بالزوج وفيه رضي الزوج وعدمه سواء واسد اعلم
قوله ومع التعريض لقوله تعالى ولا تضام
عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او كنتم في
انفسكم علم اميد انكم ستدكرنهن ولكن لا تواعدنهن
سرا الا ان تقولوا قولا معروفا قالوا التعريض
ان يقول الى اريد ان اتزوج انك الجميلة وانك
لصاحبة وخوذلك مما يدل على ارادة التزوج والسرا
النكاح اي لا تواعدنهن نكاحا فلا تقول الى اريد
ان اتزوجك وسمى النكاح سرا لانه سبب السر الذي
هو الوطى والقول المعروف ان يقول اني فاكه لراغب
اني اريد ان يجتمع وخوذلك **قوله** لا الطلقة اجماعا

قال ابن الهيثم قوله ولا بأس بالتعريض في الخطبة اراد
 المتزوج عنها زوجا اذا التصريح لا يجوز في المطلقة
 بالاجماع فانها لا يجوز زواجها الخرج من منزلها اصلا ولا
 يتمكن من التعريض علي وجه لا يخفى علي الناس ولا فضا
 الي عدل في المطلق انتهى **قوله** استمرت من الاستمرار
 الذي يشهد به الدواعي انها مستمرة لان الشرط عدم
 كفاية نصيبها من الدار فلا معنى لثبوت الاستمرار علي عدم
 الكفاية **فصل في ثبوت النسب**
قوله لقول عائشة رضي الله تعالى عنها وهو
 ما اخرج الدارقطني والبيهقي في سننهما من طريق
 المبارك حديثا داود بن عبد الرحمن عن ابن جريج
 عن حمالة بنت سعد عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما
 تزيد المرأة في الحمل علي سنتين قدر ما يتحول
 ظل عمود المفزل وفي لفظ قالت لا يكون الحمل اكثر من
 سنتين الحديث واخرج الدارقطني والبيهقي من جهة
 الوليد بن مسلم قال قلت لما كنت بين النبي صلى الله عليه وسلم
 عن عائشة انها قالت لا تزيد المرأة في حملها علي سنتين
 قدر ظل مفزل فقال سبحان الله من يقول هذا هذه جارتنا
 امرأة محمد بن عبد الله عجالات امرأة صدق وزوجها رجل صدق
 حملت ثلاثا ابطن في اثني عشر سنة كل بطن في اربع سنين
 ولا يخفى ان قول عائشة مما لا يعرف الاسماء وهو
 مقدم علي المحكي عن امرأة ابن عباس فان بعد صحة نسبه
 الي الكا ربح لا يتطرق اليه الخطأ بخلاف الحكاية فانها
 بعد صحة نسبه الي مالك والمرأة تحتل خطأها فان غا
 الامراء يكون انقطع دمها اربع سنين ثم جاء في قوله هذا

ليس يتقاطع

ليس يتقاطع في ان الاربعه تمامها كانت حاملا فيها لجواز
 انها امتد طهرها سنتين او اكثر ثم حملت ووجود الحركة
 في البطن لو وجد ليس قاطعا في الحمل لجواز كونها من غير
 طهره ولقد اخبرنا عن امرأة انها وجدت ذلك مدة
 تسعة اشهر من الحركة وانقطاع الدم وكبر البطن وادراك
 الطلق فمن حملت القابلة تحتمل اخذته في الطلق فكلما
 طلقت اعتصرت ماء هكذا شيئا قسريا الي ان اضربطنها
 وقامت من قابليتها من غير ولادة وبالحمل مثل هذه
 الحكايات لا تقارن الروايات كذا في فتح القدير **قوله**
 والا اذا ولدت توأمين يعطوف علي قوله بدعوتيه
قوله يكون في القسطنطيني قال فيه لا يثبت نسب ولد
 بنتوته لتمامها الا بدعوة بالكسراي بان يدعي الزوج
 انه ولده في يثبت كما في الكافي والهداية لكن في شرح الطحاوي
 ان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر منها وهل يحتاج
 الي قصد بقائها فيه روايات والكلام مشير الي ان المرأة
 لو كانت امته لم يثبت نسبها بالدعوة ولو عزل عنها و
 ولدت فان ظن انه منه لم ينفع كما في المحيط انتهى
قوله ان ولدت لاقل من اقل اي لاقل من ستة
 اشهر من وقت الطلاق ولاقل من سنتين من وقت النكاح
قوله في بعض الاحكام فان كانت الطلاق بانها ثبت
 نسب ولدها لاقل من سنتين وان كان رجعا يثبت نسبه
 اذ انته به لاقل من سبعة وعشرين شهرا كما في غاية البيان
 لا مطلقا وهذا معنى قوله في بعض الاحكام فان الكبيرة
 يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي وان طالت المدة
 الي ست الاياس لجواز امتداد طهرها ووطئها يابها في اخر الطهر

قوله والاولاى وان لم يكن انت لاقل من تسعة اشهر
بل انت به لتمامها لا يثبت نسب ولدها لان العلق ح يكون
خارج العدة وذلك لانها صغيرة بيقين واليقين لا يزول
بالاحتمال والصغر مناف للمحل فاذا بقي فيها صفة
الصغر حكم بمضي عدتها بثلاثة اشهر وحمل الحمل على انه
حادث فلا يثبت النسب **قوله** لكونه بعدتها
لكون العلق بعد العدة **قوله** ولو لم يكن
اي لو ولدت لستين فصلا حكم ما لو ولدت لاكثر من
ستين قال في البحر ولم ار من صرح بالستين ويبنى
ان يكون كالاكثر كما تقدم في نظره **قوله** لاقل من
اقل من مدته اي اذا انت اقل من اقل مدة الحمل من
وقت الاقرار قال في المنج ويثبت نسب ولد المقر بمضي
اي بمضي العدة اذا جاءت به لاقل من اقل مدته من وقت
الاقرار لظهور كذبها بيقين هذا اذا جاءت به لاقل من
ستين من وقت الفراق بالموت او الطلاق وان جاءت به
لاكثر منها لا يثبت وان كان لاقل من ستة اشهر من
من وقت الاقرار كما اذا اقر تسعة ما مضى من عدتها
ستة اشهر من فساد بولد بعد ثلاثة اشهر من
وقت الاقرار لم يثبت نسب منه لان شرط ثبوته ان يكون
لاقل من ستين من وقت الفراق بالموت او بالطلاق
وبعد لا يثبت وان لم تقربا لانقضاء منع الاقرار
اولي الا اذا كانت الطلاق رجعي في يثبت ويكون
مراجعا كذا في الزمعي **قوله** او حمل ظاهرا فقرار
الزوج قال في النهر او حمل ظاهر يعرفه كل احد في البحر
ظاهر كلام المعص انه لا يحتاج الى شهادة القابلة مع ظهور

الحمل واعتراف الزوج وقد صرح به في البدائع فقال
وان كانت الزوج قد اقر بالحمل ظاهرا فالقول قوي
في الولادة وان لم تشهد لها قابلة في قول ابي حنيفة
وعندهما لا يثبت الولادة بدون شهادة القابلة
وهكذا صرح في الغاية وانكر على صاحب الملقى
الحار في اشتراط شهادة القابلة لتعيين الولد
عند ابي حنيفة ورده في التبيين بانه سمي فان
شهادة القابلة لا بد منها لتعيين الولد اجماعا في
جميع هذه الصور وانما الخلاف في ثبوت نفس الولد
واما نفس الولد فلا يثبت بالاجماع الاستهادة
القابلة لاحتمال ان يكون من غير هذا ومرة الخلاف
لا تظهر الا في حق حكم اقرار الطلاق والعتاق بان علقها
بولدتها حتى يقع عند ابي حنيفة بقولها ولدت لانها
امينة لا عرافة بالحمل او لظهوره فيقبل قولها
عندها لا يقع حتى تشهد قابلة انتهى **قوله**
لكن بحث فيه في الفتح واقرة في البحر قال فيه ويمكن
تصور هذا بان يتزوجها وهو مخالف لها فيوافق الان
النكاح والنسب مما يحتاج الى ايثان والتزوج في هذه الحالة
اما يتكلمها وسما ع الشهود او بائنها وكلا في التزوج
فزوجها الوكيل وهما في هذه الحالة والثاني احسن
كما لا يخفى ولما يدان بقول ان الحمل على ما اذا تزوجها
وهو مخالف لها حمل المسلم على الحرام وهو لا يجوز ولذا
فر بعض المشايخ عن ايثان هذا التصوير وقال
لا حاجة الى هذا التكليف بل قيام الغرائز كاف ولذا
يعتبر مكان الدخول لان النكاح قائم مقامه كما في تزوج المشرقي

بمغربية وبينهما مسير سنة فأتى بولد لستة أشهر من تزوج
 لكن في فتح القدير والحق ان النصوص بشرط ولدا الوجاءت
 امرأة الصبي بولد لا يثبت نسبه والنصوص ثابتة في الغربية
 تثبت كرامات الاولياء والاستخدامات تكون صاحب
 خطوة او جنى ولم يجب عما ذكرناه انتهى **قوله** فتد
 اتفاق ادا الحكم كذا لو لم يقل شيئا قال في البحر دقيقتيه
 بقوله الوارث اتفاق لان الجهل بحريتها كما في لعدم
 ميراثها سواء قال الوارث انت ام ولد ابني او لم يقل كما اطلقه
 في غاية البيان بعللا بان الوارث ان يقول ذلك ولعل
 فأيده ان الوارث لو كان صغيرا فانه لا ميراث لها ايضا
 وان لم يقل شيئا انتهى **قوله** وهل لها ميراث قبل نعم
 فأيده التمر تاشي وايضا ابن الهمام بان لها ميراثا
 لانهم اقرروا بالدخول ولم يثبت كونها ام ولد بقولهم
 ورده في غاية البيان بان الدخول انما يوجب ميراثا
 في غير صورة النكاح اذا كان الوطى عن شبهة ولم يثبت
 النكاح هنا والاصل عدم الشبهة فباتي دليل على ذلك
 فلا يجب ميراثا **قوله** فتد لاقل من نصف حول
 من شرائها لزمه والا لا اي ان لم تله لاقل من نصف حول
 من شرائها بل تمام ستة اشهر او اكثر منها لا يزمه لان في
 الوجه الاول ولد المعنونة فان العلوق سابق على الشراء
 وفي الوجه الثاني ولها المملوكة لانه مضى والمادة في اقرار
 اوقاته ولا يثبت فتح من دعوته لتثبت العيب كما في البحر
 الا المطلقة قبل الدخول والمباينة بشئتين استثنان من قوله
 من شرائها فان في هذين القسمين لا اعتبار لوقت الشراء
 وانما يعتبر وقت الطلاق لكن في الاول بشرط لثبوت نسبه

ولادتها لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق وفي الثاني
 لستين فاقول وقد علم مما تقر من المايل ان هذه الامة
 لو كانت طلاقا رجعا فانه يثبت نسب ولدها وان جاز
 به لعشر سنين بعد الطلاق او اكثر وان كانت بامنا فلا بد
 ان تأخيه لتمام سنتين او اقل بعد ان يكون لاقل من ستة
 اشهر من وقت الشراء في المستثنى من الايمر عليه ما اذا
 انتهت المبتوتة لاكثر من سنتين من وقت الطلاق ولاقل
 من ستة اشهر من وقت الشراء كذا في البحر **باب**
الحضانة قوله وفي القنية الام احق
 بالولد ولو سبينة السيرة معروفة بالفجور اقول
 ينبغي ان لا يعتبر هذا القول لمخالفة الكتب المعتمدة في
 المذهب فانه ذكر في فتح القدير وغيره ان الحضانة للفا
قوله وهي غير اجرة رضاعه ونفعته كما في البحر من
 السراجيه قال في المنع انه اراد بها فتاوي سراج الدين قاري
 الهداية والذي ينسخني سئل هل يستحق المطلق اجرة بسبب
 حضانة ولدها خاصة من غير رضاع له فاجاب نعم يستحق اجرة
 على الحضانة وكذا ان احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به
 انتهى ويحتمل انه اراد بها الفتاوي السراجيه المشهورة لكن
 لم اقف على ذلك في باب ينسخني والعلم امانة في اعناق
 العلماء وانهم اعلم لكن يشكل على هذا الاطلاق ما في جواب
 الفتاوي قال سئل قاضي القضاة في الدية من خان عن
 المبتوتة هل لها اجرة الحضانة بعد نظام الولد فقال لا
 والله اعلم انتهى قول العبد الفقير لم اجد ايضا في الفتاوي
 السراجيه المشهورة مع اني راجعت السراجيه المشهورة في مظان
 المسئلة فالظاهر انه اراد فتاوي قاري الهداية وقاد الشهاب

في حاشية الدرر نفلا عن الجرائم ان ظاهر الولو الجية ان
اجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو المعانيق فعلى
هذا يجب على الاب ثلاثة نفقات اجرة الرضاع واجرة
الحضانة ونفقة الولد للفقير ان نفقة الحضانة لا تجب
وبعده ما في فتاوي خير الدين الرملي فانه قال في حاشية
علي البحر قوله وذكر في التراجيع ان الام تستحق اجرة على
الحضانة الى اقوله لم يذكر الاجرة على الاب ام في مال الصغير
اذا كان له مال ولم يذكر بعد موت الاب اذا طلبت اجرة
الحضانة من مال الولد اذا كان له مال او من جيب نفقته
عليه اذا لم يكن له مال هل تجب الي ذلك ام لا ولم اراه في
غير هذا الكتاب صرحا لكن المفهوم من كلامهم ان الامر
لا يستحق اجرة الحضانة في مال الصغير عند عدم الاب
لوجوب التربية عليها حتى تجبر اذا امتنع كما افتى به الفقهاء
الثلاثة بخلاف الرضاع حيث لا تجبر وهو الفارق بين
المستثنين حتى جاز ان تفرض اجرة الرضاع في مال
الصبي لانه على قوله كما سياتي في النفقات لان الممنوع
امتناع اجرة الرضاع مع نفقة النكاح في مال واحد وجاز
على الاب ان لم تكن منكوجة ولا معتدة لعدم وجوب نفقة
النكاح عليه وهو من باب النفقة وهي عليه بخلاف الحضانة
ولذلك قال في الجوهر الفتوي مثل قاضي القضاة
فخر الدين خان عن المبتوتة هذا اجرة الحضانة بعد
نظام الولد قال لكن صرح قاضي الهداية في فتاواه
باستحقاقها ذلك اذا لم تكن منكوجة او معتدة على الاب و
الظاهر ان علة الاول الوجوب عليها ديانة وعلة الثاني
انها اذا حضنت فقد حبست نفسها في تربيته واستغلت

عن الكسب فيجب لها على الاب ما يقوم مقام الاتفاق عليها
او هو اجرة الحضانة لئلا يحصل الاضرار لها بولدها
وان جبت عليها ديانة فاذا لم يكن للصغير اب فهي
الاولى والاحق بتربيته من غيرها فلا تطلب اجرة من
ماله ولا ممن يودونها في ذلك واما اذا كانت محتاجة جاز
لها ان تأكل من مال المعروف لا على وجه انها اجرة حضانتها
فتأمل وارجع ففسي ان تظفر بالنقل في المسئلة فاعلم
واذا كانت للصغير مال لها ان تمتنع من حضانتها فتستاجر
له حاضنة من مال غيرها وكذلك لو كان الاب موجودا
والصغير مال فلا ياب ان يجعل اجرة الحضانة من مال فيرجع
فيرجع الامر الى ان الصغير اذا حضنته امه في حال النكاح او في عدة
الرجعي او البائن في قوله لا تستحق اجرة لاني مال الصغير
ولا على الاب والثاني مصرح به في رد النفقة ويفرق بينهما
وبين الرضاع بانه من باب النفقة وهي على الاب اذا لم يكن
للصغير مال وفي ماله اذا كان له مال بخلافها فان الحضانة
حقها ولا تستوجب على اقامة حقها اجرة وكذلك الحكم
لو لم يكن له اب وله مال لحضنته وطلبت الاجرة من ماله ولم
اخره ايضا كما ذكرته اولي والذي يظهر وجوبها في ماله وان
الحقنا الحضانة بالرضاع قلنا باستحقاق ذلك ويجوز له في
مال الصغير وان كانت له اب واما اذا لم يكن له مال ولا
اب فلا كلام في جبرها حيث لم يكن له من يحضنه غيرها
لضياعه ويفترض ذلك عليها فلا تستحق على ذلك اجرة
والحاصل ان كلام اصحابنا في هذا المحل قاصر عن افادة
الاحكام كلها فعليك ان تتأمل وتخرجها بقرينة كما رايت
والله تعالى اعلم انتهى كلام خير الدين الرملي **قوله** في بيت

الرب ابي في بيت زوجها الاجنبي من الصغير **قوله**
 وقد يرتفع وبه يغني قاله الزيلعي وقد نوادر ايت
 هشام عن محمد اذا بلغت حد الشهوة فالاب احق و
 هذا صحيح لما ذكرنا من الحاجة الى الصيانة كذا في المبسوط
 وبه يغني في زماننا لكثرة الفساد واذا بلغت احدي
 عشرة سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم وقد ربه
 ابو الليث بسبع سنين وعليه الفتوى انتهى وفي فتح
 القدير والخصاف قدرا الاستغناء بسبع سنين وعليه
 الفتوى كذا في الكافي وعمره لا ما قيل انه يقدر بسبع
 لا فالاب ما موربان يأمره بالصلاة اذا بلغها وانما يكون
 ذلك اذا كان الولد عنده وعمر محمد ان البنت تدفع اليه
 الاب اذا بلغت حد الشهوة وهي رواية هشام عنه وفي غنا
 المفتي الاعتماد على رواية هشام عن محمد لفساد الزمان
 وعن ابي يوسف مثله واختلف في حد الشهوة ليعني عليها
 اخذ الاب وثبوت حرمة المصاهرة قالوا ثبت تسع شهور
 وخمس ليس مشتهية ومنه وسبع وثمان ان كانت
 عجلة مشتهية والا فلا انتهى **قوله** واما بعده
 فيخير بين ابويه وان اراد الانفراد له ذلك في الزيلعي
 ثم الغلام اذا بلغ فله ان ينفر وما يسكن وليس لابي
 ان يضمه الي نفسه بغير اختياره الا ان يكون معنسا
 نحو فاعليه في له ان يضمه الي نفسه اعتبارا لنفسه بما له
 فانه اذا بلغ رشدا لا يبقى للاب يد في ماله فكذا في نفسه
 واذا بلغ ميذا را كان له ولاية حفظ ماله فكذا له ان
 ان يضمه الي نفسه اما لدفع الفتنة او لدفع العار عن
 نفسه فانه يعتبر بفساد ولده واما الجارية اذا كانت

بكر

بكر الا انها ان يضمه الي نفسه بعد البلوغ لانها لم تختبر الرجال
 ولم تعرف جيلهم فتخاف عليها الخداع منهم واما الثيب
 فان كانت مأمونة لا تخاف عليها الفتنة فليس له
 ان يضمه الي نفسه لا اختبرت الرجال وعرفت كيدهم
 فتامن عليها من الخداع وقد زالت ولايته بالبلوغ
 فلا حاجة الي ضمه وان كانت محق فاعليها فله ان
 يضمه اليه انتهى **قوله** الا اذا دخلت الي
 السن الى ذكره في البحر نقلا عن الظهيرية ونص
 عبارته ومتى كانت الجارية بكر يضمه الي نفسه
 وان كان لا تخاف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن
 اما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأي وعقلت فليس
 للاولياء حق الصم ولها ان تنزل حيث احبت لا خوف
 عليها انتهى اقول عبارة قاضيان والخاصة تدل على
 ان البكر يضمه الاب الي نفسه مطلقا وهذا لفظ قاضيان
 اذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكر كان للاب
 ان يضمه الي نفسه وان كانت ثيبا ليس له ذلك الا اذا
 لم تكن مأمونة على نفسها والغلام اذا عقل واجتمع
 رايه واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمه وليس
 عليه نفقة الا ان يتطوع انتهى ومثله في الخلاصة
 يقول العبد الضعيف يمكن ان يجمع بين ما في الظهيرية
 وبين ما في قاضيان والخاصة بان المراد بالاولياء
 في الظهيرية غير الاب واما الاب فنضم البكر الي نفسه
 كيف ما كانت وهو الذي يقتضيه نظري تأمل في ما نقله
 في البحر عن الظهيرية فقاما قاله الشارح نظروا بعد الموفق
 للصواب **قوله** بينهما تفاوت المراد بالتفاوت بينهما

ما لم يكن للاب ان يتمكن من مطالعة ولده والرجوع الى
 بلدة في نهاه **قوله** وفي السراجية اذا سقطت
 حضنة الام واخذها الاب لا يجبر على ان يرسله بل
 هي اذا ارادت لا تمنع من ذلك لم اخذ هذه العبارة
 في السراجية المشهورة في باب الحضنة ولا في البحر
 وابنه اعلم **باب النفقة قوله**
 لا يقدر على الوطى لان المانع من قبالة قال الزيلعي
 واذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الجماع وهي كبيرة
 تجب لها النفقة في ماله لان العجز من قبالة فصار
 كالجبوب والضعف وان كانا صغيرين لا يقدران
 على الجماع فلا نفقة للغير من قبلها فصار كالجبوب
 والضعف اذا كانت تحت صغيرة انتهى ومثله في فتح
 القدير وغيره **قوله** بقدر حالهما به بقتي وهذا
 اختيار الخفاف وعليه الفتوي وقال الكرخي يعتبر
 حال الزوج لا غير **قوله** او السفر معه هذا على
 رواية من يقول لا يجبر على السفر معه واما على
 رواية الجبر اذا لم تسافر معه لا تستحق النفقة لانها
 تكون نائفة والمسئلة المذكورة في باب المهر في كثير
 من الكتب **قوله** وفي البحر عن ماله الفتاوى لم
 اطلع على هذا الكتاب وفي نسخة من المخطوط علي
 لفظ ماله نعم كتاب الامالي لابي يوسف مشهور فليتحقق
قوله وبغضوبة كرها أي ممنوعة عنه ظاهرا
 قال السيد الحموي في شرح الكنز سواء كانت راضية بالغصب
 او لا فتقول النقاية وبغضوبة كرها اتفاقا وهذا هو
 ظاهر الرواية وعن الثاني عدم السقوط في الفصلين

والفتوي على السقوط انتهى **قوله** وما يمنع الصنات
 في القاموس هو ذفر الابط وضبط بالقلم بضم الصاد انتهى
 وفي الغريب في باب الدال الهمد مع الفاء الذفر مصدر قد
 اذا خبثت راحته وبالسكون النتن اسم منه وفي الدعاء
 ذفره اي تنبتا ويقال للامة ماد فاراي ما منشته وهي
 في حديث عمر رضي الله عنه واما الذافر بالذال المجهدة
 فبالتحريك لا غير وهو حدة الراية انما كانت ومنه مسكة
 اذ فر وابط ذفرا ورجل ذفر به ذفر اي صنات وهو
 مراد الفقهاء في قولهم والخرو الذفر عيب في الحاربية
 وهكنا في الرواية انتهى **قوله** ان شكت مظه من
 الشكاية لامن الشك اي ان شكت المرأة الى القاضي ظله
 في الاعطاء بالتأخير عن وقت الحاجة فله ان يقدر لها
 في كل شهر فان لم يعطها حبسه **قوله** قلت نعم الا
 لما منع مثل الابرار فانها اذا ابرأت عن النفقة تسقط عنه ولو كان
 النكاح ثابتا في الكلام مجاز فان اثر النكاح غير تحقق واما
 القضاء ثابت ويحتمل ان يحل على مثل الارتداد او تقييدها ابن
 زوجها والاولي ان يحل المانع على عدم تحقق شروط القضاء و
 هي شروط الدعوى والله اعلم وقال في البحر فاذا فر القاضي
 لها نفقة كل يوم او كل شهر او كل سنة لزم التقييد مادامت
 في عصمته حيث لم يوجد سقط انتهى فبهذا يؤيد التوجيه
 الاول **قوله** وموت احد ما او طلاقها ولو رجعا كان في
 الظهيرة والخاتمة سقط المفروض قال في فتاوى قاضيخان
 وكما سقط المفروض بموت احد الزوجين هل تسقط بالطلاق
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا تسقط وقال القاضي الامام ابو علي
 النسفي وجدت رواية في السقوط وذكر الباقين ان علي قوله

محمد تسقط ولا رواية فيه عن أبي يوسف وذكر شمس
 الأئمة الحلواني زاد الخصاف في سقوط النفقة المفروضة
 شيئا آخر فقال تسقط بموته وموتها وتسقط إذا
 طلقها وأبانتها ولو فرض القاضي المطلقة نفقة
 العدة فلم تأخذ حتى انقضت العدة هل تسقط كما تسقط
 بالموت قال بعضهم لا تسقط وذكر شمس الأئمة
 الحلواني إذا فرض القاضي للمرأة نفقة العدة فلم تسقط
 حتى مات أحد الزوجين تسقط وكذا إذا انقضت عدتها
 قبل القبض انتهى وفي الملتقى ولو مات أحدهما وطلقت
 قبل قبضها سقطت قال الباقي سقطت النفقة لأنها
 طقة صلة والصلة تسقط بالموت كالأمة لا يقال لو كانت
 النفقة صلة لما وجبت على المكاتب لأننا نقول هي صلة من
 وجد وما هذا شأنه يجب على المكاتب كالحراج فإنه
 مؤنه من وجه وفي الخلاصة أن المعتدة إذا لم تأخذ نفقتها
 المفروضة حتى انقضت عدتها قال الإمام الحلواني المختار
 عندي أنها لا تسقط انتهى وقال الشربلالي سقوطها
 بالموت قوله واحد من أصحابنا كما في شرح المنظومة لابن
 شحنة وقوله وطلاقها قوله ضعيف فلا تسقط النفقة
 بالطلاق ولو أبانتها الرجعي فلا قال في الجواهر المفتي به
 أن الرجعي لا يسقطها انتهى ولما قال الزيلعي ولا تسقط
 بالطلاق في الصحيح انتهى وأما الباين فلا تسقط بالطلاق
 الزيلعي كما ترى ولما قال به الفقيه الطلاق على ما فيه
 روايتان عن المحقق والصحيح أنه لا يجب البراءة انتهى
 وذكر صاحب البحر وجوبها لتضعيفه القول بالسقوط بخلافه
 رحمه الله تعالى انتهى وقال في النهر بعد ذكر إجماع صاحب البحر

فيه نظر ولم يذكر وجه النظر قال خير الدين الرملي وجهه أن
 السقوط حيث وجدت رواية في كتاب الطلاق وافتى به
 الشيخان الصدر والشهيد والإمام ظهير الدين وتوارد
 النقل به واستفاض كيف يحكم بضعفه وأما عبارتهم في باب
 الخلع فلا دلالة فيها على مدعاه لأنه يحمل على ما إذا وقعت
 عليها الاستدانة بأمر القاضي فإنها لا يسقطان بالطلاق
 على ما لا ويسقطان بالخلع توفيقا بين كلامهم وهذا إن سلمت
 المعارضة والأغلب أن يمنع وقوع النفقة في حقوق النكاح
 انتهى **قوله** ولو بنت المولى أي ولو كانت الزوجة
 بنت المولى فما في الدرر يتبع الصدر وهو قال في الدرر
 يباع العين المأذون بالنكاح في نفقة زوجته مرة بعد
 أخرى مثلاً عبد تزوج امرأة بأذن المولى ففرض القاضي
 النفقة عليه فأجمع عليه ألف درهم ببيع خمسين دينار
 وهي قيمته والمشتري عالم أن عليه دين النفقة يباع
 منه أخرى انتهى قال الشربلالي تبع المص فيه
 صدر الشريعة وفيه تساهل لأنه يوم ابتاع فيها
 بقي عليه من ألف وليس لذلك بل فيها يتجدد عليه
 من النفقة عند المشتري كما في منقول المذهب واليه
 يشير كلام المصم الآتي انتهى أقول فلو قال الشارع
 فما في الدرر يتبع الصدر فيه تشاهل كان حسناً
قوله ونفقة الزوجات المختلفة مختلفة بما لها أفراد
 ضمير التانيث لا بالتثنية فما وقع في بعض النسخ من الأفراد
 غلط من الكاتب **قوله** زاد في الاختيار والعيني ومن
 مراقب أقول في البرهان في بيته كامل المرافق وفي الزيلعي
 ولو أدخل لها بيتاً من دار وجعل له مراقب وغلفا على حدة كفا

لحصول المقصود به لا انتهى وفي الشربنبلالي وما فهمه
بعض المتأخرين من الهبة اية من ان عبارتها تفيد ان
بيت الخلا لو كان مشتركا في دار وله غلق على حدة
فاسكنها في بيت من تلك الدار يكفيها وليس لها ان
تطالب بمسكن اخر فيه نظر لقولهم ان البيعة لا بد ان
يكون كامل المرافق ولان الاشتراك في الخلا ولومع
غير الاجانب ضرر ظاهر انتهى **قوله** قلت لكتب
نظر الشربنبلالي قال الشربنبلالي قال في النهر لم يجد في
كلامهم ذكر الموشة الا انه يسكنها بين قوم صالحين بحيث
لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيما اذا كانت الهبة
خاليا عن الجيران ولا سيما اذا كانت بحشي على عقلمن
سبعة انتهى قلت في حجة نظرية المسئلة اذا خرج اذا لم
يكن عندها احد كما في فتاوي سراج الدين فاري الهبة اية
انتهى وقال في البحر قد علم من كلامهم ان البيعة الذي
ليس له جيران غير مسكن شرعي انتهى كلام الشربنبلالي
قوله وفي غيرهما من المحارم في كل سنة لها الخروج
ولها الدخول زلعي ههنا وهذه زيادة من النسخ
يجب حذفها نعم ذكر في الزلعي وقيل لا يمنع من الدخول
والكلام معها وانما يمنع من القرار وقيل لا يمنع من
الخروج الى الوالدين ولا يمنع من الدخول عليها في كل
جمعة وغيرهما من المحارم في كل عام هو الصحيح انتهى
قوله بد يفتي خبارية لكن لم يجد في الخاتبة
فاظهار ان الخاتبة سهو وصوابه خبارية الله اعلم **قوله**
قال الباقي في وعلمه بالاخلاق في منعهم العلم بشيئ من
لم اجدها في الباقي نعم قاله الشربنبلالي بعد نقل كلام الفقيه

ملكنا وجد بعض النسخ زيادة
قوله لها الخروج ولها الدخول
زيلعي صح

عن الفتح وعليه ذلك لا اخلاق في منعهم من الدخول للعلم
بان كثيرا منهم مكشوف العورة وقد وردت احاديث
تزيد قول الفقيه كما في الفتح انتهى اقول تمام كلام
الفتح يؤيد قوله الفقيه منها في النساء والترمذي
وحسنه والحاكم وصححه على شرط مسلم عن جابر رضي الله
تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من كان يوش
باله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بمنزروا ومن كان
يوش باله واليوم الآخر فلا يدخل حلتته الحمام انتهى
قوله عنده او على من يقربه صفة لقوله مال
اي مال موجود عنده من يقربه بان يكون امنة عنده
او موجود وكان على من يقربه بان يكون دينيا
عليه **قوله** ولو انفق بالا فرضه ضمنا اي لو انفق
المودع والمديون بالا فرض القاضي ضمنا قال في البحر
واشار بقوله فرض الى ان المودع والمديون لو
انفقا بغير امر القاضي فان المودع ضامن ولا يبرأ
المديون ولا يرجع المنفق على من انفق عليه كما في
الذخيرة انتهى وبما حررنا ظهرا ان في قول الشارح
بالا فرض قصور بل ينبغي ان تكون بالا امر **قوله**
الابينة او اقرارها اي الابينة المديون او اقرار الزوج
قال في البحر وفي الخاتبة وبعد ما امر القاضي المودع
او المديون اذا قال المودع دفعت المال اليها لاجل
النفقة قبل قوله ولا يقبل قوله المديون الابينة
انتهى ولم يذكر في لها وينبغي ان يكون كما لبينة
لانها مقرة على نفسها انتهى **قوله** ولو حلفت طويت
نقط اي لو لم يترهن على اعطاء النفقة او الابراء وحلفت

طوبت برود ما أخذت هذا معنى العبارة وهذا الحكم بعيد
 عن الفقه لأن المدعى عليه إذا حلف عند عدم بينة المدعى
 لا يحكم للمدعى بدعواه فكيف يصح قوله طوبت وإنما غرر
 الشارح قوله صاحب البرهان وأن لم يكن للزوج بينة
 وحلفت المرأة على ذلك فلا شيء على الكفيل انتهى فظن
 أنه يلزم للمرأة الضمان وليس معنى ذلك بل معنى
 فلا شيء على الكفيل أي لا الضمان كما على الزوجة ولا
 الضمان كما لا يكون عليه فمقصودهما أن الكفيل لا يحلف
 كما حلفت وليس معنى أنها تضمن **قوله** فرضها القاض
 وأمره بدفعها للام يؤيد ما في قاضيه من باب النفقة
 وبعد القاطم بفرض القاض نفقة الصغار على طاعة الأب
 ويدفع إلى الأم حتى تنفق على الأولاد فإنها تصلح الطعام
 لأهل الولد فإن لم تكن الأم نفقة تدفع إلى غيرها لتنفق على
 الولد انتهى وفي الخبر عن الذخيرة إذا خاصمت الأم في نفقة
 الصغار ففرضها القاضي على الأب فإنها تدفع إليها فإن
 قال الأب أنها لا تنفق عليهم لم يقبل قوله ولو طلب من
 القاضي العوال من جيرانها فأجروا بما قال من غير أجرها
 انتهى **قوله** نفقة أبويه وعمره أي لا يشارك الولد
 أحد في نفقة أبويه **قوله** إلا الأم موسرة استثنيت
 كلام الناشئ أي لا يشارك الأب أحد في نفقة الولد إلا الأم حال
 كونها موسرة قال في البحر الملق في الأب فمثل الموسر والمسر لكن
 في الذخيرة أن كان الأب معسرا والام موسرة أمرت أن تنفق من
 مالها على الولد فيكون ديناً ترجع عليه إذا أيسر لأن نفقة الصغر
 على الأب وإن كان معسرا لنفقة نفسه فكانت الأم قاضية حقا
 واجبا عليه بالقاضي فترجع عليه إذا أيسر ثم جعل الأم أدنى بالقل

من سائر

من سائر الأقارب حتى لو كان الأب معسرا والام موسرة وللصغير
 حصة موسرة من الأم بالاتفاق من مال نفقتها ترجع على الأب
 ولا يقر ما جحد بذلك لأنها أقرب إلى الصغير انتهى ووقع في بعض
 النسخ إلا الأم باللام بالألف وهو من الكتاب والصحيح ما
 التعريف **قوله** أما جرة المضانة فاللام هذا على قوله والتحقيق
 أن لا أجره المضانة كما مر تحقيقه **قوله** ولواب أمه على لغة
 ومن شابهه أمه فظاهر **قوله** علم من أخا سافلتا أخا سر على
 الأخت الشقيقة وخمس على الأخت لأب وخمس على الأخت لأم
قوله ولو أخوة منفرة فمن قسم قسم سها على الأخ
 لأم والباقي على الشقيق لأن الأخ من الأب لا ميراث له مع
 الشقيق فلا نفقة عليه **قوله** لأنه يجعل كالميت ليصير
 ورثة أي اعتبارا ومجازا يعني جعلوا ورثة لأبائهم
 النفقة وجعل الابن كانه ميت فلو كان الابن ميتا كان
 الميراث لهم فالنفقة كذلك عند الأعسار وأما جعلهم ورثة
 حقيقة لومات مع وجود الابن فلا يصح فإنه لو مات
 هذا الرجل وترك مالا تار أخوات متفرقة وأبنا معسرا
 فإنه يرث المال كله الابن لقولهم وبنو الأعيان والعلاء
 كلهم يسقطون بالابن قال في الهداية ونفقة المعسر
 على الأخوات المحترقات الموسرات أخا ساعيا على مقدار الميراث
 غير أن المعسر أهلية الأرض لا أحراره فإن المعسر إذا كان
 له خاد وابنة لم فيكون نفقته على خاله وميراثه ميراث ابن
 عنه انتهى قال ابن الإمام قوله غير أن المعسر أهلية الأرض
 هذا هو الجواب الذي أسلفناه وقد منا تقريره وأيضا
 أن حقيقة الوارث غير مراد فإنه لم يقام به الإرث
 بالفعل وهو لا يحقق الأجد موت من يجب له النفقة

ح

ولا نفقة بعد الموت فتعذر رارة الحقيقة فكان المراد
من يثبت له ميراث والحال كذلك فوجب نفقة عليه
ولم تحب علي بن العباس الميراثية بخلاف ما اذا كانت
له حال ونعم وعمة فان النفقة على العم لا على الميراث
واحرز الميراث لا الحال الوفاة فلو كانت العم
معسر وجبت بن العم والحال الاثنا على العمة الثلث
وعمل المعسر كما ثبت انتهى وانما حررنا هذا الذي يرد فحاشا
يتوهم من قوله ليصير واوثة انهم ورثة حقيقة حتى
لومات هذا الرجل لا يرثه ابنة المعسر فليفرم **قوله**
وعند التحد داي عند نقد المعسر والموسر يقدر
الم قال الموي في شرح الكنز ولو اجتمع المعسر والموسر
وجبت النفقة على الموسر باعتبار المعسرة احياء
في حق اظهار قدر ما يجب على الموسر من بيان صغيره
ام واخت شقيقة ولا م كذلك ولا يكتفى بالشقيقة
والام موسرات فالنفقة عليهما على اربعة اسهم ثلاثة على
الشقيقة والباقي على الام قاله الخصاف انتهى **قوله** وفي
العراج له زوجة ولزوجته اخ موسر اجبر اخوها على نفقتها
الا هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ عزاه الى السراج ولم
اجد في العراج فالراجع السراج **قوله** اي جنس النفقة
صح تذكير الضمير بناو بل النفقة جعها فلو قال كما في المتن
من جنس جعها الى النفقة كان ادلى **قوله** او النفقة من
مالها رجعت كأنه اشار الى ما ذكره في البحر ولو كان المراد
اولاد صغار وغاب الاب ولم يترك لهم نفقة بجبر الام على الانفا
ان كان بها مال ثم ترجع بذلك على الاب كذا في الخاتمة انتهى
قوله وانفق من غيره وفي ما استدل به هكذا في نسخ

هذا الشرح وفي نسخة الزهر التي عندنا وصوابه وروفي ما
استدل به يعني انفق من غير ما استدل به مع ان فيما استدل
به **قوله** فان امتنع فهي في كسبه اي فان
استنع المولي من الاتفاق فالنفقة في كسبه **قوله**
كتاب العتق قوله
وصفته واجب ومندوب ومباح ومخطور وفي فتح
القدير كما في الزهر **قوله** لان الملك ثبت مقارنا
لها بالموت اي ان ملكه ثبت بالموت مقارنا بالطلاق
ففسد النكاح بالملك فلا يقع الطلاق لعدم الزوجية
واما عدم العتق فلان الاضافة الى موت المورث
لا تغني لانه الموت ليس سببا للملك كما قال الشارح
قوله بخلاف انا عبدك عن ابي القاسم الصغار انه
سئل عن رجل جاءته جاريته بسراج فوفقت بين يديه
فقال لها المولى ما اصنع بالسراج ووجهك اضواء من
السراج يا بن انا عبدك قال هي كله لطف لا تعتق بها
الجارية وفي التنقيح لو قال لعبد انا عبدك المختار
عدم العتق انتهى كذا في البحر والزهر **قوله** فاومي
براسه ان نعم لم يعتق ولوزاد من هذا العمل عتق قضاء فناء
انه اشار براسه انه اعتق وليس قضاء انه تكلم بنعم فلهذا
لم يعتق لانه شرط للاعتاق التكلم واما اذا زاد من هذا
العمل فاعتق لانه تكلم بكلام داله على العتق والله اعلم **قوله**
بل يثبت له احكام الاحرار حتى يقر انه مملوك اي حتى يقر
انه مملوك اي حتى يقر العبد انه مملوك فيكون له
احكام المملوك قال في خلاصة الفتاوى لو قال لعبد
انت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له ان يدعيه بعد

ذلك انا مملوك له فصدقه كان مملوكا له وكذا لو قال له
ليس هذا بعبدى لا يعتق انتى قال في البحر وظاهره
انه يكون حرا ظاهرا لا معتقا فيكون احكامه احكام
الاحرار حتى ياتي من يد عيه ويثبت فيكون ملكا له
انتى **قوله** ونارعه في النهر اي نارعه في القيا
بانه قياس مع الفارق فان قوله لا ملك لي نفى للملك
صريحا وقوله انت غير مملوك ليس بصريح في العتق
وخلاصة عبارة النهر قال في البحر واذا لم يقع العتق
في لا ملك لي فهل له ان يدعيه قال في الخ لا يصح ليس
له ان يدعيه قال في الخلاصة ليس له ان يدعيه بعد
ذلك فان قال بعد ذلك انا مملوكه فصدقه كان مملوكا له
وكذا لو قال ليس هذا بعبدى لا يعتق انتى وظاهره
انه يكون حرا ظاهرا لا معتقا فتكون احكامه احكام
الاحرار حتى ياتي من يد عيه ويثبت فيكون ملكا له انتى
واقول وعمل في المحيط قوله انت غير مملوك بانه نفى
الملك ليس صريحا في العتق بل يحتمل انه انتى كلام النهر
قوله فان صلحو او جهل نسبهم في مولدهم وليس
للقايل اب معروف يتعلق بصوته هذا الى فقه تشويش
وتفصيله ان ههنا ثلثة الفاظ الابن والاب والام
فالاول وهو قوله لمملوكه هذا ابني علي وجهين اما
اصلح ابنه بان كان مثله بولد مثله او لا وكل منهما
اما ان يكون مجهول النسب او معروفه فان كانت
يصلح ابنه وهو مجهول النسب يثبت النسب والعق
عندنا وان كان لا يصلح ابنه لا يثبت النسب بالشك
وهل يعتق قال ابو حنيفة رح يعتق سواء كان مجهول

النسب

النسب او معروفه وقال لا يعتق والشا في وهو قوله هذا
اي فان كان يصلح اباه وليس للقايل اي معروف
يثبت النسب بالشك ولكن يعتق عند احنيفة رح
وعندهما لا يعتق واما الثالث وهو قوله هذه امي
فالكلام فيه كالكلام في الاب فلو قال وليس للقايل
او المقول له اب معروف او ام لا تنظم الكلام **قوله**
عالم يقل ابني من الزنا ظاهره انه قبيح لقوله ثبت
النسب اي ثبت نسب ابيه عالم يقل ابني من الزنا
فيعتق وهذا لا معنى له لان المقيد مسئلة اقراره
بالاب وقد حققنا في المقول السابقة والفيد مسئلة
اقراره بالابن ونسأده ظاهرا ولو جعل قوله عالم يقل
ابني من الزنا متعلقا بالمتن اي يصح العتق بقوله هذا ابني
عالم يقل هذا ابني من الزنا انما يصح لانه يعتق ولو
قال ذلك الا انه لا يثبت النسب قال في البحر ولو قال هذا
ابني من الزنا يعتق ولا يثبت النسب فافطر الى خلافه
كيف وقع هل من الكاتب او من غيره **قوله** وهل
يشترط تصديقه فيما سوي دعوى البتة هذا متعلق
بالمتم قال في البحر واشار المصم الى انه لا يشترط تصديق
العبد المقر له بالنسب وفيه اختلاف فقيل لا يحتاج الى
تصديقه لانه اقرار المالك على مملوكه يصح من غير تصديقه
وقيل يشترط تصديقه فيها سوي ودعوى البتة لان
فيه حمل النسب على الغير فيكون فيه الزام العبد الحرية
فيشترط تصديقه انتى **قوله** ولا تصير ام ولد
هذه المسئلة متعلقة بمسئلة الابن نقطه قال في فتح القدر
اذا قال هذا ابني هل تصير ام ولد له اذا كانت في ملكه قيل

لا سواء كان الولد مجهول النسب او معروف وقيل تصير ام ولد
 له في الوجهين وقبل ان كان معروف النسب حتى لم يثبت نسبه
 منه لا تصير ام ولد له وان كان مجهول حتى يثبت نسبه
 منه صارت ام ولده وهذا عدل انتهى **قوله**
 ولا سلطان لي عليك قال في الفتح اعلم ان بعض المشايخ
 مال الى انه يعتق بالنية في لا سلطان لي عليك وبه قال الامة
 الثالثة وقال بعض المشايخ انه ليس ببعيد وعن الكرخي
 فتم عمري ولم يتضح لي الفرق بين نفي السلطان والسبيل ومثل
 هذا الامام لا يقع له مثل هذا الا والمحل بشكل وهو به جدير
 اما اولاه لان اليد المضمرة بالسلطان ليس يراد بها الجارحة
 المحسوسة بل القدرة فاذا قيل له سلطان اي يد يعني الاستيلاء
 وقد صرح في الكافي بان السلطان يراد به الاستيلاء واذا كانت
 كذلك كانت نفيه نفي الاستيلاء حقيقة او مجازا فضع ان يراد منه
 ما يراد بنفي السبيل بل اولى بادي تايل واما ثانيا فالمانع الذي
 عينه من ان يراد به العتق وهو لزوم ان يثبت باللفظ اكثر
 مما وضع لغير مانع اذ غاية الامر ان يكون المعنى المجازي اوسع
 من الحقيقي ولا بدع في ذلك بل هو ثابت في المجازات العامة فان
 المعنى الحقيقي فيها يصير فردا من المعنى المجازي كذا هذا يصير
 زوال الملك فالذي يقتضيه النظر كون نفي السلطان من
 التخيالات انتهى **قوله** رجح الكمال قول رجح ثم رجح
 خلافة بما ذكرناه من المقولة الاولى وعليه اعتمد فليراجع **قوله**
 وكذا انت مثل الحراري لا يعتق به وان نوي هذا ما يقتضيه
 العطف فقوله بعد يعتق بالنية ذكره ابن الكمال في الفقه
 العطف فلو كان غرضه بيان الروايتين كان ينبغي ان يقول
 وذكر ابن الكمال انه يعتق به بالنية ويؤيد ما في المتن

ظاهر

ظاهر اطلاق الهداية فانه قال فيها واذا قال لعبد انت مثل
 الحر لم يعتق لان المثال يستعمل للشاركة في بعض المعاني
 عرفا فوقع الشك في الحرية ونفى الدرر فانه عطف قوله وانت
 مثل الحر على ما لا يقع به الطلاق وايروي وذكر في ايضا
 الاصلاح لابن الكمال وانت مثل الحر الا انه في ذكره في المسوط
 انه يقع به العتق ان قارن النية انتهى ومثله في البحر وغيره
 فعلم به ان في المسئلة روايتين والوجه العتق بالنية **قوله**
 او حلا معطوف على قوله شقفا اي لو كان ذورحم حملا
قوله تصبح حرا تليق من الاصباح وهو الدخول
 في الصباح فهو في معنى قوله ان اصبحت فانت حرة **قوله**
 عند الثاني اي اي يوسف متعلق بجميع ما ذكره من قوله ولا بكل
 ما لي **قوله** بخلاف هذه السكة والدار اي لو قال كل عبده
 في هذه الدار او السكة احرار وعنده فهم عتق بالاتفاق
قوله ولو بلغظ علقه ومضغة اي لو حرر الحمل حرة
 بان قال حرة حراري قال المضغة او العلقه التي في بطنك حر
 عتق كذا الثانية **قوله** قلت الظاهر انه لا يجبر ليس من
 مستخرجاته بل من صاحب النهر فانه قال واقول يقتضي النظر
 انه لا يجبر لانه قبل الوضع موهوم وبه لا يسقط حوالا لك ولذا
 قال في الثانية لو اوصى بما في بطن جاريته لفلان ان كان في بطنها
 ولد يوم الوصية بان جاءت به لاقل من ستة اشهر من
 يومها جازت الوصية وان لست اشهر فاكثرا الوصية باطله
 انتهى **باب عتق البعض قوله**
 ولو مدها كعضك او جزء منك او شقص منك حر والعين
 كربعك **قوله** او مضافا لمدة الاستسعاء قال في فتح
 القدير وينبغي اذا اضافه انه لا يقبل منه اضافة له الى زمان

طويل لانه كالتدبير معق ولود بتر وجبت عليه السعاية
في الحال فاعتق كما صرحوا به فينبغي ان يضاف الى مدة
تساكل مدة الاستسعاء انتهى **قول** **له** لا التمساع
فله الاعتناق اي الا السعاية فانه اذا التمساع هافله ان يختار
امر اخر وله الاعتناق فهو استثناء من ضمير تعين
الراجع الى امر او توضيحه انه لو اختار احد من الامور
المذكورة بغيرها ومثنا تعين فاذا اختار الاستسعاء
فليس له التضمن وعكسه نعم اذا التمساع والاستسعاء
فله الاعتناق كذا في **الجز** **قول** **له** ولو باعد نصيبه
يعني ان الساكت لو ملك نصيبه من الحق فيبيع
او هبة فانه لا يجوز استمساعا لانه لم يبق محالا
للملك لانه مكاتب عنده حرمة يوث عندها
بخلاف ما اذا ضمن الحق نصيب الساكت فانه يملكه
بالضمان ضروري قاله قاضيان في جامعه واذا
ضمن الحق وادى الضمان ملكه نصيب الساكت
ان شاء اعتق وان شأ استسعى بمنزلة مالوكات
الكل له فاعتق بعضه انتهى **قول** **له** ما لم يملكها
القاضي في يسترق او يسعي هكذا في النسخ يسترق
او لا يسعي قال المحقق ابن الرطام لزوم استسعاء كل
منها للعبد فيما اذا لم يترافقا للقاضي بل خالف كل
منها الاخر بانك اعتقت نصيبك وهو ينكر فان هذه
ليس حكمها الا الاستسعاء اما لو اراد احدهما التضمن
او اراداه ونصيبهما متفاد فتترافعا او رفعهما ذو
حسبة فيما لو استرقاه بعد قولهما فان القاضي لو
سألهما فاجابا بالانكار فخلعا لا يسترق لانه كالا يقول

ان صاحب حلف كاذبا واعتقاه ان العبد يجرم استرقا
ولكل استسعاؤه ولو اعترف انهما اعتقاعا او علي
التعاقب وجب ان لا يضمن كل الاخر ان كانا موثوقين
ولا يستسعا العبد لانه عتق كله من حبهما ولو اعترف
احدهما وانكر الاخر فان المنكر يجب ان يحلف لان فيه
فايدة فانه ان نكل صار معترقا او باذ لا نصارا
معترفين فلا يجب على العبد سعاية لما قلنا انتهى
فعلم بهذا التقرير انه علي تقدير الانكار لا استسعاء
على التقدير الاعتراف لا سعاية والنكول بعد
الانكار داخل في الاعتراف وان كانا محسرين وهما
معترفان فتضمن لاسعاية فصع ما ذكرناه من التصويب
قول قلت ففي المتن خلاف لا يخفى فتنبه ثم رايته
شيخنا الرمي عليه السلام في ذلك كذا في نفسه الحمد قلت انما يلزم
الحال على النسخة التي مشي عليها في المصح فانه ذكر فيها الولا
بعد قوله ولو تخالفنا يسارا كما سياتي واما على النسخة
التي شرحها الشارح فهذا الولا مذكور بعد مسألة السعاية
قبل قوله ولو تخالفنا فمسألة الولا محمولة على قوله ومثله
لو تخالفنا على قولهما ولا خلاف في ذلك وما اعترضه الشيخ
الرمي الا على النسخة التي مشي عليها في المصح حيث قال
في حاشية المصح قوله في المتن ولو تخالفنا يسارا يسعي
بالوسيلة للضد والولا لهما اقوله هذا مشكل لانه قدم
الحكم في المسألة على مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وهو السعاية مطلقا وهذا التفصيل انما هو على مذهبهما
ولم ينسبه فلهما وقوله والولا لهما مذهب الامام
ومذهبهما الولا فوق في جميع ذلك ففي العبارة خلط

انتهى كلام الشيخ الرضائي ولا يخفى انه لم يرد الاعتراض الا
بتوسيط قولهما بين المسئلتين على قوله بالتبني عليه
انه قوله الامام واذا انتفى احد الامرين وهو التوسيط
او وجد الآخر وهو التبني عليه على انه قوله لا يرد الاعتراض
فلا اعتراض على نسخة هذا الشرح فحمده على عدم
فهم الحقيقة لأعلى وصوله الى الحقيقة **قوله**
والحالونان قال بالرفع معطوف على المالك اي لو
اتخذ المالك يان قال الى عتق وطلعت **قوله**
علم الشريك بقرابته او لا يتبادر منه الى الذهن ان المراد
من الشريك غير مالك القريب وبه يفسد المعنى فكان
ينبغي عليه ان يقول علم المالك بقرابته ام لا وهذا قد
تباعد راي الذهن ثم رجعت الى قرابته انه فسر كذا
قوله فله ان يضمن المشتري موصرا ويستسعى
اي فالمشتري الذي هو الاجنبي ان يضمن المشتري الذي
هو قريب العبد ويستسعى وهذا التفسير وان كانت
العبارة تأباه الا انه هو الحق قال في البحر وان بدا الاجنبي
فاشتري نصفه ثم اشتري الاب نصفه الآخر وهو موصي
فالاجنبي بالخيار ان شاء فحق الاب لانه ماضى بانفسا
نصيبه وان شاء استسعى الابن في نصف قيمته لا اختيار
ماله عنده وهذا عندنا بحسبنا لان يسار الحق لا
يمنع السعاية عنده وقال الايام وله ويضمن الاب نصف
قيمته لان يسار الحق يمنع السعاية عندها انتهى
قوله تخدم يوما اي تخدم المنكر يوما ولا سعاية
عليها المنكر ولا سبيل عليها المنكر عندنا بحسبنا رده الله تعالى
وقال لا يسر المنكر ان يستخدمها وله استسعيها في نصف

قيمتها

قيمتها ثم تكون حرة ولا سبيل عليها كذا في التبين **قوله**
ولا قيمة لام ولما اي عند الامام ان يحسنه ربع الا لضرورة
اسلام ام ولد النضر في فاتها فقوم عند الكل **قوله**
وعتق من كل من غيره نصف وهو الخارج والداخل وهذا
عند الشيخين وقال محمد كذا في الا في الداحل فانه
يعتق ربعه **قوله** لان بالاجاب الاول سقط نصف
مهر الواحد منصف بين الخارجة والثابتة فسقط ربع
كل ثم بالاجاب الثاني سقط الربع منصف بين الثابتة
والداخل فاصاب كل واحد اثنى تسعة فالثلاثة اثمان
مهر الثابتة بالاجابين وسقط ثمن مهر الداخل و
السر في ذلك ان الثابتة تتردد بين ان تكون منكوبة
بين ان تكون اجنبية لان الخارجة ان كانت المرادة بالاجاب
الاول كانت الثابتة منكوبة فصير الاجاب الثاني وان
كانت الثابتة هي المرادة بالاجاب الاول كانت اجنبية
فيلغوا الاجاب الثاني فعملت اجنبية من وجه دون وجه
فصح الاجاب الثاني من وجه دون وجه فسقط نصف
المهر وهو الربع موزعا بين الداخل والثابتة فنصيب
كل واحدة منها اثنى تسعة كذا في العناية شرح الهداية **قوله**
واما الميراث لهن من ربع او ثمن من الربع اذا لم يكن له
ولد ومن الثمن ان كان له ولد **قوله** فوطي احدهما
او كانت كانت بائنا الاخرى وكذا التقييل قال في البحر
ولا بد ان يكون الطلاق بائنا اما لو كان رجعي لا يكون
الوطي بائنا لطلاق الاخرى لانه يحل وطئ المطلقة الرجعية
وهل يثبت البائت في الطلاق بالمقد مات في الزيادة ان
لا يثبت وقال الكرخي يحصل بالتقييل كما يحصل بالوطي كذا

كذا في فتح القدير اقول والسارح رجع ان يكون القبول
 بيانا فاعلم منه ان ما وقع في بعض النسخ الشرح من
 زيادة قوله في قتل بعد قوله فوطي اهدرهما غلط
 من النسخ لانه اذا كان القبول بيانا فكيف لا يكون
 الوطاني غير القبول بيان لانه لا يخلو عن قبل وزيادة
قوله بخلاف الاقرار اي بخلاف ما اذا قال لاحد من
 هذين علي الف فقبل له اهو هذا فقال لا يجب الاخر
 شي لان الاقرار للجهد لا يلزم حتى لا يجبر عليه فانه
 يكن نفي احدهما قبول للاخر **قوله** لا يكون الوطاني
 ودواعيه بيانا فيه اي في عتق مبهمة **قوله** الا ان تكون
 شهادتهما في وصية قال في البحر المرواد بقوله الا ان تكون
 في وصية انهما شهدا انما اعتقه في مرض موته و
 القياس ان لا يقبل والاستحسان قبولها لان العتق
 في المرض وصية والخص معلوم وهو المرضي وله خلف و
 هو الوصي او الوارث فتتحقق الدعوى من الخلف انتهى
 وكذا في الزيلعي وغيره **باب الحلف**
بالعتق قوله ولكن ان مات عتقا من الثلث
 اي عتق كلاهما من كان في ملكه يوم قال ومن ملكه بعده
 والحاصل ان من كان في ملكه وقت اليمين مديرا مطلق
 ومن ملكه بعدها فليس بمدير مطلق وانما هو مدير مطلق
 مقيد بعتق من يموت المولى عنده كحقيقة ومحمد وقال
 ابو يوسف يعتق ما كان في ملكه يوم حلف ولا يعتق
 ما استفاد بعد يمينه لان اللفظ حقيقة للحال
 فلا يعتق بما سيملكه ولهذا صار هو مديرا دون
 الاخر ولهما ان هذا ايجاب عتق واصار حتما اعتبار من الثلث

وفي

وفي الوصايا تعتبر الحالة المتظرة والراية لا ترى انه
 يدخل في الوصية بالماله ما يستفيعه بعد الوصية وفي
 الوصية لا ولا دخلا من يولد له بعد **قوله**
 ولو نوى الذكور اي لو نوى بقوله كل مملوك لي
 فهو حر الذكور فقط ديتن قال في المنور ولو نوى
 الذكور فقط لم يصح قضاء وان صدق ديانته
 قال في الذخيرة وفي ماله يكتي كلهم احرار اذا نوى
 الرجال فقط لا يصدق ديانته وفرق في الفتح تان
 كلهم تأكيد للعام قبله وهو ماله يكتي لانه جمع مضاف
 فمعه وهو يرفع احتمال المجاز غالبا والتخصيص
 يوجب المجاز فلا يجوز بخلاف كل مملوك لي فان
 الثابت فيه اصل العموم فقط فقبل التخصيص انتهى
باب العتق على جعل قوله
 على مال صحيح احترز به عما لم يكن مالا صحيحا كالخمر والخنزير
 في حق المسلم واما الذي اذا اعتق عبده على خمر او خنزير
 فانه يعتق بالقبول قال في الحر وسقط اطلاق المال
 الخمر في حق الذي فانه مال عندهم ولو اعتق الذي
 عبده على خمر او خنزير فانه يعتق بالقبول وبانته
 تمتا للمسلم فان اسلم احدهما قبل قبض الخمر فعندهما
 على العبد قيمته وعند محمد عليه قيمة الخمر كذا في المحيط
 انتهى وهذا ما يمكن من التوجيه والذي يظهر ان النسخة
 فيها سقط وتقدره والماله عليه دين صحيح كذا في المضاج
 الاصلاح والله اعلم وانما رجحنا هذا التوجيه لان الخمر والخنزير
 ليسا بماله عندنا وفي فتح القدير واطلاق لفظ المال
 ينظم انواعه من النقد والمكيل والموزون والعروض

والحيوان وان كان بغير عينه بعد كونه معلوم الجنس
كجائنة فغير حافلة وان لم يقل جيدة او صعيدية وكفرس
او حمار او عبد لان الجمالة تيسيرة فتدخل لانه معارضة مال
بغير المال فتشابه النكاح ويلزمه الوسط في تسمية الحيوان
والثوب بغير بيان جنسهما من الفرس الحمار والعبد والثوب
الهدوي ولو اتينا بالقيمة اجر المولى على القبول كما في الشهر
وهو مذهب ومالك واحمد انتهى **قوله** وما لم تنفقه و
رعيله لو فقرا على مولاه هكذا في النسخ يعطى لجماله على
الصنبر المجرور في نفقته وهو غير جائز الا ما عاده الخافض
فان العطف على الصنبر المجرور بلا اعادة الخافض لا يجوز الا ان
عند البعض طهارة النحر والنجس ونفقته ونفقته كما سياتي
كما لم يرد في البحر الثاني والمص الاولة هكذا في النسخ
وصوابه رجع في البحر الثاني والمص الاولة ولفظ الميم
قار شيخنا وقد وقع الاستغناء عن ما اذا اخر على حد
مدة معينة وقيل العبد وعنف وكان له زوجة واولاد
فما حكم نفقته ونفقته اذا لم يكن له مال فانه لا يتفرغ
الاكتساب بسبب حدة المولى هذه المدة فلم ارفه نقلا
وينبغي ان يشتغل بالاكتساب لاجل الانفاق على نفسه
وعيله الى ان يستغنى عن الاكتساب بختم المولى المدة
المعينة لانه الات معسر عن اداء البلوك فصار كما اذا اعتقه
على مال ولا قدرة له عليه فانه يؤخره الى الميسرة انتهى
ويمكن ان يقال بوجوبها على المولى في المدة المذكورة ويجعل
كالوصية بالخدمة فان النفقة واجبة عليه وان لم يكن له
ملك الرقبة لكونه محبوسا بخدمته والحبس هو الاصل
في هذا الباب اصله القاضي هو المفتي انتهى **قوله** وجوز

الثاني اي الي يوسف فانه لا يجوز جعل العتق مبرا قافلا مبررا
قوله فاعتق عبدا جيدا لا يعتق اي لا يعتق العبد الجيد لان
الامر مصر و في الوسط ويدل عليه قوله الشارح وانا العتق
فاخرج اقوله وكذلك لا يعتق في هذه الصورة بقوله وانت
حد الامور لما في قاصديجات اذا قال العبد ادخل الدار
وانت حر تعلق العتق بالمدخل انتهى **باب**
التدبير **قوله** خلا والوصية برقيقته لانسان والفرق
بينها ان التدبير يشمل على معنى التعليق والتعلق لا يبطل بالتعلق
ولهذا لا يبطل بالرجوع ولا كذلك الوصية ولهذا جاز تدبير
المكره ولا يجوز وصيته كذا في البحر معزيا الى الطهريته **قوله**
ويزاد مبرر السفينة ومدير قتل سيده فان تدبير السفينة عبده
وكذا مدير قتل سيده صحيح دون وصيته الا ان مدير العاقل
يسعى في تملكه لو فقيرا وكله مديونا وان خرج من الثلث فلا
سعاية عليه ومدير السفينة يسعى في كل قيمته قال في الاشباه
اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان السيد
سقيها وقت التدبير فانه يسعى في قيمته مديرا كما في الثانية
بن المجرور فيما اذا قتل سيده كما في شرحنا انتهى وقال في شرح
وذكر محمد في كتاب المجر اذا دبر السفينة ثم مات يسعى الغلام في قيمته
مديرا وليس عليه نفصانه التدبير كالمصالح اذا دبر ومات وعليه
ديون انتهى وقد قدمنا انه المفق به ان قيمة المدير ثلثا
قيمتة قنا واقتار الصداق الشهيد انها النصف انتهى وسما في
في هذا الشرح لو قتل المدير سيده يسعى في قيمته كمدبر السفينة
قوله ودروه في البحر اقوله هو الحق كالاخفى ولذا اعترض
على الدرر الشربلاحي ايضا **باب الاستبدال**
قوله فلو ملك ولدها من غيره فله بيعه اي لو ملك ولدها

من غيره قبل ان يملكها يجوز بيعه عندنا قال في النهر ثم عندنا نصير
ام ولد لمن وقت ملكها لامن وقت العلوق وعندنا فبر
من وقت شوب النسب منه واثرا لخالق يظهر فيما لو ملك
ولدا لها من غيره قبل ان يملكها يجوز بيعه عندنا خلافا لخالق
الحادث في ملكه من غيره فانه في حكم امه ومعلوم ان اولاد
منها احرار بملكه لم انتهى قال في البحر واما الولد الحادث
في ملكه فملكه حكم امه بالانفاق الا انه اذا كان جارية لسر
يستمتع بها لانه وطئ امها وهذه اجماعيه وهي واردة على إطلاق
من قال انه كانه مطلقا كذا في فتح القدير **قوله** وكذا لو اشترى
بملك ثم استخمت الى المثار اليه بقوله ذا المتن لا ما يليه من
الشرح قال الزبلي ولواستولد لها بملك يمين ثم استخمت
ثم ملكها صارت ام ولد له عندنا والشافعي فيه قولان انتهى
وفي البحر اذا ملك من استولد لها بالنكاح وبنتها من غيره
الحادث قبل الملك والبنت الحادثه من رجل بعد الملك واعتقن
ثم اشترى من بعد السبي والارتداد عتق كما كن وفي قوله
ابن يوسف يحرم عليه بيع الام والبنت الثانية ولا يحرم عليه
بيع البنت الاولى وقال محمد يحرم عليه بيع الام ولا يحرم عليه
بيع البنين كذا في الظهيرية انتهى اقوله فمذا يقتضي ان مسئلة
لحققت يصح ارتبا طها بالشرح ايضا بخلاف مسئلة الاستيلاء
فليست **قوله** او مكائبا لكنه انما عجز فله بيعها قال في البحر
اطلق المدعي فشميل الحر والمكاتب فاذا ادعى المكاتب ولد الامة
المشتركة فالحكم كما ذكر في المتن كما في البدائع وفي الظهيرية
وان كانت بين ام ومكاتب فادعى المكاتب وحده ثبتت نسبته
وضمن نصف قيمته لاشترائه وقال ابو يوسف نصيب الشريك
بحاله كما كان فخدم كل واحد منهما يوما فاذا عجز المكاتب كان له ان

يبعها

يبعها لان حكم الاستيلاء في نصيب المكاتب بصفة الاستعداد
لم يثبت بدليل انها تباع بعد العجز انتهى **قوله** وهي
ام ولده وضمن يوم العلوق ذكر جميع الشرايح ان الضمانات
يعتبر يوم العلوق ولكن جميع المطالع لقرار انه كيف يعلم
وقت العلوق والظاهر انه يعلم من وقت الوضع ان العلوق
كان محققا لا قل من سنة اشهر فليراجع **قوله** وكذا
الحكم عند الامام لو كثر واولو نسبه وتعامه في البحر قوله قال
وقيد بكونها اثنين للاختلاف فيما زاد عليها فعند المحنفه
ثبتت النسب من المدعيين وان كثر واذا قال ابو يوسف
ثبتت نسبه من اثنين ولا يثبت نسبه من الثلاثة وعند
محمد يثبت من الثلاثة لا غير وقال في يمينت من خمسة فقط
وهو رواية الحسن بن زياد عن الامام وفي غايه البيان
لو تنازع فيه امرأتان قضى به ايضا بينهما عند المحنفه وعندنا
لا يقضى للمراتين وكذا لك يثبت عند المحنفه للمنس ولو تنا
فيه رجل وامرأتان يقضى بينهم عند ابو يوسف وعندنا
ولمحمد يقضى للرجل ولا يقضى للمراتين واذا تنازع فيه رجلان
وامرأتان كل رجل يدعى انه ابنه من هذه المرأة والمرأة
لا تصدق على ذلك فعند ابو يوسف يقضى بين الرجلين
ولا يقضى بين المراتين انتهى **قوله** الا ان يصدره فيها
اي في دعواه ظنه للحق وفي النسب مذهبنا هو يقتضي العبارة
من غير صحيح نظر الى تصديقه في ظن الحل لان ظن الحل
ان كان معتبرا فلا يفيده التصديق وان وجد وسبب
خطائه اشتباؤه صاحب الدرر في شرط تصديقه لا امر
لكن لا اعتراض على صاحب الدرر لانه قال في حواره
وطي جارية امراته او والده او جده فان قال احداهما للمولى

زع

لا يثبت النسب الا ان يصدق فيه وفي ان الولد منه انتهى
فشط تصديقه في احلاله له صحيح لانه ادعى فعله فان
صدقه فيه يعتبر والا فلا كلام الدرس لا غبار عليه وانما
الشارح فليس عند دعوى الاحلال بل انما هو دعوى ظن
الحكم بذكر التصديق الذي يلي والجر الرابح والضرر فبيان
الزبلي ولو استولى له جارية احدا بويه او امراته
وقال ظننت انها علي لم يثبت نسبه منه ولا حد عليه
وان ملكه يوما عتق عليه وان ملكه امه لا تصير ام ولا
له لعدم ثبوت نسبه انتهى ومثله في البحر والنهر فارجاع
الصير اليها من الشارح من عدم التفرقة بين ظن
الحل وبين الاحلال والفرق بينهما بين ويومها ذهبا
اليه ما في صغاب واذا وطى جارية امراته او جارية
والله او جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويدرا
عنه الحق للشبهة فان قال اجلها الي المولى لا يثبت
النسب الا ان صدقه المولى في الاحلال وفي ان الولد
منه فان صدقه في الامر بين جميعا ثبت النسب والا لا
وان كزبه المولى ثم ملك الجارية نويا من الله هربت النسب
انتهى **كتاب الامان قوله**
فانه يمين شرعا الا في خمس مذكورة في الاشياء قاله في الاطراف
حلف لا يحلف حنت بالتعلق الا في مسائل ان يعلق ما فعال
القلوب او يعلق بيمين الشرع في ذوات الاشهر او بالتطليق
او يقول ان اديت الي كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق
او ان حضت حيمضة او عشرين حيمضة او بطلوع الشمس انتق
قوله على كاذب عمدا اي امر كاذب هو فيه ففيه حد
وايضا ويجاز في الاسناد **قوله** وهو غير فعل او ترك

اي لو كان ذلك الامر غير فعل او غير ترك كما اذا قال
انه لزيد وهو يعلم انه ليس بزيد كان غموسا كذا في
الغناية وفي البحر والغموس والله بالبر اعلى دين
وهو يعلم خلافا له والله انه لزيد وهو يعلم انه
عمرو **قوله** في ما مضى متعلق بمقدر رغبة الموصوف
كاذب اي امر واقع في ما مضى كوالله ما فعلت
كذا او حاله اما متعلق بقوله حلف او بقوله كاذب
فغير صحيح **قوله** ولو الحالف مكرها اي تحت
الكفارة ولو كان الحالف مكرها الي **قوله**
بان حلف ان لا يحلف هذا مثال وكذا لو حلف اني
لا افعل هذا الشيء فحلف ففعله لكن ذكر في
الزبلي والمراد بالناسي المحض كما اذا اراد ان يقول
استقي الماء فقال والله لا اشرب الماء وذكر الكافي
انه الدهول عن التلفظ به بان قيل له الا تاتينا فقال
نعم والله غير قاصد لليمين وانما الجأنا الي هذا التاويل
لان حقيقة النسيان في اليمين لا يتصور انتهى قاله في
البحر وذكر الشافعي ان حقيقة متصوره بان حلف ان لا
يحلف نفس حلف انتهى وهو مرد ودلالة فعل المحلوف
ناسيا لان حلفه كان ناسيا وفي فتح القدير والناسي
هو من تلفظ باليمين ذاهلا عنه ثم تذكر انه تلفظ به
انتهى انقول قوله ولو الحالف مكرها او ناسيا مبل
الناسي في المحلوف عليه ايضا وقد قال في الهداية ومن
فعل فعل المحلوف عليه مكرها او ناسيا فهو سواء
انتهى ويؤيده قوله في اليمين او في الحنث **قوله**
لو نوي بغير الله غير اليمين فمن اي لو نوي بالنبى

والكعبة والقرآن عز اليمين دين **قوله**
والقيم ايضا بقوله لعمرؤ الله يعطون علي الميثم لا على
النفى **قوله** بخلاف الكفر فلا يصير مسلما بالتعلق
الظاهران العبارة محرفة وصوابها بخلاف الكافر اي لو
علق الكافر فقال ان فعل كذا افني مسلم لا يصير مسلما
بالتعلق بمسئله والله اعلم **قوله** وفي الجرمانية
للضرورة لا يكفر مستحله كدم وخنزير يرد عليه ان لو استحل
اموال الناس بالارضاهم لا يكفر ايضا لانها تباح عند
المحصة لكن مع الضمان الا ان يكون مراده ما يباح بال
ضمان قال في الجرم التعلق بما يسقط حرمة كماله
كالهيئة والخنزير لا يكون يمينا وما لا يسقط كالفاظ
الكفر فبين ولو قال جميع ما فعله المحسن او اليهود فغلي
عنقي ان فعلت كذا ففعل لا شئ عليه انتهى وهو يقيد ان
استحلال الخمر والخنزير ليس بكفر الا ان يقال ان جزاء
الشرط هو الاستحلال في المستقبل بخلاف ما لو قال ان فعلت
كذا فانا مستحل للخنزير والخنزير وفي الولواجية واما في الاستحلال
فالان استحلال الدم لا يكون كفرا لا محالة فان حالة الضرورة
يصير حلالا وكذلك لحم الخنزير انتهى فاذا كان ما يباح
للضرورة لا يكفر مستحله انتهى وفي المنزلة لا يكون اليمين
بقى له ان فعلته فانا زان او سارق او شارب خمر
او اكل ربا لان حرمة هذه الاشياء تحفل النسخ والتبديل
فلم تكن في معنى حرمة اسم الله تعالى ولا في ليس
بمتعارف كذا في الهداية ومعنى احتمال النسخ فيها
ان حرمتها احتمال السقوط اما الخمر فظاهر واما السائر
فعند الاصطلاح وكذا اذا كرهت المرأة بالسيف على الزنا

واما

واما الزنا ففي دار الحرب وعلى هذا يفرغ ما لو قال
هو باكل الميتة او يستحل الخمر والخنزير ان فعل كذا
لانه علقه بما يسقط حرمة كماله كما في الجرماني
بخلاف حرمة اسم الله تعالى فانها لا احتمال السقوط
قال في الفقه وهذا فيه نظر لان كون الحرمة تحتمل
الارتفاع او لا تحتمل لا اثر له فانه ان كان يرجع
الى تحريم الحلال فهو عيب والا لا انتهى بقوله العبد
الضعيف هذا يقتضي ان يحل كلام صاحب البحر لا
يكفر مستحله علي معنى انه لو علق استحلال الخمر و
الخنزير علي فعل لا يكفر لا علي معنى اعتقادها حلالا
وان كانت عبارة تاما به والله اعلم **قوله**
كقوله يس وهما لله وم الله لم يذكر مثاله ههنا الاستغفار
وقطع الف الوصل فمثاله ههنا الاستغفار الله ومثال
قطع الف الوصل والله **قوله** لا متناع حذو حرف
التاكيد في الاثبات قال الشيخ علي المقدسي في شرح الكفر
المنظوم اقوله على هذا اكثر ما يقع من العوام لا يكون يمينا
لعدم اللام والنون ولا كفارة عليهم فيها لكن ان ينبغي
ان تلزمهم لتعارفهم الحلف بذلك ويؤيده ما في الظهيرية
انه لو سكن الهاء او رفع او نصب في بالله يكون يمينا مع
ان العرب ما نطقن بغير الجيم فليتامل وينبغي ان يكون
يمينا وان خلا عن اللام والنون وبدل عليه قوله الولواجية
سجاء الله لا افعل كذا الا الله الا الله افعل كذا ليس يمينا
الا ان ينويه انتهى اقوله قوله علي هذا ما يقع من العوام لا يكون
يمينا اي ظاهر كلامهم جميعا انه ينبغي لكن علي النفى لا علي
الاثبات لانهم قالو فيكون معنى قوله والله افعل اي لا افعل

هذا ولا دلالة له فيما نقله عن الظهيرية والولوية لانه عام
 اما الاول فانه تغيير اعرائج لا يمنع المعنى الموضوع فلا يصح
 تسكين الماء ولا رفعها ولا نصيبها وقد تقرر ان الحق
 لا يمنع الاعتقاد واما الثاني ولانه ليس من المتنازع
 فيه اذ المتنازع فيه الاثبات والنفي لانه يمين فكلما نقل
 لا يدل على المدعى فتأمل كلامه فانه ظاهر النقد والنقل
 يجب اتباعه كذا في حاشية خير الدين الذي على الجهر
قوله وكفارة اي القسم او الحلف وان رجع الى اليمين
 فهو باعتبار القسم وادافتهما الى اليمين اضافة الى الشرط
 مجازا لا الى السبب لان السبب عندنا الحنث وبهذا التحرير
 علم ان قوله لا السبب علة الحذف وبه ينظم الكلام **قوله**
 كما مر في الظاهر اي لكل واحد نصف صاع او غدا وعشاء
 ومشبعة **قوله** هي عشرة لات الحلو ف عليه اما فحل
 او ترك وكل منهما على خمسة اوجه لانه اما ان يكون
 معصية او واجبا او هو او لي من غيره او غيره او لي منه
 او مستقيا **قوله** ومن حرم على نفسه يتيده
 يكون حرمه على نفسه لانه لو جعل حرمته معلقة على
 فعله فانه لا يلزمه الكفارة لما في الخلاصة لقوله ان
 اكلت هذا الطعام فهو على حرام فاكله لا حنث عليه
 انتهى قلت وهو مشكل بما تقرر من انه المعاق بالشرط
 كالمنج عند وقوعه كذا في المنج وهذا ما اشار اليه
 الشارح بقوله واستشكله **قوله** ولو حراما
 او ملكه غيره كقول الخمر او مال فلان على حرام فيمين ما لم
 يرد الاخبار قال المحقق ابن الهمام ولو اريد بلفظ شيئا
 ما هو اعم من الفعل دخل نحو كلام زيد ولم يدخل نحو هذا

للطعام على حرام لطعام لا يملكه لانه حرام عليه المصروف فيه
 مع انه يصير به حلفا حق لو اكله حلالا او حراما لم يمتد
 الكفارة والحاصل ان حرمته لا تمنع تحريم حلف الا يرد
 الى قواهم لو حرم الخمر على نفسه فقال الخمر على حرام
 ان المختار للفتوى انه ان اراد به التحريم يعني الانشاء
 تحب الكفارة اذا شربها كانه حلف لا اشرب الخمر وان
 ان اراد الاخبار او لم يرد الاخبار او لم يرد شيئا لا
 تحب الكفارة لانه يمكن تصحيحه اخبارا والمنقول
 فيه خلاف بين ابي يوسف وبين ابي حنيفة عند احدهما
 عنك مطلقا وعند الآخر لا يحنث من غير نظر الى نية
 ولو قال الخمر يرب على حرام فليس يمين الا ان
 يقول ان اكلته وقيل هو قياس الخمر وهو الوجبات
 اقول الحاصل ان القياس في قوله الخمر على حرام والخمر
 كذلك انهما ليسا بيمينين لكن اقيمت بانه صورة الخمر
 يمين وعناه الانشاء اي كانه قال والله لا اشرب الخمر
 ولا شك انه لو صرح به بالزمن الكفارة لو شربها كذلك اذا
 تكلم بما في معناه والمسئلة المذكورة في الخلاصة وقاضيا
 والي والمنع والشرع لا يغيرها لكن مراد الكل معنى الانشاء
 كذا كرنا لامعنى الاخبار في الاخبار عليه **قوله** بن جميعا
 كسر الباء الواحدة وتشديد النون صيغة الجمع المؤنث اي كل
 واحدة تطلق بانه كذا في الظهيرية **قوله** فلا كفارة لا يهل
 لانصرافها للطلاق يعني انصرف الكلام ادلا الى الطلاق
 لو جد ان المرأة فلا ينصرف بعد الى اليمين لتجيب الكفارة والمأ
 انه لا طلاق ولا كفارة اما غير الطلاق فلهذا وله الجزاء عند
 فقدان الحمل واما عدم الكفارة فلهذا انقاده اليه بل لفظ

ولا ينصرف الي غيره **قوله** لحد يثرب روي
فعله الوفاء بما سمي هذا حديث غريب الا انه مستغنى
عنه ففي لزوم المنذور والتكاتب والسنة والاجماع
قال تعالى ولو فوات ذروهم في الخمار
من نذر ان يطبخ الله فليطعه ومن نذر ان يفصيه
فلا يفصيه رويته عايشة والاجماع على وجوب
الايفاء به **قوله** فلو نذر التصديق بالف ولا
ملك الامانة لزمه المانة فقط خلاصة وليس مما
ذكره موجود في الخلاصة بعينه فان اعتبار الخلاصة
هكذا في المحيط لو التزم بالنذر اكثر مما يملك
لزمه ما يملك هو المختار انتهى وفي قاصحان لوقاله ان
فعلت كذا قال درهم من مالي صدقة ففعل ذلك وهو لا
يملك الامانة درهم الصحيح انه لا يلزمه التصديق بالامانة
لان فيما لم يملك لم يكن النذر مضافا الي الملك ولا الى سبب
الملك فلا يصح ان يشارح لم ينقل عين ما في الخلاصة
مع انه يتم به المقصود ولا عين ما في قاصحان مع انه
كذلك **قوله** ففي متن انه روي نذر ففعل لا شرط لصحة
ان يكون له اصل في الفروض واجاز النذر في قوله للمع
ان اذبحها مع ان الذبح ليس له اصل في الفروض وان كان
له اصل في الوجبات وهي الارافة في الاضحية **قوله**
باللزوم استقبال متعلق بقضاه وقوله وان قال
متابعا كذا ان فيه وصلية **قوله** ولو بالامر والنهي
كما عتقوا عبيد في الكلام فيه نوع ابهام ويوضحه ما في المتن
ونصر عبارته كلما نطق بالقول بعبادة او معاملة مما كان
من صيغ الاخبار وان كانت انشاءت شرعا فدخل البيع والاع

والعتق والنذر بالصوم وخرج الامر والنهي ولو قال
اعتقوا عبيدي من بعد موتي ان شاء لا يصح الاستثناء
وكذا بيع عبيدي هذا ان شاء الله له بعبه انتهى فتعني
قوله الشارح لم يصح اي الاستثناء قالوا كذا بقوله لم
يصح الاستثناء مرة بعد ذكر المستثنين ولا بقوله في
كلهما كان حاشا وسلم من الابهام المحل فليتا ممل
باب **اليمين في الدخول**
قوله وضرب بعضها هكذا في النسخ وضرب
بعضها فالمناسب له النسخة التي فيها اول يضربه اسواها
كما في متن المتن لا فيها او لا يضربه سوطا فان المنا
لها وضرب بعضها كما في البحر ونصر عبارته نقلا عن الامام
الحلواني في مختصر الجامع كمن حلف لا يخرج من الباب او لا
يضربه سوطا او لا يشترى بغير او لا يغذيه اليوم
بالف يخرج من السطح وضرب بعضها وشترى بدينار
وعدي بغير غنم لم يحث انتهى **قوله** ولو زيد فيه
حصاة او لو زيد في السحرة قطعة من الارض فدخلها لم
يحث ما لم يقتل مسجد بني فلان قال في البحر حلف لا يدخل
هذا المسجد فزيد فيه طائفة فدخلها لا يحث لان اليمين
وقعت على بقعة معينة فلا يحث بغيرها ولو قال
مسجد بني فلان ثم زيد فيه فدخل ذلك الموضع الذي
زيد فيه حث وكذا لكان لا يله عقد يمينه على الاضحية
وذلك توجوه في الزيادة انتهى **قوله** وهو ارفق
بالناس وقال في صدر الشريعة وقالوا هذا احسن
وارفق للناس انتهى **قوله** ومثله لا يدخل اقسا
رعا فالاقسام ان يخرج بامره وان يخرج بلا امره اقا

مكرها او راضيا والحكم الحنث في الاول وعدمه في الآخرين وفي
 بعض النسخ احكاما بصيغة الجمع وهو باعتبار الفرد وفي
قول فتح حثا ما افتى به حثا هو المسئلة الثانية لا
 الاولى حيث قال هذا لم يكن بينه وبينها مدة سفر
 ينبغي ان يحث بمجرد انفصاله من الدار اقل انتهى ولا شك
 ان ما قاله هو وعزم حثا لا يكون مسئلة يحكم بها كما هو
 مقرر عند الفقهاء **قول** وقد اظهر الزاهد اعترافه
 هنا في المجتبى قلت وفي قوله حقيقة الاستطاعة فيما
 يقارن الفعل نظر قوي بناء على مذهب الاشعرية
 والسنة ان القدرة تقارن الفعل وانما باطل ان لو
 كان كذلك لما كان فرعوت وهامات وسائر الكفر الذي
 ما تواعى الكفر قادرين على الايمان وكان تكليفهم بالايمان
 تكليفا بما لا يطاق فكان ارسال الرسل والانبيا عليهم السلام
 انزال الكتب والاوامر والنواهي والوعود والوعيد ضايق
 في حقه انتهى وهو غلط منه لان التكليف ليس مشروطا
 بهذه القدرة بلزمهم ما ذكره بل هي مشروطة بالقدرة الظاهرة
 وهي سلامة الآلات وصحة الاسباب كما حققه الفحول في كتب
 الاصول وفي فتح القدير الاستطاعة بطلوبها لا بشرط ذلك
 على المعنيين احدهما الاستطاعة القوية القدرة التي لا
 تسبق الفعل بل يخلق معه بالآثار ثمرتها فيه لان افعال القباد
 مخلوقة لله تعالى وثانها سلامة الآلات الافعال المحذوف
 عليه وصحة اسبابه لكان تغور في استعماله عند الاطلاق
 عن القرينة لاحد المعنيين بخصوصه وهو سلامة الآلات الفعل
 وصحة اسبابه فصا رظا هرا فيه بخصوصية فالاصدقة القاسمي
 خلافا لظاهر انتهى **قول** فرفع الامر الحاكم فبعت رجلا

بأذنه فنقل اهله لا يحث اي فرفع الحاكم الامر الى الحاكم فبعت
 الحاكم رجلا الى اهله بأذنه فنقل ذلك المبعوث اهله الى ذلك
 البلد لا يحث لانه لم ينقله ولم يامر به بل امر الحاكم بالنقل
قول نسبة الكفو اليه عرفا ولو تنعاقا في الثانية
 حلف لا يدخل دار بينته وابنته تسكن مع زوجها فدخل
 الحاكم حنثا انتهى **قول** ومركب العبد المأذون
 ليس له ولا له الخ يعني ان الحلف لا يركب دابة فلان مركب
 دابة عبيد مأذون له لم يحث عند ابي حنيفة ان كان عليه
 دين مستغرق لرفيقه وليس له لانها ح ليست لزيد وان
 لم يكن عليه دين مستغرق فان نوى بدابة زيد دأبته
 الخاصة لا يحث وان نوى دابة هي ملك لزيد سواء كان
 خاصة له او كانت لعبد المأذون فحنث عند حنث وقال
 ابو يوسف يحث مطلقا ان نواه وقال محمد يحث وان
 لم ينوه **قول** ولو بالفارسية حنث بكل حال لان الفرس
 بالفارسية اشبه وهو بيع الكل **باب**
الحمين في الاكل والشرب قوله
 ولو تمضمض للصلاة لا يحث اي لو حلف لا يذوق الماء فتمضمض
 للصلاة لا يحث للمخ الطهيري وعن محمد فحين حلف لا يذوق
 الماء فتمضمض للصلاة لا يحث لان هذا لا يراد به ذكر الذوق
 انتهى وفي المحط حلف لا ياكل ولا يشرب فذاق لا يحث
 ولو حلف لا يذوق فاكل وشرب يحث لان في الاكل والشرب
 ذوقا وزيادة انتهى **قول** وفي لاسكم رجلا فكم صبيبا حنث
 كان وجهه واسد اعلم انه اراد برجلا ذكر المجازا والافلا وجه
 للحنث بكلامه صبيبا لانه ليس برجل والظاهر ان عدم الحنث
 هو الاربع ولم اطلع على هذه المسئلة في غير هذا الكتاب وانما قلنا

بجاء الماخ المغرب الرجال جمع رجل خلافا للمراء وهو
في بعض الرجال ايضا انتهى **قوله** يدعى شابا وفتى الى
ثلاثين في الفتيان وفي الوجيز لبرهان الدين يحيى
النخاري حلف لا يكلم صبا او غلاما او شابا او كاهنا
فالكلام في معرفة هؤلاء في ثلاث مواضع في اللغة
والشرع والعرف ايا اللغة قالوا الصبي سمي غلاما
الى تسع عشرة ومن تسع عشرة شاب الى اربع و
ثلاثين ومن اربع وثلاثين كهلا الى احدى و
خمس مائة من احدى وخمسين شيخ الى اخر عمره او اما
الشرع فالغلام لمن لم يبلغ وحدث البلوغ معلوم
فاذا بلغ صار شابا وفتى وعن ابي يوسف من ثلاث
وثلاثين الكهولة فاذا بلغ خمسين فهو شيخ قال
القندوزي قال ابو يوسف الشاذلي من خمس عشرة
الى خمسين سنة الا ان يغلب عليه الشطط قبل
ذلك والكهل من ثلاثين الى اخر عمره والشيخ فيما زاد
على الخمسين انتهى **قوله** ولحم الاسنان والكبد والكلى
والخنزير لحم لان منشا هذه الاشياء لحم فصار لحم حقيقة
فيحتمل باكلها في حلفه لا ياكل لحمها وان كان حراما وصح العقابي
انه لا يحتمل باكل لحم الخنزير والادعي وقال في الكافي
وعليه الفتوى اعتبارا بالعرف وهذه اهل الحق كما في
البحر وقال للزيلي بعد نقل الفتوى ولكن هذا عرف
عملي فلا يصح مقيدا بخلاف العرف اللغوي انتهى قال
في التمهيد عازيا الى الفتوى وهذا غير صحيح لقولهم في الاصول
تترك الحقيقة بدلالة العادة وليست العادة الاعرفا عمليا
وفي حجة التخصيص من التمهيد مسألة العادة والعرف العملي

مخصص عند الحقيقة خلافا للشافعية وفي الخواشي
السعدية ان العرف العملي يصلح مقيدا عند من يبالغ
لما ذكره كتب الاصول في مسألة اذا كانت الحقيقة تستعمل
والمجاز متعارفا انتهى **قوله** وهو اللحم السميت
اي لحم الظاهر ليس بشحم حتى يحتمل في حلفه لا ياكل شحما بل
هو اللحم السميت وكان الاولي ان يقول لانه اللحم السميت
واما كلامه فنظم منه انه تعريف لشحم الظاهر وليس كذلك
فانه يقتضيه بالاجموم السميت وايضا الشراح ذكروا
هذا المعنى على الحكم وهذه عبارة الزيلي ولا يحنف
رح انه لحم حقيقة الا يرى انه يشتمل من اللحم ويستعمل
استعمال الاجموم لا الشحوم في اتخاذ القلائد والباجات
وله قوة اللحم ولا يطلقون عليه اسم الشحم وهذا لو حلف
لا ياكل لحمها يحتمل باكله ولو لم يكن لحمها حلت فكيف يكون شحما
مع كونه لحمها انتهى **قوله** ومنه الرقاق لا الفطائر والشر
اي ومن الخبز الرقاق ففي الحاشية انه يحتمل باكل الرقاق
انتهى قال في البحر ينبغي ان يخص ذلك بالرقاق البسيط
بمعنى انا الرقاق الذي يحشى بالكرو والوز ولا يدخل
تحت اسم الخبز في عرفنا كما لا يخفى وفيه ايضا ودخل في الخبز
الحاج لانه خبز زيادة للاختصاص باسم الزيادة لا
للنقص ولا يحتمل بالثريد لانه لا يسمى خبزا مطلقا انتهى
قوله ياكل خبيص حلاوة تعمل من الدقيق والتمر
والسمن في القاموس خبيصة خبيصة خلطة ومنه الخبيص
المعول من التمر والسمن **قوله** حتى لا يحتمل اصل البيت تحتمل
كلامه متفرع على قوله وقيل دقن اي قيل دقن في بيت البيت
المعنى ولا يحتمل اصلا لو فعل غيره وانما صحت لبعته لانه نوى

محتمل كلامه ولا بد من هذا التقدير ليتم التفسير وقوله
 كما لو نوى كل الاطعمة او كل مياه العالم سناه ومبنى
 التخصيص على المفعول ثبت مقتضى بصيغة المفعول
 فمن يقول بصفة تعميمه يقول بصفة تخصيصه ومن
 لا فلا واسد اعلم ويمكن ان يقال ثبت العموم بطريق
 اخرى وهي ان لا اكل نفى المصدر والمفعول من الفعل
 والمصدر والمفعول نكرة والنكرة في حيز التقويم و
 تعميم المصدر يستلزم تعميم المفعول فتصح بنية التعميم
 بهذا الوجه **قوله** فيمنع على الكرم منه وهوان
 تناول الماء منه بغيره من موضع يقال كرم في الماء اي
 ادخل فيه اكارعه بالحوض منه شرب واصل ذلك
 في الدانة لا تكاد تشرب الا باذخالك اكارعها فيه ثم قيل
 للانسان كرم في الماء اذا شرب به خاض او لم يخض كذا
 كذا في التلويح فلو شرب بانياء لا يحسن حتى يكرم وفي البحر لا يحسن
 لو شربه ببناء او بعمده **قوله** فلو شرب من نهر اخذ
 منهم يحسن اي لو شرب بالكرم من نهر اخذ من دجلة لا
 يحسن وتذكر ضمير منه باعتبار الماء قال في البحر والشارع
 الي ان لو شرب من نهر اخذ من دجلة لا يحسن لعدم الكرم
 في دجلة بخلاف النسيبة الي غيره بخلاف ما لو حلف لا يشرب
 من مياه دجلة فانه يحسن فيه لو شرب من نهر اخذ منها لان
 يمينه انقضت على شربه بما منسوب اليها وهي لم تنقطع
 بمقتضى انتمى **قوله** ولو تكلف الكرم فيما لا يتأتى فيه ذلك
 اي الكرم لا يحسن ظاهره انه يعصونه ما لو قال من البئر
 وما لو قال من ما البئر لان الشك في ذكر الصورتين لكن
 ينبغي ان يحمل على الصورة الاولى اي لو قال في حلفه لا يشرب

من نهر البئر لا على الثانية لانها شاملة للكرم وغيره حقيقة
 فيحتمل فيها كيف ما شرب كما لا يخفى ولذا خص في البحر
 بصورة واحدة حيث قال لو حلف لا يشرب من مياه
 البئر او من هذا الحث فانه يحسن يشربه بالاناء اجماعا
 لانه لا يمكن فيه الكرم فتعين المجاز وان كان يمكن الكرم في
 الخلاف ولو تكلف فشر بالكرم فيما لا يمكن الكرم لا يحسن لان
 الحقيقة والمجاز لا يجتمعان انتهى فكان على الشارح التنبيه على
 هذا بعد قوله لا يحسن لذكر العموم في المثال سابقا فليست
قوله ويقاها اي يقاها اليه اي الاصل بان من شرط التصو
 بل يحملها عنده خبر في المستقبل سواء كان قادرا عليه او لم
 يكن الا ترى ان اليه على سبب العباء وتحويل الخبر دهايا يعقد
 لا يعقد ها على خبر في المستقبل فان لم يكن قادرا عليه وعقد ها
 يحملها خبر فيه رجاء الصديق **قوله** وان اطلق اي لم يقيد به
 بالوقت فان لم يقيد اليوم مثلا **قوله** لو عيئت يسمع
 بشرط الانفصال كلامه الذي كله به عن كلام الحلف يعني بشرط ان يكون
 كلاما مستقلا عن اليه لا يتصل بها قال في البحر قيد بكونه تأيما
 لانه لو كان مستيقظا حث اذا كان بحيث يسمع صوته اذا اصغى
 اليه باذنه وان لم يسمع لعارض امر كان مستغفلا به او كانت
 اصم وان كان لا يسمع صوته لو اصغى اليه باذنه لم يسمع البعد
 لا يحسن كذا في الذخيرة وفيها لا يحسن حتى يكلم بكلام مستأنف
 بعد اليه ينقطع عنها الاتصال بها انتهى **قوله** فيمن قال
 لا خروا لله اكلكم ثلاث مرات فقال ابو حنيفة ثم ما اذا قسم
 محمد الخ اراد بقوله ثلاث مرات انه قال والله لا اكلكم والله لا
 اكلكم والله لا اكلكم وانما حث مرتين لتكلم بكلامه في الثانية
 والثالثة باليمينين الاخرين وانما قال محمد انظر حسنا لان قوله

الامام ثم ما اذا يد له على انه حمل قوله **قوله** الا على انه تكلم
 بهذه الجملة مرة واحدة وليس غرض من محمد رج دالت
 فلهذا قال انظر حسنا فلما تأمل واحاب بما هو المراد
 قال له احسنت يعنى عرفت مرادى واجتنبى بما شقانى
 وهذا الخبر حررتة مذكوران على عبارة الهى الرابع
 ثم لما راجعت خبر الهى من الرولى وجدته كذلك والحمد لله
 على ذلك لكنه كتب الجملة الاولى ولم يكتب وجه حسنا
 واحسن **قوله** والفرقان ذكر الوقت فيما تناول
 الابد اليه من فصار ذكر الشهر لاخراج ما وراه لا لاثبات
 المذكور ومده اليه دلالة الحامل على اليه من غطى لمقد
 منه في الحال فيمنع نفسه عن التكلم في الحال فيكون ابتداءه
 من ذلك الوقت عملا بد لانه حاله بخلاف قوله لا صون
 او لا اعتكف شهر لان مطلق الصوم او الاعتكاف
 المطلق لا يتأبد بل يتناول الادنى في النفي والاثبات فيكون
 ذكر الوقت لله لا لالاخراج ما وراه في الذلي وغيره **قوله**
 ولو قرأ البسلة اي ولو قرأ من خلف لا يقرأ القرآن القرب
 اليوم بسم الله الرحمن الرحيم فان يؤي بهذه البسلة ما في الليل
 حنث والا **قوله** لانتها اليه من يبيع البعض لان
 معنى قوله ما دام في ملك فلان اي كله فلما باع بعضه واكل
 الباقي لم يوجد الشرط وهو اكل ذلك الطعام بشرط ان يكون
 كله في ملك فلان **قوله** ولو قدم اليوم اي قدم الطرف فلي
 قوله حتى تعطيني فقال لا انا فلك اليوم حق تعطيني حتى
 فمضى اليوم لا عنت **قوله** والصيف من حين اللقاء
 الحث الى لبسة اقوله هذا التفسير لا يضبط به الايام ولا ينطبق
 لان بعض البلدان ان يلبسون فيه المحشود انما الا انهم يلبسون

ويكثرون

ويكثرون وفي نور العين والشتا عند محمد في غير رواية الاصول
 ان كانت عندهم حساب يعرفون به الشتا والصيف فهو على
 حسابهم والا فالشتا ما يشته فيه البرد على الدوام والخريف
 ما ينكسر فيه الحر على الدوام ومن شأنا من قال الشتا ما
 يحتاج الناس فيه الى شيتين الى حرق الوقود وليس الحشو
 الصيف ما يتغنى عن احد هما **قاصصان** وقال بعضهم الصيف
 ما يكون على الاشجار اوراق وثمار والشتا ما لا يكون عليها
 اوراق وثمار والخريف ما لا يبقى فيها الثمار وتبقى في
 الاوراق والبريق ما يخرج الاوراق لا الثمار وهذا اقرب
 الاقوال الى الضبط والاحاطة قلما يختلف باختلاف البلدان
 الا انه يتقدم في البعض ويتأخر في البعض انتهى **قوله**
 برعن النبي صلى الله عليه وسلم كتاب السراج وقره وقره في البر
 وفي الزيلعي وفي انه عليه السلام سئل عن خير البقاع فقال
 لا ادري حتى اسئل جبريل عليه السلام فسئل جبريل عليه السلام
 فقال لا ادري حتى اسئل ربي عز وجل فصعد الى السماء ونزل
 فقال سالت ربي عن ذلك فقال خير البقاع المساجد
 وخبراهما من يكون اول الناس دخولا واخرهم خروجا انتهى
 وفي الشرح لا الى ايضا ونقل التوقف عن الامة الاربعة بل
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وفي كتاب الموضوعات للشيخ
 علي القاري **حديث** لا ادري نصف العلم رواه البخاري
 الدارمي قلته وقد ثبت انه عليه السلام قال لا ادري
 عن بر بن ام لا وفي التنزيل لا ادري ما يفعل بي ولا املك انتهى
 فليكن وفي الترغيب والترهيب عن جابر بن مطعم رضي
 ان رجلا قال يا رسول الله اي البلاد احب الي الله تعالى
 واي البلاد ان يغض الي الله تعالى قال لا ادري حتى اسالك

من في قوله عليه السلام لا ادري

ي

علمه السلام فأتاه فاجزه جبريل ان احب البقاع الى الله تعالى
المساجد وبعض البقاع الى الله الاسواق رواه احمد والبخاري
واللفظ له ويروي عن الحاكم وقال صحيح الاسناد وعن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم
اي البقاع خير واي البقاع شر قال لا ادري حتى سأل جبريل
فسأل جبريل فقال لا ادري حتى سأل ميكائيل في فقال
خير البقاع المساجد وشر البقاع الاسواق رواه الطبراني
في الكبير وابن حبان في صحيحه انتهى واخرج ابن مردويه
وابن عساكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثلاث اشياء فمنها فلا ادري اعز بركان نبيا ام لا ولا ادري
العين تبع ام لا قال ونسيت الثالثة فاخرج عبد الرزاق
وابن المنذر روي عن ابن ابي حاتم والحاكم وصححه وابن مردويه
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ادري
اتبع كان نبيا ام لا وما ادري اذ القرنين كان نبيا ام لا
وما ادري الحدود كفارات لاهلها ام لا كذا في الدر المنثور
قوله نفى لا يكمل الزمان خمس سنين لما تقدم
ان الزمان ستة أشهر فاذا ضرب ستة في عشرة تكون
ستين شهرا فتكون خمس سنين **قوله** والحق به
الاصدق والزوجات اي الحق في النذر بالاخ الا صدقاه
الزوجات هذا هو الصواب وفي بعض النسخ سقط لفظ
به وصوابه الثبوت **باب** **اليمين في**
الطلاق **قوله** الاصل فيه اي في هذا الباب فغية
تمهيد للمسائل الآتية **قوله** ولا كذلك الفعل لعدم
اي لعدم التنا في لان اتصاف الفعل بالاولية لا ينافي اتصافه
بالاخرية لان الفعل الثاني غير الاول **قوله** طلقته

للنزوجة

للنزوجة مرتين هو ظرف للنزوجة لا لطلقت اي المتزوجة
مرتين طلقته طلقه واحدة قال الشيخ جبريل بن الرمال
اقول ليس المراد ان المراتين صفة لطلقت بل المراد
ان التي تزوجها مرة ثم اخرجت تطلق واحدة لا اتصاف
الفعل بالاولية لا ينافي اتصافه بالاخرية انتهى كلامه
في كرام الله سعيه **قوله** اي لانه الواحد يحتمل ان
ان يكون حالاً من العبد او المولى فلا يعتق بالشك كذا في
النزوجة وجهاً اخر ايضا وهو ان واحداً يقتضي نفى المشاركة
في الذات فلو جعل حالاً من المفعول ايضا يقتضي
المشاركة اذ كل واحد من الثلاث اول هذا المعنى لانه
في ذاته فرد واحد فلم يكن الثالث اولي بهذا المعنى انتهى
اي فينطبق الاحتمال الى كل واحد من الثلاث فلا يعتق واحداً
منهم بخلاف وحده فانه قيد في العامل اي الملك منفرداً
بالمملوكية وهو لا يصدق الا على الثالث **قوله** وجوز
في البحر صفة للعبد يتبادر منه ان صاحب البحر جوزجر
واحداً مكتوباً بصورة النصب لما تقر ان القاعدة الغالبة
اذا اعمدة النكرة معرفة يكون عين الاول وليس مراد
صاحب البحيرة لكن فان عبارة لاغيا عليها ومقصوده واضح
فانه قال واحداً بالنصب على انه حال واما ان كان مجزواً
فهو صفة فهو لو حده كما لا يخفى انتهى يعني كان وحده قيد
للعبد فكذلك اذا اخرج واحد يكون قيد للعبد فلا يتطرق
الاحتمال كمنطوقه حين نصبه فلو قال الشارع وان جرد واحد
صفة للعبد فهو كوحده كان اولي **قوله** فهو كواحد اي
فهو كصورة النصب اي لا يعتق قال في النهر ولم ار في كلامهم
الرفع على انه جبريل بن الحذوف والظاهر انه لا يعتق ايضا كالنصب

فقد بره انتهى و بهذا اعلم ان ما وقع في بعض النسخ من قوله
 فهو كواحد بالالف بعد اللام هو قلم **قول** بخلاف
 الكمالات والموزونات قال الذي يخالف ما اذا قال
 اول كراملكه ونوهدي فلذلك كرا ونصف كرحميت لا يلزمه
 شي لان النصف يزاحم الكل في الكمالات والموزونات لانه
 بالعلم بهير واحدا بخلاف الثياب والعبيد **قول**
 لبطلان الرق بالموت بخلاف الولد والولادة يعين لما
 خرج ميتا لم يبق محالا للعتق لان العتق يرد على الرق ولا
 رق للعتق فعد وجوده عدما فلا يعتق الا المولود حيا بخلاف
 الولد والولادة فانه يتصف بهما الميت والمحي **قول**
 ومنه فبشرهم بعذاب اليم قال في الزهر ودعوى المجازمة
 بدفع عمادة الاستغاث اذ لا شك ان الاخبار بما عاينه
 الانسان يوجب تغير البشارة ايضا **قول** فيكون
 كالحديث اي فلا يعتق بالكتابة والرسالة **قول** كما
 لو قال كل عبيد حد شي بكذا فهو محس لا يعتق بالكتابة والرسالة
قول فانه انما يختص بالصدق مع الباء فالوقال من
 اخبرني بقدره فانه يشترط فيه الصدق لانها الصاق
 المحر بنفس القدر وكذا لو قال ان كتبت بقدره فلا نسب
 بخلاف ان فلانا قدم **قول** ولا يصح عطف هذه على
 هذه الثانية لزوم الاخبار عن المثنى بالفرد هذا جواب
 سؤال ذكره ابو الرهام فاجاب عنه في الزهر استنباطا من
 كلام الربيعي فقال ابن الرهام وقد يقال العطف بالواو
 كما يصح على الاحد المفهوم من هذه او هذه يصح على
 هذه الثانية وح لا يلزم الطلاق في الثالثة لانه
 الترديد في بين الاولى فقط والثانية والثالثة معا

نيلز به

فقد بره البينات انتهى اي كانه قاله هذه طالق او ما تات
 فقال في الزهر وفي تقرير الشارح ما يفيد الجواب وحاصله
 اننا لا نسلم صحة عطف وهذه على هذه الثانية لزوم
 ان يكون العطف هذه طالق او هاتان طالق والاخبار
 عن المثنى بالفرد غير صحيح انتهى **قول** ان لم تات
 اليمين حتى اضربك فاتي قلم يضربه حنت هكذا في النسخ
 وجواب الشرط محذوف وهو فعبده حر او فزوجته
 طالق وسياقي في باب اليمين في الضرب ما يحال فيه الا ان
 يقال غير المقتضى به ما اعتد به **باب** **اليمين**
في البيع والشراء والضوم **قول**
 والصحيح عن ما لمع الاقرار انما يقيد به لانه ح بيع وفيه
 الحق ترجع الى المباشر واما الصالح عن انكاره فهو فداء
 لليمين في حق المدعي عليه فعلى هذا لو حلف المدعي ان لا
 يصالح فلانا عن هذه الدعوى او عن هذا الماله فوكله فيه لا
 يحنث مطلقا واذ حلف المدعي عليه ثم وكل به فان كان عن
 اقراره حنث وان كان عن انكاره وسكوت لا يحنث وقد الصالح
 عن المال اقرارا صرح به في القسم الثاني من الصلح عن دم
 العهر كذا في البحر **قول** والقصة والحضوة وضرب الولد
 حتى لو حلف لا يقتلهم او لا يخاصم فلانا ولا يضرب ولده
 فوكل من يفعل ذلك لم يحنث لان صدوره لا يحقق من غيره
قول في النكاح لا الانكاح لانه لو قال والله لا ازوج فلانة
 قام رجلان فوجها لا يحنث بخلاف التزوج قال محمد بن
 الوليد سالت عم الدين عن الفرق فقال التزوج بامر لا يلحق
 حكمه والتزوج بامر يثبت به حكم وهو الحل كذا في النسخ معزيا
 الى مجموع النوازل **قول** واقتين بكلام وجد بعد اليمين

لا قبله لتعلق بدخول در افلو قال لامرأة ان دخلت
 الدار فانت طالق ثم حلف لا يطلق فدخلت لا يحنث
 لان وقوع الطلاق عليها كان قبل البتة ولو حلفت
 ان لا يطلق ثم علق الطلاق بالشرط ثم وجد الشرط حنث
قوله راجع فلو قال لا احملك علي ابنتي فمدا عليها هو
 او وكيله يحنث **قوله** اراد بدخولها عليه قهرها
 منه بان تكون واقعة بين الفعل وبين مفعوله **قوله**
 فعتق عليه ببيع بالخيار لنفسه أي باع في الاولى وشرط
 الخيار لنفسه واشترى في الثانية وشرط الخيار لنفسه وكذا
 المالك موجود في المسئلة الاولى ظاهر لانهم اتفقوا ان البائع
 اذا شرط الخيار لنفسه لا يخرج المبيع عن ملكه واما في الثانية
 فكذلك عندنا لان البيع مملوك المشتري عندهما واما عند
 الامام فلان هذا العتق بتعليقه والعلق كالنجز ولو نجز
 المشتري بالخيار يعتق يثبت المالك سابقا عليه فكذلك
قوله بالبيع او الشراء الفاسد والموقوف فاما الفاسد
 منهما فان كان المالك هو البائع ينظر فان كان العبد في يد
 المشتري مضمونا عليه بمثل غصب لا يعتق لانه كما يتم البيع
 يزول عن ملكه كالبيع الصحيح البات وينبغي ان يخل
 المبيع لما قلنا في الصحيح البات وان كان العبد في يد
 البائع عتق لانه لا يزول ملكه قبل التسليم ولو كان
 المشتري هو المالك يعتقه فاشترى شراء فاسدا فان
 كان في يده مضمونا على الوجه الذي ذكرناه يعتق
 لدخوله في ملكه كما تم البيع والا فلا كذا في الزي
 وفي الجرد اذا قال ان اشتريت به فهو حر فاشترى
 شراء فاسدا فان كان في يده البائع لا يعتق لانه على ملك

البائع بعد وان كان في يد المشتري وكان حاضر اعنه
 وقت العقد يعتق لانه صار قابضا له عقب العقد فمالك
 وان كان غائبا في بيته وعونه فان كان مضمونا
 بنفسه كالمضمون يعتق لانه ملكه بنفسه الشراء
 وان كان امانة او مضمونا بغيره كالرهن لا يعتق
 لانه لا يصير قابضا عقب العقد كذا في البدايع واما
 الموقوف فيصير رته فيما اذا كان الخالف البائع
 ان يبيعه لشخص غايب قبل عتقه فصولي فيعتق العبد
 على البائع لوجود الشرط واذا كان الخالف المشتري
 فافه اذا اشتراه ببيع الفضولي له فانه يحنث عند
 اجازة البائع فيعتق العبد وفي التبيين بالخالف
 انتهى اقول بغير عبارة التبيين وصورة المسئلة ان
 ان يقول ان اشتريت عبدا فهو حر فاشترى عبدا
 في فضولي يحنث بالشراء لان الاجازة شرط الحكم دون
 السببه واليركن وهو الشراء قد وجد قبلها ولهذا يستند
 الحكم عند الاجازة شرط الحكم عند الاجازة التي في
 يثبت عندنا لا يملك لهما انتهى **قوله** والفرق في الظاهر
 قالد في الزهر الفرق ان الولادة من الزوج والنسب
 من الاب مقدم على البيع فتقع ما تقدم سببه وهذا
 المعنى لا يمكن اعتباره في حق الاجنبي انتهى يعني لما
 باع نصفها من زوجها الذي كورصارت ام ولد له
 قبل وقوع الجزاء الذي هو العتق فلا يعتق
 على البائع لانها ام ولد غيره حج وكذلك ثبت
 النسب من الاب فصارت حرة على الاب فلا وجه
 لعتقها على غير الاب وانه اعلم **قوله** كان تزوجت

او سميت ذكره مثالا لماضي مع ان تجعل الماضي مستقبلا
 فالاولى ان يمثلك في الجري قوله ان كنت تزوجت لان زيادة
 كان تعيد ان المراد الماضي وان كان ان الاستقبال
قوله على الصحيح والفاسد لان الماضي لا يقصد به
 الحد والتقريب وانما يقصد به الاخبار عن الشيء بذلك فان
 عني به الصحيح دين في القضاء لانه النكاح العنوي **قوله**
 وان لم تصب هذا وهذا **قوله** الصحن هكذا في نسخ
 الشرح بتاء ثم صا ومهمل ثم باء موحدة مشددة وبعثه
 صحيح الا ان في الكتب المنقولة عنها بناء ثم صا ومهمل ثم
 عين مهمل ثم باء اخر الحروف اي ان لم تصب هذا في هذا الصحن
 والظاهر ان الشرح كذلك وانما التغيير من النسخ **قوله**
 قال المحرم المحرم يطلق على الذكر والانثى والمراد هنا الانثى
 المغرب المحرم المحرم والحرم ايضا وحقيقته موضع الحرم ومنه
 هو له محرم وهو لها محرم انتهى اي قال رجل لامرأة محرم له
 ان تزوجتك فعبدني حر **قوله** ولو قال ان دخل
 هذه الدار احد فكنا والدار له او لغيره فدخلها هو حنت لتكن
 اي لتكن الحالف فانه لم يذكّر في الكلام معرفة ولا نكرة
 فيبقى على نكارتة فدخل تحت الذي هو النكرة لما تقررات
 النكرة تدخل تحت النكرة ومعنى الدخول ههنا الشمول
 والعموم قال السيد الجوي في حاشيته الاشياء قال ان دخل
 هذه الدار احد او كل هذا العبد احد فادار والعبد له
 او لغيره فدخل الحالف الدار او كل العبد يحنت لان المانع
 من الدخول تحت عموم النكرة لانه نكرة انتهى **قوله**
 ولو قال داري او دارك لاحت به لتعريفه اي لو قال ان دخل
 داري او دارك احد فدخل الحالف لا يحنت لتعريفه لتعريف

التكلم بضمير المتكلم في الاولى وتعريف الخطاب بضمير الخطاب
 في الثاني فلا يبدى دخل تحت النكرة التي هو احد لان المعرفة لا
 تدخل تحت النكرة قال في الاشياء في كتاب الايمان المعروف
 لا يبدى دخل تحت النكرة قال ان دخل داري هذه احد او كل
 غلامي هذا او ابني هذا واذ اضاف الى غيره لا يبدى دخل المالك
 لتعريفه بخلاف النسبة ولولم يصف يدخل لتكثيره
 الا في الأجزاء كاليد والراس وان لم يصف الاتصال
 انتهى قال السيد الجوي في حاشيته عليها قوله المعروف
 لا يبدى دخل تحت النكرة طلاق في موضع التقيد وفيه ما
 فيه وبما انه ان المعروف الذي لا يبدى دخل تحت النكرة هو المعروف
 تعريف الكمال لما ليس المعلوم والمجهول من التضاد اما
 المعروف تعريفنا فاقصا فدخل تحت النكرة لبقاء التنكير من
 وجه يتجانبش التنكير من ذلك الوجه ومقتضى كلام المصنف
 المعروف مطلقا وليس كذلك فحتاج الى الفصل بين
 التعريف الكامل والناقص فالكمال هو الذي ينقطع
 به الاشتراك بين المعروف وبين غيره وآية ذلك انه يقع
 بعد الاستفهام عنه كالاضافة الى التكلم والاعارة
 بكاف الخطاب والضمائر والناقص ما لا ينقطع به الا
 ويحسن فيه الاستفهام كالتعريف باسم العلم والنسبة
 فان غير المعروف يشاؤكه في اسمه ونسبه فصار معروفا
 من وجه دون وجه فلا يكون في حكم المعروف من كل وجه
 وقوله لا يبدى دخل المالك لتعريفه اراد بالمالك المتكلم لان
 الضمير الذي اضيفت البار وما عطف عليها اليه راجع
 اليه وهو معرفة فلا يبدى رجحت لفظ احد الذي هو
 نكرة وبه يظهر كون هذه المسائل من جزئيات القاعدة

الذكورة وقوله بخلاف النسبة أي بخلاف التعريف بالنسبة
 كما لو قال ان دخل دار محمد بن عبد الله احد فقيد
 حر والمخالف هو محمد بن عبد الله بحيث له خوله تحت
 النكرة لان التعريف بالنسبة قاصر فلا يزدول التكرار من
 كل وجه وقال القاضي ابو حازم ينبغي ان لا يحذف لانت
 التعريف بالنسبة معتبرا لاضافة قوله ايصح اقراره
 لغائب سماء ونسبه قلنا التعريف بالنسبة لا ينقطع بعد
 التكرار ولهذا كان السامع ان يقول من محمد بن عبد الله
 وانما اكتفى به في الغائب ضرورة تعذر التعريف بغيره ولم
 يتعذر في حال الحضور فانه كان يمكنه تعريف نفسه بالاضافة
 بحيث اعرض عنها مع كونها ابلغ واخصر كان ذلك دليل ارادة
 دخوله تحت النكرة فيدخل على اننا تمنع صحة الاقرار
 للغائب بمجرد النسبة ونقول لا بد من قرينة تنضم اليها
 قاطعة للاشتراك وقوله ولو لم يضاف اي الى نفسه
 ولا الى غيره بان قال ان يدخل هذه الدار احد او كل هذا
 العبد اخذ والدار والعبد له اول غيره الي وقوله بالاف
 الاجزاء اي الاجزاء المقصدة سواء اضاف الى نفسه بان قال
 ار قطع يدي هذه احد واسأالي يده او راسه فانه يدخل
 فلا يحذف بفعل نفسه اما في الاضافة فظاهر واما في الاشارة
 مع قطع الاضافة فلان الجزء لما صار معرفا بالاشارة
 كان من ضرورته ان يكون كله معرفا اذ من المستحيل ان
 يكون الشخص الواحد بعضه معرفا وبعضه منكرا ولهذا
 ينقطع الاستفهام عند الاشارة اليه وقوله وان لم
 يضاف لا اتصال اي لا اتصالا بالمخالف بخلاف المنفصل
 كالدار ونحوها حيث لا يتعين المالك بالاشارة اليه

لانه

لانه لا يلزم من تعريفها تعريف ما لكها الا انفصال انتهى
 اقول ان في قوله وان لم يضاف اتصالية فليقم وهذا
 التحريم المحل لهذا المقام كذا في قوله ويحتجج وسأ
 الى ما في الشرح من التحريف **قوله** الا بالنسبة اي
 الا المعرفة تعريف النسبة فانها تدخل تحت النكرة
 بان قال ان دخل دار محمد بن عبد الله احد فقيد
 حر والمخالف هو محمد بن عبد الله بحيث له خوله
 تحت النكرة كما حررناه في المقولة السابقة ووقع في الكثر
 النسخ بدل النسبة النية بنون ثم يلو منها من تحت
 وهو تحريف وتضعيف **قوله** كان كلام محمد
 ابن احمد احد فكذلك دخل المخالف لو هو كذا كذا لو
 كان هو محمد بن احمد لانه كالنكرة لجواز الاشتراك
 فيه ولهذا يجوز الاستفهام عنه فهذا مثال
 للعلم ولم يذكروا مثال النسبة وقد ذكرنا سابقا وفي
 الخلاصة نقلا عن الجزالة لو قال ان كذا غلام عبد الله
 او ابن عبد الله احد فاجابة طالق واسم المخالف عبد الله
 والغلام غلامه فكله حيث لان الاعلام وضعت اساسا
 للعارف وقد يستعمل للنكرة لان الانسان لا يذكر
 نفسه باسم العلم غالبا ولا يضيف الغلام الى نفسه بهذا
 الوجه بل يشير الى نفسه وتضيف بالياء وذكره على هذا
 الوجه يعيهم انه اراد به رجلا اخر فسمى عبد الله انتهى
قوله قلت وفي الاشياء المعرفة لانه دخل تحت
 النكرة الا في المعرفة في الجزاء كذا وقع في النسخ وهو
 مصحف وقد قلنا انما عبارة الاشياء فانظر اليها
 ونخصرها المعرف لا يدخل تحت المنكر الا في الاجزاء كاليه

شبه

والراس وقد فرغناه فارجع اليه **قوله** وحنت في لا
يصلي بركعة بنفس السجود بخلاف ان صليت ركعة فانت
حر لا يعتق الا باول شفع لتحقيق الركعة قال في البحر
وقد خرج في الهداية في المسئلة الاولى بان اذا سجد
ثم قطع حنت ويشكل عليه ما ذكره الترمذي في حلف
لا يصلي بركعة على الجائزة فلا حنت بالفاسدة الا اذا
كان الحنت في الماضي الا ان يكون المراد بالفاسدة ان
تكون بغير طهارة ويكون ما في الذخيرة بياناً له وهو
قوله حلف لا يصلي فصل صلاة فاسدة بان يصلي بغير
طهارة مثلاً لا حنت استسماً واما قوله لا يعتق
الا باول شفع فهو اشارة الى فرع مذكور في الذخيرة
قال لعبد الله ان صليت ركعة فانت حر يصلي ركعة ثم
تكلم لا يعتق وان صلي ركعتين عتق بالركعة الاولى
لانه في الصون الاولى ما يصلي ركعة لانها تيرا بخلاف
الثانية **قوله** وفي يصلي صلاة يشفع اي لو حلت
لا يصلي صلاة بان ذكر المفعول حنت بركعتين ثم هل تنو
حنته على وقوعه قد راى التشبه بعد الركعتين اختلاف
فيه والظاهر ان الشبه ان عقد يمينه على مجرد النفل وهو
اذا حلف لا يصلي صلاة لا حنت قبل القعدة وان عقد
على الفرض وهو من ذوات المشي فكذلك لا حنت حتى
يقعد وان كان من ذوات الاربع حنت قبل القعود
كذا في البحر فتعلم الخارج وان لم يقعد اي ان عقد على
صلاة فرض ذوات اربع لا مطلقاً فنه اطلاق محال يقينه
قوله بخلاف لا يصلي الظاهر مثلاً فانه يشترط التشبه
اي بعد الاربع لما في الظهيرية ولو حلف لا يصلي الظاهر

حنت

حنت حق يشهد بعد الاربع انتهى **قوله** وان قصد
ان لا يؤم احداً اي وان قصد وقت شروع ان لا يكون
اماماً لاحد فهو ايضا حنت لانه اقمم وحرف في بعض النسخ
لفظ اقمم بابههم فوضع الباء موضع الميم ففسد المعنى
قوله وصدق ديانة ان يؤاها اي ان يؤي وقت
الشروع في الصلاة ان لا يكون اماماً لاحد صدق ديانته
لاقتضا فلا حنت ديانة اذا اقتدي به قوم بعد شروع
قوله اجتمع حد ثمان فالظاهر منها ذلك في البحر
روى عن الحنفية فبين قال ان اغتسلت من زينة فني
طالق وان اغتسلت من عمرة فني طالق فجامع زينة ثم جامع
عمرة فاعتسل فهذا الاغتسال منها ونفع الطلاق عليهما
قال ابو عبد الله الجرجاني اذا اجنبت المرأة ثم حاضت
ثم اغتسلت كان الاغتسال من الاول دون الثاني انتهى
مختصراً **قوله** ويقتى بقولهما في ديارنا في فتح القدير
الواجب في ديارنا ان يقتى بقولهما لان المرأة لا تغزل من
كتمان نفسها او قطنها فليس الغزل سبباً للملك للغزل عادة
فلا ينقم جواب اي حنيفة انتهى وفي الهداية لهما ان الله
انما يصح في الملك او مضافاً الى سبب الملك ولم يوجد لان
اللبس وغزل المرأة ليسا من اسباب ملكه وله ان يغزل المرأة
عدة يكون من قطن الزوج والمعتاد هو المراد وذلك
سبب ملكه وله ان يغزل المرأة عادة تكون من قطن
الزوج والمعتاد هو المراد وذلك سبب الملك ولهذا حنت
اذا اغزلت من قطن مملوك له وقت الغزل لان القطن لم يص
مذكوراً حتى يضاف انتهى **قوله** وليس تكلم منه هي واحدة
الكلمة وهو رباط السراويل قال ابن الانباري واحسبها مقنة

كذا في شرح الوهبانية **باب اليمين**
في الضرب قولنا لاصح لفظ التصحيح ليس
 في الخلاصة فانه قال ولو عضها اومة شعورها وخنقها
 او اصاب راسه انفلها فادماها قال في الجامع الصغير
 ان كان في حالة الغضب يحنث وان كان في حالة
 الملاعبة لا يحنث وفي الفتاوى لا يحنث مطلقا انتهى
 وكان فهم التصحيح من الجزم بالحكم وفيه ما فيه **قولنا**
 ومات بها اي بالكوفة **قولنا** ان لم تأتني حتى اضربك فهو
 على الايمان ضربه او لا يقدم فيل **باب اليمين في البيع**
 والشرائه ان اتى فلم يضربه حنث عنده لا عنه الشا
 وبه يفتي ففني معارضته الا ان يقال عن المفتي به لم يعد
 شيئا ههنا وفصله ههنا **قولنا** لا يكله مليا متصفا
 على الطرفية اي لا يكله زمانا طويلا قال المطرزي في المغني
 المكي من النصارى الساعة الطويلة وعن ابي علي الفارسي المكي المتبع
 يقال انتظرت ملكيا من الدهر يتبعني منه قال وهو صفة
 استعملت استعمال الاسماء قبل في قوله تعالى واهجر في مليا
 اي هي اطول الا على الحسن ومجاهد وسعيد بن جبيل الزكية
 دالة على السعة والطول منه الملا المتبع من الارض
 والجمع املاء يقال املت البعير في قيده وسعت له وفيه
 فاملت الكافر في اي املهته وعن ابن التماري انه
 من الملاوة والمقوة وهما المدة من الزمان وفي
 او لهما الحركات الثلاث انتهى وعلى هذا ذكر قولنا
 او طويلا للترديد في اللفظ اي ايا انه تكلم بهذا اللفظ
 او بهذا اللفظ فلا يلزم التكرار **قولنا** وفي النهر عن
 السراج علي شهر لم اجد في نسخة النهر ولا في نسخة السراج

والوهاج وفي قاضيخان ولو قال لا اكله مليا وطويلا ان
 نوي شيئا فهو علي ما نوي فان لم ينو شيئا فهو علي شهر
 ويوم انتهى **قولنا** وما في شرح المجع من عدمه اي
 من عدم المحالة اليمين شهر قال في شرح المجع قوله
 لا يفعل كذا تركه ابدا لان اليمين لا تخل بفعله وهو
 شهر بل تخل فاذا حنث بفعله مرة لم يحنث بفعله
 ثانيا ويبلغ تقييد يمينه بفور رعله انما ان تقييد
 الفور ليس بصريح الرواية قاله في البحر الرائق ولم يذكر
 المص اليمين علي الفور هي ام علي القراحي وفي التبيين
 ثم ان المؤلف لو علم بالداعر ولم يعلم لم يحنث الا اذا مات
 ملوا والمستحلفه او عزله لانه لا يحنث في اليمين المطلقة
 بمجرد التركة بل بالياس عن الفعل وذلك بما ذكرنا الا اذا كانت
 بوقتة فحنث بمعنى الوقت مع الامكان والا فلا انتهى
 وفي فتح القدير ولو حكم بانقضاء هذه للفور لم يكن بعيدا
 نظرا في المقصود وهو المبادرة لجزرة ودفع شره انتهى
 وقال في العناية واذا استخلف الوالي رجلا ليعلمه
 بكذا اعراي مفسدة خبيث من الدعارة وهي الخبث والفكاد
 دخل البلد كان الاعلام واجبا حال ولايته خاصة ولا
 يلزم الاعلام حال دخوله وانما يلزمه ان لا يؤخر الاعلام
 الي ما بعد موت الوالي او عزله علي ظاهر الرواية لان
 المقصود منه اي من الاعلام دفع شره اي شرب نفس الداعر
 وشر غيره بجزره فان الوالي اذا جزره فاقب له دعارة
 ينزجر غيره من الدعارة لو كانت في قصده او نيته
 وهذا المقصود انما يفيد فايده اذا كان الوالي
 قادرا علي تنفيذ ذلك بالسلطنة والسلطنة تنزل بالموت

لا محالة وكذا في العزلة في ظاهر الرواية وإنما قد بظاهر الرواية
 احترازاً عما روي عن موسى أن يجب الأعلام على
 الخالف بعد عزلة المستحلف أيضاً لأنه مفيد في الجملة
 انتهى وبما نقلناه من الروايات علم أن تقييده بالقول
 ليس برواية بل استخراج من ابن المهام **قوله**
 وإذا استقطت لا تقوم أي إذا تقيدت اليقين بقيام
 ولايته بطلت اليقين بعزله فإذا بطلت لا تقوم بعزله
 توليته مرة ثانية **قوله** بخلاف لا يخرج امرأته
 من الدار لعدم دلالة التقييد بغيره أقول نقى
 عبارته بخلاف ما إذا قاله أن خرجت امرأة من هذه
 الدار فعبدت حر ولم يفتده بالاذن أو حلفه لا يقبلها
 فخرجت بعد ما أباها حيث حيث لأنه لم يوجد فيه
 دلالة التقييد بحال قيام الزوجية انتهى فانظر إلى
 تحريفة في النقل **قوله** بسم ورد وباسميت لانت
 الرخاء عند الفقهاء بالساق راحة طيبة كما لو رفته وقبل
 في عرف أهل العراق اسم لما ساق له من البقول مما له
 راحة طيبة مستلذة والمعتبر عرف كذا في المحرر في فتح
 القدير الذي يجب أن يقول عليه في ديارنا الهدايا
 ذلك كله لأن الدجائن متعارف لتوقع وهو ربحان الجمال
 وأما الدجائن التي تخرج منه فيمكن أن لا يكون مراد الأنهم
 بلزوم التقييد فنقاله ربحان تخرج انتهى **قوله**
 فأجاز نكاح فضولي بالفعل لا حيث علمه في عمدة بآب
 الدخول في النكاح ليس له الأسبب واحد وهو النكاح
 فلا فرق بين أن يذكره أو لا كذا في البحر وفي المنع قال
 العادي في فضوله لأن دخوله في نكاحه لا يكون إلا بالترجيح

فيكون

فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فيصير في التقدير
 كأنه قال كل عبد دخل في ملكي فإنه كمنث بعد الفضولي
 ههنا لأن ملك المهر لا ينفق بالشراء بل له أسباب
 سواء انتهى **قوله** فهو كالنكاح يعني إذا أجاز قولاً
 يقع وإن فعلاً لا يقع فعلى لا فائدة في قوله غير أن
 سوق المهر ليس بإجازة لأنه على ما قررنا وإن كان
 إجازة فهو إجازة بالفعل وهو لا يعتبر **قوله**
 ومثله في عدم الحنث بإجازته فعلاً ما يكتبه الوثوق
 الخ قال في البحر ههنا تعليل كثير الوقوع في مصر
 وهو أن يقول أن تزوجت امرأة بنفسي أو بوكيلي
 أو بفضولي فانت طالق أو فهي طالق فهل له مخلص
 قلت إذا أجاز عقد الفضولي بالفعل فلا يقع عليه
 طلاق لأن قوله أو بفضولي يعطو على قوله أو
 بنفسي والعامل فيه تزوجت وقد صرحوا بأنه حقيقة
 في القول بقوله أو بفضولي إنما يتصرف إلى إجازته
 بالقول فقط فلوراد عليه أو دخلت في نكاحي أو في
 عصمتي فالحكم كذلك لما قد مناه من أن الدخول فيه
 ليس له الأسبب واحد وهو الزوج وهو لا يكون
 إلا بالقول فلوراد عليه أو أجزت نكاح فضولي
 ولو بالفعل فلا مخلص له إلا إذا كان المعلق
 طلاق الزوجة أي التي زوجها الفضولي فيرفع الأمر
 إلى شافعي لينفخ اليقين المضافة كما قد مناه في باب
 التعليق انتهى **قوله** لا يطرق التسمية فلو حلف
 لا يدخل داره لأنه الخ قول قد تقدم خلافاً نقلاً
 عن الثانية قبيل باب التيميم في الأكل والشرب ونقطة

علي ما ذكرته في الحاشية وفي الثانية حلق لا يدخل دار الجنة
وانتهت تسكن في بيت زوجها فدخل الحالف حنثا انتهى
وهكذا نقل عن الثانية في البحر في باب الدخول ونقل عن
الواقعات ههنا عدم الحنث ولم يخرج **قوله**
ما لم ينو الاستحلاف اي تحليف المخاطب قال في الزهر
ولو قال لغيره والله لتفعلن كذا ولم ينو شيئا فهو حالف
فان لم يفعل المخاطب حنث وان اراد به الاستحلاف فلا
شيء على واحد منهما ولو قال عليك عهد الله ان تفعلن
كذا فقال نعم فالحالف المحيب ولا يمين على المتدي وان
نواه انتهى وظاهره في الزهر من المقابلة بالمسئلة
الثانية ان المراد من الاستحلاف الاستفسار

كتاب الحدود وقوله

وليس مطهر عند نابل المطهر التوبة قال في فتح القدير
اختلف العلماء في ان الطهر من الذنب من احكامه من غير توبة
فذهب كثير من العلماء الى ذلك وذهب اصحابنا الى انها
ليست من احكامه فاذا اقيم عليه الحد ولم يتوب لم يسقط
عنه اثم تلك العصية عندنا باية قطاع الطريق فانه قال
تعالى لهم خزفي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين
تابوا فان اسم الاشارة يعود الى التفتيل او التصليب او النفي
فقد جمع الله تعالى بين عذاب الدنيا والآخرة عليهم واسقط
عذاب الآخرة بالتوبة فان الاستئناس عايد اليه الاجماع على ان
التوبة لا تسقط الحد في الدنيا انتهى وقد يستشكل هذا
بما قاله في الهداية وان اخذ بعد ما تابة وقد قتل عمدا
فان شاء الاوليا قتلوه وان شاءوا عفو عنه لان الحد
في هذه الجنابات لا يقيم بعد التوبة للاستئناس المذكور في الزهر

انتهى

انتهى وهذا صريح في ان الاستئناس عندنا راجع الى الاول
فكيف يدعى الاجماع على ان التوبة لا يسقط الحد ويرجع
الاستئناس الى عذاب الآخرة وقال في البحر في باب قطاع
الطريق لو قتل قتلا قبل الاخذ لاحد لان هذه
الجنابات لا يقيم بعد التوبة للاستئناس المذكور بالنص
وانما قيد في المختصر بالقتل ليعلم حكم اخذ المال بالاولى
وفي البسوط والمختار في المال من تمام توبتهم تسقط خصومة
صاحبه ولو تاب ولم يرد المال لم يذكروا في الكتاب واختلفوا
فيه فقيل لا يسقط الحد كسائر الحدود ولا يسقط بالتوبة
الحقة وقيل يسقط وأشار اليه محمد في الاملا انتهى وقال
في البحر في هذا الموضع وقد يقال اذا كان الاستئناس في الآخرة
عابدا الى عذاب الآخرة لم يبق لقوله تعالى من قبل ان تغدو
عليهم وبعد ما فالتظاهر انه راجع الى عذاب الدنيا لما
سبأ في ان حد قطاع الطريق يسقط بالتوبة قبل القدرة
عليهم وانما يبقى حق العباد عليهم من القصاص ان قتلوا
والقطع ان اخذوا المال فمع العفو عنهم بخلافها بعد القدرة
فانها لا تسقط حق الله تعالى حتى لا يصح عفو اولياء القتل
انتهى ويؤيد ما قلنا من ان الاستئناس راجع الى الاول
وهذا الثاني ما ذهب اليه المفسرون فقال العلامة ابو السعود
في تفسيره عند قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تغدو
استئناس مخصوص بما هو من حقوق الله تعالى عز وجل كما ينبغي
عند قوله تعالى فاعلموا ان الله غفور رحيم اما ما هو من حقوق
الاوليا من القصاص ونحوه فالهم فان شاءوا عفووا وان
اهبوا استوفوا وانما يسقط بالتوبة وجوب استيفائه
لا جوارزه انتهى وقال الحافظ ابو البركات النسفي صاحب

الكافي في الداركة في قوله تعالى الا الذين تابوا اي فيسقط
عنهم هذه الحدود والاما هو حق العباد انتهى وهكذا ذكر
غيره من اهل التفسير وهذا صريح في اسقاط الحدود سوى
حقوق العباد من معاصي الله تعالى وهذا هو الذي يقتضيه
نظم الآية لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدر واه
عليهم لظهور ان سقوط العقوبة الاخرية بالتوبة لا دخل فيه
لكون التوبة قبل القدرة او بعدها فلا يرجع الاستثناء
الا الى ما كان فيه قدر في العباد في اجرائه وذلك الاول واما
قوله تعالى ذلك ام خزي ام فويل للجمع بين العقوبتين
ظاهرا في خصوص قطع الطريق لا في جميع ما يجب فيه الحد
فاما ان يجعل هذا الذنب مخصوصا من بين الذنوب به ذلك
والله يشير كلام من علال ثبوت العذاب العظيم لم بقوله لعظم
ذنوبهم فيكون للجمع بين العذابين لعظم ذنوبهم او يقال
ان معناه ذلك لهم خزي ان قدرتم عليهم ولم في الآخرة
عذاب عظيم ان لم تقدر واعلمهم والاستثناء راجع الى
الاول كما تقرروا فتر الجارية بالخبر فعلى هذا الوجه
لا استدلال على ان الحد لا يسقط الذنب واما حمل المحقق
قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري وغيره ان من
اصاب من هذه المعاصي شيئا فعوقب به في الدنيا فهو كفارة
له ومن اصاب منها شيئا فستره الله فهو الى الله ان شاء عفى عنه وان
شأ عاقبه على ما اذا تاب في العقوبة لانه هو الظاهر لا الظاهر
ان حربه او رجه يكون معه توبة منه لذوقه سبب فعلة
فيقيد به جميعا بين الادلة وتقييد الظن عند معارضة القطع
متعين بخلاف العكس انتهى فيشكل لان الاحاديث في الباطن
كثيرة لا تقبل التاويل اما حديث فعوقب به في الدنيا فهو كفارة

الح فظاهر ان العقاب في الكفارة ولا يخفى انا اذا قلنا ان
الكفارة تحصل بالتوبة فلا دخل للعقاب في الكفارة ح اصلا
فحمل العقاب كفارة غير معقولة مع انه لا يظهر ح معنى
اخر الحديث وهو من اصاب منها شيئا فستره الله فهو
الى الله تعالى اذ تقوى امره الى الله تعالى ليس لعدم
العقاب بل لعدم التوبة بخلاف ما اذا جعلنا الكلام في
غير التائب وجعلنا التائب معقولا مطلقا واما
غيره فانه عوقب في الدنيا فهو كفارة له والافاضة
الى الله تعالى نعمناه ظاهرا واما حديث ما عر حيث قال
له صلى الله عليه وسلم فما تريد بهذا القول قال اريد
ان تطهرني فامر به فخرج رواه ابو داود والدارقطني
من لا يحمل التاويل كما لا يخفى اذ لو كانت الطهارة
بالتوبة لا بالرحم لبيت له صلى الله عليه وسلم لان مراده
كان ذلك لانه يامر برحمة بل الظاهر من حال ما عر
انه كان ناديا على ما صدر عنه من الذنب وهو
حقيقة التوبة فلم يكن الحد دخل في الطهارة بل كانت
الطهارة بالتوبة فقط لما كانت لتقرير صلى الله عليه وسلم
على هذا الكلام وجه بل قال له صلى الله عليه وسلم
ح تطهر نفسك بالتوبة او انك قد طهرت بالتوبة وبين
ان التطهير لا يكون من الغير فاما معنى طهرني والله تعالى
اعلم واما ما في الصحيحين عن انس انه قال يا رسول الله
اصيبت حرا فاقم في كتاب الله قال اليس قد صليت
معنا قال نعم قال قال الله قد غفر لك ذنبك او حذرك
وهو بظاهره ايضاح ان المطلوب الاصلح من اقامة
الحد هي معقرة الذنب واما ما رواه الجماعة الا البخاري

من حديث عمر بن الخطاب قال انما قال صلى الله عليه وسلم انما قال
صلى الله عليه وسلم لقد تابيت توبة لو قسمت بين سبعين
من اهل المدينة لم يغفر لهم وهل وجدت افضل من حاديت
نفسها فصرح في ان جودها بنفسها لله تعالى هي التوبة
التي لو قسمت لكانت كذا وقد قال صلى الله عليه وسلم
في الغامدية بعد ما رحمت وقد كانت اقرت والذي نفسي
بيده لقد تابيت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له رواه
مسلم وابوداود فافضاضهم في ان الحد هو التوبة
لان مراده صلى الله عليه وسلم بقوله لقد تابيت توبة
التي اجزاء الحد عليها لا الاستغفار والندم فقط بل
فالحاصل ان الاحاديث كثيرة في هذا الباب صريحة في ان
الحد هي الكفارة خالصة اما مخصوصة بقطاع الطريق
فخصص الحديث بغيرهم او بغيره فان تأويل
الاحاديث مع بعد التاويل عننا بعد خلاف نظم الالة
والله تعالى اعلم وقد كتبنا من يد اعلى هذا في حاشية
الزاي فليراجع **قوله** اي في الحال لا في الفعل و
سيأتي بيانها **قوله** ولو قضى بالبيعة فاقترمة لم
يعد عند الثاني وهو الامور اجد في الكتب التي بين يدي
ان يقضى القاضى بالبيعة ثم اقترمة لم يجز وانما المذكورة
فيها بالاقتضاء قال في المنهاج شرح شمس عليه اربعة عدول
بالزنا فاقترمة واحدة ذكر السرخسي انه يجزى حكم الشهادتين
وقال غيره هذا قول محمد وعلي قول ابو يوسف الاجتهاد
وكذا الخلاف لو اقر مرتين كما في الشرح وقوله ابو يوسف
اصح كما في الكافي واجمعوا انه لو اقر اربعاً بطلت الشهادة كما في
الدراج انتهى وفي السراج الوهاج وقد قال اصحابنا اذا شهد

عليه بالزنا واقر مرة واحدة سقط الحد عنه وقال الشافعي
وصحابته بقاى لا يسقط لنا ان الشهادة لا يتعلق بها
حكم في حق المقر وانما يقتل مع الجور فاذا اقر سقط
حكمه وبقاى اقراره مرة واحدة وقد دللنا على ان الحد
لا يثبت باقرار مرة واحدة فان قيل كل بيعة لو قابها
المجور حكم بها اذ لم يقابلها الاقرار كسائر البيعات
فيلزم ما في الحقوق اذا قبل البيعة فيها ووجد النقد
البيعت سقطت وقضى بالاقرار انتهى وفي الجوهرة ولو
شهد عليه اربعة بالزنا وهو ينكر ثم اقر بطلت شهادته
بنفس الاقرار ولو خذ فيه حكم الاقرار وقال محمد
ما لم يقر اربع مرات لم تبطل الشهادة فاذا اقرار بطلت
اجماعا ويؤخذ حكم الاقرار حتى لو رجع صح رجوعه
انتهى فلهذا الكتب كلها اتفقوا على ذكر هذه المسئلة
وليس فيها ذكر القضاء فلم ادر من اين نقله **قوله**
الا انه يمكن ان يؤخذ الحكم من قولهم ان الامضاء من القضاء
في الحدود فمادام لم يضمن فكانه لم يقض قضاء الاقرار قبل
الامضاء بعد القضاء وقبله سواء **قوله** بخلاف الشهادة
اي لو هرب بعد ثبوت بالشهادة لا يخفى سبيله قال في المنع
وقيل بالاقرار لانه ثبت الزنا بالبيعة فهرب في حال الرجيم
اتبع بالحجاف حتى يقضى عليه كذا في الحاوي **قوله** وان كانت
زوجة للغير لا يمين الحار والمحرور متعلق بادعي الزنا لان
يقوله وان كانت زوجة للغير قال في المنع قال شيخنا
في عمره ان الزنا الى لو ادعى انها زوجته سقط الحد عنه
وان كانت زوجة للغير ولا يكلف اقامة البيعة كما لو ادعى

السار قد ان العين مملوكة له سقط القطع فخرج دعواه انتهى
قوله لاقتيانه على الامام اي الحكمة على الامام في القاموس
 اقتيانه عليه حكم عليه انتهى **قوله** او قطعوا اي قطعت
 ايديهم قال في البحر اما قطع اليدين فان كان بعد الشهادة
 امتنعت الاقامة وان كان قبلها رضى القاضي بحضرتهم
 لانهم اذا كانوا مقطوعى الايدي لم يستحق البداءة بهم
 وان قطعت بعد ما فقد استحققت وهذا ايضا ان يكون
 الابتداء بهم شرطا انما هو عند قدرتهم على الرجم انتهى
قوله كما في الحاشية اي كما في كتاب الحاشية الشهيد في الزهر
 وكذا الوما تواتر او غابوا في ظاهر الرواية لان الامضاء من القضاء
 في الحد وهذا اذا كان محصنا وفي غير المحصن قال الحاكم
 الشهيد في الحاشية بقاء عليه الحد في الموت والغيبة انتهى
قوله بدلالة النقص قال الله تعالى فاعلم من نقص على
 المحصنات من العذاب نزلت في الاماء وان ائمت مرت
 للرق ثبت في الذكور الارقاء دلالة ان لا يشترط فيها اولوية
 المسكوت عن الحكم بل يكفي المساواة **قوله** وذكر الزيلعي
 الي قال الزيلعي ما معناه بعد ذكر دلالة النص وانهم يدخلون
 بطريق التغليب عكس القاعدة اعني تغليب الذكور على
 الاناث **قوله** يعود على موضوعه بالنقص يعني ان المقصود
 من جبر الحد ودر رفع الفتنة وفي الفتنة لانها اذا ساعدت
 عن العتبات والاقارب ارتفع الحياء واذا نزلت في الرابطة
 والحنان توجهها انقطاع موافق العاشق الى اتخاذ الزنا
 مكسبة لارتفاع الاستحياء من المعارف وهو اوجب وجوه
 الزنا لانه يقع جهرا الكونية ناشيا عن وقاحة ومع

العشائر ان وقع يقع خفية **قوله** ويرجم مريضا قيد
 بالمرض لانه لو كان ضعيفا الخلقه بحيث لا يبرح برؤيه
 فحذف عليه الهالكه اذا ضرب بجلاء خفيفا مقدار
 ما يحتمل لما روي ان رجلا ضعيفا رضى فذكر ذلك
 سعد بن عباد لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ذلك
 الرجل مملوكا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اضربوه
 تحدة فقالوا يا رسول الله انه ضعيف بحيث لو ضربناه
 مائة فقللناه فقال عليه الصلوة والسلام خذوا عنقه ولا
 فيه مائة شراخ ثم اضربوه ضربة واحدة قال ففعلوا
 رواه احمد وابن ماجه كذا في البحر والعنكول عنقود
 النخل والشراخ شعبة منه وهو بالعين المهملة والثاوية
 المشككة في المغرب **قوله** وبما يصفه الاحصان
 اي والحال ان الزوجين وقت الاصابة بحكم النكاح مقترنا
 بشرط الاحصان حتى لو تزوج المسلم الحر المكلف غير مكلف
 او كفاية اوامة ودخل بها لا يصير محصنا وكذا لو تزوجت
 المسلمة لحره المكلف عبيدا او غير مكلف ودخل بها لا يصير
 محصنة فاذا رضى من ذكر بعد هذا النكاح لا يبرح **قوله**
باب الوطئ الذي يوجب الحد قوله
 له ثبت ادراك الحد ود بالشبهات قيل لم يحفظ مرفوعات
 وذكر انه في الخلافات للبيهقي على علي رضي الله عنه وهو
 في مسند ابن خزيمة عن مقسم عن ابن عباس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ادرك الحد ود بالشبهات
 وفي اجماع الفقهاء على ان الحد ود ود بالشبهات كفاية وكذا
 قال بعض الفقهاء هذا الحديث متفق عليه كذا في فتح القدير
قوله شبهة في الحبل وهي المناقبة المحرمة ذاتا على معنى

انا لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون نفاذا للحرمة
قوله وشبهة اشتباه الفعل وهي ان يظن عز الدليل والى
قوله والزواج الامة المهر ونحوه التي عتبتها الزوج لمهر
 وجهه وسماها مهر يعني جعلها صدق المراءاة التي تزوجها
قوله وينبغي ان يكون الموقوف عليه كالمهر
 قال في المهر ولم ار ما لو وطى الموقوف عليه الموقوفة ظانا
 الحلال ينبغي ان لا يحكم بانتهى **قوله** الا بدعوة كأمرة
 اي لا يثبت النسب في المطلق الا تأبى سنن في الا بدعوة
 قال في التمهيد ان نسب ولد بعد الثلاث يثبت بغير دعوة
 اذا جاءت به لا قبل من سنين ويجعل على وطى سابق
 على الطلاق فان جاءت به لا كثر فلا يثبت الا بدعوة
 ويجعل على انه وطئها في العدة بشبهة عقد انتهى **قوله**
 وخرى في الفتح انها من شبهة المحل وفيها يثبت النسب
 اقوله الذي حرر في الفتح انها شبهة المحل ان النسب ليس
 بثابت ونص عبارته قال في الخلاصة الفتوى على قواها
 ولعل وجهه ان تحقق الشبهة يقتضي تحقق المحل لان
 الشبهة لا محالة شبهة المحل لكن حلها ليس ثابتا من وجه
 والا وجبت العدة وثبت النسب ودفع بان من الشارع
 من التزم ذلك على التسليم فيثبت النسب والعدة اقل
 ما يثبت عليه وجود المحل من وجه وهو ينتف في المحرم
 وشبهة المحل ليس بثبوت المحل من وجه فان الشبهة ما
 تثبت الثابت وليس بثابت فلا يثبت له شبهة
 الثبوت بوجه من الوجوه الا ترى ان ابا حنيفة التزم
 عقوبته بأشهر ما يكون ولم يثبت عقوبة هو الحد
 ففرق انه زنى محض عنده الا ان فيه شبهة فلا يثبت نسبه

انتهى كلام

انتهى كلام ابن الرهام هكذا في النسخة التي عندنا والله اعلم
 وقال في الهداية ثم الشبهة عند المحققين ان اعم
 بقرمه ويظهر ذلك في نكاح المحارم انتهى وفي المراجع الدراية
 وفي الذخيرة قال بعض الشايح سقوط الحد لشبهة الا
 عند المحققين في نكاح المحارم فلا يثبت النسب وقال
 بعضهم لشبهة العقد وهو الصحيح لانه روي عن
 محمد بن روح انه قال سقط الحد عنه لشبهة حكمة
 فيثبت النسب وهكذا ذكر في المنتهى انتهى فاستفاد
 منه ان الصحيح عن الامام ثبوت النسب في المحارم بسبب
 شبهة العقد واما ما عراه الى الفتح ففيه كما ترى
قوله وقيل سمعية فتوجب الحد الذي في المخرج عن
 الفتح ان كان خريتها فقلا وسما لا تكون وان كان
 سمعا فقط جان والصحيح انها لا تكون فيها انتهى فكان
 علي الشارح ان يقول وقيل سمعية فجاز ان تكون
 فليتنا **قوله** لانه مظهر على قوله اي لان الحد
 مظهر على قوله من الاقوال **قوله** وفي المجتبى يكفر
 مستحلهما اقرب في شرح العقائد لسعد الدين التفتا
 وفي استكمال اللواحة بأمراته لا يكفر على الامع انتهى
قوله وتفصيل ما لو افضاها في الشرح قال فيه ولو
 زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة له من غير دعوى
 شبهة فعلها الحد ولا شيء عليه في الافضاء ويجب العقر
 وان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعلها الحد دونها
 ولا مهر لها ثم ينظر في الافضاء فان لم تستمسك بولها
 فعليه دية المرأة كاملة لانه فوت جنسا لمنفعة على الكمال
 وان كانت تستمسك بولها حرة وضمن ثلث الدية لما ان

شبهة

زاني

جنايته جائية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها
ثم ان كان المولى يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر
عندها خلا فالجهر لما نذكر ان كانت صغيرة لا يجامع
مثلهما فان كان تستمسك بولها لزمه ثلث الدية والمهر
كاملا ولا حد عليه لتمام القصور في معنى الزنا وهو
الالاج في قبل يستنهاة ولها لا يثبت به حرمة المصاهر
والوطى المحرام في دار الاسلام بوجوب المهر اذا انتفى
الحد فيجب وثلث الدية لكونه جائفة على ما بينا وان
كان لا تستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عند ابي
حنيفة وابي يوسف وقال محمد يضمن المهر ايضا لما ذكرنا في
باب الشهادة على الزنا قول
وتقادمه بزوال الراجح وغيره بمعنى شهر وهو الاصح قال
الزبلي وحدا تقادم شهر روي ذلك عن ابي يوسف ومحمد
وابو حنيفة لم يقدروا بشئ وفوضوا الى راي القاضي على
ما هو دأبه في المقدرات المترددة بين القليل والكثير واثار
في الجامع الصغير الى انه مقدم رتبة اشهر انتهى وفي العيون وحده
التقادم شهر روي ذلك عن ابي يوسف ومحمد وقيل بستمته
اشهر واليه اشار الطحاوي ايضا وعن ابي حنيفة انه مفوض
الى راي القاضي والاول اصح وحده في شرب الخمر والسكر
بغيرها انقطاع الرأية خلا فالجهد وهو يجهل كغيره من
الحد ودانته **قول** في بيت واحد صغير قيد بالصغر لان
الكبر كما لدار ولو اختلفوا في دارين لا حد كالبلد من كذا في
الخروج والدمر هذا اذا كان البيت صغيرا بحيث يجهل له
اما اذا كان كبيرا فلا انتهى **قول** ولو انكر الاحصان فشهد
عليه رجل وامرأتان قال في الجراي لو انكر الدخول بعد وجود

سائر الشروط وكيفية الشهادة بالدخول ان يقول الشهود
نزوج امرأة وحامها او باضعها ولو قالوا دخل بها يكفي
عندها وقال محمد لا يكفي ولا يثبت به الاحصان لانه
مستتر في الوطى وان خاف والخوة والزنا فلا يثبت
بالشكر كلفظ القران انتهى **قول** او ولدت زوجته
منه قبل الزنا اي يكون له من زوجته المعروفة وليد
قبل الزنا فيثبت به الاحصان قال في غاية البيان وقد
هذه المسئلة على ان اثبات الاحصان ليس مثل اثبات
العقوبات كالحدود والعقاص لانها لا يثبت بذكرالة
الظواهر انتهى **قول** وقال كانت مكرها عاينة
نظر الى حاصل المعنى والاف في كلامه يذكر بالخطاب
باب حد الشرب قول
قلت يرد عليه حرمة السكر ايضا في كل ملة هكذا ذكره
في النهر والعهد عليه ولفظه وفي منته المقتى سكر الذي
من الحرام حد في الاصح ولعل هذا هو العذر المصنف
في حذف قيد الاسلام الا لانه في فتاوي قاري الهل
اجاب حين سئل عن الذي اذا سكر هل يحرق او اذا
شرب الخمر وسكر منه المذهب انه لا يحرق واقتى الحسن
انه يحرق واستحسنه بعض المتأخرين لان السكر في جميع
الاديان حرام انتهى اقول يعمد عليه ان الخمر كانت
حراما في ايتنا وهذه الملة الحنيفية فكيف يعلم ان السكر
محرم في جميع الاديان قال السبكي في تفسيره قولنا
ومن ثمرات الخمر والاعشاب تتخذون منه سكر وررقا
حسنا كالتمر والزبيب والدبس والخل والاية وان كانت
سابقة على تحريم الخمر فدالة على كراهتها انتهى وقال في تفسيره

وهذا قبل تحريمها انتهى وفي معالم التنزيل قال المفسرون
 ان الله تعالى انزل في الحجر اربع آيات نزلت مكة ومن
 ثم اتي النخل والاعناب تتخذون من سكرها ورزقا حسبا
 فكانت المسكوت بشربونها وهي لهم حلالا يومئذ
 ثم نزلت في مسئلة عمر رضي الله عنه ومعاذ بن جبل رضي
 الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ان صنع عبد الرحمن بن
 عوف طعاما فدعا الناس من اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ونام عكر فشرىوا وسكروا فحضرت صلوة المغرب
 فقدموا بعضهم فصل على بهم فقرا قلوبها الكافرون
 اعند ما تعيدون هكذا الى اخر السورة فخذ فلا
 فانزل الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلاة
 وانتم سكارى الاية انتهى وفي الخلاصة عند تفسير قوله تعالى
 ليس على الذين امنوا وعلوا الصالحات جناح فيما طعموا اي كلوا
 من الخمر والميسر قبل التحريم **قوله** لله اخل القدر يعني يدرج
 ما بقي من الاول في الثاني ولو لم يكن متداخلا لوجب تكميل الاول
 ثم لا يتبداء بالثاني **باب** **حدا القذف**
قوله يثبت به رجلين اي عدلين او بالاقرار ولا يقتل فيه
 شهادة النساء ولا الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي كذا
 في الدرر **قوله** ثم يحبس لسياله عنها اي ثم يحبس القاذف ليسال
 عن عدالة الشاهدين قال في الدرر فان لم يعرف عدلتهما حبسه
 القاضي حتى يسال عنها وكذا لو اقام شاهدا واحدا ولا بدعي ان
 الثاني في المصر حبسه يومين او ثلاثة ولو زعم ان له بيعة في
 المصر حبسه الى اخر المجلس وقالوا المراد بالحبس في الاولين حقيقة
 وفي الثالث الملازمة انتهى وبه علم ان قولنا الشارح لشهود يمكن
 اخضارهم في ثلاثة ايام فيه ما كفيه لانه في هذه الصور لا يكون

الحبس الى اخر المجلس لثلاثة ايام **قوله** ولو قاد يا زاني بالهن
 لم يحجم لان معناه ج الصعود فكانه قال يا صاعد **قوله**
 او بقوله ذوات في الجبل ولو قال علي الجبل قبل لا يحجم وقبل يحجم
 وهو الذي جزم به في البسوط قال في الفتح وهو الاوجه لان
 حالة الغضبة تعين تلك الارادة قبل بالهن لانه لو اتي باليا
 المشاء حدا اتفاقا وبالجبل لانه لو حذفه حدا اتفاقا ايضا كما
 افاده في غاية البيان وجزم به في السراج كذا في الدرر ولم احده
 في السراج الوهاج ثم ذكر في الجوهرة وان قال لرجل زنا
 حده وان قال زنا في الجبل حدا ايضا عدها وقال محمد لا يحجم
 لا يحجم لان المهموز منه للصعود ولان ذكر الجبل بقرره مراد اوها
 الله يستعمل في المعاشنة مراداً بمتزلة ما اذا قال يا زاني
 بالهن او قال زنا في الجبل ولم يذكر الجبل وذكر الجبل انما يعين
 الصعود مراداً اذا كانت مقروناً بحكمة على لانه المستعمل فيه
 انتهى وهذا ايضا ليس فيه ذكر مسئلة حذف التاء وانما
 فيه ذكر الجبل وعده **قوله** ولا يقول يا ابن مائة
 اسماء فيه نظر ذكره ابن الكمال اخذ قال ابن الكمال في
 الصراح الاصلاح في تعليقه اذ لا يراد به نفي النسب بل التثنية
 كما هو صفة به كما قال في القصص الى معنى الصعود في
 زنا في الجبل انتهى **قوله** ولو جحد ابوه نسبه
 فلا حجة بان قال ليس بابني **قوله** وقال في الدرر ولم
 ولم يعرف ان ابويه حيان الخ يفهم منه ان ما في البسوط
 عين ما في الدرر وليس كذلك فان نصعباً في الدرر
 هكنا حكى عن ابن ابي ليلى انه كان قاضياً بالكوفة
 سمع يوماً رجلاً يقول لرجل عند باب مسجد يا ليت
 الثانيين فامر به باخذه فادخل المسجد فصر به حديث

ثما نين ثمانين لقد فدا الوالد دين قبيل ذلك ايا خنيقة
 فقال يا الهيب من قاضي بلادنا قد اخطا في مسألة
 واحدة من خمسة اوجبه من غير خصومة المقذوف
 وضربه حدين ولا يحب عليه الا احد واحد ولو
 ولو قذف الغا ووالي بن الهذين والواجب ان
 يفصل بينهما يوم او اكثر وحده في المسجد وفي
 الخامس ينبغي ان يكشف ان المقذوف من حيان
 او ميتان لتفوت الخصومة اليهما اولى ولدهما
 انتهى فانظر الي ما بينهما من التغاير **قوله**
 فاذا سقط عنه الحد عزربل بستم ولده عزرب قال
 في البحر قذف بالقذف لانه لو شتم ولده فانه
 يعزرب قال في القنية ولو قال لاخر با حرام زاده
 لا يحبه عليه حد القذف قال وقد كتبت انه لو
 قال ذلك الوالد لو له يجب عليه التعزير انتهى
 وفي نفسي من شئ لتعزيرهم بان الوالد لا يعاقب
 بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه
 شيئا فالشتم اولى انتهى وفي الزهر واعلم ان المسطر
 في كتبت الشافعية انه مع سقوط الحد عنه يعزرب ثم
 رايته في القنية ما يفيد انه كذلك عندهنا حيث قال لو
 قال لاخر با حرام زاده لا يجب عليه حد القذف
 وقد كتبت كتبت انه لو قال ذلك لو له يجب عليه التعزير
 انتهى ووجه افادته انه اذا كان التعزير بالقذف
 اولى فانه في البحر في النفس التعزير لانه اذا كان القذف
 لا يوجب شيئا فالشتم اولى متنوع انتهى **قوله**
 هدر اى الحد واللغات للشك اى للشك في كل من الحد وال

لان قوله حرام زاده
 يوجب التعزير لا الحد

لانه يحتمل

والوصية بها كالببيع لا تدخل الطريق فيها الا بذكر الحقوق
 او المرافق كما في الخائنة وفي الخلاصة يدخل الطريق في الرهن
 والصدقة الموقوفة كالاجارة وفي القصة لو لم يذكر
 طريقا فان امكنه فتح باب ضمت والافسدت كذا في البحر
 وفتح القدير وفي قاضيخان في الوقف رجل قال ارضي صدقة
 موقوفة على الفقراء ولم يذكر الشرب والطريق فانه يدخل
 فيه الشرب والطريق استحسانا لانه الارض لا توقف
 الا لاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق فدخل
 ذلك في الوقف كما يدخل في الاجارة انتهى **قوله** كما
 مر اي قبيل هذا من المتن والشرح **قوله** والوجه
 فيها لا يحتمل وهو انه لا يراد في هذه الاشياء الا الحالية لا الا
 كالببيع **باب الاستحقاق قوله**
 بطل الملك بالكلية حتى لا يبقى لاحد عليه حق الملك كذا في
 الدرر وغيرها **قوله** فالتاقل لا يوجب فسخ العقد قال
 الشرنبلالي اي يوجب توقف العقد السابق على اجارة
 المستحق فاذا لم يحز قبل يفسخ اذا قبض المستحق وقبل يفسخ
 بنفس القضاء والصحيح انه لا يفسخ ما لم يرجع المشتري على
 بايعه بالثمن فاذا رجع الان يفسخ حتى لو اجاز المستحق
 بعد ما قضى له او بعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على
 علي بايعه يصح وقال شمس الامية للمدواي الصحيح من مذهب
 اصحابنا انه القضا المستحق لا يكون فسخا للبياعات ما لم يرجع
 كل علي بايعه بالقضاء المستحق وفي الزيادات روي عن الخليفة
 انه لا يفتقن ما لم ياخذ العين بحكم القاضي وفي ظاهر الرواية
 لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح ومعنى هذا ان يراضا علي
 الفسخ كاذب العمادية وفتح القدير انتهى **قوله** لانه لا يوجب

نقاع

بطلان الملك سقط في بعض النسخ كلمة لا وهو غلط من الكما
قوله فصالح المشتري اي فصالح البايع المشتري
 لم يرجع البايع على بايعه لانه بالصالح اطلاقه في الرجوع
 على بايعه **قوله** او بقوله انا حر فان قيل كيف
 يقضى بقوله انا حر بالايمة ولو كان كذلك لقضى كل من
 ادعى شيئا قلته مراده انه اذا قال انا حر ونكح فمكروا له
 واليه عن اليمين يقضى القاضي به على القول المفتي به انه
 مخالف في الاشياء الستة فاذا قضى به كان قضاء على الكافة
 وانما علم **قوله** وقيل لا فتسمع اكثر النسخ تسمع بالافاء
 وهو بنفسه المعنى لانه يصير المعنى لا تسمع دعوي ملك اخر
 وهو غلط **قوله** القضاء بتعدي في اربع قاله في الاشياء
 القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعمد الي غيره الا في
 خمسة ففي اربعة يتعمد الي كافة الناس فلا تسمع دعوى
 احد فيه بغيره في الحرية الاصلية والنسب ودلا العتاقة
 والنكاح كما في الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر
 ولا يتعمد الي الكافة فتسمع الدعوى بالملك فانه انتهى **قوله**
 يبقى لو اجتمع فان ثبت اه فتاوى رشيد الدين لو اقر عند
 الاستحقاق بالاستحقاق ومع ذلك اقام المسحق البيعة
 واثبت عليه الاستحقاق بالبيعة كان له ان يرجع على بايعه
 لان القضاء وقع بالبيعة لا بالقرار وذكر في اخر كتاب
 الدعوى ادعى عينا في يد رجل وانكر المدعى عليه فاقام حجة
 على بالدعاء فقبل ان يقض القاضي المدعى بيمينه اقر
 المدعى عليه بالعين المدعى يقضى بالبيعة والاول اظهر والقر
 الى الصواب كما في الفتح قال في الزهر وهذا يناقض ما ذكره اولا
 الا ان يخص تلك بعوارض الحاجة وتخصل من هذا ان عند يوق

الحق

الحق بها يقضى بالقرار وعلى الاظهر لا عند الحاجة فيها البيعة انتهى
قوله بشرط القضاء اي الولد اي القضاء بالولد في الا
 فلو زاد به في قوله الولد لكان اولي قال الزيلعي قال
 بعضهم يدخل الولد في القضاء بالام لانه تتبع لها فذكرت في
 به وقيل بشرط القضاء بالولد وهو لا يصح لان تحريمه
 رحمه الله قاله اذا قضى القطعي بالاصل ولم يعرف بالزوايه
 لم تدخل الزوايه تحت الحكم لان منفصل وقت القضاء وذكر
 في النهاية ان الولد انما لا يتبعها في الاقرار بالام بدعي المقر
 له اما اذا كان له لان الظاهر انه له انتهى وسياقي في اشرح
قوله والفرق ما مر من الاصل اي ان البيعة حجة
 متعمدة لا الاقرار **قوله** طلب نكاح امة بمنع دعوى
 تملكها اقره وكذا طلب نكاح الحره مانع من دعوى نكاحها
قوله الا اذا وفق في الظاهرية رجل ادعى على رجل مقدر
 معلوما بانه دين له عليه وانكره المدعى عليه ثم ادعى ان
 ذلك المقدر عنده من جهة الشركة قائما لا تسمع دعواه لانه
 متناقض في كلامه ولو كان الامر بالعكس تسمع لان كان التوفيق
 لان مال الشركة يجوز ان يكون دينيا بالحدود والدين لا
 يصير مال الشركة وفي البرازية ادعى انه لفلان وكله
 بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكله بالخصومة لا تقبل
 الا اذا وفق وقال كان لفلان الاول وكان وكلني بالخصومة
 ثم باعه من الثاني وكلني الثاني ايضا والتدارك ممكن بان
 ثاب عن المجلس وجاء بعد مدة وبرهن على ذلك على ما نص
 عليه المحصيري وفي الجامع ودان الامكان لا يكفي ومنها
 لو ادعى انه وكيل عن فلان بالخصومة فيه ثم ادعى لنفسه
 لا تقبل لان ما هو له لا يضيفه الي غيره بالخصومة ولا يحكم له بالملك

بعد ما اقر به لغيره الا اذا وفق وقال كان لفلان وكلني
بالخصومة ثم اشترته منه وبرهن على ذلك الامر في البحر
وفي المنز قبل ان امكان التوفيق كاف حكاية في الخلاصة
واختار المحندي انه ان كان من المدعي فلا بد من التوفيق
بالفعل وان كان من المدعي عليه فالامكان كاف لان الظاهر
عند الامكان وقوعه وهو حجة في الدفع لاذ الاستحقاق
والمدعي عليه دافع والظاهر كفاية الدفع لاني الاستحقاق
ويقال ان بعددات الوجوه لا يكفي الامكان وان احدث
يكفي في البرازية انتهى **قوله** كماله في النسب والطلاق و
الحرية صورة الاولى انه ابنة تبيع دعواه في بطلان الشراء الاولى
والثاني لان النسب يثبت على العلوق فيحق عليه فيعذر
في التناقض وصور الثاني العيني بما اذا اختلفت من
زوجها ثم اقامت ببنته انه كان طلقها ثلاثا قبل الخلع
فانه تقبل ببنتها ولها ان تسترد بدل الخلع وان كانت
متناقضة لا تسقط الا لزوج بايقاع الثلاث عليها من غير
ان يكون لها علم بذلك وصورة الثالث ادعي الكتاب بدل
الكتابة ثم برهن على اعتناقا للمربي قبلها قبلت ورجع بما اذ
ولذلك العبد لو انقضى البيع ثم ادعي العتق بوجه او انه حر
الاصل وبرهن على ذلك قبل برهانه استحسانا كذا في البسوط
وغيره **قوله** فلو قال عبد لشترالي الظاهر انه لا وجه له
لتفريجه على منع التناقض فكان ينبغي تركه ويعيد ههنا في
الذكر حيث قال وان قال عبد لشتراه بالواو الا انه وجهه
في الدرر فقال وقايرة ثم المسئلة بطريق التفريع على ذلك
الاصل دفع الاشكال من اول الامر ذكر في الكتب المشهورة
ان الدعوي شرط في حرية العبد عند اي حنيضة رجوع والتناقض

بفسد الدعوي انتهى **قوله** والا لا اي وان لم يكن محكوما
يلزمه لا يقبل البرهان لان مجرد الوقف لا يزيل الملك كذا
في الفتح **قوله** ثم ادعيه اخراي علي ذي اليد وهو
البائع **قوله** فاحضر المستحق عليه البائع عن القضية
ذكر صاحب المحيط في دعوي فتاواه المنفرقة اذا كان
في يد رجل حمار وجا اخر وادعي انه حماره واقام البينة
وهكم له القاضي ودفع اليه سجلا يرجع علي بايعه فلما اراد
الرجوع علي البائع قال البائع للمستحق منكم مدة غاب هذا
الحمار منك فقال منذ سنة فقال البائع انا اقم البينة
ان هذا الحمار كان في ملكي منذ سنين لا تطلق الخصومة
بهذا وذكر في باب الدعوي والبيانات استحق دابة من
يد انسان وقال المستحق في دعواه غابت الدابة عني منذ
سنة فقبل ان يقضي بالدابة للمستحق اخبر المستحق عليه البائع
عن القضية فاقام البائع بينة ان الدابة ملكه منذ عشر
سنين يقضي القاضي بالدابة للمستحق لانه ما ذكر تاريخ
الملك انما ذكر غيبة الدابة فتبقي دعواه الملك من غير تاريخ
والبائع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوي المشتري لانه
تلقى الملك من جهة فضا ركانا المشتري ادعي ملكا بايعه
بتاريخ عشر سنين غير ان التاريخ لا غيرة له حالة الانق
عند المحنفه رجح فسقط اعتبار ذكر التاريخ وبقي الدعوي
في الملك فيقضي بالدابة للمستحق كذا في الدرر وغيرهما
قوله العلم يكون منسلكا لغيره لا يمنع الرجوع يعني اذا
اشترى شيئا من رجل يعلم انه ليس بملك له بل لغيره فعندما
استحق ذلك الغير واخذ المشتري من يد المشتري يرجع
المشتري علي البائع ولا يمنع عليه بالاستحقاق صحة رجوعه

قوله بخلاف ما اذا لم يقرب لا يحتمل آية عبارة القنية بخلاف
ما اشتراه ولم يقربه بالملك لان نفس الشرا وان كان اقرارا
بالملك لكنه محتمل بخلافه المضمرة انتهى **قوله** ومن محاضر
وسجلات وصكوك المحضر ما كتب فيه حضور القاصدين عند
القاضي وما جري بينهما من الاقرار والانكار والحكم بعده
باليمين او النكول على وجه يرفع الاشتباه وكذا الجدل
الصكوك وكتب فيه البيع او الدفن والاقرار ونحوها والمجمل
الوثيقة يتناولان الثلاثة كذا في الدرر **قوله** عدم
اشترائط دعوى لصحة اي لصحة الصلح بعين ان صحة
الصلح لا يتوقف على صحة الدعوى لصحة اي الصلح هنا
دعوى الدعوى **قوله** وفيها فروع اخر فليست
قال في الدرر البيع اذا بطل في قدر البعض المستحق ينظر
في كل استحقاقا ما استحق يورث العيب في الباقي
كما اذا كانت العقود عليه شيئا واحدا مما في بعضها ضرر
كالدار والارض والكريم والعبد ونحوها فالشترى
بالخيار في الباقي ان شاء رضى بحصته من الثمن وان شاء
رد في كذا اذا كانت العقود عليه شئان وفي الحكم كشي
واحد فاستحق احداهما فله الخيار في الباقي وان كان استحقا
ما استحق لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كانت العقود
عليه شئان او عديد من فاستحق احداهما او صبرة
حفظة او حصة وزني فاستحق بعضها فانه لا ضرر
في بعضها فلزم الباقي المشتري بحصته من الثمن وليس
له الخيار كذا في شرح الطحاوي انتهى **قوله** يرجع الثمن
وقد بناء مبنيا على البيع اذا سلم النقص اليه يوم تسلمه
اي يرجع المشتري بالثمن وقيمة البناء كليهما على البايع وذكر

الشارح مسألة ما اذا هدم البناء وسلم للاختلاف فيها ولم يذكر
ما اذا سلم البناء قائما الى البايع كانه لعدم الاختلاف فيها
ويوضحه ما في قاضيان رجل اشترى دارا وقبضها و
بني فيها ثم جاد رجل واستحقها فان المشتري يرجع على
البايع بالثمن ويسلم البناء الى البايع ويرجع على البايع
بقيمة البناء مبنيا على سلم البناء الى البايع فان كان
المشتري بناها بالخص والاجر والساج والذهب
فانه يرجع بقيمة البناء على البايع يوم سلم الى البايع
فان كان المشتري انفق في البناء عشرة الاف درهم
وسكن فيها زمانا حتى خلع البناء وتغير وانهدم بعضه
ثم استحق الدار لم يكن المشتري ان يرجع على البايع
الا بقيمة يوم سلم البناء الى البايع فان كان المشتري انفق
في البناء عشرة الاف درهم ثم عملا بالخص والاجر والساج
ثم استحق الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد
الا بعشر من الفا او اكثر فانه يرجع على البايع بقيمة البناء
يوم سلم ولا ينظر الى ما كان انفق فيه وان استحققت
الدار بعد البناء والبايع غايب والمستحق اخذ المشتري
بهدم البناء فقال المشتري ان البايع قد غرني وهو
غايب قال ابو حنيفة لا يلتفت الى قوله المشتري بل
يوم يهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر
البايع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البايع بقيمة البناء
انما يرجع اليه اذا كان البناء قائما فسلم المشتري البناء
الى البايع فهدم البايع وياخذ النقص واما اذا هدمه
فلا شيء له على البايع فان حضر البايع وقد هدم المشتري
بعض البناء وبقي البعض كان المشتري ان ياخذ البايع

بقية ما بقي من البناء قائما ويسلم اليه فيهدم البايع ما بقي
ويكون النقص له وان شا المشتري نقض كله ويكون النقص
له ولا يسلم البناء وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف هما
الله تعالى في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي ان المشتري اذا
نقض عليه البناء فمما سلم النقص الي البايع فانه يرجع على
البايع بالثمن وبقيمة البناء مبيعا وان لم يسلم النقص الي البايع
لا يرجع الا بالثمن وهذا اقرب الى النظر انتهى وفي اصلاح
جامع الفصولين استحق ونقص بناء المشتري يرجع
بقية بناءه على بايعه كذا في عامة الكتب وذكر في الجامع ان
المشتري يختار في بناءه المنقوض ان شاء امسكه ولا يرجع
على بايعه بنقصان النقص وان شأ تركه النقص على
بايعه ويرجع عليه بقية البناء مبيعا وبعض ما خففنا
قالوا امسكه النقص ويرجع بنقصان النقص **سج** اي
شرح الطحاوي او شرح الجامع الصغير ان كان بالجيم
المستحق لو نقص بناء المشتري فسلم النقص الي بايعه
يرجع المشتري بالثمن وبقيمة بناءه مبيعا ولو لم يسلم
لا يرجع الا بالثمن **بزازيه** وفي الذخيرة المذكورة في عامة
الكتب ان المشتري عند الاستحقاق يرجع بقيمة البناء
على بايعه اذا انقض المستحق البناء بالافق والمذكور في الجامع
انه انما يرجع على بايعه بقيمة كونه مبيعا اذا كان المشتري
سلم النقص الي بايعه اما لو امسكه النقص لا يرجع على
بايعه بشئ وقال البعض بل يرجع بما لحقه من زيادة غير
وان امسكه النقص وفي شرح الطحاوي كذلك انتهى **قوله**
ولكن يختار المشتري فيه قسده وقع في بعض النسخ وذلك
يخير المشتري بسبق فلم **باب**

اي استحق المستحق الا
ونقص المستحق
بناء
المشتري له

٢٧٢
السلم قوله ويصح فيما يمكن ضبط صفته اجتز
به عما لا يمكن ضبط صفته كالجواهر والا الى قال في كشف
الدين وما لا يمكن فيه ضبط صفته ومعرفة قدره
كالجواهر والا الى فلا يصح السلم فيه انتهى **قوله**
وفي طري حين يوجد قال في الدرر صرح في السلم المالمح
والطري حين يوجد غير مقيد بوقت دون وقت حتى
لو كان في بلد لا ينقطع تجوز مطلقا انتهى وقال في النهر
ولا يجوز في السلم يعني في بلد ينقطع فيها في الشئ او كان
السلم فيه حتى لو كان في بلد لا ينقطع فيها او اسلم في الصنف
وكان مثله الاجل لا يبلغ الشئ جاز وزنا لاعداد او هذا
يعني قوله محمد لاخير في السلم الطري الا في حينه وطعن
بعضهم عليه بان الاصطلاح يتحقق في كل حين مدفع
فان الانقطاع عدم الوجود في بعض البلاد وفي
بعض السنة وهو لا يستلزم عدم الاصطلاح ليرد ما
ذكره في الفقه لو اسلم في طري حتى نلتنا ان تمنع حواره انه
وفي العيني والزيلعي وعن الامام ابي حنيفة رحمه الله لا
يجوز السلم في الكبار التي تنقطع كالسلم في اللحم انتهى
قوله ولا في الخطب بالحزم بضم الحاء وفتح الزاي
جمع حزمه وهي بالفارسية دست ترة **قوله**
ورطوبة بالجرزة الصحاح الرطوبة القضب خاصة ما دام
رطبا والجمع رطاب انتهى والحزم بضم الحاء وفتح المهملة
جمع جرزة الحزمة من الرطوبة **قوله** ولحم ولو موزع
عظم قال في البحر ولا يصح السلم في اللحم اي عندا بحنيفة وقال
يجوز اذا ابدت جثته ونحو غير لسته وموضعه وصفته
وقد رة كشاة خصي شئ سمين من الجذب والحذاء ما يترحل

لانه موزون مصبوط الوصف كالالية والشم بخلاف
لحم الطور فانه لا يقدر على وصف موضع كنه وله
انه يختلف باختلاف كبر العظم وصغره ونودي الى
المنارعة وفي نزوع العظم روايتان والاصح عدته
ولذا اطلق في الكتاب وفي الحقايق والعيون والفتوح
على قولهما وهذا على الاصح من ثبوت الخلاف بينهم
وقيل لا خلاف فمنع اي حنفية فيما اطلقا السلم في
التم وقولهما فيما اذنا واذا حكم الحاكم بجواره صح
التفاق كذا في البزارية انتهى **قوله** كفي مرحي هكنا
في نسخ هذا الكتاب وفي فتح القدير والبحر المحرر في
بخاري والساخي وهي قرية منطقتها جده بفرغانة
قوله ولو لم يجد في نص عبارة فتح القدير وكذا
موجودة في العقد الى ذنب المحل شرط لصحة السلم انتهى
فتغير عبارة موجه التحويل المقصود كما لا يخفى
ولقد كتبت الم والمحل فزاد الكاتب كلمة لو والله اعلم او حذف
الى محلهما لو والمحل مصدر ميمي بكسر الهمزة معقولا
قوله مسقي او بحسب الاول منسوب الى السقي
وهو ما يسقي سحبا والبخس ما يسقي بالمطر نسبتا الى
البخس لانها بخوسية الخط من الماء بالنسبة الى السح
فانها قد اخذ الفتح والبحر وفي بعض النسخ يعلى بالياء الواحدة
والعين المهملة منسوب الى البعل وهو ما يشرب بعروقه
بالاسقي كذا في المغرب فان كانت النسخة صحيحة فله
وجه والله اعلم **قوله** لتدوم القدرة على تسليم
بموت هكنا في النسخ والظاهر ان العبارة فيها سقط
تقديره لتدوم القدرة على تسليم وثبوت القدرة بموت

يعق شرط وجود الديون لبقاء الدين فذمته لتدوم القدرة
على تسليم وهي تزول بموت من يجل الدين قاله في القضية
بقلاية شطاي شرح الطحاوي مات وعليه سلم لودين
اخرى وجعل صار حالا وموت من عليه الدين يبطل الاجل
لانه حقه وموت من له الدين لا يبطل الاجل انتهى **قوله**
ان تعلق العقد بمقداره اي بمقدار راس المال قال
الذيل اي شرط بيان قدر راس المال اذا كان العقد
يتعلق على مقداره مثل المكمل والموزون والمعد
وهذا عند الحنفية وقال الا لا يحتاج الى بيان قدر راس
المال اذا كان معيننا لانه صار معلوما بالاشارة
فلا يشترط اعلان قدره كما في الثمن والاجرة والمذرة
والعقبي فيه ان معرفة العوض انما يشترط احترازا عن
المنارعة وجهالة قدره بعد التعيين بالاشارة لا تقضي
الى المنارعة لجهالة القيمة فلا يشترط معرفته كما لا يشترط
معرفة القيمة ولا يحسنه راج ان جهالة قدر راس المال
قد تقضي الى جهالة السلم فيه بان ينفق بعضه ثم يجد
بالباقي عيبا فيرده ولا يتحقق له الاستبدال في مجلس الرد
فينفسخ العقد في الرد ويبقى غيره ولا يدرى في رد
مجلس يبق العقد بحسبه فيقضي الى جهالة السلم فيه
ينجب التحريم عن مثله وان كان مؤهوما انتهى **قوله**
وعندي غير متفاوت كالجوز والبيض **قوله**
ومثله الثمن اي الثمن الموزون بان يباع عبد حاضر بترتو
في الذمة الى اجل حيث يشترط بيان مكان الايقاد **قوله**
والاجرة بان استاجر دارا او ذابة بما حمله مؤنة ديناني
الذمة فيشترط فيه بيان مكان الايقاد **قوله**

والقسمتان اقتسمتا دارا وشرط احداهما على صاحبه شيئا
له حمل وموتة لزيادة غرس او بناء في نصيبه فليس شرط فيه
بيان مكان الايفاء كذا في الدرر **قوله** وعيننا مكان العقد
ايهما قال ابو حنيفة في مكان العقد وقال متلاسيكين وقال
ليس بشرط ولكن ان شرطاه صح وان لم يشترطاه لم
يتعين مكان العقد للمسلم انتهى **قوله** فكل حال
سواء قال في المنزلة ان شرط المصرا حازه اذا لم يبلغ
فولحيه فمخافان للفتن فلا يبرهن ببيان حية منه ولو
شرط ان يوفيه الى منزله لغيره استحسننا ولو شرط الحمل الى منزله
قبل عبور وقبل لا ولو لم ينجح كما لا بشرط فان حمله الى منزله
لا يجوز وفي النزاع شرط الايفاء خاصة او الحمل خاصة
او الايفاء بعد الحمل جاز لا بشرط الايفاء بعد الايفاء
على قوله عامة المباح بشرط ان يوفيه في محلة كذا ثم
يوفيه في منزله انتهى وفي فتح القدير ثم لو عطا المصرا
فيما له حل وموتة كفتى به لانه مع تبائن اطرافه كبقعة
واحدة فيما ذكر يعني القيمة لا تختلف باختلاف نواحي المصرا
الواحد عادة قبل هذا اذا لم يكن المصرا عظيما ولو كان
بين جوانبه خوف فرج لا يجوز الا ان يبين لانه مفضل الى
المنازعة ذكره المحيط انتهى **قوله** ولو عين فيما ذكر مكانا
المراد من قوله ما ذكرنا لا حمل له ولا موتة قال في المنزلة
بقوله وما لا حمل له ولا موتة يوفيه حيث شاء على انه
لا بشرط فيه بيان مكان الايفاء وهذا بالاجماع وعلى ان
مكان العقد لا يتعين وقبل يتعين والاول اصح كذا
في الهداية وصح في المحيط الثاني قال في الفتح ومعناه اذا
كان مما يتباني التسليم فيه وما لا يتباني فيه ذلك بان اسلمه

ورها

ورها في مركب في الجراد في الجبل فانه يجب في اقرب الاماكن
التي يجب فيها منه ولو عين مكانا قبل لا يتعين لانه لا يفيد
وقيل يتعين لانه يفيد سقوط خطر الطريق وهو
الاصح انتهى وفي المحيط لا من المحيط انه يتعين موضع
العقد فيما لا حمل له لان القيمة تختلف باختلاف
الاماكن فالكاخود اكثر قيمة في المصرا فكثرة الرغبة فيه
المصرا وقلة في السواد انتهى **قوله** ولو عيننا اي
ولو كان مما يتعين بالتعيين قال في البحر اطلق قبض
راس المال فحمل ما اذا كانت مما لا يتعين بالتعيين و
يتعين انتهى **قوله** وصحته الكفالة والحالة و
والا رتبات براس مال السلم فان قبض السلم اليه راس
المال من المحال عليه او الكفيل قبل افتراق العاقد من
صح والا لا وبطلت الحوالة والكفالة واما الرهن فان
لم يهلك فكذلك وان هلك قبل الافتراق وكانت قيمته مثل
راس المال او اكثر ثم العقد وان كانت اقل ثم يقدره ويطال
في الباقي وكذا الحكم في بدل المصرا كذا في البدايع وفي الخلاصة
لو ابي المسلم اليه قبض راس المال اجبر عليه **قوله**
لا شرط انفقاده اي لا شرط لانفقاده بوصف الصحة **قوله**
وان لا يشمل البدل ليس احدي علي الربا مذكرة في النسخ
وكذلك في المنزلة يصور النصيب والظاهر ان البدل ليس فاعل
واحد علي الربا معقول لانها المستحقة فانها شملها
البدلان **قوله** ولو احدى بها دنانير او على غير العاقد
فسد الكل قال في المنزلة قيد بكونها دينيا عليه لانه لو
قال والمائة التي في علي فلا نفد العقد في الكل وان
نقد الكل لا بشرط تسليم بعض الثمن على غير العاقد ويكون

ينبغي ان نقد بعد العقد
ولا بد ان يرضى في محله
فكلان ما اذا كان دينيا
هـ

الدين من جنس النقد لانه لو نقده عشرة دنيا نير والمائة
التى له عليه فسر في الكرا ايضا لجهالة ما يخص حصنة النقد عند
الامام فلا قالها بناء على مسئلة اعلام راس المال انتهى وكذا
في البحر **قوله** ولو من عليه أي ولو من المسلم الذي
المسلم منه يد عليه **قوله** وفي الصغرى اقاله بعض
المسلم جاز قال فيها اقاله بعض المسلم وابقاؤه في
البعض جاز **قوله** لانه حقه في العين والاول
في الذمة أي لان حق المشتري في العين والاول وهو رب
المسلم حقه في الذمة قال في البحر والفرق ان رب المسلم
حقه في الذمة ولا يمكنه الا بالقبض فلم يصادف امره ملكه
فلا يصح فيكون المسلم فيه مستغرا للظرف جاء لانه ملك
نفسه كالدائن اذا دفع كيسا الى المدين وامره ان يترده
دينه فيه لم يصح قابض بوزنه فيه وضع الامر في البيع لمصاد
ملكه لكونه صار ملكا للعين بنفس العقد فصار البايع كالا
عنه فاسكت الغزير فصارت في يد المشتري حكما وصار
الدافع فنهاده افغا في يد المشتري انتهى **قوله** بقى التقابل
أي عقد الاقالة او مابته فتقابل الاصح عبرة الاولى بالتقار
والتثنية بالصفة لانه في الصورة الاولى عقد الاقالة
انفقد صحته وقوتها بعده لا يرفع الصحة فربما يتوهم
ان بالموت لا يبقى على الصحة فنبه على انه باق على ما هو عليه
وفي الثانية لما وقع الاقالة بعد موت الجارية فربما يتوهم
متوهم انها غير صحيحة بصرح انها صحيحة لانه شرط صحة الاقالة
بقاء العقد وهو يبقى ببقاء المعقود عليه والمعقود عليه
في السلم هو المسلم فيه وهو باق في ذمة المسلم اليه بعد هلاكه
الجارية فاذا انفسخ العقد وجب عليه الرد وقد عجز بموتها

ينجب

ينجب عليه قيمتها **قوله** والقول لمدعي الرأية والتاجيل
أي اذا اختلفت عما قد سلم في شرط الرأية والاجل فالقول
لمدعيها اما الردية فيان يقول المسلم اليه شرطنا الرد
وقال رب المسلم لم شرط شيئا لكون العقد فاسدا
فالقول للمسلم اليه لانه رب المسلم منعنت في انكاره
الصحة لان المسلم فيه زائد على راس المال عادة فيكون
القول لصاحبه وهو المسلم اليه ولو ادعى رب المسلم شرط
الردية وقال المسلم اليه لم شرط شيئا فالقول للمسلم
لان يدعي الصحة وبالحمل القول في الصورتين لمدعي الصحة عنده
والمنكر عندهما والمتعنت هو من ينكر ما ينبغي **قوله**
ولو اختلفا في مقداره أي مقدار الاجل فالقول لاطالب أي
لطالب اقل الاجل مع يمينه فالوقال الثاني فالقول
لمدعي الاقل مع يمينه كان أولى قال في الهريق بالاختلاف
في اصل التاجيل لانها لو اختلفا في مقداره فالقول لمدعي
الاقل مع يمينه الا ان يبرهن مدعي الاكثر وان اقامها
بيمينته مثبتت الزيادة أولى ولو مضى فالقول للمسلم
اليه مع يمينه الا ان يبرهن الاخر انتهى **قوله** ذكر على
سبيل الاستنباط الاستعمال اهم الكلام وبما به ما
ذكره في منع الغفاري حيث قال والاستصناع باجل
معلوم كما تقدم في السلم حكم يجري فيه التقابل لا وهذا
عند المحنفه رخ وقال ان ضرب الاجل فيما فيه تقابل من
استصناع وان ضرب فيما لا تقابل فيه فهو سلم لتعذر جعله
استصناعا ويجعل الاجل فيما فيه تقابل على الاستعمال وله
انه يحمل السلم محال عليه وهو أولى لكونه ثابتا بالكتاب
الثقة والاجماع مطلقا واما الاستصناع فبالقابل و

ص

بما فيه تعامل ولا ان الاجل يكون نه المتقدم في السلم وهو شهر
فما فوقه لانه اذا كان اقل من شهر كان استصناعا ان جرى
فيه التعامل والافاسد ان ذكره على وجه الاستعمال
وان كان الاستعمال بان قاله على ان تفرغ منه عذرا او
بعد عذر كان صهيها وفضل الهندواني فعمله من المستصنع
استعمالا ومن الصانع تاجيلا انتهى فنقول الشارح ذكره على
سبيل الاستعمال بيان لمذهب الامام لان وضع السلم في
الاستعمال التحصيل المسم فيه **قوله** وقال الاول
استصناع اي ما جرى فيه تعامل استصناع **قوله**
ولم يصح فيما لم يتعامل به قال في الخ اي ولم يصح الاستصناع فيما
لم يتعامل به يعني لو امر جانيك ان يبيع له ثيابا بغرضه اي من عذره
بذراهم معاونة لم يجر اي الاستصناع اذ لم يجر فيه التعامل فيبقى
على اصل القياس الا اذا شرط فيه الاجل وبين شرائط السلم
فحينئذ يجوز بطريق السلم انتهى وكذا في الدرر وقال الشارح
هذا مستدرك بما قدمه من قوله اي الاستصناع باجل سلم
تعاملا ولا انتهى **قوله** فان لم يصح منه ايمان لم يصلح
الاجل اجلا بان كان اقل من شهر فنسب ان ذكر الاجل الخ قال
الذي يعمى ثم المراد بذكر الاجل ما يصلح ان يكون اجلا في السلم وقدرته
قدره من قبل وان لم يصلح فهو استصناع ان جرى فيه التعامل
والافاسد هذا اذا ذكر الاجل على سبيل الاستعمال وان ذكره
على وجه الاستعمال بان قاله على ان تفرغ منه عذرا او بعد عذر يكون
استصناعا لانه لا فراغ للتأخير المطالبة وقيل ان ذكره في عدة
يتمكن فيها من العمل فهو استصناع وان كان اكثر من ذلك فهو
سلم ويختلف ذلك باختلاف العمل فلا يمكن تقديره بشئ انتهى
باب التفرقات قوله

الاستناع

للاستناع بها وبجلده ما علة لجواز بيع الكلب والفهد والسياء
والطيور لا انتهى جواز بيع الخنزير قال في الحق القدير روي
عن ابيه عن محمد بن علي جواز بيع الكلب العقور
وتصنيفه من قتلته وروي الفضل بن غانم عن ابي يوسف
نصفه على منع بيع العقور على هذا مشي في المبسوط
فقال يجوز بيع الكلب اذا كان بحال يقبل التعلم ونقل
من النوادر انه يجوز بيع الجر ولا يقبل التعلم وانما لا
يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعلم وقال
هذا هو الصحيح من المذهب قال وهكذا نقول في الاسد
اذا كان يقبل التعلم ويصطاد به يجوز بيعه وان كان
لا يقبل التعلم والاصطيد به لا يجوز قال والفهد
البازي يقبل التعلم فيجوز بيعه على كل حال انتهى
فعل هذا ينبغي ان لا يجوز بيع النمر لانه لشدة لا يقبل تعلمها
في بيع الفرد روايتان عن الشيخة ورواية الحسن الجوار
ورواية ابي يوسف المنع وقال ابي يوسف انه يبيعه لانه لا
منفعة له انما هو لله وهذه جهة محترمة وجه رواية الجوار انه
يمكن الاستناع بجلده وهذا وجه رواية اطلاق بيع الكلب و
السباع فانه مبني على ان كلما يمكن الاستناع بجلده او عظمه
يجوز بيعه ويجوز بيع الهرة لانها تصطاد بالفار واليهام الخ
فهو منتفع بها ولا يجوز بيع الهوام الارض كالحنافس و
العقارب والفارة والوزغ والعتاق والضب واليهام البحر
كالضفدع والسرطان وذكر ابو الليث انه يجوز بيع الحية اذا
كان ينتفع بها وان لم ينتفع بها فلا يجوز وجوز بيع الدهن
الحمس لانه ينتفع به الاستصناع فهو كالسرقين انتهى
قوله كما صح بيع خرد حام كثير صفة اللحم قال في القنية

بعلانة قع اي القاضي عبد الجبار يجوز بيع خردل الحمام ان كان
كثيرا وصيته انتهى وقاعدة تعيينه ما لكثيرا ان كان قليلا
حيث لا يساوي فلسا لا يجوز بيعه كما فهم من المسئلة الآتية
قوله وجوز في القينة بيع ماله ممن كسبه تقوّر وجعلوا
خزها كذا في نسخ هذا الكتاب ونص عبارة القينة وبيع غير
السكنى ورواية الجواز كان له ممن كالصقور وجعلوا الخز
ونحوها يجوز والأفلا كالصفدي والسرطان وحمل الماء
وقيل يجوز حيا لا ميتا والخز اطلاق الجوار انتهى
في المغرب الخزان اسم دابة ثم سمي الثوب بالخز من دبره
خزا **قوله** وكذا لو اسلم عنده اي وكذا يجبر الكافر
على بيع العبد لو اسلم العبد عنده **قوله** ولو رجع
ضربا اي لو استولد الكافر امه مسلمة يوجع ضربا لانه
وطى مسلمة وذلك حرام **قوله** فردايتان في اوضاع
الكرمانى ولو اقرض النصراني نصرانيا فخر اسم المقرض
سقطت الخمر لعقد رقبتهما فصار كمالهما مستندا الي
معنى فيها وان اسلم المستقرض فعن ابي حنيفة سقطها
وعنه ان عليه قيمتها وهو قول محمد لعن ذرعة لعن نرجسة
انتهى ذكره في البحر **قوله** وطى زوج الامة المتزوجة الخ
صورتها اشترى جارية وزوجها المشتري من رجل قبل
قبضها فوطى ذلك الرجل اياها قبض المشتري **قوله**
علا فاحد المستاجر من فانه اذا قاب احد المستاجر من قبل
نقد الاجرة فنقد المأجر جميعا يكون متبرعا لانه غير
مضطر في نقد حصته الغائب اذ ليس للأجر حصص الدار
لاستيفاد الاجرة علا فالبائع فانه له حصص المبيع لاستيفاء
كل الثمن فكان الشريك مضطرا في نقد الثمن فله حصص المبيع

في جواهر الخفية عبد الجبار احمد بن عز الدين
في القينة لا ادري هو احد المذكورين في قوله ام
غيره حكى عنه في القينة لزوني بزيادة عزم عليه
بنها من الرضا وهو مضمومة في ص 4 اي
في الاصل وهو خط الرضا في انتهى فانه
ليس

كما

عن شريكه حتى ينفق شريكه الثمن **قوله** تنصفه اي بالمثقال
فيجب من كل واحد خمسمية مثقال لعدم الاولوية فكانه قال
بعثت خمسمية مثقال ذهب وخمسمية مثقال فضة و
ليست شرط بيان الفضة من الجودة وغيرها **قوله**
وهذا قاعدة في المعاملات كلها كالمهر والوصية الخ يعني
اذا ذكر الدرهم في المهر او في الوصية وغيرها ما ذكره يرد
بها عشرة وزن سبعة وكذلك يحمل الكيل على الكيل كان
الاولى ان يقول وهذه قاعدة بنائية اسم الاشارة ولعله
من النسخ او تبع من قبله **قوله** واذا الكال ان اسم الدرهم
ينصرف للمقارن في بالد العقد نص عبارة الكال في قع القدر
لو قال بالفضة من الذهب والفضة وجب خمسمية مثقال من
الذهب وخمسمية درهم بوزن سبعة من الفضة لان المقارن
في وزن الذهب والفضة ذلك وليس معها ما يصرف احدهما
من المقارن فيه فيصرف الى الوزن المهرود في كل منهما
ويجب كون هذا اذا كان المقارن في بالد العقد في اسم
الدرهم ما يوزن سبعة والمقارن في بعض البلديات
الان كالشام والجزيرة ليس ذلك بل وزنه ربع وقيراط
من ذلك الدرهم واما في عرف مصر لفظ الدرهم ينصرف الان الى
وزنه اربع دراهم بوزن سبعة من الفلوس الا انه يقيد بالفضة
فيصرف الى درهم بوزن سبعة فان ما دونه ثقل او خف سبعة
نصف فضة انتهى قال في البحر فعلى هذا الوشرط بعض
الواقفين بمصر المستحق دراهم ولم يقيد لها بتصرف الى الفلوس
الخامس واما اذا قيد لها بالنقرة كواقف الشخصيات والص
ينصرف الى الفضة او الذهب وقبل الذوب هي تبرا انتهى
قال في النهر ولا يخفى ان كون الدرهم ينصرف الى الفلوس

عتمشيه

في شروط الواقفين بمصر مطلقا اخذ اسمها في القبح فيه نظر
اذ غاية ما فيه الاحالة على زمنه ولا يلزم منه ان يكون
كل زمن كذلك والذي ينبغي ان لا يعد له عنه اعتبار
زمن الواقف ان عرف فان لم يعرف صرف الى القضية لانه
الاصل وراية في فتاوي بعض الشافعية ان قيمته
باعتبار المعاملة لان نصف وثلاث وانت قد علمت بان
القيمة تختلف باختلاف الازمان ولا شك في اختلاف
ارزنة الواقفين فيمنعني اعتبار زمن الواقف والله
الموفق ثم رايت رسالة للامام حافظ الدين المقرئ
سما شمس العقود في ذكر النقود وان الكامل
ناصر الدين بن العادل بن ايوب في ذي القعدة
سنة ثمانين وعشرين وستماية ابرضرب دراهم
مستديرة وجعل الدرهم منها ثلاثة اثلاث ثلثيه
من فضة خالصة وثلثه من نحاس فاستمر ذلك بمصر
والشام فلما ولي الملك الظاهر ضرب دراهم ظاهرية
وجعلها من سبعين درهما فضة خالصة وثلثا من نحاس
فلم تزل الكاملة والظاهرية بمصر الى ان فسدت في سنة
احدى وثمانين وسبعماية بدخول المرام الحوية فكثر
تعنت الناس فيها وكان ذلك في اماره الملك الظاهر
برقوق فلما تسلطن اكثر من ضرب الفلوس وابطل ضرب
الدرهم الى ان قدم الملك الويد شيخ من الشام في رمضان
سنة سبعين وعشرين ومائة فوصل مع العسكر وابعاهم
من الدرهم البندقيّة والنورية فتعطل الناس بها انتهى
وعلى هذا فقيمة الدرهم في الشيخونية والصغر غميسة
وغيرها اصفان وهذا النقل هو المعول عليه دون غيره

انتهى

انتهى **قوله** المرادة اذا كفت بلا اذن الورثة كفت مثله
وجبت في التركة ولو اكثر لا ترجع بشئ كما قال رحمه الله
بقية كفت المثل لا يبيع اقله قاله في السراجية الوارث
لو كفت البتة بكفن المثل لا يكون متبرعا وله الرجوع وكفن
المثل يلزم في الغالب قاله الفقيه ابو جعفر الهندي في
وقال نصير بن يحيى ما يلزمه اذا اخرج للعبد انتهى وقال
في الفتاوي الخيرية قاله في صنو السراج فان كان عليه
دين واراد الورثة ان يكفونه كفت المثل قاله الفقيه
ابو جعفر ليس لهم ذلك بل يكفن الكفاية ويقضى بالباقي
الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جديدان كانا
او غسيلين ثم قال فهو الصحيح وفي بعض النسخ
ليس للغرماء ان يمنعوا عن كفن المثل انتهى فعلم منه
ضمان ما زاد على كفن المثل اجماعا وانما علم انتهى بقي في
النفس ان قوله الشارح كما قال رحمه الله الخ فيه سقم
كما يشهد به الدوق ولعل الفتح يفتح **قوله** وما لا فلا
كالقرض فانه عبارة ابتداء وان كان معاوضة انتهاء
كالقرض تلك هذه الماية بشرط ان تحذف شيئا في النزاع
وتعلق القرض حرام والشرط لا يلزم انتهى وفي الخلاصة
نقلنا من كفاية الاصل والقرض بالشرط لا يلزم انتهى
قوله او التقييدات كرجعة مثالا للتقييدات لان
بعض ما كانت مطلقة صارت بالرجعة مقيدة واجبا
التعليكات فكما لا بداء عن الدين والاجارة **قوله**
لكون في اسقاطات والتزامات بحلف بها كج وطلاق يصح
مطلقا كالموضوعة لدفع التوم كانا اولى لان المقام
ليس مقام التوم فكما فعل كذلك في الدرر حيث قال وما هو

ية
صة

من باب الاطلاقات والولايات يجوز تعليقه بالشرط الملام
وكذا الترخصات قاذ عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سبيل
انتهى وجه صحة انبائه لكن دفع توهم ان العفو ذات كلها سواء
وقوله علف بها صفة لا التزامات **قوله** بالملام متعلق
بفعل مقدر وهو يجوز او يصح ومثالا لاطلاقات المضاربة
فالوكالة ومن جملة الاسقاطات لان تصرف الوكيل قبل التوكيل
في مال الموكل كان موقوفا حقا للمالك فهو بالتوكيل اسقط ذلك
فيكون اسقاطا تقبل التعليق والكمال من باب الالتزام
فيجوز اضافتها الى التزام وتعليقها بالشرط الملام كذا في
الزيلي **قوله** ايسح ان علفه بجملة ان لا يعلق بان قال
بعتك هذا الكاف كذا فيفسد البيع مطلقا سا را كان او نافعا
الا في صورة واحدة وهو ان يقول بعت منك هذا ان رضى فانه
فانه يجوز اذا وقع بثلاثة ايام لانه اشترط الخيار لا جنبي
وهو جائز وفي جامع الفصولين ولو قال بعتك بكذا ان
رضي فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال بعتك منك
بكذا ان شئت فقال قبلت ثم البيع انتهى وان كان الشرط
بجملة على منظر ان كان مما يقتضيه العقد او بالام
او فيه اثر او جري التعامل به كشرط تسليم البيع او
التمن او التاجيل او الخيار لا يفسد ويصح الشرط وكذا
لو اشترى بغير الاغلى ان يحذر وهذا البائع وان كان
الشرط لا يقتضيه العقد ولا بالام ولا جاز العادة
به فان كان فيه منفعة لامل الاستحقاق فسد ولا
فلا كذا في البحر **قوله** والقسم بان كان للميت
وهذه على الناس فاقسموا التركة من الدين والعين
وشرطوا ان يكون الدين لاحدهم والعين للباقيين

فهذه

فهذه فاسدة وصورة تعليقها بان اقسى الدار و
شرطوا فيها رضي فلان فهذه فاسدة ايضا لان القسم
فيها معنى المبادلة فصارت كالبيع فتفسد بالشرط
الفاسد **قوله** والاجارة بان اجر داره بشرط ان
يقرضه المستاجر او يهدي اليه او اجره اياها ان قدم
زيد **قوله** وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشرط اي
سواء كان ماعا كذا اذا باع الفضولي فقال له اجزته بشرط
ان يقرضني او يهدي الي ان كان اجازة قسمة او اجارة
الاول بالزاني والثاني بالبرار المهمة وضع ما ذكره
الشارح ان قصرها على البيع تصور **قوله** لكن
تعلقه في النهر الخ قال في النهر ضرورة ان يقول المطلق
الرجعية راجعك علي ان تقرضني كذا وان قدم زيد
لانها استدامة الملك فتكون بصيرة بائنه فكما
لا يجوز تعليق ابتداء وهو ملك النكاح فكذا لا يجوز
تعليقها كذا ذكر العيني قال في البحر وهو مبرهن ظاهر
وخطا صريح نسبيا ان النكاح لا يبطل بالشرط
الفاسد وكيف يقال انها تبطل بالشرط الفاسد و
اصل النكاح لا يبطل به والذكر وفي الظهيرة والثاثة وخاتمة
والجوهرية والبدايح انه لا يصح تعليقها بالشرط والمص
لم ينفرد بذلك بل جرى على ذلك في الخلاصة والبرار
والعمادي وابنه قاضي سماوية وفيه القديري في البيوع
ولم ارا احدا نبه على ذلك وقد توقفت في خطية هرة
ثم جزمته بها وكان يجب ان يذكر الرجعة مع النكاح في
القسم الثاني وما يدل على بطلان قوله المص ومن وقفة
ما في البدايح من الرجعة انها تضع مع الاكراه والنهر واللعب

والخطأ كالتكاح فلو بطلت بالشرط الفاسد لما حلت مع الهزل
 لأن ما يصح مع الهزل لا ينطلي الشرط الفاسد وما لا يصح
 ينطلي الشرط الفاسد كما ذكرنا الأصول في بحث الهزل
 انتهى وأقول أما كون ما قاله العيني سهواً وخطأاً فممنوع
 إذ ما ذكره من التوجيه ما خرد مما في الشرح وهو توجيه
 صحيح لعدم صحة تعليقها كما أن التكاح كركه وأما بطلانها
 بالشرط فيسكون عن توجيهه وحيث ذكرنا اتفاقاً بطلانها
 بالشرط الفاسد لم يبق الشك إلا في السبب الذي
 للفرقة بينهما وبين التكاح فكانت لأنها فارقت كما مر في أنه
 لا يشترط لها شهود ولا يجب بها عرض مالي وبه أن يرجع
 الآية على الحرة التي تزوجها بعد طلاقها وتبطل بالشرط
 الفاسد بخلاف التكاح انتهى **قوله** والصالح من مال
 بماله يات بها لمتك على أن تسكن في الدار سنة مثلاً أو أن
 قدم زيد لأنها معاوضة ماله بماله فيكون بيعاً **قوله**
 والابراء عن الدين يات قاله ابراءك عن ديني على أن تحدي
 سنة أو أن قدم فلان لأنه عليك من وجه حق ترتد
 بالرد وإن كان هذا الاستقاط فيكون معتبراً بالتعليكات فلا
 يجوز تعليقه بالشرط ومن فروع المسئلة ما في المبسوط قال
 الطالب لم يدونه أن حلفت فانت بريء "كان باطلاً لأن هذا
 تعليق البراءة بخبر وهي لا تختم بالتعليق ويستثنى من ذلك ما إذا
 حلفه بالموت لأخراجه فخرج الوصية وعلى ذلك يفرع ما في
 الحاشية قال لم يدونه إذا مات فانت بريء من الدين جاز ويكفي
 وصية من الطالب له ولو قال لئن مت يعني بفتح التاء فانت بريء
 من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله أن دخلت الدار فانت بريء
 من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله أن دخلت الدار فانت بريء

مالي

مالي عليه لا يبرأ ولو قالت المريضة لزوجه أن متت من
 مرضي هذا فانت في حلد من مهري فانت كأن مهرها عليه
 انتهى **قوله** إلا إذا كان الشرط متعارفاً ومنه ما في
 القنية ابراءه مطلقته شرط الأمها رخص التعليق لأنه
 متعارف وتعليقه الأبراء بشرط متعارف جائز فإن
 قبل الأمها ردهم أن مهرها فابت ولم تزق نفسها
 منه لا يبرأ لغوات الأمها ولو ابراءته الميتة بشرط
 تجديد التكاح بمهر ومهر مثلها ما لا يبرأ به ومن
 الشرط كذا في الهزل **قوله** وعزله الوكيل يات قال
 لو كيله عزلتك على أن تهدي لي شياً أو أن قدم فلان لأنه
 ليس بما يحلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط **قوله**
 والاعتكاف يات قاله على أن اعتكف أن شفي الله مرضي
 أو أن قدم فلان **قوله** والمزارعة والمعاملة
 يات قاله زارعتك أرضي على أن تقرضني أو أن قدم فلان
 تقرضني كذا **قوله** والاقترار يات قاله فلان
 على كذا أن أقرضني كذا **قوله** والوقف يات قاله
 أوقفته فاري أن قدم فلان لأنه ليس بما يحلف به أيضاً
 فلا يصح تعليقه بالشرط **قوله** التحكم يات قاله
 المحكمات لزيمه إذا ائتمل الشهر فاحكم بيننا أو قال لا بعد أو
 كما فراد الصفت أو سلمت فاحكم بيننا **قوله** وما
 يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد مقتضى قسيمه أن هذه لا
 المذكورة يصح تعليقها ولا تبطل بالشرط الفاسد مع أنه
 صرح في باب التكاح أن التكاح لا يصح تعليقه ولا اضافته
 مثله في الدرر وغيرها والأصل أن ما كان من التمليكات
 والتقييدات يبطل تعليقه ويؤيده ما في البحر ههنا أن

مثله

النكاح لا يجوز تعليقه بالشروط وعليه يفرع ما في الثانية
 تزوجتك ان احازني او رضى فقالت قبلت لا يصح لانه
 تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق راك في الظهيرة لو كان
 الاب حاضر في المجلس فقبل جاز انتهى وفي الخبر قال
 تزوجتك على ان لا مهر علي او على اني بالخيار او ان اجاز
 الي ورضي فقالت قبلت لا يصح لانه تعليق والنكاح لا
 يحتمله كذا في الثانية قال في الظهيرة فلو كان الاب
 حاضرا فقبل في المجلس جاز وهو مشكل والحق ما في الثانية
 انتهى وفي الزيلعي وما الاتصحا اضا فقه تسعة البيع واجازة
 وضحة والقيمة والشركة والامنة والنكاح والرجعة و
 الصلح عن ماله والابراء من الدين لان هذه الاشياء
 تملك كات فلا يجوز اضاقتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشروط
 لما فيه من معنى القارر وقال ايضا ان كاتبه علي ان لا يخرج
 من البلد او علي ان لا يعامل فلانا او علي ان يعامل في نوع
 من التجارة فان الكتابة على هذا الشروط تصح ويبطل الشرط
 فله ان يخرج من البلد ويعمل ما يشاء من انواع التجارة مع
 اي شخص يشاء واما اذا كان الشرط داخل في صلح العقد
 بان كان في نفس البلد كالكتابة على خروجهما فلانها
 تفسد به وانما كانت كذلك لان الكتابة تشبه البيع من
 حيث ان العبد ماله في حق المولي ويشبه النكاح من حيث انه
 ليس بماله في حق نفسه فعملنا بالشبهين فله فيه بالبيع
 تفسدا فان كان المفسد في صلح العقد وشبهها بالنكاح
 لا يتصل بالشروط الزائدة انتهى فهذه العبارات دلت على ان
 ذكر الامة الصديقة والنكاح والكتابة على وجه الاطلاق
 ليس في محله فالتام **قوله** القرضيات قال الاقرضت

له

لهذه المائة بشرط الفاسدة من باب الربو وانه يختص بالبيادة
 المالية وهذه العقود كلها ليست بمعاوضة مالية فلا تؤثر
 فيها الشروط الفاسدة كذا في العيني **قوله**
 والامة بان قال وهبتك هذه الحاربة بشرط ان يكون
 حمله الي **قوله** والصدقة بان قال تصدقت عليك
 بهذه المائة على ان تحرمني حقة مثلا **قوله** والنكاح
 بان قال تزوجتك على ان لا يكون لك مهر يصح النكاح
 ويعسر الشرط ويجب مهر المثل لما عرف في موضعه
قوله والطلاق بان قال طلقتك على ان لا
 تزوجي **قوله** والخلع بان قال خالعتك على ان
 يكون للخيار في مدة سماها بطل الشرط ووقع الطلاق وجب
 كذا في العيني وغيره **قوله** والعقوبان قال اعتقتك
 على ان يكون لي الخيار ثلاثة ايام **قوله** والرهن بان
 قال رهنت عندك عبدي بشرط ان تستخذه وفي الزائر
 لو قال ان اوفيتك متاعك الي كذا او الا فالرهن له بماله
 بطل الشرط وصح الرهن كذا في رهن البزارية **قوله**
 والوصية قال في البيان قال اوصيت لك بثلث مالي
 ان احاز فلان ذكره العيني وفيه نظر لانه مثا لتعليقها
 بالشرط والكلام الان في انها لا تتصل بالشرط الفاسدة
 وفي البزارية وتعليقها بالشرط جاز انتهى وبمعنى صحي تعليقا
 ان الشرط اذا وجد كان للوصي له المالا في الا فلا شيء له انتهى
قوله والشركة بان يقول شاركك علي ان تهديني كذا
قوله والضاربة بان قال ضاربك في الف على النصف في
 البرج ان شأ فلان او ان قدم زيد ذكره العيني وهو مثا
 لتعليقها بالشرط وهذا الذي وقع للعيني دليل على كسسه

وعدم تصفح كلامهم فانه لو اتى بالامثلة التي ذكرتها في الابواب
لكان نسب وفي البرازية ولا يبطل بالشرط الفاسد ولو
شرط من البرج عشر دراهم فسدت لانه شرط بطل القطع
الشركة انتهى وفيها دفع اليه الفاعل ان يدفع رتب المال
المضارب ارضا يزرعها سنة فسدت لانه جعل نصف
البرج عوضا عن عمله واجرة داره انتهى ثم قال ولو
شرط علي ان يكون النفقة على المضارب اذا خرج الى
السفر يبطل الشرط وجازت انتهى كذا في البحر **قوله**
والكفالة في البرازية لو قال كفلت به علي انه متى ظفرت
به او كلما طولت فلي اجل شهر صحت فاذا طال به
فله اجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشهر
من المطالبة الاولى لزم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية
تاجل انتهى كذا في البحر **قوله** والحوالة بان قال
احلتك علي فلان شران لا ترجع علي عند النوا
واجازت في النهر يعني الصورة التي ذكرت في البرازية
تدل علي ان الشرط بنفس الحوالة فاجاب بانه وعد
وليس بشرط **قوله** والوكالة بان قال وكلتك
ان ابرأني عن مالك علي ذكره العيني وهو ثلثا تعليقا
بالشرط في البرازية تعليق الوكالة بالشرط جائز وتعليق
العزل به باطل وتفريع علي ذلك انه لو قال كلما وكلتك
فانت معزول لم يصح لانه تعليق العزل بالشرط وفي
البرازية الوكالة لا تبطل بالشرط الفاسد ذكره في المحرر
قوله والاقالة فلو تقابل علي ان يكون الثمن اكثر
من الاول او اقل صحت ولغي الشرط والكفاية مردلرأ مثالا
قوله واذن العبد في التجارة بان قاله لعبد

اذنت

اذنت اذ ذكروا التجارة علي ان تتجر لي شهرا وعلي ان لا تتجر في كذا فان
اذنه يكون عاما في التجارات والاقالات ويبطل الشرط
قوله والصالح عن دم العبد حتى لو صالح القاتل
عبد ولا لمقتول علي شيء بشرط ان يهبه شيئا او يقصر
بطل الشرط وصح الصلح وسقط الدم كذا في النهر وعمره
قوله والا لكان من القسم الاول لان الحراصة
التي ليس فيها قود بمنزلة المال والصالح عن المال من القسم
الاول **قوله** وعن الحراصة اي والصالح عن الحراصة
بان صالح عن حراصة بشرط اقراض شيء او اهداء شيء
قوله وشرط حوالة او كفالة قال في الدرر
فان الصلح صحيح والشرط باطل اي شرط الحوالة والكفالة
قوله والنسب والمحرم عن الماذون نهر قال فيه
وقد اخل الشارح بالحجر علي الماذون والنسب مع
ذكر صاحب النهاية بما في اخر الهبة ايضا انتهى اقوله قال
في النهاية في خراب الهبة قبل فضل في الصدقة وحله مالا
يصح تعليقه بالشرط ويبطل بالشرط الفاسد ثلاث عشرة
موصفا البيع والغنمة والاجارة والرجعة والصالح
عن مال والابراء عن الدين والحجر علي الماذون الخ وما لا
يبطل بالشرط الفاسد ستة عشرة وعشرون الطلاق
والخلع الي ان قال والنسب واذن العبد في التجارة
انتهى فظاهر عبارة هذا الشرح ان الحجر علي الماذون من
القسم الثاني مع ان صاحب النهاية عدده من القسم الاول
قوله الغصب وامان القن قال في الاكثام في
الاحكام وما لا يبطل بالشرط الفاسد الطلاق والخلع و
الرهن والقرض والهبة والصدقة والوصايا والوصية

والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة الخوالة
والاقالة والعصية وامان القن ودعوة الولد والصلح
عن العاصي وجناية غضب وعقد ذمة الخ قال السيد
الحموي قوله والعصية اي لا يبطل بالشرط الفاسد اقول
ينظر صورة عدم بطلانه بالشرط الفاسد انتهى اقول يمكن
ان يقال من صورته ان يقول ان عصيت من هذا المان
فما ريتك لك حلال وقال ايضا قوله وامان القن اقول
في السير الكبير لمحمد بن الحسن تعليقا لامان بالشرط جائز
به ليدان النبي صلى الله عليه وسلم حين امن اهل خيبر
على امانهم بعدم كثرتهم شيئا وبطلان امان الله اي المحمد
بكتابتهم الخ التي انتهى ومنه يعلم ان القن ليس فدا انتهى
قوله وعقد الذمة بان قال الامام الحرابي يريد الاقا
يدارنا ضربت عليك الجزية علي ان تهديني هدية **قوله**
وتعليق الرد بان يقول المشتري ان لم ارد عليك هذا
الثوب المعيب اليوم فقد رضيت بالعيب فله ان يردده بعد
اليوم كذا في كشف الرمز **قوله** وتعليقه بخيار
الشرط بان قال من له الخيار في البيع اسقطت خيارتي ان
شاء خلاف فانه صحيح ويبطل الشرط قاله العيني واقروه في
الهرابي في الدرر كان يقول ابطلت خيارتي عند اول الخيار
اكثر من ذلك بطل الشرط وله الرد بخيار الشرط انتهى
وعبارة الخلاصة اسقطت خيارتي ان شاء فلان او اذا
جاءني **قوله** وما نصع اضافة الى الزمان المستعمل
الاجارة بان يقول اجرتك هذا لدارا فاجار راس الشهر فلان
يكذا فتصح الاجارة على الرواية الصحيحة وقس عليها
الباقى فصورها هكذا **باب الصرف قوله**

هو لغة الزيادة ومنه سمي التطوع صرفا لزيادة على الغايبة
ويطلق على معنى النقل ايضا لاحتياجه في بدله الى النقل من
يد الي يد قبل الافتراق **قوله** والتفويض بالبرامج
وهي مفاد الاصابع وهي روس السلايات اذا قبض
الانسان كفه ارتفع الواحدة برخصته بالضم وقولهم
الاخذ بالبرامج عبارة عن القبض باليد فنه نظر كذا في الخبر
قال الباقر الباقي وفي قواعد القدروري المراد بالقبض هذا
القبض باليد لا التحلية انتهى وفي فتح القدير والمعراج
مفرقا الى قواعد القدروري المراد بالقبض هنا القبض بالبرامج
لا بالتحلية يريد باليد انتهى **قوله** وهو شرط بقاء
صحها على الصحيح قال في البحر اختلافوا في القبض فقبل
شرط انعقاده صحها فاورد عليه انه كفه جاز ان يقال
التفويض شرط الجواز وهو متاخر عن العقد فكان حكاه
لا شرطا واجيب بان الوجود في المجلس جعل شرط انعقا
وقد اشار محمد الى كل منهما كما في الذخيرة ويدل على الثا
قوله فان تفرقا قبل القبض بطل فلو لا انه منعقد لما
بطل بالافتراق كذا في المعراج وثمره الاختلاف تظهير فيما
اذا ظهر الفساد فما هو صرف وهل يفسد فيما ليس بصرف
عند المحسفة فعلى القول الضعيف يتعدى الفساد وعلى
الاصح لا يتعدى كذا في فتح القدير انتهى وكذا في المنتز
وفي الزيلعي اختلافوا في القبض هل هو شرط صحة العقد
او شرط البقاء على الصحة فقبل هو شرط الصحة فعلى هذا
ينبغي ان يشترط القبض مقرونا بالعقد لان حالتهما قبل
الافتراق جعلت كحالة العقد يسيرا فاذا وجد القبض فيه
بجعل كانه وجد حالة العقد فيصح وقبل هو شرط البقاء

فيلخص فيما ليس بصرف
فيما قبله من
فيما قبله من

على الصحة فلا يحتاج الى هذا التقدير والشرط ان يقتضاه قبل
الاختراق فتح خلاف خيار المخمرة لانه يبطل بالامراض
وبما يد له عليه انتهى **قوله** وبفسد الصرف بخيار
الشرط اذا تمتنع استحقاق القبض ما بقي الخيار لا يبطل
استحقاقه مبني على الملك والخيار عنده قال الترمذي لا
قد بشرط الخيار لان خيار الروية والعيب صحاح
فيه كذا في شرح المجمع الا ان خيار الروية لا يثبت
الا في العين اي فيما يتبع كالتبر والحلي لانه ينفخ به
العقد بالرد كما في المحيط لا في الدين لانه لا فائدة في
رده بالخيار اذ العقد لا ينفخ بوجهه وبما يرجع عنه
وجوز ان يكون القبض مثل الرد وادونه فلا ينفذ
الرد كذا في النهاية انتهى **قوله** الشرط الفاسد انه
يلتحق باصل العقد عنده خلافا لما قلنا اذ احدهما بعد
التفرقة او حط شيئا من الجنس فسد اي العقد عند الامام
وقال ابو يوسف لا يفسد وهما اي الزيادة والخط
باطلان ووافقه محمد في الزيادة وجوز الخط كالمهمة
المتقبله ومبني الخلاف على ان الشرط الفاسد يلتحق
باصل العقد عنده خلافا لهما واجمعوا ان الزيادة والخط
لو كانا من غير الجنس لم يفسد بشرط في لزوم الزيادة
قبضها قبل الاختراق كذا في التمهيد **قوله** ينقض
فيه اي ينقض الصرف في ذلك البعض المردود ويبقى
غيره لا ارتفاع القبض فيه فقط **قوله** لا يتصرف في ثمن
الصرف هذا من البدل لانه لا منها ثمن فلا يصح التصرف
فيه بهينة ولا فدية ولا بيع حتى لو وهب البدل او صدقه
او ابراه منه وقبل بطل الصرف والا لا كذا في التمهيد والجرم

والا فالجيرة لو وزن الطوق لا القيمة فقدره مقابل به قال
الذي يلحقه عبارة الشيخ تسامح فانه قال قيمة كل الفاي
قيمة كل واحد من الجارية والطوق الف درهم ولا يعتبر في
الطوق القيمة وانما يعتبر القدر عند المقابلة بحسب
وكذا لا يحتاج فيه الى بيان قيمة الجارية لان قدر الطوق
صار مقابلا للطوق والبيع بالجارية قدر قيمتها او اكثر
تجريا للموازاة لا فائدة في بيان قيمتها ولا في بيان قيمة
الطوق الا اذا قدر ان الثمن خلاف جنس الطوق في يفسد
بيان قيمتها لان الثمن ينقسم عليها على قدر قيمتها انتهى
واجاب العيني عنه فقال قلت بين ذلك واحد شيئين
اما لبيان انقسام الثمن على الثمن واما للاشارة الى ان
الثمن خلاف جنس الطوق بان كان فضة والثمن ذهبا
او بالعكس انتهى قال في البحر هذا الجواب لا طائل تحته
انتهى اقول وهذا هو جواب الكاظم فيرد عليه ما ورد
على العيني وقال في فتح القدير في تصوير المسئلة حيث
يجعل طوقها الف مثقال فضة فانه عشرة ارطال بالمصر
ومنع هذا المقدار في العنق بعد عن العادة بل نوع
بغريب وعرف من هذا الوجه ان كون قيمتها مع مقدار
الطوق متساويا ليس بشرط بل الاصل انه اذا بيع
نقد مع غيره ينقد من جنسه لا بد ان يزيد الثمن على
النقد المقصوم اليه ومثل هذا فيما اذا باع شيئا محلي بمائة
وحلته خمسون بمائة او بمائة وعشرة فذرع من الثمن
خمس مائة فانه يجب فيه هذه الاعتبار **قوله** ولو
راد خاصة فسد البيع اي في الحلية اقول ليس الحكم فيما نحن
فيه على اطلاقه فانه قال في التبیین وذكر في النهاية معزيا

الى البسوط فقال لو قال خذ هذه الخش من ثمن السيف
خاصة وقال الاخر نعم او قال لا وتفرقا على ذلك انتقض
البيع في الحلبة لان الترجيح بالاستحقاق عند المساواة
في العقد والاضافة ولا مساواة بعد تصريح الراجع فتكون
الدفوع من ثمن السيف خاصة والقول في ذلك قوله
لانه هو الملك فيكون اعرف بجهته قال الراجح عفو
ينبغي ان تكون هذه كالمسئلة المتقدمة من ان ينصرف في الحلبة
على ما بينا ومن ان على التفصيل المتقدم يعني اذا كانت
الحلبة تنحلص بغير ضرر صح في السيف خاصة والاضطرار
في الكل ما بينا وفي المحيط لو قال هذا من ثمن النصل خاصة
ينظر ان لم يكن التمييز الا بغير يكون المنقود من الصرف
ويصح ان جميعا لانه قصد صحة البيع ولا صحة له الا بصرف
المنقود الى الصرف فحكمنا بجواز صح في البيع وان امكن تمييزها
بغير ضرر بطل الصرف لانه صرح بفساد الصرف وقصد جواز
البيع ويجوز البيع بدون جواز الصرف فعلى هذا ما ذكره في
البسوط فحمل على ما اذا كانت الحلبة تنحلص بغير ضرر توفيقا
بينه وبين ما ذكره في المحيط هذا اذا علم ان الفضة التي هي الثمن اكثر
مما في الطوق والحلبة وان علم انها مثله او اقل منه لا يجوز
للربو وان كان مجهولا لا يجوز وقال زفر بجوز لان الاصل
هو الجواز والفساد هو الفضل الخالي عن العوض فماله ان يكون
العقد حكما بجواز انزه في العناية وان قاله تعالى ثمن
الحلبة خاصة فلا كلام فيه وان قال عن ثمن السيف خاصة
وقال الاخر نعم اقل وتفرقا الى ان انتهى **قوله** متعلق
احكام العقد به دون المجيز كما في وكيل البيع والشرا حتى لو
افترق العاقدان قبل اجازة المستحق بطل العقد وان فارقه

المستحق

المستحق قبل اجازة والمفتاقدان باقيا في المجلس مع العقد
كما في الجوهرة **قوله** وكذا الذهب والذره اي هما نظير
النفرة لان الشركة في ذلك لا تعد عيبا كما قال الكرخي
قوله ان كان الخالص اكثر من الغشوش يعقبا ذابغ
الغشوش بالفضة الخالص او الذهب الخالص لابد ان
يكون الخالص اكثر من الفضة او الذهب الذي في الغشوش
حتى يكون قدره بمثله والزيادة بالغش على مثاله بيع
الزيتون بالزيت فاعتبر الفضة او الذهب المغلوبة يا
حتى لا يجوز بيعه بحسنه الاعلى طريق الاعتبار ولم يعتبر
الغش المغلوب بها فجعل كانه فضة او ذهب ومنع بيعه
متفاضلا والفرق ان الفضة او الذهب المغلوب موجود
حقيقه وحكما حتى يعتبر في نصيب الزكوة بخلاف الغش
المغلوب لانه يحترق ويهلك ولا لون حتى لو عرف ان
الفضة او الذهب الذي في الغش الغالب يحترق ويهلك
ولا لو كان حكمه الخالص فلا يعتبر ان اصلا ولا يجوز
بيعه بحسنه متفاضلا ان كان نورا وبالرأيا كذا قرر وهذا
علم انه كان ينبغي للشارح ان يقول اكثر مما في الغشوش
قوله وان كان الخالص مثله اي الغشوش ينبغي ان
يقول مثل ما في الغشوش واقل مما في الغشوش ليصح قوله
فلا يصح البيع فانه لو كان الخالص اقل من الغشوش لكنه
اكثر من الفضة التي فيه يكون البيع صحيحا مع انه قال لا يصح
البيع ويؤيد اصل هذا التوجيه ملك المبيع من قوله يعني اذا
بيع الغشوش بالفضة الخالص او الذهب الخالص لابد ان
يكون الخالص اكثر من الفضة او الذهب الذي في الغشوش انتهى
قوله وان قبله البعض اي قبله البعض دون البعض

لغش

فهو الزيف لا يتعلق العقد بعينه بل بحسنه زيفا ان كانت
 البايع يعلم حاله والتحقيق الرضا منه ويجنسه من الجهاد ان لم
 يعلم لعدم ارضاه كذا في الدرر **قوله** فان راج وزنا فيه
 اي ان راج وزنا فالبايع والاستقراض يكون به اي بالثبوت
 ومثاله العدد وان كان الرجوع بها فالبائع والاستقراض
 يكونان بهاديه علم ان النسخة فتدري بقاء ثم ياد موصلة
 لآباء مشاة تحت **قوله** فلا يجوز الا بالوزن الا اثار
 اليها كذا في الخاصة يعني اذا اثار الى متساوي الفرس
 في التبايع والاستقراض مع ذلك اي مع كونه المثار اليه مئنا
 في البيع ولو لم يعلم وزنه وكذلك في القرض واما في الصرف
 فحكمه كغالب عتبه حتى لو باعها بجنسها جاز على وجه الاعتبار
 ولو باعها بالخالصة لا يجوز حتى يكون الخالص اكثر مما فيه
 ومعنى الاعتبار قد مر قريبا **قوله** باعتبار المال
 يعني باعتبار خلو من الفضه منها **قوله** خلافا لما
 في نسخ المصنف ونسخ نسخة وحدا لانقطاع عدم وجوده في
 السوق وان وجد في يد الصارفة في البيوت بالا واول
 قوله في البيوت وفي البحر وحدا لانقطاع ان لا توجد في كسوة
 وان كان يوجد في يد الصارفة وفي البيوت هكذا في
 الهراية انتهى ولم اجد فيها في هذا الموضع من الهراية
 كما ذكره الشارح انه لم يرها فلا ادري ان صاحب المصحح
 تبع ابن نجيم فالتفتا على الغلط او ذكره في موضع اخر
 والله اعلم نعم ذكر صاحب الهراية ههنا قوله وان اشترى بها
 سلعة فكسدت وشرك الناس المعاملة بها بطل البيع عنده
 المحنفه انتهى وعدم تعرضه لحدا لانقطاع مع ان المقام يقتضيه
 يدل على عدم ذكره حد الانقطاع والله اعلم وقال في الهنا

ههنا

ههنا والمنصف فسر الكساد بترك الناس المعاملة بها ولم يذكر
 انه في كل البلاد او في البلاد الذي وقع فيه العقد ونقل
 عن عيون السائل ان عدم الرجوع انما يوجب فساد
 البيع باليمن واما اذا كان لا يرجع في هذه البلاد و
 يرجع في غيرها لا يفسد البيع لانه لا يهلك لكنه غيب وكان
 للتبايع المختار ان شاء اخذ قيمة ذلك انتهى **قوله**
 وعكسه اي لا يتخير المشتري **قوله** بقوله قبل التلم
 لانه لم يعطوف على قوله وقيد بالكساد يعني في التمر ذكر
 الكساد وقيد به بما قبل التلم لانه الخ **قوله** وان
 لم تعين اي وان لم تتعين في ذلك احدى التامين لانها
 اموال معلومة وصارت اثما بالاصطلاح فجاز بها البيع
 ووجبت في الزمة كالنقدين ولا تعين وان عتبت كالنقد
 الا اذا قال لا اردنا تعليق الحكم بعينها في يتعلق بعينها
 كذا في الخ **قوله** ولو كرر لفظ نصف بطل في الكل اي
 عند المحنفه ربح وعندها مع البيع في الفلوس وبطل فيما
 قبل الفضه واصل الخلاف ان العقد يتكرر عنده يتكرر
 اللفظ وعندها يتفصل الثمن حتى لو قال اعطني نصفه
 فلوسا واعطني بنصفه نصف الا حية فسد في الكل عنده
 وفي الفضه فقط عندها كذا في البحر وكشف الدر من شرح
 الكنز مع هذا العقد لانه لم يكرر لفظ نصف بل قابل الدر
 بما يباع من الفلوس بنصف درهم فلوسا ونصف درهم
 الاحبة كانت نصف درهم الاحبة بمثل من الفضه والباقي
 بازا الفلوس حتى لو كرره والمثله عاها بالاقالا اعطني
 بنصفه فلوسا ونصفه نصف الاحبة جاز البيع في الفلوس
 وبطل فيما بقي عندها وبطل في الكلام على قياس قوله الامام

هم

لان الفساد قوي مقارنته للعقد فيشيع ولو كرر لفظ
الاعطاء كانت جوابه كجوابها في ان الفساد يخص النصف
الارض لانهما بيعان للعقد والصفقة وهذا هو المختار
خلافا لما حكى عن بعض المشايخ لانه لا يجوز وان كرر
انفق **قوله** فيشترط وجود البيع في ملكه حتى
لو باع ما ليس في ملكه ثم اشتراه وسلم لم يجر ويبطال العقد
بملكه البيع قبل القبض ولو اشترى ثوبا مثلاً
ولم يقبضه فاشترى به من البائع حنطة مثلاً لا يجوز
قوله وتأتي هنا في الكفالة اي عنده قوله
الضمان كفيده ببيع العينة وقاله في التبيين في
باب الكفالة وتفسير بيع العينة ان يقول اشترى من الناس
خبراً او غيره من الانواع ثم يبعه فما ربحه البائع من ذلك
وحسرتة انت فعلتي وصورته اني اتى هو الي تاجر فطلب
منه القرض ويطلب الطالب الرجوع وتخاف من الربو فيبيع
التاجر ثوباً يساوي عشرة مثلاً خمسة عشر بنسبة
ليبيعه هو في السوق بعشرة فيصير الى العشرة ويجب
عليه البائع خمسة عشر الى جلا ويقرضه خمسة عشر درهماً
ثم يبعه المقترض ثوباً يساوي عشرة دراهم بخمسة
عشر فيأخذ الدراهم التي اقترضه على انها من الثوب
فتبقى عليه خمسة عشر قرصاً فاذا فعل ذلك نفذ عليه
والرج الذي ربحه التاجر يلزمه ولا يلزم الامر شيئ من ذلك
لانه انما ضامن لما جره كما لو قال بعضهم نظري في قوله
علي لانها للوجوب فلا يجوز كما لو قال له جلد بائع في
السوق فاشترت فعلتي واما ان يقول قبل بالشراء كما قاله
البعض نظري الامر به فلا يجوز وايضاً لجهالة نوع الخبر

ومنه

ومنه وسمى هذا النوع من البيع عينة لما فيه من السلف يقال
باعه بعينه اي بنسبة وقيل لانها بيع العينة بالرجوع وقيل هي
شراء ما باع باقلاً مما باع وقيل لما فيها من الاعراض عن الدين الى
العين وهو مكروه لما فيه من الاعراض عن سيرة الاقراض
مطوعة لشيء النفس وهذا النوع مذكور في شرحه
اختره اكلة الربو وقال عليه السلام اذا ابتاعتم بالعينة و
ابتعتم اذا نأب البقرة للتم وظهر عليكم عدوكم انتم وفي فتح
القدير وهذا بيع مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ابتاعتم
بالعين وابتعتم اذا نأب البقرة للتم وظهر عليكم عدوكم والموا
باتباع اذا نأب البقرة للحرث للزراعة وقال ابو يوسف لا يكره هذا
البيع لانه فعله كثير من الصحابة وحده فاذ لك ولم يعد ومن
الربو حتى لو باع كاعدة بالف يجوز ولا يكره وقال المحقق
لهذا البيع في قلبي كالمثال الجبال دميم اختره اكلة الربو
وتددهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا ابتاعتم بالعين
الحديث وفي رواية سئل عليه السلام شراركم فندعوا خماركم ولا
يستجاب لكم وقيل وايك والعينة فلها لعينه وقال المشايخ
يخرج منهم محمد بن مسلمة يبيع للتجار ان العينة التي جاء في الحديث
خير من بياضكم وهو صحيح انتهى **قوله** مع التلمذة في
قامنخان ومن باب الاكرام هي على الله اوجه احدها التلمذة
في نفس البيع وصورتها ان يقول الرجل لغيره اني اريد ان اباع
عبدي منك هذا في الظاهر لا مراخاة ولا يكون ذلك ببيع
في الحقيقة قال فلان نعم واشهد على بقالة ذلك ثم باعه في
يخلص اخر بالف درهم تصادقوا على ما كان من الواضع كان البيع
باطلاً وهو بيع المهازل ذكر محمد بن حماد في كتاب الاقراض
انه هذا قولنا بحقيقة هذه وقولنا عن استحبابه

ان البيع جاز هذا اذا تصادقا ان البيع كان تالفة وانكر
الاخر لا يقبل قول من يدعي التلثة ويستحق الاخر وان
اقام مدعي التلثة البعثة على ما ادعى قبلت بعثته ولو
تصادقا ان البيع كان تالفة ثم اجاز البيع بعد ذلك
صحت الاجازة كما لو تباعها لاشتم جعلها جازا بصحة
وان اجاز احدهما لا تصح اجازته ولو بيع التلثة
اذا قبض المشتري العبد المشتري واعتقه لا يجوز اعتاقه
وليس هذا كبيع المكروه فان اشترى هناك اذا اعتقه
بعد القبض نفذ اعتاقه لان بيع التلثة هلك وهذا
اذا كانت التلثة في نفس البيع فان كانت في الثمن
وصورتها بان يتفق في السران الثمن الف درهم وباعا
في الظاهر بالف درهم قال محمد رحمه الله الثمن ثمن السروم
بذكره خلافاً وروي المعلى عن ابي حنيفة ان الثمن ثمن
العلانية وان اتفقا في السران يكون الثمن الف درهم
اشهد على ذلك تباعا في الظاهر بمائة دينار وقال محمد
رحم في القياس بطل البيع وفي الاستحسان يجوز لمائة
دينار ولو اتفقا ان يقر ببيع لم يكن فاقرا ثم اجاز الاجور
انتهى **قوله** ببيع الوفاء اعلم ان بالقاهرة بيعا يسي
بيع الامانة كما ذكر في الزيلعي ويسمى ايضا الرهن المعاد
كما في الملتقط وسماه الفقهاء بيع الوفاء وتذكره في مواضع
ثلاثة فمنهم كالبرازي ذكره في البيع الفاسد ومنهم من
ذكره عند الكلام على خيار الشك كقاضي خان ومنهم من
ذكره في الاكراه كالزيلعي وصورتان يقول البائع
المشتري بعته منك هذا العبد يدعي لك على اني متى
قضيت الدين فهو لي ويقول بعته هذا بكذا على اني

متى دفعته

متى دفعته لك الثمن تدفع العبد الي واختلفوا فيه على ثمة
اقول من كونه في البرازية الاولى ما اختاره صاحب
المنظومة انه رهن حقيقة فلا يملك المشتري ولا ينتفع
به الا باذن البائع الثاني انه بيع صحيح باتفاق مشايخ
الزمان للعرف وما يفعله البائع من التمهيد واداء الخارج فهو
بطريق الرضا لا الجبر كما لا يجبر على ترك الوفاء وجعله
باتا والمشتري المطالبة بالثمن فذكر الزيلعي ان الفتوى
على انه بيع جائز مضمحل لبعض احكامه من حل الانتفاع
به الا انه لا يملك ببعده الغير الثالث ما اختاره قاضيا
وقال الصحيح انه ان وقع بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ان
شرطا فسخه في العقد او تلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء او
تلفظا بالبيع وعندها ان هذا البيع لازم فالبيع فاسد
وان ذكر البيع بالاشط ثم شرطا على وجه المواعدة
جاز البيع ولزم الوفاء به وقد يلزم الوعد لما جئت الناس
قرار من الربيع الرابع ما قال في العدة واختار ظهر
الدين انه بيع فاسد الخامس ما اختاره ائمة خوارجهم
انه اذا اطلق البيع جاز لكن وكل المشتري وكل ما يفسخ البيع
اذا حضر البائع الثمن او عهد به اذا وفاء ففسخ البيع
والثمن لا يعاد البيع وفيه عمن فاحش السادس ما اختار
الامام الزاهدي ان الشرط اذا لم يذكر في البيع كان بيعا
صحيحا في حق المشتري حتى يملك الانزال ورهنا في حق
البائع فلم يملك المشتري تحويله وملكه الى غيره و
اجبر على الرد اذا حضر الثمن السابع انه غير صحيح و
اختاره صاحب الهداية واولاده ومشايخ زمانه وعلوه
الفتوي والثامن انه فاسد في حق بعض الاحكام

حتى يملك كل منهما الفسخ وصحيح في حق بعض الاحكام كحل الانزال
ومنافع البيع ورهن في حق البعض حتى لم يملك المئزري بيعه
من اخر ولا رهنه ولا يملك قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط
الدين به الا انه والنقص الثمن ان دخل نقصا كان الرهن كذا
في البحر وقال ينبغي ان يعدل في الافتاء عن هذا القول
الجامع **قوله** والفتوى على جواب الكتاب لانه ينص
عليه فيلزم ابطال النص هكذا اكثر نبيخ هذا الشرح ونسخ
الاشياء وفي بعض النسخ والفتوى على جواب الكتاب
لا الطمان وهو غلط وعلى تقدير صحة فقه سقط تقديره
لانه في معنى فقه الطمان وبه يلتزم المعنى لان المراد بالكتاب
الاصول والقدر وري وفيها ان ما في معنى فقه الطمان
لا يجوز ونوده عبارة الاشياء فانه ذكر فيها وفي اجارة
الاصول استاجره ليجعل طعنه بغير منه فالاجارة فاسدة
ويجب اجارته لاجل اوجارته المسمى وكذا لو دفع الى حاكم غير
على ان يبيحه بالثلث ومثالي بلخ وخوارزم افتوا حوازي
اجارة الحاكم للعرف وبيافتي ابو علي النسخ ايضا والفتوى
على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فيلزم منه ابطال
النص انتهى **قوله** من خلق الحوانيت بينا معناه في
اول كتاب البيوع فليراجع **كتاب**
الكفالة قوله وليكونها بالامر معاوضة انتهى الجواب
والبحر ومتعلق بمعاوضة **قوله** وتشليث الفاء
ظاهرة انه معطوف على مفعول حكى اي حكى ابن القطاع تشليث
فاء كفلت ومقتضى كلام النهر ان ابن القطاع لم يحكم فيمنعني
ان تكون النسخة بتشليث الفاء بزيادة حرف الخ في اوله قال
في المغرب وتركيبه بدله على الضم والتضمن وفي المصباح كفلت

بالمال

بالمال وبالنفس كفلا من باب قتل وكفولا ايضا والاسم
الكفالة **قوله** وكذا يوزن سماعا من العرب من بابي تعب وقرب
وكذا من القطاع كفلة وكفلة به وعند اذ احتملت به
ويتعدى الى مفعوله ثانيا بالتضعيف والهمزة فتجوز
الحرف فيها انتهى **قوله** ومن عرفها بالضم في الدين انما
اراد تعريف نوع منها الى معنى من قال الكفالة ضم ذمة الى ذمة
في الدين فهو انما عرف نوعا منها بخلاف ما ذكره المصنف فانه
يشمل جميع انواع الكفالة فلا حاجة الى ما ذكره ملاحظ
وحيث قال هي ضم ذمة الى ذمة في مطالبة النفس او المال
او التسليم اي الكفالة بتسليم المال انتهى **قوله** ولم
يجعل الثاني ركنا لم يجعل ابو يوسف القبول في قوله لا
ركنا في الكفالة بل قال بانها تتم بالكفيل وحده موقوفة
على اجازة الطالب وقيل بزيادة والمطالب حق الرد وهو
الاصح كما في المحيط واثر الخلاف يظهر فيها اذا مات المكفول
له قبل القبول في قال بالتوقف قال لا يواخذ الكفيل
وفي السراج قال فصولي ضمنه ما لفلان على فلان من
الدين فيبلغها فاجاز الاجور عندها وهذا اي يوسف يجوز
ولو قبل احد من الغايبة توقف في قولهم جميعا كذا في النهر
قوله وشرطها كون المكفول به نفسا قال في البحر
واما شرط المكفول به فالاول ان يكون مضمونا على
الاصول ببناء او عينا او نفسا وفعل او كني بشرط في العجز
ان تكون مضمونة بنفسها الثاني ان تكون مقصورة
التسليم من الكفيل فلا يجوز زباجه وود والقصاص انتهى
قوله وفي الدين كونه صحيا هو ما لا يسقط
الا بالاداء والابرار ان تصح ببدل الكتابة لانه يسقط به وبنها

بالتجيز وكذا لا يجوز بيعه له السعاية عنده خلافا لما كذا
في السراج الوهاج مع انه لا يسقط اذ هو لا يقبل التجيز
وكذا لا تصح الكفالة بدين علي بن الكاظم او غيره لان
من دخل في مكاتبته فهو مكاتب لمولاه كذا في البرازيه
بخلاف ارش النجدة وقطع الطرف فانه دين صحيح فصح
به وعلم من قول السارج ولا ضعفا كبذل الكتابية
ونفقة زوجة قبل الحكم ان المراد بالصحيح بمقابل القاسد
وان نفقة الزوجة تسقط بمضي المدة بالأحكام الحاكم والرضا
فهو من ضعيف **قوله** نفسا او مالا قال الزبيدي
الكفالة بالنفس شرعية لتسلم النفس وتسليم النفس
واجب على الاصيل في العصاص وحر القذف اقتصت
بها الكفالة بالنفس **قوله** ولا من مريض لامن
الثالث ولا من عبيد معطوف على قوله من محتجب
اي لا ينفذ الكفالة من مريض ولا من عبيد ولو ما دوننا فلم
ان كفالتهم صحيحة الا انها لا تصح من العبد والصبي
والجنون لكن العبد يطالب بعد العتق انتهى فيرد عليه
انه اذا كانت غير صحيحة فلا وجه للمطالبة بعد العتق لكن
لكن في نسختي من الخلاصة ولا تصح الكفالة من الصبي اما
العبد لا يطالب في الحال انتهى وهذه العبادة لا يرد عليها
ما ذكرناه وفي الوهبانية **قوله** لو كفل المملوك مولى باذنه
يجوز ولو اداه حر افهده **قوله** ربحها اشتمل البيت
على ثلاث مسائل من التسوط الاولى قال وان كفل عنه
يعني عن المولى بماله باذنه وليس عليه دين فهو جائز لان
الحق في البينة لمولاه كما لو رهنه الثانية اذ كفل اذاه
عن سيده بعد العتق حال كونه حرا فيهدر ذلك ولا يكون

له الرجوع على سيده بشئ وقال زفر يرجع الثالثة
من مفهوم قوله باذنه علم انها اذا كانت بغير اذنه علم
انها اذا كانت بغير اذنه لم يصح قال وكفالة العبد
التاجر وعبر التاجر عن سيده بماله او بنفسه بغير
اذنه باطله انتهى **قوله** وتركها احوط قال
في البحر بحاسنها جلية وهي تفرج كرب الطالب الخائف
على ماله والمطلوب الخائف على نفسه فقد كفاهما
نونة ما اهلها وهي نعمة كبيرة عليها وكذا كانت من
الافعال العالية حتى امتن الله تعالى حيث قال
وكفلا زكريا في قراءة التفسير يد المتضمن للامتنان
على مريم اذ حصل لها من يقوم بمصالحها ويقوم بها
ومساوئها كما في المجتبى الامتناع عن التكفل اقرب
الى الاحتياط لانه مكتوب في التوراة والزعماء اولها
ثلاثة واوسطها ثلاثة واخرها عشرة انتهى **قوله**
قال المصنف والظاهر انه ليس المذهب يعني قال في المخ ليس
ذلك المذهب انتهى اقول لانه رواية عن ابي يوسف
وغيره عبارة الخاتمة وعن ابي يوسف رحمه الله لو قال
هو علي يجمعها او قال علي ان اوافيك به او القاك به
كانت كفالة بالنفس ولو قال انا ضامن حتى يجمعها او
حتى يلتقي لا يكون كفالة لانه لم يبين المضمون انه نفس او
ماله انتهى وقوله لكننا استنبطناه في فتاواه انه لو
قال الطالب يعني للكفيل ضمنت بالمال او قال الضامن
انا ضمنت بنفسه لا يصح اقول نعم وجب استنباطه
هو عدم اتفاقهما على امر واحد فلم يثبت المضمون به كما
في الصورة المشروحة فلا تصح الكفالة وعليه هذا ينبغي ان

انه يرجع ضمير اعترف في قوله اذا اعترف الى الطالب فليتام
قوله ان يؤخذ باقراره الى حين هكذا في النسخ وهو
تحريف لفظ الى خره **قوله** واختلف في قوله اناضا
لتعريفه قال المحقق ابن الهمام ولو قال اناضا من
لتعريفه او علي تعريفه ففيه اختلاف المشايخ والوجه
ان يانزم لانه صدر من تعد الى اثنين فقد التزم ان يعرف
الفرق بخلاف معرفته فانه لا يقتضي الامعقة الكفيلة
المطلوب انتهى وفي البحر ولو قال اناضا من لوجهه فانه
يؤخذ به لان الوجه يعبر به عن الجملة فكانه قال اناضا من
لهكذا في السراج الوهاج انتهى **قوله** لكن نقول الاول
بانه ظاهر المذهب فتنبه مقتضى كلام الشارح انه ذكر في
المسئلة روايتين وقوي الرواية الاولى بكونها ظاهرة
المذهب مع الشارح لم يذكر فيها اذا قال انا كفيلا في ثلاثة
ايام وانا يرى بعد ذلك الرواية واحدة وهي انه لم يصح
كفيل في ظاهر الرواية كما انه لم يذكر فيها اذا قال انا كفيلا في
ثلاثة ايام الا كونه كفيل في ثلاثة ايام وبعدها كيف يصح
قوله لكن نقول الاول بانه ظاهر المذهب فلم ان النسخ فيها
سقط وتقديره بعد قوله انتهى وفي الوقعات انه يصير
كفيل لكن نقول الاول بانه ظاهر المذهب فتنبه من التنبه
لا فتنبه اسم كتاب فتنبه ويدل على هذا التقدير نص
عبارة الاحكام والخ في عبارة الاول اذا كفل بنفسه فلان
الى شهر علي ان يبره بعده لم يصح كفيل الاصل في ظاهر الرواية
وهي الحيلة في كفالة لا تلزم كما في جامع الفصولين اختلف في
ترجيح هذا القول ففي الوقعات الفتوى علي انه لا يصير كفيل
انتهى وعبارة الثاني وفي البرازية كفل بنفسه الى شهر علي انه

بري

بري اذ امضى شهر قال الفقيه ابو الميثاق الفتوى علي انه
لا يصير كفيل وفي الوقعات الفتوى علي انه يصير كفيل
انتهى ثم اعلم انه اذا قال انا كفيلا في ثلاثة ايام ففيه
اختلاف المشايخ انه هل يصير كفيل في الحال ام لا في قضيتها
في فتاوان رجل كفل بنفسه رجل في ثلاثة ايام ذكر في الاصل
انه يصير كفيل بعد الايام الثلاثة وجعله بمنزلة ما لو قال
لامرأة انت طالق الى ثلاثة ايام فان الطلاق يقع بعد
الثلاثة ايام وكذا الوياح عبد بالف الى ثلاثة ايام يصير
مطلبا بالثمن بعد الايام الثلاثة وعن ابي يوسف رحمه الله
يصير كفيل في الحال قال في الطلاق يقع الطلاق في الحال
انضا وقال الفقيه ابو جعفر ح يصير كفيل في الحال قال
وذكر الايام الثلاثة لتأخير المطالبة الى ثلاثة ايام للتأخير
الكفالة الا ترى ان هذا الكفيل يوسم بنفسه الكفولة به
قبل الايام الثلاثة فيجبر الطالب على القول كمن عليه
الدين لم يجل اذا عجل قبل حلول الاجل فيجبر الطالب
على القول وما ذكر في الاصل انه يصير كفيل بعد الايام
الثلاثة اذ ادنه انه يصير كفيل لمطالبة بعد الايام الثلاثة
وعنه من المشايخ اخذ بظاهر الكتاب وقالوا لا يصير
كفيل في الحال فاذا مضت الايام الثلاثة قبل تسليم النفس
النفس يصير كفيل ابد لا يخرج عن الكفالة ما لم يسلم وقال
شمس الائمة الحلواني قوله ابي يوسف رحمه الله يطالب الكفيل
بتسليم النفس في الايام الثلاثة ولا يطالب بعدها
اشبه يعرف الناس وعن ابي يوسف رحمه الله في رواية اخرى
اذا قال انا كفيلا بنفسه فلان عشرة ايام يصير كفيل في
الحال واذا مضت الايام الثلاثة لا يبقى كفيل ولو قال انا

خير

كفيل بنفسه لان الى عشرة ايام يصير كفيل بعد عشرة ايام
كما قال في الاصل قال شمس الائمة قال القاضي الامام الاستاذ
ابو علي التنفري كان الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل
رحم تجميع هذه الرواية انتهى قوله فعلى هذا الفتى به
كما قال الماتن وبه يفتى **قوله** وصحة السراجيه
اقول ان اراد به الفتاوى السراجيه فليس كذلك
لان نص عبارة الفتاوى السراجيه لو كفيل بنفسه الى
شهر فاذا مضى شهر فانا ليست بكفيل لم يصير كفيل
اصلا ولو قال استثنائي فلا لا يبرأ من كفيل الا هو
المختار انتهى ولا شك ان هذه المسئلة التي قال فيها الشارح
وصحة السراجيه ومعناه بالعربية معرفة فلا لا يبرأ وان اراد
به فتاوى قاري الهداية فيجوز ان يكون مطابقا واساعلم
قوله ولا اجل ثانيا قوله مقتضى عموم كلامي
انه لا اجل ثانيا فلا راجع **قوله** ولو سلم عند الامير
او شرط تسليمه عند هذا القاضي لم يكن كذلك في النسخ ولو سلم
عند الامير وفيها سقط تقديره ونهجه ولو شرط تسليمه
وبينه المعنى فكيف في نسخ البحر المنقول عنه **قوله**
لان رسوله الى غيره كالاجنبي اشارة الى فائدة تعيينه
باليه **قوله** وفيه يشترط قول الطالب اي وفي الآتي
يشترط قول الطالب قال في قاضيات لو ان رجلا
اجنبيا ليس بما هو رسم المكفول به الى الطالب وقال سلمت
عن الكفيل ان قبل الطالب بدي الكفيل وان سكنت الطالب
ولم يقل قبلت لم يبرأ وقوله ويشترط ان يقول كلام
مستأنف بيان الحكم المائل الثلاثة في المتن **قوله**
اي بحكم الكفالة عيني قال العيني من الكفالة يعني بتعليمه

بحكم كفالته لانه قد يكون بغير حكم الكفالة فلا بد ان يقول
سلمت نفسي اليك بحكم الكفالة على ما بينا انتهى وعبارة ابن
الكمال في ايضاح الاصطلاح بشرط ان يقول لكل واحد من هؤلاء
سلمت اليك بحكم الكفالة انتهى فكان الشارح استنبط
الحصر من الشرط والا فقول له والا لا يبرأ غير موجود في
عبارة ابن الكمال فليكنه **قوله** ولا يصدق
الكفيل على الموافاة الا بحجة اقوله مؤيد لما ذكره في المتن
من قوله قال قوله للطالب لانه اذا كان القول له فالبينة
على الكفيل اقوله نص عبارة قاضيات رجل كفيل بنفسه
رجل الى الليرد قال ان لم يوافق به غدا فعلى المال الذي
لله عليه ثم اختلفنا فقال الكفيل واقتنك به وقال الطالب
لم توافقني به كان العقد قول الطالب والمال ان لم يوافق
الكفيل لان سبب وجوب المال التزام المال بالكفالة لان
الموافاة شرط للبراءة ولا يثبت بقول الكفيل جل كفل
بنفسه جل على انه ان لم يوافق به في وقت كذا فعليه مال
الذي له عليه فتعيب الطالب عند محل الاجل فطلبه الكفيل
ولم يرد فعد الى الطالب واشهر على ذلك فالمان لازم
على الكفيل وعلى قوله المتأخرين وهو قوله ايموسف
رح اذا تعيب الطالب يرفع الكفيل الامر الى القاضي
لينصب القاضي وليا للفايش فيسلم الكفيل الى الوكيل
انتهى **قوله** اجيدة ام ردية او شريفة هكنا في بعض
النسخ وفي بعضها بدل شريفة سوقة والاول هو
الصحيح لما يقته للكتب المنقول عنها ففي المصحح اجيدة ام
ردية او شريفة او يبدله او مفرقة لمصح الدعوى انتهى
قوله فعليه المائة التي بينها المدعي اي بينهما في ثلثي

للمال عند طلبها من الكفيل فالحملناه عليه لقوله ولم يبينها
قال العيني فان لم يوافق به عند فعلها المائة وهي مائة دينار
التي ادعى بها عند هذا ولا فرق بين ان يبين المائة او لم يبينها
وقال محمد ان لم يبينها حتى تكفل ثم ادعى بعد ذلك لم
يلتفت اليه في دعواه لانه علق ما لا مطلقا بغير ولها ان
المال ذكره فافترض في ما عليه والعادة جرت بالاجمال
في الدعوى فيصح على اعتبار البيان فاذا بين الحق البيان
باصل الدعوى فتبين صحة الكفالة فتترتب عليها
الثانية وفي الخبر ولها ان يمكن تعميمها لان العادة جرت
بالايجاب في الدعوى في غير مجلس القاضي ثم يسووها عنده
دفع الكفيل فصحت الدعوى والملازمة على احتمال البيان
فاذا بين بعده انصرف الى البيان او لا فظهر به صحة الكفالة
بالنفس فصحت بالمال حملا على ان الكفيل كان يعلم خصوص
المال المدعى به انتهى وعلم بهذا التقرير انه كان الاول وان
يقول السائر ففعله المائة ان يبينها المدعى اما باليمين او
قوله قلت وسيجي دأبها لا تصح بنفسه وحده وقود
فليكن التوفيق يعني بحمل ما سياتي من عدم الصحة على عدم
صحة الكفالة بنفس القود والحمل ما كان فيه من خوار
صحة الكفالة بالايجاب اتفاقا على الكفالة بالنفس بالنفس الحائي
فلا تعارض **قوله** والاب في صورتين وهما على
ما في الاشياء الاب اذا امر اجنبيا بضمان ابنة فطالبة الضمان
منه فعلى الاب احضاره لكونه في تدبيره كما في جامع
الفصولين واذا ادعى الاب مهور ابنته على الزوج فاذا
الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان
كانت تخرج في حواجرها ابر القاضي الاب باحضارها وكذلك

ادعى

ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا ارسل اليها ابنتها من مائة ذكرو
الولد المحي في فتاواه من القضاء انتهى قال السيد الخواري قوله
فاذا ادعى الزوج انه دخل بها ودفع المهر اليها وطلب احضارها لبيت
الدفع اليها كما يرشد اليه قوله الا في وكذا لو ادعى الزوج عليها
شيئا آخر انتهى **قوله** القاضي ياخذ منها كفيلا صورته
المدعى المحي وكذا المدعى عليه الا في أربع مكاتبه وما ذون ذاي
الا في مكاتب المدعى او ما ذونته فلا ياخذ منها كفيلا
صورته ادعى المولي على مكاتبه او ما ذونته انه سرق منه
شيئا او غصبه منه وطلب المولي من القاضي ان ياخذ
منه كفيلا لا حضاره ليس له اخذ الكفيل منه وصورة الوهي
ان يدعى مالا على ميت فانت هذا وصية ويطلب منه الكفيل
لا يلتفت اليها القاضي حتى يثبت وصايتها او لا قال في الاشياء
القاضي ياخذ كفيلا من المدعى عليه بنفسه اذا برهن المدعى
ولم يترك شهوده او اقام واخذ ادعى وقال شهودي
حضور وياخذ كفيلا باحضار المدعى بفتح العين ولا يجزى على
اعطاء الكفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كانت
المدعى عليه وصيا او وكبلا ولم يثبت المدعى الوصاية والوكالة
وما في اذ ب القضاء للمخاض وما اذا ادعى بدل الكتابة على
مكاتبه او دينها عندها وما اذا ادعى العبد المأذون العهر المديون
على مولاه دينه بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او المأذون
الدينون فانه يكفل كراخ كافي الحائز انتهى وهذا علم ان ضمير فيها في
الشرح راجع الى الاشياء والاضحى عدم وجوبها في بعض نسخ
الاشياء فانه الصيغة تضمنتها لها الا ان مقتضى ما في الشرح ان قوله
وما اذا ادعى العبد المأذون الا صوابه ما اذا ادعى على العبد المأذون

باحضارهم

الغير المديون مولاه فليست له **قول** وفي شرح المجمع
 عن محمد اذا كان المدي معروفا قال في الخلاصة وفي
 الفتاوى الصغرى بجبر المدي عليه باعطاء الكفيل بجبر المدي
 للدعوى سواء كان المدي عليه معروفا او لم يكن في ظاهر الرواية
 وعن محمد انه لا يأخذ ان كان المدي عليه معروفا وهذا اذا
 كان المدي في المصرفان كان خريبا لا يأخذ منه كفلا انتهى يعني
 اتفاق السوق الكلام **قوله** ببراء الاصيل ببراء الكفيل
 الا كفيل النفس الخ نفس ما في الاشياء ببراء الاصيل بوجوب براءة
 الكفيل الا كفيل النفس كما في جامع الفضولين حيث قال كفيل
 بنفسه فاقترط عليه انه لاحق له على المطلوب فله اخذ كفيله
 بنفسه انتهى وكذا في البرازية الا اذا قال لاحق لي قبله ولا
 لمولي ولا لبيتم انا وصيه ولا لورثتي انا متولي في براءة
 الكفيل وهو ظاهر انتهى وبما تضمنت المسئلة بخلاف اختصار
 الشارح ففيه غموض لا يخفى **قوله** واما كفالة
 المالك فيقول له زاد الشارح كلمة اما فكان عليه ان يزيده الفاء على تصح
 فتصح **قوله** الا اذا كان له من مشترك سيحى يتنا ولا
 تصح الشريك بدو مشترك انتهى اي لا تصح الكفالة للشريك بدو
 مشترك فيما اذا باع شيئا مشتركا عقدا واحدا لا يصير ضمانا
 لنفسه لانه ما من جز يؤويه الى قسمة الدين قبل قبضه وانه
 لا يجوز كذا في الف **قوله** والاف مسئلة النفقة المقدرة
 فتصح هكذا في الترخ وصوابه اسقاط كلمة الا واثباتها بخلاف
 بالمعنى فانه يصير تقدير الكلام تصح الكفالة بالمالك اذا كان له كذا
 المال دينا صحيح الا في مسئلة النفقة المقدرة فتصح فالا
 يقتضي عدم الصحة وقوله فتصح يقتضي الصحة الاشك في فساد
 فالصواب اسقاطها قال في الاشياء قالوا وكفل بالنفقة

اي لا يأخذ القاضي
 منه كفلا
 هـ

المقرة

المقررة الماضية صحت مع انها تسقط به ونهاى الكفالة بموت
 ادهما وكذا لو كفل بنفقة شهر مستقبل وقد قرر لها في كل
 شهر كذا او يوم ياتي وقد قرر لها كل يوم كذا كما صرحوا به فانها
 صحيحة انتهى **قوله** والا في بدل السعاية معطوف
 على قوله الا اذا كان الدين مشتركاً وقد يره والا في بدل
 السعاية فان الكفالة لا تجوز به وقد ذكرت في اول الكتاب
 الكفالة لا تجوز ببذل السعاية عنده خلافا لما كذا في السراج
 الوهاج انتهى **قوله** ما هنا شرطية اي ان يابعه فعلى
 لاما اشترى يتكافى الاستنباط ذكره عقيب قوله وبما يابعت فلانا
 فعلى **قوله** ملائم اي موافق الكفالة قال في البحر والملا
 فيه اي في استحقاق البيع بكونه سببا يوجب به وعبر عنه بالشرط
 مجازا ومنه ما في الخلاصة ناقلا عن الاصل قال للمودع ان
 اتلف المودع ودعتك او جردك فانا ضامن لك صح
 وكذا ان قتلك او ابنتك فلان خطا فانا ضامن للدية
 بخلاف ان اكلك سبع وخوفه بماليس ملائما انتهى
قوله ولا يجباله المكفول له وبه مطلقا اقول
 عدم صحته بجباله المكفول له مسلم واما عدمه بجباله
 المكفول به فغير صحيح فالصواب اسقاطه وبه قال في القدر
 والكثر الكفالة بالمالك جائزة معا وما كان المالك المكفول به
 او مجهولا وقال في البحر قد يجباله المالك للاحتراز عن جهالة
 الاصيل والمكفول له فانها ما نفقة حق لو قال من غصبك
 من الناس او بايعك او قتلك فانا كفيل لك عند او قال
 من غصبته انت او قتلتك فانا كفيل له عنك لا يجوز الا
 اذا كانت يسيرة في المكفول عنه نحو ان يقول كفلت
 لك بمالك علي حد هذين فيجوز والتحيين المكفول له

وري

لا وما حب الحق انتهى وبالحيلة لا يجوز الكفالة بجهالة المكفول
 له مطلقا ولا بجهالة المكفول عنه الا اذا كانت يسيرة وتحت
 بجهالة المكفول به **قوله** ولا يجوز دابة معينة الى الكفيل
 عن التسليم لانه يستحق عليه الجمل على دابة معينة والكفيل لو
 اعطى دابة من عنده لا يستحق الاجر لانه اتى بغير العقود عليه
 الا ترى ان الموجر او حمله على دابة اخرى لا يستحق الاجر فصار
 عاجزا ضرورة وكذا العبد للمخدمة بخلاف ما اذا كانت الدابة
 غير معينة لان الواجب على الموجر الجمل مطلقا والكفيل بقدر
 عليه بان يحمله على دابة نفسه كذا في الدرر **قوله**
 لا التسليم اي لا يجب عليه تسليم دابة معينة ولا تسليم دابة
 معينة ولا تسليم عبد معين **قوله** ولا يبيع قبل قبضه
 لان المبيع مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة بالامان المضمون
 وان كانت تصح عنده ناخلا فالشئ في كذا انما تصح
 بالامان المضمون بنفسها كالمبيع بغيره فاسد والمقبول
 على سبوم الشراء والمضروب لا بما كان مضمونا بغيره كالمبيع
 والمرهون لان من شرطها ان يكون المكفول مضمونا على
 الاصيل بحيث لا يمكنه ان يخرج عنه الا بدفعه او دفع
 به له والمبيع قبل القبض ليس بمضمون على البائع حتى
 لو هلك لا يجب على شيء وانما يفتى به المبيع والمرهون
 مضمون على المهرين بنفسه وانما يسقط دينه اذا هلك
 فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل وهو ليس بواجب على
 الاصيل الا ان يكون صبيّا محجورا عليه اي الا ان يكون
 المشتري صبيّا محجورا عليه فكفل بالثمن عنه رجل قال في
 الجرد يستثنى ما اشترى به صبي محجور عليه فكفل به رجل
 او كفل بالدرك بعد ما قبض الصبي الثمن لم تصح الكفالة لكونه

كفل

كفل بالصبي بمضمون على الاصيل كذا في الحاشية **قوله**
 وينبغي على انه وصية ان ينتظر لا على انها كفالة الى ولفظ
 الذم وينبغي على انه وصية ان ينتظر وعلى انها كفالة ان
 يلزم الكفيل بالدفع الان قيدنا بامر له لانه لو تبرع
 الوارث بذلك بان ضمن ما عليه للفرعاء في عييتهم لم يصح
 وروي الحسن الصفة ولو قال ذلك بعد موته صح كذا
 في السراج وينبغي ان يكون هذا على قوله اي يوسف انه يقول
 وهذا معنى قوله السراج ولعله ويؤيده ما في البحر الرابع
 وبطلت الكفالة بالاقرار الطالب في مجلس الايجاب اي لم
 ينقضي اصلا وهذا عند الحنفية ومحمد وقال ابو يوسف
 يجوز ان ابلغه فاجاز ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة
 وهو لا ظهر عنه والخلاف في الكفالة بالنفس والمال جميعا
 ولو اخرج من الكفالة حال غيبة الطالب يجوز اجماعا ولو
 اختلعا فقال الطالب اجرت وقال الكفيل كان انشا قالوا
 للطالب كذا في الزارية وفي السراج الوهاج لو قال ضمننت ما
 لفلان على فلان وهما غائبان فقبل فضولي ثم بلغهما فاجاز
 فان اجاز المطلوب او لا ثم الطالب جازته وكانت كفالة
 بالامر وان كان على العكس جازته وكانت بغير الامر وان لم يقبل
 فضولي عن الطالب لم يجز مطلقا عندها وكذا لو كان الطالب
 حاضرا وقبل ورضي المطلوب فان رضي قبل قبولا الطالب
 رجع عليه وان بعده فلا رجوع انتهى ثم قال في شرح قوله
 الا ان يكفل وارث المريض الخ وقد وقع الاستشباه لعدم الاطلاع
 على نقل فيما اذا تكفل بعض الورثة بامر المريض وكان له مال
 غائب هل يطالب الكفيل بقضائه دين الميت من ماله ثم يرجع في
 التركة او لا وهذا قال في السراج الوهاج ان الورثة يطلبون

قوله وينبغي ان ينتظر
 لان عند ابو يوسف يقع الكفالة
 ويوفى بها وبها قبول الطالب غارضا
 محجورا فان عنده يجب من الكفيل
 قبول الكفيل عنه

بدين مورثهم بالاضمان والضممان ما زاده الاتاكيد وقيد
 المسئلة باسم المريض لان الورثة لو قالوا ضمنا للناس
 كل دين لهم عليك ولم يطلب المريض ذلك منهم والغرماء غيب
 لم يصح ولو قالوا ذلك بعد موته صحت الكفالة وروى
 عن الجنيفة جواز كفالتهم في مرضه وان لم يطلب
 المريض منهم ذلك كذا في السراج الوهاج وفي الخاتمة
 وفي التبايع واما مسئلة المريض فقد قال بعض مشايخنا
 ان جواز الضمان بطريق الايصاء بالقضاء عنه بعد موته
 لا بطريق الكفالة وبعضهم اجازوه على سبيل الكفالة
 ووجه ما اشار اليه ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان يتعلق الدين
 بماله ويصير بمنزلة الاجنبي عنه حتى لا ينفذ منه التصرف
 البطل بحق الغريم ولو قال اجنبي للورثة اضموا الغرماء
 فلان عنه فقالوا ضمنا يكتفي به فكذا المريض انتهى **قوله**
 لما مر اشار به الى ما ذكره من قوله وجوزها الثاني بالاقول
قوله ولا تصح بدين ساقط ولو من وارث عن ميت
 مفلس يفهم من كلامه ان الميت المفلس دونه قسم دين
 ساقط واخر دين ثابت وهو غير صحيح فعند الامام دين
 الميت المفلس الذي مات لا عن كفالة سابقة ولا عن رهن
 ساقط لا غير غيرها ثابت لا غير فكان ينبغي ان يقول كان
 قال الشوخ اي تبطلت الكفالة عن ميت مفلس عند الامام
 وقالوا صححة وروى القدير وقال ابو يوسف ومحمد والائمة
 الثلاثة واكثر اهل العلم يصح لانه كفيل بدين ثابت لغرماء
 قوله صلى الله عليه وسلم انزعيم غارم والماروي انه صلى الله
 عليه وسلم اني جناية انصاري فقال هل على صاحبكم دين
 قالوا نعم درهمان او دينار فقال صلوا على صاحبكم فقام

ابو قتادة

ابو قتادة وقال ما على نفسي صلى الله عليه وسلم قال لم
 يصح الكفالة عن الميت المفلس لما صح عليه بعد الكفالة
 ولانه كفيل بدين ثابت لانه اي الدين وجب في حياته
 بحق الطالب وهو ياق ولم يوجد المستقط وهو الاثر
 او الابداء او انفساخ سبب وجوبه ولم يتحقق بالموت
 شيء من ذلك ولا بجنيفة ربح انه كفيل بدين ساقط في
 حكم الدنيا لا مطلقا والكفالة من احكام الدنيا لانها توثق
 لباخذة فيها لا في الاخرة فلا يتصور لها وجود بالدين
 كذلك ولان الدين فعل حقيقة ولذا يوصف بالوجوب
 والوصوف بالاحكام الانعزال وقد عجز عنه بنفسه ف
 بخلفه وهو كفيل الكائن قبل سقوطه فسقط في احكام
 الدنيا ضرورة واما حديث ابو قتادة فليس فيه صريح
 انشاء الكفالة بل يحتمل قوله ما على كالا ان الانشاء او
 الايجاب ما على حدة سواء او لا عموم لواقعة الحال فلا يستل
 به في خصوص محل النزاع ويجعل الوعد انتهى قال في الهند
 فان قلت اجعلوا انه لو تبرع به انسان صح ولو سقط
 بالموت لما حل لصاحبه الا انه قلته بالسقوط انما هو بالنسبة
 الى الميت لا المستحق واذا كان باقيا في حقه حل له ان
 ياخذة انتهى **قوله** الا اذا كان به كفيل او رهن
 مفروض انه صح عنه الكفالة غير الكفالة الاولى وليس
 كذلك اللهم الا ان يجعل المستثنى منقطعاً عن وجه الاستثنا
 نظر الى قوله او ظهر له ماله **قوله** ولو ابلد عن الشئ
 اي لو ابراد الوصي والناظر المشتري عن الثمن مع **قوله**
 عنه مما اي الوكيل والمضارب **قوله** ولا شريك
 بدين مشترك اي اذا باعاً شياً مشتركاً عقداً واحداً

وتكفل احد هما لشريكه فني باطلة لانه يصير ضامنا لنفسه
 لانه ما من جزء يؤد بها مشتركي او الكفيل من الثمن
 الا وهو مشترك بينهما ولانه يؤدي الي قسمة الدين
 قبل قبضه وانه لا يجوز **قول** كما لو كان
 صنفين اي كالوكان جنس البع صنفين بان
 سمي كل واحد منهما بالنصيب ثمانية ضمانات احدى
 نصيب آخر لا يتياز نصيب كل منهما فلا شركة **قول**
 لا شبهة المراد بها الاطلاقاتها على الصك القديم وعلى
 العقد وعلى حقوقه وعلى الدرك وعلى ضار الشرط
 فتعذر العذر بها قبل البيان فتسقط للمجالة بخلاف
 ضمان درك فانه صحيح لانه عبارة عن ضمان الثمن
 عند استحقاق المبيع وهو معلوم مقدور والتسليم
قول بشرط قوله عني وعلى انه عني قال في البحر
 ومعنى الامر ان يشمل كلامه على لفظة عني كان يقول
 اكفل عني وضمن عني لفلان فلو قال اضمن الالف
 التي لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء لجوارات
 تكون القصد ليرجع او لطلب التسرع فلا يلزم
 المال كذا في فتح القدير وخرج عنه مسئلة في الخاتمة
 لو قال ادفع له كل يوم درهمين على ان ذلك على دفع
 له كل يوم حتى اجتمع مائة كثير فالكل على الكفيل انتهى
 وبه علم ان لفظة عني ليست شرطا بل هي او ما يقوم
 مقامها وهو على ان ذلك على وكذا الخليفة يرجع بالاجماع
 وان لم يقل عني والخليفة هو الذي يعتاد الرجل بدراجه
 والاخذ منه ووضع الهمزة عند الاستعجار منه كذا
 في فتح القدير واطلق في قوله كفل بامر وهو مقيد

من يصح امره فلا رجوع على الصبي والعبد المحجورين اذا
 ادرك قبلها بالامر لعدم صحته منها ولكن يرجع على العبد
 بعد عتقه واما الصبي فلا رجوع عليه مطلقا ولو
 تكفل الكفيل باذن ولنه كما في البسوط بخلاف الماذون
 منها لصحة امره وان لم يكن اهلا لها انتهى وفي كشف
 الرمز شرح الكفر واجمعوا ان المأمور لو كان خليطا
 لم يرجع وان لم يقل عني وهو الذي في عياله كالوالد
 الذي في عياله والولدة وزوجه ونسب عياله من الاجير
 والشريك شركة عنان كذا في السابيع وقال في الاصل
 والخليط ايضا الذي ياخذ منه ويعطيه ويدينه ويصنع
 عنده المال كذا في السراج الوهاج وعلى الثاني اقتصر في
 الفتح قال في البهر والظاهر ان الكل يغطي لهم حكم الخليط
 في حق الرجوع وطول بالفرق بين الامر بالكفالة وما
 اذا قاله او عني ركاة مالي او اطمعني عشرة ساكنين لا
 يرجع مالم يقل عني اني ضامن وحاصل الفرق ان الامر في
 الكفالة يتضمن طلب القرص اذا ذكر لفظة عني وفي قضاء
 الزكوة والكفارة طلب انتهاء ولو ذكر لفظة عني والحاصل
 انه انما يرجع في الكفالة بالامر اذا قال عني او على وان لم
 يقل كذا فان خليطا يرجع والا لا وفي الامر بالهبة او
 التوقيض او الاقرار او الحج او العتق عن كفارته او الزكوة
 لا يرجع ولو قال عني او على الا اذا قال عني اني ضامن
 كذا في الخاتمة انتهى **قول** فكان كالطالب اي
 فكان منزلة منزلة الطالب والطالب له طلب ماله على
 المديون من جيد او ردي فكذا الكفيل وكان كما اذا
 ملكه الكفيل بالهبة والارث ولا يرد عليه انه يملك الدين

فلا يرجع بسببه

من غير من عليه الدين لانا تنقل الدين اليه بمقتضى الامة
للضرورة كذا في البحر وقال العيني وكما اذا ملكه بالامته بان
وهبه له حال حيوة وهي جائزة للكفيل وان كانت
لا يجوز لغير من عليه الدين لانه ينقل اليه الدين بمقتضى
الامة ضرورة وله نقله بالحوالة انتهى **قوله**
وحيلة الرجوع بالا امر في اخر الولوية من الجبل رجل
كفل بنفس رجل ولم يبقه بر على تسليمه فقال له الطالب
ادفع الي مالي على الكفول عنه حتى تبرا من الكفالة فاراد ان
يوديه على وجه يكون له الرجوع على المطلوب فالجبة
في ذلك ان يدفع الدين الى الطالب وبهية الطالب قال
المطلوب ولو كلفه بقضيه فيكون له حق المطالبة فاذا
قبضه يكون له حق الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير
هذه الجبة يكون مطلوبا ولو ادعي بشرط ان لا يرجع
لا يجوز انتهى **قوله** اداء الكفيل بوجوب براءته الطالب
اي بوجوب براءة الكفيل والاصيل نظر الى الطالب الا اذا حال
الكفيل الطالب على مديونية وشرط براءة نفسه فقط في الطالب
ان يطلب من المدين **قوله** واذا حال الدين الواجب على
الكفيل بموته لا يحل على الاصيل في صورته اشترى رجل متاعا
الى اجل معلوم فتكفل له رجل الى اجل فمات الكفيل قبل
الاجل حل عليه الدين وبقي الاجل في حق المدين والاصيل قال
في الفتاوى والولوية حيث ولو مات الكفيل قبل الاجل حل
عليه لان الاجل سقط بموت من له الاجل فان ادعي ورثته
ولم يرجعوا على المطلوب الا الى اجله لان الكفيل انما يستحق
الرجوع على الاصيل بالتزامه وقد التزم الدين مؤجلا
فلا يستحق الرجوع معجلا ولا يقوم الورثة مقامه في الرجوع

انتهى

انتهى ومثله في شرح الوهبانية والدرر والغرر وفي
الشرنبلالية فان ادعي وارثه لم يرجع قبل حلوله وقال
رافع يرجع عليه في الحال انتهى **قوله** كما لا يحل
الموت على الكفيل اتفاقا اذا حال على الاصيل بموته ويصح
في الولوية حيث قاله ولو مات المطلوب قبل اجله
حل عليه ولم يحل على الكفيل اما الاصيل فلانه مات من له
الاجل واما الكفيل فلانه لو سقط الاصيل في حيوة الاجل
يسقط في حقه ولا يسقط في حق الكفيل لانه يريد ان
يلزم الكفيل زيادة لم يلزم الكفيل فكما سقط الاجل
بموته انتهى وقاله في الشرنبلالية وان مات المطلوب قبل
الاجل حل عليه الاجل فقط اي لا على الكفيل فالطالب ان شاء
طالب في تركه المطلوب لان بحلول الاجل بالموت وان شاء
صبر الى حلول الاجل فطالب بالكفيل انتهى **قوله** الا ان
المسئلة مرتبة لانه اما ان يشترط الكفيل ببراءة او براءة
الاصيل او سكت او بشرط براءة الكفيل وحده ففي الصور
الثلاثة الاول براءة وفي الاخرى براءة الكفيل وحده وانقضت
الكفالة وكذلك اصالح الاصيل ببراءة في الصور الثلاثة قاله
في الدرر صالح احدهما من الاصيل او الكفيل الطالب عن
الف على خمسمية ببراءة الاصيل والكفيل لانه اضا في الصلح
الى الالف الدين وهو الاصيل فيبراء عن خمسمية وبراءته
توجب براءة الكفيل واذا اداهما الكفيل رجع على الاصيل بها
ان كفل بامرته انتهى **قوله** لا فائدة بالقض لانه اسند
البراءة الى الكفيل وفتياها الى نفسه بقوله الى والبراءة
التي ابتداء هاتين الكفيل وانتهى بها الى الطالب لا يكون الا
بالانقضاء فكانت هذا قرارا بالقض منه او الدفع اليه

فيرجع ان كانت الكفالة بامر **قوله** ومفاده براءة
 المطلوب للطالب اي مفاده هذا الحكم براءة المطلوب الذي هو
 المدعى نظر الى الطالب لا قراره بقبض الدين كبراهة الكفيل
 وهذا معنى قوله كالكفيل **قوله** خلافا لاي سبق
 في الاول اي برئت مثل ان يقول براءة التي لانه
 اقر ببراءة استغنى بها عن المطلوب فانه ذكر حرف
 الخطاب وهو التأني وذلك انما يكون بفعل مضارع
 على الخصوص كما اذا قيل تمت وفعدت مثلا وهو قما
 نحن فيه الا يفاء لانه يضع المال بين يدي الطالب
 ويخلي بينه وبين المال فتقع البراءة وان لم يوجد من
 الطالب صنع فاما البراءة بالبراءة فيها لا يوجد فعل
 الكفيل لا بحالة وقيل ان ايا حصة ربح مع ابي يوسف
 في هذه المسئلة وكان المصنف اختاره واخره وهو اقر
 الاحتمالين فالصير اليه اولى انتهى **قوله** وبطل
 تعليق البراءة الى مثل ان محلت في البعض او دفعت في
 البعض فقد ابرأتك من الكفالة كذا في الزهر وقال في الفقه
 ويجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشرط المتعارف
 مثل ان محلت في البعض او دفعت في البعض فقد ابرأتك
 من الكفالة اما عن المتعارف فلا يجوز كما لا يجوز تعليق
 الكفالة به فسقط سवाल القائل يشكل بما اذا قال
 الكفيل بالمال على اني ان وافقت به غدا فانا بريء من المال
 فوافاه به بريء من المال لانه هذا شرط مالا ثم على انه لا
 ورود له لان الفرض ان فيه روايتين فهذا النوع شاهد
 احدهما ويروي انه يجوز وهو اوجه لانه المنع لمعنى
 التعليق وذلك تحقيق بالنسبة الى المطلوب اما الكفيل

فالتحقق

فالتحقق عليه المطالبة فكان ابراءه استقاطا محضنا كالطلاء
 ولهذا لا بد منه بالبرء من الكفيل بخلاف الاصل لا يصح
 تعليق لان فيه معنى عليك المال انتهى **قوله**
 ترجيح الاطلاق يعني لا يجوز تعليق البراءة من الكفالة
 بالشرط سواء كان متعارفا او غير متعارف وانما قال يظهر
 انه يلحق لانه لم يصرح بعدم الجواز مطلقا بل ذكره لانه
 للتمسك ظاهره الاطلاق حيث قال لانه في البراءة معنى
 التعليق كالا براءة عن الدين وهذا على قوله من يقول
 بثبوت الدين على الكفيل ظاهر وكذا على قوله من يقول
 بثبوت المطالبة لا غير لان فيها تعليق المطالبة وهي كالدين
 لانها وسيلة اليه والتعليق لا يقبل التعليق بالشرط انتهى
 فظاهر هذا الدليل الاطلاق فليتأمل **قوله** تفصيل
 مبسوط في الخاتمة قال فيها اذ علق براءة الكفيل بالنفس
 بشرط فهو على وجوه ثلثة في وجبت في البراءة وبطل الشرط
 بخوان يكفل رجل بنفس رجل فابراه الطالب عن الكفالة على
 ان يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة وبطل الشرط
 اذ اصل الكفيل المكفول له على مال يسريه عن الكفالة لا
 يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ عن الكفالة في
 رواية الجامع واحدي روايتي الحوالة والكفالة وفي اخرى يبرأ
 عن الكفالة وفي وجه تجزى البراءة والشرط وصورة ذلك رجل
 كفيل بنفس رجل وبما عليه من المال فشرط الطالب على الكفيل
 ان يدفع اليه المال ويبرئه عن الكفالة بالنفس جازت الكفالة
 والشرط وفي وجه لا يجوز كلامها وصورة ذلك رجل كفيل بنفس
 رجل خاصة فشرط الطالب على الكفيل ان يدفع اليه المال ويبرئه
 بذلك على المطلوب فانه يكون باطلا انتهى **قوله**

ولا يعمل به عن الاداء لو كفيلا بامر والاعمال لانه ح ممالك
الاسترواقا في البحر سملت بما اذا دفع المديون الدين
للكفيل ليؤديه الى الطالب ثم انهاء عن الاداء بل يعمل به
واجبت ان كان كفيل بالامر لم يعمل به لانه لا يملك الاسترواقا
والاهل لانه لا يملكه انتهى وفي كشف السر يظهر هذا ان الكفالة تجب
دنيا للطالب على الكفيل ودنيا للكفيل على المكفول عنه لكن دين
الطالب حاله ودين الكفيل مؤجل الى وقت الاداء ولا يوافق
به الكفيل من الاصيل رهنا او ابراء او وهب منه الدين لا يرجع
بادائه كذا في النهاية والبيان فامر من الراجح ان الكفالة ضم
دنة الى دنة في المطالبة لان الضم فيها انما هو بالنسبة الى الطالب
وهذا لا ينافي ان يكون الكفيل دين على المكفول عنه كما لا يخفى
وهذا الكفالة بالامر تجب بثبوت دينين وثلاث مطالبات تفرق
بالتميز انتهى اقوال المطالبات الثلاث هي المطالبات الطالب
من الكفيل احدها والاخرى من الاصيل والثالثة مطالبة
الكفيل من الاصيل **قوله** فليجرا قولنا الذي يظهر انه
لا استرواقا له ولو تكفل بالاخر لان دفع درهم الدين اليه
اجازة لاحقة الكفالة بالفعل والاسترواقا قال في العارضة
وان يغير امره لا يرجع الا اجازة في المجلس فيرجع انتهى فاستفيد
منه ان اجازة الاحقة باللسان معتبرة في المجلس ولا شك بان
منه اجازة الاحقة باللسان معتبرة في المجلس ضعيفة ودفع الدين
اجازة قوية فتدفع ان تكون صحيحة ولو بعد المجلس ويؤيد هذا
ما سبق من القنية في المقالة الثالثة فان قيل سياتي متناوذا
كفل رجل عن رجل بغير امره فبلغه فاجاز لم تكن الكفالة تجب
لرجوع انتهى قلنا رجوع الكفيل على المكفول عنه مسألة غير
مسئلة الاسترداد لانه عبارة عن رجوع المكفول عنه على

الكفيل

الكفيل فلا يتعارف بينهما فليست **قوله** فليجرا وجه
الرسالة فلا والفرق بينهما انه ان دفع له على وجه الاقتضاء كان قال
لداي لا آمن ان ياخذ الطالب حقه منك فانما اقتضيك المال
قبول ان تؤديه لم يكن رسالة فاما اذا قال له ابتداء خذ هذا
المال وادفعه الى الطالب كان رسالة **قوله** اذا قضى
الدين بنفسه اي اذا قضى الاصيل الدين بنفسه قال الشرنبلالي
وان رجع الكفيل بالمال الذي قبضه الكفيل من المطرور
فقبل ان يعطي الطالب طاب له هذا اذا قبضه على وجه الاقتضاء
وقد قضى الكفيل الدين فلا حنث في الرجوع اصلا في قولهم جميعا
واما اذا قضاه الاصيل ففي الرجوع نوع خبث على قوله الامام راج
وان قبضه على وجه الرسالة لا يطيب له الرجوع على قوله الامام
وعلى قوله الامام ومحمد وعلى قوله ابى يوسف بطيب لعدم التبيين
واصله الخلاف في الرجوع بالدرهم المعصية كما في التبيين والنهاية
وقال في القنية دفع المديون الى الكفيل قبل ان يؤتيه ولم يقبل
قضاء ولا يجزئ الرسالة فانه يقع عن القضاء انتهى فعليه يكون
للكفيل ما رجع عن الاطلاق انتهى **قوله** اخترعه اكلة
الربا وهو مكرره اي بيع العينة مكرره ومتر تصيله في
باب الصرف فليراجع **قوله** عبارة الدرر بالاضمير
نسخة الدرر التي تحت يدي مثل ما في التنوير حرفا بحر
قوله قضى بالمال على الكفيل فقط لانه المدعى ههنا
مال مطلق وامكن اثباته بخلاف ما تقدم فانه عقيد يكون
المال مقضيا به كذا في الدرر وفي العناية وانما لم يقبل عينته
لان قبولها تعتمد صحة الدعوى ودعواه هذه غير صحيحة
لعدم مطابقتها المكفول له به وذلك لان المكفول به اما
مال مقضي به على الاصيل له لانه باقضى بصراحة عبارة

ودلالة ما ذاب باستلزامه على ذلك فان معنى ذاب تقرر و
التقرر انما هو بالقضاء والدعوى مطعون في ذلك فلامطابقة
ما بينهما واما ما يقضى به بجعل لفظ الماضي بمعنى المستقبل
كقوله اطال الله بقال فهو غير مطابق لدعواه لاطلاقة
وتقييد المفعول به حق قيل ان ادعى الكفيل ان قاضي
بلد كذا قضى له على الاصيل بعد عقد الكفالة بالقدوم و
اقام على ذلك بينة قبالة بينته لوجود المطابقة انتهى
قوله ولو فاف الطالب هذه حيلة اخرى عند خرق
الدين من موت الشاهد قاله في البركة والخاف الطالب موت
الشاهد يتقاض مع رجل ويدعى عليه مثل هذه الكفالة فيقر
الرجل بالكفالة وينكر الدين فيقيم الدين بينة على الدين فينقض
بيد الكفيل والاصل ثم يبرئ الكفيل وفي فتاوى قاضي
بعد ان ذكر ان الكفالة المطلقة هي الحسنة في الاثبات على القاطن
الغائب قال ليس هو قضا على المستحق لان المدعى صادق في
دعواه على الكفيل ثم يبرئ المدعى الكفيل عن المال وعن الكفالة
ويبقى المال على الغائب انتهى ما في البعد اختصارا **قوله**
فان قال حال انكره ولا حرج عليه اي فان قال
المدعى هو حال انكره المدعى عليه المخلوق فان حلف
لا حرج عليه لانه صدوق قال التزايي والحيلة فما اذا
كان عليه دين مؤجل وادعى عليه وخاف الكذب ان
انكره وامواخذة في الحال ان اقر ان يقول المدعى عليه
في الحال وان قال حال منكره وهو صدوق فلا حرج
عليه انتهى فانظر الى كلام الشارح والى المنقول عنه فان كلام
الشارح يدل على انه عليه مقرر مخبر على وجه الشك انه
حال او مؤجل والمنقول عنه صريح في انه سأل عن المدعى انك

ماذا تدعى هل الحال او المؤجل فان قال ادعى المؤجل فلا
دعوى عليه وان قال ادعى الحال ويستحلفه حلفه ولا
حرج عليه فانظر الى افة زيادة الاختصار **قوله**
ولا يؤخذ ضمان الله ركن الى اي اذا اشترى رجلا
مثلا وكفل له رجلا بالدرر فاستحققت لم ياخذ المشتري
الكفيل بضمان الله ركنه حتى يقضى له بالثمن على البائع لان
الكفالة بالله ركنه هو ضمان الثمن عند خروجه المبيع
عن ملكه بالاستحقاق وهو لم يخرج عن ملكه ما لم يفسخ
البيع وحكم على البائع برد الثمن على المشتري وبمجرد الاستحقاق
لا يفسخ البيع ما لم يقض بالثمن على البائع فلم يجب على
الاصيل رد الثمن ولا يجب على الكفيل **قوله** ومنه
ضمان المخرج اي وتصح الكفالة بالمخرج الموظف لانه
دين مطالب من جهة العباد فصار كسائر الديون بخلاف
الزكاة في الاموال الظاهرة والباطنة لان الواجب
فيها فعل هو عبادة والمال محله **قوله** وكذا التوبة
وقى ما تكون بحق كاحرس الخراس وكرى الهرا المترك
والماله الموظف لتجهيز الجيش وقراء الاسر اذ قيل اريد به ما
ليس بحق كالجبايات التي في زماننا ياخذها الظلمة بغير حق
فان كانت مرايا الشئ هو الاول جازت الكفالة بالاخلاق
لانه واجب مضمون وان كان مراده الثاني ففيه اختلاف
الشارح فقيل لا يجوز الكفالة بها وهو قول صدر الاسلام
وقيل يجوز قال صدر الشريعة وعليه الفتوى وهو قول
في الاسلام اليزدي ايضا لانها في المطابقة مثل سائر
الديون بل هو قول **قوله** وقيل غير ذلك قال
العيني قيل هي النوايب بعينها غير ان القيمة ما تكون

رايت والنوايب ليس براتب وانما يوظفه عند الحاجة اذا
لم يكن في بيت المال شيء وقيل هو ان يمنع احد الشريكين من
القسمه بئنه وبين اصحابه فيضمن ان ياتوا ليقوم مقامه
في القسمه لانها واجبة وقيل معناها اذا اقلما تخرج احد
الشريكين قسم صاحبه وقال الفقيه ابو الليث السرخسي
ذكر عن ابي بكر بن ابي سعيد انه قال وقع هذا الحرف
غلطا لا يعني له لانه القسمه بمصدر والمصدر الفعل غير
مضمون قلت دعوى الغلط غلط لان القسمه اسم
لانه بمعنى النصيب كما في قوله تعالى وبيئتهم ان الماؤ قسمه
بينهم والمراد بها النصيب وبمعنى الناقصة وهي ايضا اسم
قوله ثوب غاب عن دلال الايمان عليه معناه ما
ذكره قاضخان قال له لاله وقع الثوب من يدي وضاع
لم يضمن ولو قال لا ادرى في اي حانوت وضعت ضمن
انتهى **قوله** وذلك حين استعمله علي الجرمي الخ قال
في البحر الرائق وفي الدر المنثور في تفسير سورة يوسف
في قوله تعالى اجعلني على خزائن الارض قال اخرج
ابن ابي حاتم والحاكم عن ابي هريرة رم قال استعملني عمر
على الجرمين ثم عزلني وعمر مني اثني عشر الف عام دعاني
بعد الى العمل فابعت فقال وقد سال يوسف العمل وكان
خيرا منك فقلت ان يوسف بنى ابن بنى بنى بنى وانا
ابن امة وانا اخاف ان اقول بغير علم وانا افتي بغير علم وان
يضرب ظهري ويشتت عروفي ويؤخذ مالي انتهى **قوله**
فلما اكم اخذوا موالهم منهم وعزلهم الخ قال في كشف المرقلة هذا
مما علم وبكم ولا يجوز الفتوى به لانه يكون ذريعة الى ما لا يجوز
وذله لان حكاه زماننا قبحهم الله تعالى لو افتوا بهذا وصادروا

من ذكر

من ذكر لا يردون الاموال الى الاوقاف ان كانت من اوقاف
علمت اعيانها ولا يثبت المالك بل يصرفونها فيما ائتمنوا به مما
لا يليق ذكره فليكن هذا على ذكر من ان كنت فاقا لعن
اخوانهم ولقد شاهدنا من بعض وزراء مصر انه صادرا لعماله
والنظار وكثيرة الاوقاف في امواله كثيرة ولم يرد شيئا
منها الا اوقاف ولا يثبت للمال انتهى **باب**
كفالة الرجلين قوله لانه لو رجع بنصفه
لا يري الى الدوراني لو وقع في النصف من صاحبه كاف لصاحبه
ايضا ان يرجع عليه بان يجعل المؤدي عنه لانه المردة نائية
واذا اذنايه كاد انه فيؤدي الى الدوراني فيسقط كذا في الزيلعي
والدوراني **قوله** تكون الكفالة بمناء اي بخلاف الصورة
الاولي فان كل واحد منهما في النصف اصيل وهما كل واحد في
الكفر كقيل **قوله** لتضمنها الكفالة اي لتضمن المغاوضة
كفالة كل واحد منهما عن الاخر وقد مر في باب الشركة وهي اما
شرا وضمنا تضمنت وكالة وكفالة وتساويا ما لا يتصرفا
ودينا انتهى وبهذا اظهر ان ما في بعض النسخ من قوله تضمنها
بصفة التمنية من طغيان القلم **قوله** رجع على صاحبه
بنصفه لا استوانها قال الزيلعي جواز كفالتها استحقاقا
والقياس ان لا تجوز لانه كفالة المكاتب والكفالة ببدل
الكتابة بانفرادها باطللة وعند الاجتماع اولى بعينى والحب
بالطلاق فصا ركا اذا اختلفت كتابتهما وجب الاستحقاق
ان تصرفا لانهما يجب نصيبه بقدر الامكان وقد يمكن
تصبح هذه الكفالة بان يجعل المال كله على وكل واحد
منهما في حق المولى وفي حق نفسه وعقود الاخرى علقا بالاية
فيطالب المولى كل واحد منهما بجميع المال بحكم الاصل لا بحكم الكفا

فأيهما أدى عتق وعتق الآخر يتعالم كما في ولد المكاتبه لكن كل واحد
منهما كفيل في حق صاحبه لان المال في الحقيقة تقابل بهما حتى
انقسم عليهما فصارا كفايتهما عليه اصالة وكفاية المكاتب
بما عليه اصالة جائز فكان كل واحد منهما اصلا في الكل كفاية
فمن صاحبه بالكل ولا تظهر الكفاية الا في حق صاحبه لانها
ضرورية فيستقدر بقدر رها حتى يكون مطالبة المولى كل واحد
منهما بجميع المال بحكم الاصالة لا بحكم الكفاية فاذا ادعى أحدهما
شيئا وقع عن كل البكر فيقع نصف ذلك عن صاحبه المستوي
فمخرج به عليه ولو رجع بالكل لا يتحقق المساواة انتهى
قوله ولو كفلا مؤجلا ناقلا كما مرى لو كفلا رجلين
مؤجلا على اخر لا يلزم الكفيل الاموجلا قال في المنع اذا كفلا
مؤجلا لا يلزم الكفيل جالا لانه التزم المطالبة به من الطالب
ليس له ان يطالب بالدين المؤجل في الحال ثم اذا ادعى عنه يرجع به
بعد العتق ان كان بامر به لانه الكفيل بالاداء ملكه الدين
وقام مقام المطالب فالباطلة قبل الحرية انتهى **قوله**
جائز لان الحق له اي لان العبد ملكه والحق له في العبد لكونه
غير مدبوث مستغرق قال في المنع صحت هذه الكفاية لان امر
المولى بالبتكفيل يصح اذا لم يكن عليه دين فاذا كان عليه دين
مستغرق لا يجوز لانه يتضمن ابطال حق الفرياد كما لا يجوز
رهنه حرقا لخل في الكثر بهذا القدر وهو قيد لا بد منه
كتاب الحوالة قوله
الصحيح نعم فتح اقول وكذلك ذكر التصحيح في العناية وغيرها
من شرح الرهانية ولفظ العناية قال اذا تمت الحوالة برة
المجمل من الدين بالقبول وقوله من الدين اختيارا منه لما هو
الصحيح مما اختلف فيه مشايخنا فان منهم من ذهب الى انها

توجب

توجب براءة ذمة المجمل عن المطالبة والدين جميعا
ومنهم من ذهب الى انها توجب براءة منها من المطالبة
والاول هو الصحيح انتهى **قوله** ويزاد خامس
وهو حويل الظاهر من العبارة انه يزداد على مجموع هذه
الالفاظ الاربعة خامس حتى يصير في عليه كونه
خامسا وحي لا يفهم معنى قوله حويل هل هو بمعنى
المجمل او بمعنى المحتال لان كليهما من المزيد والحويل
لن المجرد والاخصص بواحد دون اخر الا ان يقال هو
راجع الى القريب فالاول ان يقول ويزاد رابع ليكون
نصا في معنى الدين بخلاف عبارة الفتح فانها حسنة
ونص فافهم ويقال له المحتال حويل فالمجمل هو المديون
والمحال والمحتال رب الدين والمحال عليه والمحتال عليه
هو الذي التزم ذلك الدين للمحتال والمحال به نفس
الدين انتهى ثم اطلقا على ما عني زاد على الدرر حيث
قال عند قوله المديون محيل والدين محتال ومحتال
له ومحال له يعني تطلق عليه هذه الالفاظ الاربعة
في الاصطلاح قوله يعني يطلق عليه الى الصواب
الالفاظ الثلاثة كما قدره قديمو لفظ الاربعة بناء
على ان لفظ محال ساقط من النسخة فانه ايضا متعمل
بمعنى الدائن كالمحال له انتهى وينبغي ان يكون لفظ
المحال من متن التنوير ايضا ساقطا حتى يصح قوله
خامسا انتهى وفي الكافي وقوله للمحتال المحتال له لغوه
لانه لا حاجة الى هذه الصلة انتهى وقال في طلبة الطلبة
لا حاجة الى هذه الصلة وان كان يتكلم بها المتفقه انتهى
قوله الا في الاول وهو المجمل قال في الزباد الحوالة

تصح بالأرض المحيل لأن التزام الدين من المحال عليه
تصرف في حق نفسه والمحيل لا يتضرر بل فيه نفعة لأن
المحال عليه لا يرجع إذا لم يكن بأمرة انتهى وقال الشرنبلالي
كونها تصح **قول** رضي المحيل هو المختار كما في المذهبين
بل قال ابن الكمال وإنما شرطه القدور
المرجوع قال في العناية وقيل لعل موضوع ما ذكر في
القدوري للرجوع قال في العناية وقيل لعل موضوع
ما ذكر في القدوري أن يكون المحيل على المحال عليه دين
يقدر ما يقبل الحوالة فإنها ح تكون استقانا المطالبة
المحيل عن المحال عليه فلا يصح الإبرضاء والظاهر أن الحوالة
قد يكون ابتداء أو لها من المحيل وقد يكون من المحال
عليه والاول أحالة وهو فعل اختياري لا يتصور
بدون الإرادة والرضا وهو وجه رواية القدوري
والثاني احتيالي يتم بدون إرادة المحيل بل بإرادة المحال
عليه ورضاه وهو وجه رواية الزيادة انتهى
قول وكذا حوالة المستحق بمعلومه قال في كشف
المرئيرج الكفر قال البرازي احتال ما لا يجوز لا على نفسه
يا ف قال لما جعلت بما يذوب كك على فالان لا تصح الحوالة
مع جهالة المال ولا تصح حوالة أيضا بهذا اللفظ انتهى قال
الحداوي ولا تصح في الحقوق أيضا انتهى وبه عرف ابن
الحوالة على الإمام من الغارزي بما يستحقه من الغنمة بعد
أحرازها غير صحيحة وإن حوالة المستحق بمعلومته في الوقف
على الناظر كذا في البحران كان مال الوقف تحت يدي الناظر
ينبغي أن تكون صحيحة كالأحالة على المودع بجامع أن كلا
منهما دين ولادين عليه وأما إذا لم يكن مال الوقف في يده

فلا

فلا لأنها البتة المطالبة انتهى قال في النهي ومقتضاه صحته
بحق الغنمة المحرزة تحت يد الإمام من أحد الغانمين وعند
فنه تروى وانتهى وبه علم أن قوله وعندى فيه تردد وليس
بشيء كلام الشارح بل من كلام النهر أقول ذكر هذه المسئلة
في البحر والنهر عند قوله الماتن ولو حاله بماله عند زيد
ودفعة صحت فإن هلك يدي في آخر كذا بالحوالة قبيل
مسئلة السباغ وأما في الكسوف فذكرها ههنا وهذا في
الحوالة المطلقة وأما المقيدة إلى المقيدة هي أن يقيد هاهنا
عليه أو بوجه أو عين في يده أو غصب أو نحوه
المطلقة أن يرسلها إلى لا يقيد هاهنا بواحد مما ذكر
سواء كان له دين على المحال عليه أو عنده عين له ولا كذا
في البحر **قول** بأن لا يكون المحيل هو المحال عليه ثانيا
قال في البحر أن المحتال عليه أحالة على الذي عليه الأصل
بري المحتال عليه الأول فإن توري المال على الذي عليه
الأصل لا يعاد إلى المحتال عليه الأول انتهى **قول**
وبأن فلسه الحاكم ومذاياه على أن الإفلاس لا يتحقق
حكم القاضي عنده خلافا لهما لأن المال غاد ولم يبح
قول تغلسا من الإفلاس ومعنى الإفلاس أن
لا يترك ما لا عين ولا دين ولا غنم لا سوا كفل بأمرة أو
لأنه خلف عنه ولومات وترك رهنا رهنه غيره بأمرة
أو بغيره أمره سلطه على البيع أو لإعاده الدين إلى ذمة المحيل
لأن عقد الرهن لم يبق بعد موت المحال عليه بغلسا إذ
لم يبق الدين عليه والرهن بدين ولادين محال بخلاف
ما إذا تركه كغسل بأمرة أو بغيره بأمرة لأن الكفيل خلف عنه كذا

في الذليق والهنر **قول** وقيل القول للمجمل قال في
فتح القدير في الميسر القول للطالب مع التهمة على
العلم لانه متمسك بالاصل وهو اليسر ولو كانت حيا فزعم
انه مفلس والقول له فلهذا كذا بعد سيرة وفي شرح الناصح
القول للمجمل مع التهمة لانكاره عود الدين انتهى وفي البحر
عن البرازية قال المجمل مات المحال عليه بعد اداء الدين الكفر
وقال المحتال بل قبله وتوي في الرجوع والقول للمحتال
لتمسكه بالاصل انتهى واورد على قولهم لتمسكه بالاصل
هو العسر فالواو صي لقراءة بني فلان وجاء واحد من بني
فلان وقال انا فقير وقالت الورثة انه غني والقول
للورثة وان كان الاصل العسر واجيب بالفرق لانا الفقير
مدع وليس يدفع شيئا عن نفسه من حيث العقود في مسئلتنا
الطالب متذكر يعني لان المجمل يدعواه ان المحتال عليه مات
عن وفاء يدعي توجبه المطالبة على الورثة وانها لم تكن
ثابتة على الوارث وهذا دعوى الطالب فانه متى ثبت ذلك
ليعود الدين على المجمل والطالب يدعي والفقير يتذكر ذلك
فقد انضم الى التمسك بالاصل الانكار يعني وفي مثله القول
قول التمسك بالاصل كذا في الزخيرة انتهى **قول**
بد من المجمل مثل الدين المحتال عليه لانكاره اقول قد سقط
تقديره ضمن المجمل مثل الدين المحتال عليه وعليه الدين
لانكاره اي على المحتال عليه الدين لانكاره وبوضوح ما ذكره
الشارح من قولهم ضمن مثل الدين لان سبب الرجوع قد
تحقق باقراره وهو قضاء دينه بامر الا انه يدعي عليه
دينا وهو ينكر والقول بالنكر والبيينة للمجمل انتهى **قول**

وقيل

وقيل الحوالة ليس اقرارا جواب لسؤال يدعيه بان قبول الحوالة
اقرار بدين له عليه فانه لو لم يكن عليه دين لما قبل فاجاب
بقوله وقبول الحوالة الي **قول** نعمارت الحوالة القيد
ثلاثة اقسام يعني الحوالة على الدين الخاص والمعصوب
والوعدة **قول** بخلاف الحوالة المطلقة اي
من حيث يطلب فيها المجمل المحتال عليه بالدين
او الدين وقيد المحتال عليه يدفعها الى المجمل اذ لا يخلو
لمن المحال له بما عنده او عليه بل حقه في مئة المحتال عليه
وفي مئة سبعة كذا في الدرر وفي المذبح واما اذا كانت مطلقة
لا تبطل بحال من الاحوال ولا ينقطع فيها مطالبة المجمل على
المحال عليه الا ان يؤدي فان ادي سقط ما عليه فصا
ولو تبين برادة المحال عليه من دين المجمل لا تبطل ايضا
ولو ان المجمل ابرأ المحال عليه من الدين صح الا برأه
قال المحال عليه او لم يقبل ولم يرجع المحال عليه على
المجمل بسبب لان البرادة استقاط وليست بتملكة فالهنا
لم يرجع انتهى **قول** وكذا في كل موضع ورد
الاستحقاق في البرازية ادي المال في الحوالة ومن الجنا
ان شارح على المحتال وان شارح على المجمل وعلى هذا
اذ باع الاجر المستاجر واحال اي الشترى بالثمن
على المستاجر ثم استحق المستاجر من يد الشترى وهو
قد ادي الثمن الى المستاجر ومن الجنا ان شارح بالثمن
على المواجه للمجمل وان شارح على المستاجر وكذا في كل موضع
ورد الاستحقاق انتهى **قول** فلو شرط فيها الاعطاء
من الثمن داره اي في دار المجمل فان هذه الحوالة فاسدة لان
هذه الحوالة ما لا يقدر على الوفاء بها وهو بيع الدار فان الحوالة

مما لا يهدر على الوهب هذا الشرط لا يكون توكيلا ببيع دار المحيل
 بخلاف ما اذا قبل المحتال عليه الحوالة بشرط ان يعطى ما له
 الحوالة من ثمن دار نفسه فانه يجوز ولكن لا يجبر المحتال
 عليه على بيع داره كذا في المذخ وقوله لعنه عن الوفاء
 علة لفساد الحوالة لاعتلة لعدم الجبر على المحيل لانه لا معنى
 له ففي كلامه تشويش لا يخفى والذي يدل عليه عبارة قاض
 قاضخان والخالصة حان قوله لكن لا يجبر على المحلة
 زائد من النسخ ولفظ الخالصة وعلى هذا الاجر اذا باع
 المتاجر واحال المتاجر على المشتري واستحق المبيع في يد
 المشتري وقد اوى الثمن الى المتاجر فهو محذر ان يشاء رجع
 على المتاجر وان شاء على الآخر كذا في كل موضع ورد الاستحقا
 وفي فتاوى القاضي الامام ومن صور فساد الحوالة ما
 اذا كانت الحوالة بشرط ان يعطى المحتال عليه مال الحوالة من ثمن
 دار المحيل او من عبده كانت الحوالة فاسدة لان هذه
 حوالة ما لا يقدر على الوفاء بهاد هو بيع الدار والعبد
 فان الحوالة بهذا الشرط لا تكون توكيلا ببيع دار المحيل
 بخلاف ما اذا قبل المحتال عليه الحوالة بشرط ان يعطى مال
 الحوالة من ثمن دار نفسه او من ثمن عبده لنفسه فانه يجوز
 الحوالة ولكن لا يجبر المحتال عليه على بيع داره ولا بيع عبده
 وهو بمنزلة ما لو قبل الحوالة على ان يعطى المال عنه المصداق
 فانه لا يجبر على اداء المال قبل الاجل واسه اعلم انتهى ومثله في
 قاضخان ان معنى صور فساد الحوالة والعهدة الا انه قال يدل
 قوله فكانت الحوالة فاسدة باطله **قوله** ولا يصح تأجيل
 عقدها الى الحوالة قال في البحر لا يصح تأجيل عقدها لحوالة كذا
 في المحيط **قوله** ولو ان المستقرض وهب منه الزايد لم يجز

بسطنا

بطلنا الكلام على هذه المسئلة في كتاب الصرف فلما جمع
قوله وادعى جحوده الماد اي ادعى ان المحتال عليه
 جحد ان يكون له عليه شيء قال في المذخ قال ابن يوسف لا يثبت
 المحتال له وان اقام البينة انه جحد لا تقبل بئنه الى اخر ما
 في الشرح **كتاب القضاء قوله**
 ويرد عليه اي على ما في الحواشي فان الكافر اهل للقضاء في
 الجملة وليس اهل الا اذا اقاموا على المسلمين بخلاف المتن فانه لا
 يرد عليه بشيء هذا افاده الشارح اقول مراد صاحب
 الحواشي ان كل من هو اهل في الشهادة على المسلمين فهو اهل
 للقضاء لان كل من هو اهل للقضاء فهو اهل لاداء الشهادة
 على المسلمين فحقه قضاء المسند على المستد اليه لا قصر المسند
 اليه على المسند قال لا يرد عليه بشيء فليتا مل ويؤيده ما في النهر
 حيث قاله وظاهر ان الكنية اعني كل من كان اهلا للشهادة
 وهو اهل للقضاء مطرده غير منعكسة عكسا لغويا فلا يرد
 ان من فعل ما يحل بالمرودة فهو اهل للقضاء دون الشهادة
 انتهى وقال الذي يلحقه باب التحكيم بشرط ان يكون اي الحكم على
 القضاء لانه بمنزلة القاضي فيما بينهما فشرط فيه ما بشرط في
 القاضي حتى لو حكما كافر او عدوا او تحردا في قذف او صبيحا
 لا يجوز لانه لا يصلح قاضيا لانعدام اهلية الشهادة فكذا
 احكاما وان حكما فاسقا او امرأة جاز كما في القضاء لانها اهل
 للشهادة وكذا الكافر في حق الكافر لانه اهل للشهادة في
 حقه وكذا يجوز تقليده القضاء ليحكم بين اهل الذمة انتهى
قوله قال في النهر وعليه فلا يثبت ايضا بتولية القضاء
 اي وعلى قوله ابن يوسف ان الفاسق اذا كان ذاجا وسرقة فانه
 يجب قبول شهادته لا يائى السلطان بتولية القضاء حيث كان ذا

صلاح

قال في النهر والفاسق اهل للقبض كما هو اصل الشهادة اي لا دأبها
 على معنى ان القاضي لو قضى بشهادة نفعه وانما كما يات بمولية
 الفاسق صرح بذلك في ايضا اح الاصلاح وافصح هذه الجملة
 ورد القول من قاداته ليس باهل له فلا يصح قضاؤه لانه لا يؤمن
 عليه لفسقه وهو قول الثلاثة واختاره الطحاوي قال
 العيني وينبغي ان يقتضي به خصوص ما في هذا الزمان اقول لو
 اعتبر هذا لاشته باب القضاء خصوص ما في زماننا فذلك كان باجراً
 عليه المص هو الاصح كما في الحاشية وهو اصح الاقوال كما في العادة
 واستثنى ابو يوسف ما اذا كان الفاسق فاجاه ومروقة
 فانه يجب قبول شهادته كذا في البرازية وعليه فلا ياتم ايضا
 بمولية القضاء حيث كان كذا الا ان يفرق بينهما انتهى
 معنى قوله حيث كان كذا كراي اذا جاء ومروقة **قوله**
 انه لم يرتفعها عندنا اي لم يبر مسألة قضاؤه القاضي على عدوه
 منصوصة عنه فاقال في المنع وينبغي ان يفضل فيها بين ما كان
 بعلمه وبين ما كان بشهادة العدو وله مخبر من الناس فيجوز
 في الثاني دون الاول انتهى فاك في الوهبانية **قوله**
 ولا قدح قالوا في العداوة مطلقاً وقد قيل في الدنيا بها يتأثر
 قال ابن النجدة في شرحه على الوهبانية عازي الى القنية نقلاً عن
 المحيط قال لا يجوز زهادة على رجل بينهما عداوة في شيء من
 امور الدنيا وان كانت بسبب من امور الدين تقبل قال اسناد
 رهبانه وجواب عن الاثمة يشير الى ان نفس العداوة بسبب
 الدنيا لا تمنع قبول الشهادة ما لم يفسد بسببها او يوجب تلك
 منفعة او يدفع عن نفسه مضراً وهو الصحيح وعليه الاعتماد
 وما في المحيط والوقعات اختيار المتأخرين واما الرواية المنصو
 فحقها وفي كثر الرؤس شهادة العدو وعليه عدوه تقبل وقال

الثاني

الثاني لا تقبل لما ان العداوة ان كانت فادحت في الشهادة وجب
 ان تكون فادحة في حق الكل كالفسق ولا تقبل وهكذا اطلق في
 خزائن الفقه وذكر في شرح السنة ومعال السنن على مذهب
 الشافعي لا تقبل شهادة العدو على عدوه لانه منهم وقال
 ابو حنيفة ربح تقبل اذا كان عدلاً قال استاذنا وهو الصحيح
 وعليه الاعتماد وفي المبسوط اذا كانت العداوة بينهما بسبب
 شيء من امور الدين وشهادة بعضهم على بعض تقبل لخلوها
 من اثم الكذب فان ما يعادي غيره لمجاورته حقوق
 الدين تمتنع من الشهادة بالزور وان كان يعاديه بسبب
 شيء من امور الدنيا فهذا يوجب فسقه فلا تقبل شهادته
 اذا ظهر ذلك منه انتهى وقد ظهر من كلامه والقنية ان العداوة
 تثبت الفسق فلا فرق في عدم قبول شهادته على عدوه
 وعلى غيره لكونه فاسقاً والبرازية جزم بعدم القبول اذا
 كانت العداوة من امور الدنيا ولم يكن خلاف ولا اشعر به
 ولا يخلو اخذ بقول المتأخرين وانه اعلم ثم ان المص فرع
 على ما تقدم مسألة قضى القاضي بشهادة العدو وعليه عدوه
 نقاد ان كانت العلة الفسق صح وان كانت معنى اخرى لا
 يصح في حق العدو دون غيره قال وقد يتوهم بعض المتفقهة
 من الشهود ان من خاص شخصاً في حق او ادعي عليه يصدر عدوه
 فيشهدون بينهما بالعداوة وليس كذلك وانما تثبت بخو
 القذف وقتل الولي والجرح نعم الخاصة تمنع الشهادة
 فيما وقعت فيه الخاصة كشهادة الوكيل فيما وكل فيه
 والوصي والمشرية وقد ذكر المص هنا مسألة قضا
 القاضي على عدوه انه لم يرها منصوصة عندنا
 فالسوي ينبغي ان يفضل فيها بين ما كان بعلمه وبين

فعله هو اعلان العداوة بطلان
 لا تقبل الفسق وصيبتكم توجب الفسق
 على القضاء هو منه

ما كان بشهادة العدة ولم يحضر من الناس فيجوز في الثاني
 دون الاول قلته وينبغي القول بالتفاد مطلقا اذا
 كان القاضي عدلا ولا والله اعلم ثم نقل عن الراعي عن
 الماوردي جواز القضاء على العدة ولا الشهادة عليه
 فارقا بظهور اسباب الحكم وخفاء اسباب الشهادة
 والله اعلم انتهى كلام ابن النخعي **قوله** وقيل نعم
 يصلح وبه حزم في الكنز ا قوله قال في الكنز والفاسق
 يصلح مفتيا وقيل لا يصلح انتهى قال الزيلعي لا يصلح لانه
 من امور المسلمين وخبره غير مقبول في الدلائل وجه
 الاول انه يجتهد حذر النسبة الى الخطاء انتهى وقال
 العيني الفاسق لا يصلح انه يكون مفتيا موالدة واختاره كثير
 من المتأخرين وقال صدر الاسلام البيهقي في اصوله اجمع
 العلماء والفقهاء ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد فانه
 لا يقدر ان يفتي بما ان يكون ممن اهل الاجتهاد فانه لا يقدر
 ان يفتي الناس اذ لم يكن من اهل الاجتهاد لا يحل له ان يفتي الا
 بطريق الحكاية فيجوز ما يحفظ من اقوال الفقهاء ولا يحل ان
 يفتي بما لا يحفظ فيه قولاً من اقوال المتقدمين انتهى وفي
 البحر وظاهراً في التمهيد انه لا يحل استيفاء الفاسق اتفاقاً
 فانه قال الاتفاق على استيفاء من عرف من اهل العلم بالادب
 والعدالة او راوه مفتياً والناس يستفتونه بعظمته
 على امتناعه ان ظن عدم احدهما فان جهل احدهما دون
 عدالة فالحتم ومنع استيفائه بخلاف المجهول من غيره اذ الاتفاق
 على المنع انتهى **قوله** وفي الخلاصة انما ينفذ القضاء في
 المجتهد فيه اذا علم انه مجتهد فيه والا فلا قال في البحر لو قضى
 في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك قيل ينفذ قضاءه وعالم

انه لا ينفذ

انه لا ينفذ وانما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه قال شمس
 الائمة هذا هو ظاهر المذهب وفي الفصول القاضي اذا قضى
 في محل الاجتهاد وهو بريء خلاف ذلك انه لا ينفذ وفي
 بعض المواضع قال انه ينفذ ولم يذكر فيه خلافاً
 والصحيح انه فيه خلافاً بين ابي حنيفة وصاحبيه وذكر
 في المحیط اختلاف الرواية في بعضها نفاذ القضاء وفي
 بعضها حل الاقدام على القضاء انتهى وفي عمدة
 الفتاوى القاضي اذا قضى بقول مرجوع عنه حاز
 وكذا لو قضى في فصل مجتهد فيه انتهى وكذا في السراية
 وفي اما في الفتاوى قضى بخلاف مذهبه وهو مختلف فيه
 قال ابو حنيفة ينفذ وقال ابو يوسف لا ينفذ انتهى
 فقرر ان القاضي المقلد اذا قضى بمذهب غيره فانه
 ينفذ وكذا اذا قضى برواية ضعيفة او بقول ضعيف
 لا طلاق قولهم ان القول الضعيف يتقوى بقضاء القاضي
 وما قيل في فتح القدير من ان هذا انما هو في المجتهد ثابت
 في بعض العبارات وكذا قال في القضية القاضي المقلد اذا
 قضى بخلاف مذهبه لا ينفذ انتهى اقوال وسيأتي قريباً وان
 لم يكن مجتهدا فعليه تقليد مذهب واتباع رايهم فاذا قضى بخلاف
 لا ينفذ حكمه انتهى **قوله** المصير شرط لنفاذ القضاء
 في ظاهر الرواية قال في البحر كما في القضاء قيل قوله اهله
 اهل الشهادة ولا يشترط له المصير على ظاهر الرواية فالقضاء
 بالسواد صحيح وبه يفتي كذا في البرازية ولا يشترط ان يكون
 المدعيان من بلد القاضي اذا كانت الدعوى في المنزل والدين
 واما اذا كانت في عمار لا في ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة
 والبرازية وايضا ان تغرم خلاف ذلك فانه غلط انتهى

مته

وفي كشف الدر من علي الكثر وليس من الشرايط المصير في القضا
في السواد وبه يفتي كما في البرازية ولا يكون المتداعيين
بالقاضي في غير العقار واما العقار الذي ليس في ولايته
فالاصح منه الجوار كما في الخلاصة وغيره انتهى ثم راجعت كتابي
الشيخ خزانة الدين الرملة على المخرج فقال قوله المصير شرط لنفاذه
القضاء في ظاهر الرواية اقول في المحرر لا يشترط المصير على ظاهر
الرواية اقول قال في المحرر ولا يشترط في القضا بالسواد في جميع
وبه يفتي كذا في البرازية انتهى وقد علم ان كلام القولي
معنى الى ظاهر الرواية وفيه كامل انتهى كلام الدر في الخلاصة
ليس لقاضي الجند ولاية على غير اهل العسكر ومن كان محترفا
في سوق العسكر فهو جند فاضمان في مصر واحد كل منهما
في نصف المصير فدل على من محلة هذا القاضي على رجل من محلة
قاضي اخر دعوى عندي يوسف يعتبر خاله المدعي وخضرة
خصمه الى القاضي الذي في محلة المدعي وعند محلة الخصم الذي
عليه وهو الصحيح فان اختصم غربيا من اهل ولاية اخري
عند قاضي الولاية هذه بالبلدة قال يصح قضاؤه ويكون
ذلك بمنزلة التحكيم من هذا القاضي حتى لو كان الدعوى
في دين له ففي فوائد شمس الاسلام الاورجند في روح
وفي غير المنقود يصح قضاؤه بينهما ولو كانت الدعوى في عقار
موضعه في ولاية اخري ليس للقاضي ان يقضي على المدعي
عليه بقصر يده عند ويسلم الى المدعي لانه لا ولاية له على هذا
بخلاف الدين والعين الحاضر لان ولايته ثابتة على ذلك
قال رحمه الله الصحيح ان ولاية القاضي في المحرر يصح وان
لم يكن المحرر في ولايته والمسئلة منصوصة في اوب القاضي
لخصاف فيفض القاضي فيكتب الى القاضي الذي هو في ولايته

قضاء

ان يعلم

ان يعلم اليه انتهى **قوله** وهو عالم بها اي والسلطات
عالم بالرشوة **قوله** لكن في الفتح من قلده بواسطة
الشفعة المح قال في النهر واعلم انهم قسموا الرشوة اربعة
اقسام حرام على الاخذ والعطي وهو الرشوة على تقليد
القضاء والامارة اما الذي قلده بواسطة الشفعا فكالة
قلده احتسابا كذا في الفتح الثاني اربط الحكم وهو كذا
حرام من الجانبين الثالث اخذ المال ليسوى امره
عند السلطات دفعا للضرر او جلبا للنفع فهو حرام
على الاخذ لا الدافع وفي القنية ابراءه عن الدين ليسوى
امره عند السلطان لا يبرأه وهو رشوة انتهى وفي
الخلاصة اما الذي قلده بسبب الشفعا فهو الذي
قلده القضا احتسابا على السواء في نفاذ قضاياهما في
المجتهدات وان كان لا يحل الطالب بالشفعا **قوله**
او بغيره اي او بغير اخذ الرشوة كشراب الخمر وغيره من العاصي
قاله العيني وانما خص الرشوة بالذكر لانهما معظم الاعيان
التي توجب الفسق خصوصا بين القضاة وذكر السر
وتسوية فصوله القاضى اذا ارتشى وحكم لا ينفذ قضاءه فيما
ارتشى وينفذ فيما لم يرتش وذكر الامام البردوي انه ينفذ
فيما ارتشى قضاء وقال بعض مشايخنا ان قضاياه فيما ارتشى
وفيما لم يرتش باطلة وبالقول الاول اخذ شمس الامة
الرجسي وهو اختيار الحضاف وان ارتشى ولد القاضي او
كاتبه او بعض اهوائه فان كان بامرره ورضاه فهو مألوف
ارتشى القاضي سواء ويكون قضاءه مردودا وكان بغير علم
القاضي نفذ وكان على المرتشى رد ما قبض وفي كتاب ادب
القاضي لابن محمد الناصبي النيسابوري ان اخذ القاضي

الرشوة وحكم الذي رشاه بحق ليس فيه ظلم كان الحكم
باطلا ولا يعمل لاحد ان ينفذ ذلك القضاء من القضاة بل
يرده فقد سقطت عدالة الرشي انتهى **قول** **الشيخ** والاختار
شرط الاولوية لتعذره على ان يجوز زحلوا زمان عنه
عند الاكثر اقول دلالة كلامه هذا على ان المراد من الاجتهاد
الاجتهاد المطلق وانه جائز الوجود قال في النهر وشرطه
اي الاجتهاد الاسلام والعقل والبلوغ وكونه فقيها لنفسه
اي شديد الفهم بالطبع وعالما باللغة والعربية وكونه
حاويا لكتاب الله تعالى وما يتعلق بالاحكام وعالما بالحد
متناوضا وناسحا ونسوخا وبالقياض وهذه
الشروط انما هي في حق المجتهد المطلق الذي يقضي جميع
الاحكام واما المجتهد في حكم دون حكم فعليه معرفة ما
يتعلق به كذا الحكم مثلا الاجتهاد في حكم متعلق بالصلوة
لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق بالنكاح ومراد المصنف
ههنا الاجتهاد بالمعنى الاول انتهى اقول وهو صريح في
ان المراد من الاجتهاد الاجتهاد المطلق وهو جائز الوجود
وفي حق القدر واشترط اهلية الاجتهاد قال الصحيح
انها ليست شرطا للولاية بل الاولوية فاما تقليد الجاهل
فلصحيح عنه نادى حكم بفتوى غيره خلافا لما في
وما لك واحد وقولكم رواية عن علمنا نص محمد في
الاصول ان التقليد لا يجوز ان يكون قاضيا ولكن المختار
خلافا لما لو القضاء يستدعي القدرة عليه ولا قدرة
بدون العلم قلنا يمكنه القضاء بفتوى غيره ومقصود
القضاء هو ايصال الحق الى مستحقه ودفع الظلم يحصل
بنفا شرائط ضايعة والمراد بالعلم ليس ما يقطع بطوابعه

بل ما يظنه المجتهد فانه لا قطع في مسائل الفقه فاذا قضى
بقوله مجتهد فيه فقد قضى بذلك العلم وهو المطلوب
انتهى **قوله** **الشيخ** علم ان المراد بالاجتهاد في المتن الاجتهاد
المطلق وانه جائز الوجود ويؤيده ما في العناية
من قوله وقد ذكر محمد في الاصول ان التقليد لا يجوز
ان يكون قاضيا لكن الصحيح ان اهلية الاجتهاد
شرط الاولوية قال الحنفى القاضي يقضي باجتهاد
نفسه ان كانت له راي فان لم يكن له راي وساله فقيها
اخذ بقوله وقوله واما تقليد الجاهل فصحيح عندنا
بحتمل ان يكون مراده بالجاهل المقلد لانه ذكره في مقابلة
المجتهد وسماه جاهلا بالنسبة الى المجتهد وهو المناسب
لسياق كلامه وبحتمل ان يكون المراد به من لا يحفظ
شئ من احوال الفقهاء وهو المناسب لسياق الفقهاء
كلامه وهو قوله خلافا لما في المتن فانه عليه بقوله ان
الامر بالقضاء يستدعي القدرة عليه ولا قدرة بدون
العلم انتهى التأييد انه قال الصحيح ان اهلية الاجتهاد
شرط الاولوية والمطلق ينصرف الى الفرد الكامل والكامل
هو المجتهد المطلق نعم قال الغزالي المجتهد المطلق متعذر
في عصرنا قال في الفتح قال الغزالي واجتماع هذه الشروط
من العدالة والاجتهاد وغيرها متعذر في عصرنا لاختلاف
العصر عن المجتهد والعدل فالوجه تنفيذ قضاء كل من ولاه
سلطان ذو شوكة وان كان جاهلا فاسقا وهو ظاهر
الذهب عندنا انتهى **قوله** **الشيخ** العلم من قوله لكن في ايمان
البرزاني قوله واما العلم كلام البرزاني ذكره في البحر والنهر
الا ان الشارح لم يعز اليها **قوله** **الشيخ** اما من يحفظ احوال

المجتهد فليس بمفتي قاله ابن الرمام واعلم ان ما ذكره القاض
 ابو نوح كونه موثوقا به في بینه وعفاهه الى اخره وان يكون مجتهدا
 وذكره المفتي فلا يفتي لا المجتهد وقد استقر رأي الاصوليين
 على ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد من حفظ اقوال
 المجتهد فليس بمفتي والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول
 المجتهد كما في حنفية على جهة الحكاية ففوق ان ما يكون في
 زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل وصح
 كلام المفتي لما خذبه المستفتي وطريق نقله لذلك عن
 المجتهد احدا الاصرين اما ان يكون له سند فيه اليها و
 ما خذره من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب
 محمد بن الحسن ونحوها من النسخات المتشهوره
 للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر عنهم او المشهور هكذا
 ذكر الرازي فعلى هذا الوجه بعض نسخ النوادر
 في زماننا لا يحمل عزومها فيها الى محمد ولا الى ابي يوسف
 لانها لم تستمر في عصرنا في ديارنا ولم تتداول بها اذا
 وجد النقل عن النوادر مثلا في كتاب مشهور معروف
 كالهداية والمبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك
 الكتاب فلو كان حافظا للاقوال المختلفة للمجتهدين
 ولا يعرف الحجة ولا قدرة له على الاجتهاد والمترجيح لا يقطع
 بقوله منها يفتي به بل يحكيها المستفتي فتختار المستفتي
 ما يقع في قلبه انه الاصول ذكره في بعض الجمل مع
 وعنده ان لا يجب عليه حكاية بل يكفي ان يحكي قول
 منها فان القائل له ان يقلد اي مجتهد شاء فان ذكر احد
 فقلده حصل العصور ولم لا يقطع عليه فيقول جواب
 مسالتك كذا بل يقول قال ابو حنيفة حكم هذا كذا ثم لو

حكه الكلي فاخذ بما يقع في قلبه انه الاصول اولى والعامة
 لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطايه وعلي
 هذا اذا استفتي فقده من اعني مجتهدا من فاختلنا عليه
 الاولي ان ياخذ بما يميل اليه قلبه منهما وعنده ان لو اخذ
 بقوله الذي لا يميل اليه جاز لان ميله وعنده سواء
 والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل ذلك اصحاب
 ذلك المجتهد او اخطا انتهى كلام ابن الرمام وتبعه
 ابن النجيم في حجه والتمسنا شي في المنع وصاحب الكشف
 في كشف الرمز مشرح الكثر **قوله** ولا يطلب القضاء
 بقلبه ولا يسأله بلسانه اشارات اخرج الى وجه الجمع بين
 النهي عن الطلب وبين النهي عن السؤال كما قال الواجب
 القدوري بين النهي عن طلبه والنهي عن سؤاله ففرم
 الشارحون الغايه بينهما فقبل الطلب بالقلب والسؤال
 باللسان كذا في المستصفى وفي التبايع الطلب ان يقول
 الامام وتلى والسؤال ان يقول للناس لو كان لا
 قضاء بلادة كذا لاجتهت الى ذلك وهو يطع ان يبلغ
 ذلك الامام والمراد كراهة السؤال تحريما كما في فتح
 القدير وليس النهي عن السؤال على اطلاقه بل هو يقيد
 بان لا يتعين للقضاء اما ان تعين بان لا يكون احد
 غيره يصلح للقضاء عليه الطلب ضيافة لحقوق المسلمين
 ودفع الظلم الظالمين واستحق بعض الشافعية طلبه
 لحامل الذكر النثر العلم كما في المعراج ولم ار حكم ما اذا تعان
 ولم يؤد الامال هل على بدله وكذا لم ار حكم جواز
 عزله وينبغي ان يحل بدله لما لم يحل طلبه وان يحرم
 عزله كذا في البحر الرائق **قوله** وكراهة تحريما التقليد قال

في البحر وهما نكتان التقليديان النصب من السلطان والتقليد
اي قبول تقليد القضاة هي الاولى انتهى اقول ههنا ايضا
تحتاج شارحنا اختار النسخة الثانية التي هي الاولى حيث
فسرها بقوله اخذ القضاة **قوله** ثم ان المجتهد فرض علينا قال
في البحر انه فرض عين ان تعين وفرض كفاية للتأهل عند جوار
غيره لكن رخصة ومكروه عند خوف العجز والخيف ويتبع
ان يكون حراما عند غالب ظنه انه يجوز في الحكم ومباح كما
قد مرناه ففهم الاحكام الخمسة واما عند الاهل فيجوز عليهم خلو
فيه فطعا انتهى **قوله** يعني السجلات جمع سجل وهو
لكتاب القاضي وعند الفقهاء ما كتب فيه خصوصية النكاح
عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار والانكار والحكم بالبنية
او النكول **قوله** وتنفقة من لغيره ماله في بيت المال
قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج ان من جلس من
اهل الدعاية والتلصص والحنانيات ولا مال له ان نفقته
في بيت المال وكسوتهم وكذا اسراء المسلمين **قوله**
وقيل الحقاي وقيل الزمة الحق قال في البحر عند قول الماتن
من اقر بحق وقامت عليه بينة الزمة المراد الزمة للجلس
كما اشار اليه من لا يسكن اي اقام حبيسه ويصح ان يراد
الزمة الحق واليه يشير بقدر يرفع القدير والظاهر عندي
ما قاله مسكين لان الثاني لا يطرده في كل اقرار لان المحققين
اذا اقر بسبب عقوبة خالصة كالزنا وشرب الخمر فقال اني
اقررت عند القاضي العزول اربع مرات في الزنا ولم يقم
الحجة علي فان القاضي لا يقيم عليه لان ما كان من مجلس
العزول بطل لكن يستقبل العمل الامر فان اقر حده ثم بعد
الجلد يتاني وينادي عليه ثم يطلقه انتهى **قوله**

لانه الحق بالرعايا وشهادة العدة لا تقبل هكذا في النسخ وهو
تحريف فان نسخ الدر المنقول عنها لانه صار كواحد من الرعايا
وشهادة الواحد ليست بحجة خصوصا اذا كانت بفعل
نفسه انتهى فخرقة الكتاب الى ما تری فلو قال وشهادته
الواحد لا تقبل كان قريبا في المعنى من المنقول عنه
وقوله لكن اخي قاري التبرية يقبل لها اي شهادة
العدو صبي على غلط الاول فليقبله **قوله**
فيقبل قوله فتبنا انها لزيد ضمير انها للودايغ وغلات
الوقف وكذلك ضمير فتبنا الا ان الاول باعتبار الجماعة
الثاني باعتبار العدة بين اي يقبل قوله القاضي انها لزيد
سواء قال دفا اليه انه حين سلمها اليه قال هو لزيد او قال
لا ادري لمن هو لانه بهذا الاقرار ثبت انه مودع المعروف
وبه المودع كيدوه وكذا لو قال سلمها الي وهو لفلان وقال
المعزول بل هو لفلان فالقول للمعزول ايضا باقراره غير
مقبول ولو قال دفا اليه لفلان من فلان ثم قال دفعت
الى القاضي وقال القاضي هي لفلان اخراجهما الى من اقر
دفا اليه له وضمن مثله او قيمة للمعزول لانه دفعه الى من اقره
به هكذا في الدر وهذا الوجه الاخير هو معنى قوله الشارح
الا اذا بدا دوا اليه ثم كان الاول ان يقول الشارح انها
لزيد بصيغة التثنية لطابق قوله فيها وقال العيني
فيها اي في الودايغ وغلات الوقف لانه ثبت باقراره
انه مودع القاضي وبه المودع كيدوه فصار كانه في يده
فيقبل اقراره به الا اذا بدا صاحبه اليه بالاقرار لغيره
ثم اقرت سلم القاضي اليه والقاضي يقربه لغيره فسلم
الى المعزول الاول ويضمن المقر قيمة للقاضي باقراره الثاني

انتهى وفي البحر السخلة على خمسة اوجيه الاول ان يقربان
 سلمها اليه ومع ذلك يقربها لغيره فادعاء ذو اليد بالاقرار
 للغير ثم يتسلم القاضي فاقترع القاضي بانها لغيره وحكمه ان
 يتسلم العين الى المقر له الاول ويضمن المقر قيمته ان
 كان اقبيا ومثله ان كان مثليا للقاضي باقراره الثاني
 يتسلمها لمن اقر له اي القاضي الثاني ان يتسلم حكمه
 ان لا يقبل قوله المقول الثالث ان يقربان المقول
 سلمه اليه ثم يقربه للغير عكس الاول وحكمه عدم قبول
 اقراره الثاني الرابع ان يبداء بالاقرار يتسلم القاضي
 ثم يقوله لا ادرى لمن هو وحكمه قبول قوله القاضي
 الخامس ان يقربان تسلمه من القاضي وصدق القاضي
 انها لقلان فيقبل قولها ويدفع الى القاضي ليدفعه الى
 فلان فلم يعمل بقوله في وجهه وعمل به في اربعة اوجه انتهى
قول بالاشراط اعانة التركيب اضافي اي بلا اشتراط
 ان يعينه المهدى اليه بخلاف الرشوة فانها تكون بشرط
 الاعانة المغطى قال لا قطع الفرق بين الهدية والرشوة
 ان الرشوة ما كان منها شرط الاعانة بخلاف الهدية وفي خزانه
 المفتاحين الهدية ان يعطيه ولا يكون معها شرط والرشوة
 ان يعطيه بشرط ان يعينه انتهى **قوله** ومفاده انه ليس
 للامام قبول الهدية والام لا تكن خصوصية اقول ليس للامام
 قبول الهدية فاد قوله ان من خصوصياته عليه الصلوة و
 السلام ان هداياه له ان الامام ليس له ان يقبلها بل مفاده
 ان الامام لا يقبلها لنفسه فيقبلها ويضعها في بيت المال وجوز
 بخلاف صلى الله عليه وسلم فان له ان يقبلها لنفسه ويصرفها
 الى نفسه والي شأه **قوله** السلطان والباشا قال

اعلى ذي اليه
 ثم اقر يتسلم القاضي اليه منه
 8

في النهر وله قبولها من الصيغ ويمنع ان يقبلها ايضا بان يكون
 لهم خصوصية انتهى **قوله** وهي التي لا يتخذها صاحبها
 لولا حضور القاضي فان كان يتخذها وان لم يحضر
 القاضي كانت عامة وقيل كل دعوة اتخذت في غير العرس
 والختان فهي خاصة والصحيح الاول كما في الهدية و
 الخلاصة والبراج وجزم به في الثانية واختاره
 السرخسي كما في الدرية والثاني محكي عن ابي علي السفي
 قال في الفتح وعندي انه حسن فان الغالب هو كونه
 الدعوة العامة هاتين ورعا مضى عمر ولم يعرف من اطلع
 طعنا ما ابداه العامة الناس الا هاتين وادعي
 في البرية ليس حسن اذا العامة عرفوا لا يتحصن في هاتين
 وادعي في البرية ليس حسن لانه الحقيقة كذلك وكذا
 طعام القدر في سرقاج وفي زماننا يصنع طعام عام في العيد
 انتهى وانت خبير بان هذا بعد ان الدعوى ان الغالب
 كون الدعوى العامة هاتين غرور اذ كذا في الزهر اقول
 حاصل جواب صاحب الزهر ان ما ذكرته نادر والغالب ان
 العام هاتين **فصل في الحسن قوله**
 وحسن عليه الصلاة والسلام رجلا بالتممة اقول رد
 ابو داود وسنده الى ابن ماجة عن ابيه عن جده ان
 النبي صلى الله عليه وسلم حسن رجلا في تممة **قوله**
 بنيت بعد نافع بخيسا في القاموس من باب البيان
 وفصل الخا المجهه خيسه بخيسا ذلله والخيس كعظم
 ومحدث السجج وسجن بناء على صوابه تتكلمه وكانا
 اولا جعله من قصب وسماه نافعاً فنقيه الصوص
 فقا به اما تراي كيتسا كيتسا بنيت بعد نافع بخيسا بابا حينا
 وايننا كيتسا

انتهى ومثله في المغرب وزاد ومنه ما انشده الحضاف لعلي
 رضي الله عنه بنيت بعدنا فاح محييا فذلك علي ان المنشد
 ليس بعلي خلافا لما في القاموس وفي فتح القدير
 اراد بما فيها كسبا الحساس **قوله** ليضجر المغرب
 الصجر قلق من غم وصيق نفس مع كلام وقد صجر
 من كذا ونضمر منه واخبره غيره انتهى وفي القاموس
 صجر منه وبه كنجح ونضجر تبهم فهو صجر انتهى اي ليضجر
 قلبه ويوقى ما عليه **قوله** اذا امتنع من كفار الظهار
 فهكذا في البحر والمنع والنهر وفي الحاشية لو كان له ديون اخرج
 ليحاطم ثم يحبس وفي الخلاصة الاصل من الكسبة لا يقول ولا
 ولا يقدر الا اذا حيف قراره وفي البرازية انه يحق الي
 يحسن الصوص ولا يضرب الا اذا اظهر وامتنع من التكفير
 اذ الى الاتفاق على قومه صرحوا بذلك في البابين في لا يجر
 خلافا لا يبين سفاك في النهر **قوله**
 وان فتر يضرب دون قبة تاديا ونطين باب الحبس في الفتى يذكر
 قال ابن التلمذ في شرحه عليها من خزائن الاكمل ولو فتر من الحبس
 يؤده القاضي بالسياط ولا يقيد قلة وهنا فرع غريب
 ذكره في البرازية اذا كان المحبوس متعنتا لا يؤدى الى المالبطين
 الباب ويترك له ومنه ثقبه يلقى منها الخنز والماد وهذا يعني
 قوله تطيين باب الحبس في الفتى يذكر في المتعنت **قوله**
 وعكسه السرخسي فقال ان ثبت الحق باقراره محجل حبسه وان
 ببينة لم يحجل حبسه بل يأمره بالاداء فان حبسه قال في العناية
 ووجه ان الدين اذا ثبت بالبينة كان له ان يتعذر ويقول
 ما علمت له دين علي فاذا علمت الان لا اتواني في قضائه ولا
 يمكنه مثل هذا الاعتذار في فصل الاقرار انتهى وفي الدرر واذا

ثبت

ثبت الحق على المحصى باقراره او ببينة امره القاضي بدفعه
 فان اي من الدفع بعد امره حبسه ولم يفرق بين ما اذا ثبت
 الحق عليه ببينة او اقراره وخرق بينهما في الهداية فقال
 اذا ثبت الحق عليه ببينة بحضرة لم يعرف كونه مما طالا
 في اول الوهلة فلهذا طلع في الامهال فلم يستعصم المالك
 فاذا امتنع بعد ذلك حبسه لظهور مطلد ومثله حكى عن الصدق
 الشهيد والمحقق عن شمس الائمة عكس ذلك والاحسن ما ذكر
 هو ههنا كما قاله الزيلعي انتهى وفي النهر ما ذكره في الهداية
 هو المذهب عندنا كما في البحر والصواب ان لا يحبس فيها اذا
 طلب المدعي ذلك حتى يسأله فان اقر ان له مالا امره بالدفع
 فان اي حبسه وان عجز عن البينة كان القول للمدعي في الامور
 الاربعه الثمن والقرض والمهر المحجل وما اتزمه بالكفالة و
 لو طلب الامهال ليبيع عرضه امهل ثلثة ايام ولوله عقار
 يحبس ليبيعه ويقضى الدين ولو يضمن قليل انتهى **قوله**
 فليكن التوفيق اي بين كلامي صاحب الكنز والدرر وبين
 ما في الهداية والوقاية والجمع لا يبين ما قاله السرخسي وما قاله
 في الهداية لان كلام الكنز والدرر محجل محجل على الفصل واما
 كلام السرخسي فعكس ما في الهداية فلا يبين التوفيق بينهما في
 النهاية والمال غير مقدم في حق الحبس حتى انه يحبس في الدرهم
 وفي اقل منه لان مانع الدوهم وما دونه ظالم كذا في الكفالة
 والحوالة من المبسوط وفي الباب الحادي والثلاثين من شرح
 ادب القاضي للصدر الشهيد وفي الفصل التاسع من
 الذخيرة وفي الفصل السابع والعشرين من المغني وذكر
 في القواعد الظهيرية وكان والدي يقول حكى عن
 الشيخ الامام الاجل لحمس الائمة السرخسي انه كان يقول

اي في الاقرار والبينة هـ

ان ظهر الدين بالبيعة لا يحبس ولا مرة وان ظهر بالقرار
يحبس فكان عكس مسألة الكتاب انتهى **قول**
خلا فالفتوى قاضيان يعني انه لا يحبس في المهر قال
في الكفر حبسه في الثمن والقرض والمهر المجهل انتهى
قال في البحر وقد بالمهر المجهل لانه لا يحبس في المهر
وبصة في عليه الفتوى وفي الاصل لا يصدق في الصدق
لا فضل بين موصله ومجمله كما في البرازية ثم اعلم ان
قاضيان في الفتاوى ربح الاقتصار على الاول
فقال وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو
بال كالمقرض ومن البيع فالقول قول مدعي اليسار
روي ذلك عن ابي حنيفة وعلمه الفتوى لان قدرته كانت
ثابتة في المبدل فلا يقبل قوله في زوال تلك القدرة
وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال فالقول للمدعيون
وقال بعضهم ما وجب بعقده لم يقبل قوله وان لم يكن
بدلا عما هو مال انتهى وقد علمت ان الفتوى على الاول
وهو انه لا يحبس الا فيما كان بدلا عن مال فلا يحبس في
المهر والكفالة على المفتي به وهو خلاف تخار المصنف
تعالى صاحب الهداية وذكر الطرسوسي في انفع الوسائل
انه المذهب المفتي به فقد اختلف الاقناع فيما التزم به
ولم يكن بدلا مال والعمل على ما المتوفى كما في انفع
الوسائل وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى
انتهى بقول العبد الضعيف ها انا انقل لك عين عبارة
قاضيان يستضو لك ما قاله قال قاضيان في كتاب
الدعوى فضلة اقامة البيعة على الاقلاص فانما توجه
الحبس على المدعيون فان القاضي لا يسأل المدعيون الا

مال ولا يسأل المدعي المال في ظاهر الرواية فان سأل المدعي
من القاضي ان يسأل صاحب الدين المال سأل القاضي
بالاجماع فان قال الطالب هو ميسر لا يحبس وان قال
الطالب هو ميسر قاردا على القضاء وقال المدعيون
ان ميسر تكلموا فيه قال بعضهم القول قول المدعيون انه
ميسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال
كالقرض ومن البيع فالقول قول المدعي اليسار مروي
ذلك عن ابي حنيفة وعلمه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة
بالمبدل فلا يقبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم
يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول منه قول المدعي
والله في توفيق هذه القول مثلثان احدهما احد الشريكتين
اذا اعتق العبد المشترك وادعى انه ميسر كان القول
منه قوله لان الضمان واجب بدلا عما ليس بمال والاصل
في الادعي هو العسرة والثانية المرافعة اذا طلبت نفقة
الموسرين والزوج يدعي العسرة كان القول قول الزوج
فقال بعضهم كلما وجب بعقده لا يقبل قول المدعيون
انه ميسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال انتهى **قول**
ثم عده في الاختيار لمبدل الخلع هنا خطأ اي عده صاحب
الاختيار لمبدل الخلع مع الصور التي يحبس فيها خطأ
فصير عده راجع الى صاحب الاختيار وقوله لمبدل
معقوله عده واللام فيه لتقوية العامل والمراد بقوله
هنا اي مع الثمن والقرض والتقدير عند صاحب
الاختيار لمبدل الخلع في هذا الموضع يعني مع القرض
الثمن خطأ قال في البحر لا يحبس في تسع صور الا ان يثبت
غريمه عنها بدلا الخلع وبذلك عتق نصيبه الشريك وبذلك

المصوب ونفقة الزوجات ونفقة الأقارب واروش
الجنايات ويدل دم تاحر من المهر بعد الدخول ويدل
المتلفات ذكره الطرسوسي واخطاء صاحب المختار
في نقل الحكم في الخلع فإنه جعله مع ثمن المتاع والقرض
وقال القواد قوله رب الدين ولا يلتفت الى ما قاله
الديون وهو المراء والاجنبي انتهى بقوله كان ينبغي ان
ان يقول بدله الاختيار المختار الا ان يقال المذكور
في المختار المذكور في الاختيار لكونه مسترح **قوله**
وفي نفقات البرارية ثبتت البسار بالاختيار هذا اي لو
اخبر عدلان او واحد بالبسار ثبتت البسار هذا قال في النهر
وفي نفقات البرارية وان لم يكن لها بينة على بساره وطلبت
من القاضي ان يسأل جرائه انه لا يحب عليه السؤال وان
سأل كان حسنا فان اخبره عدلان ببساره ثبتت البسار
بخلاف ما يروى من حيث لا يثبت البسار بالاختيار وان قالوا
بمعنا انه موثر بلغنا ذلك لا يقبله القاضي انتهى وقال فيه
ايضا وكيفية الاختيار ان يقول الخبير ان حاله حال المحرمين في
نفقته وكسوته وقد اخبرناه في السر والعالية انتهى
وفي النهاية وان اخبره ثقة عمل بقوله لا ما سبيله سبيل
الاخبار يكتفي فيه بقوله الواحد كما لاخبار بالثبوت والعدل
انتهى وفي الزمعي والواحد العدل يكفي والاثنان احوط انتهى
قوله اذ الراي لزمه ملكة الاجتهاد اقوله ومن لم يكن
كذلك فلا يعمل الا بما صححه المجتهدون واصحاب الترجيح **قوله**
لكنها بالاعتسار بالنفي اقوله ذكره ان الشهادة بالنفي لا تتبع
الا اذا احاط به علم الشاهد وفي الاشياء والنظام شهادة
النفي غير مقبولة الا في عشرة نواحي اعلت طلاقها على عدم شيء

فشهدا

فشهدا بالعدم وفيما اذا شهدا بقتل الدابة عنده ولم يزل
في ملكه وفيما اذا شهدا انه قال لا المسيح ابن الله ولم يقل قوله
النصارى وفيما اذا شهدا بخلع او طلاق ولم يستثن
فيما اذا شهدا امام اهل قرية فشهدا ان هؤلاء لم يكونوا فيها
وقت الايمان وفيما اذا شهدا ان الاجل لم يذكر في عقد
السم وفي الارث اذا قالوا الاوارث له غيره وفيما اذا
شهدا انها رضى عن الظير بغير شاة لابلين نفسها كما في
جامع الفصولية وتقبل بينة النفي المتواتر كما في الظهيرة
والبرازية انتهى قال في حاشية البصري وفي الاجناس ولو
اقام رجل البينة انه قتل اباة منذ سنة واقام الذي
قامت عليه البينة ان الذي شهد واعلم انه قتل صلي
بالناس العام الوسم وصلى الجمعة فان ابا حنيفة قال
اذا كان شيء مشهورا لا صدق اولى ولا يختلفان عن
ابحنيفة انتهى وفي المنسوط السرخسي من الحدود وكذلك
ان قال اني آتي بالبينة اني كنت غائبا ذلك اليوم في
ارض كذا لم يقبل منه الا ان يجيء ذلك بامر مشهور يقبل
ذلك في الحدود والعقاص والاموال وغير ذلك اي الشهادة
في النفي حجة كما في الاثبات انتهى **قوله** فان لم
يظهر له مال خلاه بالا كفيلا وقال في المخاي خلا القاضي
المجوس يعني اطلقه من السجن لان عسرته ثبتت عنده
فاستحق النظر الى المعسرة للاية تحبسه بعده يكون
ظلا وظاهرة كما قال شيخنا انه يطلقه بالا كفيلا الا في ثلاثة
انتهى قال في البحر فني ثلثة مواضع من شأنه والكلام
في اطلاقه جبر على ربه الدين فلو اطلقه بيمينه الدين
من غير بينة على فلاسه ورضي المجوس جاز ولا يتوقف

علي حضوره كما في البرازية الا في مال اليتيم فلا يطلقة
 الوصي وفي الوصايا القينة حبس الوصي غير ما به من
 الصبي ليس له ان يطلقة قبل قضاءه اذا كان ثوبسرا
 وان كراي ان ياخذ منه كفيلا ويطلقة فله ذلك ثم رقم
 ان كان معسرا جاز اطلاقه انتهى فتحري ان المعسر يجوز
 اطلاقه اتفاقا وفي الوسر خلاف انتهى **قوله**
 فلا لزوم له في الالباب الا ان يكتب فيه اي فلا لزوم
 في الالباب ايضا قال في البحر لا يلزمونه لئلا لان الالباب
 ليست بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع المالك في يده في
 الالباب فاللزام لا يتقيد حتى لو كان الرجل يكتب في الالباب
 قالوا لا لزوم في الالباب هكذا قال الفقيه ابو جعفر انتهى
قوله الا لضرورة وكلفة قال في الهداية من كتاب البحر
 الا اذا علم القاضي ان بالملزمة يدخل عليه ضربين بان لا يمكنه
 من دخوله داره في حبسه دفعا للضرر **قوله** وفي
 غير قبولها وهو الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل وبصير بن يحيى
 قال العيني ورد القاضي البيهقي على فلاسه قبل حبسه لانها
 ليست على النفي فلا تقبل ما لم تشاهد بموئيد وهو الحبس و
 بعده تقبل على سبيل الاحتياط لا على سبيل الوجوب وعن
 محمد انها قبل قبل الحبس وبه قال الشافعي واحد
 في رواية وبه كان يفتي الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل وبصير
 ابن يحيى وعامة المشايخ على الاول انتهى وفي العناية ولو
 قامت البيهقي على فلاسه قبل صني المدة بان اخبر واحد
 ثقة او اثنتان او شهر شاهدا ان ابنه مفلس معدم لا
 يعلم له ما لا سموي كسوة التي عليه وثياب ليله وقد اخبر
 امره سرا وعلانية فغلبه روايتان تقبل في رواية ولا تقبل

في رواية

في رواية لا يحبس وبه كان يفتي الشيخ الجليل ابو بكر محمد
 ابن الفضل وهو قول اسمعيل بن حماد ابن ابي حنيفة
 رحمهم الله تعالى وفي اخرى وعليه عامة مشايخ ما وراء النهر
 انه يحبس ولا يلتفت الى هذه البيهقي لانها على النفي
 فلا تقبل الا اذا تأيدت بموئيد وقبل الحبس ثانياً
 واذا حبس فضت مدة فقد تأيدت به اذا ظهر
 ان القادر على خلاص نفسه من مرارة الحبس لا
 يحتملها انتهى والحاصل ان المسئلة فيها اختلاف وانما
 ابو بكر ابن الفضل وبصير بن يحيى انها تقبل قبل الحبس
 وهي رواية عن محمد وهو من ذهب الامام الشافعي و
 قال به احمد في رواية وقال قاضيان بعد نقل نصي
 قول ابي بكر ويصح ان يكون مفوضا الى رأي القاضي
 ان علم يساره لا يقبلها وان علم اعساره قبلها انتهى
 قال في كشف الرغبتة وبقي ما اذا لم يعلم من حاله شيئا
 والظاهر انه لا يقبلها انتهى ومثله في النهر وكيفية الشهادة
 على الافلاسيان بقوله اشهد انه مفلس الى اخر ما ذكرناه
 من العناية **قوله** ولوتين سبب اعساره
 وشهدوا به فتقدم لاثباتها امر اعراضا قال في فتح
 القدير تقدم بيهقي البسار ما لو قال المدعي انه موسر
 وقال المدعي عليه اعسرت بعد ذلك واقام بذلك بيضة
 فانها تقدم لان معها علما بامر جاد وهو حدوث
 ذهاب المال انتهى وفي البحر وفيه بحث لجواز حدوث
 البسار بعد اعساره الذي ادعاه انتهى **قوله**
 يفيد هـ اي يفيد انه يحبس لانه قال سابقا ان يحبس لاجل
 الدين ولا يضرب الا لاجل الاتفاق على قرينة وقد عن الله

لاجل انفاق محرمه وما ذكره من الاخير قد قال في
 البحر الاصل له الخ اقول قال من الاخير وفي باب صلاة الجمعة لا
 يتخلف الا امام الخطبة اصلا والصلاة ابتداء يعني لا استغلا
 للخطبة لا يجوز اصلا والصلاة ابتداء بل يجوز بعد ما حدث
 الامام وهذا معنى ما قال في الهداية في كتاب ادب القاضي
 بخلاف المامور بقائه للجمعة حيث يتخلف لانه على شرف
 العنوان لتوقفه فكان الامر به اذا نابا لا استخلاف وقد
 قال شراحه يجوز له ان يتخلف لانه اذا للجمعة على
 شرف العوات لتوقفه بوقت يفوت الاداء بانقضائه
 فكان الامر به من الخليفة اذا نابا لا استخلاف دلالتك
 انما يجوز ذلك اذا كان الغرض من الخطبة لانها من شرائط
 افتتاح الجمعة ووجهه ان الخطبة والامانة بعدهما من
 افعال السلطان كالتقضاء فلم يجز لغيره الا باذن فاذا لم
 يوجد لم يجز فان قيل هل يجوز الخطبة التائب بحضور
 الاصل عند عدم الاذن كما جاز حكم التائب ونصرف الوكيل
 عند حضور القاضي والموكل فلنا الا لان مدارها حضور
 الراي فاذا وجد جاز بخلاف الجمعة اذا لم يدخل الراي في
 اقامتها الا اذا اذن اي لا يجوز استخلافه الا اذا كانت
 اي لا يجوز وماذا ونا من السلطان الاستخلاف فحينئذ
 يجوز ذلك وهذا مما يجوز حفظه فان الناس عنه قالوا
 انتهى ما في الدرر وقال في البحر بخلاف المامور في الجمعة
 فانه له الاستخلاف وان لم يفرض اليه ذلك لانه الامام الاعظم
 لما فوضها اليه مع علمه العوارض المانعة من اقامتها من الرضا
 والحدث في الصلاة مع ضيق الوقت وغيرها مما تعتبره ولا
 يمكن انتظار الامام الاعظم لانها لا تحمل التأخير عن الوقت

فكان

فكان اذا ناله في الاستخلاف دلالة وتأخير سماع الخصومة
 الى وجوب الاذن من الامام الاعظم يمكن لانه غير موقت بوقت
 كذا في المعراج وظاهره ان الاستخلاف جائز وان لم يكن
 لسبق الحديث في الصلاة كما اذا مرض الخطيب او سافر
 او حصل له ما يوجب فاستناب خطيبا مكانه وقد سئلت
 عن صحة تولية القاضي ابنه قاضيا حيث كان ماذونا
 في الاستخلاف فاجبت نعم وابعد اعلم وفي فروع الكرام
 ما يفيد ايضا فانه قال افرق بين القاضي والامام
 فان القاضي لا يملك الاستخلاف الا باذن والامام لا
 يملك بدونه والفرق ان الضرورة تحققه ههنا جواز
 ان يسبقه الحديث قبل الصلاة فلو توقفه على الاذن
 تفوت الجمعة ولا كذلك في القضاء انتهى وبهذا علم ان ما
 ذكره في شرح الدرر والغرر من ان الخطيب ليس له الاستخلاف
 ابتداء الا باذن لا اصل له انما هو فهم فهمه من بعض
 عبارات اقول فهم منه ان الخطيب له الاستخلاف في
 اذن لكن بشرط الضرورة حيث علم بقوله لجواز ان
 يسبقه الحديث قبل الصلاة ولما ذكر شراح الهداية من
 ان الجمعة على شرف العوات لتوقفه بوقت انتهى وكذلك
 السفر عذر وامام بالاعذر فلا يجوز الاستخلاف في الخطبة
 الا باذن وفي الدرر بخلاف المامور بقائه للجمعة حيث
 يجوز له ان يتخلف لان الوقت عالم بتوقفها وانما اذا عرض
 عارض فانت لا الى خلف ومعلوم ان الانسان عرض
 الاعراض فكان الوقت آذنا ولا لانه فان قبل شروعه لحديث
 اصابه لم يجز له ان يتخلف الا من شهر الخطبة وان بعد شروعه
 فاستخلف من لم يشهد بها جاز انتهى **قوله** نايب القاضي

مع

ف

المفوض اليه الاستنابة نائب عن الاصل وهو السلطان اقول
 فعلى هذه اذا اذن السلطان للنائب ان يستخلف فله ذلك
 والا لا كما في القاضى ويؤيده ما في الخلاصة والخليفة اذا اذن
 للقاضى بالاستخلاف فاستخلف رجلا واذن له بالاستخلاف
 جاز له الاستخلاف ثم وثم انتهى فله هذه العبارة على ان النائب
 اذا اذن له القاضى بالاستنابة لان المفوض معتبر عندنا في الروايات
 الفقهاء كما صرحوا به في غير موضع وفي الاستنباه من كتاب القضاء
 واما مفهوم الرواية فمحة كما في غاية البيان وقد تقدم ان
 النائب نائب عن الاصل وهو السلطان فاذن لنا نائبه
 اذن له من السلطان فجاز للنائب الاستخلاف بهذا الشرط وفيه
 ايضا القاضى مع النائب كالوكيل مع الموكل انتهى فكان الوكيل
 لا يملك التوكيد الا على اذن الموكل كذلك نائب القاضى لا يملك
 الاستنابة الا على موكل ثم اعلم انه قال في البحر والنهر وغيرهما اطلاق
 صحة الاستخلاف مع الاذن بقدر انه لا فرق في الحقيقة بين كونه
 موافقا لمذهبهم او لا انتهى بقي انه لا يصح استخلاف المخالف
 اذا كان الخليفة فيه بالموافق ويؤيده ما في النهر وهذا كله
 في القاضى المختص فاما المقلد وانما ولاه الحكم بمذهب ابي حنيفة
 مثلا فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى
قوله ربه علم دخول الفضيولى في القضاء كما في النهر
 واذا استخلف من لم يفوض اليه ذلك ففوضى الثاني بمحضه الاول
 او غير محضه الا انه اجاز جاز كالوكيل اذا اوكل مع عدم الاذن
 بشرط ان يكون الخليفة املا للقضاء لا رفقا ولا محدا وفي
 قد في ولا كما في العلم ان هذا قضاء فوضولي ابتدا فيستفاد منه
 ان الفضيولى بلا استخلاف لو قضى واياه القاضى صح انتهى
قوله وقد تعارضت روايتنا للقضاء بالموجب اعلم ان

السلف

السلف انما كانت احكامهم صريحة فيقولون فتقوله بالدرار
 وعرف ذلك ثم تعورف القضاء بالموجب تيسرا وهو عبارة عن
 المعنى المتعلق بما اضيف له في ظن القاضى شرعا من انه
 يقضى به فاذا حكم حنفى بموجب بيع مدبر كان بفناء الحكم
 بطلان البيع ولو قال الموثق وحكم بمقتضاه لا يصح
 لان الشيء لا يقتضى بطلاق نفسه ويظهر ان الحكم بالموجب
 اهم ثم هو لا يخلو بان يكون امرا واحدا او امورا يستلزم
 بعضها بعضا ولا فالاول كالعقضاء بالاملاكة الرسالة
 والطلاق والعناق اذ لا موجب لهذه سوى ثبوت
 ملك الرقبة للعين والحرية والثاني كما اذا ادعى ربة الدين
 على الكفيل به يذله على الغايبة الكفول عنه وطالبه به فانكر
 الدين فاقام البينة على الدين والكفالة فحكم بموجب ذلك فالله
 ههنا امران لزوم الدين للغايبة ولزوم ادائه على الكفيل والثاني
 يستلزم الاول في الثبوت والثالث كما اذا حكم شافعى بموجب
 بيع عقار اقتصر الحكم على ما وقعت به الدعوى فلا يكون حكما
 بان لا شفقة للمجارو وهكذا في نظائره هذا حاصل ما قرره ابن
 الغرس ذكره في النهر **قوله** او خالف كتابا لم يختلف في تاويله
 السلف كمتروك التسمية اقول في تمثيله بمتروك التسمية
 لما لم يختلف في تاويله السلف نظرات فيه اختلافا فالحا فلان
 عباس رضي الله تعالى عنهما قالان بحوان اكل مترك التسمية
 عمدا كما قاله الثاني ففي ذكره جلالين وفي البضاوي الآية
 ظاهرة في تحريم مترك التسمية عمدا او نسيانا واليه ذهب
 داود وعن احمد مثله وقال مالك والشافعي حلال
 لقوله عليه الصلاة والسلام وبسطة المسلم حلال وان لم
 يذكر اسم الله عليه ورفق ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه بين

جبه

العهد والعتيان واوله بالبيعة انتهى فعلم بما ذكرنا ان متروكة
التسمية اختلف فيه السلف فان ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
منهم فكانت على الشارح ان يمثل بحمل الامهات فانه لو قضى
قاضي حمل الامهات كان باطلا قال المحقق ابن الهمام قوله
الا ان مخالف الكتاب الى اخره حاصله بيان شرط جواز الاجتناب
ومنه يعلم كون المحل مجتهدا فيه حتى يجوز مخالفة او لا بشرط
فشرط حل الاجتهاد ان لا يكون مخالفا للكتاب والسنة
يعني المشهورة على البيعة على المدعي واليمين على من انكر
فلو قضى بشاهد ويمين لا ينفذ ويتوقف على اعضاء
قاضي اخر ذكره في اقتضيه الجاه وفي بعض المواضع ينفذ
مطلقا ثم يراد بالكتاب الجمع على مراده او ما يكون مدلوله
لفظه ولم يثبت نسخه ولا تاويله به ليل جمع عليه فالاول
مثل حريته عليكم امهاتكم الالة لو قضى قاضي حمل الامهات
كان باطلا لا ينفذ والثاني مثل فلا تاكلا واسما لم يذكر
اسم الله عليه فلا ينفذ الحكم بحمل متروكة التسمية عمدا وهذا
لا ينضبط فان النص قد يكون مؤولا لا يخرج عن ظاهره
فاذا استغناه بحاجب بانه مؤول بالمزبوح للانصاب ايام الجاهلية
ينفع الخلاف في انه مؤول قاضيا على غيره بمنع الاجتهاد
فيه نعم قد يترجح احد القولين على الاخر بقبول دليل
التاويل فينفع الاجتهاد في بعض افراد هذه القم انه
مما يسوغ فيه الاجتهاد او لا وكذا يمنع عن نفاذ القضاء
في بعض الاشياء ويجزونه وبالعرض ولقد نقل الخلاف
في المحل عندنا ايضا وان كان كثيرا لم يحكم الخلاف ففيه
الخلاصة في رابع جنس من النقل الرابع مراد ب القضاء
واما القضاء بحمل متروكة التسمية فجاز عندهما وعند ابي يوسف
لا يجوز

لا يجوز ان يترك وفي النهر القضاء بل يزوم ممن متروكة التسمية مخالف
لظاهر قوله تعالى ولا تاكلا واسما لم يذكر اسم الله عليه بناء على
ان الواو في قوله تعالى وانه لفسق للعطف والضمير راجع
الى مصدر الفاعل الذي دخل عليه حرف النفي او الى الموصول
على معنى وان اكله لفسق او جعل ما لم يذكر اسم الله عليه نفسه
فسقا كذا في الشافعي ويحتمل كونها حالية فتكون قدرا
للنهي عن اكل ما لم يذكر اسم الله عليه كالميتة وما ذكر عليه غير
اسم الله تعالى ورد بان التاكيد بان واللام لنفسه سلمناه
لكن لا نسلم انها قيد للنهي بل اشارة الى المعنى الموجب له كالا
شرب الخمر وهو حرام وهذا ظاهر ضعف ما في الخلاصة من
ان القضاء به جائز عندهما خلافا لابي يوسف انتهى اقوله
لا وجه لادعاء الضعف بصفة صحة النقل عنهما **قوله**
او بقصاص من يتبعن الولي واحدا يعني في صورة وجوب
القصاص اذ اعين الولي للقصاص واحدا فقضى به القاض
لا ينفذ **قوله** او صحة طلاق الة وصورته ثابتة
يقول ان طلقك ثلاثا فان طلق قبله ثلاثا ثم اوقع
الطلاق عليها قال في المصنف في اوله الكتاب بالطلاق واما ما سئله
فالتخلص من المكارة الدينية والدنيوية وبه يعلم ان طلاق
الدهور واقع كما في القسمة وفي جواهر الفتوى قال ابو العباس
ابن شريح من اصحاب الشافعي اذا قال الرجل لامرأة ان
طلقك ثلاثا فان طلق قبله ثلاثا ثم اوقع الطلاق
عليها لما يقع ايدا وانكر عليه جميع ائمة المسلمين من اصحاب
الشيعة والشافعي ولم يقل بذلك احد من اصحاب الشافعي
غير ابن شريح وانكر عليه المحققون من اصحاب الشافعي
ايضا مثل ايام الحرمين والشيخ ابي اسحق والامام الغزالي وهذا

قوله بخلاف مخالف لاهل القعدة فان الامة اخذت من
الصحابه والتابعين وائمة السلف من ابي حنيفة و
الثاني واصحابهما رضيهم الله تعالى علي ان طلاق
المكلف واقع وقد قال صلى الله عليه وسلم من خالف
الجماعة قيد شبر فقد خلع ريقه الاسلام وعن
بعض شيوخنا انه راي النبي صلى الله عليه وسلم في المنام
فسالته عن طلاق الدور فقال صلى الله عليه وسلم في المنام
من قال بطلا قاله ورقد اضل اقلي فقال الراي
لا يقبل مني فقال صلى الله عليه وسلم عليك الا البلاغ ثم بحث
في الاستدلال علي بطلانه ثم قال ولو حكم حاكم بجمعة
الدور وبقاء النكاح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ
حكمه ويجب علي حاكم آخر تفريقهما لان مثل هذا لا يعد خلافا
لانه قول مجهور باطلا فاسد ظاهر البطلان انتهى وهذا
التميز علي ان معنى قوله اي بجمعة طلاق الدور راي
جمعة الدور وثبوتها والدور باطل فالطلاق كذلك يعق
لوحكم القاضي بعدم وقوع الطلاق لزوم الدور علي
تقدير وقوعه لم ينفذ فلو لم يزد الشارح قوله طلاق
كان اظهر في المقصود **قوله** ومنها لو قضت المرأة
بحد وقود اي من الاقضية التي تنفذ قضاء المرأة بحد وقود
كذا في الدرر وسياقي متنا ولو قضت في حد وقود فرفع
الي قاض آخر فامضاه ليس لغرض ابطاله انتهى وذكر في
المنع في قعدا والي لا تنفذ قضاء المرأة في حد وقود فرفع
الي قاض آخر فامضاه ليس لغرض ابطاله انتهى فذكر
في الشرح خلافا ما ذكر في المتن وهذا اذا ذكرنا واربعين
موضعا لستم الفايده قاله في الاشباه والمنع واللفظ الاول

القاضي

القاضي اذا قضى في بحد فيه نفذ قضاؤه الا في سبيل
نفس اصحابنا فيها علي عدم النفاذ لو قضى ببطلات
الحق بمضي المدة او بالتفريق للعجز عن الانفاق غائبا
علي الصحيح لاحضرا او بجمعة نكاح من نيت ابيه او ابنته
عند ابي يوسف او بجمعة نكاح ام من نيت ابنتها او بنتها
الجمعة او سقوط المهر بالتقادم او بعدم تأجيل العتق
او بعدم صحة الرجعة بالارضاء او بعدم وقوع الثلاث
علي الحاي او بعدم وقوعها قبل الدخول او بعدم الوقوع
علي الحائض او بعدم وقوعها ما زاد علي الواحد او
بعدم وقوع الثلاث بكلمة او بعدم وقوعه علي الموطوعة
عقبه او بنصف الجاهل من طلق امراته قبل الدخول بها
بعد قبض المهر والتجهيز او بالشهادة علي خط ابيه او
قسامة يقتل او بالتفريق بين الزوجين بشهادة المرضق
او قضى لولده او رفع اليه حكم صبي او كافر
او الحكم بحج سفيه او بجمعة بيع نصيب الساكنة من قن
حر واحد منها او ببيع متروكة التسمية عامدا او ببيع
ام الولد علي الظاهر وقبل ينفذ علي الاصح او ببطلات
عفو المرأة عن القود او بجمعة طمان الخلاص او بزيادة
الا الحلة في معلوم الامام من اوقاف السيد او بحل
الطلقة ثانيا بجمعة عقد الثاني او بعدم ملك الكافر
مال المسلم باحضاره بدراهم او ببيع درهم بدراهم بدرا
بيد او بجمعة صلاة المحدث او بقسامة علي اهل الحلة
بثلف ماله او بحد القذف بالتعرض او بالفرقة في معتق
البعض او بعدم تصرف المرأة في مالها بغير اذن زوجها
لم ينفذ في الكل هذا ما حترته من البرازية والعمادية

والصبرية والتأخر خاتمة **قول** **الاف** مسألة
 الزوجة التي معها ولداي فان يوم القتل يدخل في هذه
 الصورة قال في الاستبصار عارضا الى الولو الخية ان يوم
 القتل لا يدخل وهي مسألة الزوجة التي معها ولد
 فانه تقبل بينهما تاريخ منقض لما قضى القاضي به
 من يوم القتل انتهى قال في حاشية العلامة البيري
 قال في الظهيرية على وجه الاشكال على قولهم ويوم
 القتل يدخل تحت القضاء الرجل اذا ادعى انه قتل اباه
 عمدا بالسيف منذ عشرين سنة وكان وارثا لا وارث
 له غيره واقام البينة على ذلك فجاءت امرة ومعهما ولد
 واقامت البينة ان والده هذا تزوجها منذ خمسة عشر
 سنة وان هذا ولده منها ورثته مع ابنته قال ابو حنيفة
 رضي الله تعالى عنه استحسن في هذا انه اجيز بينة المرأة ولا
 اثبت الولد ولا ابطال بينة الابن على القتل وكان هذا لا
 في امر النسب **قول** به ليدلها لو اقامت البينة على النكاح
 ولم تأت بالولد فالبينة بينة الابن وله الميراث دون المرأة
 وهذا قول ابو يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهما **قول**
 واستثنى محشوها من الاول مسائل اي من قولهم يوم الموت
 لا يدخل تحت القضاء استثنوا لو ادعى عياها ميراثا فالاستقراء
 تاريخا قال العبد المحوي في حاشيته قال بعض الفضلاء وقد
 ظفرت بمسألة في البرازية فيها القول بدخوله يوم الموت
 تحت القضاء ذكرها في كتاب الدعوي وهي لو ادعى الميراث
 وكل منهما يقول هذا لي ورثته من ابي ان في يد ثالث
 ولم يؤرخا تاريخا واحدا فان تصادقا ان احدهما سبق
 فهو له عند الامامية ولا يخفى ان فيه القول بدخوله يوم

الموت

الموت تحت القضاء لانه النزاع وقع في تقدم الملك فصار في
 جامع الفضولين مسألة فيها دخول يوم الموت تحت القضاء
 قال الوكيل يقض المال لوبرهن على كالتة وحكم بها ثم
 المطلوب ادعى ان الطالب مات قبل دعواه وليس
 له حق القبض يصح له دفع انتهى **قول** والا لا ينفذ
 اتفاقا كما لا ريب في وان لم يكن سببا يمكن انشاءه
 لا ينفذ القضاء باطبا اتفاقا كما لا ريب قال في البحر الرائق
 واعلم ان الارث حكم حكم الاملاك المطلقة فلا ينفذ
 القضاء بالشهود زورا فانه باطبا اتفاقا وان كان ملكا بسبب
 وسبب الاختلاف في باب اختلاف الشاهد من في ان الارث
 مطلق واخراجه اكثر انه مطلق وان كان بسبب انتهى **قول**
 وكما لو كانت المرأة محرمة على المدعي بعدة الغير اذ لا يملك
 او نكاح الغير وقضى بنكاحها بعد الدعوي و
 البينة لا ينفذ اتفاقا **قول** وفي شرح الوهبانية
 للشرنبلالي قضى من ليس بمجتهد لا ينفذ زمانا بخلاف
 مذهبه عامدا لا ينفذ اتفاقا وكذا ناسيا عندهما قال
 في البحر الرائق نقلا عن البدايع قال اي صاحب البدايع
 بعد نقل القاضي اذا قضى بخلاف مذهبه عمدا وقع باطلا
 وان كان ناسيا عنده يصح وعندهما لا يصح وهذا اذا كان
 القاضي ليس من اهل الاجتهاد واما اذا كان من اهل الاجتهاد
 فتبطلان يصح قضائه في الحكم بالاجماع ولا يكون لقاض
 اخر ان يبطله فانه يحمل على ان الاجتهاد قاضي اجتهاده الى
 مذهبه مذهب خصمه فقضى به فيكون قضاؤه في الحكم
 بالاجماع ولا يكون لقاض اخر ان يبطله فانه يحمل على انه
 اجتهاد قاضي اجتهاده الى مذهب خصمه فقضى به فيكون

جتهاد

قضاؤه باجتهاده المستزهد فيصيح انتهى بلفظ والحق في
لهذه المسئلة ان القاضي اذا حكم على خلاف مذهبه فان كان
متوهم انه على وفقه فانه باطل يجب نقضه وان وافق
مجتهدا فيه فان كان متوهم مذهب غيره فانه لا ينقض
وهذا التفصيل متعين في احكام زماننا فانهم لا يعتمدون
في احكامهم على الاجتهاد لا مطلقا ولا مقيدا لكثير منهم
مقلدين فاذا جرى منهم الحكم بخلاف مذهبهم فهو
مقطوع نكونه سنة خطأ فيلغى فتقوله لا ينقض
للمحكم في المجتهدين بعلامات الاجتهاد لا ينقض بمثله
لا مطلقا فاذا كان القاضي متوهم انه مذهبه واخطأ
فيه لم يكن مجتهدا فيه لم ينفذ قضاؤه **قوله**
لا يقضى على غائب ولا له اي لا يصح بل ولا ينفذ على المفتي
به قال في البحر وفي البرازية من القضاء على الامام ظهير
الدين في نقاد القضاء على الغائب روايتان ونحن نقف
بعدم النفاذ كما لا ينظر قولا الى ابطال مذهب اصحابنا انتهى
والقائل بان الفتوى على النفاذ خواهر زاده وفيه منية
المفتي القضاء على الغائب بالاخصم فيه روايتان ويفتي بعدم
النفاذ وقيل ان راه قاض يقض به بغيره انتهى لكن اشتباه على
كثير ان قولهم الفتوى على النفاذ اعم من كون القاضي شافعا يراه
او حنفيا لا يراه او هو انما هو بين يراه والظاهر انه في حق من يراه
لاجماع الحنفية على انه لا يقضى على غائب كما ذكره وفي شرح
ادب القاضي ولو كان اعم للزم هدم مذهب اصحابنا
والعجب من البرازي حيث قال في الفتاوى من المنقود
هل ينصب القاضي وكبلا عن الغائب وعلى الغائب عندنا
لا يقبل اما لو فعل بان حكم على الغائب نقض اجماعا على

الغائب

٤٤٤
الغائب لان المجتهد سبب القضاء وهو ان البينة هل تكون
حجة بالاخصم حاضر للقضاء ام لا فاذا ارأها حجة وحكم نقض
كما لو حكم بشهادة الفساق وعليه الفتوى انتهى فان
دعوى الاجماع ليست بصحيحة وهو مستوفى باخواهر
راودة وفي قوله فاذا ارأها حجة اشارة الى انه مما يرى
القضاء على الغائب فخرج الحنفى المقلد ولقد صدق القلاء
محمود حيث قال في جامع الفضولين قد اضطرب آراؤهم
وبينهم في مسائل الحكم على الغائب وله ولم ينقل عنهم اصل
قوى ظاهر بيني عليه الفروع بالا اضطراب ولا اشكال
فالظاهر عندي ان يتامل في الوقايع ويلاحظ الجرح
والضرورات فيفتي بحسبها جواز فساد الفتوى وفي نور
العين اصلاح جامع الفضولين في الفصل الخامس بعلامة
الملازمة لا ينبغي للقاضي ان ينصب وكبلا عن الغائب وان
يقض على الغائب اما لو فعل وقضى على الغائب نفذ
حكمه بالاجماع وقال قال ابو يوسف القاضي ينصب
عن الغائب حضما ويحكم عليه ثم قال بعلامة خذ لا تنفع
للقاضي ان حكم للغائب بالاخصم كما لا يحكم على الغائب
الا ان تبع ما لا وكل وكبلا وانفذ الخصومة بينهم جاز
وعليه الفتوى انتهى ثم قال بعد ورقتين غازيا الى
جامع الفضولين اضطرب آراؤهم وبينهم في مسائل الحكم على
الغائب وله ولم ينقل عنهم اصل قوى ظاهر بيني عليه
الفروع بالا اشكال فالظاهر عندي انه يتامل في الوقايع
ويحيط بالاضطرار والجرح والضرورات فيفتي بحسبها
جواز فساد امثالا لو طلق امراته عند العدل فغاب
عن البلد ولا يعرف مكانه او يعرف ولكن يعجز عن احضاره

او عن ان تسافر اليه هي او وكيلها بعده او لما يخاف
 بان كان لا يرضى بالوكالة وكذا المديون لو غاب عن
 البلد وله نقد في البلد او نحو ذلك ففي مثل هذه
 المواضع لو برهن على الغائب بحيث اطمان قلب القاض
 وغلب على ظنه انه حق لا تزوير ولا حيلة فيه ينبغي ان
 يحكم على الغائب وللغائب وكذا الفتى ان يفتي بجوازه
 دفع المخرج والضرورات وصيانة الحقوق عن الضياع مع
 انه يجتهد فيه ذلك الى جوازه الكافي وما ذكرناه من
 حنبل وفيه روايتان عن اصحابنا والاحوط ان ينصب
 عن الغائب وكيله يعرف انه يراعي جانب الغائب ولا
 يفرط في حقه فينصبه واسما علم انتهى **قول** خرج
 السمرقاني في البحر اعلم ان نصيبا من القضاة لا يشرطه
 ان يكون الغائب في ولاية القاضي اذا جعل نائباً عن القاض
 حتى تسمع عليه الخصومة وتسمى هذا السخر والغائب الذي
 ليس في ولاية هذا القاضي لا تصح انايته وليس له ان
 طريق عنده علمنا انتهى والمعتد ان القضاء على المسخر
 لا يجوز والمجوز له خواهر زاده لانه اخي بنفاد القضاء على
 الغائب وهو عين القضاء على الغائب وهو لا يجوز الا في
 لضرورة وهي في مسائل الاولى علق المديون العتق والطلاق
 على عدم قضائه الموعود ثم تغيب الطلوع وخاف الطالب
 الخنف فان القاضي ينصبه وكيله عن الغائب ويدفع
 الدين اليه ولا يجنت الخالف وعليه الفتوى كما في الثانية
 الثانية المشتري غتار اراد الرد في المدة فاختفى البائع
 فطلب المشتري من القاضي ان ينصب خصماً عن البائع
 ليرده عليه قيل ينصب نظر المشتري وقيل لا الثالثة كقول

بنفسه

بنفسه على انه ان لم يواف به غدا فدينه على الكفيل فقاب الطالب
 في الغد فلم يجد الكفيل حتى مضى الغد لم يجد المال ولو رفع
 الكفيل الامر الى القاضي فنصب وكيله عن الطالب وسلم اليه
 المكفول عنه يبرأ وهو خلاف ظاهر الرواية وانما هو في بعض
 الروايات عن ابي يوسف كذا في جامع الفصولين الرابعة
 اذا اتوا ري الخصم والقاضي يرسل اميناً ينادي علي يا ايها
 ثلثة ايام ثم ينصب عنه وكيله للدعوى وهو قول ابي يوسف
 استحسنه وعمل به انتهى **قول** مثله كما اذا ادعى دارا في
 يد رجل الى الصورة الثانية ادعى على اخرا انه كفل عن فلانة
 بما يذوب عليه فاقترها وانكر الحق بربان انه ذاب له
 عليه كما بعد الكفالة تقضى عليها وكذا اذا ادعى انه كفل له
 بجميع ماله على فلا يشترط برهن على قدر معلوم كان قبل
 الكفالة يقضى عليها سواء قال انه كفل بأمره او لا
قول وكذا اذا ادعى شفعة فانكره والبدل الشرا فبرهن
 المدعي على الشراء من الغائب يقضى عليها كذا في البحر وغيره
قول كما اذا ادعى عبد مولا له انه علق عتقه بتطلق
 زوجته باسقاط لفظ زند وصوابه بتطلق زيد زوجته
 فسقط لفظ زند من النسخ من قلم الكاتب وبه يتم المعنى قال
 في كشف الرمز فان كان ما يدعي على الغائب شرطا لما يدعي
 على الخاضع لا يصح كما اذا ادعى عبد على مولا له انه علق عتقه
 بتطلق زيد زوجته واقام بينة على التطلق بعينة زيد
 اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقبل واقتضى في الاسلام
 الاورجندى بن قوع الطلاق كما لو قال ان دخل فلان
 الدار قامت طالق فبرهنت على دخوله يصح والجواب انه
 انه ليس في هذا قضاء على الغائب بشئ اذ ليس فيه ابطال

حق له فصلا لا صلواتا ما كان من الشروط ولا يبطل
 حق الغائب بفعل يمينته وما تضمن ابطالا لا تقتل كذا
 في الفتح انتهى **قوله** ومن حبل الطلاق حيلة
 الكفالة الى صورته ان تدعى المرأة على رجل ان كفيل
 بمهرها عن زوجها لو طلقها ثلثا وانه طلقها ثلثا
 فاقر المدة على الكفالة وانكر العلم بوقوع الثلاث
 فبرهنت انه طلقها ثلثا حكم بها بالمهر على الحاضر لا
 بالفرقة على الغائب كذا في البحر **قوله** ودعوى
 كفالة بنفقة العدة محلقة بالطلاق اي اذا اوعت
 المرأة على رجل ان كفيل لها بنفقة عدها ان طلقها
 زوجها فاقر المدة على الكفالة وانكر الطلاق
 فبرهنت انه طلقها حكم لها على الحاضر بالبنفقة
قوله ولو قضى على غائب يلا نائبه بنفذ في
 اظهر البر والتبين معنى الكلام عليه انما فلا حاجة الى
 الاعادة **قوله** يقرض القاضى ما لا الوقف ليست
 الصيغة محمولة على الوجوب كما يقتضيه ظاهر اللفظ بل على
 الاستحباب قاله في البحر ابيق ويستحب للقاضي الاقتراض
 ولا يجوز للاب والوصى وانما استحبابه لان القاضي لكثرة
 اشتغاله لا يمكن ان يباشر حفظ بنفسه فلا بد له من البيع
 لعينه والدفع بالقرض انظر للقيم لكونه مضمونا والقوة
 امانة ولا يقرض الا من يعرفه بالمانة والامانة يكتب
 عليه ذلك ليحفظه خوف النسيان لكثرة اشتغاله وفي البناء
 عازيا الى تاج الشريعة يعرض القاضى ايمان القات والثقة
 الملقى احسن وفي الاقضية انما يملك القاضى الاقتراض اذا لم
 تحصل غلة للقيم اما اذا وجد فلا يملك هكذا روي عن محمد بن

ويبلغ

ويبلغ ان يشترط لجواز اقتراض القاضى عدم وصي للقيم
 فان كان له وصى ولو منصوب القاضى لم يجوز لانه من التقوى
 في ماله وهو ممنوع منه مع وجود وصيه كما في بيوع
 القنية وهو الصحيح كما في جامع الفصولين انتهى وفي نور
 العين اصلاح جامع الفصولين عازيا الى قاضى خان
 الاب والوصى والقاضى ان يصنع ماله القيم ويودعه
 والوصى والاب ان يتجر بما لا القيم للقيم ولان يفعل
 كل ما هو خير للقيم ولا يجوز للوصى ان يتجر لنفسه بما لا
 القيم او الممتثل فلو فعل ورجع يضمن راس المال ويصدق
 بالبيع عند الامام ومحمد وعنده الى يوسف له المرح انتهى
قوله وفي المخرج من السراج قال محمد بن محمد بن
 السراج الوهاج وقال محمد بن ابي جابر القاضى وقال نعمان
 الجوري لا ينفذ قضاءه وينعزل عن القضاء انتهى قاله في القضا
 الخيرية في كتاب الوقف قريب نصه قوله ومن الفصل الاول
 بقية اقول المتجه عازيا لانه من عز الامن اعزنا الله انتهى
قوله فلا شئع الآن بعد ما لا يراى ولا شئع
 الان الدعوى بعد خمسة عشر سنة الا بامر جديدين
 السلطان قاله في حاشية البيهقي وسألت فتوى مولانا
 العلامة المفتي ابي السعد افاضى ان قاله المالك
 المحبة قد نزل قاطبة في شهر ربيع الاخر من سنة سبع
 وخمسين وتسعائة ان لا يسمعوا دعوى سكنت عندها
 صاحبها خمسة عشر سنة بخبر عن شرعي الا ان يرد
 في حقها امر سلطان اي ان لم توجد قاضى مولانا
 السلطان في قضاء الباشا وكتابه الى القاضى جابر ولا
قوله والحاكم كلقاضى الا في اربعة عشر سنة

بقا عازيا لا
 معزيا

هكذا في النسخ يعني الحاكم بالف بعد الحاء المهملة وهو محرف
وصوابه الحكم كالفاضي قال في النسخ الرافعي ان حكم الحاكم
يخالف حكم القاضي في مسائل الاولى ان حكم الحاكم مخالف
لا يتعدى الى العاقلة بخلاف حكم القاضي يعني لا يقتضيه
حكم الحاكم على العاقلة الثانية انه لا يرد من ترضيها
عليه كونه حاكما بل يجوز خلاف القاضي الثالثة لا يجوز تعليقه
واضافته عند ان يوسع بخلاف القضاء كما قد مضى الرابعة
لا يجوز التحكيم في الحدود والعقاص والدية على العاقلة بخلاف
القضاء الخامسة لا يفتي بجوارزه في نسخ التيمم المضافة
على القضاء به السادسة انه حكم لا يتعدى الى الغائب
لو كان ما يدعي عليه سببا لما يدعي على الحاضر السابعة كان
الحكم في القاضي لا يجوز كما لا يجوز كتاب القاضي اليه الثالثة
لا يحكم الحاكم بكتاب قاض الا اذا رضى الخصمان كما في النسيئة
وفتح القديرات التاسعة الحكم اذا اراد الغرض كما اذا سلم
فلا بد من حكم جديد بخلاف القاضي كما في الولو الجدية العاشرة
لو رد الحكم الشهادة بتهمة ثم اختصما الى اخر وقضى فزكيت
البينة يقضي لان الحكم لم يكن قاضيا في حق غير الخصم
ولم يتصل بهذه الشهادة رد قاض من قضاة المسلمين انما
انصل بهارد واحد من الرعايا فكان للقاضي ابطال هذا الرد
بخلاف ما لو رد قاض بشهادتهما للتممة لا يقبلها قاض
اخر لان القضاء بالرد نفذ على الكافة كذا في المحيط الى مادة
عشر ما في شرح التلخيص انه لا يتعدى عن وارث الى ابنة
والميت حتى لو ادعى عنه المحكم رجل على وارث بدعي على الميت
واقام بينة فحكم له بما ادعاه ذلك الوارث لم يكن حكما على
بقية الورثة ولا على الميت لعدم رضاهم بتخليهم بخلاف حكم

القاضي

القاضي الثانية عشر لا يتعدى حكمه بالعيب من المشتري
على بائع الا برضا بائعه بانه في المحيط الثالثة عشر
لا يتعدى حكمه على وكيل غيب المبيع الى موكله كما في فتح
القدير الرابعة عشر لا يصح حكمه على وصي صغير ما فيه
ضرر عليه كما في البرازية وان اتم الوصي على الصغير ومن
يدعي عليه الوصي مال الصغير حكما فحكم بما هو ضرر على الصغير
لا يصح لانه بمنزلة ضلع الوصي فان في حكمه نفع للصغير يصح
حكمه انتهى ما ذكرناه من تخليط شيخ الحكم هو نظر الى المشهور والا
ففي اللفظة جله الحاكم بمعنى الحكم في نسخ النسخ قال في القاموس
والحاكم منفذ الحكم كالحكم فحركة انتهى **قوله** واجاز صغي
افندي ما نه متى كان في الوقف فقال ان كان في غلة الوقف
سعة ولم يقصر في الوظيفة بسبب تغير شرط الواقف في ادا
خدمته لم يمنع السلطان من التفسير في هذا الوقف الخاص
لان اصله لم يمت للمالك قوله قد ذكرنا كارجح في كتاب الوقف
ما نصه ونقل عن المبسوط ان السلطان يجوز له مخالفة الشرط
ان كان غالب جهات الوقف قري ومزارع فيعمل بامره
وان غلب شرط الواقف لان اصلها لم يمت للمالك انتهى **قوله**
فلينما لم يقبض هنا يعني ذكر في الوهبانية ههنا ان الصبي لا يحبس
بل يحبس وليه وذكرنا كارجحها سابقا ان العبد والبالغ والصبي
في الحبس سواء اقول عبارة الوهبانية ههنا ان يحبس في دين على
الطفل والدائم وصي وللقاديب بعض يصور **قوله** وذكرنا كارجحها
قبيل هذا البعت قال قاضيان الحرة والعبد والبالغ والصبي
والناذون في الحبس سواء وكذا الاقارب والاجانب الا
والله بين والاصداد والخذان فانهم لا يحبسون في ديونهم
فروعه انتهى وقال ابن الشحنة في شرح هذا البيت قال في الخلا

الصبي المحض عليه لا يجبس به دين الاستهلاكة ولكن يجبس الوصي إذا بوه بما أن لم يكن له أب ولا وصي يأمر القاضي بذلك حتى يبيع ماله في الدين وفي المحيط يجبس الأب والوصي يدين الصغر إلى أن يظهر ماله للصغر لأنه إيفاء واجب عليهم وهذا الغم مما في الخلاصة لأنه أطلق فيه الدين وهو مشا والنظم وفي المسوط ذكر مسألة الاستهلاكة وإن الصحيح حبس عليه وإن بعضهم قال يجبس الصبي بطريق التاديب حتى لا يتجاسر على مثله انتهى ومنه يعلم وجه الجمع وهو أنه إما يحمل على أن حبس الصبي رواية ضعيفة أو أن حبسه للتأديب والله أعلم **قوله** . . .
وفي جنس غير المحض حبس **قوله** مكانته والعبد فيها محنر قال ابن التكملة الحبس لغة المنع وسيدنا يقول حبسني والفاعل مكانته والصغير فيه للاميل وفي فيها للكتابة وفي البيعة ثلاث مسائل من البدايع والنهاية الأولى لو كانت المولى استولى على ماله لمكانته من غير حبس يدرك الكتابة له مطالبة المولى به ويجبسه الحاكم عليه الثانية من مفروم ذلك أنه لو كان من جنس يدرك الكتابة قاصصه به وكانت مسألة الظرف ليس له المطالبة الثالثة المشار إليها بقوله والعبد فيها محنر أي لا يجبر على قبولها وله فسحها بغير رضی المولى لأنها عقد لازم في حق المولى فقط وهذا لما فيه من تمام النظر في حق العبد انتهى **قوله** ويجبس والكتب الصالح المحرز على الدين إذا كانت مملوكة **قوله** المحرز ويصنف اسم الغافل صنف ذو ومعنى البيعة المدين إذا كان له كتب صحاح يجبس لقضاء دينه ويعد غنياً بنسبها ولا يعد معسراً قال شارحها ابن التكملة البيعة من القينة رقم للقاضي عید

الجبار وإلى حامد ثم قال ففيه لحقه دين وله كتب علق بعضها على استاده وأصلح بعضها بنفسه فهو موسر في حق قضاء الدين حتى لحقه الحبس وإن كان فقيراً في حق الصلة وجوب الزكاة ولو كان له قوته شهر يباع عليه وهو موسر وإن مالاً يباع عليه قوة يوم انتهى وأما علم انتهى **باب التحكيم قوله** . . .
مؤلفه جعل الحكم في ماله لغيره الذي يعظم من الكتب للغة أن هذا المعنى من جزئيات المعنى للقوى لأنه محض فيه فإنه قال في القاموس الحكم بالضم القضاء وجبه أحكام وقد حكم عليه بالامر حكماً وحكومة والمحكم تنفيذ الحكم كالحكم محكمة انتهى وفي الغريب حكم له عليه بكذا حكماً والحكم به بفتحين الحاكم وبه سمي الحكم بن الزبير خليفة أبي يوسف وحكيه فوض الحكم إليه ومنه الحكم في نفسه انتهى وفي كشف الدمن مؤلفه مصدر زحكت الرجل بالتشديد فوضت الحكم إليه وتحكم في كذا ففعل ما أراد انتهى **قوله** . . .
التماس طالب أي إذا لم تكن الوكالة بالتماس المدعي فله أن ينفرد بعزله وسياً في باب عزله الوكيل أن الموكل العزل متى شاء مالم يتعلق به حق العز كوكيل خصومة بطلب للضم انتهى **قوله** . . .
لأن حكمه كالصالح أي في حق الشريك الغائب والصالح من صنيع التجار فكان كل واحد من الشريكين راضياً بالصالح وما في معناه كذا في التلخيص **قوله** . . .
تم استثنائنا الثلاث بفيد صحة الحكم في كل المجتهدين أي استثنائنا هذه الثلاث وهي البايع الأول والثاني والمشتري بفيد صحة الحكم في كل المجتهدين قال في البراءة وفي الوالدية حكم الحكم في فتح البيان الضائفة الصحيح

انه ينفذ لانه فيها بمنزلة القاضى المولى وان كان
 مقتوما في شئ آخر لكن هذا اي جواز حكم الحكم في كل
 المجتهدين ومنها البين المضافة شئ يعلم ولا يفتى به انتهى
 وفي السراج الوهاج الا ان اصحابنا امتنعوا من هذه
 الفتوى وقالوا لا بد منها من حكم المولى كالحج ودقلا
 تجاسر العوام انتهى واعلم ان معنى قوله لا يفتى به
 لا يكتب على الفتوى ولا يجاب باللسان بالحمل وانما يستكت
 المفتى كما افاده في الفتاوى الصغرى بقوله يكتم هذا الفصل
 ولا يفتى به وظاهر الهداية ان معناه ان المفتى يجب ان
 لا يجل فليتا مل منه انتهى كلام ابن نجيم وهذا معنى ما ذكره
 الشارح بقوله لكن هذا مما يعلم ويحكم **قوله**
 اي بقاء حكمها اي حال بقاء حكمها **قوله** لا تقض
 ولا يته اي كالقاضي المزعوم اذا قال قضيت عليك بكذا لا
 يقبل قوله فكذا الحكم كذا في الهداية **قوله** الا في مسائل
 عدل في البر منها سبعة عشر قد ذكرنا ما قربا عن البر الدائرة
 عشر وقال فيه والخامس عشر لا يتقيد ببلد التحكيم وله الحكم
 في البلاد كلها كالحج المحبط انتهى ذكره في البر منها ولم يذكر فيها
 السادس عشر والسابع عشر فليتنبه **قوله** ولم اره وكذا
 ولم اره وكذا الم ارجح قبول الهدية الى ليس بهذا القول
 من عنده انما ذكر في البر فقال ينبغي ان لا يلى الحكم المحبس
 ولم اره وكذا الم ارجح قبول الهدية واجابة الدعوة
 وينبغي ان يجوز له لانتها التحكيم بالفراغ الا ان يهدى
 له وقت التحكيم احدها فنحن ان لا يجوز ان يهدى
كتاب القاضي الى القاضي قول
 اراد بغيره قوله والمراد تقضى الخ سياتي في هذا الباب

قريبا

قريبا والمراد تقضى في غير حدة وقود وان اتم المولى لها
 الخبر التجاري والتمزيق والشاى لن يفلح قوم ولوا
 امرهم امراة وفي فتح القدير لا تترى انها تصلح شيا
 وناظرة في الاوقاف ووصية على بنتى انتهى وفي
 البحر في تقضى المرادة في غير حدة وقود لانها اهل
 للشهادة في غيرها فكانت اهلا للقضاء انتهى فان قيل
 قال منها انها غير قاضية وقال في ما سياتي تكون
 اهلا للقضاء وهذا جمع بين الصنفين ا قوله انها تكون
 قاضية من وجه ولا تكون قاضية من كل وجه وقوله
 انها قاضية اي في الجملة فلا تناقض واسم **قوله**
 فان شهد واعلى خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكم
 المراد بالخصم الحاضر من كان فكيف لا من جهة المدعي عليه او
 سخر او هو ان ينصب القاضي وكذا لا عن الغائب يسمح
 الدعوى عليه والالواراد بالخصم المدعي عليه لم يبق
 حاجة الى كتاب الى القاضي الاخر لان الخصم حاضر
 عند القاضي وقد حكم عليه واذا حكم كتب بحكم الى قاضي
 البلدة التي فيها الموكل ليقضى منه الحق كذا في فتح القدير
قوله لو كانت العتوان على ظاهره لم يقبل اي
 لو كانت العتوان على ظاهره فقط لم يقبل واما اذا كانت
 على ظاهره مع باطنه فلا شك في قبوله لانه وجد
 الشرط وزيادة قال العيني ومن شرطه ان يكون
 للكتاب عنوان وهو ان يكتب فيه اسمه واسم ابيه
 وجده واسم القاضي المكتوب اليه واسم جده حتى
 لو دخل بشئ منها لا يقبل الكتاب ويكتب العتوان
 من داخل الكتاب حتى لو كان على الطاهر اي فقط لا يقبل

هدة

وقيل هذا في عرفهم اما عرفنا فالعقوبات ان يكون على الظاهر
فيجعل به ويكتب اسم المدعي عليه واسم المدعي على وجد
يقع به التمييز ويذكر الحق ويذكر الشهود ان شاء وان
نشأ اكتفى بذكر شهادتهم انتهى وفي كشف الرمز ولم
يشترط ابو يوسف العتبات ايضا بل اذا لم يكن معنونا
وكان مخنونا وشهدا بالمختم كفي ومن الشروط ان يكتب فيه
التاريخ فلو لم يكتب لا تقبل انتهى **قوله** وفي الملتقى
وليس الخبر كالبيان قال في الملتقى وابو يوسف لم يشترط
شاهدا من ذلك سوى اشهادهم انه كتابه لما ابتلى بالقضاء
واختار السرجي قوله وليس الخبر كالبيان قال في
الخلاصة وعليه عمل الناس اليوم انتهى ونص عيان في
عمرى زاوده قال في الكفاية وعمل القضاة اليوم اهم
يسلمون المكتوب الى المدعي وهو قول ابو يوسف وهو
اختار الفتوى على قوله شمس الامية وعلى قوله
ابي حنيفة سلم المكتوب الى الشهود وكذا في النهاية قال
كذا وحده تخط شحني انتهى **قوله** وفي الاشياء
لا يعمل بالخط الا في مسألة كتاب الامان الى وقال في الاشياء
من كتاب القضاء لا اعتبار بكتابة وقف على كتاب
او مصحف قلت الا في مسألتين الاولى كتاب اهل
حرب طلب الامان الى الامام بعلمه ويكتب كتابه سر الخانية
وعلى الخاف البرادة السلطانية بالوظائف في زماننا ان كانت
العدة انه لا يزور وان كانت للاحتياط في الامانة لحق
الدم فلا الثانية بعمل بد فتر السمار والصراف والبيع
كما في قضاء الخانية وتعقبه الطرسوسي بان ما اختار روا
على ما كان في عمله بالخط لتكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به

بمناورة ابن وهبان عليه بانه لا يكتب في دفتره الامانة
وعليه وتماه فيه من الشهادات وفي اقرار الزارية اذ
بالا فقال المدعي عليه كلما يوجد في تذكيرة المدعي بخطه فقد
الترجمة لا يكون اقرارا وكذا لو قال كذا في جريدتك
فعلى الا اذا كان في الحرية شئ معلوم او ذكر المدعي
شئ معلوما فقال المدعي عليه ما ذكرنا كان تصديقا
لان التصديق لا يلحق بالجهول انتهى قال في حاشية البير
عازبا الى المجتبى واما خط البياع والسمار والصراف
فهو حجة وان لم يكن مصدرا معنونا ان كان يعرف ظاهرا
بين الناس وكذا ما يكتب الناس فيما بينهم يجب ان
يكون حجة للعرف انتهى وفي خزائن الاكمل صراف كتب على
نفسه بمال معلوم وخط معلوم بين التجار واهل البلد
ثم مات وجازم بطلب المال من الورثة وعرض خطه
الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته ان ثبت
انه خطه وقد جري العادة بين الناس بمثل حجة انتهى
وقال العيني البناء على العادة الظاهرة واجب فعلى
هذا اذا قال البياع وجدت في تذكاري ان فلانا على
الف درهم كانه لا اقرارا ملزما لابه **قوله** ويزاد
ان العمل في الحقيقة اقامه لوجب العرف لا يحد الخط والله
اعلم انتهى كلام البيري **قوله** وجوزها الثاني اي
جواز الكتاب والشهادة على الشهادة ابو يوسف اذا كان
بحيث الخوخ البحر ولم يشترط المؤلف مسافة بين القاضين
الاختلاف فيها فظاهر الرواية انه لا بد من مسافة ثلاثة
ايام كاشهامة على الشهادة وجوزها محمد وان كانا
في مصر واحد وعن ابي يوسف ان كان في مكان لو غدا لادلى

الشهادة لا يتطبع ان يعيت في اهل صخ الاشهاد والكتابة
 وفي السراجيه وعليه الفتوى انتهى **قوله** واما بعد
 فلا يبطل ظاهر الرواية كما في البحر **قوله** ونسفه
 بعدلته بخروجه عن الاهلية واجازة الثاني قال في البحر
 ولو فسق الكتاب وخرج من اهلية الشهادة فان
 المكتوب اليه لا يقضي به سواء كان قبل قرأته او بعد
 كذا في الحاشية وهو باطلاقة موافق لما قدمناه عن
 الشارح وفي السراج الوهاج ولو شهد شهود بحق
 ثم مات القاضي المشهود عنده وولي قاض اخر لم ينفذ
 تلك الشهادة حتى تقاد انتهى وقد ذكرنا هنا ما يبطل
 كتابه فسقه وهو محمول على ما اذا كان عدلا ففسق
 عند البعض انتهى **قوله** الا اذا علم بعد تخصص
 اسم المكتوب اليه بان قال بعد ذكر اسمه والى كل من
 يصل اليه من قضاة المسلمين فانه لا يبطل بموت من
 ذكر اسمه **قوله** بخلاف ما لو علم ابتداء فانه لم
 يحزن ان حكم به واحد واجازة ابو يوسف حين ابتاع
 بالقبض واستحسنه كثير من المشايخ تشبيها للامر **قوله**
 قبل الامام قيدا يملك الامام قيدا في القضاء بالعلم يعني
 لا يجوز القضاء بالعلم الا الامام دون القاضي عند القائل
 بجواز القضاء بالعلم فاجاب عنه بقوله لم اره اقول صريح
 قوله ابن الفرس قاطع بان الامام ليس بقيد فقال
 في الاشباه الفتوى على عدم العمل بعلم القاضي في
 زماننا كما في جامع الفصولين انتهى وفي عمدة البصائر
 على الاشباه والنظائر للشيخ ابراهيم عازبا الي ابن الفرس
 في الفواكه المفتية بان القاضي لا يقضي الا بعلمه في حال

ولايته

ولايته قاله في خزانة الاكمل راي القاضي لا يقضي الا بعلمه
 رجلا يقذف محبسة او يغصب او يقتل رجلا او يحرجه
 او يطلق او يعتق او يبيع ثم رفع اليه فانه يقضي فيه
 بعلمه وكذا في حقوق الناس وهو مصدق فيما زعم
 انه راي او اقترعه به وان ما قامت عليه البيهنة بخلاف
 الحدود فانه لا يعمل الا بالبيعة وما رآه او علم به قبل توليه
 قضائه وفي غير محل ولايته لا يقضي به في قوله اي حاشية
 وقال الصالحات يقضي بعلمه فيما علم قبل القضاء وفي
 غير مضره الا في الحدود انتهى وفي التناقضية
 اعلم بان كتاب القاضي بعلمه بمنزلة قضائه بعلمه
 انتهى كلام عمدة البصائر وفي نور العيون عن فصول
 استروشي روي ابن سماعة عن محمد ان القاضي لا يقضي
 بعلمه قاله اي ابن سماعة رجع الى هذه في آخر عمره
 وقال لا يقضي بعلمه وان استفاد العلم في حالة القضاء
 حتى يشهد معه اخر وقال لعل القاضي غلط فشرط مع
 علمه شهادة اخر ليصير علمه مع شهادة الاخر يعني
 شاهدين **قال** صاحب جامع الفصولين بعد ذكر
 ذكر هذه المسئلة في فصل التناقض ويخفى ان يقضي بعدم
 قضاء القاضي بعلمه في غير كتاب القاضي لمعنى ظاهر في اكثر
 قضاة الزمان اصبح الله شأنهم **قوله** القاضي هذا يكتب
 بعلمه الي القاضي فهو كقضائه بعلمه غير ان القاضي هنا
 يكتب بعلمه قبل القضاء بالاجماع **خلاصة** في
 الاقضية القاضي يقضي في حقوق العباد بعلمه بانه علم
 حال قضائه في مضره ان فلانا غصب ماله فلان او طلق
 امراته وفي التي يدعي محمد انه رجع عن هذا وقال لا يقضي

اي خلاصة الفتاوى

وفي حدود هي حق الله كحد الزنا وشرب الخمر لا يقضى بعلمه الا
 اذا اتى بسكران يعزوه وفي العتصا من وحد القذف يقضى
 بعلمه واما اذا علم قبل القضاء في حقوق العباد بعد
 ايمانه لا يقضى به ذلك العلم اذا رفعت اليه تلك الحادثة
 وعندها يقضى وعلى هذا الخلاف اذا علم في غير مصر هو فيه
 قاض ثم حضر مصر فرفعت اليه تلك الحادثة وفي التجر يد
 جعل قول محمد مع ايمانه **قوله** ولا يقبل كتاب
 القاضي من يحكم اقول لا معنى لادخال القاضي في هذا
 الموضع لانه في هذه الصورة كتاب من يحكم في الواقع
 وهو لا يكون قاضيا في الواقع فلا معنى له **قوله**
 كتب كتابا الي من يصل اليه من بقية المسلمين اقول
 لا يصح هذا الا على قوله الي يوسف فانه ذكرنا عن قريب
 انه اذا علم ابتداء لا يصح ان يحكم به احدا الا على قوله الي
 يوسف وعلى قوله ان وصل الي من تغلب القضاء بعد
 كتابته هذا المكتوب لا يقبل وان كان تغلب قبل كتابته
 يقبل **قوله** الخبز البخاري لم يفلح قوم صوابه ان
 يفلح قوم يحرق البض لا يحرق الخبز كما قد مرناه **قوله**
 فصح تقريرها في النظر والشهادة في الاوقات اقول
 اما تقريرها في النظر فهو ظاهر واما تقريرها في الشهادة
 والاوقات لا يظهر له معنى الا ان يراد بها المعنى اللغوي
 الذي هو الحضور يعني ان الاوقات شرط حضورها عند
 قسمه غلة الاوقات والمعمير وغير ذلك واما شرط كون
 الوظيفة لفلان ثم لولده فموت فلان فتكون وظيفة
 شهادة الوفاة لبيته فلا معنى له لان الشهادة قد
 انتمت بموت والدها قال ابن ابي عمير رحم الله العتصا

من بار

من باب الولاية كالشهادة والمرأة من اهل الشهادة فتكون
 من اهل الولاية الا ترى انها تصلح شهادة وناظرة
 في الاوقات ووصية على التماس والنقصان المذكور
 في الحديث بالنسبة والاضافة ثم هو منسوب الى الجنس
 فجاز في الفرد خلافا لانه انتهى وقال في كشف الرمز قال
 في المنع من هوادك الفتوى ان واقفا شرط الشهادة
 في وقعة لزيد ثم لولده من بعده لم يتركه بعده الا
 بنتا فافتي الشيخ الاخ باستحقاقها للوظيفة واستنعت به
 بعض القضاة ولا اعتبار به بعد ما ذكرنا انتهى وكانه
 علق قوله في الفتح في الاوقات بشهادة وعندي فيه
 نظر لان صاحب الفتح انما استظهر هذا على عدم سلب
 ولايتها مع نقصان عقلها ولا شك ان صلاحيتها
 شاهدة في الاموال اتفاقا فانه اثبات ولايتها والقضا
 اهلا قال الشهادة ولو علق في الاوقات بشهادته
 لقصر من افادة هذا المعنى والمقصود هو الاول
 لمن تأمل ويتقيد بالتسليم فعرف الواقفين مراعي انتهى
 ولم يتفق تقرير رائتي شاططة في وقف في زمن ما فها
 علمنا فوجب حرق الفاظهم الا ما تعارفوه واذا كانت
 هذا المعنى لم يخطر بباله طائف ولم يسره هذه اليه فانما
 اراد من الشهادة الكامل فكيف يصرف لفظا الى غير مراده
 وقد قال الشيخ عبد البر بن الشحنة في شرح الوهبانية
 ينبغي ترجيح رواية دخوله اولا في البناء فاما الوقف
 على ذمة لانه عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يسري
 الي اذها ثم غابا فاعتبر عرفهم وقال فاما لو وقف
 على ولده وولده ولده ينبغي ان يقع رواية دخوله

نظرة بالغة

اولاد البنات ايضا قطعاً لان فيها قصص مجرد عن اصحابنا وقد
انضم الي ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى
ذلك ولا يقصدون غيره وعليه علمهم وعرفهم انتهى و
هذا برهان يثبت لنا ادعنا فوجب الحكم بمقتضاه
واذا عرف هذا فتقرر تقريراً في شهادة وقف ابتداء غير
صحيح انتهى وفي الخلاصة لو قضت في الحدود والقصاص
فرجع الى قاض آخر فامضاه ليس لغرضه ان يبطل ما انتهى
وقال العلامة المقدسي لقايل ان يقول ان في الاوقاف
متعلقة بناظرة لا بشاهدة وعلى تقدير تنازع
العاملين فيه فالمعارف في الاوقاف بخلاف هذا
هو كون الشاهد فيها ذكر انتهى قال بعض الفضلاء
بل الظاهر ان في الاوقاف متعلقاً بهما لا بناظرة فقط
واما قوله فالمعارف الا فلا يمنع كونها اهلاً للشهادة
وقوله الاصحاب بان شهادتهما في غرضه قود جائرة فكذلك
قضاها صريح في صحة تقريرها في الاوقاف فتأمل واما
سلطنة المرادة فصححة وقد ولي مصر امرأة تسمى بـ
الدرجارية المملوك الصالح بن ايوب انتهى كلامه كشف
الرمز اقول قوله فلا يمنع كونها اهلاً للشهادة يدل
على ان المراد من قوله تقريرها في وظيفة الشهادة
شهادتها بالمعنى المصطلح وقد ذكرنا ما فيه فليأمل
قوله الخلاف شرع اي لوجود اختلاف في شرع
قال العيني ولو قضت بالحدود والقصاص وامضاه
قاض آخر يري جوازه نفذ بالاجماع لانه نفس القضية
يختص فيه فان شرباً كان يجوز شهادة النساء مع رجل
في الحدود والقصاص وقال الشيخ ابو المعين النسفي في شرح

الجامع

الجامع الكبير ولو قضى القاضي في الحد وشهادة رجل وامرأتين
نفذ قضاؤه وليس لغرضه ابطاله لان قضى في فصل
يختص فيه وليس بنفس القضاء هنا مختلفاً منه انتهى
قوله الا في الوصية اي اذا اوصى رجل لوله
القاضي ونحوها لم يملك له ان يقضى له **قوله**
ويقضى لو وقف مستحق لريعه بوصف القضاء والعلم او كان
اي يقضى القاضي مستحق لريعه بوصف القضاء والعلم او كان
نقوله مستحق فاعل يقضى وقوله لريعه متعلق به وكذلك
قوله بوصف القضاء مستحق بشرط كونه قاضياً و
الظاهر ان قوله او كان ينظر معطوف على القضاء اي
بوصف كونه قاضياً **قوله** مستحق
يقع او ضم يعني بفتح الكاف مع تشديد الواو والفتوح
او بضم الواو مع تشديد ها قال في القاموس هو ثقب البيت
قوله وكذا بالعكس اي وكذا يمنع ذو العلوان يحدث
في علوه ما لم يكن قادراً في الدار ليس لصاحبها ان يثب فيه
وتد او لان ثقب فيه كوة بالارض اذ في العلو عند الخفيفة
مع سواه كما مضى الذي العلوان لا وقلاً لا يمنع فيه بالاضطر
بالعلو وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلوان يثب في العلو
بيننا ويضع جده او غيره كنيهاً انتهى **قوله** زائفة
مستطيلة ينسحب منها اي اقول هذه صورته
قوله في زائفة مستند بركة لزق طرفها
لا يمنع ركا وصورتها هكذا
والزائفة السكة من زائفت الشمس اذا ما السكة وتسمى
الحلة والسكة زائفة لميلها من طرف الى طرف وفي تهذيب
ديوان الادب الزائفة الطريق الذي خاد عن الطريق

ينظر
ناظر

الاعظم كذا في العيني شرح الكثر **قوله** ولا يمنع من
 تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بنا فممنوع من ذلك وعليه
 الفتوى قال في البحر الرائق وفي الخلاصة وغيرها اذا
 ان يتخذ داره بستانا فليس لجاره منع اذا كانت الارض
 صلبة لا يتعدى الماء الى جاره وان كانت رخوة فله منع
 وعلى هذا اذا جعلها طاحونة او لمصارة او اودان يبنى
 حياها او اصطبلا انفق وذكر الرازي في كتاب الاستحسان
 ان الدار اذا كانت مجاورة للدار صا حياها ان يبنى
 فيها تنوير الخبز الدائم كما يكون في الدكاك كثر اورحي للطن
 او مدقة القصارين لم يجز لان ذلك يتضرر به جيرانه
 ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه فان التنوير ياتي منه الدخان
 الكثر الشديد وورحي الطين ودقة القصارين يوهن
 البناء بخلاف الحمام لانه لا يضر الا بالندوة ويمكن التحرز
 عنه بان يبنى حيا يطاينه وبين جاره وبخلاف التنوير الصغير
 المعتاد في البيوت قال الحسام الشهيد وكان ابو عبد الله
 الصميري تارة يغني بمنع بناء التنوير في ملكه الخبز الدائم
 في وسط البازين وتارة يفتي بان له ذلك والقياس ان له
 ذلك في الكراك كثر تركه القياس واخذ بالاستحسان لاجل
 المصلحة واختلف اصحابنا فمنهم من فصل ومنهم من لم يفصل
 على حسب الحال قال وكان الشيخ الامام الاجل يرهان
 الامن يفتي ان كان الضرر بنا ممنع به يفتي هكذا في كتاب
 الحيطان للحسام والظاهر ان برفقنا لا يمد هو والده فقد
 نقل عنه الرازي ان والده كان يفتي بدم عليه الفتوى
 قال وهذا جواب المشايخ وجواب ظاهر الرواية عدم منع
 ثم قال اصا به ساحة في القسمة فاراد ان يبنى عليها ويرفع

البناء

البناء ومنعه الا فرقان يستد على الريح والشمس له الرفع
 وله ان يتخذ حياها او تنويرا وان كفتها بوذي جاره فهو
 احسن فقد جاء الحديث ان من اذى جاره وشره الله
 داره وقد ضرب فوجده كذلك وقال بصير وصفا
 له منع ولو فتح صاحب البناء في علوبنا يتي بابا او كوة
 لابي صاحب السباحة منع بل له ان يبنى ما يستمر
 جهته ولو اتخذ في ملكه بيرا او بالوعة فنذر على
 حائط جاره وطلب منه تحويله لم يجز عليه ولا يضمن
 عليه اذا انهدم من النزل والامام ظاهر الدين كان يفتي
 بجواب الرواية وفيها عن استاذنا يفتي بقوله الامام ومج
 النفي في الحمام ان الضرر ان كان فاحشا ممنوع والا فلا
 والحاصل ان الذي عليه غالب المشايخ من المتأخرين
 الاستحسان في اجناس هذه السائل وافتي طائفة
 بحجاب القياس المروي واختار في العمادية المنع اذا
 كان الضرر بنا وظاهر الرواية خلاف ذلك العلامة
 ابن النجاشي في حفظان المنقول عن اجتناب الخنة
 ابو حنيفة والي يوسف ومحمد وفروع الحسن بن زياد
 انه لا يمنع من التصرف في ملكه وان اضر جاره وهو الذي
 اصل عليه واعتمده وافتي به تبعوا لوالدي شيخ الاسلام
 رحمه الله تعالى انتهى وفي فتح القدير وفي الذخيرة حكى
 عن بعض مشايخنا ان الدار اذا كانت مجاورة للدار فاراد
 صاحب الدار ان يبنى فيها تنوير الخبز الدائم اورحي للطن
 او مدقة القصارين ممنع منه لانه يتضرر به جيرانه
 ضررا فاحشا فيلجأ الى منع الدق الذي يهدم
 الحيطان لو يوهنها ودوران الرحي في ذلك والحاصل

ان القياس في جنس هذه المسائل ان يفعل صاحبا للامكان
ما بداه مطلقا لانه متصرف في خالص ملكه بالحق الضرر
بغيره لكن ينزل القياس في موضع لا يتعدى ضرره
الى غيره ضرا فاحشا كما تقدم وهو المراد بالبدن
فيما ذكر الصدر الشهيد وهو ما يكون سببا لهدم او
ما يوهن البناء او يخرج عن الانتفاع بالكلية او ما
يمنع الحوايج الاصلية كسر الضوء بالكلية على ما ذكر في
الفرد المتقدم واقتاروا الفتوى عليه واما التوجه
الى منع كل ضرر فيفسد الانتفاع بملك الانسان كما
ذكرناه قريبا ومنه ما ذكره ابو الليث في فتاواه حجة
سطحها وسطح جاره متساويان فاحد جار حقه حتى
يتخذ حائط بينهما ويمنع جاره ليس له ذلك ولو اراد
ان يمنع من الصعود حتى يتخذ ستره ان كان اذا صعد
يقع بصره في دار جاره له المنع وان كان لا يقع لكن
يقع اذا كان على السطح ليس له المنع انتهى والحاصل
ان الذي تخرج عندي ان الضرر ان كانه بمنع
والا فلا واسد اعلم بالصواب **قول** وهو مختار
شيخ الاسلام من اقوال اربعة في الجوارق وغيره
في كل موضع حصل الشاقص من المدعي او منه وبين
شهوده او من المدعي عليه فهل يكفي اشكان التوفيق
له فعه او لا بد من التوفيق وفيه تفصيل اقوال اربعة
قال في البرازية اختار شيخ الاسلام مكان التوفيق و
ذكر بكونه شرح الجامع الكبير ايضا ان التوفيق بالفعل
شرط في الاستحسان والقياس الاكتفاء بما كان يقال
ويكرر محمد ذكر التوفيق في البعض ولم يذكر في البعض فيجمل

الكون

الكون على الذهول وذكر المجتهد واختار ان المناقضة
ان من المدعي ولا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان
وان من المدعي عليه يكفي ويقال ايضا ان تعدد الوجوه
لا يكفي الامكان انتهى وقال الزيلعي الشاقص انما يمنع صحة
المدعي اذا لم يكن التوفيق وقيل لا بد من دعوي
التوفيق من المدعي والا فلا توفيق وقيل التوفيق من غير
دعواه قياسا وعدم التوفيق بدون دعواه استحياء
انتهى **قول** وقيل لا اي لوا قام البينة على الشراء قبل
البينة لا قبل البينة لعدم امكان التوفيق **قول**
او يتكذب بين الحاكم اي باتصال العضد بالحكم بانه ملك المدعي
قول فالبائع ان يرد لها بعيب قد تم اي البائع
ان يرد لها على بائع بعيب قد تم لانفساخ البيع وقيله
بالنهاية بان يكون بعد تحليف المشتري اذ لو كان قبله
فليس له الرد على بائع لاحتمال نكول المدعي عليه
فاعتبر بيعا جديدا في حق ثالث هو قيله الشارح بان
يكون بعض القبض اما قبله فيبطل ان له الرد مطلقا
لكونه فسخا من كل وجه في غير العقار لا بعد حلف
ينبغي تقييد الكتاب كذا في البحر **قول** وكذا الحكم في
كل ما فيه الحق لو احدى كالبينة والصدقة قال في البحر والحاصل
ان كل شيء اي كل حق يكون له ما جيبا اذ ارجع المنكر الى التصديق
قبل ان يصدر منه الاضرع على انكاره فهو جائز كالبيع والتمك
وكل شيء يكون فيه الحق لو احدى كالبينة والصدقة والاقوال
لا ينفعه اقراره بعد كذا في القنية انتهى **قول**
ثم برهن العبدان المدعي اعتقه يقبل ان لم يصالحه اي
اي يقبل برهان العبدان ان لم يصالحه العبد موكاه على

وان اتحد يكفي

ن

يق

ح

على معين واما اذا برهن المدعي على عبوديته فصالحه
العبد على شيء ودفعه اليه ثم برهن العبد انه اعتقه لا
يقبل برهانها انه اقوله يقرب من هذا ما ذكره في القضية بعلا
قوله اي الاصل ادعي عبدا في يد رجل فانكر دعواه
فصالح الرجل مع المدعي على ذراهم ودفعها اليه على ان
يكون العبد له ثم جاء المصالح الى كذا المدعي وقام بينه
ان العبد كان للمدعي واراد اخذه لم تقبل بينته وتم
يحلف عليه لكن لو اقره والمدعي بمرئيه دفع العبد الى
المصالح وتكون المصالح بمنزلة المشتري انتهى **قوله**
ولو ادعي الابطال ثم صالح هذه المسئلة ليس بها الماتن
سابقا بقوله ولو ادعي على اخر مالا ولا يبرأ ذكرها في
البرهان قوله ومن ادعي على اخر مالا فقال اما انكره
اي المالك فصالحه على شيء ثم برهن على الابطال او الابرأ
لم تسمع دعواه كذا في الخلاصة بخلاف ما اذا ادعي الابطال
ثم صالحه فانه يقبل برهانها على الابطال كما في الخزانة
انتهى فكان على الخارج ذكرها هناك ثم اقوله نص عبارة
الخلاصة لا تسمع الدعوى في دعوى الدين لو صالح
ثم ادعي الابطال او الابرأ قبل الصلح وفي صلح الاصل ادعي
الدينون القضاء وانكر الدين وحلف ثم ان الدينون صالح
وبالدين من ذلك على شيء ثم اقام البينة انه قد كان
قضاء الدين اختلف الشايخ فيه انتهى والشارح لم يتعرض
للانحلاف اصلا **قوله** وقيل لا وعليه الفتوى ملقط
وكانه لانه قال في المص غاربا الى الملقط سقط عن المنكر
لان ما به عند القاضي القاسم الصغار وعند احمد بن عيسى بن
النضر لا يسقط وعليه الفتوى انتهى قال شيخنا وليتأمل في

وجه عدم السقوط والظاهر ان وجهه ان المدعي عليه ان
كان جاحدا فزعمه غير مشغولة بشيء في زعمه فاني تقع
القائمة انتهى فتقوله وكانه الخ ليس به بل من قبله
قوله وانما ادعاه ولا اعرفك وخوفه كما رايتك
متعلق بمسألة دعوى المال على الاخر وقوله كما لو ادعي
القصاص الى حيلة تعترضة ذكرها تشبيها بالاولى
اي لو ادعي على قوله ما كان لك على شيء قط قوله ولا اعرفك
وخوفه ولا رايتك ولا يجري بيني وبينك معاملة او مخالطة
لا يقبل برهانها على الابطال والابرأ **قوله** نعم لو
ادعي عليه بالوصول والابطال صح قال في الدرر في آخر
الدعوى عن القضية المدعي عليه قال المدعي لا اعرفك
فلما ثبت الحق باليمين ادعي الابطال لا تسمع ولو ادعي
اقرار المدعي بالوصول او الابطال تسمع انتهى وبه
علم ان ما وقع في بعض النسخ من قوله المدعي عليه يعني
زيادة كلمة عليه ومن قوله والابطال بالواو وهو من
الشاخ **قوله** لاحتماله انه زوج ابنة وهو صغير
ولم يعلم فانكار النكاح صحيح لانه لم يتزوجها الا بالاصالة
ولا بالوكالة واما دعوى الخلع فصحي فانه خالعا
بنفسه فلا تناقض **قوله** وهو استحسن راجع على
قوله اي قولها استحسن راجع على قوله الامام المحقق
رحمه الله تعالى قال في البحر تنقوا على ان المشقة اذا ذكر
بعد حمل متعاطفة بالواو وكعبده حر وامرأة طالق وعليه
الشيء الى بيعت الله الحرام ان شاء الله ينصرف الى الكل ثم شي
ابو حنيفة رحمه الله على حكمه وهاهنا صورة كتب الصك
من عمومها بعرض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط

المتعقب جملة استعاطفة للعادة وعليها عمل الحادثة ولذا
 كان قولها استحسانا فارجعنا على قوله كذا في الفتح القدر
 فظاهره ان الشرط ينصرف الى الجميع وان لم يكن بالمشقة
 وفي وكالة البزارية وعن الثاني قال امرأة زبيد طالق
 وعنده حر وعليه المكي الى بيت الله تعالى ان دخل هذا
 الدار فقال زبيد نعم كانت لكمل لان الجواب يتضمن عادة
 ما في السوال انتهى **قوله** واما الاستثناء بالاول
 اخواتها الاي اما الاستثناء في الاخير فلو قرأنا بين يديها
 واستثنى كانه من الاخير ولو اقر بما بين كانه من
 وخمسين دينار الادرها انصرف الى الاول بقرينة
 المقام استحسانا واما الاستثناء بانها انما تعاقب
 بعد الجنتين الايتاميتين فالهنا اتفاقا وبعد طلاقه
 بعقوب او طلاق وعقوب معاق فاليها عند محمد وعنه
 ابي يوسف الى الاخير وانفقوا على انفسهم الى الاخير وغير
 العطف وفي العطف بعد السكوت كما في ايضاح الكرماني
 وفيه من الايمان اذا عطف على عمنه بعد سكوت ما يوسع
 على نفسه لم يصح كالا ستثناء وان كان فيه شرايد على
 نفسه صح فلو قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكنت
 ثم قال وهذه الاخرى دخلت الثانية في المينة بخلاف
 هذه الدار الاخرى ولو قال وهذه طالق ثم سكت وقال
 وهذه طلقت الثانية وكذا في العتق انتهى **قوله**
 وقع الاختلاف في كفر الميت واسلامه فالقول لم يرد
 الاسلام فلو قالت امرأة الميت المسلمة مات زوجي وهو مسلم
 وهذه داره تركها ميراثا لي وقال ولده وهم كفار وان
 كلهم كافرا وصدق اخو الميت المرأة وهو مسلم قال في الخزانة

قضى للمرأة وللأخ دون الولد وفيها الوفاة رجل وابوه
 ذمنا فقا لامات ابنا كافرا وقال ولده المسلمون
 ما في مسلمة ميراثه للولد دون الابوين انتهى وحاصل
 انهم اذا اختلفوا في موت الميت على الاسلام او الكفر
 فالقول لمن يدعيه انه على الاسلام فعلى هذا لا يحتاج الى
 نصد بقول الاخ في المسئلة السابقة وتكفي دعوة المرأة انه
 كان مسلما كما لا يخفى والافا الفرق كذا في البحر **قوله**
 فيه بالوارث الاول يذكر فائدة بالابن كما قال في البحر
 وكشف الرمز في قراره بالنسبة لانه لو قال هذا اخو
 شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه فالقاضي
 يتأني في ذلك والفرق ان استحقاق الاخ بشرط عدم
 الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال غير انه احتل
 مشاركة غيره لانه لو قال التلوم ولا بعده حتى يقيم المدعي
 بيينة بقوله لا نعلم وارثا غيره واشار بالود بعد الى ان
 المديون لو قال هذا ابن دايني فانه يومر بالدفع اليه
 بالاولى وقيد بالوارث لانه اذا اقرانه وصيه او وكيله
 او المشغري منه فانه لا يدفعها اليه لما فيه من ابطال
 حق المودع في العبد بازالتها عن يده لانه بهذا المودع
 كنه المالك فلا يقبل اقراره عليه ولا كذلك بعد
 موته بخلاف ما اذا اقرانه وكيل الطالب يقبض دينه
 حيا يومر بالدفع اليه لانه اقراره بجالص حقه اذ
 الديون تقضى بامثالها انتهى وبه علم ايضا ان الضرر
 في قوله الماشي ونعلم له وارثا لا نعلم كما اشار اليه
 الشارح فليتام **قوله** لم يكفلوا اي لم يخدمهم
 كقول النفس عند الامام وقال ابو خذ **قوله** ولو

قال الشهود ذلك لا اتفاقا اي لو قال الشهود لا نعلم له
وارثا غيره وقضا لا يؤخذ منهم الكفيل القفا **قوله**
خلافا لما فانهما قالوا اذا اجمروا دوا اليها خذها القاضي
منه ويجعلها في يدا من حتى يقدم الاخر لانه الواحد
فان فيؤخذ منته والمقران فترك في يده وله
ان اليد الثابتة لا تنزع بالضرورة ولا ضرورة
لان القضا وقع للميت بالكل لان الوارث قال هذا
ميراث ولا وارث الا يثبت الملك للمورث واحتمال
كونه مختارا للميت ثابت فلا تنقض يده كما لو كان
مقرا وطل جوده بقضا القاضي والظاهر لا يجد
فما يستقبل لان الحاد ثبوت معلومة للقاضي
وذي اليد وجوده باعتبار استتباب الامر عليه وقد
زال كذا في الدرر **قوله** حتى تعضى منها ديونه
اي حتى تعضى من الدار المذكورة ديونه **قوله**
ثم انما يكون خصما عن الباقي بثلاثة شروط كون
العين كلها في يده وان لا تكون مقسومة وان يصير
القائب على ما ارث عن الميت العين الثالثة انما
يكفي ثبوت بعض الورثة ان لو ادعي الجميع ومضى
به اثنالوادعي حصته فقط فلا يثبت حق الباقيين
كذا في جامع الفصولين من السابع والعشرين الرابع
ادعي بيتا فقال دوا اليه انه ملكي ورثته من ابي فلو
عليه يظهر على جميع الورثة فليس لاحد منهم ان يدعي
بحقه الارث اذ صار مورثهم مقضيا عليه فلو ادعاه احد
ملكه مطلقا لا ارثا لان ميراثه مقضيا عليهم فلم اخذ
بدعوى الارث لكن ليس لذي اليد حصه فيه اذا قضى

عليه

عليه انتهى الخ اذا كانت الورثة كما راغبيا وصغيرا
نصب القاضي وكبلا عن الصغير بسماع دعوى الميت
على الميت والقطعة على هذا الوكيل قضا على الجميع
السادس اذا ثبت المدعي دينه على بعض الورثة وفي
يده حصته فانه يستوفى جميع دينه مما في يدها حاضر
ثم يرجع الحاضر على الغائب حصته وبها في خزانة
المفتين السابع عطف الوارث على الدين اذا انكره
وان لم يكن للميت شركة الشامن يصح الاثبات
على الوارث وان لم يكن للميت شركة وبها في الزارية
الثامن لو لم يكن للمورث للميت وارث فمما مدع
للميت على الميت نصب القاضي وكبلا الله دعوى كما في
القضا والمضام وظاهره انه وكيل ميت الما ليس بخصم
انتهى **قوله** والحق الفرق بين الدين والعين اي
لا يشترط في دعوى الدين ان تكون شئ في يد من ينتصب
خصما وفي دعوى العين يشترط ان يكون العين في يده
قال في المحرر ينتصب احد خصما فاما عليه مطلقا ان كان دينيا
وان كان في دعوى عين فلا بد من كونه في يده لكونه
قضاء على الكل وان كان البعض في يده نفذ بقدره
كما صرح به في الجامع الكبير وظاهرا في الهداية والنهاية
والعناية انه لا بد من كونها كلها في يده في دعوى الدين
انها وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين
وهو الحق وغيره سهو كذا في البحر الرائق وفي فتح القدير
فالحاصل ان احد الورثة ينتصب خصما عن الميت في عين
هو في يده لافي عين ليس في يده ذلك العين لا تسمع دعوى
بدعوى الدين ينتصب خصما عن الميت وان لم يكن في يده

وكبلا الله دعوى كما في
الدين

شيء انتهى **قوله** ومثله أي العقار المنقول فيما ذكر
 أي في تركه باقية في يدي اليد قال في الدرر إذا كانت
 الدعوى في المنقول فقبل يؤخذ منه اتفاقاً لا احتياج
 المنقول إلى الحفظ والنزع من يده ابلغ في الحفظ
 كمالاً لا يتلفه وأما العقار المحفوظ بنفسه وقبل المنقول
 على الخلفا فبما يعني بتركه النصف في يدي اليد
 هذا أصح انتهى وفي البحر الرابع قيد بالعقار لأن
 المنقول يؤمن عنده إلى حضور صاحبه وقيل
 هو كالعقار لا يؤخذ ولا شك أنه على قولها يؤخذ
 منه ويؤمن على يده عدل واجهل على أنه لا يؤخذ
 لو مقر كذا في جامع الفصولين انتهى **قوله**
 ثم يرد به خيار الردية فلا يلزمه شيء قال العلامة
 المقدسي ومنه يعلم أن الاعتبار بالملك حين الحنة لأجل
 الخلف انتهى أقول ويعلم من أن المشتري باسم المفعول
 بخيار الردية لا يدخل في ملكه حتى يريه ويرضى به
قوله وقيد في البحر بالعزل القصدي قال
 في البحر وقيد أيضاً بما إذا بلغ العزل أن كان العزل
 قصدياً أما إذا كان حكماً فإنه يثبت وينعزل قبل العلم
 ولم يذكر المصنف سائر الشروط في الشاهد وجزم بتفصيل
 الأصول بأشراط سائر الشروط مع العدد والعدالة
 عن قول الإمام الأعظم فلا يثبت بخير المرأة والعبد
 وإن وجد العدد والعدالة وقيل من ينيه على هذا
 انتهى وقوله ويشترط سائر الشروط أي بشرط في الخبر
 سائر الشروط المشروطة في الشاهد فغني عن الجار
 والمجرور **قوله** لأنه وإن نصبه القاضي عاقدان

عن الميت

عن الميت بمكة في النسخ عاقدان بصورة النصب وصوابه
 أقا عاقد بالرفع على أنه خبران وحيدة وإن نصبه القاضي
 بعرضه بين الاسم والخبر وأما عاقدان فيمن نصبه وخبر
 أن يؤخذ وفي نيابة مفعول مطلق له وتقدره لأنه
 وإن نصبه القاضي من حيث كونه عاقدان عن الميت
 نيابة فترجع الحقوق إليه فترجع المشتري إليه ويؤيد
 التوجيه الأول ما في المخ من قوله لأنه هو العاقد
 نيابة عن الميت فترجع الحقوق إليه **قوله**
 أخذ القاضي الثلث للفقراء هكذا في كثير من النسخ من
 التأخير وكذلك من المخ وفي بعض النسخ أخرج من الأثر
 ويؤيد به قوله الدرر القاضي أخرج الثلث للفقراء
 والمصداق كدهما متقربان **قوله** لما مر إشارة إلى
 ما مر من أنه أمين والأمين لا يضمن وفي الدرر لا يضمن
 القاضي ولا أمينه كالإمام فإنه يحتاجون إلى أمثال
 هذا كثيراً فلو رجع الحقوق إليهم لتعاقبوا في إقامتها
 فتمتلص بالمتأخر **قوله** فاحسن تفسير الشرائط
 أي أحسن القاضي تفسير الشرائط بأن قال في الزنا لا
 استفسرت المقر به كما هو المعروف فيه وحكت عليه
 بالرجم وفي حد السرقة أنه ثبت عندي بالجمعة أنه أخذ
 نصاً بأن جرم لا شبهة فيه وفي القصاص أنه قتل عمداً
 بلا شبهة فيجب بقدر يقبل قوله **قوله**
 فالقول للمصائب أي مع اليمين لقوله لا تكاره الضمان
 واليهود يشهدون على الصبي **كتاب**
الشهادات **قوله** مولعة خبر
 قاطع قال في الصحاح الشهادة خير قاطع نقول منه شاهد

ج

الرجل على بكذا كذا في البحر وفي العيني معناه الحضور
 قال عليه الصلاة والسلام الغنمة لمن شهد الواقعة
 أي حضرها والشاهد أيضا يحضر القاضي ومجلس الواقعة
 انتهى وفي القاموس الشهادة خير قاطع وقد تشهد
 كعلم وكبرم وقد تسكن هاهنا وشهدت كسمه شهودا
 احضره فهو شاهد **قوله** شهودا انتهى **قوله** شرط
 مكانها واحد وهو مجلس القضاء كذا في المصنف **قوله**
 شرطها واحد وعشرون شرط مكانها واحد قال في البحر
 وما يرجع إلى مكانها واحد وهو مجلس القضاء وأما ذكرها
 فلفظ اشهد بمعنى الخبر دون القسم والشرط العقل
 الكامل والخصيط والولاية والقدرة على التمييز بين المدعي
 والمدعى عليه وذلك بالسمع والنظر وشرائط أدائها
 أربعة أنواع منها ما يرجع إلى الشاهد ومنها ما يرجع إلى
 نفس الشهادة ومنها ما يرجع إلى مكانها ومنها ما يرجع
 إلى الشهود به فالخاصة لشرائطها أحد وعشرون
 شريط التحمل ثلثة وشرائط الاداء سبعة عشر منها عشر
 شريط عامة ومنها سبعة شريط خاصة وشرائط نفس
 الشهادة ثلاثة وشرط مكانها واحد انتهى **قوله**
 وعداوة دينية من الكلام عليها في أول باب القضاء
 فلما راجع **قوله** حتى لو زاد فيما أعلم بطل الشك قال في
 البحر الداني وركنها لفظ اشهد بمعنى الخبر دون القسم وال
 يات في آخرها ما يوجب الشك فلو قال اشهد بكذا فلما
 أعلم لم تقبل كما لو قال في ظني بخلاف ما لو قال اشهد بكذا
 فقد علمت ولو قال لاحق لي قبل فلان فيما أعلم لم يصح
 الابراء ولو قال لفلان قبلني ألف درهم لم يصح الاقرار كما

ذكره

ذكره الامام الحصري ولو قال المعد له هو عدله فيما أعلم
 لا يكون تعدلا ذكره في ادب القضاء والخصاف والخاص
 ان قوله فيما أعلم بعد الاضمار موجب للشك فيه عرفا
 فيبطل انتهى وفي الدرر وكذا لفظ اشهد بمعنى الخبر
 دون القسم ذكره الزيلعي حتى اذا اشرك لم تقبل الشهادة
 انتهى بقي شيء وهو ان الشارح قال اشهد فتضمن
 لعني شهادة وقسم واخبر وقال في الدرر والشرط
 والبحر بمعنى الخبر دون القسم والظاهر ان بينهما تداخلا
 اللهم الا ان يقال معنى قوله لم تتضمن معنى قسم اي
 مفهوم منه لا معناه الصريح ومعنى قوله بمعنى الخبر
 اي الصريح دون القسم اي الصريح فينبذ في التداخ
 وقال في كشف الدرر فاذا قال اشهد فقد اخبر في الحال
 وايضا فقد استعمل اشهد في القسم نحو اشهد بالله
 لقد كان كذا اي اقيم فتضمن لفظ اشهد معنى المشاهدة
 والقسم والاختيار في الحال فكان الشاهد قال اقيم بالله
 لقد اخلعت على كذا وانا الان اخبر به وهذه المما
 تفقودة في غيره من الالفاظ فلذا اقتصر عليه
 احسنا طابا ونبأ غاليا **قوله** لا في ثلاث
 قدمناها وهي رجا الصلي بين الاقارب واستمها
 المدعي واذا كان عند القاضي ريب كما الاستمها والنظا
قوله لكن وجوبه بشرط سبعة مبسوط في
 البحر الاول طلب المدعي فيما كان من حقوق العباد
 حقيقة او حكما وانما قلنا او حكما لعدخل من عنده شها
 لا يعلم بها صاحب الحق وخاف فوت الحق فانه يجب
 عليه ان يشهد بالالحق الثاني يعلم ان القاضي يقبل

ني

ير

دة

شهادته فان علم انه لا يقبلها لا يلزم الثالث ان يتبين
عليه الاداء فان لم يتبين بان كانوا جماعة فادى غيره
من يقبل شهادته فقط لم يأنم بخلاف ما اذا ادى
غيره ولم يقبل فانه لم يؤد من يقبل شهادته يأنم
باعتقاده وهذا اذا لم تكن شهادته اسرع قبولاً فان
كانت اسرع وجب الاداء وان كان هناك من يقبل
شهادته كما في فتح القدير الرابع ان لا يخبره
عدلان بسطلان المشهود به فلو شهد عند الشاهد
عدلان ان المدعى قبض دينه او ان الزوج طلقها لم يأنم
او ان المشتري اعترف القيد او ان الولي عفى عن القاتل
لا يسمعه ان يشهد بالدين والنكاح والبيع والقتل كما
في الخلاصة الخامسة ان يكون القاضي الذي طلب
الشهادة للاداء عنده عدلان في البرازية واجاب
خلف بن ايوب في من له شهادته فرغعت الى قاضي
غيره فله ان يمنع من الاداء حتى يشهد عند قاض
عدله انتهى السادس ان لا يقف الشاهد على ان
المقر اخرجوا فان علم بذلك لا يشهد السابع ان يكون
موضع الشاهد قريباً من موضع القاضي وان كان
بعيداً حيث لا يمكنه الى ان يغدو الى القاضي لاداء الشهادته
ويرجع الى اهله في يومه ذلك قالوا لا يأنم لانه بالحقه
الضرب لك قال تعالى ولا يضاركم كما تب ولا شهادته لنا
في البحر وغيره **قوله** حتى لو اركبه بالاعذر لم يقبل
قال في البحر الرائق ان كان الشاهد شيخاً كبيراً لا يقدر على المشي
الى المجلس القاضي وليس له شيء للركوب فاركبه المدعي من عنده
قالوا لا بأس به وتقبل شهادته وان كان يقدر واركبه المدعي

من عنده قالوا لا تقبل ذكره الشارح انتهى **قوله** وجوز الثاني الاكل
مطلقاً اي جوز ابو يوسف للشاهد ان يأكل طعام المشهود له
مطلقاً في فتح القدير ولو وضع المشهود طعاماً فاكله ان كان
مهيئاً من قبل ذلك تقبل وان صنعه لاجلهم لا تقبل وعن محمد
لا تقبل فيهما وعن ابى يوسف تقبل فيهما للعادة الجارية باطعام
من يحمل الانسان ممن يرض عليه شاهد او لا انتهى **قوله**
عد منها في الاشياء اربعة عشر قال فيها يقبل الشهادة حبسية
بالادعوي في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهيب
في الوقف والطلاق والزوجة وتعلق طلاقها وحرية الا
وتدبيرها والخلع وهلاله رمضان والنسب وزدت خمساً
من كلامهم ايضا حد الزنا وحد الشرب والايال والطهارو
حرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة باصله واماره
فلا وعلي هذا لا تسمع الدعوي من غير من له الحق فلا جواب
لها فانه دعوي حبسية لا يجوز والشهادة بالادعوي جائزة في
هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القنية فصار
اربعة عشر موضعاً وهي الشهادة على دعوي مولاه منسبة
انتهى **قوله** فليحفظ ثمانية عشر اربعة عشر المذكورة في
القول السابعة وعنف عبد وتدبيره والرضاع وجرح الشا
هذه ثمانية عشر **قوله** ولو شهد ابعثه ثم اربعة بنينا
محضين الخ خزانة الاكل شهد وان اعترف عبده ثم شهد
اربعة بانه زني وهو محض فاعترف القاضي ثم رجعه ثم رجع
الكل ضمن شاهداً اعترف قيمته لمولاه وشهود الزنا دية
لمولاه ايضا ذكره في المحيط البرهاني كتاب الجور ومعنى قوله اعترف
القاضي اي حكم ببعثه فنسبة الاعتناق اليه مجازية فليحفظ
قوله لو وارثا اي يضمون دية لمولاه ايضا لو كان المولى

وارثا واما اذا لم يكن وارثا فديته لو ارثته كايضا في كان **قوله**
بخلاف الانثى فان المشهور وعليه بالاسلام اذا كانت انثى تقبل
شهادة رجل وامرأتين باسلامها ومن ثم قيد الماثن بقوله
ذكر قوله الا المعلق فيقع ولا يجد كما مر صورته ما يفهم
من الولي الجية حيث قال فيها رجل قال ان شريته الحزب لو كنت
حتى فشهد رجل وامرأتان انه شرب الحزب عتق العبد ولا يجد
لانه هذه شهادة الاحمال لهما في الحدود ولو قال ان سرق
من فلان شيئا فغدرني فعلى قياس ما ذكرنا ينبغي ان يضمن
المالك ويعتق العبد ولا يقطع انثى وعجزى المستلثين في
الخائنة الى ابي يوسف ثم قال والفتوى فيها على قوله
ابي يوسف وفي خزانة الاكمل في مسئلة السرقة تضمنه ولاية
اعتقته عن محمد كذا في البحر والمخ **قوله** واستهلال الصبي
للصلاة وعليه الارث عندهما يعني خلافا لابي حنيفة فان
عنده لا تقبل بشهادتهما على استهلال الصبي في حق الارث
قال في المخ وقيد بقوله للصلاة عليه لانها لا تقبل في حق
الارث عندها بخلافه مما يطلع عليه الرجال واما في حق
الصلاة فتقبل شهادتهما اتفاقا لانها من امور الدين وعندهما
تقبل في حق الارث ايضا ويقولها قال الشافعي واحمد وهو
ارجح كذا في فتح القدير ذكره في مخ الغفار اقول نصعب
فتح القدير بعد سرد الاليل من الطرفين وعند ابي حنيفة لا
تقبل الشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان الاستهلال
صوت سمع والرجال والنساء فيه سواء فكان مما
يطلع عليه الرجال بخلاف الولادة فانها انفصال الولد
من الام فلا يطلعون عليه وهما يقولان صوته يقع عند
الولادة وعندهما لا يحضر الرجال فصار كشهادتين على

نفس

نفس الولادة ويقولها قال الشافعي وما ذكره احمد وهو
ارجح انتهى وكان وجه ترجيحه ما ذكره بالاحاديث عن
عطاء بن ابي رباح وطاووس قالوا قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع
الرجال النظر اليه وهذا مرسل يجب العمل به وعن الزهري
قضت السنة ان يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه
غيرهن من ولادات النساء وعيوبهن وهذا الصواب مرجح
عنه ناو رواه ابن ابي شيبة وروى عبد الرزاق ايضا بنحو
عن ابن عمر قال لا تجوز شهادة النساء وحدهن الا على ما لا يطلع
عليه الاهن من عورات النساء انتهى قوله وجوابه الامام
ظاهر وهذه الاحاديث لا يتفق مجة عليه لانه يقول الاستهلال
يطلع عليه الرجال الا ان يقول المراد بالاستهلال ما يدب
على الخوة وهو لا يخصر في الصوت فيكون لقولها رجحا
الا ان يطلع على دليل لهما اقوى من دليلها ويؤيد
قوله الامام شي حيث ان المتون تقدمت على الشروح طاف
التوسير من قوله وبضا بها غيرها من الحقوق سواء كانت
كان الحق مالا او غيره كتنكاح وطلاق ووكالة ووصية
واستهلال صبي الارث رجلان او رجل وامرأتان انتهى
ومثله في متن الكثر **تجيبه** وفي الملتقط من كتاب المواثيق
الا ادعت امرأة الميت انها حبلت بغيره على امرأة ثقة او
امرأتين فان لم يوقف على شيء من علامات الحمل فسمي براءة
وان وقف على شيء من علامات الحمل يوقف بضيق البنين
ونحوه عن ابي يوسف ومحمد ولم يحفظ ابو يوسف قوله
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انتهى كذا في كشف الرمز **قوله**
وفي البرجندري عن الملتقط ان المعلم اذا شهد منفردا في

دث

الصبيان يقبل شهادته وفي كشف المزعوم الى الخاوي
القديم تقبل شهادته النساء وحدهن من القتل في الجمار في
حكم الدية كنبلا بهدر الدم ومثله في خزانة الفتاوي وفي
خير مطلوب خلافة قال شهادة اهل السجن بعضهم
على بعض فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا شهادة الصبيان
فما يقع بينهم في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع
في الجماعات وان سئلت الحاجة لعدم حضور العدول
في هذه المواضع لان الشارع لما شرع طريقا وهو
منع من الجماعات والصبيان الملاعب والامتناع
عما يوجب الجس كان التقصير مضيا فالدم لا الى
الشرع انتهى **قوله** وخص من الامة الثلاثة بالاموال
وتوايعها اي خص شهادة النساء الامة الثلاثة بالاموال
قال في فتح القدير وقال الشافعي لا تقبل شهادة النساء
مع الرجال الا في الاموال وتوايعها كالاجل وشرط الخيار
والشفعة والاجارة وقتل الخطاء وكل صرح لا يوجب الاموال
وكذا في العقود وقبض نجوم الكتابة الا النجم الاخر فيه
وجهاان لترتب العتق عليه ويقول الشافعي قال مالك وعن
احمد روايتان رواية كقولنا ورواية كقولها انتهى مختصرا
ففي قوله الشارح خص من الامة الثلاثة بالاموال
فيه ما فيه **قوله** ولو قضى شهادة فاسق نفذ قال في
الخلاصة الفتاوي ولو شهد فاسق فزوت شهادته لغسقه
ثم تاب وشهد لا تقبل انتهى **قوله** لثبوت الحرية
بالدارور قال في الدرر والغفر كفي للتركبة هو عدل وان لم يقبل
جائز الشهادة قال في الكافي ثم قيل لا بد ان يقول العدول
هو عدل جائز الشهادة اذا العبد والمحدود في العتق اذا اتاه

قد يعدله والاصح ان يكتفى بقوله وهو عدل لثبوت
الحرية بالدارور قوله فيه اشكال لانه المحدود في
العتق في القبايب قد يكون معدلا كما ذكره فلا بد من
قوله جائز الشهادة ليخرج انتهى قال في ايضاح الاصول
قوله لثبوت الحرية بالدارور يعني ان الاصل فيمن كان
في دار الاسلام الحرية فهو بعبارة جواب عن النقص
بالعبد وبما اشارت عن النقص بالمحدود انتهى هكذا
ذكره ابن الكمال في ايضاح الاصلاح فكان الاول
لشارح ان يقول بشارته ببدله بدلالة وقال ابن الكمال
في منوات الايضاح فان الحرية وعدم المحدودية في الاصل
سيان ومن لم يقبضه كذلك خطأ صاحب الكافي ولم يدرك
ان المخطئ ابن اخيه خالته انتهى وشاربه الى صاحب
الدرر ومن يحويه والحاصل ان مراد الشارح بقوله هو
بعبارة جواب عن النقص الخ ان قوله الاصح جواب
عن النقصين فليست **قوله** والقدريل من
الخصم الذي لم يرجع اليه في التعديل لم يصح اي تعديل
المدعي عليه المشهود لا يصح اي تركيبة اياهم بقوله ثم
عدله غير معبولة لان في تركيبة المدعي وشهوده ان
الخصم كاذب في انكاره مطلق في اضراره فلا يصح معدلا
اي تركيبة لان تركيبة الكاذب الفاسق لا يصح على قال في
المنع وعدم صحة تعديل المدعي بالاولي اقول فعلى هذا
قوله الشارح وان كان ممن يرجع اليه في التعديل صح بيان
بيان لعق لهما كما قال في الدرر وعندهما نص التزكية
ان كان من اهل بان كان عدلا لكن عند محمدا لا بد من
ضم اخر اليه لعدم جواز تعديل الواحد وابو يوسف

يجوز انتهى **قوله** ولا تنس ما مر من الاشياء اشارة
الى ما ذكره قبل باب التحكيم لو امر السلطان قضائه بتخليف
الشهود وجب على العدا ان ينصحوه ويقولوا له لو تكلف
قضايتك بامر يلزم منه سخطك او سخط الخالق تعالى قول
قال في الاشياء تخليف الشهود مخالف للاجماع **قوله**
لا يحكم عليه بالمال هو الصحيح خاتمة فانه قال في الاشياء
في اول كتاب القضاء بعمله فتر السماسر والصراف والبيع
كافة قضاء الخاتمة وتعقبه الطرسى بان مشاخره وعلى باله
في عمله بالخط لكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به هنا
ورده ابن وهبان بانه لا يكتب في دفتره الاماله وعليه
وتمايه فنهى الشهاد ان انتهى فقد نسب الى قاضيه
انه يعمل بالخط فكيف عزى اليه انه لا يعمل به اقول بحال الخط
على الخط الخاص المتقدم اذا كان معروفا بين الناس وجرى
العادة على ذلك كراه سابقا في حاشية مولانا الشيخ الفهم
الشرعي واما ما ذكره من قوله لا يعمل به فهو محمول على غير ما ذكرنا
فان كان لك ريب فارجع الى الحاشية المذكورة في باب
القضاء **قوله** وافلاسه والارسله اي اذا امر القاضي
عدله بافلاس المحبوس بعد مضي المدة اطلقه بكتفيابه الثامنة
الرسالة من القاضي الى المزي بواحد يكفي التاسعة يكفي قول
واحد في اثبات العيب الذي يختلف فيه البايع والمشتري كالعثر
الصوم بروية هلال رمضان وقوله على ما مر في كتاب
الصوم من رواية الحسن انه يقبل خبر العدل الواحد في الصوم
بلا علة وعلى ظاهر المذهب عند وجود علة من غيم وغبار
وغيره وهذا معنى قوله او عند علة الحادية عشر اذا شهد
عده رجلين على موت رجل وسعما ان يشهدا على موته

كذا

كذا في شرح الوهبانية الثانية عشر قول امين القاضي اذا
امر بشهادة شهود على من تعذر حضورها كما في دعوى
القضية كذا في الاشياء **قوله** من خرج جماعة لا ينصو
تواظهم على الكذب الى قال له الربيعي ثم انما يجوز له ان
يشهد بهذه التواضع او باخباره بشيئ به واذا زاي
امرأة يدخل عليها رجل وينسب ان انبساط الانواج
وسمع من الناس انها زوجه جاز له ان يشهد به
وان لم يعاين عقد النكاح وكذا اذا راي شخصاً جالساً
محلياً الحكم بفصل الخصومة جاز له ان يشهد بانه
قاض قالوا وفي الاخبار بشرط ان يحضره رجلان
او رجل وامرأتان وهم عدول يحصل له نوع علم او
غلبة ظن وقيل في الموت يكفي باخبار واحد عدل او
واحدة لانه قد يتحقق في موضع ليس فيه الا واحد بخلاف
غيره ويشترط في الاخبار لفظ الشهادة في غير الموت
وفي الموت لا يشترط لانه لا يشترط فيه العدد فكذا
اللفظ الشهادة ولولم يحضر الموتى الا شخص واحد
او اذ ان يشهد بموته عند الحاكم اخبر بذلك رجلا عدلا
ثم يشهد بذلك عند الحاكم وهذا من اعجب المسائل
اشبه **قوله** سوى رفيق ابي عبد الله وهو مقيد
بما اذا كان كسرياً لان لهما بدا على انفسهما تدفع يد الغير
عنه فانه قد دليلاً للملك وعن الحنفية انه عدل له ان
يشهد فيها ايضا اعتباراً بالثبات والفرق ما بينهما و
ان كانا صغيرين لا يعبران عن انفسهما كما لمتاع كالا
لهما فله ان يشهد بالملك الذي اليد بشرط ان لا يخبر
عدله بانه لغيره فلو اخبراه لم تجز له الشهادة بالملك

له كما في الخلاصة كذا في البحر قال ابن الهمام قوله وفي كاف
في يده شيء الى اخره صورته راي عينا سوى ما استثناه
في يد انسان ثم رآها في يد غيرة والاوّل يدعي عليه
الملك وسعد ان يشهد المدعي لان الملك يعرف بالظاهر
واليد بالمتنازع دليل ظاهر فيه ولا دليل سواء لان
غاية ما يمكن ان يعان سبب الملك بالشراء والبيعة
وموت الورث وشئ من هذه الاسباب لا يضر ذلك
الثاني حتى يكون ملك الاوّل وعن ابي يوسف انه شرط
في حل الشهادة بالملك مع ذلك ان يقع في قلبه انه له
وفي فوائد الظهيرة انه اسند هذا القول الى ابي يوسف
ومحمد انتهى وعلم بهذا الخبر ان ما ذكره الماتن من قوله
ان وقع في قلبك ذلك هو قولهما لا قول الامام بحسب
روح وقال ايضا في فتح القدير واما العبد والامة اذا
عابتهما في يد انسان فخرمانه اذا كان يعرف انهما رقيقان
جاء لان يشهد انهما ملكه سواء كانا صغيرين او كبيرين
لانما يوصف الرق لا يدان على كونهما صغيرين او كبيرين
في يد غيرهما فكان كروية ثوب في يده وان لم يعرف رقما
فان كانا صغيرين اي لا يعبران عن انفسهما فكذلك يجوز
ان يشهدا لبيتهما لما ذكرنا انهما لا يدان على انفسهما وان كانا
كبيرين اي يعبران عن انفسهما سواء كانا صغيرين
عاقبتين او بالغين وبه صرح المحيوي فهو مقرر الاستثنا
في قوله سوى العبد والامة لان لهما يد على انفسهما فخرج
بهما عنهما حتى ان الصبي الذي يعقل لو اقر بالرق
على نفسه لغيره جازا قراره ويصنع المقر له به ما يصنع
بمملوكه واذا كان ممن يعبر عن نفسه لا يكون اليده دليل الملك

اذالم

اذالم قد يخدم الحر خدعة العبد وهذا الاحتمال به راد
كانا لا يعبران عن انفسهما فاما اذا كانا لذك اهلا فلا
يزال اعتبارهما الا باقرارهما بالرق فان لم يقر لا تثبت الشها
دتهما به وانما لا يقبل دعواهما الحرية بعد ما كبرا في يد
منهما في يده لظهور الرق عليهما باليد في حال صغرهما
هذا وعن ابي حنيفة انه كل له ان يشهد في الكبيرين ايضا
وكذا عن ابي يوسف ومحمد في حلق البند في الكل فليلا
على الملك به دليل ان من ادعى عبدا او امة في يد غيره وثبو
اليد يدعي لنفسه فالقوله لذي اليد لان الظاهر شاهد
له لغتاً م يده عليها انتهى **باب القول**
وعلمه قوله لا يبرح قبولها او لا يبرح لان من حمله
ما ذكره ممن لا تقبل شهادته الفاسق وهو لو قضى بشهادة
صحيح بخلاف العبد والصبي والزوجة والولد والاصل لكانت
في منزلة المقتضين اذا قضى بشهادة الاعمي او المحدث في
القذف اذا قاب او شهادة احد الزوجين مع اقر صاحبه او
شهادة الوالد لولده او عكسه نفذ حتى لا يجوز للثاني
ابطاله وان راي بطلانه انتهى فالمراد من عدم القبول
عدم حله كذا في البحر قلت قال العلامة يعقوب باشا
في حاشيته شرح الوقاية اعلم ان المصنف صاحب الهداية
ونظم كثيرا من الشهادان في سلك واحد وقال لا تقبل ولم
يبين انه لو قبل القاضي وحكم به بل يصح حكمه ام لا مع
انه يصح في بعض ما دون بعض وانا ابتد ذلك وافصله
ان شاء الله تعالى ففي شهادة الاعمي لو قبل القاضي وحكم
بها يصح حكمه لانه محتمل فيه حيث قال مالك لا تقبل شهادته
مطلقا كالبصير وقوله ومملوكه ومحدث في قذف الملاجير

للقاضي ان يقبل شهادته وعلم بها وان حكم بها لا يصح لانه
 غير مجتهد فيه بخلاف شهادة المحرود فانه لو قبل وحكم
 بها يصح لانه مجتهد فيه كذا في فتح القصار اقول فراد
 الشارح ان المقصود من قوله الماتن لا تقبل شهادة
 الاعمي بشا لانه لا يجب قبول شهادة الاعمي لان مراده
 انه لا يصح فانه لو قضى بها لصح فانه يصح القضاء بكل
 شهادة اختلف فيها وقد قال العيني وقال زفر تقبل
 شهادة الاعمي فيما جرى فيه السامع وهو رواية عن
 الحنفية وبه قالت الثلاثة لان الحاجة في هذه الشهادة
 الى سمع وهو صحيح لا افة به وعن مالك تجوز مطلقا
 كالصير وقال ابو يوسف اذا احتمل الشهادة في الديون
 او في القصار فيما لا يحتاج فيه الى الاشارة الى المدعي ثم
 ذهب بصره فشهد قبلت شهادته وبه قال الشافعي لانه
 حصل له العلم بالعيان وقت الخجل انتهى **قوله** الاخ
 خسر وهي ما اذا شهد بضرنيان علي بضرني انه قد اسلم
 حيا كان او ميتا فلا يصح عليه بخلاف ما اذا كانت بضرته
 كاذبة **الخاتمة** وما اذا شهد عليه بغير اشتراها من مسلم وما
 اذا شهد اربعة تضاد علي بضرني انه زني بمسلم الا اذا
 قالوا استكروها فنجذ الرجل وحده كاذب **الخاتمة** وما اذا
 ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان انه عبده قضى به
 فلان القاضي المسلم له كذا في الاشياء والنظائر **قوله**
 وتبطل باسلامه اي تبطل شهادة الذي هو علي الذمي باسلام
 المشهود عليه قبل القضاء وبعده **قوله** وتقبل منه
 علي مستامن مثله اي تقبل الشهادة من مستامن علي
 مستامن مثله قال العيني وكذا تقبل شهادة المستامن

وما اذا شهد علي بضرني ميت بدني
 وهو مديون مسلم ص ص

بعضهم

بعضهم على بعض بشرط اتحاد الدارين يعني اذا كانا من
 دارين مختلفين لا تقبل شهادة احدهما على الاخر قال
 الزيلعي الحزبي مثل الحزبي فتجوز شهادة احدهما على الاخر
 الا اذا كانا دارين مختلفين كالافرنج والحيش لا تقطع
 الولاية بينهما وهذا لا يتوارثان والدار تختلف باختلاف
 اللغة والملك لا تقطع النصف بينهما واستباحة كل واحد
 منهما دم الآخر وما لدا انتهى **قوله** بخلاف الدينونة
 تقدم الكلام عليها في اول الكتاب بالقضاء وهذا موضع
 ثالث ذكرها الشارح فيه **قوله** ولو بالزنا اي ولو شهد
 بالزنا قال في المح وتقبل شهادة ولد الزنا لان فسق
 الابوين لا يوجب فسق الولد ككفرهما اطلقه فتقبل ما اذا
 شهد بالزنا او بغيره خلا لما ذكر في الاول انتهى **قوله**
 لا يجوز عكسه اي لا تجوز شهادة الكافر على عبد مسلم
 مولاه كافر وعلي وكيل مسلم موكله كافر فان مسلما اذا
 كان له عبد كافر اذنت له بالبيع والشراء فشهد عليه شاهدان
 كافرين بشراء مسلم اي بيع جائز شهادتهما عليه لان هذه
 شهادة كافر قامت على اثبات امر علي الكافر قصدا و
 لزما منه الحكم علي المولى المسلم ضمنا ولو كان المولى كافرا و
 العبد مالدا ون مسلما لا تقبل شهادة الكافر عليه لان هذه
 شهادة كافر قامت على اثبات امر علي المسلم قصدا ولوان
 مسلما وكل كافر بشراء او بيع جائز شهادتهما عليه لانها قامت
 لاثبات امر علي الكافر ولوان كافرا وكل مسلما بشراء او بيع
 تشهد علي التوكيل شاهدان كافرين بشراء او بيع لا تقبل
 شهادتهما عليه لانها شهادة كافر قامت لاثبات امر علي المسلم
 قصدا كما في شرح السعودي لتخصيص الجامع الكبير منقول من

الدرر **قوله** وتقبل علي ذمي مية اي تقبل شهادته
الذي يدين علي ذمي مية وان كان وصيه مسلما بشرط ان
لا يكون عليه دين لم كذا في البحر **قوله** الا بتعا
قال في الاشياء مثاله اثبات توكيل كافرا بكافرا
يكل حقه بالكوفة علي خصم كافر فيعدي الي خصم مسلم
اخر وكذا شهادة تعا علي وكيل كافر فوكله مسلم انتهى
قوله او ضرورة في مثلين في الايضاء الجارية
والجود متعلق بضرورة كما لا يخفي **قوله** ووجهه
في الدرر قال فيها وجه الاستحسان ان المسلمين لا يحضرون
سوت النصارى والوصاية تكون عند الموت غالباً
وسبب ثبوت النسب النكاح وهم لا يحضرون بكاحم
فلو لم تقبل شهادته النصارى علي المسلم في اثبات الايضاء
الذي بناؤه علي الموت والنسب الذي بناؤه علي النكاح
ادي الي تضاع الحقوق المتعلقة بالايضاء فقبلت
للضرورة كما قبلت شهادة القابلة للضرورة انتهى
قوله والعماد للسلطان اي تقبل شهادتهم عند
عامة المشايخ لان نفس العدل ليس يفتق الا اذا كانوا علي
الظلم قالوا هذا كان في زمانهم لان الغالب عليهم الصلاح
فاما في زماننا فلا تقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم كذا في الكافي
ذكره في الدرر **قوله** والصراف قال في فتح القدر
والصراف الذي يجمع عنده مالهم وياخذها طوعاً لا نقلاً
شهادته والمراد بالرييس رئيس القرية وهو المسمى في بلادنا
شيخ البلد ومثاله المعروفون في المراكب والعرفاء في جميع
الصناعات وضمائم الجهات في بلادنا لانهم كلهم اعوان علي
الظلم انتهى **قوله** لو دنيته اي لو كانت حرفة دنيته **قوله**

لما عرف في حدة العدالة قال في فتح القدر واذ كانت الحسنات
اغلب من السيئات والرجل يحتجب الكتابير قبلت شهادته
وهذا هو المعنى المروي عن ابي يوسف رحمه الله في حدة
العدالة وهو اخبرنا فيه قصور حيث لم يتعرض الامر
المروقي بل اقتصر علي ما يتعلق بالمعاشي والمروقي
عن ابي يوسف هو قوله ان لا ياتي بكبيرة ولا يصير
علي صغيرة ويكون ستره اكثر من هتكه وضوايه اكثر من
خطائيه وروية ظاهرة ويستعمل الصدق ويحتجب الكثرة
وبانته انتهى **قوله** وما جاز بالتسامع معطوف
علي قوله ما لو عني اي عم قوله مطلقاً ما جاز بالتسامع
خلافاً لا يبيح يوسف **قوله** وطلاق زوجة اي اذا طلق
زوجته باثباتهم شهد بها سبع شهادته وكذا لو شهدت
له قال في البحر الرايق عند قوله واحد الزوجين الاخر
اي لم تقبل شهادته وفي الخاتمة وان يشهد لامرأة بحق
ثم تزوجها بطلت شهادته ولو شهد لامرأة وهو عدل
ولم يرد الحاكم شهادته حتى تطلقها ما لنا وانقضت عدتها
روي ابو شجاع ان القاضي ينفذ شهادته انتهى وبه علم
ان الزوجية انما تمنع منها وقت القضاء لا وقت الانواء
ولا وقت التحمل وفي البرازية ولو وكلت امرأة القاضي ولا
بالخصومة ثم طلقها وانقضت عدتها وقضى بوكيها يجوز
وكذا لو وكل مكاتبه اذا عتق قبل القضاء والحاصل انه لا يثبت
استغناء التهمة وقت القضاء انتهى **قوله** وادخل الكمال
احد الزوجين مع الاربعة سهواي عدا ابن الهمام احد الزوجين
في سلك الاربعة المذكورة سهواً فحق له ليس هذا الاشكال
من نتائج السلك بل ذكره في المنع وعينه في المنع واثار في

ان الكافر اذا اتهمها على مسلم ثم اسلم فاداهما تقبل كما في فتح
 القدير واطلقة اي قوله بعد الحرية وبعد النكاح
 فشمع ما اذا لم يؤدها الا بعد الاهلية او اداهما قبلها
 فردت ثم زالت العلة فاداهما ثانيا ثم ولد اقال في الخلاصة
 ومتى ردت شهادة الشاهد لعله تم زالت العلة فشهر
 في تلك الحادثة لا تقبل الا في اربعة العبد والكافر على
 المسلم والاعمى والصبي اذا اشهر وفردت ثم زال المانع
 فشهر وفي تلك الحادثة فانها تقبل انتهى فعلى هذا
 لا تقبل شهادة الزوج والاجر والمغفل والمجنون والفاسق
 بعد ردها وادخال احد الزوجين مع الاربعة كما في فتح القدير
 سهو ولا يثبت من حكم القاضي ببرد شهادته كما في الهراشي
 اقوله ولا تعارض بين هذا وبين ما ذكرناه في القولية
 الاولى انه تقبل شهادة الزوج لزوجته بعد انقضائه
 من طلاق بائن لانه فيما اذا لم ترد شهادته كما صرح به اماما
 هذا فيما ففما اذا ردت شهادته فلا تعارض ويجوز ان يكون
 قول ابي شجاع خافهم **قوله** فيسلم فتقبل لان الاسلام
 يجب ما قبله قال في البحر عند قوله الا ان يجد الكافر في قذف
 ثم اسلم يعني فتقبل ولو كان محمدا في قذف كان
 للكافر شهادة فكان رد هاهنا تمام الحد وبالا سلام حدثت
 شهادة اخرى وليس المراد انها تقبل بعد اسلامه في حق المسلمين
 فقط قال المؤلف في الكافر فان اسلم قبلت شهادته عليهم
 وعلى المسلمين وتماه في العتابة فيد بالكافر لان العبد
 اذا خذ حذ القذف ثم عتق حيث ترد شهادته لانه
 لا شهادة للعبد اصلا في حال رقه فيتوقف الرد على
 حدونها فاذا صحت كان ردة شهادته بعد العتق تمام

وعدم القبول مطلقا على
 قول الجمهور

الحد

الحد وظاهر كلام المؤلف انه اسلم بعد ما ضرب تمام الحد ولو اسلم
 بعد ما ضرب بعضه فضرب بعد اسلامه ففيه ثلاث روايات
 في ظاهر الرواية لا تبطل شهادته على التباين فانه اذا
 تاب قبلت وفي رواية تبطل ان ضرب الاكثر بعد اسلامه
 وفي رواية ولو سوطا كذا في السراج الوهاج ووضع
 هذه المسئلة يدل على ان الاسلام لا يسقط حد القذف
 انتهى وفي الدرر ان الكافر اذا خذ في القذف لم يحز
 شهادته على اهل الذمة لانه له شهادة على جسده
 فنرد ثم لمحده فان اسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين
 لان هذه شهادة استفاضة بها بالاسلام ولم ينفقها ردة وهي
 الشهادة على اهل الاسلام لانها لم تكن ثابتة ثابت
 الرد والحد فلما جازت شهادته على اهل الاسلام جازت
 على الكفار ضرورة انتهى **قوله** وكذا لا تقبل شهادة
 الصبيان فيما يقع في الملاعب تقدم الكلام عليه في هذا
 الكتاب عند قوله واستهلال الصبي للقتال عليه
قوله وجاز عليها الا في المثلين كما في الاستبانه
 شهادة الزوج على زوجته الا في المثلين قال في الاثنا
 شهادة الزوج على زوجته مقبولة الا بنفاتها وقذفها
 كما في حد القذف وفيما اذا اشهر على اقرارها بانها ان
 لم تجل يد غيرها انتهى **قوله** ولو في عدة من ثلاث
 اي لا تحوز شهادته احدى الاخر ولو كانت في عدة من
 ثلاث اي تحوز شهادته احدى الاخر تقدم عن الثانية
 ان ابا شجاع قال مقبولة في عدة البائين ولا تنس ما
 ذكرناه هناك **قوله** والفرع لاصله وان عللا الا
 اذا اشهر الحجة لابن ابنة علي ابية اقوله في استثنائية خذ

اي جازت في عدة

فان استثنى منه شهادة الفرع لاصله والمستثنى شهادة
الاصل لفرعه وعلى اصله وهذا غير مستقيم ففي كلام سقط
يدور عليه ما في البحر قال فيه فيه بالشهادة لهم لان
الشهادة على اصله وفرعه مقبولة الا اذا شهد الجرح
على ابيه لابن ابنة ابنتها لا تقبل لوجود المانع من
الشهود له وفي المحيط قال محمد رجل شهد لابن ابنة
علي ابيه تقبل لانه حين شهد عليه لم يصرح بالولادة
بل يصرح بان يحكم الحاكم بشهادته في يصرح بما يوجب
الشهادة والشئ لا ينبغي موجب نفسه انتهى وهذا
التعليل يغير ان الكلام في شهادة الاب على اقرار
ابنه بان من ولده زوجة ابنة لاه الاموال والاول
في الاموال وفي الولو الجمة ويجوز شهادة الابن
على ابيه بطلاق امراته اذا لم تكن لاه او لضرته لانها
شهادة على ابيه وان كان لاه او لضرته لا يجوز لانها
شهادة لاه ذكره في فصل الشهادة من الطلاق انتهى
وتعبر السقط والفرع لاصله وان علل على اصله
وان علل الا اذا شهد الجرح او تعذر وعليه فقط بعد
قوله وان علل فليتامر بما عباد الاثماء على ما في
الترغيب المصحة لا تقبل شهادة الاصل لفرعه الا اذا شهد
الجرح فلا عيبا رعليها فكان الشارح كان عنده النسخة
المحرقة او في عبارة سقط كما ذكرنا **قوله** الا في
سند القاتل قال في الاثماء لا تقبل شهادة الاثماء
لنفسه الا في مسألة القاتل اذا شهد بعفو ولي المقتول
وصورته في شهادته الخائنة ثلاثة قتلوا رجلا بعد
ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي قد عفى عنا قال الحسن لا تقبل

شهادتهم

شهادتهم الا ان يقول اثبات منهم عفى عنا وعن هذا الوا
في هذا الوجه قال ابو يوسف تقبل في حق الواحد وقال
الحسن تقبل في حق الكل انتهى قال في عمدة ذوي البصائر
للشيخ ابراهيم البكري اقول والذي رايناه في تلخيص الكبرى
وخزانة الاكل حيث قالوا وعن الحسن في ثلاثة نفر قتلوا
رجلا بعد ثم تابوا واقروا وشهدوا ان عفى عنا لا يجوز
وان قال اثبات عفى عنا عن هذا قال ابو يوسف
اقبل في هذا الواحد وعن الحسن يجوز في الوجهين وزاد
في تلخيص الكبرى والفتاوى علي قول أبي يوسف انتهى
فالذي يظهر ان مراده ان هذه رواية عن الحسن لانه
لكنه لا يظهر كونها شهادة لنفسه وبوقيده قال السيد
الحوي قبل عليه لا يصح استثناء هذه المسئلة من الضابط
الدور لانه ليس فيها قبول شهادة الانسان لنفسه ولا
علي قوله الحسن بل انما قيلت على قوله في الوجه المذكور
لانها شهادة الاثنى كل منهما على عفو الولي عن الثالث
واما شهادة كل لنفسه فلا قابلية بها والوجه في ذلك
ان شهادة الاخر لاهمة فيها عدم الاشتراك لوجوب
القتل على كل واحد منهما كل اقل تجزئ منفعة فهي كمنها
غريمي لغريمي ثم شهادة الغريمين لغريمي فتأمل
انتهى **قوله** او لا خراج للشاهد الظاهر او لا
خراج على الشاهد **قوله** مسانحة او مشاهدة الخ
قال في البحر ولم يذكر الماتن شهادة التلميذ لاستثائه
لا تقبل وفروقه بمن بعد ضرر استأذنه ضرر نفسه
ونفعه نفعه وفروقه في الخلاصة بالذي ياكل مع
عيله في بيته وليس له اجرة واما الاجير فان كان

خاصا لم تقبل ولا قبلته انتهى وفي كشف الرمز اشار المولى
الى قاعدة الشهادة وهي ان كل شهادة جرت نفعها ودفعه
مغرم لا تقبل للتممة كشمادة المتاجر للوزير المتاجر
والمتجر لغيره بالمتجار والاجير الخاص من مائة او
مستشار الا العام كالحياط للمزاجه وفي الحادي
القدسى وتقبل شهادة من استاجر يوما في ذلك اليوم
استحسانا ولم يذكر شهادة التلميذ الخاص لاستاذة
وفسر في شرح الهداية التلميذ الخاص الذي لا تقبل
شهادته لاستاذة بمعنى ياكل مع عبده بعد ضرر استاذة
ضرره ونفعه نفعه وفي الخلاصة معنى ياكل مع عبده
وليس له اجرة خاصة انتهى **قوله** ولو العداوة الدنيا
لا تقبل سواء شهد على عدو او غيره لانهم فسقوا قوله فمناط
عدم سماع شهادة العدو على عدوه الفسق قال في البحر
نقلنا عن القسمة ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يفسق
بسببها او يجلب بها منفعة او يدفع بها عن نفسه ضرر
وهو الصحيح وعليه الاعتقاد وما في الواقعات وغيرها
اختيار المتأخرين واما الرواية المنسوبة فمخالفة وفي
كثير الرؤوس شهادة العدو على عدوه لا تقبل لانه منهم
قال ابو حنيفة تقبل اذا كان عدلا قال استاذنا وهو
الصحيح وعليه الاعتقاد لانه اذا كان عدلا لا تقبل شهادته
وان كان يمتنع عداوة بسبب امر الدنيا انتهى واقتاره ابن
وهبان ولم يتعقبه ابن السكينة لكن الحديث شاهد لما
عليه المتأخرون كما رواه ابو داود ومرفوعا لا يجوز
شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا دى
غمر على اخيه والغمر المحقد ويمكن حمل على ما اذا كانت

غير

357

غير عدل به دليل ان المحقد فسق للنهي عنه وقد ذكر ابن
وهبان تبينهات حسنة لم ارها غيره الا واد ان العداوة
اذا كانت قاذرة في الشهادة تكون قاذرة في حق جميع
الناس لا في حق العدو فقط وهو الذي يقتضيه
الفقه الثاني فربما يمتنع بعض المتفهمة والشهود ان كل
من خاصم شخصا في حق وادعى عليه حقا ان يصير عدوه
فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة انما تثبت
بجوفا ذكرنا نعم لو خاصم الشخص فرخ في حق لا تقبل
شهادته عليه في ذلك الحق كما لو كبل لا تقبل شهادته
فما هو وكبل فيه وخوفه لانه اذا خاصم اثبات
في حق لا تقبل شهادته احداهما على الاخر لما بينهما من
الخاصمة انتهى **قوله** وخروج لفرجة ابيز قال في البحر
عاريا الى قاضي فان اذا قدم الامير ببلدة فخرج الناس
وحلبوا في الطريق ينظرون قال خلف بطلت عدالتهم الا ان
يذهبوا للاعتبار في لا تبطل انتهى وحاصله انها لا تبطل الا
اذا كان الامير لا يصلح للتعظيم ولم يخرجوا للاعتبار وفي الفقه
فيه اثم ان خرجوا لغير هذين الامرين يكون طلوعهم من
باب العيب واللعب وهو حرام او من اجل تعظيم من الا
يستحق التعظيم وهو حرام والشخص اذا ارتكب حراما
فخرج في عدالته او ينبغي ان يكون ذلك على ما اعتاده
اهل البلد فان كان من عادة اهل البلد انهم يتعاملون
ذلك ولا ينكرون ولا يستحقونه فمنبغي ان لا يقدح
انتهى وفي خزانة الفتاوى اذا قدم الامير ببلدة فخرج
الناس وحلبوا في الطريق ونظروا اليه قال خلف بطلت
شهادتهم الا ان يذهبوا للاعتبار تبطل عدالتهم وفي واقعا

عمر بن مارة على علم قبول شهادتهم الا ان يذهبوا
 لا اعتبارا والفتوى انهم اذا خرجوا لتعظيم من لا يستحق
 التعظيم لا الاعتبار بتبطل عدالتهم وفي واقعات عمر بن
 بيان الطريق حق العامة ولم يعمل الجاوس فاذا جلس فقد
 شغل حق العامة فصار من تكبيل المحرام فسقطت عدالته
 وفي الفتاوى الصغرى لا تقبل شهادة من وقف على
 الطريق لانه شغل الطريق وهذا التعليل بعيدان
 الخرج اذا خرج عن شغل الطريق لا يكون قاذ حاطفا
 ولا ينافيه ما تقدم اذا تأملت انتى **قوله** وسنتم
 للذات وفي بلادنا يفتخرون بايع الذاب فيقولون
 مثلا قطع الله يد من ياعك **قوله** وكذا الدلال
 والوكيل لو باثبات النكاح اقوله اما الاول فلا ينفي الغالب
 هو العاقد فاد اشهر بالبيع او يقبض ذي المتاع
 ثمة فقد شهد لنفسه وذال يجوز وليس بعناد ان
 شهادة الدلال مطلقا ليست بمقبولة أصلا نعم ان اشهر
 بالكذب فالكاذب لا تسمع شهادته وتعيده هذا ما ذكره في
 فتح القدير ومثله الخاسون والدالون فانهم كذبون
 كثيرا زيادة على عجزهم عن حلفهم فلا يقبل الامر علم عدالة
 منهم انتى وفي الجوهره وكذا لا تقبل شهادة الخاس
 وهو الدلال الا اذا كان عدلا لا يكذب ولا يخلع انتى
 واما الوكيل لو باثبات النكاح اي لو شهد الوكيل بالنكاح
 باثبات النكاح فلا تسمع ايضا لانه ايضا شاهد لنفسه
 هذا ما يظهر والله اعلم لكن ما ذكره الفتاوى من قوله
 لا تقبل شهادة الدلالين اه ظاهره عدم قبول شهادتهم
 مطلقا الا ان اخر كلامه يدل على ان المراد من الدلالين هم

الذين يكونون على ابواب الامراء والحكام ويؤيد ما
 في حاشية البحر المحذاه من الدلى نقلا عن شهادات جامع
 الفتاوى اعوان الحكام والوكلاء على باب القضاء
 لا تسمع شهادتهم لانهم ساعون في ابطال حق مسلم
 وهم فساق والله تعالى اعلم انتى فالمراد من الدلال
 ان استقر بالكذب فلا تسمع شهادته ابداءا ولا قريبا
 لا تسمع ان شهد ببيع او تقديمن واما الوكيل لو
 شهد باثبات نكاح ما وكل به لا تسمع ولا تسمع **قوله**
 وما ذكره ابن الكمال ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا
 تسقط العدالة بالاصرار عليه قال في الفتاوى الصغرى
 ولا تسقط عدالة شارب الخمر لان هذا الحد لم يثبت
 بنص قاطح الا اذا دام على ذلك انتى قال في البحر
 بعد نقل هذا الكلام هذا غلط من ابن الكمال لما
 قد مره عن المشايخ ان شربها كبيرة ولما لفتة الحد
 المشهور في الكتاب انما سبيع وذكر منها شرب الخمر
 وليس في كلام الصغرى انها صغيرة كما لا يخفى لكن
 في تعليقه نظر لان الكلام فيها لا في الحد وحدها
 ثبتت بدليل مقطوع به وكذا قال بكفر مستحقها و
 سقوط العدالة انما هو بسبب شربها وجوب الحد
 عليه وذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القضاء ان الخصما
 اسقط العدالة بشرب الخمر من غير ادمان ومحمد بن الادمان
 لسقوطها وهو الصحيح انتى ومعنى الادمان ان
 يشرب ومن ثمة ان يشرب بعد ذلك اذا وجدها كذا في
 الجوهره وعجزها وفي الظهيرية من سكر النبيذ بطلت
 عدالته في قول الخصاف لان السكر حرام عند الكل

غلط قال ابن الكمال

وقال محمد لا تبطل عدالة الا اذا اعتاد ذلك انتهى وهو
عجيب بن محمد لانه قال بحرية قلبه لم يسقطها بكثرة
وظاهره انه يقول بان السكر منه حرام بشرط الاعتقاد انتهى
قوله وفي البحر حرمة مطلقا اقوله قال في البحر
لا تقبل شيئا من يغني الناس لانه يجمع الناس لا تركا
كبيرة كذا في الهداية وظاهره ان الغنا كبيرة وان لم يكن
للتناس بل سماع نفسه بل للوحشة وهو قول شيخ
الاسلام فانه قال بعموم المنع والامام السرخسي انما منع
ما كان على سبيل اللغو ومنهم من جوز للناس في عرس
او وليمة ومنهم من جوز له لاسماع نفسه دفعا للوحشة
ومنهم من جوز له ليستفيد به نظم القوافي وفصاحة
اللسان والعجب من المصنف في الحكم في انه علل بما علل
به في الهداية وجوز له اذا كان لاسماع نفسه ازالة
للوحشة وفي فتح القدير التفتي المحرم هو ما كان في
اللفظ ما لا محل كصفة الذكر والمرادة المعينة ووصف
الحرم المبيح اليها والممانات والجماع لم اوذي اذا اراد
المتكلم هجاءه لا اذا اراد انتقاد الشعر الاستهزاء به
اولتكم فصاحة وبلاغة الى ان قال وفي الاجناس مثل
محمد بن كنجاع عن الذي يترجم مع نفسه قال لا يدرج في
شهادته **واما** القراءة بالالحاق قابا حيا قوم وصطر
قوم والمختار ان كانت الالحاق لا يخرج الحروف عن نظرها
ومدوداتها فباح والافضل بباح انتهى وفي المعراج الملا
توعان محرم وهو الالات المطرية من غير الغنا كما لم يارسوا
كان من عود او نصب كالسبابة او غيره كالعود والطنبر
لما روي ابو امامة رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام

قال انه الله تعالى بعثني رحمة للعالمين وامرني بحقوق المعاي
والزماير تطرب ونصير عن ذكر الله تعالى والنوع النكاح
بباح وهو الذي في النكاح وفي معناه ما كان من جاد
سرور وبكره غيره لما روي عن عمر رضي الله عنه انه لما
سمع صوت الدف بعث فنظر فان كانت وليمة سكت
وان كان في غيره عمده بالدرة وهو مكروه للرجال
على كل حال التثنية انتهى ونقله في فتح القدير ونحوه
يتعقبه ونقل البزار في الامام على حقة الغنا اذا كان على
آلة كالعود واما اذا كان بغيرها فقد علمت الاختلاف
ولم يصرح السارحون بالذهب وفي البناية والغناية
التفتي للامام معصية في جميع الاديان انتهى **قوله**
او يلعب بنرد او طاب اما النرد فهو لعبة معروفة وهو
معرب وفي القاموس انه وضعه ارد شير بن بابك
ولهذا يقال له النرد شير انتهى واما طاب فقال في الفتح
الطاب في بلادنا مثله لانه يرمي ويطرح بالاحساب واما
فكره وكل ما كان كذلك كما احدثه الشيطان وعلمه اهل
الفنلة فهو حرام مطلقا انتهى **قوله** واما الطرخ
فلهذه الاختلاف بشرط واحد من ست اياما الطرخ
فتسقط العدالة به بشرط وجدان امر واحد من ستة
اشيا فخر المبتدأ محذوف وتقدر به فيسقط العدالة
وقوله بشرط متعلق بيسقط قال في فتح القدير ما جامله
ان العدالة انما تسقط بالطرخ اذا وجد واحد من خمس
القمار وفوت الصلوة بسببه واكثر الخلف عليه والكذب
واللعبة على الطريق انتهى **قوله** على الطريق تنأى عنه
يبور ويا كل **قوله** ان السلف الصالح الصدر الاول

ل

ج

ب

من التابعين فيه نظرحباً اقتصر على التابعين ومنهم
 ابو حنيفة وكذا العلماء ونحو ابو يوسف علي عدم
 قبوله لانه اذا اظهر سب واحد من المسلمين سقط
 عدالة فاذا اظهر في واحد من الصحابة كيف يكون
 مقبول انتهى وفي العتيق او يظهر سب السلف
 الصالحين وهم الصحابة والتابعون والعلماء كما في حنفية
 واصحابه لانه يدرك على قلة مرفقة وفصول عقله
 بخلاف ما اذا كان مخفي السب لانه فاسق مستور انتهى
قوله والفرق ان القاضي لا يملك نصب الوكيل
 عن الغائب فلو ثبتت وكالته ثبتت بشهادتهما وهي
 غير موجبة فطلت بخلاف مسألة الوصية **قوله**
 لا تقبل شهادة الميت في ماله او غيره معطوف على الضمير
 المحذوف في ماله وهو جائز عند بعض النجاة بالاعادة
 الخافض وهم الكوفيين فجوزوه في سعة الكلام واما
 البصريون فجوزوه اضطراراً اي لا تقبل شهادة الوصي
 للميت في ماله الميت او في ماله غير الميت بان كان وصياً
 تحت يده ماله وصيه فشهد الوصي للميت بان هذا
 المال كان تحت يده ونصرفه فيقوم وصيه مقامه
 في الدراج الوهاج وان مات الرجل وقدا وصي الى جله
 في ماله فلم يخاصم الوصي حتى عزله القاضي عن الوصاية
 وجعل فيها غيره فشهد الوصي الاول بشهادة الميت
 في ماله او في غيره فشهادة باطله لان الوصي حال
 محل الميت به ليل انه لا يقدر ان يخرج نفسه من الوصية
 مالم يخرج القاضي منها فصار فيما شهد به في ماله الميت
 كالميت نفسه فاستوي في ذلك ان يخاصم او لا يخاصم

انتهى

انتهى ويستند من ان قوله او غيره معطوف على ماله وهو
 جائز باتفاق النجاة وصورته ان يشهد بوقالته في حال
 حياته او وصايته في ماله اخر فليست **قوله**
 وكله بالخصومة عند القاضي فخاصم المطلوب الى يرضي
 نقل عبارة البرازية بتمامها وهي هذه ولو وكله الخصومة
 عند القاضي فخاصم المطلوب بالف درهم عند القاضي
 ثم اخرجه الموكل عنها فشهد الوكيل ان للموكل على المطلق
 مائة دينار تقبل ولو وكله عند غير القاضي فاشهد
 على الوكالة فخاصم المطلوب بالف وبرهن على الوكالة
 ثم عزله الموكل منها فشهد له على المطلوب بمائة دينار بما
 كان له عليه بعد القضاء بالوكالة لا تقبل انتهى والفرق
 ان الوكالة عند القاضي او عند غير القاضي ففي الاول
 تقبل وفي الثاني لا تقبل ووجهه والله اعلم ان لما
 وكله عند القاضي فكان المخاصم صار هو الموكل فتقبل
 شهادته له بعد عزله واما اذا وكله عند غير القاضي و
 ثبتت الوكالة بالشهود فالتخاطبة يستلزمه فلا تقبل
 شهادته له **قوله** محقق اثبات حوائج الله تعالى
 يعني لا يتضمن اثبات حوائج الله تعالى او للعبد مثل ان يشهد
 انه شهود المدعي فسقدا وزناً او اكله ربا او شرب
 الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا بالزور او على اقرارهم اجراء
 في هذه الشهادة او على اقرارهم ان المدعي يبطل في هذه
 الدعوى او على اقرارهم انهم لا شهادة لهم على المدعي عليه
 في هذه الحادثة وانما لم تقبل لان البيعة المأثقة على ما
 سيدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق بما لا
 يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لانه

يدفع بالتوبة ولأن الشاهد بهذه الشهادة صار
 فاسقا لأنه فيها ساعة الفاحشة بالضرورة و
 هي حرام بالنقص والشهود به لا يثبت بشهادة
 الفاسق ولا يقال إن فيه ضرورة وهي كذا الظالم
 عن الظلم بالشهادة الكاذبة لأننا نقول بالضرورة
 في هذه الشهادة على ملاء من الناس ويمكن كفه
 عن الظلم بأخبار القاضي سرا إلا إذا شهد وأعلى
 إقرار المدعي أنهم فسقة أو شهدوا بغيره أو نحوه
 لأنهم ما شهدوا بظاهر الفاحشة وإنما حكموا عليها
 عن غرضهم فلا يصيروا فسقة بذلك كذا في الجرد ولا
 يخفى أن ما ذكرناه إنما هو بعد التعديل كما أفاده الماتر
 والشارح وأما قبله فتقبل الشهادة على المخرج الجرد
قوله فأن تضمنته قبلته أي أن تضمنت
 الشهادة إثباتا لحق الله تعالى فثبت كما لو أقام المدعي
 عليه البينة أنهم زناوا وصدقوا الزنا أو شربوا الخمر
 أو سرقوا نبي كذا ولم يتقدم العهد أو أنهم عبدوا
 أحدهم عبد أو شركاء الذي والدي مال **قوله**
 قبلت شهادته بجميع ما شهد به لأنه صار حقا للمدعي فلا
 يبطل بقوله أو همت واختاره في الهداية بقوله في جواب
 المسئلة جازت شهادته انتهى وقيل يقضي بما بقي
 أن تدارك بنقصان وإن بزيادة يقضي بها إذا عاها
 المدعي لأن ما حدث بعدها قبل القضاء يجعل كدونه
 عندها واليه مال شمس الأئمة السرخسي واقتصر عليه
 قاضيان وعلى هذا معنى القول العمل بقوله الثاني
 وأطلق المصقبول فمثل ما إذا كان بعد القضاء وبه

صرح في النهاية عازيا إلى الجحيفة وأبو يوسف وعليه الفتوى
 كما في الخاتمة كذا في الجرد في التبيين ثم قيل يقضي بجميع ما
 شهد به أو لا حتى لو شهد بالف ثم قال غلطت في
 خمسية يقضي بالف لأن الشهود به أو لا صار حقا
 للمدعي ووجب على القاضي القضاء به فلا يبطل برجوعه
 وقيل يقضي بما بقي لأن ما حدث بعد الشهادة قبل
 القضاء كدونه عند الشهادة واليه مال شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله هذا إذا كان موضع شبهة كما بينا
 أما إذا لم يكن موضع شبهة فلا بأس بأعادة الكلام مثل
 أن يدعى لفظ الشهادة أو اسم المدعي والمدعي عليه أو
 يترك الإشارة إلى أحد الخصمين وما تجرى مجراه وإن
 قام عن المجلس بعد أن يكون عدلا ما قونا وعن
 الجحيفة وأبو يوسف أن قوله يقبل في غير المجلس
 والأول هو الظاهر وذكر في النهاية أن الشاهد إذا قال
 أو همت في الزيادة أو في النقصان يقبل قوله
 إذا كان عدلا ولا يتفاوت بين أن يكون قبل القضاء
 أو بعده رواه الحسن عن الجحيفة وسرخسي وأبو يوسف
 وعلى هذا الوقع الغلط في ذكر بعض حدود العقار
 أو في بعض النسخ ثم تذكر بعد ذلك تقبل لأنه قد يتلى
 به في مجلس القضاء فتذكر ذلك للقاضي دليل على صدقه
 واقتضاؤه في الأمور انتهى **قوله** لكن عبارة الملتقي
 يقتضي قبوله أو همت أقول فهم الشارح من قول الملتقي
 قبل أن كان عدلا حيث عبر بصيغة التذكير أن صيرته
 راجع إلى قوله أو همت فتقبل الشهادة بما بقي فيقتضي به
 أقول وليس ينص فيه فإنه يصح رجوعه إلى البرهان فيصير

ماله ومال ما في الهداية واحدا والحاصل ان مقتضى
 الهداية بل صريح كلامه وكذا متن الكثر ان المخرج
 قبول جميع شهادته واسما علم **قوله** خلافا لما
 في الوهبانية اما به ونة البينة فالقول لم يدرى الصحة
 منه هكذا في بعض النسخ وهو ظاهر في هو كذا استأ
 واما ما وقع في بعض النسخ من قوله ام فلا شك في تصحيحها
 في القنية ادعيانها في بد ثالثة فاقام احدهما بينة على
 الشراء الصحيح منه والاخر بينة على الشراء الفاسد
 فبينة الصحة اولى انتهى واما الوهبانية فقهرها
 ومن يدعي كرها وطوعا خصه اذا بينا فالطوع اولى واد
 فاشا يقول فالطوع اولى ان بينة الصحة اولى
 من بينة الفساد قال ابن عبد البر شاخها ووجه
 الاولي ان الاصل فيها ان يده صحة واذا اتقا رضى الصحيح
 والفساد كان العقل بالصحيح اولى انتهى اقول لا يتمشى
 هذا الحكم على اطلاقه فانه ذكر في البحر الرائق نقلا عن القنية
 ما يدل في بعضها القول لم يدرى الصحة وفي بعضها القول
 لم يدرى الفساد فقال المسئلة الثانية عشر تعارضت
 بينة الخارج على الوقف عليه مطلقا مع ذي اليد بال
 اشتراكها من الواقف وارتخ فبينة الوقف اولى وقيل
 الا اذا سبق تاريخ ذي اليد اثباتا لثمة عشر تعارضت
 بينة صحة الوقف وفساده فان الفاسد شرط في الو
 مقسود فبينة الفاسد اولى وان كان المعنى في المحل
 وغيره فبينة الصحة اولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف
 البائع والمشتري في صحة البيع وفساده انتهى ومن جهة
 المسائل التي ذكرتها في القنية ان بينة الفاسد اولى وصي

باع كرها للصغير وبلغ الصغير فادعي غيبا واقام بينة و
 اقام المشتري بينة ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل
 الثمن فبينة الثمن اولى انتهى ولا شك ان بيع الوصي
 مال الصغير بالغ فاسد **قوله** الا في
 مسئلة الاقالة وهي في اقالة فتح القدير لرادعي
 المشتري ان يباع المبيع من المبيع ما قل من الثمن قبل
 النقد وادعي البائع الاقالة فالقول للمشتري مع
 انه مدعي فساد العقد ولو كان على القلب تحالفات
قوله قبلت في حق النصراي فقط فهي شهادة
 بالحل في حق المسلم الصحيحة في حق النصراي فتعنى البع
 لن قال في هذه البصائر الاستثناء المذكور من
 قوله الا في عدم الخ انما يصح على قوله محمد لان عدمه
 يجوز ان تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض
 كما في الفتاوى الظهيرية انتهى **قوله** زاد
 محسبها خصة اخرى قال في هذه البصائر لعقطة في يد
 مسلم وكافر فاقام صاحبها شاهدين كافرين عليها
 نسمع ما في يد الكافر خاصة استمسانا ولو مات كافر
 فقتل ابنه في تركته ثم اسلم احدهما ثم شهد كافران
 على بنيه بد ين قبلت في حصته الكافر في خزنة الاجل
 من الشهادة وفيها من السرقة ولو شهد كافران بسرقة
 ثوب على مسلم وكافر تقبل في القطع ويقضى على الكافر
 بنصف الثوب ولو مات كافران فادعي مسلم وكافر
 دينا واقاما البينة من اهل الكفر اخذت بينة المسلم
 فاعطيه حقه فان بقي شيء فلا كافر كما قرأ انه الاكمل
 انتهى وهذه اربعة مسائل

باب الاختلاف في الشهادة قوله

واستثنى في البر ثلاثة وعشرين لم يذكرها في الحج باب
واحد بل في أبواب شتى ولهذا لم يذكرها قاله في البحر وبما
قررنا علم ان السنتي من قوله والاثنتي عشرة مسئلة و
ستاني قريبا ثمانية اخرى في الاقرار والاستثناء واثنان
في القيد سبب والمطلق فصارت ثلثة وعشرين فليتل
ثم اعلم انه في الحقيقة لا يستغنى لان المخالفة المانعة
ان يكون المشهود به اكثر ففي صورتها قالوا بالمنع
انما هو يكون اكثر من المدعى وفي كل موضع قالوا بالقول
مع صورة المخالفة فانما هو يكون المشهود به اقل
وكان ذلك في عتق الجارية وطلاق المرأة يعرف ذلك
بالتامل في كلامهم انتهى قوله الا اثنتين واربعين
مسئلة الاولى ما في العدة شهدها احد ما ان له عليه الف
درهم وشهد الاخر انه اقر له بالف درهم وشهد الاخر انه
اقر له بالف درهم تقبل انتهى الثانية ادعى كرحطة فشهد
احدهما بانها جتة والاخر ردية والدعوي بالافضل يقضي بالاقل
الثالثة ادعى مائة دينار فقال احدهما بنسبورية والاخر
بجارية والمدعى يدعى النسبورية وهو جود يقضي بالجارية
بالاخلاف تقبل ووجه في المسائل الثلاثة لانها اتفقا على
الكمية وانفردا احدهما بزيادة وصف ولو كان المدعى يدعي
الاقل لا تقبل الا ان وقف بالابراء وقامه في فتح القدر
الرابعة مسئلة الية والعطية الخامسة مسئلة النكاح
والتزويج السادسة يشهد احدهما انه جعلها صدقة
موقوفة ابد على الثالث والباقي للمالكين كذا في اوقاف
الحضاف السابعة ادعى انه بيع الوفا فشهد احدهما له والاخر

المشتري

المشتري اقرب ذلك تقبل كما في الفتح ولا خصوصية لبيع الوفا
فاذا شهد احدهما بالبيع والاخر بالاقرار كذلك والثامنة
شهد احدهما انها جارية والاخر انها كانت له تقبل كما
في الفتح ايضا التاسعة ادعى الفاسط لقاشهرا احدهما
على قراره بالف قرص والاخر بالف ودبعة تقبل وان
ادعى احدهما الاغنى لا تقبل لانه اكداب على عشاءه ه
كذلك البزارية العاشرة ادعى البراء فشهد احدهما
به والاخر على انه وهبه او تصدق عليه او طاله حاز
الحادية عشر ادعى الية فشهد احدهما بالبراء والاخر
بالية او انه حلال الثانية عشر ادعى الكفيل الية فشهد
احدهما بها والاخر بالبراء حاز وثبتت البراء الية لانه
اقبلها وهما في البزارية الثالثة عشر شهد احدهما على
اقراره انه ادعى منه هذا العبد تقبل لانها قما على
الاقرار بالاخذ الرابعة عشر شهد احدهما انه عصبه منه
والاخر انها كسبتا منه فلانا او دع منه هذا العبد يقضي اليه
ولا تقبل من المدعى عليه بينة بعد لانه الشاهد من شهادته
على قراره بالملك الخامسة عشر شهد احدهما انها ولته
منه والاخر انها حبلت منه تقبل السادسة عشر شهد
احدهما انها ولته منه ذكر او قال الاخر انني تقبل كذا
في البزارية السابعة عشر شهد احدهما انه اقرب الدار له
والاخر انه سكن فيها تقبل الثامنة عشر انكر اذنت
عبده فشهد احدهما على اذنت له في الثياب والاخر
على انه اذنت له في الطعام تقبل بخلاف ما اذا قال
احدهما اذنت صريحا والآخر راه بعتري ويبيع
فسكت لا تقبل التاسعة عشر اختلف شاهدا الاقرار

بالمال في كونه اقربا عربية او بالفارسية تقبل العشرون
شهرا احدها انه قال لعبد ه انت حر وقال الاخر قال
له اراذي تقبل الحادية والعشرون قال لامرأة ان
كالت فلانا فانت طالق فشهر احدها انها كلت عدوة و
الاخر عشرة تقبل الثانية والعشرون ان طلقها فعبده
حر فقال احدها طلقها اليوم والاخر انه طلقها امس
يقع الطلاق والعنف الثالثة والعشرون شهرا احدها
انه طلقها لانا البينة والاخر انه طلقها ثنتين البينة بقصى
بطلقتين وملك الرجعة ذكره في الملتقى عن هشام عن محمد
بخلاف ما اذا شهد احدها انه اعتق كله والاخر انه اعتق نصفه
لا تقبل الرابعة والعشرون شهرا احدها انه اعتق بالعري
والاخر بالفارسى تقبل للاتفاق في المعنى بخلاف ما اذا شهد
احد منهما انه قد فقه بالعري والاخر بالفارسى لا تقبل لاف
الغير في الحد ودلالة الصورة والمعنى جميعا احتياطا لله
كذا في الزانية الخامسة والعشرون اختلفا في مقدار المهر
يقضى بالمهر كما في البرازية وفي جامع الفضولين شهرا
بييع او اجارة او طلاق او عتق على مال واختلفا في قدر
البذل لا تقبل الا في النكاح تقبل ويرجع الى مهر المثل
وقالا لا تقبل في النكاح ايضا انتهى السادسة والعشرون
شهرا احدها انه وكله بالخصومة مع فلان في دار سماه و
شهرا الاخر انه وكله بالخصومة فيه وفي شئ اخر تقبل في
دار اجتماع عليه اذا الركا لة تقبل التخصيص وفيها اتفق
عليه الشاهد ان تبيته الوكالة لا فيما تفرد به احدهما
كتا في جامع الفضولين السابعة والعشرون شهرا احدها
انه وقع في صحة والاخر انه وقع في مرضه قبل اذ شهد

بوقد

بوقد بان الا ان حكم المرض نقص لا يخرج الامن الثلث وهذا
لا يمنع الشهادة كما لو شهد احدها انه وقع ثلث ارضه
والاخر انه وقف ربعها كذا في جامع الفضولين
كما به الوقف من احكام المرض الثامنة والعشرون
لو شهد الواحد انه اوصى اليه يوم الخميس والاخر انه اوصى
اليه يوم الجمعة جازت التاسعة والعشرون ادعى
مالا فشهد احدها ان المعتال احواله غريمه بهذا المال
وشهد الاخر انه كفيل عن غريمه بهذا المال تقبل الثلث
شهرا احدها انه باع مكيلا الى شهر وشهد الاخر بالبيع ولم
يذكر الاهل الحادية والثلاثون شهرا احدها انه باع
بشرط الحنا ر ثلثة ايام ولم يذكر الاخر الحنا ر تقبل
فيها كما ذكره الزيلعي في باب الخالف الثانية والثلاثون
من ركا لة مينة المتفق شهرا واحدا وكله بالخصومة
في هذه الدار عند القصاص الكوفة واخر عند قاص
البصرة جازت شهرا وثمانين الثالثة والثلاثون
في ادب القضاء لخصاف شهرا احدها انه وكله
بالقبض والاخر انه اجره تقبل الرابعة والثلاثون
شهرا احدها انه وكله بقبضه والاخر انه سلبه على
قبضه تقبل الخامسة والثلاثون شهرا احدها انه
وكله بقبضه والاخر انه اوصى اليه بقبضه في
حياته السادسة والثلاثون شهرا احدها انه وكله
بطلب دينه والاخر بتقاضيته تقبل السابعة والثلاثون
شهرا احدها انه وكله بقبضه والاخر بطلبه الثامنة
والثلاثون شهرا احدها انه وكله بقبضه والاخر
انه اقره باخذه او ارسله لياخذ تقبل انتهى

ن

وهي في ادب القضاء وما قبلها التاسعة والثلاثون
 اختلفا في زمن اقراره بالوقف تقبل الاربعون
 اختلفا في مكان اقراره تقبل الحادية والاربعون
 اختلفا في وقفه في صحة او في مرضه تقبل الثانية
 والاربعون شهدا بوجوبه على من يراه في اخر عمره
 تقبل وتكون وقفا على الفقراء وهذه الثلاثة
 من الاستغفار انتهى **قوله** ان ادعى العبد والقاتل
 والراهن والمرأة لف ونسب مرتب فالعبد راجع الى
 القتل والقاتل الى الصلح عن قود والراهن الى الرهن والمرأة
 الى الخلع لان هؤلاء لا يقصدون اثبات المالة بل
 اثبات العقد وهو يختلف باختلاف البدل فلا يتم العقد
 على كل واحد **قوله** وان ادعى الاخر كالمولى
 بان قاد مولى العبد اعنتك على الف وخمسائة
 والعبد يدعي الالف او قال وفي القضاء صالحة كنعيل
 الف وخمسائة والقاتل يدعي الالف وكذا الباقيات
 فكدعوى الدين في الوجوه المذكورة من انها تقبل
 على الالف اذا ادعى الف وخمسائة بالاتفاق واذا ادعى
 الفين لا تقبل عنده خلافا لهما **قوله**
 والاجارة كالبيع لو في اول المدة وكالدين بعدها
 يعني ان الاجارة لا تخلو اما ان تكون الدعوى في
 اول المدة او بعد مضيتها فان كانت الاولى لم تقبل
 الشهادة كما في البيع ان المقصود اثبات العقد وقد
 اختلف باختلاف البدل وان كان الثاني فاما ان
 يكون المدعى هو الاجرا والمستاجر فان كان الاجر
 فهو دين الدين يقضى باقل المائتين اذا ادعى اكثر

لان المدة اذا انقضت كانت المنازعة في وجوب الاجر
 فصار كمن ادعى على اخر الف وخمسائة وشهدا أحدهما
 بالف والاخر بالف وخمسائة حازت على الف وان
 شهدا أحدهما بالف والاخر بالفين لم تقبل عنده بخمسة
 كما تقدم خلافا لهما وان كان المستاجر قال في
 النهاية كان ذلك اعترافا منه بماله الاجارة فيجب
 عليه ما اعترف به ولا حاجة الى اتفاق الشاهدين
 واختلفا فيما وهلا لانه ان كان اقربا لاكثر لم يبق
 نزاع وان اقربا لاقل فالاجر لا ياخذ منه ببينة سوى
 ذلك **قوله** وصح النكاح بالف استحسانا
 خلافا لهما يعني اذا ادعت المرأة النكاح بالف و
 خمسمائة واختلف الشاهدان فالنكاح جائز بالف
 عند الحنفية وعندهما لا تقبل الشهادة ولا يقضى
 بالنكاح لانه اختلاف في العقد لان المقصود من
 الجانبين السبب فاشبه البيع ولا يحنف رحمه الله
 ان المات في النكاح تابع والاصل فيه الحل والارواح
 والملة ولا اختلاف فيما هو الاصل فثبت **قوله**
 ولزيم الحراي لزم الشاهد في صحة الشهادة بالحر وهو
 ان يقول مات وتركه ميراثا للمدعى او ما يقوم مقام
 من اثبات ملكه واثبات يده او يد من يقوم مقامه
 كما بينه بقوله الا ان يثبت ميراثه عند موته **قوله**
 وهو ان يدركه الشاهد الميت والا فباطلة قال في
 البحر من شرط قبول الشهادة بالميراث ان يدرك
 الشاهد الميت ولذا قال في البرزخية شهد ان فلان
 ابن فلان مات وتركه هذه الدار ميراثا ولم يدرك الميت

نه

فشهدا منها باطلتان لا يثبت بهما شاهدان لم يعانينا سببه
 ولا راياه في يد المدعي انتهى **قوله** وذكر اسم
 الميت ليس بشرط حتى لو شهدوا انه حده ابوابيه و
 وفارثه ولم يسم الميت تقبل به وذكرا اسم الميت
 وفي الاقضية شهرا لبيان هذا الميت وقضى له ثم جاء
 اخر وادعى انه ابو الميت وبرهنه والثاني اخو الميت
 شهد انه اخو الميت وقضى به ثم شهد هذان على اخرائه ابن
 الميت ايضا لا يبطل القضاء الاول بل يضمنان ما اخذ الاول
 من الميراث كذا في البرازية ذكره في البحر **قوله** وان شهد
 بدينه اي الاثبات شهد ان هذه العينة كانت بيد
 فلان حتى من شهد ردت هذه الشهادة عندها و
 عندي يوسف تقبل **قوله** الا اذا شهد معه
 آخر اذ حينئذ يكمل نصاب الشهادة كذا في الدرر **قوله**
 ولا يشهد من علم حتى يقر المدعي به فقص كذا لا يكون
 امانة اي لا يشهد من علم القضاء في الصورتين المذكورتين
 حتى يقر المدعي بما قبض كذا لا يكون امانة على الظلم
 كذا في الدرر وفي البحر الرابع وينبغي ان لا يشهد حتى
 يقر المدعي بما قبض كذا لا يكون معينا على الظلم والمراد
 من ينبغي معني يجب فلا تخلف له الشهادة **قوله**
 مطلقا او جملة اي شهد به بدون بيان التفرقة و
 الدفعة الواحدة ومعني جملة دفعة واحدة **قوله**
باب الشهادة على الشهادة قوله
 وهي مقبولة وان كثرت اي الشهادة على الشهادة
 مقبولة وان كثرت بيان شهد الشاهدين على الشهادة
 بالشروط المعروفة في تحمل الشهادة ثم اشهد الشاهد

الشهود

٤٥٩
 الشهود الاخرى ثم **قوله** وجاز الاشهاد مطلقا
 يعني جاز الاشهاد ولو لم يكن العذر متحققا قال
 في كشف الرمز واطلق شهادة الفرع اي عند القاضي
 لان التحمل لا يشترط له ان يكون بالاصل عذر
 كما في خزائن المفتين انتهى واما قبول الشهادة
 على الشهادة فمشرط بتعذر حضور الاصل بموت
 او مرض او سفر او كونها محذرة وما نقله
 القسستاني عن قضاء النهاية فيه كلام اقول قال
 القسستاني بشرط لها اي لقبول الشهادة الفرع
 تعذر حضور الاصل لا دأبها باحليل من الاسباب
 الثلاثة بموت الاصل كما في النهاية وعرضا لن في
 قضاء النهاية وغيره ان الاصل اذا مات لا يقبل
 شهادة فرعه فمشرط حياة الاصل انتهى بشرط
 حياة الاصل لقبول شهادة الفرع مما لا اصل له وهذا
 معني قول الشارع وهو خطا قال في النهاية ولا
 تقبل شهادة شهود الفرع الا ان يموت شهود
 الاصل ويغيروا ميرة ثلاثة ايام وقضا عدل او
 يمرضوا مرضا لا يستطيعون حضور مجلس الحاكم
 لان جوارها للحاجة وانما تمس عند عجز الاصل و
 هذه الاشياء بتحقيق العجز انتهى وفي الكنز والاشهاد
 للفرع بالاموت اصله او مرضه او سفره انتهى
قوله لا تخالط الرجال جملة مفسرة لمعني
 المحذرة قال في البحر نقل عن القنية المحذرة
 اي التي لا تخالط الرجال ولو خرجت لقضاء حاجة
 او للحمام انتهى **قوله** لا يجوز الاشهاد

سلطان وامير واما المحبوس و هل يجوز للمحبوس الخ
اي لا يجوز للسلطان ان يشهد على شهادته غيره
بعد الشغل او بعد الشأت وكذا الامر واما
المحبوس فقال في السراج الوهاج اذا كان شاهد
الاضل محبوسا في المصنف فاشهد على شهادته هل
يجوز للفرع ان يشهد على شهادته واد اشهد
عند القاضي بل يحكم بها قال في الذخيرة اختلف فيه
مشايخ زماننا قال بعضهم ان كان محبوسا في سجن
هذا القاضي لا يجوز لان القاضي يخرج من سجنه
حتى يشهد ثم يعود الى السجن وان كان في السجن
الوحي ولا يمكنه الخروج للشهادة يجوز ان ي
قوله وما في الحادي غلط قال في البحر وقد
توهم القدي في الحادي انه لا تقبل شهادة النساء
على الشهادة انتهى وهو غلط فانه لا يشترط ان
يكون المشهود على شهادته رجلا لان المرأة ايضا
ان تشهد على شهادتها رجلين او رجلا وامرأتين
ويشترط ان يشهد على شهادة كل امرأة نصيب
الشهادة كذا ذكره الشارح انتهى **قوله** والا
فصران يكون لا شهد على شهادته بكذا وهذا فيه شذوذ
ذكره محمد في السير الكبير وهو اختيار الفقيه ابي الليث
راي جعفر وحسن الائمة السرخسي وهو سهل وايسر
وافضل وروي ابن جعفر كان كالف فيه علماء عصره
فاخرج لهم الرواية من السير فانقادوا اليه واطول
من الكلام فيه ثمان شئنا واقصر منه ما فيه اربع شئنا
بذكر اسري فلان ان الشهد باسقاط اشهد في كذا

في البحر **قوله** وان سكت الفرع عنه اي عن
شهد الاصل **قوله** بينهم عن الشهاددة على
الاطمين قال في البحر في الخلاصة يفرقوا الى الجامع الكبير
اذا شهدا على شهادة رجلين انه اعترف عنه ونحو
يقض بشهادتهما حتى حضر الاصلان ومنهما الفروع
عن الشهادة صحت التي عند عامة المشايخ وقال
بعضهم لا يصح والاول اظهر انتهى وامشأ المؤلف رحمه
الله تعالى الى ان المروي عنه اذا انكر الرواية بطلت
الرواية كذا في الخلاصة وهي مسألة الاصول وشكل
في فتح القدر بر عمل المشايخ تالمس ابل التي انكرها ابو يوسف
علي محمد حين عرض عليه الجامع الصغير وفي الخلاصة
لونها عن الرواية وسعة الرواية عنه انتهى فعلى يفرق
بين الشهادة والرواية على قوله العامة انتهى **قوله**
قبلت اي قبلت شهادة الفرع يعني لم يبطل الا شاهد
قوله ومثله الكتاب الحكمي وهو كتاب القاضي الى
القاضي فان كتب ان فلانا وفلانا شهدا عندي
بكذا من المال على فلانة بنت فلان الفلانة واحضر
المدعي امرأة عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة
ان تكون هي المنسوبة بذلك النسبة فلا بد من شاهد
اخرين يشهدان انها هي المنسوبة بتلك النسبة كما
في المسئلة الاولى كذا في العيني **قوله** ويلزم
الا شتر اكله السنان كما بطله قاضيان قال فيه اذا
كتب كتابا وكتب في كتابه اسم المدعي عليه ونسبه على وجه
الكمال فقال المدعي عليه لست انا فلان بن فلان
الفلاني والقاضي المكتوب اليه لا يعرفه يقول القاضي

للمدعي اقم البيعة انه فلان ابن فلان فان قال المدعي
عليه انا فلان بن فلان وفي هذا الحي او الفخذ او
في هذه الحارة او في هذه البلدة رجل عري بهذا
الاسم يقول له القاضي ثبت ذلك فان ثبت ذلك
تبرأ من الخصومة كالوعلم القاضي بشارك له
في الاسم والنسب لان حال وجود الشريك في الاسم
والنسب لا يتعين هو الكاتب وان لم يثبت ذلك
يكون خصماً وان اقام المدعي عليه البيعة انه كان
باسمه وشبهه رجل اخر وامان ذلك لا يقبل قوله
لانه لاحق له في اثبات ذلك الميت وان كان
يعلم ما قال المدعي عليه فان كان علم بموت ذلك الرجل
بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضي وان كان
قبل ذلك قبل وكذا اذا كان لا يدري وقت موت
ذلك الرجل انتهى **قوله** ولو قال فيها اي في
الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي **باب**
الرجوع عن الشهادة
قوله فلما انكرها لا يكون رجوعاً في الفصول
العادية لو انكر الشاهد الشهادة بعد قضا القاضي
لا يضمن لان الانكار للشهادة لا يكون رجوعاً بل
الرجوع انه يقول كنت مبطلا في الشهادة وهذا
انكار الشهادة انتهى **قوله** وهي بحسب الجناية
فحيث كانت الشهادة زوراً جازاً في مجلس القاضي
فالرجوع الذي هو التوبة ينبغي ان يكون ايضاً
في مجلس القاضي لقوله صلى الله عليه وسلم الشوالمس
والعلاية بالعلانية **قوله** فلما ادعي رجوعها

عنده اي عند غير القاضي و برهن لا تقبل وزاد في
المتنق لا خلفات ولا تقبل برهاناً عليه قالت
الباقي لانه ادعي رجوعاً باطلاً وفي الدرر واذا لم
يصح الرجوع في غير مجلس القاضي فان ادعي المشهود
عليه رجوعاً فاقام عليه البيعة او عجز عنها واراد
تخلف الشاهد لم يقبل القاضي بيعة عليه ولا
تخلفها لان البيعة واليمين يتربيان على دعوي
صحيحة ودعوي الرجوع في غير مجلس القاضي باطلة
حتى لو اقام البيعة انهما رجعا عند قاض فلان و
ضمنهما المال قبلت بيعة لصحة السبب انتهى
قوله فان جعاً قبل الحكم به اسقطت اي فان
رجعاً قبل الحكم بشهادتهما سقطت الشهادة فلم يقض
بها لان كلامهما متناقض ولا ضمان عليها لا حد
لخصم لانها لم يتلف شيئاً على احد كذا القيني **قوله**
وبعد لم يفسح الحكم ان بعد الحكم بنقض القضا لان آخر
كلامهم ما قضوا له فلا ينقض الحكم بالتناقض ولا يفي
الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجح الاول
بالقضاء اطلقه فمثل ما اذا كان الشاهد وقت الرجوع
مثل ما شهد في العدالة او دونه او افضل ومكذالم يقيد
في اكثر الكتب متوناً وشروفاً وقتاً ويؤخذ خزانة
المفتي عازياً الى المحيط ان كان الرجوع بعد القضاء
ينظر الى حال الراجع فان كان حاله عند الرجوع افضل
من حاله وقت الشهادة في العدالة مع رجوعه في حق
نفسه لا يحق عذره حتى وجب عليه التعزير وينقض
القضاء ويبرأ المال على الشهود عليه وان كان حاله

عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة في العدالة او دونه
وجب التعزير ولا ينقض القضاء ولا يرد المأثور
به على المأثور عليه ولا يحجب الضمان على
الشاهد انتهى وهو غير صحيح عند اهل الذهب
لما قلناه من انقلبه من وجوب الضمان على الشاهد
اذا رجع بعد الحكم وفي هذا التفصيل عذر
تضمنه مطلقا الى انه في نقله مناقض لانه قال
اوله الباب بالضمان موافقا للذهب وفي فتح القدير
ان هذا قول ابي حنيفة الاول وهو قول
شيخه حماد ثم رجع عنه الى انه لا ينقض القضاء
ولا يرد المال على المقضي عليه على كل حال كذا في البحر
قوله فان القضاء يبطل ويرد ما اخذ قال
في البحر لو ظهر ان الشاهد عبدا ومحدود في قدره
يبطل القضاء ويرد المال الى المقضي كذا في كافي
الحاكم انتهى **قوله** مع تعذر تضمنه المباشر
وهو القاضي فيرجع على الشاهد لانه المأمور الى القضاء
وفي اجابته على القاضي صرف الناس عن نقله
القضاء وتعذر استيفائه من المدعي لانه الحكم
ماض فاعتبر السبب **قوله** فان رجعا فالفرق
بالاسداس اي فان رجع الرجل وعشر نسوة
فالسدس على الرجل وخمس اسداس على النسوة
وهذا عند ابي حنيفة وعندهما على الرجل النصف
وعلى النسوة النصف لانهن وان كثرن يقمن مقام
رجل واحد وله ان كل امرأتين مقام رجل واحد
حدثت عدلت شهادة كل اثنين منهن بشهادة رجل

واحد

واحد كذا في البحر **قوله** وان زاد عليه
ضمناها اي وان زاد الشاهدان على مهر المثل
ضمنا الزيادة للزوج لانها اتلافها بالاعوض
قوله لعذر المماثلة بين البضغ والمال وانما
لا يضمنان لان نافع البضغ غير متقوية عند
الاتلاف فلا تضمن بالتقويم اذ التضمن يستلزم
المماثلة والمماثلة بين بين البضغ والمال عند
الاتلاف وفي المنظومة وتشرحها انها يضمنان
ما نقص عندهما خلافا لابي يوسف وفي الهداية
وتشرحها انها لا يضمنان وهو المعتبر في المذهب
كذا في المنقح **قوله** ولو شهد اعلى البايع بالبيع
وبنقد الثمن مع شهادتهما بالبيع ينظر فان شهدا
بالبيع يالف مثلا فنقض به القاضي ثم شهدا عليه
بعد القضاء بقض الثمن فنقض به ثم رجعا عن
الشهادتين ضمنا الثمن وان كانا اقل من قيمة
البيع يضمنان الزيادة ايضا مع ذلك وان شهدا عليه
بالبيع وقبض الثمن حيلة واحدة فنقض به ثم رجعا
تجد عليهما القيمة فقط ولو شهدا على رجل بالشراء
فنقض به ثم رجعا فان كان بمثل قيمة او اقل لم يضمن
للمشتري شيئا وان كان باكثر من قيمته ضمنا زاد ما
عليها المشتري انتهى وبما نقلناه تبين معنى قول
في شهادة واحدة **قوله** وفي الطلاق
قبل وطئ وخلوة ضمنا نصف الماله اي لو رجع الشاهدان
بعد شهادتهما بالطلاق قبل الوطئ والخلوة ضمنا نصف المهر
لانها اكدا ما كان على شرف السقوط الا ترى انها لو طاعت

ابن الزوج او ارتدت سقط المهر اصلا ولان
الفرقة قبل الدخول في معنى الفسخ فيوجب سقوط
جميع المهر كما مر في النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء
بطريق المقة فكان واجبا بشهادتهما كذا في الهداية
وقوله وضعت نصف المال يعني اذا كان هناك مسمى و
قوله او المقة يعني لو لم يكن هناك مسمى كما في المقي
قوله لا غير لانه لم يقص بشهادة شهود
الواحدة لانه لا يقدر لان حكم الواحدة حرة حفيضة
وحكم الثلاث حرة غليظة وانما قلنا لا يقدر
لان له المراجعة في الواحدة بخلاف الثلاث **قوله**
وفي القصاص الدية اي ضمن شاهدا القصاص
يرجعون بعد الاستيفاء دية المشهود عليه ولا
يقص منهما وفي السراج الوهاج ان الدية التي على
الشاهدين تكون في ما هما في ثلاث سنين ولا كفارة
عليهما ولا اجر بان الميراث بان كانا ولدي المشهود عليه
فانما يرد ثمانية انتهى **قوله** لاضافة التلغ اليهم لان
الشهادة في مجلس القضاء صدرت منهم فكان التلغ مضاعفا **قوله**
ولو ادية قاله في البحر والطلوع ضمنا لهم فمثل ادية لو زكوا شهود الزنا
فرحم فاما الشهود عبيدا ومحوس فالدية على المزين عند الاقرار
انما قلنا انهم عبيد ومع ذلك زكناهم واما اذا ثبتوا عليها وزعموا انهم
احرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود **قوله** ومن شهود التعليق اي شهود
بتعليق التعليق شرط او بتعليق الطلاق بشرط قبل الدخول ثم شهدوا بان
الشرط الذي علق عليه العتق والطلاق وجد ففتر المعلق فحكم بذلك راجع
على شهود التعليق خاصة لان اليمين هو التلغ فاما الضمان في الزنا فليس بشرط
كذا في العيني **قوله** لا شهود الاحصان والشرط صورة الشرط قد مضى
في القوله السابقة واما صورة شهود الاحصان فهي ان تشهد اربعة انزنا
ويشهد اخران بانة محصن ثم رجعوا والضمان على شهود الزنا لانه علة والضمان
على شهود الاحصان لانه علامة ويسوغ شرط حقيقة وقار في جميع عليهم ايضا كذا في العيني

كتاب الوكالة قوله فابعثوا احدهم
بورقكم وجه الاستدلال ان البعث كان بطريق الوكالة وشرع
من قبلنا شوع لنا اذا قصته الله تعالى ورسوله من غير انكار
ولم يظهر نسخه **قوله** وهو المذهب **قوله** هيئنا الفاظ
مختلفة والشارح ذكر لفظا واحدا وجعله موضع الاختلاف
قال في نور العين اصلاح جامع الفصولين بملامة درر وغور
قال انت وكيل في كل شيء كان وكيل في الحفظ فقط ولو زاد جاز
امره فهو وكيل في حفظ وبيع وشراء وتقاضي ديونه وحقوق
وهبة وصدقة وغير ذلك لانه فوض اليه التصرف عاما نصار
كالم قال ما صنعت من شيء فهو جاز فيملك انواع التصرف
حتى لو اتفق على نفسه جاز لانه اجاز صنيعة ثم قال وهذا
التليل يقتضي انه لو طلق امراته جاز فيبقي بهذا حتى يبين
خلافة يقول المختار واختاره صاحب الصفي الى قوله فيبقي
بهذا الخ يخالف لما سياتي نقلا عن قاضي خان ولا شبهه والظاهر
ان الاصح ما بينهما كالا يخفى قاضي خان قال لغيره انت وكيل في كل
شيء او قال انت وكيل بكل قليل وكثير يكون وكيل في حفظ لا
غير هو الصحيح ولو قال انت وكيل في كل شيء جاز امره يصير
وكيلا في جميع التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة
واختلنوا في طلاق وعتاق وقف وقيل يملك ذلك لا طلاق
تعمير النقط وقيل لا يملك الا اذا زاد دليل من سبق كلام ونحوه
وبه اخذ الفقيه ابو الليث ولو قال انت وكيل في كل شيء جاز
صنيعك روى الناطق عن محمد انه وكيل في المعاوضات لا
الهباء والاعتاق وعليه الفتوى وهذا اقرب مما اختاره
الفقيه ابو الليث وفي فتاوى المتني ابو جعفر قال لنحو
وكنتك في جميع اموري واقتك مقام نفسي لا تكون الوكالة

1

عامة ولو قال وكلتك في جميع اموري التي يجوز بها التوكيل
كانت عامة بيننا وله البياعات والا نكحة وفي الوجه الاول
اذا لم تكن عامة ينظر ان كان امرا الموكل مختلفا ليست له
صنعة معروفة بطلت الوكالة ولو كان تاجرا تجارة واحدة
تتصرف الوكالة اليها انتهى ما في نور العيني فانظر الى هذا
التفصيل والابحار الذي ذكره الشارح خصوصا **قوله**
ولو لم يكن للموكل صنعة الاخره لان البطلان فيما اذا كان
الموكل مختلفا ولا يفهم من الشرح ذلك وايضا الاختلاف
الواقع بين الفقيه ابى الليث وغيره في ما اذا قال انت وكيل
في كل شئ جاز امرك وما ذكره الشارح اخبر منه **قوله**
في تصرف جازي معلوم احتراز بقوله جازي عن مثل تصرف
المجبر فانه لا يجوز له التصرف فلا يجوز له التوكيل ويقول
معلوم عن ما اذا لم يكن معلوما وحينئذ يثبت له ادق
التصرفات وهو المخطئ مثل ما اذا قال وكلتك بما لك في الخ
قوله وصبي يعقل تصرف ضمان هكذا في النسخ وصوابه
تصرف صنور وهو ممنوع لقوله توكيل في قوله لا يصح توكيل
او منصوب بنزع الخافض اي لا يصح توكيل صبي يعقل تصرف
صنور اي ضمان ويؤيد على هذا التخصيف ما في الخ من قوله
من التصرفات الضارة وما في المتن من قوله وصح بما ينفع
قوله او عبدا مجورا فانه يجوز ان يكون وكلا مع انه
لا يصح ان يوكل فلا يما رض ما قد مناه **قوله** والمختار
للفقهاء تنويذه للمالك لا يظن ان التتوييض الى المالك كيف
ما كان بل ينظر في حال الخصمين قال في الزيلعي والدرر
وهذا لفظ الزيلعي والمتأخرون من اصحابنا اختاروا
للفقهاء ان القاضي اذا علم من الخصم المغتصب في الابه من

قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك ويتقبل التوكيل من الموكل
من غير رضاه وان علم من الموكل قصد الاضرار لخصمه لا يقبل
منه التوكيل الا برضاه وهو اختيار الشرح الا يمتد السرخسي
وزاد في معراج الدراية وبه اخذ الصغار وقال امام الحرمين
اذا علم القاضي المغتصب من المدعي في ابيه التوكيل بغير رضاه
وهو الصحيح انتهى **قوله** او مخدرة في معراج الدراية
قال البزدي والمخدرة هي التي لا يراها غير المأمر من الرجال
اما التي جلبت على المنصة فيراها الاجانب لا تكون مخدرة
ولو وكلت بالخصومة فوجب عليها اليقين وهي لا يعرف بالخر
رج ومخالطة الرجال في الخواج بيعت اليها الحاكم ثلاثة من
العدول ويستعملها احد هم ويشهد الاخران على حلها
وكذا في المريضة انتهى **قوله** وفي فتح التدبر وهي التي لم
تجر عادتها بالبروز واما حديث المنصة فقد تكون عادة
الموالم فيفعل بها والدها ثم لم يمد لها بروز ونحو لطة
في قضاء جواجها بل يفعلها غيرها فيلزم توكيلها لان في
الزامها بالجواب تضييع حقها وهذا شئ استحسنه المتأخرون
وعليه المتن وفي ادب القاضي للصدر والشهيد هي التي لم
يعهد لها خروج الا لضرورة انتهى **قوله** ولو اضاف
المتد الى الموكل تنطبق الحقوق بالموكل اتفاقا قال ابن ملك
قال في البحر ردا على ابن ملك وليس المراد بظاهر العبارة
من انه قد يضيفه وقد لا يضيفه فان اضافه الى نفسه
ينطبق بالتوكيل وان اضافه الى موكله ينطبق بالموكل كما انه
ابن ملك في شرح الجمع لما في الخلاصة والبرازية وكيل بشراء
العبد جاء الى مالكه فقال بعت هذا العبد من الموكل فقال
الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره الموكل بمرج

اليه العهدة وقد رجع قال ابو القاسم الصغار والصحيح
ان الوكيل يصير فضولاً ويتوقف العتد على اجازة الموكل
انتهى وجه الرد انه خرج من الوكالة لعدم اضافة العتد
الي نفسه فاستفيد منه انه اذا كان وكيلاً لا بد من اضافة
الي نفسه في الصور العهدة فنقول الشارح فنؤله لا بد
فيه ما فيه غير صحيح **قوله** ولذا قال ابن الكمال
في ابضاح الاصلاح وحقوق عتد يضيفه الوكيل الي نفسه
يعني الذي يحتاج فيه الى اضافة الى الموكل ويكتفى بالاضافة
الي نفسه انتهى **أقول** هذه العبارة ليست بدليل
على مدعاه لانها محتملة لوجهين **قوله** نعم تقع المقاصة
بدين الوكيل لو وحده احتراز عما اذا كان الدين للوكيل
والموكل او للموكل وحده فانه لا ضمان على الوكيل حينئذ
قال في الهداية واذا طالب الموكل المشتري بالثمن فله ان
يمنعه اياه لانه اجبني عن العتد وحقوقه لما ان الحقوق الى
العاقبة فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالب به
ثانياً لان نفس الثمن المتبعض حقه وقد وصل اليه ولا فائدة
في اخذ منه ثم في الدفع اليه ولهذا لو كان للمشتري على الموكل
دين تقع المقاصة ولو كان له عليهما دين تقع المقاصة بدين
الموكل ايضا دون الوكيل وبدين الوكيل اذا كان وحده ان كان
تقع المقاصة عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله لما انه عطل المبرأ
عنه عندها ولكنه يضمنه للوكيل في الفصلين انتهى قاله في العناية
فان قيل المقاصة لا تدل على كون الثمن حقاً للموكل فانها تقع
بدين الوكيل اذا كان له عليه دين عليه وحده اجاب ان
المقاصة ابراء بعموم وهو معتبر بالابراء بغيره وللوكيل عند
ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ان يبرؤه المشتري بغير عوض

فكذا بعموم ولكنه يضمن للموكل في الابراء والمقاصة انتهى **أقول**
المراد بالفصلين الابراء والمقاصة **قوله** بخلاف وكيل يتيم
وصرف فان المشتري ليس له الدفع اليه التيمم فانه لا يصح قبضه
وللوكيل الطلب ثانياً وكذا الصرف لا يصح فيه قبض الموكل
لان جواز الصرف بالتبضع فكان التبضع فيه بمنزلة الايجاب
والقبول ولو ثبت للوكيل حق القبول وقيل الموكل لم يجوز فكذا
اذا ثبت له حق التبضع كذا في السانية **قوله** ومثله عبد
ماذون الخ في البرازية ومذكور لا يملك المولى قبض ديون عبده
الماذون اذا غاب لانه فوق الوكيل لانه يتصرف لنفسه ولو
كيل لغيره وفي الوكيل اذا غاب لا يملك فالماذون اوله ومع ذلك
لو قبضه المولى يبرأ المدينون استخسا فان لم يكن على العبد دين
وان كان عليه دين لا يبرأ لان الحق للمغرم والمولى كالا جبن
انتهى **قوله** فلا يملك اي صولاد **باب الوكالة بالبيع**
قوله ان عتقت العتد راجع الى الوكالة وصورة ان يقول
انت وكيل في جميع امور يجوز لي صنيعها او كل ما رايت فاشتر
لي **قوله** او عتقت اي الوكالة بان يقول له اشتر لي هذا العبد
او هذه الجارية مثلاً لانه من التمس الاول اي من مائة جملة
يسيرة وهي جملة النوع المخص نال في البحر فقيده بالخرس
والبغل للاختلاف في الشاة فمن جعلها من هذا القبيل
وفي التبريد جعلها من المتوسط وجزم به في الجوهره فقال
الوكالة باطله وما اشتراه الوكيل فهو لنفسه وما الجار في
البرازية وفي الحاد تصير الصفة معلومة بحال الموكل وكذا البس
انتهى **قوله** وهي بالوكيل سواء ثوب الصنير راجع الى جملة
الجنس **قوله** من ماله اولا بالاولى ان لم يدفعه من ماله
فله حبسه بالاولى قال في البحر فقيده بكونه دفع الثمن لانه لو

لم يدفعه فله الحبس بالاولي قال في البحر فيه بكوض دفع الثمن
لانه مع الدفع ربما يتوهم انه متبرع بدفع الثمن فلا يجب
فاذا الحبس انه ليس بمتبرع وانه له الرجوع على موكله بما
دفعه وان لم يامره به صريحا لانه حكم كما قدمناه انتهى يعني
وجه الاولوية انه في صورة عدم الدفع لا وجه لتوهم
التبرع فله حبس من كل الرجوع فله ذلك حكم بالا ولوية بخلاف
صورة الدفع فان فيها توهم التبرع فغيب توهم انه لا حبس
له **قوله** لانه كالبيع علة الحبس المطلق لا للاولوية لانه في
صورة الدفع وعدمه مبادلة حكمية بين الوكيل والموكل فله
حبسه في الصورتين كما ان للبايع حبس المبيع عن المشتري
لدفع الثمن فالاولي كان تقديمه على قوله بالاولي فيقول انه
كالبيع وفي الصورة الثانية له الحبس بالاولي **قوله** فهو
كبيع يملك بالثمن اي على الوكيل كما ان المبيع اذا هلك عند
البايع يملك عليه يعني من ماله فله ذلك فيما خذ فيه وعند اي
يوسف كرهه فملك على الوكيل بالاقبل من قيمته ومن الثمن
حتى لو كان الثمن اكثر من قيمته رجع الوكيل بدفع تلك الفضل
على موكله وعند زفر يضمن جميع قيمته **قوله** والمواد السلام
لا قبول السلم لانه لا يجوز قال في العناية شرح الهداية
ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم اذا وكل شخصا بان
يعقد عقد الصرف او يسلم في كيل معلوم مثلا ففعل جاز
لانه عند ملكه الموكل بنفسه فيجوز التوكيل به على ما مر
في اول كتاب الوكالة ولو وكله بان يقبل السلم لا يجوز لان
الوكيل يبيع طعامه في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وذلك
لا يجوز لان من باع ملك نفسه العين على ان يكون الثمن لغيره
لا يجوز فله ذلك في الديون انتهى وعبارة بن كمال ويجوز التوكيل

بعقد الصرف والسلم ويطلق بمفارقة الوكيل دون امره والمراد
التوكيل بالاسلام دون قبول السلم لانه لا يجوز فانه الوكيل
يبيع طعامه في ذمته على ان يكون لغيره وهو لا يجوز انتهى
قوله لان الرسول في العقد ضرورة ان يرسل رسولا بعقد
له ولا يفارق الرسول اليه المجلس حتى يجي المرسل فيقبض
بدل الصرف والله اعلم **قوله** واستفيد صحة التوكيل بهما
اي بالصرف والسلم قال في البحر لان كلا منهما مما يباشره الموكل
فيوكل فيه وهو في الصرف مطلقا من الجانيين واما في السلم
فيجوز من جانب ربح السلم بدفع راس المال او يقبل السلم
كما في الجوهر ولا يجوز من جانب المسلم اليه باخذ راس المال
لان الوكيل اذا قبض راس المال بقي المسلم فيه في ذمته وهو يبيع
وراس المائنة ولا يجوز ان يبيع الا نكاح ماله بشرط ان يكون
الثمن لغيره كما في بيع العيين **قوله** خلا قالها فانها قال لا يلز
العتوق لانه امره بصرف الدرهم في اللحم وظن ان سمره
عشرة ارطال فاذا اشترى عشري عشرين فتد زاده خيرا وصار كما اذا
وكله يبيع عنده بالف فباعه بالثمن كذا ذكره **قوله** والفرق
في الوان اقول **قوله** بين وجهه في المئاة حيث قال قبل ما
الفرق بين هذا وبين الوكيل بنكاح امرأة بعينها اذا نكحها من
نفسه بمثل المهر المأمور به فانه يقع على الوكيل لا على الموكل
مع انه لم يخالف في المهر المأمور به واجيب بان نكاح الموكل به
نكاح مضاف الى الموكل والموجود منه ليس بمضاف اليه حيث
انكحها من نفسه فكانت المأنة موجودة فوقع على الوكيل
انتهى **قوله** غير الموكل اي لو وكل بشرا شي بعينه غير الموكل
بالنصب حاله من قوله بعينه اي حال كونه ذلك الشيء المعين
غير الموكل وانما قال ذلك احتوازا عما اذا وكل الصبي بشرا

له من مولاه او اذن المبد بشرائه له من مولاه فاستري
فانه لا يكون للامر ما لم يكن يصوح انه يشتريه فيها الامر
مع انه وكيل بشراء شيء بعينه كذا في البحر **قوله** حيث لم يكن
مخالفا اي لا يقع للوكيل اذ لم يكن مخالفا اما اذا باشره على
وجه المخالفة بان سمي الثمن فاشترى بخلاف جنسه او لم يسم
فاشترى بغير النقود يثبت الملك في هذا الوكيل لانه خالف
الامر فيمنعه عليه كذا في العناية فنقوله فلو اشتراه ببيان
للمخالفة وتفسيرها **قوله** حكم بالنقد اي ان اختلفنا فقال
الوكيل نويت لنفسى وقال الموكل نويت لي حكم النقد بالجماع
فمن يكون نقد الثمن من ماله كان المبيع له ككونه دلالة ظاهرة
على ذلك كذا في العناية فنقوله حكم بالنقد في الشرح بتخصيص
الكاف بخلاف ما في العناية فانها بالتشديد **قوله** فروايتان
قال محمد هو للماقد لان الاصل ان كل احد يعمل لنفسه الا
اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف يحكم النقد
لان ما اوقفه مطلقا يحتل الوجهين فيبقى موقوفاً فعن ابي
المالين فقد فعل ذلك الخلل لصاحبه كذا في الهداية
والعناية وغيرهما **قوله** وهو حي قايم هو من قبض لصدور
المسئلة حيث قال زعم انه اشترى عبداً لوكله فملك لانه
كيف يصح قوله حي قايم مع قوله هلك فلا بد من استقاء
احد اللفظين اما لفظ هلك او لفظ حي قايم والظاهر
استقاء الاول ليكون حجلاً مستجاباً بقوله فان كان الاخره
اما عبارة الهداية فواضح فانه قال فيها ومن امور رجلا
بشراء عبده بالنقد فقال قد فعلت ومات عندى فالتقول
قول الامر فان كان دفع اليه لانه فالتقول قول المأمور
لان في الوجه الاول اخبر بما يملك استينافه وهو الرجوع

بالثمن على الامور هو ينكروا القول قول المنكرو في الوجه
الثاني هو امين يريد الخروج عن عهدة الامانة فيقبل
بقوله **قوله** عن امر يملك استينافه اي هو شرايه للوكيل
لانه فليخرجي قايم قاله في الجهول انه يملك استيناف الشرا
فلا يهتم في الاخبار عنه **قوله** وجوزاه ان بقي الى اخره
اي هما لا يشترطان الشرا بالباقي للزوم للامر بل يشتر
طان بقائه مقداره ما يشترى بمثله الثاني **قوله** او عين
البائع صح اي صح الشراء ومعنى قوله او عين البائع اي
نقطة لان في صورة تعيين المبيع تعيين للبائع ايضا فصحت
المقابلة فلا يرد انه في الصورة الاولى توكيل مجهول
وهو باطل **قوله** وان لا يبين اي ان لم يبين ولا البائع
نقد الشراء على المأمور **قوله** خلافا لهما فانها يقولان
هو لازم للامر اذا قبضه المأمور **قوله** وكذا الخلاف لو امر
ان يسلم عليه من الاسلام لا من التسليم اي عنده يلزم
المأمور وعندهما يلزم الامر لهما ان الدراهم والدنانير
لا يتعينان في المعامضات ديناً كانت او عيناً الا ترى
لو تبنا ببيعنا بدين ثم تصادقا على ان لا دين لا يبطل
العقد فصار الاطلاق والتقييد فيه سواء فيصح التوكيل
ويلزم الامر لان يد الوكيل كيد ولا يحنف اهلها
تتبع في الوكالة الا ترى انه لو قيد الوكالة بالعين منها
او بالدين منها ثم استملك العين واستقط الدين بطلت
الوكالة واذا تضمنت كان هذا تملك الدين من غير من
عليه الدين مما دون ان يوكله بتبضه وذلك امر يصرف
مالاً يملكه الا بالتبض قبله وذلك باطل فجعل الموجه
كالوجه الاول بفتح الجيم بمعنى العين الموجهة والثاني

بكسر الجيم اي اقيمت العين مقام المجرى في القبض **قوله**
 قيل على الخلاف يعني عند البعض من ماله الامور وعند
 بعضهم من ماله الامور **قوله** القول للوكيل يمينه الا
 في اربع فبايمينة قال في الاشياء الوكيل يقبل قوله يمينه
 فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت
 الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل
 قوله الا بيمينته وفيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه
 اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد
 عرثه بيمينته امس فكذا به الموكل وفيما اذا قال بعد موت
 الموكل بيمينته من فلان بالف درهم وقبضتها وهلكت
 وكذا به الورثة في البيع انتهى واورد عليه السيد المحمدي حيث
 قال قوله الا الوكيل يقبض الدين ليس لهذا الاستثناء الذي
 ذكره اصل بل مخالفت لما صرحوا به وقد اعترض طاهر عبارة
 المصنف بعض المفتين فاتفق به لا يقبل قول الوكيل المذكور
 الا يمينية وتقرر الكلام بما يدفع الشهادة والا وهام
 ان الوكيل اما ان يكون وكيل قبض دين ثابت لموكله في
 ذمة غيره او دين استقرضه الموكل بنفسه ويملكه في
 قبضه من غيره فاذا ادعى الوكيل ايصاله ما قبضه لو
 اما ان يكون دعواه في حياة موكله او بعد موته وفي كل
 منهما يقبل قوله يمينته في براءة ذمته ودعواه هلاك
 ما قبضه في يده كدعواه الا يصاله مقبول لبراءة ذمته
 واما سرية قوله على موكله ليبرأ عوميده فهو خاص بما
 اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله بالقبض واما بعد موته
 فلا يثبت به براءة الزمير الا بيمينته يقيمها او نقديق
 الورثة على قبض الوكيل انتهى **قوله** ولو اختلفا في

متداراه متدارا الثمن اقوله لا شك ان الاختلاف
 فيما تقدم من الصور ايضا في الثمن لان احدهما قال اشتريته
 بالف والثاني قال بنصفه ولهذا قال في الهداية في تلك
 الصور وقع الاختلاف في الثمن وموجبه الخالف فينبغي
 ان يقول ههنا ولو اختلفا في تسميته فقال الامور الاخره
 قال في البحر ولو اختلفا في تسميته فقال الامور ترك
 ان تشتريه بخمسائة وقال الامور موتني بالشرار بالف
 فالقول قول الامور يمينته انتهى ويؤيده ما في الزيلعي وهذا
 فيما اذا اتفقا على انه امره ان يشتريه له بالف وان اختلفا
 فيه فقال الامور ترك ان تشتريه لي بخمسائة او اخره
فصل قوله الامور عبده ومكانه فلا يجوز ان
 ولو بطل القيمة **قوله** لانه بيع من وجه وشرار من وجه
 ثمن حيث انه بيع يجوز عند الامام ولو بغيره فاحش
 ولكنه من حيث انه شراء لا يجوز عنده ايضا واما عندها
 نظاهر لانه لا يجوز عندها بالبيع الفاحش مطلقا قال
 في الهداية والزيلعي وغيرهما صح بيع الوكيل باقل او اكثر
 وهذا عند ابي حنيفة لان البيع مبادلة المال بالمال مطلقا
 من غير تقييد ونسبة وغبن فاحش وعرض اذا لم يكن
 في لفظه ما يبنى ذلك انتهى **قوله** وهو ما يتصور به مقوم
 وتفسير الغبن اليسير بما يدخل تحت تقويم المقومين وان
 حش بما لا يدخل تحت تقويم المقومين هو الصحيح وقيل حد
 اليه حش في الموضع نصف عشر القيمة وفي الحيوان عشر
 القيمة وفي المتارح نصف القيمة وفي الدار اهر ربع عشر
 القيمة كذا في التبيين **قوله** وقيد بن الكمال الخلاف بما
 يقيس بالشركة قال بن الكمال في ايضاح المصالح وصرح ببيع

نصف من وكل ببيعته لان اللفظ مطلق عن قيد الاجتماع
فيجوز مطلقا فصارا كالوكله يبيع الكليل والموزون هكذا
عنده وقال لا يجوز لان فيه ضرورة الشركة الا ان يبيع الباقي
قل ان يختصا فانه حينئذ يجوز لانه فاع الضرر وبما قرناه
تبيين وجه اختصاص المصلحة بما يتعيب بالشركة انه
قلت يفر من كلامه ان الشركة عيب كيف كان فلا
معنى لقوله بما يتعيب بالشركة فليتأمل **قوله** في خصوصية
بشروط راي لا خولا خصوصية اي في خصوصية شروطها راي
لا خولا خصوصية فيجوز له الخصوصية وحده قال في الجوهرية
فانه يجوز ان يتفرد به احد هما لعدم الفائدة في اجتماعهما
علي ذلك لان الاجتماع في الخصوصية متفرد لا فضا الى
الشعب في مجلس القضاء ولا ينفصلان اذا اشتركا في الخصوصية
لم ينفصلان فيقوم احد هما فيها الاخر الا اذا انتهت الي قبض المال
فلا يجوز القبض حتى يجتمعا عليه **قوله** وظاهره عطف
على يعوضا الخ **قوله** فصار تقدير الكلام وعنى معنى
وطلاق معينة لم يعوضا ولا علقا بمشيتها وهو كلام حسن
للايمتة بالمراد لكن لو قال المصنف وعنى معنى وطلاق معينة
بلا بدل وتعلق بمشيتها كان اخصر واوضح ويمكن ان يوجه
كلام المصنف بانه معطوف على قوله لم يعوضا بطريق التاويل
وتعريفه لم يعوضا اي لم ينفصل بموضع ولا بتعلق بمشيتها
وبه يستقيم بلا تعليل للمصنف اعلم ووجه انتقاده في
عنى معنى وطلاق معينة بلا بدل هو عدم الاحتياج الى
الراي **قوله** وفي تقديره كالاتفاق بلا مال فلا يحتاج الى
الراي **قوله** كود يعة وعارية ومغصوب وبيع فلا بد
كلها امثلة لودعين ووجه انفادها فيها ما تقدم اتفاقا **قوله**

بخلاف استودادها لا مكان اجتماعهما فيه وللموكل فيه غرض
صحيح لان حفظ الاثنين ليس كحفظ واحد فاذا قبض احد هتأ
من كده لانه قبض بغير اذن المالك **قوله** وفي تسليم هبة
بخلاف قبضها اي بخلاف استودادها فينفرد في الاول دون الثاني
قالا ولا كود الود يعة والثاني كاستودادها فيما ذكرنا من الدليل
قوله وقضاء دين فان لاحدهما ان ينفرد لعدم الحاجة الى الراي
قوله والوصاية مبتدأ خبره قوله كاله كالتاي هذه الخمسة
فالوكالة فتقوله الستة سهم من الناصح ويدل عليه كلام صاحب
البحر حيث عد الستة مع الوكالة وهو جعل الستة ما عدي
الوكالة فاذا ذهب نظره الى قضاء دين فهو غلط اخرو في الا
شبه الشئ المنعوض الى اثنين لا يملك احدهما كالوكيلين والوصيين
وانا ظروفي والتأنيبين والتكليف والودعين والتشويط لهما
الاستبداد او الادخال والاخراج انتهى وهذه ثمان صور
قوله النظر الى للواقف **قوله** او يبيع رهني اي اذا
رقل الراهن المرفق يبيع الرهن فانه يجبر الوكيل على البيع فان
الوكيل بغيبته صار معتدا على الوكيل فيتنصرون باقتناع الوكيل
عن العمل لو لم يجبر عليه كذا في حاشية الاشباه للسيد المحمدي
الظاهر ان المعنى ان الراهن وكل عدلا ان يبيع الرهن الذي
عند المرفق ويؤديه دينه فلم يرفق ان يجبر الوكيل على بيعه
لا يبيع حقه بهلاك الرهن سواء شرط عند الرهن انه يبيعه
ويخلصه منه ما هو له بعده والله اعلم **قوله** الا اذا وكل
في دفع زكاة الى اخوه قال السيد المحمدي في حاشيته على الاشباه
نفس عبارة الخاتبة رجل وكل غيره بشراء اضميته فوكال الوكيل
غيره ثم وشرقا شترى الاخير يكون موقفا على اجازة الاول
والا فلا يوكيل بدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وشرقا قد دفع

الاخراج لا ولا يتوقف انتهى **قلت** يحتاج الى التوقف
فليست انتهى **قول** يمكن ان يغرق بينهما بانه في صورة الاضحية
يلزم من صحة الوكالة من غير توقف على الاجارة الدخول
في الملك بالعوض بلا رضا فلا بد من الاجارة وما في الزكاة
فقد وجدت نية خروج المال للزكاة فلا حاجة الى اجارة
الموكل لان الاحتياج الى الاجارة لاجل تعدد الشئ وقد حصل
قوله الا في طلاق وعتاق قال في المجلد لو قال له ما صنعت
من شيء فهو جاز من بيع او شراء او عتق عبده او طلاق
امراته فوكل هذا الوكيل غيره بعقود عبده موكله او طلاق
امراته ففعل لا ينبغي لان هذا مما يخلف به فلا يقوم غيره
بخلاف البيع والشراء فانها لا يخلف بها فقام غيره مقامه كذا
في التتبع انتهى وظاهر مما حورنا ان ما وقع في بعض النسخ
من قوله فتنبه بعد قوله مقامه تخريف لفظ فتنبه
قوله وابعاه عن الدين قنبه عبارة التتبع وكلمه بان
يعواه غريمه عن الدين فوكل الوكيل وابعاه بحضرة الاول
لم يصح انتهى **قوله** فلا تكن المحضرة ابن ملك خلافا لما في
قال في المجلد نقلا عن الحاشية وان خاص الوكيل الثاني والموكل
حاضرا لان الاول اذا كان حاضرا كان الاول خاص بنفسه
الوكيل بالبيع انتهى والذي يظهر مقتضى المنقذ ان كلام قاضي
خان اوجه فاذا كان في الخصومة اوجه ففي قضاء الدين
او لومته وانما اعلم **قوله** الا في شراء فانه ينبغي عليه اي
على الوكيل الاول لا على الموكل بخلاف ما اذا فعل الاجنبي
فاجازه الوكيل الاول فانه ينبغي على الموكل قال في البحر
الي السراج الوهاج في الشراء ينبغي على الوكيل الاول **قوله**
وينبغي لان يموت الاول اي ينزل الوكيل الاول والثاني يموت

الموكل الاول **قوله** فلو ضمن القاضي بكسر الميم بصيغة المعلوم
يضمنه القاضي وامينه لليتيم صحيح لانه كالا جنبي في البيع
بخلاف الوكيل واخويه فلا يجوز ضمهما لانه الحقوق ترجع
اليهم فلا يصح ضمهما لهما ليلزم اتحاد الطالب والمطلوب **قوله**
جاز التوكيل بكل ما يعتقد الوكيل لنفسه الى اخوه نص
عبارة الاشياء وما خرج عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما
يعقد الوكيل لنفسه الوصي فان له ان يشتري مال اليتيم
لنفسه والتنع ظاهرا ولا يجوز ان يكون وكيل في شرايه
للغير كما في بيع الغاربية انتهى اي خرج من قاعدة انه يجوز
توكيل الشخص بكل ما يعتقد لنفسه الوصي فانه يجوز له
ان يشتري من مال اليتيم الذي هو وصي عليه لنفسه بشرط
التمتع الظاهر مع انه لو وكله رجل ان يشتري له من مال اليتيم
الذي هو وصي عليه لا يجوز هذا التوكيل بهذه القاعدة
مخصصة وهذا هو مقصود صاحب الاشياء وانظر الى هذا
الشراح كيف قطع الكلام وذكروا بعضه وذكروا قوله لا يتبع بعض
النسخ التي وقع فيها ولم يتأمل ان فاعل خروج ما اذا كان نظرا
هذه الجملة هذا باختصار ونعم خلاصة كلام الشراح يجوز
التوكيل بكل ما يعتقد الوكيل لنفسه الا الوصي فانه لا يجوز
في كل ما يعتقد لنفسه لكن ليس هذا غرض صاحب الاشياء
فان غرضه تخصيص القاعدة الكلية وتقييد ان هذه القاعدة
مخصصة وان هذا من ذلك وايضا استقط لفظ التمتع ظاهر
وعليه مدار الفائدة فلا شك ان ما فعله مغل بالمقصود والله
اعلم ثم راجعت حاشية السيد الحموي على الاشياء فوجدت
فيه ما فهمت من الاشياء او لا حيث قال الوصي بالرفع فاعل
خرج **قوله** فيه ان مسيلة الوصي لم يدخل في الاصل الذي

ذكره حتى يخرج عنه فاد الشرايين المريع من وكيل الوصي
وانما وقع من الوصي بطريق الوكالة عن الغير قال الامام المحقق
في فوائده الوصي اذا امره انسان ان يشتري له من البيت فاشترى
لا يجوز ولو اشترى لنفسه جاز والفرق انه اذا اشترى لغيره
لحقه العقد من جانب البتيم واجبة اليه من جانب الامر
كذلك فيؤدي الى المضادة بخلاف نفسه انتهى وهذا الفرق
مبنى على اصل وهو من تلك تصرفا بالاصالة او بالوكالة
العامية يملك تملكه اعتبارا بملك الا عيان وشرطه ان
لا يورث ذلك التفويض الى التضاد والتناقض في وهوان يجعل
المفروض اليه منقولا طرقي امر يحتاج فيه الى الايجاب والقول
كبدالة المال بالمال فانه يورث الى ان يصير الواحد مسلما
وسلطا وقاضيا ومقتضيا وهذا تناقض في الاحكام الشرعية
فكان عنه ذكره هذا الاصل محمد في الجامع الكبير انتهى كلام السيد
فا نظروا تحفته ههنا انه تم خيرا **باب الوكالة بالخصومة**
قوله اي اخذ الدين هذا هو معنى التمسك في اللغة لكن لا
يناسب الحكم الذي ذكره ههنا اعني لا يملك القبض فالمناسب
ان يفسره بالاعنى العرفي الذي هو مدار الحكم ههنا وهو
المطالبة قال في المنايا الناس يغمون من التماس المطالبة
لا القبض والعرف قاض على الوضع انتهى **قوله** خلافا
للزيلي قال فيه واما الوكيل بقبض العين فليس بوكيل بالبدل
نصا وسولا وامينا محمدا انتهى **قوله** خلافا لها قال الزيلي
الوكيل بقبض الدين يملك الخصومة حتى لو اقيمت عليه البيعة
على استيفاء الوكيل او ابراءه تقبل وهذا عند ابي حنيفة رحمه
الله تعالى وقال لا يكون حقا انتهى **قوله** ولو وكيل الذي
لا يملكه اتفاقا قال في الجوان الوكيل بقبض الدين لا يملك

الخصومة اجماعا ان كان وكيل القاضي على لو وكل وكيل بقبض
ديون الغايب انتهى **قوله** بغير نقله عن كافي الحاكم **قوله**
في مواد في شرح قوله والوكيل بقبض الدين لا يجبر عليه
قوله الوكيل بالخصومة الباء متعلقة بالوكيل بالادارة
قوله وان امر الوكيل به اي بهذا الاقرار قال في الدرر
سواء كان موكله المدعي فاقربا مستيفا الحق او المدعي عليه
فالزبنيته عليه **قوله** للتناقض قال في الدرر ولو ادعي
بعد ذلك الوكالة واقام بيعة لم تنجح لانه زعم انه مبطل للمعنى
لدعواه **قوله** والاستثناء اوصح الاستثناء فلا يصح اقاربه
قوله او وكل المديون وكيل الطالب متوره في التنية بقوله
ولو وكله بقبض دينه على فلان فاخبر به المديون فوكله
ببيع سلمته وايضا شبه الى رب المدين فباها واخذ الثمن
ههنا ههنا من مال المديون لاستقالة ان يكون قاضيا
بمقتضيا والواحد لا يصلح ان يكون وكيل للمطلوب والطالب
في القضاء والاقتضاء انتهى **قوله** بخلاف العكس اي اذا
كل رجل لرجل كفالة دين لم وكله بقبض ذلك الدين لا تبطل
هذه الوكالة الكفالة السابقة ودليله قوة الكفالة من
الوكالة قال الزيلي اذا كان لرجل دين على رجل وكل به رجل
فوكيل الطالب الكفيل بقبض ذلك الدين من الذي عليه الاصل
لم يصح التفويض لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره ولو صححنا
هذه الوكالة صار عاملا لنفسه ما عيان في براءة ذمته
فانعدم الركن فبطل انتهى وبخلاصة هذا مع ما قبله ما ذكره
بقوله وكذا كما صحت الخ **قوله** فان ادعى حكم الضمان
رجع الى موكله بالبيع ولنايل ان يقول التبرع حاصل
في ادائه اليه بجهة الضمان كما داهيه حكم الكفالة عن المشتري

بدون امره فليتامل كذا في حاشية الشرع بل لا على الدور
 أقول هذا من أعجب التباسات فان المشبه به من جزئيات
 المشبه فليوم تشبيه الشيء بنفسه وانما قلنا من جزئياته
 لان ضمان وكيل البيع الثمن للبائع عن المشتري لا يخلو عن
 احد الامرين الا بامره او بدونه واما وجه الوجوع عليه
 فهو انه اداء على اعتقاد عدم التبوع والا فانه لا يكون
 متبرعا عنه بنية عدم التبوع فليخبر **قوله** وبدونه اي
 بدون حكم الضمان لا يرجع اي بدون ادايه على حكم الضمان
 لا يرجع لانه لم يوجد منه نية عدم التبوع **قوله** عملا
 باقراره اي لا جلاله اقراره خالص حقه يومريد فعه اليه حتى
 لو ادعي بعد هذا الاقرار انه اوفى الدين الى الدائن لا يصد
 في دعواه وهذا معنى قوله ولا يصدق الخ **قوله** بتصدقه
 اي باعترافه انه انه محق في القبض وهو اي المصدق مظلوم
 والمظلوم لا يظلم غيره **قوله** لاما اخذه الوكيل قال الزلي
 صورة هذا الضمان ان يقول الغريم للوكيل نعم انت وكيل
 لكن لا امن ان يحدد الوكالة وياخذني ثانيا وتصير ذلك
 مينا عليه لانه ياخذه مني ظلا فمل انت كفيل عنه بما ياخذ
 مني ثانيا فيضمن الوكيل ذلك الماخوذ فيكون ضاميا على هذا
 الوجه لانه مصان الى سبب الوجوب واما ما اخذه الوكيل
 فلا يجوز ان يضمنه لانه امانة في يده لنضاد فيما على ان
 وكيل والامانات لا تجوز بها الكفالة انتهى **قوله** صوري
 السكوت والتكذيب فالاولى ان يدفع اليه على رجاء الاجارة
 ولم يتكلم فاذا انتظم رجاءه رجح عليه وانك بنية ان يكذبه
 صريحا ومع ذلك يدفع اليه **قوله** اورد فعه مطلق على
 هلاكه فهو منسوب على انه منقول ادعي **قوله** تقبل لانه

يشت لنفسه حق الوجوع على الوكيل بناء على اثبات سبب
 انقطاع حق الطالب على المدفوع وهو قبضه المالك بنفسه
 منه فانتصب الما مخرجها عن الغايب في اثبات السبب
 فيثبت قبض الوكيل فتستقضى يد الوكيل ضرورة وجاز ان
 يثبت الشيء صفا وان لم يثبت فصد **قوله** لم يور
 بالدفع اليه في المشهور لانه اقرب قبض ماله الغير فلا يصح
 لما فيه من ابطال حقه في العين بخلاف ما اذا ادعى انه وكيل
 بقبض الدين فصد فده حيث يور بالدفع اليه لانه اقرب
 بماله نفسه اذ الدينون تقضي بامثالها لا باعيانها على ما هو
 منقول **قوله** ولا بد من التلوم بينهما التلوه هو لا فتظار
 ومنه اصبحوا منطرين تلومين اي منتظرين كذا في المرب
 وفي البحر تلوم التاضي زمانا ثم قضى ولا ياخذ منه كفيلة
 عنده خلافا لما انتهى دل كلامه على ان التلوم ليس له مدة
 معينة **قوله** لان النيابة لا تجوز في اليدين علة لمعلول
 بخذونه وهو قوله بلا يمين اي دفع الغريم المالك الوكيل
 بلا عين لان النيابة لا تجوز في اليدين قال في الدور والغر
 واستعمل اي الغريم وايمنه على عدم القبض لا الوكيل على
 عدم علمه بقبض الموكل اذ لا تجوز النيابة في اليدين انتهى
 ويريد ما قلنا من المذوق ما في بعض النسخ من قوله
 اي الوكيل لان جوابه تسليم مالم يورهن وله تخليف الموكل
 لا الوكيل لان النيابة الخ ومعنى قوله لان جوابه تسليم اي
 لان دفعه بالاداء والا يور ونحوها تسليم بان له عليه دين
قوله والفرق ان القضاء هنا نسخ لا يقبل التقص بخلاف
 ما ترى من مسئلة الدين لان التدرك ممكن في الدين باستقرا
 باستدرا ما قبضه الوكيل اذ اظهر الخطأ عند تكوله ولا

يكن ذلك في العيب لان النضاء بالغسل فما فظاها وباطنا
عند ابي حنيفة رحمه الله فيصح النضاء ولا يستلزم الشتر
بعده لانه لا يفيد اذ لا يجوز ضم النضاء وليس في مسئلة
الدين نضاء بل امر بالانكشاف فاذا ظهر الخطاء فيه امكن
تروعه ودفعه اليه ان لم يبرح بلا نقص النضاء كذا في الدرر
والغدير **قوله** لان الداهم متعين في الوكالة فالتى
اشترى بها غيرة داهم الموكل فصار مخالفا والوكيل اذا خالف
في الشراء يكون المشتري له **قوله** الوكالة المجردة لا تدخل
تحت الحكم اى المجردة عن احضار خصم يلزم بموجبها كذا في
الشريفة لا في صورته ان يدعى رجل ان فلانا وكله بطلب
كل حق له بالكوفاة ويقبضه والخصومة فيه وجب بالبينة
على الوكالة والموكل غايب ولم يحضر الوكيل احدا للموكل
قبله حق فان التراضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما
جا حدا ذلك او مقرا به فحينئذ نسمع وتقرر الوكالة فان
احضر بعد ذلك غويا يدعى عليه حقا للموكل لم يرجع الى
اعادة البيعة واذا احضر خصما فافترس بالتوكيل وانكر الدين
لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البيعة على الدين
لا تقبل منه كذا في الدرر **قوله** وتامه في شرح الوهبانية
قال في الوهبانية وبالسلم التوكيل لا يقبله يجوز كذا في قيم الوقت
يظهر **قال** شارحه اشتمل البيت على اربعة مسائل من
الهداية والنهاية والمبسوط الاولى التوكيل بالسلم جاز
كالبيع والشراء **وهي** معرفة الثانية لا يجوز التوكيل
بقبول عقد السلم قال في المبسوط اذا وكله ان ياخذ الدار
في طعام مسمى فاخذها الوكيل ثم رد فيها الى الموكل فالطعام
على الوكيل وللوكيل على الموكل الدار اهر قرض لان اصل التوكيل

باطل فان المسلم اليه امره ببيع الطعام في ذمته الى ذمة الوكيل
ولو امره ان يبيع عين ماله على ان يكون للامر كان باطلا فلا
اذا امره ان يبيع طعاما في ذمته الى ان قاله وقبول السلم
من صبيح الفالس فالتوكيل به باطل هذا ما اشار اليه بقوله
لا يقبله والثالثة ان قيم الوقف كالوكيل على ما عرف في
غير موضع من كلام علمائنا قال في التتمة للواقف اخراج
القيم الذي اقامه عليه فان الاقامة وكالة والوكالة مطلقة
وبدأ صرح ابو الليث حيث قال لان القيم وكيله قال ثم
المقصود من نظم هذا البيت هو هذه المسئلة التي في قيم
الوقف لما اتفق لي في ذلك مما يفعلوه من بيع الامانة
اعني وكالة قيمه لوقف قوي الوقف لشخص امين يحفظ
زادها ويقررون له على ذلك جملا فانه لما اشتهر ان ذلك
لا يصح يجعلون له هذه الحيلة الباطلة ويستلزمون
الوكلاء على ما هو مقرر لهم باطنا وادعى بعض من يزعم
ان له فضيلة جواز هذه الحيلة فقلت هذا لا يجوز لقيم
الوقف يخرج على المسئلة السابقة وقد مر تعليقه فلو نقله
يشبث الغلة في ذمته ولو صرفها من غلة الوقف استعبد
عليه ولو صرف من مال المسلم على المستحقين لم يرجع به في
غلة الوقف وكان متبرعا لانه صرف مال نفسه في غير
ما اذن له فيه ولا يصح قياسه على الاستدانة لعدم الجماع
الاربعة يجوز له ان يسلم من ريعه في ذمته وحصوله ان
كانت مشروطة لاحد فيه بمنزلة الوكيل يؤخذ ذلك كله
من قوله كذا في قيم الوقف يظهر قال فان قيل وهنا ثبتت
الثن في ذمة القيم لمطالبة به والسلم فيه لجهة الوقف فلم
جاز في هذه دون تلك وهذا السؤال عام في التيم والوكيل

واجاب بان المتعلم ثبت على خلاف القياس لانه بيع ما ليس
عنده على ما ورد فيه ولا يلزم من جواز جواز الامر به بخلاف
التوكيل بالامر حيث يبيع وان لم يكن الثمن في ملكه انتمت له
وفي قوله وهنا يثبت الثمن في ذمة القتم فيه فقول لان السلم
يشترط فيه قبض الثمن فكيف يثبت الثمن في ذمة القتم اذا
هو بيع دين بعين والله اعلم **باب عزل الوكيل**
قوله ويباين في الدار اقول ذكرته فيما تقدم من
المقولة قريبا اعني الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم **قوله**
كما سيجي اي في شرح قوله ولو عزل العدل نفسه بحضور
المرتين حيث قال وكذا الوكالة بالخصوص بطلب المدعى عند
غيبته كما مر انتهى **قوله** مؤتمنين **قوله** ولو الوكالة
دورية في طلاق وعتاق اقول الوكالة الدورية ان
يقول الموكل كلما عزلتك فانت وكيل فملى هذا اذا تعلق بها
حق الغير ليس له عزله ولو كان الحق طلاقا وما سيجي عن
اليمين خلافة اقول ما قاله اليمين هو المعجزة قال الزيلعي
للموكل عزل الوكيل متى شاء لانها حقه فملك ابطالها الا اذا تعلق
بها حق الغير بان وكله بالخصوصة بالتأسي من الطالب عند
عينة المطلوب فان الموكل لا يملك عزله في هذه الحالة لانه انما
خلي سبيله اعتمادا على انه يتمكن من اثبات حقه متى شاء فلو
جاز عزله لنقض ربه الطالب عند اختفاء المطلوب لما فيه من
ابطال حقه نصار كالوكالة المشروطة ببيع الوهن انتهى ثم
قال ايضا على هذا قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج وكلا
بطلاق زوجته بالتأسي غاب لا يملك عزله وليس بشي
بل له عزله في الطبع لان المرأة لاحق لها في الطلاق وعلى هذا
لو قال الموكل للوكيل كلما عزلتك فانت وكيل لا يملك عزله

لانه طاع عزله بتجدد الوكالة له وقيل ينزل بقوله طاع وكنتك
فانت معزول وقال صاحب النهاية عنده انه يملك عزله بان
يقول عزلتك عن جميع الوكالات فينصرف ذلك الى المعلق والتند
انتهى **قوله** كالرسول فانه ينزل به قبل العلم حتى اذا ارسله
في البيع او غيره فعزله قبل التبليغ انزل لانه مبلغ عبارة
الرسول وما قل لها فيكون عزله رجوعا عن الايجاب وله ذلك قبل
التبليغ كذا في الزيلعي **قوله** كما حواها المتقدم قال في
المترقات فلو علم الوكيل بالتوكيل من فاستمع ثم تصرف ولا يثبت
عزله الا بعدل او مستورين او فاسقين كما حبا السيد بجانية
عنده والسفيع والكر والسلم الذي لم يهاجروا وهذا عند الخ
رج وقال لا يشترط في الغيب هذه الاشياء الا التمييز كذا في المنع
قوله نفسها منصوب على انه مضمول به لقوله بعزل قاض
قوله وليس منه اي ليس مما لا يجوز عزله لتعلق حق الغير
به فيجوز للزوج ان يعزل وكيل طلاق الزوجة ولو كانت
غائبة او هو غائب **قوله** ولا قوله مطعون على توكيله
قوله فزوجه الوكيل الظاهر فزوجه الموكل اي زوج الموكل
بنفسه بان وكله ان يزوج صغيرة فزوجه الموكل او يزوج
نفسه فتزوج بنفسه واما اذا تزوجه الوكيل فتداني بما
ركله فيه فهذا لا يقال انه انزل الوكيل بنهاية الشيء بل ليس
بركيل فيها وراه طلقها ليس للوكيل ان يزوجه اياها لان
الحاجة قد انقضت بخلاف ما اذا تزوجها الوكيل بنفسه ثم
ابانها حيث يجوز له ان يزوجه من الموكل لبناء الحاجة انتهى
وايضاً عبارة البزارية على ما في البحر او بالكاح فزوجه فانه
ينزل وليس فيه ذكر الوكيل **قوله** مطبقا بالسرف قال
في البحر المطبق بكسر الهمزة اي الدائم المحيطة هي التي تشارك

ليلا ونهارا كذا في النهاية والبنائية وزاد في البنائية وقيل
مستوعبا وفي المصباح اطبقت عليه الحى فهي مطبقة بالكسر
على الياء والعامية تفتح الباء على معنى اطبق الله عليه الحى
انتهى **قوله** كالوكيل بالامر باليد اى لو جعل امر امراته
في يد هاتم جن فانه لا ينقول كذا في الدرر واستفيد بهذا
التخيير ان قوله فلا ينقول بموت الوكيل بصيغة الافراد بصير
التثنية فيد ينقله والوكيل يبيع الوفاء وليس بنقل في قوله
كالوكيل بالامر باليد لانه لا وجه للطلاق بعد موت الوكيل
لا تتطاع الزوجية بالموت بخلاف ملك البيع فانه ينتقل الي
الورثة فليتأمل **قوله** وفيها عداها من الملازمة الواحدة
اى في ما عدا وكالة العدل والرهين لا يتطل بالتحقيق بل يتطل
بطلل الحكم هذه مفاده ويرد عليه ان الوكيل بالامر باليد والوكيل
ببيع الوفاء واخلاق في ما عداها فينبغي ان ينقول ان بالمرز
الحكمى وقد قال في المتن والشرح لا ينبغي لان ليس هذا الا
تناقض الا ان يحصى قوله ما عداها ويراد به الوكيل في الخصم
بالتماس الخصم فانه قال في البحر تنقلا عن الجواز ان الوكيل
في الخصومة بالتماس الخصم ينبغي له بحسن الوكيل وموته وكذا
الوكيل بالطلاق ينبغي له بموت الوكيل انتهى **قوله** ولو ترك
قالت بالتصرف يعنى لو وكل احد هـ من يتصرف في المال جاز
فلو اقرقا انقول هذا الوكيل في حق غيره لو كل اذا لم يصح
بالاذن في التوكيل كذا في الدرر **قوله** ولو ارتد الزوج او
لحق هكذا في النسخة او لحق وهو سهول في الزيلعي والبحر والمخ
ولو وكله بطلاق امراته ثم ارتد الزوج فطلاق الوكيل يقع
عليها ما دامت في العدة لبقاء تمكن الزوج من الايقاع وان
لحق بعد الحرب فذلك بمنزلة موته انتهى ولو شكك ان الميت

لا يملك الطلاق فكذا وكيله فان قيل المراد بقوله او لحق بلا ارتداد
قلبت هذا لا معنى له اصلا لان اللاحق بلا ارتداد مسا وليس
هو من ما نحن فيه فليتأمل **قوله** بخلاف ما لو تجدد الملك قال
الزيلعي ولو وكله ببيع عبده فاسترده المدق وادخلوه في دارهم
ثم رجع الى الموكل بملك جده يد بان اشتراه منهم لم تعد الوكالة
ولو اخذه من المشتري منهم بالثمن او بالقيمة ممن وقع في سهمه
من الغائبين فهو على وكالة لانه لا اخذ بهذا الطريق عاد الى
قديم ملكه انتهى **قوله** وبعده لا اى حتى يصل اليه الخير
وليس معناه انه لا ينبغي له مطلقا **قوله** قوله الوكيل مقدم
يعنى دفع الى اخوانهم وقاله اقضى بما دبري لفلان نقول
الامور فعلت وقضيت وبيك وقال صاحب الحق لم تقض
في شيئا فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان كذا في
شرح الوهبانية ومعنى قوله مقدم اى على قول الموكل انه
ما دفع **قوله** كذا قول رب الدين اى قول الوكيل مقدم
في حق براءته على قول رب الدين لاني حق سقوط الطالب
حتى كان القول قوله انه ما قبض ولا يستقط دينه عن الموكل
قوله والخصم يجبر يعنى الموكل يجبر على دفع الى الطالب
قوله ولو قبض الدلال الخ اى اذا اخذ الدلال الثمن
ليس له ان يصاحبه او كان امسكه ليظن بقبضه فيسلب
اياه فضا من يصلح بينهما بالنصف فعنى قوله بشرط اى
ينصف انتهى والله اعلم **كتاب الدعوي**
قوله محاطة على الف التانيك صوابه ذكره عند بيان
الفتح لا عند بيان الكسر كما لا يخفى ثم راجعنا شرح الوهبانية
فاذا فيها يجمع على دعوى بكسر الواو على المصل وبفتحها
محاطة على الف التانيك انتهى ويكون ان يقال سقط قوله

والاول اولى بعد قوله بينهما فيثبت يصح التقليل **قوله** خرج
الشهادة فانها وان كانت قولاً مقبولا عند القاضي الا ان
الشاهد لا يبعد بذلك طالبا حقا قبل غيره بل مخبرا بحق
لواحد لا آخر **قوله** دخل دعوي دفع التعرض يعني اذا ادعى
رجل على اخو في منقول او عتار فقال المدعي عليه هذا الشيء او
دعني او اجريه او عارني فلان الغايب او رهيب او غيب
منه وبرهن عليه فثبت خصومة المدعي لانه اثبت بيينة
ان يده ليست يد خصومة وهذه خمسة كتاب الدعوي
لان صورها خمس ودفعه واجارة واعارة ورهن وغصب
اولان فيها خمسة اقوال للعلماء الاول ما في الكتاب وهو قول
ابي حنيفة الثاني قوله ابي حنيفة يوسف واختاره في المختار
ان المدعي عليه ان كان صالحا فكما قال الامام وان كان معروفا
بالجبل لم يندفع عنه الثالث قول محمد ان الشهود افا قالوا
نصفه بوجهه فقط لا يندفع وقصده انه لا بد من معرفة
بالوجه والاسم والنسب وفي البازية وتقول الماية على قول
محمد الرابع يشترط في قول بن شبرمة انها لا تندفع عنه
مطلقا لانه تعدد اثبات الملك للغايب لعدم الخصم الخامس
قوله بن ابي ليلى يندفع بدون بيينة لما قوار بالملك للغايب
انتهى **قوله** والخمسة المذكورة في جميع المتون وظاهر
ان هذه الصور هي صور دعوي دفع التعرض وانما دعوي
دفع النزاع فلا يصح قال في البحر الرائق اذا ادعى المولى بقوله
وهي اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة الى المعنى الشرعي
وخرج به لما ضافة حالة المسألة فانها دعوي لغة شرعية
ونظيره ما في البازية عين في يد رجل يقول هوليس لي
وليس هناك من ان لا يصح نفيه فلو ادعاه بعد ذلك

لنفسه صح وان ثم منافع منها قوار بالملك للمنافع فلو ادعاه
بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرا بالملك
انه انتهى **قوله** فخرج لهذا القيد اي زيادة قوله اود نعم لان
الحق اذا عتق شمل ما اذا اثبت حقا للغير او نقاه عن الغير
فليتنسب **قوله** او يجلت مينة قال فيها على ما في البحر ان
المدعي اذا طلب من القاضي احضار الخصم احضره بمجرد الدعوي
ان كان في المصر او قريبا بحيث لو اجاب بييت في منزله وان
كان ابعد منه قيل يامره باقامة البيينة على موافقة دعواه
لا حضار خصمه والمستور في هذا يكفي فاذا اقام يامرا سائلا
ليحضروا خصمه وقيل يجلفه القاضي فان نكل اقامه عن مجلسه
وان حلف يامرا باحضارها انتهى **قوله** ولا يقال مدعيه
وبه الا ان يثبتن الاخبار لم يجز استعماله بصلته فيه وبه الا
ان يثبتن الدعوي معنى الاخبار فيخبره يجوز استعماله بغيره
وبه قال في المغرب ادعى زيد على عمرو فزيد المدعي وعمرو المدعى
عليه والمال المدعى والمدعى به لغوائته وقال الزيلعي ام القاضي
مدع والمضروب مدعى عليه والمال مدعى والمدعى به خطأ
انتهى ومثله في معراج الدراية والعموم اجد في كتاب ان
المدعى فيه خطأ او لغو ولعل الشارح وحده لانه مثله معنى
ينبغي ان يقول لانها مثله اي لان القينة مثل العين معنى ويكر
ان يوجه التذكير باعتبار المذكور **قوله** ثم انما يثبت اللفظ
باقترار الشاهد بان يقول اني غلطت فيه اما لو ادعاه المدعى
عليه لا تشع ولا تقبل بيينة لان دعوي غلط الشاهد من
المدعى عليه انما تكون بعد دعوي المدعى وجواب المدعى عليه
والمدعى عليه حين اجاب المدعى فقد صدقه ان المدعى
هذه المدد ود فيصير مدعوي الغلط مناقضا لنفسه او

نقول تفسير دعوى الخلط في أحد الحدود وان يقول المدعي
عليه أحد الحدود وليس ما ذكره الشاهد او يقول صاحب
الحد ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشاهد وكل ذلك في الشهادة
على النفي لا تقبل كذا في البحر نقلا عن جامع النصارين
قوله من ذكر الجنس والنوع والصفة فالجنس فالخط
او الشعر والنوع كسقية او غيرها والصفة كجيدة او رديئة
قوله ولا تصد راي ان لم تصد والدعوى عن المدعي صحيحة
قوله لا عند الثاني في اربع ادلا تحليف الا بعد طلب
المدعي عندها في جميع الدعاوى وعند ابي يوسف يستحلف
بلا طلب في اربع مواضع في الرد بالعيب يحلف المستقر بالله
ما رضىت بالعيب والعشيع بالله ما ابطلت شفيعتك والامانة
اذا طلبت فرض التفتة على زوجها الغائب تحلف بالله ما
خلف لك زوجك شيئا ولا اعطاك التفتة والرابع يحلف
المستحق بالله ما بعث كذا في الزانية **قوله** انه انكار راي
السلوك بلا آفة انكار **قوله** لحديث البيهقي المدعي او حجة
البينة للمدعي واليمين على من انكر وروى مسلم لواعطى الناس
بدعواه لا دعوى ناس واما رجال واموالهم اكن اليمين على المدعي
عليه **قوله** وحديث الشاهد واليمين ضعيف قال الربيعي
روي انه عليه السلام قضى بكاهد ويمين ويروي انه عليه
السلام قضى باليمين مع الشاهد وقال منعهما يميني بن معين
فلا يعارض ما روي به لانه يروي به ربيعة عن سهيل بن ابي
صالح وانكره سهيل فلا يبقى حجة بعد ما انكره الراوي فضلا
ان يكون معارض الشاهد انتهى **قوله** وطلب من التام
اي طلب المدعي عليه من القاضي **قوله** خلا فالما في شرح
الجمع قال في نور العين في اصلاح جامع الفصولي بعلامة

ص اي الفتاوي الصغرى قال المدعي لا بيته لي ثم يبرهن صل
تقبل فيه روايتان ثم قال بعلامة ملنقط تقبل لو وفق انتهى
انقول وما في الدرر والعريدين ما في الملنقط فانه قال فيه
روايتاه في رواية لا تقبل لظاهر التناقض وفي رواية تقبل
والاصح القول لجواز ان يكون له بيته او شهادة فتسبها ثم
ذكرها وكان لا يعلمها ثم علمها قيل يقبل ان وفق وفاقا ذكره في
الملنقط انتهى قال غوي زاده في حاشية الدرر قوله قيل يقبل
وفاقا يعني ان وفق بين كلاميه يقبل بالاتفاق ووجه التوفيق
على ما صرح به صاحب الملنقط ان يقول ما كانت له بيته حاضرة
وقت الاستحلاف لكن حصلت بعد ذلك انتهى **قوله** وعليه
الفتوي طلاق الثانية قال في قاضي خان في كتاب الطلاق رجل
ادعي على امرأته الف درهم فقاتل المدعي عليه امرأته طالق
ان كان لك على الف درهم وقال المدعي ان لم يكن لي عليك الف
درهم فامراق طالق فاقام المدعي بيته على حقه وقضى القاضي
به فرق المدعي عليه وبين امرأته وهذا قول ابي يوسف وح
واحد من الروايتين عن محمد رحمه الله وعليه الفتوى فان اقام
المدعي عليه البينة بعد ذلك انه كان او فاه الف درهم قيل
دعواه ويبطل فقرتي القاضي بين المدعي عليه وبين امرأته
وتطلق اموات المدعي ان كان المدعي يزعم انه لم يكن له على المدعي
الف درهم وان اقام المدعي البينة على اقرار المدعي عليه
بالف درهم قالوا لا يفترق القاضي بين المدعي عليه وبين امرأته
قال مولانا رحمه الله وهذا مشكل لان الثابت بالبينة كالتابع
كالثابت ميانا ولو عاينا اقرار المدعي عليه على نفسه بالف
درهم للمدعي فرق القاضي بينه وبين امرأته انتهى **قوله**
وفي ابداء صورة النفي في الا بلا بان قال ثبت وانكرت فلو

ادعاء في مدة الايلاء ثبت بقوله ولو بعد مضيتها فان صدق
ثبت والا فلا او ادعت انه فاء اليها في المدة او بعد ها وانكر
الزوج كذا في البحر **قوله** ومنها اي من الحدود **قوله** ان
تتزوج اي بغير المدعي **قوله** الا اذا كان فعل الغير شيئا
يتصل به اي لوجه ضمانه قاله الزيلعي والاصل ان اليمين
متممة وقعت على فعل الغير فاليمين على العلم ومتى وقعت
على فعل نفسه يكون على البتات قال العلواني هذا الاصل
مستقيم في المسائل كلها الا في الرد بالعبودية فانه اذا ادعى
المشتري ان العبد ابق وغو ذلك فاراد المشتري تخليف الباي
ضمن تسليم المبيع سالما عن العيوب فالتخليف يرجع اليه
ضمن بنفسه فيجلف على البتات **قوله** لانها آكد ولذا تعتبر
مطلقا اي لان اليمين على البتات آكد من اليمين على العلم ولهذا
تعتبر اليمين على البتات مطلقا اي سواء كان على فعله او فعل
غيره بخلاف العكس اي اليمين على العلم فانها لا تعتبر الا على
فعل الغير لا على فعل نفسه قال الزيلعي ثم في كل موضع وجب
اليمين فيه على البتات فحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى
لا ينقض عليه بالكنوع ولا تنسقط اليمين عنه وفي كل موضع
وجب اليمين فيه على العلم فحلف على البتات تعتبر اليمين حتى
تنسقط اليمين وينقض عليه اذا نكل لان الحلف على البتات آكد
فتعتبر مطلقا بخلاف العكس انتهى **قوله** وفي شرح
المجمع عنه اي قال في شرح المجمع نقلا عن الزيلعي ونحو عبارة
الزيلعي انما يكون الحلف على فعل الغير على العلم اذا قال المنكر
لا علم لي بذلك واما اذا ادعى العلم فيجلف على البتات الا ترمي
ان الودع اذا قاله ان الودع يمينه فيها صاحبها يجلف على البتات
انتهى **قوله** هذا في الحقيقة دعوى براءة ذمته وهو ليس

بفعل الغير **قوله** اذا ادعى بكر سبق الشراء الى اخوه اي
اذا اشترى زيد من عمرو بشئ ثم ادعى بكر انه اشتراه قبله
وعجز عن البيعة يجلف بكر خصمه وهو زيد على انه لا يعلم انه
اشتراه قبله وما وقع في الدرر من قوله يجلف خصمه وهو
بكر فضمير هو راجع الى فاعل التخليف اي يجلف بكر زيدا فلا
يرد اشكال عزمي زاده حيث قال صوابه وهو زيد فاذا علم ان
ضمير هو بكر في قول الشارح ايضا راجع الى فاعل التخليف
او تفسير للضمير المحرور في خصمه فليست **قوله** كما اذا ادعى
عينا او دينيا على وارث اما الثاني فبان بقوله رجل لا حرق
لي على مورثك الف درهم فأت وعليه الدين واما الاول فبان
بقوله ان هذا العبد الذي ورثت من فلان ملكي ويبيدك
بغير حق ولا بيعة لواحد منهما فان الوارث يجلف على العلم
لا البتات كذا في الدرر **قوله** اذا علم القاضى كونه ميراثا
اه قال عزمي زاده في حاشية الدرر كان ينبغي ان يخصص
التبيين بذلك بصورة العيين كما يظهر من العمادية فان جريا
ذلك في الدين مشكلا ولمنظرة وذكر في المحيط والذخيرة وانما
يجلف على العلم في فصل الميراث اذا علم القاضى بكونه ميراثا
له او لم يعلم القاضى ولكن اقوال المدعي بذلك او لم يقر ولكن
اقام المدعي عليه بيعة على ذلك ففي هذه الوجوه يجلف
على العلم بالله ما يعلم ان عليك تسليم هذا العيين الى المدعي
فانه لم يعلم القاضى حقيقة الحال ولا اقوال المدعي بذلك واما اقام
المدعي عليه بيعة يجلفه على البتات بالله ما عليك تسليم
هذا العيين الى المدعي انتهى ولعل ايراد هذا التنصيص ينتمك
في ازالة وحشة نشأت من اجمال صاحب الدرر انتهى **قوله**
في قوله فان جريان ذلك في الدين مشكلا نظولنا قال في نور

تقلا عن المحيط البرهان انما يحلف على العلم في الارث لو علم
 التامني بالارث او اقرب المدعي او برهني عليه ولا يحلف
 بتا وكذا لو ادعي دينا على الوارث يحلف على العلم انتهى **قوله**
 كوهوب وشراء اي لو وهب رجل لرجل عبدا فقتضيه او
 اشتري رجل من رجل عبدا فجاء رجل وزعم ان العبد عبده
 ولا بينة له فاذا استخلف المدعي اليه يحلف على البتة **قوله**
 كفيلا ثقة يوم من هوبه فسرالثقة في البرازية بان يكون
 له دار وحافوت ملكا له انتهى وفسره في الصغيري بان
 لا يجني نفسه ولا يهرب من البلد بان يكون له دار مرزوق
 وحافوت معروف لا يسكن في بيت بكرا ينزله ويهرب
 وهذا شي يحفظ جدا انتهى **قوله** ولو وصيا والمالا حبرا
 اي ولو كان حصه وصيا وكان المال حقيقيا في ظاهر المذهب
 وليس في عبارة الميني ولو وصيا نعم ما بعده موجود
 فيها ووقع في بعض النسخ ولو وصيا بالضم وهو غلط
 من الشاخ **قوله** مقدار مدة التكفيل ظاهر عبارة البر
 مقدارها ثلاثة ايام وكذا عبارة هذا المتق **قوله**
 قبل ذلك البرهان تقدم قريبا تفصيله فليراجع **قوله**
 فانكر المدعي اي انكر مدعي الدين الا يصال **قوله**
 ولا بينة له اي لا بينة لمدعي الا يصال **قوله** فطلب يمينه
 اي طلب مدعي الا يصال يمين الدين **قوله** فقال المدعي
 اي مدعي الدين **قوله** اجعل حتى في الخصم ثم استخلفني
 اي احكم على خصمي او لا اد الحق ثبت في ذمته ثم استخلفني
 ووقع في كثير من النسخ في الختم بالتاء المشتاة من فوق
 موضع الصاد وهو الصواب ويؤيده وقوعه في البحر والمخ
 والفنية كذلك وفي عبارة الفنية من كتاب النصارى ادعي

المدعيون الا يصال فانكر المدعي ولا بينة له فطلب يمينه فقال
 المدعي اجعل حتى في الختم ثم استخلفني انتهى اي اجعل حتى في
 الصك اي اكتب لي الصك باليمين ثم استخلفني قال في المغرب
 ختم الشيء وضع عليه الخاتم ومنه ختم الشهادة وذلك على ما
 ذكره العلواني ان الشاهد كان اذا كتب اسمه في الصك جعل
 اسمه تحت رصاص مكتوبا ووضع عليه فتمش خاتمه حتى يبر
 فيه التزوير والتبديل انتهى **قوله** وظاهره انه لو حلفه
 بنوره اه قال في البحر وفي الخرافة واليمين بالله تعالى ذكر اسمه
 تعالى وهو ان يقول والله انتهى وظاهره انه لا تخليف بنور
 هذا المزم فلوحلفه بالرحمن او الرحيم لا يكون يمينا ولم ار
 صريحا انتهى **قوله** ذكر في معراج الداراية عند قوله ويؤكد
 بذكر اوصافه وبذكر صفاته بدون حرف المطف حتى لو قال
 والله والرحمن والرحيم صارت ايمانا انتهى فدل كلامه على
 ان والرحمن يمين وهو صريح في التصور **قوله** ابتداء البسوق
 اي علا بقوله بعض العلماء الذي يجوز ذلك في زماننا كذا في
 الخلاصة والتخليف بالطلاق والعاق والايان المعلقة هـ
 يجوز اكثر مما يخفى انتهى وهذه الاكثرية في حد ذاتها لا
 بالنسبة الى القول المتبادل لان التاييلين بالتقابل اكثر هذا
 التوجيه انما يحتاج اليه ما في الخلاصة واماما في المعراج فلا
 قال فيه معزيا الى الذخيرة التخليف بالطلاق والعاق والايان
 المعلقة لم يجوز اكثر مما يحتاج واجازه البعض فيفتي بانه يجوز
 ان مست الضرورة انتهى **قوله** لا يفرق اي لا يفرق بين
 الزوج والزوجة انتهى **قوله** وقال محمد في الشهادة على قيام
 المال لا يحث لاحتمال صدقه **قوله** تقدم قريبا قوله
 ويظهر كذا به باتانها لو ادعاه اي المال بلا سبب فحلف وان

ادعاه بسبب فحلف ان لا دين عليه ثم اقامها لا يظهر كذب
لجواز انه وجد التعرض ثم وجد الابراء او الالفاء وعليه القدر
انتهى وقد ذكرت هناك عبارة الخاتمة فليست **قوله** وقيد
بعضهم بناسق اي قيد التغليظ بمعنى الملاء بالناسق ولا
ينقطع على المعروف بالصالح وقيل يغلظ في الخطيئة من المال
وون الخفية **قوله** والوثني بالله تعالى لانه يتوهمه قال في البحر
والوثني لا يحلف الا بالله تعالى لان الكثرة باسرها يقتضون
الله تعالى قال الله تعالى ولين سألهم من خلقهم ليقرن الله
قوله وعليه فيما اذا يحلفون **قوله** يحلفون بالله تعالى
لما قال الزيلي وعزاي حنيفة رحمه الله انه لا يحلف احد الا
بالله تعالى خالصا احترازه عن شرك غيره في التعظيم مع الله
تعالى وذكر المختص ان لا يحلف غير اليهود والنصارى
بالله تعالى وهو اختيار بعض مشايخنا انتهى ولا شك ان
الدهري غير اليهودي والنصارى وفي التمسك في الوثني
وعن غيره من المشركين بالله وحده وفي معراج الدراية وفي
المسوط الحرو والمليك والرجل والمرأة والناسق والصالح
والكافر والمسلم في اليمين سواء لان المتصور وهو التقيد بالتكليف
وهو لا في عتقاد المزمة في اليمين الكاذبة سواء انتهى **قوله**
نظرا المدعي عليه ايضا دليل للطرفين لا للشافعي يعني ان اليمين
وضعها نظرا للمدعي لكن ههنا روي المدعي عليه ايضا **قوله**
كمبوسم يدعي علم مولاه عتقه لعدم تكوره الخ قال في الهداية
وان كان سببا لا يرتفع برافع قال في التلخيص على السبب بالاجماع
كالعبد المسلم اذا ادعى المتق على مولاه يحلف على السبب
بالله ما اعتقه لانه يرتفع بخلاف الامة والعبد الكافر لانه
يتكور الورق عليها بالوردة واللمحاق وعليه بنقض العهد واللمحاق

ولا يتكدر على العبد المسلم انتهى قال في العناية لانه انما يكون تكدره
بتقديرو وفروع الاستيلاء عليه بعد الارتداد وهو بالنسبة
الى العلم ليس بتصور لانه يقتل بالارتداد بخلاف العبد الكافر
والله منه مطلقة فان الورق يتكدر عليه بنقض العهد واللمحاق
وعليها بالوردة واللمحاق انتهى **قوله** وصح فداء اليمين والصالح
منه اي صح اقتداء المنكوع بيمينه والصالح منها ايضا على شئ
معلوم وشئ المتق وكذا في متق المنع فداء الحلف وهو الموافق
بغير منه لان الحلف مذكروا ما وقع فيها لفظ اليمين فالصواب
فيها منها بتا نيته الضمير الا اذا اول اليمين بالحلف فيصح **قوله**
بدليل علة لفتة روي نسو صاحب البحر واجب بثابت بدليل
اه **قوله** وكذا اشترى يمينه اي اشترى المدعي عليه يمينه **قوله**
ولم ار ما لوقاله ان حلفت بالطلاق ان لا احلف لا شك ان حلفه
بالطلاق على عدم الثقات لا يضيح حق العباد الا يري انه جوز
بعضهم التلخيص بالطلاق ولو ادى الى وقوع الطلاق فليتناقل
باب التخالف قوله لو الاختلاف في الثمن
اه هذه العبارة ليست بجيدة لانه قد قال اختلنا فيها فلا
وجه لصيغة الشك فالعبارة الجنسية ما في العيني والبحر
وغيرها ولو اختلفا في الثمن والمبيع جميعا فينبغي البايح اولى في
الثمن وبيئته المشتري اولى في المبيع انتهى ولو لم يوجد كلمة لو
في المتن كانت عبارة جيدة **قوله** فهو بخير اي القاض
بخير في البدء قال في البحر الرايق اما في بيع المين بالمين او
الدين بالدين فالقاضي مخير للاستواء انتهى وفي الزيلعي والمخ
وصفة اليمين ان يحلف البايح بالله ما باعه بالثمن ويجلف
المشتري بالله ما اشتراه بالثمن وقال في الزيادات يحلف
بالله ما باعه بالثمن ولتعد باعه بالثمن ويجلف المشتري بالله

ما اشتراه بالنسيء ولتدا اشتراه بالنسيء بالثمن الا ثبات الى التمسك فاكيدا
والاصح الا تقتصر على النسيء انتهى وهو معنى قوله ويقتصر على
النسيء على الاصح **قوله** وقيل يفرع فيه المبيع القرعة في البداية
بما اذا باع سلعة بثمن فليراجع **قوله** بل بنسخها قال في البحر
وظاهر ما ذكره الشارحون انها لو نسخها انفسه بلا توقيف
على النقص **قوله** لزمه دعوى الاخر بالانقضاء اي اذا اتصل
به النقص كذا في المبيى **قوله** لا يختلها في الزوق يعني لو
رد المشتري الزوق وهو عشرة ابطال فقال البايع الزوق غيره
وهو خمسة ابطال فالقول قول المشتري مع يمينه لانه ان
اعتبر اختلاف في تعيين الزوق المتبوع فالقول قول البايع
ضمينا كان او امينا وان اعتبر خلافا في الثمن فهو في الحقيقة
اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه يبيح الزيادة كذا
في البحر فتلا من فتح التدبير من البيع الفاسد والزوق بالسكر
الظرف وبعضهم يقول ظون زيت والجمع ارقاق وزقاق
قوله ولا تخالف اي اذا اختلفا بعد هلاك المبيع اي اذا
اختلفا في الثمن بعد هلاك المبيع قال في الدور والغور ولا خلاف
بعد هلاك المبيع او حرجه عن ملكه او تغييره بالمبيى يعني
اذا هلك المبيع او حرجه عن ملكه او تغير جده وث المبيى عنده
وصار بحال لا يتدر على رده بالمبيى ثم اختلفا في الثمن لم يتجانسا
عند ابن حنيفة وابن يوسف بل القول للمشتري وعند محمد
والشافعي يتخالفان فيخرج البيع على قيمة الهالك انتهى **قوله**
لا اذا استهلك في يد البايع على المشتري فيخلف لا يخلف المشتري
لانه اذا هلك بيه انفسه البيع قال في الدور باب خيار الشرط
ولو هلك المبيع في يد البايع فيما اذا كان الخيار للبايع هلك عليه
وانفسه البيع ولا شيء على المشتري كافي البيع المطلق انتهى **قوله**

كعبد بن

كعبد بن مائة احد هما صورته انه باع عبد بن صفقة واحدة
ثم هلك احد هما عند المشتري ثم اختلفا في الثمن فقال البايع
الثنى الف وخمسائة وقال المشتري بل الف فالتخالف يمنع عند
ابن حنيفة رحمه الله الا ان يرضى البايع ان يترك حصته الهالك
فيخلف يتخالفان كذا في سوح الكثر والهداية **قوله** او قبض
اي قبض كل ثمن قال في البحر وتقييد الماتن ببعض الثمن اتفاق
اذ لا اختلاف في قبض كله كذلك وهو قبول قول البايع انتمى
قوله وصرف مشايخ بلح الا استثناء الى يمين المشتري فقالوا
لا تخالف بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البايع بترك حصته
الهالك فيخلف المشتري وحده بيبانه في الساية حيث قال
اذا باع الرجل عبد بن صفقة واحدة وقبضها المشتري فملك
احدهما ثم اختلفا في الثمن فقال البايع بعتهما منك بالنيء درهم
وقال المشتري اشتريتهما منك بالف درهم لم يتخالفا عند ابن
حنيفة الا ان يرضى البايع ان يترك حصته الهالك وفي الجامع
الصغير القول قول المشتري مع يمينه عند ابن حنيفة الا ان
يشاء البايع ان ياخذ الحقي ولا شيء له واختلاف هاتين الروايتين
في اللفظ لا يخفى واختلف المشايخ في وجه قوله الا ان يترك
حصته الهالك وقوله الا ان ياخذ الحقي ولا شيء له وفي صرف
الاستثناء في الروايتين جميعا قالوا معنى الاول ان يخرج الهالك
من العقد فكانه لم يكن وصار الثمن كله بمثابة القاييم والا
استثناء ينصرف الى التخالف لانه المذكور في الكلام فكان تقدير
لا مد لم يتخالف الا اذا ترك البايع حصته الهالك فيتخالفان
والرواد عن قوله في الجامع الصغير ياخذ الحقي ولا شيء له معناه
لم يتخالفوا والقول قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البايع
ان ياخذ الحقي ولا ياخذ من ثمن الهالك شيئا صلا اي فيتخالفان

وعلى هذا عامتهم وقال بعضهم معناه لم يتجافنا والقول
قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البائع ان يأخذ الحي والباطل
من ثمن البائع شيئا اخر اذ لا على ما اقرب المشتري على
هذا ينصرف الاستثناء الى يمين المشتري لا الى المتخالف لانه
لما اخذ البائع بقول المشتري وصعد قد لا يجلف المشتري
انته **قوله** ولا في قدر بدل كتابة اي اذا اختلف المولي
والكاتب في بدل كتابة لا يتخالفان لان المتخالف يكون
في الماوضعات عند تقاضا الحقوق الا زمة وبدل الكتابة
غيره لم فيكون القول قول العبد مع يمينه كذا في الدرر
قوله فيما صلح له مع يمينه يعني ان القول فيما يصلح للز
جال كالعامة والقبائل والقلنسوة والطليسان والسلاح
والنطقة والكتب والدرع والقوس والنشاب وغورها
قول الزوج مع يمينه بشهادة الظاهر له وفيما يصلح
للنساء كالدرع والخار وثياب النساء وحليهن ونحوها
قول المداة مع يمينها لان الظاهر شاهد لها **قوله** الا اذا
كان كل منهما يفعل او يبيع آه الا ان يكون الرجل صائغا
وله اساور وخواتيم النساء والحلي والخيل والخيول
فلا يكون لها وكذا اذا كانت المرأة دالة ببيع ثياب الرجل
او تاجرة تتجر في ثياب الرجال والسيارة او ثياب الرجال
وحدها كذا في شروح الهداية **قوله** والبيت للزوج اي
اذا وقع الاختلاف بينهما في نفس البيت فيحكم به للزوج الا
ان يكون لها مينة **قوله** وهي المستبعة قال الزبلي حكا
صله انهم اتفقوا ان ما يصلح لاحدهما فنولن يصلح له في الحياة
والموت حتى تقوم ورثته مقامه واختلفوا فيما يصلح لهما
اي المشكل فابوا حنيفة جعله للزوج في حال حياته والباقي

منه اي للحي بعد موت احدهما ومحمد رحمه الله جعله للزوج
في الحاليتين واما يوسف رحمه الله جعل منه للمرأة ما يجوز
به مثلها في الحاليتين لانها تاتي بالجهان عادة فكان الظاهر
شا هذا لها وهو اقوى من ظاهري الزوج فيبطل به ظاهره
ولا ما روى في الباقي فيعتبر وقال زفر رحمه الله المشكل فيها
نصفان والباقي مثل ما قال ابو حنيفة وعنه ان المتاع كله
بينها نصفان وبعد قال مالك والشافعي رحمهما الله وقال
الحسن البصري المتاع كله للمرأة وليس للرجل الا ما عليه
من ثياب بدنه وقال بن ابي ليلى المتاع كله للزوج كيف
ما كان وهذه هي المستبعة وقد ذكرنا الاقوال السبعة
انته ملخصا منه وظاهرا هذه الاقوال كلها لم يذكرها
الساجد ومع ذلك قال وهي المستبعة فليظروا قولهم ذكرنا
ايضا قول بن معين وشريك هي بينهما وقول شريح ان البيت
للراة وبها تتم التسبعة لكنهما مند رجا في فيما ذكرنا **قوله**
لان يد الحرافة ولا يد الميت لف ونشر مرتب **قوله**
فهو على ما وصفناه في الطلاق لم اجد في منته ما يناسب
هذا المقام الا انه ذكر في باب طلاق المريض ولو باشرت المرأة
سبب الفرقة وهي مريضة وما نت قبل انقضاء عدتها ورثها
كما اذا وقعت الفرقة باختياها نفسها في خيال البلوغ
والعتق او تعييلها ابن زوجها انته في هذا لا يناسب المقام
لان ما نحن فيه الكلام في متاع البيت انه لمنه ولا انه يورث
هو او توارث هي نعم ما ذكره في العمريتناسب المقام فانه قال
معزيا الى جامع النصولين لو طلق في المهر فماتت فماتت عدة
المشكلى من متاع البيت لو ارث الزوج اذ صارت اجنية
بعض العدة ولم يبق لها يد ولو ماتت قبل العدة فالمشكلى للمرأة

لا هنا توفت فلم يكن اجنبية فكانه مات قبل الطلاق اسه فيستأجر
 منه ان ما وجد بعد المتق قبل اختيارها نفسها فالشهر
 منه وما يختص بالزوج للزوج وما يختص بالمرأة للمرأة
 لانها اجنبية حين الدعوي فلا تأخذ الا ما يختص بها ويكون
 ان يقال المراد من قوله ما وصفناه في الطلاق ما تقدم من
 قوله وان اختلف الزوجان لانه عام لحالة الزوجية ولما
 الطلاق كما اشار اليه الشارح وحاصله ان ما صلح لكل واحد
 منها يكون له وما صلح لهما يكون للزوج مع يمينه وهذا الترتيب
 اقرب **قوله** ان على الكل متاع الراكب اه ان كان على جميع
 الابل متاع الراكب فجميع الابل للراكب وان لم يكن على ابل
 شيء من الحمل فللراكب البعير الذي هو ركب عليه مع ما عليه
 وباقي الابل للقائيد **قوله** بخلاف البقر والغنم اي لو كان
 بقوا او غنما عليها رجلان قابض وسائق فهو للسائق الا ان
 يقود شاة معه فتكون تلك الشاة وحدها كذا في نوادر
 معلى هكذا في البحر قوله الا ان يقود شاة معه اي ليس
 للقائيد شيء الا ان يقود واحدة خاصة فهي تكون وحدها
 له والباقي للسائق انتهى **فصل في دفع الدعوي**
قوله وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه وشرط محمد
 الخ ببيان على الوجه في البحر الرايق حيث قاله محمد
 ان الشهود اذا قالوا نعرفه بوجهه فقط لا تندفع ولا بد
 من معرفته بالوجه والاسم والنسب وفي البرازيلية
 وتحويل الائمة على قول محمد وفي المهادية لو قال نعرفه
 باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكره محمد في شيء من الكتب وفيه
 قولان وعند الامام لا بد ان يقولوا نعرفه باسمه ونسبه
 ويكون معرفة الوجه وانفقوا على انهم لو قالوا او دعه رجل

لا نعرفه لم تندفع انتهى وبه علم ان بيان الشارح ليس بواف في
 بيان قول الامام وهكذا في بيان قول محمد رحمه الله بناء على
 طائفة النسخ من قوله باسمه ونسبه او كما في بعضها باسمه فقط
 والعبارة الصحيحة باسمه ونسبه او وجهه وقد صلحنا النسخ
 الحاضرة كذلك **قوله** فلو حلفت لا يعرف فلانا الى اخوه رتب
 الشارح هذا على اشتراط المعرفة بالوجه وفي الزيلعي مرتب على
 ان المعرفة بالوجه فقط لا تكون معرفة فانظر الى الفرق بين
 الاشتراط وبين المتي المطلق قاله الزيلعي والمعرفة بوجهه
 فقط لا تكون معرفة الا ترمي الى قوله عليه السلام لرجل
 اترق فلانا قاله نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا
 فقال اذا لا نعرفه وكذا لو حلفت لا يعرف فلانا وهو لم يرفعه
 الا بوجهه لا بحث انتهى **قوله** اقول خمسة علماء ذكرتها
 في اول كتاب الدعوي **قوله** وهل تندفع بالمصدق
 الصحيح لا في البرازيلية ادعى انه ملكه وفي يده غصب فبرهن
 ذوا اليد على الايداع قيل تندفع لعدم دعوي النفل عليه
 والصحيح انها لا تندفع انتهى **قوله** ولو اتفقا على الملك لزيد
 الخ قال في شرح الوهبانية لابن النخعة والحاصل ان المتنازع
 لا يكون حضا لمن يدعي الاجارة لا لمن يدعي الرهن ولا لمن يدعي
 الشراء والمشتري يكون حضا لكل **قوله** وله تخليف المدعي
 على المملوك اي المدعي الايداع ان يخلف المدعي على عدم علمه بالايداع
باب دعوي الرجلين قوله ويثبت النسب
 منها وتامة في الخلاصة وهو يورث من كل واحد ميراث بن كامل
 وهما يورثان من الابن ميراث اب واحد انتهى **قوله** اذا لم
 تكن في يد من كذبته الخ واما اذا كانت في يد الاخوي من كذبته
 ردخلها فلا اعتبار بالقصديق لانه ولي على سبقي عقده **قوله**

فلو ارج احداهما في لمن صدقته اي ان لم تكن في يده الاخر واما
ان ارج احداهما وللآخر يد فهي الذي اليد وهو معنى قول الش
قال في البحر الرائق وقد علم بما قررناه ان احدهما لو ارج فقط
فانها لمن اقرت له وهو مصرح به في الخلاصة والبرازية في
لواجر احداهما وللآخر يد فانها لذي اليد كما في البرازية وفي
معراج الدراية قال السعدي لا يتزوج احداهما الا باحدى سائر
ثلاث احدهما اقوال المرأة والثانية كونها في يد احدهما والثالثة
دخول احدهما بها الا ان يقيم الاخوان نكاحه اسبق كذا في
الخلاصة انتهى **قوله** ان لم يورخا اي اذا ادعى احدهما شرا
من شخص وادعى الاخرهبة وقبضا من ذلك الشخص بعينه
واقاما البيعة ولا تارخ معها كان الشراء اولي لانه اقوي
لكونه معاوضة من الجاهل بين ومثبات الملك بنفسه هذا اذا
اتخذ الملك بخلاف ما اذا اختلف الملك لها او كان معها تاريخ
حيث لا يكون الشراء فيه اول لانها عند اختلاف الملك يصير
كل واحد منها خصما عن مملكه لحاجته الى اثبات الملك وهما في
ذلك سواء كذا في الزيلعي **قوله** ولو ارجت احدهما اي لو
ارجت احدي البيعتين فقط ولم تورخ الاخرى فالمرحمة
هي الاولى **قوله** والشراء والمهر سواء اي اذا ادعى احدهما
شراء عين من رجل وادعت المرأة ان ذلك الرجل تزوجها على
ذلك الميعن فما سواء **قوله** وتزوج بنصف القيمة او على الزوج
قوله وهو بنصف الثمن اي المشتري يرجع بنصف الثمن على
البائع **قوله** ورهن مع قبض آه ان لو ادعى احدهما رهنا
وقبضا والاخرهبة وقبضا من صاحب اليد واقاما البيعة
ولم يكن مع واحد منهما تاريخ ولا قبض كان الرهن اول **قوله**
مالم يورخا واحدهما اسبق اي مالم يورخا وتاريخ احدهما

اسبق فيقتضي له **قوله** ولو شهدوا بيده فنقول ان اي لو شهدوا
باليد للبائع دون الملك اختلفوا فيه قيل تقبل لا **قوله**
ولو اثبتا قبضا تماثرا اتفاقا قال في الدرر وان وقتنت
البيعتان في العقار ولم يثبتا قبضا وقت الخارج اسبق
يتقضي لذي اليد عندها فيجعل كان الخارج اشترى او لا ثم
باع قبل القبض من ذى اليد وهو جائز في العقار عندها وعند
غيره يتقضي للخارج او لا يصح عنده بيعه قبل القبض فيبقى
على ملكه وان اثبتا قبضا فقول ذى اليد بالاجماع لكون
البيعتين جائزين على القولين انتهى وعلم منه ان موضوع المسئلة
في العقار ولا يغير ذلك من هذا الشرح **قوله** بطريق النازعة
يمكن ان يقال انه علة لكون الزوج الاول اي انما كان الزوج الاول
سبب المنازعة في النصف دون النصف الاخر ولا يصح جعله
علة للمجموع لعدم دخاله النصف الاخر في المنازعة فليتل
او علة لكل لان طريق المنازعة مقابلة لطريق العمل وجبته
البا، بمعنى على اي الزوج الاول والباقي للشاني بناء على طريق
المنازعة وهو الظاهر **قوله** بطريق المول وفي بعض النسخ
وجدت المنازعة بعد قوله بطريق المول ومعناه ان يصير
صاحب الجميع بطل تحت سهمين وصاحب النصف سهم واحد
فيقسم الثلاثة **قوله** ميراث اي اذا اجتمعت سهام الفرائض
في التركة وضاعت التركة عن الوفا بها يقسم على طريق المول
قوله وديون اي اذا اجتمعت الديون المتفاوتة وضاعت
التركة المول عن الوفا بها يقسم التركة بين ارباب الديون بطريق
المول **قوله** ووصية ومحاباة بالبا، الموحدة بمعنى البيع
بنتفان القيمة وصورة الاولى ان يوصى لوجله بثلث ماله واخر
برج ماله والاخر بسدس ماله ولم تجز الورثة حتى عادته الوصايا

الي الثالث يقسم الثلث بينهم على طريق المول وصورة الثانية
ان يوصي ببيع العبد الذي قيمته ثلاثة الاف درهم من هذا
الرجل بالتي درهم ويوصي للاخر ان يبيع العبد الذي يساوي
التي بالتي درهم حتى حصلت الحماية بالتي درهم كان الثلث بينهما
بطريق المول **قوله** ودراهم موصلة بان اوصى لرجل بالتي
درهم ولاخر بالتي كان الثلث بينهما بطريق المول **قوله** وحلية
بان يوصي ان يعتق من هذا العبد نصفه وان يعتق من هذا
الاخر ثلثه وذلك لا يخرج من الثلث يقسم ثلث المال بينهما
بطريق المول ويسقط من كل واحد منهما حصته من السعاية
قوله وجناية رقيق صورتهما عبد فقام عين رجل وقتل
اخر خطأ فذبح لها يقسم الجاني بينهما بطريق المول ثلثاه
لولي القتل وثلث للاخر وكذا المذبذبة اجزى على هذا الوجه
ودفعت قيمتهما اي الجنايتين وهذه هي الثامنة وهي
ساقطة من الشرح الا ان يعمد الرقيق حقيقة او حكما **قوله**
وهو مسئلة المضولين صورة فصولي باع عبد امن رجل بالتي
درهم وفصولي اخرباع نصفه من اخرباع سمائية لما جاز الولي
البيعت جميعا خيرا المشتريان فان اختار المشتريان الاخذ
يكون لشترى الكل ثلاثة ارباعه ولشترى النصف الربع بطريق
النافعة **قوله** واذا اوصى لرجل بكل ماله اي ونصفه لاخر
فمنه اي خبيثة يقسم المال بينهما ارباعا ثلاثة ارباعه لموصي
الكل وربعه لموصي النصف وعندهما اثلاثا ثلاثاه لموصي الكل
وثلثه لموصي الربع نقوله ولاخر نصفه بتعلق عسليتين
قوله وهو خمس احد بها عبد ما ذون له في التجارة بين
رجلين اذ انه احدها مائة واخره احدى مائة فدين المولى
يسقط نصفه لاستحالة وجوب الدين يقتسمان الثلث على الخلاف

الذي

الذي ذكناه والثانية اذا ادانه اجنبيات احد هما مائة
والاخر مائتين يقتسمان ثلثه على هذا والثالثة عبد قتل
رجلا خطأ واحر عدا والمقتول عدا وليا فغنى احد هما
فدفع بهما كان بينهما على الخلاف والراية لو كان الجاني مدبر
على هذا الوجه فدعت قيمته كانت بينهما كذلك والخامسة
امر ولد من قتلت مولاها واجنبي عدا لكل واحد منهما وليا
فغنى احد وليي كل واحد منهما على التعاقب فانها تسعى في ثلثة
ارباع قيمتها فتقسم بين الساكتين فيعطى الربع لشريك العاق
اخره عنده وعندهما ارباعا كذا في العيني **قوله** او محبزا
مطبوف على قوله شايها اي وجبت الحق ثابت في عين او ذمة
مبزا **قوله** ولو ادا في ايديهما فادعى احد هما نصفها
والاخر كلها فهي لمدي الكل لان مدعى النصف تقصود دعواه
الى ما في يده ليكون يده يدا محقة لان حمل امور المسلمين على
الصحة واجب ولولا ذلك لكان طالما بالا مساك فاقصرت
دعواه على ما في يده ولا يدعى شيئا مما في يد صاحبه ومدعى
الكل يدعى ما في يد نفسه وما في يد الاخر ولا ينافعه احد
فيما في يده فينكره بيده لا على وجه القضاء واستنود منازعتها
فيما في يد صاحبه فكانت بينته اولى لانه خارج فيه فيفرض
له بذلك النصف فسلم له الكل **قوله** قضى بها لذي اليد
اي ان كانت في يد احد هما **قوله** ولما اي قضى للمدعين
قوله فان لم يبا فقهما اي فان لم يوافق التاريج قول المدعي
قوله وهذا اولى مما وقع في الكتاي التعيين بعدم المولى
اولى من قوله الكتروان اشكل لانه لا يشمل صورة المخالفة
قوله على الغصب من زيد هكذا وقع في النسخ وصوابه
على الغصب من يده اي من يد احد الما رجيني قاله في الزيلعي

والملح معناه اذا كان عتيق في يده رجل فاقام رجلا ن عليه البينة
اسد هما بالفص من والاحز بالود يعني استوت وعواما حتر
يقضي بها بينهما مضاف لان الود يعني نصيب غصبا بالجمود
حتى يجب عليه الضمان انتهى **قوله** لا هدم بتمه اي لا يكون
هدم بتمه مع الخوف انه لو جبهه كانت معه لا توجب التصفيف
لانها ليست بثبوت لا بها غير منسوجة فلم يكن في يده شيء من
الثوب **قوله** اتصال توبيع الاتصال نوعان احدهما اتصال
ملازقة وهو ان يلازق احد الطرفين بالآخر والثاني بتمه
يقوله بان تداخل **قوله** لبناته في لبنات الاخرى لبنات
الاخرى لبنات المتنازع فيه في لبنات جداره وبالعكس **قوله**
او تقبوا وخال بان تقب جدار الواحد وادخل فيه الجذع
قوله هراوى جمع هردية هي خشبات توضع على الجذوع
ويلقى عليها التراب فانها غير معتبرة **قوله** برهناى الحار
جان على يد سمها خارجين مع اثباتهما اليد لان اليد لا تثبت
في المنار بالتصادق فادام لم يحكم باليد يكونان خارجين
باب دعوى النسب قوله وهو خلافه او لا يكون
الملوك في ملكه المدعى بان باع امته من رجل فولدت لكثر
من سنتين من وقت البيع فادعاه لم ينعى دعوته فان صدق
المشتري ثبت نسبه اذ عدم ثبوت له رعاية حقه واذا لم
زال ذلك المانع ولم يطل بيعه للجنم بان الملوك ليس في
ملكه فلا يثبت حقيقة الملك وهذه دعوى مخبر كذا في
الدور وغيره **قوله** وابايح استيلاى دعوى البايح
دعوى استيلاى لكون اصل الملوك في ملكه **قوله** وقاد
حصته اي حصته الولد ولا يستور حصته للارباب على ان
مالية ام الولد غير متقومة عند ابى حنيفة ربح في المقد

والفص فلا يضمنه المشتري وعندهما متقومة فيضتمه **قوله**
واعتا قنما كوتما في المحكم حتى لو اعتق الام لا الولد فادعاه البايح
انه ابنه صحت دعوته وثبت نسبه منه ولو اعتق الولد لا
الام لم تصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام كما في الموت
قوله فيرو حصته اي فيما اذا اعتق الام او دبرها لا الولد
قال في القهستاني لو ادعى البايح الولد بعد عتقها اي اعتناق
المشتري المبيعة ولو عتقا حكيا كما اذا دبرها ثبت نسبه من
البايح ويورد البايح من الثمن الى المشتري حصته الولد بان يقيم
الثمن على قيمتهما فاذا اصاب الولد يرد اليه وما اصاب الام يسلكه
لان سلمها الى المشتري وهذا عندها وما عنده فيرجع المشتري
عليه بمصتين لان البايح لما ادعى الولد اقرب يكونها ام ولده
فاخذ باقراره فيرد الجميع اليه انتهى **قوله** نكا حاي امة
ولدت من زوجها في امر ولد بالمعنى المفقور **قوله** فالقول
للمشتري اتفاقا كذا في الشربلا لية ولم يصح بان مدعى اليه
اولا فليراجع **قوله** خلا فالملك فان عنده البينة للبايح
قوله باع من ولد عنده بصيغة المجهول اي باع المولود عند
كافي الدور **قوله** خلا فالهاها يقولون اذا جحد زيد ثبوت
لنوابين المقتر واذا صدقه زيد او لم يرد يقصد يقدر ولا تكذيب
لم ينعى دعوة المقتر عند هركذا في النج والدور الا انه وقع
بينهما في موضع المقتر المولي وهو غلط كما فيه عليه عزى زاده
وفيه معنى انه الخلافية انما هو في صورة جحد زيد واما في
غيرها فلا يصح دعوى القبول كما قدم انتهى **قوله** لان النسب
لا يحتل القرض دليل لقول الامام قال في الدرر لية ان النسب
لا يحتل القرض بعد ثبوتهم ولا قرض بمثله لا يرتد بالرد اذ
تعلق به حتى المقوله حتى لو صدقه بعد التأكيد يثبت النسب

منه وايضا فعلق به حق الولد فلا يرد ببرد المقر له **قوله** حتى لو صدق فداي لو صدق المقر له المقر بعد مجوده مع قصد ينفذ **قوله** ولو ادعى بنوة العم ادعى انه ابن عمه زيد لم يصح دعواه حتى يدعى كرام الجدة **قوله** بوهن على موت أبيك امر من بوهن يبرهن على وزن وخرج امر من وخرج يد خرج **قوله** تخليفه على العمل بانه ابن فلان صوابه بانه لا علمي انه ابن فلان وانه مات كما هو موضح به في غير موضع **قوله** والا فقبضه تفصيل بن كمال قاله بن كمال والا فعلى التفصيل الذي ذكره في شرح الطحاوي **قوله** اي بالقيمة في صورتين اي فيما اذا قتله ابوه وفيما اذا قتله غيره حل الشارح على تخصيص هاتين الصورتين عبارة الدرر حيث قال وان قتله ابوه او غيره واخذ دينته غرم قيمته في صورتين اما في الاولى فلتمتق المنع من الاب بقتله واما في الثانية فلسلامته الولد له اذا دمه بدل الجمل شرعا فصار الولد مالا له بسلامته فيغرم قيمته للمستحق انتهى وفي حل عبارة هذا الكتاب على هاتين الصورتين فصور بل الرجوع ثابت في جميع ما تقدم من الصور فالصواب ان يقول اي بالقيمة في الصور المذكورة فان قيل المراد من الصورتين الشراء مع اسباب اخرى والقتل سواء كان القاتل اباه او غيره فلا يرد عليه شيء قلت يصح لكن قال الشارح في اول الخطبة انه تابع للدرر فيما فيه فالظاهر انه اراد من الصورتين ما اراد صاحب الدرر وايضا في الحقيقة صور اربع فليتنامل **قوله** على البايع الاول بالتقنن لا يوجب عليه بقيمة الولد عند اي حنيفة وقال لا يرجع عليه بقيمة الولد ايضا كذا في الزيلعي لا بعقرها الذي اخذ منه المستحق اي المستحق ياخذ

من الشترى الاول الجارية وقيمة الولد والعقر فيرجع الشترى على بايعه بشئ الجارية وقيمة الولد لا المقر لانه عوض المتنازل وقد استوفى ها **قوله** لا تنفع الدعوى على غريم ميت اي مد يوك ميت بان لم يكن له وصي محقق لما في نور العيون من الفصل الخامس لا تقبل دعوى من يدعى دينه على ميت بحضرة رجل يدعى عنه وصي الميت واقرا المدعى عليه بالوصاية انتهى انكا قيدناه لما قاله في نور العيون في الفصل السادس في دعوى من على الميت يكنى حضور وصيه او وارثه ولا حاجة الى ذكر طر الورثة انتهى وعبارة الاشياء لا تنفع الدعوى بدين على ميت الا على وارث او وصي او موصي له ولا تنفع على غيره له كما في جامع المصولين الا اذا ذهب جميع ماله لا جني وسلم له فانها تنفع عليه بكونه زيدا كما في حرانته المتبين انتهى فعلى هذا قوله غريم ميت تركيب اضافي بمعنى اللام وفي القلب من هذا شيء فليراجع والله اعلم **كتاب الاقارب** **قوله** وهو اقرب لعقبة الصدقة اي صدقة المدعى لحل حال المؤمن على الصلاح وصغير هو راجع الي الاقارب **قوله** قوله الشئ اذا ثبت واقفه غيره اما اثبت كذا في المصحح **قوله** لعدم المختلف لان اشياءها مع الاكراه صحيح عندنا كذا في الدرر **قوله** ولا تنفع دعواه عليه بانه اقوله آه اي اذا ادعى عليه شيئا لما انه اقوله به لا تنفع دعواه لان في الاقارب اخبار لا سبب للزوم المقرب على المقر وقد على وجوب المدعي به على المقر بالاقارب فلا نه قال الطالب بما لا سبب له وجوبه عليه وللزوم الا اقاربه وهذا كلام باطل لما علم من كلام علاننا ان الاقارب ليس بسبب الملك وان المقر له اذا كان يعلم ان المقر كاذب في اقاربه لا يجزله تناول المقر **قوله**

واما دعوى الاقرار في الدفع فتسمع او حتى لو اقام المدعي عليه
 بيئته ان المدعي اقرانه لاحق له في المدعي واقام بيئته ان الذي
 اقر ان هذا العين ملك هذا المدعي عليه تقبل قال بعضهم لا
 تقبل وعامتهم همنا على انها تقبل كذا في الدرر **قوله** ثم لو انكر
 اقراره الثاني لا يحلف ولا تقبل عليه بيئته او لا يحلف المقر اذا
 انكر اقراره الثاني ولا تقبل عليه بيئته المقر له قال بن السجينة
 نا قلا عن الغنية لو قال فلان علي الف درهم فقال فلان
 مالي عليك شي بويضا المقر بما اقرب له لا نه كذب فيه حتى لو عاد
 الى التصديق لا يستحق عليه شي فانه اعاد الاقرار بعد ذلك
 فقال براك على الف درهم فقال المقر له اجل هي لي اخذه بها
 لانه اقرار اخر وصدقه فيه فيلزمه وكذا لو كان المقر جازيا
 او عبط على هذا ولو انكر المقر الاقرار الثاني وادعاه المقر
 واقام بيئته عليه لا تسمع ولو اراد تخليفه لا يلتفت اليه للتأني
 بين هذه الدعوى وبين تكذيبه الاقرار الاول وعدم علم
 الثاني بما يوقع التناقض وهو رجوع المقر الى اقراره قال
 استاذنا يعني القاضى البديع ينبغي ان تقبل بيئته المقر له على
 المقر بعد ما رد اقراره له ثانيا وهو الاشبه بالصواب لانه
 يلزم انما كان بين الرجلين اخذ وعطاء فاذا قضى احدهما
 حق صاحبه فاقراؤه لاحق له عليه ثم اذا نه صاحب الحق
 ويكتب اقراره ويشهد عليه ان لا يفيد الاثبات فايده
 لانه حينئذ لا تسمع وانه بعيد التمسك ويظهر منه انه
 لو كان القاضى عالما بالرجوع الى الاقرار تسمع الدعوى وتقبل
 البيئته انتهى ومن اراد الزيادة فليرجع اليه ويظهر ان قوله
 قال في البدايع صوابه قال القاضى البديع **قوله** ان اقرارا
 بتجارة اي صح اقرارهم في الحال كاقرار تجور مجد وقود صحيح

في الحال ويجوز عليه الحكم في الحال وان لم يكن بمثل حد وقود
 يوضح به بعد عتقه ولا بد من هذا التقدير لينتظم الكلام
 قال في البحر وسوط التكليف والطوع مطلقا والحرية للتنفيذ
 بالحال لا مطلقا فصح اقرار العبد للحال فيما لا يمتنع فيه كالحمد ود
 والنقصان ويؤخر ما فيه تمة الى ما بعد العتق والمأذون بما
 كان من التجارة للحال وتاخر ما ليس فيها الى العتق كاقراؤه
 بجنايته وهو موطوءة بلا ادن وان صبي المأذون كالعبد فيما كان
 للتجارة لا فيما ليس منها كالكفا لانه انتهى **قوله** لو بينه اي لو
 بينه جنس ما تجب فيه الزكاة او عمل الزكاة ولا بد من احد
 هذين التقديرين لا ستقامة الكلام قال في المحرر يعتبر ان
 يبلغ نصابا يوضح من جنسه الزكاة من المال الذي بينه
 فيه حتى اذا بينه في الابل لا يصدق في اقل من خمس وعشرين
 لان ما دون ذلك قليل حيث لا تجب فيه الزكاة من جنسه ولا
 انه على قوله مبني على حال المقر في الفقر والغنا فان التليل
 عند الفقر عظيم واضعاف ذلك عند الغنى ليس بعظيم
 وهو في الشرع متعارض فان المائتين في الزكاة عظيم في الرقة
 والمهر العشرة عظيمة فيرجع الى حاله ذكره في النهاية وحواشي
 الهداية معزيا الى المبسوط كذا قاله الزيلعي انتهى **قوله** ولو
 خففه اي لو قال له علي كذا درهم بالخفض لزمه مائة درهم
 قال الزيلعي ولو ذكره بالخفض روى عن محمد انه يلزمه مائة
 لانه اقل عدد يذكر بعده درهم بالخفض انتهى **قوله** نخل
 على التكرار اي على تكرار لفظ كذا في المرة الثالثة فكانه قال
 كذا كذا مرتين وفي الزيلعي ولو ثلث بلا واوجب احد عشر
 لانه لا يظهر له فلا يزداد على الاول انتهى **قوله** وصدق ان
 وصل الى صدق في الصورتين عيني **قوله** والطلاق في ات

طالق اي وبخلاف الطلاق الكاين في انت طالق هكذا وأشار بثلاث
فان الاشارة بالراس فيه كالنطق بهذا هو المفهوم من العبارة لكن
تقدم في كتاب الطلاق انه لو قال هكذا وأشار بثلاث يقع
ثلاث ولو لم يشتر بالراس فالظاهر انه في هذه الصورة للفا
لاشارة بالراس وقال في الاشياء ويؤخذ من مسئلة المقتضى
بالراس اشارة الشيخ في رواية الحديث واما ان كان فواخذ
من النسب لانه يحتاط فيه لعقن الدم ولذا يثبت بكتاب الامام
كما قدمناه او اخذ من الكتاب والطلاق اذا كان تفسيراً لهم
كما لو قال انت طالق هكذا وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما اذا
قال انت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق
انتهى من احكام الاشارة نعم لو قيل مخالفة هذه المسئلة لما
قبلها في كونها تمتع بها الاشارة مطلقاً كان الكلام منتظماً
قوله فلا يصدق في تأجيل واجارة في الحج فلا يصدق في
اجارة بدون ذكر تأجيل وهو الظاهر لان الاجارة لا تكون
الا الى مدة معلومة في الدرر كما لو قرع بعد في يده انه ثلاث
استأجره منه فصدق المقلد في الملك لا الاجارة انتهى
قوله ثم الدعوى بهما اي بوكالة او وصاية حيث يصح لعدم
التناقض لان ابراء الرجل عن جميع الدعاوي المتعلقة بماله
لا تقتضي عدم صحة دعوى مال لغيره على ذلك الرجل كذا في
في الدرر **قوله** قلنا الا ثواب لم تذكر بحرف المطف اي لم يقل
مائة وثلاث واثواب فانصرف التفسير الى مائة وثلاث
قال الميبي يكون الاثواب تفسيراً للمائة لانه ذكر عدد من
مجهول واحد فاما بالتفسير فصرقت اليها لعدم العاطف
وعند الشافعي ومالك تفسير المائة اليه في الكل وعند احمد
الهم من جنس المنسوخ في النصلي **قوله** وان لم يصلح لزوم

الاول اي وان لم يصلح جعله ظرفاً للزوال فقط **قوله** ومفاده
الاول اي وان لم ير انه لو قال دابة في خيمة ام **قوله** لا نسلم ان
الخيمة ظرف للدابة لان المراد من الظرف ما كان مقراً له وينتقل
بانتقاله وههنا مقراً للدابة الا وضو لا الخيمة واما الشوب في درهم
نسلم وانما اعلم ويشبهك ما ذكرته عبارة الدرر حيث قال ان
الظرف ان امكن ان يجعل ظرفاً حقيقياً ينظر ان امكن الى اخره
انتهى فقيده بقوله حقيقياً فليتأمل **قوله** جنند بمنع الجير
وهو غده اي غلافه **قوله** وحامله جمع حالة بكسر الحاء وهو
ملاقة السيف وقال الا صبي حائل السيف لا واحد لهما من
لفظها كذا في العيني **قوله** ونصله هو حديدته **قوله**
بستور وسور جمع سور في المغرب المجلة بمقتضى ستور العويس
في جوف البيت والجمع خيال وفي الصحاح بيت يزقن بالسياب
والاسوة وبه يخرج قول محمد في عيدان انتهى ويقال لها لان
الناموسية **قوله** وما بين الحايطين معطوف على الثانية
اي بخلاف ما بين الحايطين فانه موجود بلا وجود الحايطين
كان المعنى موجود بلا اشتراط وجود الثانية الثانية قال في
الحج وهذا اي لزوم تسعة عنه اي حنيفة وقال يلزم العشرة
كلها وقال زفر يلزمه ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم
الاول والاخر وحداً والحد لا يدخل في الحد ولا يدخل الثانيان
فصار كما اذا قال لفلان هذا من هذا الحايط الى هذا الحايط او
ما بين هذين الحايطين فان الحايطين لا يدخلان في الاقرار
فكذا هذا ولا يي يوسف ومحمد الغاية لا بد ان يكون موجوداً
اذا المبدء لا يصلح ان يكون حد الموجود ووجوده بوجوده
فتدخل الغاييتان بخلاف ما ذكر من المحسوس لانه موجود
فيصلح حداً فلا يدخلان ولما ان الغاية لا تدخل تحت المعنى

لان الحد غير المحدد ولكن هنا لا بد من ادخال الغاية الاولى
 لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول اذ لا يعقل
 بدون الاول فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة
 في ادخال الثانية فاحذفنا بها بالقياس فلا تدخل انتهى **قوله**
 لانه الغاية الثانية اي لان الفقير الاخر من الشعيير هو الغاية
 الثانية فلا تدخل عند الامام وعندهما بلزوم الكون وهو
 تشيئة كونه هو سنون فقيرا والفقير ثمانية مكاليك وكل
 صاع ونصف وهو ثلاث كيليات قال وهو من هذا الحساب
 اثني عشر وسيفا كل وسق سنون صاعا وفي كتاب قدامة
 الكرامعدل سنون قفيزا والكوا المعروفي بالفتنل كوان بالعدل
 وهو يقفزان المعدل مائة وعشرون قفيزا كذا في المغرب
قوله تلزمه الدراهم اي عشرة دراهم **قوله** لما مر
 من ان الغاية الثانية لا تدخل في المعيا **قوله** اي وقت
 الاقار وصورته ان رجل اوصى رجل جاريتة لرجل ومات
 الموصي فيتم وراثته للموصي له صح اقاروه ان وجد المغرب عند
 الاقار وذلك بان نضعه لا قل من سنة اشهر مذ مات الموصي
 اذا كانت ذات زوج او لا قل من سنتين من وقت الفراق
 اذا كانت معتدة قال الزيلي ان الاقار بالحل جائز بالاجماع
 وان لم يبين السبب **قوله** وان ولدت حين الم
 اي ان ولدت الام ولد من حين المقلها فالقرب بينهما
 بصفان **قوله** لان هذا المقدر محل لشبوت الدين للصغير
 في الجملة اشباه يعني ان البيع او القرض صدر من بعض
 اوليائه فاضافه الى الصغير مجازا **قوله** نقل في الاشياء
 هذه المسئلة من تاريخانية ثم قال معنونة عليه وانظر
 الي قولهم ان الاقار للرجل صحيح اذا بين سببا مما لها كالخيرات

والوصية وان بين ما لا يصلح كالبيع والقرض بطل لكونه محالا
 ان كان وحاصل الاعتراض ان الوصية بيعه واقاروه محال فاقاروه
 له غير صحيح واجاب عنه السيد المحوي بان بعض المنصلا فرق
 بين الصغير والرجل بانه لا يتصور البيع مع الجنين ولا يلي عليه
 احد بخلاف الصغير لشبوت الولاية عليه فيضاف اليه عند
 الولي مجازا هكذا ثبت من كلامهم انتهى **قوله** وجد في المحيط
 مع الاقار للصغير وان بين سببا غير صالح بانه اقرب من
 الدين بسبب وان لم يثبت لانه لا يتصور من الصبي في الاقار
 بالدين كالكفة به المقترلة في السبب بان قال لك علي الف غصبا
 فقال المقترلة بل دينا يلزمه المال وان لم يثبت السبب
 هكذا انتهى **قوله** لم يعتد تصديقه صوابه حذفه
 ليلا يجتمع بان الوصلية فانما لا جواب لها بل جوابها مفهوم
 من الكلام السابق الا ان يقال هذا بيان لذلك المفهوم وانه
 اعلم **قوله** الا اذا اقربعتد وقع بالخيار له فيشبه يثبت
 الخيار له الا ان يكف به المقترلة **قوله** لا يحل الدين في نصيبه
 بمجرد اقاروه فانه لو كان حل الدين في نصيبه بمجرد اقاروه
 لزم ان لا تقبل شهادته لما فيه من دفع الغرم عن نفسه كذا
 صرح به غير واحد **قوله** اشهد على الف في مجلس واشهد
 رجلين مفعول الاول محذوف بقربية رجلين مذكورين
 ولا يجوز ان يكون من باب التنازع فليتأمل **قوله** ولو نشي
 الشهود في موطن او موطنين الى صورته ادعي رجل على اخر
 ثلثا بشا هدين على اقاروه له بالف ثلثا هدين اخرين
 على اقاروه بالف ولا يدري ان ذلك في موطن او موطنين نشي
 الشهود ذلك هنا سالان الا ان يعلم انه كان في موطن واحد
 وقال الشيخ ابو بكر الرازي رحمه الله في هذه الصورة يلزم

مال واحد كذا في قاضي خان وفيما يضا رجل اقر على نفسه
بمائة درهم واشهد شاهدين فقال المقر ثم اقر له بمائة درهم
في موطن اخر واشهد شاهدين فقال المقر هي مائة وقال
الطالب هي مائتان قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني
رحمه الله هذه المسئلة ذكرها محمد بن في الاصل وذكرها
الحصاف رحمه الله تعالى في ادب القاضي وزاد على ما ذكر في
الاصول وجعلها على وجوه وشوش في ذلك والحاصل ان هذه المسئلة
على وجوه اما ان اضاف اقراره الى سبب والسبب واحد او يختلف
او لا يصنق الى سبب فان اضاف الى سبب بان قال له على الف
درهم ثمن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا ثم اقر بعد ذلك
في ذلك المجلس او في مجلس اخر ان عليه لفلان الف درهم ثمن
هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه يلزمه الامالة واحد
على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال لفلان
على الف درهم ثمن هذه الجارية ثم قال لفلان على الف درهم
ثمن هذا العبد ففي هذا الوجه يلزمه المالات في قولهم ساء اقر
بذلك في موطن واحد او موطنين وان لم يضيف الاقرار الى
سبب لكن عتد على نفسه بالمال صكا فان كان الصك واحدا
كان المال واحدا عند الكل وان عتد على نفسه صكين كل
صك بالف درهم واشهد على ذلك لزوم المالات على كل حال
واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يعقد
صكا لكنه اقر مطلقا فان كان اقراره الاول عند اقرار غيره
القاضي بحضور الشهود واقراره الثاني عند القاضي يلزمه
مال واحد وكذا لو اقراره عند القاضي بالف واشتد القاضي
ذلك في ديوانه ثم اعاده الى القاضي في مجلس اخر فاقر بان
وادع الطالب المالكين والطلوب يدعي انه مال واحد كان

القول قول المطلب وان كان الاقرار عند غير القاضي او كان
الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره جاز فان كان
اشهد على كل اقرار شاهدا واحدا فاما مال واحد عند الكل كان
ذلك في موطن او موطنين وان اشهد على اقراره الاول شاهدا
واحدا وعلى الثاني شاهدين او اكثر في مجلس اخر على قول
ابي يوسف ومحمد رحمه الله يكون المال واحدا واختلف
الشايع في قوله ابي حنيفة والظاهر انه عنده يكون المال
واحدا ايضا وانما يتعدد المال عنده اذا تمت الحجته على
الاقرار الاول بان كان عند القاضي او بشهادة شاهدين امّا
اذا لم يتم فلا وان اشهد على كل اقرار شاهدين عند غير القاضي
ذكر الحصاف رحمه الله ان على قوله ابي حنيفة ربح يلزمه
المالات ان اشهد في المجلس الثاني غير الشاهدين الاولين وان
اشهد عنهما فان المال واحد انتهى **قوله** عند الثاني وبه
ينبغي وعند ابي حنيفة ومحمد لا يلتفت الى قوله كذا في المخرج في
نور الميع في الفصل العاشر في مسائل الدفع بالانكار قال
قاضي خان في كل موضع اذا ادعى انه كان كذا فيها اقر لا
يجلف على قوله الامام ومحمد لا يجلف على قول ابي يوسف والثاني
ففي اذا كانت في المسئلة خلاف ابي يوسف يفوض الى راي
القاضي والمفتي انتهى **باب الاستثناء وما في مناه**
قوله وهذا معنى قوله تكلم بالباقي بعد الشيا اقول هذا
اشارة الى ما ذكره الاصوليون في الاستثناء قال في التتبع
وشرحه واختلفوا في كيفية عمل بيان التغيير في قوله
علي عشرة الا ثلاثة لا يجلو اما ان اطلق العشرة على السبعة
فحينئذ قوله الا ثلاثة يكون بيانا لهذا فهو كانه قال ليس
على ثلاثة منها فيكون كالتخصيص بالمستقل او اطلق العشرة

على عشرة افراد ثم اخرج له ثلاثة بمصالحهم وهذا تناقض ظاهر
وان كان بعد الاقرار ولا اظنه مذهب احد او قبله ثم حكم
على الباقي او اطلق عشرة الا ثلاثة على السبعة فكانه قال
على سبعة بمصالح ثلاثة مذهب فعلى هذين اي المذهبين الآخرين
يكون الاستثناء تكملا بالباقي في صدر الكلام بعد التثنية اي
المستثنى ففي قوله له على عشرة الا ثلاثة صدر الكلام عشرة
والثنية تكملا والباقي في صدر الكلام بعد المستثنى سبعة
فكانه تكلم بالسبعة وقال له على سبعة وانما قلنا انه على الا
خيرين تكلم بالباقي بعد الثنية اما على المذهب الاخير فلان
عشرة الا ثلاثة موضوعة للسبعة فيكون تكملا بالسبعة
واما على المذهب الثاني فلانه اخرج الثلاثة قبل الحكم من
افراد عشرة ثم حكم على السبعة فالتكلم في حق الحكم يكون
بالسبعة اي يكون الحكم على السبعة فقط لا على الثلاثة لا بالتثنية
ولا بالاثبات انتهى **قوله** من الدراهم والدنانير متعلق
باستثناء الكلي والوزن مثال على الف درهم الا قفيز
حنطة او الدينار او كذا لوقال على مائة دينار الا قفيز
شعير او الا عشرة دراهم مع وهذا عند ابي حنيفة وابي
يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد وزفر لا يصح ولو قال له على
مائة درهم الا ثوبا لا يصح باتفاق اصحابنا كذا في الزيلعي **قوله**
ويكون المستثنى التبعة يعني لو قال له على مائة درهم لا دينار
او الا قفيز حنطة مع عند ابي حنيفة وابي يوسف ولزومه
مائة درهم الا قيمة الدينار او القفيز والقياس انه لا يصح هذا
الاستثناء وهو قول محمد وزفر كذا في مع **قوله** فيحكم بخروج
الاقل مقتضاه ان يحكم بخروج الاقل المتيقن وهو الواحد فليتنا
ويؤيده ما ذكره في المح من قوله لان الذمة صارت مشغولة

موجب اقراره ووقع الشك في مقدار ما خرج بالاستثناء فيحكم
بخروج الاقل انتهى اي الاقل المتيقن والله اعلم وفي البداية ما خلاصة
د يصح استثناء المجهول وقال في النهاية جهالة المتروك لا تمنع صحة
الاقرار ولكن جهالة المستثنى تمنع صحة الاستثناء لان جهالة المستثنى
تورث جهالة في المستثنى منه فبقي المتروك مجهولا علم ان الذي
ذكره من جهالة المتروك عند جهالة المستثنى يخالف لما ذكره في
الذخيرة وقال فيها محالا الي المتني قال ابو حنيفة اذا قال
الرجل فلان علي مائة درهم الا قليلا فعليه احد وحر
درهما وكذا في نظاير هذا غو قوله الاشياء وما اشبهه لا ت
الشي استثناء للاقل عرفا فاذا اوجبنا النصف وزيادة درهم
فتد استثنى الاقل وعن ابي يوسف اذا قال فلان على عشرة
دراهم الا بعضها فهذا نظير قوله فلان على عشرة دراهم
الاشياء فعليه اكثر من النصف انتهى فبهذا علم ان القياس في
هذه الصور ان الاستثناء لا يقع وعليه البيان لانه اقرب مجهول
وثبوت اكثر من النصف ثبت عرفا **قوله** فانه تنجز اي في
تعليقه بكاين **قوله** لمراره آه اي ما رايته في باب الاقرار لكن
في باب الطلاق لا يصدق على المعتد فليحقق الاقرار به **قوله**
حاله منها اي من الجملة وعبرة المأووم وان اقربا لم قال
بعد ذلك من ثمن عبد لم يقضه لم يصدق الا ان يقول موصولا
بكلامه مشيرا الى عبد بعينه انتهى فالظاهر انه حال من ضمير
قال لا من الجملة فليتنا **قوله** لانه رجوع والرجوع عن
الاقرار باطل كذا في الدرر وفي حاشية الكسري بل لا عليها ونفي
انكاره اي اذا كذب المتروك وان صدقه في السبب بان قال
بعكته فكذلك عند ابي حنيفة لانه لزمه الثمن بالاقرار فلا
يسقط عنه الا اذا اقر المتروك لم يثبت المبيع كذا في التبيين

انتهى وعلى هذا ما وقع في بعض النسخ لانه رجوع الا اذا صدق
معناه الا اذا صدق المقول ان المقول يقبض المبيع فحينئذ
لا يكون لغوا **قوله** والاقرار بالبيع تلجئة وهي بيع الوفاء
واحد قال في البحر ونص في غريب الرواية عن الامام ان البيع
لا يكون تلجئة حتى ينص عليها في العقد وهي الوفاء واحد
انتهى وفيه ايضا وصورة بيع الوفاء ان يقول البائع للمشتري
بعت منك هذا العين بدين لك على اني متى قضيت الدين لك
فهو لي او يقول البائع بعتك هذا بكذا على اني متى دفت
لك الثمن تدفع العين الي انتهى **قوله** اي الداهم وزن
خسة قال الزيلعي يصح الاستثناء بشرط الوصل كما اذا قال
له على كذا الا انها وزن خسة ونقد البلد وزن سبعة انتهى
ثم قال لانه استثنى القدر فصا ومفويا فيصح بشرط الوصل
بخلاف ما اذا قال علي كرحضة من ثمن دار اشتريتها منه الا
انها رد يده حيث يقبل موصولا ومفصلا من الرواية نوعا
فطلق المتد لا يقتضي السلامة عنها انتهى وفي المينى لو قال
المقول علي الف درهم الا انه يتقص كذا الى مائة درهم مثلا
واستثنى استثناء متصلا صدق لانه استثنى القدر فيكون
تغيرا فيصح موصولا لا مفصلا انتهى وهذا الظهور في البيان
قوله بل القول له لا نكاه الضمان قال العيني لانه لم يقر
بسبب الضمان بل اقربا لاعطاء وهو فعل المقول فلا يكون
مقرا على نفسه بسبب الضمان والمقول يدعي عليه بسبب
الضمان وهو ينكره فالتقول قوله انتهى **قوله** كانت هبة فيواري
شروطها كذا في المنع يستفاد منه انه لا يصح هبة الا اذا وهب
من عليه الدين لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز
فمنى قوله فيلزم التسليم اي لم يصح هبة من غير من عليه

الدين الا

الدين الا اذا قضيه وسلم اليه **باب اقراء المريض قوله**
بأنه هو كذا في نسخ هذا الشرح والمنع والذي في الزيلعي والدور
لا ثوب عمرو لفظ الزيلعي روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
انه قال اذا اقراء المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته
والاثر في مثله كالتجيز لانه من المقدرات ولا يدرك بالنياس
فيحمل على انه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم انتهى **قوله**
وفي البخاري في كتاب الوصايا ما نصه ويذكر ان شرحا وعمر
ابن عبد العزيز وطاوسا وعطاء وابن اذينة اجازوا اقرار
المريض بدين انتهى فلعل مراد الشارح بأن عمر هو عمر بن
عبد العزيز **قوله** في معينه ومعين الفتى كالم **قوله**
وليس له ان يقتضي دين بعض الغرما وفي الدور لم يجز
تخصيص غريم بقتضا دينه وهذا ظاهر في انه لو اداه شاركه
الغرما الاخر بخلاف قوله وليس له آه فانه محتمل ويدل
على ذلك قول الشارح فلا يسلم لهما **قوله** او مع اجنبي بعين
او دين بطل ظاهر العبارة ان اقراره لو ارثه باطل واما في حق
الاجنبي اذا ضم مع الوارث فليس بظاهر من العبارة وقال
في القهستاني ولا يصح اقراره بدين او عين لو ارثه ثم قال وفيه
اشارة الى انه لو اقر لو ارثه ولا جنبي لم يصح وقال محمد ان اقراره
لا جنبي بقدر نصيبه صحيح انتهى وفي جامع الفصولين اقر لو ارثه
ولا جنبي بدين مشترك بطل اقراره تصادقا في الشركة او تكادبا
وقال محمد رحمه الله هذا الفصل ويجوز ان يقال جاز للاجنبي
بخصته لو انكر الاجنبي الشركة وفي قاضي خان لو انكرها وارثه
وصدق الاجنبي لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل ويجوز ان يقال
انه على الاختلاف والصحيح انه يقال انه لم يجز على قول محمد
كما هو قولها انتهى **قوله** او في بلد هو فيها قال في القنية

بعلامة بم ابرهانه الدين صاحب المحط مجهول النسب الذي
 يذكر في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في البلدة التي هو فيها
 انتهى أقول **قوله** والذي يظهر انه معناه البلدة التي هو ولد فيها
 فيكون هذا وما قبله واحد والا لا معنى لكونه في البلدة الذي
 هو فيها لانه قد يكون في بلد ولا يعرف نسبه اهل البلد وهو
 معروف في مسقط رأسه وفي القهستان في جمل نسبه في بلده
 فيها وهو المراد من مجهول النسب في كل موضع كما في المنية لكن في
 عتاق الكفاية ان المراد ما جمل نسبه في بلد يتولد فيه فان عود
 عرف نسبه فيه فهو معروف النسب انتهى أقول **قوله** هذا هو المراد
 من الاول كما ذكرنا **قوله** وان عليا اي الوالدان ولا يرجع
 الضمير اليه الوالدين والابن لانه لا يقال فيه وان علا وعبارة
 البرهان يصح اقاربه بالولد والوالدين يعني الاصل وان علا
 انتهى ولا غبار عليها **قوله** واد عتاقه من غيره اي فصم
 اقارها في حقها فقط وان لم يصمد فيها زوجها قال العيني اما
 اذا لم يكن لها زوج ولا هي معتدة او كان لها زوج وادعت
 الولد من غيره صح اقارها لان فيه الزامها على نفسها دون
 غيرها فينفذ عليها انتهى **قوله** بقي لولم يعرف لها زوج
 اه أقول **قوله** حيث يصح اقارها في حقها ايضا ويجل على انها
 تزوجت بغيره خفية قبله او حلت بزواج اخر خفية
 ليلا يصنع النسب وقول العيني وادعت الولد من غيره شامل
 لهذه الصورة ايضا فليتنامل **قوله** ومنه اقوار اثنين
 كما مر تقدم في باب دعوى النسب قال زوج امرأة لصبي
 معها هو ابن من غيره وقالت هو ابن من غيره فهو ابنها
 ان ادعيها معا انتهى هذا اذا لم يبرهن وما اذا برهن كل
 واحد بثبوت في حق غيره بلا قصد في تلك العيرة واقا في

هذه

هذه الصورة فادع كل واحد كمالا لنفسه فاشتبهما **قوله**
 فيستحق نصف نصيب المترحم لو كان لشخص مات ابوه اخ
 معروف فاقرباخ اخوك فله اخوه المعروف فيه اعطى المترحم
 ما في يده لان المترحم انه يساويه في الاستحقاق والمنكر
 ظلم بانكاره فيجعل ما في يده كمالها لك فيكون الباقي وله اخوان
 فلهما بينهما بالسوية كذا في الزيلعي **قوله** ولو اقوالا بن
 يعني مات شخص وله اخوان فاحدهما اقربا بن الميت **قوله**
 لكن هنا يحلف الحق الغير قال الزيلعي يحلف المنكر الحق المدين
 بانه ما يعلم انه قبض الدين فان نكل برئيت ذمة المدين وان
 حلف دفع اليه نصيبه بخلاف المسئلة الاولى حيث لا يحلف
 الحق الغريم لان حقه كله حصل له من جهة المترحم لا حاجة الي
 تخليفه وهناك يحصل الا النصف فيعلم انه انتهى **فصل**
في مسائل شتى قوله ولم نرها صريحة كذا ذكره المحرر
 في منتهى أقول قد ذكر السيد العمري في حاشيته على الاشباه
 عند قوله ولو اقوالا الموجد بين لا وقا له الا من ضمن العين فله
 يسمي القضاة وان قصر المستاجر قال بعض الفضلاء يرخد
 من هذه جواب حادثة لم اجد فيها نقلا وهو ان رب الدين
 اذا اراد حبس المدين وهو في اجارة الغير هل يجب وان
 بطل حق المستاجر فهذا يشير الى انه يجب وان بطل حوالته
 انتهى **قوله** خلا فالمجد فانه حو عنه قال في الدرر وما ولد
 علق بعد الاقار فانه يكون رقيقا عند ابي يوسف اذ حكم برقا
 وولد الرقيقة رقيق وحواء عند محمد لانه تزوجها بشرا حرة
 الاولاد فلا يصدق على ابطال هذا الحق انتهى **قوله** يريد
 عليه انتفاص طلاقها قال في الشرح بلاية يره على كون اقارها
 غير صحيح في حقه انتفاص طلاقها لانه نقل في المحيط عن البسط

ان طلاقها ثنتان وعدتها حيضتان بالاجماع لا يها صارت
 امة وهذا حكم يخصها انتهى ثم نقل عن الزيادات وادخلها في
 تطليقتين وهو لا يعمل باقرارها ملك عليها الرجعة ولو علم
 لا يمكن وذكر في الجامع لا يمكن علم او لم يعمل ما ذكر قيا من وما ذكر
 في الجامع استحسن وهو الصحيح انتهى **قوله** بطريق محظور
 متعلق بسكران واحتوز به عن السكر بطريق مباح كان شرب
 المسكر مكرها او لئلا يات من يحو ذلك ولا ساعته لئلا
 يفتن لا يصح اقراءه **قوله** الا في سقوط القضاء اي قضاء
 الصلوات اذا كثرت فاتها لا تسقط قال في الاشباه في هرات
 السكر من مباح كالا غدا يستثنى منه سقوط القضاء فانه يستط
 عنه وان كان اكثر من يوم ولية لانه يصنع كذا في المحيط انتهى
قوله الا في ست على ما هنا تبعه الاشباه ذكر فيها المقوله
 اذا كذب المقر بطل اقراءه الا في الاقرار بالحيوة والنسب
 وولاء المناقاة كما في شرح الكفر معللا بانه يحتمل التقضي ويزاد
 الوقف فان المقوله اذا رده ثم صدقه صح كما في الاسماء
 والطلاق والرق كما في البرازية انتهى قال السيد الجوى في
 حاشيته على الاشباه عبارة البرازية في الفصل الثاني من كتاب
 الاقرار قال لا خرافا عبدك فرده المقوله ثم عاد الى تصديقه
 فهو عبده ولا يبطل الاقرار بالوق بالرد كما لا يبطل بخود الو
 بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق
 والمتاق لا يبطل بالرد لانه اسقاط يتم بالمسقط وحده انتهى
قوله وكذا ابراء الكفيل هو من اضافة المصدر الى المفعول
 اي ابراء المكفول له الكفيل قال في البحر من باب الفضا ثم اعلم
 ان الابراء لا يرتد بالرد فيها اذا قال المديون ابراني فابراه
 فانه لا يرتد كما في البرازية وكذا اذا ابراء الكفيل لا يرتد بالرد

انتهى

انتهى **قوله** وفي وكالة الوهبانية ومتى صدقه اقوال ذكر
 في شرح الوهبانية خمس مسائل منها مسئلة الوكالة فقال لو قال
 لا خورك لك يبيع هذا وسكت يصير وكلا ولو قال لا قبل بطل
 وهذه المسئلة الاولى من النظم وقال ايضا الاقرار والابراء
 لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد وهناك الثانية والثالثة
 من النظم وقال ايضا اذا سكت الموقوف في الوقف على فلان جاز
 ولو قال لا قبل بطل وفي وقف الاصل لا تبطل وهذه المسئلة
 الخامسة من النظم ثم قال ولو صدقه في هذا كله ثم رده لا يرتد
 انتهى فعبر بهذا الشايع عبارة الى ما توي فضيها يرجع الى
 اربع مسائل مذكورة في شرح الوهبانية لا الى الوكالة والمسئلة
 الرابعة هي هبة الدين من عليه الدين لا يصح من غير قبول
 خلافا لفرقنا اختار السرخسي وقيل الخلاف على العكس وفي
 قاض خان مثله وذكر ابو الميث انها تصح من غير قبول الا انها
 تبطل بالرد وفي الذخيرة والواقعات ان عامة المشايخ علي
 ان هبة الدين وابراءه يتم من غير قبول وفي العمادية المذكور
 في الكثر الكتب والشرح ان القبول ليس بشروط عندنا وهو
 الصحيح ثم ذكر عن الصفي انه يرتد بالرد انتهى وهذه خمسة
 مسائل لكن لم يذكر قوله ولو صدقه في هذه فلم الخ الا بعد
 الاربعة الاول وهي الوكالة والاقرار والابراء والوقف ولا شك
 ان هذا المقصود لا ينهم من هذا الشرح **قوله** والضابط اي فيها
 يرتد بالرد لا في الابراء وعدمه كما يدل عليه عبارة شرح الوهبانية
قوله فكمه كالا ول يعنى ان كان بسبب حادثة وانه اقرب يلزم
 وان كان بعد الابراء منه بلا سبب حادثة فهو باطل وانه اعلم
قوله ونماه في الاشباه قال فيها العمل في الرضاطة رتبة
 من العمل في الصفة الا في مسئلة اسناد الناظر النظار لغيره بلا شرط

فانه في مرض الموت صحيح لا في الصحة كما في النية وغيرها انتهى
 يعني اذا قال الناظر ائتت مقام فلانا في النظر في مرض موته
 هذا صحيح وان قال ائتت في الصحة لا يصح **قوله** واسناد بيع فيه
 للصحة اقبل الخ اسناد منسوب على انه مضمول اقبل وفيه
 فيه لمرض الموت المشار اليه بقوله مشرفا في البيت الذي قبله
 اقربا لمهرها صحيح مشرفا اي صحيح حال كون المهر مشرفا على الموت
 اشارة الى ما في الخلاصة وقال في المنتقى لو قر في المرض الذي مات
 فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعي
 ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا
 بقدر الثلث هذه مسئلة النظم الا انه اعطى فيه قيد تعديت
 المشتري كذا في شرح الوهبانية لابن الشحنة والتواتر بضم التاء
 المشتاة من فوق بمعنى الميراث **قوله** فبينة الايهاب من قبل
 تده راي اذا اقتر الزوج في مرض موته بمقتدر هو المثل لزوجته
 ثم مات فتأمت البينة بان المدة وهبت مهرها لزوجها فحيا
 هبة صحيحة لا تقبل البينة على الهبة اذا كان اقرا الزوج لها
 في مرض موته ثابتا وقوله من قبل مبني على الظن اي قبل مرض
 موته وهو حال الصحة **قوله** وليس بلا تشهد مقرا نعه قوله
 لا تشهد كلمة لا فيه ناهية ومقرا منصوب بليس على انه خبره او
 مضمول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده وتقدمه وليس القابل
 لقوله لا تشهد واعلى بنده مقرا واما لو قال لا تخبر واعني فلانا
 ان لم على الف درهم كان اقرا على اختلاف فيه قال ابن الشحنة قال
 قاضي خان لو قال لا تشهد وان فلان على الف درهم لا يكون اقرا
 وقال قبل ذلك ولو ان رجلا قال لغيره اخبر فلانا ان لم على
 الف درهم كان اقرا اما اذا قال لا تخبر فلانا ان لم على الف درهم
 محذوف ان قوله لا تخبر اقرا وقوله لا تشهد ليس باقرا قال

وذكر في اخر الباب ان قوله لا تخبر ابتداء ليس باقرا كقوله لا
 تشهد ليس باقرا قال الكرخي وعامة مشايخ بلخ على ان الصحيح
 ما ذكر في اخر الباب وما ذكره هنا انه اقرا غلط وقع من الكاتب
 وقال مشايخ بخاري لا بل هو الصواب قال في القنية وهو الصحيح
 وزعم شمس الايمه ان فيه روايتين وفي البراءة ومن اصحابنا
 من قال انه في الاخبار لا يكون اقرا انتهى ومن اراد الزيادة فليقر
 المشرح بن الشحنة **قوله** كان منشيا اي كان واحدا ومملكا فيشترط
 فيه شروط الهبة وقوله مظهر اي مظهر فيكون اقرا قال ابن الشحنة
 في شرحه على الوهبانية وذكر في المنتقى رجل قال لفلان نصف غلة
 هذا البستان او نصف غلة هذا العبد جازا فزاره بالغلة ولو قال
 نصف داري هذه او نصف عبدي هذا او نصف بستانى هذا
 لا يجوز ولا يلزم به هذا الاقرار شي لا نه يكون تملكا للشاع في تحمل
 التبعة في الاول والثالث ولعدم القبض في الثاني وقالوا اذا
 اضاف المال الى نفسه بان قال هكذا المثل عبدي هذا فلان يكون
 هبة على كل حال وان لم يصف الى نفسه بان قال هذا المال لفلان
 يكون اقرا وذكر في المنتقى رجل قال دارى هذه لا ولادى لا
 كان باطلا لانها هبة فادام يبين الاولاد كان باطلا ولو قال
 هذه الدار للاصغر من اولادى فهو اقرا وهي لثلاثة من اصغرهم
 لان لم يصف الدار الى نفسه وكذا لو قال دارى هذه لفلان
 كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرا انتهى
قوله فادعي من بعده فهو منكر الذي في نسخ الوهبانية فاما
 يدعي من بعده فتكر ويقر به ما قال الشايع حديث قال قال
 المؤلف يعني بسبب متقدم على ذلك اليوم او بسبب دعوى ذلك
 اليوم قال واليه اشوت بقولي منها ثم قال قلت الذي رايت في القنية
 انه رقم لشرف الايمه المكي وقال اقرا على ترك الدعوى على فلان

تسمع دعواه ولو قال لا دعوي علي لا تسمع انتهى والله اعلم
كتاب الصلح قوله اما فيما لا يتعين كالدعا
 فيتم بلا قبول قال في النهاية واما ركنه فالإيجاب والقبول المر
 صنوعان للصلح واما قبول الصلح هل هو شرط ذكره اذ وقع
 الدعوى فيما يتعين بالتعيين فقال المدعي فقلت لا يتم الصلح
 ما لم يقبل المدعي عليه قبلت وكذلك اذا وقع الدعوى فيما لم
 يتعين بالتعيين نحو الداهم والدناثير وطلب الصلح على
 جنس اخر واما اذا وقع الدعوى في الداهم والدناثير
 وطلب الصلح على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعي فقلت
 ولا يحتاج فيه الى قبول المدعي عليه لان هذا طلب اسقاط بعض
 الحق والاسقاط يتم بالاسقاط بخلاف الاول لان ذلك طلب
 البيع من غيره ومن طلب البيع فقال ذلك الغير بيعت لا يتم
 البيع ما لم يقبل الطالب قبلت انتهى ونحو من هذا انه يتم الصلح
 بلا قبول اذا كان المصالح عليه والمصالح عنه او مجهولا كالدعوى
 كلاهما لا يتعينان بالتعيين بخلاف ما اذا كان احدهما فليتام
قوله معلوما كان المصالح عنه او مجهولا كما لو ادعى حقا في
 دار في يد رجل قال في النهاية واما ان يقع عن مجهول على مطلق
 وانه على وجهين ان كان المصالح عنه بحيث يحتاج الى تسليمه يجوز
 كما لو ادعى حقا في دار في يد رجل ولم يسمه فاصطليا على ان
 يعطيه المدعي مالا معلوما ليسلم المدعي عليه للمدعي ما اذ عاه
 فانه لا يجوز وان كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج الى تسليمه بان
 اصطليا في هذه الصورة على ان يعطى المدعي عليه مالا معلوما
 للمدعي ليزك المدعي دعواه فهو جائز انتهى واستفيد منه ان
 فيه تفصيلا واطلق في هذا الكتاب فليتام **قوله** ويبطل
 به الاول والثالث اي يبطل بالصلح حق الشفعة وكذلك يبطل به

كفالة بنفس اما الاول فلان الصلح من حق الشفعة على مال
 لا يصح لانه اخذ مال في مقابلة ما ليس بثابت في المحل وذلك
 وذلك وشوة حرام لكنه يبطل به الشفعة لانه يبطل بالا عرض
 والسكوت واما الثالث فلان الكفالة بالنفس بمؤلة حق الشفعة
 يعني اذا كفل عن نفس رجل نجاء المكفول له وصالح الكفيل على
 شيء من المال على ان ياخذ المكفول له ويخرج الكفيل عن الكفالة
 لا يصح الصلح ولا يجب المال غير ان في بطلان الكفالة روايتين في
 رواية كتاب الشفعة والحوالة والكفالة تبطل وهو رواية
 اي حفص وبه يفتى لان السقوط لا يتوقف على العوض فاذا سقط
 لا يعود وفي الصلح من رواية ابي سليمان لا يبطل كذا في النهاية
 والسنائية **قوله** وكذا الثاني اي حد التقذف اي اذا قذف
 رجل اخر فاداه المقتد وقاد ان يرفعه الى الحاكم فصالحه القاذف
 على مال على ان يعفو عنه فعفا عنه فالصلح باطل لكن يبطل
 به حق المقتدوف قال في النهاية رجل اخذ زانيا او سارقا بسوق
 من غيره واخذه في شرب خمر واراد ان يرفعه الى الحاكم فصالح
 الماخوذ على مال على ان لا يرفعه الى السلطان فالصلح باطل
 ويرجع عليه بما دفع من المال وكذلك لو ادعى رجل على رجل
 قذفا فصالح المدعي عليه بداهم على ان يعفو عنه فالصلح
 باطل كذا في شرح المختصر للماوري انتهى اقوله يغرم من الدليل
 الذي ساقه في النهاية انه لا يستقط عنه حد التقذف حيث قال
 الحد محقق حق الله تعالى لا يحتمل السقوط باستناطه سواء استقط
 بموضع او بغير عوض والظاهر انه يحل على ما اذا كان المفرو به
 الرفع واما اذا عفا قبل الرفع فيجوز كما افاده الساجج والله
 اعلم قال القهستاني وكذا اذا اخذ قاذف المحصن والمحصنة
 فصالحه الا ان حده سقط بالصلح الواقع قبل الرفع الى الحاكم

بخلاف ما يروى من أن ما بعد الوقع فلا يسقط أصلا انتهى
قوله وطلب الصلح كان الخ تقدم صورته في أول كتاب الصلح
قوله فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما يعني إذا ادعى
 رجل على أخيه دارا فسكت الآخر وأما نكر فصالح عنهما بدفع شيء آخر
 لم تجب الشفعة لأنه يزعم أنه يستبقى الدار المملوكة على نفسه
 بهذا الصلح ويدفع خصومة المدعي عن نفسه لأنه يشترطها
 وزعم المدعي لا يلزمه **قوله** شربلا لية نقله منها عن العلامة
 المقدسي وهو عزاه إلى البدائع **قوله** وتجيب في صلح وقع عليها
 أي تجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بأن تكون بدلا **قوله**
 بأحد هما أي الأثارة والسكوت لأن المدعي يأخذها عوضا عن حقه
 في زعمه فيعامل بزعمه ولا توارثها مثلها كذا في الدور ولذا
 قال الشارح أو باقرار **قوله** يأخذها عن المال أي يأخذ الدار
 عن حقه سواء كان حقه نقدا أو غيره **قوله** وما استحق من
 المدعي إلى أخيه يعني لو ادعى رجل على شخص شيئا فانكره فصالحه
 على شيء ثم استحق المدعي كله أو بعضه رد المدعي الموضع الذي
 أخذ كله أو بعضه فدرهما استحق على المدعي عليه لأنه أخذ على
 زعمه عوضا عما ادعى فإذا استحق ذلك يرجع عليه المدعي بناء على
 زعمه كأنه اشتراه منه ورجع هو بالخصومة مع المستحق **قوله**
 لغلوا الموضع عن الموضع علة لقوله رد المدعي حصته من العرض
قوله رجع إلى الدعوى أي رجع المدعي إلى دعواه **قوله**
 هذا إذا لم يقع الصلح بلفظ البيع أه قال العيني بخلاف ما إذا وقع
 الصلح بلفظ البيع بأن قال أحدهما بعتك هذا الشيء بهذا وقال
 لم أخش اشتريته حينئذ يرجع المدعي عند الاستحقاق على المدعي
 عليه بالمدعي نفسه لا بالدعوى لأنه أقدم المدعي عليه على البناء
 اقوار منه بأن المدعي ملك المدعي فلا يعتبرا نكاحه بخلاف الصلح

لأنه لم يوجد منه ما يدل على أنه اقربا للملك له إذا صلح قد يقع
 له في الخصومة انتهى **قوله** لا استحقاقه أي بما استحقاق بدل
 الصلح فإذا كان كاستحقاقه يبطل به الصلح لأن هلاك البديل
 قبل التسليم في المبيع يبطل البيع فكذا هذا فلو هلك بمضنه يكون
 كاستحقاق بعضه حتى يبطل الصلح في قدره ويبقى في الباقي كما
 في الاستحقاق هذا إذا كان البديل مما يتعين بالتعيين وإن
 كان مما لا يتعين بالتعيين كالدراهم والدنانير لا يبطل بهلاك
 في الفصيلين أي في فصل الدراهم وفي فصل الدراهم والسكوت
 كذا في العيني وغيره **قوله** إلا بزيادة شيء في البديل أو لغيره
 عن دعوى الباقي هكذا اصرح به في الهداية قال في النهاية هذا
 الذي ذكره صاحب الهداية في موطأه الرواية فيما ذكره في الذ
 خيرة وأما في ظاهر الرواية فإنه يصح فقال رجل ادعى دارا في
 يد رجل وأصلها على بيت معلوم من الدار فمد على وجهين
 أن وقع الصلح على بيت معلوم من دار أخرى للمدعي عليه في جاني
 وأن وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي وقع فيها الدعوى فمد
 الصلح جاز أيضا لأن زعم المدعي أنه أخذ بمضنه حقه وترك
 البعض وفي زعم المدعي عليه أنه فدي عن يمينه وإذا جاز هذا
 الصلح هل تسمع دعوى المدعي بعد ذلك وهل تقبل بيمينته على
 باقي الدار فنيا أم لا وقع الصلح على بيت من دار أخرى لا تسمع
 دعواه بالتفريق الروايات لأن هذا معاوضة باعتبار جانب
 المدعي فكأنه باع ما ادعى بما أخذ وفيما وقع الصلح على بيت من
 هذه الدار وذكر شيخ الإسلام نجم النسفي في شرح الكافي أنها تسمع
 وذكر شيخ الإسلام في شرحه أنها لا تسمع دعواه وذكر في المبسوط
 إذا ادعى في بيت في يد رجل دعوى فصالحه في ذلك على أن يبني
 على سطحه سنة فهو جاز لأن زعم المدعي أنه استوفى تلك

المنفعة باعتبار ملكه الاصيل ولم يذكر ما اذا اصابه على ان
يبني على سطح بيت اخر يمينه سنة انتهى ومثله في معراج
الدراية وغيره من شروح الهداية **قوله** لكن ظاهر الرواية
الصحة مطلقا قال في النهاية وجه ظاهر الرواية ان الابراء
لا في عينا ودعوى فان المدعي كان يدعي جميع الدار لنفسه
والابراء عن الدعوى صحيح وان كان الابراء عن العين لا يصح
فان من قال لغيره ابرائك عن دعوى هذا العين صح الابراء حتى
لو ادعاه بعد ذلك لا يصح ولا يسمع انتهى لكن يستفاد منه
ان ظاهر الرواية لزوم الابراء لصحة الصلح والذي علم سابقا
من النهاية انه غير لازم في ظاهر الرواية بل يصح بلا ابراء
قوله شربلاية بض عبارتها وظاهر الرواية انه يجوز
من غير ان يذكر براءته عن دعوى الباقي او يزيد دهرها اليه
اشهر في المحيط والذخيرة ومثني عليه في الاختيار انتهى **قوله**
ولو باقراره وبمنفعة اي صح الصلح عن دعوى المال ولو كان
الصلح باقرار المدعي عليه وسواء كان الصلح عنه بماله او بمنفعة
واشار الى الصورة الثانية بقوله وبمنفعة فلا الزيلعي في
تبينه الصلح جاز عن دعوى المال لانه في معنى البيع في حقهما
ان وقع بماله عن اقرار او في حق المدعي وحده ان وقع عن اقرار
او سكوت او في حق الاخر لا فتداه اليقين وقطع الخصومة او في
معنى الاجارة ان وقع عنه بمنافع وكل ذلك جاز على ما بينا انتهى
وما وقع في بعض النسخ من قوله بمنفعة بلا واو فسقط من
النسخ **قوله** عن جنس اخر احتريه عن ما اذا وقع عن
منفعة بمنفعة اخذ جنسها فانه لا يجوز قال الزيلعي انما يجوز
الصلح عن المنافع على المنفعة اذا كان مختلفي الجنس بان يصالح
عن السكنى على خدمة العبد او زراعة الارض على الزراعة

اوليس الثياب اما اذا اخذ جنسها كما اذا صلح على السكنى على
السكنى او عن الزواجة على المزاينة فلا يجوز لانه لا يجوز استبعاد
المنفعة جنسها من المنافع فكذا الصلح انتهى **قوله** والا لا اي
وان لم يكن الصلح باقرار المدعي عليه بل بانكاره فقطع تنازع في
زعم المدعي عليه وعنى بماله في زعم المدعي حيث لا يشترط الولا
الا ان يقيم المدعي عليه البيعة فتقبل فيثبت الولا كذا في الدرر
الزيلعي لا ولا عليه لانه ينكر المص ويذعي انه حر لا صلح الا ان
يقيم المدعي البيعة بعد ذلك فتقبل فيثبت في حق ثبوت الولا
عليه لا غير حتى لا يكون رقيقا لانه جعل معتقا بالصلح فلا يعود
رقيقا انتهى وبه ظهران قول الشارح قلت الخ ليس بقوله من
قبله **قوله** لم يصح لانه لو جعل ترك الدعوى منها طلاقا فالزوا
لا يبطل العوض في الفرقة اذ لم يسلم له شيء في هذه الفرقة وهو
يسلم له المال والنفس وان لم يجعل فرقة فالمال بعد الصلح على ما
كان قبله فتكون هي على دعواها فلا يكون هذا الصلح مفيدا قطع
الخصومة فلا يصار اليه **قوله** وصح الصحة في در البحار لانه
يجعل كانه زاده على مهرها ثم خالها على اصل المهر دون الزيادة
فسقط المهر غير الزيادة كذا في الزيلعي والعيبي ولم ارجع احد
التولين الا انهم قدموا كلهم عدم الجواز فان كان مرجحا فهو ذاك
قوله صلح المدعي الماذون عن نفسه لانه لا يجوز له ان يتصرف
الا فيما هو من باب التجارة وتصرفه في نفسه ليس من باب التجارة
فلا ينفذ في حق المولي كذا في الزيلعي وغيره **قوله** لعدم الربا اي
لعدم الجائز سنة والقدر والشروطان في الربا **قوله** لا تعيم الزيادة
اي الصلح صحيح والزيادة غير لازمة قال في الدرر والزيادة عليه
بكونه ربا يبطل الفضل انتهى وفي الشربلاية لا تعيم الزيادة
والصلح صحيح كما اشار اليه بقوله يبطل الفضل انتهى **قوله** ولو

صالح بغير مقدار يوهها اي بغير الذهب والفضة والابل كان صالح
 بكذا من الثياب او الحطة او غيرها من غير مقدار يوهها صح سواء
 كانت قيمته قد ردت او لا **قوله** وتعيين القاضى احد هما آه
 يعنى لو قضى القاضى باخذ الدية من النضة فصالح المقتضى عليه
 على مقدار من الذهب وقيمته اكثر من قيمة النضة المقتضى بها جاز
 كذا قيد في المخ يعنى يا زيد من المقتضى به والظاهر انه بالاقول
 كذلك **قوله** ويسقط القوداي في العمد ولا بد من هذا القيد
 فلعله تركه لظهوره بقرينة المطابقة واسداع **قوله** من مكيل
 وموزون هكذا قيد بهذا القيد في الدرر وتبعه الشارح
 وقال في معراج الدراية والنهاية والعناية شروح الهداية
 وهذه عبارة المعراج قوله واللالم لان الموكل وفي شرح المقطع
 المال لا زمر على الموكل ثم قال وهذا الذي ذكر من التاويل لا يكتفى
 لتاويل المسئلة فان فيه قيد اخر وهو انه اذا كان الصلح على
 الا نكار لا يجب بدل الصلح على الوكيل وان كان الصلح في المعاوضة
 لانه ذكر في المبسوط ادعى في دار رجل حقا وانكوه فصالح
 عنه اخر بامره او بغير امره ان قال ولا يجب المال على
 الصالح الا ان يضمنه لان الصلح على الا نكار معاوضة باسقاط
 الحق فيكون بمنزلة الطلاق يجعل والعوض عن القصاص بمال
 وذلك جائز مع الاجنبى كما يجوز مع الخصم لكن ان كان الصلح
 بامره فالمال على الامران الاجنبى معبر عنه وان كان بغير امره
 فالصلح موقوف باجازته لان المالك يجب على الصالح ولا يمكن
 ايجابه على المدعى عليه بغير رضاه والمدعى لم يرض بسقوط
 حقه الا بموضع يجب له فيتوقف على رضا المدعى عليه انتهى
 فظاهر هذه الشروح انه لا يشترط ان يكون الدين بمنزلة
 المكيل والموزون وان كان المراد من مكيل وموزون ان

بيان للمدين فلا حاجة اليه لان الدين لا يكون الا احدهما لان
 الاعيان لا تكون ديونا **قوله** او على هذا وكذا معنى الاول انه
 اشار الى نقد او عوض بلا نسبة الى نفسه بان قال على هذا الا
 او على هذا العبد ومعنى الثاني وهو قوله كذا انه اطلق بان قال على
 ان في هذه الصورة يشترط التسليم وان لم يسلم في هذه الصورة
 فهو موقوف وهذا معنى قوله والا يسلم في الصورة الرابعة **قوله**
 من الاحكام الخمسة الاربعة المتقدمه الظاهرة والخامسة
 المبنية من قوله والابطال وحاصله ان النضولى اما ان يضمن
 المال او لا فان لم يضمن فاما ان يضيف الى ماله او لا فان لم يضيف
 فاما ان يشترط نقد او عوض او لا فان لم يشترط فاما ان يسلم العوض
 او لا فالصلح جائز في الوجوه كلها الا الوجه الاخير وهو ما اذا لم
 يضمن البدل ولم يضيف الى ماله واقلم يشترط اليه ولم يسلم الى
 المدعى حيث لا يحكم بجوازه بل يكون موقفا على الاجازة اذ لم يسلم
 المدعى عوض فلم يستطع حقه بحاجتنا لمدى رضاه به فان اجازة
 المدعى عليه جاز ولزمه الشروط لا التزامه باختباره وان رده
 بطل بخلاف ما يروى لوجه فانها جائزة **قوله** مذكورة في يوسع
 الاشياء قال فيها كل عقد اعيد وجدة فان الثاني باطل فالصلح
 بعد الصلح باطل كما في جامع النصولين والنكاح بعد النكاح كذلك
 والمحوالة بعد المحوالة باطله كما في التنقيح الا في مسائل الاولى الشراء
 بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع النصولين وقيد في الفتية
 بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او قتل او جنىس اخر والا
 فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف
 المحوالة فانها نقل فلا يجتمعان كما في التنقيح واما الاجازة بعد
 الاجازة من المستأجر الاول ففسخ الاولى كما في البرازية انتهى
قوله ولو قال المدعى بعده اي بعد الصلح **قوله** بطل الصلح

قال خير الدين الرملي قد يفرق بين قبولها وعدم قبولها في
 المردوع الذي ذكره المصنف بقوله ولو اقام بيينة بعد الصلح عن آثار
 ان المدعي قال قبله ليس لي قبل فلان حق فالصلح ماض ولو قال
 بعده ما كان لي قبله حق بطل انتهى بان البيينة قبلت في هذا
 النوع لكونها توجب البرائة الاصلية وبها ظهر فساد الصلح بطلا
 اقامتها على الابراء فليتامل انتهى ذكره الغزالي انتهى اقوله حاصله
 ان المدعي عليه لما اقام بيينة ان المدعي قال قبل الصلح ليس لي قبل
 فلان حق فكانه ادعى انه ابرأني قبل الصلح ثم صالح فهو يثبت
 وجود الحق له بخلاف ما اذا اقام المدعي عليه بيينة ان المدعي بعد
 الصلح قال ما كان لي قبله حق فتد اعترف المدعي بان الصلح كان
 باطلا فيؤخذ باقراره ويحكم بنسائه الصلح فاذا علم هذا فقد علم
 ان الشارح لو زاد قبل قوله قال المدعي بعده لمظنة قال فيكون
 تنقيح ولو قال المدعي عليه قال المدعي بعده اي بعد الصلح كان
 التقدير اظهر فليتامل ويؤيد هذا التقدير ما صرح به في المخ
 وفي العاديات ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعده ان لا شيء عليه
 بطل الصلح انتهى اقوله يجب ان يقتيد قوله ظهر بغيره لا قرار
 بعد الصلح ثم قال وفي البرازية عن المنتقى ادعى ثوبا وصالح ثم
 برهن المدعي عليه على اقرار المدعي انه لا حق له فيه ان على اقرار
 قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح انتهى ما في المخ
 مختصرا **قوله** وهو مقيد للاطلاق العاديات اي قول الماتق ولو
 قال بعده اي بعد الصلح الي مقيد بصيغة اسم الفاعل لا طلاق
 العاديات فانه اطلق فيها حيث قال ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعده
 ان لا شيء عليه بطل الصلح انتهى قال في المخ يجب ان يقتيد قوله ثم ظهر
 بغيره لا قرار بعد الصلح ثم قال في المخ ادعى ثوبا وصالح ثم برهن
 المدعي عليه على اقرار المدعي انه لا حق له فيه ان على اقراره قبل الصلح

فالصلح

فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره
 بعد مر حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح السابق كما قرأه بعد الصلح
 هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بان قال لا حق لي بجمعة الميراث ثم قال
 انه ميراث لي عن ابي فاما اذا ادعى ملكا لا بجمعة الا وراثته بعد اقرار
 بعد مر الحق بطريق الارث بان قال حق بالشراء او بالهبة لا يبطل
 انتهى واسم اعلم وهذا بيان لقوله ثم نقل الى اخره وانما اعدت عبارة
 البرازية لافصال اخر العبارة بالصدر والموقوف عليها بيان قوله بجمعة
 اخري **قوله** الا في دعوى مجهول بان ادعى على اخر حقا مجهولا فانا
 صطحا على شيء فهو جائز وقال في المشروع ناقلا عن الجلالية قيل انما
 يعبر الصلح عن حق مجهول اذا ادعى اقرار صاحب اليد بحق المدعي
 في الدار لان الاقرار بالمجهول يصح ودعوى المجهول لا يصح وقيل انما يصح
 الصلح لدفع المنازعة وقطعها والناسد كالصحيح في هذا المعنى قال
 ذكره في الفوائد قال في الاشياء ويجل فسادها بسبب منة المدي
 لا ترك شرط المدعي كما في القضية وهو توثيق واجب كذا في حاشية
 الاشياء لا يبرهيم البيوي وقال خير الدين الرملي في حاشيته على المخ
 وينع هذا الجمل والتوثيق بما في البرازية من قوله والذي استقر عليه
 فتوي ائمة خوارزم ان الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها
 لا يصح والمقيد يمكن تصحيحها يصح كما اذا ترك العدا وغلط في احد
 الحدود انتهى وفي مجمع الفتاوى سئل شيخ الاسلام ابو الحسن عن
 الصلح على الانكار بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح ام لا قال لا
 ولا بد ان تكون صحيحة كما ذكرنا انتهى **قوله** لا معناها اي المعاوضة
 بان صالح على اخذ بعض الدين فانه لا يجوز جعله معاوضة قال
 الزيلعي وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بمقد الدائنة لم يجز
 على المعاوضة وانما يجز على انه استوفى بعض حقه واستقطب باقية
 وانما لا يجز على المعاوضة اذا وقع على بعض الدين لان في حمله

عليها فساد المعتد للربا وفي حله على أنه استوفى بعض حقه
واستطاع الباقي جوارحه انتهى **قوله** قنينة وصي فيه ونحو عبارة
قنينة معزية الي بكر خواهر زاده وظهير الدين المرعشياني ورجل
الدين صاحب المحيط ومتن الصلح ينتقض بنقصهما ثم اشار
بعلامة تحييد فان كان بالخاء فهو اشارة الي قاضي خان وان كان
بالجيم فاشارة الي قاضي جلال الدين البخاري فقال صلح عن المثرة
بالخسة ثم نقضنا الصلح لا ينتقض الصلح لان الصلح بجنس حقه
اسقاط والساقط لا يعود قال استاذنا رحمه الله تعالى وهو الا
بالصواب والصواب ان الصلح اذا كان بمعنى المعاوضة ينتقض بنقصها
وجواب الباقي محمول على هذا واذا كان بمعنى استيفاء البعض
واسقاط البعض لا ينتقض بنقصهما انتهى ثم راجعت فتاوي قاضي
خان فلم اجد لها فيه **قوله** لا في الوصي عبارة الاشياء الا في
صلح الوصي عن مال اليتيم يعني اذا ادعى وصي على رجل القائل لليتيم
ولا بينة وصالح جسمانية عن انكاره ثم وجد بينة عادلة فلم ان
يقيمها على الالف قال في التنية وقاعدة قوله في الكتاب اذا لم يكن
للأب او الوصي بينة على ما يدعى للصبي فصالح باقل منه يجوز ان
تتمتع دعواه في الحال ودعوي الصبي بعد البلوغ في حق الاستحلال
فليس له ان يحلفوه وانما لهم اقامة البينة كذا في حاشية الاشياء
للحموي **قوله** عند المتقدمين قال في المنع معزيا الي البرازية ذكر
التأنيدي دعوي البرادة عن الدعوي لا يكون اقرا بالبدعوي عند
المتقدمين وخالفهم المتأخرون فيه ودعوي البرادة عن المال
اقرار وقول المتقدمين اصح انتهى وفي الصيرفية وفي حيل المحيط
لو قال صالحان من المال الذي تدعى فاقرار بخلاف صالحان
من دعواك فلا يكون اقرارا انتهى **قوله** وظاهر هذا ان مسئلة
المتن وهي طلب الصلح الخ ليست في البرازية وانما فيها دعوي

البرادة الخ وفيها ذكر كلام المتقدمين والمتأخرين فعز والشايع
الي البرازية فيه ما فيه واما ما في الصيرفية فهو الموافق لما في المتن
وقد اورد الشايع ان البرازية لم تنقل عن الصيرفية فليتامر
قوله وظاهر عدمه اي عدم العيب لان عبارة العذر كذا التي
صالح عن عيب فظهر عدمه او زال بطل الصلح فلو قال الشايع بعد
قوله فظهر عدمه او عن دين فظهر كذلك كان او ضح لان عبارة
هذه ظاهرة في ان ضمير عدمه للدين وضمير زال للعيب والحال
انها للعيب وصورة العيب على ما في الدرر عن العادة ادعي
عيبا في جارية اشتراها فانكر البايح فاصطحا على مال علي ان
يؤدى المشقري البايح من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن بها عيب
او كان ولكنه قد زال فللبايح ان يسترد بدل الصلح انتهى وقال
في المنع في السراجية اشقري حيوانا فوجد بعينه بياضا فصالح
منه على دهر ثم ذهب البياض بطل الصلح انتهى وفي البدايح
ولو صالحه من العيب ثم زال العيب بان كان بياضا في عين العبد
فانجلي بطل الصلح انتهى **فصل في دعوى الدين**
قوله او على الف موجب وجه انه يجعل على انه اجل نفس الحق
ولا يجعل على المعاوضة تخوفا عن الربا لان بيع النقد بمثلها نسيئة
لا يجوز كذا في العيني وفي المسئلة الاولى يجعل حظه لحقه معاوضة
وكذلك في الثالثة **قوله** او عن الف موجب على نصفه حالا الخ
قال الزيلعي والاصل في جنس هذه المسئلة انه متى كان الذي
وقع عليه الصلح ادون من حقه قد راو وصفا وقتا او في احد
هذه الاشياء فهو اسقاط للبعض واستيفاء للباقى لانه استوفى
دون حقه وان كان ازيد منه بمعنى انه دخل فيه مالا يستحق
من وصف او ما هو بمعنى الوصف كتعجيل الموجل او من اختلاف
جنس فهو معاوضة لتقدر جعله استيفاء في غير المسئلة فيشتد

فيه شروط المماوضة وانما كان تعجيل كالوصف لان المعجل خير من
المؤجل ولهذا يتقص الثمن لاجله فيكون الحط بمقابلة الاجل فيكون
ربا فلا يجوز الا اذا صالح المولى كما تنبى عن الف مؤجلة على حسانية
حالة فانه يجوز لان معنى الارفاق فيما بينهما اظهر من معنى المماوضة
فلا يكون هذا بمقابلة الاجل ببعض المال ولكنه ارفاق من المولى
بحط بعض البدل وهو مندوب اليه في الشرع انتهى وهذا اظهر ما
ذكره الشارح من القاعدة **قوله** لغوات التقييد بالشروط اي
لغوات التقييد بسبب فوات الشرط فالمصدر بمعنى المنعول قال في المحرر
ولما انه ابرأ منقيد بالشروط والمقيد به يغوث عند فواته وتقدير
اللامرانت برين ان ادبت الى خمسمية من الف **قوله** والثاني ان
لم يوقت بالعدم يعمد بان يقول ادفع الى خمسمية على انك برين من
اباقي تحك انه يبرأ مطلقا لانه ابرأ مطلقا **قوله** والثالث مبتدأ
وخبره قوله وكذا الوصال الى اخوه **قوله** جازاي صح الحط لقرينه
قوله مع الاقرار لا الحط وتعرف الاشياء بالاضداد ويحتمل ان يكون
معناه جاز الحط ولا يلزم وهو الظاهر فليراجع **قوله** اخذ
الشريك الاخر نصفه فيه اختصار ويوضحه ما في البحر والمخ
عبارة المخ اي نصف الدين من غريمه لانه كان عليه ولم يستوفه
فبقي في ذمته واخذ نصف الثوب من شريكه انتهى وظاهر المتن
هو الوجه الثاني بل لا يغير الوجه الاول من العبارة ففي اختصاره
ما فيه الا ان الشارح دفعه بقوله او اتبع غريمه في جميع ما **قوله**
الا ان يعنى له اي الا ان يضمن الشريك له ربع الدين **قوله**
لا يرجع اي الشريك على المبري **قوله** على ما دفع من راس المال
فيه به لانه لو صالح على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه من الاستبدال
بالمسلم فيه قبل قبضه كذا في المخ وفيه في البحر يكون الشركة
بينهما خاصة حيث قال واذا صالح احد ربي السلم عن المشترك بينهما

شركة خاصة عن نصيبه على ما دفع من راس المال توفقت على اجازة
شريكه فاذا رة بطل اصلا وبقي المسلم فيه على حاله وان اجاز نفسه
عليها نصف راس المال بينهما وباقي الطعام بينهما سواء كان راس
المال مخلوطا او لا وان كانا شريكي مفاوضة جاز في الجبة وما
توفقت ايضا ان لم يكن من تجارتها انتهى **فصل في التجار**
قوله من ذلك الجنس اي من ذلك النقد الذي دفعوه اليه
والمراد من الجنس النقد بقومية قوله احد التقدين قال العيني
من ذلك النقد الذي دفعوه اليه ليكون نصيبه بمثله والزيادة
في مقابلة حقه من بقية التركة تحوزا عن الرابا **قوله** لان تملك
الدين من غير من عليه الدين باطل وفيه تملك الدين الذي هو
حصة الصالح من غيره **قوله** ابرأ الغرماء منه من قبيل اضافة
المصدر الى المفعول وتقديره شرط ان يبري ذلك المخرج الغرماء
من حصته **قوله** والا وجه ان يبيعوه الخ زاد الزيلعي او
يبيعوا ابتداء من غير بيع شيء ليقبضوه له ثم ياخذوه ولا تقسم
انتهى **قوله** في هاتين صورتين على المخرج من التركة **قوله**
اختلاف والصحيح الصحة قال الزيلعي لو كانت اعيان التركة غير
معلومة فصول على مكيل او موزون قال طهري الدين المرعشي ان
لا يجوز هذا الصلح لما فيه من احتمال الرابا بان يكون في التركة مكيل
او موزون من جنسه فيكون في حقه بيع الجنس بجنسه جوازا
وقال الفقيه ابو جعفر يجوز لانه يحتمل ان لا يكون في التركة من
جنسه ويحتمل ان يكون فيها واذا كان فيها يحتمل ان يكون الدين وقع
عليه الصلح اكثر وان احتماله ان يكون مثله او دونه هو احتمال
لا احتمال فتول الى شبهة الشبهة فالشبهة هي المعتبرة ومنها هذا
هو الصحيح انتهى **قوله** جنس بدل الصلح تركيب اضافي باضافة
جنس الى بدل الصلح **قوله** ما لم يعلم جميع ما في يده اي لا يجوز

حتى يصير جميع ما في يده معلوما للمحاجة الى التسليم بخلافه
 ما اذا كان في ايدي بقية الورثة فانه يجوز مع الجهالة لا يمتنع
 فيها الى التسليم كذا في الزيلعي **قوله** وبطل الصلح والتمتع الى
 اي ان صلح الورثة واحدا منهم او وجد من المدائنين باعطاء
 من المال او قسموا التركة والمحال انها محبطة بالدين بطل الصلح
 والتمتع الا ان يضمن الوارث الدين بشروط ان لا يرجع في التركة
 كذا في البحر **قوله** ان يصلح اي احد الورثة **قوله** عن انكار
 اي من انكار كونه وارثا فلو عن اقرار بكونه وارثا فعل السواء
أقول لا يظهر وجه لا يبرأ اذا اخرجوه باعطاء مما ورثوه
 كيف يتقسمون الباقي بينهم على السواء لا وجه لهذا فليراجع **قوله**
 وفي مال طفل بالشهود فلم يجوز فيه قوله فلم يجوز ارجاع الصلح اي
 اذا كان لطفل مال ثابت بشهود قادم وصيه على من يبيده لم يجز
 صلحه فيه وقوله وما يدعي معطوف على مال اي ولا يجوز الصلح
 فيها يدعي خلع المال على الطفل ولا يتنورد عواء ببينة تشهد
 له عباد عاده قاله بن الشحنة ومنه ومنه انه يجوز الصلح حيث لا
 بيعة للطفل وحيث لا تمتلحصر بيعة تشهد فله اربع صور
 واختار المصنف الى ان الاربعة تجوز مع الاب والجد والوصي من
 جهة الاب او الجد ومن جهة الوصي او من جهة احدهما او القاض
 او وصي القاض فيبلغ اثنين وثلاثين مسئلة وسواء كان الصلح
 في عفا او عباد او غيرها فيبلغ ستة وتسعين وسواء كان في
 الجميع او في البعض فيبلغ مائة واثنين وتسعين حكاه ذلك
 مما ذكره صاحب المبسوط انتهى **قوله** وصح على ابراهيم اي
 صح الصلح على ابراهيم من كل عيب **قوله** عند صلح يهدر الجار
 والجور متعلق بصلح المتاحزاي اذا ادعي عيبا وصالح
 على ماله ثم زال العيب بطل الصلح قاله في البدايع ولو صلح

من العيب ثم زال العيب بان كان بياضا في عين العبد فانجلى
 بطل الصلح ويبرأ ما اخذ كذا في شرح بن الشحنة **قوله** فلم يجز
 اي فلم يجوز الصلح اي ان ادعي على رجل العا فانكروا صطلحا على ان
 يحلف المدعي عليه وهو يبرئ فهو على وجهين ان اصطحا على ان
 يحلف المدعي عليه فان حلف فهو يبرئ فحلف المدعي عليه ماله
 قبله قليل ولا كثير فالصلح باطل ويكون المدعي على عواء فان
 اقام البيعة قبلت بيئته ويتضمن له وان لم تكن بيعة وان اراد ان
 يستخلف المدعي عليه عند القاض كان له ذلك لان البيعة لا يلزم
 لانت عند غير القاض فلا تقطع الخصومة **قوله** ولو مدع
 لوصلية صورته ان يصطلحا على ان يحلف المدعي على عواء
 على انه ان حلف فالمدعي عليه يكون ضامنا لما يدعي فهذا الصلح
 باطل ولو حلف المدعي لا يجب المال على المدعي عليه **قوله** كلاجين
 يصور صورته ان يقول المدعي عليه ان حلف فلان غير الطالب
 فالمال عليه كان باطلا **كتاب المضاربة**
قوله لتصرفه بامره حتى يرجع بما تحققت من العدة على رب
 المال **قوله** خلافا لمحمد فانه عنده يجازي بالعاما بلغ قاله
 في النهاية ويجب الاجر عنده بالعاما بلغ يعني اذا فسدت المضا
 لان اجرا لا يجزى يجب بتسليم النافع كما في اجير الواحد انتهى
 وفي الزيلعي ويجب الاجر في المارقة المساعدة للمضارب وان
 لم يرجع في رواية الاصل لان اجرا لا يجزى بتسليم النافع والعمل
 كما في اجير الواحد وقد وجد عن ابى يوسف انه لا يجب كالا
 يجب في الصحيحة منها مع انها فوقيها في امضاء حكمها واستحقاق
 الصبي فيها انتهى وفي الشربلاية نقلا عن شرح الجمع وينبغي ابو
 يوسف مجاز وفي الشروط وقال محمد يجب للمضارب ان يرجع بالعاما
 ما بلغ انتهى **قوله** والمساعدة لاضمان فيها لان المساعدة من

المقنود ياخذ الحكم من الصحيح منها ولا نه عين في يد اجبره ولو
تلف بعد العمل فله اجر مثله وقيل هذا عند ابي حنيفة ونحوه
بعض ما تلف في يده مما يمكن التفرغ عنه انتهى وفي النهاية والفتا
الفاصلة غير مضمونة بالهلاك وذكر ابن سماعه عن محمد بن حازم
المال فتقيل المذكور في الكتاب قول ابي حنيفة وهو بناء على
اختلافه في الاجر المشترك اذا تلف المال في يده من غير
صنعه وعندها هو ضامن اذا هلك في يده بما يمكن التفرغ عنه
وكذلك في كل مضاربة فائدة كذا في المبسوط انتهى **قوله** عينا
لا دينا لان المضارب امين ابتداء ولا يتصور كونه امينا فيما
عليه من الدين فلو قال اعمل بالدين الذي في ذمتك مضاربة
بالنصف لم يجز بخلاف مالو كان له دين على ثالث فقال اقتض
حالي على فلان واعمل به مضاربة حيث يجوز لانه امانة المضاف
الى زمان القبض والدين فيه يصير عينا كذا في الدرر **قوله**
لان العامل ينهب من الجانبين فلو شرط خلوص اليد لاحدها لم
تعمد الشركة لا تنفاه الشركة وهو العمل منها **قوله** فلو عتق
قدراي لاحدهما فسدت **قوله** كل شرط يوجب جهالة في
الرجح كالمو قال لك نصف الرجح او ثلثه او ربعه كذا في الدرر قال
في الشربلالية لا يشك بما ان من شروط صحتها كون الدخ
مشاعا ولا شك ان قوله نصف الرجح او ثلثه مشاع لان المراد
من قوله لك نصف الرجح او ثلثه او ربعه الخرد يد في الرجح
وهو يوجب الجهالة والمسيلة في مثلا مسكين انتهى وفي الزيلعي
والذي يؤدي الى جهالة الدخ ان يشترط رب المال على المضارب
ان يدفع اليه ارضه ليزرعها سنة او داره ليسكنها سنة وذلك
مفسد لانه جعل بعض الرجح عوضا عن عمله والبعض اجرة
داره او ارضه ولا يعم حصة العمل حتى تجب حصته ويستقط

ما اصاب منفعة الدار ولو شرط ذلك على رب المال للمضارب مع
العمد وبطل الشرط لانه لا يفتى الى جعل حصة العمل اذ نصيب
من الرجح مقابل عمله لا غير ولا جهالة فيه لان الملامر فيما اذا شرط
له جزءا معلوما من الرجح شيئا ثم هو شرط لا يقتضيه العمد
ينبطل هو وبنها **قوله** او يقطع الشركة كناية درهم لانه ربما
يحصل الرجح الامانة **قوله** وبمكسبه بان ادعى المضارب صحتها
رب المال فسادها **قوله** وفي الاشياء فيه اشتباه عبارتها الا
اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقاله
المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الذخيرة من البيوع التي
قال الجوزي في حاشيته قيل عليه لا يظهر استثناء هذا النوع
من القاعدة لان رب المال يدعي الفساد والمضارب الصحة
والقول لدعيها فهو داخل تحت القاعدة كما لا يخفى **قوله**
ليست القاعدة على اطلاقها بل مقيدة بما اذا لم يدفع مدعي
الفساد استحقاق مال عن نفسه مخيضا يكون القول قوله كما
قد مرنا من الذخيرة وخيضا لا صحة لقوله المصنف فالقول
للمضارب والصواب فالقول لرب المال لانه المدعي للفساد لا يدفع
بدعواه الفساد استحقاقا مال عن نفسه وخيضا لا يستأثر
ولا وجه لما قيل ان القول في هذه الصورة قول مدعي الصحة
حيث كانت القاعدة متينة بما ذكرناه انتهى يعني في هذه الصورة
القول لمدعي الفساد فلا يصح قوله القول لمدعي الصحة وهو
المضارب **قوله** في المطلقة كان يقول دفعت اليك هذا المال
مضاربة ولم يزد عليه **قوله** على الظاهر احتوز به عاروي
عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه ان دفع اليه المال في بلده ليس
له ان ييسر قومه وان دفع اليه في غزوة كان له ان ييسر قومه الى
بلده لان الظاهر ان صاحبه رضي به اذا انا سكان لا يقيم بدل

دايما في الغالب وجه الظاهر ان المضاربة مشتقة من الضرب
 في الارض على ما بيننا من قبل فيملكه بطلق التعداد واللفظ وال
 عليه كذا في الزيلعي **قوله** اي اعمل براك وظاهره انه لو اذن
 له بالا قراض والاستدانة يجوز ان له لتخصيصه الحكم باعمل براك
 وليس كذلك فانه قال في الدرر ولا يفيدان اي الاذن واعبر
 براك في القراض والاستدانة بخوان يشتري بالكثير من مال
 المضاربة بل يجب التصريح بهما انتهى ولا شك ان المراد بالاذن
 على وجه العموم والا ان قال له اذنت لك في القراض والاستدانة
 فهذا نصيح بهما فلا شك في جوازهما **قوله** او حمل مناع المضاربة
 اي اعطي اجرة الجلال من عند نفسه لا بما له كذا في اخي جليلي **قوله**
 كالمخلط اي يصير شريكاه ايضا قال في الدرر فلا يضمن به **قوله**
 وكان له حصة قيمة صبغة الخ اي اذا بيع الثوب كان حصة قيمة
 الصبغ في المضارب وحصة الثوب الا يضمن في مال المضاربة
قوله ولولم يتصرف فيه حتى رده الى البلد الذي عينه برب من
 الضمان لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق ورجع المال مضاربة
 على حاله لان المال باق في يده بالمتعد السابق كذا في المسح
 وهذا يفيد انه لا يتصور العود فيها اذا خالف في سلعة عينها
 او في شخص عينه **قوله** من مالها اي مال المضاربة فادفع في
 بعض النسخ من مالها بصيغة التشيئة غلط من النسخ **قوله**
 هو هنا ان تكون قيمة هذا العبد المشتري اكثر من راس المال
 سواء كان في جلة راس المال ربح او لا فانه اذا كان قيمة المبيع
 مثل راس المال او اقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجعل مستقرا
 براس المال حتى اذا كان راس المال الفا وصار عشرة الا ودرهم
 ثم اشتري المضارب من يعتق عليه وقيمة الف او اقل لا يعتق
 عليه وكذا لو كان له ثلاثة اولاد او اكثر وقيمة كل واحد اقل

او اكثر

او اكثر فاشترى اهر لا يعتق منهم شي لان كل واحد مشغول براس المال
 ولا يملك المضارب منهم شيئا حتى يزيد قيمة كل حين على راس المال
 على حدة من غير ضمة الى اخوانته **قوله** وان لم يكن ربح كما
 ذكرنا اي ان لم يكن في قيمة العبد المشتري زيادة على راس المال
 صح شراؤه للمضاربة لانه اذا لم تزد قيمة على راس المال لا يعتق
 عليه اذ لا ملك للمضارب فيه لكونه مشغولا براس المال كذا في
 العيني **قوله** وعنت عليه اي على المولى توضيحه ان العبد الما
 ذون له في القارة لو اشتريه وارحم محرم من المولى يصح ثم ان
 لم يكن عليه دين محيط بوقته وكسبه عتق على المولى وان كان
 عليه دين محيط بوقته وكسبه لا يعتق عنده وعندهما يعتق
 بنا، علانه هل يدخل في ملك المولى ام لا كذا في الزيلعي **قوله**
 نفذت دعوته اي بعد صيرورة قيمته النصف ونصفه وانما لم
 تنفذ دعوته الا بعد صيرورة كذا كذا اذا وكل واحد منهما
 براس المال فلا يظهر الرجح فيه لما عرفت ان مال المضاربة اذا صار
 اجناسا مختلفة كل واحد منها لا يزيد على راس المال لا يظهر
 الرجح عند خلافا لفرلان بعضها ليس باولي من البعض فاذا
 كان كذلك لم يكن للمضارب نصيب في الامنة ولا في الولد وانما
 الثابت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا ارادت
 قيمة الغلام وصارت النصف وخماسة ظهر فيه في ذلك الوقت
 فذلك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوته السابقة
 فيلوجود شرطها وهو الملك **قوله** سني لرب المال في الالف
 وربعه لان الالف مستحق له براس ماله وما يتن وحسين نصيب
 من الرجح فاذا قبض الف وهر صار مستقرا لراس ماله
 وظهر ان الامر كلها رجح لنوا عنها عن راس المال فكانت بينهما
 نصفين ونفذ فيها دعوة المضارب وصارت كلها امر ولد له ويجب

نصف قيمتها الرب الملك موصو كان او معسرا لانه ضمان التملك وهو لا يختلف بالا عسار والبسار كذا في العيين **قوله** ولو صارت قيمتها الف ونصفه اي ولم تزد قيمة الولد لما في البحر ولو لم تزد قيمة الولد على الف وزادت قيمة لامر حتى صارت الف وخمسها به صارت الجارية ام ولد للمضارب ويختل الرب المال الف وما يتعين وخمسين ان كان موصو وان كان معسرا فلا سعاية عليها لان ام الولد لا تسمى ومالم يصل الى رب المال راس ماله فالولد رقيق ولو زادت قيمتها فان صارت قيمة كل واحد الف درهم عتق الولد وصارت ام ولد له وياخذ راس المال من المضارب وهو الف وايضا ياخذ منه نصيب ما بقي من قيمة الجارية وهو الف درهم وايضا يعتق له عقر مائة درهم واذا استوفى ذلك من المضارب فله المضارب ان يستوفى من نزع الولد مقدار الف ومائة فيعتق له الولد منه بذلك المقدار ويبقى من الولد مقدار تسع مائة نزع بينهما لول واحد ربح وخسوف فما اصاب المضارب عتق وما اصاب رب المال سعي فيه الولد كذا في البدايع كذا في البحر **باب المضارب بغير رب** **قوله** ولو اختار اخذ الرج قال في البحر وان اختار رب المال ان ياخذ الرج ولا يضمن ليس له ذلك كذا في المبسوط فاذا ضمن الاول ضمن المضاربة بينه وبين الثاني وكان الرج علي ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع بما ضمن على الاول وصحت بينهما وكان الرج بينهما وطالب للثاني ما ربح دون الاول انتهى **قوله** وفي نزع المتق والفرج هنا خلط فانه وقع في بعض نسخها ولو شرط رب المال للثاني ثلثه ولعبد المالك ثلثه على ان يعمل معه اي مع المضارب ولنفسه ثلثه صح ذلك انتهى ولا يفتي خلطه **قوله** ولو عتق هذا الماذون الصبي للمضاربة

مع تنقيح المضارب اي لو عتق العبد الماذون له عقد المضاربة مع اجنبي وشروط العمل على مولاه لا يصح ان لم يكن عليه دين لانه اشتراط العمل على المالك بخلاف العكس **قوله** بخلاف مكاتب الخ اي بخلاف المكاتب اذا دفع ماله مضاربة لاجنبي شرط عمل مولاه معه فانه لا ينفسد مطلقا وكذا لو دفع المكاتب ماله مضاربة الى مولاه يصح كذا في المحيط **قوله** ولو شرط بمضارب النزع للمساكين اي لو شرط المضارب ارب المال بمضارب الرج للمساكين لم يصح العقد ولم يصح الشرط ويكون الشرط لرب المال فالاولي ان يكون شرط بعينة المجهول وكذا قوله ولو شرط البعض ولكن الظاهر في هذا ان الناعل هو رب المال بخلاف الاول فان الظاهر ان الناعل هو المضارب **قوله** فان عاد بعد لحوقه مسلما فالضارب على حالها يستشكل عليه بان الباطل لا يعود صحيحا فكيف نصح المضاربة بعد الحكم بلحوقه بعوده والحال انها بطلت بالحكم بلحوقه وفي الزيلعي تبطل المضاربة بلحوق رب المال بدار الحرب مرتدا لان اللحق بموت المولى ولهذا يورث ماله ونعتق اهلها قولا ومذبذبه وقبل لحوقه يتوقف تصرف مضاربه عند ابي حنيفة على النفاذ بالاسلام والبطلان بالموت او القتل لانه يتصرف له فصا كنصرفه بنفسه ولو كان المضارب هو المقتد فالمضاربة على حالها عندهم لان تصرفاته انما توقفت لكان توقفه في ملكه ولا ملك له هنا انتهى وفي البحر وتبطل بموت احدهما بلحوق المالك موقدا لانه بموت المولى ثم قال قيد بلحوق المالك لان المالك لو ارتد ولم يلحق فنصرفه موقوف واسرار انه ان المضارب لو ارتد فالمضاربة على حالها انتهى فصا رنما ظاهرا لا غبار عليها اقول كلام الشارح محمول على ان البطلان ليس هل البات بل الموقوف ربه يده ما في النهاية فانه قال فيها فان قلت لم يجمل المضارب

بمثلة الوكيل في مسائل منها ان ربه المال لو ارتد ولحق بدار الحرب
ثم عاد مسلما فالضارب على مضاربه بخلاف الوكيل فانه ليس على
وكالته وان جله الموكل مسلما ثم جمل هنا موت ربه المال بموت الوكيل
وموت المضارب بموت الوكيل في الفرق فاجاب انما
بطلت المضاربة هنا اذ لم يعد مسلما اما اذا رجع المرتد وهو
ربه المال مسلما جاز جميع ما فعل من البيع والشراء فكان عقدها
المضاربة على ما شرط بخلاف الوكالة فان الوكيل اذا ارتد ولحق
بدار الحرب ثم عاد مسلما لم يعد الوكيل على وكالته اما اذ لم يتصل
فضاء القاض بلحاظه فلان هذا بموت الغيبة فلا يوجب عزل
الوكيل ولا بطلان المضاربة واما بعد اللحاظ التضمن به فانه
لو قيل انما ينزل بزوج محل التصرف عن ملك الموكل واما ههنا
لا يبطل لمكان حق المضارب كما لو مات حقيقة كذا في المبسوط لانه
يتصرف له اي ربه المال فكان تصرف المضارب كصرفه للمال فلو
تصرف ربه المال في هذه الصورة لمكان تصرفه موقفا عند اي
خسيسة لا رتداده فذلك تصرف نائبه ولو كان المضارب هو
المؤثر فالمضاربة على حالها في قولهم جميعا انتهى **قوله** ويبدل
خلافه به اي لانه ان يبدل خلاف راس المال بواحد من المال قال في
البحر وان كان راس المال دراهم وعزله ومعه نائب يبيعها
بالدراهم استحسننا انتهى **قوله** في هذه الحالة اي حالة تكون
المال عروضيا **قوله** والتمسار يجبر على التقاضي بكسر اللام
المتوسط بين البايع والمشتري فارسية معربة والجمع العسرة
وفي الحديث كنانة في السامرة فسمنا النبي صلى الله عليه وسلم
التجار ومصدرها السامرة وهو ان يتوكل الرجل من الحاضرة
للقادمة فيبيع لهم ما يجلبونه كذا في المغرب **قوله** وكذا الدال
في الهداية والبيع والتمسار يجبران على التقاضي لانهما يعملان

باجرة

باجرة عادة انتهى وفي التمهيد في البيع كالضارب من باع مال
الناس باجرة كما في العاشورين وكالة الذخيرة وليس في النهاية كما
ظن والتمسار بالكسر المتوسط بين البايع والمشتري كما ذكره الفر
مختصري والطبري وابن الاثير فالتمسار على ما ذكرنا من انه يمكن
في يده مال الناس بخلاف البيع لكن في العاشورين ذكر ان البيع
والتمسار وكيل من جانب البايع فان الناس يحلون الاشياء اليها
فيبيعها بها وتليذها وكيل من جانب المشتري فانه يعرض الاشياء
ولذلك كانت البيعة والسامرة على البايع فلهذا يشكك التفرقة
بينهما انتهى **قوله** على القول الاول الفرق بينهما ان الدلال
الذي يكون في يده مال الناس والتمسار بخلافه **قوله** لم يجز لانه
استخرج عن عمل لا يقتدر على اقامته بنفسه فان الشراء والبيع
لا يتم الا بمساعدة غيره وهو البايع والمشتري فلا يقتدر على تسليم
والحيلة في جواز ان يستأجره يوما للخدمة فيستعمله في البيع والشراء
اي اخر المدة ولو عمل من غير شوط واعطاه شيئا لا بأس به لانه عمل
مع حسنة بخلافه خيرا وبذلك جرت العادة وما رآه المومنون
حسنا فهو عند الله حسن كذا قاله الزيلعي **قوله** ولو فاسدة من
عمل اي لم يضمن المضارب ولو كانت المضاربة فاسدة وسواء كان
البيع من عمله او لا ففي عبارته سقط من قلم النسخ وقوله لانه
امين علة لعدم الضمان والعبارة الواضحة المهدية ان يقول
لم يضمن لانه امين سواء كان البيع من عمله ام لا وسواء كانت
فاسدة او صحيحة وهذا عند الامام واما عند ههنا ان كانت
فاسدة فالمال مضمون **فصل قوله** كما موثا ربه الي
ما تقدم ويملك المضارب في المصلحة لا يضرع ولو ربه المال
ولا تقسده به المضاربة كما يجزي انتهى غاي النسخ لما مر صوابه كما
مر بالكان بدل اللام **قوله** وان صار عرضا اي ان صار عرضا

ثم اخذ المالك لا يتطل **قوله** ثم ان باع بمروض بقيت ابي
ان باع العروض الاولي بمروض بقيت قال في البحر فلو باع العر
بثقت ثم اشترى عوضا كان للمضارب حصته من ربح العروض
الاولي لا الثانية لان لما باع العروض وصار المال نفقة في يده كان
ذلك تقضا للمضاربة فشرائه به بعد ذلك يكون لنفسه فلو
باع العروض بمروض مثلها او بكييل او بموزون ورجح كان بينها
على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من تقض المضاربة ما دام المال
عروض انتهى **قوله** ولو بكرة اي سواء كان بشراء او بكرة **قوله**
وفي الاخير خلاف في الشريك خلاف قال في البحر الشريك اذا
سافر بمال الشوكة لا نفقة له لانه لم يجز التعارف به ذكره
المصنف في الكافي وصرح في النهاية بوجودها في الشركة انتهى
قوله ما لم ياخذ مالا اي ما لم يشتتر مالا لنفسه مثل البتة
والدار قال في المنع اما اذا نوى الاقامة بمصر ولم يتخذ دارا
فله النفقة كما في شرح المجمع فلو اخذ مالا بالكوفة وهو من اهل
البصرة وكان قد مر الكوفة مسافرا فلا نفقة له انتهى فيستفاد
من مقابلة قوله فلو اخذ بقوله ولم يتخذ دارا انه المراد بقوله
فلو اخذ مالا اتحاده وطنا باشتراء الدار وما يشبهها والله
اعلم **قوله** فلا شيء عليه اي على المضارب قال في البحر و اشار
المصنف الى ان المضارب ان يفتق على نفسه من مال المضاربة
في السفر قبل الزرع والى انه لو لم يظهر ربح لا شيء على المضارب
انتهى **قوله** ربحهما مضمول غوم نظرا الى المتن وبدل من نصف
الربح نظرا الى الشرح **قوله** راجح بنصفه وهو خمسمية ولا
يجوز له ان يبيعه مزابجة على الف لانه يبيعه من المضارب
كبيعه من نفسه لانه وكيله فيكون بيع مال المالك فيكون
كالعبد ومكذا في المنع فكانه اعطاه رب المال ان يبيعه له ما اشتراه

بجسمانية فليس له ان يبيع على الف **قوله** وكذا عكسه وهو
شراء المالك من المضارب بمثل ما شري المضارب فحكه حكه في
المزابجة **قوله** فله ذلك لانه يستقي بالنداء مال المضاربة
وذلك لان الربح متوهم كذا في الايضاح اي لانه يحتمل ان يحقل
الربح باقتايد في الملك لان يده ثانيا اي لان يد الوكيل بعده
قبضه ثانيا يد استيفاء فيصير مضمونا عليه ثم في هذه الصورة
يجمع مرة وفيها اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال فملك بعده
لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشئ فجعل مستويا
بالقبض بعده كذا في المنع **قوله** ولو كان الاختلاف مع ذلك في
مقدار الربح بان قال رب المال راس المال الفان وشروطت لك
ثلث الربح وقال المضارب راس المال الف وشروطت لي نصف
الربح كان القول للمضارب في قدر راس المال لانه القابض والقول
لرب المال في مقدار الربح لانه المنكر للزيادة كذا في الزيلعي **قوله**
ولو ادعي كل نوعا اي نوعا من التجارة خاصة بان قال احدهما تجار
في بروج وقال الاخر في بروج كان قوله من يستفاد منه الاذن اولى
فهو المالك **قوله** ولو وقتت البيعتان بان قال رب المال وقت
اليك مضاربة ان فعل في بروج رمضان وقال المضارب دفعت الي
لاعمل في طعام في شوال او بالعكس واقاما البيعة كانت بيعة من
يقول في شوال اولى لان اخرا الشرطين ينسخ اولها وان لم يوقتا
وقتا او وقتا واحدا او وقتت احدهما دون الاخرى يقضى بما
قال رب الدين المال كذا في الزيلعي **قوله** يضمن حصه الهبة لان
هبة المشاع الذي يقبل القسمة غير صحيحة فتكون في ضمانه
فيضمن بالهلاك **قوله** فاستهلك لنفسه اي اذا استهلك القابض
منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض سبعة ونصفا
لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها هبة التي استهلكها

نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن هذه الخمسة
والخمس الاخرى التي ضاعت نصفها من الهبة فيضمن نصفها
ولهذا يضمن سبعة ونصفا كذا في فاضل خان وقد ترك المتابع
اليست الثاني الذي به يتم المعنى وهو .
له سبعة أو نصفها اذا توت له الخمسة الاخرى في الشرع ينش .
وبه يتم المعنى **كتاب الوديعه**
قوله انه بهذا لاخذ الترم حفظه دلالة التوامر الحفظ
دلالة في هذه الصورة ظاهر واما تسليط الغير على حفظه
ماله دلالة في هذه الصورة فغير ظاهر الا ان يقتيد بانه
ترك رقه عند الغير فالفتح الى **قوله** وهي اخص من الامانة
فان العارية ايضا امانة وليست بوديعة فالامانة اعم
مطلقا من الوديعة وهي اخص من الامانة قال في المنع ان
الامانة علم لما هو غير مضمون فشم جميع الصور التي لا ضمان
فيها كالعارية والمستأجرة والموصى بخدمة في يد الموصي له
بها والوديعة ما وضع للامانة بالايجاب والقبول واختاره
صاحب النهاية انتهى **قوله** من الثياب بكسر التاء المثلثة
هو حافض الثياب في الجرام قال في القاموس محمود بن عمرو
المحدث الثيابي كان يحفظ الثياب في الجرام انتهى **قوله** موريا
الزيلي **قوله** ذكره الزيلي في باب الجبر المشترك عند
قول الماتن والمتاع في يده غير مضمون بالهلاك وقال يضمن
لا اذا هلكت بامره لا يمكن التفوز عنه لان عمره عليها كانه يضمن
الجبر المشترك الى ان قال كما في الوديعة اذا كانت باجرو كما
اذا هلك بفعله انتهى ولم يذكرها في كتاب الوديعة فليتنبه
قوله غير المغل اي غلال والغلول والا الخيل الحياثة الا
ان الغلول في المعنى خاضه والا غلال عام كذا في المنع **قوله** ولا يسكن

مها اي والحال انه لا يسكن مع الولد والزوجة بل هما في محل وهو
في محل اخري ولا ينفق عليهما ايضا واما بعبء حفظه لانه يعتد
ساكنها معها حكما **قوله** بانه كان له عيال غير واهي غير البعض
الذي نهاه عنه ضمن بدفعه الى الهبة عنه وان لم يكن له الا ذلك
البعض لا يضمن بدفعه اليه **قوله** وعليه الفتوى قالت في
المنع معزيا الى النهاية لودفعها اليه وكيله وليس في عياله او
دفع اليه اعيان من امنايته ممن يشق به في ماله وليس في عياله
لا يضمن وعليه الفتوى وعزاد الى الترتاش وهو الهولواني انتهى
قوله او التاشا اي او التي الوديعة في السفينة فوقع في
البحر لا يضمن والظاهر ان قيد في السفينة ساقط من النسخ
لوجوده في الاصول قال الزيلي قالوا هذا اذا لم يكن له ان يدفعها
الى من هو في عياله وان امكنه ان يحفظها في ذلك الوقت بعياله
فدفعها الى الاجنبى يضمن لانه لا ضرورة فيه وكذا لو التاشا في
سفينة اخري وهلك قبل ان يستقر فيها بان وقعت في البحر
ابتداء او بالتدريج يضمن لان الاقلاق حصل بفسطه كذا في الزيلي
قوله فجعل بين كذا في الهداية والخلاصة التوفيق اي جعل الماتن
بتقييده بقوله بيينة التوفيق بين كلاً منهما في الهداية ولا يصدق
على ذلك الا بيينة لانه يدعي ضرورة مستقطعة للضمان بعد تحقق
السبب انتهى وفي الخلاصة اذا علم انه وقع الحريق في بيته قبل قوله
والا فلا انتهى فحل الماتن قول الخلاصة اذا علم على العمل بالبيينة
نقال بيينة فتدجمع بين كلاً منهما **قوله** فعلى هذا لا ينبغي للش
ان يزيد قوله الا بيينة بعد قوله لا يصدق فليتامل **قوله**
فلو حملها اليه اي لو حمل المودع الوديعة الى بيته يعني لو طلب استر
دادها من المودع فحملها اليه لم يضمن لان حملها اليه يخرج عن
المنع وفي التمسك في لو استردوها فقال لم اقدر احضر هذه الساعة

فتركها فملكتم بضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء انتهى وعنده
الى المحيط وفي البحران تركها عن رضا وذهب لا يضمن وان كان من
غير رضى يضمن كذا في الخلاصة ولو قال له بعد طلبه اطلبها ثم
ادعي ضياعها فان قال ضاععت بعد الاقرار لا ضمان والا ضمت
انتهى **قوله** علي الظاهري على ظاهر الرواية قال في البحر ولو منعها
من رسول المالك وقال لا ادفعها لا الى الذي جاء بها لا يضمن
على ظاهر الرواية كمنعه بعد قوله من جاءك ويدين علامة فادفعها
اليه فيبين رجل تلك العلامة ولم يدفع اليه حتى هلك لم يضمن انتهى
قوله هذا وما لو كانت عنده سواء آه هذا مستداه وقوله سواء
حينئذ وضيع عنده المودع يعني قول الوارث انا علمتها وهي كذا
وكون الدراهم عنده اي المودع موجودة فقال هلكت سواء في
عدم الضمان الا في خصلة واحدة وهي ان الوارث الخ **قوله** الا
اذا منعه اي المودع السارق **قوله** وليس منها مسئلة احد
المتنا وضين على المعتد وعدتها منها محمد رحمه الله في كتاب
الشركة فصارت اربعة مع ما في المتن والخامسة الوصي اذا مات
مجهلا فلا ضمان عليه والسادسة الاب اذا مات مجهلا مال ابنه
والسابعة اذا مات الوارث مجهلا ما اودعه عند مورثه الثامنة
اذا مات مجهلا لما اقتد الزوج في بيته التاسعة اذا مات مجهلا لما
وضعه ما لكان في بيته بنحو علم العاشرة اذا مات الصبي مجهلا
لما اده عنده مجهرا ولكن صارت تسعة حيث اخرج المص مسئلة
احد المتنا وضين **قوله** ونظراي شارح الوهبانية يبين زايده
على ما في الوهبانية **قوله** والعين يحصر منصرف على انه مفقود
متقدم ليحصر والجملة حال اي كل امين مات والحال انه يجوز المين
وما وجدت تلك العين بعينها فتصير ديننا فتصير وجدة وتصير
راجعا الى العين وكلمة ما نافية **قوله** ومودع مال الغنم

يكسر الدال اسم فاعل من اودع اي سوي مودع مال الغنم يعني اذا
خرج السلطان الى الغزو وغنوا فادفع بعض الغنمة عند بعض
الغنائين ومات ولم يبين عند من اودع لا ضمان عليه **قوله** وهو
المودع المودع مؤمر على وزن معطر اولوا المراد الرئيس قال في
التاموس المومر كعظم المسلط والامراء الرؤسا والعلما انتهى **قوله**
فلو نال التمييز بان جعل عليه علامة حين خلط بماله بحيث يثاق
التمييز لم يضمن **قوله** او اتفق ولم يرد احترازه عما اذا لم ينفق
اذا اخذ بعض الوديعه لينفق في حاجته فزده الى موضعه
ثم ضاع فلا ضمان عليه **قوله** وهذا اذا لم يضره التبعض
اي ضمان ما اتفق فقط اذا لم يضره التبعض كالدراهم والدنانير
او الكيل والموزون كذا في النهاية اما تعيب الباقي يضمن الكل كذا
في سراج الدراية صوريه فودعنا ظاهرا اذا باع لحيدهما تعيب
الثاني او باع بعض الفردة فيضمن الكل **قوله** هذا اذا لم يكن
من نيته العود قال في الاشباه قالوا في المودع اذا لبس ثوب
الوديعة ثم فرقه ومن نيته ان يعود الي لبسه لم يبرأ من الضمان
انتهى قال البيهقي في حاشيته عليها هذا عجيب من المؤلف حيث
قال قالوا المشعرة بان ذلك قول علي ايضا كافة مع علمه بان ذلك
قول صاحب الظهيرية وتخرجه وقد نقله عنه فيما ياتي ونصه
عندي المودع اذا لبس قميص الوديعة بغير اذن المودع فزعه
بالليل للنوم فسرق القميص في الليل فان كان من قصده ان
يلبس القميص من الغد لا يعد هذا ترك الخلاق حتى يضمن وان
كان من قصده ان لا يلبس من الغد كان هذا ترك الخلاق حتى
لا يضمن انتهى وبه انتهى كلام البيهقي **قوله** حتى لو ادعي هبة
يعني قيد بقوله بعد جوده لانه لو ادعي ان المالك وهبها منه
اربا عماله وانكر صاحبها ثم هلك لا ضمان على المودع **قوله**

فلوساله عن حالها بان قال ما حال ود يعني عندك ليثكروه على
 حفظها فجدها لا ضمان عليه كذا في الخلاصة معزيا الى الاجناس
قوله غصب الزيلعي اي ذكره الزيلعي في كتاب الغصب **قوله**
 لما لكها اي عند مالكها فاللام بمعنى عند ويؤيده قول الدرر او
 جدها عند مالكها قال في معنى اللبيب ثاني اللام بمعنى عند كقول
 كتبت له خسر خلون وجعل منه بن جني فواءة المجدي بل كذا بوا
 بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم انتهى **قوله** وظننت
 اني د نعمتها اي وانا صادق في قوله بانه لم يستودعني فان بيته
 تيسر تقبل ايضا في قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي الا فضية لو قال
 لم يستودعني ثم ادعي الورثة او الهلاك لا يصدق ولو قال ليس
 له علي شيء ثم ادعي الورثة او الهلاك يصدق كذا في الخلاصة **قوله**
 ويضمن قيمتها يوم المجود آه يدل عليه ما ذكره في الخلاصة رجل
 او دوع رجلا عبدا فجدده المودع فوات في يده ثم اقام المودع
 البيعة على قيمته يوم المجود قضى على المودع ب قيمته يوم المجود
 فان قال الشهود لا نعلم يوم المجود لكن قيمته يوم الايداع كذا
 قضى عليه بقيمة يوم الايداع كذا في البحر **قوله** ولونها وخان
 الظاهر ان الراوي يعني اولان الخوف في السنو الضير المحتاج اليه وحده
 موجب للضمان اذ اسافر قال الزيلعي ولو كان الطوبى مخيفا ليس
 له ان يسافر بها ان كان له منه بد وان لم يكن له يد بان سافر مع
 اهله لا يضمن ولونها ان يخرج بها من المصر فخرج بها ضمن
 ان كان له منه بد لان المصر يلج في الخط انتهى فجعل كل مسئلة
 مستقلة في الضمان **قوله** ولود فعه احد هاهما في يده الى
 لما خر ضمن الدافع عند ابي حنيفة ولا يضمن القابض لانه مودع
 المودع وقالا يضمنان لانه لما اودع عندهما مع علمه انه لا يمكنها
 الاجتماع على حفظها في مكان واحد فقد رضي بالمهاياة والقسم وله

انه ترك الخط بالوضع في يد صاحبه كذا في العيني **قوله** فامر الدين
 بفتح الدال **قوله** وان علم على الظاهر قال في الدرر انه لم يعلم انه
 غاصب يرجع على الغاصب قولا واحدا وان علم فلك ذلك في الظاهر
 وحكي ابو اليسر انه لا يرجع واليه اشار شمس الايمة كذا في النهاية انتهى
 ثم راجعت النهاية فلم يقل على الظاهر بل قال فيه شبهة اختلاف
 الرواية ونفي عبارتها كودع الغاصب فان ضمن مودع الغاصب
 ذكر ابو اليسر انه لم يعلم المودع انه غاصب يرجع عليه وان علم لا يرجع
 وكذا اشار اليه السرخسي وذكر العلواني انه لم يعلم المودع ان هذا
 مال غصبه وزعم الغاصب انه ملكه يرجع لانه مفعول اما اذا علم
 انه غصب في يده هل له ان يرجع فيه شبهة اختلاف الرواية انتهى
 وفي معراج الدراية اما اذا علم انه غصب في يده فيه شبهة اختلاف
 الرواية انتهى **قوله** وكذا لو وضع السراج على النار اي فيما اذا
 كانت النار ود يعة فوضع السراج عليها لا يضمن في الموضع وفي النار
 اذا وضع السراج عليها كذا في العلم انتهى وهذه العبارة نص في
 المطلوب **قوله** وعرف اذ اء بعض الحق ادى المديون الى الطالب
 ومات الطالب وانكر الورثة اء ذلك البعض حبس المودع بفتح
 الدال الصك عنده ابدأ اي ليلا يدخل في الظلم مع الورثة **قوله**
 السائل لم يره اما نة الخ اي الذي يعمل للغير من حيث انه أمين كالركيل
 والشريك والمضارب لا اجوله الا الوصي والناظر اذا عملا **قوله**
 فلم منه اء لا اجول للناظر في المستشف قال خير الدين الدوملي في حاشيته
 على الجوفان قلت اذا كان الوقف هلا ليا واحال الناظر المستغني
 على الحوائيت والبيوت وهما ياخذون من السكان هل يستحق الناظر
 معلوما قلت لا يستحق معلوما لاجل الهلاك لعدم علمه فيه الا
 لاجل التعويض قد مناه عن قاض خان في مسئلة الطاحون انتهى
 وفي الاسمان ولو وقف ارضه على موابية مثلا لم مات وجعل القاصي

للقوفت فيما وجعل له عشرة الفلّة وفي الوقف طاحونة في يد رجل
بالتأطعة لا يحتاج منها الى التيم واصحاب الوقف يقبضون عليها
منه لا يستحق التيم عشر غلتها لان ما ياخذها انما هو بطريق الاجرة
ولا اجرة بدون عمل انتهى وظاهر ما ذكرنا المراد من المستف
اليوت والدكاكين لا الارض فضمير عليه راجع الى المستف بتاويل
معد الصان اي لاهل المستف **قوله** دافع الف مرقضا ومضاربا
ورج القراض الشرط جاز ويجوز اي اذا دفع شخص الف درهم
الى اخر حال كونه مرقضا ومضاربا وشروط ان يرج القرض هو
للمضارب ورج مال المضاربة كله له جاز مع الكراهة والقراض
هو مال المضاربة قال شارحها اي لو قال مخذ هذه الف على
ان نصفها عليك فوفى على ان تعمل بالنصف الاخر مضاربة على
ان الرج لي فهذا مكروه لانه شرط لنفسه منفعة في مقابلته القرض
وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جوفعما فان عمل
هذا ونجح او وضع فالرج بينهما نصفان وكذا الوضعية اما الرج
فلا المضارب ملك نصف المال بالقرض فكان نصف الرج له
والنصف الاخر بضاعة في يده فوجب له لو مال ثم وجه الوضعية
ايضا بانها جزء هالك من مال مشترك فكانت الوضعية على قدر
وعزاه الى البدائع ثم قال وفي الظهيرية ذكر هذا الموضع مطلقا عن
الكراهة وقد اشار المصنف الى الكراهة والجواز بقوله جاز ويجوز
ورج الكراهة الطرسوسي ونظر في القول بعد هذا لان القرض
جرت نعمته اذ لولاه لما كان رج النصف يختص به بل بينه وبين
المضارب انتهى **قوله** قراضا فرب المال قد قيل اجدر الى قوله
ما يتغير القراض هو المضاربة اي لو قال رب المال دفعت اليك
قرضا وقال المضارب دفعت الي مضاربة فالقول قول رب المال
وقيل القول قول المضارب والبينة على رب المال ولولا هو لارج

اشار اليه

اشار اليه بقوله قد قيل اجدر فان هلك المال في يد المضارب بعد
قد ان هلك قبل العمل فلا ضمان عليه وان هلك بعده ضمن وصورة
عكسه ان يقول المضارب بعد ما تصرف ورج اقرضتني هذا المال
والرج كله لي وقال رب المال دفعت اليك مضاربة بالثلث او قال
دفعت اليك بضاعة او قال مضاربة ولما سمع رجحا او بروج مائة
درهم فالقول في ذلك قول رب المال كذلك وعلى المضارب البينة
وبعد ذلك ان ادعى رب المال البضاعة كان الرج كله مع راس المال
لرب المال ولا شيء على رب المال وفيما اذا قال دفعت اليك المال
مضاربة من غير تسمية او بروج مائة فالمال كله لرب المال وللضامن
اجر المثل وان اقاما بينة فالبينة بينة العامل وان هلك المال
في يد المضارب بعد ما اختلف العامل ورب المال فالعامل ضامن
جميع ما في يده لو رب المال عمل او لم يعمل كذا في الظهيرية **قوله**
نعت بالثاء المثلية بصيغة المجهول العت السوس او الارض وهي
دوية تاكل الصوف والاديم اشتمل البيتان على مسئلتين من
الظهيرية قال في كتاب الوديعه اذا افسدت النار وقد اطلع
الوديع على نقب معروف ان كان الموديع اخبر صاحب الوديعه
انه هبنا نقب النار فلا ضمان وان لم يخبره بعد ما اطلع عليه ولم
يسده ضمن وهي المسئلة الثانية من النظم والواو في قوله ولم يعلم
الملاك بمعنى او فقد قال في الواقعات اذا افسدت النار وقد اطلع
على نقب معروف فهذا على وجهين اما ان اخبر صاحب الخطة ان هبنا
نقب النار او لم يخبر فان اخبر فلا ضمان عليه لان صاحب الوديعه
رضي به ولو لم يخبره بعد ما اطلع على ذلك النقب ولم يسده ضمن
لانه ضمنية **قوله** ويبقى تفصيله لان الامر دايروني للاعلام
للموديع او السد بدوئه وهو موجود ههنا ايضا كذا في شرح الوضعية
كتاب العارية قوله ولو فعلا اي ولو

كان الايجاب والتبول فعلا فلو قال لا خورخذ عبدي واستعمله
 واستخدمه ان يستعمله فوج اليد لا يكون عليه حتى يكون
 نفقته على مولاه كذا في الخلاصة ولو استقام من رجل شيئا فسكت
 لا يكون اعارة كذا في فتاوى قاضي خان **قوله** لانه جهالة العين
 لا تنفي الى المنازعة قال في البحر وغيره وانما لا يفسد المارية
 بالجهالة لكونها لا تنفي الى المنازعة لعدم لزومها كذا قال الشارح
 والمراد بالجهالة جهالة المنافع المملوكة لاجهالة العين المستفاد
 بدليل ما في الخلاصة لو استعار من اخراجا قتال ذلك الرجل
 في حماران في الاصل فخذ احدهما وذهب فاخذ احدهما ونهب
 به يضمن اذا هلك ولو قال له خذ احدهما ايها شيت لا يضمن انتهى
 وبه تخوران قول الشارح لان جهالة العين صواب لان جهالة
 المنافع ويمكن اصلاحه بحذف المنافع وكذلك قوله بالجهالة
 وصيولزومها راجع الى المنازعة **قوله** لانه صريح مجاز لان
 الصريح منقسم الى قسمين صريح حقيقة كاعرتك وصريح مجاز
 كاطعتك لان المراد اذا اضيف الى ما لا يؤكل عنه يراوده ما استعمل
 منه مجازا لانه محله وتعريف الصريح عند الاصوليين ما ينكشف
 به المراد سواء كان بالقربة او بغير القربة **قوله** والهبة
 منصوب معطوف على المارية وبها الهبة اي يفيده الهبة بالنية
قوله ولو موقفة قال التهستاق ويرجع المعير على المارية
 المطلقة والمقيدة متى شاء اذا لم تقتلب اجارة والا فلا يرجع
 كما اذا استعار زقا وجعل فيه زيتا فاسترد في الصهر فانه لا يرجع
 ولو اجر مثله الى موضع يبيع فيه زقا **قوله** وفيه ضرر اي ولو
 فيه ضرر فله الرجوع الا انها تبقى باجرة المثل **قوله** وما لك
 امر لا يملكه بدون امر **قوله** وكيل الخ اعوب المصنف قوله وما لك
 امر انه مبتدأ ومضاف اليه ووكيل الخبر وما بعده خبر بعد

خبر او عطف عليه والموجب بفتح الجيم اي المستاجر وقد اشتهرت
 الابيات على نفع مسایل فيما يملكه الشخص وليس له ان يملكه
 لغيره بدون امر ولا قبل القبض ولا بعده وقد ذكرها قاضي خاين
 مجموعة الاولي الوكيل ليس له ان يוכל فيها وكل فيه لانه فوض اليه
 التصرف دون التوكيل والناس متفاوتون في الاراء والثالثة
 والثالثة المستعير والمستاجر وكل منهما ذكره مورخين اذا استعار
 دابة ليوكيها او استعار قبا وقبها ليلبسها فليس له ان يعير
 لغيره دون امره والمستاجر لو استاجر دابة ليوكيها بنفسه او
 استاجر الثوب ليلبسها هو بنفسه ليس له ان يوجره لغيره
 والى ذلك اشار بقوله ركوبا وليس فيها الرابعة الضارب ليس
 له ان يضارب غيره بغير اذن الخامسة المضمن السادسة
 الناضح ليس له ان يستخلف بدون اذن الامام ولو يذكر هذه
 قاضي خاين وذكرها في الهداية السابعة المستودع الثامنة
 المستبضع التاسعة رجل اخذ ارضا وبذر ازرعها ولم يقل له
 صاحب الارض اعمل فيها بوايك لا يدفع الى غيره مزارعة فان كان
 ابذر من قبل الاخر كان له ان يدفع الى غيره مزارعة على كل حال
 كذا في شرح بن الشحنة **قوله** ضمنه المعير ضمن المستعير المعير
 نظير ومنه راجع الى المستعير وقوله او المستاجر معطوف على
 نظير المنصوب في ضمنه **قوله** وان اختلف لا اي وان عين
 مستغنا واختلف استعماله لا يعير للتفاوت قالوا الركوب واللبس
 مما اختلف استعماله والحمل على الدابة والاستخدام والسكنى مما
 لا يختلف استعماله **قوله** ومثله اي كالمعار المجرى اذا اجر شيئا
 فان لم يعين من يتنفع به فليس المستاجر ان يعيره اختلف استعماله
 اوله وان عين يعير ما لا يختلف استعماله لا ما اختلف **قوله**
 يحمل ما شاء اي له ان يتنفع اي نوع شاء في اي وقت شاء كذا في الزيلعي

أقول بشروط أن لا يحمل عليها مالا تطيقه عادة بيويد ما في
السراجية استعارة دابة ليحمل عليها خنطة لنفسه فحل شعير مثل
كيل الخنطة لم يضمن بخلاف ما إذا حمل عليها مكان الخنطة حد بدا
أو حجوا أو اجزأ انتهى **قوله** حتى لو استعارها أي إذا عين
الاتفاق تكون عارية المستعير حتى لو استعارها ليعاير الميزان
الحق فنقول حتى متفرع على قيد الاطلاق يعني إذا قيدها تكون
عارية **قوله** وضمن المعير للمستعير ما نقص فلو كان قيمة البناء
أو الفرس قايما في الحال أربعة دراهم وفي المال عشرة ضمن ستة
دراهم وذكر الحاكم أنه إن يضمن المعير قيمتها قايمة في الحال وفي
المال ويكونان له كذا في القهستان وفي البحر يتصور قايما مقلوبا
يعني يك تشوي بشروط قيامه إلى المدة المضروبة كذا في النهاية
ونعتبر القيمة يوم الاسترداد كذا في فتاوى الولوالجي انتهى **قوله**
أشار إلى الجواز في المعنى في القهستان فان رضى المستعير بغير
وطع الزرع يجوز ولا فلا الكل في المحيط انتهى فهو يبيد ما مال
إليه صاحب النهاية **قوله** فيكون كالأجارة قال في فتاوى قاضي
خان في فصل من يرضى مال الغير رجل أعار شيئا له حل ومونة
ليرضه فوهنه قالوا إن رد العارية يكون على المعير فوق بينهما
وبين غيرها من الموارد في غير هذا يكون الرد على المستعير
لأن هذه أجرة فيها منفعة لصاحبها فأيضا نصير بغيره
في يد المرنين وللعجالة يرجع على المستعير بقيته فكانت بمنزلة
الأجارة انتهى فتد حصل الفرق بين العارية للرهن وغيرها
من وجهين الأول ما ذكرناه أن المستعير للرهن لو خالف ثم عاد
إلى الوفاق يبرئ عن الضمان بخلاف غيره الثاني ما ذكرناه هنا
كذا في البحر **قوله** بخلاف مشاركة ومضاربة وهبة فإن أجرة
ردها على رب المال كذا في المح **قوله** بخلاف نفيسي قال في البداية

الوديعة لا يرضى المالك برد ما إلى الدار ولا إلى يد من في عياله
لأنه لو ارتضاء لما أودعها إياه بخلاف الموارد لأن فيها
عرفا حتى لو كانت العارية عقد جواهر لم يرد ما إلا إلى المعير
لعدم ما ذكرنا من العرف انتهى فكان على الشارع أن يقول
بخلاف ما إذا لم يكن متعارفا كالشيء النفس مثل جوهر حتى
ينضم الخالفان **قوله** والا فالمتعارف أي عدم براءته
من الضمان إذا رد مع الأجنبي مقيد بالعارية الموقته التي
ضمت مدتها والا أي وإن لم تكن مقيدة فالمتعارف يمكن
أيضا فلا يضمن بأرسالها مع الأجنبي قال الزيلعي **قوله**
بخلاف الأجنبي يعني بخلاف ما إذا ردها مع الأجنبي فإنه
يضمن لأنه متعارف وهذا يشهد لمن قال من المشايخ أن
المستعير ليس له أن يودع وعلى المختار أن هذه المسئلة
محمولة على ما إذا كانت العارية موقته فضمنت مدتها ثم
بعثها مع الأجنبي انتهى **قوله** ولو أعار عبد نجور عبدا
نجورا فظاهر أنه مضمول أعار الثاني محذوف أي أعاره شيئا
فاستهلكه النجور الثاني ضمن في الحال وعذاه في المنع إلى السراجية
أقول ولم أجد في السراجية إلا ما نصه العبد النجور لو
استأرض شيئا فاستهلكه به يواخذ بعد العتق عبد نجور
استأرضه فادعها في مدة الاستعارة لم يضمن به انتهى
أبو بكر بن الفضل والفتية أبو الليث وبداخذ حسام الدين
أحمد الله انتهى وهذا غير ما عراه إليها فليتأمل نعم ذكر في
المنح أيضا وفيها امرأة استأرضت سراويل لتلبسه فلبست
وهي تشق فزلقت وجعلها فتخرق السراويل لم يضمن انتهى وهي
بوجوده فيها ثم لم يظهر لي فرق بين العبد النجور الذي يضمن
بعد العتق وغير الذي يضمن في الحال لأن القدر أن العبد النجور

المجور لا يضمن في الحال فالظاهر ان العبارة الصحيحة ضمن الثاني
لكن لا في الحال والله اعلم **قوله** لانه اعادة والاستعير يملكها
علة لقوله لم يضمن لا لقوله والا يضمن فمما به تقديمه على
قوله والا يضمن واما علة الضمان فلكونه مضيقا ويوضحه ما في
المنع فانه قال فيه لم يضمن لانه اعادة والاستعير يملكها فاذا
كان العبي اهل الحفظ لم يكن المستعير مضيقا ولم يضمن ولا
اي وان لم يكن العبي يضبط حفظ ما عليه يضمن لانه صار مضيقا
انتهى فالعبارة المهدية لم يضمن لانه اعادة والاستعير يملكها والا
يضمن لانه صار مضيقا والمضيق يضمن **قوله** لانه لم يملكه اي
لانه تصرف بلا بدل **قوله** لكن في المجتبى وغيره انه يضمن انزل
فوق في قاضي خان بين صورت الضمان وعدم الضمان ونص
عبارة قاضي خان رجل استعار من رجل ثوبا فقال له المعير
اعطيك غدا فلما كان الغد اخذ المستعير الثوب من بيته عند
غيبة واستعمل ومات في يده كان ضامنا لانه اخذه بغير اذنه
وقد مر قبل هذا اذا استعار من اخو ثورا غدا فاجابه صاحب
الثور بنعم ثم جاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور
من بيته فاستعمله فملك قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله لا يضمن
لانه لم اخذ الثور من بيته غدا وكان صاحب الثور اجابه بنعم
غدا وهمنا قال صاحب الثور اعطيك غدا وعدله الا عطا وما
اعاره انتهى وفي السراجية رجل استعار بقر فقال اد فملك غدا
فجاء المستعير من الغد واخذه بغير اذن ضمن انتهى **قوله** ونما
به عيه الاجنبى لا يقبل بيته اي لا يقبل قوله الا بيته قال في شرح
الوهابية وبينى ان يكون الحكم فيما ندعيه الامر وولي الصغرة
اذا رجعا كما مر في بيان العرف في ذلك كذلك وفيما يدعيه الاجنبى
بعد الموت لا يقبل الا بيته قلت وفي الولي عندي نظرا

نزهة

قوله واما اذا ادعى الصرف الى وظائف المورثة الى المورثة
مثل الامام والمؤذن والبواب قال الشارح في كتاب الوقف لو ادعى
لمتولي الدفع قبل قوله لكن افنى المفتى ابو السعد انه الامام
بالجاء مع والبواب ونحوهما لا يقبل قوله كما لو استأجر شخصا للبناء
في الجاه مع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة لا يقبل قوله انتهى
والحاصل ان المراد من المورثة من يستحق الخط من الوقف بشرط
الخدمة والوقوف عليه من يستحق به و**قوله** الا في الوكيل يقبض
الدين الخ قال السبكي الحوي في حاشيته على الاشباه عند قوله الوكيل
يقبل قوله يضمنه فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد
موت الوكيل انه قبضه في حياته الخ قيل عليه ليس هذا استثناء
لذي ذكره اصل بل مختلف لما صرحوا به وقد اغتر بظاهر عبارة بعض
المفتين فافنى به لا يقبل قوله الوكيل المذكور الا بيته وتقرير
السلام بما يدعيه السبكي والا وهما ان الوكيل اما ان يكون وكيل
قبض دين ثابت لموكله في ذمة غيره او دين استقرضه الموكل
بنفسه ووكله في قبضه من غيره فاذا ادعى الوكيل ايصال ما قبضه
لموكله اما ان يكون وكيل قبض دين دعواه في حياة موكله او
بعد موته وفي كل منها يقبل قول الوكيل يمينه لبراءة ذمته وعمله
هلاك ما قبض في يده كدعواه الا ايصال مقبولة لبراءة ذمته
ودعواه هلاك ما قبض في يده كدعواه اما سرية قوله على موكله
ليبرأ غريمه فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله
بالقبض واما بعد موته فلا فلا يثبت به براءة الغريم الا بيته
يشتملها او قصد يقى الورثة على قبض الوكيل واما الوكيل يقبض
استدانة الموكل فلا يسري قوله على موكله حال حياته اذا انكر
نصه على المفتي به كما بعد موته فلا بد من البرهان وهذه عبارة
الرواية التي قيد ما قدمناه قال ولو وكل يقبض ودعيته ثم مات

الموكل قتال الوكيل قبضت في حياته وهلك وانكر الورثة اوقاله
 دفعت اليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق هكذا لان الوكيل في الموضع
 حكم امرا لا يملك استينافه اي استيناف سبيد على طريق محال الحد
 لكن من حكم امرا لا يملك استينافه ان كان فيه ايجاب الضمان على
 الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه يصدق
 والوكيل يقبض الوديعة فيما يحكي بنفي الضمان عن نفسه نصدق
 والوكيل يقبض الدين فيما يحكي بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان
 مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وبه انتهى ما في الحاشية **قوله**
 ليس للورثة الرجوع اي يجب عليهم ان ينفذوا وصيته بالاعارة
 فلوقال اوصي بالاعارة كان اولي **قوله** وفي معاياها اي في
 معايات الوهبانية من عاياه اذا ساله عن شيء يظن ان المسؤل
 يجهز عن الجواب ما خوذ من قوله عني عن محجة وجوابه اذا عني ولم
 يمتد وفضل المعايات من لغز كتاب الوهبانية **قوله** ذكر في
 الوهبانية هذين البيتين في كتاب الجنايات وفي بعض النسخ في كتاب
 النكاح ولم يذكرهما في المعايات في نسخ رايتهما **قوله** واي معبر ليس
 يملك الي اخره قال شارحها سؤال البيوت من المعاري اي اتي معبر
 اعار ملكه لغير الرهن ولا يملك استرجاعه فالجواب انه اذا عارها
 المالك للزراعة ثم عارها من المستاجر وقد زرعتها المستعير فانه
 لا يملك استرجاعها لما فيه من الضرر وتفسخ الاجارة من حين
 الاعارة انتهى **قوله** موهل واهب لابن يجمع رجوعه اي هل واهب
 لابنه شيئا يثبت له حق الرجوع فيه الجواب ان هذا الابن مملوك
 لا جنبي والملوك لا يملك شيئا فتقع الهبة لسبيده فيكون من اجنبي
 فيثبت له حق الرجوع واما المودع الذي لم يضيح المال الذي
 استودعه بل امتثل فيه امرا المودع وبجسوا الوديعة فودع الوهي
 اذا اودعه الفا وقال اودعها الي واحد من ورثتي بعد موتي

وسماه له فامتنثل امره بعد موته بضمين لبقية الورثة كما مر في
 الوصية كذا في شرح بن الشحنة **كتاب الهبة**
قوله لغة التفضل قال الزيلعي هي في اللغة التبرع والتفضل بما
 يتبع الموهوب له مطلقا قال الله تعالى فبني من لدنك وليا وقال
 تعالى يهب لمن يشاء انا شا ويهب لمن يشاء الذكور او انثى
 بقوله مطلقا عموم المال وغيره بمعنى سواء كان الموهوب مالا او
 غيره **قوله** لا ان عدم الموضع شرط فيه ليستتقن بالهبة بشرط
 العوض فتدبر كذا في المح **قوله** فامره يقبضه اي يقبضه حتى
 جازت الهبة استحقاقا فيصير قابضا للواهب بحكم النياية ثم
 يصير قابضا لنفسه بحكم فصار كانه وهب له العين **قوله**
 غير زرع حال من الملك وهو فاعل للمنظ ثبوت مضاف الى فاعله
قوله فلو شرطه ان يختارها الخ عبارة اختارها قبل ان يتفرقا
 ولو ابراه على انه بالخيار ثلثة ايام صح الا براء وبطل الخيار وانتهى
 فانظر الى اختصاره كيف اختصوه ومع هذا لوقال صح الهبة والمبرأ
 وبطل الشرط والخيار لكان لفا ونشرا امرنا مبينا لجميع ما في
 الخلاصة نعم لوقال بعد قوله فلو شرطه صح وبطل قوله بطل الشرط
 الخيار لكان احسن **قوله** لان اللام للتليك بخلاف جعلته باسمك
 اقول المسئلة صحيحة لكن التيا مبهما قبله غير تام لانه موقوف
 على قوله ونصح بالامانة الي ما يعتبر به عن الكل ولا شك انه لا يرضى
 فيه للام ولا للتليك ولا لاوضع للذات لكن المسئلة صحيحة فانه
 قال في البحر ونصح بايجاب كقول وهبت وتحت واظمتك هكذا
 انعام وجعلته لك لان اللام للتليك ولهذا لوقال هذه الامة
 لك كان هبة ولوقال هي لك حلال لا يكون هبة الا ان يكون قبله
 كلام يستدل به على انه اراد به الهبة كذا في الخلاصة قيد بقوله
 لك لانه لوقال جعلته باسمك لا يكون هبة ولهذا قال في الخلاصة

لو غرس لا ينفك كرمًا ان قال جعلته لابني يكون هبة وان قال
باسم ابني لا يكون هبة انتهى **قوله** كما مر في اول كتاب النازة
عند قول الماتن وحملتك على دابني **قوله** الاقوب الصحة
لجمله على الانشاء لا على الاختيار مع انه معناه وعباوة البحر
عن الخلاصة ولو قال غرس باسم ابني فالأمر متروك وهو الي
الصحة اقرب انتهى والله اعلم ما ذكرناه **قوله** وبمعكسه
حنث اي لو حلف انه لا يهب عبده لفلان فوهب فلم يقبل
حنث لان لم يبر في يمينه **قوله** بخلاف البيع فانه لو حلف انه
يبيع من فلان فباع منه ولم يقبل حنث **قوله** في المجلس
متعلق بقبض **قوله** وفي التثنية ثلاثة عشر عقدا لا تصح
بلا قبض احدها الهبة والثاني الصدقة والثالث الرهن
والرابع الوقف في قول الحسن والا وراعي وابن ابي ليلى وابن
شبرمة والحسن بن صالح رحمهم الله تعالى والخامس العرق
والسادس النخل والسابع بيع الجنس بالجنس والثامن الصلح
والتاسع راس المال في السلم والعاشر ابدال في السلم اذا
وجد بعضه زيوفا فاذا لم يقبض بدله اقبل لا فتراق بطل
حصتها من السلم والحادى عشر الصرف والثاني عشر اذا
باع الكلب بالكليل والجنس مختلف مثل الخطبة بالشعر
جاز فيها التقاضل ولا يجوز النسبة والثالث عشر اذا
باع الوزني بالوزن والجنس مختلف مثل الحديد بالصفر
والصغرى بالنحاس والنحاس بالبرصا ص جائز فيها التقاضل ولا
يجوز فيها النسبة انتهى **قوله** لان الصريح اقوى من
الدلالة اي لان صحة قبضه في المجلس بلا اذن صريح لاجل
انه اذن به دلالة تسليط عليه بها فاذا نهاه كان مريحا
وهو يفوتها **قوله** كرهن وصدقة او شغل الموهوب بملك

غير الواهب لا يمنع تمامها كما ان شغل الرهن والصدقة بملك غير
الرهن وغير المصدق لا يمنع تمامها ففى المحيط لو عاردا من انسان
من المستعير غضب متاعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار
من المستعير صححت الهبة في الدار وكذلك لو ان المعير هو الذى غضب
المتاع ووضع في الدار ثم وهب المعير من المستعير كانت الهبة تامة
وان ثبت ان الدار مشغولة بما ليس بموهوب لالم يكن من
الواهب وهو المانع من تمام الهبة وكل جواب عرفت في هبة الدار
فهو الجواب في الرهن والصدقة انتهى **قوله** وكذا الدار المارة
ان للاب فوهب الاب لطفله والحال انها مشغولة بمتاع الاب يجوز
لان الدار والطفل وماله في تصرف الاب فكانها ليست بمشغولة
بملك غير الموهوب له قال الزيلعي ولو وهب من ابنه الصغير دارا
والاب ساكنها ومتاعه فيها جازت الهبة وملكها الاب بمجرد قوله
وهبت له لانها في يده وبسكانه ومتاعه فيها لا ينافى بده بل يقربها
فتكون هي في قبضه وهو الشوط وكذا لو وهبت امه وهو في يدها
والاب ميت وليس له وصي وكذا كل من يعوله لان التصرف نفع محض
لان في يده ضرب ولاية حتى كان له تاديبه وتسليمه في صناعة
فيملك التصرف النافع لينفرد بملكه ويملك الصغير يجرم الهبة اذا
كان في يد الواهب كما في الاب انتهى **قوله** وقد غثرت بيوت
لرهبانية فان فيها • ومن وهبت للزوج دارا لها بها •
• متاع وهم فيها فتولا ان يزبر • قال بن الشيخة الضعيف في لها
ان ر في بها للدار ومتاع مبتدأ او الخبوت متدم وسيلة البيت
من الذخيرة قال في فتاوي الكليث اذا وهبت المرأة دارها
من زوجها وهي ساكنة فيها ولها امتعة والزوج معها ساكن فيها
نفع لان المرأة مع الدار والمتاع في يد الزوج فكانت الدار في يد
الموهوب له معنى فصحت الهبة وفي المتن عن ابى يوسف لا يجوز

للرجل أن يهب من امراته وإن تهب لزوجها أو لاجنبي دارا وها
ساكنات فيها وكذلك الهبة للولد الكبير لأن يد الواهب ثابتة على
الدار انتهى قال الشارح والمذهب الصحة ولا ينافي كون مذهب
ابي يوسف ما ذكره في المتن أو هو رواية عنه انتهى **قوله** وهو
المختار أقول هو اختيار الزاهد يري على ما يفهم من مخ الغار
وبه لا يصح مختارا **قوله** الهبة الفاسدة تفيد الملك بالتبض
قال الشيخ حسن الشربلاني أقول في الهبة الصحيحة في
اشتراط التبض لا فائدة للملك لكنها مضمونة بالقيمة بملكها في يد
الموهوب له كما سيصح به المصنف وسنذكره ايضا عن العدة وأقول
في اطلاق ضمان الفاسدة بملكها تامل اذا شك انه قابض باذن
الراهب لا على وجه المعاوضة فلا اقل من كون الهبة حينئذ امانة
في يد الموهوب له هبة فاسدة لتسليط الملك الموهوب له على
تبضها ويجهل ان يقال وعلى اتلافها بلا بدل فلا يحكم بالضمان بمجرد
التبض والتلف في يده اللهم الا ان يكون اتلفه بصنعة او لم يكن
الملك اذن بالتبض صريحا فليتأمل انتهى **قوله** وهل للتبض
الرجوع في الهبة الفاسدة الخ قال في الدرر اذا ثبت الملك في الهبة
الفاسدة هل تثبت ولاية الرجوع للراهب فيما وهب هبة
فاسدة لذو رحم محرر منه قال بعض المشايخ كانت المسئلة واقعة
الفتوي وقرئت بين الهبة الصحيحة والفاسدة وافئدت بالرجوع
وقال الاستروشي ولما مر عباد الدين هذا الجواب مستقيم اما
على قول من لا يري الملك بالتبض في الهبة الفاسدة فظاهره واما
على قول من يري فلا ان المتبض يحكم الهبة الفاسدة مضمون على
ما تقرره اذا كان مضمونا بالقيمة بعد الملك لان مستحق الرد
قبل الهلاك يملك الرجوع انتهى قال الشربلاني قوله واما على
قول من يري الخ فينظر هولا ان قوله فلا ان المتبض يحكم الهبة

لا يكون متبضا الا على القول بعدم الملك والا فكيف يكون مالكا
وضامنا فاذكر من استقامة الجواب فيه نظرا على اطلاق قوله
الفتي افاضة الملك بالتبض فيما وهب له هبة فاسدة انتهى **قوله**
كما زعمه صدرا الشريعة قال فيه المنسند هو الشيوع للمقارن لا الشيوع
الطارا اذا وهب ثم رجع في البعض الشايخ او استحق البعض الشايخ
بطلاق الرهن فان الشيوع الطاري مفسد انتهى **قوله** لانه كشاع
ان نظير كشاع لا مثال له اذ لا يشوع في شيء منها **قوله** ان التبضين
اذا تجاسا كما في فيما نحن فيه فان فيه ناب تبض الامانة المتقدم عن
تبض البيع بل يحتاج الى تبض جديد لان تبض الوديعة تبض امانة
وتبض البيع تبض ضمان والا فلا ينوب عن الا على وهو
تبض البيع **قوله** حتى لو وهب له مالا لنفع له آه كاي وهب لصبي
عبدا اعني اوتوا في داره لا يبيع وقيل ان كان يشتري ذلك منه
بشيء فانه يبيع قبوله ولا يرد وان كان لا يشتري منه ويلزمه مونة
القتل ونفقة العبد فانه يرد كما في جامع الفصول للاستروشي
ويجوز ما في قوله مالا لنفع له ان تكون معرفة موصولة وان تكون
كرة موصوفة وعلى كل حال لا رابط بخذوف والتقدم برمالا لنفع
له فيه كذا في المحوي **قوله** ومع رده لها كقبوله اي مع رده الطفل له
للهبة كقبوله **قوله** ان استويلا يجوز اي ان استويا ورنا وجودة
لم يجوز الا جاز **قوله** جاز ومطلما اي استويا او اختلنا انتهى
باب الرجوع والهبة قوله وان زالت قبل
الرجوع اي ولو زالت قبل الرجوع فان وصليته قال في الهبة الزيادة
المتصلة يمنع ولو زالت قبل الرجوع كما اذا ثبت الصغير ثم شاخ لانه
لا وجه الي الرجوع فيها دون الزيادة لعدم الامكان ولا مع الزيادة
لعدم دخولها تحت العقد انتهى **قوله** لكن في الثانية ما يجادل
لا يمتد في التمسك قال في التمسك واستور بالبعني عن زيادة

السعور فيه اشعار بان ما نفع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بني
ثم هدم عاد حق الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن انه
بينا فيه ما في النهاية انه حين زاد لا يعود حق الرجوع لانه
قال ذلك فيما اذا زادوا تنقضي جميعا كما صرح بنفسه به
انتهى اقول نص عبارة النهاية رجل وهب لرجل وصيفا
فثبت عند الموهوب له وكبر وطال ثم صار شيئا فادوا الوهاب
ان يرجع فيه وقيمة الساعة اقل من قيمته حين وهبه فليس
له ان يرجع فيه لانه زاد من وجه واستغن من وجه وحين زاد
سقط حق الرجوع فلا يعود بعد ذلك انتهى اقول تغليبه
يقضي خلاف ما في الخاتمة فانه قال فيها ولو زادت المبة في بدنها
ثم ذهبت الزيادة كان للواهب ان يرجع انتهى فانه علم فيها
الحكم بجواز الرجوع بعد الذهاب بخلاف ما في النهاية فان قوله
حين زاد سقط حق الرجوع يقتضي ان لا يرجع ابدا فيهما تارة
نعم تخصيص صورة واحدة لا يمنع عموم الحكم في غيرها مطلقا
فينبغي ان يرجع صغيرا اعتمده الى ما في المتن ويؤيده قوله
لان الساقط لا يعود **قوله** ومد اوانه بان مريض عنده فداؤه
فانه ينتفع الرجوع كذا في المحيط **قوله** ككبراي ككبر الجارية
الصغيرة اذا انكر الوهاب وجودها عند الموهوب له كان انكر
قول الوهاب **قوله** وهب امه فماتت اي فمات الوهاب وقوله
وهب بصيغة المعلوم اي لو ان مريضا وهب لرجل جارية ثم
الموهوب له ثم مات الوهاب وغيره من مستغرق نود المبة
ويجب على الموهوب له المقتره هذا هو المختار ذكره في الواقعات
كذا في الجوهر وقوله ردها اي ردها وارثها فظهر ردها
راجع الى الوارث المعلوم من الكلام **قوله** ولو احتلنا والعين
في يد الوارث اي لو قال رجل وهب لك مورث هذا المبد فلم

تقبض

ببعضه في حياته وانما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل
قبضت في حياته والعبد في يد الوارث فالقول قول الوارث **قوله**
ولو وهب للمبد التاجر آه بصيغة المجهول والمبد نائب الفاعل
والتاجر نعت له اي لو وهب للمبد الماذون له في التجارة ثم عرض
العبد الوهاب شيئا فلكل منهما الرجوع واحتوز مال العبد التاجر عن
غير الماذون فانه ليس له ان يعرض ولو عوض فتعويضه غير
مباح وفي السراجية وهب شيئا من عبد اجني ابيه او اخيه او
ملوكه زوجته له الرجوع ولو وهب لاجنه شيئا وهو عبد اجني
له الرجوع وكذا لو كان عبدا مرات وهي مسئلة عجبية انتهى
قوله ولو عوضه وله احد جاريين الخ اي لو وهب جاريين
فولد احدهما فوهبه الولد امتنع الرجوع لانه ليس له الرجوع
في الولد فصل عوضا كذا في البحر **قوله** ولا رجوع اي للمعوض علي
الموهوب له ولو كان شريكه سواء كان باذنه او لان التعويض ليس
واجبا عليه فصار كما لو اموه ان يتبرع لا نسيان الا اذا قال علي
ان ضامن بخلاف المد يدور اذا امور جلا بان يقتضي دينه حيث
يرجع عليه وان لم يضمن لان الدين واجب عليه كذا في المنع **قوله**
عدم وجوب التعويض هلته لقوله لا رجوع اي للمعوض على الموهوب
له **قوله** وعكسه لا وهو استقناق نصف المعوض اي ان استحق
نصف المعوض لا يرجع بنصف المبة لان النصف الباقي مقابل
لحل المبة فان الباقي يصلح للمعوض ابتداء فكذا بقائه الا انه يتغير
لانه ما استقط حقه في الرجوع الا ليس له كل العرض ولم يعلم له
فله ان يرد كذا قوروه وبه علم ان ما وقع في النسخ من قوا
كس يتخير مصد وخو غلط وانما هو يتخير بالياء المشاة النقية
ثم ياء المشاة المؤنسية ثم الحاء المحبة ثم الياء اخرا الخوف ثم الواو
للمنة **قوله** وصارت الخا رجوع الى التصديق اي نذر التصديق

وصارفة المنذورة لها ويمكن ارجاعه الي كل من المنذورة والتضحية
انه يفتقد نذر التضديق بالذبح فيرجع اليهما **قوله** كما لا يعود النذر
كما لو وهبها الخ قال في الثانية ولو كان المولى وهب الامة من زوجها
بطل النكاح فان رجع فما الهبة بعد ذلك مع رجوعه ولا يعود النكاح
كما لا يعود الدين والجنانية انتهى **قوله** كعكسه اي كهيئة الزوجة
لزوجها فانه ليس لها الرجوع عليه **قوله** ولو كانا ذراحم من
الواهب الخ صورته ان يتزوج رجل عجرة وامه فياقي بكل منهما ولدا
فيشتري خال ولد العرة ولد الامة فيهب ولد العرة شيئا لهذا المد
فلا يرجع له في هذه الهبة واخصر منها ان يهب الرجل شيئا لعبد
بنته وهو ابن عمها فاما محرمات من الواهب فلا رجوع **قوله** لانه
يدعي سبب النسب مالا لا النسب فانه لا حلف في النسب عند
المعام حيث كان وهو مال سبب النسب يحلف اتفاقا **قوله**
قضى بطلان الرجوع لما نه آه اي اذا بني في الدار الموهوبة وبطلان
القاضي رجوع الواهب بسبب البناء فهدم الموهوب له البناء وعاد
الدار كما كانت فله ان يرجع منها **قوله** والا عارية كالهبة اي اذا اعار
شيئا فملك عند المستعير فاستحق وضمن المستحق المستعير يرجع
عليه المعيير بما ضمن **قوله** وهب الواقت ارضا بشرط استبداله
في البحر نقلا عن القاضي الجامع بين وقف هلال وخصاف ولورهب
الواقف الا رضى التي شرط الاستبدال به ولم يشترط عوضا لم يجز
وان شرط عوضا فهو كالبيع انتهى فتقوله بشرط متعلق بالواقف
وقوله بلا شرط متعلق بوهب **فصل في مسايل متفرقة**
قوله لانه بمعنى او مجهول الاول راجع الى صورة هبة الدار والدار
وهو قوله مجهول راجع الى قوله على ان يعوض في الهبة والصدقة
شيئا **قوله** ولا تنس ما امر الله الي سواد وجواب ذكره فلا
مفسر وفي الدرر فتال واعتراضا انه يلحق على الزوج او يعرضه شيئا

منها بان المراد بما الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائز ان
لا يقيم يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه عنها شيئا
من المعين الموهوبة فهو نكاح صحيح لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه
شيئا منه اقول في مختار الشق الاول وقوله في الشرط جائز ان ممنوع
وانما يجوز ان اذا كان العوض معلوما كما عرفت من المباحث السابقة
ومرج به بمعنى شرح الهداية انتهى **قوله** جائز العمري وهي ان يجعل
داية المهر له بفتح الميم مدة عمره فاما مات تزود عليه فهذا الشرط
باطل وتكون لورثة المهر بعد موته **قوله** لا يجوز ان يقي وهي
ان يملكها بعد موته فيكون تملكها مضافا الى زمان موته وانما لا تجوز
لعدم التملك في الحال وقال ابو يوسف تضع الرقبي ايضا بناء على انه
ملك في الحال تذا في الذي يلحق **قوله** هدايا عوضا للهبة صرح
بالعوض امر لا الذي يظهر وانه اعلم ان في العبارة سقطا وهو
قوله تكون عوضا بعد قوله للهبة فيصير تعديرا للام حكمها
هدايا عوضا للهبة تكون عوضا صرح بالموض امر لا ونحو عبارة
قاضي خان رجل تزوج امرأة وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة
لذلك عوضا وزفت اليه ثم فارضا فقال الزوج كنت بعثت
ذلك عار في دارا واد يستقر وارادة المرأة استقراد العوض
ايضا قالوا القول قول الزوج في متاعه لانه انكر التملك للمرأة
ان تستقر ما بعثت لانها تزعم انها بعثت عوضا للهبة فانه لم
يكن ذلك هبة لم يكن عوضا فكان لكل واحد منهما ان يستقر متاعه
وقال ابو بكر لمساكن رجما منه ان صرح حين بعثت انها عوض
فذلك وان لم يصرح بذلك لكنها نوت انه تكون عوضا كان ذلك
هبة منها وبطلت بينهما انتهى **قوله** اذا لم يوجب انفساخ عقد
صحة او سلم اي فاذا اوجب انفساخ عقد صرف او سلم فلا بد من
القول كما اذا دفع المخرقة هبا ليصرفه بنفسه ووجد منها ما لا يباع

والقبول ثم وهبه الفضة او ابراه منها فلا بد من القبول كما ان
من يبيع لا يجوز له ان يبيع ما يملكه من المديون منه او وهبه
له توقف على قبوله قال في المخرج قلت قولهم هبة الدين
من عليه الدين لا يتوقف على القبول منقوص بدين الصرف والسلم
فان ربح الصرف او السلم اذا ابراه المديون منه او وهبه له توقف
على قبوله قلت احبب عنه بان توقفه على ذلك لا من حيث
انه هبة الدين بل من حيث انه يوجب اقتساح المقدم بفوات
القبض المستحق بمقد الصرف والسلم واحد الما قد ين لا ينفذ
بفسخه فلماذا توقف انتهى **قوله** ان الهبة تملك ولا يبرأ استناد
يعني فالهبة لا بد لها من القبول والا يبرأ لا يحتاج اليه **قوله** ما على
ايه اي من الدين لان الكلام فيه اقول لكن مقيد بما اذا اموت
بالقبض واذا لم تامر فلا يصح كما في الخرافة وفي التينة ولو وهبت
بهرها الذي على زوجها لولدها الصغير وقبل الاب لا يجوز له
غير مقبوض وبه ماخذ انتهى **قوله** على ان يكون له لم يجوز اي لو
رفع للدين قدر الدين الذي له على مديونه على ان يكون الذي
له على الدين للدافع لا يجوز لانه يستلزم هبة الدين من غير
من عليه الدين وفي حاشية البيهقي هو مطلقا ولا بد من تقييده
فانه قال في جوامع الفقه ومن قضى دين غيره على ان يكون له ما
على المطلوب ورضي به فامر الطالب بقبضه جائز انتهى **قوله**
ولو كان وكيله بالبيع فلو دفعه للوكيل عن دين المشتري على ان يكون
ما على المشتري للوكيل لا يجوز **قوله** لانه مع الاضافة لنفسه
يكون تملك اقول يمكن التجوز في الاضافة بان يقال الدين الذي
لو اي صورة فهو في الحقيقة لفلان فيكون اقاررا ولا ينافي قاعدة
الا تشابه لانه يصير معناه ان سمي بيه صورة وفي الحقيقة دين
لفلان قال السيد المحوي في حاشية الاشباه او ليس من تملك

الدين من غير من عليه الدين ما اذا لم قال المحاوي القدر سي بعد
لامه فان قال الدين الذي له على زيد هو له ولم يسلمه على
القبض ولكن قل اسمي في كتاب الدين عارية صحيح ولو لم يقبل هذا
لا يجمع انتهى فاذا علم هذا علم منه انه اذا فوي هذا المعنى يجمع ايضا
وبالجملة احكام مدين لا بد منه اما التصريح بقوله اسمي فيه
بعبارة او النية المذكورة والله اعلم **قوله** ولا رجوع فيها جملة
ستائفة وليست بداخلية تحت التشبيه والا لنسد المعنى
فلما مل وصوفها للصدقة وفي التدوير الصدقة بعد القبض
لا الهبة لا تقع لما لا يقبض وايضا الرجوع في الصدقة بعد القبض
انتهى **قوله** ولو على غني اي ولو تصدق على غني ليس له الرجوع
قال في الهداية ولا رجوع في الصدقة لان المقصود هو الثواب
وإن حصل وكذا اذا تصدق على غني استغسانا لانه قد يقصد
بالصدقة على المعنى الثواب انتهى وقال في النهاية ثم التصديق على الغني
يكون قربة يستحق بها الثواب فقد يكون غنيا بملك النصاب
وله عيال كثير والناس يتصدقون على مثل هذا لنيل الثواب
لا يري عند اشتباه الحال يتبادر الواجب من الزكاة بالتصدق
عليه ولا رجوع له فيه بالا تعاق وكذا ذلك عند العمل بحاله لا يثبت
له حق الرجوع عليه كذا في المبسوط انتهى وفي التمسك في الفقير
والغني يستقويان في عدم الرجوع وقال بعضهم ان له الرجوع على
الغني انتهى اقول ثم اعلم ان هذا المقتضى انما هو في الرجوع فيما
تصدق وعلى غني واما التصديق على غني فلا يجوز عند العمل بحاله والله
قال في الهداية ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصابا من امواله
لان دين الغني الشرعي مقداره والمنقول هم المصارف انتهى **قوله**
ولا رجوع في الصلاة بل في اربعة في الاشياء لا جبر على الصلاة الا في
سائر منها نفقة الزوجة والثمانية العين الموصى بها على الواك

ونفها الى الوصي له بعد موت الوصي مع انها صلة شرعية الثالثة
 الشفعة يجب على المشتري تسليم العتار الى الشفيع مع انها صلة شرعية
 ولذا لومات الشفيع بطلت الشفعة كذا في شرح ادب القاضي الصادر
 الشهيد الرابعة يجب على الناظر تسليم مال الوقف للوقوف عليه مع
 انه صلة لمحضا انتهى قال الحوي فان قيل لو كان صلة كيف يجبر الزوج
 على التسليم قلنا يجوز ان يجبر لا توي ان من اوصي ان يوصى به عبده
 من فلان بعد موته فمات الوصي فان الورثة يجبرون على تنفيذ
 الوصية في العبد وان كانت صلة ولومات العبد تبطل الوصية وكذا
 الشفيع يستحق على المشتري تسليم الدار اليه بالشفعة والشفعة
 صلة شوعية وكذا لومات الشفيع بطلت الشفعة ومنه يعلم ما
 في عبارة المصنف من الغلل في النفل حيث عبث عن الوجوب في المذكر
 بالجبر والواقع في شرح ادب القاضي لتغيره بالوجوب وقد قدمنا
 انه لا يلزم من الوجوب الجبر فتنبه لذلك انتهى **قوله** واهب
 دين ليس يرجع مطلقا اي اذا اوهب دينه على مد يوفيه من مديون
 لم يكن له ان يرجع فيه لانه سخط عنه فانه قد بعض الدين بذمته فيكون
 بالقبول ومن ملك دينه عليه سخط ذلك عنه والشافع يكون مثالا
 فلا يتحقق الرجوع فيه كذا في البسوط **قوله** وابواه ذي نصف
 يصح قال بن الشحنة مسئلة البيت من النصف وقاضي خان قال واذا
 كان الدين بين شريكين فوهب احدهما نصيبه من المديون جاز
 وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الوجب انتهى **قوله** على حجة
 او تركه ظله الخ اي لو وهبت مهرها على ان يجبرها بالمد على ان لا يظلمها
 فلم يوفه بالشروط فاختلفوا فيه والمختار انها نفوذ عليه بالمهر قال بن
 الشحنة اموات تركت مهرها للزوج على ان يجبرها فلم يجبرها قال محمد بن
 مقاتل مهرها عليه على حاله واختلف المشايخ في هذا الفصل والمختار
 للفتوى ما قاله نصير ومحمد بن مقاتل انه يعود لان الوصي بالهبة فان

شروط

بشرط العوض فاذا انعدم العوض انعدم الرضى والهبة لا تصح بدون
 الرضى وايده بما ذكره في مواضع اخرى وهبت مهرها لزوجها طمعا
 بقوله انه يقطع لها ثوبا كل حول مرتين مقدره وقد انقضى
 حولان ولم يفعل فهذا على وجهين اما لان لم يكن مشروطا
 في الهبة او كان ففي الاول لا يعود مهرها وفي الثاني
 يعود في عمل الحصول الهبة بشرط العوض ولم يحصل قال
 وكذلك اذ اوهبت مهرها لزوجها بشرط ان يحسن اليها
 فلم يحسن كانت الهبة باطلة لما قلنا وهذا يؤيد ما اخرنا
 من القول في جنس هذه المسئلة وقال في قاضيات ويمكن الفرق
 بين مسئلة الحج ومسئلة ترك الظلم ما حاصله انها في الحج شرطت
 عليه نفقة الحج فكانت هبة بشرط العوض فاذا لم يحصل لا يتم
 وترك الظلم لا يصلح عوضا وقال في بعض النسخ عن ابن مقاتل
 ان شرطت عليه ان لا يظلمها فقبل ثم ضربها انه يعود
 وعندي اذ اضربها انما لا يسقط المهر اذ اضربها بغير حق
 اما اذ اضربها التا ديب يستحق عليها لا يعود المهر لانت
 ما كان حقا لا يكون ظلم انتهى فالحاصل ان لا فرق على ما
 عليه الفتوى بين مسئلة الظلم ومسئلة الحج على ما عليه
 الفتوى انتهى **معلق** تطليق الخ اي لو قال ان ابرأني
 عن المهر وتزوجت عليك فانت طالق فابراءته عن المهر
 فرد ابراءها فله ان يتزوج باخري ولا تطلق زوجته لانه
 برد الا برأه بطل ابراءها فلا يحث فلا يقع الطلاق
 وان قبض الانسان مال ببيعة الخ اي لو باع متاعا وقبض
 بالخ من الثمن المشتري ثم ابرأه البايع المشتري من الثمن بعد القبض
 يصح ابراءه ويرجع المشتري على البايع بما كان دفعه اليه من
 الثمن ومثله الدين يعني لو ابرأه الدين المديون بعد ايفاء

الدين وقبضه صح ورجع المديون عليه والاصل فيه ان
 الدينون تقضي بامثالها لا بغيرها فاذا ابرأنا في الذمة
 بقي ما قبضه لا في مقابلة شيء فيسحق المطالبة به
 ويلزمه ردة اذا طالب به كذا ذكره ابن شحينة عارفا
 الى النهاية والبسوط **قوله** ومن دون أرض في البناء
 صححة أي الهبة في البناء بدون الأرض صححة كذا في
 الذخيرة والمنية والتتمه واستدل في التتمه ما في كتاب
 الشفعة ان المشتري اذا قال لا اشتري الأرض والبائع وهب
 الى البناء وقال الشفعة لا بل اشتريتها فالقول قول المشتري
 انتهى وعندي فيه نظر وينبغي ان لا يصح هبة البناء بدون
 الأرض لان القبض شرط في الهبة وهذا بمنزلة المشاع وده
 صرحوا في كتاب الرهن بان رهن البناء دون الأرض
 وعكسه لا يصح لانه بمنزلة الشايع فتأمل كذا في شرح
 ابن شحينة فقول الشارح قلت وجه توقيفي ليس منه وانما
 هو من سبق عليه **كتاب الاجارة** في القاموس
 الاجر الجزاء على العمل كالاجارة مثلثة تج اجور واجار والركب
 الحز والمهر اجره وياجره وياجراه كاجره انتهى وفي
 القاموس في بحر كات الهبة كذا في القاموس بيع المنافع كذا في الهبة
 انتهى وفي حاشية الرعي على البحر كسر الهبة هذا هو المشهور
 وحكي الرافي ومما حكاه قاله هي بالنظم اسم لما خوذ مشق
 من الاجر وهو عوض العمل والاشيخ رضي الدين الشافعي
 حكى الاجاره بالفتح ايضا انتهى **قوله** ليجنبها بين يديه اي ليس
 بين يديه والجنب محركة ان يجنب فرسه في فرسه في الساق فاذا فتر
 الركوب تحول الى المجنوب كذا في القاموس وسيأتي ان جنب يستعمل
قوله أي دار لا يسكنها بالانفاقية في البحر وعجزه او دار الا

لكن يظن الناس انها له انتهى فها في بعض النسخ لا يسكنها
 بيم بعد اللام تحريف من النسخ **قوله** ولا ينعكس كليا
 لا شك ان الشرطية المتصلة سواء كانت كلية او جزئية لا تفكر
 او جزئية وهي قولنا قد يكون ما صلي اجرة صلي ان يكون
 ثمنا وهذا صادق لا شك فيه فكانه والله اعلم اراد به الحكم
 المعنى اللغوي فينبغي ان يقول وليس كذا صلي اجرة صلي ثمنا
 وانما ذكره بقوله ما لا يجوز ثمنا لا يجوز اجرة فهذا يقتضيه
 القضية المذكورة الا ان يقال جاء اطلاق العكس الكلي في
 اللغة بهذا المعنى ايضا **قوله** بخلاف العكس اي بخلاف الاجارة
 غير عوض فانها غير صححة حتى لو قال اجرتك هذه العين بغير
 عوض كان باطلا او فاسدا لا يمكن ان يكون هبة كذا في فتاوى
 تاضيخات او معناه ان العارية لا تنقصد بلفظ الاجارة **قوله**
 للوجر بيعها اليوم وتبطل الاجارة اي الاجارة المضافة تبطل ببيع
 العين قبل مجي الوقت المضافة اليه قارة المنع واذا دلتها تجوز مضافا
 كما لو قاله اجرتك هذه الدار غدا وللوجر بيعها اليوم وتنقضي
 الاجارة كما في الخلاصة وفي الحاشية ولو كانت الاجارة مضافة
 الى الغد ثم باع من غيره قاله في المشتق في رواية ليس
 للوجر ان يبيع قبل مجي الوقت وفي رواية قاله اذا باع او
 قبل مجي الوقت جاز ما صنع والفتوي على انه يجوز البيع
 وبطل الاجارة المضافة وهو اختصار حسن لا يمه للملوك في
 انتهى **قوله** ان الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو يعقود
 قاله في البحر الرايق وقد افق الصدر الشهيد بعد الزيادة
 على الثلاث في الضياع وعلى سنة في غير ذلك الا اذا كانت المصلحة
 في غيره قاله في المحيط وهو المختار للفتوى انتهى ومراد المصنف عند
 شرط الواقف فان لم يصر الواقف على شيء فآجره الناظر اكرمه لا يجوز

الا اذا كانت اجارتهما اكثر انفع للفقراء والناس لا يرغبون في
استيجارة فليقيم ان يرفع الاموال القاضية حتى يواجرها اكثر لان
القاضي ولاية النظر على الفقراء وعلى الميت ايضا وليس المقام ان
يواجرها بنفسه كذا في فتاوى قاضيان انتهى قوله قال في
قاضيخان رجل اجر داره اجرة طويلة مرسومة او اجرها غير
مرسومة الى مدة يعلم انهما لا يعيشان في تلك المدة قال بعضهم
يجوز ذلك وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز الاجارة
انتهى وفي انفع الرسايل قال المتقدمون من اصحابنا يجوز اجارة
اي مدة كانت وقال المتأخرون لا يجوز اجارة اكثر من سنة واحدة
وذكر في الاختصار شرح المختار قال فضل لا يجوز اجارة الوقف اكثر
من المدة التي شرطها الواقف لانه يجب اعتبار شرط الواقف فان
لم يشترط مدة فالمقدمون من اصحابنا قالوا يجوز اجارة اي مدة
كانت كان القاضي ابو علي النسفي يقول لا ينبغي المتولي ان يوجر اكثر
من ثلاث سنين ولو فعل جازت وصحت وعلى هذا القول لا يحتاج
الى المحيلة التي ذكرناها في الاجارة الطويلة وقال الفقيه ابو بكر
البلخي انا لا نقول بفساد هذه الاجارة اذا اجردة طويلة وذكر
في المحيط اذا اراد المتولي ان يعقد على المنفعة او على العين فان
عقد على المنفعة بان آجره سنين معلومة باجرة مثلها ينظر ان
كان الواقف اشترط ذلك قال المتقدمون من مشايخنا انه يجوز
ذلك لان الواقف فوض الاموال المتولى فنترك مغزلة الواقف والواقف
ان يوجر سنين كثيرة فكذا من يقوم مقامه وقال الشيخ ابو بكر
البلخي والامام شيخ الاسلام ابو الحسن علي السغدري انه بقاء بفساد
هذه الاجارة اي انا اجل الوقف خمس سنين ولو آجره مدة طويلة
وحل في الخلاصة في الفتاوى عز الامام علي السغدري انه لا ينبغي له
ان يفعل ولو فعل صحها الاجارة فاجتمع لنا من اقوال المتأخرين

على عدم اشتراط التقدير في مدة الاجارة قوله ركن الاسلام
ابو الحسن علي السغدري وقوله ابي بكر البلخي وقوله القاضي علي
النسفي فصار قوله المتقدمين من اصحابنا وقوله هو لا والشيخ
من المتأخرين جهة واحدة وقوله الشيخ الحنفى وحده جهة
واحدة ومما الذي قاله في المختار ان الفتوى عليه انه كلام
المرسوس والذي يظهر من كلامه ان الاجارة الطويلة ارجح
من عدم جوازها اذ لم يشترط الواقف مدة فليست **قوله**
فالخط ظاهر في الاجارة اي المصلحة والمنفع ظاهرة في الاجارة
قوله لان كلامهما عقد على حدته وعدم المصلحة للوقف واليقيم
ظاهر في المساقاة ففساد ظاهر قال في المخ وفي فتاوى قاضيها
الموصى انا اجرا رضا اليقيم او استاجر اليقيم ارضا بما لا يقيم اجارة
طويلة رسمية ثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك ابوالصغير ومتو
الوقف لان الرسم في الاجارة الطويلة ان يجعل شيء يسير من مال
الاجارة لارض اليقيم او الوقف لا يصح الاجارة في السنين الاولى
لانها تكون باقل من اجر المثل فلا يصح فان استاجر ارضا لليقيم والوقف
بما دفع في السنة الاخيرة يكون الاستيجار باكثر من اجر المثل فلا يصح
فازا فسدت الاجارة في البعض في الوجهين بل يصح فيما كانت
عبر اليقيم والوقف على قوله من جعل الاجارة الطويلة عقدا
واحدا لا يصح وعلى قوله من يجعلها عقودا يصح فيما كان خيرا
اليقيم ولا يصح فيما كان شر اليقيم والظاهر هو الفساد في الكمال
انتهى قلت يستفاد من هذا فساد ما يقع في ديارنا كثيرا من ان
شخصا يربدان ياخذ كرم الوقف او اليقيم مساقاة فيستاجر ارضه
الخامسة من الاشجار لينتفع بمبلغ كثير وساقى على اشجاره بسهم واحد
من الف سهم وعدم الخط والمصلحة ظاهرة في المساقاة وان كانا ظاهرا
في الاجارة فهذا ايضا يفسد بالاول الفساد في المساقاة لان كلامهما عقد

جواز

بمقابلة السنين الاولى ومعظم المال
بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت الاجارة

على حدته والله اعلم **قوله** فجيب لاجر لدار قبضت ولم تسكن اي عند
مضي المدة قال في البحر نقلا عن القسمة تسليم للفتح في المصريح
التحلية بينه وبين الدار تسليم للدار حتى يحبس لاجر بمضي المدة وان
لم يسكن انتهى واما اذا تمكن من الانتفاع ولم تمتد المدة فلا يجب
الاجر في الحال لا بمقدار المدة التي يمكن من الانتفاع فيها وانما قدرت
بهذا القدر لئلا يفهم ان الاجرة يجب في الحال بالتمكن ويؤشده
ما في ايضاح الاصلاح فهم منه بطريق الدلالة وجوبها عند الاستيفاء
انتهى قال في القسمة في او التمكن منه اي القدرة على النفع في
المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي مضى اليه العقد
والاجارة صحيحة كما هو المتبادر واما اذا كانت فاسدة فقد
اشترط الاستيفاء بالمنفعة فلما استأجر دابة للركوب يوما خارج
المصر الى مكان كذا فذهب اليه بالداية بعد مضي اليوم بالركوب
لم يجب شي كما اذا اسكنها في المصر بعد التمكن من الاستيفاء **قوله**
بحكم الحاله فان كانت المستاجر هو الساكن في الدار جاز المنازعة بالقوة
للمجور وان كانت فيها غير المستاجر فالقول بالاستأجر ولا اجر عليه
كمسئلة الطاحونة وهي ما لو وقع الاختلاف في مستأجر الطاحونة
والاجر بعد انقضاء المدة في جريان الماد فانقطاعه فانه يحكم
الحال فان كان جاريا حال المنازعة فالقول بقوله من يدعي
الدوام والا فالقول بدعي **قوله** كما في البيع فانه اذا لم
يوجد في البيع الصفة التي اشتراها للرغبة فيها كالخياطة وكما في
لفظ خير المشتري **قوله** وكذا البيع اي اذا اشترى دارا وقبض منها
ولم يذهب الى الدار فان كان المفتاح بحاله يثبت له ان يعقبه من
غير كلفة يكون قابضا والا فلا كذا في فتاوى سمرقند وقال في
ان قال له قبض المفتاح وافتح الباب فهو تسليم والا فلا كذا
في البيع وبه علم ان قوله وقيل متعلق بمسئلة البيع **قوله** بل

تضمن

تضمن اي بل الخياط تضمن الفاتق قال في البيع ولا يخفى ان ما
ضمنه الاجنبي يكون للخياط لكونه بدليا ما اتلفه عليه حتى سقطت
اجرة انتهى الاصح لا في الخلاصة رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه
فقطعه ومات لا يجب شي من الاجرة لان الاجرة في العادة للخياط
لا للقطع وهو الاصح انتهى وبه جزم من الفتاوى الزينية
وفي فتاوى قاضينا رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه
الخياط فمات قبل الخياطة قال عيسى ابن ابيات لا اجر له لان
المقصود من الخياطة دون القطع ولان الاجر مقابل الخياطة
وقال ابو سليمان الجوزجاني له اجر القطع وهو الصحيح وفي
البرازية كما في الخلاصة ينبغي ان يحكم العرق في ذلك فيفتي كذا في
الفتح اقول قال السيد المحمدي في حاشية الاشباه قال في الخاتبة
نفع الخياط الثوب ومات قبل الخياطة له اجر القطع هو الصحيح
وفي الظهيرية مثله قال في جامع الضرائع وعليه الفتوى
ويصح في الخلاصة انه لا اجر له وقد ترك المذكر الصحيح
فادهم انه متفق عليه وينبغي اعتماده في الخاتبة لتأييده على
مقابلته بان الفتوى عليه انتهى **قوله** ولا غرم عليه لعدم النعمة
وقال لا يضمن الخياط من العبادة ان الاختلاف في الجنازة بين
المستاجر والذي في البحر والمخ ليس كذلك وبضعبارة المنح
ولا غرم عليه لانه صار مسلما بالوضع في بيته فاستحق المسمى و
لم توجد منه جنازة فلا ضمان عليه اجماعا فافاد انه لو كان الخبز
في غير بيته المستأجر فاحترق فلا اجر له ولا ضمانات عند
المنفعة وعندنا ان شأضمنه دقيقتا مثل دقيقه ولا اجر له
وان شأضمنه منه الخبز واعطاه الاجر انتهى **قوله** لتقصير
عمره فانه لانه اذا احترق قبل الاخراج فعليه الضمان في
قوله صما بنا جميعا لانه مما جنته بداه بتقصيره في القلع

من التور فان ضمنه قيمته بحوزة اعطاه الاجر وان ضمنه دينا
لم يكن له اجر كذا في غاية البيان انتهى **قوله** ولا ضمان لو شرط
الما قبله به لا يضمن في الاحتراق اتفاقا لانه معقد بالتقصير
قوله والاصل في ذلك الفرق قال الزبيدي الطبايع ان يطالب الاجرة
بعد ما غرق الطبايع لان الفرق عليه هذا اذا كان يطبخ للوليمة
وان كان يطبخ لاهل البيت فليس عليه الفرق لان العادة لم يجر
به والمعتبر هو العادة في موضع لا يضر فيه انتهى **قوله**
ولو دخل بنا بربنا للتعدية اي لو اخل المتاجر نارا في بيت
الموخر فوقع **قوله** بعد الاقامة هي النصب بعد الجفاف والتشرب
ان يركب بعضه على بعض بعد الجفاف كذا في الجوهرة **قوله**
كاملة في بيت المتاجر اي في ليس له الحبس لانه وقع التسليم
حكما **قوله** بشرط وغيره قال في البحر ولا يستعمل غيره ان
شرط عمله بنفسه لان العقود العمل بعينه كما لمنفعة في محل
بعينه واستثنى في الخلاصة الظاهر فان لما ان تستعمل غيره
والمراد من اشتراط العمل ان يقول له اعمل بنفسك او بيدك
ولا تفعل بيد غيرك كذا في الخلاصة اما اذا قال علي ان تعد
فهو من قبل الاطلاق كذا في المسقف فغلب هذا كان على
الشارح ان يقول في تفسير الشرط بان يقول له اعمل بنفسك
او بيدك لا بيد غيرك **قوله** انه لو دفع لاجنبي اه اي
اشارت بكونه في الاستحجار الى انه ليس له الدفع الى غيره بل لا
استحجار ولهذا قال في الخلاصة رجل دفع غنرا الى رجل
لينسجه كبرياسا فذفع هو الى اخر لينسجه فتمرق من يده الثاني
اجبر الاول لا يضمن واحدا منهما وان كان الثاني اجنبيا
ضمن الاول دون الثاني عند المحققين وعندهما في الاول
ضامن مطلقا وفي الاجنبي ان شاع ضمن الاول وان شاع ضمن الثاني

قوله ونقل ابن الكمال لم اجد في ايضاح الاصلاح له يمكن قال
القسستاني من استاجر رجلا ليذهب الى البصرة ويحضر بعاليه
العلومين فذهب فوجد بعضهم قد مات فجا بن بقوله فله
الاجرة بحساب من بقي اي فله اجر الذالك بكاله واجرا المجي
بقدر من بقي لان الاجر مقابل بنقل العيال لا بقطع المسافة
ولهذا لو ذهب ولم ينقل احدا منهم لم يستوجب شيئا و
قال الهندواني هذا اذا كانت المؤنة تغل بنقصات
العدد اما اذا كانت مؤنة البعض والكل سواء فيجب لاجر
بكاله كذا في الكرماني **قوله** قط ما بكر النصب والصك كذا في القفا
وربما يحتاج الصحاح تشديد الطاء الصك بالجائزة ومنه قوله تعالى
ربنا عمل لنا قطننا والكتابا انتهى **قوله** وعقوا على لزوم كل الاجر
قال في الشرنبلالية له الاجر كله بمقتضى قوله ولو استاجر
رجلا لا يصال قط او زاد الي زيد اذ للعقد عليه الا يصال
لا غير وقد وجدنا وجه تصنيفه لاجر علي ان المتبر صادق
بوجوب تمام الاجر انتهى والمسئلة فرضا صاحب المواهب
في الاستحجار لا يصال ورد للجواب معا ورايت بخط شيخ
شيوخنا علي المقدسي ما صورته وفي المسئلة فيود استنفذت
من الذخيرة وقاضيجان وشروح الهداية قيد بالكتاب
لانه لو كان له مؤنة كطعام فلا اجر اتفاقا قيد برده الجواب
لانه لو لم بشرط رد المجي بالجواب وترك الكتاب ثمة فنما
لو كان ميتا او غائبا فله الاجر كما لا قيد بالذالك اذ لو ذهب
بالكتاب فلا اجر له قيد بان وجده ميتا اذ لو جده حيا
ودفع اليه رآه بالجواب فله الاجر كاملا او كان المكتوب
اليه ولم يقرأ او رجع بغير الجواب فله اجر الذالك انتهى
قوله واختلف فيما لو مرقة فقال بعضهم يجب له اجرة الذالك

وقبل ينبغي ان لا يجب الاجرة ح لانه اذا ترك ثم انتفع به وارثه
 مجالا فاما اذا مرقه كما في الظهيرية **قوله** مات الاجراي
 المؤجر بكسر الجيم **قوله** حتى يستوفى الاجرة المعجلة في حياته
 الفصولين لو استأجر فاسدا وعجل الاجرة ولم يقبضه
 حتى مات المؤجر او مضت المدة فاراد المستأجر ان يحبس
 البيت لاجر عجله ليس له ذلك في الجائزة ففي الفاسدة
 اولى ولو مقبوضا صحيحا او فاسدا فله الحبس لاجر الجائزة
 عجلة وهو احق به لو مات المؤجر انتهى ومثله في الخاتبة
 ونسبة المفتي **قوله** بلا عر من علي الاول قال في العادة
 ولو اجره باقل وجب الاقل فان جاء آخر يستأجره باكثر فله
 ان يخرج الا ان يستأجره الاول باجر مثله انتهى وهو بعيد
 انه يعرض عليه فيما اذا كانت الاجرة بدون اجر المثل مع انها
 فاسدة كرا في حاشية الحموي على الاشياء **قوله** لكن في الاصل
 صحتها باجر المثل عبارة الاشياء لكن الاصل وقوعها صحيحة
 باجر المثل قال محشيها الحموي قبل عليه لزوم اجر المثل ظاهر
 لكن لم يتشخص المراد بقوله لكن الاصل وقوعها صحيحة
 انتهى ثم قال معناه انه لو ادعى احد انها بغبن فاحش لا يحكم
 بمجرد دعواه انها بغبن فاحش نظر الاصل المذكور بل
 يرجع الى قوله اهل البصرة والامانة وهذا المقرر بسقط
 ما قبل لم تشخص المراد بقوله لكن الاصل **قوله** ويقبل الزيادة
 اي القاضيه يقبل الزيادة على الاجرة الاولى لانها صادرة بغبن
 فاحش **قوله** وان شهدوا وقت العقد عبارة الاشياء ولو
 شهدوا وقت العقد لقال محشيها واصل بما قبله **قوله** والافان
 كانت اي ان لم يجروا انها وقعت بغبن فاحش فبطلت فان كانت
 اضرار وتعتال لم تقبل المفضل ان يجيم الزيادة التي تكون اضرا

في فتاواه

في فتاواه بالزيادة التي لا يقبلها الا واحدا واثنان ثم قال
 فان كانت الزيادة الزيادة على اجر الثلث في نفسه بالكمات
 الكل يرغبون فيها عرضت على المستأجر الاول فان قبلها فهو
 الاحق والا اجرها الناظر من الثاني انتهى **باب**
ما يجوز من الاجارة **قوله** اي دكان في القاموس
 الخانات دكان الخمار وبذلك الحنا رنقه انتهى ثم قال
 في باب النوب الدكان كرمات الخانات ح دكانين معرب
 انتهى وفي القاموس في هو كرمات معرب عند الجوهري عزني
 عند ابن فارس من دكنت المتاع اذا مضت بعضه فو بعض
 انتهى فعلم بهذا ان الدكان هو ما كان مظلا لاجل طابا جالط لانه هو
 الخانات يريده ما في البحر ص اجادة الدور والحوانيت بالبيان ما
 يحل فيها لان العهد المتعارف فيه السكوف فنصرف اليه **قوله** يبطل
 بالنقيض كلام متائف والاولي ويبطل بالثاني وثالثا ذلك لان
 انما له بما قبله يبطل معنى التسمية المفيد للاشتراك فليشمل **قوله**
 ودوم يمكن الزراعة قال في القنن ولو استأجره ولا يمكنه الزراعة
 في الحال لاحتمال جهتها الى السقي او كوي لانها راوحي الماء فان كانت
 حال يمكن الزراعة في مدة العقد جاز والافلا كما لو استأجرها
 في الشتاء تسعة اشهر ولا يمكن زراعتها في الشتاء جاز لما يمكن
 في المدة اما اذا لم يكن الانتفاع بها اصلا بان كانت سبعة فالاجارة
 فاسدة وفي سنة الاستبجار في الشتاء يكون الاجر قبا بالاكل
 المدة لا بما ينتفع به فحسب وقيل بما ينتفع به انتهى **قوله** ان
 كان الزرع بجو اي بوجه شرعي كذا في المخ وفي البحر فاعلم ان
 قاري الهداية ان كان الزرع بحق بان كان باجارة لا يجوز
 الا ان يوجرها مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغير
 سند شرعي صححت الاجارة انتهى اقول ومن المستند الشرعي

الاستقارة للزرع وقد تقدم انه لو استقار الزرع
لم تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع فقوله فان كان باجارة
ليس للمحصر ثم رابته في الزيلعي قال والمستعير كالمستاجر
حقا اذ ارجح العير قبل ان يستحصدا الزرع يبقى باجر المثل
الي ان يستحصدا الزرع دفعا للضرر عنهما رعاية لحقهما انتهى
وسباني متنا **قوله** مع في الفارع اي الاستيجار **قوله**
هذا الاستيفان لزوم القلع قال في البحر فان قضت المدة قلعا
وسلبها فارغة الا ان يغزو لم الموجر قيمة مقلوعها
ويملكه هذا استثناء راجع الى لزوم القلع على المستاجر
فاذا اذ ارضى الموجر بدفع القيمة لا يلزم المستاجر القلع
وهذا صحيح مطلقا سواء كانت الارض تنقص بالقلع او لا فلا
حاجة الى كلام المص على ما اذا كانت الارض تنقص كما فعل الشارح
بغيره لكن لا يملكها الموجر جبر على المستاجر الا اذا كانت
الارض تنقص بالقلع اما اذا كانت لا تنقص فلا بد من رضاه
انتهى قال الشيخ خير الدين الرمي لا يخفى ان ظاهر قوله ويملكه
الاطلاق فدخل فيه الحيز والرضي مطلقا في حالتي الضرورة
وعدمه وليس كذلك ولذلك قيل الشرح بقولهم هذا
اذا كانت الارض تنقص بالقلع ففي قوله لا حاجة الى كلام
المص على ما اذا كانت الارض تنقص بالقلع نظرا لما انتهى
قوله ليس لهم ذلك كذا في القنية قال الشيخ خير الدين الرمي
اقول ذكرها بعد ان رسم سنم قح لا سماعا للتكلم او هو المعنى
لشرف الائمة المكي والقاضي عبد الجبار وقال فيها قيل
لها فلو اني الموقوف عليهم الا القلع هل لهم ذلك قال لا
وقد قالوا لا تقويل ولا التفات الي كل ما قاله صاحب القنية
بخالف الكواشف القواعد ما لم يعضده نقل عن غيره وقد عاهد

بما في اوقاف الخصاص ووجهه ان كانت رعاية الجانبين من غير
ضرر وعدم الفائدة في القلع اذ لو قلع لا توجر باكثر منه
فعليه اذ امانت المستاجر فلو رثته الا للميت فليكون
مخصصا لكلام المتون ولو حصل ضرر قائم وجو الضرر
بان كانت المستاجر او وارثه مغلسا او سبي المعاملة
او سلبا يخشى على الوقف منه او غير ذلك من انواع
الضرر لا يجبر الموقوف عليهم تا مل انتهى وفي الفتاوى
الخيرية سئل فيما لو استأجر ارضا وقفا وبني فيها دار انقضت
مدة الاجارة هل للمستاجر ابقاءها باجر المثل اجاب بان
اطلاق المتون يقتضي انه ليس له ذلك ويكلف بالقلع ونقل
في البحر عند القنية واوقاف الخصاص بان له ذلك حيث لا ضرر
وان ابي الموقوف عليه ليس له ذلك فراجع انتهى **قوله**
والرطوبة قال العيني وهو البرسيم قال القسستاني و
الرطوبة والكراث ونحوهما كالشجر **قوله** ليجنبها جنب
الدابة جنبا بالبحر يكادها الى جنبه وكذلك جنب
الاسر ومنه قولهم خيل مجنبة شدد للكثرة والجنبيه
الدابة نقاد وكل طابع منقاد جنب والاجنب الذي لا يتقاد
انتهى حاصل ما في الصحاح لمخصا **قوله** وتعين اول
راكب ولا يسري فيما اذا اطلق ولم يقيد هاراكب ولا يس
قال في المنج واراذا بالاطلاق التعميم بان ياتي بلفظ
دلالة العموم من غير تقييد براكب ولا يس معين لا الاطلا
المعطى عليه عند الاصولييين فلو قال على ان تركب
من ثبت مع العقد ولو استأجرها للركوب مطلقا ولم
يسم من يركبه لا يصح الاجارة والفرق ان في الثانية
الركوب بان مثالا من شخصين كالجنسين فيكون مجرولا فلا يصح

في الاولى رصف المال بالقدرا الذي يحصل في ضمن الركوب
فصار المعقود عليه معلوما وان فسدت فلور كيهما او
ركب بنفسه وجب السعي استحسانا وتنقلب صحيحة ولا ضمان
عليه عند الهادي واذا صحت عند التعميم تعين اول رايك
ولا تبس لتعيينه مراد من الاصل فصا ركا لنظر عليه ابتداء انتهى
وسخران تعني قول الشارح ولولم يبين اي لولم يعلم من ركب
ولم يسم تعيينا فسدت واما معنى قوله لولم يقيد بها التعميم
فالضمان الهبارة **قوله** لانه مع الضمان متمنع علة لقوله الضمان
ولا اجر كما لا يخفى ولا عبرة السلامة لانه تقرر عليه الضمان فلا اجر
له سواء سلم ام لا وليس علة لقوله لانه لما سلم **قوله** ومثله
في الحكم اي في كونه يضمن اذا عطيت مع المخالفة كذا في **قوله**
كالفسطاط حتى لو استاجره فدفعه الي غيره اجارة او اعارة
فنصبه وسكن فيه ضمن عند ابي يوسف لتفاوت الناس
في نصبه واختيار مكانه وضرب اوتاده وعند محمد
لا يضمن لانه للسكنى فصار كالدرك في **قوله**
واخذ كالسهم والشعر **قوله** يعني لو استاجرها لم يمل
مقدار من البر لا حمل مثل كبله سمما او شعيرا وكذا مثل
وزنه على الاصح لان ضرر الشعر في حق الدابة عند
عند استوائهما وزنا اخف من ضرر الحنطة لانه ياخذ من ظهر
الدابة اكثر مما ياخذ الحنطة فيكون اخف عليها بالابسا ط
ويذكر ان يفتي الصدر الشهيد كذا في التبيين **قوله**
وان كانت تطبق حملها اي الاثنان قال في البحر وقيد
بكون العطب بالارداف لانه لو حمل على عاتقه ضمن جميع
قيمتها لكونه اي الثقل مجتمع في مكان واحد فسوق عليها وان
كانت تطبق حملها ذكره في النهاية انتهى **قوله** ولوركب على موضع

الحمل

المال اي لوركب صغيرا او حمل متاعا على مكان الحمل الاول نعطب
ضمن الكال قال في النخ نقلا عن البحر ولوركبها وحمل عليها
شيا يضمن بقدر الزيادة وهذا اذا لم يركب موضع
الحمل بل يكون ركوبه في موضع والحمل في موضع اخر
اما اذا ركب على موضع الحمل ضمن جميع القيمة ذكره
خواهر زاده انتهى **قوله** وكذا لو لبس ثيابا كثيرة
اي لو استاجرها ليركبها ثم لبس من الثياب اكثر
ما يلبسه الناس ضمن كذا في **قوله** ولولا يلبسه
اي لو لبس ما يلبسه الناس ضمن بقدر الزيادة **قوله**
مع التضييع اي لنصف القيمة كذا في النهاية والمحيط
وفيهما لا يقال كيف اجتمع الاجر والضمان لانا نقول
ان الضمان لركوب غيره والاجر لركوب نفسه **قوله**
ثم ان ضمن الراكب اي المالك ان ضمن الراكب
قوله رجع اي ان يدفع امكن استاجرا من الراكب
رجع على الراكب **قوله** صار غاصبا فوجب عليه الضمان ولا
اجر عليه لان الضمان والاجر لا يجتمعان كذا في البحر
وكان يتبعني على الشارح ان يقول فوجب الضمان عليه لا
الاجر **قوله** لكن في السراج الوهاج عن المشكل قال في النخ
قلت وفي السراج الوهاج وفي المشكل قوله فاردف
رجلا معه خرج مخرج العادة لان من العادة ان المستاجر
يكون اصيلا ولا يكون دويفا حتى ان المستاجر لو جعل
نفسه دويفا وغيره اصيلا فحكمه كذلك انتهى **قوله**
ولا مخالفة بين ما في الغاية وبين ما في السراج لان في الغاية
حكم بالضمان بلا اجر كما ذكرنا في المقالة الاولى وفي
السراج قال الحكم كذلك فلا مخالفة فان الحكم بالضمان

في الكلام

في الاول ان كان بالكل كالكل وان كان بالنصف فبالنصف فلا
 فرق **قوله** خلاف ما في الخلاصة ففهمنا ولو تكاري دابة ليحمل عليها
 عشرة مخاتيم فحمل في جوائز عشرين تحتوما واسورب الدابة
 فوضعت عليها لاضمان على المستكبر لان صاحب الدابة هو الوضع
 ولو حملها جميعا ضمن ربع القيمة لان النصف ما دون فيه
 والنصف الاخر بغيره وان ولو كان الحمل عدلين حمل كل واحد منها
 عدل لا فوضعتا جميعا لم يضمن وكذا لو حمل المستاجر او كالات
 دابة الدابة حامل للزيادة وان حمل رب الدابة او كالات المستاجر
 ضمن نصف قيمة الدابة انتهى لهذا المخالف لما استفادة من غاية
 البيان اقول بقرينة ان يحمل ما في غاية البيان على ما في الخلاصة
 لان عبارة غاية البيان ممكنة ولو حمل كل واحد منهما جوقا
 وحده لاضمان على المستاجر ويجعل حمل المستاجر ساكنا مستحقا
 بالعقد انتهى فلو يقال معناه لاضمان على المستاجر اذا كان هو المالك
 او لا لم يخالف بما في الخلاصة فليست **قوله** واذا دابة زائدة اذ انها
 من جنس المسمى اقول في البحر عند قوله الماتن وبالنزاية على الحمل
 المسمى ما زاد وقيد الشارح بان تطبيق الدابة مثلا ما اذا كانت
 لا تطبق ضمن جميع القيمة واشار بان الزيادة الي انها من جنس
 المسمى فلو حمل جنسا اخر غير المسمى وجب جميع القيمة واشار بها
 الى ان حمل الزيادة مع المسمى مع حمل المسمى وحده ثم حمل الزيادة
 وحدها فذلكت ضمن جميع القيمة انتهى فعنى قوله فلو من غيره
 ضمن الكل اي لو حمل من غير جنس المسمى ضمن الكل واما اذا
 حمل الزيادة من جنسه يضمن ما زاد الثقل كما قدم من صدر
 الكلام **قوله** حكم المكاري بطريق مكة من انه لا يضمن المستاجر
 بحمل الزيادة لانه عادة لا يحمل عليها الا للجمل لا المستاجر قال
 في البحر اما ان حمل الجمل نفسه وحده فلا كلام واما اذا حمل

المستاجر

المستاجر زائدا على المسمى فذا فتح الفص لا يضمن عندنا ومن منا
 يعلم حكم المكاري في طريق مكة وان كان لا يحمل المستاجر الزيادة
 على المسمى الا برضى صاحب الدابة ولهذا اقالوا بغيره ان يري
 المكاري جميع ما يحمله انتهى **قوله** وكهها بالباء الموحدة والهاء
 المهملة وهو ان يجزها الى نفسه لتقف ولا تجزي كذا في
 القاسوس **قوله** وبخاصة فيما زاد على التاديب بصيغة
 المجهول والصغير لضارب الحيوان ففي البحر واما ضرب
 دابة نفسه فقال في القنية وعن ابن خنيفة لا يضر بها اصلا
 وان كانت ملكه وكذا حكم ما استعمل من الحيوانات ثم قال
 لا يخاصم ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتاديب وبخاصة
 فيما زاد عليه انتهى **قوله** وكذا لو بدله اي كذا يضمن
 لو بدله الجمل بالجمل اخر لك قوله لان الحمار لا يختلف بالجمل
 وبغيره يقتضي انه لا يضمن ففي العبارة تحريف ولهذا قال
 في حاشية الدر على الخ عند قوله وكذا اذا بدله لان الحمار
 لا يختلف بالجمل وبغيره وكذا في غاية البيان انتهى اقول
 لهذا سقط وقد تبع صاحب البحر حسيما وحده في نكته
 انتهى ويقول العبد الضعيف والذي في قاصصان وهو صريح
 في انه لا يضمن في تبدل الجمل بالجمل المماثل وبغيره رتب
 وان استأجر دابة بغير الجمل فالجملها او كانت ملجئة فنزع الدابة
 الجمل مثله وركب لا يضمن وان كانت تركب بغير الجمل فالجملها
 الجمل لا يلزم مثلها كان ضامنا انتهى **قوله** وحمله في البحر بصيغة
 الماض المعلوم مصطوف على قوله سلك طريقا فوقع
 في بعض النسخ او بحمله بحرف الجر وصيغة الصدر تحريف
 التناخ لمخالفة لنسخ المتن ومن الخ **قوله** بخياطة قباء
 قبل المراد بالقباء القراط وهو الذي يلبسه الا تراك

مكان القيص وهو ذو طاق واحد وقاد ظهير الدين القيص
 اذا قدم قبل كان قيا طاق وقيا طاق اذا خط جانباه
 كان قبضا وهو المداد بالقرطوب لان يستعمل استعمال
 القيص والقبض فيثبت له الخيار وفي غيرها لا يثبت له
 الخيار بل يضمن القيمة كذا في الزيلعي اقول فعمل منه
 ان قيا طاقين هو ما يرد احد طرفيه على الاخر وهو
 المواد اذا اطلق ولم توجد القرينة ولم يمتد احد
 في الدرر قيل هو يجري على اطلاقه لانها متقاربات
 في المنفعة لانه يشتر وسقط ويتنفع به انتفاع القيص
 فحين الموافقة والمخالفة فيميل الى أي الجانبين شاكرا
 يجب اجر المثل لمصو رغبة الموافقة والنجاة والسمي
 انتهى **قوله** وشرط عليه كل شهر اي شرط المولي على
 الاستاد ان يعطى لغلالة كل شهر كذا في الدرر **قوله**
 ويسقط في وقت العارة ضمير يسقط راجع الى الاجر
 والهدم الهدم اي لو استأجر دارا فقبضها فانهدم
 بيت منها يرفع عنهما من الاجر حصته ولا يومر ببنائه ويجوز
 بان اي التقدير يعني يعرف حصته من الاجر بالتقدير والحد
 ويسقط بتدريج وكذا لو انهدم جميعا يسقط الاجر
 مدة الهدم ولا تنسخ الاجارة مالم يفسخ المستأجر كذا في
 شرح الوهبانية وقبها غاريا الى مختصر المحيط لو استوفى
 النافع مع العيب يلزم جميع البدل فان بقي ما سقط من الدار
 لا خيار للمستأجر واختلف المشايخ في الانقضاء بدون
 فسخه اذا انهدمت الدار وانقطع ما الدحا والشرب عن
 الارض قبل ينفخ هذه العوارض وقيل لا ينفخ بدون فسخ
 وهو الاصح انتهى **قوله** حالف في قدر العارة امر خالف وقيل

وقادله امر وضمير فيها للعارة وضمير قوله للآمر اي انشرب
 الدار بالبناء فاتفقا على البناء واختلفا في مقدار النفقة
 فالقول قول ربة الدار والبيضة بينة المستأجر كذا في شرح
 الوهبانية وقوله يقدم مضارع مجهول من التقديم **قوله**
 مالم يفسخها المستأجر يدل على انه لا يحتاج الى قضاء القاضي
قوله لا خيار له اي لا خيار للمستأجر كذا في شرح ابن
 شامة **باب الاجارة الفاسدة قوله**
 ما مات شروعا باصلا دون وصفه الاصل فيه ان لم يدل
 الدليل على ان النقص للقبض لعينه او لغيره يصح باصلا
 لا بوصفه عندنا وان دل الدليل على انه للقبض لعينه ^{النقص}
 فهو باطل باصلا ^{وصفه عندنا وان دل الدليل}
 فالاول كالبيع بالشرط والدال على البيع بالخبر وصوم الايام
 للميت والثاني كالملاقح والمضامين جمع ملقوحة وهي
 ما في البطن من الجنين والمضامين جمع مصفونة وهي ما في
 اصلا ب المفعول من الماء وسبأ في امثلة الاجارة الفاسدة
 واما الباطل فكما يجار بالعدوم وفي الاشياء من دلت على
 كذا فله كذا فهو باطل انتهى **قوله** والاول اي للموهر الاول
 فنظر الاجارة الثانية **قوله** مات احد هما او بالعكس
 صورة الاولى بان مات احد المجرىين بعد ان اجر الواحد
 وصورة الثانية بان اجر رجل من رجلين فمات احد المستأجر
 كذا في عن علي الدرر **قوله** اي او اجر لاثنتين فمات احد
 اي احد المستأجر من فوازل يلج ما حاصله تجوز اذا اجر من رجلين
 لان العقد اضيف الى الكل ولا يشوب فيه وانما الشبوع يظهر
 كما تفرق الملك فيما بينهما وهو طار وكذا اذا مات احد المتأ
 فسخ العقد في نصيب الميت وبقي في نصيب الحي وهو طار

قوله ومقارنها يعطى على شرط
 طعام عبيد في البحر اجارة الارض ان وقف
 باجارة معلومة على ان الغام على المستأجر
 فاسدة صح

فلا يضر كأنشوع الطاري في الهبة انتهى **قوله** وجوزاه بكل حال
اقول ليس في الزيلعي تجويزهما بكل حال بل قاله الزيلعي
وفسد اجارة المشاع الامن الشريك وهذا عندنا يحنث
وعندهما يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه
لا يجوز في الصحيح ثم قال وفي المغني الفتوي على اجارة
المشاع على قولها انتهى وفي حاشية الدرر للشركي
وفي شرح الجمع لابن الملك واجارة المشاع على قولها
انتهى سواء كان يحتمل القسمة او لا بان يوجر نصيبه من دار
مشتركة من غير الشريك فاسدة عندنا بحسب رحمتهما
والفتوي على قوله انتهى **قوله** يعني الوسط منه اي
العرصة هو وسط البناء فهو تفسير للعرصة **قوله** وحمله في
عليها اذ اجهل المسمى قال في البحر وشارع بعدم مجاوزة
المسمى الى ان الكلام فلما اذا كان المسمى معلوما غير محرم
لانه لو كان الفاسد نجما لم يسمى كله او بعضه او لعدم
ليس فيه مسمى حتى يصح ان يبقى المجاوزة فلماذا اوجب
اجر المثل بالغاما بالغ وكذا لو كان الاجر خيرا او خيرا
فانه يجب اجر المثل بالغاما بالغ واستثنى الشارح ايضا
ما اذا استاجر دارا على ان لا يسكنها فاجارة فاسدة ويجب
لجر المثل بالغاما بالغ ان سكنها وفيه نظر لان الاجرة لم تكن
سماء فهي المسئلة المتقدمة وان كانت سماء ينبغي ان لا يجاوز
به المسمى كغيرها من الشروط وقد ذكرها في الخلاصة ولم يتعرض
للاجرة انتهى فمعنى قوله حمد الخ حيث قال في المسئلة
المتقدمة **قوله** وفسد في الباقي اذ لا يمكن تصحيح العقد
على جملة المشهور لجهالة لها وفي الزيلعي المشهور لانها لا
فلا يمكن دفع الجهالة فيها **قوله** هو الليلة الاولى ويومها

عفاويه يفتي آخره عن قوله بعض المشايخ قال الزيلعي
وكل شهر سكن اوله ساعة صح فيه لانه صار معلوما فتم
العقد برضاها فلا يكون لاحد منهما الاشاع عن المصنف
ومذاق قوله بعض المشايخ وهو القياس وفي الظاهر الرواية
لكل واحد منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر ويومها
وبه يفتي لان في اعتبار الساعة حرجا عظيما والمقصود
هو الفسخ في راس الشهر وهو عبارة عن الليلة الاولى
ويومها عرفا انتهى **قوله** كما لو عجل اجرة شهرين ليس بمأجل
للعذر بل نظير لما في المتن وقوله وليس للمؤجر اخراجه
قال في الزيلعي وكل شهر سكن اوله ساعة صح فيه لانه
صار معلوما فتم العقد فيه برضاها فلا يكون لاحد
الاشاع عن المصنف ثم قال ولو قدم اجرة شهرين او ثلثا
وفسد الاجرة فلا يكون في لواحد منهما الفسخ في قدر المجل
اجرة لانه بالتقدم زالت الجهالة في ذلك القدر فيكون
كالسكن في العقد انتهى **قوله** الا ان يسمى الكل بان
يقول اجرتها ستة اشهر لكل شهر بكذا وعين حقصة
كل منهما جاز العقد **قوله** اعتبر الامة اي في اعتداد
الشهر **قوله** لانه عليه الصلاة والسلام دخل حمام
الحجفة قال القسطلاني واما الحديث الذي روى ان
النبي صلى الله عليه وسلم دخل حمام الحجفة فموضوع باتفاق
اهل المعرفة بالحديث كما قال الحافظ بن كثير ولم تعرف
العرب الحمام ببلاذهم الا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم
انتهى وقاله المنلا على القاري في رسالة الاحاديث
الموضوعة حديثه وقوله عليه السلام حماما بالحجفة ذكر
الدميري في شرح المنهاج في الكلام على الماء المسخن

وذكر النووي في شرح المذهب انه ضعيف جدا نقول
 شيخنا ابن حجر المكي في شرح الثماني ان عليه السلام
 دخل حمام الخففة موضوعا باتفاق الحفاظ وان وقع كلام
 الدمري وغيره ولم يعرف العرب الحمام ببلاذهم الا بعد
 موته غلبت السلام ليس في محله وكيف يكون موطنه
 باتفاق الحفاظ مع اثبات الحفاظ الذي يري وتضعيف
 النووي اذ لا يخفى التفاوت بين الضعيف والموضوع
 مع ان الاثبات مقدم على النفي انتهى اقول لا بعد عن
 كلام الحفاظ بن كثير والشيخ ابن حجر المكي لان الحق بينهما
قوله وحديث انتهى من كسبه منسوخ قال في نراج
 الدراية روي انه عليه السلام نفي عن كسب التيس و
 كسب الحمام وقفت الطمان وزوي ابو اهرية انه عليه
 السلام قال من السحت غشيب التيس ومهر البغي وكسب
 الحمام ولنا ما روي ابن عباس انه عليه السلام احتم
 واعطى الحمام اجرة يتفق عليه ولو علم جرمها لم يعطه والله
 عز كسب الحمام قد انتسخ بدليل ما ذكر في اخر حديث ابى هريرة
 قال فانه رجل من الانصار وقال ان لي حماما وناضحا افعله
 ناضحا من كسبه قال نعم وقال اخر ان لي عيالا وجما افاطم
 عيالي من كسبه قال نعم فالرخصة بعد النفي دليل انتساح
 الحرمة اذ لو بقيت لما جاز ان يطعم رقيقه وعباده فانهم
 مكلفون بحرم عليهم ما حرم الله اكله انتهى اقول نفس
 لفظ صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
 احتم النبي صلى الله عليه وسلم واعطى الحمام اجرة ولو علم
 كراهية لم يعطه انتهى قال القسطلاني هو نص في ابا حنيفة
 واليه ذهب الجمهور وحملوا ما ورد في الرجوع على التنزيه

وذهب الامام احمد وغيره الى الفرق بين الحر والعبد
 فكل من الحر الاحتراف بالحجامة ومنعوا لا تناف على
 نفسه وابطاحوا للعبد مطلقا للحديث بحصة عند
 مالك واحمد واصحاب السنن ورجاله ثقة انه
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الحمام فنسأه
 فذكر له الحاجة فقال اعلفه نواضحك انتهى **قوله**
 بخلاف بقية الجوانب تاي لاجل الارضاع لعدم التعارف
 لعدم جواز اجارتها مطلقا فانها لهما وحرهما جاز
 قال الزيلعي القياس ان لا يجوز استئجار الظئر لانها ترد
 على استئجار لكة العين وهو اللبون فصار كاستئجار البقرة
 وانشاء لئرب لبنها او البستان لباكل ثمرة لكن جواز استئجار
 الظئر استحيانا انتهى المقصود منه **قوله** خلافا لما ذكره هكذا
 في العين حيث قال وعند مالك يمنع من الرطى **قوله**
 ونحو ذلك من الاعذار بان يتقيا لبنها او لا ياخذ ثديها
 ولها تنسجها اذا كانت تشاذي منهم وكذا اذا لم يجز لهما غاذا
 بالارضاع كذا في العين **قوله** هو الارضاع والتربية لا اللبون
 والتغذية قال الزيلعي فان ارضعته بلبن شاة فلا
 اجر لها لانها لم تات بالعلل الواجب عليها وهو الارضاع
 وهذا الجار وليس بالارضاع وهو غرض ما وقع عليه عقد
 الاجارة وفي المحيط لو استأجر شاة لترضع جديا او صبيبا
 لا يجوز لان اللبن المباع قيمة فوفقت الاجارة عليها وهو
 مجهول فلا يجوز وليس اللبن المراء قيمة فلا تقع الاجارة
 عليه وانما تقع على فعل الارضاع والتربية والحضانة انتهى
قوله ويغني اليوم بصحتها لتعلم القرآن اقول قال
 في الكفر والفتوى علي جواز الاستئجار لتعليم القرآن

قال الزبلي والعيني وهو مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ
استحسنوا ذلك لظهور التواني في الامور الدينية وكسل
الناس في الاستحياب وكذا يجوز على الامام في هذه
الايام لان الامية كانت لهم عطليات في بيت المال وانقطع
اليوم بسبب استيلاء الظلمة عليها وفي روضه الزبد
كان شيخنا ابو محمد عبد الله الحنظلي خيري يقول في
زماننا يجوز للامام والمؤذن والمعلم اخذ الاجرة
انتهى اقول يدل على جواز اخذ الاجرة ما رواه البخاري
رابوداود والترمذي وهذا لفظ البخاري عن ابن عباس
رم ان نقرنا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مروا بمار فبهم
لديغ او سلم فغرض لهم رجل من اهل الماء فقال هل فيكم من
راق ان في الماء رجلا لذيغا او سلم فاطلق رجل منهم فقرا
بفاحته الكتاب على شاة ففرا فجا بالشاة الى اصحابه ففكر هو و
قالوا اخذت على شاة الله اجرا حتى قدموا المدينة فقالوا يا
سول الله اخذ على كتاب الله اجرا انتهى هذا صريح في ان
الاجرة على قراءة القرآن جائزة ولا فرق بين ان يكون للشاة
او لغيره فهذا دليل الرواية التي نقلها في البحر من كتاب الوقف
انه يجوز الاجارة على قراءة القرآن وقال القسطلاني في استدراكه
على جواز الاجرة على تعلم القرآن **قوله** وما استشكله الزبلي
اجاب عنه المص قال الزبلي اذا استاجره ليعمله نصف هذا
الطعام بنصفه الاخر لا يجب له شيء من الاجر لان الاجر ملك النصف
في الحال بالتعجيل فصار الطعام مشتركا بينهما في الحال ومن حله طعاما
مشتركا بينه وبين غيره لا يستحق الاجر لانه لا يعمل شيئا للرب
الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر هكذا قال الوارث
اشكالان احدهما ان الاجارة فاسدة والاجرة لا تملك

بالصحيح

بالصحيحة منها بالعقد عندنا سواء كان عينا او ديناً على ما
بيناه من قبل فكيف يملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط
التعجيل والثاني انه قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق الا
بناء في الملك لانه لا يملكه اذا ملكه الا بطريق الاجرة فاذا لم
يستحق شيئا فكيف ملكه وبأي سبب يملكه انتهى قال المصنف
اقوله يمكن للجواب عنه اما عن الاول فلان صورته ان يجعل
له الاجرة فانه قال ملك النصف في الحال بالتعجيل فملكه به
كما يملكه بشرطه واما عن الثاني فلانه لما ملكه بالتعجيل كما
ذكرنا وعمل بين بعد ذلك عدم استحقاقه لشي من الاجرة فصار
كما لو عمل الاجرة في عقد اجارة فانه يحكم بكونه مالكا لها فاذا
استحقها استحق بيمين كونه ليس بالملك لها ونظايره كثيرة انتهى
قوله وصرحوا بان دلالة المص في هذا جواب عما ورد على
السنة فغير الطمان فقال في العناية فان قيل اذا كانت تعرف
ديارنا على جواز ما في معنى فغير الطمان مثل دفع الغزل
في الحايك ليعمل بنصفه مثلاً فهل يترك به القياس فيل لا
لانه في معناه من كل وجه فكذلك لا بد لانه المص ومثله لا يترك
بالعرف فان قيل لا يترك بل يخص عن الدلالة بعض ما في معنى
فغير الطمان بالعرف كما فعل بعض مشايخ بلخ في الشياخ لم يأت
عزم بذلك قلته الدلالة لا عموم لها حتى يخص عرف ذلك في
موضع انتهى **قوله** جازت اجماعا لعملا كلامه على التعجيل مجازا
لان كلمة في لا تقتضي الاستغراق فلا يتعين الوقت في قوله
في اليوم وفي الصورة الثانية حمله على التعجيل ظاهر **قوله**
او يسير قنينا مضارع رباعي مجزوء اي يلقي فيها سرقينا **قوله**
على ان يكرها من باب نصر وما دته كاف وراء وباء موحدة
ومعناه اصلاحها بالحرث **قوله** لفساد الاجارة لجهالة

قوله يكرها من كربت النهر
بالفتح كريا اي حفرت

ما يجعل عليها **قوله** فله المسمى لان الفساد كان لجباله ما يجعل عليها
فاذا حمل عليها شيئا يحمل على مثلها تعين ذلك فانقلب صحيحا
لزوالة الموجب للفساد **قوله** استأجره ليصيده له اي استأجر
رجلا ليصيده له او يحتطب له فان عجز وقتا جاز **قوله** تمنيز
للاكل لم يجز لان الخبز لا ياكل واجب عليها ديانة بخلاف الخبز
للبيع ووقع في بعض النسخ استأجر امرأة بالاضمير فهو تعريف
والصحيح امرأة بالضمير كما في الصيرفة **باب**
ضمان الاجير قوله وله خيار الروبة اي للاجير خيار الروبة
نفي للجنبي فالأصح بان ربحهم الله يجوز شرط الخيار في الاجارة كالباع
خلافا للشافعي فان شرط قصارا على ان يقصر له ثوبا مرويا
بدرهم ورضي به فلما راي القصار الثوب قال لا ارضى به فله
ذلك وكذا الخياط والاصول في ان كل عمل يختلف باختلاف
المحل ثبت فيه خيار الروبة عند روية المحل وما لا فلا لكن
ان استأجره ليكيل له هذه الحنطة او يجتمعه فله ان
يحل العمل امتنع لبعده ذلك كذا في المنع **قوله** لا يضمن آدميا
مطلقا اي سواء كان يفعله كسوقه او يغير يفعله كسقوطه
من دابة بدون فعله **قوله** واجره بحسابه ان ضمنه في مكان كسر
صورته ما سباق متنا ان انكسرت في الطريق ضمن للحال قيمة
في مكان حمله ولا اجر او في موضع الكسر واجره بحسابه ان
فذكره ههنا غير مناسب للقام والامربوط به نعم له مناسبة
بعيد بقوله ولا يضمن باهلك في يده فلا ينبغي ذكره ههنا
قوله والفرق في الدرر وغيرها هو ان غرق الثوب
وخره بقوة الثوب ورقته فيعلم منه ما يجتهد من الدف
بالاجتهاد فيمكن تقييده بالسلافة منه بخلاف الفصد وغيره
يعتني على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يجتهد

من الجرح

من الجرح فلا يكون تقييده بالسلافة فسقط اعتباره الا اذا
جاوز المعتاد فيضمن الزايد كذا في الدرر **قوله** ولا يضمن به
اي بالعمل بنى آدم مطلقا **قوله** دابة الخرف فما اذا كان الغلام
حر او قيمة العبد فيما اذا كان الغلام عبدا **قوله** وزمانه
اي في الاول الجار والمجور متعلق بقوله صح اي صح في اليوم
الاول دون الثاني **قوله** ما يصنع الناس في وضعه بان
يصنع غير صنيعهم من ترك الاحتياط في وضعه وابقاد
نار لا يوقد مثلها في التنوير كذا قالوا فقوله وابقاد نار
التمثال لما يصنع الناس في وضعه فحفظه عليه كما فعله
الشامخ لا يخلوا عن تعقيد فليست **قوله** كذا راع ند اي
كذا لا يضمن راع ند من قطيعه شاة **قوله** ولا يضمن غاصب
عبد الخ اي لو غصب رجل عبدا فاجر العبد لنفسه فاخذ الفاء
الاجر فأكلمه فلا ضمان عليه عندنا بحسبه ورح لان العبد لا
لاجر لنفسه فكذا ما في يده فلا يكون متقوما وقال لا يضمن
لانه مال المولى معاملة له فله الاجر بان كان يدفع اليه شيئا
للعمل وبقا طعه عليه فله الاجر والالا ما تقدم منها من
المقاطعة به وعليه انه يعمل باجر فقام ذلك مقام الاشتراط
لان العادة فكر جرت بالدفع للعبد في من يحاط به من غير
تسمية الاجر للعالم به كذا في المنع وغيرها وبه يفتي زيلعي
اقوله وكذا ذكره في الزواج الوهاج حيث قال والفتوى
على قول محمد **قوله** في مخالفة اختياره اذا اختلفا فسخا
العقد **قوله** الاجر للأرض كالحراج على المعتقد كذا في
الاشياء الا انه قال لاسية المحوى هذا مخالف لما في التولج
حيث قال استأجر أرضا للزراعة ثم اصطلح الزرع آفة
فبطلت السنة فما وجب من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط

وما وجب بعد الاصطلام يسقط لان الاجر انما يجب بازا المنفعة
شئاً فشيئاً فما استوفى من المنفعة وجب عليه اجره وما لم يستوف
انفع العقد في حقه فيسقط الاجر ففرق بين هذا وبين المزاج
فانه اذا ررع او رضا خراجية فاصاب الزرع آفة فذهب له
يؤخذ الخراج لانه لم يسلم له النماء لاحقيقة ولا اعتباراً لان القول
ما كان من جهة حق يصير سائماً اعتباراً فكان بسبب وجوب
الخراج تلك غاية حولاً كما لا اهما حقيقة واعتباراً فاذا انما
النماء في مدة الحول ظهر ان الخراج لم يكن واجباً وقد ذكرنا قبل
هذا على خلاف هذا والاعتماد على هذه الرواية انتهى **قوله**
وسقط ما بعده يعني الا ان يتمكن من إعادة زرع مثله او دونه
والقدر بالارض كما قدمناه كذا قال السيد المحوي **باب**
فسخ الاجارة قوله ذكرنا لو كانت تسقي بماء السماء الحقيقية
التشبيه ان يكون الحكم فيها هو الفسخ وهو جعل في آخر كلامه الحكم بعدم
وجوب الاجر وهذا ليس الامتناع من اختصاره الخلود الكلام المستقيم ما
ذكره في المنع حيث قال بعد قوله ما اذا لم يزل كلامنا بقوله
الفسخ فيثبت خيار الفسخ ثم قال بعد اسطر وفي الخاتمة رجل
استاجر ارضاً فانقطع الماء قال ان كانت الارض تسقي من ماء
الانهار لا شئ على المستاجر وكذا اذا كانت بماء السماء فانقطع
المطر انتهى فهذه تشبيه مستقيم بخلاف اختصاره نعم
لو قال بلا حروف تشبيه بان قال ولو كانت الارض
تسقي بماء السماء الخ لكان مستقيماً ايضا **قوله** ولو انقطع
ماء الرعي والبيت مما ينتفع به الخ البيعت مبتدأ وما ينتفع
به خبره والجملة حاله وجزاؤه قوله فعلمته من الاجر الا
قوله اي غير المستاجر بقية الجيم وهي الدار او الدابة
مثلاً **قوله** بداه مكثري بالمصدر بداهه يقال بداه

في هذا الامر بداه اي تغير رأي عما كانت عليه كذا في غاية
البيان **قوله** ويدفع له اجرة الايات اي يدفع القاضي
للمستاجر اجرة ايات المستاجر بقية الجيم ان دفعها للموخر
لانه اجر له الى مكة ذهاباً واياباً فينبغي عند الموخر
اجرة الرجوع ان دفعها اليه فلا بد ردها له **قوله**
يموت المستاجر حذف المضاف بقربينة المقام تقديره
يموت وكيل المستاجر **قوله** تخلية البعيد اي تخلية
المكان البعيد من المستاجر باطلة وصورة كما ذكر
في الاشياء استاجر قربة وهو بالمصر لم يصح تخليتها على
الاصح كما في الخاتمة والظهير في البيع والاجارة بيع وهي
كثرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي القول ان
يذهب الخ انتهى وقوله في عمدة البصائر على الاشياء
والنظائر قال شمس الائمة الحلواني الناس عن هذا
غافلون فانهم يستترون الضيقة في السواد ويقرون
بالقبض والتسليم في المصرو ذلك مما لا يصح به الا برواية
شاذة عن ابن يوسف ولا تأخذ بتلك الرواية ولا تعمل
بها كما في الذخيرة وفي ذخيرة الناظر تخلية المكاتب
البعيد باطلة فلوا استاجر في المصرفة وهي
بعيدة عن المصرو اعترف المستاجر بانه تسلمها فالتخلية
باطلة واقتراره باطل حتى تمضي مدة بذهب فيها
وتسلم العين او يقر بعد مضي مدة يمكن فيها التسليم
انتهى **قوله** كوضع جرة الخ الاولى كمن وضع جرة
في الطريق ثم جاء اخر فوضع يضمن اذا لم يكن للمواضع
حوالوضع اي مثله يضمن اذا اهلك بمروءة بشئ فيما
اذا لم يكن له حق المرور مثل ما اذا مر بنا في موضع لم

يكن له حق المرور فاحرق بالنار شيئا يضمن وكذا يضمن
 اذا وضع في الموضع الذي ليس له حق المرور شيئا الا
 اذا هبت به الريح وبما قدرناه يصح الاستئذان **فصل**
 ان قبضه منه بعد ما استاجر بطله فاعل قبضه المجر
 كما يدل عليه السياق وضمير بطله الاجارة الاولى
 قال في خلاصة الفتاوي في النوازل للمستاجر اذا
 اجر المستاجر من الاجر لا يجوز وبطله الاجارة الاولى
 وقال شمس الائمة الحلواني لا يجوز الثانية ولا تبطل
 الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترتفع الصحة وهو
 الاصح وقاويل ما ذكر في النوازل ان الاجرة اذا قبض
 المستاجر من المستاجر بعد ما استاجر لانه لو قبض منه بدو
 الاجارة سقط الاجر من المستاجر فهذا اولى انتهى **فصل**
 خلاف مبسوط في شرح الوهبانية اي بسط الكلام في
 وسقوط تلك الاجرة في شرح الوهبانية قال فيها اعلم ان
 مسألة الاجارة كلاما يمتثل فيها طوبى ومحصله ما ذكر
 في البرازية قال السعدي الاولى تبطل بالثانية وان لم يصح
 فقدرى عن الامام الثاني ان المشتري اذا باع المبيع من
 ابايع قبل القبض يبطل البيع الاول وان لم يجز الثاني فهذا
 كذلك وذكر الحلواني انه قبل تنفع الاولى وان عزم صحيح لان
 الثاني فاسد والفاسد لا يقدر على رفع الصحيح والفساد
 على انه لا تنفع بالثاني الا انهما اذا ما على ذلك حتى تمت
 المدة بطلت الاولى لان الثانية فاسدة الاولى لان
 المنافع تحدث ساعة وعلى حسب حد وثم يقع التسليم الى
 المستاجر فاذا استاجرها المالك منه ثانيا واسترد منه
 فذلك يمنع من تسليم المنفعة الحادثة الى المستاجر فاذا اراد

على ذلك فقد مضت قبل التمكن من استيفاء المنفعة فتفصح
 الاولى ضرورة حتى لو اراد المستاجر الاولى ان يسترد
 بعد مضي المدة فله ذلك لان العقد الاول انما انسخ
 في قدر المنفعة التي تلقت وهو على حاله فيما بقي وفي
 الشئ عن محمد بن الاولى تبطل بالثانية وكان الامام
 ابو على النسخي يحكي عن استاذة ان المستاجر لو اجر من
 المجر لا يصح وان اجره من غيره ثم اذ في كل الغير
 اجره من المجر يصح وقال الحلواني روى عن محمد بن
 الاجارة لا يجوز من المالك مطلقا خلال الثالث
 اولاه به قال عامة المشايخ وهو الصحيح وعليه
 الفتوى انتهى **فصل** قدر ما يجوز لغيره اقوله بهذا
 صريح انه لا يعتبر الا اجرة مثل هذا العمل ولا يعتبر
 ان القاضي عظم فلا يثبت الا اجرة تناسبه بل
 الواجب اجرة المثل وهذا ايضا مقيد بقيد ذكره
 في شرح القدرى الامام الزاهدي على ما في شرح
 القفا رحيث قال ان القاضي لا يثبت الا اجرة انما
 يثبتها اذا لم يكن له بيت المال شي وفي القضية رقم لظهير
 الدين المرعشي في وشرف الائمة المكي وقال القاضي اذا تولى
 قسمة التركة لا اجر له وان لم يكن مؤنته في بيت المال
 ثم لم يحيط وشرح خواهر زاده قال له الا اجره اذا
 اذا لم يكن مؤنته في بيت المال لكن المستحب ان لا ياخذ قال
 البديع ما اجاب الضمير والشرف احسن في هذا الزمان
 لفساد القضاء اذ لو اطلقوا لا يقنعوا بما اجر المثل انتهى **فصل**
 والمستاجر لا يكون خصما لدعي الاجارة قال في شرح النظم النوا
 ان شمس الائمة السرخسي رحمه الله قال الصحيح ان المستاجر الثاني

لا يكون خصما للمتاجر الاول حتى يحضر صاحب الدابة لانه لا يدعى ملك
 العبد فلا يكون فلا خصما للاول قال والمحال ان المتاجر يكون
 خصما لمن يدعى الاجارة ولا لمن يدعى الرهن ولا لمن يدعى الشراء
 والمشتري يكون خصما لكل وكذا المورب له انتهى قلت
 في العادة ان يبل الشيخ الامام احمد الطرسوسي وخز للاسلام
 البردوي الى ان المتاجر الثاني ينتصب خصما للمتاجر الاول
 وانما خصم السرخسي هو فتوى ظهير الدين الرعسي **قوله**
 بل يشترط حضور الآخر مع المشتري قولان يعني اذا ادعى رجل
 ان استاجرت هذه الدار من زيد فادعى عمرو اني اشتريتها
 منه وهي في يد عمرو يكون هو خصما لمدعى الاستجار لكن هل
 يشترط حضور الآخر مع المشتري ام كانه قولان ولم يجمع المصنف
 شيئا منها في محله بل نقل القولين بلا ترجيح احد فنقل عن
 الصفري والذخيرة انه لا بد من حضور الآخر ونقل عن البرزانية
 نقلا عن فتاوى القاضي انه يكون خصما بدون حضور الآخر
 وبعبارة قاضخان آجر ثم باع ولم يسمع دعوى المتاجر على
 المتاجر على المشتري وان كان الاجر غائبا لان المشتري يدعى
 الملك لنفسه فكان خصما لكل من يدعى حقا فيه وكذا الرهن اذا
 قبضه المرتهن ثم اخذه الرامن وبيع فالمرتهن بخاص
 الشاري وان غاب الرامن لما قلنا انتهى **قوله** والمعاني
 اي المساقاة اي تصح مضافه كان يقول ساقيتك بمائتي
 اول رمضان وهو في شعبان ومثال المزادة مضافه
 كما اذا قال وهو في شعبان زارعتك ارضي في اول رمضان
قوله كلما كان تملك للمحال لا شك انه اذا قيد بكونه تملك
 للمحال لا تصح اضافته وهذا لان له قاعدة كلية ومراعاة بيان
 فالصواب ما قاله الذي ان هذه الاشياء لا تجوز اضافتها

لأنها تملك وقد امكن تجزئ للمحال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفهر
 الاول لان الاجارة وما شاكلها لا يمكن تملكه للمحال وكذا الوصية
 واما الامارة والعقضاء فمن باب الولاية والكفاية من باب
 الالتزام وقد بيناه في البيوع انتهى اقول اننا لا يمكن تملك
 الاجارة للمحال لأنها تتضمن تملك المنافع والمنافع لا يتصور
 وجودها في المحال فتكون مضافه ضرورة وكذا الحال فيما
 في معناه **قوله** اوجده يعطوف على ولده اي اولا رضاعه
 جديه وهو ولد المعز في السنة الاولى قال في المعز الجدة
 من اولاد المعز في السنة الاولى وجميعه جدها وبه سمي
 العاشر من البروج ويقال لكونه القبلة جدي الفرق
 ومنه قول البلبل بارك في تحري القبلة انزل الكوفة يجعلون
 جدي خلف القفا انتهى **قوله** اعلم ان المقاطعة اذا وقعت
 بشرط الاجارة يعني اذا قطع الامام ارضا لاحد من ارضه
 ببيت المال بشرط الاجارة يعني اذا قطع الامام ارضا
 معلومة في بابها تكون اجارة ولو لم تلتفظ بلفظ الاجارة لان
 العبرة للمعاني وقال الشارح في باب العشر والخراج وفي النهر
 عدم من قول الثاني حكم الاقطاعات من اراضي بيت المال
 اذا حصلها ان الرقبة لبيت المال والخراج له لوح لا يصح
 بيعه ولا هبته ولا وقفه نعم ان اجارته تجزئ على اجارة
 القطع انتهى اقول قال في الاشباه قبيل القول في العين
 انني العلامة قاسم بجهة اجارة القطع انتهى اقول وقد الفت رسالة
 في الاقطاعات واظري بسميتها التحفة المصنوعة في الاراضي المصرية وفيها
 افتي به العلامة قاسم فتصرح بان الامام ان يخرج عن المقطع
 شيئا وهو محمول على ما اذا قطعه ارضا عامرة من بيت المال
 ما اذا قطعه مواتا فاحياه ليس له اخراجه عنه لانه صار ملكا

للمقبلة كما ذكره ابو يوسف في كتاب الخوارج انتهى وقال ابو
يوسف في كتاب الخوارج كل من اقطع الولاء المهديون ارضا
من ارض السواد وارض العرب والجبال من الامصار التي ذكر
انه للامام ان يقطع منها فلا يجزى في بعدهم من الخلفاء ان
يورد ذلك ولا يخرج من ماله من وارث او شتر انتهى
قوله مع استيجار قلم اي اذ استاجر قلم وبين المدة والام
قوله كان له ربع الاجرة لانه العشرة في العشرة مائة
والخمس في الخمسة خمسة وعشرون فكان ربع العمل **قوله**
والبناء يعطوف على الكلب اي في استيجار البناء وبدونه
الارض خلاف قال في المحيط لا تجوز اجارة البناء دون الارض
هكذا ذكر في الاصل وذكر عن محمد بن النواذر انه يجوز في الفينة
وبقي برواية جواز استيجار البناء اذا كانت منتفعا به كالحدران
والتقف وقال في ظاهر الرواية لا يجوز لانه لا ينتفع بالبناء
وحده كذا في شرح الوهبانية **قوله** كالمعري اي كبناء ام
القرى وارضها ليس بجراي على اختلاف فيه قال شارح
الوهبانية لو اجرت بناء مكة شرفها الله تعالى ينبغي ان يخرج
على الخلاف المتقدم واطلاق الروايتين يدل عليه قائما
نصت عليه مخافة ان يتوهم ان لا يجوز كما لا يجوز بيع الارض
وبدل للجواز ما ذكره صاحب الذخيرة عن المبسوط
قال روي ابو يوسف عن ابن جنيته وح انه قال اكره
اجارة بيت مكة في ايام الموسم وهكذا روي هشام عن
محمد بن الامام وكان يقول ينزل عليهم في دورهم
فيقولون تعالى سوار العاكف فيه والباد قال في الذخيرة
عم هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء بدون الارض
لان الاجارة لا ترد على الارض عندا بحقيقة كالبئع وانما ترد

على البناء وانما رخص فيها في ايام الموسم ومما دل على ذلك
قول صاحب الهداية في الاستدلال على مذهب الامام
في عدم جواز بيع مكة استدله ابو حنيفة رضي الله عنه
بقوله عليه السلام مكة حرام لا تباع رباعها ولا تورث
ولا يهاجره محترمة لانها فناء الكعبة وقد ظهر التعظيم
فيها حتى لا ينفر صيدها ولا يختل خلاها ولا يعرض
شوكها فكذلك في حق البيع بخلاف البناء لانه خالص
ملك الباني وقال في خزائن الاحكام لو اجار ارض مكة لا يجوز
لان رقة الارض غير ملوكة وفي الهداية وبكره اجارة
مكة لقوله صلى الله عليه وسلم من اجار ارض مكة فكأنها
انما الربا ولان اراضي مكة كانت تسمى السوايب على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم من احتاج اليها سكنها
ومن استغنى عنها اسكنها **قلت** اما الحديث الاول
فاخرجه الحاكم في المستدرک بلفظ مكة لا تباع رباعها
ولا تورث بنوها وقال حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه
واخرجه الدارقطني والحاكم باختلاف لفظ سيرفانه
قال مكة حرام وحرام بيع رباعها وحرام اجرت بنوها
رسكك عند الحاكم وطعن فيه الدارقطني وصوبوا وقفه
على عبد الله بن عمرو ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه
مرسل والثاني ورد في بعض طرق الاول بلفظ انما ياكل
ناموا واخرجه محمد بن الاثار والدارقطني والثالث
اخرجه ابن حجة بلفظ توفي رسول الله صلى الله عليه
وسلم وابوبكر وعمر وما نرى رباع مكة الا السوايب من
احتاج سكن ومن استغنى اسكن واخرجه ابن ابي شيبة
في مصنفه ومسنداه وفي فتح راء الخوارزمي لا بأس ببيع

مكنة واجارتها وبكره بيع ارضها عنده وعندها لابي اسبيح ارضها
 ورواية عنه ايضا انتهى **قوله** او فاسال رفاقا امر من سأل
 رفاقا ممنوع فاسال جميع رفقاي صاحب معه في السفر **قوله**
 ولو كانت في بعض الطريق وموجر الى ضمير كان راجع الى
 الساجر وقوله موجر بكسر الجيم وهو الجال مثالا وقوله
 ولو كانت منها اي من الدواب الموجرة لمل التجارة وعني
 بقوله معين اي وقع العقد على عينه للمحل وأطلق يعقوب
 ثبوت الفسخ ولو لم تكن معينة **قوله** واجار ذي ضد
 من الكل جازي لو اجار مريض داره نفذت اجارته من
 جميع ماله ولو كانت الاجارة اقل من اجار المثل قال ابن شعث
 عازيا الى قاض خان مريض اجار داره باقل من اجارة المثل قالوا
 جازت الاجارة من جميع ماله ولا تعتبر الثلث لانه لو اعارة
 وهو مريض من انسان جازت فالاجارة باقل من اجار المثل اولى
 قال الطرسوسي وهذه المسئلة خالفت القاعدة فان الاصل
 ان المنة في تحريقها مجري الاعيان وفي البيع يعتبر من الثلث
 فكذلك هنا كان ينبغي ان يعتبر من الثلث اعتبارا للفرع بالاصل
 وفرق المص بان ذلك عقد لازم لا يحتمل التغيير من
 الوارث ففي تحويزه من جميع المال ضرورة بخلاف الاجارة
 فانها تنسخ بالموت فلا تأثير لذلك مع عدم الموت فانه
 لازم للمريض نصار كالاغارة انتهى **قوله** واجر عقاره ثوفاه
 ضمير عقاره لمن مات مديونا وضمير ثوفاه الفاعل له والمفعول
 للاجر وجملة اجر عقاره وكذلك جملة ثوفاه كل واحد
 منهما حال من ضمير مات وسمى المريض ميتا باعتبار
 ما يؤول اليه قال في الخلاصة وقاض خان ثومات الاجر
 وعليديون فالساجر احق بالمستاجر من غير مائة الا انه

الا يستطع بهلاكه بخلاف الرهن وهذا اذا كان المستاجر مقبضا
 اما اذا لم يقبض الا اجر ليس للمستاجر حق الجسر انتهى
كتاب المكاتب قوله بلفظ الكتابة
 متفق بالاجاب لا بالقول **قوله** لصحتها بالحال كما يصح
 سوجلا بالا تنجيم بان يوجله كله الى شهر او الى سنة **قوله**
 فلو يضره فالأفضل تركه ولو فعل الا حسن ان يقول فان
 كان يضرهم فالأفضل تركه كما في المذبح لان لو يضرهم منه
 وقوع الضرر في الماضي والمراد ظن غلبة الوقوع في
 المستقبل وهو المراد **قوله** ولو فعل صح اي لو كانت مع
 ظن الضرر صح **قوله** لعدم ماله بئس الضمير لغيره او خنزير
 والقدر ان الامرين اذا ذكر ايا ويحيا افراد الضمير **قوله**
 ينبغي في قيمته بالغة ما بلغت اي الصور المتقدمة سواء اعتقه
 على خرا وخنزير او على قيمة نفسه لان الواجب عليه رد رقبته
 لشأد العقد وقد تعذر ربا لعنق فوجب رد قيمته بالغة
 ما بلغت لان الولي لم يعرض بالنقصان والعبد رضى بالزيادة
 قال في الدرر وعنق فيها اي الخمر والخنزير يعني في اذاهما
 لانها مال في الجملة فامكن اعتبار رضى العقد فيه وهو جبه
 العنق عند اداء العوض والشروط ثم بعد ما اعتق باء
 السبي سعي في قيمة نفسه وقال زفر لا يعتق الا باء قيمة
 نفسه لان البذل هو القيمة انتهى وقال في ايفاح الاصلاح
 او على خرا وخنزير ومما او احدهما سمى فسد وعنق فيها
 وسعي في قيمته ان ادى ماسي يعني قبل ان يترافعا الى
 القاضي هذا في ظاهر الرواية وروي عن ابي حنيفة ومحمد
 وهو قول زفر انه يعتق باء قيمة نفسه ولا يعتق
 باء ماسي وعند ابي يوسف يعتق باء القيمة وباء له

القيمة باسمي ايضا كما في الحقايق وعن ابي حنيفة انه انما يعتق
 باءا ماسمي اذا قال ان اديتها كانت حرة انتهى ومثله في
 الزيلعي وفيه ايضا وفيما اذا كاتبه على قيمته يعتق باءا
 القيمة لانه هو البدر في الفاسد قال في حاشية الشرنبلال
 عازيا الى الاختيار بينهما الاول ان الولي فسخ الكتابة
 الفاسدة كما ذكره قاض خان الثاني انه لم يبين المص
 رحمه الله حكم العتق في باقي الصور الفاسدة فنقول ان
 يعتق باءا قيمته اذا كاتبه عليها لانها معلومة فلو وجب
 عند الاداء حتى تغير معلومة العذر والجنس والصفة
 انتهى واذا كاتبه على عين لغيره تنعين بالتعيين قال الزيلعي
 انه لا ينعقد العقد اصلا انتهى وقال في العناية لم ينعقد
 العقد في الظاهر الرواية الا اذا قال اذا ديت التي كانت
 حرة في يعتق حكم المشرط انتهى فهذا يفيد انه باطل لا فاسد
 واذا كاتبه على مائة يرد مائة عليه وضمما تكون باطله
 ايضا لما قاله الزيلعي هناك انتهى يفيد انه في هاتين
 الصور لا يعتق ولا يجب عليه شيء **قوله** انه متى سمي بالآو
 قدمت الكتابة اشارة الى ما صرح به في الدرر فقال لا
 ينقص عنه ويزاد عليه بل ذلك مبتدأة لها نوع تعلق
 بما قبلها غير مختصة به يعني ان القيمة في الكتابة الفاسدة
 اذا كانت من جنس المسمى فان كانت نافضة عن المسمى لا
 ينقص منه وان كانت زائدة زادت عليه **قوله** بين جنسه
 كالعبد ونفقه كالحبيشي والتركي وصفته كالجيد والرددي
 فان قلت كيف جعل ههنا العبد جنسا واحدا وجعل في
 الوكالة اجناسا مختلفة حتى لم يجوز الوكالة بشراء العبد مطلقا
 قلت كان العبد في حق العبد عملا بالثبوت بالنظر الى موطن

حيث

حيث الحق بالجنس الواحد اذ اسمي في عقد هو معاوضة
 مال بمال لم يرد بالمال والحق بالاجناس المختلفة اذ اسمي في عقد
 هو معاوضة المال بالمال وانما فعل ذلك لان العبد في انوار
 سبب فحش التفاوت فيما بينهم بمنزلة الاجناس المختلفة
 ولكن هو في ماهية اسم العبد في حق ما يطلب منه من
 المنفعة الخاصة بالعقد جنس واحد ثم في معاوضة المال
 بالمال يجري المضائق والمساكنة فالحق بالاجناس
 المختلفة ليكون العمل فيه باحوط الامر من على ما هو موضوع
 الضائقة في معاوضة المال منه باحوط الامر من على ما
 هو موضوع بالمسند بمال تجرى المساكنة والمساكنة فالحق بالجنس
 الواحد عملا بما هو موضوع من المساكنة كما في النهاية **قوله**
 بين تدريغ القول والاجر بالمدر وضم الجيم اللين المحرق وبيان
 اذ به اجرا وجصها وما يبنى بها كما في الشرنبلال
قوله لشبهها بالنكاح ابتداء وشبهها بالبيع انتهاء لان
 الكتابة ببادة المال بالمال انتهى **قوله** وهو البضع
 فالضهر راجع الى غير مال وهذا اذ اروعى جانب المبيعة
 وان روعى جانب المبيع فالموافق للمقام وهو التصرف
 كما في بعض النسخ والمراد به فك الحرج لكن نسخ المخ توريد
 الاول والله اعلم النسخ في بعض النسخ **قوله** لانه في البدل
 اي لان الشرط في صلب العقد مشروط في البدل فتفسد
 الكتابة **باب** ما يجوز للكتاب ان يفعله
 والاولاه اي ولاه الثاني الاول **قوله** ولو بمال اي ولو
 كان اعتاقه بمال لانه ليس بمال لذلك **قوله** في رقيق
 صغير تركيب اضافي لا توصيفي **قوله** كما تب اي كل تصرف
 يملكه الكاتب في عبده فذلك التصرف يملكه هو لا في رقيق

الصغير وما لا فلا يملكون تزويج امة الصغير **قوله** فكيف انما لا
 لا اعتقاد على مال **قوله** بخلاف مضارب ومادون وشريك فانهم
 لا يملكون شيئا مما ذكر فانهم يملكون التجارة فقط والزويج
 والكفاية لسانها **قوله** يكاتب عليه اي معه اي يصير مكاتباً
 معه قال في الدرر يجعل كل من يكون بينه وبينه قرابة
 ولا يملك ما معه تحقيقاً للصلة بقدر الامكان واقواصير
 دخول الولد المولود في كتابته ثم الولد المشتري ثم
 الابوان وعن هذا يتفاوتون في الاحكام فان المولود
 في كتابته يكون حكمه حكم ابيه حتى اذا مات ابيه ولم يترك
 ذكراً سعى على نجوم ابيه والولد المشتري يودي بدل الكتابة
 حالاً والارث الى الرق والوالدان يردان الى الرق كالمات
 ولا يورثان حالاً ولا مؤجلاً وانما كان كذلك لان الولد
 المولود في الكتابة تبعيته ثابتة بالملك وبالبعضية
 الثابتة حقيقة وقت العقد والولد المشتري تبعيته
 ثابتة بالملك وبالبعضية بينهما حكماً في حق العقد لا حقيقة
 في حقه اذ لا بعضية بينهما حقيقة بعد الانفصال والولد
 بتبعيتهما باعتبار الملك لا البعضية فانها ليسا ببعض
 له فاختلقت الاحكام لذلك انتهى **قوله** لو اشترى ام
 ولده مع ولده منها المراد بام الولد بالمعنى الدعوي بان
 تزوج امة رجل فولدت منه ثم اذا اشترى مع الولد لم يجز له بيعها
 كذا في شرح ملاسكين وفي الزيلعي لم يجز له بيعها لان الولد
 لما دخل في كتابته امتنع ببيعها لما ذكر فتبين انه فيه
 فاستنع ببيعها لانها تبع له قال عليه السلام اعتقها ولدها
 ولا تدخل في كتابته حتى لا يعتق بعينه ولم يفسخ النكاح
 لانه لم يملكها فجاز له ان يطأها بملك النكاح انتهى **قوله** كذا الكا

اذا اشترت بعلمها اي كذا جاز له وطئها ولا يفسخ النكاح ولا
 يعتق غيرها لانها الخ قال في النهاية وكذلك المكاتبه تشتري
 زوجها فله ان يطأها بالنكاح لانها لم تملك رقبته انتهى
 وفي معراج الدراية كذا المكاتبه تشتري زوجها لم يطل نكاحها
 ولدان يطأها بالنكاح لانها لم تملك رقبته **قوله** لان
 الحرية لم تثبت من جهة المانقران المكاتب لا يملك الاعتقاد
قوله ولو ملكها اي ام ولده **قوله** جاز له بيعها اي عند
 اي حنفية ووجه ان القياس ان يجوز بيعها وان كان معها
 الولد لان كسب المكاتب موقوف بين ان يودي فيتقرر له وبين
 ان يخرج فيتقرر للولي فلا يعتق به الا يتحمل الفسخ وهو اموئيه
 الولد اذ لو تعلق به لكانت كسب المكاتب غير محتمل
 للفسخ او كان الاستعداد محتملاً للفسخ فيفسخ بالفساخ
 الكتابة في يلزم ان يجعل الشيء الذي غير قابل للفسخ من جهة
 ما قبل الفسخ بطريق التبعية وذلك لا يجوز لان الذي
 لا يقبل الفسخ اقوى فلا يكون تبعاً لما هو دونه وما
 للمكاتب موقوف فلا يجوز ان يتعلق به ما لا يلحقه الفسخ
 الا انه يمتنع ببيعها تبعاً لولدها منه وما ثبت تبعاً يثبت
 بشرائط المتبوع ولو ثبت بدون الولد لعقت ابتداء والقياس
 بنفيه كذا في الزيلعي **قوله** خلافاً لما فيها لا يجوز ان يبيعها
 لانها ام ولده فصار كالحرة اذا اشترى ام ولده وحدها بدو
قوله يكاتب عليه اي صار مكاتباً معه لانه بالدعوى يثبت
 نسبه منه فيتبعه في الكتابة دخل في كتابتها بصيغة الافراد
 ولذا فسر في المصنف بقوله اي في كتابة الامة ويؤيده قوله
 وكسبه لها لان تبعيتها ارجح **قوله** لانه ولد مغرور قال
 الزيلعي لمحمد انه تزوجها رغبة في حرية الاولاد معتمداً

على قولها فلم يحصل له فصار مغرورا كالحرق فتكون اولاده احرارا
 فالقيمة دفعا للضرر عنه كالحرق **قوله** وخصا المغرور بالحرق
 فانما يقولان انه مولود بين رقيقين فتكون رقيقا اذ
 الولد يتبع الام في الرق والحرية وتركنا هذا القياس في الحر
 باجماع الصحابة رضوان الله عنهم والعبد في معنى الحر لان حق
 المولى وهو المستحق في الحر كغيره بقيمة واجبة في الحال
 وفي العبد بقيمة متأخرة الى ما بعد العتق فتعذر الالحاق
 لعدم المساواة هكذا ذكرنا هنا وهذا شكل جدا فان دين
 العبد اذ الزم بسبب اذن فيه المولى يظهر في حق المولى
 ويطلب به الحال والموضوع انما يفرض فيما اذا كان
 باذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان التزوج بغير اذن
 المولى لانه لا يظهر منه الدين في حق المولى فلا يلزم المهر
 ولا قيمة الولد في الحال ونشهد المسئلة التي تلي هذه المسئلة
 لهذا المعنى كما قاله الزيلعي اقول المثار اليه بقوله وهذا
 شكل جدا هو تاخر المطالبة الى ما بعد العتق اذن المولى
 بالنكاح كما اقاله الرمي **قوله** لعدم دخوله فيها اي لعدم دخوله
 الاذن بالتزوج **قوله** في الفصلين اي في فصل الشراء وفي فصل
 الوطى بالنزواج بلا اذن **قوله** بموت اي بموت المولى **قوله** والحال
 ان قيمة المكاتب الف درهم يفهم من ظاهر العبارة انه حال من ي
 فاعلم مات وليس كذلك بل هو حال من فاعل كانت فزمن الكفا
 وزمن كون قيمة الف درهم واحد قال في الهداية واذا كانت
 المرض عبده على الفين الى سنة وقيمة الف درهم ثمان
 ولا مال له غيره ولم تجز الورثة فانه يؤدي ثلثي الفين
 حالا والباقي الى اجله او بركة رقيقا عند اصحيفه والى
 يوسف وقال محمد روي يؤدي ثلثي الف حالا والباقي

الى اجله انتهى ومثله في الزيلعي **قوله** ولا يطلب العبد
 الغائب بشئ اي من بدل العتابة لانه لا دين عليه اذ
 لم يلزم شيئا وانما دخل في العتابة تبعا **قوله** وقبوله
 للكتابة كقولي يقول العبد الغائب للكتابة لغو
 قال في الهداية فان قبل العبد الغائب او لم يقبل
 فليس ذلك منه بشئ والكتابة لازمة للشاهد لان
 الكتابة نافذة من غير قبول الغائب **قوله**
ولو جهره اي لو جهر المولى للغائب باب
كتابة العبد المشترك ولو قرض الف عتق
 القايض اي وبقي نصيب الاذن عبدا كما في معراج الدار
 وهذا عند الامام واما عند من هو مكاتب
 بينهما وما ادى فهو بينهما واصله ان الكتابة تجزى
 عنده خلافا لهما بمنزلة العتق كما في الهداية **قوله**
 خلافا لهما اي فعند من لا تضع دعوة الا حرا علم انهم
 ذكروا في جميع الكتب خلافا لهما بعد تمام المسئلة اي
 بعد قوله وهو ابنه والشارح قدّم ذكره في هذا الموضع
 نفهم منه لا اختلاف الا في ثبوت النسب من الثاني وليس
 كذلك وقال العيني في شرح الكنز بعد قوله وهو ابنه اي
 هو ابن الواطي الثاني لانه بمنزلة المغرور لانه حين وطئها
 كان ملكه قائما ظاهرا اي ولد المغرور ثابت النسب منه
 جريا لقيمة على ما عرف ولكنه وطئ ام ولد لغير حقيقة
 بلزمه كمال العقرومذا فله عند اصحيفه وعند من
 هي ام ولدا لاوله وهي مكاتبه كلها وعليه نصف قيمتها
 بشرطه عند ابي يوسف وعند محمد لاقل من نصف
 ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة ولا يثبت نسب الولد

الاخير من الاخر ولا يكون الولد له بالقيمة وتغرم العقر لها ويزاد
الخلاف بيني على الاختلاف في تجزي استيلاء الكاتبة فعنده
تجزي وعندهما لا تجزي واستيلاء المدبرة تجزي بالاجماع
انتهى **قوله** اى دفع العقر الى الكاتبة بضيعة الثانية
لا يلفظ التذكير فما وقع في بعض النسخ من التذكير فهو من تغيير
الناح **قوله** تزد للمولي اى اذا تجزيت وردت في الرق ترد
الكاتبة للعقر الى المدعي الاول لظهور اختصاصها كذا
في الزيلعي فلو قال بديل المولى الاول لكان اولي **قوله** لما
تقرر اى قوله عندهما ذكر الدليل وترك المدعى وتدل على ذلك
عبارة الدرر حيث قال ورجع عليها عنده وعندهما نصرا
ان يزيد بعد قوله عليها عنده او ضمن شركه في الاول فقط
قال في الدرر وهو ما اذا ادبره احدهما او افانه افا دبره او
فلشركه بضمينه او اعتاق حصته او الاستسعاء من العبد عند
اي حنيفة فاذا اعتق لم يبق له ولاية التضمن والاستسعاء لكن
انفسه به نصيب المدير فله ان يعتق او يستسعي
او بضمن قيمته مدبرا وهو نصف قيمته قنا او ثلثاها
كما مر وبالصمان لا يملكه لانه لا ينتقل من ملك الى ملك
وفي الصورة الثانية وهي صورة العكس اذا حرر الاول
فالآخر الخيارات الثلاث عنده فاذا دبر لم يبق له ولاية
التضمن بل ولاية الاعتاق والاستسعاء فولاية الاعتاق
والاستسعاء ثالثة في صورتين والمضمين يختص
بالاولى وعندهما اذا ادبر احدهما فاعتاق الآخر باطل
لان التكميل لا تجزي عندهما فملك نصيب صاحبه
بالتدبير وضمن نصف قيمته قنا موسرا كان او
موسرا لانه ضمان تملك وان اعتقه احدهما فتدبير

الاخر

الاخر باطل فيضمن نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى ان كان
موسرا لانه مدان ضمانا اعتاق فبذلك باليسار والاعتسار
انتهى **باب موت المكاتبة وعجزه**
وموت المولي قوله والاى وان لم يكن له مال يصد
اليه عجزه في الحال عندهما وعند ابي يوسف لا يعجزه حتى
يتوالى عليه بخلاف كذا في الدرر **قوله** وفتح مولاه برضاه
اي برضا المكاتبة وان لم يرض به المكاتبة فلا بد من
القضاء بالفتح وفي بعض الروايات ينفرد المولي بالفتح
ولا يشترط رضاه كذا في الدرر **قوله** لا قبلها اي لا قبل
الكاتبة **قوله** وسقيا اي صاهجها بينهما اي بين المولود في
الكاتبة والمشتري فيها في انهما يؤديان على خيومة المقسط
قوله من حرة اي بعتة انما فسرهما بمقتضى ليرتب عليه
قوله ولو قضى بالولاء لقوم امه قال في العناية وصور
تها
سكان مات وله ولد من امرأة حرة وترك ديناه على الناس
به وفاء بمكاتبته فالكاتبة باقية وولا الولد لموا الى الام
ايا بقا الكاتبة فلما لم ينال المتطلبات الدينية باعتبار
ماله مال ولكن لا يحكم بعتة حتى يؤدى البذل وانما قيد
باله بن لانه لو ترك عينا لم يثبت القضاء بالحق بالام لا
كان الوفاء للحاد وانما ان الولد لموا الى الام فلانه لما لم يحكم
بعتة لم يظهر للولد ولا في جانب ابية فان جنى هذا الولد
جناية وقضى به اي بموجب الجناية على عاقلة الام لم يكن ذلك
قضاء بتعجز المكاتبة وفتح الكاتبة لان هذا القضاء يقرر
حكم الكاتبة وكل ما يقرر سببا لا يظلمه اما انه يقرر حكم
الكاتبة فلانه الكاتبة تستلزم الحاق الولد بمولى الام واجاب
العقل على وجه يحتمل ان يفتق المكاتبة بغير ولا ابنة الى موليها

لان الولا كالنسب والنسب انما يثبت من قوم الام عند تعذر
 اثباته من الاب حتى لو ارتفع المانع من اثباته منه كما اذا
 اكذب الملا عن نفسه عا والنسب اليه فذلك الولاء فكان
 ايجاب العقل من لوازمها وثبوت اللازم بقدر ثبوت
 ملزومه انتهى **قوله** تعجز لان معنى القضاء يكون ولا والله
 لموالي الام اذا لابت مات رفقاً وانفخ الكتابة فيكون
 القضاء في محله فيه فينفذ وتنفخ الكتابة **قوله** ادركه
 من الصدقات تعجز اي الذي ادي المكاتب لمولاه من صدقات
 الزكاة وعجزها طابت له اذا عجز يعني ان مولاه اذا لم يكن مرفقاً
 للصدقة زكاة كانت او عجزها واخذ المكاتب الزكاة مثلاً
 لكونه من المصارف واداه لمولاه عند بدل الكتابة ثم تعجز
 فظهر ان المولى اخذ الزكاة غنياً يطيب له لانه اخذ عوضاً
 عن العتق زمان الاخذ والعبد قد اخذه صدقة وتبدل
 الملك قام مقام تبدل الذات اخذ من قوله صلى الله عليه
 وسلم ببرية لك صدقة ولنا هدية **قوله** لو اقرب جناية آخ
 يعني لو اقرب جناية خطأ لزمته وحكم بها عليه لان جنيته
 مستحقة في كسبه وهو احق باكسابه فبفداً اقراراً كالحرق
 واذ لم يحكم عليه حتى عجز بطلت كذا في القاعدة في درر قال
 الشرنبلالي قد اوفهم المص وابعده لان المسئلة في شرح
 الجمع واما الايهام فالانها لا تبطل اصلاً بل في حق المولى
 للعود في الرق وبما اخذها بعد العتق عندنا بحسنة
 خلافاً لما وبض شرح الجمع لو قتل خطأ فصالح على
 مال او اقرية فقتل عليه بالحققة ثم عجز او اقر بقتل عمداً
 لم يصلح ولم يؤد حتى عجز فهو مطالب بعد العتق عندنا
 بالتحسينه وقال لا مطلقاً اي يطلب به في الحال ويباع فيه

بعده

بعده انتهى ومثله في البرمان انتهى اقوله قوله بطلت
 لعله تحييف يطلب من الطلب ويبريحه المعنى **قوله** الا من
 الثلث فانه كان يخرج كله من الثلث يصير كل البذل منه
 وان كان بعضه يخرج من الثلث يكون ذلك البعض منها
قوله استحسننا والقياس ان لا يعتق لانهم لم يملكوه
 لان المكاتب لا يقبل النقل بسائر الاسباب فكذا بالارث
 ولهذا لا يكون للامانة منهم الولاء فيه ولو ملكوه لكان
 لهم وجه الاستحسان ان هذا يجعل ابراء عن جرد الكتابة
 فانه حقهم وقد جرى فيه الارث فيكون الاعناق منهم ابراء
 اقتضاء او اقراراً بالاستيفاء منه فتبرأ ذمته ويشرط ان يعتقه
 في مجلس واحد حتى لو اعتقه بعضهم في مجلس واعتقه الآخرون
 في مجلس آخر لم يعتق وقيل يعتق اذا اعتقه الباقيات ما لم يرجع
 الاول كذا **التبيين قوله** ينفذ فتقه لانه لم يملكه ولا عتق
 فبالا يملكه ابن ادم ولا يملكه ان يجعل ابراء ولا اقراراً بالاستيفاء لان
 ابراء البعض او استيفاءه لا يوجب عتقه لثبوت العتق
 من جهة فيبطل مقتضى العتق وهو الاعناق ولا يبرأ من الدين ايضاً
 لانه البراءة لم تنبث الا اقتضاء فاذا بطل مقتضى البراءة بطل مقتضى
 ابراءه في التبيين والعيني كما تقرره محله اي كما تقرره دليله في
 محله من قوله تعالى فلا تخلفه من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فان
 النكاح مهننا محمول على العقد الصحيح واشترط الدخول ثبته بحسنة
 الفسيلة كذا في الدرر **قوله** ولم يعلم بجناية الاخر لم يصح اي لم
 يصح رده الى الرق فهو مكاتب على حاله ويغرم من تقييده
 بقوله ولم يعلم بجناية الاخر انه لو علم القاضي بجناية الاخر
 صح رده الى الرق والله اعلم **قوله** في غير جنس الحق يحبس سداً
 مكاتبه الى خسر المنع وسداً مفعول يحبس والفاعل مكاتبه والضمير

فيه السيد وفي فيها للكتابة وفي البيت ثلاث مسائل من البدائع
والنهاية الاولى لو كان المولى استولى على مال مكاتبه من غير جبر
بدل الكتابة له مطالبة المولى به ويجب عليه الحاكم عليه الثانية
من مفهوم ذلك انه لو كان من جنس بدل الكتابة قاصده
به وكانت مسئلة الطفر بجفس حقه وليس له المطالبة
والثالثة والعبد فيها مختار في الكتابة مختار لا يجبر
على قبولها وله فسخها بغير رضا المولى لانها عقد لازم في حق
المولى فقط وهذا لما فيه من تمام النظر في حق العبد وقد ذكرنا
في البديع ابن شحنة **قول** ولا اولاد له ولزوجين خيرا
لا اولاد معتق بولاد ولزوجين متعلق باستقراره مستقر
صفة لا اولاد الزوجين المحرمين لمولى ابهم للمولى امهم و
مسئله البيت من الذخيرة قال معتقة قوم تزوجت
رجلا وحدث منها ولد فهدا على وجه امان زوجت
نفسها من عبدا ومكاتب رجل في هذا الوجه ولا الولد لموالي
الام فان اعتق الاب بعد ذلك كان ولا الولد لموالي الاب
وجر الاب ولا الولد الى مواليه والى هذا ايضا المولى بقوله
ليس للام معتق وامان زوجت نفسها من معتق قوم في
هذا الوجه الولد لموالي الاب لانه استوى الجانبان في الولاية
لان في كل جانب ولا عتاقة والاب هو الاصل في الولد فكان
الاثبات من جانب الاب اولى وامان زوجت نفسها من غير
ففي هذا الوجه الولد لموالي الاب والكلام فيه اظهر انتهى
قول توفي واتي فاما الميت الخ التوفي الموت وضمير توفى
وفي المكاتب يقال وفي الحق بالتشديد وواقاه اعطاه
واقاه والحق بالمعطوف على الميت والضمير في تسعي وتحضر
لام الحي وانما في قوله فاما معقول بع ضمة على تقدير النص

وفيه

وفيه نظرا اعتبار لعطف الحي على الميت لم جرح ضمير تسعي اليها
قال صواب ان تقر او فاقم بالرفع مبتدأ وبع خبره محذوف
المفعول اي بعها وام المولى تسعي وتقديره على التوجيه الاولى
توفي المكاتب وما ترك وفاء لكتابه ببيع ام ولد مات ولدا
وان كان ولدا حيا تسعي هي وتحضر المال ولا تباع قال
ابن شحنة مسئلة البيت من البدائع قال لو مات المكاتب
ولم يترك وفاء لكنه ترك ام ولد فان لم يكن معها ولد
بيعت في الكتابة وان كانت معها ولد استعيت فيها
على الاجل الذي كان للمكاتب صغيرا كان ولدا او كبيرا
قلت وهذا ما ذكره في مختصر الكافي وعزاه الى المحقق
وقال ابو يوسف ومحمد حال ام الولد بغير ولد كالا
مع الولد في جميع ذلك يعني يمتنع بيعها وفي الاجناس
للناطفي نقل من نوادر ابن رستم اذا اشترى امراته وقد
ولدت منه مات قال ابو حنيفة تسعي ان كان معها ولد
والا لا وقال محمد يسعي طلقا وبه كان يقول يعقوب
رجع الى قول الامام انتهى **كتاب الولاد**
قول ومن اثره اي من اثر الفلاني **قول** فخرى على الغالب
اي خرج مخرج الغالب لان الغالب ان يوحدها تعتق بالاغنا
وانما بالاستقلال وارث القريب فتاد **قول** حتى تنفذ
رصاصا ويقضي ديونه من اي تنفذ رصاصا السيد
من مال مكاتبه ومن ماله معتقة بان مات معتقة ثم مات المعتق
قبل قرض ميراثه منه فاقضى بوضايا او كان مديونا تنفذ
رصاصا بالتحقيق منه وكذا تقضي ديونه منه ثم اعلم ان فهم
بهذا الكلام موقوف على مقدمة ذكرها في الدرر جوابا وسو
فتا في الدرر او دربان الولاد بالتميز بين الاستيلاء وكيف

يكون للمولى وام الولد والمدير انما تعتقان بعد موت المولى
واجيب بان صورته ان يرتد المولى ويلحق بهدار الحرب حتى
يحكم بعتق مدبره وام ولده ثم جائلا فمات مدبره وام
ولده فالولادة والاحسن ان يقال المراد ان ثبوت الولاء
لعصبة المولى انما يكون بسبب ثبوت المولى فانه المستحق
له انتهى قال الشرنبلالي قوله فانه المستحق يتفرع عليه
قضاء ديونه وكفو انتهى يعني الولاء انما يكون لعصبة
المعتق بطريق الانتقال من المعتق لا اصالة **قوله** ولو
شرط عدمه اي ولو شرط المعتق عدم الولاء منه فيكون
شرط لغوا فخالفت حكم الشرع **قوله** اذا لم يكن معتده اي
اذا لم تكن الامة معتده وقت عتقها هذا اذا لم تكن الامة
فان كانت معتدة وقت عتقها فولدت لاكثر من نصف
حول من عتقها ولدون حولين من وقت الفراق لم
ينتقل لمولى الاب قال الزيلعي هذا اذا لم تكن اي الامة
معتدة فان كانت معتدة فجات بولد لاكثر من ستة
اشهر من وقت العتق ولا قل من سنتين من وقت الفراق
لا ينتقل ولا ه الى مولى الاب لانه كان موجودا عند
عتق الام لم يثبت نسبة العلوق الي ما قبل العتق بل قبل
الفراق ولهذا ثبت نسبة من الزوج فضا دة الاعتاق ضرورة
فلا ينتقل الى مولى الاب انتهى **قوله** له مولى من موالاة
اولم يكن له ذلك قال في المصنف انما قدنا بقولنا له مولى
موالاة يعلم الحكم بطريق الاولى فيما اذا لم يكن له ذلك و
لهذا عندنا بخلافه ونحوه وقال ابو يوسف حكم الولد حكم
ابيه في الوجهين اي فيما اذا والى احدا او لم يوالى انتهى
وفي العيني شرح الكثر صورة ولا الموالاة ان يكون الاب

قوله

كافرا

كافرا فاسلم فتزوج بمعتقه ثم والى رجلا فان ولا الولد
الى مولى الام وعند ابو يوسف لمولى الاب وانما لم يذكر
العرب كما في القدروري ومن تزوج من العجم معتقة
من العرب لان الخلاف واقع في بطون المعتقة وقد
القدروري بالعرب اتفاني وعرة الخلاف تظهر فيما
اذا مات هذا الولد وترك عمة او غيرها من ذوي
الارحام ومعتق امه او عصبة معتقها كان المال
لمعتق امه او عصبة عندهما وعند ابو يوسف يكون
لذوي الارحام انتهى **قوله** فوالد ولد مولا مالا لمولى
الام هذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف لهما ان ولا
العقاقة قوي معتبر في حق الاحكام حتى اعتبرت فيه
الكفارة والنسب في حق العجم ضعيف فانهم ضيعوا انسابهم
ولهذا لم تعتبر الكفارة فيما يليهم بالنسب والقوي لا
يعارضه الضعيف كذا في الهداية عن ابن ولاد العقاقة
لا يعارضه ولا الموالاة لانه ضعيف ولا العقاقة
قوي قال في العناية ومعنى قوله حتى اعتبر فيه الكفارة
ان الناس يتفاضلون بالعقاقة ويعتبرونها في
الكفارة فن له اب واحد في الحرية لا يكون كفوا لمن
ابوان والنسب ليس كذلك فان العجم قبل الاسلام لم
يعتبروا ذلك وكان تغايرهم بعارة الدنيا حتى جعلوا
بن له اب واحد في الامارة كفوا لمن له ابوان في ذلك
انتهى وبه تحرران في عبارة الشارح خريفا وصوابه لقوة
دلاء العقاقة دون ولا الموالاة ولهذا اعتبرت فيه راجع
الى ولا العقاقة **قوله** لكن قال العيني وغيره انه حديث
شكر لا اصل لقوله قال العيني بعد ذكر الحديث بقوله

ليس للنساء من الولاد الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او
 كاتبين او كاتب من كاتبين او دبرين او دبرين دبرين
 او جرولا من اعتقن هذا حديث منكر لا اصل له وانما
 المروي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ما اخرج البيهقي
 عن علي بن ابي حمزة وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم
 انهم كانوا لا يورثون النساء من الولاد الا ما اعتقن
 او اعتق من اعتقن واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن
 علي وعمر وزيد بن ابيهم كانوا لا يورثون النساء من الولاد
 الا ما اعتقن واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن
 ابن عمار عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه لا يرث النساء من الولاد الا ما كاتبن او اعتقن
 انتهى كلام العيني قال الترمذي في تخرجه احاديث
 الهداية اني لم اراه وجعله صاحب الخلاصة من قول جماعة من
 الصحابة وجعله البيهقي قول عمر وعلي وابن مسعود و
 زيد بن ثابت انتهى وقال السيد في شرح الراجح هذا
 الحديث وان كان فيه شذوذ لكنه قد تكرر بما روي من
 ان كتاب الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم
 قالوا بمثل ذلك فصار بمنزلة المشهور انتهى **قوله** وذكر
 الزيلعي معزيا للنهي في نفس عبارة الزيلعي ولومات المعتق
 ولم يترك الا ابنة المعتق فلا شيء لبيت المعتق في ظاهر رواية
 اصحابنا ويوضع ماله في بيت المالك وبعض مشايخنا كانوا
 يفتون بدفع المالك اليها لا بطريق الارش بل لانها اقرب
 الناس الى الميت فكانت اولي من بيت المالك لا تربيها كانت
 ذكرها كانت تشتهق وليس في زماننا بيت المالك ذكره في النهاية
 انتهى وهكذا نقل السيد المحمدي عن الزيلعي ففهم ان نسخ الزيلعي

صحة وانما الخطأ في قول الشارع نعم البنت لها جهتها استحقاق
 اذا كانت فقيرة كونها اقرب الى الميت وكونها فقيرة ففي اولي
 من الاجانية وانه كانت غنية فكذلك في اولي لما قال ليس
 في زماننا بيت المالك في اولي من الاجانية **قوله** فيتوارثون
 به اي الذين يتوارثون بالولاد عند عدم الحاصب المسلمين
 قال في الزيلعي والمخ والذين يتوارثون بالولاد كالمسلمين
 لانه احد اسباب الارش فعلى هذا قوله ولو سلمنا معناه اذا الولاد
 يكون له اذا لم يوجد مانع وفي جملة الموانع الكفر بوجه ما قال
 النهاية ثم ان وكالات العتاقة كما يجري بين المسلمين فكذلك يجري
 بين الذميين حتى ان الذمي ذميا اذا اعتق عبدا ذميا كان ولا العبد
 له لان الذمي يرث من الذمي بالنسب فكذلك بالولاد الذي لم يلمح كلمة
 النسب وسبق من ان يكون العبد والمولى يهوديين او نصريين او
 احدهما يهوديا والاخر نصرانيا وان كان المعتق قد اسلم او كان مسلما
 في الاصل فبمراثة لبيت المالك اذا لم يكن للمعتق عصبية من المسلمين
 اما اذا كان له عصبية للمسلمين فبمراثة لعصبته وعقل المعتق عليه
 لانه تقدر رايها به على المعتق انتهى وبه اتضح ان معنى قوله
 ولو سلمنا لا يرثه اي لو كان للمعتق بفتح التاء سلما ومعنفه
 ذميا لا يرثه ولا يعقل عنه **قوله** ادعيا ولا ميت في توضيحه بما
 في الدرر ادعيا اي الشخصان ولا ميت وبرهن كل منهما انه اعتق
 اعتقه يقضي بالولاد والميراث لهما جوارا اشتراكهما فيه كما في
 الملك ذكره في النسبة يعني كما اذا اشتراكهما في الملك جائز كذلك
 اشتراكهما في الولاد جائز فحيث لم يوجد الترجيح جعل لهما لا لكا
 ذلك **قوله** المولى يستحق الولاد او لا يعني ان الولاد اذا حصل لعصبية
 المولى فاما يكون بطريق الانتقال من المولى فان المولى هو المستحق
 او لا حتى يتفرد وصاياه منه وكذلك تقضي يورثه منه ولو كان الولاد

٤٥٧

لعصبة ابتداء لما صح قضا ديونته وانفا د وصاياه منه وقد
 ذكرت تحقيقه وانفا فليراجع ووقع في بعض النسخ بسخر
 الولاء او لاحق الخ بحذف لفظ المولى حتى يتوهم منه انه متعلق
 بالمشقة الاولى وهو غلط واستقاط من الكائنات فليتبينه
فصل في ولاء الموالاة **قوله** كونه
 مجمدا اي غير عربي سواء كانت سماء او ذنبا او كلاما
 ذميا كما سياتي **قوله** وكذا لو شرط الارث من الجاهل
 قال في الدرر ولو شرط اي ولاء الموالاة من الجاهل
 يتوارثان قال الشيخ حرث بن زياد الى هكذا ذكر
 في غير ما كتابه كالجوهرة عن المبسوط والمجذري من
 غير خلاف ولكن نقل العلامة الشيخ علي المقدسي
 عن ابن الضيا ما نصه ولو كان رجلا لا يورثها
 وارث مسلم وبما سلمان بدار الاسلام فوالى احدهما
 صاحبه ثم والاه الاخر فعنده اخصيه يصير الثاني
 مولى الاول ويبطل ولاء الاول وقالوا كل منهما مولى لصاحبه
 لا مكان للجمع بين الوكالتين اذ يجوز ان يكون شخصان
 كل منهما يرث من صاحبه ويعقل عنه كالاخوين وابني العم فلا
 يتضمن صحة احدهما انتفاضا لآخر ولا يحنف ان المولى
 الاسفل تابع للاعلى وقومه كالعقوبات تابع للمعتوق وكذا يرث
 الاعلى الاسفل ويعقل عنه ولا يكون التبعية متبوعا والمتبوع
 تابعا فلم يجر الجمع وتضمن صحة الثاني انتفاضا لاول انتهى
 فاستفاد من شرط عدم الوارث لكل منهما اتفاقا **قوله**
 ولدت مجهول النسب اي ولد لا يعرف له اب **قوله** واما نسبة غيره
 اليه فغير مانع اقوله وكذا اذكره في النهاية **قوله** ان لا يكون
 عربيا ولا مولى عربي كما في البدايع **قوله** ان يشترط العقل والارث

اي

ي يند كره في عقد الموالاة لزوم العقل اي الجنابة وثبت
 الارث قال الزيلعي ثم شرط صحة هذه الموالاة ان يشترط
 الميراث والعقل لان هذا العقد يقع على ذلك فلا بد من ذكره
 في العقد انتهى **كتاب** **الاكراه قوله**
 او ضرب مبرح اي شديدا القاموس البترج الشدة وسياي
 ما يدل على ان المراد به متلف لا بسوط او سوطان الا اذا
 كان على العيون او على المذاكير وفي الزيلعي وقصر ما يكون
 من الضرب اكراما ما يجرد منه الالم الشديد وليس في
 ذلك حد لا يزداد عليه ولا ينقص منه انتهى **قوله** ويضمن
 بالتعدي الظاهر انه ليس بقدر احترازي فانه يجب
 عليه القيمة بالتعدي وبدونه قال في الهداية ثم اذا باع
 كرميا وسلم يكره ما يثبت به الملك عندنا وعند زفر لا يثبت
 لانه يبيع موقوف على الاجازة ولنا ان ركن الملك صدر
 من المالك في محله والفساد لفقد شرطه وهو التراضي فصار
 كسائر الشروط المعنوية فيثبت الملك عند القبض حتى لو
 تبعضه واعتقه او تصرف فيه تصرفا لا يمكن نقضه جاز ولا زمره
 القيمة كما في سائر البياعات الفاسدة الا انه لا ينقطع به حق
 استرداد البائع وان تداولت الايدي ولم يرض البائع بذلك
 بخلاف سائر البياعات الفاسدة انتهى فيستفاد منه انه دخل في
 ملكه والمبيع اذا دخل في ملك المشتري فاسدا ثم ملك يضمن
 قيمته فهنا ينبغي ان يكون كذلك وسياي انه في صورة الهلاك
 يضمن فليراجع لكن ما سياتي من قوله الثمن والمخن امانة يؤيد
 ما ذكره الشارح انه يضمن بالتعدي فقط فليوفق **قوله**
 يضمن الحامل اي المكره بكسر الراء ومثاله ما يصح بالهزل
 الطلاق والعناق قال في الدرر رجح الفاعل على الحامل ينصف

المسمى في الطلاق ان لم يظاهر وبقيمة العبد في الاطلاق انتهى
قوله لا يلزم ان يكوننا في قوله **قوله** لكنه يخالف البيوع الفاسد
اي لكن البيوع الواقع بالاكراه يخالف في معنى تقوم من كون
البيع المكره بيعا فاسدا ان حكمه حكمه من جميع الوجوه فرفع
التوهم بقوله **قوله** يجوز بالاجانة اي بخلاف البيوع الفاسد
فانه يجوز بالاجانة بل اما ان يفسخ اي يحرد العقد **قوله**
وامر السلطان اكراه وان لم يتوعدة لانه يخاف ان لم يفعل
قتله لان الاجابة باعتبار خوف التلف على نفسه لو امتنع من
الاقدام وقد تحقق من عادة المتحذرين انهم يأمرون
ثم لا يعاقبون من خالف امرهم الا بالقتل كذا في حاشيته
الاشياء للميرى **قوله** يفد كل شر او بعده اي بعد من ضمنه
كما افاده بقوله ولا يفد ما قبله لو ضمن المشتري الثاني
يعني كل شر او جدر من الضامن ومن بعد من هو فاقروا
وجدر قبل الضامن فغيرنا فذلقتنا **قوله** او سببه
اي سبب القتل بان اكرمه بتوعدة القتل على شهادة على قتل
رجل نفسا عمدا والخال له كذب فلا يجوز له ان يشهد
لانه تسبب للقتل فلا يجوز له كالتقتل **قوله** خلافا لما
في النهاية قال في العناية اعلم ان صاحب النهاية قال سواء
كان هذا المكره الامر بالغا قالا او معتوها او غلاما غير
بالغ فالقود على الامر وعزاه الى المبسوط ونسبه شيخ
شيخ علاء الدين عبد العزيز الى السهو وقال الرواية في
المبسوط بفتح الراء دون كسرهما ونقل عن ابي السر في المبسوط
ولو كان الامر صبيبا او مجنون لم يجب القصاص على احد لان
القاتل في الحقيقة هذا الصبي والمجنون وهو ليس باهل
لوجوب العقوبة عليه انتهى وقال في معراج الدراية

قال

قال شيخ العلامة علاء الدين عبد العزيز ما نقله صاحب
الهداية عن المبسوط سهو فانه ذكر في هذا الباب اذ عرفنا
هذا فنقول سواء كان المكره عاقلا بالغ او معتوها
او غلاما غير بالغ فالقود على المكره لان المكره صار كالالة
له والعقل والبلوغ غير معتبر في حق الالة وانما المعتبر
تحقيق الاجابة فاعلم ان قوله سواء كان المكره بالغ او معتوها
بفتح الراء لا يكسرهما انتهى **قوله** ولو طاعة اي يجب عليه المهر
ولو كانت طاعة قال في شرح الوهبانية لاحد عليه الا
في القول الاول للامام وعلمه المهر سواء كانت مكرهة او
طاعة ولا يرجع بما ضمن على المكره لان منفعة الزنا
حصلت للنزواني واذا اكرهت فلا حد عليها لان الموجود
هنا التمكن ومع الاكراه لا يكون تمكينا وهذا تأم ذكر
شيخ الاسلام انها ان اكرهت على التمكن فمكت تأم وان
لم تكن لا تأم وذكر في باب الحناري الاكراه انها اذا اكرهت
على الزنى فمكت من نفسها لا تأم عليها والله اعلم انتهى **قوله**
لانها لا يسقطان جميعا اي كان الحد والمهر لا يسقطان
كلاهما فاذا سقط الحد وجب المهر وعلم منه ان لفظ
سقطان من الشلا في الجرد لا المزيد منه **قوله**
لان نسب الولد لا ينقطع قال في التبيين لو اكره على الزنا
لا يرخص له لان فيه قتل النفس بضائع الولد لانه يجبي منه
ولد ليس له اب يربيه ولان فيه افساد الفرائض بخلاف
جانب المراءة حيث يرخص لها بالاكراه المجبي لان نسب الولد
لا ينقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل انتهى
يعني نظر اليها لا يكون انقطاع نسب والا لا شك ان
زناها يستلزم زناه فيؤدي الى انقطاع نسب **قوله**

لكن سقط الحد في زنا ما اي اذا اكرهت بغير بلجي سقط عنها
الحد لانها ان لم تكن مكرهة فلا اقل من التشبه **قول** لانها
اي اذا اكره بغير بلجي لا سقط عنه الحد لان غير بلجي من
الاكراه لا يكون رخصة في حقه كما كان في طرف المرأة كذا
في المصح قال في النهاية اذا اكرهت على الزنا بالحبس لا
تحد لان الاكراه الكامل يوجب الرخصة قصار القاصر
شبهه بخلاف الرجل فانه يحد في القاصر اي غير
البلجي لان الكامل صار شبهة في حقه فكان القاصر
شبهة شبهة ولا يعتبر فيه وما في حق المرأة
فالانه لما كان الكامل رخصة صار القاصر عين شبهة
فلا تحد لان الحد دتر رأيا شبهات انتهى **قول**
ظاهر تعليمهم اه اي ظاهر ما عللوه بقولهم من انه
يرخص لها ان تمكن نفسها بالاكراه المبلجي وهو قوامه
لان نسب الولد لا ينقطع عنها انه يرخص اللواطة بالاكراه
المبلج لعدم وجدان ما عللوا به عدم جواز الاقدام
على التزني من الرجل كما لا يخفى فينبغي ان يكون الحكم
في اللواطة كالحكم في المرأة كذا في منح العفا **قول** ونذكر
معطوف على قوله نكاحه **قول** وما في الخائفة من
التفصيل فقياس قال في المصح اذا اكره الحربي
على الاسلام يصح اسلامه ولو اكره المستامن او الذي
على الاسلام لا يصح اسلامه وانما يصح من الحربي لان الزامه
بالاسلام ليس باكراه لانه الزام بحق خلاف الذي فانه لا
يجبر على الاسلام فاذا اكرهها في الخائفة ما يوافق
هذا قال اسلام المكره اسلام عندنا افكان حربيا وان
كان ذميا لا يكون اسلاما انتهى وفي شرح الوهبانية لاسن

استاذي

استاذي عبد البر عزيا الي التمه لو ان نصرانيا اكره على
الاسلام فاسم فالفاس ان لا يصح اسلامه وفي الاستحسان
يصح اسلامه فلما ارتد بعد ذلك فالقياس ان يقتل وفي الاستحسان
يجبر على الاسلام ولا يقتل انتهى **قول** لو رجع اي لو رجع
عن الاسلام بعد ان اسلم مكرها لا يقتل لوجود شبهة
بالاكراه **قول** فقياس والاستحسان وقوعه قال في المصح
لو اكره على ان يوكل بالطلاق والعناق فاعتق الوكيل او
طلق صح كانه في الخائفة والمجبى والبنازية وكثير من المعتبرات
اكره ذكر في الفوايد الزينة اكره على اطلاق دفع الا اذا
اكره على التوكيل به فوكل انتهى والظاهر انه جرى على القياس
في هذا والاستحسان خلافة وقد تقرر ان العمل على الاستحسان
لا في مسائل البير ما نحن فيه منها قال الزيلعي في شرح الكفر
ولو اكره على التوكيل بالطلاق او العناق فادفع الوكيل
وبعد استحسانا والقياس ان لا يصح الوكالة لان الوكالة
تطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبيع وامثاله وجه الاحتياط
ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساده فكذا
التوكيل منعقد مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في
الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل نفذ تصرف
التوكيل انتهى اقول ما في الفتاوى الزينة ان المعتبر هنا
القياس ومن الشارح لانه المعتبر هنا الاستحسان كما افاده
ايضا الزيلعي **قول** ان كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه
اقول لا يخفى ان التوكيل لا يصح مع الهزل فكيف يدخل
تحت ذلك لا يكون ذكرها في محلها قال الزيلعي الوكالة تطل
بالهزل فكذا مع الاكراه كالبيع وامثاله انتهى اقول ولهذا
جوز الزيلعي وغيره توكيل الطلاق بالاكراه والاستحسان لا للقياس

فلا يناسب ذكر هذه القاعدة في هذا المقام وفي معراج الدرر
 جازا استحسانا اي يقع الطلاق بفعل الوكيل استحسانا اي
 القياس لا يقع وتبه قالت الامة ان لا تصح الوكالة بالاكراه
 لان الاصل ان كل عقد مؤثر فيه الاكراه وما لا فلا انتهى
 الا ان يقال ان مراد الشارع ان هذه المسألة غير داخله في
 هذه القواعد فيكون ذكرها في محله **قوله** وعدنا ههنا
 في باب الطلاق نظما قال في اول الكتاب لطلاق عند قوله
 ولو عبدا او مكروها قد انظم في الزمر ما يصح مع الاكراه فقال
طلاق وايا اظهار ورجعة **نكاح** مع استلاد عفوق للغير
رضاع وائمان وقتي ونذر **قوله** لا بداع كذا الصالح غير عمد
طلاق على جفان ثمين برئت **كذا العتق** والاسلام تدر للغير
واجبا حسنا وغتوق فراه **تصح** مع الاكراه عشرين في العتق
 فلعله قياسا قوله لا حاجة الى تعديل بصرحوا بان قياسهم
 العيني في شرح الكثر فانه قال لو ادعت المرأة انكر اي ان
 قلبه ما كان مطمئنا بالائمان فصار مرتدا وقال هو ليس
 مرتدا كان القول قوله استحسانا والقياس ان يكون
 القول قولها فيفرق بينهما لان كلة الكفر سبب للبين
 بها فيستوى فيها الطابع والمكره كلفظة الطلاق وجه
 الاستحسان ان هذه اللفظة غير موصوغة للفرقة
 وانما تقع باعتبار بغير الاعتقاد والاكراه دليل على عدم
 تغيره فلا تقع الفرقة ولهذا لا يحكم عليه بالكفر انتهى
 فكان القول قوله في اطمئنان قلبه **قوله** لا يقتصر من
 القاصو استحسانا اي يقتصر منه قياسا كذا في المخ نقلا عن
 الخاتبة **قوله** وكذا الزنا آه اي اذا قيل له اما ان تشرب هذا
 الشراب او تزني او تقتل النفس فان كان شرابا لا يحل

في اكراهه والا فلا هذا هو مفهومه وفيه نظر فانه اذا اكراه على
 قتل بالاكراه على الشرب كيف يصح فيه التفصيل المذكور مع انه
 لا يجوز له القتل سواء كان الشراب حلالا او لا لان ارتكابه
 الشرب اخف من قتل النفس فليتنا مل صادره السلطان اي
 طلب معه المال بالباطل راكبه على اذاته **قوله** لا تمنع الكثرة
 على الانبياء دليل لقوله لا يسعه ذلك لا لقوله وسعه ذلك فليتنا مل
قوله نعت لك اي خلدتهم من الاسر لاجلك قال في المخ نقلا
 عن الخاتبة عن الحسن بن مالك اذا قال الحزبي لرجل ان دفعت الى هذه
 الغارية لا زني بها دفعت اليك الغد نفس من المسلمين تخلصهم عن
 اسرنا لا يحل لهذا المسلم ان يدفع اليه الجارية انتهى **قوله** وان يقل
 الديون اني مرافع **ليبر** افا الاكراه معنى مصوره اي ان قال
 الديون لداينه اني رافع قصتك الى جاني يا خذ مالك ان لسم
 ترني عمالك على فالاكراه معنى مصوره في هذه الصورة لبراة
 عرضه وماله عن الظلم فقوله ليبر متعلق بقوله مصوره
 في هذه الصورة لبراه عرصة وجواب الشرط الجملة الاسمية
 وهي قوله فالاكراه معنى مصوره قال ابن نجف مسألة
 ابيته من القنية قال الديون لداينه اقرانه لاشي لك
 نى والا قوله ان في يدك ذهب شمس الملك فاقراسته
 لاشي له فهذا في معنى الاكراه وله ان يدعي دينه عليه وكان
 هذا جواب نعم الامة عقيب اخذ شمس الملك وكان خبا عاموله
 عند الناس وكل من يجبر من الغارين ان عذره ماله يؤخذ
 ويؤذي ويطلب منه ذلك بمجر اخباره بغير حجة معتبرة فكان
 ذلك لزما زمانا لخوف الشريد انتهى وهذا يدرك على
 ان اطلاق النظم غير حسن لاحتياجه الى التقييد بمثل ذلك
 الزمان وقد نبه على ذلك الناظم في الشرح انتهى **قوله** ولا قتل

ان يرتد بعد ويجبر اي لو ارتد بعد اسلامه بكرها لاقتل عليه
 قال ابن تيمية سئل البهت من التهمة لو ان نصرانيا اكره على
 الاسلام فاسلم فالقبيل ان لا يصح اسلامه وفي الاستحسان يصح ولو
 ارتد بعد ذلك فالقبيل ان يقتل وفي الاستحسان في الولد الذي
 ولدته المردة بين المسلمين اذا بلغ مرتدا حيث يجبر ان على
 الاسلام ولا يقتل ان استحسننا انتهى **كتاب**
الخبر قوله لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رد اي
 لان الفعل لا مرد له حتى ان ابن ادم لو انقلب على قارورة الانسان
 فكسره وجب عليه الضمان في الحال وكذا العبد والمجنون
 اذا اتلفا شيئا لزمهما الضمان في الحال لان الافعال توجد حسا
 ومشاهدة ويحصل بها الاتلاف والاتلاف بعد الحصول لا يمكن
 ان يجعل كالاتلاف بخلاف الاموال لان اعتبارها حال كونها موجودا
 حاصل بالشرع والشرع لم يجعل اقوالهم معتبرة الا بالقصد والقصد
 من شرط ذلك الاعتبار وليس للصبي والمجنون قصد لقصور العقل
 فيستفي الشروط به واما في العبد والقصد وان وجد منه لكنه
 غير معتبر للزوم الضرر على الولد بغير اختياره كذا في الغاية
قوله يوم القوي والضعيف اي يوم المجنون جنونا قويا ما كان
 قد رمى العقل حيث لا يفيق اصلا كصبي غير مميز فاذا افاق بعض
 الاوقات كان ضيعف العقل ويقال له ناقص العقل وهو كصبي
 عاقل كذا قالوا ويمكن ان يقال معناه ان المجنون يوم جنون المجنون
 الذي هو قوي وجنون المعتوه الذي هو ضعيف فالمتن شاملا
 للمعتوه ايضا فلهذا كذا في قوله كذا في المعتوه شال الضعيف و
 على الاول نظره فليتام **قوله** كذا في المعتوه اي المجنون
 الضعيف مماثل مجنون المعتوه فان المعتوه تفسيره فمما قبل هو
 احسن التفسير من كان قليل انهم مختلف الكلام فاسد التدبير

وعند ما يجبر عليه سبب السفه

من التصحيح بان الفتوى على قولها تصحيح بالتصحيح .
فيكون هو المعتقد وجعل الفتوى على قولنا في فوائده
نقله في **الفتح قول** واما ما لا احتمال ولا يبطل المزل فلا يحجب
عليه بالاجماع كما قاله وعبادات ظاهر في ان قوله عبادة
وما بعده متفرع على الاجماع لا ما قبله والحال ان قوله نكاح
وطلاق الخ كله متفق عليه ويدر عليه قوله الزيلعي
عندما يحجب عليه سبب السفه والدين في تصرفات لا تصح مع اله
كالبيع والهبة والاجارة والصدقة ولا يحجب عليه في غيرها
كالطلاق ونحوه انتهى فاعلم انهم متفقون على عدم الحجب على
السفه في النكاح والطلاق ونحوهما فذكر هذه الجملة
وهذه المواضع اعني بعد قوله وحج في غير محله بالحد
بعد قوله كصغير ثم وجدناه كذلك وفي بعض النسخ
وهو الصواب فالجهد على الموافقة **قول** وفي كفاة
كعبه فلا كفرا لا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظهار
صح العتق ولا يجزئ عنها ويصوم لها وتامة في
شرح ابن وهبان **قول** وقضى دراهم دينه الخ اي
القاضي ان ياخذ الدين دراهم دينه بالامر المديون
لان الدين ان ياخذه بيده اذا كفر بجس حقه بغير
رضي المدين وكان للقاضي ان يعينه فهذا في الحقيقة
اعانة لا قضاء ولو اقر بما له اي المحجور لو اقر في حالة حجة
بأنه بعد قضاء الديون يعني ما اقر به مؤخر عن الدين
الثابت قبله او بعد من اقر به قال الزملي وان اقر
في حالة الحج بما له لزمه ذلك بعد قضاء الديون لانه
تعلق بهذا المال حق الاولين فلا يتمكن من ابطال
حقهم بالاقرار به لغيرهم انتهى **قول** من يدعي انزل

فيل

قبل تجزئ الخ هكذا في النسخ وفي الهبانية ليس كذلك
بينها ومن يدعي اقراره قبل بيع او المحجور قال بوقته
الفتح من يدعي التاخير لم يؤخر الصغير في اقرار المحجور وفي
بوقته للمجور والتاخير المراد به التاخير عما قبل المجري بعده
والصغير في القول المفهوم من قوله قال وتقريره
اذا ادعى رب المال انك اقررت لي بالمال قبل المجور وقال
المجور اقررت لك به حال المجرا او ادعى المجور اني بعت هذا
المال حال المجور وقال المشتري بعت لي قبل المجور فالقول
قوله المحجور يمينه في الخالتين قال ابن شحنة اي لو قال
مد صالح اني كنت قد اقررت وانا محجور على اني استهلك
بدرهم وقال رب المال اقررت لي بذلك حال صلاحك
او قال اقررت لي حال فسادك ولكنه حق وقال المقر
لم يكن ذلك حق فالقول قوله القران اضا في الاقرار الى
حالة مبهودة ينافي صحة الاقرار فيكون في الحقيقة مفكرا لا
مقر فيجعل القول قوله في ذلك وهو في هذا بمنزلة الذي لم
يلغ ولو قال بعد ما صالح قد كنت اقررت لك بذلك حال
الفساد وكان ذلك حقا فانه يقضى عليه بذلك كذا في المبسوط
والحق المسموع بالبيع بالاقرار اما لو قوضه على نقل اوله فاسه
على الاقرار انتهى **قول** ولو باع والقاضي اجله قال **الفتح**
فاذا باع بعد جسر صغير باع للمجور واجاز للقاضي وكذا
صبر قاله وصبر اذاه ويجزئ للمشتري المدلول عليه ببيع
اي لو باع المحجور متاعه فاجاز القاضي ببعه وقال
المشتري لا تدفع اليه الثمن فاذا به بعد المنع بخير المشتري
قال ابن شحنة مسئلة البيت من المبسوط الفسده لو
باع متاعه بثمن صالح ولم يقبضه حتى رفع ذلك الى القاضي

فانه يجيز البيع وينهي المشتري عن دفع الثمن الى المحجور
فان دفعه بعد ما نهاه فضاخ في يد المحجور عليه لم يبر
منه المشتري ويجبر على دفع ثمن اخر للقاضي لان نهيه
لما صرح صار حق القبض للقاضي ودفعه الى المحجور عليه بعد ذلك
كدفعه الى الاجنبي ولا خيار للمشتري في ذلك البيع لانه
منبيع ماله ماله دفع اليه بعد ما نهاه القاضي فلا يسحق
بسببه تخفيفا ولا خيرا وانتهى **فصل**
بلوغ الغلام بالاحتلام قوله حتى يتم اكملها
خمس عشرة سنة هذا قولنا وعند الامام حتى يتم له
ثمان عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة كذا في الدرر
وغرها **قوله** ان لم يكذب به الظاهر بين الشارح تكذيب
الظاهر بان لا يحتمل مثله عادة قال في المصنف نقلا عن قاضنا
صبي اقرانه بالغ وقاسم وصي الميت قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الصبي مراهقا وجننا
يقبل قوله ويجوز قسمته وان كان مراهقا او مثله
ويعلم ان مثله لا يحتمل لا يجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه
يكذب طاهرا وتبين بهذا ان بعد اثنتي عشرة سنة
اذا كان بحال لا يحتمل مثله اذا اقر بالبلوغ لا يقبل
قوله كتاب الماذون
ابن كمال نص عبارة ابن كمال في ايضاح الاصلاح الاذن
المستبره هنا فان الحجر في التجارة لا يهد من هذا القيد لان
الحجر لا ينفك عن العبد الماذون في غير باب التجارة انتهى
يعني في النكاح والعقاق والهبة والصدقة **قوله**
السقط هو المولي لو الماذون رقبته اي لو كانت
الماذون رقبته وقال الزيلعي ولا يشترط ان يكون مالكا

المرقة حتى جازا لاذن من العبد الماذون والمكاتب
والشركاء مفاوضة وعنافا والاب والجد والقاضي والوا
انتهى في مجزم بالتسوية ابن كمال قال في ايضاح الاصلاح
لا فرق بين ان يبيع عينا مولا او الاجنبي باذنه او بغير
اذنه بغير صريح او فاسد انتهى **قوله** الحق القريب لان
الكلام في الماذون المديون وان لم يذكره في المتن فلا
برد انه لم يذكر في المتن انه مديون حتى يصح التقليل **قوله**
ولو محجور لا تقبل على مولا قال في الفصول العمانية واذا
شهد شاهدان على عبد ماذون بفصل اعتصمه او لودعة
سند لهما او شهدوا على اقراره يذكارا وشهدوا عليه
بيعه او اجارة او شراء وانكر العبد ذلك ومولا غائب
قبلت شهادتهم ولا يشترط حضرة المولي ولو كان مكان
الماذون محجورا او ابيا في بحاله لا تقبل بعناؤه انما لا تقبل على
لولي حتى لا يخاطب المولي ببيع العبد بل تقبل على العبد
حتى يواخذ به بعد العتق كذا في المصنف **قوله** عبارة الذرر وغير
محمد بلاليم واقول وهو للناسب للقيام لان صغر محمد بها
راجع الى امانة او الى الثلثة اي ودعيته لم تحدد وعصب
وامانة وعلى كل تقدير يجب ان يكون بالايام فما وقع في بعض
نسخ المتن بصيغة التشديد غلط من الكتاب لكن الظاهر
ان الضرر لامانة كما لا يخفى **قوله** ويتعلق بكسب اشار
به الى ان قوله بكسب يعطوف على قوله برقبته اي الذي
يتعلق برقبته ويتكسب حصل قبل الدين وبعده
قوله ان علم هو نفسه اي ان علم الماذون نفسه انه محجور
وعلم اكرهه السوق **قوله** يباع عبده الماذون اي يباع المولي
عنه الماذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا كذا في البرازية

فما في بعض النسخ من قوله وان لم يكن بزيادة الواو
غلط **قوله** وبموت سيده معطوف على قوله بحجر
قوله واستيلا دها خلا فالزفر وهو القياس فان
المولى لو اذن لام ولده جاز فكذا اذا استولدها بعد الاذن
واستحسن العلم بحرها لان العادة جرت بتحصين امهات
الاولاد وان لا يرد ضوئها وجها واختلاطها بالرجال في
العاملة والتجارة **قوله** وضمن بهما قيمتهما اي ضمن
بالاستيلاء والتدبير قيمتهما اي ام الولد والمدر لانه
اتلف بهما بحالاته في حق العزم لانه يفعل امتنع
بيعهما واما متناهي تلف حقهما **قوله** فيقتضيه منه اي
فيقتضي الماذون ما عليه مما خت به **قوله** ولو مفسرا
فانهم ان يضمنوا العبد اي ام ان يضمنوا العبد اي لهم
ان يضمنوا العبد واسم ان يضمنوا المولى فان ضمنوا العبد
فهو يرجع على مولاه ويضمن عبارة ابن الكمال وقال لا يعنى
اي باعتناق المولى لانه ملكه ويضمن السيد قيمة للعربا
وان كان مفسرا فله ان يضمنوا العبد العتق ويرجع بذلك
العبد على المولى ذكره الكرخي في مختصره انتهى **قوله**
ولو ملكه لعتق اشار به الى انه متفرع على قوله الامام
الحنيفة رجم قاله الزبلي ولو اشترى دار حرم محرم
من المولى لم يعتق عنده لعدم الملك وعندهما يعتق
قوله مد يونا ولو يحيط لاشك ان هذا القيد يخرج
القسم عن كونه قسما لانه قسم لقوله ولو احاط دينه
بماله ورقيقته فكيف يصح تقييده بهذا القيد وصوابه
مد يونا بغير محبط ويؤيده ما في الدرر وعتق ان لم
يحيط اي دينه بماله ورقيقته بالاخلاق اما عندهما فظاهر

واما عنده فلا يبري عن قليل دين فلو جعل ما نفعا
لاستد باب الانتفاع بكسبه فيختل المقصود من الاذن
انتهى فقوله لا يبري عن قليل دين صريح انه ليس
لمحيط ومثله في الزبلي والعيني فليتامل وفي العناية
اذا التزمه ديون فلا يخلو اما ان يحيط بماله ورقيقته
ولا يحيط بشئ من ذلك او احاط بماله ودينه ورقيقته
فلا وله كما اذا اذن للعبد فاشترى عبدا يساوي
الفا والماذون ايضا يساوي الفا وعليه الفاد رهم
والثاني ان يكون عليه خمسمائة درهم والثالث ان
يكون الف درهم ففي الاول لم يملك المولى ما في يده
ولو اعتق عبدا من كسبه لم يعتق عنده ان خشيته و
قال بملك ما في يده وقال لا يعتق وعليه قيمته وفي
الثاني يملك المولى ويغني عتقه في قولهم اما عندهما
فظاهر وكذا عنده لان كسب العبد لا يبري عن قليل
الدين فلو جعل ما نفعا لاستد باب الانتفاع بكسبه
فيختل ما هو ما نفعا المقصود من الاذن واما الثالث
فلم يذكره في الكتاب ونقل بعض الشارحين عن
بوع الجامع الصغير ان العتق منه جائز انتهى وعلى
هذا الوجه قوله ولو يحيط بماله ديون رقيقته
كان له وجه فليتامل **قوله** وان شأوا اتبعوا العبد
بكل ديونهم يعني ان ضمنوا المولى لا يضمنونه الا بما
هو اقل فانه كان الدين اقل من القيمة يضمن المولى
الدين اذ لا حق له الا في الدين وان كان عكس ذلك ضمن
القيمة اذ تعلق حقه بالرقبة وهو تلفها وهو ان يتبعوا
العبد ثم ارادوا ان يتبعوا المولى لم ذلك وان يتبعوا المولى

لهم ذلك ثم ارادوا ان يتبعوا العبد لهم ذلك كالكفيل مع
 المكفول عند ضمير قوله فصار ارجع الى العبد والمولى **قوله**
 ولا يجر اي لا يجر العبد الماذون بالتدبير كما تقدم
 قريبا متنا **قوله** احد الشيطان وهما الدين والقيمة
قوله وفي الهداية نص بجواز الهداية وان اعتق المولى
 العبد الماذون وعليه ديون فعتقه جائز لان ملكه
 فيه باق والمولى ضامن لقيمة العبد لانه اتلف ما تعلق
 به حقه ببيعه واستيفاء من ثمنه وما بقي من الدين
 يطالب به بعد العتق لانه الدين في ذمته وما لم يزل
 الا بقدر ما اتلف بخلاف ما اذا اعتق العبد فام الولد
 الماذون لهما وقد ركبتهما ديون لان حق الضمارة
 لم يتعلق برقبتهما استيفا بالبيع فلم يكن المولى متلفا
 حقه فلا يضمن شيئا انتهى **قوله** فلم تضمن مولا
 قال الزيلعي وليس هذا كاعتاق الرأب باذن المهرين
 وهو مفسر لانه قد خرج من الدين ماذنه والعبد الماذون
 له لا يبرأ من الدين باذن الغريم ذكره في المحيط انتهى **قوله**
 قبل القبض اقول بهذا فيما اذا لم يغيثه المشتري لان
 تغيثه قبل القبض غير متصور وقد علم مما سبق
 من قوله قيد به ان التغيث ليس بشرط للتضمن
 فان للفرما ان يضمنوا البايع ولو لم يغيثه المشتري
 فلا يرد انه كيف يصح التضمن قبل القبض وهو مقدر
 بالتغيث بالذات فم من قوله انكار حيث قال لان الفرما
 اذا قدر واعلى العبد كان له فسخ البيع انتهى اي كان
 له الفسخ وكان له التضمن ولكن قال في العناية
 وانما لم يتلف بجره البيع والشراء لانها لا يضمنان بجرهما

بالتغيث ما فيه حق الفرما وهو العبد لانهم يستعونه
 او يبيعونه كما يردون وذلك انما يقوت بالتسليم والتغيب
 لا بجره البيع والشراء انتهى فليسا **قوله** لا يبيع
 ايم على العبد اي لا يبيع الفرما على العبد وقوله ولا
 للمولى على القيمة ولا للمولى ان يرجع على الفرما بالقيمة
 فاذا كانت كذلك تكون القيمة عند الفرما **قوله** معلما
 بكسر اللام اسم فاعل من الاعلام قال في المنح وفائدة
 الاعلام بالدين سقوط خيار المشتري في الرد بغير
 الدين حتى يلزم البيع في حق المتعاقدين وان لم يكن
 لازما في حق الفرما انتهى فتفسير الشارح بقوله يغيث
 بقر السربواف المطلوب **قوله** فاما ان ترفع الضمير
 للمهاجرة والفعل محمول اي اما ان ترفع المحاباة او
 ينقض البيع **قوله** ونما اي الصبي والمعتوه في شراء
 وبيع كعبد ماذون **قوله** بخلاف النكاح فانه لا مدخل
 للارصاء في النكاح بل النكاح الى الاولياء **قوله** ولو
 اذن القاضي لطفل قد اتي الخ اي لو اذن القاضي للصغير في
 التجارة واتى ابوه صح اذن القاضي كذا في قاضيان ولا
 يصح حر الاب والمجد بعد ذلك ولو مات القاضي لان ذلك حكم
 من الحاكم فلا يبطل بموته ولا ينقضه احد الا ان يرتفع الى قاض
 آخر يجر عليه كذا في شرح الوهبانية **قوله** وضمن يعقوب
 الصغير ودبعة اي ضمن ابو يوسف الصغير اذا استملك ود
 ارد بها قاله في العتقة استودع مبيعا الفاسد فاستهلكه
 لم يضمن عندنا مما وقال ابو يوسف يباع فلو ان هلكته
 اتلف عند الصبي والحجور فلا ضمان عليهما انتهى **قوله**
 وتغيبه يغيبه بداره يغني به حيث ينكر قال في قاضيان

ادعى رجل على صبي ما دون شيا فانكر اختلافوا في
تحليفه ذكر في كتاب الاقرار يخلف وعلمه الفتوى
انتهى قال ابن شحنة قلت التحليف خاص بالصبي المأذون
والخلاف في الضمان بالاستهلاله انما هو في المحجور فانظر
تحتاج الى التنبية على ذلك فلو قال وحلفه ما دوننا اذا هو
ينكر لكاف استشهاده انتهى **قوله** ولور من المحجور الى فان
ابن شحنة مسألة البيت من قاصحنا العبد المحجور اذا اشترى
شيا بغير اذن مولاه فشرائه موقوف وكذا اذا باع
شيا من مال مولاه او ما ذهب له او اقترانه رهن له او
ارتمن او اقترن بجميع ذلك موقوف وكذا الصبي الذي
يعقل البيع والشراء اذا فعل شيئا من ذلك بتوقف على اجازة
مولاه فان اجاز المولى بغيره وان لم يحجز حتى اذنت له في التجارة
فاجاز العبد ما يشره قبل الاذن صحت اجازته استحسانا
ولو لم يكن اذنت له المولى في التجارة ولكنه اعتقه فاجاز بعد
العتق لا يصح اجازته فنظم المصنف بعض كلام الفخري وهو
نقاد بعض المضرفات المذكورة باجازة المولى فلا يتغير
انتهى ثم قوله فما يتغير في نسخ الوهبانية بكلمة لا بد لما

كتاب الغصب
ثمره بشتان يغصب لا يتضمن عندنا يعني لو غصب بستانا
غير ثم ثم اثمر فملك الثمرة لا يتضمن عندنا قاله الزيلعي عند
قوله الماتن وروايد الغصب امانة فتضمن بالتعدي او بالمنع
بعد طلب المالك لئلا ان العتق قوله الغصب ازاله المالك باثبات
اليده عليه ولم يتحقق ذلك في الزوايد لانها لم تكن في يد المالك
حتى يزيلها عنه فلم يتحقق تقوية اليده فلا يصير غصبا فلا يضمن
الا بالتعدي او بالمنع انتهى **قوله** احترز به عن الوديعة اقول يخرج

الوديعة بقوله باثبات يد مبطله **قوله** وفيه لابن الكمال كلام
اقول قال ابن الكمال في انضاج الاصلاح فان قلت اليس
يصدق الحد المذكور على السرقة قلت نعم الا ان في السرقة
خصوصية في الحدود وذلك لا ينافي دخولها باعتبار اصلها
في الغصب كالشراء من الفضولي فانه غضب به انه مذكور في
باب الفضولي من كتاب البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية
بها صارت من مسايلها ومن ذهبت عليه هذه الحقيقة
فقدري لا حرجا من الحد المذكور بزيادة قوله انتهى
بني به قوله لا يخفى **قوله** غصب لانه يستحرام عبده
الغير او الحمل على دابة الغير بغير اذن المالك اثبت فيه
اليده المنصرفة ومن ضرورة ثبوت يده ازالة يد المالك
عنه فتحقق الغصب فيضمن كذا في الزيلعي **قوله** لعدم ازالته
لان الجلوس عليه ليس بتصرف فيه ولهذا لا يرجح به على العلق
به عند الشارح فلم يصرف يده والبسط فدل المالك فيبقى
يد المالك فيه ما بقي اثر فعله لعدم ما يزيلها بالنقل والتحويل
قوله وكذا اذا دخل دار انسان الى معطوف على قوله فاستخذه
العبد لاعلى قوله جلوسه على ساط **قوله** او غيره اى
او يفعل غيره فهو معطوف على الضمير المحجور واذا عطف
على الضمير المحجور فلا بد من اعادة الخافض على قوله
المحجور فليتأمل **قوله** خلافا للشافعي فانه عنده لا يبرأ
الغاصب باكل المالك الطعام المغصوب من غير علمه لان
هذا ليس بردة بل هو خدعة وهذا لان الانسان يرغب
في اكل مال غيره ما لا يرغب في اكل مال نفسه ولو علم
لما اكل قلنا هذه العادة مذمومة شرعا فلا تعتبر ولا تمنع
وقوعه عن الواجب كذا في الزيلعي **قوله** ورجحا بصيغة

قوله

المجهول والضمير راجع الى قول ابي يوسف ومحمد اي
يخرج كل واحد من قولهما قال القسستان في قيمته عند
البحينة رحمه الله تعالى يوم يختصمان اي يوم يقضي
بينهما وهو الاصح كما في الخزائن وهو الصحيح كما في الخففة
وعند ابي يوسف يوم الغصب وهو عدل الاقوال كما
قال المص وهو المختار علي ما قال صاحب النهاية وعند
محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما في الذخيرة والفتا
وبه افني كثير من المشايخ كما في صرف الكفاية انتهى اقول
لا وجه لترجيح قولهما بل قوله ايضا اختي به فينبغي ان يكون
قوله هو المفتي به ويؤيده ما قال في معراج الدرر انه وبه
اي وجوب قيمته يوم الخصومة عند ابي حنيفة وبه قال اكثر
اصحاب الشافعي وما لك انتهى فمن حيث انه وافق قوله مالك
واكثر اصحاب الشافعي ينبغي ان يكون قوله هو المعتمد
وايضاً اخر صاحب الهداية دليل الامام ومن المقرر
ان ما يؤخر صاحب الهداية دليل هو المرجح والمفتي به
قوله وفيما يجب السير اي ذكر في حاشية الاشياء
في قاعدة الاشياء التي تجلب السر ان الصابون القيمي
قوله كسفينته موقوف اي محمولة بحمل ثقيل القاموس
وقد وقركو عدد ووجد ومصدره وقرب الفتح والقياس
بالحرية وما لكسر الحيد الثقيل او اعم وجمعه او قاروا
وقرالدابة ابقار او وقرة ودابة موقرة وزجل موقر
ذو وقير ونخلة موقرة وموقرة وموقرة انتهى **قوله**
فلو نقلها لمكان ضمن المثل اي لو نقلها الى مكان شر
صب الماء فيها ضمن المثل بخلاف ما لو صب الماء الخ يعني
بخلاف ما لو صب الماء فيها وهي في موضعها كما في صدر

المسئلة

٤٦٥

المسئلة فانه يضمن القيمة والله اعلم **قوله** لانه الموجب
الاصلي علة للحكم المفهوم من قوله حبس آه قدمها علي
عادلها ويمكن ان يكون علة لوجوب رد العين قال
الذي يلحق فان ادعى المالك حبسه الحاكم حتى يعلم انه لو بقي
لاظهر ثم قضى عليه ببطله لان حق المالك ثابت فلا يقبل
قوله فيه حتى يغلب على ظنه انه صادق فيما يقول انتهى **قوله**
اولي اي عند محمد لانها تثبت الرد وهو عارض ولا
البيينة لمن يدعي العوارض وعند ابي يوسف بيينة المالك
اولي لانها تثبت وجوب الضمان والاخرين كرو البيينة للاجبا
وهذا لان الغصب وان كان ثابتا بانفاقها لكن حاصل
الاختلاف بينهما يؤول الى وجوب الضمان وعدمه فكانت
البيينة لمن تثبت كذا في الشبهين **قوله** فالبيينة للمالك
لانه تثبت الزيادة في البرازية برهن المالك ان قيمة الغصب
كذا او الغاصب علي انه كذا فيبينة المالك اولى وان لم يكن
للمالك بيينة فاراد الغاصب ان يبرهن فقال المالك اخلفه
ولا يريد ان يبرهن له ذلك يبرهن المالك فشهر احدهما
ان قيمة الغصب كذا وشهر الاخر علي قرار الغاصب
به لا يقبل جاء الغاصب بثوب وقال للغصب هذا
حقك وقال المالك لا بغيره فالقول للغاصب
كذا في الخ وهو يفيد ان البيينة للمالك كما في صورة اختلاف
القيمة فلا فرق بين المسئلتين في هذا المعنى **قوله**
فيعطى ما زاد البذر اي تقوم الارض ببذرة ببذر
غيره وتقوم غير ببذرة فيعطى فضل ما بينهما وعن
ابي يوسف انه يعطيه مثل بذره والاول اصح كذا في المجتبى
وفي فتاوي الصيرفية بذر ارض غيره ان شا صاحبها

تركها حتى تجتنب في امره بالقلع وان شأ اعطاه ما زاد البذر
في قيمته او يعطيه مثله بذر وهو المختار انتهى كله من معنى
الغفار **قوله** خلافا لابي يوسف فانه يتصرف عنده بكل
العد فقول ان الغنى آه بيا ن لمقال ابي يوسف **قوله** اذا كان
ما يتعين من العروص **قوله** وان كان مما لا يتعين كان نقد
اقول الاصل انه اذا تصرف في المعصوب او الودعة ورجع
فيها فهو على وجه اما ان يكون مما يتعين التقيين كالعروص
او لا يتعين قال الكرخي انه على اربعة اوجه اما ان اشار
اليه ونقد منه او اشار اليه ونقد من غيره او اطلق اطلاقا
ونقد منه او اشار الى غيره ونقد منه وفي كل ذلك يطيب
له الا في الوجه الاول لانه الاشارة اليه لا تقيد التقيين فيستوي
وجودها وعدمها الا اذا اناكر بالنقد منها وقال مستأجرا
لا يطيب بكل حال ان يتناول منه قبل ان يضمن وبعد الضمان
لا يطيب الرجوع بكل حال وهو المختار واطلاق الجواب في
المباحين والضاربة يد له على ذلك ووجهه انه بالنقد
منه استفاد سلامة المشتري وبالاشارة استفاد جواز
العقد لتعلق العقد به في حق القصر والوصف فيثبت فيه
شبهة الجريمة للملك بسبب خبيث واختار بعضهم الفتوى على
قوله الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على قولهما
وعند ابي يوسف لا يتصرف بشئ منه وهذا الاختلاف
بينهم فيما اذا صار بالتقلب من جنس ما ضمن يان ضمن دراهم
مثلا وصار في يده من بدل المضمونة دراهم وفي يده من
بدل طعام او عروض لا يجب عليه التصرف في ابا لاجتماع كذا
في الزيلعي **قوله** فلم يكن زوال الاسم مغنيا عن اعظم منافعه
الح اقول بطل قال من لا خسر وفي درره غضب وغيره فزال اسمه

قال

قال في شرحه ولم يقل واعظم منافعه لان من قاله قصد
تناوله الخطة اذا اعطيهما وطحنها فان المقاصد المتعلقة
بعين الخطة كجعلها هرة وكثرتها زوالا بالطحن
ولا حاجة اليه لان قوله زال اسمه معنى عند انتهى
و مراد ان شارح ان زوال الاسم لا يستلزم زوال اعظم
منافعه كما في صورة سبك الدراهم بلا ضرب فزال الاسم
به ولم يزل اعظم المنافع فهذا المقدار يكفي لزيادة فايده
التي لا بد منه فلا يصح قوله لاحاجة اليه **قوله** بالجميع
بخلاف ما سياتي بانه بالخاء المهملة كما لا يخفى **قوله** او او دوح
فصل القاموس في الفصيلة النخلة المنقولة وقد فصلها
عن من صنعها وايضا الفصل حايط قصير دون الحصن او دون
سور البلد و ولد النافذة انتهى والمراد بالها هو الاول
وتجمل لاخير **قوله** يباع البناء عليها اي يباع البناء من ثالث ويقسم
الثن بينهما **قوله** وقيل قولان اي قبل القضاء قولان اقول
ينبغي ان يزوج القولا بالهدم والرد لان المعصوب يجب رده
قال صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حديث صحيح
ولا يقال انه فيه تضيق ماله بالا فائدة لان فيه تضيق
ماله تخليص ذمته عن حق الادبي فلا يسمى تضيقا وقال
الزيلعي قال الكرخي والفقيد ابو جعفر انما ينقطع حق المالك
لانه يتعد في البناء عليها والساجدة من وجه كالأصل
بهذا البناء فيهدم للرد كما او ابغى في الارض المعصومة
وعند الشافعي لا ينقطع حق المالك كيف ما كان فهدم
البناء وبأخذ ساجدة لانه وجد عن ماله فكانت
اخر به بالنص انتهى **قوله** خلافا لهما فانه عندهما
بما كهما الغاصب بغير جباة نأير او دراهم او او اي كذا في

في الزيلعي **قوله** لو قطع يدها اي يد شاة غيره **قوله** قيل ونلفظ
غيره يد زعم هذا القائل انه لا خيار للمالك في غير الماكولة
اصلا فرقة عليه الشارح بقوله له الخيار اي بين اخذ القيمة
واخذها الا ان اذ اخذها لا يضمن شيئا فنفس الخيار
الثابت اقوله لصاحب القيل ايضا وجه حيث يفهم من عبارة
الملتقى ان غير الماكولة مثل الماكولة من كل وجه وليس كذلك
فليتأمل **قوله** خرق ثوبا خرقا فاحشا وهو الخلف لفظ
التوب محتمل لما ليس كالقيص وهذا ظاهر ولما لا يلبس
كالقوباس كذا في النهاية وانما عبر بما ذكر الكفا بالصحة
في معرفة الخرق الفاحش لان المتأخرين اختلفوا في ان
الفصل بين الفاحش واليسير بعضهم قالوا اذا وجب نقصا
ربع القيمة فضا عدل فهو فاحش وان دون ذلك فهو يسير
وقال بعضهم ان اوجب نقصان نصف القيمة فهو فاحش
ومادونه يسير وقال بعضهم الفاحش لا يصلح لتوب
واليسير ما يصلح وقال شيخ الاسلام ما ذكر في التحريم
من هذه الوجوه الثلاثة لا يصح وذكر وجهه في النهاية
ثم قال والصحيح ما قاله المحقق ان الخرق الفاحش ما يفتقر
به بعض العين وبعض المنفعة بان فات جنس المنفعة
وبقي بعض العين وبعض المنفعة واليسير من الخرق ما لا
يقوت به شيء من المنفعة وانما يقوت به جردته ويدخل
سببه نقصان من المالمية انتهى والمراد بقوله فان جنس
المنفعة اي فان بعض جنس المنفعة كما تدل عليه عبارة
الزيلعي حيث قال ما يقوت به بعض العين وجنس المنفعة
بجنس المنفعة يعطف على العين كذا في الشرح **قوله**
وهي عصبت حياصة فضة بالحار المملة المكسوة بعد ياء

منه

شاة من تحت ثم الغنم صاد مملدة قاله في القاموس في
باب الصاد وفصل الحار المملة للملازمة والاصل الحواصة **قوله**
به حرام السرج انتهى وهذه المسئلة ذكرها الشيخ خير الدين
الزيلعي حيث قال وبه يعلم حادثة الفتوي وهي ان امرأة غصبت
حياصة فضة مموشة بالذهب من اخري فزال تمويهها عندها
ونقصت قيمتها بسبب ذلك والحكم ان المالك ان شاء سلمتها
لها وضمنها قيمتها من الذهب مموشة كما غصبتها وان شاء
اسكنها ولا شيء لها وانما قلنا ذلك لانه الذاهب بالتقوية
مازستهل كما تبع الفضة فتعتبر جميعها فضة غير انها
نقصت بذهابها فتأمل ولو كان مكان الفضة شراء بتمن
هو فضة مساوية لوزنها وبقي المسئلة تحالها بتمنع الرد
والرجوع بالنقصات اما الاول فللنقصان الفاحش عند
المشتري واما الثاني فللمزوم الربا تأمل واعتن هذه القايده
فقد تعرض لذكرها انتهى **قوله** لو قتم الساحة اكثر ما لحا المملة
وهي الارض الخالية من بناء وغيره **قوله** فتقوم به وهما ومع احدهما
اي بدوت البناء والغرس ومع احدهما حال كونه مستحقا
للقلع اقل من قيمته مقلوعا فيضمن الفضل فان قتم الشجر
والبناء المستحق للقلع اقل من قيمته مقلوعا فقيمة المقلوع اذا
نقصت منها اجرة القلع فالباقي قيمة الشجر المستحق للقلع
فان كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة
واجرة القلع درهم بقي تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر
تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة كذا في الدرر
وقال وفيه معرفة ان تقوم الارض وهما بنا وشجر
استحق قلعه اي اسبق قلعه وتقوم وحدهما ليس فيها
بناء ولا غرس فيضمن فضل ما بينهما كذا قالوا والله اعلم

ن

لقيمته مقلوعا بالهوضمان لقيمته قائما مستحقا للقلع وإنما
 يكون ضمانا لقيمته مقلوعا أن لو قوّم البناء والعرض بمثل
 موضوعا في الأرض بأن يقدر العرض حطباً والبناء أجراً
 أو لبناً أو حجارة مكوّنة على الأرض فيقوم وحده من غير
 أن يضم الجبل لأرض فيضمن له قيمة الحطب والحجارة المكوّنة
 دون البنية انتهى **قول** لو زرعها يعتبر العرف أي لو زرع
 الأرض القاصب يعتبر في التصديق العرف قال في معراج
 الدراية وفي التمهيد اختلافنا في تأويل نقصان الأرض
 قال نصير بن يحيى ينظر كم تستاجر قبل استعائها وبكم
 تستاجر بعده فتفاوت ما بينهما نقصانها وقال محمد
 ابن سلمة ينظر كم تشتري قبل استعائها وبكم تشتري
 بعده فتفاوت ما بينهما نقصانها فيدرج جمع محمد بن
 سلمة إلى قول نصير وقال السعدي إن كانت عرف
 أهل تلك القرية أنهم يزرعون أرض الغير بغير أذن
 علي وجه المزارعة من غير أذن وعقد لرب الأرض
 أن يطالبه بحصة الأرض وذكر أبو الليث في هذه
 الصورة الذرع للزارع وعليه نقصان الأرض انتهى
 فإن افتسموا العالة إلى أي كان عرفهم قيمة وما يخرج
 من الأرض انصافاً أو أرباعاً اعتبر ذلك العرف فنقص
 كذلك وإن لم يكن لهم عرف فالخارج للزارع ولرب الأرض
 أجر المثل **قول** فحب الحصة والأجر أي بحسب حصة
 النقصان والاجر **قول** لكن نقل المصنف من المعاداة إلى
 قال المصنف في شرحه من الغفار نقلاً عن متفرقات
 بيوع الذخيرة الإجازة تلحق الأفعال عند أبي حنيفة
 وعند محمد تلحقها كالعقود حتى إن الغاصب إذا رد

المغصوب

الانتهاء

حتى لو اجازته بعد ما تلف المالك في يده تصح الاجازة
بخلاف اجازة بيع الفضولي فابشرط فيه قيام المحل
وهو المبيع لثبوت الملك فيه بعد الاجازة وبطلان الحق
الاجازة لانها لا تملك في المحيط في عصب فتاواه عصب
شيا وقبضه فاجاز المالك قبضه برئ عن الضمان ولو
انتفع به فامره بالحفظ لا يبرأ من الضمان ما لم يحفظ
وفي مفرقات بسوء الذخيرة التي انتهى فليفتق هذا
التحرير لانه قل من جملة **قوله** جرها القاصب أي اجر الدار
القاصب وقبضه لا جرح ثم ردها الى المالك تطيب
له لانه لما اجاز المالك كانه هو المجر فلا يؤثر اجاز
القاصب في الخبة فليفتق **قوله** الا في الفز واي الا في
الجماد فانه يضطر الى دخول بيت الغير لعله يغلب على
العدو **قوله** وفيما اذا سقط ثوبه الى قال السيد
الحوي ويزاد عليه ما لو اخذ رجل من حانوت رجل ثوبا
ومره وتبعه حتى دخل داره لا بأس له ان يدخل داره حتى
ياخذ حقه لا موضع ضرورة وموضع الضرورة مستثناة
كما في الجنس لكن ينبغي ان تعلم هذه المسئلة الصلحا **قوله**
ولا ولايته عطف على قوله لا اذنه اي بلا اذنه وبالاوالية
قوله كما في معاينة الوهابية اقول وفي بعض نسخ في
كتاب الجاية **قوله** وغاصب شي كيف يضمن غير الخ اي اتي
رجل عصب شيا وضمن غير ذلك المصوب وليس له فيما
ضمن فعل الجواب في فتاوى الخاصي والمخصه ان من عصب
حماره فاستعملها وخلفا حماره فاكل الحمار الذي فان كان
لم يتعرض للحمار بسوء فلا ضمان عليه وان ساقه ضمن
قيمه مع انه لم يستعمله ونظر فيه بانه وان لم يفعل بالحمار شيا

مباشرة

مباشرة فهو يتسبب متعدي قال قاضي خان وينبغي ان يضمن
قيمة المحقق ماله لانه صار غاصبا له وان لم يفعل فيه فعلا الا
تري انهم قالوا اذا غصب عجزا فاستعمله كما حق تبين ان
انه القصة فانه يضمن قيمة العجز ومن نقص من البقرة
وانما يضمن المحقق لانه يساق بسوق الام فصار سائق الام
سائق المحقق فيضمن فتلخص الجواب ان مسئلة المحقق
على قول قاضي خان ومسئلة البقرة بالانفاق كذا في شرح
الروهبانية **قوله** وغاصب من رمل له منه شيء اي رجل غصب
من رمل له ان يشرب منه او يتوضأ الجواب انه ان كان
حق له من موضعه كره الشرب منه والتوضي لظهور اثر
الغصب بالتحويل والاجازة ذلك لان حق كل واحد من التوضي
والشرب ثابت فيه قال ابو الليث وهذا جواب المشايخ
ولم يذكر عن المتقدمين فيه شيء كذا في شرح الوهابية
قوله ولا ثم من رطل طاهر لا يطهر اي مال يوجد من رطل طاهر
يطهر الجواب نعم ويوجد من رطل طاهر غير مطهر والمراد به
المرس السريع فانه يسمى من رطل طاهر كما قال واستدل
بقوله بعضهم في قوله بقائي وهذه الامار تجري من تحت
فلا تبصرون اي الجبل وقوله صلى الله عليه وسلم في فرس اي
طلي انا وجدناه لغير كذا في شرح الوهابية **قوله**
قوله فان ظهر المصوب فللقاصب اخذه ودفع القيمة
او ردها اي فللقاصب اخذ المصوب ودفع القيمة الى المالك
ان لم يدفعها اليه سابقا او رد المصوب الى المالك واخذ القيمة
منه ان دفعها اليه وانما الصغير باعتبار العين لان المصوب
عين من الاعيان قاله في الهداية فان ظهر العين وقيمتها اكثر
من ما عين وقد ضمنه بقوله المالك او بيئته اقامها او بئكول

القاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وهو القاصب لأنه بمنزلة
 الملك بسبب اتصاله برضا المالك حيث ادعى هذا المقدار وان
 كان ضمنه بقوله القاصب مع يمينه فهو بالخيار ان شاء المضي
 الزمان وان شاء اخذ العين ورد العوض لأنه لا يتم رضاه
 بهذا المقدار حيث يدعي الزيادة واخذه دونها بعد
 الحجته انتهى قال في العناية فان ظهرت العين وقيمتها اكثر
 مما ضمن فاما ان يكون ضمن بعد تمام الرضا او لا فان كان
 الاول كما لو ضمنه بقوله المالك او بيمينه اقامها للمالك
 او بنكول القاصب عن اليمين فلا خيار للمالك والعين
 للقاصب لأنه تم له الملك بسبب اتصاله برضا المالك
 حيث ادعى هذا المقدار فان كان الثاني كما لو ضمنه
 بقوله القاصب مع يمينه فله الخيار ان شاء المضي الرضا
 وان شاء اخذ العين ورد العوض لأنه لا يتم رضاه
 بهذا المقدار حيث يدعي الزيادة فان قيل اخذه القيمة
 وان كانت ناقصة تدل على تمام الرضا فكانت كالثلثة
 الاولى اجاب بقوله واخذه دونها اي اخذ المالك
 ما دون الزيادة لا يدل على تمام الرضا لأنه انما اخذ
 ذلك للضرورة ولو ظهرت العين وقيمتها مثل ما ضمن
 او دونه في هذا الفصل الاخير يعني ما اذا ضمنه بقوله
 القاصب مع يمينه فكذلك الجواب اي فهو بالخيار ان شاء
 المضي الرضا ان شاء اخذ العين ورد العوض في
 ظاهر الرواية وقال الكرخي لا خيار له في استرداده لأنه
 توفّر عليه بدل ملكه كما له وقواي ظاهر الرواية
 الاصح انتهى **قوله** ثم ضمن المالك القاصد
 لا يتغير خبره لأنه ملكه الثابت فيه ناقص لثبوت مستند

او ضرورة اجتماع البدل والبدل في ملك شخص واحد
 ولهذا تظهر في حق الاكساب دون الاولاد على ما ذكره
 والناقص يكفي لنفوذ البيع دون الاعناق بالنظر كملك
 المكاتب فانه ان يبيع عبده وليس له ان يعتقه وقيد
 باعتاق القاصب ثم بتضمينه احترازا عن اعتاق المشتري
 من القاصب ثم تضمين القاصب فان فيه روايتين في
 رواية يصح اعتاقه وهو الاصح وفي رواية لا يصح كذا
 في العناية وبه علم ان قوله الشارح لا تحرير المشتري على
 المحذوف وتقديره وان حرره ثم ضمنه لا يتعد عتقه خلا
 تحرير المشتري من القاصب ثم تضمين القاصب فانه نافذ
 في الاصح فمقام قوله لان تحرير المشتري بعد قوله ثم
 ضمنه ومع ذلك لا بد من التقدير الذي قدرناه **قوله**
 لاننا امانه وحكمها هذا كذا في المسخ والدرر ايات
 الامانة لا تضمن الا بالاعتق او بالمنع بعد طلب المالك
قوله ولو طلب المنفعة لا تضمن الظاهر انه تكرار
 للمعنونة من قوله متصلة الا ان يقال بعناه ولو طلب
 المنفعة ومنع القاصب ايضا لا تضمن بخلاف المنفعة
 فانها بالمنع بعد الطلب تضمن الا انه لم اره صريحا
 فليراجع **قوله** بيمينه او غرته اي بيمينه فيما اذا كان الولد
 حيا او بغيره اذا ضرب احد بطن الجارية فالقت جنينا
 فانه يجب فيه الغرة اي العبد او الجارية ويجبر بها النقصان
 هذا اذا وقاه والافسقط بحسبه قال الشرنبلالي
 في حاشية الدرر قوله وما نقصت الجارية بالولادة الخ
 هذا لو بقيت فان ماتت وبالولد وفان بقيت في هذه
 المسئلة ثلاث روايات عن الامام رحمه الله برد الولد

قدر نقصان الولادة ويضمن ما زاد على ذلك من قيمة الإلم
 وفي ظاهر الرواية عليه رد قيمتها يوم الغصب كاملة تمل في
 النهاية عن المبسوط انتهى **قوله** بخلاف الحرة أي لا يضمن
 الحرة وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن الأمة أيضا إلا
 نقصان الجمل لأن الرد قد يصح منع الجمل ولكنها بعينة
 بالجمل فيجب عليه نقصان العيب ثم هذا لا يكمل بعد ذلك
 حصل سبب حادث في يد المالك فلا يبطل به الرد
 ولا يضمنه أنه لم يرد لها كما أخذها لأنه أخذها ولم
 يتعقد فيها سبب التلف وردها وفيها ذلك فلم يصح
 الرد فصارت كما إذا حنت جناية في يد الغاصب فقبلت
 بها أو دفعت بها بعد الرد فإنه يرجع بقيمتها على الغاصب
 كذا هو في الجمل لا في الحرة لأنها لا تضمن بالغصب حتى تقول
 يبقى ضمان الغصب يفسده الرد ولا يجب ردها
 أصلا فافترقا كذا في الزيلعي **قوله** ولو ردها محمومة
 أي لو ردته الجارية للمحمومة إلى الغاصب منه محمومة
 فانت من تلك التي لا تضمن اتفاقا كما لو زنت عند الغاصب
 فردها وجلدت بعد الرد عند المالك وماتت من ذلك
 فإنه لا يضمن الانقصان عيب الزنا يعني اتفاقا كذا في
 الزيلعي **قوله** يثبت النسب والولد لكن قيد في الدرر بقوله
 يثبت النسب بعد رضا المالك لأن التضمن ممن له حق التضمن
 أو رد شبهة والنسب يثبت بها كما لو زنت اليه غير امرأته انتهى
قوله مع أنه أي مع أن قوله ومنافع الغصب استوفاهما
 أحصر من قوله ومنافع الغصب غير مضمونة اهـ والحاصل
 أنه مع التطويل لا يلام ما في من قوله وحمل السلم لأنه يصير
 بقدر الكلام ومنافع الغصب غير مضمونة إلا أن تكون وفقا

أوخر

أوخر مسلم ولا يخفى ما فيه من عدم الملازمة **قوله** ليس لها
 ذلك ولا أجر عليها قال السيد المحوي أقول في الصبر فيه سكنت
 مع زوجها بنت ابنها الصغير قال فإن كان جبال لا يقدر علي
 منهما بأن كان ابن سبع سنين أو ست ففي جواب العرف
 عليها أجر المثل لأنها غير محتاجة حيث لها زوج وإن كان
 جبال يقدر على المنع فلا أجر عليها انتهى ومنه يعلم ما في
 كلام المص من الإجماع حيث لم يفصل قلل بعض الفضلاء
 تمكن أن يكون ما في القنية من عدم وجوب الأجر كما نقله
 المص في المسئلة المستثناة مخرجا على القول بعدم وجوب
 الأجر بسكنى دار اليتيم وأما على القول من أنها كالوقوف
 فحب الأجر بسكنى دار اليتيم لا أجر على الزوج لكونه سكنى
 الزوجية واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم كالوقوف
 فلا استثناء وما في الصبر فيه من التفصيل غير ظاهر كما لا يخفى
 على الفطن إلا أن يقال به في حق وجوب الأجر على الزوج
 فحسن انتهى وقال في حاشية البهرى نقلا عن أحكام
 الصغار من الأجر ما نصه رأيت في كتاب الفوائد مسئلة
 صاحب المحيط عن امرأة لها ولد صغير والصغير دار
 منزل لها ابن يسكن في دار ولدها الصغير قال إن لم
 يكن لها زوج لها ذلك حكم الحاجة وإن كان لها زوج ليس
 لها ذلك لأن سكنى دارها واجب على الزوج فلا تكون محتاجة
 إلى السكنى وكذلك إن كان لها مال وإن سكنتها بغير إذن
 الزوج هذا قائم قال نعم وهذا يجب عليها أجر المثل قال
 ينظر إن كانت للصغير يد قائمة بحيث يقدر على المنع
 والتسليم بأن كان الولد ولد عشر سنين أو أكثر لا
 أجر عليها لأنه لم يوجد التسليم وإن لم يكن للصغير يد

بان كان الولد صغيرا يجب عليها اجر المثل وهو جواب
 المطامح اما على جواب الكتاب لا اجر عليها لانها صارت غاصبة
 والفتوى على جواب المطامح انتهى اقول والحاصل ان صاحب
 القنية استثنى من مال البيت سكنى الام مع زوجها وصاحب
 المحض فصل ذلك بما سمعته وعرضهما من المطامح اوجب الفهمان
 مطلقا والحب من المؤلف كيف عد له عما عليه الفتوى بالاوجب
 فاحذر ان انتهى **قوله** فيما اذا كان لا يضرها أي لا ينقصها
 قال في حاشية الاشياء للعلامة ابراهيم البيري وفي المزارعة
 من قاضيان وفي الدار المشتركة اذا غاب احد هما وخاف
 الحاضرا ان لو لم يسكن تحزب الدار عن محمدان للحاضران يسكن
 في الكار لان فيه صيانة مال الغائب قال مولانا وعندي لسان
 يسكن كل الدار وان كان لا يخاف خراب الدار بترك السكنى اذا
 كان يعلم ان السكنى لا ينقصها لان في السكنى تحصيل منفعة
 الغائب لان الحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان
 يسكن مقدار ما سكن الحاضر انتهى **قوله** ولا باعداد البايع
 بالنسبة للمشتري أي لا يضر الدار مرة للاستغلال في حق
 المشتري باعداد البايع للاستغلال ويضرب عبارة الاشياء
 باعداد البايع لا يضر مرة في حق المشتري انتهى **قوله** لو اجر
 الغاصب احدهما أي احد الاشياء الثلاثة من مال وقف او يتم
 او معدة للاستغلال فعلى المتاجر المسمى لا اجر المثل قال ابي
 الحموي فعلى المتاجر المسمى يعني للغاصب كما في قاضيان وغيره
 قال في القنية ويرد ما اخذه الغاصب لجهة الوقف وفي
 الولد المجهة انه يتصدق به قال بعض الفضلاء لكن في الكمال
 والاسعاف والعمادية ان هذا على قول المتقدمين لا على قول
 المتأخرين ومن تضمن غاصبا العقار لكن الوقف انما يمتشي على

الرواية انتهى **قوله** ولا يلزم الغاصب بل يرد ما قبضه أي على
 وجه التزهر وفي القنية ان ما قبضه وهو المسمى لا يطيب له بل
 يرد له لجهة الوقف انتهى وفي فتاوى الخانقاري فعلى هذا
 نقول ان منافع العصب غير مضمونة الا في مسائل من
 جهتها الوقف فانها مضمونة بجهة الوقف بحكمه مالم يكن
 هناك اجارة من الغاصب كذا في حاشية الاشياء لمولانا ابراهيم
 البيري وقال السيد الحموي **قوله** ولا يلزم الغاصب تنافع
 هذا على قول المتقدمين اما على ما اختاره المتأخرون من
 تضمن منافع الوقف وماله يتم والمعد للاستغلال
 بالغصب فينبغي ان ما قبضه الغاصب من الاجرة اذا
 كان اقل من اجرة المثل يكمل الغاصب الى اجرة المثل وان
 كان ما قبضه زائدا يرد ايضا لعدم طيبته له واما على
 قول من لا يرى تضمن اجر المثل بالغصب فيها كما هو
 قول المتقدمين فلا يرد الا ما قبضه لعدم طيبته في الحكم
 به الحاكم بل ينبغي اما بالردة او بالتصدق ولا على ما قاله
 الحضاف واختاره محمد بن الفضل فلا يكون المدفوع اليه
 غاصبا ويضمن اجر المثل كما في الاجارة الفاسدة كما في المحط
 فينبغي ان يضمن حقيقة الانتفاع لا بالتمكن كما في الاجارة
 الفاسدة انتهى اقول وقول الشارح بل يرد ما قبضه
 تضمن لما في الاشياء وليس بصواب لانه في الاشياء
 قاله وانما يرد ما قبضه باداة الحصر وقائدية انه لا يلزم
 الا الذي اجر به وان كان دون اجر المثل وهي قايمة
 قل من نية غلبها كذا يحط بعض الفضلاء كذا ذكره السيد
 الحموي ولا شك ان هذه القايمة تقوت بما غيره الشارح
قوله وينظر مالو عطل آه اقول ينبغي ان يجب على المعطل

اجرة المثل قال السيد الحموي قال الشيخ قاسم في حاشيته
 شرح المجمع نقلا عن المحيط الفتوى في غصب العقار والدور
 الموقوفة الضمان نظر الوقف ثم ان الفتوى في غصب
 منافع الوقف بالضمات نظر الوقف وهذا اولي مما في
 في العمد انتهى وفي الثالث والثلاثين من جامع الفصولين
 شري دارا ثم ظهر انها وقف او للصغير فعليه اجر المثل صيانة
 لماله الوقف والصغير انتهى ففي هذه الصور لم يقيدها
 بالسكنى بل اوجبوا اجرة المثل مطلقا بالغصب ولو لم يعلم
 انه غصب فليتا مل **قوله** لانه فعليه تسليط بايعه قال
 في المبح هذا اشارة الى الفرق بين ما اذا غصب حذر الذي
 فانه يضمن القيمة وبين ما اذا اشترى خرا من ذي وهو
 فرق ظاهر لكن فانه انما يخالف القاعدة المشهورة وهي
 ان التضمن يبطل بطلان التضمن وهذا ما بطل البيع في
 الحذر وجب ان يبطل ما في ضمنه من تسليط البائع المشتري
 عليها الا ان يدعى خروج هذا النوع من القاعدة بيمينه
 وجهه او ان القاعدة الكثرية لا كلية انتهى **قوله** ملكه وكاشي
 عليه لانه استهلاك الا ان الحذر لم يكن متقوما والمحل كان
 متقوما فيترجح جانب الغاصب فتكون له بغير شيء كذا في الدرر
 وغيرها **قوله** كقرط بفتحين والظاهر المثالة ورق السمل
قوله ولو دبرغ به الجلد اخذه المالك الخ فان قيل ما
 الفرق بين ما اذا اخذها بذى قيمة حيث ملكه الغاصب ولا
 شيء عليه بين ما اذا دبرغ به الجلد اخذه المالك ورد ما زاد
 الدبرغ قلت بين الفرق بينهما صدر الشريعة عن قوله
 ولو خلد لها بذى قيمة ملكه ولا شيء عليه هذا عند المحسنة
 وعندهما اخذها المالك وربما زاد الدبرغ ولو تلف لا يضمن

هذا

هذا عندها بحقيقة ر ج وعندهما يضمن الجلد مدبرغا وبطية
 المالك ما زاد الدبرغ فيه حيث قاله فالحاصل انه اذا خلد
 او دبرغ بما لا قيمة له اخذها المالك لان الاصل حقه وليس
 من الغاصب سوى العمد ولا قيمة له اذا خلد او دبرغ بذى قيمة
 بصير ملكا للغاصب ترجيح المالك المتقوم على غير المتقوم
 والفرق لا يحسفه بين الخلد والجلد في ان المالك لا يأخذ
 الجلد ولا يأخذ الخلد لان الجلد ناق لكن ازاله عنه الخاتمة
 والحذر غير باق بل صارت حقيقة اخرى وانما لا يضمن الجلد
 عند المحسنة ج اذا اتفقه لانه غصب جلد اغتر مدبرغا
 ولا قيمة له والضمان يتبع المتقوم لكن العين اذا كان باقيا
 لا يشترط انتهى **قوله** بكسر الهمزة والتثنية وهو عوض
 عن المضاف اليه اي بكسر الهمزة قاله العيني بكسر الهمزة الهمزة
 كالعود والبربط ونحوهما قال في الدرر ومنه ما روي في
 وطبل وطنبور **قوله** سكر ومنصف الاول بفتحين
 وهو جمع الرطب اذا غلا واشتد والثاني وهو العصير
 الذي طبع وذهب نصفه وغلا واشتد **قوله** وصح
 بيعها كلها بالحر بدل من الصنهر المضاف اليه اي صح بيع
 هذه المذكورات قال في الملتقى قوس كسر الهمزة بربطاً و
 طبلاً او من زمارا او دفا او اراف له سكر او منصفاً ضمن
 قيمته لغير له هو ويصح بيع هذه الاسباب وقال لا يضمن
 ولا يجوز بيعه وعليه الفتوى انتهى قال في الدرر قتل الخلاء
 في الدف والطبل اللذين يضربان الاوفاً ما طبل الغزاة
 والدف الذي يباح ضربه في العرس فيضمنهما بالتلاف
 بالاخلاف لهما ان هذه الاشياء اعدت للمعصية فبطلت قيمتهما
 كاشروا لهما اموالهما لصلاحيتهما لما يحل من وجوه الاستفاد وان

ف

صلحت لما لا يجد ايضا فصارت كالامة المغنبة ومحوها كالكتابة
 المنطوح والحمامة الطيارة والدبكة القاتل والعبد المحض
 حبسها فيها القيمة عن صاحبه هذه الامور والفتوى
 على قولها لكثرة الفساد فيما بين الناس كذا في الكافي **قوله**
 لا يدفع اي لا يدفع ذلك المؤذي عن اليد او بالرفع
 الى السلطان **قوله** وجب عليه قيمته كذا ذكر في الدرر
 كذا قال في القمستان في نقله عن الكشاف لو امر عبد بالاباق
 فابق ضمن لكن في النفس منها شيء لان العبد عاقل يختار فعل
 فعلا باختياره ولم يصدر من الامر فعل في العبد ولم يستعمل
 في عمله فليراجع ويؤيد ما ذهبنا اليه ما ساقى من قوله ارق
 الشجر وانزل الشمس لتاكله انت فسقط لم يضمن **قوله** ولو
 نسي القران او شاخ بذكر اي لو غصب عبدا قاريا
 فنسي القران يضمن النقصان وكذا الشاة اذا اصابته
 عجزا كذا في القيمة وفي البرازية اذا عصب جارية فاهرة
 فانكسرت بها عند الغاصب يضمن النقصان **قوله** ومتلف
 احدي فردتين يسلم الـ بقية والمجموع بحسب الا اذا
 اتلف احدي شيئين لا ينتفع صاحبهما الانتفاع المقصود
 الا بهما معا يسلم المالك اليه الثاني ويضمن قيمتهما قال
 في قاضيجان رجل اتلف على رجل احد مصراحي باب
 او احد زوحي خف او مكعب كان للمالك ان يسلم اليه
 المصراع ويضمن قيمتهما والى ذلك اشار بهما النكت
 ومثله في الذخيرة واشار بالبيت الثاني الى بقية الاقوال
 فيها بقوله وما ذكر التسليم بعض وبعضهم يفتقرون ما اورد في
 لا يكثر **كتاب** **الشفعة**
قوله واما ما جزم به الكمال في اول باب ما هي فيه عبارة

الما

انما يجب قصدا في عقار ذلك بعض مومالي وان لم يقسم كرجي وحمام
 ويترد في عرض وفلك وبناء هذا اذا بيع للقلع لانه اذا بيع
 مع حق القرار يباح بالحق بالعقار انتهى **قوله** فزده شيخنا الرمي
 رافعي بعد ما اي بعضهم الشفعة اقول ما ذكره الرمي في
 حاشية الشيخ بهما موافق لابن الكمال حيث قال قوله
 وشرطه ان يكون المحل عقارا سفلا كان او علوا اقول
 يعني وما في حكم العقار كالعلو كما قد مر عن الكافي بقوله العلو
 ينحو بالشفعة ويتحقق به الشفعة في السفلى وان لم يكن
 طريق العلو في السفلى لانه الحق بالعقار بما له من حق القرار
 لكذا في الدرر وفي شرح الغرر انتهى ومثله في الجوهره ثم قال
 خبر الدين الرمي العلو داخل في سمي العقار وهذا لم يقل
 احد منهم او ما في حكمه انتهى وقال في التبيين عند قوله
 لا في عرض وفلك وبناء وخل يباع بالعرضة لانهما ينقل
 فلا يجب فيها الشفعة بغير الارض بخلاف العلو حيث يستحق
 بالشفعة ويتحقق به في السفلى وان كان طريقهما واحدا يستحق
 بالطريق الشفعة على انه على انه خليط في حق البيع وهو الطريق
 لان حق التعلل يبقى على الدوام وهو غير منقول فيستحق به
 الشفعة انتهى وفي الغرر العقار الضيقة رقبيل كل ماله اصل
 من دار او ضيقة انتهى وفي القاموس الضيقة العقار والارض
 المغلة والتصغير ضيقة ولا تنقل صويغة انتهى **قوله** لانه بالنقل
 قطع حق كل واحد منهم في نصيبه الاخر كذا في الزيلعي والظاهر
 ان كلمة في بمعنى نراي يترحق كل واحد منهم بنصيبه الاخر الا ان
 يقال معناه قطع حق كل منهم الذي كان في نصيبه الاخر من حق كل منهم
قوله وقد قدمناه فليحفظ اي قد منا ايجار بيوت مكة وارضها
 اقول ذكره في اخر كتاب الاجارة وقد ذكرته هناك مفصلا

بموال وان لم يقسم مفضلا فحق المحيط لا يجوز اجماعة بناء مكة
دون الارض كذا في الاصل وفي القضية يفتى برواية جواز
استيجار البناء اذا كان متفعلا به وفي ظاهر الرواية لا يجوز
والقد اشعنا الكلام هناك فلما راجع **قوله** وان سئل لا وبطلت
اي وان سئل الوكيل الدار الى الموكل لا يصح المطلب من الوكيل
وبطلت الشفعة هو المختار هذا ما مشى عليه الشارح تبعاً
لما في المنع وليس كذلك فانه لا وجه للبطلان قاله في الهداية
ومن اشترى دارا لغرضه فهو الخصم للشفيع لانه هو العاقد
والاخذ بالشفعة من حقوق العقد فتتوجه عليه قال الا
ان يسلمها الى الموكل لانه لم يبق له يد ولا ملك فتكون الخصم
هو الموكل انتهى ومثله في الدرر وقال الزيلعي فاذا سلمها
لم يبق له يد ولا ملك فخرج ان يكون خصما وهذا مثله
غير انه لا يشترط للقضاء حضور الموكل لان الوكيل نائب عنه
لانه اقامه باختياره مقام فكان حضوره حضور الموكل انتهى
وفي رمز شروح الكثر نقلا عن الظهيرية عن المنقح شري
دارا قال اشترى بها لفلان واشهد ثم جاء الشفيع فهو
خصم له الا ان يقيم بينة ان فلانا وكلنا في لا يكون خصما
فتأمل وفيها من شرح الطحاوي الوكيل بالشر اذا اشترى
فخصم الشفيع باخذ من الوكيل ويكتب العهدة عليه ولا ينفذ
الى حضور الموكل وعن ابي يوسف لا باخذ ما لم يحضر الموكل
انتهى **قوله** ولعل لا ساقطة قاله المصنف اقول قال المصنف
قلت وفي الخلاصة والبرازية والمسلم والذمي والمكاتب
والمأذون ومعنق البعض سواء فيها ولذا ثبتت
الشفعة بجواز دار الوقف انتهى وهو مخالف لما قدم الا
ان تكون كلمة لا ساقطة من الكلام انتهى **قوله** وحمله الشيخ

الرملي

٢٥٢

الرملي الاول على الاخذ به والثاني على الاخذ بنفسه يعني حمل
قوله قاصحات لا شفعة جواز على ما اذا بيع دار بجوار الوقف
لا تؤخذ الشفعة بالوقف وحمل قوله الخلاصة تنبئت
الشفعة بجوار الوقف كما نقلنا عن الخلاصة على ما اذا
بيع وقف فيما يجوز بيعه انه يؤخذ بالشفعة ويعلم منه ان
الباقي قوله بنفسه للتقوية ونص عبارته الرملة في حاشية
المنقح اقول يمكن حمل كلام قاصحات وغيره من غير بمثل
تباركه على الاخذ به وكلام الخلاصة والبرازية وغيرهما
من غير بمثل عبارتها على اخذه بنفسه اذا بيع قال
في مجمع الرواية قال في شرح مختصر الكرخي سند وما كان
من العقار مما لا يجوز بيعه ولا يملك بالبيع على حاله فلا
شفعة فيه اذا بيع مثل بيع الاوقاف والخانات المسئلة
والسقايات والابار التي للسبل فلا شفعة في شيء من ذلك
عند من يرى تسبيله والسقايات والابار التي جاز او وقفه
ومن لم يرد ذلك جازا فهو وسائر العقارات واحده في الشفعة
راجع المسكون على ابطال بيع المساحد انتهى وفي
الخلاصة والبرازية وفي التبريد ما لا يجوز بيعه من
العقار كالأوقاف لا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى
جواز بيع الوقف انتهى قال في الفينض للكركي بعد الا
لذلك لان حق الشفعة ينشأ عن صحة البيع انتهى فيه
يعلم ان ما لا يملك من الوقف بحاله ففيه اذا بيع واما اذا
بيع بجواره او كان بعض البيع ملكا وبعضه وقفا وبيع
ملك فلا شفعة فيه بسبب ملك الوقف فاعتمد هذا الخبر
باب طلب الشفعة اقول
من شتر متعلق يعلمه لا يسطر لها كما لا يخفى **قوله** وان امتد

المجلس هذا على غير ظاهر الرواية وهو رواية عن محمد بن هاشم
الكوفي رحمه الله وعن عامة المشايخ بشرط ان يكون متصلا
بعله وهو مروي وعن محمد بن ابي نضر وهو ظاهر الرواية
حتى لو سكت هشة بغير عذر ولم يطلب او تكلم بكلام
لغو بطلت شفعته كما في الخاتمة والزيلعي وشرح الجمع
كذا في الشرح لا الى اقوال اما في قاصحان فقد صرح
ان الطلب نور ظاهر الرواية واما في الزيلعي فاقول لا
ان الفور شرط عند عامة المشايخ وفي الدرر منكره اكثر
واشهر في مجلس علمه فورا وبه ظهران ما في جواهر
الفتاوى ارجح ما في الدرر وقوله وعليه المتون اذ في اكثر
اشهر في مجلسه وفي الملقى الذي هو عبارة عن اربع
متون يشهد في مجلس علمه انه يطلبها فليتباهل **قوله**
والاشهاد فيسلم بالازم كذا في الهداية والكافي ذكره في
الدرر ومثله في الزيلعي وغيره ولا في الزيلعي عندنا
يجب عليه الاشهاد اذ اخبره واحدا كان او عبدا
صغيرا كان او كبيرا اذا كان الخمر حقا واذا لم يشهد
بطلت شفعته انتهى **قوله** وان لم يتمكن منه بان لم يجد
احدا من البايع والمشتري ولا وكالا ولا رسولا ولا
شاهدا يشهد عليهم لا تبطل الشفعة وطلت الخصومة
لا يتوقف عليه اي على قبض المشتري الدار فغير عليه
راجع الى قوله قبضها **قوله** بعذر وبغيره شهرا او
اي سواء كانت التاخير بعذر او بغير عذر وسواء كان شهرا
او اكثر لا تبطل الشفعة **قوله** وقيل بقي بقول محمد بن
اخيه شهرا بالا عذر وفي الدرر ولو علم ان يبيع في البلدة
قاض لا تبطل شفعته اتفاقا بالتاخير اذ لا يمكن من الخصومة

الا عند القاضي فكان عذرا انتهى وفي الرمز شرح اكثر
السيد الجوي ثم لا تسقط شفعته بعدا لطلبين بالتاخير
عند الامام مطلقا وفي ظاهر الرواية وفي الهداية وفي
عليه الفتوى وقاله محمد بن ابي نضر بالاعذار كعذر
وحبس سقط لانه اجل وما دونه عاجل وعليه الفتوى
لتغير الاجواب وفي الكافي وجه ظاهر المذهب و
عليه الفتوى ان حقه تقرر شرعا فلا تبطل كسائر
الحقوق وما ذكر من الضرر يمكن رفعه برفع الامر الى
الحاكم ليأمره باخذ او تركه فهو اضرب بنفسه الا يرى
انه لو كان غائبا لا تبطل شفعته انتهى **قوله** على الحاصل
او على السبب فان ثبتت الشفعة ان كان متفقا عليه خليف
على الحاصل بالله ما يثبت هذا الشفع الشفعة على وان
كان مختلفا فيه كشفقة الجوار خليف على السبب بالله ما اشتر
بانه الدار لانه ربما خليف على الحاصل بمذهب الشافعي
كذا في الدرر **قوله** فتبطل عند كسر قال الزيلعي يجوز
للمنازعة وان لم يحضر الثمن الى مجلس القاضي فاذا قضى
القاضي له بالشفعة لزمه احضار الثمن وهذا ظاهر رواية الاصل
وعن محمد بن ابي القاضى لا يقضى بالشفعة حتى يحضر الثمن وهو رواية
لمس عن احمد بن حنبل احتراز اعني توى الثمن ولو اخرج دفع الثمن
بعدهما قال ادفع الثمن اليه لا تبطل بالاجماع لتأكيدها بالقضاء
غلا وما اذا خرب قبل القضاء بعد الاشهاد عند محمد حيث تبطل
لعدم التاخير انتهى **قوله** الاول بملك اي المشتري خصم الشفع
بسبب ملكه سواء كان تبيده او لا ولا يخفى ان هذا اذا لم يكن الخار
البايع والثاني اي البايع خصم الشفع ان كانت بعده واما عبارة
ابن كمال وللخصم التابع والمشتري ان لم يعلم احد بما بيده والاخر ملك

صرح بذلك في المحيط والخفة والهداية انتهى وفي الزيلعي
الشفيع ان يخام البايع اذا كانت البيع في يده لانه يبدأ
بحقه أصالة فكان خصما كالملك انتهى **قوله** ولكن لا يسمي
البيعة عليه اي على البايع **قوله** لانه الملك تستمر هذه العلة
انه انما يشترط حضور المشتري اذا لم يكن البايع خيارا للشرط
فانه اذا كان الخيار للبايع لانه دخل الدار في ملكه وسياتي
متنا انه لا شفعة في دار بيعت بخيار للبايع ولم يسقط خياره
قوله ولو سلم للمشتري عبارة ابن الكمال ولو سلم الى المشتري
لا يشترط حضور البايع اي لو سلم البايع الدار الى المشتري
لا يشترط حضور البايع لزوال الملك واليد عنه انتهى **قوله**
الشفعة بيع في كل الاحكام الضمان الفرر للجبر قال السيد
الحموي في حاشية الاشباة يعني ان الاخذ بالشفعة لما كان
تملكا ببدل كان شراء حكما فتثبت به احكام الشراء بينه وبين
الماخوذ منه بايعا كان او مشتريا كرجوع العدة وخيار العيب
والرد به خلا ضمان الفرر فان الشفيع لا يرجع به على الماخوذ
منه لانه ليس بفار له يكون اخذه منه جبرا لكن هذا الذي ذكر
انما يتاتي في الاخذ بالقضاء اما اذا اخذها بغير قضاء فلا
يستقيم التعليل بما ذكره انتهى وصورة عدم الرجوع على
الماخوذ منه ان يستحق المبيع بعد البناء واخذ الشفيع بناء
منقوضا فلا يرجع على الماخوذ منه بالنقصان اما اذا اخذها
بقضاء فهو ظاهر لانه مجبر على الدفع واما اذا اخذها بغير
قضاء فالانه استوفى عين حقه واستيفاء عين الحق بقضاء
او غيره سواء من حيث الحكم وهذا هو الجواب عما ذكره
من قوله فلا يستقيم التعليل في التدبر لانه منكر لان
الشفيع يدعي استحقاق الدار عند نقد الاقل والمشتري

قوله

قوله فالقول للبايع لان الامران كان كما قاله البايع فالشفيع
ياخذ به وان كان كما قاله المشتري يكون حطا عن المشتري
بدعواه الاقل وحط البايع يظهر في حق الشفيع **قوله** ومع
قبضه المشتري اذا اثبت ذلك بالبيعة او يمينه لان البايع
باستيفاء الثمن خرج من البين والتحق بالاجانب فيقول الا
بين الشفيع والمشتري وقد ثبت ان القول فند للمشتري
كذا في الدرر **قوله** فنعد قبضه القول للمشتري لان
البايع بالقبض خرج من البين والتحق بالاجانب الى اخر
ما ذكرنا **قوله** ويتحالفان لان المقرر ان البايع والمشتري
اذا اختلفا قبل القبض الثمن يتحالفان وينسخ البيع بينهما
لورود الحديث بذلك **قوله** وكذا هبة البعض اي وكذا
هبة بعض ثمن الدار المشفوعة البايع الثمن للمشتري تظهر
حق الشفيع فانه في الاشباة هبة بعض الثمن الدار تظهر في
حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض انتهى اقوله هذه
المسئلة المذكورة في الحاشية وعبارتها رجل اشترى ارضا
بمائة درهم وقبضها وحضر الشفيع وطلب الشفعة وسلمها
اليه المشتري بمائة درهم ثم ان المشتري نقد الثمن للبايع ووز
له البايع منها خمسة بعد اخذ المائة فعلم الشفيع بالبيعة
ليس له ان يسترد شيئا من المشتري من الثمن ولو ان
البايع وهب من المشتري خمسة من الثمن قبل قبض الثمن
والمسئلة مجالها لان الشفيع ان يسترد من المشتري ما
رهبه له البايع لانه هبة شيء من الثمن قبل قبض الثمن
حط والخط يلحق باصل العقد فكان للشفيع ان
يسترد من المشتري قدر ما حط عنه البايع اما بعد
قبض الثمن هبة البعض ليس بحط بل هو ملكك مبتدأ

ختلاف

الا اذا كانت هبة البعض بعد قبض
البايع الثمن فلا تظهر في حق الشفيع

فكانه ذهب له مالا اخر انتهى وقال السيد المحمدي في حاشية
 الاشياء بعد نقل عبارة قاصحنا كما نقلت عنه ايضا انه
 يعلم ما في كلام المص من الاجاز البالغ حدا لا يترك ان
 يقال يفهم من التقييد بمسبة البعض انه هبة كل الثمن
 لا يظهر في حق الشفيع فهدل ياخذ الشفيع بالثمن الذي
 سمي قبل الهبة او بالقيمة لم ار في ذلك نقلا صريحا
 وفي الظاهرية نقلا عن الجامع الاصغر اذا اشترى بالف
 درهم دارا ثم تصدق بها على المشتري ياخذها الشفيع
 بالقيمة الا ان يكون قبض الثمن كله ثم تصدق عليه
 انتهى فعلى قياس هذا يقال ان هبة الثمن قبل
 القبض ياخذ الشفيع بالقيمة والا ياخذ بالثمن
 انتهى **قوله** ولو علم انه شراء بالف فسلم ثم حط البائع
 الخ اي لو علم الشفيع ان المشتري شري الدار بالف
 درهم سلم الشفعة ثم حط البائع مائة فله طلب الشفعة
 لانه لم يسلم الشفعة الا لجزء زيادة الثمن لانه اسقط الشفعة
قوله لا بد ان يكون البائع ايضا ذميا هو تكرر لذكره
 قبله بقوله ان كان البائع الا ان يقال انه ذكره للفسر
 والى ابن الكمال ونضر عبارته وفي شرائه ذي من ذي لاسب
 ان يكون البائع ايضا ذميا والافسد البيع فلا تثبت الشفعة
 صرح به في المبسوط غير او خنزير والشفيع ذي بمثل الخنزير
 وقيمة الخنزير انتهى **قوله** بخلاف الرور على العاشر اي
 بخلاف ما اذا مر الذمى بالخنزير على العاشر فانه لا يفسده
 العاشر بقيته قال في العناية استشكل بان قيمة الخنزير
 لها حكم غير الخنزير ولهذا لا يصير العاشر من قيمته كما
 تقدم في باب من يمر على العاشر اجيب بان مراعاة حق الشفيع

واجبه

واجبه بقدر الامكان ومن ضروري ذلك دفع قيمة الخنزير بخلاف
 ما اذا مر على العاشر انتهى **قوله** ولو اختلفا فيه بان قال بعض
 من اهل من الذين ان قيمة كذا او بعضهم قال كذا وكذا
 من تاب من الفسقة فالقول للمشتري اقال في العناية و
 طريقه بعد دفع قيمة الخنزير والخنزير الرجوع الى من اسلم من
 اهل الذمة او من تاب من فسقة المسلمين فان وقع الاختلاف
 في ذلك فالقول فيه قول المشتري مثل ما اذا اختلف
 الشفيع والمشتري في مقدار الثمن انتهى **قوله** وفي الاول
 الالف سماوية اي فيما اذا خربت الدار او جفت الشجرة
 بخلاف نقص المشتري البناء فانه يفعلها ياخذ الشفيع
 حصته العرصة فقط **قوله** ونقص الجنبى كمنقصه بفتح النون
 بسبغة المصدر بخلاف ما يلبه من قوله والنقص فانه اسم
 المنقوص **قوله** في الاول اي شراؤها بما يثمرها او في صورة ما اذا
 اشترى ارضا بثلث ثمرها بالشرط فكان له فيسقط من الثمن حصته
 قال في الزيلعي وان جده المشتري سقط حصته من الثمن اي في
 الفصل الاول وهو ما اذا اشترى بها بثلث بالشرط فكان له فيسقط
 من الثمن حصته وان هلك بآفة سماوية فكذلك لانه لما دخل التسمية
 صار اصلا فسقط حصته من الثمن بقواته انتهى **قوله** بكل الثمن
 في الثاني اي فيما اذا اشترى بالائتم ثم وجد الثمران الثمر لم يكن
 موجودا عند العقد فلا يدخل عند اخذ في البيع الاستعانة فلا
 يلبه شيء من الثمن فبذلك لا يسقط شيء من الثمن **قوله** الطلب
 في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع وذلك عند قبض المشتري
 باذن البائع وكل من عوضه مال ملك البيع الفاسد بامر البائع
 وكل من عوضه مال ملك البيع بقيته قال في الجوز في قوله ملك
 رد على من قال انه يملك التصرف دون العين وهم العراقيون

مع تصرف فيه ببناء او بيع وجعلها
 مباحا للعلم ويفهم من الجراف
 الانقطاع بالتبطل مع اذن المالك
 ونضر عبادة ص

وما ذكره قوله امل بلح وهو المخصوص عليه في كلام محمد وهو
الصحيح المختار فانه قال ان المشتري خصم لم يدر عيه لانه
يملكه رتبة كذا في جامع الفضولين يدل ان المشتري اذا
اعتقه بعد قبضه صح وكان الولاء له ولو باعه كان الثمن
له ولو بيعت دار الى جنبها فالشفعة للمشتري ولو اعتقه
البائع ثم يعتق ولو سرقه البائع من المشتري بعد قبضه
قطع كما في الجوهره فانه كما ان المالك انتهى ويدل
وجوب الاستبراء على البائع اذا ردت الجارية عليه انتهى
قوله وكذا لو طلب من القاضي احضاره فاستنعى اي وكذا
الشفعة معذوره لو طلب من القاضي احضاره فاستنعى
القاضي من احضاره **قوله** بخلاف شعبة اليهودي اي فانه
لا يكون عذرا لليهودي في التأخير يعني اذا اخر اليهودي
طلب الشفعة اذا سمع من البيع يوم السبت لا يكون
عذرا **قوله** ليس للشفعة ان يعجز الثمن ويأخذها من الشفعة
اقول هو مخالف لما قدمناه اتفاقا من الجرح الرابع ان الشفعة
تجب لاملكها المشتري بالبيع الفاسد الا ان يقال
ما ذكره ههنا وفيما سياتي قول اعدائين وما اختار
في الجرح قول البلخي لكن الصحيح قول البلخي
كما تقدم لكن المفهوم من الكنز والعين في ههنا ان
الدار اذا بيعت فاسدا لا يستفعا فيها ما لم يسقط حق
الفسخ بالبناء وحيث قال او بيعت فاسدا ما لم يسقط
حق الفسخ بالبناء واي بناء المشتري فيها لان حق البائع
ينقطع به عند ائتمانه وعند ما لا ينقطع فلا يجب
فيها الشفعة ويسترد وينقض ما بناء المشتري انتهى
ثم ما تقدم من الماتن من قوله وقت انقطاع حق البائع

اتفاقا

لاتفاقا لا يعارض ما قاله الشارح ههنا ان حمل ما هنا على
على صورة سقوط حق الفسخ وبقي يد قوله اتفاقا انما يعارضه
ما قلناه من الجرح الرابع فليتأمل **باب**
ما ثبت في حقه او لا تثبت قوله ملك
يعوض قال السيد المحوي في شرح الكنز ملك يتشدد
الام على صبغة الجهول صفة لقوله عقار خرج
المهر اي خرج العقار الذي وقع مهورا قال السيد
المحوي في شرح الكنز واحذر بقوله هو مال عم اذا
ملك يعوض غير ماله كما اذا وقع العقار مهورا وخو ان
وقال العيني كما لمهر والمخلع والصلح عن دم العهر والعق
وخو ذلك يعني اذا وقع العقار مهورا او بدل خلع او بدل
صلح عن دم العهر او بدل عتق لاجب الشفعة فيه **قوله**
ولو بيع حق القرار يعني اذا بيع البناء ولو بيع حق القرار لا
ثبت فيه ان اراد بقوله ولو بيع حق القرار ان البيع اذا كان
بامادة الا البناء فمساويا بشرط عليه القرار في محله
او لم بشرط فلا شفعة فيه فهو مسلم لكن ان اراد به البناء
السفلي لا العلوي لما قدمناه عن الشيخ خراساني الرملي وان
اراد بقوله مع حق القرار ان ما عليه البناء ايضا بيع مع البناء
فعدم الشفعة في البناء غير مسلم لما قدمناه عن الشيخ
خراساني الرملي ان العلوي يستحق بالشفعة وتتحقق به
الشفعة فاذا كانت العلوية حكم ذلك فالبناء السفلي اذا
بيع مع الارض من باب اولى حكم ذلك فليتأمل **قوله**
العيني لاجب ايضا في بناء وتخل بيعا بالعرضة لا يفتقر
وان يبيع مع الارض يجب لها بخلاف العلوية حيث تستحق
بالشفعة ويستحق به في السفلي على انه خلبط في الحقوق

وهو الطريق لان حق التعلی يبقى على الدوام وهو غير منقول
فتستحق به الشفعة ولا كذلك البناء والنخل فلا تستحق بهما
الشفعة انتهى **قول** خلا لما فهم ابن الكمال اقول فهم ابن
الكمال ان البناء اذا بيع مع حق القرار اي مع ما عليه القرار
وهي الارض ففقد الشفعة وهذا المعنى لم يردده الشيخ
حنبل بن الرمالى فليتبصر **قول** او دار قسمت اي كج
ايضا الشفعة للمحار في دار قسمت بين الشركاء لان القسمة
فيها معنى الاقزاز ولهذا يجري فيها الجبر والشفعة لم
تشرع الا في المبادلة المطلقة وهي المبادلة من كل وجه كذا
في العيني وغيره **قول** او جعلت اجرة بان استاجر حيا مائلا
بدفعة اليه عوض الاجرة **قول** كان بنا المشتري فيها قال
يعني مثلا ولهذا قال الشيخ حسن الشرنبلالي قوله بان يعني المشتري
فيها في هذا المحصر نظر لان شرط وجوبها انقطاع حق البائع
ولا يختص بالبناء بل يكون بالبيع وغيره من اخراجها عن
ملك المشتري كما عرف في البيع الفاسد فان باعها احدها
الشفيع ياتي البيوع شيئا فان اخذ بالثاني اخذها بالثاني
وان بالاول فبها القيمة وان اخرجها بغير البيع كالهبه
والهبة يقبض وتصرفه لغزها بالقيمة انتهى **قول** خلا لما
لما زعمه المصنف قال المصنف متعلق ببرد فيصير بقضاء متعلقا
بجبار روية مع ما بعده **قول** وتثبت لمن شرا اصاله او وكاله
او اشترى له بالوكالة من وكل اخرا بالشراء فاشترى
لاجل الموكل والموكل شفيع كان له شفعة صورته دار بين
ثلاثة والدار حار ما لصق فاذا بيعت الدار واشترى
احد الشركاء تثبت الشفعة للمشتري سواء اشترى اصاله
او وكالة وكذا تثبت للموكل اذا اشترى الوكيل لاجله

وتثبت

وتثبت ايضا للشركاء الاخر وفايدته انها لا تثبت للمحار لان
الشريك مقدم عليه كذا في الدرر **قول** او ضمن الدرك
اي من ضمن الدرك عن البائع وهو شفيع لا تثبت الشفعة
له لانه تقرير للبيع فكان كالبائع كذا في الدرر
باب ما يبطلها قوله ولو تسليم
من اب او وصي اي ولو كان تسليمها صادرا من اب او وصي
او وكيل قال العيني هذا عندها وقال محمد لا يجوز
الصبي على شفيعته اذا بلغ والموكل كذلك اذا بلغ الخبر
لانه حق ثابت لهما فلا يمكن ان يطله وبه قال زفر واما
ان هذه في معنى المبادلة ومما يمكن ان يكونا وعلى هذا الخلاف
بطلان الشفعة بسكوت الاب والوصي عند العلم بالشراء
وهذا اذا بيعت بمثل قيمتها واما اذا بيعت باكثر من قيمتها
فلا يتغير الناس في مثله قيل جازا التسليم بالاجماع لان
النظر متعين فيه وقيل لا يجوز التسليم بالاجماع وهو الاصح لانه
لا يمكن الاخذ فلا يمكن التسليم كالاجنبي وان بيعت باقل من
قيمتها بما ياباة كثيرة فغنى عن التسليم بالاجماع وهو الاصح لانه
رواية عن ابي يوسف والمراد بالوكيل هنا الوكيل بطلب
الشفعة واما الوكيل بالشراء فتسليم الشفعة صحيح بالاجماع
فكذا سكونه اعراض بالاجماع كذا في العيني وعلم من هذا التقرير
انه فرق بين ما اذا بيعت بقيمتها وبين ما اذا بيعت باقل وما
نقله من المتعلق لم يفرق فليتبصر **قول** عند القاضي متعلق
بالوكيل فقط لا بالاب والوصي قال الذي يلحق والعيني لم يوكيل
بطلت الشفعة انما يصح تسليمه اذا كان في مجلس القاضي عند
البيع وعند ابي يوسف يصح في مجلس القاضي وغيره
وعند محمد وزفر ان تسليمه لا يصح اصلا والوكيل بالشراء

له ان لا يشتري فكذلك ان يترك الشفعة غير ان ابا حنيفة
يشترط مجلس القاضى و ابا يوسف يعنى انتهى **قوله** لكنه
يخرج عن الخصومة اى اذا سلم الشفعة في غير مجلس القاضى
يصح التسليم لكنه ليس له ان يخالف في الشفعة بل الخصومة
تكون للوكيل **قوله** علم ببيعها ام لا اى يبيع الدار المشفوع
فيها ام لا **قوله** بما ترانفا اى في يد باب ما يبطها **قوله**
الا ذراع امثالا في جانب هذا الشفع اى الامقدار ذراع
في طول الحد الذى تلى الشفع فلا شفعة له لان
الاستحقاق بالجوار ولم يوجد الاتصال بالبيع كذا في
الزيلعي **قوله** وليس له خلفه بالله ما اردت به ابطال
شفعتى قال ابن تيمية وقال قاضيات بعد ذكر جملة
من الجمل المبطلة للشفعة ففي هذه الفصول اذا
اراد الشفع ان يحلف البايع او المشتري بالله ما فعله
مذا فرار من الشفعة ان اراد تحلف البايع لم يكن
له ذلك لان تكوله لا يكون حجة على المشتري وان
اراد تحلف المشتري فكذلك لانه ادعى عليه معنى لواقع
به لا يلزمه انتهى وفي التجميع المزيد لو اراد الشفع
ان يستحلف المشتري ان البيع الاول لم يكن تلجئة
كان له ذلك لانه ادعى عليه معنى لواقع له لزومه
وهو خصم قال وهو تاويل ما ذكر في كتاب الشفعة
انه اذا اراد الاستحلاف انه لم يرد به ابطال الشفعة كان
له ذلك اذا ادعى ان البيع تلجئة انتهى **قوله** وبضده
وهو الكراهة في الزكوة اى الفتوى على قول محمد في
الزكوة بان الحيلة مكروهة فيها وان كانت ابتداء قال
في العتابة اعلم ان الحيلة في هذا الباب اما ان يكون الدفع

بعد

بعد الوجوب اول دفعه فالاول مثل ان يقول المشتري
الشفيع انا ابيعها لك فلا حاجة لك في الاخذ فيقول نعم
تسقط به الشفعة وهو مكروه بالاجماع والثاني مختلف
فيه قال بعض المشايخ غير مكروه عند ابي يوسف مكروه
عند محمد وهو الذى ذكره في الكتاب وهذا القائل
قاس فصل الشفعة على فصل الزكوة ومنهم من قال لا تكروه
الحيلة لمنع وجوب الشفعة بالاخلاق وانما الخلاف في فصل
الزكوة انتهى وقال صدر الشريعة الشفعة انما شرعت
لدفع ضرر الجوار فالمشتري ان كان ممن يتضرر به الجوار
لاجل اسقاطها وان كان رجلا صالحا يمتنع به الجوار
والشفيع متغلب لا يحث جواره في حثاله في اسقاطها
انتهى قال في المخرج هذا تفصيل حسن للزكوة البرازية
الحيلة بعد ثبوتها بكروه بالاتفاق انتهى وفي شرح
الكبرى للسيد المحمدي ثم الحيل التي تسقط الوجوب ان يقول
بفسطها ولا يجب له غوطر ان يقول ابيعكم او اشتريتم يقول
نعم ومنها ما ذكره الخصاف ان يقر البايع بجزء من الدار المشتري
ثم يبيع بقية الدار منه فلا يسحق الشفع الشفعة اما
في المقر به فله عدم السبب الذى هو البيع وامامنا وراه
فالمكونه شرك البايع والشريك مقدم على الجار والمخلط
ومن شأننا من كان يفتى بوجوب الشفعة في هذه الصور
وخطي الخصاف فيها لان الشراكة المقر به لم تثبت الاقرار
فلا يظهر في حق الشفع كذا في البدايع ومنها ان يزوج
المشتري شيئا ببعض العقار فيصير شركا ولا يشفعة
فيه لما له باجارة ولا في غيره لانه شرك في هذه تخص الجار

انتهى **قوله** بخلاف الاول لقيام الشفع مقام احدهم يعني
ان الفرق بينهما ان في الوجه الثاني باخذ البعض بغير
الشفعة على المشتري فيضرر به زيادة الضرر وفي
الوجه الاول يقوم الشفع مقام احدهم فلا تنفرد
الشفعة ولا فرق في هذا بين ما اذا كان قبل القبض
او بعده على الصحيح كذا في العيني **قوله** وان وقع في غير
جانبه قال الزيلعي باخذ الشفع نصيب المشتري في اي جانب
كان لانه استحقه بالشراء والمشتري لا يقدر على ابطال
حقه في اخذه وهو مروي عن ابي يوسف واطلاق الكتاب
يدل عليه وعننا بحسبنا انما ياخذها اذا وقع في جانب
الدار التي يشفع بها لانه لا يبقى جارا فواقع في الجانب الاخر
انتهى **قوله** حتى لو قاسم الشريك اي حتى لو قاسم الشريك الشريك
الثاني الذي لم يبيع كان للشفع نقص هذا التصرف اي
القاسم لان العقد لم يقع من الذي قاسم فلم تكن القسمة
من تمام القبض الذي هو حكم البيع الاول بل هو تصرف
حكم الملك فينقضه الشفع كانه قبض بعه وهبته
كذا في الزيلعي **قوله** وهو شفيعها فان اجاز البيع ضمير هو
وضمير اجاز كلاهما راجعان الى العينو **قوله** والابطال
الاجارة بالراء المرسلة اي وان لم يحز البيع بطلت الاجارة
قوله وان ردّها صوابه ان طلبها اي الشفعة وحاصل
معناه ان لم يحز البيع بطلت الاجارة ان طلب الشفعة قال
السيد الحموي في حاشية الاشباه اي ان لم يحز البيع لا
يوجب بطلان الاجارة والذي في الوكوالية ولو لم يحز
البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب
الا بعد بطلان الاجارة ونص عبارة الوكوالية رجل اجر

داره ماله معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستاجر شفيعا
فالباع جاز بين البائع والمشتري موقوف في حق المستاجر
لقيام الاجارة فان اجاز المستاجر نفذ في حقه وقد راجع
على التسليم لانه بطلت الاجارة وكان للمستاجر الشفعة
لوجود سببها وهو البيع ولكن بطلب الشفعة بطلت
الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة انتهى
وفي القنية ولو اجر دارا ثم باعها قبل مضي الاجارة و
المستاجر شفيعها نفذ حق المتبايعين دون المستاجر
وان اجاز المستاجر نفذ في حقه وله الشفعة ولو طلب
الشفعة قبل الاجارة بطلت الاجارة انتهى ومنه
يتضح ما نظرنا به في كلام المص وأن الصواب ان طلب
يعني الشفعة وقد سبق في هذا التصويب بعض الاما
وما قيل يعني اذا لم يحز البيع وطلب الشفعة بطلت
الاجارة لانه لا صحة لطلبها الا بعد بطلان الاجارة
نعم اني انه ردّها حكما ان طلب الشفعة فيها بطلان الاجارة
انتهى كلام ساقط انتهى اقول قد نسخ في قلبي في
اول النظر ان هذه العبارة غير صحيحة فالحمد لله على
الموافقة ثم ما وجد في بعض النسخ من قوله وان ردّها
بزيادة الواو فهو غلط اخر من قلم نساخ هذا الترح
فانه في الاستشارة بدون الواو **قوله** في الوكوالية
خلافا قال فيها وما ضاع اسقاط الحمل مسقطا
وتحليف في الذكر لا شك انكره قال ابن شحنة مسئلة البيت
من الوقعات في رجل اشترى من ضيقة عشرة ايمان
كثير وتسعة اعشارها بثمن قليل فللشفع الشفعة
في البيع الاول لا في البيع الثاني فلواراد الشفع ان

حلف المشتري بالله ما اردت ابطال شفعتي بذلك لم يكن له ذلك
 لانه ادعى عليه معنى لواقديه لا يلزمه انتمى ومثله في قاضيات
 وقدر كرتنا عن التجسس والمزيد قريبا فليراجع **قول** تعليق
 ابطالها بالشرط جائز قال في مينة المفتي لو قال سلمت لك
 الشفعة ان كنت اشتريتها لنفسك فاذا اشتراها لغيره فله الشفعة
 لا اسقاط محض انتهى وفي الخاتمة قال الشفع ان لم اجي بالثمن
 الى ثلاثة ايام فانا بريئ من الشفعة ولم يجي بالثمن الى ثلاثة ايام
 ذكر ابن نعيم عن محمد انه بتطل شفعتي لان تسليم الشفعة اسقاط
 محض يصح تعليقه بالشرط وقال بعض الشايخ لا يتطل
 شفعتي وهو الصحيح لان الشفعة مما ثبتت طلب المنة
 والاشهاد تاكدت ولا يتطل ما لم يسلم بلسانه انتهى وهو
 معارض لما في مينة المفتي قال بعض الفضلاء ويمكن ان يقال
 لا معارضة بين ما في مينة المفتي والخاتمة لجواز حمل ما في
 المينة على ابطالها قبل ثبوتها وتقديرها بطلب المنة و
 الاشهاد وحمل ما في الخاتمة على عدم ابطالها بعد ثبوتها
 وتقديرها بالطلبين كما يفيد قوله الخاتمة لان الشفعة متى
 ثبتت الى فقوله بعض الفضلاء والمعتد عدم صحة تعليق
 تسليم الشفعة بالشرط مطلقا اي سواء كان قبل طلب المنة
 والاشهاد يصح تعليق ابطالها بالمفهوم محتمل في عبارة
 الكتب كما في انفع الوسائل في بحث الاستدلال حيث قال
 ان مفهوم النصا ينفحجه بقاذا يقال يرد على كون تسليم
 الشفعة اسقاطا محضا مسئلة وهو ما ذكر السرخسي في باب
 الصلح من الجنائيات في كتاب الصلح من المبسوط ان القصاص
 لا يصح تعليق ابطاله بالشرط فلا يحتمل الاضافة الى الوقت
 وان كان اسقاطا محضا وهذا لا يرتد من عليه القصاص

ولو

ولو اكره على اسقاط الشفعة فاسقط لا يبطل حقه في الشفعة
 وهذا بين ان تسليم الشفعة ليس باسقاط محض لانه لو
 كان اسقاطا محضا لقطع مع الاكره اعتبارا بعبارة الاسقاط
 والمثله في اكره المبسوط انتهى اعلم انه ذكر في الهداية
 ان اسقاط الشفعة لا يتعلق بالجائز من الشرط قبل القاسم
 اولى ونظر فيه الاتقاني فليراجع انتهى بقوله القيد الضيق
 المعارضة بين ما في الخاتمة وبين ما في المينة انما هو نظر
 الى قوله بعض الشايخ لا ينظر الى ما قال محمد ثم اعلم ان
 قاضيات ذكر ايضا ما ذكر في المينة ونص عبارته وان
 قال الشفع المشتري سلمت هذه الدار لك ان كنت اشترتها
 لنفسك وقد كان المشتري اشترها لغيره لا يتطل شفعتي
 لانه علق التسليم بالشرط وتسليم الشفعة اسقاط محتمل
 التعليق والعلق بالشرط لا ينزله عند عدم الشرط
 انتهى **قول** وشفعتي فيها بالرفع يعطوف على قوله دعوى
قول اشأ على عدد الدروس اي تقسم على عدد الدروس
 لا على قدر الانصاء **قول** العقل يعق الذي قال الفخذ
 في شرح تاليفه الجامع للحلاطى ما نصه ترك الغوث
 والحفظ تسبب في النفس دون العضو والسقط والمال
 نظما الامر الدم واقرى الملك بالمكنة فاذا وجد حرا
 او عبد قتلا من مكان تملوك فسميت القمة او الدينة
 على عبد الملاك دون قدر الملك اذ العلة ترجح
 بالقوة لا بالأكثرة واما اذا وجد قتلا في محلة او سجد
 فسميت الدية على نسبت اليه المحلة او المسجد فان كانوا ثلثا
 قبائل يان كانت احدي القبائل مثلا بكرين وابل ولم يشر

رجلا والقبيلة الاخرى قيس وهم ثلاثون رجلا والقبيلة
الاخرى تم وهم اربعون رجلا فوجد في سجدتهم او مجلتهم
قبلا كانت الدية عليهم اثلاثا بعدد القبائل على كل قبيلة تلك
الدية دون عدد الرؤوس عكس الاول فان تم تقسم على
عدد الرؤوس دون القبائل وانما قسمت بعدد القبائل دون
الرؤوس وفاء يمكنه الدبر يعني ان هذا الضمان بسبب
تركه الغوث والحفظ كما ذكرنا والحفظ يكون بحكم الدبر
والقيام بالمصالح الموضعية انتهى وتستفاد منه تقييدنا
اطلقه المصنوع اذا كانت وجوبه الدية باعتبار مكانة الملاك
فلحفظ فان اكثر الكتب خالية عنه كذا قال السيد المحوي
في حاشية الاشياء **قول** واجرة القسام يعني تكون على
عدد الرؤوس وهذا عند الاسام رحمه الله تعالى وعندها على
عدد الانصبا لهما ان هذه مؤنة لحققت بسببها الملك فنقدر
بقدر الملك وله ان عمل القسام لصاحب القليل والكثير وله
بصفة واحدة وهي تميز الانصبا وصاحب القليل والكثير
في ذلك سواء فاد الاستويا كان الاجر عليهما على السواء كذا
في الولويجية من كتاب القسمة وفي خزائن الاحتمال لو استأجرا
على قسمة طعام بينهما مكالية فالاجر في الباكيل والتقل على قدر
الانصبا انتهى ومنه يستفاد تقييد كلام المصنف بقسمة
النقدين وفيها اهل بلادة استأجروا رجلا ليذهب الى
السلطان فيرفع امرهم ووقته والوقت فالاجر على اهل
البلاد على قدر منافعتهم في ذلك **قول** والطريق اذا اختلفوا فيه
قال السيد المحوي في حاشية الاشياء اقول لا يرد بالطريق
فما طريقا عما لا لانه غير مملوك لاحد وانما ادوية ما يكون

في مكة

في مكة غير نافذه واعلم ان مثل الطريق ساحة الدار اذا
اختلفوا فيها تكون بينهم على الروس فان دارك في
بيت منها لاستقواهم في استعمالها وهو المرو فيها والتوضي
وكسر الخطب ووضع الامتعة فصارت نظير الطريق بخلاف الشرب
اذ انما رعا فيه فانه يقسم بينهما بقدر اراضيها انتهى **قول** ونصب
البناء في قما اتي من يقوم بامر الصبي **قول** وبأخذ قيمته يشترى لصغيره
ان فاعل يأخذ اب والماخوذ هو المشتري وواو وصي واوالاقتنا
لان حكمه خلا وحكم الاب لانه يؤخر لاخذ الى بلوغ الصغير
قال في قاصحات اشترى الاب لولده الصغير دارا وهو شقيقه
فيها كان له ان يأخذها لنفسه عندها واليه الاشارة بصدور
البيت وفيه ايضا قال ولو اشترى الوصي لليتيم دارا ليمالك
أخذها لنفسه بالشفعة وفي خزائن الاكل انه لا يقضي للوصي
بالشفعة حتى يتركه اليتيم ولكن يطلب ويشهد عليه يوم
الشراء وهذا هو الذي اشار اليه بحجز البيت بقوله ووصي
البلوغ يؤخر يعني الخاصة لا الطلب وفي القسمة اشترى
دار الابن الصغير وهو شقيقها فله الشفعة كشرامات
ابنه لنفسه ويقول اشتريتها واخذتها بالشفعة والجواب
في الوصي كالجواب في الاب على قوله من يري شر الوصي بال
اليتيم لنفسه وعلى قوله من لا يري ذلك فله الشفعة ايضا
لكن يقول اشتريتها وطلبت الشفعة ثم يرجع الى القاضي فينصب
قيما عن الصبي فيأخذها الوصي عنه ويسلم الثمن اليه ثم يسلمه
القيم الى الوصي كذا قال ابن نجيم **قول** وليس له طريق دار
بين الصبي الصغير للشفيع والسك من البدائع اشترى دارين
منه واحدة فليس للشفيع بقرين الصفقة بات
ياخذ احدهما بالشفعة دون الاخرى ولكنه ياخذ جميعا

وقال زفر ياخذ احديهما بما يخصها من الثمن **قوله** ولو غير
حار فالنفر يقا جد راي لو كان الشفع غير حار لاحدهما
فالنفر يقا جد ر قال في البدايع لو كان الشفع شفعاً
لاحد المادون الاخرى ووقع البيع صفقة واحدة روي
عن الامام ليس دون الاخرى ووقع البيع صفقة واحدة
روي عن الامام ليس له اخذ الكل بل ياخذ التي تليه وكذا
روي عن محمد بن في الدارين المتلاصقتين اذا كانت
الشفعة حاراً لاحدهما انه ليس له الشفعة الا فيما
يليه انتهى وفي قوله احدهما رارة الى ترجيح القول
بالتفريق فان التزويج في شرح المنظومة جعل عليه
الفتوى ونقله عن ابي يوسف ومحمد وقال هو قول
ابن حنيفة اخبر لكن يعكر عليه قول الكرخي في رواية
الحسن عن الامام ان الشفع ان ياخذ الكل في ذلك كله بالشفعة
فانهما تدل على ان قول ابن حنيفة كان مثل قول محمد
ثم رجع عن ذلك فجعله كالزار الواحد ذكره ابن حنيفة
ومعنى البيت الثالث مرقبها فلا يفيد **كتاب**
القسمه قوله او قسم فغل ما من يعطوف
على باع اي باع فوجبت الشفعة او قسم فلا تجب الشفعة
ففيه الناسية بالثبوت وعدمه وقد ذكرنا صورة القسم
في باب ما تثبت هي فيه **قوله** اي المثلي لعدم التفات
فكانه اخذ عين حقه واخذ الانسان عين حقه لا يحتاج
الى حضور غيره فلهذا ياخذ به بغيبة صاحبه قال
الزبيعي لان ما ياخذ به كل واحد منهما من نصيب شريكه
مثل حقه صورة ويعني فامكن ان يجعل عين حقه وان
يجعل عين حقه في القرض والسلم والصرف انتهى **قوله** ان سلم

حظ

حظ الآخرين اي نفذت القسمة ان سلم حظ الغائب والصغير
وان لم يسلم بل هلك حظ الغائب والصغير لم تصح القسمة
اقول عبارة قاضيان والقرن ان ينقض القسمة ما لم يصل
اليه حقه فكذلك المن قام مقامه فاذا كان المكمل والموزون
بين حاضر وغائب او صغير وبالغ فاخذ الحاضر والبالغ
نصيبه فهلك الباقي قبل ان يصل ذلك اليهما لا يكون
الهلاك على الصغير والغائب وهذا كصبرة اذا كانت
شركة بين الدمقان والمزارع فقال الدمقان للمزارع
اقسمها واخر نصيبى فقسم المزارع والد هقما غائب
فلم يصيب الدمقان الى الدمقان فلما رجع اذ قد
ملك ما اقرره لنفسه كان الهلاك عليهما وان قسم
الصبرة واخر نصيب الدمقان وحمل نصيب نفسه
الى بيته او لا فلما رجع اذ قد ملك نصيب ما اقره للمزارع
كان الهلاك على الدمقان خاصة كما قاله بعض المشايخ
انتهى اقول اما صورة الصبرة في موضع فهي موافقة
لما في الهداية والكنز والمصنف وغيرهما من الموثوقين والشرح
سواء الاقرار اغلب من المثليات في اخذ الشريك حصته
منها حال غيبة صاحبه انتهى ولما لم ياخذ لنفسه حتى ملك كان
الهلاك عليهما لعدم صحة القسم ولما اخذ الحاضر لنفسه
كان الهلاك حصته الدمقان فقط واما ما ذكره الشارح
من قوله نفذت القسمة الى قوله كصبرة فهو مخالف ذكرناه
من الموثوقين والشرح وكذلك ما في قاضيان من قوله لا يكون
الهلاك على الصغير والغائب لانه اذا صحقت القسمة مع
القسمه قل للمزارع فما المانع من كون الهلاك عليهما فليتامد
الا ان بهما ما في قاضيان من قوله لا يكون الهلاك

لما

على الصغير والغائب صورته ما اذا كانت الاما دين على اخر
نقص الحاضر والبالغ ثم قسم لانه ح كم يكن ماسورا في
القبض من غيره ويؤيده ما في صدر العيان من قوله
وللغير ان ينقص القسمة اي الدائن فليتب **بقوله** وان
اجبر عليها ان وصليته اي المبادلة غالبة في غير المثال وان
اجبر عليها في تحت الجنس واما اعادة قوله فيجب في
الشرح والتعلق قوله لما فيها من معنى الافراز وليس
بجواب ان فليتب **بقوله** ويتصب قاسم الخ اي يندب
يرزق من بيت المال ليقيم بالا اجر كما في الكنز وفي التبيين
لان القسمة من جنس عمال القضاء من حيث انه يتم به قطع
المنازعة فاشبه رزق القاضي ولا منفعة تعود الي
العامة كمنفعة القضاء والمقاتلة والمفتين فيكون
كفايته في بيت المال انتهى وما حررناه يؤيد ما ذكره
المشارح ان لفظ واجب بالجم غلط **بقوله** وزاد في المتن
ان لم تكن للقسمة نص عبارة او اجرة الكيل والوزن
على قدر السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة وان كان له
فعلى الخلاف انتهى وصورة عدم كونه للقسمة بان
اشترى مكبلا او موزونا وامر النساء بكيله ليصير
الكيل معلوم القدر فالاجر بقدر الانصاف كذا في
العناية وعبارة الهداية والوكيل والوزن ان القسمة
قبل هو على الخلاف وان لم يكن للقسمة فالاجر مقابل
بقي الكيل والوزن انتهى وقوله على الخلاف اي
عند الامام على عدد الدروس وعندنا على الانصاف
وفي النهاية الى صحة رواية الاطلاق اي الاطلاق في اجرة
القسم ماله الامام المحقق ثمس لامية السرخسي رحمه

حيث

حيث قال في المبسوط واما اجر الكيل والوزن فقال
بعض مشايخنا هو على الاختلاف فان المكيل والوزن
يقيم بذلك والكيل والوزن بمنزلة القسم ثم قال
والا لعمري ان ابا حنيفة رح يفرق بينهما ويقول هناك انما
استوجب الاجر بعمله بالكيل والوزن لا بترجائه لو استغنا
في ذلك بالشركاء لم يستوجب الاجر وعمله في ذلك لصاحب
الكثير اكثر فكل عاقل يعرف ان كيل كل مائة قفيز يكون اكثر
من كيل عشرة افقرة فلهذا كانت الاجرة عليهما بقدر
المالك بخلاف القسم انتهى يعني ان اجرة القسم على عدد
الدروس مطلقا بخلاف اجرة الكيل والوزن وفي عراج
الدراية روي الحسن عن ابي حنيفة ان الاجرة على طالس
القسمة دون المتنع وقال لا عليهما وبه قالت الائمة الثلاثة
انتهى **بقوله** وصحت برضى الشركاء اي لو اصرطوا و
اقتسموا بانفسهم يرفعوا امرهم الى القاضي فهو جائز لان
في القسمة معنى للمعاوضة كذا في النهاية وعراج الدراية
وزاد فيه فيثبت بالتراضي كما في ادب القاضي كما في سائر
العاوضات كذا في ادب القاضي الا ان يكون منهم صغير او
جنون او غائب وفي منهوات ايضا في الاصل عند قوله
وصحت برضا الشركاء ولا يلزم عند صغير احد من انصافه
لم يقل الا عند صغير احد كما قال تاج الشريعة اذ فقه
عدم صحة القسمة ح ولا صحة له لانها صحيحة غاية غير لازمة
نظر عليه السرخسي في باب القسمة دارالميت وعليه بين
في المبسوط انتهى اقول مقصود ابي الكمال ان قسمة الشركاء
مع صغير احد صحح الا انها غير لازمة كذا في العبد الضعيف
يقول ينبغي حمل هذه المسئلة على قسمة القسي لا المثال لانه تقرر

ان في المثلي معنى الاقرار غالب ولهذا ما اخذ الشريك حصته
 بغيره صاحبه ويؤيد ما ذهبنا اليه قوله صاحب النهاية
 ان في القسمة معنى المعاوضة فالراجح **قوله** ومن النقل
 البناء والاشجار لانها من المنقولات كما صرح به في البحر
 في كتاب الدعوى فتجوز فيه قسمة الجبر حيث لم تتبدل للمنفعة
 بالقسمة وان تبدلت بها لا تجوز كالبر والحايطة والحمام وغيرها
 فتأمل ذكره خير الدين الرملي **قوله** لان برهنا معطوف على
 قوله لا اي لا يقسم العقار حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته
 ولا يقسم العقار الذي معهما ايضا حتى يبرهنوا انه لهما اتفاقا اي
 لو اقام رجلا ن يثبت ان العقار في ايديهما وطلبنا من القاضين
 ان يقسم بينهما لا يقسم بينهما حتى يبرهنوا البيعة ان العقار ملك
 لاحتمال ان يكون لغيرهما وهذا هو المذكور في الجامع الصغير كذا
 في الزيلعي وقوله اتفاقا قيد لصدر الكلام وهو قوله ولان
 برهنا اي لا يقسم بالاتفاق ان برهنا الخ لا يقوله يبرهنوا انه لهما
 لفساد المعنى قال القسستاني ولا يقسم غزال الكر وقيل عنده ان
 يبرهنوا على انه معهم بطريق الملك مطلقا وطلبوا القسمة حتى
 يبرهنوا انه لهم وقيل يقسم بالا برهان انتهى **قوله** انه لهما ايمان
 العقار ملك لهما فكذا يضم من الزيلعي والذي يقتضيه
 المقام ان يفسر ان العقار ارث لهما **قوله** في الاصح اشارة الى
 القيل الذي ذكره في المقولة السابقة **قوله** ولا بد
 من البيعة على اصل الميراث قال الزيلعي ولا بد من
 اقامة البيعة عند اي حنيفة لما بينا في المسئلة الاولى
 بل ادلى ان في هذه القسمة قضا على الغائب وعند ما يقسم
 بقولهم على نحو ما ذكره هنا ويشهد ان قسما با عتاف
 الحاضرين فان الصغير والغائب على حجة انتهى وقال

في المسئلة الاولى لا يقسم بينهما حتى يبرهنوا البيعة ان العقار
 ملك لهما لاحتمال ان يكون لغيرهما وهذا هو المذكور في
 الجامع الصغير انتهى **قوله** وفي الثانية يقسم بطلب كل
 من عليه الفتوى قاله في الدرر فان طلب صاحب الكثير قسم
 وان طلب صاحب القليل لم يقسم ذكره الحصاف وذكر الحصاف
 عكسه وذكر الحاكم في مختصره ان اتهما طلب القسمة قسم
 القاضي قال في الثانية وهو اختيار الشيخ المعروف فخرجوا
 زاده وعليه الفتوى وقال في الكافي وما ذكر الحصاف
 اصح وفي الذخيرة وعليه الفتوى انتهى وفي شرح الكثر
 للسيد الحسوي وذكر الحاكم انه يقسم بطلب ايها كان
 قال الاتفاق ولنا في النقل على الحصاف نظر لان ذكر
 ما ذكره الحصاف بعينه في شرحه لادب القضاء وفي شرح
 المختصر الطحاوي قرره ولم يذكر غيره انتهى وفي الخلاصة
 اذا كان طالب القسمة صاحب الكثير والاي صاحب
 القليل يقسم بالاتفاق وعلى القاب لا يقسم وذكر
 الامام خواجه زاده يقسم قال الصدر الشهيد وعليه
 الفتوى انتهى اقول لا فاتفق على الفتوى بطلب صاحب
 القليل الشيخان العظيمان صدر الشهيد وفقهه
 نفسه فاضحنا انه فليست عند الفتوى **قوله** لا الجنس
 بعضها في بعض اي لا يقسم الجنسان بعضها في بعض
 بل كل واحد يقسم وحده لعدم الاختلاط بينهما فلا
 تقع القسمة بمثل ابل تقع معاوضة فيعتمد التراضي
 جبر القاض لان اجباره عليها على اعتبار التمييز **قوله**
 ويعدله من التعدل اي لتسوية على سهام القسمة
قوله ويكتب اسامهم ويقرع وكيفيته ان ينظر الي

أقل الانصباء فيقدر ربه اجزاء السهام حتى اذا كانت
العقار مشتركة بين ثلاثة تنقسم لأحدهم النصف والآخر
الثالث والآخر السدس جعلها اسداسا لانه أقل فيكون
لصاحب النصف ثلاثة اسداس ولصاحب الثالث
سدسات والثالث السدس ويلقب المضيق من أي جانب
شأنا بالاول ثم الذي يليه بالتالي ثم الذي يليه بالتالي
ثم يكتب اسامي الشركاء بطاقات فيطوي كل بطاقة و
يجعلها شبيه البندقة ويدخلها في طين ثم يخرجها
اذا انشفت وهي مثل البندقة ثم يد لكها ثم يجعلها
في وعاء او كمة ثم يخرج واحدا بعد واحد فمن خرج اسمه
اولا فله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني
الى ان ينتهي الى الآخر فان خرج اولا في المثال الذي
ذكرناه اسم صاحب النصف كان له ثلاثة اسداس
من الجانب الملقب بالاول وان خرج ثانيا كان له ذلك
من الذي يلي الاول وان خرج ثالثا كان له كذلك
من الذي يلي الثاني وعلى هذا كل واحد منهم كذا في الزيلع
قوله ان الدراهم لا تدخل في القسمة للعقار صورة
ان يقول احد الشركاء نجعل قيمة البناء على الدراهم
فان القاضى يقسمها على الذرع لان القسمة من حقوق
الملاك المشتركة والشركة بينهم في الملك لا في الدراهم
فلا يجوز قسمة ما ليس بمشترك فان فعل ذلك برضاهم
جاز وفي مشكلات القدوري صون المسئلة والله
اعلم اقتسموا عرصة الدار فوقع في نصيب احدهم
البناء لم يدخل في القسمة فانه لا يكلف ان يرد نصيب
الباقين من البناء من الدراهم او وقع في نصيب احدهم

فضل

فضل لا يقال له ان يرد الدراهم على الباقيين من دراهم
من عنده كذا في العيني والحاصل ان معنى المتن ان الدراهم
التي ليست بمشركة لا تدخل في قسمة العقار لجبر نقصان
بعض الانصباء **قوله** فلو كان ارض وبناء قال الزيلعي اذا
كان ارض وبناء فغن ابي يوسف انه يقسم باعتبار القيمة
لانه لا يمكن اعتبار التقدير فيه الا بالتقويم لان تعديل
البناء لا يمكن الا بالساوي وعن ابي حنيفة انه يقسم
الارض بالساحة والمساحة هي الاصل في المسوحات
ثم يرد من وقع في نصيبه البناء او من كان نصيبه
اجود دراهم على الاخر حتى يساويه فتدخل الدراهم
في القسمة ضرورة وعن محمد انه يرد على شريكه بمقابلة
البناء ما يساويه من العرصة وعن محمد انه يرد على
شريكه فاذا بقي فضل ولم يمكن تحقيق الشوية بان لم
تف العرصة بقية البناء لم يرد دراهم لان الضرورة
في هذا القدر فلا يترك الاصل وهو القسمة بالساحة
الا بالضرورة وهذا يوافق رواية الاصل انتهى **قوله**
صرف عنه اي صرف المسيل عن ملكه الاخر **قوله** فلو
اختلفوا اي لو اختلفوا في ادخال الطريق في القسمة بان
قال بعضهم لا يقسم الطريق بل يبقى مشتركاً مثل ما كان
قبل القسمة نظر الحاكم فيه فان كان يستقيم ان يفتح
كل في نصيبه قسم الحكم من غير طريق يرفع الجأ عنهم
تكميلاً للمنفعة وتحقيقاً للأقارب من كل وجه وان كان
لا يستقيم ذلك رفع طريقاً بين جماعتهم ليحقق تكميل
المنفعة فلما واد الطريق كذا في التبيين فينبغي ان يقول
ان امكن فتح كل فعل اي امكن لكل احد ان يفتح باباً في نصيب

فقد اى قسم بالامرين وان لم يمكن كذلك جعل الطريق بين
جماعتهم فرع وفي التنا رختانية رجلان بينهما خمسة
واكلوا جميعا ارغفة لاحدهما رعتفان والاخر ثلاثة ارغفة
فدعوا بالتنا واكلوا جميعا مستويين فلما فرغوا اعطاهم
الاخر خمسة دراهم وقال اقسماها بينكما على ما اكلت قال
الفقيه ابو بكر لصاحب الثلاثة اربعة دراهم وقال الفقيه
ابو الليث وعنده ان لصاحب الرغيفين درهمين والاخر
ثلاثة قال العلامة المقدسي وما ذكره ابو الليث مع جلالة
قدره ظاهر خطأه قال السيد الحموي يمكن توجيهه
بان الظاهر ان العوام سيما الاميين لا يفنون دقائق
الحساب فندرون الدراهم بحسب ما يظهر لهم والذي
يظهر ان لا احد من الرغيفين الثمين والاخر ثلاثة فكانت قد
خذها على عدد ما كماله الله الموفق **قول** ان فوق الباب
اي لكل واحد ان يخرج الجناح فيما كان فوق الباب لا فيما
دون لان فوقه من الهواء ليس بمنزلة ودونه من ترك
فلا يجوز لهم الا برضاهم قال الانتقائي يسبق الى الوهم
ان طول الطريق بمقدار طول باب الدار وليس كذلك
بل طوله من اعلاه على اقل ما يكفيهم صرح به كما في الحاشية
والكرخي في مختصره ثم قال في الفتاوى معناه يجعل
طوله من الاعلى بقدر طول الباب لا الى السماء فائدة فنية
ما وراء طول الباب من الاعلى ان احد الشراك اذا اراد اسراع
جناح في نصيبه فوق طول الباب فله ذلك وان كان قباء
دون طول الباب بمنع من ذلك انتهى كما قال السيد الحموي
قول لا العتب بالسرجلة على الصحيح اي لا يقسم العتب
بالسرجلة على الصحيح بل بالقبات قال في قاضيا

الرغيفين درهم
ولصاحب

شريكان

شريكان بينهما عتب اراد اقسمة بالوزن يجوز بالقبات وبالمرأ
وقال بعض المشايخ يجوز بالسرجلة ايضا قلنا التباوت قال
مولانا رحمه الله هذا غير صحيح لانه وزني فلا يجوز قسمته
بدون الوزن اما بالقبات او بالميزان فلا يجوز قسمته
بالسرجلة ظروف الفواكه **قول** عند محمد بن يفتي في الزيلع
وهذا قول محمد وعليه الفتوى وقال ابو حنيفة وابو
يوسف يقسم بالذرع لان القيمة بالذرع هي الاصل السكتي
لا في المرافق ولمحمد ان السفلى يصلح لما لا يصلح له العلو
كالبير والسرخاب والاصطبل وغيره فصار كالجنسين
فلا يمكن التعديل الا بالقيمة ثم اختلف ابو حنيفة وابو
يوسف في كيفية القسمة بالذراع فقال ابو حنيفة
ذراع من سفلى بذراعين من علو وقال ابو يوسف ذراع
بذراع قيل اجاب كل واحد منهم على عادة اهل عصره فاب
ابا حنيفة اجاب بنا على ما شاهد من عادة اهل الكوفة في
اختيار السفلى على العلو وابو يوسف اجاب بنا على ما شاهد
من عادة اهل بغداد في التسوية بين العلو والسفلى في منفعة
السكتي ومحمد اجاب على ما شاهد من اختلاف العادة
في البلدات وقيل هو اختلاف حجة بينهم فان انا حنيفة
يقول لصاحب السفلى منافع كثيرة وهو يفتي ايضا بعد
انها من العلو والعلو لا يبقى بعد انهاء السفلى منافع
كثيرة وهو يفتي ايضا بعد انهاء العلو والعلو لا يبقى
بعد انهاء السفلى فكانت منفعة ضعف العلو ولصاحب
العلو منفعة واحدة وهي منفعة السكتي وابو يوسف
يقول هما مستويان في الانتفاع فان لكل واحد ان يفعل
ما لا يضر بالآخر ومحمد يقول العلو والسفلى بنا والعادة

في قسمة البناء بالقيمة انتهى وقال العيني وعلى قول محمد بن
 وبه قالت الثلاثة وفي النهاية وعليه الفتوى كذا في المبسوط **قوله**
 وان كان قبل الاشهاد اي وان كان ادعاه حصته عند الآخر
 قبل الاشهاد على نفسه بالاستيفاء تحالفا ونحو القسمة قال
 في النهاية وان قال اصابني في موضع كذا فلم يسلم الي ولم يشهد
 على نفسه بالاستيفاء وكذبه شريكه تحالفا ونحو القسمة
 لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقيمة فصار الاختلاف
 في مقدار البيع انتهى **قوله** وكذا لو اختلفا في الحد ود
 قال في الهداية ولو اقسما دارا واصار كل واحد طائفة
 فادعى احد ما يثبت في يد الآخر انما اصابه بالقيمة و
 انكر الآخر فعليه اقامة البينة واذا قاما بالبينة تؤخذ
 ببينة المدعي لانه خارج وبينة الخارج ترجح على بينة
 ذي اليد وان كان قبل الاشهاد على القرض تحالفا وشرا
 وكذا اذا اختلفا في الحد ود انتهى قال في النهاية قيل صورة
 دارا اقسما رجلان فاصاب احدهما جانب منه وفي طرف
 حده بيت في يد صاحبه واصاب الآخر جانب وفي طرف حده
 بيت في يد صاحبه فادعى كل منهما ان البيت الذي في يده
 داخل في حده واقاما البينة يقضى لكل واحد بالجزء الذي
 في يد صاحبه انتهى وان قام احد هما قضي له وان لم يقر لواء
 منهما تحالفا كما في البيع كذا في الهداية به ايضا معنى قوله اكر
 يتبادرا اشارة الى التشبيه الى الذين من سوق العبارة **قوله**
 لا تنسخ القيمة اتفاقا على الصحيح بل يرجع بقسطه في حصة
 شريكه كما اذا كانت الدار بينهما نصفين فنقسمت فاستحق من
 يداخذها بيت هو خمسة اذ ربع رجع بنصف ما استحق
 في نصيب صاحبه كذا في المنع **قوله** والا فالعبرة لذلك

مضار نظير

الزبد

الزبد قال القهستاني لو استحق بعض معين من نصيب
 لم يفسخ لانه ان كانت الباقي نصيب كل لم يرجع والارجع
 بنقصان نصيبه كما اذا كانت الدار بينهما فاستحق عشرة
 اذ ربع اربعة من هذا وستة من ذلك فانه يرجع بذراع
 على الاول انتهى **قوله** خلافا للتصحيح الخ لاصح اقول
 ذكر في الخلاصة وجهين عن الفقيه ابى جعفر فقال ان قيل
 تتبع دعوى الغبن فله وجه صحيح وان قيل لا تتبع
 فله وجه صحيح ايضا وهو الاصح والامام خواهر زاده
 ذكره مكنيا في نسخة ولم يرجح احدا الوجهين على الآخر
 وهذا كله في القسمة بالتراضي انتهى فلهذا اظهر ان
 صاحب الخلاصة لم يرجح انما ذكره من الفقيه ابى جعفر و
 نقل عن خواهر زاده التوقف فليتأمل **قوله** قلت ولو
 قاله كالكثير تفخي لكما تولى يعني لشموله القضاء و
 الرضا مع اختصاص اقول قال العيني سواء كانت بقضاء
 القاضي او بالتراضي وقيل اذا كانت بالتراضي لا يلتفت
 الى قول من يدعيه كما في البيع والاول اصح انتهى وقال
 الزيلعي واما اذا كانت بالتراضي فقد قيل لا يلتفت
 الى قول من يدعيه لانه دعوى الغبن ولا يعتبر به
 في البيع فكذا في القسمة لوجود التراضي وقيل يفسخ هو
 الصحيح كره في الكافي **قوله** صحيح دعواه ولا تناقضا اقول
 وكذا ذكره الزيلعي ومنه لا خير وفي درره والعناية في
 شرح الهداية لكن قال فيها ولقائل ان تقول ان لم
 يكن دعوى بالطلبة لعدم التناقض فليتكن باطله باعتبار
 انها اذا صحت كانت له ان ينقض القسمة وذلك سعي في نقض
 ما تم من جهته والجواب انه اذا ثبت الدين بالبينة لم تكن

القسمتة تامة فلا يلزم ذلك انتهى **قوله** وبه يفنى لانه استحق
الشجرة باغصانها قال في الاختيار روى ابن رستم عن محمد
انه له ان يحبره على قطعها وروى ابن سماعة انه لا يحبره
وعليه الفتوى **قوله** بزارية وكذا في العبادية وغيرهما
من كتب الفتاوى **قوله** ولو تمها يثاب المماينة مستفقة من المنة
وهي الحالة الظاهرة للمتمهي التي والتمها في تفاعل منها
وهو ان يتواضعوا على امر فبرصوا بحقيقة ان كلامهما
يرضى بهينة واحدة ويختارها وهي في الشرع عبارة
عن قسمته النافع وهي جائزة بالكتاب والسننة واجماع
الامة اما الكتاب فقوله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم
معلوم واما السننة فمأروى عنه عليه السلام انه قسم في
عزوق بدر كل بعيرين بين ثلاث نضروا كانوا يتناوتوا
في الكوب وعلى جوارث اجماع الامة كذا في الزيلعي **قوله**
ولو طلب احد هما القسمه فيما يقسم بطلت اي تبطل المماينة
قاله الزيلعي ولو وقعت المماينة فمما يحتمل القسمه شتم
طلب احد هما القسمه تقسم وتبطل المماينة لانه ابلغ ولا
تبطل المماينة بموت واحد منها ولا بموتهما لانها لو بطلت
لاستأنفها الحاكم ولا فائدة في الاستيناف انتهى **قوله**
وما زاد في نوبة احد هما في الدار الواحدة مشتركاه
اي لو تمها يثاب في غلة دار واحدة بان ياخذها احد هما
مدة يستغلها والاخر مدة بعد مجوز في ظاهر الرواية
فلو زادت غلة زمنا احد هما على غلة نوبة الاخر شرا ركة الآخر
في الزيادة تحقيقا للتعادل بخلاف ما اذا كان التماين في
المنافع فاستقل احد هما في نوبته زيادة لا يستمر كانهما
لان التماين في وقع في المنافع هناك فيجب مراعاة المعادلة

فيها

فيها وبالتفاوت في الغلة لا يتبين قوة المعدلة في النافع
فان الشيعيين قد يتساويان ثم يختلفان في البذل عند العقد
وبخلاف مالوتها على الاستغناء لاله في الدارين وفضلته
غلة احداهما حيث يشترط كانه فيها جبرها لان معنى الافراز
راجح في الدارين لا اتحاد زمن الاستيفاء فان كل واحد
سما يصل الى الغلة في الوقت الذي يصل اليها صاحبه كذا
في التبيين والرمز للسيد المحمدي وغيرهما **قوله** ويجوز في
عقد ودار على السكنى والخدمة لف ونشر غير مرتب اي
يجوز التماين في عقد ودار على ان يسكن هذا الدار سنة
ويخدم العبد الاخر سنة لانها مختلفا المنفعة قال السيد
محمدي في شرح الكافي قرص المشاع جائز وكذا للمماينات في دار
رحام ودار ومملوكه على ان يسكن الدار هذا سنة ويخدم
ويخدم هذا المملوك سنة وعلى الغلة باطل انتهى اي المماينة
على غلة الدار والمملوك باطل ثم راجعت شرح الملتقى للمصنف
فلم يزد على ما ذكرناه بل ما ذكرناه ايسر ونص عبارة ويجوز
في عقد ودار على السكنى والخدمة للجواز في العقد ففي المختلف
اولي وكذا في كل مختلف في المنفعة كسكنى الدور وزرع الار
وكتمان ودار كما في الاختيار انتهى **قوله** وحيلة التماين قال
في الهداية والحيلة ان يبيع حصته من الاخر ثم يشتري
كلها بعد مضي نوبته او ينتفع الاخره انتهى اي يبيع حصته
من النخل والشجر والغنم لينتفع الاخر حكم الملك في الكل
معلومة ثم يشتري من الاخر تلك الجملة وينتفع بها بحكم
الملك ولم يبق لاحد منهما على ذمة الاخر شي **قوله** له النصير
في ملكه وان تضر رجارة في ظاهر الرواية قال السيد
محمدي في حاشية الاشياء في هذه المسئلة اختلاف

اختلاف الا ان الشيخ الامام الاجل برهان الائمة كان يفتي بانه ان
كان ضررنا بيننا يمنع والا فلا وبه يفتي كما في شرح الوهبانية
للعلامه بن السكينة نقلا من كتاب المحيطان للحسام الشهد
والظاهر ان برهان الائمة هو والده فقد نقل عنه ذلك
البرزاري انه والده كان يفتي به وعليه الفتوى ثم قال اصاب
ساحة في القسمة فاراد ان يبنى عليها ويرفع البناء ومنعه
الاخر فقال يستدعي الرعي والشمس له اترفع كما شأوله
ان يخذ حيا ما وتورا وان كف عما يؤذي جاره فهو ما
احسن فقد جاء في الحديث من اذا جاره اورثه الله
داره وجرب فوجد كذلك وقال نصير والصغار له
المنع ولو فتح صاحب البناء في علو بنيائه بابا ادكوة
لا يلي صاحب الساحة منعه بل ان يبنى حتى يسترجعته
قال بعض الفضلاء قد وقعت حادثة الفتوى وهو
رجله علو وحت العلو ساحة لرجل وفتح صاحب
العلو في علوه فمنعه صاحب الساحة من ذلك وتخاصما
في ذلك واجبت عنها بانه لو فتح صاحب البناء في علو بنيائه
بابا ادكوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل ان يبنى ما يشاء
جهته كما في البرازية وهذا اذا لم تكن الساحة مجلس
الشاعر اما اذا كانت مجلس من والكوة تشرف على الساحة
المذكورة يوم صا حيا بسيدها وعليه الفتوى كما في
المضمرة وقد افتي بعضهم باطلاق عبارة البرازية
ولم يقيد اطلاقها بعبارة المضمرة وهو اطلاق في
محل التقيد وهو خطأ في الفتوى كما في البحر وفي
العامة فان اتخذ طاحونة في داره لطن بيته لم يكن
لجاره منعه لانه يكون احيانا فلا يتضرر به الجيران

هذا جواب الشيخ وجزا
ظاهر الرواية عدم المنع
صح

وان

وان

عليه خشا والحال انه لا يحب لواحد منهما قبل ذلك فليس له
المنع من ذلك ولكن يقال له صنع انت مثل ذلك ان شئت
وقال في الذخيرة اذا كان الحايط بين رجلين وليس لاحد
منهما عليه خشية فاراد احدهما ان يضع عليه خشيا له
ذلك ولا يكون لصاحبه ان يمنع من ذلك ولكن يقال لضع
انت مثل ذلك ان شئت ان كانا حكي القاضى الامام حامد
النساي يورى وكان يفرق بين هذا وبين ما اذا كان
لها عليه خشية فاراد احدهما ان يزيد خشيا على خشية
صاحبه او اراد ان يخذ عليه ستر او يفتح كوة او يما حيش
لا يكون له ذلك الا باذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية
المنع وبيان الفرق المذكور فيها تركناه للاطالة
وما شربك ان يعلى حيطهم الى الذخيرة نقلا عن فتاوى
الفضل اذا اراد ان يزيد في الجدار وهو مشترك لم يكن
للاخر منع قال القاضى الامام ركن الاسلام على السعدى
له ان يمنع لانه منصرف في شئ مشترك فحتاج الى رضاه
ومكذراوى عن محمد بن في واقعات الناطقى وصوره
ذلك حايط بين رجلين قدر قامة واراد احدهما ان يترك
ان يزيد في طوله واتى الاخر فله منع والسئلة في الفقه
ايضا بخود ذلك والى ترجيح المنع لكونه رواية عن محمد بن
بقرينه والتعبير عن الثاني بقيل كذا في شرح الوهبانية
لابن شحنة **قوله** ومنوع قسم عند منع مشترك من الزم قاضى
في غير **قوله** ومنوع قسم تركيب اضافى ومنوع مبتدأ وخبره
جملة قاضى موجه الزم الاصلاح يقال دميت الحايط ورثته
بالتشديد اذا اصله وتقديره كل ما لا يقبل القسمة
اذا ضرب ولم ير من شريكه ان يصلح فالقاضى يوجبه ويعمره

من الاجرة

من الاجرة قال قاضى حاتم بن رجلين عاب قدره او حوضه
او شئ منه واحتاج الى المربة فاو اد احدهما المربة وامتنع الاخر
فخلفوا فيه قال بعضهم يواجرها القاضى ويرمها بالاجرة او
ياذن لاحدهما في الاجارة وامرته من الاجرة قبل هذا قول
ابى يوسف ومحمد رحمهما الله لان عندهما يجوز الحجر على الحر والفتوى
على قولهما ونسب الحسام الشهيد هذا القول الى الامام ابى بكر
الخوارزمى **قوله** وبأذنه في هذه المزايا **قوله** وقوله اذ على الحجر **قوله**
اي باذنه في ما لا يقبل القسمة لاحد منهما كما كان وقد مرنا في
القول الاول ان هذا قول صاحبه لان عندهما يجوز الحجر
على الحر والفتوى عليه واليه اشار الناظم بقوله اذ على الحجر **قوله**
وفي شرح ابن شحنة قال بعضهم القاضى يا ذنه لغیر الاى بالانفا
ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يودي حصته والفتوى على
هذا القول قلت وكذا صرح بان الفتوى عليه الحسام الشهيد
انتهى اقول وهذا ما اشار اليه في البيت الذي يلي هذا البيت
من قول وينفق الى **قوله** راضى باذنه المراد بالراضى الراضى
بالرم والعراق يظهر ذلك في مقابلة بالامنى وضيم باذنه القاضى
اي ينفق الراضى بالتعير باذن القاضى وينفق الاى من الانتفاع
بالرم قبل خسارة ما خسر البانى وقوله بخسر تقديره قبل ان يخسر
فحذفنا ان من اللفظ بالاعمل فيه على ما ذهب اليه بعض النحاة كما
في قوله تسمع بالعبدى خبر من ان تراه **قوله**
وخذ منفقا بالاذن منه كما هم وخذ قيمة ان لا وهذا المحرر
مفعول خذ مخذوف ومنفقا حال من ضمير خذ وبالاذن
متعلق بمنفقا وضمير منه راجع الى الشريك ومتعلق بقوله
خذ تقرير خذ ما انفق من الشريك حال كونه منفقا
باذن الحاكم مثل الحاكم اذا انفق فان له ان ياخذ منه وخذ

وخذ قيمة البنية ان اتفقت بلاذنه من الحاكم وهذا هو المحرر وروى
 في بعض النسخ الحاكم بالام ويمكن توجيهه بتعلقه بالاذن اي بالاذن
 الثابت لحاكم والاول احسن قال في شرح ابن النخبة نقلا عن كتاب
 الخياط للحسام الشهيد عن فتاوى الفضلي استحسن بعض المتأخرين
 من مشايخنا رحمهم الله تعالى فقالوا ان بنى بامر القاضي يرجع بما اتفق
 رانه بنى بغير امر القاضي يرجع بقيمة البناء وبه يفتي وذكر
 القاضي ابو عبد الله الدامغاني في شرح هذا الكتاب انه ان
 بنى بغير امر القاضي يرجع بقيمة البناء بالاخلاق وان بنى
 بامر القاضي فعنه روايتان في اصح الروايتين يرجع
 بما اتفق وفي رواية يرجع بقيمة المبنى وجه تلك الروايتان
 القاضي لما اذنت له قام اذن الشريك فصار كالتمويل بالانقاذ
 وجه هذه الرواية ان القاضي لا يملك الحجر على الحر العاقل
 البالغ ليقول اذنه مقام اذنه وانما ينتقل الحائط اليه في الحال
 التي يريد ان ينتفع به فينظر الى قيمته في تلك الحال والصحيح
 ما ذكر في المختار للفتوي ثم في الموضع الذي يرجع منه تعتبر
 قيمته وقت البناء او وقت الرجوع فعلى ما اشار اليه القاضي
 ابو عبد الله وقت الرجوع والصحيح انه وقت البناء وهذا
 بناء على ان المبنى مبنى على ملكه شريكه او على ملك الباني ثم ينتقل
 اليه اذ ارد الانتفاع انتهى **كتاب المزارعة**
 مناسبتة ظاهرة لان الخارج من المزرعة يقسم بينهما **قوله**
 وقيل في بلادنا اي بلاد بلخ قال في المخرج نقلا عن الخاتبة
 وقال شيخ بلخ لا يشترط بيان المدة ويكون المزارعة على
 اول السنة يعني على اول زرع يكون في تلك القيمة قالوا
 انما اجاب في الكتاب بفساد المزارعة اذ لم يبين الوقت
 لان اول وقت المزارعة في بلادهم غير معلوم وفي بلادنا معلوم

لا يتقدم

لا يتقدم ولا يتأخر والفتوي في بيان الوقت على جواب الكتاب
 انتهى قلت وفي البرازية وعن محمد بن جوزة بالبيان المدة ويقع
 على اول زرع يخرج زرع واحد او به اخذ الفقيه وعليه الفتوى
 انتهى **قوله** وقيل يحكم العرف قائله الفقيه ابو بكر البجلي قال
 السيد المحمدي في شرح الكنز وشرط بيان من عليه البذر لانه
 العقود عليه وهو منافع العامل او منافع الارض لانعرف الايبان
 من عليه البذر ولو دلالة بان قال دفعت اليك لتزعه الى او
 اجرك هذه الارض او استاجرتهك للعمل فيها فقوله لتزعه الى
 واستاجرتهك لتعمل فيها يبين ان البذر من ربه الارض وقوله لتزعه
 عاكسه وان لم يبين اصلا قال الفقيه ابو بكر البجلي يحكم العرف في ذلك الموضع
 ان اتحد والافسهما انتهى **قوله** لعلمه باعلام الارض يعني الارض
 تعلم بمقدار البذر عند القاء البذر فيها قال في قاضيات وكا
 يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام
 الارض انتهى **قوله** وذكر قسط العامل الاخر اى لا يذ
 منه لانه يستحقه عوضا بالشرط فلا بد ان يعلم اذما
 لا يعلم لا يستحق شرطا بالعقد وفي القيسطاني فان ذكر
 قسط العامل ولم يذكر قسط صاحب البذر جازت بالاتفاق
 لكونه ذكر قسطه وترك قسط الاخر جازا استحسننا انتهى **قوله**
 وشرط التخلية بين الارض ولومع البذر والعامل فالو شرط
 ما تؤول به التخلية لم يصح كعمل رب الارض معه وكذا عمل عبده و
 كان البذر من العامل لم يجز ولو من رب الارض جاز وحظه
 لولا وشرط التخلية فزاع الارض عند العقد فان كان فيها زرع
 قد نبت كان معاملة وان كان قد استحصد لم يجز لانه استيف
 عن العمل كذا في الظهيرية ذكره السيد المحمدي ولم يظهر لي فائدة
 قوله ولو لمع البذر راءنا فليتنا **قوله** ورفع رب البذر

بذره مرفوع معطوف على قفزان وبذره منصوب على انه
منقول به لقوله رفع وكذا رفع الخارج وتنصيف الباقي
تطل المزارة لغوت الشركة في الخارج **قوله** والتين لغير
رب البذر راي تنصيف الحب وشرط التين لغير رب البذر
تفسد ايضا لانه يؤدي الى قطع الشركة ان اذرعما يصيبه اذ
فلا ينبغي الحب فلا يخرج الا التين **قوله** ربح التين لرب
البذر راي حين لم يتعرض للتين يكون لرب البذر لانه لما بذره
حيث قدمه فانه من ذابه تقدم الراجح في الظهورية لو شرط تنصيف
الحب وسكتا عن التين صح لما قلنا والتين لرب البذر لانه لما
ملكه كحظ رب المال في الضاربة وقال شيخ بلح التين بينهما للعرف
ولانه يتبع الحب ولو شرطاه لرب البذر ولحب بينهما صح ولو لم
تفسد لما قلنا فتا لا خلاف في العظم والعصر لو شرط العظم
لرب المال والعصر المزروع او بالعكس فسدت مطلقا لانه
كلاهما معصود انتهى كذا في الرمز المحوي **قوله** عن القنية المزارع
بالربح لا يحق الخ اقول وعلمه بالعرف وبعض عبارة شرح
الوهبانية وفي القنية بعدهم نجم الامية البخاري المزارع بالربح
لا يحق من التين شيئا واليه اشار بقوله وقيل لرب الارض
ان كانت زرعها من اربعة قال والمزارع بالثلث يستحق النصف
لكان التعارف ثم رمز لقنوي العصر وعن الامية الكرابسي وقال
التين والتفل بين المزارع وبين صاحبه ارباعا وفي مشروعه
الحاكم التين لصاحب الارض في ظاهر الرواية الا اذا شرط الشركة
فيه قال استاذنا يعني البديع والخنا راي زماننا جواب نجم الامية
البخاري انه لا شيء للمزارع بالربح من التين لكان العرف انتهى
قوله مني بالنقيم العقلي بسبعة اوجه لانه اما ان يكون الواحد
من احدهما والثلاثة من الاخر وهذا على اربعة اوجه وهو ان تكون الارض

او العمل

١٩٥

او العمل او البذر او البقر من احدهما والباقي من الاخر والاول
جائز والثالث لا احتمال الربوي والرابع غير جائز لانه استيجار
البقر باجر محمول اما ان يكون اثنتان من احدهما واثنان من
الاخر وهو على ثلاثة اوجه وذلك ان يكون الارض مع البذر او مع البقر
ومع العمل من احدهما والباقيان من الاخر والاول جائز دون الاخرين
الا انما سببه بين الارض والعمل وكذا بين البقر والارض وعن ابي يوسف
جواز هذا **قوله** متى دخل ثالث فاكتر حصته فسدت قال السيد
الحموي لو اشترك الثلاثة او اربعة من البعض البقر وحده او البذر
وحده فسدت وكذا لو اشترك الثلاثة او اربعة والبذر من
احدهم فقط او البقر من احدهم فقط كان فاسدا وعن ابي يعقوب
جوازه للعرف وبهذا ظاهر الرواية قال في الخاتمة وعلي الفتوي
لانه لما جاز شرط البقر مع البذر على رب الارض جاز شرط
البقر وحده عليه كما في حال العامل لما جاز شرط البقر والبذر
عليه جاز شرط البقر وحده انتهى وعلم مما ذكرنا ان قول
الشراح ومتى دخل ثالث فاكتر فسدت ليس قاعدة كلية
مطلقا بل يقيد بصورة خاصة فانه يفهم انه لو كان الارض من
الواحد والبقر والبذر من الاخر والعمل وحده من الثالث جاز
نعم وما اشتركا اربعة ففسد مطلقا قال في الوهبانية
باربعة لو قام كل مواجب **قوله** فاصح هذا والقضاء مقرره
قال شارحه سبعة البعت من البذر اربع اشتركة جماعة من
احدهم الارض ومن الاخر البذر ومن الاخر البقر ومن الرابع العمل
لا يجوز لما روي ان اربعة اشتركوا على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم على هذا الوجه فابطل عليهم مزارعتهم وقد ذكرنا
هذا في الشرح الجامع الصغير لقاصصان وقال ان النبي صلى
الله عليه وسلم لم يجوز له انتهى **قوله** ولو امتنع رب الارض

من المضي الخ منا قضا لما تقدم من انه يجبر من ابي عن المضي
 الارب البذر ولا شك ان العبارة تدل بظاهرها ان رب
 الارض فقط اذ ابي لا يجبر بل الاشئ للعامل فهو منقضى
 لما سبق منه الا ان يؤله فيقال القيد محذوف اي لو استغ
 رب الارض والبذر له الخ فيتم ويؤيد هذا التاويل ما
 في الدرر مانعه ولو ابي رب البذر والارض له وقد
 كرب العامل فلا شئ له في عمل الكرب قضا ويسترضي
 ديانة انتهى وفي الزيلعي ثم اذا امتنع رب البذر والارض
 من قبله بعد ما كرب المزارع الارض فلا شئ له في عمل الكراب
 في القضا انتهى وعبارع الملتقى واذا ابي رب البذر عن
 المضي وقد كرب العامل الارض فلا شئ له حكما ويسترضي
 ديانة انتهى ثم رايه في اللخ انه قيده بهذا القيد فالحمد
 علي الموافقة وقال حير الدين الرملي ينبغي ان يقول
 ولو امتنع العامل من العمل فقد سبق انه يجبر من ابي
 عن المضي الارب البذر فانه لا يجبر عند الاء انتهى
 فهو استشكل ولم يجب **قوله** وحمل عليه اصل صدر الشريعة
 وهو ان كل عمل قبل الادراك فهو علي العامل وما بعده
 فعليهما بالخصص انتهى **قوله** فان شرطاه علي العامل
 اي ان شرطاه العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالخطا
 والدياس والتذرية علي العامل فسدت لانه شرط لا
 يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما **قوله** او وارثه
 اي فيما اذا مات العامل **قوله** لو كفلا حصته ان استهلكها
 الخ صورته كما في الخاينة لو كفلا رجل لاحدهما عن صاحبه
 حصته فيما يخرج الارض ان يستهلكها صاحبه فان كانت
 ذلك شرطاً في المزارعة فسدت المزارعة وان لم يكن شرطاً

فيها

فيها جازت المزارعة والكفالة لان الكفالة اضيفت الي سبب وجوب
 النضان وهو الاستعمال **قوله** علي وجه الشوط اي شرطه في
 صلب العقد كما يدل عليه ما ذكرناه في المقالة الاولى **قوله**
 حرث بين رجلين اي احدهما ان يسقيه اجبر فلو فسد قبل
 رفعه للحاكم وامره بذلك ثم امتنع ضمنه كذا في النسخ
 وفيها سقط بعد قوله وامره بذلك وتقديره لا ضمان عليه
 وان ابي بعد رفعه الي الحاكم وامره بذلك فامتنع ضمنه قال
 في الخلاصة وفي مجموع التوازل حرث بين رجلين اي
 احدهما ان يسقيه يجبر علي ذلك فان فسد الزرع قبل
 ان يرفع الامر الي القاضي فامره فامتنع ضمنه اذا فسد
 انتهى **قوله** دفع الارض المستأجرة من الاجر متعلق
 بدفع لابل المستأجر اي دفع المستأجر الارض الي صاحبها
 مزارعة جاز لكن قال المصنف نقلاً عن كتاب الحيل جاز
 علي قوله من يجوز الاجارة **قوله** قال يضمن الكروم
 اقوله قال في اخره لكن يجب علي العامل نقصان الكروم
 لان حفظ الكروم واجب علي العامل فنظر ان هذه
 الطعية مع عينها بكم تشتري وعينها بكم تشتري فافاد
 منه نقصان ذلك **قوله** ان كان ما هو يتبدل بكلمة ما تأقية
 وصير هو اليقيم ومسألة البيت من الذخيرة قال الوصي
 اذا اخذ الارض اليقيم مزارعة لنفسه ذكر الفقهاء بوالبيت
 انه لا روية لهذه المسئلة عن اصحابنا والمال الروية في
 المضاربة انها يجوز قال رم والجواب عندي في المزارعة
 علي التفصيل ان كان البذر جهة الوصي يجوز وان كان من
 جهة اليقيم لا يجوز وعليه الفتوى انتهى وقاصي ان نقل عن
 الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان شرط البذر علي اليقيم لا يجوز

لا يجوز لان الوصي يكون موجرا لنفسه في البيت فلا يجوز في قياس
قول الامام الا ان يكون خيرا للبيت وان البذر من الوصو كان
مزارعة يعني صححة على قواها والنظم الشمل على ما عليه
الفتوى دون المذكر في مخرج الوهبانية لابن الشيخ **قوله**
ولو قال بذر الارض من مزارع له القول بعد الحصد وحكم
قال ابن الشيخ الحصد بعد الحصد وسنة البيت من
الخاص وقاضيات قال رجل زرع ارض غيره فلما حصد
الزرع قال صاحب الارض كنت اجبري وزرعها بذر ري
قال الزارع كنت اكارا وزرعت بذر ري فالقول قول
المزارع لانها اتفقا على البذر كان في يده فيكون القول
قوله في البذر انتهى والطوسي بحث انه لا فائدة في التقييد
بكونه بعد الحصاد بل الحكم كذلك ولو وقعت المزارعة بعد
الزرع وقيد نظمه بعد الزرع ونارعه المصراع
انه لا فائدة الا بهذا القيد لان المقصود الثمرة ولا
تحقق الا بعد الحصاد لاحتمال عدم النبات قلت
يرد على ذلك ما ذكره المنع لحصول الفائدة في صور
منها لو حو رب الارض دين لا وقاله الامام في
وقد نبت البذر بها قبلا عما قاله المزارع كنت اجبري
زرعتها بذر ري وقال المزارع كنت اكارا وزرعت
بذر ري فيكون القول قول المزارع وتمنع البيع فيكون
ذكر القيد المذكور لانه الاغلب في مثل ذلك
انتهى حاصله ان قيد ذكر بعد الحصاد باعتبار
الغالب والا قيد بعد الزرع ايضا مفيد ثم اعلم
ان جملة النظم منكر وقع علة للحكم بان القول قوله و
المراد بلقضم الزارع **كتاب المساقاة**

قوله

قوله وبعم قر المثمر كالجوز والصفصاف لم اره اقول
ان اراد بغير المثمر في الحال فهذه المسئلة مذكورة
في كثير من الكتب قال في الدرر والغرر وغيره وهذه عبارة
الدرر ونصيح بلا ذكر مده وتقع على اول ثم يخرج و
نفسه ان لم يخرج الا اذا دفع غراسا في ارض لم يبلغ الثمر
بالي ان يصلحها فما خرج كان بينهما نصفين حيث تفسد ان
لم يذكو سنين معلومة انتهى اي وان ذكر سنين معاق
نعم وان اراد بغير المثمر ان لا يثمر اصلا فتمثله بالجوز غير
صحيح فان شجرة الجوز ثمرته الجوز وفي قاضيات لو
دفع شجرة الجوز الى رجل معاملة قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل لم جاز دفعها معاملة والعامل حصته
منها لانها تحتاج الى السقي والحفظ حق ولو لم تحتاج الى
احدهما لا يجوز ان انتهى وفي الخلاصة وفي فتاوي الفضل
يجوز دفع شجرة الجوز معاملة والعامل حصته من الثمر
مذا اذا كانت النخلة الجوز بالجم والزاي المهمة وان
كانت النخلة بالخار والراو المهمة وهو الحور فهو لا ثمرة
له قال في الغرر في الحار المهمة مع الواو الحور نوع
من الشجر وامل الشام يسمى الدلب حورا وهو
ينتحين ومنه ما في الهبة ولو كانت الشجرة شجرة لا يقصد
منها الا الخشب كشجرة الحور وفي مفردات القاموس
الحور شجرة يقال صمغها الكهر بار انتهى سيا في المساقاة
الشجرة تحور وان لم يكن له ثمرة واما الصفصاف ففي القاموس
فباب الفا وفصل الصاد انه شجر الخلاف وفي فصل الحار
الخلاف ككتاب وشدة لحن صنف من الصفصاف وليس
يسر به سمي خلافا لات السيلوي به سمي فينبت في خلا

اصله انتهى وفي شرح الكنز للسيد الحموي لودفع غرسا
 نبت ولم يثمر معاملة فلم يخرج منه ففسد الا ان يبذر
 لمفحش التفاوت في الاراضي قوة وضعفا كما لودفع رطبة
 او شجر البصل حتى تذهب اصولها للجبال ولودفع غالا
 وشجر او كرما معاملة اشهر او معلومة ففعل انه لا يخرج ثمره
 في تلك المدة نفسه وان احتل ان يخرج حاز لانا لا العلم
 فوات وجوب العقد بهذا بل يتوهم والتوهم موجود
 في كل معاملة ومزارعة محدودة آفة انتهى فيلستخرج
 من هذه النقول ان ما لا ثمرة له اذا ساقا عليه الثمرة
 لا يجوز لغوات موجب العقد واما اذا لم يقصد بالمساقاة
 الثمرة فتصح المساقاة لا يشترط بيان المدة فيتمدد الى
 ادراك بذر الرطبة فانه كما دراك الثمر في الشجر اقول
 الغالب ان البذر فيها غير مقصود بل يتحصن من كل سنة
 ست مرات واكثر واذا اريد البذر فقيما لا يؤخذ البذر
 ينبغي ان يقع على السنة الاولى التي ينتهي الرطبة فيها
 بعد العقد انتهى وفي القسستان في المراد من الثمر ما يتولد
 منه متقناول الرصبة وغيرها انتهى فعلى هذا لودفع
 النصفان مساقات للزهر يجوز وتثبت بما ذكرنا ان الحوز
 والنصفان فيجوز دفعهما مساقاة اذا اريد بهما عينهما
 واريد الزهر بما يخرج زهره **قوله** والاخر فقيمة غرسه
 هو يفتح الفين الفضة وسكون الزهر المدة المغروس ودرجته
 فيه الكمر ومنه قولهم ياخذ غرسه كذا في المغرب يعني للفاعل
 قيمة مغروسه يوم غرسه واجرمثل عمله قاله في الدرر
 لان صاحب الارض استاجر العامل ليحصل ارضه يستأن
 بالآلة نفسه على ان يكون اجره نصفه البستان الذي

يظهر

يظهر بعلمه والآلة فيكون في معنى فقيص الطمان انتهى
 انتهى عنه فيكون فاستدرا ثم الفراس ملك الفارس وقد
 وقد بقدر رد ما عليه لانها بالارض فيجب قيمتها
 واجرمثل عمله لانه لا يدخل في قيمة الفراس لتقدمها بنفتم
 انتهى **قوله** والثمر في مو كبير النون وتشد يد الياء ما لا يبلغ الى
 كاله في كل شئ كاللحم الغدير الطيوخ مثلا والمداد ههنا هو الثمر
 الذي لا يستوي ولا يدركه الى كماله المكن له كالبر لا
 كذا في حاشية صدر الشريعة **قوله** وان اراد والقلع لم
 يحبر واعلى العداي ان اراد ورثة العامل ان ياخذوا
 حصة الثمر التي لم يحبر واعلى العمل الذي شرط على العامل
 قاله في التبيين ولومات العامل فلو رثته ان يقوموا
 عليه وليس لرب الارض ان يمنعهم من ذلك لان فيه
 النظر من الحاشية فان ارادوا ان يصرحوا بسر كانت
 لصاحب الارض من الخارات الثلاث التي ذكرناها وهوان
 يقتسموا البسر على الشرط او يعطوه قيمة نصيبه من
 البسر او ينفقوا على البسر حتى تبلغ ورجعوت عليه
 بذلك في حصة العامل من الثمر كما ذكره صاحب الهداية
 وفي رجوعه في حصته فقط اشكال وكان ينبغي ان يرجعوا
 عليه جميعه لان العامل انما يستحق بالعل وكان العمل كله
 عليه ولهذا اذا اختار المضي او لم تمت صاحبه كان العمل كله
 عليه فلو رجعوا عليه حصته فقط يؤدى الى ان العمل يجب
 عليها حتى يستحق المونة حصته فقط وهذا خلف لانه يؤدى
 الى استحقاق العامل بالاعمال في بعض المدة انتهى **قوله**
 ان شاء عمل على ما كان اي ان تنتهي الثمار كما كان ذلك للمزارع
 لكن هنا لا يجب على العامل اجر حصته الى ان يدركه لان الشجر

خصر

لا يجوز استيجار ما ذكره كذا العمل كذا على العامل ههنا وفي المزارعة
عليها لانه لما وجب اجر المثل الارض بعد انتماء المالك في
المزارعة لا يستحق العامل عليه كما يستحق قبل انتماء المالك في
التبئين اقول بقي الكلام فيما اذا لم يعمل واراد ضرورة
خير الاخر او ارثه من ان يفسمه على الشريط او يدفع
قيمة نصيبه او ينفقوا ويرجعوا كما في المزارعة كذا
في الملتقى **قوله** ثم زاد احدنا على النصف اي اعطاه
من نصفه هبة متاعا غير مقرر **قوله** اي شيئا دون
ذبح مجلها واي المساق والمزارع يكفر في البيت ثلاثة
استله الاول من الذبايح اي اي شاة محل كلها بدونه
يذبح وليست من حيوان البحر للجواب انها المشاة الثلاثة
الفارة فلا يقدر عليها صاحبها فذبحها يكفي فيها الفهر
في اي مكان امكن الثاني من المساقات والمزارعة والجواب
ان المراد بالكفر المستر وسمى المزارع كما في الالة يستحل
فكل مزارع ومساق اذا ذبح يكفر كذا في شرح ابن السكيت
من كتاب الجنائيات في بعض النسخ وفي بعضه في كتاب الكراع
كتاب الذبايح او كتابا في الجوز
عن المستصفي ان هذا اذا كان الكتابي لا يعتد بالمسيح
المها اما اذا اعتقد فهو كالجورني لا يخل ويحتمل انتهى
قلت ولكنه في المستصفي ذكره بصيغة قالوا ههنا
الم وقد مناه يبنى الحكم على ما يظهر من الاعلى ما يضر
ويستترط الحل لذبح الكتابي صيد ان يكون خارج
الحرم فانه لو ذبح في الحرم لا يخل كما في التبئين وقال
في العناية ذبح الكتابي علالا اذا اتى به مذبوحا اما اذا
ذبح بحضور فلا بد ان لا يدكر غير اسم الله انتهى فاذا سمي

النصراني

النصراني المسيح وسمعه المسلم لا ياكل منه ولو قال باسم الله و
هو يعني المسيح بوجوه بناء على الظاهر كذا في الاختيار انتهى
وبواقعة ما قدمناه عن المسوط في كتاب الصيد الكمل
من الشرع لا في **قوله** ولو الذابح مجنونا قاله الشرنبلالي
كذا في الهداية لانه المجنون لا قصد له ولا يد منه لانه
التسمية شرط بالنظر وهي بالقصد وصحة القصد بما
ذكرنا يعني قوله اذا كان يعقل التسمية وحل الذبيحة فم
يضبط انتهى ولذا قال في الجواهر لا تقبل ذبيحة الصبي الذي
لا يعقل والمجنون والسكران الذي لا يعقل انتهى وفي شرح
الكفر للسيد المحوي وحل ذبيحة صبي يعقل التسمية والذبيحة
يقدر على فري الاوداج ويحسن القيام به بان يعقل انها
تباح بالتسمية لا بد منها لانه يحسب ذبيحة البالغ وان لم
يعقل لا يخل لانه لا يصح اسلانه ولا بيعه وكذا في
المجنون والسكران في حال عقلها كما في الغاية انتهى
قوله وجبري لو ابوه سنيا اقول عبارة الاشباه
لا تخلص بجملة الجبري ان كان ابوه سنيا وان كان
جبريا حلت انتهى قيل عليه هذه المسئلة مذكرة
في القنية وعبارتها وعن ابي علي انه يخل ذبيحة المجبرة
ان كانت اباء وهم مجبرة فانهم كاهل الذمة وان كانت
اباء وهم من اهل العدل لم يخل لانهم بمنزلة المرتدين
انتهى ومبناها على الاعتزال الصريح والعجبان المص لم
يتفطن له مع ظهوره من القنية انتهى والمراد بان على
الجنائي احد مشايخ الاعتزال و مراده بالمجبرة اهل السنة
والجماعة كما يفصح عنه كلام البيهقي الجهمي في تفسيره فكان
المص فهم ان مراده بالمجبرة الجبرية والامر ليس كذلك

كما يعلم ذلك من تتبع علم الكلام والظاهر ان منشأ ما وقع فيه
المص عدم الالتفات الى معرفة الفرق بين الجبرية والمجبرة
وقد علمت المجبرة واما الجبرية ففرقة من اهل الاهواء
والبدع ونحو هذه الفرقة فرق ومدار كلام الجبرية
على نفى الاستطاعة والقدر عن العبد اصلا ويروى
الحق مجبورين في افعالهم كذا نقله السيد المحمدي في
حاشيته عليها اقول وكذا نبه على ذلك في منح الفقار
فالجم من الشارح لم يتنبه له **قوله** بخلاف يهودي
او مجوسي قال في قاضي خجستان وان يهود المجوسي او
تنصير ياكل صيده وذبحته لانه يقر على ما انتقل عليه
ولو تحمس اليهودي او النصراني لا يخل ذبحته في القلام
اذا كان احد ابويه نصرانيا ولاخر مجوسيا وهو يعقل الذبح
توكل صيده وذبحته انتهى **قوله** كره قوله اه اي كره ذكره
لاذبحته كما يفهم من ظاهر عبارتهم قال في قاضي خجستان ويكره
ان يسمى مع اسم الله تعالى سواء فيقول اللهم تقبل من فلان
وما شبه ذلك وقال في الهداية وهذه ثلاث مسائل
بذكر موصولا لا يعطوفا فيكره ولا تحريم الذبيحة وهو
المراد بما قال في الكتاب ونظيره ان يقول بسم الله محمد رسول
لان الشراكة لم توجد فلم يكن الذبح وافعاله الا انه يكره لوجوه
القران صورة فينصو صورة المحرم والثانية ان يذكر موصولا
على وجه العطف والشراكة بان يقول بسم الله واسم فلان او
يقول بسم الله وفلان او بسم الله ومحمد رسول الله بكسر الدال
فتحريم الذبيحة لانه اهل به لغير الله والثالثة ان يقول بفسو
عنه صورة ومعنى بل يقول قبل التسمية وقبل ان يصنع الذبح
او بعده وهذا لا بأس به انتهى فنقول الشارح ولو بالجرم

حرم مخالف لما في الهداية لانه قوله هذا في صورة عدم العطف
وقد صرح في الهداية فيها بالكرامة كما ترى واما الحجة في صورة
العطف وذلك ايضا مقيد بالكسر ولذا قال في العناية وقوله
بمحمد رسول الله بكسر الدال يشير الى انه لو قال بغير تكسور
لا يحرم قبل هذا اذا كان يعرف الحق وقال الترمذاني است
خفذه لم يخل لانه يصير واجبا وان رفعه حل لانه كالا مبتدأ
وان نصبه اختلفوا فيه انتهى فانظر الى هذا الكلام فانه كله في صورة
العطف بخلاف عدم صورة العطف وقال في النهاية اما ان
ينصب محمدا ويخفذه او يرفعه في كلاهما يخل لانه اسم الرسول
غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدأ لكن يكره لوجود
الوصل صورة وان ذكر مع الواو ان خفذه لا يخل لانه يصير
واجبا وان رفعه يخل الى ان انتهى نعم ذكر عند النوازل في صورة
عدم العطف ايضا انه ان قال بالخفض لا يخل ذكره الزيلعي
وغيره والذي يظهر والله اعلم ان معنى كلام النوازل ان
ذكره الزيلعي وغيره لا يخل لانه الذبيحة لا يخل تطبيقا بين العباد
قوله او حاد وضع الحديس حمار الوحش اي حال وضع الحجل
في الارض ليصيده قال في المنع فان قلت قد ذكر والله اذا
وضع الحجل لا يصيد حمار الوحش ثم وجد الحمار ميتا لا يخل
فيما في ذلك في مسائل شتى قلت قال البرازي والتوفيق انه
محمول على ما اذا وقع عن طلبه والا فلا فائدة التسمية عند
الوضع انتهى **قوله** ومنعه مالك قال مالك لا يخل خر البقرة
والفم عند عدم الضرورة كذا نقله العيني عنه **قوله** وليس في
ذبح الام اضاعة الولد جواب سوال وارد على قوله الامام
بان يقال لو لم يخل كله بذكاته انه لما دخل ذبح انه لان فيه
تضييع المال ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اضاعة المال

وحاصل الجواب ان موت الجنين لا يتيقن بزج الام بل يحتل ادراكه
حياتن ذبح **قوله** والخيل اي لا يجل الخيل وعندهما وعند الشافعي
وفي الهداية ويكره لم الفرس عندنا بحنفية وهو قول مالك و
قال ابو يوسف وشجر والشافعي لا بأس بكله قبل الكراهة عند
كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والاول اصح انتهى لانه روي
ابن ابي يوسف سأل ابا حنيفة رحمه الله اذا قلت في شيء
اكرهه فما رايتك منه قال التحريم ومبني اختلاف المشايخ
في قوله علي اختلاف اللفظ المروي عنه فانه روي
عنه رخص بعض العلماء في لحم الخيل فاما ما لا يباحني
اكله وهذا يوجب الى التنزيه وروي عنه انه قال اكرهه و
موبد له على التحريم على ما روي عن ابي يوسف كذا في الغاية
قوله وقيل ان ابا حنيفة رجع من حرمة قبل موته الى
قال القسستاني وعليه الفتوى كما في كفاية البيرقاني مكرهه
كراهة تنزيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح على ما ذكره في
الاسلام وغيره او كراهة تحريم وهو الاصح على ما في الخلاصة
والهداية وهو الصحيح كما في المحيط والمغني قاضيان والعماد
وغيره انتهى وفي المواهب والبرهان وظاهر الرواية عنه
تنزيها وبه قال وهو الصحيح انتهى وقال الشارح في شرح
الملتقى المتون على التحريم كالشوير وغيره اما تحريمها فكلها
ولا بأس ببلعها على الاوجه انتهى في الدرر والكراهة عند
للتنزيه لانها معنى الكراهة ولذا ظهر سور في ظاهر الرواية
وهو الصحيح كذا ذكره في الاسلام ابوامعينة في جامعهم وقيل
تحريم وحكي عن عبد الرحيم الكرميني انه راي الامام في
الناسم وقال له فيها كراهة تحريم يا عبد الرحيم واليه مال
صاحب المحصر والهداية وروي الحسن عنه كراهة سورة كلبه

وقيل

وقيل لا بأس ببلعه لانه ليس في شربه تقليل آله الجهاد انتهى
قوله والسلكات هي بضم السين وفتح اللام وبمهملة ساكنة
كذا في شرح الروض لشيخ الروض شيخ الاسلام نقله عنه
خير الدين الرملي وفي المغرب السلكات من حيوان الماء وفي
صدر الشريعة السلكات سنك يشق **قوله** والغراب لا يقع
فانه يا كل الجيف فصار كسباع الطير والغراب ثلاثة انواع يا كل
الجيف فيجب فانه لا يוכל ونوع يا كل الحب فقط فانه يוכל
نوع يخلط بينهما وهو ايضا يוכל عندنا بحنفية وهو القسقي
لانه كالهجاء وعن ابي يوسف فانه يكره لان غالب ما كوله
الجيف والاول اصح كذا في الزيلعي **قوله** وابن عرس قال في الصدر
الشريعة هو راشوا قال في المغرب هو بالفارسية رأسو
قوله والبغاث بالعين المجهدة وتثنية الباطير اعر
دوين الرحم بطي الطيران وقوله قال يونس من جعل
البغاث واحدا تجمع بغاثات مثل غزال وغزلان ومن قال
لذكر والاشئ بغاثا فالجمع بغاثات مثل نعام ونعام
كذا في حصة الحيوان وفي الروض الانف قال ابو عبد الله
البغاث الطير الذي لا يصاد به مثل الرحمة والحراة والواحد
بغاث ويقال بغاثا وجمعه بغاث وبغاثات وقال ابن
اسحق في رواية يونس عند ذكر البغاث البغاث هو ذكر
الرحم اذا هزم اسود انتهى وهو في سرار الطير ومما لا
يصدر يضرب به المثل في داء الهممة ومنه قول الشاعر
ان البغاث بارضنا يستنصر ويخناه ان من جاورنا عزينا
المرطقة منه او الناسي فموتة بافة ومباشرة ملكا وحداها
في النسخ وفيها عريف وفي بعض النسخ الربط بالاء
التانيث ولم يجد هذه العبارة في الوهبانية بعينها نعم قوله

المربوط فيه توجيهه ظاهر بان يقال انه معطوف على ما مان
اي كما لو كل ما مان بحره يوكل المربوط فيه فان سوته بانفه
وفي سكرج الوهبائية ان مان السمكة في الماء بحره او برده
قال عامة المشايخ لا بأس ماكلها لانها ماتت بافة وايضا فلا
وكذلك ان قتلها شيء من طر الماء وكذلك اذا القاه في مكان
ضيق لان ضيق المكان آفة وكذلك اذا ماتت في السمكة
وهي لا تقدر على التخلص منها **قول** والا لجرث بكسر الجيم
والراء وتشديد هاء نوع من السمك مدور كالقشر كذا
في ترجمة مختار الصحاح من الوائي على الدرر وفي القهستاني
وما قبل ان الجرث بكسر الجيم والراء وتشديد هاء نوع من السمك
مدور كالقشر كذا في ترجمة مختار الصحاح من كواهي المسوخات
باطل لانه لا سئل ما سئل اذ لا يبقى بعد ثلاثة ايام غراب الزرع و
يقال له غراب الزيتون ايضا وهو طائر صغير الجنة احمر
الرجل اسود البدت واريده غراب لم ياكل الا الحب سواء كان
ابقع او اسود او زائغا وتمامه في الذخيرة كذا في القهستاني
والارنب هو بالفارسية خرلوش **قول** والعقوق هو طائر
طويل الذنب فيه سواد وبياض يقال له بالفارسية عكه و
عن ابي يوسف انه يكره لان غالب اكله الخفيف كما في الزمان
وعن محمد اذا اكل الخفيف يكره واذا التقط الحب لا يكره كما في
المحيط كذا ذكر القهستاني **قول** الاصع حله اشار الى اختلاف
في العقوق والاصع انه حلال قال السيد الحموي في شرح الكنز
والذي يخلط وهو العقوق فهو كالدرجاج في الاصع وفي
الولوات الجنة واما الغراب الابقع والاسود فحلال لانه آخيه
ان كان ياكل الخفيف يكره وان كان لا ياكل الخفيف وياكل الحب
والزرع يوكل عند الامام وقال ابو يوسف لا ياكل كذا في الثانية

قوله

انتهى

انتهى **قوله** معها اي مع ذكاة يتعلق بثلاثة اي حل غراب
الزرع والارنب والعقوق مع ذكاة انما قيد بها وفعالونهم
من يتوهم انه لا يشترط فيها الذكاة كما في السمك لا يتصلها
به في الذكاة **قول** وذبح مالا يوكل يطهر لحمه وهكذا ذكره في
الكنز وقال الذيلعي وفي رواية لا يطهر بالذكاة لحم مالا
يوكل لحمه والجلد يطهر هو الصحيح وفي ذكرناه في كتاب
الطهارة انتهى وتبعه صاحب الرمز وفي الهداية في باب
الماء الذي يجوز به الوضوء وما يطهر جلد ماله دباغ يطهر
بالذكاة وكذلك يطهر لحمه ان لم يكن ما كولا وهو الصبيغ انتهى
قال في فتح القدير انما يطهر للجلد بالذكاة اذا كانت في محل
سائل فذكاة الجوسى لا تطهر بها الجلد وقوله هو الصحيح
احتراز عما قال كثير من المشايخ انه يطهر جلد لحمه وهو
الاصح واختاره الشارحون كصاحب الفاتية وصاحب
النهاية وغيرهم لان سور خمس وخمسة السور ليجاسة
عين اللحم كان يقتضى هذا ان لا يطهر الجلد بالذكاة لانه وعاء
لحم اللحم لكن قالوا بين الجلد واللحم تجليدة رقيقة تمنع الماء
بينهما فلا ينجس برطوباته وفي الخلاصة بعد ما ذكرنا الاختار
عدم طهارته لحوم السباع بالذكاة قال ولو كان بازيا
مذبوحا او فارق اوجية تجوز الصلوة مع لحمها وكذا اكلها لا يكون
سور نجسا انتهى وهذا مستلزم فان عدم طهارة لحوم مختصرا
قوله لانه اكل به لغیر الله وكل ما اكل به لغیر الله فهو حرام فهذا
حرام قال السيد الحموي هذه المسئلة فرعها المعصية بقا على قاعده
الاسور بمقتضى صدره وحاصل الكلام في هذه المسئلة ان الذبح المقتر
بذكر اسم الله تعالى اذا كان قبل قدوم قادم للموتى الضيافة او
بعد قدومه ببرهة لذلك فلا شهرة في جوارحه بل مندوب ويجوز

ن

وجوزا كل ذلك المذبح واما اذا كان عند القدم قال كان
القصد ذلك فالحكم ما ذكر وان كان لمجرد التعظيم فحرام والمذبح
سنة وضابطه انه ان طبخ وقدم للضيف فهو الضيافة
وان امر الذابح ان يتواضع للناس كما هو معهود في بلدنا
فهو لمجرد التعظيم وحكم ما علمت وعليه كلام المص واما الذبح
عند وضع الجدار اي بناء البنية وعروض مرض وشفا
من مرض فلا شك ان القصد هو التصديق وفي كتاب
الدرية المهندي لابي علي عليه الرحمة ذبح شاة للضيف
وذكر اسم الله تعالى عليه قبل كل اكله ولو ذبح لاجل
قدوم الامير او واحد من العظماء وذكر اسم الله تعالى بحرم
اكله لان في المسئلة الاولى كان الذبح لاجل الله وذكر الاسم
له ايضا ولهذا يصنع بين يديه وياكله بخلاف الثانية
لان ذبحها لاجل تعظيم الله تعالى وهذا لا يوضع بين
يديه لياكل منها بل يدفنها لغيره انتهى وفي الجوهرية
القدوري وفي المسئلة الذبح عند مزيء الضيف تعظيما
له لاجل اكلها وكذا عند قوم الامير وغيره تعظيما له لانه
الملك لغیر الله هم واما اذا ذبح عند غيبة الضيف لاجل
الضيافة فلا بأس به انتهى وقال شارح الوهبانية
تقلا عن الذخيرة قال الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى
اذ ذبح الرجل الابلا والبقر لاجل الذي قدم الحاج والفقير
لا يكره وكان الشيخ الامام ابو عبد الله الحنبل اخيرا في والشيخ
الامام ابو حفص القاضي والامام ابو علي النسفي والحاكم عبد
الرحمن الكاتب والشيخ الامام عبد الواحد من درر الحديدي
والشيخ الامام ابو اسحق التوقدي والحاكم الامام ابو محمد
الكفتيني يقولون بكفره واما انا فافكره اشد الكراهة

ولا الكفر

ولا الكفر لانا لانسى الظن بالمسلم ان يتقرب الى الادي من هذا
النمروصم البرازي الى المكفر من السفكردي والى اسمعيل
الزاهد الامام الفضلي فالحقت هذا في بيت **قلت**
دفاعه جمهورهم قال كافر **وفضل** واسمعيل ليس بكفر
وقد اشار البرازي الى ان الفارق بين هذا وبين الذبح
للضيف والعقيقة والوليمة والعرس ان هذا لا يقدم
بين يديه بخلاف المذكورات وقد تقدم من القنية فعلى
هذا ما قدم لا يكون ميتة ولا يكره فعليه انتهى يقول
العبد الضعيف اميل الى ما مال اليه الامام اسمعيل الزاهد
من عدم التكفير ويؤيده ذكره اسم الله تعالى وقد قال
البضاوي في قوله نعم الله لغير الله ما ذبح على اسم
الضيف وهذا ذبح على اسم الله تعالى **قوله** وقد حل اللحم
البغال الخ اي البغل اذا كان اسمه فربما حل مع الكرامة
وقوله حل اللحم البغال بصيغة التثنية اي حلال صاحبها
لحم البغال **قوله** فذو الراس ينترى يقطع ويرمي ويؤكل
الباقى قاله في الضميمة الكلب اذا ترى على عنق قالوا
يقدم اليه العلف والعم فان تناوله العلف دون اللحم
يرمي براسه بعد الذبح ويؤكل منها ما سوى الراس
وان تناوله ما جيعا يضرب ان ينجح لا يؤكل وان شغى يرمي
براسه بعد الذبح ويؤكل اليه اشار بقوله والاصباح
بخبر **قوله** فتطير الطير الدفنة في الارض والمستتر **قوله**
ومن ذا الذي ضحي ولادم نهر بصيغة المضارع ودم
القدم حذف تنوينه لوزن اي رجل ولم ينهر دما
فالجواب انه من ضحي في بيته لقام فيه حتى دخل الضحي
كتاب الضميمة قوله من ذكر الخ

بعد العام لانه التضحية ذبيحة خاصة **قوله** بدليل وجوب بقدره
 دليل لقوله بقدرته ممكنه لا لما قيل به قال في المنح و
 الوجوب فيها بقدره ممكنه بدليل ان الموسر اذا اشترى شاة
 للضحية في اول يوم النحر ولم يضح حتى مضت ايام النحر بشر
 اقتصر كان عليه ان يتصدق بعينها او بقيمتها ولا يسقط
 عنه الاضحية ولو كانت بالقدر الميسر لكان دوامها
 شرطاً لكل في الزكوة والعشر والخراج حيث سقط به الا
 النصاب والخارج واصطلام الزرع **قوله** وقبل
 يلزم الحرم قال الشيخ حسن الشرنبلالي وذكر في الاصل
 انه لا يجب الاضحية على الحاج واراد بالحاج المسافر وما
 اهل مكة فوجب عليهم الاضحية وان حجوا كذا في البدائع
 وقال في بسوط السرخسي و2 الاصل على واجبة على
 اهل الامصار ما خلا الحاج واراد باهل الامصار المقيمين في
 الحاج المسافرين فاما اهل مكة فعليهم الاضحية وان حجوا
 انتهى قلت فما نقله في الجوهرية عن الحنابلة انه لا يجب على
 الحاج اذا كان محرمًا وان كان من اهل مكة انتهى بحمل على اطلاق
 الاصل انتهى **قوله** ولو لاحد ثم اقل من سبع لم يجز عين
 احد قال في التبيين لان بعضه اذا خرج من ان يكون قربة
 يخرج كله من ان يكون قربة على ما بينا في الهدى انتهى فاذا لم تكن
 قربة يصير قاصداً لم وهو مشاع في الكل فلا يجزي عن احد وكان
 الاشتراك جوز علي خلافاً لقياسه بالنسبة فيقتصر على مواده
 ومما ان ينوي الكل قربة **قوله** وصح اشتراك ستة في بدنة الحج
 اي لو اشترى بقرة يريد ان يضحى بها عن نفسه ثم اشترك
 ستة اجزائه استحساناً والقياس ان لا يجوز وهو قولهم
 زفر لانه اعدوا للقربة فيمنع عن بيعها بمولاه وفي الاشتراك

ذلك

ذلك فلا يجوز وجه الاستحسان انه قد يجد بقرة سمينة ولا
 يظفر بالشركاء وقت الشراء فيشتريها ثم يطلب الشركاء
 ولو لم يجد ذلك لخرجوا وهو مدقوع شرعاً كذا في الزيلع
قوله الا اذا ضم معه من الاكارع او الخلد بان يكون
 مع احد من بعض اللحم مع الاكارع ومع الاخر البعض مع
 الخلد صرفاً للجنس الى خلاف جنسه والاكارع جمع كراع
 وهو مادون الكعب من الدواب قال في القهستاني قال
 في ثمانية والرأس مع قسم واحد وهو الاكارع مع اربعة
 والجلد مع اثنين جاز كما في الظهيرية ويشترط التخليل كما
 في قاضيجان انتهى **قوله** والمعتبر ان في حق الوقت مكان
 الاضحية **قوله** ان يخرجها للخارج المصراى الى موضع يجوز
 المسافر ان يقصر فيه فضحى فيه كما طلع الفجر **قوله** ولو نسي
 الترك فذبح اوله وقتها لا يجوز الذبح اي لو نسي وترك
 الصلاة في اليوم كما يجوز الذبح الا بعد الزوال لكن قال
 الشارح في شرح الملتقى ولو فانت لفتحة او عمداً جاز
 بعد طلوع الفجر في المختار لانه صار حينئذ كالسواد كما في
 الفتاوى وغير ما وقع المحيط انها لم تجز في اليوم الا بعد الزوال
 واما في الغد وبعده فحوز قبله انتهى وفي الشرنبلالية وان
 وان اشتغل الامام فلم يقبل العيد او ترك متعمداً حتى زالت
 الشمس فقد حلت **الذبح** صلاة في الايام كلها لانه لما زالت
 الشمس فقد فات وقت الصلاة وانما خرج الامام في اليوم
 الثاني والثالث على وجه القضاء والترتيب بشرط في
 الاداء لا في القضاء كذا ذكر القدوري انتهى كلام البدائع
 وممكن انقله الزيلعي عن المحظ وهو نقله عن القدوري
 في شرحه ونقل الزيلعي ايضا عن المحظ انهم لا يحرمهم الا

فقد حل الذبح بغير صلاة
 في الايام كلها لانه لما زالت الشمس
 فقد حله

ضحية

في اليوم الثاني قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون
ان تصل الامام فحجزهم انتهى فحجزهم هذا ان ما حرره
الشارح انما احسن قأحرون في شرح الملتقى فليتل قوله
لاحتلال الغلط اي في قطع العروق بسبب الظلم وقوله ولو
ذبحها تصدق بكمها قال في شرح الملتقى ولو تصدق
بغيرها جاز وكذا لو ذبحها وتصدق بكمها لو يساويها
والان تصدق بالفضل ولو اكل منها شيئا غرم قيمته وان
باعها بغير تصدق بثمنها وبفاحش بالفضل انتهى قوله
بأذرع معينة شاملة للفقير والغني الا ان الغني اذا غني بالذ
الاخبار عن الواجب عليه بايجاب الشارع لا يلزم الا ان
لم ينو فعله ان يضحى شيئا من عند نفسه لاجل النذر و
شاة بايجاب الشارع ومن الشارع من قال لا يلزم الاضحية
الابشاة واحدة ولو قال ذلك قبل ايام النحر تلزم شاة
بلا خلاف لان الصيغة لا تحتل الاخبار عن الواجب اذا وجب
قبل الوقت وكذلك لو قال ذلك وهو عسر في ايام النحر
ثم اليسر فعليه شاة كذا في البدايع قوله كما لو شهدوا
الى مقتضى التشبيه انه تعاد الصلوة دون القضية وليس
الحكم كذلك فالاولى كما في بعض النسخ باستقاط لفظ كما شرحا و
تسا اللهم الا ان يقال التشبيه في الغدوم المفهوم من قوله دون
القضية اي لا اعادة الاضحية كما لا اعادة الصلوة والقضية
في هاتين الصورتين والله اعلم قوله حتى يمتنع عليه عينها
اي تجب عليه اذا ما حية بعينها الى ان يمتنع عليه اداء عينها
قال في القهستان في فقير شرعي الاضحية يتصدقها حية
لهذا بيان الافضلية كما في الخلاصة فان تصدق بغيرها اجزاء
اذ تصدق بها كالتصدق بالعين فيما هو المعصود كما في الذخيرة

التي قوله لا يمكن التميز من بعد اي يختلط بالثنايا ولا
يتمز عنها من تكات بعيد والجزم بفتحين ما ذكره
الشارح قوله وفي الوهبانية ان الاثني افضل من الذكر
يعني من الابل والبقير لا مطلقا فانه قال فيه
وفي الضان والمعر المذكرا جرد وفي نوعي البذر الموثا الفخر
ومفردهما اولى من السبع منهما ولم يكن ذلك السبع اغلا والكر
وضمن مفردهما الى الضان والمعر وفيه من الابل والبقير
قوله بالجما ومي التي لا قرب لها وانما جازت لان القرب لا
يتعلق به مقصود وكذلك مكسورة القرب بل اولى لما قلنا
كذا في التبيين وعنه قوله والحصى بفتح الحاء المعجمة و
تشد يد الباء فعيل بمعنى مسلوب للتصديق كذا قاله والي
وهو اولى عند الامام ايجسفة لان الحمة اطيب وقد صح انه
عليه الصلاة والسلام ضحى بكبشين احلين موجودين الابل
الذي فيه ملح وهو البياض الذي معه شعيرات سود وهو
من لون الملح والموجود والحصى الوجا هو ان يضرب عروق
الحصية بشي قوله والثول كحرا من الثول بفتحين وهو
الجنون والي قوله التي لا تشي الى المنسك اي التي يثن عرجها
وليس المراد خصوص عدم المشي الى الذبح قال في شرح
للمعوى للنهي عن اربع العور البين عوراء والعرجا البين
عرجها والمريضة البين مرضها والجفا التي لا تنقي انتهى
في القهستان في فالومشتت بثلاث قوائم ووضعت الرابعة
رضا حفيضا على الارض واستقامت بها يتمايل جاز ذكره
شيخ الاسلام كما في الكرماني انتهى قوله لان الاكثر حكم الكل
بقاؤه ما بالاصل ان العيب الفاحش مانع لا اليسير
لانه قل ما يحلوا عنه حيوان ولانه شرط في الحديث كونه

بفناء البشير ليس جنة وظاهر الرواية عن الامام
 ربه شام عن محمد ان الزيادة على الثلث كثير قال
 الصدوق الشريد وهو الاصح لانه ظاهر الرواية
 كذا في الدراية فلو قطع الثلث فادون جز الورقة
 بشر عن الامام الثلث الحديث والثلث كثير وابن
 شجاع عن الامام الرابع وفي رواية الترائد على النصف
 وهو قولها كذا في شرح الحموي والعيني وغيرهما
قوله وقيل ما تعلقت به ان يكفي بقايا تعلقت به وهي
 رواية عن ابي يوسف فانه قال ان بقي ما يمكن الاعتلاء
 به اجزائه لحصول المقصود **قوله** والجدا بالجم هو التي ليس
 ضرعها وبالحاء هي المقطوعة الضرع ذكره العيني في
 الدر من **قوله** كالوضعي اضية غير غير امرد في المحيط
 ذبح اضية غيره بالامر جاز استحسننا ولا يضمن لانه
 في الضرر لا يتولى صاحب الاضية ذبحها بنفسه بل
 يفوض الى غيره فصار ما ذبحه دالة كالعصاب
 اذا شدد رجل شاة الذبح فذبحها انسان بغير امره لا
 يضمن ولو ذبح اضية غيره بغير امره عن نفسه فان
 ضمنه المالك قيمتها بخلاف الذابح دون المالك لانه ظهر
 ان الارقة حصلت على ملكه وان اخذها المالك مذبحه
 اجزا قد عن التضحية لانه قد نواها فلا يضره ذبحها غير
 ذكر الزيلعي في السراجية رجل ضعي عن الميت جاز ولا يترتب
 التصديق بالكل لا اذا كانت باسمه انتهى **قوله** او يعمل منه
 نحو غراب وجراب لانه جزء منها فكان له التصديق في
 الانتفاع به الا ترى ان له ان ياكل لحمها ولا يارب ان يشتر
 به ما ينتفع بعينه الا بعد الاستملاك ولو باعها بالدم

ليصدق

تصديقها جاز لانه قرينة بالتصدق بالجلد والدم كذا في
 التبيين **قوله** من باع جلد اضية قال الترمذي في مخرج
 احاديث الهداية رواه البيهقي بسنده عن ابي هريرة من
 باع جلد اضية فلا اضية له ولم يضره **قوله** حادوي
 الفناوي لم اراه لكن المسئلة موجودة في السراجية وفي
 المستاتق ولا يدفع جلد ما ورأسها اجرة العصاب ولا يحل
 له ان يركب ولا ان يحمل عليها فان فعل ذلك ونقصها تصدق
 به وكذا ان اجراما كما في السراجية انتهى واما قوله لانه التزم
 اذ ذبح القرية فانه علة لقوله ويكره الانتفاع بلينها قبل الذبح
 كذا في الزيلعي **قوله** ويكره الانتفاع بلينها قبل الذبح
 الذي لا فائدة في تقييده بقبله لانه ينقطع بالذبح و
 هذا قال الزيلعي ويكره له الانتفاع بلينها كما في الصوف
 انتهى فلم يقيد به بالقبالة **قوله** يعني عن نفسه على ما دل عليه
 قوله غلطا او لم يغلط الى قوله هداية قاله ابن الكمال هكذا
 وجدت في النسخ وعينها ليست بموجودة في الهداية وكذا
 ابن الكمال بل هو محرفة من التماسخ وصوابها على ما دل عليه قوله
 او غلط بزيادة كلمة لو واسقط بالف التثنية من غلطا و
 قوله او لم يغلط فان نقص عبارة ابن الكمال هكذا ولو غلط
 انسان وذبح كل شاة صاحبه يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله
 او غلط صح بالاخرم والقياس ان لا يصح ويضمن لانه ذبح شاة
 غيره بغير اذن وجه الاستحسان ان كل واحد منهما راض بفعل
 صاحبه فيكون ما ذبحه دالة فيقع الذبح عنه ونسبة صاحبه
 تقع لغوا حتى لو تشا حادوا كل منها الضمان تقع الاضية
 له جازت عنه لانه ملكه بالضممان كذا في البرايع انتهى
قوله وظاهر كلام صدر الشريعة الح عبارة صدر الشريعة

سقاط

ولو غلط اثباته وذبح كل شاة صاحبه صحيح بلا غم
والقياس لا يصح ويضمن لانه ذبح شاة غيره بغير
امره وجه الاستحسان انها تعينت فلا ضحية ولا ذبح
الا ذبح حاصلة فان العادة جرت بالاستعانة بالغير
في امر الذبح انتهى وحاصله ان المفهوم من كلام الهداية
وابنه الكمال ان الذبح يقع عن الذابح ومفهوم ظاهر
كلام صدر الشريعة ان الذبح يقع المالك **قوله** وتجانس
ولو اكل وصيلة اي لو اكل ولم يعرف قائم عرفا بحال
كل واحد منهما صاحبه ونجز بهما لانه لو اطعم في
الابتداء يجوز وان كان غنيا فكذلك ان يخله في الانتهاء
ان ضمته فتمت احية كما اذا باعها اي ان ضمنه صاحبها فتمت
حية يعني ان غصبه شاة فقتل بها ضمن قيمتها وجزاء
عن اضحيته لانه ملكها سابقا للغصب **قوله** كما اذا
باعها صواب ذكره قبيل هذا بعد قوله وتصدق
بها اي وان تشا حاضن كل صاحبه قيمة لحمه وتصدق
بها كما يتصدق بالثمن اذا باعها قال في الهداية وان
تشا حافل كل واحد منهما ان يضمن صاحبه قيمة لحمه
ثم يتصدق بتلك القيمة لانها بدل عن اللحم فصار
كما لو باع الاضحية انتهى قال في النهاية لو باع اضحية
واشتري ثمنها غيرها فلو كان غيرها انقص من الاضحية
يتصدق بما فضل على الثانية ولو لم يشتري حتى مضت
ايام النحر تصدق بثمنها كله انتهى وتصحيح كلام الشارع
مبنى على تشبيه الضمان بالقيمة للغير بثمان نفسه
الفقر **قوله** عثم بين رجلين المراد به جنس الغنم
لا الواحد كما يقتضيه المقام **قوله** فلا ضحية كلاهما

قال

قال في الظهيرية غني ضحي بشاتين كانت الزيادة على الواحد
تكون لحما ولا تصير الاضحية تطوعا عند عامة العلماء وقال
بعضهم الزيادة على الواحد وفي الخلاصة حكاية عن الفتاوى
واراد في المختار ان يجوز كلاهما وفي مختصر المحيط ان يكون
الاضحية كلاهما وفي الجنيس والمزيد ان هذا هو المختار
كذا في شرح ابن السكينة **قوله** فالكل فرض يؤيد
ما لا ناه من وقوع الاثنين اضحية **قوله** وان
يشتري منها ثلثا لثلاثة واشكل فالتوكيد بالذبح يحس
ضمير منها للاضحية وثلاثا مفعول يشتري ثلاثة نفر
شياه ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام ابو
محمد ابن الفضل ينبغي ان يوكل كل واحد اصحابه بالذبح
حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح عن غيره باسمه
جاز ايضا انتهى وفي الظهيرية مثله كذا في شرح الوهاب
قوله ويكيل شري الشاة للغير ان شري
بهي خلافا للعكس والقود يحس **قوله** اي ان وكله بشر
الشاة في الاضحية فابشتري عنز جري في الاضحية
ولزم الامر لان الشاة اسم جنس يتناول الضان
والعز بخلاف العكس بان قال له اشتري عنزا فاشتري
شاة من الضان لا يلزم الامر ومعنى قوله والقود يحس
اي اجرة القود يحسرها الوكيل وصورتها وكله بان
يشتري له شاة الاضحية فاشتري الوكيل واستأجره
انسانا قاده بدرهم لم يلزم الامر كذا في شرح ابن السكينة
نقلا عن الظهيرية وقاصي **قوله** ولو قال سود افقر صح
اذا كان في قرنا عينا يفتري **قوله** المسئلة من الظهيرية اي لو
قال له اشتري بقرة سود الاضحية فاشتري بيضا

نية

او حرا او بلقا و هو التي اجمع فيها السواد والبياض لزوم
 الامر وان وكله بان يشتري له كسرا اقرن اعين الاضحية
 فاشترى كسرا احم ليس اعين لا يلزم الامر لانه هذا ما رغب
 الناس فيه للاضحية فخالف ما ايربه وقال المص ويمنع
 انه اذا امر ان يشتري له شاة بيضا فاشترى سودا
 ان يقع الامر لانه لو ان اضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولانه احسن الالوان فيمنع ان يكون افضل كذا في قول
 ابن الحنفية وتقدر قوله لا اذا كان في قرنا عينا اي
 لا يصح الامر اذا كان بغير المامور به الامر بقرنا عينا
قوله بشتين من قد وجب العشر الزموا وجميع ليجاب جميع المحر
 كما في الوهابية فما في بعض النسخ بشتين من ينذر العشر
 خرج من النسخ ومسند البيت من قاضيان رجلا وجب
 على نفسه عشر ضحيات لا يلزم الاضحيات ان الامر
 جائلا الاضحيات انتهى وقال صدر الشهيد في الفتاوى
 الظاهر انه يجب عليه العشر وفي مختصر الخطا انه الاصح **قوله**
 وعن ميت بالامر الزم بصدقه ولا فكل منها وهذا المحير
 قوله الزم بصيغة الجهر والضمير للمامور وصدقنا مفعول
 الثاني وقوله فكل بصيغة الامراي من ضحي عن ميت بامر
 الميت يلزمه المصدق بكمه وان لم يكن بالضحية بامره فلك
 ان تاكله واما ما اخبر من الاقوال قال الامام ركن الاسك
 على السعدي لو كان الذبح بامر الميت لا يتناول من لحمه وعن
 شيخنا ان يتناول قال صدر الشهيد والمختار انه لا
 يتناول انتهى وفي الواقعات نحوه وان المختار فيما كان بامر
 الميت المصدق وعدم التناول وفيما عن غير امه التناول
 وعليه مشا قاضيان **قوله** ومن مال طفل فالصحيح سقوط

قوله

قوله وعن ابنه في حقه وهو اظهر اي ان ضحي الاب من مال
 طفله فالصحيح سقوط الاضحية عن ولده وعن ابنه
 وهو الاظهر يعني كان الواجب على الاب ان يصحي عن
 ولده الصغير اذا ضحي بماله الصغير عنه سقوط الوجوب
 من الاب ايضا قال في الهداية وتجب عن نفسه لانه
 اصل في الوجوب عليه ما بيناه وعن ولده الصغير
 لانه في معنى نفسه فيلحق به كما في صدقة الفطر وهذه
 رواية الحسن عن ابي حنيفة روى عنه انه لا يجب
 من ولده وهو ظاهر الرواية بخلاف صدقة الفطر لان
 السبب هناك راس يورثه ولي عليه وبما موجودا في
 الصغير وهذه قرينة محضة والاصل في القرب ان لا يجب
 على القرب بسبب الغير ولهذا لا يجب عن عمه وان كان يجب
 عنه صدقة الفطر وان كان الصغير بماله يصحي عنه ابوه او
 وصيه من ماله عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وروى
 والثاني في يصحي من ماله نفسه لان مال الصغير فالخلاف في
 صدقة الفطر وقيل لا تجوز التضحية بماله الصغير في قولهم كانت
 القرية تنادي بالارافة والصدقة توعده تطوع فلا تجوز من
 مال الصغير ولا يمكنه ان ياكل كلة والاصح ان يصحي من ماله
 وباكل منه ما يمكنه ويتناع بما بقي ما ينتفع بعينه انتهى قال
 في الغنانية والاصح انه يصحي من ماله اي من مال الصغير
 وباكل اي الصغير من الاضحية ما يمكنه ويتناع بما بقي
 ما ينتفع بعينه كالغزاة والمخل كما في الجملد وهو
 اختيار شيخ الاسلام وهكذا روى ابن سماعة عن
 محمد وقيل ذلك يصح في جلد الاضحية من غير خالاق
 احد واما في الجملة فليس له ان يبيع الا ان يبيع او

هذا كالحلاف

كل انتهى

ثم قوله وابه على لغة بابه اقترى عدى في الكرام ومن يشا
 به ايه فاما ظلم كما في شرح ابن الشحنة **قوله** واهب شاة
 راجع بعد ذلكها فجزى من ضحى عليها ويوجره المستند
 من قاضها قال رجل واهب لرجل شاة فضحى بها للموت
 له او ذبحه لمتعة او جزا صيده ثم رجع الواهب في ائبته
 جللت الاضحية والتمتة وعن ابي يوسف لم لا يصح
 رجوع الواهب فيها وفي ظاهر الرواية صحيح رجوعه
 وليس على الموت له في الاضحية والتمتة ان يتصدق بشئ
 وفي جزاء الصيد يتصدق بقيمة المذبوح وسقط عنه
 الجزاء وفي الظهيرة مثله **كتاب**
الخط والامانة قوله ومثله السنة المؤكدة اي مثل
 الواجب في الاثم بالترك السنة المؤكدة قال في البحر في كتاب
 الصلوة وحكم تارك السنة المؤكدة كحكم تارك الواجب
 وصرح في باب الامانة ان السنة المؤكدة والواجب سواء
 كذا في المنع وفي القمستانى اعلم انه اذا ترك سنة من سنن
 الهدى قيل يكن اولى شي وان ترك سنة من سنن الزوائد
 قيل لا بأس به وان ترك واجبا قيل يعيد كما في كشف المنار
 وعن فخر ان ما كان دليل جوازه ارجح قيل لا بأس به وان كان
 دليل فساد ارجح قيل محرم وما تساوى الدليلان قيل يكن
 كما في زيادات البغالى انتهى اقرب اعلم ان قوله ومثله السنة
 ليس معناه ان تاركها يعاقب عند الله بل معناه انه يعاقب
 كما نص عليه الشارح بنقل ما في الزيلعي وهذا عند ما لان
 ترك السنة المؤكدة قريب الى الحرام كالواجب واما عند محمد
 فليس تارك السنة المؤكدة كتارك الواجب فلهما جوع
 وتؤيد هذا ما ذكره القمستانى حيث قال وما كرهه عندنا

الى

الى الحرام اقرب اي ما يمنع عنه وعوتب فلعده وهو المختار
 كما في الخلاصة والمصنعات والكبرى والتجنس وغيرها
 وهو الصحيح كما في الجواهر والاحسن تقديمه على قوله محمد
 وفيه اشارة الى ان ما كرهه تنزيها عن ذم ما لم يمنع عنه
 الا انه عندنا ما كان الى الحل اقرب انتهى وفي شرح
 الكنز للسيد المحمدي المذكور ونوعان كرامة تنزيه
 وهو الى الحل اقرب بمعنى انه لا يعاقب فاعله اصلا
 كذا في كتاب تارك ما في ثواب ومكروه كرامته محرم وهو
 الى الحرام اقرب عندنا لما لتعارض الادلة فيه والغلب
 جانب الحرمة فيه وفيه محذور ودون استحقاق العقوبة
 بالنار كحرمان تخصيصها بالحرام بما دل على حرمة قطعي
 ولعل الخلاف لفظي ونص محمد ان كل مكروه كرامة
 محرم حرام ولم يتلفظ به لعدم القاطع للحد الدال على
 الحرمة فهو يسمى ما ثبت حرمة بغير قطعي من خبر واحد
 وخرفقولي صاحبى بكروا ونسبة الكره الى الحرام كنسبة
 الواجب الى الفرض وحاصله ان محمدا اطلق عليه حراما
 ولم يجعله حلالا لعدم قاطع يحله ولما جعله حلالا
 لانه الاصل في الاشياء لعدم قاطع بحرمة انتهى
قوله لكنه لم يجره كما في المتن قال فله ولا يجوز الرضا
 بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادات انتهى وفي
 مختار ان الفتاوى ولا يجوز الرضا بتقليل الاكل حتى
 يضعف عن اداء العبادات ومن امتنع عن اكل ميتة
 في خمسة اوصام ولم يأكل حتى مات اثم ومن امتنع عن
 اكل الميت اوى حتى مات لم يأثم ولا بأس بالتفكه بانواع
 الفواكه وتركه افضل قال في شرح المحموي **قوله** ولا بأس

بأنواع الفواكه أي بالتفكه بأنواع الفواكه وزاد الشارح
في شرح الملتقى والبساط الحسنة والجوار الجميلة وتركه
افضل كما لا ينقص درجته ويدخل تحت قوله تعالى
اذ هيتم طيباتكم في حقكم الدنيا انتهى لكن جعل الزلج
منه الآية دليل على حرمة استعماله أو أي الفضة
والذهب اللتين هما حرمتان **قوله** ويداء بالشباب
قال الشارح في شرح الملتقى بهذا استحبابا كما في
الاختيار في غسل الأيدي بالشباب والصبيان فنه
أي قبل الكل وبالشيوخ بعده لأن الشباب أكثر الكلا
والشيوخ أقل وينفق على نفسه وعياله بالاسراف
ولا تقدير ولا يتكلف لهم كل ما يشتهون ولا ينعم جميعه
ويتوسط ليكون بين ذلك قواما ولا يستديم الشبع
لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث التخيير لا جوع يوما
وإشبع يوما انتهى **قوله** ذكره في الاثان ولينها أي حرمتها
لما قاله الذي يلعى وعنه لأن اللبن متولد من اللحم فصار
مثله انتهى قوله ينبغي أن يكون لحم الاثان محرما لا كره
كرامة تحرما واحاسب عنه في الخ بقوله ولم يقل حرام لأن
فيه خلاف ما ذكره انتهى ولا فرق بين لحم الاثان ولحم
الأمليين وإنما خص الاثان لعطفها ولينها وعبارة الملتقى
ولا يحل شرب لبن الاثان ولا بول الأبل ولم يذكر لحم الاثان
وكذا صاحب الكنز لم يذكره وفي الهداية مثل ما في المتن **قوله**
وقدر بثلاثة أيام له حاجة قال الذي يلعى على سبيل
التنزه حيث قال يحل كل حذري غزري بلبن الخنزير
لأن لحمه لا يتغير وما غزري به سكونه مستهلكا لا يبقى
له اثر وعلى هذا قالوا لا بأس بأكل الدجاج لأنه يخالط ولا يتغير

لحمه وروي عنه عليه السلام كان يأكل الدجاج وما روي
أن الدجاج يحبس ثلاثة أيام ثم يذبح فذلك على
سبيل التنزه لأنه مطرطبة **قوله** أو صبا الماء أو ال
في كفه لا على رأسه انتهى استعماله لا بأس بقوله
الذي في الد رر والخ وغيرهما إذا أدخل يده فيها
وأخذ الد من ثم صده على رأسه من اليد فلا تكره
لأنه في النهاية تقلا عن الد خيرة انتهى فقوله الشا
في كفه غير موافق لما قالوا ولأنه إذا أصبه في كفه
منه فهذا استعمال متعارف سواء كان مقصودا أو
لا ثم قال في الد ر ر بعد ما نقلناه عنه واعتراض
عليه بأنه يقتضي أن لا يكره إذا أخذ له طعام من أي
الذائب أو الفضة معلقة ثم أكل منها وكذا لو أخذ
بيده وأكل منها ينبغي أن لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي أن لا يقع
بهذه الرواية لئلا ينفخ باب استعمالها أقوله بنشاه
الغفلة عن معنى كلام الشايخ وعدم الوقوف على مرادهم
أما الأول فلا من قولهم من أثار ذنب ابتداءية وأما
الثاني فلا من مرادهم أن الأدوات المصنوعة من الحرمات
أما يحرم استعمالها إذا استعملت فما صنعت له بحسب
متعارف الناس فإن الأولى الكبيرة المصنوعة من الذر
أو الفضة لأجل كل الطعام إنما يحرم استعمالها إذا أكل الطعام
منها باليد أو بالمعلقة لأنها وضعت لأجل ابتداء الأكل
منها باليد أو بالمعلقة في العرف وأما إذا أخذ منها ووضع
على موضع مباح فأكلم منه لا يحرم لا ابتداء استعمال
منها وكذا الأولى الصغيرة المصنوعة لأجل الأدوات وبحسب
وأما يحرم استعمالها إذا أخذت وصب منها الد من على الرأس

من

رج

مر

انها انما صنعت لاجل الادهان منها بذلك الوجه
 واما اذا دخل يده فيها واخذ له من وصبه على الراس من
 اليد فلا يكره لانتفاخ ابتداء الاستعمال منها فظهر ان
 مرادهم ان يكون ابتداء الاستعمال المتعارفين ذلك المجرى
 انتهى **قوله** واستثنى القمستانى عبارة القمستانى
 لا يابس بالتخاذا الا واني منها للتخل وتثني منه استعمال
 البسطة والجوشن منها في الحرب لانه ضرورة ولم يذكر
 الساعد وفي المغرب البسطة ببسطة النعامة وكل طائر يشر
 استقرت لبسطة الحديد لما بينهما من الشبه الشكالي وقلا
 ايضا الجوشن من الولد الصدر وفي غير هذا الموضع الدخ
 ذكره في الجيم مع الشين وقال ايضا السواء جمع ساعد
 وهو من اليد ما بين المرفق والكف ثم سمي بها ما يلبس عليها
 من حديد او صفر او ذهب ذكره في السنين مع العين
قوله وهذا فيما يرجع للندرة في الكراخ بعض النسخ
 وهو تصحيف وفي بعضها البسطة وهو اقرب الى الصواب
 والمقصود وهذا فيما يرجع الى الاستعمال في البسطة ففي
 الخلاصة ولا يابس يات بكوف في بيت الرجل سرود يباح
 وفرش يباح لا يقعد عليها ولا ينام عليها وكذا الاواني
 من الذهب للتخل لا يشرب منها **قوله** اي من زوق بفسطة
 اي مزين بها والمراد به ما يخلص واما المويبة الذي لا
 يخلص فالاباس به بالاجماع لانه مستهلك في الغيرة ببقائه
 نونا كذا في الزيلعي فما وقع في شرح الكنتز في الجيم
 من تفسير مفضض مطلق بفسطة قبل اود ذهب ليس في
 ويقال لما ذهبنا اليه ما قاله الشارح والخلاف في المفضض
 اما المطلق والاباس بالاجماع اقوله قال العين راجح

ابو حنيفة يماري عن انس رضي الله عنه ان قدح النبي
 صلى الله عليه وسلم انكسر فاحتزن مكان الشعب سائلة من
 فضة رواه البخاري **قوله** وعن الثاني يكره الكل قال
 الزيلعي وهذا كله عند ابو حنيفة رجع وقال ابو يوسف
 وقال ايضا وروي ان هذه المسئلة وقعت في مجلس
 ابو جعفر الدوانيقي وابو حنيفة وائمة عصره حاضرون
 فقالت الائمة بكرة وابو حنيفة ساكت فقبل له ما تقول
 فقال ان وضع فم في موضع الفضة بكرة ولا فلا
 فقبل له من اين لك فقال ما رايته لو كانت في اصبعه
 خاتم فضة فشر به كفه بكرة ذلك فوقف الكل ويح
 ابو جعفر من جوابه انتهى **قوله** كذا انظر في الكتب هذا النقل
 وسكتوا عليه ويقولون العبد الضعيف من الخاتم في اليد
 وبين ما ففضض به فرق لانه الخاتم يدخل ويخرج بالا كلفه
 فهو كما انفصل من اليد واما المفضض مع ما ففضض صار
 كشي واحد وهذا لا يفصل عنه الامعاء فالفرق واضح
 نعم يمكن الجواب بالماثور من مدحه صلى الله عليه وسلم
 فانه كان مضطربا وقد ذكرنا انما فعل الامام كان مراد
 اسكات الحاضر من باي وجه كان **قوله** ولا يرد قول
 الواحد من الردة لاسن الورود في بعض النسخ ولا يرد
 بالظهر وهو غلط وهذه الجملة وقعت تفسير القول
 الماثن يقبل قوله **قوله** وعليه يحمل قول الكنتز ويقبل
 قوله الكاف في الحل والحرمة هذا دفع لما اعترضه الزيلعي
 على قوله صاحب الكنتز بقوله وهذا هو لان الحل والحرمة
 من الديانات ولا يقبل قوله الكاف في الديانات وانما يقبل
 قوله في المعاملات خاصة وحاصل دفع ان مراده بالحل

والحرمة ما يحصل في ضمن المعاملات بان كان له اجير نجوسي
او خادم نجوسي فارسله ليشتري له لحما فاشترى وقال
اشترت من يهودي او نصراني او مسلم وسواء اكله وان قال
نجوسي لا يسفه لان خبر الكافر في الامارات مقبول بالاجماع
لصدوره عن عقل ودين مانع من الكذب وسست الحاجة
الى قبوله لكثرة المعاملات **قوله** سواء اخبر باهدا ملوي
غيره او نفسه قال النبي صلى الله عليه وآله اذا قال من هذا اهدى اليك
فلان او قالت جارية لرجل يقضي من لاي اليك هذه
وسعه الاخذ والاستعمال حتى حاله التوطي بذلك الخبر
لان الجمل والحرمة وان كانت من الدسائس صارت تنفع العامة
فتثبت بثبوت المعاملات ولا يقبل في الديانات **قوله**
الستور في ظاهر الرواية ويقبل قول العبيد والامان اذا
كانوا عدولا لخرج جانب الصدق والخبر اذا كان عدلا انتهى
وبالعكس والسواء لا اى ان كان الاغلب خمسة لا يتجرى بل
بل حكم بنجاسة الكل وكذلك ان كانت النجاسة والطهارة سواء لا
يتجرى بل حكم بالنجاسة **قوله** لو المنكر في المنزل اى اذا
اللعبة والفناء هناك بعد حضوره يقعد وما كل ولا يترك
ولا يخرج لان اجابة الدعوة سنة قال عليه السلام
من لم يجبه الدعوة فقد عصى ابا القاسم فلا يتركها
لما اقترنت البدعة من غير كسالة الجنازة لا يتركها
لاجل النجاسة وهذا اذا كان المنكر في البيت الذي فيه
الضيافة لاني مر اى عينه المايه فان كان كذلك
فلا يقعد لقوله تعالى فلا يقعد بعد الذكرى مع القوم
الظالمين وان كان هناك لعب وغنا قبل ان يحضرها
لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكر كذا

في الزيلعي **قوله** وتقليد الذنب معطوف على قوله اى بالنجاسة
اى والتلذذ بها سمي كسر التقليد الذنب **قوله** وتمايمه في
ما علقته على المتن قال فيه بعد قوله الى نفخة البعث كذا
في السلاعب الامام اليزدوي وينبغي ان يكون بوق الحمام
بحر كضرب النوبة وعن الحسن لا بأس بالدخول في العرس
نيت ترويض السراجيه لهذا اذا لم يكن له جلاجل ولا يضرب
على ائمة التطرب وفي التحفة انه حرام عند الكثر المشايخ
وما ورد من ضرب الدف في العرس فكما يتبع الاعلان
ولو اراد مقتل الحسين ذكر سائر الصحابة بشا لا يشاء الروا
في العيون ذكره القمستان انتهى **فصل في**
اللبس قوله وعن الامام انما يحرم اذا مس الجلد
قال ابن الشيخ في شرح الوهابية قال رحمه الله
رضعة عظيمة في موضع عم به البلوي ولكن طلبت
لهذا القول عن ابي حنيفة في اكثر من الكتب فلم اجد سوى
لهذا ثم روي لشمس الائمة الحافظ وقال ومن الناس
الماكره الحريه اذا كان الحريه يمس الجلد وما لا فلا ثم
قال الا ان الصحيح ما ذكرناه ان الكل حرام انتهى
وفي القمستان في وقوله الماتن ولا يلبس رجل حريه
اشارة الى انه لا يلبس وان لم يتصل بجلده وقالت
صاحب المخطوط ان لم يتصل به لم يكره عند المحققين الا
ان الاول هو الصحيح وقيل انه حرام على النساء ايضا
وعامة الفقهاء انه حرام وحرار علمهم والى انه حرام
ان يكون عورة القبيص وزرع حريه كالعالم في التوب
والى انه لا بأس ان يشهد خمارا اسود من الحريه على العين
الرأدة او الناضرة الى الثلج وان تكون التكة حريه كالعالم

فرض

كافة المشية انتهى وسيا في خلافة **قوله** حال الرجل بلعوض
عبارة وكذا الثوب المنسوج بالذهب لا يكره اذا كان
قد رابع اصابع وان كان اكثر من ذلك يكره وقال في
الحيط وكذا تكة الحديد ولبسه لا يحل للرجل لانه
استعمال تام انتهى وفي المغرب اللبنة بوزن
كلمة واحدة اللبنة وهي التي تتخذ من طين ويبنى بها
ويقال لبنة القميص على الاستعارة انتهى وفي السراويل
الذوق واللينة اذا كان من الحديد لا يكره ويكره ان
يلبس الذكور قلنسوة من الحديد او الذهب او الفضة
او الكرياس الذي خيط عليه ابريسم كثير او بشق
من الذهب والفضة اكثر من قد رابع اصابع ولا
باس انه يكون على طرف العامة والقلنسوة قد رابع
اصابع من ذلك انتهى **قوله** عن السير الكبير العلم جلال
قال السيد الحموي قال الكرماني العلم في العمارة في نوع
يجمع وقال الحلواني وابو حامد لا يجمع وقال ابي
الاسود في قلنسوة كذلك وعن محمد لا يجمع في
القلنسوة لان الامام ابا حنيفة رخص في العلم في عرض
الثوب قال صاحب المجتبى هذا يدل على ان القليل
في طول لا يكره وقال محمد في السير الكبير العلم عفو
اي مقدار كان وقبل يحل لهم اي للرجل لانه صلى الله عليه
وسلم صلى وعليه فروج من حديد وفي حديث مخزوم
خرج عليه قبا من ديباج ولنا الذي عن لبس الحديد
والديباج وما ورد منسوخ انتهى **قوله** ولا يباس بكلمة
ديباج الكلمة وبالكر الحالة والستر الرقيق وعشما
زقون يتوقاه من البعوض كذا في القاموس وقوله هو ما

ما سدر

ما سده الخ تفسير ديباج وقال شرح الوهبيا
الكلمة هي البشخة انه والناسوسية ولا يباس بالاستعمال
الكلمة من الحديد للرجال لانها كالبيت وقال ايضا لا يباس
بالاوة حديد تنوع في مهر العصى لانه ليس باللبس انتهى
قوله هو ما سدره القاموس من السدر من الثوب
ما سدره لا يكره كثر في ريفه انتهى **قوله** وتكره التكة
منه هي واحدة التكة وهي رباط السراويل قال ابن الاثير
واحسبها من ربة **قوله** والكسر الذي يعلق اي يعلق
الرجل لا الذي يوضع ولا الذي يعلق الرجل في البيت
وقد احتج عن الذي لا يعلق والظاهر في وجهه ان
التعلق يشبه اللبس فحرم لذلك لما علم ان التكب في باب
الحرمات ملحق باللبس كذا في حاشية الرملة **قوله** وقد
رخص الشارع في الكفاف لما روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه
انها اخرجت جبة طيالية لسيته لها لبنة ديباج كسرواني
وفرجهما مكفوفين به وقالت ملا حنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم كانت عتي عائشة رضي الله عنها فاما
فبنت عائشة فبختها الى فحن يغسلها المريضة فتستشف
بها رواه احمد وسلم قال النووي فرجهما مكفوفين به
كذا في جميع النسخ وبها منصوبان بفعل محذوف اي رأت
فرجهما مكفوفين اي جعل لها كفة وهو ما يكف به جوانبها
يعطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي الفرجين
والكفين انتهى **قوله** لكنه خلاف المشهور اي عن الامام الحنفية
وقال محمد يكره له توسده واقتراشه ذكره ابو الليث
بع ابي حنيفة لم يرد ما روي عن حذيفة انه عليه السلام انما
ان تشرب في انية الذهب والفضة وان تاكل فيها وعن

في الجامع الصغير وذكر القدر
قوله الى يوسف مع محمد وذكر

في التجنيس والمزيد رجل اتخذ خاتم فضة وجعل فضه
من عقيق او فخر وزج او ياقوت ونقش عليه اسمه او ما
بداله من اسم الله تعالى لا بأس بذلك لانه يعامل الناس
به من غير تكبر وينبغي ان يلبس خاتمة من خضرة اليسرى
ولا يلبسه في غير ذلك ولا يلبس في اليمن لانه شبه
بالدوافض وهذا يرد على اطلاق الوالد انتهى وفي شرح
المتن للشارح وفي الخلاصة واما قوله عليه الصلاة و
السلام اجعلها في يمينك فكانت في الابتداء ثم صار شعار
الروافض انتهى لا شعور لنا بهذا الشعار في هذه الاعصار
فتبع امر المختار ويثبت الخيار كما جزم به بعض الاخيار
ونقش اسمه او اسم الله او نبي الله لكن يجعله في كفه او يمينه
اذا دخل الخلا او استنجى لا ينقش تمثال الانسان او طير او
هوام ولا محمد رسول الله لانه نقش خاتم النبي صلى الله عليه وسلم
كان ثلثه اسطر كل اسطر ونقش خاتم النبي بكر نعم القادر الله
وعمو كفى بالوت واعظا وعمان لتصيرت اولت من وعلي
الملك الله وخاتم ابو حنيفة قل الخير والافاسكت واي يوسف
من عمل بخفيته ففقد قدم ومحمد بن صبر ظفر ذكره في المختار
وفي شرح المحوي وسوي الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير
بين اليمن واليسرى وهو الحق لا خلافا في الروايات عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم في ذلك انتهى **قوله** انفا منها اي من
الذهب والفضة كذا في المخرج ونسخ المتن والظاهر ان
الشرح فيه سقط وهو قوله والا وحيان يتخذ من الذهب
لان الفضة سسه وبه يستقيم الكلام **قوله** ولا الوتيمه
قوله اذا لم تكن حاجتنا في نفوسكم فليس من عند عقد الراتب
وانشد ابن السكيت **قوله** لا ينفعك اليوم ان تهتم بمكره ما توهم ونفقد

وقال معناه ان الرجل كان اذا خرج في سفر عه الى الشجر فشد
بعض اعصابه ببعض فاذا رجع واصابه على تلك الحالة قال
لم تخزن امراي وان اصابه قد اخل قال خانتني كل في النهاية **قوله**
يجاب عنه بانه لمعني اي بان عدم حل الوطى لمعني اي علة
وهي لزوم وقوع الوطى في غير القبل لاداة فانه اذا الوطى
جائز فعمل النظر فيه بان ان معني قوله لمعني علة فليتنا **قوله**
بالاحتياج اليه زائدة اي كلة لا من الاحتياج زائدة و
بما رت لا بأس ان يتكلم مع المرأة والامة بالاحتياج اليه كما
في ضد المبسوط انتهى ولا شك ان المعنى انه لا بأس ان
يتكلم معها بالاحتياج اليه **قوله** وقيل والذراع اذا جرت
فمنها الخبز تارة رخصة فيدها بصورة الاجارة واطلق
الجوار في الزيلعي عند ابن سفيث فقال والاصل انه لا يجوز
النظر الى المرأة لما فيه من خوف الفتنة ولهذا قال عليه السلام
المرأة غورة مستورة الا ما استثناه الشرع وما ناه
العضوان وهذا يفيد ان القدم لا يجوز له النظر اليه و
عن ابن حنيفة انه يجوز لانه في تعطينه بعض الجرح وعن اي
سفيث انه يباح النظر الي ذراعها ايضا لانه بيد وميض
عالة انتهى **قوله** الواصلة اي التي تصل شجرها بشجر آخر
والمتوصلة التي تامة من تفعل بها ذلك وعن عائشة
ليست الواصلة التي تغتوب ولا بأس ان يعري المرأة
فتصل قرنا من قر وها يصوف فاسود واما الواصلة من
كانت بغيا في شبيبتها فاداسنت وصلتها بانقياد قال
ابن ماسمحت باعجب منه كذا في مجمع البحار **قوله** والواشرة
والنوشرة الواشرة التي تحدا شئانها وترقق اطرافها تفعل
الكبرة تشبيها بالمشوات والمستوشرة هي التي تامة من تفعل

قوله

بهذا ذلك فكانه من وثرت الحشبة بالمشاة رفته في استرت
كذا في جميع الجار **باب الاستبراء قوله**
او من محرما او انه مشتراه من محرما كالحرم رضا عابان
كان البايغ اخا من الرضاغة وكالحرم مصامة والى هذا
اشار بقوله غير رحمها كيلا تعنق عليه وفي الغمساني
وعن يوسف اذا تعنق فراغ رحمها من ما والبايع لم يستبرأ
كما في الصغري انتهى **قوله** وكانها بعد الشراء هكذا في
النسخ بضمير التشبيه والظاهر ضمير الافراد لان المذكورين
باو يفرد الضمير الدارج اليهما كما هو مقرر في محله ويؤيد
نسخة الذيلعي فان نص عبارتهما ويحترز بالحضنة التي
حاضتها وهي محوسية او مكانة فان كانتا بعد الشراء
ثم اسلمت المحوسية او هجرت المكانة انتهى كذا في الهداية **قوله**
اي في دار الاسلام متعلق بالابقية لا يعود اما لملكها الله
وعادته يجب اي ان عادت من دار الحرب الى دار الاسلام
بعد تلك العدة قايما يجب الاستبراء **قوله** وكذا لو طلقها الزوج
لن نص عبارة الزيلعي ولو زوجها بعد الاستبراء فطلقها الزوج
قبل الدخول لا يلزم الاستبراء في ظاهر الرواية ولو زوجها
قبل الاستبراء بعد القبض والمسئلة بحالها فالحتم ان يجب ان يبرأ
قوله اشتراط وطئه قبل الشراء قال في الدرر نعتا عن الفتاوى
الصغري قال ظهير الدين راية في كتاب الاستبراء لبعض
انه انما محل الشترى وطئها في هذه الصورة لو تزوجها
وطئها ثم اشتراها لانه ح ملكها وهي عده اما اذا
اشترها قبل ان يطأها فكما اشتراها بطل النكاح ولا نكاح
حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق سببه استجداد حل
الوطئ ملك اليمن وقال هذا لم يذكر في الكتاب وهذا دقيق

حسن

حسن الى هذا لفظ الفتاوى الصغري انتهى **قوله** ثم يستبرأ
ويقبض او يقبض فيطلق الزوج لفظ يقبض الاول راجع
الى انكاح البايغ ولفظ او يقبض راجع الى انكاح المشتري
نفسه لف ونشر مرتب وقوله فيطلق الزوج متعلق
بصورتين **قوله** وقد نقل المص عن شيخه حكما قال
المص في شرحه قال في التاتارخانية في شرح الايراد
لعلي بن احمد الغوري الحيلة التي ذكرت في الذخيرة
اسهل الحيل وهي ان الرجل اذا اشترى امه وكاثرها ثم
فسخ الكتابة برضاها جاز للولي الوطي ولا استبراء عليه
انتهى قال شيخنا ظاهر هذه العبارة ان الكتابة بعد الشراء
القبض لا طلاق اللفظ يحتاج الى الفرق بين الكتابة وبين
النكاح بعد القبض حيث لا يسقط به الاستبراء دون النكاح
ولعل وجهه ان اية الكتابة خرجت عن يد السيد حيث
مارت حرة بدا وصارت احق باكسائه فصار الملك الذي
قد زال بالكتابة لم تجرد بالتعجز ولكن لم يحدث فيها ملك
الرقبة حقيقة فلم يجر السبب الموجب للاستبراء والذي
يرشح هذا التعليل ما قال في النهاية عند قوله صاحب
الهداية ولا يجب الاستبراء اذا رجعت الابقية الى ان قال
ولها نظاير وحاصل ذلك ان الامة لو لم يخرج عن ملك
الولي لكنها خرجت من يدهم عادت اليه لا يجب الاستبراء ومن
نظاير ذلك ما اذا كانت امته محجرت وردت في الرق لا يلزم
الاستبراء انتهى **قوله** ثم وقف اه يريد ان ما قال الشربلا
غير مطابق الواقع **قوله** لا يجتمعان نكاحا اشارة الى عدم تقيد
السنة بالاختين كما صرح به الزيلعي حيث قال وكل امرئين
لا يجوز الجمع بينهما فاما بمنزلة الاختين فيما ذكرنا ومثله الهداية

بـ
كان

ي

قوله الشهوة في القبلة لا تعتبر هكذا قال ابن كمال في افعال الاصل لكن في الكثر والهداية قيد القبلة بشهوة وفي الدر ومن فعل شهوة احدي دواعي العطف بامته ومثله في مختصر الوقاية وعنه هاتين الكتب وليت شعري من اين نقل ذلك ابن كمال **قوله** كما بسطته في شرح الملتقى قال فيه لكن المستحب ان لا يمسه حتى تمضي حصة على الحرمة بالافرا عن الملك **قلت** وهذا احد انواع الاستبراء المستحب ومنها اذا راي امراته او امته تزني ولم يحل قلبه حبلا لا يصح الحمل ومنها اذا زني باخت امراته او بعمتها او خالتها او ابنته اختها بلا شبهة فان الافضل ان لا يطأ امراته حتى تستبري المزنبة فلوزني بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يطأ امراته حتى تنقضي عدة المزنبة ومنها اذا راي امراته تزني ثم تزوجها فلا فضل ان يستبري وهذا عنده واما عند محمد فلا يطأ الا بعد الاستبراء وكذا الجواب فيمن تزوج امته الغيرة ومد برته او ام ولد له قبل العتق وكذا لو لم يملكها كذا في القيسية في عن النظم فليحفظ انتهى **قوله** السنة في المصافحة بكتا يديه وتكلمة فيما علقته على الملتقى قال فيه هي سنة قديمة متواترة قال صلى الله عليه وسلم من صافح اخاه المسلم وحرك يده تناثرت ذنوبه وهو الصافح صفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه فاخذ الاصابع ليس بمصافحة خلا فالروافض والسنة ان تكون بكتا يديه بغير حائل من ثوب او غيره وعند القادري بعد السلام وان ياخذ الا بهام فان فيه عرقا يثبت المحبة كزاجاء في الحديث ذكره القيسية وعنه انتهى وفي شرح الحموي عن النووي ان المصافحة عقب الصلوات لا اصل لها وفي شرح

حتى تضع
في

الشهاد

الشهاد المشلي واما عادة الناس بعد صلوة الصبح والعصر فلا اصل له لكن لا بأس به هذا انتهى **قوله** ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل الخ المراد به مضاجعة اياه بمجرد ان قال في مجمع البحار وحدث لا يقضي الرجل الرجل في ثوب ولا المرأة بغير ثوب اذ لم يكن بينهما حائل بان يكونا مجردين وان كان بينهما حائل فتزنيه قال الطيبي اي لا يجوز ان يضطجع رجلا في ثوب واحد مجردين وكذا المرأة ان ومن فعل بعزرائتي **قوله** وعن ابن حنيفة لصاحب الحمام قال في الخ فويل بكرة كشف الفخذ في ملائمة الناس ويباح في الحيا وعن محمد بن مقاتل لا بأس بان يطأ عورة غيره بالنظر والختان ويغض بصره وكانت عليه الصلوة والام يتولا بنفسه قال ابن ابي عمير كان ابو حنيفة يري لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة رجة الختان **قوله** كما في القنية مقدما للقبول اي تقدم في القنية لعدم الرحمة ونقص عيارها **ثم** طلب من عالم ان لا يهدان يد فع اليه قدمه ليقبله لا يرخص فيه ولا يجيب الى ذلك **ثم** ذكر في ادب القاضي وان استاذنه انسان ان يقبل يده ويديه ورجليه فغل انتهى **قوله** وايضا تقبل يده صاحبه الخ محمول على انه لم يكن لتعظيم اسلامه واكرامه ولم يكن عالما ولا سلطانا عاد لا لئلا يعارض ما سبق فلهما مل **قوله** لا يجوز القيام ولو القاري بين يدي العالم فيه تقدم وتأخير اي كل يجوز القيام بين يدي العالم ولو كان للقاري ويجوز ان يقال ان النظر متعلق بالقيام والفصل ليس بمضر وعلى التقديم الامام بمعنى من اي ولو كان القيام صادرا منه قال في الوهبانية **ثم** ومن قام اجالا لا لشخص فجاز **ثم** وفي غير هذا العلم بعض يقرر **ثم** قال شارحها في القنية راقما للقاضي

البديع ولا يكره قيام الجالس في المسجد دخل عليه تعظيما
 له ثم رقم لشرح ظهر الدين وقال في مثل كل الآثار و
 القيام لغیره ليس بمكروه لعينه وانما المكروه بحجة القيام
 من الذي يقام له فان لم يجب القيام وقاموا له لا يكره
 لهم قال يعني البديع وقيام قاري القرآن لمن يجني اليه
 تعظيما لا يكره اذا كان من يستحق التعظيم وقيل له ان يقوم
 بين يدي العالم تعظيما اما في حق غيره لا يجوز انتهى قال الله
 وهذا يستحب في زماننا لما يورث تركه من الحق والبعث
 والوعيد في حق من يجب القيام بين يديه كما يفعل النكاح
 وكون رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفعل ولا اصحابه
 معه لا يدل على كراهته وقد ورد قولوا لبيدكم قلت
 الظاهر ان الذي في النظم القيام للقادم تعظيما ولم يذكر فيه
 منع الغير اهل العلم فيما نقله واما المسئلة التي قال فيها لا يجوز
 في حق الغير اهل العلم فانما هي مسئلة القيام بين يديه وهو غير
 مسئلة القيام لغروه تعظيما فتنبه لذلك والله اعلم
 انتهى وقوله بعض يقرر بالقاف من التقرير لا بالاعمال
 من التعزير واشار به الى ان البعض لا يقرر القيام اي لا يجوز
فصل في البيع قوله كره بيع العذرة
 وزان كلة وهي ربيع الادعي **قوله** السرقة بفتح
 السين وكسرها وبالجيم والقاف وهو الزيل والدور
قوله في اشباه الحرمه تنتقل مع العلم بالوارث
 الا اذا علم به اي الحرمه في الاموال استعدي في
 حق كل احد الا في حق الوارث فانها لا تتعدى
 اليها في حقه الا اذا علم الوارث ربه فانها تنتقل اليها
 في حقه ايضا ونص عبارة الاشباه من الخطر الحرمه تعد

في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث فان مال مورثه
 حلال له وان علم حرمته منه من الخائنة وقيد في
 الظهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال انتهى قال السيد
 المحوي قوله الا في حق الوارث الخ قيل علمه مخالفه
 ما في البزاز به اخذ مورثه رشوة او ظلم ان علم
 ذلك بعينه لا يحل له اخذه وان لم يعلم بعينه له اخذه
 فاما في الديانة فتمت صدق به بنية الخصم وقوله وقيد
 في الظهيرية اي الاستئناس المذكور وحاصله انه حلال
 للوارث بشرط ان لا تعلم ارباب الاموال فان علموا وجب
 عليه رد كل شيء الى صاحبه انتهى **قوله** وتفسيره نقطة تفسير
 بان يجعل على كل رأس كل عشرية من القرآن العظم علامة ونقطة
 بفتح النون اي نقطة المصحف وهو اظهر اعرابه **قوله** فيستحسن
 وما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال حردوا
 القرآن فذكر في زمنهم لانهم كانوا يتلقونه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم كما أنزل وكانت القراءة سهلا عليهم ويرتق
 النقطة بخلاف حفظ الاعراب والتعشير بخلاف حفظ الآي ولا كذلك
 المحمي في زماننا كما قالوا **قوله** فيها لا بأس بكوا غرض
 ببارئها كوا غرض من الاخبار والتعليقات يستعملها الوراء
 في المصحف وكتب التفسير والفقه لا بأس به ويكره في كتب
 النجوم والادب انتهى الظاهر والله اعلم ان مراده ان
 الشخص اذا وضع المصحف او كتب الفقه في اوراق
 الكوا غرض من الاخبار والمعاني وذو قاية لها فلا بأس
 بخلاف كتب الادب والنجوم قال في الغرائب سئل ابو حامد
 رحمه الله عن الكوا غرض من الاخبار ومن التعليقات يستعملها
 الوراء قوت في الغلاف فقال ان كان في المصحف او في كتب

الفقه او في التفسير فلا بأس به وان كانت في كتب الادب والنجوم
 لهم ذلك انتهى ويمكن ان يراد بالغلط الخلل **قوله** وان زاد
 المحمير على الخلل انتهى لانه عليه السلام ركب البغل واقتناه
 ولو لم يجر لما فعله لان فيه فتح بابيه كذا قاله الزيدلي
 والانتزاع من النذر وهو الوثب وهو كناية عن الجماع وفي
 القيساني وقوله وصح انتزاع المحمير على الخلل فيه اشعار بان
 انتزاع الفرس على الحمار وقد صح كما في مخرج النظار **ويقول**
 ومما يجري فيه كلام المتأخرين اي من ان يجوز الاخرة
 على الطاعة عندهم وقال الشارح في شرح التنوير قلت
 واذا كانت طاعة فهل يجري فيه كلام المتأخرين ثم اراه وفي البغ
 واذا اعطوا القاضي من غير شرط ومعاقبة جاز وان كانت
 شرط ومعاقبة لا تحل له اخذه لان القضا طاعة فلا
 يجوز اخذ الاجر عليه كسائر الطاعات انتهى اقول لا
 اختلافا انه يجوز ان يرزق من بيت المال بلا استيجار
 لفعل الصحابة والتابعين وعرض النبي صلى الله عليه
 لعقاب بكمه اربعين اوقية من السنة وعزالي بكر انه كان
 ياخذ كل يوم درهما وثلاثي درهم وعمر كان ياخذ كفاية
 وعثمان احتسب وهذا اذا لم يكن بطريق الاجارة فان
 كان كذلك لا يحل لان القضا طاعة فلا يجوز اخذ الاجر عليه
 كذا في شرح الكنز للسيد الحموي **قوله** جاز حمل خبر ذي
 باجراي عنده خلافا لهما فطبيب له الاجر عنده خلافا
 لهما لانه عليه الصلاة والسلام لعن في الخبر عشرة منها حاملا
 وعزالي حنفية ان الحمل ليس بمعصية والحديث محمول على
 الحمل بقصد المعصية كذا في الشرحين **قوله** لقيام المعصية
 بعينه اي بعين العصر **قوله** وقد مر في الشفقة وقد مر

ايضا

ايضا فيما سبق تفصيل فليراجع **قوله** ولو لم يشترط حال
 العقد الى عبارة الشرع لانه وبكره اقرا من يقال دراهم
 لما اخذ منه ما شاء اي حتى يستوفي ما يقابل الدراهم جزء
 جزء كما في النهاية وهذا اذا اشترط عليه حال القراض
 ان يبيع شيئا فشيئا فان باعه ولم يكن البيع مشروطا
 عليه في اصل القرض جاز ذلك ولم يكن به بأس وكذا لو
 افترضه دراهم غلة فان شرط عليه رد صحاح كره
 وان رد صحاحا من غير شرط لا يكره كما في غاية البيان
 عن الكرخي انتهى وجعل السكك في الجنس والمزيد على
 ثلاثة اوجه اما ان شرط عليه في القرض ان ياخذها
 بربعا او شرا او لم يشترط ولكن يعلم انه يدفع هذا
 او قاله قبل ذلك ففي الوجه الاول والثاني لا يجوز لانه
 فرض جرنفعا وفي الوجه الثالث جاز لانه ليس بشرط
 للمنفعة فاذا اخذ يقول في كل وقت ياخذ مني ما قاطعه
 عليه انتهى وفي المغرب واما الفقه من الدراهم فهو
 القطعة التي في القطعة منها قيراط او طسوج او حبة
 عن ابي يوسف **قوله** وفي رسالته بكره ان يفرضه غلة
 لترد عليه صحاحا انتهى **قوله** طوق له راية اي علامة
 وعبرة الكنز وكره جعل الراية في عنق القبيد قال الشارح
 المحمدي الراية العلامة التي تجعل في عنق الضالام ليعلم انه
 ابوق وهو طوق مسمر بمسما عظيم يمنع من تحريك
 راسه معتاد للظلمة فيجزم فانه عقوبة الكفار كالاحراق
 بالنار الحديث لا تعذبوا بنار الله وفي النهاية انه علا
 انه ابوق لا بأس به في زماننا لغلبة الابق منهم انتهى

ته

والظاهر ان عبارة الشرح فيه سقط وتقدر طوق يقال
له راية هذا على تقدير ان يكون الراجح اسم الجميع كما بينه المحقق
واما اذا كانت الطوق عبده عن المحط بالعبارة والراجح عبارة
عن المسهار فلا حاجة الى التقدير فليتام **قول** ولو تقدم
العين السئلة عبارتان بمعقد وممعقد فالاولى من العقدة
والثانية من العقود تعالى عن ذلك علوا كبيرا ولا شك في كراهية
الثانية لاستحالة معانها على الله تعالى وكذا الاولى لانه يوصف
ان عزه متعلق بالعرش والعرش حادث وما يتعلق به
يكون حادثا ضروريا والله تعالى متعال عن تعلوق عزه بالمعاد
بذاته قدم لانه صفة وجميع صفاته قديمة قائمة بذاته
لم يزل موصوفا بها في الازل ولن تزال في الابد ولم يزل
شخصا من الكمال لم تكن له في الازل مجردة العرش وقبره
وقال ابو يوسف لا بأس به وبه اخذ الفقهاء ابو الليث لما
روى انه عليه السلام كان من دعائه ان يقول اللهم اني اسألك
بمعقد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم
وجبرك الاعلى وكلماتك التامات والاحوط الامتناع لكونه خير
واحد فيما يخالف القطعي اذا المتشابه ثبت بالقطعي ولو جعل
العز صفة للعرش كان جائزا لانه موصوف في القرآن بالمجدد
الكرم فكذلك العز ولا يشك احد انه موضع الية واظهار كمال
القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه كذا في الزبلي
قال العلامة المقدسي وعلى هذا يكون من بيانية اي
بمعقد العز الذي هو عرشك وهذا وجه وجيه
لما اختاره الفقيه كذا قيل **قول** لا اية اي الاله **قول** كن
بصلي وبعض من العصيان فواقع في بعض النسخ عن بعض
بالقاف والضاد غلط **قول** وقت في المغرب القبة الياس

من الاسفست هو القصب قال في المغرب القصب القطع
من باب ضرب ومنه القصب الاسفست الذي يحزه انتهى
وفي البحر في العشر والجزية والرطوبة بفتح الراء الاسفست
والجمع رطاب **قول** لا وجلب والاحتياط ان يتصرف
بها العبارة مصحفة ووافقة في غير موضعها فانها
بمد قوله وحسبته ان يقول له يعني بما تحب والاحتياط
ان يتصرف بها او يوجب له انتهى فصنف قوله
بما تحب با وجلب واخرها الى هنا فليتام **قول** لو ملتها
وتما في الدرر قال فيها رجل خرج في طلب العلم
بغير اذن والديه فلا بأس به ولم يكن عقوبا قيل
هذا اذا كانت ملتها وان كان اسر فلا بأس ان يمنع من
الخروج ومراعاة بالعلم العلم الشرعي وما ينتفع به منه
دون علم الكلام وانما لما روي عن الامام الشافعي انه
قال لان يلقي الله عبد باكر الكبار خير من ان يلقي
بعلم الكلام انتهى قال الشرنبلالي قوله دون علم الكلام
يعني فيما وراء قدر الحاجة لما قال في الاختيار كره ابو
حنيفة تعلم الكلام والمناظرة منه وراء قدر الحاجة انتهى
قول فاولها ملكة اي اولتها بالحاجة واماما في بعض
النسخ من زيادة كلمة لا قيل قوله يسلم فهو اسلم لا تخاف
الي ناويل **قول** لا اذا لم تخط رقبا للناس اي ولم يمر
بين يدي المصلي ايضا قال في شرح المسنة ويحرم السوء
في السجود ويكره الاعطاء وقيل ان لم تخط الرقاب
ولم يمر بين يدي المصلين لا يكره الاعطاء انتهى وفي الولوا
وقال ابو بكر ابن اسمعيل الامام بمذاقليس واحدينا
الي سبعين فلما يكون كفارة لذلك الفليس الواحد لك

لجيه

تصده فقبل ان يدخل السجدة وبعد ما خرج انتهى
قوله فما ظنك به عند الغناء الخ فما ظنك برفع الصوت
بالغناء فانه لا شك في كراهته قال الشارح في شرح
الملتقى فانه مكرره لا اصل له في الدين راد في الجواهر
وما يفعله متوصفة زماننا حرام لا يجوز القصد و
الجائز اليه ومن قلم لم يفعل لذلك وما نقل انه
عليه السلام سمع الشعر لم يدركه على اباحة الغناء ويجوز
حمله على الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ و
حديث تواجده عليه الصلاة والسلام لم يصح وكان
النظير ابادي يسمع فغوت فقال له خير من الغيبة
فقبل له ههنا انه يزل زلة السماع شر من كل وكبر السنة
يفتأب الناس وقال السري شرط الواجد في رفقته
ان يبلغ الي جده لو ضرب وجهه بالسيف لا يستع فيه
بوجع ومفاده ان التغني للناس ولنفسه وكلها
ممنوع وقيل لنفسه لدفع الوحشة او ليستفيد من
القوا في لا يكره كما في العرس والوليمة للاعلام وكان النظر في
كتب الاستغا ربلا تحريك اللسان وقيل بحر والنظر بكونه و
في المضمرات من اباح الشعر كان فاسقا وثامه في القمستانى
انتهى **قوله** ولا بأس بثقب اذن البنت والطفل مكررا في النسخ
وصوابه باسقاط الواو ففي الولوالجية ولا بأس بثقب اذن الطفل
من البنات لانهم كانوا يفعلون ذلك في زمن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من غير انكار انتهى **قوله** وان باس مستنكر لامام
يستفسرها اي ان اخبرت المرأة المطلقة ثلاثا انها حلت له لا
تصدقها حتى يستفسرها قال في النسخ واما اذا اخبرت المطلقة ثلاثا
باسر مستنكر قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي ثم لو قالت

نزدوجي

لزوجها الاولى حلت له لا اجل له ان يتزوجها عالم يستفسر
لان العلماء اختلفوا انها حلت بمجرد نكاح الثاني قال بعضهم
لا حل الا يكون له ان يعتمد على قولها حلت له حتى تستفسر
وكذا المرأة الحرة اذا تزوجت رجلا لم قالت له رجل
اخر ان نكاحي كان فاسدا او كان زوجها علي غير الا
لا يسمع لهذا ان يقبل قولها ويتزوجها لانها اخبرت
باسر مستنكر انتهى **قوله** اذا كتبت المفتي يد يد يكتب
ولا يصدق الخ اي لو كتبت المفتي يد يد فيما بينه وبين
الله تعالى يز يد قوله ولا يصدق قضا قال في النسخ لو
كتبت المفتي يد يد فيما بينه وبين الله تعالى قال يكتب
ولا يصدق قضا ولو كتبت ما قوله الثاني فكي يكتب جواب
الاحتياط هكذا ذكره النسخي قلت وفي جامع الفتاوى قال
مشايخنا مراده بقوله يد يد فيما بينه وبين الله تعالى
ان المفتي يفتيه انه غير حائض في مراده والقاضي اذا
سمع ذلك يجيبه ويقضي بالحائض انتهى قوله يد يد آخر
كلامه ان المفتي يكتب يد يد فقط لكن القاضي اذا راي
اللفظ يد يد لا يعمل به بعد بخلافه **قوله** وقوله احسنت
ان لسكوتة محسن اي قوله المحض لمن ترجع بزيادة
حروف مع الحان احسنت ان لسكوتة محسن وان لتلك
القرة بخشي عليه الكفر وقال المصنف في شرح الملتقى ويكره
الترجيع بقراءة القرآن وكذا الاذان والاسماع اليه
بالحان حتى قال مشايخنا الثاني والسابع اثمان وعين
المريغينا في من قال مثل هذا القاري احسنت فقد كفر
ذكره القمستانى انتهى **قوله** اكتب التي لا ينتفع بها يحيى
عليها اسم الله تعالى الخ قال في الغرائب المصحف اذا صار

سلام

خالقا لا يقراء منه ويخاف ان يضيع يجعل في حرقه طاهرة
ويدفن ودفن اولي من وضعه موضعاً يثق ان يقع
عليه النجاسة او نحو ذلك ويجعله لانه لو شق ودفن
يحتاج الى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع كغيره الا
اذا جعل فوقه سقف بحيث لا يصل التراب عليه فهو
حسن ايضا انتهى ولا يجوز في المصحف الخلق الذي
لا يصل للقراءة ان يحلده به القرآن كذا في القنية **قوله**
كما في الانبياء صوابه كما في الاحياء ويمكن توجده الاول
على تقدير صحة النسخة اي كما في دفن الانبياء لكن
يعلم عليه ان الدفن ليس مخصوصا بالانبياء اما الدفن
للكرام فهو في الانبياء والامم **قوله** وان اعطى فليعط
من عجز اي العاجز من اهل المحلة **قوله** الحديث ان اراد
به حديث لعن الله الفروج على السروج فهو حديث
لا اصل له **قوله** قال تعالى قتل الخراصون اي لعن
المكذابون اصحاب القول المختلف وقيله والسماء ذات
الحكمة انكم لفي قول مختلف يوفقك عند من افك جمع
حيثما هي والسماء ذات طرق انكم يا اهل مكة في شاف
النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن لفي قول مختلف من قوام
شاعر كما من سائر شعراء كمنه يصرف عن النبي و
القرآن اي من الائمة بهما من صرف عن الهداية في علم الله تعالى
قوله وللصلح جاز الكذب اشار في البيهقي الى جواز
الكذب في اربعة مواضع في الصلح بين الناس ولا دفع
ظلم عن نفسه ولا جلد دفع خصومة زوجته وهي المثار
اليها بقوله واهل مكة في الحرب واليه اشار بقوله والقتال
لنظيره **قوله** ومن علم الاطفال معطوف على قوله معناه

المروء

المروء قال في القنية بعد ان رقم الفتاوى البخارية او لغير
الائمة البخاري معناه المروء في الجامع باسم بذلك
يفسق وقاله بعد ان رقم لعله الائمة الترجماني لوعلم
الاطفال في المسجد القران لا يجوز ونائم وكذا التاديب
فيه ثم رقم لمحمد الائمة الترجماني وقال انما لا يجوز التاديب
اذا كان باجر وينبغي ان يجوز لغيره اجر ثم رقم له وقال
بذا عند اي حنفية وعند ما يجوز اذا لم يضر بالعام
انتهى قال الشحنة مقتضى البيت ان يفسق تعلم الاطفال
في المسجد ولا يلزم من الائمة الفسق ولم ينقل عن احد القول
بنفسه انتهى **قوله** ولكن ذكرها التقوييد للحظ
الظاهر ان من حرف جر وذكر مصدر مضى الى الفاعل
والتعويذ مفعول به والمجا رمتعلق بمحظوظ في قاصدا
امراة تصنع ايات التعويذ ليجتنب الزوج بعد ما كان
يفضلها وذلك في الجامع الصغير ان ذلك حرام لا يحل
اليه اشار بقوله تحظر اي تمنع **قوله** ولا باس بالعتا وخطا
نفقراي لا باس بخلط الجيوب يوم عاشوراء ليطبخ للنو
على العيال ورسا ساكن كما اشار اليه بالبيت الثاني
قوله ورسا قائلوا ثاب بفعله الربيع بالدر في اوله
والماء الثلث في الخربة الا بطاء كالقريب والمقدار
وما ارأيتك ما ابطاك ورثت لكيس بطي كذا في
القاموس وفي المغرب رثا فعل كذا اي ساعة فعله **قوله**
لفعل رسول الله في الخميس والمري لا باس بالاعتكاف يوم
عاشوراء هو المختار وفي فتاوى صفيان انه سنة وذكر فيه
من اكمل يوم عاشوراء لم يرد عليه ولم يصح ذلك عن النبي
صلى الله عليه وسلم كذا في شرح ابن الشحنة **قوله** وما جازي الا

حرار

والاب يامر مانافيه اي لا يجوز ضرب الولد للحرمان ابيه
بخلاف عبد الفير فانه يجوز ضربه بامر مولاه في شرح
السرخسي امر غيره بضرب عبده خل للمامور ضربه بخلاف
الحرم وهذا تنصيص على عدم جواز ضرب ولد الامر بامر
كذا في شرح ابن التحيه **قوله** وقالوا ثواب الطفل للطفل يخص
قال في واقعات الحسام اذا عمل الصبي حسنة قبل
ان يجري عليه القلم كصلاة نافلة وغيرها كان الثواب له
لا لآبويه قال لانه ليس للانسان الا ما سعى فلو علم الولد
كان له ثواب التعلم كذا في شرح ابن التحيه وقال
في الاشياء ونفع قيامه واختلاف في ثوابه بالمعتمد
انه وللعلم ثواب التعلم وكذا جميع حسناته انتهى
وقال السيد الخوي قار الاستروشن في جامع احكام الصفا
حسنات الصغير قبل ان يجري عليه القلم لقوله تعالى وان
ليس للانسان الا ما سعى وهذا قول عامة مشايخنا وقال
بعضهم ينتفع المرء بعلم ولده بعد موته لما روي عن
اسرا بن مالك رضي الله عنه قال من حمله ما ينتفع المرء بعد
موته ان يترك ولدا عاقل القرائ والعلم فيكون لوالده ما
اجر ذلك من عز ان ينتقص من اجر الولد شيئا مثله في
كتاب الكرامات للعلاني ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم
اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا ثلاث انتهى **كتاب**
احياء الموات **قوله** حاسة ونامية اي احياها
بها تدرك الاشياء وهي الحياة المتحققة في الحيوانات وفي القمستان
الاحياء لغة جعل الشيء حيا اي فاخوه حاسة او نامية في
الثانية بها نموا الاشياء ويقال لها الحياة النامية كما ان
الموت على قسمين في القاموس الموت كسحاب وغراب ملائكة

فيه

فيه وارض لا مال لك فيها انتهى **قوله** ذكره القمستان في قال
فيه وعند محمد اذا انقطع ارتفاق اهلهما فموات ولو قرية
والاول قول ابي يوسف فمدار الحكم على البعد عنه وهو
المختار كما في المختار وعنه وعلى الارتفاق عند محمد وبه يفتي
كافي زكوة الكبرى وهو ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي
انتهى وقال في شرح الكنتي العموي عند قوله غير مملوكة
بعيد من العامري بحيث لا يسمع به من صاح باقصى العام
ومعناه في الثانية فلو سمع كانت فتا له فينتفع به لرعي
المواشي وعنه وهذا قول ابي يوسف اعني القرب لان
الظاهر ان ارتفاق اهل القرية لا ينقطع عنه واعتمد
السرخسي وهو المختار كما في المختار وعند محمد اعني حقيقة
الانقطاع وهو ظاهر الرواية وقال الطحاوي ما قرب من
العامري موات وهذا غير ظاهر الرواية كذا في الاسبيعي
انتهى ومن حجاز من التخيير اي من اعلم علما في حدودها
ليمنعها من الناس وفي القمستان في التخيير الاعلام كما فصيح عليه
صاحب الاوضح فالاشتقاق من المحرطن غير محتاج اليه انتهى
وفي العيني وهو اما من الحجر وهو المنع لانه يمنع غيره واما
من وضع الحجر لانه كما يوضعون الاحجار حولها تعلما للحد
انتهى فكان القمستان في رد علي من قال بمثل هذا القول **قوله**
ولو كرهها بفتح الراد من باب طلب المغرب كره الارض كرايا
قالها المحرط من باب طلب انتهى **قوله** كما البئر المملوكة والماء المحرز
اقوله فالبئر التي لم تملك بالاستنباط هي البئر المحفورة بمال
بيت الماء وقال الزيلعي المياح ثلاثة انواع الانهار والعظام
التي لم تدخل في ملك احد والانهار التي هي مملوكة وصارت في
الادوي انتهى وسبائك ولو كانت البئر او الخوض او النهر في ملك

رجل فله ان يمنع مريد الشفعة انتهى واستفيد من ان البير
المهوك كالانهر المهوك في بعض الاحكام **قوله** وفيه من
اي في التز من اي اشارة وقوله والى ان الماء تعطف
على قوله الى انه لو حفر **قوله** هو المكسرة بصبغة اسم المفعول
من باب التفعيل **قوله** تمامه في الدرر قال فيها فان حفر
فلا اول ان يستدرك ولا يضمنه النقصان وان يتواخذه
بكنس ما احتفره لا جناية حفره به كمن حفر كئاسا
يلقبها في دار غيره يوخذ برفعها وقيل يضمنه النقصان
ثم يكنسه بنفسه كما اذا هدم حدار غرة وانما هو
الصحيح **قوله** والقناة تجري الماء تحت الارض واصلا
من قناة الرياح وهي خشبتها قاله الجاسي وريحاً طول
القناة غسولاً ومنها قوله لا قطع في الخشب الا في الساج
والصندل والابنوس والقناة والدارصيني كذا في
المغرب **قوله** بقدر ما يصلح ولم يقدر حرمة بشي يمكن
ضبطه وقيل هذا عند ما وعند الامام لا حرمة له ما لم يظهر
على وجه الارض لانها نهر في الحقيقة فتعتبر بالنهر قالوا
عند ظهور الماء هي منزلة عين فوارق فتقدر حرمة ما تحتها
ذراع كذا في الزيلعي وعن محمد ان القناة كالنهر في الحرم
كما في الهداية وذكر في الاختصار انه مفوض الى رأي الامام
كذا في القمستان **قوله** بالموت اذا لم يكن ذلك حرماً عاماً
لانه ليس في ملك احد وجاز اصابه **قوله** لانه ليس
بموات لتعلق حق العامة به على تقدير رجوع الماء اليه لان
الماء حرم **قوله** وقال لاله مسناة النهر قال في المغرب
والمسناة ما يبني للسيل ليرد الماء من السناد بمعنى الرفعة
انتهى وفي شرح الملتقى يظم ففتح كفت النهر وفي الرمن ولا

حرم للنهر الكبير اما الصغير الذي يحتاج كل حين الى الكر
فله حرم اتفاقاً كذا في كشف الغوامض والثبتا حرمة من
لا جات به قد رخصت بطنه وروي عن ابي يوسف
واختاره الطحاوي ومن كل جانب عند محمد واختاره
الكرخي للضرراي دفع الضرر وفي الهداية وذو الرق لا
الاستحقاق للحاجة ورب النهر يحتاجه كريب البير لا يحتاجه
المشي على حافته ليجري الماء كذا في شرح المحوي **فصل**
الشرب بالكر اسم المصدر وفي لغة الماء المشروب
والله اثار يقول بضيء الماء **قوله** والشفعة اصلها شفء
اسقطت الهمزة تخفيفاً والمراد بها ههنا الشرب بالشفعة
او استعمال الماء للمطش والطبخ والوضوء والغسل وغو
قوله ولكل حق اي لكل من بني ادم والهائم حق الشفعة
قوله او خضر ررع بضم الخاء وفتح الصاد المعجمة ويجوز
تسكينه جمع الحضرة وهو لون معروف واصنافه خضر ررع
معنى الام **قوله** حملا البه حرارة منصوب بنز الخافض
يجعل اليه جواره جمع جرة وهو ما يعمل من الخنزف
اي يسقي شجرة وخضره حملا الماء الهما جواره بلا ان
ماله في الاصح قال الزيلعي ولو اذاد ان يسقي شجرة
او خضرا في داره فحمل الماء اليه بالجرة كانت له ذلك وقال
بعض ائمة بلح ليس له ذلك الا باذن صاحب النهر والاول
اصح لان الناس يتوسعون فيه ويعدون المنع منه من
الدناءة انتهى **قوله** وجب بهملة مضمومة ويشترط بداءة حرة
على الجارية بخاء معجمة بعد الف ثم باء موحدة ثم مثناة من فوق
الذات وفي شرح السمرقندي بضم الجيم وتشديد الباء الصهر يج
وان ضبط بالحاء المهملة فهو الدن انتهى **قوله** وقيل في الخاص بغير

قال الذيلعي ويجبر الاتي على كربه لان منفعة اهل على
 الخصوص فيكون مؤنة عليهم لان الغرم بالغنم ومن اتى
 ومن يجبر لما ذكرنا وقيل ان كان خاصا لا يجبر والفاسد
 بين الخاص والعام ان ما تستحق به الشفعة خاص وما لا
 تستحق به الشفعة عام ووجه الفرق بينهما ان في العام دفع
 الضرر العام وهو ضرر بقية الشركاء ومثل هذا اجازة
 بالزام الضرر الخاص بل اوجب اذا تعين مدفعه فانه
 الضرر او لم يكن لان الاتي لا يلحقه بذلك ضرر بل يحصل له
 نفع بمقايلته فامكن اجباره عليه بخلاف ما اذا كان
 خاصا لانه ليس فيه دفع ضرر عام وانما فيه دفع ضرر
 خاص وهو ضرر شركائه فلا يلزمه الضرر الخاص بل
 له دفع الضرر الخاص ويمكن دفع ضرر شركائه بدون
 ذلك بان يرجعوا عليه بحصته من المؤنة اذا كان ذلك
 بامر القاضي بخلاف ما اذا كان عاما لانه لا يمكن الرجوع
 عليهم لكثرةهم انتهى **قوله** فاذا اجاوزوا الارض رجل منهم يرى
 هذا عند الامام وقال المؤنة الكرى عليهم جميعا من اول
 النهار الى اخره بالحصص لان كل واحد منهم ينتفع بالاسفل
 كما ينتفع بالاعلى لانه يحتاج الى تسهيل الفاضل فانه اذا اسد
 عليه قاض الماء على ارضه وافسد زرعه فبين ان كل واحد
 منهم ينتفع بالنهار من اوله الى اخره فلهذا يستوفون
 في استحقاق الشفعة به ولا يحنيفة ان مؤنة الكرى
 على من ينتفع به ويسقى الاراضي منهم فاذا اجاوز الكرى
 ارض رجل فليس له في كرى ما بقي منفعة فلا يلزمه شيء
 من مؤنة وبانتفاعه من اسفل من حيث اجراء ما فضل
 من الماء فيه لا يلزمه شيء من عمارة ذلك الموضع انتهى **قوله**

ولا كرى

ولا كرى على مال الشفعة اي مع الشركاء لان شركتهم في ذلك عامة
 فلم يكن عليهم قسط من الكرى والشفعة واحد الشفاه واصله
 شفعة سقطت اليها تخفيفا ومال الشفعة هم الذين اهل حق
 الشرب بشفاههم وسقى دواهم كذا في العيني **قوله** ونص
 دعوى الشرب بغير ارض جواز ان يكون حقه في الشرب
 فقط بان باع الارض وبقي شربا **قوله** استحسانا انما
 قال ذلك لان القياس ان لا يجوز لان شرط صحة الدعوى
 اعلام المدعي في الدعوى والشهادة والشرب محمول
 جهالة لا يقبل الاعلام ولكن جاز استحسانا فوجد الاحكام
 ان الشرب مرغوب فيه منتفع به ويمكن ان يملك لغير
 ارض بالارث والوصية وقد يبيع الارض دون الشرب
 فيبقى له الشرب واحده **قوله** وانه قد كان له بحراه في
 هذا النهر اي لا بد له ان يقيم البعثة ان هذا النهر في وان في
 اجراء الماء في هذا النهر فضرر بحراه الماء ويجري مصداق
 مضاف الى الضرر فلا يرد ان الصواب في العبارة له بحراه
 في هذه الارض في المغرب النهر هو المجري الواسع واصله
 الماء ونهر الملك على طريق الكوفة من بغداد وهو يسقى
 من الفرات انتهى **قوله** لا يذ المقص اي لان السقي هو المقصود
 بالشرب الحاجة الى ذلك تختلف بقوله الاراضي وكذا تهاو
 الظاهر ان حق كل واحد منهم من الشرب بقدر كثرته وبقدر
 حاجته كذا في الذيلعي وفيه للاسكين قيل يقسم بقدر الخراج
 وقال الامام ابو علي الدقاق يقسم بقدر الحاجة انتهى **قوله**
 لان المقصود الاستعراق وهو لا يختلف باختلاف الدار
قوله وليس لاحد من الشركاء في النهر المداد من النهر من غير
 بين قوم مخصوص كما يد له عليه السوق **قوله** الارحي وضع في ملكه

ك

بان يكون بطن النهر وجانباه ملكا له والاخر حق التسيير
 كذا في الباقي **قوله** فاعرف تفسير الدالية قال في المغرب
 الناعور ما يديره المائى المخرجات من النهر الصوت انتهى
 وفي الزيلعي الدليله خذع طويل مركب تركيب مدا قال الارز
 في راسه مغرفة كبيرة يسقى بها وتقبل موالد ولا **قوله**
 او جسر او قنطرة الخسر اسم لما يوضع ويرفع مما يكون
 مخدات من الالواح والخشب والقنطرة ما يتخذ من الآخر
 والمحركون موضوعا ولا يرفع **قوله** وهم تعضد بعد الجارة
 اي للشركاء نقض ما صنع من نفس الرجل وغيره ما ذكره
 الرضوي **قوله** ويسكر النهر يفتح السيل وسكون المكاف مصدر
 سكرت النهر اذا سده دته وبكر السيل ما سده بالاناء
 اما الايضام فيباعد في التبيين ويورث الشرب
 ويوصى بالانتفاع بعينه بخلاف البيع والهبة والصدقة
 والوصية بذلك حيث لا يجوز لغزو او للمجهالة او لعدو
 المالك فيه او لانه ليس بمال متقوم **قوله** والوصية ببيعه
 وهبته والتصدق به مثل بيعه فلا يجوز **قوله** ولا يصلح
 الماء في الشرب **قوله** وان صحت هذه العقود او الخلع والصلح
 عن دم العمد وجعله مهر نكاح فلو تزوج امرأة على شرب
 بغير ارض فالنكاح جائز وليد لها من الشرب شي وكذا
 في شرح ملاسكين وقال الزيلعي هذه العقود صحيحة
 لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة ولا بملك الشرب لانه
 لا ملك بفساد اسباب فكذا هذا السبب ويجب على
 الزوج مهر المثل وعلى المرأة رد ما اخذت من المهر
 على القاتل الدية فولد عي ان يرجع على عوايه لبطان
 المسمى انتهى **قوله** فيباع الشرب الماء هو بطل من الشرب وعبارة

الزيلعي

الزيلعي فيباع الماء الى ان يعرض دينه من ذلك **قوله** فنزلت
 ارض جاره النزع ما تجلب من الارض من الماء وقد نزلت الارض
 اذا صارت ذات نزع كذا في المغرب وفي القاموس النزع ما
 تجلب من الارض من الماء وبكر ويزنيز نزع او الارض
 تجلب منها النزع او صارت منافع انتهى **قوله** وفي رواية الاصل
 وعليه الفتوى اشارة الى قول اخر وذكره في مختصر الوقاية
 حيث قال ومن سقى من شرب رجل باني كان لرجل شرب
 يوم فجار رجل وسقى هذا الشرب ارضه ذكر الشيخ فخر
 الاسلام في شرح كتاب الشرب انه لا يضمن وفي عيون
 اي اللبث انه لا يفعل وان اضطر اليه لان المرخص في اخذ
 مال الغير خوف الهلاك على النفس ولم يوجد ولو فعل
 للاضمان عليه وفي الظهيرية فيه روايات والاصح انه
 لا يضمن والمقام اي صاحب التوابع يانه رد فهم الطرطوسي
 من حيث شيخ الاسلام الاجابة حيث قال انه قبل الاضرار
 في الاواني لا يكون مملوكا فيكون مباحا بانه لا يلزم من قوله
 الشيخ الاسلام انه قبل الاضرار ليس بمملوك ان يكون مباحا
 لانه يكون غير مملوك ويكون مستحقا واستطهر بما في
 قاضخان وليس لاحد ان يسقى ارضه او ريعه من نهر
 الغير او عينه او قناته اضطر الى ذلك اولم يضطر وان سقى
 ارضه او ريعه بغراذت صاحبة النهر فلا ضمان فيما اخذ
 من الماء على ان الطرطوسي ايضا قال ان كلام العيون يقتضي
 لا يجوز له ذلك ديانا فينبغي ان يفيق بانه لا يباح له ذلك
 الا اذا ن صاحبه ولو فعل لا ضمان عليه في القضاء انتهى وفي
 الخلاصة وفي الفتاوى الصغرى رجل اتلف شرب انسان
 بان سقى ارضه بشرب غيره قال الامام البيهقي في تفسير

او يباح
 وساق يبين ان الشرب مباح
 وضمنه بعض واما ظاهر

فمن الشرب في شرب الاصل للامام الشريفة ينظر بكم
يشترى لو كان ببيع جازوا وقال الامام خواهر زاد ولا
يضمن وعليه الفتوى انتهى **قوله** ولو تصدق بنزله فحسن
نزل بضم النون والنزاي العجز بعده لام الربح وما يحصل
من الاصل اي لو تصدق بربيعه كان حسنا قال في
المغرب النزول الزيادة والفضل وقولهم العسل ليس من
انزال الارض اي من ربيعها وما حصل منها انتهى وصح
في بعض النسخ بل في اكثرها لفظ تصدق بقصد بقدر
القاف ولفظ نزل بتركه بالتاء المثناه الفوقية والكاف
فهو غلط من النسخ فليشاهل **كتاب الاشربة**
قوله اذا غلا واشتد الغليان الارتفاع من اسفله
الى اعلاه والاشتداد القوة بحيث يصير مسكرا **قوله**
وقذف اي رمي بالزبد اي ازاله فانكشف عنه وسكن
كذا في المغرب فغناه انه لم يبق فيه الرغوة بل صار
صافيا قال الزيلعي هذا قوله الامام المحنف وعندنا
اذا اشتد صار خراولا يشترط فيه القذف بالزبد لان
الذرة المطربة والقوة المسكرة تحصل به وهو المؤثر في
ابقاع العداوة والصد عن الصلاة واما القذف بالزبد
فصفاء وتأثيره في احداث صفة السكر وله ان الغليان
بدانة الشرارة وكما له بقذف الزبد لانه يتميز به الصافي
عن الكدر واحكام الشرع المتعلقة بها فطبيعة كالحذر وكذا
مستحالها وغو ذلك فيناط بالنهاية وقيل يوحى
بحرمة الشرب بمجرد الاشتداد وفي وجوب الحذر على الشارب
بقذف الزبد احتياطا انتهى وفي شرح الملتقى لعلاء الدين
والرمي بالزبد اي الرغوة شرط اي بحيث لا يبقى فيه

ثمن الزبد فيصفوا ويروق فلو لم يقذف به جعل عنده
خلافهما **قوله** كما في الشرع لانه قال فيها وقولهما
هو الاظهر كما في المواهب وقال قاضيان وعنه الشيخ
الامام ابي حفص الكبير الجاري رحمه الله انه اخذ بقولهما
انهم وسقط تقومها في حق المسلم حتى لا يضمن متلفا
وقاصيها ولا يجزي ربيعها لان الله تعالى لما جبرها فقد
انهاها والنقوم يشترع بعزتها وقال صلى الله عليه وسلم
ان الذي حرم شربها حرم بيعها كزاد الهديا قال في
معراج الدراية قال شمس الامم السرخسي قيل يباح اتلافها
والاصح انه لا يباح الاتلاف الا لغرض صحيح فان كانت عند
رجل شر بها غالبا لو تركت عنده حتى لو كانت عند صالح لا
يباح اتلافها **قوله** لاما ليتها في الاصح قال في الهديا
الاصح انها مال لان الطباع تميل اليها وتضمن بها **قوله**
اولطين اي ليل طين وعجنه به **قوله** ولو زاد اي
فلا الخمر على مقدار عطشه فشكره **قوله** وقية
لابن النخعة قال ابن النخعة نقلا عن المبسوط لا يحل ان يسقي
للصبيان الخمر لادوا ويؤخذ منه عدم الحل للكبار من باب
اولي قال والاعم على من يسقيهم لان الائم مبني على الخطأ
والصبي غير مخاطب فهو غير آثم انتهى **قوله** لان حل هذا
الثلاث المسمى بالاطلا على ما في المحيط الخ اقول على هذا لا
يصح ما في المتن لانه في صدره بيان الاشربة المحرمة وجعل
للطلا تفسيرين وحكم بالتحريم بالمعنيين ولهذا قال
الشارح فصار مسكرا وقوله الشارح لان آه يقتضي
حليته فيمنع في المسان ان لا يذكره في هذا الموضع بهذا
التفسير بل يكتفى بالتفسير الاول وقال الزيلعي والطلا

هو العصيان طبع حتى يذهب اقل من ثلثه وهو النوع
الثاني من الاشربة المحرمة وقال في المحيط الطلائع
الثلث وهو ما اذا طبع من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه
وبقي ثلثه وصار مسكرا وهو الصواب لما روي ان كبار
الصحابه كانوا يشربون من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي
ثلثه علي يحيى بن قريب انتهى ثم قال بعد ورقة
اما الرابع اي من الاشربة المباحة وهو المثلث وهو
طبع من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث فلا
روى عن ابي موسى انه كان يشرب من الطلاء ما ذهب
ثلثاه وبقي الثلث روى النسائي وله مثله عن عمر
ابي الدرداء وقال البخاري روى عن ابي عبيدة ومعاذ
شرب الطلاء على الثلث وشرب البراء وابو جحيفة على
النصف وقال ابو الدرداء سألت احمد عن شرب
الطلاء اذا ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فقال لا بأس به فقلت
انهم يقولون انه يسكر فقال لا يسكر لو كان يسكر
لما احله عمر انتهى فانظر الى كلام الزيلعي ناقض نفسه
حيث ذكره او لا في المحرمات ثم ذكره في المباحات والشارح
ايضا ناقض نفسه لذكره في المحرمات حيث قال
صار مسكرا والمسكر حرام ثم قال حلال لشرب الصحابة
ويؤيد التناقض ما ذكره الشرنبلالي حيث قال قوله
وفي المحيط الطلائع المثلث وهو ما طبع من ماء العنب
حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مسكرا قال الزيلعي
وهو الصواب انتهى ولعل الزيلعي اراد نفي الصواب
عن هذا التفسير للطلاء فوقع خلافا له لانه لو كان حراما
كيف يستدل علي حرمة شرب كبار الصحابة له

ويجوز

ويجوز علي ما سياتي والذي ياتي في المثلث وهو ما ذهب
ثلثاه وبقي ثلثه وهو حلال والكلام هنا فيما هو حرام
والتعليق لخلط شربه بانه يحسن لا بدعوق قليله الي كثيره
وهو نفسه غذاء فيبقى علي اصله المباحه ظاهرة انه
لا بد وان يبقى علي النصف وذلك بذهاب اقل من
ثلثه لجريان القلة وهي ان يدعوق قليله الي كثيره
والا فحيث كان الطلاء والمثلث يطلق علي ما ذهب ثلثاه
وبقي ثلثه لم يميز بين حل هذا وحرمة الاخر الا الاسم
انتهى فليجزم مع انصاف وبيان دفع الملازمة انتهى
قوله والام يحرم اي ان لم يغسل ولم يشته ولم
يحرم بل حلال اتفاقا **قوله** وان قذف حرم اتفاقا
لان القذف بالزبد لا يكون الا بعد القليان والاشهاد
وتقدم ان القذف بالزبد عبارة عن الصفا بعد
رجدان القذف **قوله** وتركه القيد هذا المراد
القيد وهو القذف بالزبد يعني قال اذا غللا واشته
ولم يغسل وقذف بالزبد وهو مراد لانه ذكره سابقا
فاكتفى بذكره هنا كحق ذكره ههنا **قوله** واختار
في الهداية انها غليظة وفي الزيلعي نجاستها خفيفة
في رواية وفي شرح مسكين غليظة في رواية وفي شرح
الكنز للمحوي نجاستها خفيفة في رواية وغليظة في
رواية وفي ضمن متلفها القيمة عند الامام وقال لا يجوز
ولا يضمن متلفها وعن ابي يوسف انه اليوسف انه
يجوز بيعها اذا كانت الذاهب بالطحين اكثر من النصف
الثلثين انتهى ومثله في التبيين **قوله** الخليط
النامي بالخليطين لانه خلط بين زبيب وتمر وعجوة و...

عدم الخلاي لا يجد وينفق يعني ياتم مع انعقاد البيع قال
 ابن الخنف في التفتي بالمجته في مسائل شتى يحرم اكل
 الخشيش وهو ورق العنب وقد اتفق مشايخنا
 ومشايخ الشافعي رحمه الله على تحريم تناوله واقتوا
 باحراقه مع خطر قيمته وامر وابتدأ به بايعه والتخذه
 على اكلته فالان فتوى المذهبين على حرمة حتى قال العلماء
 رحمه الله من قار بخل اكله فيقرب من يدبوق مبتدعي وحكموا
 بايقاع طلاق الخشيش اخر كما في السكران انتهى **قوله**
 لمنعنا عن تملك عيونه اي لان الله تعالى منعنا عن تملك عيونه
 وان جاز فعله **قوله** ونماه فيما علقناه عليه
 قال في شرح المتلفي اما قصد التام في اكل الخشيش والشي
 والقدر الاول والشرب قطرة ويجزئه وان لم يسكن
 كما في الضمات وغيره هذه كره القمستان في ثم هذا القيد غير
 يخص هذه الاشربة بل لو شرب الماء وغيره من المباحات
 كذلك حرمت كما في الدرر والغرور في القمستان في
 انه يحرم لمن الابل اذا اشتد عند محمد خلافا لما
 واما السكران فحرام بالاخلاق والجذ والطلاق على
 خلاف وكذا لمن الرماكة اي الفريسة اذا اشتد لم
 يصح وصح في الهداية حله لكونه في الخزانة انه يكره تحريم
 عند عامة المشايخ على قوله ثم ذكر ان البيع اي احد
 نوعي شجر القنب حرام بخلاف نوع اخر منه فانه
 مباح كالافيون قال وعليه عمل ما في الهداية وغيره
 من اباحة البيع انتهى لمخصا انتهى **قوله** وكره ثمر
 دردي المحرم اي عكره الدردي هو ما يبق في سفلهما
 وانما يكون لان فيه اجزاء الحمر فكان حراما نجسا والعكر

مفتحين

مفتحين وردي الزيت وردي النبيذ كذا في المغرب
 وفي القاموس العكر دردي كل شي وردي النبيذ **قوله**
 ويجرم اكل البيع البيع معرب بنك وهو نبات له حب
 سكر ويسمى ورقه وقشره وبزره وفي القانون
 هو اسم يخلط العقل ويبطل الذكر ويحدث جنونا
 والما قال الكرخي ولو شرب البيع لانه يمزج بالما او على
 اصطلاح الاطباء والبيع الذي يخالط بطعام فيه
 البيع وهو في الرسالة اليوسيفية كذا في المغرب
 وفي القاموس البيع نبات يسمونه عكر حسيب
 الجرافيش يخطط للعقل يجتنب مسكن لا وجاع الاورام
 احبته الاسود ثم الاحمر واسم الابيض انتهى قال
 الحدادي مسئلة لا يجوز اكل البيع ولا الخشيش
 والافيون لانه يفسد العقل والكزاج ويصد عن ذكر
 الله تعالى وعن الصلوة ولكن دون تحريم الخمر فانه
 اكل شي من ذلك لا يجد وان سكر كما لو شرب البوك
 او اكل الخنايط وان شد بعضهم
 قل من يستلذه اكل الخشيش عشت فيما انتهت شرعية
 دية العقل بدرة فلما ذ **قوله** يا مصاب قد تبعها بحشيش
 واعلم ان تصرفات السكران من الخمر والاشربة المخدرة
 من التمر والزبيب والمثلث وغيرها كالطلاق والعتا
 والاقرار بالدين والعين وتزويج الصغار والصغار
 والاقراض والاستقراض والهمة والصدقة مع القرض
 نافذة وبه اخذ عامة المشايخ الا الطحاوي والكشي
 ولا يصح ردة استخسانا واما السكر من الشراب
 المخد من العسل والثمار والحبوب ففيه اختلاف المشايخ

ق

علي حسب اختلافهم في وجوب الحدة واما الذي رآه عقله
بالبيع ولين الرماك لا تنفذ صرفاته كذا في الحاشية
وفيهما عن الامام في الذي رآه عقله بالبيع تطلق
عليه ان علم حين قناؤنا البيع انه بيع وعليه الفتوى
ومذاكله اذا علم انه شرب طائفا وان شرب مكرما فظن
ففيه اختلاف المشايخ الصحيح انه لا يقع خلافا لمحمد
كتاب الصيد قوله فعل
مناسبتة ان كلاهما يورث السرور قبل ان كلاهما قد
يصير من اسباب التلوي الا ان التلوي بالاشربة حرام
وبالصيد مكروه فقدم الحرام لقوته على المكروه انتهى
ومذا آظهر مما قبله **قوله** بخمسة عشر شرطا خمسة
في الصايد وهو ان يكون من اهل الذكاة وان يوجد منه
الارسال وان لا يشترك في الارسال من لا يحل صيده
وان لا يترك التسمية عامدا وان لا يشغل بين الارسال
والاخذ بعمل آخر وخمسة في الكلبة ان يكون معلما
وان يكون يذهب على سنن الارسال وان لا يشارك في
الاخذ بما لا يحل صيده وان تقتله جرحا وان لا ياكل
منه وخمسة في الصبيح ان لا يكون من الحشرات وان
لا يكون من الطليقة نبات الماء الا السمك وان يمنع نفسه
بجناحه او قوائمه وان لا يكون متقويا بانباته
او بمخبطه وان يموت بهذا قبل ان يصل الى ذبحه كذا في النها
والعناية فانه لو لم يموت حتى لحقت الصايد فيجب عليه الذكاة
الاختيارية فلو لم يذبح حتى مات بعد القدرة عليه حرم
قوله لا المحرم فالمحرم في المحرم يحرم عليه لو جهل احد
الاحرام وثانيتها المحرم **قوله** او حرقة هكذا في الاشياء

ونقص

ونقص عبارة الصبيح مباح الا للتلوي او حرقة كذا في العزارة
وعلى هذا فاحذره حرقة كصيتا دي السمك حرام انتهى فيه
ان الكسب مباح او واجب فكيف يحرم كسب الصيادين قال
العلامة البيري في حاشيته قال التلوي حاشية قال ابو يونس
اذا طلب الصيد هو او عبثا فلا خير فيه واكرهه وان طلب
به ما يحتاج اليه من بيع او ادم او حاجة اخرى فلا بأس به
انتهى وفي تحفة الملوك افضل الكسب للجهاد ثم العبادة ثم
الصناعة قال في النسخ والتحقيق عندي ابا حدة اخذ به حرقة
واما كراهة التلوي به فلا شك فيها انتهى وقال خير الدين التلي
اقول وكلاهما صحيح وقد كنا نستشكل كل حرمة اخذ به
حرقة او لا باطلاق ايات الصيد وثانيتها كراهة اصحاب
الموت والشروع اطلقوا ابا حدة ولم يستثنوا منه ذلك
واما حرمة التلوي به فقد علمت من خصوص وردت صريحة
في حرمة مطلق الا هو انتهى **قوله** الدب بالضم مع
قاموس **قوله** وبه يندفع قول القمستاني اقول
ويؤيده ما في الهداية والتحذير مستثنى لانه يحس
العين فلا يجوز الانتفاع به انتهى يعني مستثنى من قوله
تفاني احل لكم الطيبات ومن علم من الجوارح مكلف به وفي
العناية يجوز الاضطهاد بالكلية المعلم والفهم العالم و
الباري المعلم وسائر الجوارح المعلمة وهذا يعود به بنسب
الاسد والذئب والذئب والتحذير لكن التحذير لكونه
يحس العين فكان الانتفاع به محرما انتهى **قوله** لا تحق
فه الحكم المذكور وكذا قال يوكلا لان الكلام في صيد الاكل
هكذا العبارة في النسخ التي عندنا والظاهر ان العبارة سقطا
بعد قوله المذكور وهو قوله والمراد بالمشوح حشر ما يكون

وف

متناعا حلالا لاما لك له ولذا قال يوكلا لان الكلام في صيد
 الاكل ويؤيده المقابلة بقوله او اعم ويؤيده قوله ابن
 الاثر قبل لا يقال لشي صيد حتى يكون متناعا حلالا لاما لك
 له او اعم من المأكول انتهى وفي القمستانى والمراد بالصيد
 ما يكون متناعا حلالا لاما لك له **قوله** انتهى
 ان لا يطول وقفته بعد ارساله فانها ان طالت بعده لم
 يكن الاصطفا مضافا الى ارساله كذا في المنج لم اتف صرحا
 على تفسير عدم الطول والذي يظهر من كلام بعضهم ان عدم
 الطول عبارة عن عدم الاشتغال بعمل اخر فان اشتغل
 بعمل اخر فقد طالت وقفته فما تحقق عدم المشروط
 في الحلق قال القمستانى ولو ارسل البازى فبكث ساعة
 للكمين ثم اتبع الصيد وقتل فلا بأس بأكله ولو اكل
 خبزا بعد ارساله او بال لم يوكلا كما في المحط فالاولى
 ان يقول ان لا يشتغل بعمل اخر بعد ارساله كما في النظم
 وغيره على ان عدم الطول امر عن مضبوط والحاصل ان
 شرط هذه المراجعة خمسة العلم والجرح والارسال
 وعدم المشاركة وعدم الاشتغال بالغير وكان عليه
 ذكر شرط سادس وهو لا يقعد عن طلبه بعد ارساله
 كما في النظم انتهى **قوله** وكذا يفهم من النهاية حيث قال
 وان لا يشتغل بعمل اخر كما قد بناء في اول الباب **قوله**
 وللغمد خصال خمسة ينبغي لكل عاقل العمل بها قال
 الخواص منها ان يكن الصيد حتى يتمكن منه وهكذا
 ينبغي للعاقل ان لا يجاهر عدوك بالخلاف ولكن يطلب
 الفرصة حتى يتمكن منه فيحصل مقصوده من غير اتعاب
 نفسه ومنها ان لا يغدو خلف صاحبه حتى يركبه خلفه

وهو يقول هو المحتاج الى فلا ذل وهكذا ينبغي للعاقل
 ان لا يذل نفسه فيما يفعل لغيره ومنها انه لا يتعلم بالضر
 ولكن يضرب الكلب بين يديه اذا اكل من الصيد فيتعلم بذلك
 وكذا ينبغي للعاقل ان يتعظ بغيره كما قيل السعيد من انعط
 بغيره ومنها لا يتناول الجيعة من اللحم وانما يطلب من صاحبه
 اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان يتناول الا الطيب ومنها
 ان يثبت ثلاثا او خمساً فان لم يتمكن من اخذه تركه وهكذا
 ينبغي لكل عاقل **قوله** لا يوكلا مطلقا عندنا اي سواء كان
 نادر او لو اعتاد الاكل حرم ما ظهرت عادة فيه وهل يحرم
 ما اكل منه قبل الذي ظهرت عادة فيه وجهان والاصح
 ما قلنا لقوله عليه السلام اذا ارسلت كلبك المعلم وذكر
 اسم السباع فكل مما امسك عليك الا ان يأكل الكلب
 فلا تأكل فاني اخاف ان يكون انما امسك على نفسه رواه البخار
 وفي القمستانى فان اكل بعد تركه ثلاثا تبين جهله فلا يوكلا
 ما قد صار ذلك الكلب وقد بقي في ملكه في البيت او في الغارة
 ولا يحرم عندنا والاول للصحيح كما في الزاوي انتهى **قوله**
 وفيه اشكال فان الحكم بالشي لا يقتضو الوجود الا ترى
 اننا حكم بحركة الامة الميتة عند دعوى الولد حرمتها كذا
 في القمستانى **قوله** شرط في الخائفة ان لا يتوارى
 عن بصره وقال فيها لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موته
 بسبب اخر فلا يحل لقوله ابن عباس رجم كل ما اضميت
 ودع ما اتميت والاصح انما رآته والانما ما توارى عنك و
 هذا نص على ان الصيد يحرم بالتوارى وان لم يقعد عن طلبه
 والله شارصا حبا لهذا الضابط قوله والذي رويناه حجة
 على مالك في قوله ان ما توارى عنه اذا لم يبت ليلة يحل
 فاذا بات ليلة لا يحل وهذا يشير الى انه اذا توارى عنه لا يحل

عندنا وان لم يقعد عن طلبه فيكون منافضا لقوله في اول
المسألة واذا وقع السهم بالصيد فتحمل حتى يغاب عنه
ولم يزل في طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان قعد عن طلبه
ثم اصابه ميتا لم يؤكل فبني الامر على الطلب وعدمه لا على
التواري وعدمه وعلى هذا الكراكتية فقهاء اصحابنا
رحمهم الله ولو حمل ما ذكره على ما اذا قعد عن طلبه كان
يستقيم ولا يمتنا قص ولكن خلافا للظاهر وفاروقا
من الحديث يجمع ما غاب عنه وبات ليالي فيكون
حجة على من ادعى ان انتهى فعلا عن الذبيحة وحاصله
ان بين ما في المتن وبين ما ذكره قاضيان تناقضا
الا ان يحمل ما في قاضيان في التواري على عدم الطلب
بات يحمل كناية عنه وفي العيني وجعل في قاضيان
في فتاواه من شرط حمل الصيد ان يتواري عن بصره
ربما يكون موته سببا خر قالت قوله عليه الصلاة
والسلام لا يثقله اذ ارميت سهمك فغاب ثلاثة
ايام وادركته فكل يوم ينبتن رؤاه مسدودا خروا
منافا لهذا فاقدم انتهى اقوله سلما ان هذا الحديث مناذ
لشرط عدم التواري لكنه منافي لشرط عدم العقود
عن الطلب لعل ايضا في تتبع ان لا يشترط شي منها من شرط
عدم التواري وشرط عدم العقود عن الطلب لو غاب
الصيد الا ان يحمل شرط عدم العقود عن الطلب لا ارتفاع
الكراهة لما روي انه عليه الصلاة والسلام كره اكل الصيد
اذا غاب عن الرامي وقال لعل هو ام الارض قتلتة فحمل
هذا على ما اذا قعد عن طلبه والاول اي حديث اي ثقلية
على ما اذا لم يقعد فيكون بينهما التوفيق فالخاصة انه
اذا غاب عنه وهو في طلبه ثم وجد في ثلاثة ايام يكون

حلالا

حلالا بالاكراهة وان غاب عنه وقعد عن طلبه ثم وجد ميتا
في ثلاثة ايام ولم ينبتن يكون حلالا مع الكراهة هذا ما تقتضيه
الدلائل واساعد بالصواب **قوله** واما مقدارها
وموما لا يتوهم الخ قال في المتن وان لم يبق من حياته
الا مثله حيوة المذبوح وهو ما لم يتوهم بقاؤه فلم يدركه
فانه يحل اجماعا لانه ميت حكما حتى لو وقع في الماء لم
يجرم لوقوعه ميتا وكذا الوحات قبل وصول الذابح او
مع وصوله او بعد وصوله بالا فضل اكل وبيدناخذ كما في الفتا
عن النظم كذا في شرح المتن لعل الدين كنطحة وهي
الفتولة ابلغ اخرى لها **قوله** وموقوفة وهي
الفتولة ضربا **قوله** مطلق الحيوة اي خفية كانت او
جلية حل وعليه الفتوي كما في الهداية والمتن لقوله
الا ما ذكيت من غير فصل **قوله** فان تركها اي الذكاه
عمدا مع القدرة عليها فمات حرم المراد به الصيد لا
المرتدية وما بعده لان فيه اختلافا بين الاقوال
قال في الدرر وحرم اي الصيد ان تركها اي تركها ميتا
عند بيع القدرة عليها فمات لان حياته لما كانت اقوى
بما لاذبوح كان ذكاته واجبة فان تركت حرم وكذا يحرم
اذا عجز وقبل حل وهو رواية عن المحققين وايضا
وقوله الشافعي انتهى وفي غير مراده يعني العجز ان يقع
في يده ولم يتمكن من ذبحه اقال فقد الالة او لضيق
الوقت وفقد الالة ان لا يجد الالة اصلا وضيق الوقت
ان تكون الالة موجودة الالة لا يبقى في الوقت ما يتمكن
فيه من الاشتغال بتحصيل الالة والاستعداد للذبح
كذا في الكفاية انتهى **قوله** اشارة الى حله اقوله وكذلك

في الهداية اشارة اليه حيث قال فيها وان كان لا يمكن
في كمال لان البعد لم تثبت به والتكثير لم يوجد انتهى وفي
خلاصة الفتاوى رجل زى سهما فاصاب صيدا فاخذه
صاحبه ولم يكن من الوقت قد رما بقدر على دمه يوكل
هو المختار وفي الاصل يندار رواية عن ابي حنيفة وابو يوسف
واما في ظاهر الرواية لا يحل **قوله** وشرط في الجرح
الادماء عبارة الملتقى شرط في الجرح اللقاة وقيل ان
كبر الا يشترط وان صغيرا يشترط وان اصاب السهم
ظلمة او قرنه فان ادماه حل والافلا انتهى قال
هذا الشارح في شرحه عليه وهذا الفرع يؤيد ما شترط
الدم في الجرح كذا قاله الشارح الباقي **قلت**
وفيه كلام لما في البرجندي عن خلاصة ان هذا في غير
موضع العلم قال فان اصاب موضع العلم فلم يخرج الدم
فان الجراحة كبيرة حل وان صغيرة قيل يحل وقيل لا يحل
ونقل قيله ان اختيار بعض المتأخرين ان الادماء ليس
شرط مطلقا لا طلاق الجرح انتهى وظاهر ما مر عن
القيس في عن المحيط انه المعتمد انتهى وفي الذيلعي وان
جرحه اي الصيد فمات وكانت الجرح حرميا حل بالاتفاق
وان كان غير حرم اختلفوا فيه قيل لا يحل لا لعدم
معنى الزكاة هو اخرج الجنيه وشرط النبي صلى الله
عليه وسلم اخرج الدم بقوله انه لو ادم بما شئت رواه
احمد وابوداود وغيرهما وقيل يحل لايمان ما في وسع
وهو الجرح واخرج الدم ليس في وسعه فلا يكون هو
مكلفا به لان الدم قد يحبس في غلظه او لضيق النفذ
بين العروق وكل ذلك ليس في وسعه وقيل ان كانت الجراحة

كبيرة

كبيرة فحل بدونها الادماء وان كانت صغيرة لا يحل الا بالادماء
لان الكبيرة انما لا يخرج الدم لعدمه والصغيرة لضيق
الجرح ظاهرا فتكون التقصير منه واذا اصاب السهم
ظلمة او قرنه فان ادماه حل والافلا وهذا
يؤيد قول بشرط خروج الدم انتهى **قوله**
فان احمل التيامم اكل لانه بمنزلة سائر اجزائهم وان
كان لا يتوهم بان يبقى متعلقا بجذبه حل ما سواه وفي شرح
الطحاوي اذا كان بعضه متعلقا ببعض فان كان يتعلق
بالجذبه فهو المباح وان كان يتعلق بالدم فانه يوكل الكل
في الاحوال كلها انتهى كذا في حاشية العلامة البيري
قوله ما ذكره مع عجزه وهو النصف المؤخر **قوله**
لا يمكن حيوة فوق حيوة المذبح اي لا يتوهم سلامة
ربقاه حيا بعد هذه الجراحة فوق ذكاة في الحال
فكله كما اذا بين راسه في الذكاة الاختيارية فلم
يتناول حديث ما ايسر من الحي وهو ميت **قوله**
تخلاف ما لو اكثره مع راسه فانه يحرم المباح
وحل المباح منه لانه يمكن حياة الباقى وهذا
يقضى قوله لا امكان المذكور **قوله** لا يلزم لیسوا
من اهل الذكاة فان قيل المحرم من اهل الذكاة في
لهذا يجوز له ذبح البقر والغنم وغيرهما بما يجاب عنه
بان المراد من عدم اهل الذكاة عدمها في حق الصيد
قال في التبيين وكذا المحرم ليس من اهل الذكاة
الاختيارية في حق الصيد فكذا لا يكون من اهل الذكاة
الاضطرارية انتهى **قوله** نصار قاتلوا اي نصارى
الثاني قاتلوا بالاذكاة اختيارية فحرم وهو لو ترك

فكانت مع القدرة عليه يحرم قتل اولي ان يحرم قوله
 لا طلاق النص وهو قوله تعالى واذا احلالم قاصطادوا
 من غير يقين بالماكول اذ الصيد لا يختص بالماكول
قوله والاولي ذبح الكلب لنفع ما فالاولي
 ان يذبح عند مخالفة الموت والسيار واصلا لهذه
 المسئلة المذكورة في القصد فذكر بعلامة بوق للبقا
 يكون ذبح الهرة والكلب لنفع ما ذكر بعد مسئلة
 اخرى بعلامة عت لعل الترجما في الاول ان يذبح
 الكلب اذا اخذته سرارة الموت انتهى **قوله** وقيل يظهر
 جلد ولا يحدض ما يفيق به انه لا يظهر لحم بل جلد فقط
 كما في مواهب الرحمن للطرا بلي صاحب الاسعاف نقلة الشرح
قوله لو وقع الشك في ان الذابح ممن يحل ذكاته
 ام لا اقول لا شك ان هذا موضع يكون فيه المسلمون
 والمجوس ومن في محناهم واما في موضع لا يكون فيه
 المسلمون او المجنون واما كلب فقط فيحل اكلها من هذه
 الجهة **قوله** فذهب عنها يتسمه الى قوله تكفروا قول لا يفيق
 ان يقال تكفروا لاننا انما نقول تكفروا لو اعتقدوا الحرام حلالا
 او عكسه وهذا اذا كانت ذبيحة واعتقد ان هذا الفعل غير جائز
 لا تكفروا ويؤيده ما قال في الوهميات **قوله**
 وينداه باسم الله اوله اكله اذا كان من حل وبالحمد يحرم
 قاله شارحه شق للاكل ان يستبدى طه بذكر الله وان يحتم
 بذكر الحمد فلما اذا كان لا ياكل من حلال واما اذا كان من حرام
 فلا **قوله** بل يفسوا على انه يكفروا وقد علم من التفسير في
 النظم بما كان من حل انه لا يجوز اذا كان من حرام وقا ضحا
 ولو كان شيئا غصبه من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ

الامام

الامام اسجد الزاهد مع لباس به انتهى **قوله** وما
 مات لا تقطعه كلبا فانه حرام خبيث نفقه متعذر
 المراد من ما تر الميتة قال ابن الشحنة نقلا عن القاضي عبد
 الجبار قال قال اقصايتا لا يجوز الانتفاع بالميتة على وجه ولا
 قطعها الكلاب والجوارح لانه تعالى حرم الميتة تحريم مطلقا
 علقتا بعينها كما ذكره الرازي في احكام القرآن انتهى
 ومفهوم ما ذكره من انه يحل الهرة الى الجيفة ولا يحل
 الجيفة الى الهرة جواز اكل الهرة لها وفي فتاوي قاضي
 لا يطعمها كلاب لانه انتفاع بها والانتفاع بها يحرم والله
 اعلم انتهى **قوله** وتلك عصفور لواحدة اخر
 واعتاقه بعض الامة ينكره تلك مفعول بقوله اخر وهو
 مضان الى عصفور والظاهر ان تلك بمعنى تلك كقوله بمعنى
 تقدم واعتاقه مفعول ينكره المستتر في بقية العتق
 المفهوم من الاعتاق والبارز للعصفور قال شارحها
 وسئلة البسته من التهمة ومحصله ان المحرم اذا ارسل
 صيدا يبقى على ملكه حتى لو اخذ انسان كان للرسل
 ان يستمرده لان هذا الارسال ليس دليل الاباحة
 وهذا دليل على انه لو ارسله وهو حلال مختار في الارسال
 يكون اباحة فملكه الاخذ ولا يكون الاول استرداده
 ذكره شيخ الاسلام وسوي عنه وبين قشر الزمان
 ونراه اذا رماه انسان فجا اخر نجفة انه ملكه وذكر في
 كتاب المقطع انه يباح له الانتفاع به ولا يملكه وللأول
 حقه فبقا من ذا لا يملك الصيد الاخذ وهو المختار في الصيد
 قلت وفي البزارية والمختار في القصد انه ملكه والله اعلم
 وفيها عن المنتقى قال ابو حنيفة لا بأس بان يلتقط الرجل

اي يظنه انه ملكه

النوي وقشور الرمان اذا انبذه صاحبه وهو قول
ابو يوسف رحمه قال وانما يجوز اذا كانت شيئا يسيرا
لاثنين له واذا كانت كثيرا لم تلتقط قال السير وان جاز
التقاطه كان لصاحبه ان ياخذ ذلك منه بعد الالتقاط
فان الالتقاط على الطريق وان دل على الاباحة لا يمسقط
ملك الغير ولا يحل ارسال الصيد حكى عن البراءة
لا يحل ارساله مطلقا واما اذا ارسله بيحا لمن ياخذ منه فنه
اختلاف المشايخ انتهى قلت وفي التجميع والمزيد رجل
سقط دابته واخذها انسان فاصحابها في صاحبها
بهذا على وجهين اما ان يكون قال عند التسيب جعلها
لن اخذها اولم يبق ذلك ففي الوجه الاول لا سبيل لصاحبها
عليها لانه اباح التملك وفي الثاني له ان ياخذها لانه لم يصح
التملك وكذا اختيارنا فمن ارسل صيدا له فانما اخذها قاله
قوله صاحبها مع يمينه انه لم يبق له ان ياخذها لانه ينكره
اباحة التملك ونحوه في مختصر المحيط وغراه الى ابى الليث وقال
انه المختار عند بعض مشايخنا وقال ايضا ولا يخفى ان
المنظوم ما ذكره في التجميع والمزيد لانا نقله عن التهمة
لانه مستفي في النظر على جواز ارساله بيحا لمن ياخذ
وليس في كلام التهمة ما يشعر به بل الاطلاق المحكي
عن السير مخالف وهو ما نقله عن الثالثة ذكر محمد السير
قال الجماعة حار في هذا لمن اخذها منكم فمن شاء
فليأخذ يكون تملكه لمن اخذها ونقل في الذخيرة
ان القياس ان لا يكون للاخذ في الوجهين وفي استحسان
لا يكون له عنده عدم القول المذكور قال محمد لانا لو
جوزنا ذلك في الحيوان لجاز ذلك في الجارية والعبد يترك

رجعا في ارض مملوكة فياخذ رجل فينشق عليه فيصير
لكاله فمطال الجارية ويعتق العبد لاشراء ولا يهبة ولا
ارث ولا صدقة وهذا امر قبيح ثم قوله واعتاقه بعض
الامة ينكره كانه يشير به الى ذلك ومفهوم هذا
ان يجوز له اكثر الامة ولم ينقل ذلك بل الظاهر ان
الذم بالحرمة ثم بعد رقم في القنية لغتا وفي خواص
زاده وقال يجوز شراء العصفار من الصياد
واعتاقها اذا قال من اخذها ضمني له ولا يخرج
من ملكه بالاعتناق ثم رقم لبرهان الدين صاحب
المحيط وقال لا يجوز لك فيه تضييع المال انتهى
قوله واي حاله لا يحل اصطاده الخ اي اي
رجل حاله ليس محرم وكذا في ارض الحرم لا يحل
اصطاده صيودا وتلك الصيود ما صيدت
لغيره ولا هربت منه لم يخرج ما لو كانت صيدت لغيره
فانها لا يحل لكونها ملك الغير قال والجواب ان ذلك
يتصور فيما ذكره في التهمة ناقلا عن المنتقى صيد دخل
دار من رجل فلما رآه صاحب الدار اغلق بابا وصار
الصيد لا يقدر على الخروج وصاحب الدار يقدر
على اخذه من غير اصطياذ فقد صار صاحب الدار
اخذ اما لكاله ولو اغلق الباب ولم يعلم به لم يصح
اخذ اما لكاله حتى لو خرج الصيد في الفصل الاول
من بعد ذلك واخذه غيره لا يملكه في الفصل الثاني
ملكه انتهى قال وذكر ان يجر دغلق الباب عليه
اذا علم به ملكه واطلق عليه اصطادة فضح قوله
ما صيدت وانه اعلم انتهى والحاصل انه في الصورة

الذكورة بصدق عليه انه لا يحمل لغير صاحبه الدار
اصطباؤه والحاله انه ليس محرم ولا هو في حرم ولا
صنعه هو لانه لم ياخذها وانما هو كان قادرا على اخذ
كتاب الرهن قوله
كاف الاستقصاء اي الكاف في قوله كالددين لبيان
استيفاء حق موقوفات الدين على الدينون بدله
ما ذكره الشارح في شرح الملتقى حيث قال الكاف
الاستقصاء لان العين لا يمكن استيفاءه الا اذا صار
دينا حكما انتهى فصار تقدير الكلام هو كاف الاستقصاء
اي حق يمكن استيفاءه واستقصاءه كاستقصاء الدين
فيتم الحق العين المضمونة ثم رايته لبعض الفضلاء
كتب في هذا المحل هذه كاف استقصاء يتيه وفي القمستانى
وفي الكاف اشارة الى انه جاز بالعين المضمونة اما بنفسه
ما يوجب المثل او القيمة كالمغصوب والمقبوض على وسم
الشراء والمقبوض بحكم البيع الفاسد ويدل الخلع في
يد ما والمهر في يده او غيرها كالمبيع قبل القبض فانه
مضمون بالثمن كما في الكرمانى فمن الظن ان المناسب
ترك الكاف انتهى وقال العيني وغيره قوله كالددين
توضيح لقوله بحق يمكن استيفاءه فيه لان الدين هو الحق
الممكن استيفاءه من الدين لعدم تعيينه فعلى هذا لا
يجوز الدين الا بالدين لان العين لا يمكن استيفاءه
من الدين فلا يجوزها الا اذا كانت مضمونة بنفسها
كالمغصوب والمهر ويدل الخلع ويدل الصلح عن دم
العهد لان الموجب الاصلى فيها المثل والقيمة ورد العين
مخلص على ما عليه الجمهور ومعه ينزله هذا يجوز الكفاية به

انتهى

انتهى مختصرا **قوله** او ظاهرا فقط اي او واجب
ظاهرا فقط فان الدين يصح بيمين عبده وثلث خذ
وذي حجة ويدل له صلح عن انكاره وانما استحقاقه
حرا وخيرا او ميتة لانه اكد من الدين موعود كذا
في الدرر وسيجيى ان الرهن يصح بدين موعود
مع انه ملذ او كد منه فيكون الصوة فيه بالاولوية
كما قاله عزى زاده **قوله** كالايمان المضمونه بالمثل
او القيمة وهي ايمان ليست بمضمونة لكنها شبه
المضمونة كببيع في يد البائع فانه اذا ملك لم يضمن
احد مثلا او قيمته ثلث الثلث سقط عن ذمة المشتري
وهو غير المثل والقيمة بغير هذا الاعتبار سموه بالعين
المضمونة بغيرها فكان من قبيل المشاكلة كذا في الدرر
وسيجيى في باب ما يجوز زارتها به مسئلة عين
مضمونة بغيرها كما وعد به الشارح **قوله**
بحوزاي تجوزها فقوله لا تنفر قابضان له فهو احتراز
عن رهن الثمر على الشجر ورهن الذرع في الارض لان
الدين لم يحزه فقوله كمثل المتفرق **قوله** كشجر
بدون الثمر هذا عكس ما تقدم فانه ثمر لا شجر
وهذا عكسه **قوله** كالشجر اذا دخل فيها قبله
فانه ان قلنا ان معناه انه مثله للرهنون يعني
كشجر بلا ثمر مفرغا وان قلنا انه مثله لغير الرهنون
والرهنون هو الثمر بلا شجر فقد دخل في المحوز الا
انه نقول ان مراده كرهين شجر ثمر بالارض الا
انه قال في القمستانى يتميز اي غير متشاع كما في الذنابة
والاختيار وغيرهما او غير متصل اتصال خلقه كالصالح

الثمر بالشجر كما في الكرماني ولا يضر الاستدراك على
 تفسير غيره وفيه رهن الى انه لو رهن دارا فنهنا
 جدار مشترك لم يصح كما لو اتصل جدار فنهنا جدار
 مشترك الا اذا استثنى الجدار انتهى فليتنا **قوله**
 انا لو ان القبض شرط لزوم اقود وهو المفهوم
 من الهداية حديث والقبض شرط اللزوم على ما
 بينه ان شاء الله تعالى وقال مالكة يلزم بنفس
 العقد ثم قال فاذا قبض المرتهن يجوز مفرغا
 متميزا عن العقد منه لوجود القبض بكماله فلزم
 العقد وما لم يقبضه فالرهن بالخيار ان شاء الله
 وان شارجع عن الرهن انتهى فاذا علم هذا علم ان
 نصيح المجتبي لا اعتماد عليه لان نقله لا يعتمد عليه
 اذا خالف الكتب المعتمدة في المذهب **قوله**
 والتخلف بين الرهن والمرتهن فيه اي في الرهن
 في المنع لكن الظاهر ان المراد به المعنى المصدري الذي
 هو العقد كما في البيع **قوله** بالاقل من قيمته ومن
 الدين قال في شرح الفصل من هذه ليست من
 التفضيلية التي لا تجامع الامم وانما هي من التبعية
 مثل قولك انت الافضل من قريش كما يقول انت من
 قريش كما يقول انت من قريش قوله الفقهاء الرهن مضمون
 بالاقل من قيمته ومن الدين كذا في جميع الروايات
 شرح القذوري وفي الدرر هي بيانية والمعنى
 بالاقل الذي هو من مدين المذكورين اهما كانت
 انتهى **قوله** المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين
 المقدار قيد بعدم بيان المقدار لانه لو بينه يكون لفظا

وهو رهن

وصورة اخذ الرهن بشرط ان يقرضه كذا فملكه في يده قبل
 ان يقرضه ملكه باقل من قيمته وما سمي له من القرض
 لانه قبضه بسوم الرهن فالمقبوض بسوم الرهن كالمقبوض
 بسوم الشراء اذا هلك في المساومة ضمن قيمته كما في
 شرح الطحاوي وفي القضية المقبوض على سوم الدين
 اذا لم يبين المقدار الذي هو به رهنه قال ابو حنيفة
 وابو يوسف ومحمد يعطيه المرتهن ما شاء وعن محمد لا يحسن
 اقل من درهم وعن احنيفة في رواية اذا ضاع فعليه
 قيمته كذا في حاشية الحموي والبيروني وبه علم ان التصحيح
 ليس بمذكور في القضية **قوله** وضمن بدعوى
 الهلاك بالا برهان مطلقا وانكنا ذكر صاحب الدرر
 فيما قال ان الرهن لا يقرضه ان لم يتم الخ جعله شرطا
 للزوم الضمان يوم بمضمونه اتفاق الضمان باقامة
 البينة وليس مراد اوردنا او همت عبارة ان المرتهن
 لا يقبل منه دعوى الهلاك بالبينة وليس المراد ادلا فرف
 عندنا بين ثبوت الهلاك بالبينة وبين ثبوت بقوله
 مع يمينه ويكون الدين في الصورتين مضمونا بالاقل
 من قيمته ومن الدين وقوله فحشي الدرر العلامة الوا
 مع الظاهر ان كلمة ان ما هنا وصلية ليس بظاهر
 وكذا وقع الابهام في عبارة ابن مالكة شارح الجمع
 حيث قال يعني اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن
 ولم يتم البينة عليه ضمنه عندنا انتهى وليس المراد ظاهرا
 ومن الجمع وشرحه لمصنفه لابهام فيها وقد اوضح
 الحكم وازال الابهام في الحقايق شرح منظومة النسفي
 حيث قال في باب بيع الامام مالكة رهنه مفسدا

وقيمة الرهن على المرتين **قوله** اذا ادعى الهالك ولم يبرهن
 اي انه ادعى المرتين هالك الرهن ولا يثبت له بغير قيمة
 بالغة بما بلغت عنده اي الامام مالك رحمه الله بناء على ان الموع
 لمو ادعى هالك الود بغيره ولم يقل مالك معه شيء اخر
 لا يصدق عنده وعندنا يصدق ويسقط الدين
 والباق في الاضمان عليها انتهى وقد ذكر في هذا في ضمن رسالة
 سماه بغاية المطلب في الرهن اذا ذهب انتهى اقوله قد
 ازال به الاشكال وانقذه من الضلالة جزاه الله تعالى
 المتعالي خيرا وشكره **قوله** وحده بالمت
 بالباطنة اقوله بدعيه مالك للظاهرة والباطنة كما يفهم
 من العقول السابقة **قوله** فلو فعل الاستفاد
 قبل اذ نهى لو انتفع المرتين قبل اذ نهى الرامن صار
 متعديا **قوله** الا اذا كانت له حمل وعند العدل
 فانه حمل لا يكلف احضاره قال الحوي في شرحه ولو
 له حمل ومؤنة يستوفي دينه ولا يكلف احضاره قال
 لانه نقل والواجب التسليم ولو بالتخلف فلا يضر
 زيادة ضرر لم يلزمه بالعقد كذا في الحاشية انتهى
قوله وكذا الحكم عند كل جم حل قال ابن السخن
 في شرح الوهبانية لو كان الرهن له حمل ومؤنة وهو
 غائب ينبغي ان لا يحلف الحاكم على عدم الهالك الا يطلب
 من الراهن على قول السعفا في لانه حقه على ما ذكره
 الطرسوسي ينبغي ان يحلفه صيانة للحكم والله وفي النهاية
 للسعفا في نقلا عن زيادات القباي لو ان الراهن اراد
 ان يقضي بعض الدين قبل يوم المرتين باحضار الدين
 قال في القياس لا يومرون وفي الاستحسان يومر باحضار

اذا كان

اذا كان في بلد وقلة الكافي في شرح الهداية قال في مسئلة
 النيم وفي الزيادات وشروح الجامع والمحيط لا يجبر على
 احضاره لعدم فائدة الاحضار في القياس وفي الاستحسان
 يجبر باحضاره اذا كان في المصر الذي رهنه فيه لغرض
 قلب الراهن عن توهم الهالك وهذا اذا ادعى الراهن
 الهالك اما اذا لم يدع فلا فائدة في الاحضار انتهى وفي
 شرح الزيلعي وكما يكلف احضار الرهن لاستيفاء كل
 الدين بكلفة لاستيفاء الجم قد حل اذا ادعى الراهن
 الهالك لاحتمال الهالك بخلاف ما لم يدع الراهن
 الهالك لانه لا فائدة في احضاره مع اقراره ببقائه
 انتهى مختصرا **قوله** ولا دفع مالم يحضر الرهن
 او يكن اي لا دفع الدين يعني لا يحكم القاضي على الراهن
 بدفع الدين حتى يحضر المرتين الرهن ويجوز في حضور
 البناء للمفعول والفاعل وعود الضمير للمرتين لان الرهن
 عنده وضميرا ولم يكن الدين وغير الحال وهو كونه له
 مؤنة يلزم بها ضرر كما تقرر **قوله** وكذا النيم او لا اي
 كذا حكم النيم في الدفع يعني لا يحكم عليه بدفع الدين في
 صورة النيم حتى يحضر المرتين على ما ذكره في الهداية او لا
 يلزم فيه الاحضار الا بدعوى المدين الهالك وهو
 الراهن كذا في شرح الوهبانية في معنى قوله او لا دون
 دعوى اي لا يلزم الاحضار بدون دعوى مدنية **قوله**
 على ما اختاره الرضا وكذا وقع في النسخ محرفا براء ثم ضاع
 منجمه ثم يات شردة وضوايه الزيلعي وعبارة واليمين
 في ذلك سواء لان العادة فيه مختلفة **قوله** فيها انه من
 شعائر الضمير راجع الى الكرامة المعنوية من سوق الكلام

اي قد مضى في باب الكراهة انه اي اليس في اليمنى من سحائر
 البروافض فلا يكون استقلا لا ينال على ذلك **قول** له ومثله
 تقليد سفي الرهن اي لو رهنه ستغيب فتقلدهما حتى
 وفي الثالثة لا يضمن كذا في الزيلعي **قول** له ثم ان
 قضى بها اي ان قضى القاضى بالقيمة من جنس الدين الخ
قول له واعلم انه لا يلزم شي منه في القهستاني وعليه اي
 على المرتين مؤن حفظه اي ما يحتاج اليه في حفظ نفسه
 الرهن كاجرة الحافط والبدت وما وى الغنم فلا يلزم
 شي منه على الراهن لو اشترط على الراهن تحمل الذخيرة
 انتهى **قول** له فللمراهة ايضا اي قال لقوله الراهن ولكن
 ان يكون مراده ان البينة للراهن لا لثبته الزيادة اي
 الضمان على المرتين في الاستفاد بالرهن والحاصل ان
 السياق يدل على ان معنى قوله فللمراهة ان القول للراهن
 وقوله لا ثبته الزيادة اي الضمان على المرتين في الاستفاد
 بالرهن والحاصل يقتضي ان البينة له فليست **قول** له
 على خلاف ما في فتاوى القاضيتين اي قاضيتان وقا
 ظهير الدين ففي الخاتمة ليس للمرتين ان يسافرا بالرهن
 ولا للردع ان يسافرا لو ديع في قوتها وايضا عن
 قاضي ظهير الدين انه ليس للمرتين ان يسافرا بالرهن
 كذا في الفصول العبادية **قول** له في الحديث اذا
 غمى الرهن اعلم ان بيان معنى هذا الحديث او رده جوا
 لما قاله الشافعي رحمه الله تعالى ان الراهن امانة بيد
 المرتين لا سقط الدين بهلاكه وايضا كما قال الزيلعي
 قال الشافعي الرهن امانة بيد المرتين لا يسقط
 الدين بهلاكه شي لقوله عليه السلام لا يعلق الرهن

من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه رواه الدارقطني
 قال معناه لا يصير مضمونا مالا دين ومعنى قوله
 له غنمه اي الراهن الزوائد وعليه غرمه اي لو هلك
 كان الهلاك على الراهن ولنا قوله عليه السلام للمرتين
 بعد ما انفق الفرس الرهن عنده ذهب حقه ولا
 يجوز ان يراد به ذهبا بلحق في الحيس لانه لا يتصور
 حسه فلا يحتاج فيه الى البيان ولانه عليه السلام بعث
 لبيان الاحكام لا لبيان الحقائق ولان الحق ذكر
 معروفه بالاضافة فيعود الى المذكور او لا وقوله
 عليه السلام اذا غمى الرهن فهو بما فيه معناه على
 قولوا اذا استتبت قيمة الرهن بعد ما هلك بان قال كل
 واحد منهما لا ادري كم كانت قيمته فتكون مضمونا بما
 فيه من الدين واجماع الصحابة والتابعين رضي الله
 تعالى عنهم على ان الرهن مضمون انتهى **باب**
ما يجوز الرهانة ومثلا يجوز قوله
 اوطاريا الشروع الطاري تمتع بقاء الرهن في رواية
 الاصل وعن ابي يوسف انه لا يمنع لان حكم البقاء
 اسهل من الابتداء فاشبه الهبة وصورة الرهن جميع
 العين ثم تنافحا العقد في النصف ورده المرتين
 وجه الاول وهو الصحيح ان الامتناع لعدم المحلقة
 ومثله يستوي الانتداء والبقاء كالمحرقة في باب
 النكاح بخلاف الهبة لان المنع لان منع حكمها
 وهو الملك والمنع في الانتداء لنفي القرامة على ما عرف
 ولا حاجة الى اعتباره في حالة البقاء ولهذا يصح الجور
 في بعض الموهوب ولا يصح الفسخ في بعض الموهوب ع

كذا في التبيين والهداية وشرح بلاسكين **قول**
 من شريكه او غيره لان ثبوت الدين في المشاع لا يتصور
 ولا نه توجاز لا مسكه يوما بحكم الرهن ويوما بحكم الملك
 فيصير كانه رهنه يوما ويوما لا خلافا لاجارة حيث
 تجوز في المشاع من شريكه لان حكمها التمكن من الانتفاع لا
 الجس والشريك متمكن من ذلك فيجوز بخلاف غير الشريك
 ذكره في التبيين وصلة في الهداية الامثلة الاجارة
قول يقسم اولا اي فيما يحتمل القسمة او لا يحتملها
 بخلاف الهبة حيث تجوز فيما لا يحتمل القسمة لان المتاع في
 الهبة غرامة القسمة وهو فيما يقسم اما حكم الهبة الملك
 والمشاع يقبله وهما الحكم ثبوت بد الاستيفاء و
 المشاع لا يقبله وان كان لا يحتمل القسمة كذا في الهداية
قول الا في اربع المشاع قال في الاشياء بيع المشاع
 جائز لا رهنه اقول شمل اطلاق رهن المشاع الضروري و
 غيره وليس كذلك فان الشروع الثابت ضروري لا يمنع حوا
 الرهن وذلك كما لو جابشوين وقال خذ احدهما رها
 والاخر بضاعة عندك فان نصف كل واحد منهما يصير
 رهنا بالدين لان احدهما ليس باولي من الاخر في كونه
 رهنا فيشروع الرهن فيها وهما الشروع ثبت ضروري
 فلا يمنع الجواز كذا في الاول والحقبة **قول** والمشغول
 قال في الاشياء بيع المشغول جائز كرهه اقول لا طلق
 عدم جواز رهن المشغول فشمها اذا كان مشغولا
 بملك الراهن او بملك غيره والامر ليس كذلك لما منع
 كون الشاغل ملك الراهن اما لو كان مشغولا بملك غيره
 فلا كراهة في الهداية واستفيد منه ان رهن الشاغل جائز وبه

مرح في كثير من الكتب **قول** والمضيق بغيره كالشركة
 بالشجر والبناء وبالارض بينهما جائز دونت بينهما بدو
 الاخر **قول** في غير المدبر فان المدبر لا يجوز بيعه
 ولا رهنه والمراد به المدبر المطلق فغيره اما الذي يكون
 مطلقا عتقه بشرط كره خول الدار او بموت مقيد
 فانه يجوز بيعه لا رهنه هذا مفهومه لكن الذي
 يظهر ان المدبر المقيد يجوز بيعه ورهنه انا ببيعة
 نكتبه المدبر من قاطبة فاطقة بيو اماره فاما نقله
 ابراهيم البصري عن الترمذي فعلق عتقه عبده بصفة شر
 رهن جائز خلافا للشافعي لئلا يجوز بيعه فيجوز رهنه انما
 نذكر هذا ان قول الشافعي فيجوز بيعه لارهاها فيه
 ما فيه نظر الى المعلق عتقه فانه اذا جاز رهن المدبر المقيد
 يجوز رهن المعلق بشرط كره فليست كره وكذلك في قول
 السيد الحموي عند قول الاشعري بيع المعلق عتقه بشرط
 قبل وجوده في غير المدبر بخلاف رهنه انما في نظر حيث
 قال اطلق المدبر فشم المعلق والمقيد لا يفرق بينهما
 المقيد لا يجوز الا ان يوجد انما مراده ان المدبر المقيد
 يكون الحكم فليست كره وقال في من عراج الد زينة فانه بالملك
 واحمد بن زار من المدبر واختلاف اصحاب الشافعي فقالوا
 بعضهم لا يجوز قولا واحدا وقال بعضهم يجوز في جميع
 احد مما انه حكم بفساد الدين والثاني وهو الاصح ان يباع
 في الدين واما ما على جواز بيعه فغيره فكل ما يجوز بيعه
 يجوز رهنه عند من لا مكان استيفاء الدين من ثمنه وعند من
 لا يجوز بيعه فلا يمكن الاستيفاء منه انما في الاشكال الذي
 لا يجوز بيعه عندنا هو المدبر المطلق لان المدبر المقيد

الفاضل

والعلق بشرط فثبت ما ذهبنا اليه وقال الباقي
في مسترح الملتقى والمدبر المقيد من قال له مولا ان مت
من مرضي هذا او سقم في هذا او مرضي كذا او الى عشر سنين
او الى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها فيجوز بيعه
وهيبته ورهنه فان الموت على تلك الصفة ليس كائنا
لا محالة وينعقد سببا في الحال واذا انتفى معنى
السبب فيتردد من الثبوت والعدم بقي تعليقا
كسائر النقا ليقول لا يمنع البيع وكونه قبل وجود الشرط
انتهى من باب التدبير وهذا نص في الباب وفي الجوهرة
من كتاب التدبير ولا يجوز بيعه في المدبر المطلق ولا
هيبته وكذا لا يجوز رهنه لان فائدة الرهن الاستيفاء
من غنمه فان علق التدبير بموته على صفة مثل ان يقول
ان مت في مرضي هذا او سقم في هذا او مرضي كذا ما
فلان يمد يد ويدعوه بخلاف المدبر المطلق انتهى
قوله قلت مالي ولا على الصحيح صوابه بل على الضعيف
كما يدل عليه السياق **قوله** كونه بعتة وامانة تعميم بعد
تخصيص والاولى ان يقول كونه بعتة وعارية ومضاربة
واما ذكر الامانة فاعادها عن ما في المتن فهو مستدرك
كما لا يخفى **قوله** ولا بالدرك صورته باع شيئا
وسمى الى المشتري وقبض غنمه فخاف المشتري من الاستحقاق
فأخذ بالثمن وهذا هو الرهن باطل لان الرهن
استيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب لان معنى الدرك
فما في الثمن عند استحقاق البيع فما لم يبيع حتى لا يجب
على البائع رد الثمن وكما بعد الاستحقاق حتى يحكم
برد الثمن ويصح البيع لاحتمال ان يجزئ المشتري البيع

بخلاف

بخلاف الكفالة به حيث يجوز كذا في التبيين **قال**
والبيع في يد البائع حتى لو اشترى عبدا ولم يقض
فأخذ من البائع رهنا بها كان باطلا **قوله** والعهد
الحالي او المديون صيغة للعهد لانه غير مضمون
على المولى فانه لو هناك لا يجب عليه شيء فلا يصح الرهن
مقابله **قوله** اي لا يجوز ان يرهن خرا او ارضه
الحاصلة لانه لا يصح للمسلم ان يرهن خرا مني مسلم
او ذمي وكذا لا يجوز له ان يرهنها مني مسلم او ذمي
قوله وفي عكس الضمان يعني اذا كان الراهن
ذميا والمرتهن مسلما يضمن للمره الذي كما اذا عصب
كذا في المخ **قوله** وامتنع لأجر هذا اذا لم يملك
الرهن واما اذا ملك فيجوز قال في البرازية الرهن
بالدين الموعود مضمون بالموعود بانه وعده ان
يقرضه الفا فاعطاه رهنا فذلك قبل الاقراض
يعطيه الالف الموعود جبر انتهى وبسبب فاد منه
انه اذا ملك الرهن لا يجبر على دفع الموعود كالا
او بعضا ووجه عدم الجبر اذا ملك الرهن ان
القرض متبرع بالقرض ولا يجبر المتبرع كذا في حاشيته
الحجوي **قوله** فيسم الالف الراهن جبرا صورته
ان يقول الراهن الرهن منك هذا بالقرضني
الفا مثلا وقبض الرهن فذلك في يده قبل ان يقرضه
الفا فانه يملك مضمونا على المرتهن حتى يحس عليه تسليم
الالف الى الراهن لان الموعود جعل كالموجود باعينا
الحاجة وعند الكماله هذا لا يصح كذا في العيني وغيره
قوله وقد تقدم ان المقبول من اه اقول تقدم

المرتهن

متنا في اول باب الرهن **قوله** وصح براس مال السلم
 ويمن الصرف والمسلم فيه صورة الاول اذ يدفع المسلم ولو
 وبالمال الى المسلم اليه راس مال السلم وباخذ منه الرهن
 بمقابلته راس المال او صورة الثانية ان يدفع رجل دراهم الى
 آخر ليصرفها بالدينار مثلا وباخذ منه الرهن بمقابلته دراهم
 الصرف التي دفعها الى ذي الدينار وصورة الثالثة كالاول
 لكنه يطلب ربا المسلم من المسلم اليه الرهن بمقابلته المسلم فيه
 لانه صار مستحقا له الا ان الرهن ان كان بالمسلم فيه لا يبطل
 بالافتراق لانه قبضه لا يجب في المجلس ثم ان هلك بعد
 الافتراق صار مستوفيا للمسلم فيه فتم السلم كذا في العيني
قوله لبقاء الرهن حكما الى ان يملك اي بقي الرهن رهنا
 بعد فسخ عقد السلم الى مالا له من فاذا ملك صار
 مستوفيا للمسلم فيه فيجب عليه رد مثله بحكم التفاضل
 قال في المخرج لو ملك الرهن بعد التفاضل فملك في المخرج
 الرهن بالمسلم فيه لانه رهن به وان كان كجوسا بغير
 فاذا هلك فالمسلم ان يدفع مثل المسلم فيه الى المسلم اليه
 وباخذ راس المال لان الرهن مصفون به وقد بقي
 حكم الرهن الى ان يملك فصار ربا المسلم بهلاك الرهن
 مستوفيا للمسلم فيه ولو استوفاه حقيقته ثم تقالبا لا
 لزمه رد المستوفى واسترداد راس المال فكذا هنا انتهى
قوله من نفسه الضمير راجع الى الاب لا الى الطفل **قوله**
 ولو ملك ضمن كل حصته لان كل واحد منهما يصير مستوفيا
 بالمال اذ ليس احد منهما باوحي من الاخر فيقسم الضمان
 عليهما لان الاستيفاء مما يقبل التجزي يلقى **قوله**
 التجزي الاستيفاء مصدر تجزي من باب الكفعل **قوله**

اذلا

اذلا شيوع فلا يفسد الرهن فصار هو نظير البايع والرهنا
 نظير الشترين ولا يدفع البايع البيع حتى يقبض كل
 الثمن فكذلك الرهن لا يدفع حتى يقبض كل الدين
قوله وبطل بينة كل منهما اه قال الزيلعي معنا
 ان رجلا في يده عبد فاقام رجلا بينة انه رهنه العبد
 الذي في يده وهو باطل لان كل واحد منهما اثبت
 بينته انه رهنه كل العبد فلا يتصور ذلك انتهى
 ومفهومه ان المدعين هما الرهنا ن وفي عزمي على
 الدرر وشرح محمد مسكين ان المدعين الرهنان
 فصار عزمي رجل يده عبد فادعاه رجلان كل واحد
 منهما بقوله لذي اليد رهنتي بالف درهم وقبضته منك
 واقام البينة علي ما ادعاه وهو باطل كذا في الكفاية انتهى
 وعبارة العلامة مسكين اي كل منهما يقول لذي اليد
 رهنتي العبد بالف درهم وقبضته منك واقام البينة
 في القياس لا يقضي لواحد منهما شي وهو لما خوذ وفي
 الاستحسان يقضي به بينهما رهنا واحدا كما رهنا رهنا
 معا انتهى اقول يمكن ان يجعل عبارة الزيلعي على هذا
 المحل بان يرجع الضمير المفعول الذي في رهنه الى المخرج
 وضمير انه الى من في يده ففقد وضع ضمير الغائب
 موضع المتكلم وتقدر به فاقام رجلان انكر هيتني
 بقوله كل واحد منهما هذا العبد الذي في يدهك وقبضته
 منك ثم وقع في يدك بوجه من الوجوه فيكون كلاهما
 مدعيان للدين باطنا وفي الظاهر مدعيان للارتمان وهذا
 هو الظاهر وعكسه خلاف الظاهر بل لا يصح لما سياتي من
 قوله كان وقال ليدحق ثم رابته في النهاية وصورة هذه

قد جمع من الرهن
 الرهن

المسئلة هي ان العبد اذا كان في يد رجل وجار رجل اخر
 قادعي على صاحب اليه انك رهنني عبدك بهذا الذي
 عندك فاني ارهننت وقبضت واقام البيعة على وفق
 هذا دعواه وجار رجل اخر ادعي على هذا الرجل الذي في يده
 العبد مثل ما ادعي المدعي الاول واقام البيعة على ما ادعاه
 فالخامس ان المرتهن اثبات والراهن واحد ولكن لم يثبتنا
 اتحاد عقد الرهن فلذلك بطل ما هنا بخلاف ما تقدم
 انتهى **قوله** ولا يمكن تنصيفه اي لا وجه للقضاء
 بالنصف اي النصف لهذا والنصف لهذا لانه يودي
 الي الشروع **قوله** هو الشايع يقبله اي الشايع يقبل في
 الاستيفاء بالبيع من ثمنه زيلعي **قوله** غصب الرهن
 كماله يعني اذا غصب الرهن من المرتهن فهو كماله لا الا
 اذا كان الراهن ابايح له الانتفاع فغصب في حالة الانتفاع
 فله ان يطالب الراهن بالدين **قوله** حامى وضع المحل
 المح نقله عن القنية من وجع بكر خواهر زاده وهو صحيح الا ان
 في القنية بالا قبة الحامى بل فيها المرتهن وضع المصنف الرهن
 المح **قوله** والمودع لا يضمن اي المودع لو ودع مصفا لودع
 في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فانصب الماء
 على المصنف فملك لا يضمن والفرق ان الرهن يملك بالضمآن
 ولو بلا تعده بخلاف الودعة فانها لا تضمن بلا تعده والظاهر
 ان هذا الفصل عدله غير متعده ولهذا قال لا الزيادة
قوله الاجرة الرهن بنفسه لان حكمه جسد مستدام والتأجيل
 ينافيه بخلاف ما جرد من الرهن كالا في القنية والمينة نقلة السيد
 الحموي في حاشية الاسماء **باب الرهن**
بوضع علي يد عدك قوله صح اي وصدهما عنده

عندنا

عندنا وقال زفر لا يصح **قوله** وهو العبد الرجوع
 بسوط في المطولات قال في التبيين وغيره واذا ضمن العبد
 قيمة الرهن بالتعدي ثمة اياها تلاف او يد فقه الى احدهما
 وانفذ المدفوع اليه لا يقدر العبد ان يجعل القيمة رهنا
 في يده لان القيمة واجبة عليه فلو جعلها رهنا في يده
 يصير قاضيا مقتضيا ويمنها بنفسه ولكن ما اخذت
 القيمة منه يجعلها رهنا عنده او عند غيره وان تعذر
 اجتماعهما يرفع احدهما الا الى القاضى ليفعل ذلك
 فاذا جعلت القيمة رهنا يراها او يولي القاضى عند
 العبد الاول او عند غيره ثم قضى للراهن الدين
 فان كان العبد ضمن القيمة يدفع الرهن الى الراهن
 فالقيمة تسالمة للعبد ياخذها ممن هو عنده ان
 كانت عند غير العبد او عند العبد لوضوح
 المرسوم الى الراهن بالتسليم الاول اليه اي الذي
 دفع من العبد ووضوح الدين الى المرتهن يدفع الراهن
 اليه ولا يلزم منه اجتماع البدل والبدل منه في ملكه
 ولو اخذ الراهن لاجتماع ما كان واحدا وان كانت
 العبد ضمن الرهن يدفع الرهن الى المرتهن فالراهن
 ياخذ القيمة من العبد ان كانت عنده او من غيره لانه
 كانت عند غيره لان العين لو كانت قامة اخذها
 من هي في يده اذا ادي الدين فكذلك ياخذ ما قام
 مقامه ولا يجمع منه بين البدل والمبدل منه في ملك
 واحد ثم هل للعبد ان يرجع على المرتهن بذلك ينظر
 ان كان مدفوع اليه على وجه العارية او على وجه الودعة
 والمدة في يد المرتهن لا يرجع وان استهلك المرتهن يرجع عليه

حد

لانه العدة باذلة الضمان ملكه العبد الممونة وتبين انه
 اعار او ادع ملك نفسه فلا ضمن المستعير ولا الوكيل
 الا بالقيمة وكذا الاول فوجه حجة بان قال له خذ هذا
 او احبسه به بئذ لانه دفع اليه على وجه الضمان فخرج
 انتهى وان ضمن العدة القيمة بالانفاق فعدم الرجوع وان
قوله فبانه بعد بلوغه لم يصح فسخا منه انه لو
 باعه قبل بلوغه بعد عقله لم يلزم بالاولى **قوله**
 وكذا لو شرطت بعد الرهن في الاصح ركن لم يذكر
 الذي يلحق به العبارة انما ذكر ما تقدم قبلها ثم ذكر في
 الهداية مضمونها وذكر الفسخ في لو وكل بعد الرهن انقل
 بالعزل هذا ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح
 انه لم ينعزل كماله خيرة لكن الصحيح انه ينعزل كما في
 قاطعنا في انتهى اقواله وبضمانه قاضيا في رجل
 غشيا ووجع على يد عدله وسلطه العدة على البيع ثم غا
 الوكيل فالعدله يجبر على البيع قبل هذا اذا كانت
 البيع مشروطا في عقد الرهن وقيل انه يجبر على كل حال
 وهو الصحيح ولو شرط الراهن والمرهن في عقد الرهن
 ان يكونا عدله مسلطا على البيع جاز ايضا والعدله ان
 يبيع ويوفى دين المرهن وليست للراهن ان يفسخ الوكالة
 ولا للمرهن ان يمتنع من البيع ايضا ولو لم يكن البيع مشروطا
 في عقد الرهن ثم سلط المرهن او العدله على البيع صح
 التوكيل والراهن ان يفسخ هذه الوكالة ويمنعه عن
 البيع انتهى فالظاهر ان كلفه ركن في الشرح مصحفا
 عن نفي العزل والظاهر **قوله** مطلقا اي بطلت
 الوكالة مطلقا حتى لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه كذا

في الهداية

في الهداية **قوله** وعن الثاني ان وصية بخلفه قال في الهداية
 وعن ابو يوسف رحم ان وصى الوكيل بملك ببيعة لان الوكالة
 لازمة فملك الوصي كالمضارب اذا مات بعد ما صار راس
 المال اعيانا بملك وصي المضارب بيعها انتهى ومثله في التبيين
 والعيني وفي الفهمستاني ان هذا خلا ف جوابه **قوله**
 فان لم يجرى الى البيع باع القاضى في الجاه وهو المضمون
 او من لم يجرى الامر اذا تردد القاموس الجاه والجاهية
 المضمونة ولم يجرى الامر اذا تردد **قوله** وضمنه اي ضمنه
 العدة كما في الهداية **قوله** ضمن المستحق الراهن
 المستحق فاعل والراهن معقول به **قوله** ومما ايضا
 اوصى البيع وقضا الدين وهو ظاهر الهداية وفي
 الدرر راي البيع والتمس والاخر هو الظاهر في هذا
 التكملة **قوله** وهو اي الثمن له اي العدة واعلم ان قوله
 او ضمن ثمنه معطوف على قوله او ضمن الراهن اي العدة
 بضمن الراهن او بضمن المرهن الثمن الذي اداه اليه
 وهذا الثمن يضمن للعدله يدركه العدة الذي ملك بسبب
 ضمانه للمستحق قال في الهداية فان ضمن المستحق العدة
 فالعدله بالخيار وان شاء رجع على الراهن بالقيمة لانه
 وكيل من ضمنه عام له فيرجع عليه بالخطة من العدة
 ونفذ البيع وصح الاقتضا كما يرجع المرهن عليه بشئ
 من دينه وان شاء **قوله** العدة رجع على المرهن بالثمن لانه
 تبين انه اخذ الثمن بغير حق لانه ملك العدة ما داء الضمان
 ونفذ بيعه عليه فضا بالثمن له اي للعدله ولما اداه اليه
 على حسبان انه ملك الراهن فانه يتعسف انه ملكه اي العدة
 لم يكن راضيا به فله ان يرجع به عليه وان رجع بطل الاقتضا

فترجع المرتهن على الراهن بدنه انتهى وعن
 الثاني ان وصية مخالفه قال في الهداية وعن ابي يوسف
 ربح ان وصي الوكيل عاك بيعه لان الوكالة لازمة فملك
 الوصي كالمضارب اذا فاته بعد ما صار رأس المال اعيانا
 ملكه وصي المضارب بيعها انتهى ومثله في البيهقي
 والصيني وفي القسطنطيني ان هذا خلاف جواب الاصل
قوله وان شرطت الوكالة بعد الرهن الى بعثان
 ما ذكره من التفصيل انما يتحقق اذا شرط التوكيل في عقد
 الرهن واما اذا لم يشترط فيه بل كل الراهن العدل بعد
 العقد فما لحق العدل من العهدة رجع به العدل على
 الراهن فقط لا على المرتهن لان التوكيل اذا كان بعد
 العقد لم يتعلق به حق المرتهن فلا يرجع عليه كما في
 الوكالة المجردة عن الرهن بان وكل انسانا بان يبيع
 شيئا ويقضي به دينه من ثمنه ففعل ثم لحقه عهدة لشم
 يرجع به على القايض كذا في الدرر **قوله** ذهب
 دابة المرتهن صوابها ذهبت عين دابة الرهن عند
 المرتهن ففيها سقط من طغيان القم قال في فاضلان
 الرهن اذا انتقص عند المرتهن من حيث السعر لا يدب شيئا
 من الدين عند فاقا انتقص بقتضات قدر او وصف بان
 كان قبلها فأكبر وانقصت قيمته يدب قدر النقصان
 من الدين عند اكل انتهى **باب التصرف في**
الرهن والجناية عليه وجنایته على غيره قوله
 لا يفسخ بفسخه في الاصل بل يبقى موقفا على اجازته لان
 التوقف مع المتضي للنفاذ انما كان لصيانة حقه وحقه
 لصان بان يعقده موقفا كذا في الدرر او لم ينفذ كذا في

ولا الشارح بيع المرتهن وقال في جامع العنصرين وقيل في
 جامع العنصرين في الفصل الثاني والثلاثين ليس المرتهن
 يبيع الرهن فلو باعه توقف على اجازة بالملك فلو جاز
 جاز وثمة رهن والا لاوله ان يبطل ويبيده رهنا ولم يجر
 الا اجازة بعد تعلقه في يد المشتري فالراهن يضمن اليه
 شأنا ولو ضمن مرتهنه جاز البيع وثمنه له والضمان رهن
 انتهى **قوله** ليفسخ البيع اي بيع الراهن **قوله** جاز
 البيع الاول اي في هذه الصورة يتكاسن هذه العقود اجاز
 جاز البيع بسبب هذه الاجازة بخلاف صورة البيع بعد
 البيع فانه لا يفسد الا ما اجاز بعينه والفرق ان المرتهن له
 منفعة في البيع لان حقه يتحول الى الثمن على ما بينا وقد
 يكون احد العيين انفع من الاخر فيعين بعينه لتعلق
 النابذة به اما هذه العقود فلا منفعة له فيها لان حقه
 لا ينتقل الى الاجرة لانها بدل المنفعة لا بد له العين وحقه
 في مالته العين لا في المنفعة ولا بد له في الرهن ولا في الهبة
 فكانت اجازته استقلا لحقه فزال المانع فنفسخ البيع الاول
 فوضح الفرق كذا ذكرنا وهذا ما اشار اليه بقوله تقرر
 في محله تحريرا لا انه لا قابلية في قول الماتن الاول لان في هذه
 الصور لا يفسد البيع **قوله** انفسخ الاول **قوله** جاز
 طرأ ملكه بان على ملكه موقوف فابطل وهو ظاهر لا خفاء
 فيه ذكر السيد المحمدي **قوله** لعدم لزومها اي هذه العقود
 او المعاقدة قال في المنع وبيع المرتهن الرهن واجازته
 وهبته من الراهن كالاغارة لان هذه لا تلزم في حقه لان
 ملكه باق فيه فتبطل به هذه العقود انتهى **قوله** بقى
 لومات الراهن قبل رهنه اي فيما اذا عار الراهن اجنبيا بآذنه المرتهن

وخرج من ضمان المرتين فمات الراهن قبل اعادته الى المرتين ثانيا كان المرتين اسوة الغراء **قوله** لثبت بين العارية ح وهي مخالفة ليد الرهن فان في الضمان **قوله** فالقول للراهن لانه منكر الدين والتحقق والمرتين مدع لهما فالقول للمرتين لانه منكر لثبوت قبلة وبعده ومنكر للضمان ايضا **قوله** بينة الراهن على قيمة الرهن اولى يعني ولو اختلف الراهن والمرتين فقال الراهن كانت قيمة مائة مثلاً وقال المرتين قيمته ثمانون وكل منهما اقام بينة بينة الراهن اولى من بينة المرتين وعمرته فيما اذا اهلكه بعد ما **قوله** بخلاف الاجنبى اي اذا قضى الاجنبى دين المرتين لا يجبر المرتين على القول لانه متبرع اذا لا يسعى في تخلص ملكه والالتفات ان لا يقبل التبرع **قوله** لكن استشكل الزيلعي وعمره قال الزيلعي لم يرجع المعبر على الراهن بما ادى لما ذكرنا انه غير متبرع بل هو مضطرفه وذكر في النهاية انه اذا ائتمنت ما كثر من قيمته بان كانت الدين المرتين به اكثر لا يرجع بالزيادة على قيمته وهذا مشكل لان تخلص الرهن لا يحصل بانقضاء بعض الدين فكان مضطرا وباعتبار الاضطرار ثبت له حق الرجوع فكيف يتمتع الرجوع مع بقاء الاضطرار وهذا لان عرضه تخلصه لثبوت به ولا يحصل ذلك الا ماداء الدين كله اذا المرتين ان يحبس حتى يستوفى الكل على ما عرف في موضعه انتهى واستغربه بعض المحققين فان صاحب النهاية ذكر الاشكال والجواب وتبعه صاحب الكفاية والدرية ولفظها فان قيل هو لا يتوصل الى تخلص ملكه الا بايقاض جميع

الدين فلا يكون متبرعا قلنا الضمان انما وجب على المستعير باعتباره ايضا الدين من ملكه فكان الرجوع اليه بقدر ما يتحقق به الا يفا انتهى قاله فلا معنى لاستشكاله بعد ان زاي السؤال والجواب وان لم يكن الجواب مرضيا له فكان عليه ان يبين محل فساد ولا ينبغي ان بعد السؤال المذكور فيها اشكال لان عند نفسه انتهى قال العلامة المقدسي ويمكن ان يقال ليس في كلامه ما يدل على ان الاشكال من عند نفسه وحاصل الكلام انه لما قوى عنده السؤال وصنع الجواب تركه على وجه الاستشكال ثم قال يمكن حمله على ما اذا اراد المرتين بالقيمة فمن لا هو تمام الدين قلم يكن مضطرا ح والسداع **قوله** واقره المقاي ان المص الا استشكل **قوله** لم يرجع عليه في شبه اي لم يذكر في شبه ان الزايد تبرع مع ابيه قال في الدرر ان كان اكثر من القيمة متبرعا **قوله** ولو اختلفنا فالقول للراهن اي ان قال الراهن ملك الرهن قبل الرهن او بعده وقال المعبر بان حالة الرهن فالقول للراهن اي المستعير لا يقال الظاهر شيئا هذا المعبر لان سبب الضمان قد وجد بالرهن والراهن يدعي فسخه لانا نقول الرهن لا يوجب الضمان وانما يوجب الايفاء به ولذا قدر به ولو اوجب الرهن لصين كله كزاي التبيين **قوله** فالقول للمعبر لانه لو انكر الاصل كان القول للمعبر فكذا في انكار الوصف هداية وعلمه بعضهم بقوله لانه منه يستفاد **قوله** ولو اراد المعبر بيعه والجار

هكذا بصيغة الراهن في متن التنوير والمخ وبعض
شروح الكنز وفي الزيلعي بصيغة المرتهن وهو الظاهر
يدل على ذلك سوق كلامه ونص عبارته ولو اراد
المعبر البيع والى المرتهن عن بيعه بغير رضاه
اذا كانت به وفاء لان حقه في الاستيفاء وقد حصل
وان لم يكن فيه وفاء لم يبيع الا برضاه لانه في
الحبس منفعة فلعل المصير قد يحتاج الى الرهن فلهذا
بالايفاء او تزداد قيمته بتغير السعر فيستوفي
منه حقه انتهى فهذا صريح في ان الصواب المرتهن
لا الراهن لان الحبس انما هو للمرتهن وهو الذي
يستوفي حقه واقسام **قول** لمورث اي كانت
لمورث اخذ الرهن اذا في دين المرتهن فكذا كان
للمورثة لانهم بمنزلة **قول** ما لا تلاف لا بالرهن
اي سقط دينه بقدره بسبب عقد الرهن **قول**
وهذا لو الدين من جنس الصنان اي سقوط اي الدرام
والدنانير وان لم يكن دراهم ودنانير لم يسقط منه
شيء والجنانية تكبت على المرتهن اي تستقر عليه ولا
تتحول الى الدين وله اي المرتهن ان يستوفي دينه من
راهنه وحاصله ان الدين ان كان مثل المكمل وجنى
المرتهن على الرهن يتبقى ضمان جنانية عليه ولا يسقط
من دينه بمقتضى شيء فالمرتهن ان يستوفي دينه من
وضمن الراهن المرتهن بالجنانية قال القمستاني سقط
تلك الجنانية بقدرها من دين له وهو دراهم او دنانير
فان كان الدين غيرها كالمكمل لم يسقط منه شيء والجنانية
كالمرتهن انتهى **قول** لكن لو اهور عينه من باب الافعال

وعينه

وعينه مفعوله القاموس اعور قرعور صيره اعور
وصير عنده الامام ابحنفة بع ووجدا لاسد راک
انهم مما تقدم ان جنانية المرتهن فرما يتوهم انها عليه
مطلقا فرفع هذا التوهم بقوله لكن المخ ونصف عبارة
الخلاصة ولو اهور عبد الرهن بطل نصف الدين
عند ابحنفة رح انتهى **قول** ظهر لسكون الدال
وقمها اي باطل نصف الدين منها قود ولا عقل كذا في
نحو الصالح قال في الدرر **المسألة** الجنانية على النفس
اي في قوله جنانية الرهن عليها هو ما يوجب المال بان
كانت الجنانية خطأ في النفس او قمارا واما ما يوجب
القصاص فهو معتبر بالاجماع كذا في النهاية اما كون
جنانية على الراهن هذرا فلا جناحة للملوك على
مالكم وهي فيما يوجب المال هذرا لانه المستحق ولا يثبت
الاستحقاق له عليه واما كون جنانية على المرتهن هذرا
فلا هذه الجنانية لو اعتبرناها للمرتهن كان عليه
التطهير اي التخليص منها لانها حصلت في ضمانه
فلا يعتبر وجوب التخليص عليه انتهى **قول** في
النفس دون الاطراف اذ لا قود بين طرفي حرو وعبد
ينبغي ذكره بعد قوله وان كانت موجبة للقصاص
نزيد بعد قوله للقصاص قوله في النفس دون الاطراف
فتصر العبارة هكذا وان كانت موجبة للقصاص
في النفس دون الاطراف فتعتبر ويؤيده ما في حاشية
الشرنبلالي على الدرر حيث قال قوله واما ما يوجب
القصاص فهو معتبر بالاجماع يعني بان كان في النفس لانه
للقصاص بين طرفي حرو وعبد وقال في شرح المجمع

من الرهن اذا حضر الراهن ويسقط الدين انتهى
وهذا اذا ثبت بالبيعة واما اذا ثبت بالاقرار فلا يشترط
حضور سيدانتهى واما ذكره ههنا فيفسد المعنى
لايه يفهم منه انها اذا كانت في الاطراف لا يكون
هدرا والحال انها هدر ووجه فهمه ان دون
ظرف لقوله موجبة وهو تسلط عليه غير فصير
المعنى اذا كانت غير موجبة لغیر الاطراف ونفى النفي
الثابت فليتا **قوله** حتى يدفع بها اي
بالاطراف **قوله** ان نقصان السعر لا يوجب
سقوط الدين حتى كان له ان يطالب بجميع الدين
عند رده ناقضا بالسعر واذا لم يسقط شيء من الدين
بنقصان السعر بقي رهونا بكل الدين فاذا قتله حر
عزم قيمته يوم الاتلاف لان القيمة في ضمان الاتلاف
تعتبر وقت الاتلاف لان الجابر يقدر الفايضة واخذ
الرهين لانه بدل المالى في حق المسحق وان كان مقابلا
بالدم على اصلنا حتى لا يزداد على دية الحر لانه المولى يستحق
بسبب المالى وحق الموتى متعلق بالمالية فكذا فيما قام مقامه
ثم لا يرجع على الراهن بشئ لان بدل الرهن يد استيفاء من
الابتداء وبالله الاكبر يتقرر وقيمة كانت في الابتداء الفا
فصار مستوفيا للكل من الابتداء كذا في الزيلعي **قوله**
واذا ارتهن بدين للميت على آخره كما هو الصواب فما
وقع في النسخ واذا ارتهن بدين للميت على دينهم اخر
بزيادة لفظ دينهم غلط من النسخ فان عبارة الدرر
واذا ارتهن الوصي بدين للميت على آخره لان استيفاء
حكما وهو يملك ذلك انتهى **فصل في مسائل متفرقة**

قوله

قوله فهو رهن بعشرة وكان ينبغي ان يبطل
الرهن اذا ما تخلى خرج من كونه صالحا لا يفياد لم يبق
بالاستقوما وانما لم يبطل لانه يصدر ان يعود صالحا
بالخلل ولهذا اذا اشترى عصيرا فحضر قبل القبض
لا يبطل البيع لاحتمال صبر ورته خلا فكذا هذا **قوله**
المعتبر بالزيادة في النقصان القدر لا القيمة يعني
ان كان قد رخل كقدر العصير كما لا ان كان كيليا او وزنا
ان كان وزنيا فهو رهن بما كان عصيرا او اعييرة للقيمة
هذا دفع لما يفهم من ظاهر عبارة المتن حيث قال
يساوي العشرة ان المدا على القيمة قاله صاحب الكمال
في انصاح الاصلاح عصير قيمته عشرة رهين بها فحضر
وخلل وهو يساوي اي يساوي الخل العصير في المقدار
لم يقل بعدلها اي بعدل العشرة الدال على ان الاعتبار
الزيادة والنقصان القيمة وليس كذلك ليشر الى ان الاعتبار
فيه المقدار لان العصير والخل من المقدرات لانه اما مكيل او
موزون فهما نقصان القيمة لا يوجب سقوط بلقي من
الدين وانما يوجب الخيار لان الفايضة فيه مجرد الوصف
رفوات شئ من الوصف في المكيل والموزون لا يوجب
سقوط شئ من الدين باجماع بين الصحابة فنكون الحكم
فيه ان انتقص شئ من القدر سقط بقدره والا فلا يبقى
رهنه **قوله** هذا قيد لا بد منه لانه لو كان قيمتها
الكر من الدين الى الاشارة لمجموع قوله قيمتها عشرة
بعشرة لا الى قوله بعشرة فقط وصير قيمتها لشاة
للعشرة وحاصله انه لو رهن شاة قيمتها عشرة لا
ازيد من عشرة فزهنها بعشرة فانت قد بلغ جلد ها

وهو نسيأوي رهها فهو رهن بدرهم لان الرهن
 يتقرر بالهلاك فاذا حيي بعض المملوك يعود الحكم
 بقدره بخلاف ما اذا ماتت الشاة المبيعة قبل
 القبض فذبح البايع جلد لها حيث لا يعود البيع
 بقدره لان البيع ينسخ بالهلاك قبل القبض
 والفسوخ لا يعود ضحيها واما الرهن فتقرر
 بالهلاك ومن الشايع من يقوله يعود البيع
 وقوله فهو رهن بدرهم قالوا هذا اذا كان قيمة
 الجلد يوم الرهن رهها وان كانت قيمة يومه
 من مئة كلف الجلد رهنا بدرهم وانما يعرف
 ذلك بالتقوم بان تقوم الشاة المرمونة غير سائلة
 ثم تقوم مسلوخة فالنفاوت بينهما موقفية
 الجلد هذا اذا كانت الشاة كلها مضمونة وانكار
 بعضها امانة بان كانت قيمتها اكثر من الدين يكون
 الجلد ايضا بعضه امانة بحسابه فيكون رهنا
 بخصته من الدين كذا في التبيين **قوله**
 وجعل بالدين اي بقابل بالدين وهو ضامن **قوله**
 اي ولو حكما قال القهستاني وان ملك الاصل وبقي النما
 ولو حكما كما اذا اكل الراهن او المهرن او اجنبى من النما بالدين
 فانه لا يسقط حصة ما اكل منه وارجع به على الراهن
 وكما اذا اهلك الاصل بعد الاكل فانه ينقسم الدين
 على قيمتهما وارجع على الراهن بقيمة ما اكل الكل في
 شرح الطحاوي انتهى **قوله** ظاهره انه يعاقل ثمنها
 وبما في المصنف **قوله** قال السيد الخوي في حاشيته
 الاشياء وقد وقعت حادثة رهنه بخلا وابع

له ثمارها فكل بعضها وبيع بعضها ثم اراد الراهن
 ان يرجع عليه بقيمة ثمارها فهل ملك بالاباحة ان
 يبيعها ويحولها ام ملك الاكل بنفسه فقط فكتب
 الشيخ محمد بن عبيد الله الغزي صاحب تنوير الابصار
 ما نضظا هره كالا مهم انه اذا تصرف فيها مطلقا لا
 يضمن اذ الظاهر ان المراد بقوله فاكلها لا يضمن اعم
 من اكلها او اكل ثمنها الا ان يوجد نقل صريح بتخصيص
 الاكل دون غيره انتهى **قوله** المعنى المحقق هو الظاهر
 ولا يحمل على غيره الا بصارف فانه وجدت قرينة على
 العموم يحمل عليه ولا يحمل على المعنى المحقق فالاحتاج الى
 الدليل هو مدعي الاعمية فليست بل **قوله**
 الاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخطر اي اسقاط الحق
 يجوز تعليقه بالشرط ونحوه على وجوده فالخطر
 بالخاء المعجمة والظا الهيمية وهو ما يجمل ان يوجد وان
 لا يوجد وبما وقع في بعض النسخ من قوله والاف
 بالتاء المثناة من فوق والفاء فتصريف من الشايع قال
 في الهداية اما الاباحة فيصح تعليقها بالشرط والخطر
 لانه اطلاق وليس بتمليك فيصح مع الخطر ولا يسقط
 شيء من الدين لانه اتلفه باذن المالك انتهى **قوله**
 وعلمه يحمل عن محمد بن اسمعيل قوله لا يحمل على الكرا
 قال الخوي في حاشيته الاشياء وفي الجامع لمحمد الاميد
 عن عبد الله بن محمد بن اسمعيل انه لا يحمل ان يتفجع
 بشيء منه وان اذن له الراهن لانه اذن في الربوا لانه
 يستوفي دينه فتكون المنفعة ربا قال بعض الفضلاء
 التوفيق بين هذا وما تقدم حمل ما هنا على الدنيا انتهى

هر

هـ

اقوله لا وجه لهذا التوفيق لان ما كان ربا لا يظهر
فيه الديانة والقضاء على ان لا حاجة الى التوفيق
تعدان العتق على ما تقدم من الاباحة وعدم سقوط
الدين انتهى **قول** ثم باع الكرم اي باع الرهن
بدليل قوله ويجعل البليغ رجوعا عن الاباحة
قول ويعبر بكل الدين لكن ملكه حصته
ملكه في النسخ ملكه من الملك وهو مصحف وضوابة
لكن ملك حصته من الدين من الهالكه وبعد فيه
احمال ويوضحه ما في قاضيه خاف حيث قال ولو
استحق بعض الرهن فانه كان المستحق شاعرا
بطل الرهن فبما بقي وان استحق شيء مفرز يبقى الرهن
فبما بقي ويكون الباقي محمولا بجميع الدين فان
ملك الباقي وفي قيمته وفابجميع الدين فانه ملك
حصته من الدين لا غير انتهى فلو قال لكن ملك
حصته من الدين ولو كان فيه وفابجميع الدين لكان
واقفا المقصود **قول** الزيادة في الرهن تصح
وفي الدين لامعناه لا يصير الرهن رهنا بالدين
المزيد وصورة الزيادة في الرهن ظاهرة وهو ان
يزيد رهنا على الرهن الاول فيكونان رهنا بالدين
الاول واما صورة الزيادة في الدين فهو ان يزيد
دينا على الدين الاول على ان يكون الدين الاول
رهنا بالدينين وهو غير جائز وقال ابو يوسف
يجوز الزيادة في الدين ايضا وقال زفر والشافعي
لا يجوز الزيادة في الرهن ايضا كراهي التبيين **قول**
والزيادة في الدين ليست من الرهن لان المقود به

ولان

ولان المقود عليه بل وجوبه سابق على الرهن
ولهذا بقي الدين بعد فسخ الرهن والزيادة تكون
في المقود به كالمقود وتكون في المقود عليه كالبيع
لا غيرهما لانه ليس احدا ليدلن والزيادة تختص
بها **قول** نسخ الشرع بالفاء اي نسخ المذبح بالفاء
لعل نسخة كانت بالفاء والا فالنسخة التي بين يدي
بالواو لا بالفاء قال في المذبح وظاهر عبارة الوقاية ان
هذا المسئلة خرج ما قد مر من جواز الزيادة في
الرهن فانه عطف بكلمة الفاء وليس كذلك كما لا يخفى
ومن ثم عد لنا من عطفها بالفاء المفيدة للتفريق الى
عطفها بكلمة الواو ليفيد انها متصلة مستقلة
انتهى **قول** حتى يجعله كان الاول قيل يحرم
القبض لان يدها على الثاني بداهة وبذ الرهن يدها
استيفاء وضمان فلا ينوب عنه وقيل لا يشترط
تجدد القبض لان الرهن تبرع كالهبة وعينه
امانة على ما عرف وقبض الامانة ينوب عن قبض الامانة
كراهي الهداية والذيلعي والعيني بدون ترجيح
لاحد القولين الا بالتقديم ذكره في قاضيه ان صرح
بترجيح اشتراط تجدد القبض بقوله هو المختار ونقله
القاسمي في **قول** لانه في معنى الابرأ بطريق الادا
اي لان خالة في معنى الرادة بطريق الاداء لانه يخرج
بالحوالة عن ملك المحل مثل ما كان له على المحتال عليه
او مثل ما يرجع عليه ان لم يكن المحل على المحتال عليه
دين لانه بمنزلة الوكيل فكأنه اداة فصار حكمة الحكم
ما انه قبض من رهنه **قول** ومفاده عدم بطلان

الصلح اه اي مقاد قوله او صلح عنه على شئ او احاد
 الراهن من مرتهمة الى قوله هلك الدين ورد
 ما قبض الى من ادى وبطلت الحوالة ان الصلح لا
 يبطل هلاك الرهن وان لا يكون الدين اكثر
 من قيمة الرهن قال القسطنطين وفيه شعاريات
 الدين ليس باكثر من قيمة الرهن ولا ينبغي ان
 لا تبطل الحوالة فيما زاد عليها لان الاستيفاء لم
 يتحقق والى ان الصلح لا يبطل انتهى اقوله قال في
 النهاية قوله او صلح اي صلح المرتهن مع الراهن
 عن الدين على عين يجب عليه رد الرهن ان كان
 قائما وقيمتان هلك بعد الصلح لانه استيفاء اي لان
 الصلح عن الدين على العين استيفاء للدين انتهى
 فاستفيد منه ان معنى قوله رد ما قبض اي ما قبض
 من الرهن لا ما قبض من المصلح عليه وما استوفاه
 من المرتهن فانتفع معنى قوله لا يبطل الصلح
قوله ثم هلك الدين بالدين الحار والمجور رد
 متعلق بهلاك المحذوف بقرينة المقام قال في الهداية
 والدرر وكذا لو تصاد قاعلي ان لا دين ثم هلك الرهن
 بهلك بالدين لتوهم وجوب الدين بالتصادق
 على قيامه بعد تصادقهما على عدم الدين انتهى
 قال في النهاية هذا الذي ذكره مخالف لرواية المسوط
 لانه قال في المسوط واذا تصاد قاعلي ان لا دين
 فانما يسلم هذا اي كون الرهن مضمونا فيما اذا كان
 تصادقهما بعد هلاك الرهن والدين كان واجبا
 ظاهرا حين هلك الرهن وجوب الدين ظاهر

يكفي

يكفي ضمان الرهن فصار مستوفيا فاما اذا تصاد قاعلي
 ان لا دين والرهين قام ثم هلك الرهن فانه **هنا**
 بهلك امانة لا تبطل بقضاء قيمته بغير الدين من الاصل
قوله واي رهين لا يرام انفا كما **هنا** يضاف به
 واقره وابن حنبل الحر شربا وسكر **هنا** الوهيانية
 اي رهين بدله رهين وبدله رهين وبدله انفا كما اقتضا
 وهذا من قول الساجد الجواب ان المراد بالرهين النفس
 في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وجواب الثاني
 ان المراد به حالة الضرورة او شرب الخمر في الحنفية وحالة
 الاكراه **قوله** ومجنية المومات بالموت يشتر هذا
 اخريته وتركه اولا اختصارا واما في الوهيانية
 ومن ذا الذي ان ماتت مجنية فانه عليه امانات بالموت بشرط
 اي اي جازة اذ امانات من جنس عليه بتلك الجناية يجب
 عليه شرط الدية وان عاش تجب عليه دية كاملة فالجواب
 ان هذا خاتمة حقن صبيا باذنه ابيه فيقطع حشفته
 فان مات الصبي وجب على هذا الخاتمة نصف الدية
 وان عاش تجب كاملة وكذا في العبد تجب نصف
 القيمة وتمازها لان ذلك حصل بفعل من احداهما
 ما ذوت فيه وهو قطع الجملدة وغير ما ذوت فيه وهو
 قطع الحشفة فيجب نصف الضمان اما ان يقطع قطع
 الجملدة وهو ما ذوت فيه فيجب كامل كما في لم يكن وقطع
 الحشفة غير ما ذوت فيه فيجب ضمان الحشفة كاملة
 وهو الدية وقوله فاعليه ما هو صوله مبتدأ
 خبر شرطية وجواب محذوف وتقديره واذا اما
 اي عاش يكمل وظاهر هذا المقرر بشمول البيت

وقوله يشتر والموت متعلق
 به وكلمة اذا في قوله اذا مات

لست نلتن وقوله بشرط معناه ينصف **كتاب**

الجنائيات وهو جميع جنائيات وهي

في اللغة اسم لما اكتسب من الشر وهو في الأصل مصدر
من حتى عظم شره وهو عام الا انه في الشرع خص

بفعل محرم شرعا حيا بالنفوس والاطراف **قوله**

ولا ولا عهد اي الاول من خمسة اقسام الله ذكرها عهد

وهو من فروع عليا انه خير الاله بحسب الشرح وحيث لفظ

القتل بحسب ما في فاق وقع في بعض النسخ على بصيرة النص

من طعن في القلم **قوله** وليطه كسر اللام وهو قشر القصب

اللازق به **قوله** كالماء الذكاه قال شارح الوهبانية

كل ما يتعلق به الذكاه في النهم يتعلو به وجوب القصاص

وعلا لا اذ كان الناطق في الاجناس وفي الملتقط عن

ابن حنبل فيمن عرزه بابر قا وما شهد به فقد اعلى قود عله

وفي المسئلة القود انتهى **قوله** واحا بالنور الى قال في

النار اية حتى تنورا والقي منه انسانا او القاء في النار كقصاص

كالسلاح لان النار تعمل في الحيوان عمل الذكاه حتى لو ي

قد في النار في المذبح فاحترقت العروق بأكملها في الظاهر

مشكلة لكنه في الخلاصة الا انه لا يجعل النار كالسلاح في

حكم الذكاه حتى لو توقدت النار في المذبح لم تقطع العروق

لا يحل اكله قال العلامة القديس قلت عمل كلام الخلاصة

عليها اذ لم يشهد به وكلام البرازية على ما اذا سأل ثم رأت

التصريح بهذا القيد في الخزانة والنهاية انتهى وفي الوهبانية

ولو اخرج رجل جلا اقتصر منه لان النار بمعنى السيف

لانه كرج ويقطع انتهى **قوله** ولو جرح وخد كبرين

اي غير جرح ودين يوجبان القصاص قال في البينين

والالة

والالة القاتل غالبا في المجددة لانها في المجددة للقتل وما

ليس له حد فليس بمعد له حتى لو ضربته بحجر كبير او خشب

كبر او بضعة خدي او غاسر لا يجب القصاص عند

ابن حنبل **قوله** خلافا للغيره قال ابو يوسف ومحمد

والشافعي شبه العمد ان يتعمد ضربه بما لا يقتل غالبا

كعصى وسوط وحجر ويد فلو ضرب بحجر عظيم وكفه

نعمد وسمي شبه عمد لما فيه من القصد ومعنى

الخطا باعتبار عدم قصده لعدم الله والقاتل انما

يقصد كل فعل بالتهديد ليدلهم ان استعمال الله لا

يثبت لا تقاصر معه العمدية وكذا السوط مع الموالاة

قوله فكلام صدر الشريعة الخطا في الفعل وفي

هذه الصورة لا قصد اصلا وقد عدوه من الخطا في

الفعل قال في صدر الشريعة الخطا في الفعل ان يقصد

فعلا وصد منه فعل اخر كما اذا رمى الفرس فاخطا

فاصاب غيره انتهى **قوله** وقاصد شخص انما صاب

خلافا لاي غيره بان يقصد صيدا فيصيد دما او

يقصد رجلا فيصيب غيره **قوله** فيقتصر اذا بقي

دما منه يقطر اي اسأله منه دما يقطر قال ابن السخ

قال برهان الامية قصده غيره وهو نائم فسأله منه الدم

حتى مات فعليه القصاص وفي قاصد خاتمة ضربه بالابرة

فان فانه لا يجب القصاص انتهى وقاصده في هذا البيت

بالفاء في البيت السابق ما لقان فليقتله ومعنى لبقى دعا

اي تركه فيسبيل بان لم يعالج الجرح **قوله** ولا يفرع الكفا

يؤذن اه دليل لتقصي الامم لا للاله وفيه قال الذي يلحق

وهذا النوع من القتل لا يكتم اثم القتل وانما يكتم ترك

رة

التحرر والمبالغة في التثبت لانه لا افعال المباحة لا تحوز
 مباشرة الا بشرط ان لا يودي احد افاذا اذني احد
 فقد تحقق ترك التحرر فيما ثم ولفظة الكفاية تنبي
 عن ذلك لانها ستارة ولا ستريد وث الامتثال
فصل فيما يوجب وما لا يوجب قوله
 مخزون الدم اي مصان الدم من حقن دمه منه من
 ان يستفك **قوله** بالنظر لقائله يعني لا يحل قائله
 يعني لا يحل لقائله قتله كما اذا وجب عليه القصاص فقتله
 الجاني قاله معصوم الدم بالنظر اليه احالة الدم بالنظر
 اليه مقتول **قوله** انما مطبقا سقط وان غرض مطبق قتل
 ومثله في الخلاصة حجة قاله نقلا عن الفتاوى الصغرى من
 يجب ويغيب اذا قتل انسانا في حالة الافاقة يقتل كالتصحيح
 فان جرح بعد ذلك ان كان الجنون مطبقا سقط القصاص
 وان كان غرض مطبق لا انتهى بغايته ما المراد بالطبق مل هو
 المستقيم فذلك جرح المرام المراد به ما يستمر شره فلا يرجع
قوله **قوله** على انه تخصيص بالذكي فلا ينبغي
 ما عداه كيف ولو دل بوجه ان يقتل الذكي بالانثى اي لو دل
 التخصيص بالذكي على نفي ما عداه لدل على ان لا يقتل الذكي
 بالانثى وهو قائل به قاله في المنهج ولما اطلاق قوله تعالى
 ان النفس بالنفس والتخصيص بالذكي لا ينبغي ما عداه فان
 قلت لو دل بوجه ان لا يقتل العبد بالحر عند الشافعي
 به قلت لانه يحسن عنه بانه التفاوت الى التقصان فلا
 يمنع وهذا الجواب بناء على ما ذكره اهذه الاصول بان
 شرط دلالة المفهوم التخصيص بالذكي ان لا يظهر اولوية
 المكوت عنه على المنطوق ولا شك ان المكوت عنه

اولي

اولي من المنطوق لانه ان كان للعبد يقتل بالعبد فبالاول
 ان يقتل بالحر انتهى فنه تحرر ان قوله ولا الحر بالعبد صواب
 ولا العبد بالحر وهو معطوف على قوله ولا يقتل الذكي
 بالانثى اي لوجب ان لا يقتل الذكي بالانثى وبوجب
 ان لا يقتل العبد بالحر فاجاب عنه بانه داخل في الحكم
 بالاول وان يقتل بالحر والحاصل ان يعترض عليه يقتل
 الذكي بالانثى ولا يعترض بقتل العبد بالحر فليست اسل
قوله قال المصنف اي في منحو ويبلغ ان يقول على
 الاستحسان ففي المتن شئ على شئ عليه في الدرر وفي
 الترحيب عليه خلافا لكون ظاهر الاهدائية اختيار القياس
 والله اعلم وفي الملتقى ولا يقتل ان بمسائل المتنا
 بمثله **قوله** ولا قصاص على شريك الاب اي لو
 قتل رجلان واحدا واحدا بواحدة لا يجب القصاص
 على الشريك ايضا ومثله شريك المولى **قوله**
 وعليه كمال ما في الدرر فانه لم يعز الى احد قال
 في الدرر ولا عبد الرهن حتى يجمع غاقداه اي
 الداهين والمرتبه لان المرتبه لا يمكن له ولا بالي القصاص
 والداهل لو تولا له لبطل حق المرتبه في الرهن بشرط
 اجتماعها ليستقط حق المرتبه برضاة وذكر في العيون
 والجامع الصغير لغز الاسلام وعز بهما ان القصاص
 لا يثبت لهما وان اجتمعا كذا في الكافي انتهى وفي
 الجوهرية وعن ابي يوسف مثل قوله محمد وقال
 في الظهيرية وهو اقرب الى الفتنة وقال السيد الحموي
 في شرح الكنز في خزائنه المفتين انه اقرب الى الفتنة
 وكان وجهه والله اعلم انه بسبب اجتماع الحقين صار كلا

ولا قصاص له لكن قال الزيلعي **قوله** اختلفوا فقال احداهما
 ان يد القصاص وحق لا الاكراه في العيون والنجاع الصغير
 في الاسلام انه لا يثبت لهما القصاص وانا جتعا في عمدة كالمك
 الذي تركه وقا ووارثا لكن الفرق بينهما ظاهر فان الميراث لا
 يستحق القصاص لانه لا ملك له ولا ولا فلم يشبه من له حق
 بخلاف المكاتب انتهى فكان لم يملك اجتماع الحقين في عبد ارهن
 فليتأمل **قوله** ولو اختلفا فقال احداهما ان يد القصاص وقال
 الاخران يد تضمن القيمة ويكون رهننا مكانه **قوله** وقيل
 القيمة اي قال بعضهم بحسب القيمة للبائع وقيل ابو يوسف وبقول
 ما في الجوهره وان اختلفا رد البائع فالبايع القصاصه عندهما
 لان المشتري اذا اراد رد البائع الفسخ العقد من اصدله وكان
 لم يكن وقال ابو يوسف لا قصاص ولا بايع القيمة لان البائع
 لم يثبت له القصاص عند الجراح لان الملك كان المشتري فلا
 له بعد ذلك انتهى **قوله** فاشتبى الولي فانه اذا كان مات
 حيا فالولي هو الموارث وان مات رقيقا فالولي المولى فاشتبى
 من له الحق فادفع القصاص **قوله** وفي اولى الصور الاربع
 خلاف محمد الظاهر اولى الصور الثلاث وهي ما اذا ترك وفا
 وليس له وارث سوى مولاة قال في الجوهره وان ترك وفا
 وليس له وارث الا المولى فالولي القصاص عندهما وقال محمد
 لا قصاص له لان المولى يستحق عند الجراحه بسبب الملك وعند المولى
 بسبب الولاء فلا اختلاف جهنا الاستحقاق صار كاختلاف المستحق
 فنع القصاص ولهما ان المولى هو المستحق لحق المكاتب في الحالة
 فوجب له القصاص كما لو مات عن غير وفاء انتهى وفي الشريعة
 فان لم يترك ثارا غير سيدة اقادة هذا عندهما وعند محمد
 ليس له القود كما في البرهان انتهى فالصواب ثانيا في الصور الاربع **قوله**

فانما القيمة

حيث

صورة السند فيما اذا قتل الاب اخا امراته الخ ا قوله ومن صور
 اذا قتل اخا ام ابية او اختها او اباهما او امها او خالها او عمها اووا
 من اقربا بها وهي ولية ذلك المقتول وثبت لها القصاص عليه
 ثم ماتت فوارثها ابية فقد ورثت قصاصا على ابية
 فنقط وكذلك لو ثبتت ابتداء حتى لو قتل زوجة
 او ام ولده او قتل احد ابويه او احدا اقربا به ولا
 وارث للمقتول سوى ابية فانه لا يقتصر من ابية
قوله فثبتت فيه للابر ابتداء فانه قال
 بان قتل الاب شخصيا وابنه وارثه واجاب عنه في
 الجوهره بان يثبت في هذه الصورة ايضا عند البعض
 بطريق الارث انتهى **قوله** وان قتله بغيره من
 المحل والثار وقال الشافعي يقتل بمثل الالة التي قتله
 بها ويغسل به ما فعل ان كان فعل مشروعا وان مات والا
 فحذر قبته لان مبنى القصاص على المساواة ولنا قوله
 على الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف كزافي الجوهره
 وفي التبيين وعند الشافعي ان قتله بغير مشروع كما لو طع
 وسقى الخمر اختلف مشايخهم فيه **قوله** ولا للمقتول
 القود اي اذا قتل ولي المقتول فلا يبيه ان يقتل قصاصا
 ولان يصالح على مال وليس له ان يعفو كزافي التبيين
 وكذلك له ذلك في وطع يده **قوله** والوصي كالآخ
 يصالح عن القتل فقط يعني الاخ الكبير الصلح لا القصاص
 اذا كان كذا للصغير قاله في المحط واجمعوا على ان القصاص
 اذا كان كله للصغير ليس للاخ الكبير ولا لاية الاستيفاء انتهى
 واذا كان القصاص بين صغير وكبير والكبير استيفاء في
 عند الجنيته ربح وقال ليس له ذلك الا ان يكون الشريك

حدا

ابا له في توفيقه وعلى هذا الخلاف اذا كان شريك الكبر
معتوها او مجنوننا وهو اخ له وكذا السلطان استيفاء
مع الكبير عنده خلافا لما كذا في محيط السرخسي
قال في الهداية والوصف بمنزلة الاب في جميع ذلك
الا انه لا يقتل لانه ليس له ولاية على النفس المعتوه
هذا الى القصاص من قبيل الولاية على النفس ويندرج
تحت هذا الاطلاق الصالح عن النفس واستيفاء القصاص
في الطرف فانه لم يستثنى الا القتل وفي كتاب الصلح
ان الوصي لا يملك الصلح لانه تصرف في النفس بالاعتراض
عنه فينزله منزله للاستيفاء ووجه المذكور ههنا ان المقصود
من الصلح المال وانما يجب بعقد الوصي كما يجب بعقد الاب
بخلاف القصاص لان المقصود منه التشفي وهو يخص
بالاب ولا يملك العفو لان الاب لا يملك ما قسمنا لا يطاق
وهو اولى انتهى **قوله** والكبار والعقود قبل ذكر الصغار
من اعندنا كحيفه رحمه وقال ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار
لانه مشترك بينهم ولا يمكن استيفاء البعض لعدم التخي
وفي استيفاءهم الكل طاعة حتى الصغار فيؤخر الى ادراكهم
كذا في الهداية او قال القمستاني وفي قوله ويستوفى
الكبير قبل كبر الصغر قوله اهها اشارة الى انه لو كان الكل صغارا
لنقل للاخ والعلم انه يستوفى كما في جامع الصغارا فقبل ينظر
بلوغ احدهم وقد يستوفى السلطان كما في الاختيار والقصاص
كالسلطان انتهى **قوله** كنت امرته بقتله ولا يمتنع له
على مقاتله لا يصدق اي اذا قال ولي المقتول انا امرت
الاجنبي بقتله لانه لم يثبت قوله باليمين لا يصدق
الولي في تلك المقالة لعدم ظهورها اي لا يصدق في حق

ولي هذا

على هذا القتل الثاني قاله في البدايع ثم اذا قتله المأمور
والامر ظاهر صار متوقفا ولا ضمان عليه واما اذا قتله
والامر غير ظاهر وانكر وتي هذا القتل الامر فانه يجب
القصاص على القاتل اي الاجنبي ولا يعتبر قصد بق
الولي لان القتل العهد بسبب لوجوب القصاص في
الاصل فيلخرج من ان يكون سببا لما يخرج بالامر
وقد كذا به وفي هذا القتل الثاني في الامر وتصديق
ولي القصاص غير معتبر لانه صدقة بعد ما بطل
حقه عن القصاص لغوات محله نصا راجحيا عنه لا
يعتبر بقصد بقاء فلم يثبت الامر فيبقى القتل العهد مو
للقصاص انتهى **قوله** بخلاف مسك رجل الخ اي
بخلاف ما اذا مسك رجل رجلا حتى قتله الاخر عهدا فقتل
الى المقتول الممسك فعليه القصاص وقضى القاضي يستوفى
القصاص عن الممسك اولا ثم يقضى كذا في المنع عن المجنبي يعني
هذه الصورة بخلاف صورة ما اذا ظن انه مع عفو
بعضهم كله قتله فانه لا يقتل والد به في ماله والمها صل
ان الجامع بينهما انه في هذه الصورة الظن مؤثر في سقوط ط
القصاص بخلاف صورة الامساك فانه غير مؤثر في سقوط ط
قال في المنع بعد نقل ما نقلناه عنه وخوفه في فتاوى
استحقاق العفو وهي كذا ذكر في واقعات الناطقي قال لان
لما ما لا يشكل على الناس انتهى اي لا يخفى على الناس ان
الممسك لا يجوز قتله بخلاف من عفى لما جدد اوليا القتل
فان يشبهه على الناس عدم جواز قتله **قوله** لا
يسر تورثه الدعوى على الخارج بهذا السبب بطلقا
اي بالتفصيل ياتي ذكره قال في المنع ان مسألة الجرح

على التفصيل ان كان الجرح معروفًا عند القاضي والناس
لم يقبل اقرار المريض والاقبل هذا عند البعض وغيره
ليس لهم الدعوى مطلقا ولم يفصل في الظاهر
جرح قال قتلني فلان ثم مات واقام وارثه البنية
على رجل اخر انه قتله لم تقبل بنية لان هذا حق الموت
وقد كذب بالبينة لقوله قتلني فلان انتهى **قوله**
او ظهروا وجرحه اجماعا قال السيد الحموي وان لم
يصبه احد بل بظهره على رواية او بالعود لا تقص
ولا في جز الفقه المقتضى ان انصابه بظهره الحديدة ان
جرح يجب والا لا على الاصح كما في الترمذي وذكر الزيلعي
في اول كتاب الحمايات وما ليس له حد فليس بمقتضى
له حتى لو ضرب بجر كبير او خشب كبير او بصبغة حديد
او نحاس لا يجب القصاص عند ابي حنيفة على ما يحكي في شدة
الحد وقد ذكرنا صيغته ان الجرح لا يشترط في الحديد
وما يشترط الحديد كالنحاس وعنه في ظاهر الرواية
انتهى اقول لكن المشهور عن الامام ما ذكره الشارح
بقوله عن الخلاصة ان الامام اعتبر الجرح عند الامام لو
الفرق **قوله** فمطر جلا أي شديد ورجله **قوله**
فصار ثلثة اجناس احدهما جرح مطلقا وثانها جرح
من وجه دون وجه وثالثها معتبر مطلقا والثالث يفعل
زيد ثلثا فله ثلث الدية قال ابن كمال ولا يذهب
عليك ان موجب هذا التعديل ان يحتج في المقتول قبل
التكليف حتى يكون فعله جنسا اخر فزجس فعل
الاسد والحية ثم ان مقتضاه ان لا يزيد على الثلث
ما يجب على القاتل ولو كان متعديا لان فعل الثور جنس

واحد

واحد انتهى يعني لو وجد مع زيد رجلا اخر لا يزداد عليهما
على الثلث ويؤيده ما ذكره في حاشية بقوله ولا
عبارة لوحده ما هو مؤثر في الموت وتعدده ولذلك
ينصف الدية بين من ضرب ضربات وبين من ضرب ضربا
فقاله انتهى **قوله** يجب قتل من شهر سيف
اي من سلس سيف على الملبس في القاموس شهر سيف
كمن **قوله** بخلاف الجرح المصائل فان قاتله يقتل
فمنه وان جازله قتله بل يجب قتله لرفع شره
كما في الدرر **قوله** ومثله الضبي والداية المصائلة
في وجوب الضمان على قاتلها **قوله** وقيل لا يجب
الدية ايضا متعلق بالمتن لا بما يليه من الشرح قال ابن السكيت
لنا عن البدائع اذا قال لاخر اقتلني فقتله لا قصاص
عليه عند علماءنا عن التلانية وعند فرعي القصاص
وجه قول من قرأ ان الامر بالقتل لم يدرج في العصمة لان
عصمة النفس مما لا يحتمل الاياحة بخلاف الاذن بالقطع
لان عصمة الاطراف تحتمل الاياحة في الجملة ولنا انه تمكنت
في هذه العصمة شبهة العدم لان الامر وان لم يصح حقيقة
نصفته تورث شبهة والشبهة في هذا الباب لها حكم
الحقيقة واذا لم يجب القصاص فهل يجب الدية وذكر
القدوري ان هذا اصح الروايتين وهو قول ابي يوسف
ويحمد رضى الله تعالى ويبنى ان يكون الاصح هي الاولى
اي وجوب الدية لان العصمة قائمة مقام الحرية وانما
سقط القصاص لما كان الشبهة والشبهة لا تمتنع وجوب المال
انتهى قلت وفيه جزم في عمدة المفتي ولم يعرج على غيره
مختصر المحيط عليه الدية بالاتفاق انتهى ثم قال الطرسوسي

قال ان عدم وجوب الدية اظهر لانها يجب اولا للمقتول
واذا امكنك الشبهة في وجوب الماد لا يجب والذي قاله
من جهة الشبهة فهو في شبهة تكون من جهة من له الحق كما
اذا قتل الاب ابنه عمدا اما من شبهة السقوط فانما تبني
بأن صاحب الحق وهو المقتول ويتعدى الى الماد ايضا
لانه حقه ويورث عنه والمصدر دة بانه لا فرق بين كون
الشبهة من جهة من له الحق او من جهة غيره فانها لا تورث في
استقاط الماد ومن اعاده بطالب بالدية ولا دليل وانما
يؤثر في رد الماد والعصا من المحدث ولا يخفى ان
وجوب الدية للمقتول انما هو قول الصالحين واما عند
الامام فانها تجب للورثة ابتداء في لا يتوجه ما يجب للطرفين
علي تقدير تسليمه الاعلى قوله الامام وكذا قال القدر
انه اصح الروايتين عن الامام واما على قولها فيتوجه ما قاله
صاحب البدائع انتهى **قوله** وقرق الفعما يعني بين
العصا من المحدث ود في شرط الامام لا يستفاد المحدث
دوت العصا من كذا في القصة هذا هو المراد وان كان في عبارة
ابهام كذا حاشية لم يورى **باب القود**
فيما دون النفس قوله او قصبة
الف معطوف على ساعد اي لو قطع من نصف قصبة انف
لم يقتض قال في الذخيرة اذا قطع كل المارن عمدا في العصا
واذا قطع بعض لا يجب العصا بالانفا قلانه عظم انتهى
وقيل ان رتبة الانف حكومة عدل وهو الصحيح كذا في الذخيرة
خزانة القسطين والمارن مالات من الانف في المغرب اربعة
الانف طرفه **قوله** وكذا الحكم في الرجل والمارن والاذن
اي اذا قطعت من الفصل يقتض اعلم انه اذا قطع الاذن كما

نفسه لعصا من وان قطع بعضها فنفسه العصا من اذا كان
يستطاع ويعرف هذا اللفظ الكرخي وكان ابو يوسف
يقول للاذن مفاصل فاذا قطع منها شيئا وعلم ان القطع
من الفصل اقتض منه والمرجع في معرفة الفصل الى مال
البصر فان قالوا الاذن مفاصل وقد حصل القطع من
مفصل يقتض من ذلك الفصل فان قللوا لا مفصل
له يقطع من اذن القاطع قد مر ما قطع كذا في الظهيرية
قوله وعن ابي يوسف لا قود في فقي عين حولا في
الذي ولو فقا عينا حولا والحول لا يضر ببصره يقتض منه
والا ففنه حكومة عدل وعن ابي يوسف لا قصا من
في فقي العين الحولا نطقا انتهى **قوله** ربما تنفسد
لثانته بالام ثم مثله لثمان اصولا لاثانته فاقوع في
بعض النسخ من قوله لثمانته بالام ثم الهام من طغيان
القل قال في المغرب الهامة مشرفة على الخاف ومنها قوله
من تسير يسويق لا بد ان يبقى بين استانته ولثمانته شيء
واما اللثان فهي لثمان اصولا لاثانته انتهى **قوله**
كما تبرد مضارع مجهول من الجرد في المغرب يرد الجرد بحقه
بالبرد يرد او منه تبرد السن والبرادة ما سقط عنه بالسحق
انتهى **قوله** وقال ابو يوسف حكومة عدل الام اقوله
قال الزبلي في باب الشجاج وان شج رجلا فالتم ولم يبق له
اثر او ضرب فخرج فبر او ذهب اثره فلا ارشل ومنه قوله
استخسفة وقال ابو يوسف عليه ارشل الام وهي حكومة
عدل لان الشيطان الموجب ان زال فالام الخاصل لم يزل
وقال محمد بن رستم عليه اجرة الطبيب وفي شرح الطحاوي
فسر قوله ابي يوسف عليه ارشل الام بالجرة الطبيب والمداواة

فعلى هذا الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد انتهى فاستفاد منه
وما ذكره الشارح انه عند ابي يوسف الموت والبرء سواء في الحكم
وفي الظاهرية وان لم يثبت سبق الصبي حتى يات قتل تمام
الحول لا حتى على الجاني في قوله استغفره روح وقال ابو يوسف
فيه حكمة عدل انتهى فالصواب في العبارة هي هنا حكمة
عدل لا لم لا ما ضافة عدل الى الالم فليتامل **قوله**
ولا الاسفل بالا على مجتبي نقله عن المجتبي مع انه ذكره في الخلا
ولفظها وفي شرح الطحاوي في السنن القصاص الثلثة بالثنية
والثاب بالثاب والضرس بالضرس ولا يواخذ الا على الاسفل ولا
الاسفل بالا على الاجماع انتهى **قوله** هذا هو المشهور قال
المفتستانى موقوف في اكثر الكتب لكن في الواقعات لو قطع
امرة رجل رجل كان له القود وان الناقص يستوفى بالكا
اذا رضى صاحب الحق ولا قود بين هر وعبد ولا بين
عبد بين الا ان يقال هو المستفاد من المفهوم **قوله**
ولا في قطع بداي لا قطع يد من نصف الساعد فهو اي
قوله في قطع يد تعطف على قوله في عظم **قوله**
وافراه الشرنمالي قال في حاشية نقله عن المحط قال
ابو حنيفة رحمه الله ان قطع ذكره من اصله او من الحشفة انقص
سنة لانه امكن استيفاءه على سبيل المساوات اذ له حد
معلوم فاشبه اليد من الكوع انتهى **قوله** ولو بعض
لاي يقطع بعض الحشفة فانه لا يقتص لانه معذور
كل في الهداية وفي الخلاصة فانه يفتي من الحشفة
فانه لا يقتص لانه معذور كما في الهداية وفي الخلاصة
فان يفتي من الحشفة لا يجب القصاص ويحب الحكوم
انتهى **قوله** اذ استقصاها اي انقطع كلاهما ففي المحط

قود في

اذا قطع كل الحشفة القصاص وان قطع بعضها لا يجزئ
قوله وفيه لا يقطع الصحيحة بالشلا اي في المجتبي
نقله عنه وماي موجوده في غيره ايضا فلا ينبغي النقل عنه
اذا وجدت في غيره ففي الحاشية في اوله الجنائيات وفيها
دونه النقص تعتبر المساواة في البدن فلا يقطع اليه
بالسرى ولا السرى بالمجنى ولا الصحيحة بالثاب ولا
بالمراة بيد الرجل وعكسه ولا يقطع يد الحر بالعبد
وعكسه ولا يد العبد او عكسه ولا يد العبد بيد العبد
تقطع يد المراة بيد المراة لان في المراة اختلاف البدن
وهو نصف دية المراة وفي العبد يختلف البدن فاذا لولا
في العبد نصف قيمة والقيمة مختلفة انتهى وفي المحط
البرخي ولا يقطع اليد الصحيحة بالمنقوصة الاصابع انه
الا لا اي وان لم يخرج كل واحد جرحا مهلكا لا يقتل
قال الزاهد في المجتبي انما يقتل جميعهم اذا وجد من
كل واحد منهم جرح يصلح لزقوق الروح فاما اذا كانوا
نظارة او مغررين او تعينين بالامساك والاختلاف
عليهم انتهى وفي الشرنمالي وبقتل جميع يفرد هذا اذا
بأشركل واحد جرحا قاتلا كما في البرهان ونصيح القدر
عن الجواهر انتهى **قوله** ان يعرف الجميع بالام العهد
اي يفرد بجمع لم يكن فيه ابوه او جثون فيستقيم الكلام
واما تصحيح التنكير فيحذف جملة تقع صفة لجمع
كما يفهم من تقديرنا المراد فليتامل **قوله** ويسقط
عندنا اشارة الى خلاف الشافعي رحمه الله فان عنده
يقتل بالاول منهم ان قتله على التقاقب ويقضى
بالدية لمن بعده في تركته وان قتله جميعا ولم

جب
قوله
ص

يعرف الاول منهم يفرج بينهم ويقضي بالفقد لمن
خرج له القرعة وبالدية للباقيين كما في العيني
قوله او منهم راجع الى اكثرهما ان قوله منها راجع
الى الرجلين ففقدت وتشر **قوله** لا تغرام المماثلة
لان كل واحد منهما قاطع للبعض لان ما انقطع
بقوة احد مما لم ينقطع بقوة الاخر فلا يجوز ان
ينقطع الكل بالبعض ولا العتقان بالواحدة لان
المساواة تضار كما اذا امر كل واحد من جانب آخر
بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة في الصحة
لاغر وفي الظرف تعبر المساواة في النفع والقيمة ولهذا
لا تقطع الصحبة بالثلاوة والنفس السالبة عن العي
تقتل بالفلوح والمشلول كذا في التبيين والدرر
فالاخر عليه نصف الدية لان دية او فيهما حقا مستحقا
عليه فضمنها لسلامتها والمراد من نصف الدية كمال دية
اليدين الواحدة لان نصف ديتها **قوله** لان الاطراف
ليست كالنفوس فلا يقوم بيد واحدة عن يد تين خلا
نفس واحدة فالتقصير عن نفسي **قوله** وظاهر
كلام الزملي اه فان قال لان موجب دفع العبد والفلد
على المولى ولا يجب على المولى ولا يجب على العبد على فلا يصح
انتهى فثبت اظاهره ان اقراره لا يصح لان حق نفسه ولا
في حق مولاه **قوله** ان اشهد عليه ضمن اي ان اشهد
صاحب الثور المجني عليه على الجاني ضمن والا لا يضمن
قوله وشريك حية وسبع تعوز اذ امان رجل
من ضرب رجل وسبعة حية لا يجب القصاص عليه اقول
ومقتضى ما تقدم في صورة موت شخص بفعل نفسه

وزيد

وزيد والحية والاسباب ان يجب عليه نصف الدية
فصل في القتلين قول فيؤخذ
بها بالامر من في الكل اما في العدين فان يرى بينهما يقصر
بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرأ فكذا عنده لانه المثل صوت
ومعنى وعند ما يقتل ولا يقطع فبذلك جزاء القطع
في جزاء القتل واما المختلفين فانه اذا قطع عدا ثم قتل
خطا يقتصر للقطع وتؤخذ دية النفس وفي عكسه تؤخذ
الدية للقطع ويقتصر للقتل لاختلاف الجنيتين لكون
احدهما عمدا والاخرى خطا وفي الخطاين اذا كانت
بينهما تبرء يجب دية القطع ودية القتل فهدر سبع
صور باعتبار البرء وعدمه فليست **قوله** وكذا كل
جراحة اندملت اي برات في المغرب اندملت القرحة برات
وصلحت من دمل الارض اذا اصلحها بالدعال وهو السعال
وهو بالفخ ما يصلح به الزرع من تراب وسرجان انتهى
قوله فخرج المخرج عن الكسب فمداوات المضروب الخ
فيه سقط فان عبارة جواهر الفقاوي على ما في المخرج رجل
خرج رجلا فخرج المخرج عن الكسب يجب على الجراح
التفقد والمداواة وفيها رجل جاء بعوان الى رجل فضربه
العوان وعجز عن الكسب فمداواة المضروب ونفقته على
الذي جاء بالعوان انتهى وهكذا ذكر خير الدين الرمي
قال في القاموس العوان كسب من البقر والخنزير الخ
انتهى فعلى هذا معناه اذا جرح رجل بجرحه فضربه الخنزل
وعجز الخ **قوله** والظاهر انه مفرع على قوله فمداوات
يعني انه مفرع على قوله الذي تقدم فربما انه روي عنه
ان الضربة التي برء منها ولم يبق لها اثر ان يجب فيه جرح الطبيب

لكن قوله وعن محمد بن عبد الله رواية عنه وقوله هنا مفرع
على قول محمد بن عبد الله قوله الذي استقر عليه فقد
بره كذا في حاشية الرمال **قوله** فوات عنه ضمن
قاطعة الدية يعني رجل قطع يد رجل عمدا فعفى المظفر
عن القطع ثم مات منه فعلى القاطع الدية في مال السرقة
هذا عند أبي حنيفة وقالوا اذا عفى عن القطع او عن
السجدة فهو عفو عن النفس حتى اذا مات بعد العفو
بالسرقة لا يضمن كالعفو عن الخيانة كذا في المخرج
قوله فالخطا يعتبر من ثلث ماله يعني ان كانت
الجناية خطا وقد عفى عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر
من الثلث لانه الدية مال حق الورثة يتعلق بها
والعفو وصية فنص من الثلث واما العمد فهو جيب
قود وهو ليس بمال فلم يتعلق به حق الورثة فنص العفو
عنه على الكمال هذا عنده وعندهما العفو عن القطع عفو عن
النفس ايضا **قوله** فعلى العاقلة ثلثا الدية اي ان لم
يكن له مال غير الدية وان كان له مال غيرها فحسابه
قوله لان الدية على العاقلة في الخطا اي والمهر عليها
فلا يتقاصد لعدم وجبات شرط المقاصة **قوله** قال
في الدرر ينبغي ان تقع المقاصة في الخطا ايضا حيث قال
ينبغي ان تقع على القول المختار في الدية وهو عدم وجوبها على
العاقلة بل في مال القاتل كما سياتي تحقيقه في المقاصة انتهى
قال الشريفي لا يبر على اطلاقه بل في العمى لكنه اطلقه لاحالة
انتهى فقوله ما خوذ من الشرع لا في **قوله** وجب
لها في العمد مهر المثل لانه نكاح على القصاص وهو ليس
بمال فلا يصلح للمهر فيجب مهر المثل كما اذا نكحها على خير وخير

قوله رفع عن العاقلة مهر مثلها لانهم يتحملون
فمن المحال ان ترجع عليهم بموجب جنايتها فاذا صار
ملكها سقط عنهم وان كان مهر مثلها اقل من الدية
سقط عنهم قدر مهر مثلها وما زاد على ذلك ينظر فان
خرج من الثلث سقط عنهم ايضا لانه وصيتهام فنص
لانهم اجانب وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر
الثلث وادوا الزيادة الى الورثة لانه الوصية لثلاثة لانها
الامر الثلث ثم قبل لا يسقط قدره بغيرها القاتل لان
الوصية للقاتل لا تضع والاصح انه يصقطه كله انتهى
قوله لانه لما اقدم على القطع فقد ابراهه عما وراء
قال ابن الكمال ونحن نقول انما اقدم على القطع طاعة
منه ان حقه منه وبعد السراية تبين انه في القود فلا يكون
ميراثا عنه بدون العلم به كذا في الهداية وفيه اشكال
لما مر ان صورة العفو كفي في سقوط القود لانها
تورث شبهة وبذلك تمسكوا في سقوطه فلما اذا
عفى عن القطع ثم مات منه ولم ينفقوا عن الورثة
القائلة انه لا يكون ميراثا عنه بدون العلم به انتهى
بهذا الاشكال انه ظاهر في بقوية قوله اي يوصى به
قوله ولو مات المقتض منه فدية على عاقلة المقصر
منه وهو المقطوع قصاصا اذا مات من القطع فدية على
عاقلة المقصر له عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد والثاني لا شيء عليه لانه استوفى حقه وهو
القطع سقط حكم السراية اذا احتراز عن السراية خلا
عن وسعه فلا يتقيد بشرط السلامة كما لا ينبغي ان
القصاص نصا ركا لا امام اذا قطع يد السارق فسرق

لا يلزم له عاقلة
في القود

النفس ومات وكالبزاع والفتاد والحجام والختان وكل لو
قال لغیره اقطع يدي فقطعها ومات وهذا لان السرية
تبع لا ابتداء الخناية فلا يتصور ان يكون ابتداء الفعل
غير مضمون وسرايته مضمونه ولا في حقيقته ان حقه في
القطع والموجود قتل حتى لو قطع ظمما كان قتل لا فله
نكن مضمونا حقه فمضمون وكان القياس ان يحكم القصاص
لان مقتط الشبهة فوجبت الدية كذا في الزيلعي
قوله او الام اي منه ضرب الام انها فهو مشروط
بالسلامة وما وقع بعض الترخ قال في الموع والوالدة
اذا ضربت ولم تقاها بغيره فلا شك انها تضمن علي
قوله اي حقه نعم علي قولها اختلاف المشايخ انتهى
قوله وفي القتل اي ورثته المقتول فالمصدر بمعنى
المفعول **باب الشهادة في القتل**
واعتبار حالته بالجر معطوف على شهادة القتل اي باب
في بيانه احكام اعتبار حالته القتل فيجب الجزاء على
قهرم رمي صيد افعل فوصل لا على حاله رماه
فا حرم فوصل كما ينبغي **قوله** كما لو انقلب ما لا اي
لو انقلب القود ما لا يثبت للورثة بطريق الارث اتفاقا
فكذلك القود قال في الدور ذهاب الاما مان الي ان القصاص
موروث عن الميت حتى يجرى فيه سهمام الورثة ويصو
عضوه قبل الموت وتقتضي ديوته منه اذا اختلفت لاوتشد
وصاياه منه كما في الدية انتهى **قوله** خلافا لما فان
عند تمام لا ينصب احد الورثة حصما عن الباقي قال في النهاية
ولما كان القصاص من عند ما في الاصل حق المورث انصب
احد الورثة حصما في ثبوت حقوق الميت كما في الدية انتهى

من لفظ الامام بدل الام
فهو من هو القلم مع

قوله لا

قوله لا يقتل جمعا اي لا يقتل من اقام يمينه اقامة
ولا ائتمه قادم من القود وهو القصاص مبرورته اذا قتل شخص
ولم يولد له حاضره وغايبه و اقام الحاضر اليه على القتل
لا يقتل القاتل بقصاصا حتى يحضر الغايب كذا في العيني
قوله يمين من الاعادة قاي يعيد اليه ثانيا
لقتل الولد من القاتل فمصر يقتل الولد من **قوله**
لا يحتاج الى اعادة اليه اجماعا قال في المتخ واجمعوا
علي انه لا تقتضي بالقصاص ما لم يحضر الغايب لان القصاص
من القصاص الاستيفاء لا الحاضر لا يمكن من الاستيفاء
بالاجماع بخلاف ما اذا كان خطا او دينا لا يمكن
من الاستيفاء فثبتت حصته احد الورثة خصوصا انتهى
اي لا يحتاج الى اعادة اليه اجماعا والمتمسك اني
ورث الخطاء من قتل ابية ذرية الدين على اخر لو اقلع
لما صرح به على ذلك لا بعد ما الغايب اذا حضر لان المال
يقتضي المورثة ارثا عند من انتهى **قوله** فالحاضر حرم
لان ادعي حقا على الحاضر وهو سقوط حقه في القصاص
وانقلاب نصيبه فلا لا لا يمكن من اثباته الا باثبات
الحق من الغايب فان نصيب الحاضر حصما عن الغايب
في الاثبات عليه باليمين فلا يقتضي عليه صغار الغايب
مقتضا عليه ببقائه كذا في العيني **قوله** وهو علي
للتفصيل السابق اي لا يقتل اليه ثانيا قايها الحاضر من
غير اعادة بعد عود الغايب ولو اقام القاتل العجزة
اذ الغايب قد عفي فالشاهد من خصم ويسقط القصاص من
فما صله ان هذه المسئلة مثل الاولى في جميع ما ذكرنا
الا انه اذا كان القاتل عمرا او خطا لا يكون له الحاضر حصما عن

ص

عن الغائب اجماعا والفرق لهما في الكل ولا يخيصر
في الخطا ان احدا الورثة خصم عن الباقي على ما بينا ولا كذلك
الموليات على تقرر في موضع كذا في التبيين والمنع وقوله
قتل بصيغة المجهول او غيرهما فانما يقتل على قول
ولو اخبروا بالافود الخ يعني ان رجلا قتل عدوا وله ثلاث
او لهما شهر اثنان منهم على صاحبهما انه قد عفي فان
اخترهما عفو القصاص منهما **قوله** فلا شيء للمخبرين
لانها شهادتهما عليه بالعفو اقرارا بطلان حقهما في القصاص
فضع اقرارهما في حق انفسهما وادعيا ما لا فالاصدقان
دعوا بالابينة **قوله** ولكنه يصرف الى المخبرين
لان المشهود عليه يزعم انه قد عفي ولا شيء له ولشاهدتين
على القاتل ثلثا الدية وما في ذمته والذي في يد المشهود
عليه وهو الثلث الدية قال القاتل وهو من جنس
حقهما فنصرف اليهما لا قران لهما بذلك كن قال لفلان
على الف درهم فقال المقر له ليس ذلك لي وانما كانت
لفلان فانه يظفر اليه فكذلك ما بينا وهذا كله استحسان
والقياس ان لا يلزم القاتل شيء لان ما ادعاه الشاهدان
على القاتل لم يثبت لانكاره ولا عقرية القاتل المشهود عليه
قد بطل باقراره بالعفو كقولنا تكتذي باله كذا في الزيلعي
قوله لان تصد بقة لا يفراد كل يقتله كالا تصديق
فيقتلها باقرارها كذا في النسخ التي راسا او فمها سقط
وتحريف وصوابها لان تصد بقة لا يفراد كل يقتله تكتب
لكل واحد منهما فكانه قال لكل واحد قتلته وحده ولم
يشأ ركلا احدهما لقول فيكون مقران بالآخر لم يقتل
بخلاف ما اذا قال قتلناه لانه ادعى القتل عليهما لا تصد

لها فيقتلها باقرارهما **قوله** على ذلك يصرح بان الزيلعي
ولو قال في الاقرار صدقتا ليس له ان يقتل واحدا منهما
لانه تصد بقة كل واحد منهما تكذيب للاضولان كل واحد منهما
يدعي الاقرار بالقتل فتصد بقة يوجب ذلك فصار كانه
قال لكل واحد منهما قتلته وحده ولم يشأ ركلا فنه
احدهما تقول فيكون مقران بالآخر لم تقتله بخلاف الاول
وهو ما اذا قال قتلناه لانه ادعى القتل عليهما من
غير تصديق لهما فيقتلها باقرارهما انتهى **قوله**
لان قتلته تكذيبا لبعض موجب اي في قول المولي قتلته
كلاما تثبت به لبعض موجب المثبت للقتل وهو الاقرار
والشهادة لانه ادعى اشتراكهما في القتل فكانه قال لم
ينفذ بقتله كل واحد منهما بل شاركه آخر وهذا القدر من
التكذيب يمنع قبول الشهادة لا دعائه فسقيم به دون
الاقرار لان فسق المقر لا يمنع صحة الاقرار وقوله كما مر
اشارة الى قوله لان التكذيب بنفسه **قوله**
لتلكم المضمون اي لاجل تلك الشهود والمال المضمون الذي
المراد حقه بيد المولي ومضى ما في يد المولي مضمونا مجازا
لانه سبب ضمانهم **قوله** فقل جنين جرح راسه فقطعه
ففيه الغرة فكذلك في جميع النسخ التي راساها وفيها نقصان
وصوابها جرح راسه فقطع اذنه ولم يمت ففيه نصف
الدية وان قطع راسه ففيه الغرة ففيه سقط من راسه
الى راسه وهي موجودة بتمامها في الشبهة والنظائر
قال السيد المحمدي يعني تحت الغرة ان قطع قتل خروج
الما في الغرة جارية او غلام تساوي حشيتي دينار
فانه دية الجنين نصف عشرة دية المولود كما في الدخاير

ثمان

المذمات قوله بنت

فما هي التي طعنت في السنة الثامنة وثبت لبون التي نص
طعنت في الثالثة وحققة التي طعنت في الرابعة والخز
التي طعنت في الخامسة فليكون من كل منها خمس و
عشرون وهذا عذرهما وعند محمد ثلاثون حققة و
ثلاثون جذعة واربعون ثلثة في بطونها اولاده
لقوله عليه السلام الا ان قتل خطأ العهد قتل
السوط والعصي والحجر وفيه دية مغلظة مائة من الابل
اربعون من ثلثة الى بازل تمامها كل من خلفه وبه قال
الثاني واحمد في رواية ولهما ان النبي صلى الله عليه
وسلم قضى في الدية مائة من الابل ارباعا ومعلوم انه لم
يرد به الخط لانها تجب فيها خمس افعل ان المراد به مسئلة
العهد والثاني من الابل ما استكمل السنة الخامسة ويخل في
السادسة والبازل ما دخل في السنة السابعة والذكر والاني
فيه سواء والخلفه الحامل من النوق **قوله** هي الدية
المغلظة لا غير اي هذه الدية اعني شبه العهد هي التي
تجرى فيها التغليظ لا في غيرها لان الشرع ورد به وعليه
الاجماع والمقدرات لا تعترف الاسماعا اذ لا يدخل للراي
فيها فلم تغلظ بغير الابل حتى لو قضى به القاضي لا ينفذ
قضاءه لعدم التوقيف في التقدير بغير الابل **قوله**
وقالوا اي صاحبها منها اي من الانواع الثلاثة ما ذكر ومن
البقر ما يتا بقره الخ ويمكن ان يقال التقدير يجب منها ومن
البقر فمنها كما ذكر ومن البقر ما يتا بقره الخ لما روي عن جابر ان
النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الدية على مال الابل مائة من
الابل وعلى مال البقر مائتي بقرة وعلى مال الشاة الف شاة

وعلى

وعلي أهل الجبل ما بيني جلد رواء أبو داود وكل جلة ثوبان أزار
ورداء هو المختار وفي النهاية قيل في زماننا قميص وسراويل
كما في التبيين **قوله** لكن بالقسوة جزم في الأختيا
حيث قاله وكذلك وفي المشا من لما روي ابن عباس
أن نسبا عن ابن جابر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
نكسها وحبها وخرها من عنده فلقبها عرق من أمية
الضمرى فقتلها ولم يعلم بأمرها فودعها رسول الله
صلى الله عليه وسلم بئس حزين سليمان انتهى وفي
الزبدعي والمقام من دية مثل دية الذي هو الصحيح
انتهى وفي النهاية وكذلك الذي والحزبي المستامن والمسلم
سواء في استحقاق قيم احوالهم اذا وقع التعدي عليها وأما
يظهر الضعف فيما سقط من التهمة من نحو القتل والمجروح
دون الدية إلى هذا كله استلزم في المبسوط والله أعلم انتهى وفي
غمران ما عزاه إلى الجوهرة إلى النهاية عن بطريق التعدي
الله **قوله** زماره هو ما دون قصبة الأنف وهو
ما لا ن منه والاربية طرف الأنف كذا في المغرب **قوله**
وهذا ساقط من نسخ الشرح إشارة إلى قوله أن منع النطق
لكذلك قوله اداء أكثر الحروف ساقط من الشرح **قوله**
الجفن أو الهذب الجفن الحرف الذي يغطي الأمدار والاهب
الشعر النابت على الأختان **قوله** على دية النفس
بثلاثة أختاسها لأن الإنسان له اثنتان وثلاثون سنا
عشرون جسداً وأربعة أنياب وأربع ثنايا وأربع ضواحي
فاذا وجب في الواحدة نصف عشر الدية يجب في الكل دية
وثلاثة أختاس الدية وذلك ستة عشر ألف درهم كذا
في الزبدعي قوله وذلك لأن ستة عشر الفاهدية كاملة

عشره الاذ درهم وخمسة دية ستة الاذ درهم لانها خمس
 الف التي هي المدة الكاملة فثبتت بمائة زاد على الدية
 ثلاثة انما شتمها فالحق في الميع نقلها عن سحر العجاوي فتجب
 في السنة الاولى ثلث الدية ثلث من الدية الكاملة
 وثلاث من ثلثة اخماس الدية وفي السنة الثانية
 ثلث الدية وما بقي من ثلثة اخماس في السنة
 الثالثة ثلث الدية وما بقي من ثلثة اخماس
 الكاملة انتهى وذكر في الاصل والمبسوط والمحيط وقار
 في السنة الاولى ستة الاف وستة مائة وستون
 وثلثان وفي السنة الثانية ستة الاف وفي السنة الثالثة
 ثلاثة الاف وثلث مائة وثلثون وثلاث مائة
قوله وج فالاكوسج اهلان اسنان الكوسج
 ثمانية وعشرون فجب اربعة عشر الفا لاسنانه
قوله ولغيره دية ونصف ايلع الكوسج دية ونصف
 ان كانت اسنانه ثلثين فانبأذ التلغها كلها فغلبت خمسة
 عشر الف درهم وهي دية ونصف اودية وثلاثة اواخر
 دية اذا كان اسنانه اثنين وثلاثين اودية واربعين
 اخماس ان كانت اسنانه ستا وثلثين قال في القميصا
 اعلم ان من الناس من له نواجذ اربعة فتكون اسنانه
 سلتا وثلثين كما في الرضاي وغيره وان اسنان الكوسج
 ثمانية وعشرون كما قال ابو حنيفة وهذه عالامة يعرف
 بها كذا النماية انتهى في معراج الدراية حكى ان امرأة
 قالت لزوجها يا كوسج فقال ان كنت كوسجا فانت طالق
 سئل ابو حنيفة عن ذلك فقال بعد اسنانه ان كانت
 ثمانية وعشرين فهو كوسج **قوله** وكذا الوسيلس بوله

وهو ما بقي من
 م

اي سال بوله بضرية ضرا حتى لا يستمسك القاموس
 هو سلس البول لا يستمسك **قوله** كالاذن الشاخص
 هو الطرش هكذا في النسخ وظاهره انه تفسير للاذن
 الشاخص ولا وجه له فان الشاخصه معناها المرتفعة
 قال في العناية في الاذنين الشاخصتين اي المرتفعتين
 وصفها لم يرفع ارادة السمع انتهى يعني وصفه لاذن
 بالشاخصه لئلا يتوهم ان المراد بهما السمع فالصواب
 فواطر شراي اصم وهي جملة حالته اي كالثلاث لاذن
 الشاخصه والحال انها لا تسمع لها اخترازا عن اذنه
 انفسا وهي ذات سمع فانه يجب فيها الدية لاحكومة
 عدل او الصواب من الاطراش وهو اظهر معنى واقل
 تكلفا فلترجع النسخ **فصل في الشجاج قوله**
 وما يكون بغيرها فخر اذ لك الحكم مترتب على الحقيقة في
 الصحيح حتى لو تحققت في غيرها كالسياق والصد رجب
 حكومة عدل دكن منكن وفي المجتبى ثم هذه الشجاج
 تختص بالرأس والوجه وحالات في غيرها يسمى جراحة
 ربهما حكومة عدل واما الحيان ففيل ليسا من الوجه
 ربه قال مالك رحمه الله تعالى حتى لو وجدتهما فيه
 ارش مقدرا لا يجب ذلك وعندنا هما من الوجه لا تضاهي
 به حتى لو وجدتهما الموضحة والهاشمة والنقلة يجب
 الارش المقدر وقالوا في الجائفة تختص بالجوف جوف الار
 او جوف البطن ولا يكون جائفة الاعلى الصدر او البطن
 او الظهر والجنب كذا في النسخ واستفيدة من ان الضمير في قوله
 وفيها حكومة عدل راجع الى الجراحة لا الى الشجاج وفي
 الزيلعي وهذه الشجاج تختص بالرأس والوجه لفة

س

وما كان في غيرها يسمى حراجه فهذا هو حقيقة الحكم
مرتبة على الحقيقة فالأجيب بالجراحة ما يجب بالشيء من
المقدرة لأن المقدرة بالنقل وهو المأور في السجاج
وهو يختص بالراس والوجه فتخص الحكم المقدرة بها
ولا يجوز الحاق الجراحة بها ذلالة ولا قياسا لأنها
ليست في معناها في الشئ انتهى **قوله** أي تجزئ
ولا تجزئ الدم مأخوذة من حرص القصار الثوب
أي شقة في الدق كذا في الزيلعي **قوله** التي تأخذ
في اللحم فتقطع كله ثم تتألم بعد ذلك أي يلتئم وينال
سميت بذلك تفاولا على ما يؤلف اليه كذا في التبيين
قوله لو غير صلح أقول ذكره التبيين في طريق
التبادر حيث قال عند قوله وفي الموضع خطأ نصف
عشر الدية المتبادر أن يكون السجوج غيرا صلح
والأففة الحكومة لأن جلده انقص رتبة من غيره
كما في الذخيرة انتهى وفي شرح ممكن في الموضع نصف
عشر الدية أن كان خطأ وان كان عمدا يجب القصاص
قوله لأنها إذا انفذت أي إذا نفذت إلى الجانب الآخر
صارت جائفتين فثبت ثلثا الدية لما روي عن أبي بكر
الصديق رضي الله عنه أنه حكم في جائفة نفذت إلى الجانب
الأخر بثلثي الدية ولأنها إذا نفذت صارت جائفتين ما
يجب في كل واحدة منهما الثلث وهي تكون في الراس
والجفن بخلاف سائر الحاج حيث لا يكون إلا في الراس
والوجه كذا في التبيين **قوله** فقد التفاوت بين
القيمتين في الجز من الدية أي قوله من الدية متعلق
بالتفاوت أي التفاوت من مقدار الدية نظر إلى القيتين هي

حكمة

حكمة عدل قال في صدر الشريعة يفرض أن هذا الحر
بعد وقته بالأثر الف درهم ومع هذا الأثر
شعائرية درهم فالتفاوت بينهما مائة درهم وهو عشر
الالف فيؤخذ هذا التفاوت من الدية وهي عشرة
الاف درهم فعشرة الف درهم فهي حكومة العدل
انتهى وكان الكرخي يقول ما ذكره الطحاوي ليس
بصحيح لأنه لو اعتبر بذلك الطريق ربما يكون نقصان
القيمة أكثر من نصف عشر الدية فنؤدى إلى است
يوجب في هذه الحاج وهو دون الموضع أكثر مما
أوجب الشرع في الموضع وأنه محال بل الصحيح الاعتبار
بالمقدار كذا في المحر وفي التبيين وقال شيخ الإسلام
قوله الكرخي أصح لأن عليا رضي الله عنه اعتبره
بهذا الطريق فهو قطع طرف لسانه على ما بيناه من قبل
انتهى **قوله** فلا انفاد إجماعا أي لانعدام القصاص فيه
ولا وجه لذكر الفاء في قوله لانعدامه ونص عبارة الشرح لا
قال في الجوهر ذكر محمد في الأصل وهو ظاهر الرواية أن ما
قبل الموضع فيه القصاص إلا في السجاق فإنه لا قصاص فيه
إجماعا لعدم المماثلة لأنه لا يقدر أن يشقه حتى ينتهي
إلى جلده رقيقة فوق العظم وإنما خصه لما دون الموضع
بالحكم احترازاً عما فوقها كالأشمة والمنقلة لأنه لا قصاص
فيه إجماعا انتهى **قوله** فيقدر النقصان يؤخذ من
جملة الدية التي يعني يقوم مضروب البدن مضروبا بدنه
ثم يقوم صحتها في نظر إلى النقصان فإن كان ثلث القيمة
فالنقصان ثلث الدية وإن كان الثلثين فالنقصان من الدية
ثلثان **قوله** ودخل أرش موضحة فذهب عقله أو شعر

رأسه دخل ارش الموضحة في دية العقل ودية الشعر لان فوات
 العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء اذ لا ينتفع بدونه
 فصار بالنسبة الى سائر الاعضاء كالنفس فيدخل ارش
 الموضحة فيها كما في النفس وارش الموضحة يجب بفوات
 جزء من الشعر حتى لو ثبت لسقط ويجب الدية بفوات
 كل الشعر وقد تعلق بسبب واختل وهو فوات الشعر
 فيدخل الجزء في الجمل في الجمل فصار كما اذا قطع اصبع رجل
 فسلت يده كلها فيأصله ان الجناية متى وقعت على
 عضو واحد فالتفت شيئين وارش احدهما الكر دخل
 الاقل منه ولا فرق في هذا بين ان تكون الجناية عمدا او خطأ
 كذا في التبيين **قوله** ولا قودان ذهبت عنه يعنى
 ان شدة عمدا او موضحة فذهبت عنه لاقود في الموضحة
 العينين هذا عند الامام ابي حنيفة ربح وقال ابي القاسم
 في الموضحة والدية في العينين **قوله** ولا يقطع اصبع
 شل جارة اي لا قود يقطع اصبع شل جارتها بسبب قطعها
 بل يجب ارش كل واحد منهما كما لا قال في التبيين والعيني
 عندنا اذا قطع اصبعنا فسلت اخرى بحسبها يقتصر الاولى
 ويجب الارش للاخرى وعنده لما لم يجب القصاص في العضوة
 يجب ارش كل واحد منهما كاملا انتهى **قوله** ولا اصبع
 قطع مفصله اي لا قود بسبب اصبع قطع مفصله الاعلى فسل
 الى فقوله اصبع معطوف على قطع في قوله ولا يقطع على
 اصبع **قوله** فسل ما بقي يعنى سواء كانت الاصابع
 كلها شلت او شلت كل اليد فلا قود بالاجماع قال
 ملاسكينه وينبغي ان تجب الدية في الفصل الاعلى وفيما
 بقي حكمه عدل انتهى وقال الزيلعي وان كان عضوا

واحدا بان قطع الاصبع من الفصل الاعلى فسل ما بقي منها كقطع
 ارش واحد ان لم ينتفع بما بقي وان كان ينتفع به يجب
 دية القطوع ويجب حكمه عدل في الباقي بالاجماع انتهى
 وفي الشرع لا يلية في النهاية عن شرح الطحاوي اذا قطع من
 اصبع مفصل واحد فسل الباقي من الاصبع او الكف يجب
 القصاص ولكن يجب الدية فيما شل منه ان كان اصبعاً فدية
 الاصبع وان كان كفاً فدية الكف وهذا بالاجماع انتهى
 وقال في غاية البيان واجمعوا انه لو قطع مفصلاً من اصبع
 فسل الباقي او قطع الاصابع فسلت الكف فانه يجب
 في الكل الارش ويجب في كل جناية واحدة فقود صاحب
 الدرر بك دية الفصل فقط ان لم ينتفع بما بقي والحكومة
 في ما بقي ان انتفع به لا يستقيم انتهى **قوله** فقود
 الدرر بك الا لا شئ عليه قال في الدرر يجب كل دية كذا
 في الكافي اذا فوات منفعة المصنع والا فلو كان السن متأثراً
 حال التكملة يجب الدية ايضا اي كما في الوجه الاول والا فلا
 شئ وعلى هذا لا يبقى كلام الكافي على طلاقه انتهى اقول اراد
 بالوجه الاول ما اذا فوات منفعة المصنع باحضار او
 اضرار او اسوداد بعد الضرب وقال الزيلعي ولو اسودت
 بالضرب او احترت او اخضرت يجب الارش كله لزوال الجمال
 ولا يجب فيه القصاص لما قلنا فوجب في الاسوداد وبخونه
 كمال الارش ولم يفرق بين سن وسن وتما لولا ينبغي ان
 ينصل بين الضاربين التي لا ترى وبين العوارض التي ترى يجب
 في الاول حكومة عدل ان بقيت منفعة المصنع وان
 فاته يجب الارش كله وفي الثاني يجب الارش كله ما كان
 لقوات الجمال وان اضررت بغيرها حكوه عدل انتهى

وبه تحرير ان قول الله لا شيء غير مستقيم لان قول
 فلا شيء يدل على انه لو كان مما لا يرى لاحتجاجة ولا
 حكومة عدله وقد صرح الذي يلحق انه اذا كان
 مما لا يرى يجب فيه حكومة عدله فليثبت **قوله**
 على ما افاد بينه اي على من اقتضى بينه بان قوله
 رجل من رجل فاقيد اي اقتصر القالع ثم ثبت
 سن الاول المقضى له يجب على المقضى انه ارش
 من المقصر منه وهو خمسة درهم لانه بين انه
 استوفى بغير حق لان الموجب فيها المنة ولم
 يفسد حينئذ ثبت مكانها اخرى فابعدت الجنابة
 وتهد استتاني حولا بالاجماع وكان يلحق ان
 ينظر التماس في مثل ذلك القصاص الا ان في اعقاب
 ذلك تضيق الحقوق فاكفينا بالحول لانه ثبت فيه
 ظاهرا فاذا مضى الحول ولم يثبت قضينا بالقصاص واذا
 ثبت تبين انا اخطانا فيه والاستغناء كان بغير حق الا
 انه لا يجب القصاص للشبهة في المال كذا في الهداية
قوله ونبت عليها اللهم اي فعلى القالع كمال الارش
 لان هذا لا يعقده به اذا العراوق لا تقود كذا قاله الزيلعي
 وفيه نقلا عن النهاية قال شيخ الاسلام هذا الام
 تعد الى حالها الاولى بعد النبات في المنفعة والجمال واما
 اذا عاد ففلا شيء عليه كما لو ثبت انتم وفي الملتقى
 قال في هذه الصورة لا يسقط ارشها اجماعا قال
 شارح لان ثبتت الم لا اعتبار له لان الفرق لا تقود
 انتهى **قوله** ولا يقال د جرح الابعدي ربه قال في
 الهداية لقوله عليه الصلوة والسلام يستاني في الجراحات

سنة قال مخرج احاديث الهداية الشهيرة بالترجمة في
 البيهقي عن جابر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقاس
 الجراحات ثم يستاني بها سنة ثم يقضى فيها بقدر ما انتهت
 اليه وله عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب عن ابيه
 عن جده ان رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته فجا
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله افدى
 فقال حتى تبرأ الخا اليه فقال اقدني فاقداه ثم جاء اليه فقال
 يا رسول الله قد عرجت قال قد نهيتك فقصيتني فابعدك
 الله ويطلع عرجك ثم روى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يقص من جرح حتى يبرأ صاحبه قال الحازمي روي
 عن ابن جريح من عرج وجهه فان صح سماعة من عرجه فهو
 حديث حسن وحديث جابر روي عنه من عرجه واذا
 جمعت هذه الطرق قوي الاحتجاج بها انتهى ومعنى
 يستاني ينتظر **قوله** والافني ماله ويرقاه في التبع
 النون العجم ففني ماله كذا في الخلاصة وسياتي في كتاب المعقل
 انه الختار انتهى **فصل الجنائين قوله**
 خرج الامة والبهمة الظاهر خرجت بالثابت الابنا ويل
 الامة بالشخص **قوله** ففيه الغرة بضم الغين المعجمة وفيه
 الرا الهمة المشددة عبارة عن خمسة درهم ههنا واما
 سمي الغرة غرة لانها اقل المقادير في الديار واقل الشيء اوله
 واقل الشيء اوله في الوجود ويسمى غرة بمحض الاوليه
 ولهذا يسمى الاول الشبر غرة ويسمى وجه الانسان غرة
 لانه اول شيء يظهر منه **قوله** كيف لم يذكره اي قوله
 ففيه الغرة على العاقلة وما وقع في بعض نسخ الشرح من
 ذكره متناهي من تصريف الكتاب **قوله** او زوجته

هكذا ذكره القهستاني حيث قال ومن ضرب ولوزوما
 بطن امرأة ولوز وجته بخمرة خمسمائة درهم حقيقة
 او حكما كما اذا كانت فرسا او امة او عبدا قيمته تلك
 فأي اذى اجبر على القبول وفيه شارة الى أنه لا يجب
 به الكفارة كما في الذخيرة وفي رواية يجب كما في العماري
قوله ولما فعله صلى الله عليه وسلم كان من قبيل
 اطلاق الفعل على القول لانه اراد به ما روي عن محمد بن الحسن
 انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالفرقة
 على العاقلة في سنة **قوله** فدية فقط أي فدية للام
 فقط لان موت الام سبب لموته فظاهره الان حياته بجوار
 وتنفسه بنفسها فيجتنق بموتهما فلا يكون في معنى ما ورد
 به النص اذا احتمل فيه اقل فلا يضمن بالثبوت **قوله**
 وظاهره تعدد الدية ولم اره أي ظاهر هذا القول ان
 الام اذا القت الجنين فانا لان الجزاء يعود بتعدد
 الجنائيات انتهى **قوله** وان القته حيا بعد ما ماتت يجب الم
 ينبغي زيادة قوله فمات بعد قوله ماتت ليظهر وجه الدية
 قال في الدرروديتان اذا القت حيا فمات دية للام ودية
 للجنين لانه قتلهما وقوله ان القت حيا أي ان القته الام
 الميتة جنينا حيا فمات **قوله** نصف عشر قيمته لو حيا
 بيا أن لكيفية القيمة يعوجب نصف عشر قيمة الجنين الذي
 حال كونه حيا لا ميتا لانه لا قيمة له فقوله لو انني لم يسم
 قوله لو حيا كما ينبغي من ظاهر العبارة فالعبارة الظاهر
 في التقابل عبارة الكثر حيث قال وفي جنين الامة لو
 ذكر نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو
 انني انقي ثم رأت حاشية خير الدين الرمي على المدح فقال

فنها

لما قوله لو حيا راجع الى قيمة اذ وضع المسئلة فيها لو
 لقته ميتا واما لو القته حيا فمات من ضربه فعليه قيمة
 النفا ما بلغ ولا يضمن نقصان الام اذا كان بقيمته
 رفا ولا يجب عليه تمام ذلك ولا بد من زيادة قيد هنا
 وهو ان يقال وفي جنين الامة المتى لا تحبل من مولاها
 ولا من المغرور ونصف عشر قيمته الخ فاما اذا احبلت
 مولاها او من المغرور رفعت الفرة ذكر الاواني كما
 نص عليه في التنازع خا منة نقلا عن الشيخنا في وفيها نقلا
 عن المخطوط وقد ذكرنا على قول ابن حنبل ومحمد بن قيس
 الجنين بعد انفصاله ميتا على لونه وهيئته لو كانت
 فيظهر كم قيمته بهذا لو كانت حيا فاذا ظهر قيمة الكل
 بعد هذا ان كان ذكر يجب عشر قيمته ولو ضاع الجنين
 ولم يمكن تقويمه باعتبار لونه وهيئته على تقدير
 كونه حيا ووقع التنازع في قيمته بين الضارب وبين
 بولي الامة المضرورة كانت القولة قول الضارب وهذا
 كمن قتل عبدا خطأ ولم يشاهده القاصي قبل قتله حتى
 عجز عن تقويمه باعتبار حاله وهيئته لو كان حيا ووقع
 المنازعة بين صاحب القتل والقاتل جعل القولة قول
 القاتل مع اليقين كذا ما انتهى **قوله** ولا يلزم زيادة
 الا اني جواب لسؤاله مقدار وهو ان يقال يجب ان يكون
 الواجب في الا اني اكثر من الواجب في الذكر وحاصل
 الجواب ان في العادة قيمة الغلام تزيد على قيمة الجارية
 كذا في صدر الشريعة اقول لعله كان ذلك في زمنهم
 او بلادهم واما في زماننا فقيم الجوارا اكثر من قيم الغلام
قوله وقال ابو يوسف فيه نقصانها من مولاها

وعند أبي يوسف يجب النقصان لو انقصت الام بالقائمها
كما في البهائم فانه الضمان في قتل الرقيق ضمان مال غيره
انتهى **قوله** ويجب دية وهو رواية عننا كذا نقله
الغني في شرح الكفر **قوله** وان فعلت فبعتك
الضمير راجع الى ام الولد فما في بعض النسخ من تدن
الصبي غلط ففي الزملي ولو فعلت ام الولد ذلك بنفسه
حتى استقطت ولا شيء عليها ما لم تستحق الاستحالة و
جواب الذين على المملوك لولا له ولو استحققت وجب
للمولى غيرة لانه تبين انه ليس بمالك لها انه مغرور ووفاء
المغرور هو الاصل وهي متعذرة بذلك الفعل وضارت
قاتلة للمعين تحت الغيرة له ويقال للمستحق ان شئت
سلم الجارية وان شئت افردها لانه الحكم في جناية المملوك
انتهى **باب ما يحدث الرجل في الطريق**
قوله او جرحه في العيني هو الممر على العلق وهو مثل
الرف وقيل هي الخشية الموضوع على جداري السطحين
ليتمكن من المرور وقيل هو الذي يعمل قدام الطاقة
لتوضع عليه كيزان ونحوها انتهى بضم عبارة العيني وفي
المغرب الجرس من دجيل واختلف فيه فقيل البرج وقيل
ما يركب في الحائط وعن الزدوي جزع يخرج هذا الانسان
من الحائط لينبني عليه وهذا مما لم اجد في الاصول انتهى
قوله او عما في الدرر بضم العين الكرية والمراد هنا
اختناق من هوى البر انتهى وفي حاشيتها وبالفتح كذا
النفس باخوذ من الحر انتهى وفي النهاية لا يضمن ان مات
جوعا او غما ولو بسبب ابتعاث العفونة من البر وهذا
عنده واما عند أبي يوسف فقد ضمن بالغم لا غير وعنده

كذا في القهستان **قوله** بخلاف الحائط المائل قال
الزملي الحائط المائل اذا طاعه بعد الاشهاد عليه ثم سقط في
ملك المشتري على انفسه لا يضمن البائع ولا المشتري
لان المشتري لم يشهد عليه وهو شرط في الحائط المائل
وفي حق البائع قد بطل الاشهاد الاول لكان المالك شرط
لعمه الاشهاد فسطح بخروجه عن ملكه لانه يتمكن
من نقص ملك الغرض فيما ضمن فيه انما يضمن باشغال
هواه الطريق لا باعتبار الملك والاشغال باق بعد البيع
فيضمن الا ترى ان ذلك الاشغال لو حصل من غير مالك
كالسباح والمستهجير والغاصب يضمن وفي الحائط لا يضمن
غير المالك انتهى **قوله** سقط منه ردا وليس عليه الجار
والجار مستعلق بسقط لا باليسه ثم لا بد من تقدير ما
بعد قوله عليه وهو قوله فعطبت به ليظهر المقصود
اي فسقط على انسان فعطبت به لم يضمن قال في الهداية
وان كان ردا قد ليسه فسقط فعطبت به انسان لم يضمن
انتهى **قوله** والحاصل ان الجالس للصلاة الى قال الزملي
وان جلس في المسجد فعطبت به احد ضمن ان كان لا يضمن
على كل حال ولو كان جالسا لقراءة القرآن او للتعليم او
الصلاة او نام فيه في الصلاة او في غيرها او تفرقه او تعذبه
للمدعي فهو على هذا الاختلاف وقيل لا يضمن بالاخلاف
وصلاة التطوع كالفرص بالاجماع وذكر صدر الاسلام ان
الاظهر ما قاله لان الجلوس من ضرورات الصلاة فيكون
لحقها لان ما ثبت ضرورة لشيء يكون حكمه حكمه وذكر
شس لامة ان الصحيح من مذهب ابي حنيفة الجالس لا ينظر
الصلاة لا يضمن واما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص

بالمجهد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر الفقه
ابو جعفر في كشف الغوامض سمعت ابا بكر يقول ان جسد لقراءة
القرآن او معتكفا لا يضمن بالاجتماع وذكر في الاسلام
والصدر الشهيد انه ان جلس الحديث يضمن بالاجتماع
ذكر في الذخيرة انه اذا تعد فيه الحديث او نام او قام فيه
لغير الصلاة او متر فيه ما راى من عنده وقال لا يضمن وان
تعد للعبادة كانتظار الصلاة او الاعتكاف او قراءة
القرآن او التدريس او للذكر اختلف المتأخرون فيه على قوله
فقال بعضهم يضمن واليه ذهب ابو بكر الرازي وقال بعضهم
لا يضمن واليه ذهب ابو عبد الله الجرجاني حكوا ذلك كله في
النهاية انتهى وقال الشرنبلالي وقال انه يلحق وصاحب البرهان
الصحيح عن ابن حنيفة كقولهما انه لا ضمان على المتأمل للصلاة نص
عليه شمس الائمة السرخسي في الجامع الصغير انتهى **قوله**
ولو قال الامر بطول وليس لي حق الحفر الاولي ان يقول هو فناء
داري بد مالي الى ما فوق ما مر جوابه قال الحموي في شرح الكفر
ولو قال ذافناي وليس لي فيه حق في حفره تخفروا ضمونا
ما تلف به فمات لا استحسننا لان كونه فناء به بمنزلة كونه
بذلك لتصرفه بالقاء طين وخطب وربط دابة وبناء دكان
فكفي ذلك لفعل الفعل الله قال شيخنا ان كانت الطريق معروفا
للعمامة ضمونا مطلقا فان قيل قوله ليس فيه حق الحفر
بخالف هذا الظاهر وهو صريح فلا يعتبر معه الدلالة لمقابلة
اجيب بان قوله ليس لي فيه حق الحفر محتمل ان مراده ليس له ذلك
في القدم وهو كذا لفظ الميسر فيكون الصريح مشترك الدلالة
فلا يعارض الدلالة كذا في النهاية اهله من الدراية وبحث فيه
بعض المحققين بان كلمة ليس نفى مضمون الجملة حال الاعتكاف

بدل الظاهر انه خطأ من كاتبه
والصواب هو فناء داري

الحاجة

الحاجة كما قرر في محله في لا يحتمل قوله المذكور عن نفى حق الحفر عمدا
واما عند بعض النجاة فكله ليس وان كانت للنفي مطلقا
الا ان معناه ان مضمون الجملة اذا قيد بزمان من
الزمنه وهو على قيد به واما اذا لم يقيد بزمان من
الزمنة فيعمل على الحال كما يحل الاجاب عليه في يجوز
قام كذا حقيقة الاندلسي واستحسنه الرضوي وفيما وقع
في مسألة الكتاب لم يقيد بزمان فيعمل على الحال قطعا
فلم يكن مشترك الدلالة ثم اقول الحق عندي في الجواب
انه يقال يحتمل ان يكون المراد بذلك ليس لي على الاختصاص
حق الحفر فيه علي ان يكون الام في لي للاختصاص فيجوز
ان يكون فناء داره حق عامة المسلمين او مشتركيات
كان في سكة غيرنا فذرة فالأخالف الظاهر من انظر
ما يده فيه بالتصرف اذ يجوز لكل احد التصرف في حق العامة
بشرط السلامة انتهى **قوله** على رواية صاحب
المتقى نص بما وثقه وان قال هو فناءي وليس لي فيه حق
الحفر فالصمان على الاخير قبا ساء على المتأخر استحسننا
انتهى فقد قدم القياس واخر الاستحسان وقد قال
في صدر الكتاب وقد مر من اقاويلهم ما هو الاجم واخر
غيره **قوله** ويؤخذ منه جواب حادثة الخ قال
الشيخ حر الدين الرملي اقول الظاهر ان صاحب الجوهره
قاله تقوما لا انه نقل المذهب ولا يخفى فساد ما تفقه اد الباع
بتقيد بشرط السلامة وكيف يصح مع تعليلهم المسئلة بانه
فات عن جنائيه اجماعه فهذا صريح مع تعليلهم المسئلة
في انه مبصرة لا تسبج وفيما لم يشر لا ينظر الى كون الفعل في ملكه

ص

اي ويؤخذ من كلام الجوهره
هذا الوجه في الطريق ولو ملك
المتأخر في جوان حادثة الخ

انتهى **قول** انتهى **قوله** لو المورثة اي ولو كانت الشرا
المورثة فموت منسوب على ان خبر لكانت المحذوفة
قوله وان لم يشهد ظاهره انه معارض لقوله
ولا ضمان الا لا يشهد على ثلاثة اشياء الى ان يحارب عنه
بانه معناه ان المطلب صحيح وان لم يشهد قاله في
المطلب في الشرط طلبه النقض فيه وفي الاشهاد
وانما ذكر الاشهاد لانه يمكن ان يشهد عنه حجوه
او حجودها فلهذا كان من باب الاحتياط كالاشهاد
على طلب النقض لا على تيسيل الشرط لضميمة الطلب
كفقد التكاثر انتهى **قوله** ولو قتل النقض
اي قتل بعض الشتر في المبيع اي لاضافة عليه سواء
سقط قبل قبض المشتري الدار او بعد فروج
الموهرة شرط ان يكون بعد القبض حيث قال
وايوناع الاول فاما ما اشهد عليه وقضيه المقتدر
بذلك من ضمانه انتهى وفي الحاوي المقدسي واذا
اشهد على ما لم يحفظ المالك بالانقضاء ثم
خرج المالك فله ان يبيع او غيره من اهل الاشهاد
والنقد حتى لو عاد الى ملكه فمستقطعة يمكن
النقض او قبضه لا يمنعه عليه الضمان بذلك الاشهاد
انتهى **قوله** كذا في اخراج الجناح وهو خراج
المحذوف من الجوار الى الطريق والبناء عليه **قوله**
خارجا حرم فيها بغير ابي قحطه ضمن ثلثي القيمة لا بد
من تعيينه له لغيره الذي يشركه والا لا يضمن
شما قاله في الترمذي شرح المكنون للمصنف في الجوار والدار
بمن كالمئة حفر اهلهم وضربا بغير اذن شريكه

او بني

اربي حايطا بالا اذ من شريكه فقطب به ضمن اعني ثلثي الدية
عند الامام وضمننا نصفها انتهى **قوله** حتى يضمن
رب القاتل الثاني ايضا اذ الوضع فعند فصار كانه القاه
عليه به والشرط الا يشهد اذ عليه فيه فلهذا الثاني
ضا فالنكاح الاول فيجب عليه تغريب الطريق عن القاتل ايضا
ناذالم يفرغ صار جانيا في حايط لم يوجد منه القاتل واما
فعل كالفاء على ترك النقض استحضارنا فظهر ذلك في حق
القاتل الاول دون الثاني فلم يكن سقوط القاتل الاول
في حق الثاني بعد فلا يجب عليه التغريب عنه كذا في المنع
قوله قبل ان يري اي قبل ان يضمن من الوهي
وهو الضعف ومنه خبر واره **قوله** لا يضمن
مملوكة غنما له ولو اوجبه مملوكة لغيره ولو قتل مملوكة
رجلا عتدا فزنا بها المولى عدل المولى وان لم يذبح الشبهة
لان من العدا ومن قال لا يوجب ولا يملكها من غير ضمان
مولاها ان شأوان شأ قتلها فصار ثبوت ذلك مستحتم في
درء الحد انتهى فانظر الى ما في الولو الجحيم والى ما في الرخ
فان مدارك ليل الولو الجحيم على الشهادة بناء على قول
بعض الحكماء انه ولا يملكها لولاها صارت مملوكة
والظاهر ان من غير علمه لغيره وادله المخرج منها
على صيرورتها مملوكة لغيره ففرق بين كونه له ولا
الملك وبين كونه صارت مملوكة لغيره بينه وبين
والا يضمن فلهذا من قبله والجهل به على الحق فيقول ما به الجملات
كلام الشارح قبل مراجعته الولو الجحيم لانه غير مستطاع
مراجعتها فظهر عدم انقطاعه **قوله** في الجناية
البريعة والجناية عليه **قوله** اذ لم يذبح فيه الكبر

المقصود بالعلم اي اذا عرفت بنفسها وفي الدرر على عرفت
مقدم استلزامها انتهى **قوله** او صدمت يقال
اضطرم الفارسان اذا ضربا احدهما الآخر بنفسه
كما في الدرر وفي شرح الكثر ضربا احدهما الآخر بنفسه
خطا لا لعدم **قوله** وما نجت روحها في المغرب
نفي عدم الدابة صيرتة بخلافها انتهى **قوله**
وطي بجير من رجا لالهية منصوب على انه مفعول
يضمن المقدر وفاعل يضمن ضمير راجع الى سابق
وقايد باعتبار كل واحد منها **قوله** وضمنا ما قد
اي يضمن السطيق والقائد معا هو قد ام السطيق لا ما ظنه
لان القايده لا يقود ما خلفه السابق لان قصاص الزمام و
السابق يسوقه ما هو قدامه **قوله** دور الكلب وسطا
اي وجل راكب وسط القطار على بعير لا يسوق منها شيئا
يضمن ما اتلفه من كونه فقط لا ما اتلفه ما خلفه او قد انه
الا اذا كان اخذ ابرز ما من خلفه فتضمنه ما اتلفه **قوله**
ورجعوا على عاقلة الرباط لان الرباط او فقم في هذه العلة
قال صير رائد رعية اقول يضمن لان يكون في مال الرباط
لان الرباط او فقم في خسرات المال وهذا مما لا يتحمل
العاقلة انتهى قال المص قلت و يمكن ان يجاب عن عذرات
الرباط لما كان كذلك وجبت الدية على قتلته والله
علم فان قلت ان كل واحد منهما مسبب فكان ينبغي
ان يجبه الضمان على القايده والرباط لا يتصل بالتلف
بدون الرباط فيجب عليه الضمان وحده ثم يرجع
به عليه انتهى **قوله** لقوده بل لا ذن اي القود والقائد
بلا ان الرباط لا صريحا ولا دلاله فلا يرجع بما لحقه على

احد غاية الامر ان يقال انه متعدد بالربط والابقاف على
الطريق لكن زال ذلك بالقود فصار كما اذا وضع حجرا
وحق له غيره **قوله** والمراد بالدية الكلب الاوحيه
المراد بالدية الكلب لانه المذكور في هذا المتن والكثر
والزليلي نقلا عن النهاية **قوله** ولم يكن سابقا له
فيه هذا القدر ولم يقيد الطرية لان بدنه لا احتمال
السوق فسوقه وعذره سواء فلا يضمن مطلقا **قوله**
او شاة قصاص تركيب اضافي والمراد منه شاة قصده
قوله وفي عينها بصيف التشية اي في فقي عينها
رهبان الحمار **قوله** وقايده الاضافة الى يعني اضاف
البقر والخزور ولم يصف الحمار والبغل فاذا به ان كونه
بعد العلم وعدم كونه سواء في الحكم وقال في المنح وانما وضع
المسئلة في بقر الحمار وجزور لئلا يتوهم انها لكونها
بعد العلم يكون حكمها حكم الشاة بل سواء كما ناهى بعد عين
له او الحمار والركوب فقيه ربع القيمة كما في الذي لا يוכל
لحمه كالبغل والحمار **قوله** والعرق ناقص منها من ان البقر
ويابعد العمل وان الشاة لحم وهو لم يذكر صريحا لانه
وقال ابن كمال لئلا يمكن اقامة العمل بأربعة اعين فيجب الربيع
بقوات احد ها وقال الشافعي يجب النقصان قلنا في الشاة
المقصود العلم انتهى ويبر علم انه لا يرد عليه قوله لكن يرد عليه
فليتأمل **قوله** ويمكن حمل التلف الى قوله على الادعي
التلف بصيغة اسم المفعول وقوله على الادعي متعلق بقوله
حمل ونص عبارة الزيلعي ولو كانت لرجل كلب عقور يؤذ
من مرتبه فلا هذا البلد ان يقتلوه وان اتلف شيئا يجب على
صاحبه الضمان ان كانت تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا

عليه كالحايض المائل انتهى وحاصل توجيهه ان شيئا عام يخص
بالأدمى **باب جنابة المملوك والجنابة**
عليه قوله لو محلا والا فقيمة واحدة معناه
ان جنابة العبد لا يوجب الادفع رقبته اذا كانت
محلا للدفع بان كانت قنا وهو الذي لم ينعقد له
شي من اسباب الحرية كالتدبير وامومة الولد والكماء
سواء كانت الجنابة واحدة أو أكثر لا يوجب الادفع
رقبته اذا كانت الجنابة في النفس موجبة للمال والا
فقيمة واحدة اي ان لم يكن محلا للدفع بان انعقد له
شي مما ذكرنا ولا يزداد عليها وان تكررت الجنابة **قوله**
ولو فدي العن ثم جنى اه اي لو دفع المولى الفداء عن
قنه ثم جنى بخير المولى بين الوقع والفداء كالجنابة الاولى
وكذا كل جنى ثم وقع **قوله** لكن تقدم ان الدفع اه
اي قدم شيئا من الجمع ان الدفع هو الواجب الاصل
لكن ليس في لفظ الكتاب اي القدروري دلالة عليه و
الظاهر ان هذه الجملة اعتراض منه على شارح الجمع
وانه اعلم اقوله فخص عليه في الهداية حيث قال عن ان
الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح انتهى **قوله**
كبيعه اي ان علم بالجنابة غرم الارش فقط كما لزمه الار
فقط في بيعه العبد الجناني عالما بالجنابة **قوله**
كتعلق عتقه بقتل زيدا كتعلق عتق العبد بقتل
زيد بان قال ان قتلت زيدا فانت حر او زيدا بان
قال ان ربيت لالا فانت حر او شجها بان قال ان
شجيت زيدا فانت حر **قوله** ففعل العبد ذلك اي يصير مختارا
للفداء فيغرم الارش **قوله** كما يصير فارا التشبيه في كون المعلق

في كل من المذكورات وفي الطلاق بالمرض ينزل عند وجوب
الشرط قال في الهداية ولنا انه غلق الاعتاق بالجنابة
والعلاق بالشرط ينزل عند وجود الشرط كالنكاح فصار
كما اذا اعتقه بعد الجنابة لا ترى ان من قال لامرأة ان
دخلت الدار فوالله لا اقربك بصيرانية الا يلاذ
بن وقت المدخول وكذا اذا قال لها ان مرضت فانت
طالق ثلاثا فمرضت حتى طلقت ومات من ذلك المرض
يصير فارا لانه يصير مطلقا بعد وجود المرض انتهى
قوله فمات من السراية اي فمات الحر المقطوع
يده من السراية فالعبد صالح بالجنابة وان لم يعتقه
المدفع اليه يرد عليه سيدة قال في العناية الفرق
بين ما اذا اعتق وبين ما اذا لم يعتق ان الذي لم يعتق و
سرى تبين ان الصلح اي الدفع وقع باطلاق وسماه
صلحا بنا على ما اختاره بعض المشايخ ان الموجب الاصل
هو الفداء فكان الدفع بمنزلة الصلح لسقوط موجب
الجنابة به وانما وقع باطلا لانه كان صلحا عن المال
لعدم جريان الفصل بين اطراف الاحرار والعبيد
اذا سرى تبين ان المال لم يكن واجبا وانما الواجب
هو الفصل فكان الصلح واقفا بغيره بل يعني المصالح
عنه لان الذي كان الصلح وقع عنه وهو المال قد زال
والذي وجد من القتل لم يكن وقت الصلح فيطل والمطل
لا يورث شبهة بخلاف ما اذا اعتقه لان اقراره على
الاعتاق يدل على قصده تصحيح الصلح لان الظاهر
من حال العاقل انه اذا قدم على تفرق يقصد تصحيحه
ولا صحة لهذا الصلح الا يجعله صلحا عن الجنابة وما يحدث

منها فيجعل مصلحا عند ذلك بمقتضى الاقدام على الاعتناء
 ويجعل المولى ايضا كذلك دلالة لانه لما رضى بكون العبد
 عوضا عن القليل كان بكونه عوضا عن الكثير ارضى
 ومشرط صحة الاقتضا وهو ان كان المقتضى موجودا
 وله الوض على ذلك ورضى به المولى صح فبين
 انه اذا اعتق حصل بينهما صلح جديد ابتداء واذا لم
 يعتق لم يوجد الصلح ابتداء انتهى **قوله** فيقتل
 او يعق أي في اولياء الحرب الجنايا فشا واغفوا عن
 العبد او قتلوه لبطلان الصلح **قوله** فقيمة واحدة
 لمولاه ويدفعها المولى الى الغرماء بخلاف الصورة الاولى
 فان فيها تحب قيمتان قيمة لرب الدين وقيمة لمولى
 الجناية لانه اتلف حقين حق لرب الدين وحق لمولى الجناية
 بخلاف اتلاف الاجنبي حيث تحب عليه قيمة واحدة
 حكم الملك في رقبته ثم الغرم لحق بتلك القيمة لانها ماله
 العبد والغرم مقدم في المالية على ولي الجناية لان الواجب
 ان يدفع اليه ثم يباع للغرم فكان مقدما معنى والقيمة
 هي المعنى فسلم اليه **قوله** فلا شيء للغرم عليه اي فلا
 شيء لهذا الرجل النزاع على المولى لانه لما زعم ان مولاه اعتق
 فقد اقر بان لا يستحق على المولى دفع العبد ولا الفداء
 بالارش وانما يستحق الدية على العاقلة فلا تصدق الابحجة
قوله صدق الاول وهو المعتق لانه منكر للضمان
 لانه اسنده الى حالة منافية للضمان اذ الكلام فيما اذا
 كان رقه معروفا فافصا كقول البالغ العاقل طلقت
 امراتي وانا محنوت وقد كان جنونه معروفا كما كان
 القول قوله **قوله** فلا يكون القول له بل لانها منكر

قال في الدرر لانه اقرب بسبب الضمان ثم ادعى البراءة وهي
 تنكر ان يرضى والظاهر ان القول لها مع اليقين ولما صرح
 في العناية في مسألة العبد ان القول قوله مع اليقين
 والعلة مشتركة وهو ان القول للمتكبر الا انه منكر
 للمحرمة وهي منكرة للرقبة واسد اعلم **قوله** الماله
 والغلة اي الوطى باف قات وطشك وانت امتي وقالت
 لا يل بعد العتق فيكون القول قوله وكذا الغلة باف
 قال اخذت من غلتك وانت امتي وقالت لا بعد
 العتق فيكون القول قوله لانه اسنده ذلك الى حالة
 منافية للضمان لان المولى اذا وطى امته المدبونة لا يجب
 عليه العقر وكذا لو اخذت من غلتها لا يجب عليه الضمان
قوله بعد جفريث لا يخفى ان المراد بها يسر لا يجوز
 له حفرها فانه اذا كان في موضع يجوز له حفرها فانه ح
 لا ضمان على احد **قوله** فلا شيء عليه اي على
 العبد الحافر لان جنائية العبد الخ **قوله** قيمة واحدة
 يقسم المحن عليه بالخصص قال الزيلعي فيجب عليه قيمة
 واحدة ولو مات فيها الف نفس فيقتسمونها بالخصص
 انتهى **قوله** وبقي دية الساكنين وهي دية كاملة
 لكل واحد منهما نصف الدية او يدفع نصف العبد لهما فالمولى
 مخير بينهما كذا في الزيلعي **قوله** فتم اثلاثا عولا ثلثاه لو في
 الخطاء وثلثه الساكنين من ولي العبد بطريق العدل لان
 حقهم في الدية كذلك فنضرب وليا الخطاء بعشرة الاف
 ويضرب غير العاقي من ولي العبد بخمسة الاف وهذا عند
 ابن حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد في
 ارباعا بطريق المنازعة ثلاثة ارباع لو في الخطاء وربعة

غير العا في من ولي العبد لانه نصف سلم لولي الخطاء
 بالانزاع واستوت منارعتهم في النصف الاخر فينصف
 قلهذا يقسم ارباعا واصلا ما قاله الامام ابو حنيفة التركة
 المستغرقة بالديون فنضرب هذات بالكل وذلك بالنظر
 اي اذا اجتمعت الديون المتفاوتة في التركة وضاعت
 التركة عن الوفاة تقسم التركة بين ارباب الديون
 اثلا على طريق العول اجماعا حتى لو مات رجل وترك
 الفا وثلثمائة فله ودين الف ولا خير عليه الفان فالالف
 المشتركة تقسم بينهما بطريق العول اجماعا **قوله**
 فان قتل عبد لهما قريهما اي عبد الرجلين قتل ذلك
 العبد قريتهما فحق في احداهما بطل الكل عند الامام
 وما قد رتب من دية الحر قد رتب قيمته اي من قيمة العبد
 ووضح ذلك بقوله ففي يده نصف قيمة لان القيمة في
 العبد كالدية في الحر اذ هو بدل الدم فيكون في يده
 نصف قيمته لا تزداد على خمسة الاف الا خمسة لان اليد
 من الادي نصفه فيعتبر بطله وينقص هذا المقدار
 اظها رالة ناءة مرتبة وقيل يضمن في الاطراف بحسابه
 بالغة ما بلغت ولا ينقص منه شيء لان الاطراف يسلك
 فيها مسالك الاموال وهو قوله مالك واحد في رواية
 الا في الامة والجائفة والمنقذ والموضحة فيقدر فيها ما يقدر
 في دية الحر وهذا امر شنيع لابد اذا كانت قيمة مالا مائة
 الف فان يقطع يده يجب حسون الفا وبقوله عشرة
 الاف الا عشرة كذا في العيني والزيلعي وكثير من الكتب
قوله لا اشتباه من له الحق لان القصاص يجب عند الموت
 مستند الي وقت الجرح فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق

لولي

الاولي

الاولي وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة فتحقق
 الاشتباه فسقط القصاص **قوله** خلافا لحمد
 فان عند لا يجب القصاص هنا ايضا لاختلاف بسبب الولاية
 لانه الملك على اعتبار حاله الجرح الورثة بالولاء على
 اعتبار حالة الموت فنزل اختلاف السبب منزلة في
 اختلاف المساق فتمكنت الشهية فسقط القصاص
 ولها اننا تنقنا بنبوت الولاية للولي فيستوفيه
قوله وان قتل كل واحد معا اي وان قتل كل واحد منهما
 رجل غير من قتل الاخر لكن في وقت واحد او قتل كل
 واحد رجل غير من قتل الاخر على النعاقب ولم يدر
 الاول والحاصل انه في الصورة القاتل واحد وفي هاتين
 صورتين القاتل متعدد اما في وقت واحد او في وقتين
 والفرق بين الشجعة والقتل وبين قتلها رجل واحد
 او رجلان ان البينات انشاء من وجه واظهار من وجه
 على ما عرف وبعد الشجعة في حق اربابها المولى واما
 بعد الموت فلم يبق محال البينات فاعتبرنا اظهارا محضا
 واحد مما حري بيقين فوجب قيمة عبيد ودية حر واما
 اذا قتل كل واحد منهما رجل حيث يجب قيمة المملوكين
 فلانا لم نثبت بقتل كل واحد منهما حرا وكل منهما ينكر ذلك
 والظاهر انه سقط من النسخ لفظ رجل هو فاعل قتل
 لانه محط الغابرة لانه به نتم مقابلة المتكلمين فلا بد
 من ذكره وفي بعض النسخ وان قتل كلا واحد اي ان
 قتل كل واحد واحد فيمكن تصحيحه بدون سقط **قوله**
 لقيام قيمتها مقامها اي لقيام قيمة العين مقام العين
قوله اذ ليس في جنايته كلها الا قيمة واحدة ضمير

جناياته المدير واما ام الولد فحكم المدير قال في
 الهداية و ام الولد بمنزلة المدير في جميع ما وصفتنا
 لان الاستيلاء مانع من الدفع كما لا بد من انتهى وسياق
 متنا و ام الولد كالمدير فكان الاول ان يقول
 اذ ليس في جناياتهما كلها الا قيمة واحدة اذ صدر
 السلك متضمن لهما فسوق التبريد الواحد وترك
 الاخر مما لا ينبغي **قوله** وقال لا لاشي على المولى
 لانه حين دفع لم تكن الجناية الثانية موجودة
 فقد دفع كل الحق الى مستحقه وصار كما ان دفع
 بالقضاء ودليل الامام المذكور في الهداية وغيرها
 تطويل ومن اراد فليرجع **قوله** لان حق المولى
 لم يتحقق بالعبد بل يتعلق بالمولى لان الضمان وجب
 عليه بالتدبير فلم يكن مفقوتا بالاعتاق **فصل**
قوله فمات في يده ضمن اي في الحال يباع فيه
 لان افعال العبد معتبرة كذا في غاية البيان وفي
 شرح الكنز للمحوي ضمن الفاضل قيمة لان المحرر
 عليه مواخذ بافعاله وهذا منها قال الشارح مسكين
 ولكن يؤدى بعد العتق قال الشهابي الشك في ان
 الشك مسكين على ذكر التضمن بعد العتق لظهور معنى الفاعل
 للعبد باعتبار تعلقه بذمة بخلاف الضمان في الحال فبا
 اذا كان العصب ظاهرا متضمنا في الحال ويباع لان افعال
 العبد معتبرة ولو كانت العصب عن ظاهره باقراره لا يجب
 الا بالعتق كذا قال ابو الليث انتهى **قوله** لان حقه لم يجب
 الا والمزاحم قائم اي ان حق الاول كان في جميع القيمة لانه حين
 جنى عليه كان لا يبرأ منه احد فاستحق كله وانما انقص باعتبار

مراجعة

مراجعة الثاني فاذا وجد لم يتم حقه **قوله** لانه اخذ
 منه الحصة بصفة الجهول اي لانه استحق من يد المولى
 بسبب كان في يد الفاضل وارجع عليه بذلك فصار
 كانه لم يرد من يد غاصبه الى مولاه ولم يضمن له شيئا
 كذا في الشروح **قوله** وبعبارة موزونة ان المدير
 جنى عند مولاه او لا فعصبه رجل فحني عنده جناية
 اخرى ثم رده على المولى ضمن قيمته لو في الجنايتين
 فيكون بينهما نصفين ثم يرجع المولى على الفاضل
 بنصف القيمة لانه استحق عليه بسبب كان في يد
 الفاضل فحين دفعه الى المولى الجناية الاولى بالاجتماع
 ثم لا يرجع به هو على الفاضل بالاجتماع لان الذي
 دفعه الى المولى الجناية الاولى لم يكن كان سبب جناية
 وحده عنده فلا يرجع به على احد كذا في العيني
 وغيره **قوله** ودفع المولى نصفها اي القيمة
 المأخوذة ثانيا اي دفعا ثانيا فهو مفقود مطلق
 لقوله دفع لا لقوله المأخوذة فليتنامل **قوله**
 وان لم يمنع من حفظ نفسه لا يضمن **قوله**
 الفاضل يجب المحرر الكبير ان يحفظ نفسه لا يضمن
 قال في العناية فان قيل ما حكم الكبير من ان يحفظ
 اذا نقل الى هذه الاماكن تعديا فاضا به شي من
 ذلك اجيب بان حكمه ان ينظر ان كان الناقل قد
 ولم يمكن التحرر عنه ضمن لان المصوب عجز عن
 حفظ نفسه بما صنع فيه فيجب الضمان على الفاضل
 وان لم يمنع من حفظ نفسه لا يضمن لان البالغ
 العاقل اذا لم يحفظه نفسه مع ان كان التلقف

مضافا الى قصصه الى الفاصب فلا يضمن ذكوات
حكم الحر الصغير حكم الحر الكبير المقدم بحيث لا يمكنه
حفظ نفسه اكثر من **قوله** حتى يرد لها او يموت
النسخ بالياء التمشية المنقوطة بالنقطتين وصورت
بالفوقية لتمام التشبيه لانه في الاول غيباء
موت الصبي فمهما غيبا ان يغيب بموتها لا يموت
الخداع ونص عبارة الخلاصة من فصل الحبس من
كتاب القضاء رجل خدع امرأة رجل حتى وقعت
الفرقة بينهما وبين زوجها من غير اذخير صبي
وزوجها من رجل حبس حتى يرد لها او يموت المرأة
انتهى فهو صريح في ماله هتاك **قوله**
ومن دال الذي ان مات مجنبه فمأ عليه اذا مات بالمرط
اي اي جان اذا مات من جنبي عليه بتلك الحنانه يجب
عليه شطر الدية وان عاش عليه الدية كاملة فالجواب
ان هذا اختان ختن صبي باذن ابيه فقطع حشفة
فان مات الصبي وجب على الختان نصف الدية وان
عاش يجب كاملة لان ذلك حصل بفعلين احدهما
ما دون فيه فيجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية
كذا في شرح عبد البر ابن النجدة اقوال صورة الموت
مفروقة من البينة صريحا واما صورة الحياة فليست
بمفروقة الا بقرينة وما في قوله فما عليه مبتدأ
موصول وحيلة اذا مات بالموت بشرط خيره فليست
قوله كصبي اودع عبدا فقتله التشبيه بالنظر الى اصل
الضمان على العاقلة لان الواجب في مسئلة العبد
القيمة كما نص عليه في الدرر وفي الشرح ويصرح

في الكافي

في الكافي نقلا عن الجامع الصغير لمحمد بن الاسود والصدور السعيد
وفي مسئلة الصبي المحمول على الدابة الدية **قوله**
وكذا لو اودع عبد محجورا لا اى الفرق بين العبد المودع
والطعام المودع قوله ابحشفة وحشفة وقال ابو يوسف
والشافعي يضمن الصبي المودع في الوجهين وعلى هذا لو
اودع العبد المحجور رعية مالا فاستهلكه لا يواخذ بالضمائم
في الحال ويواخذ به بعد العتق وعند ابو يوسف والشافعي
يواخذ به في الحال فتشبيهه قوله وكذا في نفس الاختلاف
يعقوب كما ان في المسئلة الاولى اختلاف بين الطرفين وبين
ابن يوسف والشافعي فكذلك في المسئلة الثانية لاختلاف
بينهم **قوله** وكذا الخلاف لو اعبدا او اقرضا اي
عند الطرفين يواخذ بهما بعد العتق وعند ابي يوسف
والشافعي يواخذ بهما في الحال **قوله** ولو كانت باذن
او ما دونها ضمن بالاجماع هذه المسئلة متصلة
بمسئلة الضمان لا بمسئلة الاختلاف في الحال وبعد
العتق قال في العنانية وذكر في شرح الطحاوي ومن اودع
عبد صبي مالا فملكه في يده لا ضمان عليه بالاجماع وان
استهلكه الصبي فانه ينظر ان كان الصبي ما دون ماله في
التجارة يضمن بالاجماع وان كان محجورا عليه لكنه
قبل الودعة بما مر عليه ضمن بالاجماع وان قبل بغير
اذن وليه فلا ضمان عليه في قوله ابحشفة وحشفة
تعالى في الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف يضمن
في الحال واجمعوا عليه لو استهلك ماله الغير من غير ان يكون عنده
ودعة ضمن في الحال وهو يقسم حسن انتهى **قوله**
على خلاف ما في الملتقى والهداية اقول قال في الهداية

وقال محمد في أصل الجامع الصغير صبي قد عتل وفي الجامع
الكبير وضع المسئلة في صبي ابن اثني عشر سنة وهذا
عليان عن العاقل يضمن بالاتفاق لأن التسليط غير معتبر
وفعله معتبر انتهى قال في العناية بسأعه فتنخر الإسلام
حيث ذكره في الجامع الصغير صدر الإسلام وقاضيه
والترقياشي فالحكم على خلاف هذا حيث قالوا فيها هذا
للخلاف فيما إذا كان الصبي عاقلا وإن لم يكن عا قلا يضمن
في قولهم جميعا انتهى **باب القسامة**
قوله وهو لغة بمعنى القسم قال في العناية وغيرها
في اللغة اسم وضع موضع الاقتسام **قوله** حر وحر
ذميا الخ أي يشترط في الميت المذكور كونه حرا قال في الشريعة
قوله ميت به جرح يعني إذا كان حرا ذكر كان أو أنثى صغيرا
أو كبيرا مسلما أو ذميا عاقلا أو مجنونا وأما إذا كان عبدا
فجبت القسامة والقيمة إذا وجد في غيره كسبده ولا تجب
الغرامة ولا القسامة في سائر الاموال والبهائم وهذا على
أصلهم وأما على أصل أبي يوسف فالقسامة قبل ولا دية
بمنزلة البهيمة انتهى **قوله** أو أكثره عطف على ضمير
وحد وجاز الفصل أي أكثر البدن سواء كان بعد رأس
أو لا **قوله** أو نصفه مع رأسه أي أو وجد نصف البدن
مع رأسه **قوله** ولو مع رأسه لا أي لا شيء عليهم
قوله لتلا يودي لتكرار القسامة لأنه إذا وجب الأقل
وجب بالأكثر إذا وجد وكذلك لو وجب بالأقل وجب بالنصف
الأخر فتكرر القسامتان والديتان بمقابلة نفس واحدة
وذلك لا يجوز **قوله** وقال الشافعي أن كان عند الموت الخ
الموت وجود سبب يوجب غلبة الظن أن الأمر كما يقول المدي

مثل أن يوجد بقرم القتل رجل متلطح بالدم أو ابصر رجل حرك
يده كالضارب فلما دنا منه وجد بقرمه قتيلا أو جاءت
شهادات متفرقة من رجال ونساء أو شهد عدل واحد
أن هذا قتله أو هو لاه قتلوه أو يوجد قتل بين جماعة
هم أعداء له ولا يخلطهم غيرهم كزنا في شرح العموي على
الأكثر **قوله** ولو أقر على نفسه أو عبده قبل أن يقر
ولا يخلف قال في المخرج فان قلت أي فائدة في التحليف
على عدم علم القاتل مع تقرر من أن شهادة بعض أهل
الحلة على واحد منهم أو على غيرهم مردودة قلت فائدة
أن المخالف يجوز أن يقر على عبده فيقبل إقراره أو يقر
على غير عبده من غير أهل الحلة فيصدق إقراره الولي ما
فستقط الحكم من أهل الحلة انتهى **قوله** وأنه مات حتف
أنفه أي أن هذا الميت الذي لا أثر به مات حتف الأنف
قال في أبي يلعى وهذا ليس يقتل وإنما مات حتف
أنفه وفي مثله لا قسامة ولا غرامة لأن الغرامة تتبع
فعل العبد والقسامة لاحتمال القتل منهم فلا بد
من أن يكون بالميت يستدل به على أنه قتل
انتهى **قوله** وفي الظهيرة ما يخالفه أقول وفي
الذي يلعي ما اختاره الشارح حيث قال ولو وجد
فمن جنين أو سقط ليس به أثر الضرب **قوله** وهو
تمام الخلقة وجبت القسامة والدية عليهم لأن الظاهر
أن تمام الخلق ينصل حيا وإن كان ناقصا لخلق قالا
شيء عليهم لأنه ينصل ميتا ظاهرا انتهى **قوله**
لما روي أنه عليه الصلاة والسلام أمر الخ أخرج الترمذي
في تحريجه عن أبيه تقي أن عمر رضي الله عنه كتب في قتيلا

وجديين حيوانا وادع ان يقاس بين القريتين
فالي ايهما كان اقرب اخرج اليهم خمسين رجلا حتى يوافقوا
مكة فادخلهم في الحجر فاحلقهم ثم اقص عليهم بالدين
وله ايضا وطعنه عن الحذر ان قتل لا يحد به
حيث فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يقاس الي ايهما
اقرب فوجد اقرب الي احد الحسين بشير قال
الحذري كاني انظر الي بشير رسول الله صلى الله عليه وسلم
فالقى دية عليهم انتهى **قوله** مكذبة عبارة الربيع
وعبارة الدرر وغيرهما منه ليست عبارة الزيلعي
مكذبة بل عبارة الزيلعي والد رر بكاذبة منه قال الربيع
وان مرت دابة عليهما قتل بين قريتين فعلى اقربهما
لما روي انه عليه السلام امر في قتل واحد من قريتين
بان يذرع فوجد الي احد هما اقرب بشير فقضى
عليهم بالقسامة والدية وكذا عمر رضي الله عنه في قتل
وجديين وادعة وادع فوجد الي وادعة اقرب
فقضى عليهم بالقسامة والدية وقيل هذا يجوز علي
ما اذا كانا حيث يسمع منه الصوت واما اذا كانا حيث
يسمع منه الصوت فلا شيء عليهم لانهم اذا كانا حيث
يسمع الصوت يمكنهم الفوت فينسحبون الي التقصير
في النقرة واذا كانا حيث لا يسمع منه الصوت لا يمكنهم
فلا ينسحبون الي التقصير في النقرة انتهى والشارح لم يطالع
شيخ الزيلعي وانما اعتمد على شيخ المخ وعبارة الدرر
ان كان اتي القتل في موضع يسمع منه الصوت انتهى
اقول ويخفى مثل عبارة الثوري على ما في الزيلعي وغيره
اي بشرط سماع الصوت من اماكن كثيرة المكان الذي

مرت

مرت الدابة فيه او يقال سماع الصوت منه يستلزم سماع
الصوت منها فلا تخالف **قوله** وكذا لو موقفا
اي وكذا يجب الدية على الموقوف عليهم لو المكان موقفا
على ارباب بصوت **قوله** يجب عليه الفوت هذا
بما في الصواب اي يغني ثم واو ثم ثا فيما وقع في بعض
النسخ باللفظ القود يقال ثم واو ثم دال مهمل فخطا
قوله حتى لو كانت لم تدع عاقلة اي حتى لو كان
ثبوت المال بمجرد اليد لا تدري عاقلة ولا تدري
نفسه **قوله** مع الايمان لا يمكن الاحبار الخ لا يلائم
لهذا التعليل بهذا المدعي كما لا يخفى ففي العبارة سقط
بوضوح ما في الدرر قال فيها ولو وجد قتيلا في دار
نفسه تدري عاقلة ورثته هذا عندنا بخسفة لان
الدار حال ظهور القتل لو وثقه فالدية على عاقلة
وعندهما وعند زفر لا شيء فيه وبه يفتي لما قالوا ان
الدار في يده حال ظهور القتل فيجعل كانه قتل نفسه
لكان هدر اوان كانت هذه الدار للورثة فالعاقلة
انما يتحملون ما يجب عليهم تخفيفا لهم ولا يمكن الاحبار
على الورثة للورثة انتهى فانظر في هذا التعليل انه
ذكره لاي مدعي وحمل الشارح على اي مدعي
فالظاهر ان العبارة فيها سقط والله اعلم وفي الهداية
ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فدية على عاقلة
لو رثته عندنا بخسفة وقال ابو يوسف ومحمد و
زفر لا شيء فيه لان الدار في يده حين وجد الجرح
فيجعل كانه قتل نفسه فيكون هدر اوان القسامة
انما يجب بنا على ظهور القتل ولهذا لا يدخل في الدية

من مات قبل ذلك وحال ظهور القتل والدار للورثة
فحب علي عاقلتهم انتهى قال في العناية اعلم ان المص
رحم الله قال ائمة علي عاقلته لورثته عند الخلف
ثم قال في دليله وحال ظهور القتل الدار للورثة
فحب علي عاقلتهم وفيه تنافض ظاهر ومخالفة
بين الدليل والدالوت ودفع ذلك بان يقال
عاقلة الميت اما ان يكون عاقلة الورثة او غيرهم
فان كانت الاولى كانت الدية على عاقلة الورثة
ولما كان كل منهما ممكنا اشار الى الاول في حكم المسئلة
والى الثاني في دليلها وعلى التقدير الثاني بقدر
في قوله فالدية على عاقلة مضاف الى عاقلة ورثته
واعترض على وجه احسن بان الدية اذا وجبت على
عاقلة فانما وجبت للورثة فكيف يستقيم ان يعقلوا
عندهم ام واجب بانها يجب للقتول حتى يقضى دينه
وولما ياه لم يخلف الورثة منه انتهى وظهر بما حررناه
ان قوله ثم الورثة جواب لسؤاله وارجع على دليله
بذكر شي منهما في الكلام ولا ينبغي ذكر كلام لا ارتباطا
بما قبله والظاهر ان وقوعه منها سهو عن النسخ لما
سما في بعض الاقوال الماتن وان وجد قيل في دار نفسه
قوله ولما كان هو نفسه لا يدفعه لقوله الشبهة
مكذبة النسخ التي عندنا ولا معنى لها وتصحح والله
اعلم ولما كان لا يدفعه في الدية غير العاقلة
لقوة الشبهة والله اعلم **قوله** فعلى اهل الحيلة
اي وجوب القسامة والدية **قوله** حلف بالله
ما قتلت الخ لانه يريد استقاط الخصومة عن نفسه

بقوله

بقوله فلا يقبل قوله بخلف علي ما ذكر لانه لما اقر بالقتل
على احد صار مستثنى عن اليمين فيبقى حكم من سواه
فخلف عليه **قوله** فلو نفع جريح اي مع رجل
جريح فحمله اخر لاهله فكث يوما ويومين ثم مات
لم يضمن الحامل في قوله ابي يوسف وفي قياس قوله
المحسنة بضمن لانه يده بمنزلة الحيلة فوجوده
جرحا في يده كوجوده فيها كذا في الهداية **قوله**
ولو نزل لواحدة مختلفة مختلفين **قوله** وهي
علي عاقلتهم اي القسامة **كتاب المعاقلة**
قوله وهو جمع معقلة كالكارم جمع مكرمة كذا في الرز
وفي المعاقلة بفتح الميم وسكون العين وضم القاف انتهى
قوله فخذ منه قاله الزيلعي هذا كانت العطايا
للسنين المستقبل بعد القضاء حتى لو اجتمعت في السنين
الماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد القضاء لا
يؤخذ منها لان الوجوب بالقضاء ولو خرجت عطايا
ثلاثة سنين مستقبل في سنة واحدة يؤخذ منها كل
الدية لانها بعد الوجوب انتهى **قوله** او قتله ابنه بالجر
عطوف على قوله بشبهة وصير قتله للاب **قوله**
لانها ثبتت ما ليس بثابت باقرار المدعي عليه يعني
ثبت باقرار المدعي عليه نفس الجناية وبالبينة ثبت الوجوب
على العاقلة **قوله** ولا عليه في ماله اي ولا شيء عليه في
ماله لانه الدية يتصا دقها تغتربت على العاقلة ما
بالقضاء حجة في حقها فلا يلزمه الاخصصة كذا في
الزيلعي **قوله** قالت يؤخذ من قوله الخصم هو الجاني
للعاقلة جواب حادثة الفتوى قال خير الدين

للمولى قوله لا العاقلة لم يقبله في الحاشية فتأمل ذلك انتهى
 أقول لم يقبله صريحاً لكن قاله دلالة حيث التصيعة
 للحصر ونص عبارة الخافض حتى قتل رجلاً حتى وجبت
 على القاتل الدية ذكر في العاقلة ان الخصم فمن ذلك هو الجاني
 اذا كان الجاني يبلغ مبلغ الرجال وكذا في غير الصبي المضم في شأن
 القتل هو الجاني لان الحق عليه انتهى فكان الشارح اخذ
 من الحصر ان العاقلة ليست بمضم له وجه صحيح لان المضم
 معتبر في الروايات كما لا يخفى **قوله** والجواب انه لا خلاف
 لان ذلك فرع صحة الدعوى وهي غير متوجبة على
 العاقلة قال حنر الدين الرقعي في حاشية المخ الذي
 يظهر من فروعه ان الجواب الصحيح انها تخلف على نفى العلم
 لجوار قرارها على نفسها كما في المسئلة المتصديق في الاعتراف
 المتقدمة قريباً العللة فان لم تكن على انفسهم وكيف لا
 يصح افتراءهم بما هو راجع عليهم لا على غيرهم وان اصح اقرار
 حلفوا اذ كل موضع لو اقرت به الزمة فاذا انكرت تخلف
 الا في ما نزل ليست هذه منها وما يدعي على ما ذكرنا
 ما صرحوا به ان العاقلة لو برهنوا ان القاتل قاتل
 لا ولياً يقبل في دفع الدية عنهم كما في العاشر من جامع
 العضولين وغيره ولا يقبل الدية الا من الخصم فلا
 انهم خصوا لما قبلت بدينهم **واقول** واقد ظفرت
 بالنقل في المسئلة والحمد لله ذكر في جامع العضولين
 في الفصل الثالث دعوى القتل الخطأ على القاتل تستمع
 والدية عليه تقبل بخصم العاقلة كما عن **شأن**
 دعوى الدية على العاقلة بنفسه القاتل هل يصح فعلى
 قياس ما كتبتناه من محاضر **يق** في اخر الفصل السادس

من هذا المجموع ينبغي ان لا يصح دعواه كل الدية عليهم
 بنظرهم وذكر نص في المحاضر والسجلات ما هو رواية
 المحكي عن **شأن** وحاصل صورة المحضر ادعى هذا
 انه قتل اباه هذا خطأ وجبت دية القتل لهذا على
 هذا وعلى عاقلة وهي عشرة الاف درهم او الف
 دينار احر حيداً ومائة من الابل وواجب على هذا
 وعلى عاقلة اداء هذه الدية الى هذا كذا ذكره
 المتقدم موت قاله عماد الدين في فصوله و زاد
 ثمة في زعمنا في صور كتابه هذا المحضر بعد قولي له الى
 هذا في ثلاث سنين متواليات في كل سنة ثلث
 مائة الدية المذكورة انتهى وذكر في الفصل السادس
 ادعى على اخر خمسمائة درهم بسبب انه وكثره خطأ
 فانكر ستمرد محضر هذه الدعوى اذ الاختلاف ثابت
 في ان موجب الخطأ على العاقلة ابتداء وعلى الجاني
 وحمل عنه عاقلة وكذا اختلفوا في ان الجاني مل بموت من حله
 العاقلة ام لا فلا يستقيم دعوى مطالبته بجميع الوجوب
 ذلك عليه انما لو حكر رجلاً في دعوى قتل الخطأ لا ينفذ
 حكمه عليها اذ فيه الدية على العاقلة ولم يوجد منهم في
 التحكم ولو كانت عمداً نفذ حكمه عليها كما ذكره **يق** انتهى
 وذكره ايضا في جامع العضولين في الاربعين في المحاضر
 والسجلات فقد علمت ان في المسئلة خلافاً وينبغي
 ترجيح صحة الدعوى على كل منهما اما على الجاني فلما ذكره
 في الحاشية ان الحق على الجاني ولذلك اقتصر في **شأن** ولم
 يحكم خلافاً واما على العاقلة فلا ما يدعى على القاتل الغائب
 سبب لما يدعى عليهم شرعاً فهم اخضام فيه وهذا كله في نقد

الحكم على الغائب من أحد الجانبين أما صحة الدعوى على
الحاضر منها فلا كلام منه على مقتضى ما في جامع الفصول
فكيف لا يتضح أن يكون الصواب في الجواب أنه يحلف
العاقلة قنأمل وانظر في اعلام الاخبار في الكتبة الرابعة
عشر في ترجمة الشيخ الامام أبي الفتح ربن الذين
صاحب الفصولين العادية فإنه ذكر المسئلة ثم يعارض
فراحه **واقول** فان قلت في مسند الصدوق
في الاعتراف انما يصح اقرارهم تعالى قلت لا يقال
ذلك فانهم صرحوا بان الرجل اذا قال كذبت عما لك
على زيد فاقر الكفيل بان له على زيد كذا وانكره
زيد ولا يمنة وجه ان قال على الكفيل دون الاصيل
فيه علم ان الاقرار اذا اوجده نفاذا على المقر لا يتوقف
على الاصيل اذ هو حجة وان كانت حجة قاصرة ومسلما
نظرمثله وقد صرحوا فيها بان القضاء على الاصيل هل
يكون قضا على الكفيل فيه روايتان والموافق لمفهوم
المتون انه لا يكون فهو المعتبر كما في الجرح في الكلام على
القضاء على الغالب تأمل انتهى كلام خنزالهين الرضائي
يقول العبد الضعيف قول خير الدين
كل موضع لو اقرب له انه فاذا انكره يستحلف الا في
مسائل ليست هذه منها لابد من بيانها لتتم الفائدة
وتكثر الفائدة فاقول سبعة منها ذكرها المؤلفان
على خلاف فيها بين الامام وصاحبيه وهي النكاح و
الرجعة والقبي والاستيلاء والرق والمنسب والاولاد
وزاد بعضهم حرا ولعاقا ففي هذه المسائل اذا اقر
ثبت اقراره واذا انكر لا يستحلف عند الامام خلافا

W

لما قال في البحر الرائق في كتاب الدعوى ثم اعلم ان المص
 اقتصر على عدم الاستحلاف عنده في الاشياء من
 السبعة وفي الحائنة انه لا استحلاف في احدى و
 ثلاثين خصلة بعضها يختلف فيه وبعضها يتفق
 عليه فلنذكرها سردا اختصارا السبعة وفي
 تزوج البنت صغيرة او كبيرة وعندهما يستحلف
 الاب في الصغيرة وفي تزوج المولى امته خلافا لما
 وفي دعوى الدين الاثبات فانكره لا يحلف وفي دعوى
 الدين على الوصي وفي الدعوى على الوكيل المستحلف
 كالوصي فانما اذا كان في يد رجل شيء فادعاه رجلا
 كل منهما الشراء منه فاقربه لاحدهما وانكره للآخر لا يحلف
 وكذا لو انكرهما فاحلف لاحدهما فنكله وقضى عليه لم
 يحلف للآخر وكذا فيما اذا ادعى الهبة مع التسليم بن
 ذي اليد فاقر لاحدهما لا يحلف للآخر وكذا لو انكل
 لاحدهما وقضى عليه لم يحلف للآخر وفيما اذا ادعى
 كل منهما انه رهنه وقضى فاقربه لاحدهما او حلف
 لاحدهما فنكل لا يحلف للآخر وفيما اذا ادعى احدهما الرهن
 والتسلم والآخر الشراء فاقرب الرهن وانكر البيع لا يحلف
 المشتري وفيما اذا ادعى احد رجلين الاجارة والآخر الشراء
 فاقربهما وانكره لا يحلف لمدعيه ويقال لمدعيه ان ثبتت
 فانتظر انقضاء المدة وغاكة الرهن وان ثبتت فافسخ
 وفيما اذا ادعى احدهما الصفة والقبض والآخر الشراء فاقر
 لاحدهما لا يستحلف للثاني وفيما اذا ادعى كل منهما الاجارة
 فاقر لاحدهما او نكل لا يحلف للآخر بخلاف ما اذا ادعى كل
 كل منهما علي ذي اليد الغصب فاقر لاحدهما او حلف لاحدهما

فَقَالَ الْمَسْكِينُ لِمَا عَلَيَّ قَاضِيَانِ
جَلِيَانِ فَقَالَ رَجُلٌ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ
أَلَيْسَ وَرَ عَلَيْهِ دِينٌ فَهِيَ قَائِلَةٌ وَأَوْصَى
الْأَيُّهَا أَوْ أَقْرَبَ الْأَيُّهَا وَأَتَى الْإِسْلَامَ
لَا يَمِينُ عَلَيْهِ أَيْتَى

فنكحل بحلف الثاني كما لو ادعى كل منهما الايداع فاقهر
 لاحدهما بحلف الثاني وكذا الاضافة وحلف ماله
 عليه كذا ولا قيمة وهو كذا وكذا **وقد** اذا ادعى
 البائع رضى الموكل بالعيب لم يحلف وكذا **وقد** اذا
 انكر توكيله له في النكاح **وقد** فيما اذا اختلف الصانع
 والمستصنع في المأمور به لا يمين على واحد منهما
 وكذا لو ادعى الصانع على رجل انه استصنع في كذا
 فانكر لا يحلف الحادية والثلاثون لو ادعى انسه
 وكبل عن الغائب يقبض دينه وبالحضومة فلا نكر لا
 يستحلف المديون على قولهما خلافا له هكذا ذكر بعض
 وقال الخواص يستحلف في قوائم جميعا انتهى وبه علم ان
 ما في الخلاصة شاعرا وقصور حيث قال كل صانع
 موضع لو اقر له فاذ انكره يستحلف الا في الثلث
 منها الوكيل بالثراء اذا وجب المشتري عيبا فاراد ان
 برده بالعيب واراد البائع ان يحلف بانه ما يعلم ان الموكل
 رضى بالعيب لا يحلف فان اقر الوكيل لزمه ذلك وبسط
 حق الرد الثانية لو ادعى على الامر رضاه لا يحلف وان اقر
 لزمه الثالثة الوكيل يقبض الدين اذا ادعى المديون
 الموكل ابراه عن الدين وطلب يمين الموكل على علم لا يحلف
 وان اقر به لزمه انتهى وزدت على الواحدة والثلاثين
 الثامنة اذا انكر قيام العيب بحاله لا يحلف عند الامام ولو
 اقر به لزمه كما قدمناه في خيار العيب والشاهد ان النكر
 رجوعه لا يستحلف ولو اقر به ضمن ما تالفها ف
 السارق اذا انكرها للقطع ولو اقر بها قطع وذكر
 الاسبيجاني ولا يستحلف الاب في مال الصبي ولا

قوله الحادية والثلاثون
 يكمل هذا العهد بما سبق
 من الخلاصة ولم يذكره لاني
 بعده فقار الحادية والثلاثون
 اقتصرنا على هذه

الوصي

لوصي في ماله اليتيم ولا المتولي للسجد والاوقاف الا
 اذا ادعى عليهم يستحلفون **ح** انتهى ومن الاثر والتفصيل
 فليراجع قاضيجان من باب اليمين من كتاب العقوب
قوله وقال الشافعي لا يتحمل النفس ايضا
 في هذه الصورة الخاصة فان عذره لا يقبل خروجه
 فليراجع **قوله** يرجع وجوبها ضمير الفاعل
 راجع الى قوله ظاهر ما في المحتج وهو مبتدأ خبره
 قوله يرجع **قوله** هو من له وارث معروف
 مطلقا **قوله** في فتاوى قاضيجان وذكر في كتاب
 الولاء من الاصل ان بيت المال لا يقبل من له وارث
 معروف سواء كان مستحقا للميراث بان كان حرا
 سما او لم يكن مستحقا بان كان عبدا او كافرا فقال
 لو ان حربيا استأمننا اشترى عبدا مسلما في دار الاسلام
 واعنته ثم عاد المستامن الى دار الحرب ثم اتى بخرجه
 الى دار الاسلام ثم مات معتقه فميراثه لبيت المال
 لان معتقه رقيق في الحال ولو جنى هذا المعتق فمقتل
 جنائبه يكون عليه ولا يكون على بيت المال لان له
 وارثا معروفا وهو المعتق وان كان المعتق لا يستحق
 ميراثه لاجل الرق وهو الصحيح ذكر الجواب على التفصيل
 في كتاب الولاء وما ذكر في الجامع والزمادات محمود على
 ما اذا لم يكن للقاتل وارث معروف بان كان قتيلا
 وما يشبهه القبط انتهى **قوله** والصبي دين جميع
 ما يد كصائد الخوت وعمره وفي القهستان في المختار
 في القيم النضره سواء كانت بالحرفة كالاساكفة بمزور
 الضارفين بكلا باد والسراجين بمرقته هذا

قوله بعض المتأخرين وبه افق الجواني ومحمد بن سلمه وقال
الفقيه ابو الليث لا عاقلة للعجم وبه افق الفقيه ابو بكر وابو
جعفر المرغيناني لانهم لا يثبتون صرحت وصية الوصية
وليس لهم ديوان كما في الخط وغيره انتهى **كتاب**
الوصايا قول والاسم من الوصية قال في العنابة
الوصية اسم بمعنى المصدر ثم يسمى الموصي به وصية انتهى
فعلى هذا الاضمار والوصية التي هي بمعنى المصدر بمعنى
واحد الا ان الوصية نقلت الى معنى الموصي به وفي الزيل
الايضاح لغة طلب شيء من غيره ليفعله على غيب منه على
حياته وبعد وفاته انتهى اقول وهذا قريب مما ذكره
الشارح من معناه فليتأمل وفي العيني وهي جمع وصية
من وصايا وصاء ووصية ووصى يوصي توصية ووصاية
يفتح الواو وقصر الالف بمعنى الوصية وبكسر هاء مصدر
ايضا ويقال له او صا الى فلان بكذا اي جعله وصيا وذلك هو
اليه ووصى لفلان بكذا اي جعل له من ماله بكذا وكذا موصى
له انتهى **قول** هي تملك مضاف راجع الى وصية بدو قوله
وصايا **قول** يخرج نحو الاقرار بالدين لا حاجة الى اخر
لعدم دخوله في التعريف فان الاقرار ماله من ليس بملك
مضاف الى ما بعد الموت بل هو اخبار عما عليه في ذمته و
ايضا لا وجه لذكر قوله فانه نافذ من كل المالك فانه لا يتعوض
الماتن لكونه نافذا من الثلث او الكل حتى يلام ذلك
قول ولا ينافيه وجوب الحقة تعالى اي لا ينافي قيد التبرع
وجوب الوصية لانه لحق الله تعالى هو جواب لسؤاله مقد
كانت قابلا لانه قيد لا يفوت بطريق التبرع يخرج
الوصية الواجبة عليه كالوصية بالزكاة الواجبة عليه والحي

وكفارة

وكفارة الصيام والصلوة وحاصل الجواب ان التبرع انما
يكون اذا لم يكن عليه حق الله تعالى واذا كان عليه حق الله
تعالى فهي واجبة لكن العيان عن محزنة فليتأمل **قول**
لان آية البقرة منسوخة بآية النساء الاولى قوله تعالى
كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية
لوالديه والافق بنين بالمعروف حقا على التقين واكتانه
قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
فان كن نساء فوق اثنين الى قوله تعالى من بعد وصية
فانما تد له على ان مولاهم الورثة لهم ما عدا الوصية
وهي مقدمة على حقوقهم **قول** وسببها ما هو
سبب التبرعات كذا في العنابة وفي الرمز للحوى
وسببها تدارك ما فات من الاعمال بصرف المال بقدر
استغنائه عنه الا ما ينفعه في المال اقول سببها
النسب الجليل في الدنيا والدرج في الثواب في الاخرة **قول**
فانه يسقط ايراد الشرع الى قال الشرع لا يكون
الموصي له حيا وقتها يرد عليه الوصية ليجل اذا يشترط
وجوده لاحيائه لان تفرج الروح يكون بعد وجده
وقتها غير حي انتهى وحاصل الدفوع انه لما كان مستعدا
للموت كان حيا نقدر اقول يوجب صحة عدم اشتراط
حياته وقت الوصية ما سياتي متنا وصحت الجهل وبه
ان ولد لاقل من ستة اشهر من وقتها وعليه المتقون
قول وبما يشتركون معلوما اقول اذا لم يعلم
انه قاتل ما ثبت كونه قاتلا فاذا لم يثبت كونه قاتلا
لا وجه لممانه من الوصية وهذا امر يبدى لا حاجة
الى تعرضه **قول** قابلا للتملك احترزه عن مثل الخمر

تد
صوابه لان الوصية فيه بعد وجده
وقد الروح غير حي وقت الوصية
منه

في حقه ومثل الخنزير وعن الصفات المقصد كسمن وما يشبهه
قوله عند عدم المانع وهو كونه مديونا محظا
دينه لما له لما صرحوا في المتون لا تضع وصية المذنب
ان كان دينه محظا او صيبا او مكاتبا **قوله**
يعني يعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت
الم قال الزبلي ويعتبر كونه وارثا او غير وارث
وقت الموت لا وقت الوصية لانه عليك مضاف
الي ما بعد الموت فيعتبر وقت التملك حتى لو وصي
لاخيه وهو وارث ثم ولد له ابن صحت الوصية للاخ
وعكسه لو وصي لاخته وهو وارث ثم ولد له ابن
صحت الوصية للاخ وعكسه لو وصي لاخته وله
ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية
للاخ لما ذكرنا والامة والصدقة من الميراث لو ارث
في هذا نظر الوصية لانه وصية حكما حتى تعتبر
من الثلث واقرار المريض للوارث على عكسه فيعتبر
كونه وارثا او غير وارث عند الاقرار لانه تصرف في
الحال فيعتبر حاله في ذلك الوقت حتى لو اقر لخص
وهو ليس بجارث له جاز الاقرار له وان صار وارثا
له بعد ذلك ولكن شرط ان يكون وارثا بسبب
حادث بعد الاقرار كما لو اقر لاجنبية قتل وجهها بخالا
ما لو اقر لاخت محجور عليه فمات جاحبه انتهى **قوله**
واستغنا وبخصتم قال في الخلاصة قد الاستغناء
عند الحسنة اذا ترك لكل واحد من الورثة اربعة
الاف اي درهم دون الوصية وعن الامام الفضلي
بعشرة الاف انتهى **قوله** لا تضع في الاصح قال

في الميراث

في الدرر ولو وصي له بشئ من الدراهم او الدنانير
المرسلة قال الامام الفقيه الاصح انه لا يصح كالوصية
بالعين وقال في المنة لو وصي لعبده الف دينار او
لامنه الفضة ثم مات جازت الوصية وهذا مخالف
لما في الخلاصة فاما ان يقدر هذا بما سوى العين
او يطلق ويحمل على غير الاصح انتهى **قوله**
للمكاتب وارث لانه في الحقيقة وصية للوارث
قوله لان ولد الحمل لاقل من ستة اشهر قيد
للقديس جميعا كذا في فقهنا في وقال الزبلي في
شرط في الهداية ان يولد لاقل من ستة اشهر
فيها مثل ما ذكر في المختصر وقال في النهاية يجوز الوصية
للحمل والحمل اذا وضع لاقل من ستة اشهر اي من وقت
بوت الموصي لامن وقت الوصية من غير تفصيل وذكر
في الكافي ما يدل على انه ان وصي له تعتبر من وقت
الوصية وان اوصي به تعتبر من وقت الموت انتهى
قوله لما تقر ان كل ما يصح افراده بالعقد الم قال
الزبلي الحمل يجوز افراده بالوصية فكذلك استثناءه
منه لا يات كل ما جاز افراده بالعقد عليه جاز اخراجه
من العقد على ما مر في البيوع انتهى **قوله** لا تنسبا
كوضع الحجر في غير ملكه **قوله** وعليه تحمل اجازة عمر في
السعة لو وصية يافع بالياء اخر الحروف اي المراهق قال في
الهداية ولا تضع وصية الصبي وقال الشافعي يجوز اذا
كان في وجوه الخبز لانه عمر رضي الله عنه احاز وصية
يافع او يافع وهو الذي راهق الحلم ولما انه تبرع رضي

عبارة الفخامة الوصية
للمعنى يافع من العبدات
لا تضع انتهى

والصبي ليس من الماله ولا من قوله عز وجل وفي تصحيح
وصيته قوله بالترام قوله والآخر محمول على أنه
كان قريب العهد بالحلم بجازة أو كانت وصيته في
جهيزه وأبره فيه وذلك جازع عندنا انتهى وبه تحرر
أنه ما وقع في بعض من قوله نافع بنون تحريف **قوله**
الأذاضافها إلى العتق بآية بقوله إذا عتقت فتلك
على وصية لفلان لو أوصيت بثلث مالي له حتى لو
عتق قبل الموت ما داه بدله الكتابة أو غيره ما
كان الوصي له ثلث ماله وإن لم يعتق حتى مات عن وفاء
بطلت الوصية لا عند الملك له حقيقة لم يوجد كذا في الرواية
قوله ثم هو لا يقول أي الوصي له بالأقرب هو الوصي
الموصى به لورقة الوصي له استحقاقا والقياس أن يظل
وجدا لاستحقاق أن الوصية من جانب الوصي قد تمت بموته
تماما لا يلحقه الفسخ من جهة وانما توقفت لحق الوصي له فلا
ما قد دخل في ملكه كما في بيع شرط فيه الحار الشترى إذا مان
قبل الاجازة كقطع حق المالك عن الموصوف كقطع
الثوب وخياطته كذا في الدرر **قوله** كما يفيد من
الدرر مرعا رتبها وله الرجوع عنها بقوله حتى لو فعل
تقطع حق المالك عن الموصوف أو يزيد في الوصي به
ما يمنع تسليمه بدونه كما لنساء أو يزيد ملكه كالبيع
انتهى والمطابقة ظاهرة فالنظر **قوله** ولا يجوز
أي لا يثبت الرجوع عن الوصية بحجودها قال في الإرادة
ومن جحد الوصية لم يكن رجوعا كذا ذكره محمد وقال
أبو يوسف يكون رجوعا لأن الرجوع نفى في الحال والحجود

نفى في الماضي

مسألة في نسخ قاضى ناسنة كذا تنظر
بما رتد ابن بقة أن يكون ثلثا سنة أشهر
ولا أن يكون روي عشرة ثلاث روايات منه

الله اية فليست **قوله** ولو اوصى بان ينفق على فرس
 فلان كل شهر كذا جاز ويطلق بيعها هكذا في البيع
 يطل بالياء المثناه التخيبة وبيعها بياء موحدة ثم ياء
 مثناه تخيبة ساكنة وهو تحريف وصوابه تطل
 ببيعها بياء مثناه فوقية في تطل والصبر راجع
 الى الوصية وقوله ببيعها بياء مثناه موحدة
 ثم ياء اخر المحروف اي تطل الوصية ببيع الفرس
 قال في المح ولو اوصى بان ينفق على فرس فلان
 كل شهر عشره دراهم قاله محمد جازت الوصية
 وتكون وصية وصية لصاحب الفرس فان هلك
 الفرس او باع بطلت الوصية انتهى وعزاه الى الخلفه
قوله وليس للوارث بيع ثلثها اي في قول
 الامام المصنف رحمه وقال ابو يوسف رح للوارث
 ان يبيع الثلث ولدا يقاس الورثة ايضا ويفرز
 الثلث للوصية كذا في قاصحا **قوله**
الوصية ثلث المال **قوله** فاضرب
 الكل في الثلث الخ قال صدر الشريعة في شرح الوقاية
 المراد بالاضرب المضرب المصطلح عليه عند الحساب
 فانه اذا اوصى بالثلث والكل عند المصنف رح
 سهام الوصية اثنتان لكل واحد نصف تضرب
 النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون
 نصف الثلث وهو السدس ولكل سدس المال
 وعندهما سهام الوصية اربعة والواحد من الاربعه
 ربع تضرب الربع في ثلث المال يكون ربع الثلث
 ثم لصاحب الكل ثلثه من الاربعه وهو ثلثه تضرب

ثلاثة

ثلاثة الاربعاء في الثلث يعني ثلثه اربعاء الثلث لصاحب
 الثلث واحدة من الاربعه تضرب الواحدة في الثلاثة
 وهو الربع يعني ربع الثلث هذا معنى الضرب وقد
 تحريفه كثير من العلماء انتهى فله ان معنى قوله
 فاضرب الكل في الثلث اي اضرب الثلاثة ارباع التي
 هي لمن اوصى بالكل في الثلث تضرب اربعة **قوله**
 ومن صور ذلك ان يوصى لرجل بالف درهم مثلا
 او يجابيه في بيع بالف درهم الى قوله فالثلث
 بينهما اثلاثا اجماعا لقول لم يبين كيفية ضرب
 الوصى له باكثر من الثلث في هذه الصور والذي
 يوضحه ما صرح به في صدر الشريعة والمخ فقام
 صورة الحاماة ان يكون لرجل عبدان قيمة احدهما
 ثلاثون والاخر ستون فاوصى بثلث ثبائع الاول
 من زيد بعشرة والاخر من عمرو بعشرين ولا مال
 له سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين وفي
 حق عمرو باربعةين ويقسم الثلث بينهما اثلاثا
 ثبائع الاول من زيد بعشرين والعشرة وصية
 له وبيع الثاني من عمرو باربعةين والعشرون
 وصية له فاخذ عمرو من الثلث بقدر وصية
 وان كان الموصى له اوصى له الموصى باكثر من الثلث
 لانه فيما نحن فيه اوصى له باربعةين وهو اكثر من
 الثلث وصورة السعاية اعنق عبيدين قيمتهما
 ما ذكر ولا مال له سواهما فالوصية للاول ثلث
 المال وهو ثلاثون والثاني ثلثي المال وهو ستون
 فهام الوصية بينهما اثلاثا واحد للاول واثنان للثاني

فيقسم الثالث بينهما كذا فكيف فاعتق من الاول ثلثه وهو
 عشرة ولسعي في عشرين ويعتق من الثاني ثلثه
 وهو عشرون ولسعي في اربعين فتضرب لكل
 بقدر وصيته وان كانت وصيته زائدة على الثلث
 وصورة المرسلة اوصي لزيد بثلثين
 درهما وللآخر بثلثين درهما وقال تسعون تضرب
 لكل بقدر وصيته فتضرب الاول الثلث في ثلث
 المال والثاني الثلثين وفي ثلث المال وانما
 فرق ابو حنيفة رح بين هذه الصور الثلاثة
 وبين غيرها لان الوصية اذا كانت مقدرة بما
 ناله على الثلث صرحا كما تنصف والثلثين وعينها
 والشرع ابطال الوصية في الزائد فيكون ذكره لغوا
 فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما لا يمكن مقدرة
 بانه اى شئ من المال كما في الصور الثلاثة فانه ليس
 في العبارة ما يكون سبطا للوصية كما اذا اوصي
 بخمسين درهما وانفق ان ماله مائة درهم فان
 الوصية غير باطلة بالكلية لاسكان ان ينظر له ماله
 فوق المائة واذا لم تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة
 في حق الضرب وهذا الفرقه دقيق شريف انتهى
قول وصار كما لو اوصي ابا اوصي بنصيب
 ابنه ولم يكن له ابن صحت يعني صار ذلك بمنزلة قوله
 اوصيت بنصيب ابني لو كان لي ابن **قول** يزداد مثل
 علي سها م الورثة ففي صورة اثنين يزداد سهم مثل نصيب
 ابن واحد فيصير له الثلث فيأخذ في صورة ابن واحد
 يزداد مثل نصيب ابن واحد فيصير له نصف وهو اكثر

من الثلث فان اجاز الورثة جاز ولا يعطى له الثلث
 وان اوصى بمثل نصيب البنت وعنده ابن وبنت
 فعطى له الربع **قول** وهذا اندفع سوال
 صدر الشريعة قال صدر الشريعة فان قلت
 قوله ثلث مالي له ان كان اخبارا فكاذب وان كان
 انشاء كذب ان يكون له النصف عند اجازة الورثة
 وان كان في السدس او في السدس ثلثا فلهذا
 ممتنع ايضا انتهى حاصله ان قوله ثلث مالي له ان كان
 انشاء كما هو الظاهر فالواجب ان يكون نصيب الموصي
 له نصفا ليظهر للاجازة فائدة لانه الثلث على
 تقدير عدم الاجازة ايضا واجب وان لم يكن سبوتا
 بوصية السدس واما كونه في قوله ثلث مالي له
 اخبارا فبطلانه بان لا يتركب محض حيث لم يكن ثلث
 ماله للموصي له وقت صدوره هذا القول منه قوله
 وان كان في السدس اخبارا او في السدس انشاء اي
 ان كان قوله ثلث مالي له في السدس الواحد الذي
 في ضمنه اخبارا او في سدرين سدا اخر انشاء فاعل امتناعه
 لكون لفظه واحد مركب استعماله في احد جزئيه من
 حيث انه اخبارا وفي جزئيه الاخرى حيث انه انشاء
 وبطلانه لا يحتاج الى البيان هذا كما هو الواقع في الشر
 النسخ واما وقوع لفظ الثلث بدل السدس فلا ريب
 في كونه جنطا وسهوا من النسخ قال من الاخير وفي قوله
 اقوله وبالس التوفيق يختار انشاء وانما يحل له النصف
 عند الاجازة لو كان النصف مدلول اللفظ وليس كذلك

فان السدس والثالث في كلامه شايع وضم الشايع الى
 الشايع لا يفيد ازدياد في المقدار بل يتعين الاكثر مقدما
 كان او مؤخرًا ولهذا قال الجمهور في تقليد لابت
 الثالث متضمن للسدس فان التضمن لا يتصور الا في
 الشايع وضم السدس الشايع الى الثالث الشايع لا يفيد
 زيادة في العدد فلا ينافي ولا اكثر من الثالث وقاعدة
 الاجازة انما تظهر فيما يكون متساوي اللفظ والاكاث برا
 مستانفا لاجازة وتقرّب من هذا قول اهل العقول
 ان ضم الكلي الى الكلي لا يفيد الجزئية انتهى واجاب عن القضا
 ان معناه حقه الثالث وان اجازت الورثة لان السدس
 يدخل في الثالث من حيث انه محقق انه اراد بالثانية زيادة
 السدس على الاول حتى يتم له الثالث ويحتمل انه اراد بها ايجاب
 ثلث السدس فيجعل السدس داخل في الثالث لانه يتحقق
 وحمل الكلام على ما عليك وهو الايض بالثالث انتهى
 اقول وما ذكره الشارح خلاصة جواب من لا خسر
 لكن لم يفهم حتى يعقل جميع ما قاله من لا خسر اقلنا بل
قول لو في سدس ماله مكررا يعني اذا قال سدس مالي
 لم ثم قال في ذلك المجلس او مجلس اخر سدس مالي له كانه
 سدس واحد لان المعرفة اعمدت معرفة **قول**
 فله جميع ما بقي ان خرج من ثلث باقي جميع اصناف مالي
 لان انه ما هم والغنم جنس واحد يمكن جمع حق احد المشتركين
 في الواحد ولهذا يجري منه الجزئية على القسمة فاذا امكن
 الجمع جمع حق الموصي له فبما بقي نقسمها للموصية على الارث
 لان الوصي جعل حاجته في هذا المعنى مقدمة على حق ورثة

بقدر

بقدر الموصي به فكلما حق الورثة كالسبع وحق
 الموصي له كالاصل والاصل في ماله اشتمل على اصل
 وتبع اذ هلكه شيء من ان يجعل الهالك من السبع
 فهنا ما ملك وهو الثأر لم يهلك شيء منه من حصته
 الموصي له فنظر الى جميع ماله فان خرج الباقي من
 ثلث جميع ماله يستحق ذلك بخلاف ثياب متقاوثة
 وعبيد فان افردوها متقاوثة فلا يمكن جمع حق
 احد المشتركين في الجنس الواحد فاذا هلك
 ثلثها هلك منها حصته الموصي له فلم يبق له الا
 ثلث ما بقي من ذلك فليثا مل **قول** حيث قال
 اوله وله بكر عارية الدرر اوله اي لزيد ولولد
 بكر فوات ولده قبل موت الموصي فالثلث كله لزيد
 لان الميت لا يستحق شيئا فلا تثبت الزاحمة لزيد
 انتهى فجعل العير لوقت موت الموصي كما لا يخفى وقول
 الشارح لكن الزيلعي الى قوله صريح في اعتبار رحالة
 الايجاب اعترض عليه خير الدين الرملي في حاشية
 فقال ليس بصريح ولا يفيد ذلك بوجه اذ الضابط
 الذي ذكره كما في التاتار خاشنة وعزها ان الموصي
 له اذا كان معينا من اهل الاسحقاق تعتبر صفة
 الايجاب يوم اوصى ومضى كان عز معين تعتبر صفة
 الايجاب يوم موت الموصي والاعتبار ليس لحالة
 الايجاب بل الاعتبار لصفة الايجاب يوم الوصية
 في المعين وفي عز المعين يوم موت الموصي فالامارة
 ولا دلالة في كلامه الزيلعي على اعتبار رحالة الايجاب
 بوجه فتأمل انتهى قوله كلامه حسن لان الزيلعي

قال اما اذا خرج بعد صحة الاجاب يخرج بحصته ولم
يقبل الاعتبار لحالة الاجاب او لا اعتبار لحالة الاجاب
قوله حتى لو قال ثلث لزيد اي ثلث مالي
بعد زيد وسكت لم يستحق الثلث كله بل نصفه ولو
قال ثلث مالي لفلان وسكت لم يستحق الثلث كله
بل نصفه ولو قال ثلث مالي لفلان وسكت كان له
جميع الثلث **قوله** سواء كان النسب بعد
الوصية او قبله فان قلت فرض المسئلة فيما اذا
كان الوصي فقرا وقت الوصية فكيف يصح قوله
اكتسبه قبله فانه لو كان اكتسبه قبله كان غنيا
بذلك المال قلت يمكن ان يقال اكتسبه قبله
ثم عصب منه فقرا فافقروا وصى ثم الغاصب رد
عليه المال فنصدق على هذا المال انه اكتسبه قبله
فأعطى عنهم جاز قال في الشربنالية الا فضل الدفع
الى فقرا بلح وقال محمد لا يجوز الدفع الى غيرهم
قوله وقيل لكل صدقوه فيما شئتم الخ قال
الزيلعي هذا مشكل من حيث الورثة كما انوا يصدقون
الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث
ومما يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث لان اصحاب
الوصايا اخذوا الثلث على تقدير ان تكون الوصايا
تستغرق الثلث كله ولم يتوخ في ايدهم من الثلث شيء
فوجب ان لا يلزمهم تصديق بقدر انتهى اقال الشربنالية
وقال فتاوى زاده هذا الاشكال ساقط جدا
اذ لا يلزم الورثة في هذه الصورة ان يصدقوه
الى الثلث كما لا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث

واما

واما اللانهم لهم ولاصحاب الوصايا في هذه الصورة
ان يصدقوه فيما شاءوا فان اصحاب الوصايا المستغرق
للثالث لا يأخذونه بطريق التملك التام بل بطريق
العزل والافراز فكان باقيا على حكم جواز تصرف
الورثة فيه بتصدق به المدعي فيما شاءوا ولا يضر
بذلك عدم بقاء الثلث في ايدهم ولئن سلم
عدم بقاء ذلك الثلث المخصوص في ايدهم من
كل الوجوه حتى من جهة جواز تصرفهم فيه بتصدق
المدعي ايضا فيكون جواز التصرف لهم في ملك الثلث
الشائع في جميع المال وعن هذا قالوا ان هذا
تصرف يشبه الاقرار والوصية فباعتبار
شبهة الوصية لا يصدق في الزيادة على الثلث
وباعتبار شبهة الاقرار يجعل شائعا في الاثلاث
ولا يخص بالثلث الذي لاصحاب الوصايا بل بالشهدين
تأمل ترشدا انتهى اقول يؤيد هذا الجواب ما
ذكره خير الدين الرطبي من ذكر الشهادتين وسبق
الذكر في العناية فانه سقط ما قال الشربنالية
بان فيما ذكره فتاوى زاده لا توجه لما ادعاه من
سقوط اشكال الزيلعي تأمل المنظر لك الحق
قوله بقي لو كانت الوصايا الخ اقول
بمقتضى عبارة متن الكثر وهذا المتن ان يعزل
الثلاثة مطلقا لقولها فان اوصى بوصايا بحيث
لم يقل اوصا بوصايا بمقدار الثلث او انقص بل
رتب الحكم بعزل الثلث على الوصية مطلقا فليتأمل
قوله وبقي ايضا بل يلزمهم ان يصدقوه فيما

في اكثر من الثلث اقول لا شك انهم لا يلزمهم لقولهم صدق
فيما شئتم فالمسئلة تلافى الذوم ولما تقر ان هذا السر
بدية معلوم فلا يلزمهم التصديق فضلا ان يلزمهم
في الزيادة على الثلث والساعلم **قوله** لانهم
من اهل الوصية اي لان الواسيا والقاتل من اهل الوصية
فمكون للاجنبي نصف ما وصى بخلاف ما اذا وصى لحي
وميت فانه يكون الكل للحي **قوله** الا ان يسأله
وسلو اي يسأله الورثة ويسلمون الباقي منها محتجب
الوصية لذوال المانع وهو المجهود وح ياخذ ذوالجدة
ثلثي الجهد وذوالردي ثلثي الردي وذوالوسط
ثلثي كل من الجهد والردي **قوله** بان كانت
ودبعة عند الوصي لرجل فاوصى بها الرجل اخر
فهي موقوفة على اجازة رب المال بعد موت الوصي
قوله حيث لزمه كله اقول هكذا في الزيلعي
وغیره ولنظ الزيلعي تاخذ صاحبا من المقر له جميع
ما في يد المقر حتى يستوفي دينه ولا شيء للمقران لم يفضل
منه شيء لان الدين مقدم على الميراث **قوله**
والاخر جاز ان اخذ الثلث منهما اي ان لم يخرج من
الثلث بل زاد عنهما على الثلث ضرب الوصية بالثلث
واخذ ما يخصه من الام او الا فان فضل شيء اخذه من الولد
باب العتق في المرض
قوله وفي المرض المعتبر الى اي في المرض الحادث
للقعد والفلوج والسلول الذي يعتبره ويحققه
بالمرض حتى ينفد وصاياه واقاربته من الثلث المبيع
بصلاته قاعدان يعين اذا اجازت صلواته قاعدان بعد صاحب

فراش في يجري عليه احكام المريض قال في الزيلعي
والقعد والفلوج والاسلول والمسلول ان تطال
ذلك ولم يخف منه الموت فميت من كل المال والا
فمن الثلث اي وان لم يتطاول به يعتبر بصره من
الثلث اذا كانت صاحبة فراش وماتت منه في ايامه
لانه من ابتداءه يخاف منه الموت ولهذا يتدأ وي
مكون مرض الموت واذا صار صاحبة فراش
بعد التطاول فهو كمرض حادث به حتى تعتبر
تبعه من الثلث انتهى **قوله** واعتناقه ومحلها
اي قوله وصية اعتناقه مبتدأ وما بعده عطف عليه
وصية خبره وفي الكفر خبره في مرضه ومحاباته و
صيته وصية **قوله** وبزاحم اصحاب الوصايا
في الضرب هذا ينبغي كون ما ذكره وصية اي بزاحم
الاعتناقه وما بعده من التصرفات اصحاب الوصايا
في الضرب فهي كالوصية لاحقيقة الوصية لان الوصية
الحاب بعد الموت وهذه التصرفات منحة في الحال وانما
اعتبرت من الثلث لتعلق حق الورثة بماله **قوله**
ولم يسع العبد ان اخبر عتقه اي اجازت الورثة العتق
في المرض فلا تسعاه على العتق لان العتق في المرض وصية
وهي تجوز باجازة الورثة فلا يلزمه شيء لان المنع لم يعم
فيستقطب بالاجازة فان حاجي فخر رآه صورته ساع
رجل في مرض موته عدا من رجل بالف درهم وقبضه الفان
ثم اعتق عبدا خريسا وي الفأ ولا ماله غيره فالحياة
اولي من العتق فسلم عبدا يشتري بالف ويسع العبد في
قبضه في صحته **قوله** وتركه عبدا اي وما لا يورث

فادعى بكر المصلي له عتقة في صحة اي صحة الوصي لئلا
ثالث المال من غير العبد لان العتق في الصحة ليس
وصية فينفذ من الكل وادعى الوارث عتقة في الرض
فالقوله للوارث مع اليمين **قوله** ويقدم على بكر
يعطوف على ينفذ اي لينفذ من الثالث ويقدم اعتنا
على بكر **قوله** الا ان يفضل من ثلثة شئ من قيمة
العبد الظاهر ان بقوله على قيمة العبد قال في الرمز
شرح الكنز للسيد الحموي الا ان يفضل من ثلثة
اي ثلث مال الوصي شئ على قيمة العبد فيسمل لئلا يلام
له فنه انتهى **باب الوصية للاقرار**
قوله ثم نقل عن العيني ان قوله الهداية وغيرها
انه صلى الله عليه وسلم لما تزوج صفية وهم وصوا به
جويرية بنت الحارث قلت فلتحفظ هذه القائلين
اقوله هكذا في النسخ هذا الشرح والذي في الترتيب
ليس كذلك فان نص عبارة قلته لكن جزم العيني
بان قوله في الهداية صفية وهم وصوا به جويرية
فقتوله انه صلى الله عليه وسلم لما تزوج زائدة ليس
موجودا في المنقول عنه نعم قال الشرنبلالي في ابتداء
المنقول قوله لان النعم صلى الله عليه وسلم لما تزوج
صفية اقوله كذا في الهداية والكا في التبيين و
شرح المجمع وقال الامام العيني رحمه الله في شرح الهداية
قوله صفية وهم وصوا به جويرية اخراجه ابوداود
في سنة في الفتاوى عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة
عن عائشة رضي الله عنها قالت وقعت جويرية بنت
الحارث بن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن ثمال

فكانت

فكانت عن نفسها قالت عائشة رضي الله عنها في آوت
رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابتها فلما قامت علي
الباب رايتها فكرهت مكانها وعرفت ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم سيري منها مثل الذي رايت
فقلت يا رسول الله انا جويرية بنت الحارث
وقد كان من امري ما لا يخفى عليك واني وقعت في
سهم ثابت بن قيس بن ثمال واني كانت على نفسي
فجئت اسالك في كتابتي فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم فهل لك الى ما هو خير منه فقالت يا رسول
الله ما هو قال الذي عنك كتابتك واتزوجك
قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت قال ففعل
الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تزوج
جويرية فارسلوا ما يديهم يعونى السبي فاعتق
وقالوا اصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت
فارايت امرأة اعظم بركة على قومها منها اعتق الى سبي
مائة بعثت من بني المصطلق انتهى وفي سند احمد
والبخاري وابن راهوية عن عائشة قالت اصاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي المصطلق
فاخرج الجنس منه ثم قسم بين الناس فاعطى الفار
سهمين والدا جل سهما فوقع جويرية بنت الحارث
في سهم ثابت بن قيس بن ثمال الانصاري فكانت
على نفسها على تسع اواق من ذهب الى ان قالت
نذلت تسلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابتها
فقلت يا رسول الله انا امرأة مسلمة اشهد ان لا اله الا
الله وانك رسول الله وانا جويرية بنت الحارث سيد

بها

قومه اصحابي من الامر ما قد علمت فوقعه في سهم
 ثابت بن قيس فكانت بني علي ما لا طاقة لي به وما اكره
 علي ذلك الا اني رجوتك صلوات الله عليك وسلم فاعني
 في فكائي فقال او خير من ذلك فقالت ما هو قال
 او ذي عنك كتابك واتز وحك قالت نعم يا رسول
 الله قال فعلت فادي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما كان عليها من كتابتها وتزوجها فخرج الخبر الي
 الناس فقالوا اصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يستوفون فاعتقوا ما كان بايديهم من سبي بني
 المصطلق مائة اهل بيت قالت فلا اعلم امراه
 كانت علي قومها اعظم بركة منها قلت لكن جزم
 العيني بان قوله في الهداية صفة وهم وصوابه
 جويرية بخالفه ما قال في الخصائص النبوية لان
 الملقن اعتق صلى الله عليه وسلم صفته وتزوجها
 وجعل عتقها صداقها كما ثبت في الصحيحين وفي
 رواية من حديث ابن عمر بن جويرية وقع لها مثل
 ذلك لكن اعلمنا ابن جزم يعقوب بن حميد بن
 كاسب وهو مختلف فيه لا كما جزم بتضعيفه
 انتهى وتغتم هذه القائده انتهى **قوله** ومفاد
 ان الشرف من الام فقط غير معتبر كما في اخر فتاوي بن جيم
 افول قال في فتاوي ابن جيم يستل عن ابن الشريفة
 لا يكون لانه اجاب ان لم يكن ابوه شريفا
 لا يكون شريفا انتهى وقال في شرح الكثر للسيد
 الحنوي وآله اي ال من اوصى لاله اهل بيته الي
 اقصى باب الوصي اي قبيلته بنسب اليها الا أقصى

ابله في الاسلام الاقرب والابعد والذكر والانثى
 والمسلم والذمي والصغير والكبير سواء لا اولاد البنات
 والاخوات ولا قرابة امه اذ لا ينسبون الي امه
 بل الي ابايهم فم جزم اخراذ النسب للاباء **قلت**
 نفي هذا لا يكون ابن الشريف من غير الشريف شريفا
 وهو حادثة الفتوى في سنة ثلاث وسبعين والـ
وجنس اي جنس من اوصى لجنسه اهل بيت
 امه دون امه وكذا اهل بيته واهل نسبه لا والو
 ينحس بابيه فصاركاه بخلاف قرابته ويدخل
 الاب والجد لان الاصل النسب والجد اصل نسب
 امه وفي الكافي لو كان الاب الاكبر حيا لا يدخل اذ الو
 المضاف لا المضاف اليه ولو كان الموصى امرأة لم يدخل
 ولدها النسب لانيه لاله الا ان يكون من قوم امها
قلت وهذا صريح في جواب حادثة الفتوى المتقدمة
 انتهى وقال في حاشية الحوي علي المسكن من باب
 الوصية لا اقارب لو اوصت المرأة لمجلسها او لاهل
 بيتها لا يدخل ولدها الا ان يكون ابوه من قومها
 هذا صريح في ان ابن الشريفة لا يكون شريفا انتهى
 قال مولا قاسم الجاني الحنفي في فقه المذنب علي شرح
 مسكن ومفاد ما في الدرر من قوله الا ان يكون ابوه
 من قومها ان الشرف من الام فقط غير معتبر كما في اخر
 فتاوي ابن جيم ولكن له مزية غيره انتهى وقال الشيخ
 ابن حجر المكي في فتاواه **مسئلة** اولاد زينب بيت
 فاطمة الزهراء من ابن عمها عبد الله بن جعفر رضي
 بكرة فدل بيت لصر حكم اولاد اخوها الحسن والحسين

رضي الله عنها وما الفرق مع ان خصوصيات صلوات الله عليه
ان اولاد بناته ينسبون **الحجاب** من الواضح انه
ثبت لهم حكم من كونهم من الاله واهل البيت ومن ذرية
صلوات الله عليه وسلم واولاد ما جاءوا مع ذلك لا ينسبون اليه
اخذ من فوق الفقهاء بهن ولد الرجل ومن ينسب اليه
في نحو وقفت علي اولادي فزيد ولد البنت لانه يسمى
ولدا دعوى وقفت علي من ينسب الي فلان لا يدخل
ولد البنت لانه لا ينسب لجد له بل لابيه والذي ذكرنا
من خصا بصلوات الله عليه وسلم ان اولاد بناته ينسبون
اليه ولم يذكروا ذلك في اولاد بناته فاختصوه
بالطهارة المأخوذة فقط فاولاد فاطمة الاربع ام كلثوم
زوجة عمر ولدت منه زيدا ورقية ثم تزوجت بعده
اولاد عمر جعفر الثلاثة عونا فحمدا وافنديا الله ولم
تولد لاحد منهم وزينب التي الكلام فيها وام كلثوم
والحسن والحسين فهؤلاء الاربعة ينسبون اليه صلى الله
عليه وسلم فاولاد الحسن والحسين ينسبون اليهما
وينسبون اليه بخلاف اولاد زينب وام كلثوم فانهم
انما ينسبون الي ابويهما عمر وعبد الله لا الي الام ولا الي ابيها
عمر لا بقاعدة الشرع ان الولد يتبع ابيه في النسب لانه
وانما خرج اولاد فاطمة رضى وخذها خصوصية لهم و
ذلك مقصور على ذرية الحسن والحسين كما يدل له
حديث الحاكم لكل بني ام عصبة الا ابنتي فاطمة انا ولها
وعصبتها فخص الانتساب والتعصيب بهما دون اختيهما
ولهذا جرى الخلاف كالسلف علي ان ولد الشريفة من غير
شريف ليس شريفا ولو عمت الخصوصية لزم ان ابن كل

شريف

شريفه تحرم عليه الصه فلو ليس كذلك فلا يختص
ذلك بالحسن والحسين الا لا يختص الامر فلهما والا فلو
فرض ان خالهما زينب اعقبت ذكرا كان مثلها وان
لم يكن ابوه هاشميا لان الشرف لم يأت اليهما الا من
جنته صلى الله عليه وسلم لا غير واعلم ان اسم الشرف
كان يطلق في الصدر الاول على كل من كان من اهل
البيت ولو عباسيا او عقيليا وبني قولي المؤرخين
الشريف العباسي الشريف الزينبي فلما ولي الخليفة
الفاطميون بمصر قصروا اسم الشريف على ذرية الحسن
والحسين فقط واستمر ذلك بمصر الى الان انتهى
كلام الشيخ ابن حجر المكي اقول واما ما ذكره في مجمع
الفتاوى من قوله سالت الشيخ الامام حمدا الدين
عن له ام سيدة وابوه ليس سيدا قال سمعت
استاذي شمس الائمة الكردي قال هو سيد واستد
بان الله تعالى جعل عيسى من ذرية نوح وابراهيم
وان عيسى من اولاد اسحق عليه السلام انتهى
فلا يستقيم دليل لان الكلام في النسب لا الكلام
في الذرية فان اولاد البنات من الذرية لا اتفاق
وكلامنا بل يكون منسوب الى اب الام ام لا حتى يقال
ابن فلانة فينسب الي ابيها فثبت له الشرف ورحم
الله من انصف ونطق بالحق والصواب واحكم الجواب
قول ويؤيده قوله اي في عموم الرجل والمرأة
واما في الفقر والغنى فها فيه لان تفسيره يقتضي ان لا
يطلق الا رجل على الغنى وما ذكره المصنف مما لا
للقام ان يفسره بما ذكره في المغرب نقلا عن الاكل فقال في

الاحمل الارملة التي فارقت زوجها بموت او طلاق دخل بها
اولم يدخل بها رجل اذا كانت لامرأة له وقال القتيبي كذلك
وقال الانباري سميت الارملة لذهاب زاده وفقدتها
كاسبتها من قوله العرب ارمل الرجل اذا ذهب زاده
قال ولا يقال له اذا مات امرأته ارمل الا في شذوذ
لان الرجل لا يذهب زاده بموت امرأته اذا لم تكن قيمة
وردد على القتيبي قوله فممن اوصى بماله للارمل ان يعطى
منه الرجاء الذي ماتت ازواجه انتهى **قوله**
والا فقرائهم الاولى والا فللقراء في الدرر اي وان لم يحضر
فبكون وصيته لفقرائهم وقوله يعطى الوصية تفصيل للفظ
قوله اوصى من له معتقون لمواليه اي اذا قال
رجل اوصيت لموالي تكذا او له معتقون ومعتقون
احدهما باسم الفاعل والاخر باسم المفعول يعني
الموالي العلي والموالي الاسفل بطلت الوصية لان لفظ
الموالي مشترك بين الاعلى والاسفل ولا قرينة تدل
على احدهما قال في الهداية ومنا وصى لمواليه وله
مولى اعنيهم ومنا اعنقوه فالوصية باطله وقال
الشافعي رحمه في بعض كتبه ان الوصية لهم جميعا وذكر
في موضع اخر انه يوقف حقها لهما ان الجهة مختلفة
لان احدهما مولى النعمة والاخر منعه عليه فصار مشتركاً
فلا ينتظرهما لفظ واحد في موضع الاثبات بخلاف
ما اذا حلف لا يكلم مولى فلان حيث يتناول الاعلى و
الاسفل لانه مقام النفي والاثبات في هذا انتهى قال في الغاية
قوله في موضع الاثبات احتراز عن صوره النفي وهو
اختيار شمس الامية وعامة اصحابنا علي ان لا عموم المشترك

لا في النفي ولا في الاثبات فان قيل سلمنا ان لفظه للنفي
مشترك لكن حكمه التوقف فكيف قال الوصية باطله
اجيب بان الكلام فيما اذا مات الموصي قبل البنا والتوقف
في مثله لا يبعد فان قيل الترجيح من جهة اخرى ممكن
وهو ان يقر الوصية الى المولى الذي اعتقه لان
شكر المنعم واجب واما فضل الانعام في حق المنعم عليه
فمندوب والصرف الى الواجب اولى منه الى المندوب كما
هو المروي عن ابي يوسف لهذا المعنى اجيب بانها
معارضة لجهة اخرى وهو ان العرف جاز بوصية
ملكه المال للفقر اذا الغالب في المولى الاسفل الفقير
وفي الاعلى الغني والعرف عرقا كالمشروط شرطاً كما هو
المروي عن ابي يوسف لهذا المعنى انتهى **قوله**
لان الحامل على النفي يفضله والبعض لا يختلف قال في
الغاية واجابوا عن مسئلة الحلف بان تركه الكلام
مع المولى مطلقا ليس لوقوعه في النفي بل لان الحامل
على اليقين يفضله وهو غير مختلف يعني لا يختص بحالة
فيصير بذلك المعنى عاماً للكل انتهى ويبدو ان لفظ
البعض بالباء الموحدة ثم الغين المعجمة لا بالعين المهملة
كما في بعض النسخ **قوله** ولا يدخل منه مدبروه و
امهات اولاده لان عتق هؤلاء يثبت بعد الموت والوصية
تضاف الى حالة الموت فلا بد من تحقق الاسم قبله وعن ابي
يوسف انهم يدخلون لان سبب الاستحقاق لانهم اي لان
سبب استحقاق الولاء وهو التمدد به والاستيلاء لا لزم
اي ثابت مستقر والامع هو الاول كذا في الغاية **قوله**
واما علي المفتي به من جوارها فيمنع جوارها مطلقاً وعملاً

في حواشي الاشياء اقول قول في حاشية السيد الحموي قوله
لو شرط ان يقرأ علي قبره فالنعيين باطل هكنا وقع في القصة
وهو كما في البحر مبنى على قول اخيه من كراهة القراءة على
القبر فلا يطل النعيين والصحيح المختار للفتوى قول
محمد انتهى وفي صحيح الفتاوى الوصية بالقراءة على
قبره باطلة لكن هذا اذا لم يعين القاري اما اذا عينه يتبع
ان يجوز على وجه الصلة ولهم منه ان الوصية بالقرآن
انما بطلت لعدم جواز الاجارة على القراءة ويتبع ان
تكون صحيحة على المفتي به من جواز الاجارة على الطاعة
كما هو مذاهب عامة المتأخرين انتهى وفي شرح
المنظومة لابن التيمية نقلا عن امال الفتاوى فيمن
ارصى ان يطبق قبره او تضرب عليه قبة او يدفع شيئا
لقاري يقرأ علي قبره قالوا الوصية باطلة انتهى قاله
في البحر فدل على ان المكان لا يتعين وقد تسبكه بعض
الحنفية من اهل العصر وفيه ان صاحبا الاختيار عاله
بان اخذ شيئا للقرآن لا يجوز لانه كالاجرة فاذا دانه
مبنى على غير المفتي به فان المفتي به جواز الاخذ على
القراءة فيتعين المكان قاله بعض الفضلاء والذي
ظهر لي انه مبني على قول الامام ابي حنيفة ربح بكراهة
القراءة عند القبر فلا يطل النعيين والفتوى على قول
محمد من عدم كراهة القراءة عنده كما في الخلاصة فيلزم
النعيين انتهى فاعلم ان قولهم هنا فالنعيين باطل
ضعيف انتهى وقاله مولانا ابراهيم البيري في حاشية
على الاشياء في التانار خاتمة لابن الفضل وفي الاختيار
انما بطل شرط ان يقرأ علي القبر لان اخذ الاجرة على القراءة

غير جائز

غير جائز انتهى فاذا صححة النعيين على المفتي به من جواز
اخذ الاجرة ولو خرج على قول الامام من كراهة القراءة
على القبر صح ايضا لان المختار عندها كما هو قول محمد كذا
كذا في اجابة السائل وفي التانار خاتمة نقلا عن التيمية عن
المسن بن علي عن بني مدرسة وبني نهبانقبة لنفسه
وقف صنعة وبني منها على ان ثلاثة ارباعه للمنفعة و
ربعه يصرف الي من يقوم بكنس القبرة وفتح بها
والي من يقرأ عند قبره ورفع هذا الي الحاكم نقض فيه
بصحة وجعل اخره للفقراء كل محل من يقرأ عند قبره
لهذا هذا المرسوم قال نعم قيل له واذ لم يكن هناك قضا
قاض وذكر في الوقف وجعل اخره للفقراء كل محل من
يقرأ عند قبره اخذ هذا المرسوم فقال نعم انتهى
اقول هذا صحيح في اعتبار شرط النعيين بحيث
تبدل محل من يقرأ عند قبره والله اعلم انتهى
باب الوصية بالخدمة
قوله ويكون محبوسا على ملك الميت في حق المنفعة
حتى يملكها الموصي له على ملك الموصي كما يستوفى الموقوف
عليه منافع الوقف على حكم ملك الواقف ويجوز موقفا
وموقفا كما في العارية فانها تملك على اصلنا بخلاف
الميراث فان خلافة فيما يملك المورث وهو في
عين تبقى والمنفعة عرض لا يبقى حتى ان الموصي له
بالخدمة اذا مات لا يورث عنه كذا في الدرر في
قوله كما افاده صدر الشريعة قاله فان خرجت
الرقبة من الثلث سلمت اليه لها اي الموصي له لاجل

الوصية والاقسمت الدار وتبين في العبد اي بقسم الدار
وسلم الي الموصي له مقدار ثلث الماله ليسكن فيه والعبد
يخدم الموصي له بمقدار ما صحت فيه الوصية ويخدم الورثة
بمقدار ما تصح انتهى **قوله** وما في ايدهم من ثلثها
اي الدار كذا في الدرر والمخ وفي الهداية وليس للورثة
ان يبيعوا ما في ايدهم من ثلثي الدار وعن ابن يوسف ان
لم ذلك لانه خالص لغيرهم انتهى قوله تخصيص ارجاع الضم
الي الدار كما في الدرر والمخ وعدم بقرض العبد مع انه
مذكور مع الدار بشعريانه يجوز لهم ان يبيعوا العبد
الا ان العلة مشتركة فنقتضي ان يكون حكم العبد
حكم الدار فليراجع **قوله** الا اذا كان ذلك مكان
واهلك في موضع اخر هكذا وقع في النسخ ومراعاة الا
اذا كان ذلك الموضع الذي يريد اخراجه اليه اهلك
في ذلك الموضع في يخرج الموصي له العبد من الكوفة
مثلا كما قال في الدرر ولا يخرج العبد من بلدة الا
ان يكون هو واهله في غيرها فيخرج لخدمة انتهى لكن لا
يصح تنزيل هذه العبارة على هذا المطلوب الا اذا قلنا
ان لفظ ذلك اشارة الي البلدة الذي العبد فيها لا اذا
كان ذلك البلد مكان العبد واهله الموصول في موضع
اخر يجوز له ان ينقله الي ذلك الموضع **قوله**
ولهذا يمنع المريض من التبرع ما كثر من الثلث كما ذكره الم
في الدرر اقول قال في باب الرهن وجناية الرهن
على الرهن مضمونة كجناية المرمي عليه اي على الرهن لان
حق كل واحد منهما محترم فيجب عليه ضمان ما تلفه على صاحبه
لان الرهن ماله وقد تعدي عليه المرمي فيضمنه والمريض

حقه

حقه لازم وتعلق مثله بالماله يحمل المالكه كالاجنبي
في حق الضمان كالعبد الموصي بخدمته اذا تلفت الورثة
فمنوا قيمته بشرطي بها عبد يقوم مقام الاول
ولهذا يمنع المريض من التبرع ما كثر من الثلث انتهى
ومثله في التبيين وبهذا علم ان المشار اليه بقوله
ولهذا يمنع المريض هو ان تعلق حق الغير بحمل المالك
كالاجنبي فالشارع واليه غير مذكور في الشرح فليقتضيه
قوله فان له هذه وما يحكم ضم ايها الاول والفرق
بين ثمرة البساتين وعلمته بناء على ان الثمرة اسم للوجود
غزنا لا يتناول المعدوم واما الغلة فتتضمن الموجود وما
يكون بعض الوجود مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان
ياكل من غلة بستانه ومن غلة ارضه وداره فاذا اطلقت
تتناول الموجود والمعدوم من غير توقف على دلالة آخر
واما الثمرة اذا اطلقت يراد بها الوجود ولا تتناول
المعدوم الا بعد دليل زائد عليه **قوله** وان لم يكن
فيه البساتين والمستقلة بحالها يعني اذا قال ارضيعة
فلان بثمره بستان في ولم يكون بستانه ثمرة حالة الوصية
تكون الثمرة ما عاش الموصي له وانما كان كذلك لان
الثمره اسم للوجود حقيقة لا يتناول المعدوم الا محازا
فاذا كان في البساتين ثمرة عند موت الموصي صار
مستعلا في حقيقة فلا يتناول المجاز وان يكن فيه ثمرة
يتناول المجاز وهو المعدوم والمعدوم ما يدرك
وان لم يكن شيئا قال العيني وهو كالوصية بالثلث

ولا ماله ثم اكتسب مالا عند الموت يستحق ثلثه باعتبار ان
المعدوم المذكور لا باعتبار ان المعدوم المذكور شيء انتهى
قوله الا ان يقول الوصي ينفق عليه في يجوز وانما
لا يجوز اذا لم يقل ذلك لانه ليس باملاك الملك والوصية
تملك الا ان ذكر النفقة بمنزلة الوقف على مصالحه فيجوز
اتفاقا وعند محمد ربح يجوز لانه يجعل على الامر بالصرف
الى مصالحه تصحى بالاملاك وفي الشريعة لانية قال في الخلاصة
الوصية لمحمد كذا او بقنطرة كذا اجازته وهو لم يمتها و
اصلاحها كذا روي محمد وعنه ابو يوسف انه باطل الا
ان يقول ينفق على مسجد انتهى وقال قاضي ن لو اوصى
بثلث ماله للمسجد وغني المسجد او لم يعينه فهي باطلة
في قول ابو يوسف ربح وجازية في قول محمد ولو اوصى
بان ينفق ثلثه على المسجد جاز في قولهم انتهى ومثله
في البزارية وفيها اوصى بثلث ماله للمسجد جائزا
مسكة وليمة المقدس تجاز على بيت المقدس ويصرف
الى سراجة ويخوذ ذلك ومثله في الخلاصة والخاتمة انتهى
فصل في وصايا الذمي وعذرة قول
لانه لم يصح محرر خالصه تعالى من الاقرار اخره زاي لانه
المحررة الذي هو الاعناق يجوز ان يكون من التحرير
لان الوقف محرر عن رق الملك وهذا ليس كذلك لانهم
يتصرفون فيه تصرف المالك اي لم يصح محفوظا عن
حقوق الناس وخالفنا في هذا لما فهم **قوله**
والمرتدة في الوصية كذمية فتصح وصاياها قال
في الهداية وهو لا يصح لانها تبقى على الردة بخلاف
المرتدة لانه يقتل او مسلم وفي التبيين قال صاحب

الهداية

الهداية في المرتدة الاصح انه تصح وصاياها لانها تبقى على الردة
بخلاف المرتدة لانه يقتل او يسلم ففعلها كالدنية وقال
السفاتي في النهاية وذكر صاحب الكتاب في نيات علي
خلاف هذا وقال بعضهم لا يكون بمنزلة الذمية وهو
الصحيح حتى لا تصح منها وصية والفرق بينا وبين الذمية
ان الذمية تفر على اعتقادها وان المرتدة فلا تفر على اعتقادها
قال الرازي عفو به الاشبه ان تكون كالذمية فتجوز
وصيتها لانها لا تقتل ولانها يجوز جميع تصرفاتها فكذلك
الوصية انتهى **قوله** وان عمت ان وصلية وحاصله
ان الوصية المطلقة والعام لا يتناولان الغني بخلاف
الخاصة فانها تصح للغني هكذا ذكره في الدرر يعني لو كان
حاضرا من بالغن قال في القنية اوصى بثلث ماله
للساكنين فاحتاج ورثته وهم كبار حضور فان اجمعوا
ان يجعلوه لانفسهم واحتاج بعضهم فاجمعوا على ان
يعطوه له فهو جائز وان كان في الورثة صغيرا وجا
عزرا من او غائب لا يجوز **باب**
الوصي قوله والا لا ابي وان لم يكونوا صفارا
بل كان منهم كبير لم يصح عنده وعندنا لا يصح مطلقا
لان فيه اثبات الولاية للملوك على المالك وهو خلاف
المشروع وله انه اوصى الى من هو اهل فتصح كما لو اوصى
الى مكاتب نفسه او مكاتب غيره وهذا لانه مكاتب مستبد
بالصرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصفار و
ان كانوا مالا كالكن لما قامه ابوهم مقام نفسه صار
مستبدا بالصرف مثله بالولاية له عليه بخلاف عبد
الغير فانه مولي عليه وبخلاف ما اذا كان منهم كبير لانه

قوله

ضر

يبيع نصيبه او بمنعه فيعجز الوصي عن الاداء لحقه فاستغ
 لجواز كذا في الدرر **قوله** وقيل ينفرد قال
 ابو الليث وهو الاصح وبه فاختد قال التريبعي
 اذا اوصى الى اثنين لم يكن لاحدهما ان يتصرف
 في مال الميت فان تصرف فيه باطل وهذا عند ابي حنيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف ينفرد كل واحد منهما
 بالتصرف ثم قيل الخلاف فيما اذا اوصى الى كل واحد
 منهما بالعقد على حدة واما اذا اوصى اليهما بعقد
 واحد فلا ينفرد واحد منهما بالاجماع كذا ذكره الكيساني
 وقيل الخلاف فيما اذا اوصى اليهما بعقد واحد
 واما اذا اوصى الى كل واحد منهما بعقد على حدة ينفرد
 احدهما بالاجماع ذكره الخواشي عن الصنف قال ابو الليث
 وهو الاصح وبه فاختد وقيل الخلاف في الفصلين
 جميعا ذكره ابو بكر الاسكاف وقال في المبسوط وهو
 الاصح انتهى وفي القهستاني وعن ابي القاسم الصنف
 ان الخلاف فيما اذا اوصى اليهما بعقد واما بعقدين
 فننفرد كل منهما بلا خلاف وهو الاصح وبه فاختد كما
 قال الفقيه ابو الليث لكن في المبسوط ان الخلاف في
 الفصلين لان ثبوت الوصية بعد الموت وذا انما يكون
 لهما معا كما في الربيعة وغيره وهذا اقرب الى الصواب
 انتهى وفي الكنز وبطل فاعل واحد الوصيين قال في
 الرمز للبدعي سواء نصبا معا او منفردين كما صح
 في الكافي والمبسوط انتهى **قوله** ومثري شرا فاسد
 بصيغه اسم المفعول **قوله** عشرة اخري منها رد بقص
 اه افاد بقوله منها انه لم يذكر العشرة كمالا والذي يظهر

انها ثمانية وبقي اثنان وهما استيجار الطير وحفظ
 الاموال التي للميت ذكرها في مخرج الوهبانية **قوله**
 فله بالتصرف في الشركة وحده اي اوصى اليه الوصي
 سواء كان الحي او اخر كذا في الدرر ا قوله وحده
 مستقيم اذا كان من اوصى اليه الميت هو الحي واما
 اذا اوصى الى اخر فلا شركة انه لا ينفرد احدهما
 بل لابد من اشتراك وصي الميت ووصي وصيته
 قال في الهداية ولو ان الميت منهما اوصى الى الحي فالحق
 ان يتصرف وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما اذا
 اوصى الى شخص اخر ولا يحتاج القاضي الى نصب
 وصي اخر لان رأي الميت باق حكما برأي من يخلفه
 وعن المحققين مع انه لا ينفرد بالتصرف لان الوصي
 ماضى يتصرف وحده بخلاف ما اذا اوصى الى غيره
 لا ينفرد بتصرفه برأي المتي كما رخصه المتوفى انتهى
 فيتنبغي ان يرجع صوته فله وحده الى الحي بقرينة
 المسئلة لا كما فهم صاحب الدرر انه يرجع الى
 المذكورين ثم طالعت حاشية عزمي زاده ففيها
 قوله فان اوصى الى الحي او الى اخر الخ قلت لا يند
 عليك ان قوله او الى اخر غير الوصي الذي كان
 حيا لا يكون له بالتصرف وحده بل مع ذلك الوصي
 الحي فالصواب الموافقة لهداية وغيره الاقتصار على
 قوله فان اوصى الى الحي انتهى فله كهد الملم للصواب
قوله ولا يبطل الا اذا اوصى لهما اه الى لا
 يبطل الوصية بموته احد الوصيين الا اذا اوصى
 لهما بالتصدق بالثلث فانها تبطل ووجهه انه رضى

بما نتهما وقد عدم ذلك بموت احدهما هكذا ظهر
 لي وبه سقط ما قبل لا يظهر وجه البطالات
 كرا في حاشية الحوى على الاشياء في الولوجية
 صورته ان يقول لهما اضر بامالي حيث شئتما
 او اجعلا ذلك حيث شئتما ووجه ذلك انه تعلق
 ذلك بشئهما ولا يتصور ذلك بعد موت احدهما
 ولو قال جعلت ثلث مالي للمساكين يصنع الوصيان
 حيث شئتا من المساكين فمات احدهما يجعل القاضي
 وصيا آخر بعد انتهى كذا انقله البيري في حاشية
 الاشياء وزاد في شرح الوهبانية نقلا عن الظهيرية
 وان غا القاضي قال لهذا الثاني صنع وحركت
 انتهى ونقله في قاضيان وفتاوى ابي الليث قلت
 في مختصر المحيط في الصورة الاخيرة قال ابو يوسف
 للاخوات يتصدق بوحده انتهى كلام شارح الوهبانية
قوله قولان اقول الذي يدل عليه ما نقلناه
 عن شرح الوهبانية ان قوله في الصورة الاخيرة لا
 في الصورة التي ذكرها الكايرج فليراجع **قوله**
 سواء اوصى الله في ماله او في ماله وصية الذي
 يتبادر من عبارة المتن ان الميت اذا اوصى الى
 غيره ايضا مطلقا وبصفة العموم يكون وصيا
 في الترتين وما ذكره الكايرج في قوله سواء اوصى
 الله في ماله او في ماله موصيه يعني اذا خص ايضا
 باحد هما يكون وصيا في الترتين ايضا لا تدل عليه
 عبارة المتن ولا عبارة الوقاية فان نص عبارتهما
 وصي الوصي وصي في ماله وماله موصيه انتهى ونقضا

اما اطلاق الوصية والعموم وقد اوضح المسئلة في الرز
 للسيد الحوي حيث قال في بيان الصورة بان قال
 اوصيت اليك في مالي وفي ماله الميت الاول او قال
 اوصيت اليك ولم يرد فهو وصي فيها اتفاقا ولو
 قال في تركتي فكذا عند الامام وعندهما يخص الثالث
 لنفسه عليه وجه ظاهر الرواية ان في تركته تركته
 الاول كذا في الظهيرية اقول يعني صورة رابعة هي
 ان يقول جعلت وصيا في تركته موصي في لا يكون
 وصيا في تركته فعبار الشارح منظور فيها فليست مل
قوله لانه كما انك بعد اي مع الموصي اقول
 صوابه مع الوارث قال في الهداية لانه الموصي له شر
 مع الوارث فيتوى ما توي من المال على الشركة
 ويبقى ما بقي على الشركة انتهى ومثاله في الدرر **قوله**
 وقد تقرر في المناسك قال ابو يوسف ان كان المفرز
 مستغرا للثلث يحج عنه بما بقي من الثلث الى تمام
 الثلث للمدع وقال محمد لا يحج عنه شي **قوله** وان
 باع الوصي اي ماله من نفس الصغير فلم يمل
 مفعول باع لعلالة ما بعده عليه قال في الهداية
 لا يجوز بيع الوصي ولا شراءه الا بما يتغابن الناس في
 مثله قال في العناية هذا واضح ولم يذكر ما اذا اشترى
 الوصي من ماله الصغير شي لنفسه او باع من التيم شي
 من ماله لا يجوز اولا ان كان فيه منفعة ظاهره جاز
 عند الحنفية وابو يوسف في احدي الروايتين عنه وتفسير
 المنفعة الظاهرة ان يبيع ما يساوي خمسة عشر بعثه
 من الصغير ويشترى ما يساوي عشرة وخمسة عشر

نصاعدا وعند محمد وعلي ظاهر الروايتين عن أبي يوسف
لا يجوز علي كل حال انتهى وبه علم ان صغير نفسه راجع
الوصي **قوله** لانه وكيل والوكيل بالبيع لو باع من
نفسه لا يجوز بالاتفاق **قوله** الاصح لا اي
الاصح انه لا يبيع لحوق الهلاك لانه ما ذكره في التل
ولو خيف هلاك العقار يملك اي الوصي بيعه لانه
تعين حفظا كما في النقول والاصح انه لا يملك لانه نادى **قوله**
الا في مسألة الوصية يبيع عبده من فلات في الكل
في اخر المثال الذي يظهر ان الفلان محرقة وصوابها
فله الخط من ثمن المثال فخرها الكاتب الى ما ترى
قال في الاشياء لا يملك الوصي بيع شيء باقل من ثمن
المثل الا في مسألة ما اذا اوصى ببيع عبده من فلات
فلم يررض الموصل له بثمن المثال فله الخط انتهى وفي كتاب
السيد الحوي قال بعض الفضلاء وهذا اذا باع بدون
ثمن المثال يسوغ منه الدعوى قال في الفصل
السابع والعشرين من العمادية في الاب انه لا يجوز بل
ينصب القاضي من يدعي ان يبيعه قبل ومثل البيع الاجاز
انتهى **فروع** وفي مختصر الاصل في كتاب الوصايا والوصي
ان يجز في مال اليتيم اذا ابتداه الله وان يدفع مضاربه
وان يدفعه لليتيم وان يعمل فيه له وان يشاركه به
وفي الولول الجيد والوصي ان يجز في مال اليتيم ان شاء
يدفع مضاربه في يعمل لنفسه مضاربه وايستشهد وان
لم يشهد كان ما اشترى لليتيم انتهى وفي جامع القطار
قلت لو لم يجز الوصي بمال الصبي هل يجز على
التجارة والتصرف قال لا كما في النصاب في الباب الثاني

من الوصايا انتهى وفيه قبيل هذه المسألة رجل
مات بخاري وهو من ولاية العراق وقد اوصى
الى رجل وقد ترك ولد صغيرا قال اذا ذهبت
بالمال صارت واقعة الفتوى بخرصة على القاضي
فقال له ذلك لانه يملك المستأجرة بالمالك قالت
هو ذهب الى وطنة عسى لا يجزي فبضيع الولد
قال تركه تنفقه قلت باني مقدار قال بقدر
ما يذهب الى مقصد ويجزي انتهى وفي المبسوط لا
يجوز للوصي ان يجز لنفسه بمال اليتيم او الميت فان فعل
وزبح ضمن راس المال ويضمنه قبال الرجح انتهى كما
في شرح الكنز للسيد الحوي **قوله** ان في بيعه
للعقار وفاء واختلاف الشايخ هكذا في النسخ وفيه
سقط تقدير وفاء لانه فقهه اختلاف الشايخ فليتا
فصل في شهادة الاوصياء قوله
وصحت شهادتهما بغيره اي صحت شهادته الوصيان
للكبير بغير مال الميت وانما خصصها بالكبير لما قرآن
شهادتهما للصغير باطله مطلقا قال الغني لو اشهد
الوصيان الكبير بماله الميت لا تقبل شهادتهما لانها يمتنان
ولاية الحفظ وولاية بيع النقول لانفسهما عند غيبه
الوارث بخلاف شهادتهما للكبير في غير التركة لعدم
الهمة وهذا عند المحنفه وقال اذا اشهد الوارث
كبير جوز في الوجهين لان ولاية التصرف لا يثبت لهما
في مال الميت اذا كانت الورثة كبارا انتهى **قوله**
بخلاف شهادة كل فريق بوصية الف يان شهدا
انه اوصى لرجلين بالف وشهدا المشهود لهما انذا

لرجلين بالغ وشهد المشهود لهما انه اوصى للشاهد
بالغ ايضا لا تقبل هذه الشهادة الا في الوقف اثبات
الشركة وفي التهمة **قوله** او شهادة الاولين
بعيد والآخرين بثلاث ماله اي لو شهد الشاهد
انه اوصى لهما بعبد والمشهد لهما شهيد انه
اوصى للشاهد من الاولين بثلاث ماله لا تقبل
ولو شهدا انه اوصى لهما بانه وشهد هذان
لهما انه اوصى لهما بعبد جاز اجماعا كذا في شرح الكفر
للمحوي نقلا عن التاتارخانية **قوله** مؤنة التقية
عنه انه عن القاضي قال في الدرر تبطل شهادتهما لاثباتهما
لاقتسامهما الا ان يدعيه المشهود له فتقبل
استحسانا لان للقاضي ولاية نصب الوصي ابتداء
ولاية ضم اخر لهما فيها اسقطا مؤنة التقيين عن القاضي
وان لم يخاصم ملتقى بض عبارة الملتقى وشهادة الوصي
على الميت جائزة لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم
فانه ابا قاضي جواز الشهادة عليه لعدم التهمة بخلاف
الشهادة له فانها لا تجوز لانه يجب لنفسه ولاية
القبض **قوله** فانه يرجع اذا شهد على ذلك اقول
قال في الدرر كذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير
واشترى ما ينفق عليه من نفسه فانه لا يكون متطوعا
انتهى قال الشيخ الشرنبلالي لم يشترط فيه الا شهادة
وبالغالب ما في العمادية انفق الوصي على الميت من ماله نفسه
وما له الميت غائب فهو متطوع الا ان تشهد انه
قرض عليه او انه يرجع في مال الصغير لان يشترط
الرجوع وتوكان مكان الاب وصي او غيره من الاولياء

يرجع في مال الصغير وان لم يشترط في اصاله الضمان
انتهى وهذا موافق لكلام المصنف وبالحال المتقدم عن
الفصول وبالحال ايضا ما في الفصول اذا اشترى الطعام
او الكسوة للميت شهادة المشهود يرجع به في ماله انتهى فقد
اضطرب بكلام امتنا في الرجوع او بالاشهاد عليه فليحذر
انتهى وفي نور العين اصلاح جامع الفصولين بعلامة
هي انفق الوصي على الميت من ماله وما له الميت غائب
فهو متبرع الا ان يشهدا قرض عليه او انه يترجع انتهى
بقول الصغير في قناري الترتباتي بعد ذكر هذه
المسئلة وتكفي الميت فيما بينه وبين الله تعالى انتهى
فتنة وصي انفق ماله نفسه على الصغير ولم يشهد
بالرجوع وقت الاتفاق فله ان يرجع عليه ولو كان
المنفق اب لم يرجع وفي الوصي اختلافا انتهى **قوله**
فانه يرجع ولا يكون متطوعا هكذا اطلق في هذه
المسئلة وقيد ما في السابق في صورة الوصي بالاشهاد
واطلاق الدرر المسئلتين والظاهر ان المسئلتين سواء
لانه اذا كانت للوارث الرجوع بالاشهاد فالوصي من
ما بالاولي لان الوصي مضطر الى الاتفاق ورتبنا لم
يكن ماله بيده فيشترى به من ماله نفسه وان اخبره
بنيت المقصود بخلاف الوارث الغير الوصي **قوله**
وفي قاضخان الوصي اذا اشترى كسوة للصغير او
اشترى ما ينفق عليه من ماله نفسه فانه لا يكون
متطوعا وكذلك بعض الورثة اذا قضى دين الميت
او كفن الميت من ماله نفسه واشترى الوارث الكبير
طعاما او كسوة للصغير من ماله نفسه لا يكون متطوعا

ويكون له الرجوع في مال الميت وتركه الميت وكذا
 الوصي إذا أدى خراج اليتم أو عشرة من مال نفسه لا يكون
 متطوعاً ولو كفن الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك
 انتهى **قوله** قبل هو مستدرك أقول لا استدراك
 لأن الأول ذكر الرجوع وعدمه والثاني لقوله قوله
 وهما فائدتان مستقلتان **قوله** ثم جاء آخر يزيد
 في الاجراء لا يكتفى إلى زيادته بل يرجع إلى أهل البصر
 والأمانة فإن اجتمع رجلان على أنه أجر بأجرة المثل تبقى
 اجارته وإن اجتمعا على أنه أجر دون أجر المثل يكل أجره
 المثل ومن عبارة قاضيان من كتاب الوصايا وصي باع
 شيئاً من مال اليتم ثم طلب منه ما أكثر مما باع فإن القاضي
 يرجع إلى أهل البصر إن أجره أشد من أهل البصر والأمانة
 أنه باع بقيمة وإن قيمته ذلك فإن القاضي لا يكتفى إلى من يزد
 وإن كان في الزيادة بشئ من ما كثر وفي السوق بأقل
 لا يتنقص مع الوصي لأجل تلك الزيادة بل يرجع إلى
 أهل البصر والأمانة فإن اجتمع رجلان من علي شيء
 يؤخذ بقولهما معا وهذا قول محمد رح أما على قولهما
 قوله الواحد يكفي كما في التزكية وكجوها وعلي هذا فيم
 الوقف إذا جرمستغل الوقف ثم جاء آخر يزيد في الاجر
 انتهى **قوله** في سبعة مواضع ثلاثة منها ذكرها
 الشارح وفيها إذا كان الميت ولد صغير وفيما إذا
 استترى من موته شيئاً وأراد رده بعينه بعد موته
 وفيما إذا كان ابناً صغيراً مبرأً فبنيصبه للحفظ
 وذكر في قيمة الولي الجسد موضعاً آخر ينصبه فيه لأربع
 انتهى في الألباه السيد الحموي فرعاً له هو هذا فقال قال

في الولي الجسد رجل مائة وقد وصى إلى رجل في رجل يدعي
 ديناً على الميت والوصي غائب ينصب القاضي خصماً
 عن الميت بخاصم الغريم ليصل إلى حقه انتهى فإن قيل
 هذا وكيل عن الغائب وليس وصي أقول لما قام
 مقام الوصي فكان وصي **قوله** ولو نزلها عن بعض
 التصرفات ضع فيه قال في نور العيون وهي راجعة
 إلى قبول الخصم وعدمه **قوله** فإن نقض أي
 فإن أعطى الثمن فيها والافتقار العقد **كتاب**
الخشي **قوله** أو من عري عن الاثنين
 قال الباقي وبالحق بالخشي من عري عن الاثنين
 أقول هذا هو الحق لأنه من عري عن الاثنين ليس
 بخشي ويؤيده ما في المغرب الخشي الذي له مال للرجال
 والنساء والجمع الخشي انتهى فكلام المصنف بما زفاهما
 لما اجتمعا في الحكم أطلق عليه لفظ الخشي قال القسنا
 وإن لم يكن له شيء منها وخرج بوله من سرته ليس
 بخشي ولذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا ندرى اسمه
 كما في الاختصار وقاله فحمد أنه في حكم الأنثى كما في الوضو
 انتهى وفي الجوهرية هو اسم لولد له فرج وذكر في
 بورث من حيث مباله فإذا اشتبه مباله ورث بالأحو
 حتى ينكشف حاله وكذا إذا لم يكن له فرج وخرج له
 من دبره أو من سرته كذا في النبايع انتهى **قوله**
 لكن قد مرنا أنه لا يجب الفصل بالألاج فيه الخ تقدم
 منه في باب الفصل أنه لا غنى عليه بالألاج في قبل أو دبر
 ولا على من جامع الأبالا لانه لأن الكلام في حشفة
 وسبيلين محققين انتهى وفي البحر الرائق وإن أوج

الخنثى المشكل ذكره في فرج امرأة او دبرها فلا غسل
 عليه ما لجواز ان يكون امرأة وهذا الذي ذكره زايده
 فيصير كمن اولج اصبعه وكذا في دبر رجل او فرج
 خنثى لجواز ان يكونا رجلين والفرجان زائدات
 فيها وكذا في فرج خنثى مثله لجواز ان يكون الخنثى
 المولج فيه رجلا والفرج زائده منه وان اولج رجل
 في فرج خنثى مشكل لم يجب الغسل عليه لجواز ان
 يكون الخنثى رجلا والفرج منه بمنزلة الجرح وهذا
 كله اذا كان من غير انزاله اما اذا انزل وجب الغسل
 بالانزاله كذا في السراج الوهاج وهذا لا يرد عليه
 لان كلامه في حشفة وقيل بحققين والله الموفق للصواب
 انتهى **قوله** ويضعف ما نقله القمستانى عن شرح الفرائض
 قاله القمستانى لو اجر الخنثى بخص او ميسر الى رجل او امرأة
 قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كذب بيقين كما
 اذا اضرته رجل ثم ولد كما في شرح الفرائض الشريفى انتهى
قوله الا ان يجعل على هذاى على قبول قوله قبل تقرير
 اشكاله **قوله** في الميراث اقل النصيبين اي لومات مورثة
 كان له الاقل من نصيب الذكر ومن نصيبا لانتى فانه ينظر
 نصيبه على انه ذكر وعلى انه انثى فيعطى الاقل منهما وان كان
 محرم على واحد التقديرين كلاشئ له مثاله اخوان لآب وامر
 احدهما خنثى مشكل كان المال بينهما اثلاثا والاخ الثلاثان
 والا لخنثى الثلث فيقدر بالثى لانه اقل ولو قدر ذكر كان له
 النصف ولو تركت امرأة زوجها واما واخا لآب وامر هي خنثى
 كالزوج النصف والام الثلث والخنثى ما بقى وهو السدس
 على انه عصية لانه اقل ولو قدر رانه انثى كان له النصف وكان

وكانت

وكانت السند تقول الى ثمانية ولو تركت زوجها واما
 اخوين منام واخا لآب وامر هو خنثى كان للزوج النصف
 والام السدس والاخوين لآب الثلث ولاشئ للخنثى
 لانه عصية ولم يفضل له شئ ولو قدر رانه انثى لانه له
 النصف وعالت المسئلة الى سبعة **قوله** له ثلاثة
 من سبعة لان الاسهم سبعة اربعة للذكر وثلاثة للخنثى
 اعتبر نصيب كل واحد منها حاله انفراد فانه الذكر
 لو كان له كل المال وان كان انثى كان له النصف المال
 فباخذ نصف النصيبين نصف الكل ونصف النصف و
 ذلك ثلثة ارباع المائة والابن كل المال فيجعل كل ربع
 سهم فبلغ سبعة اسهم لابن اربعة والخنثى ثلاثة والا
 وليس للمال كل وثلاثة ارباع فنضرب كل واحد منها
 بجميع حقه اعتبار الطريق العول والمضاربة **قوله**
 وعن محمد له خمسة من اثني عشر لانه خمسة والا
 سبعة يعتبر كمن رح حال كل واحد منها في حالة
 الاجتماع فنقول لو كان الخنثى ذكر كان المال بينهما
 نصفين ولو كان انثى كان اثلاثا فالقسيمة على
 تقدير ذكره من اثنين وعلى تقدير انثى من
 ثلاثة وليس بينهما موافقة فيضرب احدهما في الاخرى
 يبلغ ستة للخنثى على تقدير انثى سهمان وعلى
 تقدير رانه ذكر ثلثة فله نصف النصيبين وليس
 للثلاثة نصف صحيح فنضرب الستة في اثنين يبلغ اثني
 عشر فيكون للخنثى ستة على تقدير انثى ذكر واربعة على
 انه انثى فباخذ نصف النصيبين خمسة لان نصف الستة
 ثلاثة ونصف الاربعة اثنا **سائل شافيا قوله**

رباع

هذه مقدمة صغرى المدعى عرف مد من الخمر ينقض
الوضوء ودليله من المشكل الاول لان عرقه خارج نجس
وكل خارج نجس ينقض الوضوء وفرق مد من الخمر
ينقض الوضوء وفي كون عرقه نجسا نظرا قال في
المخ وهذا فرع عريب جدا ما خوذ من كلام الزايدة
في شرحه لخصم القدوري في مسئلة عرق الدجاجة
الحلاله نجس ثم قال وعلى هذا يكون عرق مد من الخمر
نجسا انتهى قال خير الدين الترمذي في حاشية البحر
اقول قد تقدم في كتاب الاستبصار عن المحققين
وهبان انه لا تعدل ولا التفات الى كل ما قاله
صاحب الفقيه مخالفا للقواعد ما لم يعضده نقل عن
غيره ولم ينقل عن احد من علمائنا المتقدمين والمتأخرين
ان عرق مد من الخمر ناقض للوضوء سوى ما حكاه ابن
العز **واقول** وقد يفرق بين الحاجة الى الحلاله
ومد من الخمر ان مد من الخمر يخلط والحلاله لا يخلط
حتى لو كانت تخلط لا حكم نجاسة عرقها كما لو قالوا
تفسرها وغاية ما فيه انه قد يقع الشك في تولد العرق
منه او من غيره ولا ينقض بالشك على انما اثبتنا
النقض بالخارج المحققه نجاسة من غير السبلين الا
بعد علاج قوي ومنازعته كليه يشاوبين الشافعية
كما علم في محله فكيف ثبت النقض بشئ هو هو وما فيها
نفس عرق الدجاجة الحلاله في نجاسة ضارعه اذ هو
قاطبة بكم هذا المقتضى عليه اذا تغير لحمها وانتهى
وانت علم ما نهى انما يستعملون لفظ الكراهة لرب
في الحرمة فاذا ثبت الرب في الحرمة التي هي فرع النجاسة

علي

ثبت

ثبت مثله في العرق والنقض يكون بما لا ريب فيه وتذكر
على الخمر يصير مستهدكا لا يبقى له اثر مسئلة الخمر اذا
غذي بلهنة المختبر على كده ولا يؤثر فيه لان ما غذي
به يصير مستهدكا لا يبقى له اثر فكذلك نقول في عرق مد من
الخمر ويلزم مما حكته اس العز نقض الوضوء بعرق
من اكل او شرب نجاسة وداوم مدة في زمن مدائه
ولم يقل به احد فلا ينبغي التعميل عليه لغرابته
وخروجه عن الحادة وعن القياس تأيلا انتهى **قوله**
فان كان الجزء صلما رمي به قال في البحر الرائق في
باب الانجاس وفي المحيط وجزء الفارة وبولها
نجس لانه يستحيل الى نين وفساد والاحتراز عنه
يمكن في الماء وغيره يمكن في الطعام والشراب نصا ويعفو
نهما انتهى اقول ظاهره ان الماء يفسد بوقوعه فيه مطلقا
تعارض قوله ولا يفسد الماء الا ان يدعى انه
لا يمكن الاحتراز عن وقوعه في الماء والد من مطلقا فحققت
الضرورة فلا يفسد ويمكن الاحتراز عن التغير الفاحش
تفسد ويؤيده ما في الخ حيث قال الا اذا طهر طهره
ولونه في الد من ونحوه لكونه فاحشا يمكن الاحتراز
عنه كذا في كثير من المعينات وفي النجاسة بعرق الفارة اذا
دقت في حنطة وطخت الحنطة لا تاس باكل الدقيق
الا ان يكون كثيرا يظهر اثره بتغير الطعم وغيثه خبز وجد
في خلاله بعرق الفارة ان كان البعر على طلالته يرى
البعر ويكمل الخبز انتهى **قوله** ولو دخل رجل في صلاة
بعده لا يصير اخلالا فهو يستفاد منه انه لو دخل في صلاة
لانام بعد التشهد قبل السلام بحيث لم يبق الا امام في القعود
صح اقتراؤه به ويصير اخلالا في صلاته **قوله**

لا يتنجس لانه يلمس لا يمكن التمسك بها قاله في الرمز المحمدي
 وقال الذيلعي لانه اذا لم يتقاطر منه شيء ما بعصر لا يتنجس
 منه شيء وانما يتل ما يحاويه بالندوة وبذلك لا يتنجس
 وذكر المرعشي ان كان اليابس هو الطاهر يتنجس
 لانه ياخذ بلالا لاني الجنس الرطب وان اليابس هو
 هو الجنس الطاهر الرطب لا يتنجس لان اليابس الخس
 ياخذ باللامن الطاهر وكان ياخذ الرطب من اليابس شيئا
 وحال على ان مراد ههنا اذا كان الرطب يتفصل منه شيء
 وفي لفظة شارة اليه حيث نص على اخذ البالة
 وعلى هذا لو نشر الثوب المبلول على جبل نجس وهو
 يابس لا يتنجس الثوب لما ذكرنا من المعنى وقال
 قاضي خان في فتاواه اذا نام الرجل على فراش قاصابه
 مني ويابس وعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان
 لم يظهر اثر البلال في بدنه لا يتنجس جسده وان كان
 العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب باللال الفراش
 جسده وظاهر اثره في جسده يتنجس بدنه وكذا
 الرجل اذا غسل رجله فمشي على ارض نجسة بغير ركع
 فابتل الارض من بلل رجله واسود وجه الارض لكن
 لم يظهر اثر البلال الارض في رجله فصلى جازت صلاة
 وان كان بلل الماء في الرجل كثيرا حتى ابتل به وجه
 الارض وصار طينا ثم اصاب بالطين رجله لا يجوز صلاته
 ولو مشى على ارض نجسة رطبة ورجله يابسة يتنجس انتهى
 اقول هذا تفصيل حسن وينبغي التحويل عليه لانه
 ما في المتن فليتأمل **قوله** هو الاصح اشتراط التعيين
 قال الذيلعي والاصح انه يجوز لو نوى قضاء يوم عن رمضان
 واحد ولا يجوز في رمضان ما لم يعين انه صائم عن رمضان

سنة كذا

هذا هو الوجه في قوله لا يتنجس لانه يلمس لا يمكن التمسك بها قاله في الرمز المحمدي
 وقال الذيلعي لانه اذا لم يتقاطر منه شيء ما بعصر لا يتنجس منه شيء وانما يتل ما يحاويه بالندوة وبذلك لا يتنجس
 وذكر المرعشي ان كان اليابس هو الطاهر يتنجس لانه ياخذ بلالا لاني الجنس الرطب وان اليابس هو هو الجنس الطاهر الرطب لا يتنجس لان اليابس الخس ياخذ باللامن الطاهر وكان ياخذ الرطب من اليابس شيئا وحال على ان مراد ههنا اذا كان الرطب يتفصل منه شيء وفي لفظة شارة اليه حيث نص على اخذ البالة وعلى هذا لو نشر الثوب المبلول على جبل نجس وهو يابس لا يتنجس الثوب لما ذكرنا من المعنى وقال قاضي خان في فتاواه اذا نام الرجل على فراش قاصابه مني ويابس وعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر اثر البلال في بدنه لا يتنجس جسده وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب باللال الفراش جسده وظاهر اثره في جسده يتنجس بدنه وكذا الرجل اذا غسل رجله فمشي على ارض نجسة بغير ركع فابتل الارض من بلل رجله واسود وجه الارض لكن لم يظهر اثر البلال الارض في رجله فصلى جازت صلاة وان كان بلل الماء في الرجل كثيرا حتى ابتل به وجه الارض وصار طينا ثم اصاب بالطين رجله لا يجوز صلاته ولو مشى على ارض نجسة رطبة ورجله يابسة يتنجس انتهى اقول هذا تفصيل حسن وينبغي التحويل عليه لانه ما في المتن فليتأمل قوله هو الاصح اشتراط التعيين قال الذيلعي والاصح انه يجوز لو نوى قضاء يوم عن رمضان واحد ولا يجوز في رمضان ما لم يعين انه صائم عن رمضان

سنة كذا على ما بينه وكذا في قضاء الصلاة لا يجوز ما لم يعين
 للصلاة ويومها ولو نوى اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه
 جاز وهذا المخلص من لم يعرف الاوقات التي دانت او
 اشبهت عليه او اراد التسهيل على نفسه والاصح
 انه ان الفروض متراحة فلا بد من تعيين ما يريد اداه حتى
 يتراد منه منه لان فرضا من الفروض لا يتبادر بنية
 فرضا خرافة هذا وجب التعيين بالنسبة والشرط تعيين
 الجنس بالنية لانهما شرعت لتمييز الاجناس المختلفة ولهذا
 يكون التعيين في الجنس الواحد لغو لعدم القابلية
 والنقص اذا لم يصادف محله يكون لغوا ويعرف باختلاف
 الجنس باختلاف السبب والصلوات كلها من قبيل المختلف
 حتى الظهر من يومين او العصر من يومين لان وقت
 الظهر من يوم غيب وقت الظهر من يوم اخر حقيقة
 حكما بخلاف صوم رمضان لانه متعلق بشهر والشهر
 بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهو واحد
 لانه عبارة عن ثلثين يوما بلها لها فلذلك لا يحتاج
 منه الى تعيين صوم يوم كذا بخلاف ما اذا نوى عن
 رمضان او عن رمضان آخر حيث لا يجوز عن واحد
 منها لاختلاف السبب نصا وكذا اذا نوى ظهرين او ظهرا
 عن عصر على هذا اذ الكفارات لا تحتاج منه الى التعيين في
 جنس واحد ولو عتق لغاوة الاجناس لا بد منه وذكر
 في المحيط في كتاب الكفارات ان نية التعيين في الصلاة لم
 تشرط باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان
 مراعاة الترتيب لا يحصل الا بنية التعيين حتى لو سقط الترتيب
 بكثرة الفوائت تكفيه نية الظهور لا غير وهذا شكك وما ذكره

وهو ان يبين قاعدة التمسك بها قاله في الرمز المحمدي
 وقال الذيلعي لانه اذا لم يتقاطر منه شيء ما بعصر لا يتنجس منه شيء وانما يتل ما يحاويه بالندوة وبذلك لا يتنجس
 وذكر المرعشي ان كان اليابس هو الطاهر يتنجس لانه ياخذ بلالا لاني الجنس الرطب وان اليابس هو هو الجنس الطاهر الرطب لا يتنجس لان اليابس الخس ياخذ باللامن الطاهر وكان ياخذ الرطب من اليابس شيئا وحال على ان مراد ههنا اذا كان الرطب يتفصل منه شيء وفي لفظة شارة اليه حيث نص على اخذ البالة وعلى هذا لو نشر الثوب المبلول على جبل نجس وهو يابس لا يتنجس الثوب لما ذكرنا من المعنى وقال قاضي خان في فتاواه اذا نام الرجل على فراش قاصابه مني ويابس وعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر اثر البلال في بدنه لا يتنجس جسده وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب باللال الفراش جسده وظاهر اثره في جسده يتنجس بدنه وكذا الرجل اذا غسل رجله فمشي على ارض نجسة بغير ركع فابتل الارض من بلل رجله واسود وجه الارض لكن لم يظهر اثر البلال الارض في رجله فصلى جازت صلاة وان كان بلل الماء في الرجل كثيرا حتى ابتل به وجه الارض وصار طينا ثم اصاب بالطين رجله لا يجوز صلاته ولو مشى على ارض نجسة رطبة ورجله يابسة يتنجس انتهى اقول هذا تفصيل حسن وينبغي التحويل عليه لانه ما في المتن فليتأمل قوله هو الاصح اشتراط التعيين قال الذيلعي والاصح انه يجوز لو نوى قضاء يوم عن رمضان واحد ولا يجوز في رمضان ما لم يعين انه صائم عن رمضان

اصحابنا مثل قاضي خان وغيره خلا ذلك وهو المعتدلا
ذكرنا من المعنى ولا الامر لو كان كما قاله في المحط الحار
مع وجوب الترتيب ايضا لا مكان صرفه الى الاول اذ لا
يجب التبيين عند ولا يفيد انتهى وان جعله العشر
لا اي لا يجوز وانما عند ابي يوسف وقال ابو حنيفة
ومحمد لا يجوز فيها لانها جماعة المسلمين ولا يبيح
ان صاحب الخراج له حق في الخراج فصحة تركه عليه
وهو صلة من الامام والعشر حق الفقراء على الخصوص
كالزكاة فلا يجوز تركه عليه وعلى قول ابي يوسف الفتوى
كذلك تسبب الكفر فقله صاحب المنهج **قوله** ومترج
ملكنا في النسخ وفيه سقط وهو قوله الخطر والاباحة
اي مترج باب الخطر والاباحة فتولد الماتن دعي الى ولاية
وتمه لعنه قاله في الهداية واذا كانت العزم مذبوحة
وفيها شبهة فان كانت المذبوحة الكثر تحري فيها وان كانت
المسنة الكثر او كانا يصفين لم يוכל وهذا اذا كانت الحالة
حالة الاختيار اما في حالة الضرورة فيجعل له التناول في
جميع ذلك لان المسنة المتبقية تمل له حالة الضرورة فالذمة
تختل ان يكون ذمته او في غير ذمته لا يجرى لانه طريق قبوله
الى الذمته في الجملة فلا يترك من غير ضرورة انتهى
قوله اي ائمة الاخرس فيما ذكر معتبر ومثله
معتقل اللسان هذا التفسير غريب بطريق المسفرة و
صوابه ان يقول اي ائمة الاخرس فيما ذكر معتبر
لائمة معتقل اللسان الا اذا امتدت عقلته وعلقت
الانشائية في العناية اراد بالامتداد سنة كذا ذكره
القرطبي وروي عن ابي حنيفة انه قال اذا دامت

العقل

العقل الى وقته الموت يجزى اقراره بالاشارة ويجوز
الاشارة عليه لانه يخرج عن النطق بمعنى لا يرحى زواله
فكان كالاخرس قالوا فعليه الفتوى انتهى وكذا افنى
عليه في الزبلي وفيه ايضا ان الاشارة انما تقوم مقام العبارة
اذا صارت معبودة وذلك في الاخرس ومن معتقل اللسان
حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارات معلومة كان بمنزلة
الاخرس انتهى **قوله** ثم مفاد كلامهم انه لو اقر بالاشارة
لم ينافي مفاد كلامهم ان معتقل اللسان اذا اقر بالاشارة
او طلق مثلا توقف لا يجرى صرحوا ان الحكم موقوف على تحقق
الامتداد وذلك لا يتحقق الا عند وجودات الموت على
القول الصحيح او عند مضي السنة وهذا معنى التوقف
فلا يخبر عليه **قوله** حلها المهر من تركته قال
في الخ بسوء لهما اخذ المهر من تركته ولم ار من صرح
بذلك من مشايخنا لكن ظاهر كلامهم يفيد **قوله**
ولم اره صرحا شيئا اقول قد يضي على الفراءة في الصلوة
ان الاصح انه بجر كلسا منه ويجزئه ذلك وهي من احوال
اللسان وعن محمد ان تحريك اللسان شرط وظاهر
الحزانة انه يفيد بصره انه لو كان كافرا وقصد الاملا
وقلنا له تشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله
واشار به كان ذلك اسلا مائة فتأمل وفي قاض خان
ولو وجب يمين على الاخرس فانه يحلف وصوره
تحليفه ان يقول له القاضي عليك عهد الله وشيأته
ان كان كذا فاقوى براسه بنعم يصير حلقا ولا يقول له
بالله انه كذا لانه لو اشار براسه بنعم في هذا الوجه يصير
مقربا لله ولا يكون حلقا انتهى فهكذا صريح بان اشارة

كافية في اسلامه وهو المطلوب كذا في حاشية البيهقي **قوله**
او قال لانه اكثر نسخ من هذا الشرع لعبدته ولذلك نسخ
الكثر وفي متن شرح المصنف لفظ لانه ولا شك ان الحكم واحد
قوله العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد في اليد
بالم يبرهن المدعي الم اى اذا ادعى عقارا لا يكتفى بتذكر المدعي
انه في يد المدعي عليه وينص مدعي المدعي عليه في ذلك
بل لابد من اقامة البينة انه في يد المدعي عليه حتى يصح
دعواه او علم القاضي في الصحيح لان يد المدعي عليه
لا بد منه لتصح الدعوى عليه اذ هو شرط لانه لا يخل
ان يكون في يد غيره فباقامة البينة تنفي تهمة المواقف
فامكن القضاء عليه باخراج من يده لتحقيق بده خلا
المنقول لان اليد فيه شاهدة فلا يحتاج الى اثباتها كذا
في المصنف والزيلعي وغيرهما وفي الرمز لا يخرج ما لبنا للفاعل
اد بالبنا للمفعول **قوله** وقيل لا يصح ومثلي عليه في الكثر
والمقتضى اقول عبارة الكثر هنا عقار ولا لاية القاضي في عقار
ليس في ولا يثبت انتهى وفي المصنف انما عدنا عما اعتمد عليه في
الكثر لما في النزازية والخاصة من ان الصحيح ان قضاء
القاضي في المحدث ويصح وان لم يكن المحدث في ولا يثبت انتهى
قال في البحر الرائق في كتاب القضاء ولا يشترط ان يكون
المدعيان من بلد القاضي اذا كانت الدعوى في المنزل
والمدعيان واما ان كانت في عقار لانه ولا يثبت في الصحيح
المحراز كذا في الخلاصة والنزازية واما ان تفهم خلاف
ذلك فانه غلط انتهى **قوله** فيحكم بمذهب لا غير
اي بخلاف القاضي فان له ان يحكم بمذهب غيره
عالم بالاختلاف ومعنى قوله ان يصير الحكم في خادئة

اي تداع بالخصوصية واقامة الحجج لا يغناه انه يجري فيه
تنازع عند قاض آخر يرى صحة فتنفذ وهو وطن
فاسد كذا في المصنف **قوله** انما ترتب بيع النفاط
على بيع ما طرأ فاسد لا ينعقد وبه صرح في
الخلاصة والنزازية لانه بناء على السابق وصرح
في البحر بان الايجاب والقبول بعد عقد فاسد
لا ينعقد بهما البيع قبل متاركة الفاسد ففي بيع
التعاطي بالاولى وعلى هذا يجب حمل ما في الخلاصة
والنزازية على ما ذكرنا واقسم اعلم كذا في المصنف وذكر
في البحر في أول الكتاب بالسبوع في مخرج بيع التعاطي
وفي جامع الفصول بعد العقد اذا وقع باطلا مثالا
ثم سلم البايع واستلم المشتري لا يكون هذا بيعا
بالتعاطي لانه تسلم بناء على العقد الفاسد وانما يكون
البيع بالتعاطي في موضع لم يكن التسلم بناء على العقد
الفاسد وهو نظير ما قلناه في الاجرة الواجبة
او ارضه وهو مشغول بمناخ المجراد مرة ثم قرع
وسلم لا ينعقد جائزا ولا ينعقد بينهما اجارة مبتدئة
بالتعاطي اذ التسلم وقع بناء على الاجارة الفاسدة
قوله خبا قومنا بعد غيرهموز قال في المغرب
خباه فاختبا اي ستره فاستتر ومنه الخباء الخيمة من
الصوف انتهى وذكره في القاموس في باب الباء فذكر على
انه غير مهموز وقال خباء ككساء من الابنية يكون من
وبرا وصوف او شعر **قوله** كذا اطلقت في الكثر والمقتضى
اقول وصرح ايضا بعدم سماع الدعوى في الذيلعي و
العيني وغيرهما ولفظ الذيلعي وفي الفتاوى لابي الليث

لوباع عقارا وابنه او امراته حاضر تعلم به وتصرف المشتري
 فيه زمانا ثم ادعى الابن انه ملكه ولم يكن ملك ابيه
 وقت البيع اتفق مشايخنا على انه لا تسمع مثل هذه
 الدعوى وهو ان تلبس محض وحضوره عند البيع و
 تركه فيما يصنع اقرار منه بانه ملك البائع وان كان
 قوله في البيع انتهى **قوله** خلا فالماصوبه الزيلعي
 قاله الزيلعي ولو باع ضيعة ثم ادعى انها وقف عليه
 وعلى اولاده لا تسمع دعواه للتناقض لان اقدامه
 على البيع اقرار منه واذا اراد تخليف المدي عليه ليرثه
 ذلك وان اقام السند على ذلك قبل تقبل لان الشهادة على
 الوقف تقبل من غير دعوى لانها من باب الحسبة فانما
 قبلته انتقض البيع وقيل لا تقبل وهو موقوف واحوط
 لانه باقاة البينة ان الصيغة وقف عليه يدعي
 فساد البيع ويدعي حقا لنفسه فلا تسمع للتناقض
 انتهى وفي جامع الفصولين باعها ثم ادعى اني كنت
 وقفها اذ قال وقفه علي لا تسمع وليس له تخليف
 المشتري ايا لو برهن يقبل كما لو شهدا بحرية الالة
 تقبل بلا دعوى انتهى **قوله** واظهره ابن الهمام
 في اخر المهر نص عبارة ابن الهمام لو ابرأت الزوج من المهر
 او وهبته ثم ماتت فقالت الورثة هو في مرض موتها وانكر
 الزوج فالقول له وقيل ينبغي ان يكون القول للورثة
 لان الزوج يدعي سقوطهما كان ثابتا وهم ينكرون وج
 الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق وانما كان لها وهم
 يدعون لانفسهم والزوج ينكر فالقول له انتهى ولا
 شك انه صريح في ان المختار ان القول للزوج لا للورثة

ويؤيد

ويؤيد هـ من اكثر فانه قال فيه القول **قوله**
 لانه يمين من جهته وهو تعليق فعلها ولا يصح الرجوع في اليمين
 وهو ملك من جهتها لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي
 عاملة لنفسها فلا تكون وكالة بخلاف الاجنبي كذا في
 الزيلعي وغيره **قوله** فطريقه ان يقوله في عزله
 عزلتك ثم عزلتك فانه اذا قال عزلتك كان معز
 ولا نظر الى ظاهر اللفظ ومنصوب بالوجود الشرط حيث
 قال متى عزلتك فانت وكيلي فاذا قال ثم قال عزلتك
 ينعزل عن الوكالة الثانية بهذا اللفظ لان متى
 تفيد عموم الاوقات لا عموم الافعال **قوله** قبض
 بدل الصلح شرط ان كان بيننا وبين بان صالح اه لانه متى
 وقع الصلح على غير ما يستحقه الدائن بعقد المدانية
 وهو مله يحل على المعارضة فاذا حمل على المعاوضة
 صار صرفا او بيعا ومنه لا يجوز الاقتراف عن الدين
 بالدين لانه عليه السلام عن الكافي بالكافي كذا صرحوا
 قاطبة وقد ذكره في باب الصلح **قوله** لا
 الصلح اذا وقع على عين متعين لا يبقى دين في الذمة فما
 الاقتراف عنه وان كان مال الزنوك اذا وقع على
 شعر بعينه عن حنطة في الذمة كذا في الزيلعي اقول
 وبه علم ان ما وقع في بعض النسخ من قوله على عينه
 بعين بحرف المجرم العين المملة سهو من النسخ
 نعم لو كانت النسخ بعينه بالضم مرصع المعين وفي
 الظهيرة رجلا لا يملكها اخذ وعطاه وبيع وقرض
 وشركة ومضى على ذلك زعمان ولا بد من مال الطالب
 على صاحبه فصالحه على مائة درهم الى اجل جاز استحسانا

ز

كذا في الدرر المختوم **قوله** لا يثبت في غيره من
 قوله تعالى قال قاصداً في كتاب الشهادة لوقال
 المدعي ليس لي علي دعوي بهذا الحق بمنه ثم جاببه
 ذكر الناطقي رحمه عن محمد ربح أنها تقبل وروى سماع
 عن أبي حنيفة رحمه الله أنها لا تقبل لأنه كذب شهوة
 ولو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد
 لا تقبل شهادته وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه
 الله أنها تقبل انتهى **قوله** قبل وقضى له بالمال
 لأنه تعليق لا يبرأ عن الدين غير صحيح كما صرحوا به
 بعد كتاب السلم فإذا لم يصح التعليق لم يصح البراءة
 عن الدين فعند إقامة البينة يقضى له بالحق
قوله لم يسمع المتناقض لأن المتناقض بين
 الاقرار والدعوى ثابت فلا يمكن التوفيق كذا
 في الزيلعي وغيره **قوله** للأمام الذي ولاه الخليفة
 المراد به في زماننا السلطان والمراد من الإمام نائبه
 وأما في الزمان السلطان السابق فالخليفة لا يسمى
 سلطاناً لأنه خليفة الرسول صلى الله عليه وسلم
 كالخلفاء الراشدين والخلفاء العباسيين من بعدهم
قوله لأن الإمام صوابه لأن الخليفة ولاية ذلك
 فكما لنا بنية لأن المراد بالنايب هو الإمام فيلزم شبهة ذلك
قوله لم يصح أي مذهباً لأنه يتعلق به حق المحالة
قوله تلحق إنما تتم بقوله فيعلم حيلتها أي إنما
 تم حيلتها بقوله الزوج حيلة الزوجة فلا يكتفى بها بالية
 بضمها كما ذكر في المنع فقال ظاهر كلامهم أن هذا هو
 الخلف لا امرأة تريد أن ترضى زوجها بنية المهر ظاهر

وهي لا تريد صحة ذلك وبهذه الحيلة لا يتم المقصود لا
 إذا أحوال عليه أناساً فلا بد من قبوله وإذا قبل
 فقد علم حيلة أمرها فلا يكتفى بها بالبينة بعد ذلك إلا
 أن يقال إذا أحوالته على الوجه المذكور يتمكن المحال
 من مطالبة المحال عليه وإن لم يقبل بان يرفع الي من
 لا يترط القبول المحال عليه عليها لصحتها فيقضي بذلك
 انتهى **قوله** ولها بالأدلة أي لو علم لها بالأدلة
 فالعمارة لها **قوله** وفي أن العمارة لها أوله أي
 لو اختلفا في أن العمارة لها أوله فالقول له بقوله
 في أن العمارة يعطوف على قوله في الأذن قال
 خير له من الرمي كان القول له لأنه هو المالك كما
 يفهم من قواعدهم لكن في الفوائد الرئيسية من
 كتاب القصب إذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى أنه
 كان بأذنه فالقول للمالك إلا إذا تصرف في ثاله
 امرأة فماتت وادعى أنه كان ماذنها وانكر الوارث
 فالقول للزوج كذا في القنية انتهى فما اقتضاه أنه إذا
 عمر دار زوجته لها فماتت وادعى أنه كان ماذنها للرجوع
 في تركتها بما اتفق وانكر بقية الورثة أذنها أن القول
 قوله ووجهه شهادة العرف الظاهر له تأمل انتهى
قوله فعاصداً أن التكرار لا يحصل به الاصرار وهذه
 من المسائل التي اعتقروا فيها التناقض وهو يكون
 تكرار اقراره بذلك ثباتاً كانت واقعة الفتوى واختلف
 في ذلك العصر بوثق من مقتصر في ذلك على المنقول
 وإن ذلك لا يكون أثباتاً لفظياً فلا بد من على الثبات
 النفس والتفت في ذلك بمباحث طويلة الذبول

والا امر في ذلك الى كتابة عبارات المنقول في هذه المسئلة
وعوضها على شيخ الاسلام قاضي القضاة الشيخ زكريا الكاشغري
اذ ذاك فاجاب بما فيه الكفاية مذكور في فتاواه والله
تعالى اعلم والفذر للقر في رجوعه عن ذلك انه مما يخفى
عليه فقد يظهر بعد اقراره على خطأ الناقل والله
تعالى اعلم **اقول** لا يخفى ما في هذه العبارة
من عدم الكفاية وحاصل جوابه بعد عرض عبارة الحكم
المشهور ناقلا عن محمد بن الحسن والبسوط وال
ابن داود والذخيرة بعد ان رفع له السؤال بصورة
ومثل هذه العبارة وهي انه اذا اقرب بالاختة وخواها
رضا عاظم قال او همت جاز له ان يتزوج بها وان ثبت
على قوله الاول وقال هو حق لا يجوز له ان يتزوجها
عند علمائنا في اكثر من اربعين مصنفا فتاوى
خير بطون والولوالجته والمخط للمرخصي وفتاوى
ابن اللبث السمرقندي والامام فخر الدين النيسابوري
والثقة وجامع المختصرات وخراتة المفتين والتاتاري
وشرح الهداية لقوام الدين الكاشي وشرحها للسراج
الهندي وشرح المجمع لابن فرشته وفتاوى الامام
حافظ الدين الكردي ولطائف الاشعار لابن قاضي
سماوية وفتح القدير لابن الهمام ان الثبات لا يحصل الا
بالقول بان يشهد على نفسه بذلك او يقول هو
حق او كذبت او ما في معناه كقوله هو صدق او هو
او صريح او لا شك فيه عندي ومن جمع بين حق وكما
قلت اراد التاكيد ومن اقتصر على بعضها ولو بطريق
الحصر فكلامه مؤول بتقدير ما ذكرنا او ما في معناه

ما قلنا وليس في بنطوق المصنوع المذكورة يقوم مقام
هو حق او ما في معناه حتى يمتنع الرجوع بعده نعم وقد
من قول صاحب البسوط ولكن الثابت على الاقرار
كالمجرب له بعد العقد انه اذا اقرب ذلك قبل العقد
ثم اقرب به بعده يقوم مقام ذلك وقول صاحب
البدائع لانه اقرب بطلان ما عليك ابطاله للحال ليس
فارقا بين مسئلة الاقرار قبل العقد لانه ذكر بعد
ما يقتضي عدم اعتبارها لانه ذكر مسئلة الاختية مع
وجودها وما ذكر في اخر كلامه من جواز التزوج بها
اذا قالت او همت او غلطت محمول على ما اذا لم يثبت
بقربته ما تقدم له والثبت والاصرار والدوام واحد
لما صدر من كلامه انه مجرد التكرار لا يثبت به الاصرار
والله تعالى اعلم كما نقله خير الدين الرملي في حاشيته
من الفقار شرح تنوير الابصار وضعه نجلا في الصحراء
المغرب المجلد ما يحصده به ومنه بكرة الاصطفا دبلما جيل
التي تقطع بها العراقيب والباء الاشباع الكسرة انتهى
قول والجماع بالمد الفرج من دوان الحنف والظلف
والسباع وقد يقصر كذا في القاموس وفيه الغدة والغدة
بضمها كل عقدة في الجسد اطاف بها شح وكل قطعة
صلبه من العصب او لا تكون الغدة الا في البطن والمثانة
الا في البطن والمثانة موضع الولد او موضع البول ومثان
كفرج فهو امثان لا يستمسك بوله وهي مثانة ورجل مثان
ككثف ومثون مثانكي مثانته انتهى **قول** بشرط
تقدمت في كتاب القضاء اي من ملئ مؤتمن حيث لا يصح
ولان يقبله مضاربة ولا مشغلا يشترطه كما ذكره هناك

قوله الا اذا انشد في اي اللقطة وضعت حدة التسلي
 ينبغي ان يجوز له الاقتراض من فقير لانه لو قصد عليه
 في هذه الحالة جازا فالقرض اولى بضمير صانع للتصدق
 المفهوم من الكلام **قوله** ان كان الله تعذب المشركين
 الى مدار رحمة على كون الام فيه الاستغراق اي ان كان
 الله يعذب كل مشرك في اي زمان كان مشركا فامروته كذا
 في لا يثبت لانه ثبت تقصيره وهي السالبة للحزبية
 القائمة ليس بعض المشركين بمعذب كما ذكره لكن هذا ما
 ينكر ذكره والتلفظ به فلا ينبغي ان يدرك ولا ان يسطر
 وانما ذكرته للرد عليه **قوله** وحظلة عيسى تقدر من
 حظلة عيسى وهو حظلة بن صنفوان ارسل الى ابي
 الرس قال البضاوي في تفسير سورة الفرقان واصحاب
 الرس قوم كانوا يعبدون الاصنام فبعث الله اليهم
 شعيبا عليه السلام فكلبوه يتفاهم حول الرس وهو البير
 العن الطوبى فانهارت فخسف بهم وبيدارهم الارض
 وقيل الرس قرية بفتح الهمزة كان فيها بقايا ثمود فبعث
 اليهم نبي فقتلوه فهلكوا وقيل هم اصحاب حظلة بن صنفوان
 النبي ابتلاه الله تعالى بطير عظم كان فيها من كل لون
 ونموه غنقا لطول عنقها وكانت تسكن جبالهم الذي
 يقال له فتح اورد مخ وتنقص على صبيانهم فتحطهم انا
 اغوزها الصيد فدعا عليها حظلة فاصابتها الصاعقة
 ثم انهم قتلوه فاهلكوا انتهى وكذا ذكره في الكشاف
قوله الا اذا دخل محلا صورته ان نقول الثالث
 ان سبقتنا فالامانة لك وان سبقناك فلا شيء لنا
 عليك ولكن الشرط الذي شرطاه بينهما وهو ايها

فمنه في كشاف الكشاف
 في نسخ بالثالث المشاهير فوق
 والماله الهلة وقيل الحما المجر وقيل
 بالمنقطة من تحت والجيم وفي بعض النسخ
 ذمخ انتهى

سبق

سبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فان عليها
 اخذ الما ليس وان غلبا فلا شيء لهما عليه وباختتامها
 غلب الما لا الشرط له من صاحبه وانما جاز هذا لاث
 الثالث لا تغرم على التقادير كلها قطعا ويقينا واما
 يحتمل ان ياخذ او لا ياخذ فخرج بذلك من ان يكون قمارا
 ايضا ركا اذا شرط من جانب واحد كذا في الزيلعي
قوله ولا غير الملائكة يستفاد منه انه يصلي على الملائكة
 ريق يد وعاذ كرتي المسئلة من الدليل قفا لولا لا يصلي
 على غير الانبياء والملائكة لان في الصلاة من التعظيم ما ليس
 في غيرهما من الدعوات وهي لزيادة الرحمة والقرب
 من الله تعالى ولا يليق ذلك بمن يتصور منه الخطايا
 والدنوب وانما يدعي له بالمغفرة والتجاوز لا اتباعها
 بان يقول الام صل على محمد واله وصحبه ونحوه
 لانه في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم **قوله**
 وهل يجوز ان يرحم على النبي صلى الله عليه وسلم قولا
 قال الزيلعي واختلفوا في الترحيم على النبي صلى الله
 عليه وسلم بان يقول اللهم ارحم محمدا قال بعضهم
 لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم مثل
 الصلوة ولهذا يجوز ان يدعي بهذا اللفظ لغير الانبياء
 والملائكة عليهم السلام وهو مزحوم قطعا فيكون
 عصب الحامول وقد استغنينا عن هذه بالصلاة فلا
 حاجة اليها وقال بعضهم يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان من اشوق العباد الى مزيد رحمة الله تعالى
 ومعناها معنى الصلاة فلم يوجد ما يمنع من ذلك
 ثم الاولى ان يدعي للصحابية بالرضا فيقول رضي الله

عنهم

لاهم كانوا بالغوث في طلب الرضا من الله تعالى ويحتمل
في فعل ما يرضيه ويرضون بما يحقهم من الابتلاء في
من حبه أشد الرضا فهو لا يحق بالرضا وعزهم لا يحمق
ادناهم ولو انفق ملأ الأرض ذهبها وللتا بعين بالرحمة
ولن يعدم بالمغفرة والتجاوز انتهى واستفيد منه
ان من قال بعدم جوار الترحم بمعنى انه يحصل الحاصل لانه
بمعقوان فيه كراهه او تنقيصا فليست **قول**
وهو الترحم للصحابه اقول يد عليه ما ذكرناه عن
الزبلي انما ان الاولى ان يدعو للصحابه بالرضا
وللتا بعين بالرحمة لانه الاولوية تفيده جواز
العكس **قول** والاعطاء باسم التبرور اه اي
تخصيص الهدايا بهذين الوبين بات يكون فيهما
لا يجوز ان قصد تعظيمه بكفر قال في الرمز اي تحميم
الاهداء باسم هذين الوبين بل هو كفر وقد نص
المص في الوافي على كراهه الاهداء باسم التبرور
والمرجحات انتهى فعلم به ان المراد بعدم الجواز الحرمة
قول ولا بأس بل ليس القلائس مشتق من
الموسى وهو الشدة اي لا شدة عليه من جهة النوع
او من لباس وهو الحرارة اي لا حرارة في مباشرة لانه
امر مشروع وفي هذا دلالة على انه فاعله لا يوجر
ولا يات به كذا في الاقتراح والقلائس جمع قلائسوة
تعتكوة بفتح العين وسكون النون وضم اللام كذا في
المصباح وفتح القلائسوة بفتح القاف معروفة
وجمعة قلائس او قلائس انتهى وذكر القلائس لفظ
المجمع لشمال انواعها من البضا وغيرها والقلائسوة ذات

الاذان والقلائسوة تحت العامة لانه صح انه كان له صلى
الله عليه وسلم قلائس يلبسها ذكره في الذخيرة كله
كله من الرمز السيد الجوي **قول** وكرباس وعليه
ابريسم ظاهر انه يعطوف على حرير فيصير المعنى
لا بأس بل ليس قلائسوة غير كرباس وعليه ابريسم فوق
ارباع اصابع فيستفاد منه انه اذا كان عليها ابريسم
دون اربع اصابع او اربع اصابع لا بأس به وان كان قلائس
ففيه بأس اي كراهه وجه الاستفاد ان حمله وعليه
ابريسم اه قيد لكرباس فليتامل وهذا ما ذكره في السراجيه
حيث قال ويكره ان يلبس الذكر قلائسوة من الحرير او
الذهب او الفضة او الكرباس الذي خط عليه ابريسم
كثيرا وشي من الذهب والفضة اكثر من قدر اربع اصابع
ولا بأس بان يكون على طرف العامة والقلائسوة قدر اربع
اصابع من ذلك وكذا علم الجبة ولا بأس بان يلبس
الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ انتهى لكن عبارة الشارح فيها
ما فيها من جملة ما فيها ان مقتضى السراجيه ان وار وعليه
زيادة من طغيات القلم ثم على التقدير الذي قررناه لا
يصح قوله وضع انه حرام الا ان يرجع الضمير الى ابريسم
فوق السبع اصابع **قول** قال تعالى والذين اتوا العلم
يعطوف على الذين امنوا اي يرفع الله الذين امنوا منكم
والذين اتوا العلم درجات **قول** لما روي انه صلى الله
عليه وسلم اكل متكئا لم يرو انه صلى الله عليه وسلم اكل متكئا
اقول اخرج البخاري في صحيحه عن ابي جعفر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اني لا اكل متكئا وفي رواية عن ابي جعفر
كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال لرجل عنده لا اكل متكئا

انتهى ما في البخاري واخرج الترمذي في شئنا بده عن ابي حنيفة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما انا فلا اكل متكيا
انتهى قال الشيخ بن حجر انما خصص عليه السلام نفسه الشريفة
لان من خصا رصه كراهته له دون امته علي ما رعه ابن
القاضي من امتنا والاصح كراهته لهم ايضا وعليه فوجه
ذلك ان قضية كاله صلى الله عليه وسلم عدم الاتكاء في
الاكل اذ مقامه الشريف باباه من كل وجه بخلاف
غيره فاما زعلمهم بذلك انتهى اقول قال في السراج
من كتبنا لابي اس بالاكل متكيا اذالم يكن عن تكبره انتهى ففي
لاباس باباس فيفيد الكرامة **قوله** ينبغي لحافظ القرآن
في كل اربعين يوما ان يحتم لان المقصود من قراءة القرآن
فهم معانيه والاعتبار بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى
ان لا يتدبرون القرآن ام على قلوبها فعوا فلها وذلك يحصل في
التدبر في المعاني فقد ر الختم اقله اربعين يوما كل يوم
حزبا ونصفا او ثلثي حزب او اقل والله اعلم بالصواب كذا في
الترغيب **كتاب الفرائض**
قوله وسمى فرائض لان الله تعالى قسمته حاصلة ان
الفرض في اللغة التقدير وهذه السهام قدر الله تعالى
بنفسه ولم يفوض تقديره الى ملك مقرب ولا نبي مرسل
وبين نصيب كل واحد من النصف والربع والثلث والثلث
والثلثين والسدس بخلاف سائر الاحكام كالصلوة
والزكاة والحج وغيرها فان النصوص فيها مجملة لقوله تعالى
اقموا الصلوة واتوا الزكاة ولس على الناس حج البيت
وانما السنن بمنها كذا في الترغيب **قوله** وملا رث
الحج من الحيا من الميت قال الترمذي في شئنا بده عن ابي حنيفة

من عرفته وهو ان الحي يرث من الحي او من الميت قال بالاول
مشايخ العراق وبالثاني مشايخ بلخ وجه الاول انه
تملك منه والموت سبب زوال الملك بدليل ان
الزوج يستحق الارث بالزوجية وبالموت ترتفع
ذلك انه ينتقل في اخر جزء من حياته لما زالت حاجته
اليه ووجه الثاني ان المورث مادام حيا بالملك فلو
انتقل اليه صار مملوكا لاثنين على الكمال في حالة
راحته وهذا مما تدفعه العقول قال في المحتسبي
وقائده تعين قال لزوجته الامة اذا مات مولاك
فانت طالق لتقدم الملك وعلى الثاني تطلق كذا في
الرمز وفي المفتاح وقاعدة الخلاف يظهر فيما لو قال
الزوج لزوجته الامة اذا مات مولاك فانت حرة
فمات مولاها والزوج وارثه يفتق عند مشايخ العراق
وهو قول زفر لانه يملكها في اخر جزء من حياتها مولاها
وقد اضاف عتقها اليها بعد ثبوت الملك له ولا يعتق
عند مشايخ بلخ وهو قول ابي يوسف ومحمد لانه يملكها
عقب الموت فلم يصفه اليها بعد ثبوت الملك انتهى
كذا في شرح الكنز للسيد الحموي **قوله** يعلم التكفين
فان التكفين وهو ادراج في الكفن خاص والتجهيز
عام لانه اتخا ذجها زاله فن من التابوت وغيره كانه
جواب سوال يرد عليه انهم ذكر غيره كما في السراجية وغيرها
ببدء بتكفينه وتجهيزه وهو لم يذكره فاجاب بان
التجهيز عام شامل للتكفين فاستغنى عن ذكره ومن ذكره
فوجه انه نعم بعد تخصيص **قوله** ككفن السنة
الظاهر انه مثال لما ليس فيه تمييز ولا تقييد وما اياكونا

باعتبار العدد العدد لتكفين الرجل ما كثر من ثلاثة أثواب
والمرأة ما كثر من خمسة فهو يتدبر فباقل مما ذكر يقتصر
وأما باعتبار القيمة فأذا كانت يلبس في حال حياته
ما قيمة عشرة مثلاً فلو كفن بما قيمة أقل أو أكثر منها
كان تغتبر أو يتدبر وإذا كانت له ثوب يلبسه في الأعياد
وأخر يلبسه بين أقرانه وثالث يلبسه في داره يكفن
بالثاني لأن الأول أعلى والثالث أدنى فالمتوسط أدنى
قال بعض قدماء مشايخنا رحم يكفن الرجل بما يلبسه في الجمع
والأعياد والمرأة بما تلبسه لزيارة أبوينها وقال الفقهاء
أبو جعفر إذا كانت عليه دين مستغرق فلا نعزها إن
يمنعها الورثة من تكفينه بما ذكر من العدد وهو اللبس
السنة بل يكفن يكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جيدان
أو غسلان والمرأة ثلاثة ثلث تمسك في ذلك بما ذكره الخصا
من أن المديون إذا كانت له ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء
بما دونها بأعها القاضي وقضى المديون واشترى بالثياب
ثوباً يكفنه به كذا في المخ **قوله** ولو هلك كفننه ولو
قبل تفسخه الخ يعني لو نبش ميت فوجد كفننه متقطعاً
إن قبل تفسخه يكفن ثانياً قال في قاضيهما في كتاب
الجمع إذا نبش الميت وهو طري كفن ثانياً من جميع
الماله انتهى وذلك كلامه بالمفهوم أن إذا لم يكن طرياً بأن
يكون متفسخاً أو كان يابساً لا يكفن وأسد أعلم وفي خلاصة
القنولي إذا نبش الميت وهو طري كفن ثانياً من جميع الماله
وإن كان متم ماله فالكفن على الوارث دون الغرباء وأصحاب
الوصايا انتهى أقول ومن صور الهلاك أن يسرق كفننه سارق
أو ينهبه ناهب قبل الدفن ولا شك أنه صادق عليه أنه قبل النسي

في كفن ثانياً أيضاً من جميع ماله **قوله** من ثلث الباقي
إلى الباقي بعد التجهيز والتكفين ودون العباد **قوله**
والألا أي وإن لم يوص فلا يجب التشفيد **قوله**
وعلى الصحيح أحترره عما قاله شيخ الإسلام خواهرزاد
قال في المخ ومقتضى عبارة الكتاب أي التوجيه كالسجدة
تقدم الوصية على الإرث في مقدار ثلث الباقي بعد
الدين سواء كانت الوصية مطلقة كان يوصي بثلث
ماله أو ربعه كانت في معنى الإرث يستوعبها في التركة فيكون
الوصي له شركاً للورثة لا مقدماً عليهم انتهى وكذا في
شرح السراجية لا يعلو الخاري وتفظه والصحيح أن
الوصية مقدمة على الميراث في مقدار ثلث الباقي من الدين
سواء كانت مطلقة أو معينة كما اطلق الشيخ رحمه الله تعالى
وهكذا ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لأن محل الوصية
الثلث شرعاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى يقدر
عليكم بثلث أموالكم الحديث انتهى **قوله** والاجتماع كجعل الجسد
كالأقوال سيأتي في مسائل الجهاد أن بنى الأعيان يسقطون
بالجسد عن أي حنيفة خلافاً لما فلا يكون كالآب في السراجية
في باب مقاسمة الجسد ما حصله أن الجسد كالآب عند الحنيفة ثم
خلافاً لما دلت عليه الكشاف في وقال العيني الجسد كالآب فيجب
الأخوة لأنه قائم مقامه وهذا على إطلاقه قول أبي حنيفة
أنه وفي السراجية الجسد يقوم مقام الآب حال عدمه
عند أبي حنيفة وعليه الفتوى انتهى أقول فإذا
كان هذا قول أبي حنيفة فقط كيف يصح تمسكاً
للاجتماع فخر به ما ذكره أبو العلاء الخاري في شرح السراجية
أز شيخنا الإمام نجم الدين رح كان يقول ليس المراد من اجتماع

الامة ههنا الاتفاق قبل الراد منه اجتهاد فيما لا يضر منه حتى
 يكتفي منه بقوله مجتهد واحد فقوله الثاني راجع بقسم الباقي
 بالكتاب والسنة والاجماع الامة بطريق اسم الكل على
 الجزء فان الاجماع هو اجتماع اراد المجتهد من فيكون راي
 مجتهد واحد جزاء من الاجماع وهذا كاطلاق اسم
 القرآن على كل اية من اية واطلاق اسم العالم على كل جزء من
 اجزائه انتهى وفيه ما فيه **قوله** والاثبات من السبب وهو
 الزوجان فانه يقال لهما من ذوي فروض سببية
قوله وحجة الاراد واج اي لما سببية جميعه الفروض
 لانها اقوى اي لان العصيان النسبية اقوى من السببية
 يرشدك الي ذلك ان اصحاب الفروض النسبية يرد عليهم
 دون اصحاب الفروض السببية اعني الزوجين **قوله**
 ثم عصيته المذكور اي عصية المعتق المذكور اي يبيد
 عند عدم مولى العتاقة بعصيته من المذكور وهذا قد
 لا بد منه لقوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من
 الولاء الا ما اعتقوه الحديث فان قيل الحديث شاذ
 قلنا ناكه باقاول اكابر الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود
 وقد تقدم في باب الولاء **قوله** ثم المقر له بنسب على
 غيره ثم لم يثبت اي لم يثبت نسبه باقراره من ذلك
 الغير اذ امانات المقر على اقراره يعني ان هذا المقر له مؤخر
 في الارث عن مولى الموالاة ومقدم على الموصي لجميع
 المولى واعتبر فيه فتوى الاول ان يكون الاقرار بنسبه
 من المقر متضمنا لا اقراره بنسبه على غيره كما اذا اقر
 لمجهول النسب بانه اخوه فانه يتضمن اقراره على ابيه بانه
 ابنه الثاني ان يكون ذلك الاقرار بحيث لا يثبت بنسبه

اعتقن

ن

من ذلك الغير كما اذا لم يصدر قباؤه في هذا النسب الثالث
 ان يموت المقر على اقراره فوايد القبول ظاهرة اما
 الاول فلان اقراره مجهول نسبه منه اذا لم يتضمن
 تحمل نسبه على غيره واشتمل على صحة او جبه ثبوت
 نسبه منه واندر اوجه فيما مر ذكره من الورقة
 النسبية كان يقر له بانه ابنه واما الثاني فلانه اذا
 صدقه ابوه في ذلك النسب يثبت باقراره على هذا
 الوجه نسبه من ابيه ايضا وكان المجهول اخا للمقر
 كذا الحال اذا اقر بانه عمه وصدقه في ذلك جده
 فانه يكون عماله وعند رجوع المقر عن ذلك الاقرار لا يعتد به قطعا
 فلانه اذا رجع المقر عن ذلك الاقرار لا يعتد به قطعا
 فلا يثبت به ارث اصلا واذا اجتمعت هذه الصفات
 في المقر له صار عندنا وارثا في المرتبة المذكورة وذلك
 لان المقر في هذه الصورة مقر بشيئين النسب و
 استحقاق المال بالارث لكن اقراره بالنسب باطل
 لانه يحمل نسبه على غيره والاقرار على الغير دعوي بلا
 حجة فلا تسمع ويبقى اقراره بالمال صحيحا لانه لا يعود
 الي غيره اذا لم يكن له وارث معروفا كذا في المخرج وشرح
 السراج للسيد **قوله** وان رجع المقر وكذا لو صدقه
 المقر له قبل رجوعه ملكا او جدد العبارة في النسخ
 التي عندنا وهي محقة لا شك فيه وتصححها اما بجلدات
 على الوصية مع الحكم بزيادة اللفظ وكذا الحكم بجلد
 اللام على معنى على وتقدير الكلام راجع الورثة وان رجع
 المقر بصدقه المقر عن اقراره لا يعتد باقراره اصلا
 يعني يجعل كأن لم يكن وهذا اذا لم يصدره المقر عليه قبل

عليه قبل رجوعه واجمل العبارة
 على السقوط والتحريف وتقدیر الكلام
 وان رجع المقر

قبل رجوعه ويؤيد التاويل ما ذكره في المخرج ولفظ
وفي بعض الشروح السراجية قنده يعني قوله اذا
مات المقر على اقراره لانه رجع عن اقراره قبل
موته صار هذا كأن لم يكن وهذا اذا لم يصدق
المقر عليه على اقراره قبل رجوعه او اقر بمثل
اقراره اما اذا صدق اقراره قبل رجوعه او
اقر بمثل اقراره فلا ينفع المقر رجوعه عن اقراره
لانما نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه ومن شرط
ثبوت نسبه اقراره من المقر ويصير اقراره من
المقر يتصدق المقر عليه او باقراره لا باقرار
المقر فيكون اقرار المقر وعدم اقراره بمنزلة فلا
ينفع رجوعه انتهى **قوله** وقال لا هو حر
معتق البعض فالضمير راجع الى بعض لا الى مكانه
قال في المخرج ومعتق البعض عند ابعينه رج
بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم في فكاه رقبته
فلا يرث ولا يجب احدا عن ميراثه وعندها
هو حر فريث ويجب والمسئلة مبينة على ان العتق
يخرج عنده خلافا لما انتهى **قوله** وقال لا يرث
بل يورث هكذا وقع في النسخ بل يورث **قوله**
الاضراب وهو تحريف القلم وضوابة ولا يورث قال
في الجوهره اما المملوك فلان الميراث نوع فملكك و
العبد لا يملك ولان ملكه لسيد ولا قرابة بين
السيد والعتق وكذا كل من في رقبته شيء من الرق
كالمكاتب والمدربر وام الولد فان لا يرث ولا يورث
الا المكاتب اذا مات عن وفاء فانه يودي منه

مكاتبه ويحكم بحريته قبل موته بالا فضل وما فضل يكون
ميراثا عنه واما المستسعي فانه ينظر ان كان يسمى
لفكاه رقبته فهو كالمكاتب عند ابعينه وعندها
كرمه يورث وهذا مثل معتق البعض وان كان
يسعى لفكاه رقبته ولكن لحق فيها كالعبد الموهوب
اذا اعتقه مولاه والمادونه اذا اعتقه المولى وعلى المادونه
دين والامة اذا اعتقها المولى على ان تزوجها فانبت
فانها تسعي في قيمتها وهي حرة فان هولا يرثون
ويورثون **قوله** الاجماع انتهى وكذا في السراج الوهاج
قال السيد في شرح السراجية ومعتق البعض عند
ابعينه رج بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم في فكاه
رقبه فلا يرث ولا يجب احدا عن ميراثه وعندها
هو حر فريث ويجب والمسئلة مبينة على ان العتق
يخرج عنده خلافا لما انتهى وفي منغ الفقار ومعتق البعض
عند ابعينه رج بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم انتهى
فاذا كان بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم فكيف
يورث ويؤيده ما في الجوهره والسراج حيث
قالا وكذا كل من في رقبته شيء من الرق فان قيل
قال في الجوهره وهذا مثل معتق البعض وهو
يقتضي ان يورث لانه شبه بالمكاتب والمكاتب اذا
ترك وفاء يورث فهذا ينبغي ان يكون كذلك اقول
تشبيها راجع الى قولها كرمه يورث لا الى جميع ما
تقدم للتوفيق بين العبارات ويؤيده ما نص عليه
الباقي حيث قال ويمنع الارث الرق حتى لا يرث
العبد من الحر ولا الحر من سواء كان وافرا كالقن أو

كالمكاتب ومعتق البعض عند الخليفة ربح والمدير وام
الولد واما المستسعي في اعتناق الدين العيسوي و
يورث عند انتهى وانه كتاب راحة الامة في الاختلاف
الامة للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن الصفدي
ومن نفعه حر وبعضه معتق رقبو لايرث ولا يورث
عند الخليفة وما لك والشافعي وقال احمد وابو يوسف
ومحمد والمزني يورث ويرث بقدر ما فيه من الحرية انتهى فهذا
القدر يظهر ان في الشرح تحريفا من الكتاب وانه اعلم بالصواب
والله المرجع والمآب **قوله** يورث فيها الرقبو ثورته
الورثة لا المولى **قوله** اختلاف الدارين فيما بين
الكفار فاذا مات المحمدي في دار الحرب وله اب او ابن
في دار الحرب لم يرث احدهما من الاخر لان الذي
من اهل دار الاسلام والمحمدي من اهل دار الحرب فهما
وان اتحد املة لكن تباين الدارين حقيقة يقطع
الولاية بينهما فيقطع الوراثة المبينة على الولاية لان
الوارث يخلف المورث في ماله ملكا ومدا وتصرفا
قوله كاستان وذمي وكحريين من دارين مختلفين
اما المثال الاول فهو لان الحربي اذا دخل في دار الاسلام
بامان فهو والذمي في دار واحدة حقيقة لكونهما في
دارين مختلفين حكما لان المستامن من اهل دار الحرب حكما
الا ترى انه يمكن من الرجوع اليها ولا يمكن من استعداده
الاقامة في دارنا فلا نفارته بينهما بل اقامات المستامن
يوقف ماله لورثته الذين في دار الحرب ولا يصرف الى بيت
المال واما الثاني فان حمل كاقيل على ان الحريين من دارين
المختلفين اجتمع عليه انه من قبيل اختلاف الدارين

حقيقة

حقيقة وكان حقه ان يكون مثالا للاول وهو الاختلاف
الحقيقي ويجاب عنه بان الكفر ملة واحدة فان الكافر
كلهم في دار واحدة حقيقة فالاختلاف بين ديارهم انما
هو بسبب الحكم وك الحقيقة وفيه نظرون حمل على
الحريين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام
بالاستعانة فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين
مختلفين حكما لم يتوجه عليه ما ذكرناه **قوله**
بجلاف المسلمين فانه لا يخلف دارهم باختلاف المنة و
الملك لثبوت التوارث بين اهل البغي والاهل العدل
وان اختلفت المنة والملك كما لو م طاهند لان حكم الاسلام
لجميعهم واما دار الحرب فهي دار قهر وغلبة فباعتبار
المنة والملك تباين الدارين فيما بينهما وتباينها ينقطع
التوارث **قوله** وذلك في خمس مسائل او اكثر احدها
رجل وضع ولده في قنار المسجد ليلا ثم ندم صباحا
فرجع لم يفقه فاذا فيه ولدان ولا يعرف ولده من غيره
ومات قبل الظهور لا يرث احدهما من صاحبه وتاينها
ما ذكره الشارح وثالثها حرة وامة ولدت كل واحدة
ولدا في بيت مظلم ولا يعلم ولد الحرة من غيره لا يرث
واحد منهما رابعها استأجر نصراني ومسلم ظهرا واحدا
لولدهما فكبرا ولا يعلم ولد النصراني من ولد المسلم
فالولدان مسلمان ولا يرثان من ابويهما ولا كل واحد
منهما من صاحبه وخامسها رجل له ابن من حرة وابن من
امة لانسان اضعتهما ظهرا واحدا حتى كبرا ولا يعرف
ولد الحرة من غيره فهما حران ويسعى كل واحد منهما في
نصف قيمته لمولى الامة ولا يرثان منه كذا ذكره ظهير الدين

التمر تاشي في فرايضه **قوله** عند عدهما اي
 الولد وولد الاب **قوله** خمس في الفرائض
 الاولى الجدة ام الاب لا ارب لها مع الاب و لان
 يجب بالجدة الثانية الاخوة لابوين اولاب يسقطون
 بالاب ولا يسقطون بالجدة على قولها ويسقطون
 به كالاب على قول الامام وعليه الفتوى فالمخالفة
 على قولها خاصة الثالثة للام ثلث ما يبقى مع احد
 الزوجين والاب ولو كان مكان الاب جد فالام ثلث
 جميع المال عند اي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف
 الراية لومان المفق عن اي معتقة وابن معتقة فلا اب
 السدس والباقي للابنة في رواية لو كان مكان الاب
 جد فالكل للابن في الروايات كلها على قول الامام والخاتمة
 لو ترك جد معتقة واخاه قال ابو حنيفة يخص الجدة
 بالولاء وقالوا لا بينهما ولو كان مكان الجد اب فالامير
 كله **قوله** وباقيها في غيرها اي في غير الفرائض وهي ثمانية
 اولها الواو وص لا قريبا فلان لا يدخل الاب ويدخل الجد
 في ظاهر الرواية وثانيتها يجب صدقة فطر الولد على ابية
 الغني دون جده وثالثتها لو اعتق الاب جروا وابنه
 دون جده ورابعتها يصير الصغير مسلما باسلام ابيه
 دون جده وخامستها لو مات وترك اولاد اصغارا وبالا
 فالولاية للاب فهو كوصي الميت بخلاف الجد وسادستها
 لو كان الصغرا خ وجده على قول ابو يوسف يشتركان
 في الكسح الصغر وعلى قول الامام يختص الجد ولو كانت
 مكانه اب اختص اتفاقا وسابعها اذا مات ابوه يصير يتيما
 ولا يهدم الجد مقام الاب لازالة ابيهم عند وثانيتها لو كان

مان

مان وترد اولاد اصغارا ولا مال له ولهم ام جد اب الاب
 فالنفقة عليها الاثالثا الثلث على الام والثالثان على الجد
 كذا في الخاتمة ولو كان كالاب كانت كلها عليه كالاب لانتشا
 الام في نفقتهم فمده ثمانية ومع الاولى ثلثة عشر
قوله ولو وليا غيره اي لو كان غيره وليا او وصيا
 رجع مطلقا **قوله** من اي جهة كانا اي سواء كانا من
 جهة الابوين معا او من جهة الاباء او مختلفين او من
 جهة الام لقوله بقا في فانكاد له اخوة فلامه السدس
 ولفظ الاخوة يتناول الكل الاشتراك في الاخوة في
 الكل والى هذا ذهب اكثر الصحابة وجمهور الفقهاء
 خلافا لابن عباس رضي الله عنهما فانه جعل الثلثة من
 الاخوة والاخوات حامية للام دون الاثنين فلم يعاها
 الثلثة عنده بناء على ان الاخوة صيغة الجمع فلا يتناول
 المثني ورد بان حكم الاثنين في باب الميراث حكم
 الجماعة لا ترى ان الاثنين كالبنيات والاختين
 كالاخوات في استحقاق الثلثين فكذا في المحجب
 في شرح السراجيه للسيد **قوله** اذا كن ثابنتان
 اي صحبان الجدة الصحيحة هي التي لم يتخلل حدة فاسد
 في نسبتها الي الميت كام ام ام الاب اذا كل اب يدلي الي
 ميت بانتي جده فاسد فمن تدلي به فاسدة ولا بد
 من شيئين في رتبة اذا كثرت فلو اريد تنزيل
 عدد منهن متجاذبات فاذا ذكر لفظ ام بعد ما تريد
 تنزيله وضع في محل الاخيرة ابا ودع ثانيا اما وضع
 محالها ابا الى ان يبقى لفظ ام مرة ففي الاربع قل ام ام ام
 فانهم لا يجتمعن الا اذا ارتفعن بعد دهن درجات فمده

ام ام ام ام
 ام ام ام اب
 ام ام اب اب
 ام اب اب اب

من جهة الام ولا يتصور من جهتها اكثر من واحدة 2
 فتاتي باخرى تحاد بها من جهة الاب وقل ام ام ام اب
 ثم باخرى من جهة الجد ام ام اب اب ثم باخرى من
 جهة جد الاب فقل ام اب اب اب ولا يتصور وارتان
 في هذه الدرجة اكثر منهن لان كل حد صحيح امه
 وارثة ولو علت ولا يتصور حدة وارثة من
 كل الجد صحيح الا واحدة فحتاج ان تاتي بعد
 ابا الا واحدة وهي التي من جهة الام فانها لا تدلي
 بذكر والثانية تدلي بالاب فلذا حذفت بالنبوة
 الثانية اما وايد لتتبايا بالثالثة تدلي
 بالجد فلذا ترتب اتمين ووضعت ايم و
 الرابعة تدلي بجد الاب فلذا تركت ثلاث امهات
 ووضعت ابا وكذا في اكثر منهن متصاعدا كذا في
 شرح الكنز للسيد الحوي والعيني **قوله** فلها
 ح الربع لان المسئلة من اربعة الدرع للزوجة وهو
 الواحد وثلاث الباقي وهو الواحد للام والباقي وهو
 الاثنان للاب فلللام في الحقيقة الربع لانه ربع المجموع
 وسمي ثلثا ناديا مع قوله تعالى وورثه ابواه فللأم الثلثة
 ولو اكتمى بقوله في زوجة وابوين ولم يزد لفظ ام لكان
 اولى بل هو الصواب ومثله قوله اذ زوج وابوين
 وام ولهما قال في السراجية زوج وابوين او زوجة
 وابوين وان قدر حكمة اما قبل ام فقيل تقديره واما
 ام فلها ح الربع ولا يكون لفظ ام من المثال يستقيم
 الكلام مع تكلف **فصل في العصبان**
قوله لم يدخل في نسبة الى الميت انثى فان قلت

الاخ

الاخ الشقيق عصبية بنفسه مع ان الام داخلية في نسبته
 اقول اجاب ابن الكمال بانها داخلية في قرابته لا في نسبته
 اليه لان النسب للاب قال بعض الفضلاء على هذا يدخل
 ابن الام لانها لم تدخل في نسبته واجاب السيد الشيرازي
 بان قرابة الاب اصل في استحقاق العصوبة فانها اذا
 انقردت كفت في اثبات العصوبة بخلاف قرابة الام فانها
 لا تصح بانفرادها علة لاثباتها فهي ملقاة في استحقاق
 العصوبة لكنها جعلنا بمنزلة وصف زيد فزوجنا بها
 الاخ لاب وام علي لاخ لاب **قوله** جهة واحدة
 واحترز به عن اخ لام علي الاخ لاب **قوله** جهة
 واحدة احترز به عن اخ لام فانه ذكر يحزر جميع
 المال عند انفراذه لكن لاني جهة واحدة بل من
 جهة الفرض والرد **قوله** ويكون مع البنت
 فاكتر عصبية وذاسم فمع البنت له السدس فرضا
 والثلث عصبية فيحزر النصف بجهتين ومع البنتين
 له السدس فرضا والسدس عصبية والثلثان للبنتين
قوله وتاخر الاخرة عن الجد وان علا قول
 المحقق قال الذي يلحق الجد يقوم مقام الاب في الولا
 ية عند عدم الاب ويقدم على الاخوة فيه فكذلك في
 الميراث وهو قوله ابي بكر الصديق وابن عباس وعائشة
 وامي موسى الاشعري وابي الدرداء وابي الطفيل وابن
 الزبير ومعاذ ابن جبل وجابر بن عبد الله وجماعة
 اخر منهم رضي الله عنهم اجمعين وبه اخذ ابو حنيفة
 انتهى **قوله** عند التفات متعلق بذكر حوي
 اي وبعد من جرحهم يقرب الدرجة يرحون عند التفات

بقوة القرابة **قوله** كالشقيقة مع البنت تقدم على الأخ
 لأب أي إذا صار الشقيقة عصبة مع الغير مثل ما
 إذا كانت مع البنت تقدم على الأخ لأب فإذا تزوج
 كذا الأخت لأب وأم تقدم إذا صارت عصبة على الأخت
 لأب لما ذكرنا في من جهة قوة القرابتين ولهذا تقدم في
 الغرض فكذلك في العصبية انتهى **قوله** فمن أربع من
 النسوة وهي الآتي فرضهن النصف والثلاث الأولى
 منهن البنت إذا للواحدة النصف وللاثنتين الثلثين
 والثالثة بنت الابن فإن حالها حال البنت عند عددها
 الثالثة الأخت لأب وأم فإنها كذلك إذا لم توجد بنات الصلب
 وبنات الابن الرابعة الأخت لأب فإن حكمها كذا إذا لم
 توجد الثالثة المتقدمة فهذه الأربع بصرت عصبة بأخواتهن
 ويدل على صيرورة الأوليين عصبة قوله تعالى يوصيكم الله
 في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وعلى ضرورة الآخرين
 عصبة قوله تعالى وإن كانوا أخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل
 حظ الأنثيين **فائدة** ذكر فضيل أفندي المحتفي في
 رسالته أن معصب الأخت الأخ المجانس لها لمعصب الشقيقة
 الأخ الشقيق لا غير ومعصب الأخت لأب الأخ لا يقطع ولو ترك
 أخا شقيقاً وأخاً لأب يكون للأخت النصف فرضاً وللأخ الباقي
 عصبية لقوة نسب الأخت وأحرز كل المال لضعف نسب
 الأخت انتهى **قوله** لقول الفرضيين أ جعلوا الأخوات مع البنات
 عصبية يفهم من ظاهره أنه ليس بجديد وفي السراجية لقوله صلى الله
 عليه وسلم أ جعلوا الأخوات مع البنات عصبية وقال السيد
 الشريف في شرح السراجية وروي هزيل بن شرحبيل أن رجلاً
 أدرج لساناً لآباموسى الأشعري من خلف بنتا وبنت ابن وأختا

نقال للبنت النصف والباقي للأخت ثم قال لساناً يسأل عن
 ذلك ابن مسعود رضي الله عنه وأخبرني عما يجيبه قال
 سأله قال راية رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى للبنت
 بالنصف وللبنت الابن بالسدس بركة الثلثين والأخت
 بالباقي فلما أجزا سائل آباء موسى الأشعري بذلك قال
 لا تسألوني عن شيء ما دام هذا الخبر فيكم فذلك ذلك علي
 أنه عليه الصلاة والسلام جعل الأخت مع البنت عصبية
 انتهى أقول وفي صحيح البخاري عن هزيل بن شرحبيل
 قال سئل أبو موسى عن ابنة ابن وأخت فقال لا ابنة
 النصف والأخت النصف وأب ابن مسعود فسيئاً يعني
 فسئل ابن مسعود وأخبر بقوله أي موسى فقال لقد ضللت
 إذا وما أنا من المهتدين أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله
 عليه وسلم لا ابنة النصف ولا ابنة الابن السدس بركة
 الثلثين وما بقي فللأخت فأتينا آباء موسى فأخبرنا بقوله
 ابن مسعود فقال لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم
 انتهى وأخرج ابن داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
 فيستفاد من أنه صلى الله عليه وسلم جعل الأخت مع
 البنت عصبية فخلى هذا يكون أ جعلوا الأخوات مع
قوله لأنه لا أب لهما والنبي صلى الله عليه وسلم
 الحق وله الملائكة بأمه فصارت كخص لا قرابة له من جهة
 الأب فوجب أن يرثه موالى أمه وتهم ولو ترك بنتاً وأما
 والملائكة فللبنت النصف وللام السدس والباقي يرد عليها
 كأن لم يكن له أب وهكذا لو كان معها زوج أو زوجة فإنه
 يأخذ قرضه والباقي بينهما فرضاً ورثاً ولو ترك أمه وأخاه
 لأمه وابن الملائكة فالأم الثلث ولأخيه لأمه السدس والباقي

مردود عليها ولا شيء لابن الملا عن لانه لا اخ له من جهة
 الاب واذا مات ولد ابن الملا عنه ورثه قوم ابيه وهم
 الاخوة ولا يرثه قوم جده اعني الاعمام واولادهم
 وهذا يعرف بقية مسائله وهكذا ولد الزنا لكن يفتقر
 في مسئلة واحدة وهي ان ولد الزنا يرث من تربيته
 ميراث اخ لام وولد الملا عنه يرث من تربيته ميراث
 الاخ لا يورث كذا في المخرج وفي القدر وري وعصبة ولد
 الزنا وولد الملا عنه من الامهات قال في الجوهرة
 لان ولد الزنا لما لم يكن له اب تعالى ذلك بامه وكذا ولد
 الملا عنه من الامهات فان مات ذلك الولد يكون ميراثه
 لأمه واولاد امه الذكر والانثى فيه سواء فاذا ترك اخا او
 اخوة من ام فللواحد السدس وللأثنين فصا عدل الثلث
 وما بقي بعد ميراث الام واولادها يكون لعصبة الام الاقرب
 فالاقرب فان كانت مولاة لقوم كان الباقي لموالي امه ولعصبة
 مولاه وان لم يكن له عصبة فالباقي ردة على الام واولادها
 انتهى وقاد الشيخ خير الدين الرضائي في حاشية المخرج نقلا
 عن الجواهر قوله لموالي امها ان كانت الملا عنه حرة الاصل
 يكون الميراث لمواليها وهم اخوتها وسائر عصبتها وان كانت
 ممتعة يكون الميراث لمعتقها وخو ابن المعتق واخوه وابوه
 فتقوله لموليها يتناول المعتق وغير المعتق وهو عصبة امها
 اسبق **قوله** واذا ترك المعتق اب مولاة الاولى ان
 يقول ابامولاة لان نصيبه بالالف حالة الاضافة الى
 غير باب المتكلم الا انه مني على لغة ومن شابهه ابيه
 فما ظلم **قوله** ولا يحرم ستة اي لا يحبون زوج
 حرمان ولا يحبون زوجة نقصان فاذا الام تحجب من

الثلث

الثلث الى السدس فان قلت قد يحجب هذا الفرع بالقتل
 والردة والكفر حجب حرمان فلا يصح انهم لا يحبون
 حجب حرمان قلت الكلام في الورثة وهم اخ هذه
 الحالة ليسوا بورثة **قوله** يحجب الاقرب ممن
 سواهم الا بعد اي يحجب الاقرب فمن سوى هؤلاء
 الستة الا بعد فهو بيان لحجب الحرمان **قوله**
 اتحد في السبب ام لا أي اتحد في سبب الارث كما في
 الاب والجد والابن وابنه او لم يتحد كما في الاب
 والاخوة والاختوات فان المدة الى به لما احرز جميع
 المال لم يبق للمدة في شيء اصلا وان لم يستحق المدة
 به الجميع فان اتحد في السبب كان الامر كذلك كما
 في الام وام الام لان المدة في به لما اخذ نصيبه
 به لك السبب لم يبق للمدة من النصيب الذي
 يستحق به لك السبب شيء وليس له نصيب اخر فصا
 محروما وان لم يتحد في السبب كما في الام واولادها
 فان المدة في به تح ياخذ نصيبه المستند الى سببه
 والد في ياخذ نصيبا اخر مستندا الى سبب آخر فلا
 حرمان فان قلت الست الام تستحق جميع التركة في
 اذا انفردت عن غيرها من اصحاب الفروض والعصا
 قلت اوجب عنه بانه ليس ذلك الاستحقاق من
 جهة واحدة فانها تستحق بعض التركة بالفرض وبعضها
 بعضها بالرد والمراد استحقاق جميعها من جهة واحدة
 كما في العصبة كذا في المخرج وشرح التراجيح للسيد
قوله ويحجب المحبوب اتفاقا اي يتشاور بعينه
 ابن سعد بخلاف المحرم فانه لا يحجب عندنا وعند ابن

ابن سبيد بجب حجب النقصان لاجب الحومان **قوله**
 ونحجب الام هكذا في النسخ ام الام مرتين والصحيح ام
 الام ثلث مرات فانوام الاب لا يحجب ام الام تستر كان في
 السدس والحاصل ان ام الاب محجوبة بابنها وحاجبة
 لام ام الام اما عند ابن سبيد رضي الله عنه فلان المحرم
 عند حاجب مع انه ليس بوارث اصلا فكذا المحجوب بل هو
 اولى لانه وارث من وجه دون وجه واما عندنا فلان
 المحرم انما جعلناه بمنزلة المعدوم لانه ليس باصل
 للبراث من كل وجه بخلاف المحجوب فانه اهل له من وجه
 دون وجه اخر فعمل كالميت في حق استحقاق الارث
 حتى لا يترك شيئا ويجعل حقا في حق المحجب فهو وارث في حق
 محجوبة **قوله** ونحجب حجب النقصان بحسبة بالام الى
 فالام تحجب من الثلث الى السدس ونبت الابن من النصف الى
 السدس والاخت لآب كذلك من النصف الى السدس
 والزوج من النصف الى الربع والزوج من الربع الى
 الثمن **قوله** واصول زيد مبسوطة في المطول لانت
 قال السيد في شرح السراجيه وعند زيد بن ثابت للجد
 مع بني الاعيان والعلات افضل الامر من المقاسمة و
 من ثلث جميع المال اذا لم يختلط بهم ذوسهم وتفسير المقاسمة
 ان يجعل الجدة في القسمة كاحد الاخوة فنقسم المال بينه وبين
 الاخوات للذكر مثل حظ الانثيين ويجعل نصيبه مع الاخوة
 كنصيب واحد منهم وذلك لانه يشبه الاب من جهة ويشبه
 الاخ من جهة اخرى فوفرنا عليه حقه من الشبهتين فجعلناه
 كالاب في حجب الاخوة لام وكالاخ في قسمة المراث ما دام
 المقاسمة خيرا له فاذا لم يكن خيرا اعطيناه ثلث المال

لانه

لانه مع الاولاد يرث السدس فمع الاخوة يضاعف ذلك
 وايضا اذا قسم المال بين الابوين فالام الثلث والاب
 الثلثان ومما في الدرجة الاولى ولما كان الجدة والحدة
 في الدرجة الثانية وكان للجدة السدس كان للحدة
 ضعفه اعني الثلث فاذا كان مع الجدة اخ واحد اخذ
 بالمقاسمة نصف المال فهو خيره من الثلث واذا كان
 معه اخوان فها متساويان فاذا كان معه ثلاثة فالثلث
 خيره لان نصيبه بالمقاسمة ربع واذا كان معا ربع
 اخوات فهي والثلث سواء وان زادت على الاربع كانت
 الثلث خيرا له انتهى هذا الاصل واحد واصل ثبات
 ان بني العلات يدخلون في القسمة مع بني الاعيان في
 اضرار الجدة فاذا اخذ الجدة نصيبه فبنو العلات يخرجون
 من البنين بغير شيء والباقي لبني الاعيان واصل ثالث
 اذا اختلط بالجد والاخوة من بني الاعيان او العلات
 او منهما ذوسهم فللجد ههنا افضل الامور الثلاثة بعد
 بعد فرض ذوي سهم وهي المقاسمة وثلث ما يبقى
 وسدس جميع المال وامثلة في السراجيه **قوله**
 وما سقطا ولا دعوى وعلة مانافيه وضمير التثنية
 في اسقطا لصاحبه واوداعين هم بنو الاعيان وهم
 الاخوة الاسقط لانهم خيرا والاخوة لتمام الاتصال من
 الجانبين في حقهم واوداع علة هم اولاد العلات ما خرد من
 العلات وهو الشرب بعد الشرب واسئل البيهقي على المسئلة
 التي خالف فيها الجدة الاب وهي ان الاخوة لا يورثون اولا اب
 يسقطون بالاب ولا يسقطون بالجد عندهما ويسقطون
 به كالاب عند الامام وعليه الفتوى والي ذلك اشار بقوله وهو

كانت من جهة واحدة او من جهتين فتكون هي مقدمة
على البعدي مطلقا ولو كان ظهور الامومة موجبا للتقدم
لكانت ام الام مقدمة على ام الاب مع تساوي درجتهما في الدرجة
وهو باطل اتفاقا انتهى **قوله** وارثه كانت القرينة
كام الاب عند عدمه مع ام الام و كام الام مع ام ام
الاب **قوله** او محجوبة كام الاب وعند وجوده
فانها محجوبة به ومع ذلك تحجب ام ام الام ففي هذه
الصورة يكون المال كله للاب عندنا لان البعدي
محجوبة بالقزبي والقرينة محجوبة بالاب ونظيرها
ان الاخوات تحجب الام من الثلث الى السدس مع
كونهن محجوبات بالاب وقال الحسن بن زياد يراى
الحجرات ههنا لام ام الام وان كانت ابعد من ام الاب
وهذا على قياس قوله على وهو ان القرينة انما تحجب اذا
كانت وارثه **قوله** الموافق للسراجيه وغيره كام ام
الاب يعني في السراجيه وغيرها وقعت الام مكررة وفي
نسخ هذا المتن وقعت ام غير مكررة والصواب ما في
السراجيه لان القرينة تحجب البعدي ولو كانت البعدي
ذات قرأتين فلا يصح ما في المتن اذا كانت الام غير مكررة
قوله فهذه المرأة جدته لا بويه اي ذات القرينة
لهذا الولد الذي مات من قبل ابيه لانها ام ام ابيه
ومن قبل امه لانها ام ام امه فهي جدة ذات قرأتين
ثم نقول هناك امرأة اخرى قد تزوج بينتها ابن المرأة
الاولى قوله من بنت الاخرى ابن ابن الاول الذي هو
ابو الميت فهذه الاخرى ام ام اب الميت فهي ذات قرابة واحدة
فاذا اجتمعا فقد وجدت ذات قرأتين مع ذات قرابة

واحدة

واحدة **قوله** لانها من ذوي الارحام اقوله سياتي
في باب ذوي الارحام ان نبات الاخوة من ذوي الارحام
والقرينات ذا الرحم لا يصير عصبة وذكر في السراجيه
في باب العصبات من لا فرض لهما من الاناث واخوهما في
عصبة لا تصير عصبة باخيهما كما لم والعمة المال كله للعم
دون العمة قال السيد المال في ابن العم مع بنت العم
الاب وام وفي ابن الاخ بنت الاخ لاب وام او لاب
قوله فانه يعصب من مثله او فوقه عن لم تكن
ذات سهم اي فان ابن الابن وان حفل يعصب مثله من
البنات او من فوقه في الدرجة من البنات بشرط انها لم تكن
ذات سهم فانها تاخذ سهمها ولا تصير به عصبة وهي
العليا من الفريق الاول التي اخذت النصف والوسطى منهن
مع العليا من الفريق الثاني حيث اخذت السدس و
هذا تقدير معتبر فمن كان فوقه دون من كانت بجذائه فانه
يعصبها مطلقا كما ذكره السيد **قوله** فتكون لهما
السدس اي للوسطى مع العليا السدس قال في شرح السراجيه
للسيد العليا من الفريق الاول النصف لانها قامت مقام
بنت الصلب عند عدمها وللوسطى من الفريق الاول
مع ما يوازيها وهي العليا من الفريق الثاني السدس تكمل
للتلدين وذلك لان العليا من الاول لما قامت مقام
الصليبية قامت من دونها بدرجة واحدة مقام بنت الابن
قوله فتعصبها ومن يجازيها ومن فوقها اي فذلك
الغلام يعصب اخته التي بعد وايضا يعصب التي يجازيها من الفريق
الاخر ومن فوقها بشرط ان تكون صاحبة فرض **قوله**
وعبارة السيد وغيره ياخذ احدا بنى عم عبارة السيد قبل

جيب

يق

باب العصبية اذا ترك ابن عم احد من الاخ لام فانه ياخذ ذلك
 الاخ السدس من فرض والباقي بينهما نصفين ما العصبية وكذا اذا
 تركت ابنة عم احد من زوجاتها فانه ياخذ الزوج النصف بالفرض
 ويقاسم الاخر في النصف الباقي بالعصبية انتهى اقول لا شك ان
 لا يصح قوله ويقسم الباقي الا اذا كانا ابنة عم فلا تتم الصورة
 الا بذلك لكن ليس في عبارة السيد لفظ ياخذ احد ابني عم
 كما نقلناه عنه فعناه ثابت فيه وصورته ان يتزوج رجل علي
 مطلقة اخيه له منها ابن وعند ابن اخر من غيرها فماتت
 المتزوج منها باينة ثم يموت ابنه عن ابني عم المذكورين فلا
 عم الذي هو اخوه من امه السدس فرضا والباقي يقسمان
 بالنصف **قوله** وقد يجمع جهتا تعصيب كما بن هو ابن ابن عم
 اقول لكن لا يرث الا من جهة واحدة وهو النبوة لان
 الابن يحجب ابن ابن العم ومثله ابن هو المقتق فانه يرث
 من جهة النبوة لا الاعتناق **قوله** وانما يتصور في الجوسق و
 صورته ان يترك الجوسق امه وهي اخته لابيه فانها ترث
 بالسبب مع اقول فلا يحجب احد من الجهتين الاخرى فلكل
 فائدة فانها ترك ما لا مومة الثلث اذا لم تكن محبوبة و
 بالاخوة لابيه النصف بخلاف ما تقدم فانه لا ميراث فيه لان جهة
 واحدة **قوله** وعندها لك الشافعي للاخت لا بويين اولاد
 النصف وللجد السدس مع زوج وام هكذا النسخ التي تحت
 ايد بنا وفيها سقط بعد قوله وعندها لك والشافعي لا بد من
 ذكره ليكتتم الكلام وينظم المرام وتقديره وبيانها وعندها
 مالك والشافعي للاخوة لا بويين اولاد مع الاخوة لام ثلث
 التركة وفي المسئلة الاكدرية للاخت لا بويين اولاد النصف
 وللجد السدس مع زوج وام الخ اقول ويسمى المسئلة الادلي

المسئلة المشتركة والثانية الاكدرية وهما بين لاد مسئلة
 المشتركة والاكدرية فالمشركة بفتح الداء كما ضبطها ابن الصلاح
 والنووي رحمهما الله تعالى اي المشتركة فيها وبكسرهما على
 نسبة التسمية اليها كما اذا كانا صبيها ابن يونس ووجه تسميته
 ان سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه قضى فيها بالمشركة بين
 الاخوة للام والاخوة لا **قوله** في الرجبية
 وان تجد زوجا واما وارثاه واخوة للام حازوا الثلثا
 واخوة ايضا للام واب **قوله** واستغروا المال بفرض النصب
 فاجعل كلهم لا **قوله** واجعل اباهم حجازا الى التمر
 واقسم على الاخوة ثلث التركة فهذه المسئلة المشتركة
 اي ان تجد الزوج والام او الجدة فورث الزوج النصف
 والام او الجدة السدس واخوة للام اثنين فاكثروا الثلث
 دورث ايضا اخوة للام واب وان كانت معه ابنة او اثنتان
 والمحال انه استغرق غير الاشقاء المال بفرض النصب وهو
 جميع نصيب وضمير اجعلهم لاخوة اشقاء للاخوة للام اي
 اجعل كلهم لام واجعل اباهم حجازا ملقي في البحر حتى كان
 للبيع اخوة للام بالنسبة لنفسه الثلث بينهم فقط لان كل
 الوجوه كما قال واقسم على الاخوة اي الجميع الاشقاء والذين
 لام فقط ثلث التركة بينهم بالسوية فلو كان مع الاشقاء
 انثى اخذت كواحدة من المذكورين وهذه مسئلة المشتركة الشهيرة
 من زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم الى هذا الوقت واصل
 سئلها من عشرة للزوج النصف الثلث والام او الجدة
 السدس واحد ولا اخوة للام الثلث اثنتان ومجموع
 الانصباء ستة فلم يبق للعصبية الشقيق شي فان كان يقضي
 الحكم السابق ان يسقط لاستغراق الفروض التركة وذلك

الذي قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه أولا
هو مذهب ابو حنيفة والامام احمد بن حنبل رحمهما الله
تعالى وهو احد قول الشافعي مع واحد الروانين
عن زيد رضي الله عنه ثم رفعت لعمر بن الخطاب
رضي الله عنه فاراد ان يقضي بذلك فقال زيد
ابن ثابت هذان ابام كان حمارا فما زادهم الا بال
حرمانا فقل قابل ذلك احد الورثة وقيل قال بعض
الاخوة لعمر رضي الله عنه هب ان ابانا كان حمارا
ما بقي في السر فلا سميت اليمية فلما قيل له ذلك
قضى بالشركة بين الاخوة للام كان اولاد ام بعد
ان كان استقظم في العام الماضي فقبله في ذلك فقال
ذاك علي ما قضينا وهذا علي ما نقضي ووافقه عليه
ذلك جماعة من الصحابة منهم زيد بن ثابت رضي الله عنه
اشهر الروانين عنه ومذهب الامام مالك رحمه الله
وهو المذهب المشهور عن الامام الشافعي والاكدرية
منسوبة الى امرأة من بني اكرز فانها ماتت وخلفت
الورثة المذكورة واشتبهه على زيد مذهب فيها
نسب اليها وقيل ان تخصا من هذه القبيلة كانت
بحسن مذهب زيد في الفرائض فسأله عبد الملك
ابن مروان عن هذه المسئلة فاخطا في جوابها فنسبت
الي قبيلته وقد يقال انها كبرت على صحابة الفرائض
او كثر الجدل على الاخت نصيبها واهل العراق يسمونها
الفراء لشيئها فلما بينهم قال في الرجعية
والاخت لا فرض مع الجد لها فيما عدا مسئلة كالمسا
زوج وام ومما تمامها فاعلم في امره علامتها

تعرف
بالحديث

تعرف يا صاح بالاكدرية وهي بان تحفظها حرية
نفرض النصف لها والسدس حتى يعودنا لفروض الجمل
ثم يعود ان الى المقاسمة كما مضى واشكرنا ظمه
مذنبه مالك والشافعي ان الاخت لا يفرض لها مع الجد
الا في المسئلة الاكدرية وصورتها ام وزوج وخت
واخت شقيقة اولاد وهو المراد بقوله الا في مسئلة
كلها زوج وام ومما تمامها اي الجد والاخت تمام المسئلة
ثم يكون الصغير وهوها راجعا للجد والاخت ويحتمل
رجوعه للزوج والام فالزوج النصف والام الثلث
بفضل سدس كان القياس ان يفرض للجد ونسقط
الاخت وبه قال ابو حنيفة واحد وعند الشافعي وبالك
يفرض للجد السدس الباقي ويفرض للاخت النصف
لانها لا حاجب لها ونقول المسئلة بنصفها وهو ثلاثة
اسهم من ستة الى تسعة ثم يعود للجد والاخت الى المقاسمة
فينقلبان الى التقصيب ويقسمان فرضيهما بينهما
اثلاثا كما مضى وسهامها اربعة لا تنقسم الا اثنا فتضرب
ثلاثة في تسعة تبلغ المسئلة بعولها تسعة وعشرين
للزوج تسعة والام ستة والاخت اربعة وللجد ثمانية
وبقاياها فيقال خلف اربعة من الورثة فخص احدهم
ثلث الماز والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث باقي
الباقي والرابع الباقي كذا في شرح الرجعية السبط المار
والغنايد الشمسوية وبما حررنا وقد رنا انضج قوله
ليس عند الحنفية مسئلة المسركة ولا مسئلة الاكدرية
وبدونه لا معنى له ولا فائدة في الكلمة **باب**
العول قوله وثلاثة قد نقول وهي ستة

ديني

واثناعشر واربعة وعشرون **قوله** لزوج و
 شقيقتين فمسئلتها من ستة فالثلث للزوج وهو
 النصف واربعة وهي ثلثا ستة الشقيقتان فتعول
 الى سبعة **قوله** ولثمانية كم وام اي كزوج و
 شقيقتين وام واخ لام فزاد على ما تقدم واحد
 لان الاخ من الام لوالسدر فصارت تسعة **قوله**
 ولعشر كم واخ اخر لام فله مع الاول ثلث
 فصارت عشرة **قوله** لزوجتين وشقيقتين
 وام فالزوجة الربع وللشقيقتين الثلثان والام
 السدر فمسئلة من اثني عشر ويقول الى ثلثة عشر
 فالزوجة ثلثا وللشقيقتين ثمانية والام اثنتان
 ومجموعها ثلثة عشر **قوله** كم واخ لام فزاد
 لوالسدر وهو اثنتان فصارت سبعة عشر
قوله كما مرارة وبناتين وابوين فالزوجة
 الثمن وهو ثلثا وللبنات الثلثان وهو ستة
 عشر والابوين لكل واحد منها السدر فاما
 الثلث وهو ثمانية فصارت سبعة وعشرين **قوله**
 ونسب النعمرية لانها سئلت من علي رضي الله عنه
 علي المنبر الكوفة فاجاب عنها بداهة فقال السائل
 متعنتا اليس الزوجة الثمن فقال صار ثمنها تسعا
 ومضى في خطبته فتعجبوا من فطنته وفي شرح
 المعبرية نقل الخطبة فقال الحمد لله الذي حكم في
 الحق قطعا وحزني كل نفس بما تسعى واليه المعاد
 والرجع فستلح فاجاب بقوله فصارت ثمنها تسعا
 وقال ابو العلاء البخاري في شرح السراجيه وكان علي

رضوانه

رضي الله عنه فارها في علم الحساب غاية الفراه حتى روي
 ان نصرانيا جاءه الله فقال انكم تقرون لي كتابكم ثلثا ثمانية
 سنين وازدادوا تسعا ونحن نحكي كتابنا ثلثا ثمانية سنين
 فلا يستقيم هذا فخالف كتابنا كتابكم فقال علي هذا
 يستقيم لان ثلثا ثمانية سنين في كتابكم على حساب
 اليونانيين وفي كتابنا على حساب العرب وثلثا ثمانية
 سنين على حساب اليونانيين وتسع فتجب النصراي من جوابه
 على البداهة وآمن وقال اشهد ان لا اله الا الله واشهد
 ان محمدا عبده ورسوله انتهى **قوله** وقد قدمنا
 في الاول اقول ذكرت هناك ما فيه من الكلام وخلاصة
 انه لا يستحق بطريق الارث بل لكونه مصرف مال بيت
 المال قال الزبلي ولو مات المقتول ولم يترك الا
 ابنة المقتول فالأشئ لبيت المقتول في ظاهر رواية اصحابنا
 ويوضع ماله في بيت المال وبعض مشايخنا كانوا
 يقولون به دفع المال اليها لا بطريق الارث بل لانها
 اقرب الناس الى الميت فكانت ادنى من بيت المال و
 على هذا ما فضل من فرض واحد الزوجين يرد عليه
 لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع في بيت المال وكذا
 الابن والبنات من الرضا ع مصرف اليها اذا لم يكن
 هناك اقرب منها انتهى وهكذا نقله السيد الحموي
 بحكي الاشياء **قوله** ايا ان يكون شيء لا يرد
 عليه اي اما ان يكون في المسئلة مستحق لا يرد عليه او لا
 يكون اي لا يكون من لا يرد عليه بل يرد عليه وحاصله
 اما ان يكون فيها من لا يرد عليه او لا يكون من لا يرد عليه

قوله فالاول ان اتحد الجنس الاول ان يقول
 فما حدها ان اتحد الجنس الخ لان الاول حقيقة على ما
 يقتضيه الشرح هو ان يتحد الجنس وفيه من لا يرد
 عليه وفيما نحن ليس كذلك فانه فيه اتحد الجنس وليس
 فيه من لا يرد عليه **قوله** من عدد رؤسهم فحقل
 المسئلة من اثنين لكل بنت سهم وكذلك لكل اخوة و
 شدة لكل جدة **قوله** والثاني ان كان المردود
 عليه جنسين او ثلاثة ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد
 في المسئلة من سهامهم اعني من اثنين اذا كان في المسئلة
 سدسان كجدة واحدة واخوة لام لان المسئلة واقسم
 التركة عليهما نصفين فلكل منهما نصف المال او من ثلاثة
 اذا كان فيها ثلث وسدس كولد ي الام مع الام اذا
 المسئلة على هذا التقدير ايضا من ستة وجميع السهام
 الماخوذة للورثة المذكورة ثلاثة فاجعل اصل التركة
 اثلاثا بقدر تلك السهام فلو لذي الام ثلثان من المال
 وللام ثلثة او من اربعة اذا كانت فيها نصف وسدس
 كبنت وبنت ابن لان المسئلة ايضا من ستة وجميع السهام
 الماخوذة للورثة المذكورة ثلثة فاجعل اصل التركة اثلاثا
 بقدر تلك السهام فلو لذي الام ثلثان من المال وللام
 ثلثة او من اربعة اذا كانت فيها نصف وسدس كبنت وبنت
 ابن او ام لان المسئلة ايضا من ستة وجميع السهام الماخوذة
 منها اربعة ثلاثة للبنت واحدة لبنت الابن او الام فاجعل
 المسئلة من اربعة واقسم التركة ارباعا ثلاثة ارباعا
 للبنت وربع منها لبنت الابن او الام او من خمسة اذا كان
 فيها ثلثان وسدس كبنين وام فاجعل المسئلة من خمسة

واقسم

واقسم التركة اخماسا اربعة اخماسها للبنين وهي سهام
 اربعة وخمس منها للام او كانت فيها نصف وسدسان
 كبنت وبنت ابن وام فنقسم التركة عليهم اخماسا
 ثلاثة منها للبنت واحدة لبنت الابن واحدة للام
 او كانت فيها نصف وثلث فلكل بنت لاب وام مع ام او
 كاخت لاب مع ام تكون السهام خمستا ايضا بعد ان كانت
 ستة فللاخت من الابوين او لاب ثلاثة أسهم وللأم
 سهمان فاجعل الخمسة اصل المسئلة وتقسم التركة اخماسا
 لعصر المسافة **قوله** والثالث ان كان مع الاول
 اي الجعفر الواحد مع لا يرد عليه اي ان كان مع الجنس
 الواحد ممن يرد عليه من لا يرد عليه الخ **قوله**
 فان واقف رؤسهم اي واقف سهامهم رؤسهم كالاربعة فاق
 موافقة ليست بالثلث وهو اثنان فانها بقوى العددين
 والاصل في ذلك انه اذا انكسر على طائفة واحدة فقط
 نصيبهم من التركة ولكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة
 بكسر من الكسور فنضرب وفق عدد رؤس ما انكسر
 عليهم في اصل المسئلة ان لم تكن عابثة **قوله** ضرب
 رفقها وهو هنا اثنان لان اقل مخرج فرض من لا يرد
 عليه اربعة فان اعطيت الزوج واحد منها بقي ثلاثة فلا
 تستقيم على عدد رؤس البنات الست لكن بينهما
 موافقة بالثلث فاضرب وفق عدد رؤسهن وهو
 اثنان في الاربعة تبلغ ثمانية فللزوج منها اثنان
 للبنات ستة **قوله** والابو وفق بل بانيق اي ان لم
 يوافق عدد رؤسهم سهامهم ضرب على عدد رؤسهم في
 المخرج كزوج وخمس بنات فالسهام اربعة للزوج

ان بن رؤس اولست

واحد يبقى ثلاثة وهي منكسرة عليهم وبين الاربعة والخمسة
تباين ف ضرب الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين منها تصح
المسئلة **قول** فاضرب الاربعة في الخمسة صوابه فاضرب
الخمس في الاربعة لقوله فاضرب كل عدد رؤسهم في
المخرج ولا شك ان رؤسهم خمسة والمخرج اربعة وايضا
لوصف قوله فاضرب الاربعة في الخمسة لزم ان يضرب
الواحد في الاربع لان المضروب في اربعة و في خمسة
والضاح لا يصح قوله اضربها اي الثلاثة في المضروب
لان المضروب اذا كان اربعة تبلغ اثني عشر لا خمسة عشر
ويؤيد ما ذهبنا اليه الذي ذكر في الملح ف ضربنا كل
عدد رؤسهم في مخرج فرض من لا ير وعليه اي الاربعة
فحصل عشرون ومنها تصح المسئلة كان الزوج واحد
ضربناه في المضروب الذي هو خمسة فكان خمسة الخ
قول والافراد بالثاني بعضه اي ان لم يقتصر
في المتن على الجنتين بل اراد جنسين فاكثر كان يلزم
ان يراد بالثاني بعضه وهو الجنسان والله اعلم
قول تستقيم على سهم الجدات وسهمي الاخوان
لانها ايضا ثلاثة لان حق الاخوان لام الثالث وحق
الجدات السدس فللاخوات سهمان والجدات سهم
واحد ففي هذه الصورة استقام الباقي على المسئلة من
يرد عليه لكن نصيب الجدات الاربع واحد فلا تستقيم
عليهن بل بينهما مائة فحفظ عدد رؤسهم باسره
وكذا نصيب الاخوان الست اثنان فلا يستقيمات
عليهن لكن بين عدد رؤسهم وسهامهن موافقة بالنصف
فردونا عدد رؤس الاخوان الي نصفه وهو ثلث ثم طلبنا

التوافق

التوافق بين اعداد الروس فلم نجد لها فرضنا وفق رؤس
الاخوات وهو الثلاثة في كل عدد رؤس الجدات وهو الاربعة
فحصل اثنا عشر ثم ضربنا هاتم ضربنا هاتم في الاربعة التي
هي مخرج فرض من لا ير وعليه فضا رثمانية واربعين
فمنها تصح المسئلة كان للزوجة واحد ضربناه في المضروب
الذي هو اثنا عشر فاعطينا هاتهما وكان للجدات ايضا
واحد ضربناه في ذلك المضروب وكان اثني عشر فلكل
واحد منهن ثلاثة وكان للاخوات لام اثنان ف ضربنا هاتما
في اثني عشر فبلغ اربعة وعشرين فلكل واحدة منهن
اربعة **قول** وان لم يستقيم اي ما بقي من مخرج من
لا ير وعليه مسئلة من يرد عليه **قول** ففصح بالاصح
السبعة الالبه ففي الصورة التي نحن فيها كان من الاربعين
نصيب الزوجات الاربع خمسة بين رؤسهم وسهامهن
مباينة فاخذنا مجموع عدد رؤسهم وكان سهام النساء
القسع منها ثمانية وعشرين فبين الروس والسهام
مباينة فتركنا عدد الروس كما لها وكان سهام الجدات
الست منها سبعة بينهما ايضا مباينة فاخذنا عدد رؤس
باسره ثم طلبنا بين اعداد الروس والروس الموافقة
فوجدنا ان رؤس الجدات دروس الزوجات متوا
لروس البنات التسع بالثلث ف ضربنا ثلث التسع
في اثني عشر فحصل ستة وثلاثون ف ضربنا هذا الحاصل
في الاربعين فبلغ الفا واربعماية واربعين فمنا
تصح المسئلة على احاد الفريقين كان نصيب الزوجات
من الاربعين خمسة وقد ضربنا في المضروب مائة وستة
وثلاثون فبلغ مائة وثمانون فلكل واحدة من الزوجات

فقه

خمس واربعون وكان نصيب البنات منها ثمانية وعشرين وقد ضربناها في ذلك المضروب المذكور فصار ألفا وثمانية فلكل واحد منهن مائة واثنا عشر وكان نصيب الجدة منها سبعة وقد ضربنا في المضروب المذكور فصار مائتين واثنين وخمسين فلكل واحدة من الجدات اثنا واربعون واسعا علم **قوله** ونصح الاولى من ثمانية واربعين اي تصح المسئلة الاولى وهي مخرج فرض الفريقين من ثمانية واربعين فان جعل مسألة من يرد عليه ستة لان تصح بنات ثلثين وليست جدات سه سادس مخرج السدس والثلث ستة فاضرب الست في الثمانية تبلغ ثمانية واربعين ثم اضرب سهام من لا يرد عليه وهو سهم الزوجات في ستة اي في مسألة من يرد عليه يكون ستا فهي الزوجات من الثمانية واربعين واضرب سهام كل فريق ممن يرد عليه وهي اربع البنات وسهمان للجدات فيما بقي اي السبعة الباقية من مخرج فرض من لا يرد عليه لكن للبنات ثمانية وعشرون وللجدات اربعة عشر في ثمانية واربعين فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر على احد كل فريق فنحله بالاصول السبعة الاربعة في باب الخارج **باب مواريث ذوي الارحام قوله** وهم الجد الفاسد وان علي كالي ام الميت وابي ابي امه قوله وللجدات الفاسد وان علوا كأم ابي ام الميت وام ام ابي امه **قوله** ويقدم الجد عليهم اي يقدم الجد الفاسد علي اولاد الاخوات لا بوي اولاد الخ لانه من الصنف الثاني وهو لا من الصنف الثالث قال في شرح الكفر لليلحموي

قال الرضي النيسابوري في فرائضه ولا يرث احد من الصنف الثاني وان قرب وهناك احد من الصنف الاول وان بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وهو المختار للفتوى وتطافرت على هذا عبارات المحققين انتهى **قوله** واذا استوفى الدرجة واتحدت الجهة قدم ولي الوارث اي اذا ادلوا كلهم الى الميت بدرجتين او ثلاث درجتا مثلا فوله الوارث ابي من ذوي الارحام كبنات بنته الابن فانها اولى من ابيه بنته ابنته وذلك لان الاول ولد لبنته الابن وهو صاحب فرض والثاني ولد لبنت البنت وهي ذان رحم والسبب في هذه الاولوية ان ولد الوارث اقرب حكما والترجيح يكون بالقرب الحقيقي ان وجد والا فبالقرب الحكمي **قوله** فلو اختلفت فبالقرابة الاب للثلاث ولقرابة الام للثلاث اقول وفي اكثر وعندها خلافا جهة القرابة لقرابة الاب ضعف قرابة الام قال الزيلعي والعيني وهذا انما يتصور في الاصول لاني افترض كالعات والخالات قال في الرمز للسيد الحميري مثاله العمة لاب والثلث لقرابة الام ونظيره ام اب الاب وام ام الام فالثلثان للجدة من جهة الاب والثلث للجدة الام وروي ذلك عن ابن مسعود وعمر رضي الله تعالى عنهما ولان قرابة الاب اقوى من ذال يكون في الفروع بل في الاصول وفروعهم انتهى وقاد السيد في شرح السراجيه الثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام لان الذين يدلون بالاب يقومون مقامه والذين يدلون بالام يقومون مقامها فيجعل الماه الاثنا كانه تركه ابيهم **قوله** وان اتفقت صفة الاصول في الذكورة او الانوثة اي ان اتفقت صفة من يدلون به من الذكورة او الانوثة ولم يختلفوا فيها كما لو تركه ابن وبنت فالمال بينهما

وام والخالة لام والخالة
لاب وام والعمة لام فالثلاث
لقرابة الاب صح

نصيب الابن الآخر فروع لان البطن للتوسط بينهما متفقة
على الانثى وجعلنا البنتين طائفة علي حدة ونظر
الى ما اسفل من البطن الثالثة فلم يجد في البطن الرابع
اختلافا بل وجدنا في الخامس بازائها ابنا وبنتا وقسمنا
الثالثة عليهما للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن اثنان
والبنت واحدة ثم دفعنا نصيب كل منهما الى فروع
البطن السادس وكذلك اذا جعلنا البنات التسع
طائفة وجعلنا اصابها وهو تسعة ونظرنا الى ما هو
اسفل من البطن الاول لم نجد اختلافا في البطن الثاني
بل في الثالث حيث وجدنا فيه بازائها بنات وبنات
ثلاث بنين فاذا انزلنا كل ابن منزلة بنتين كان المجموع كاثني
عشرين بنتا فلا تقسم عليهم التسعة التي كانت نصيب البنات
لكن من التسعة والبن عددهن وسهت اعني اثني عشر موافقة
بالثلث ففرضنا وقف عدد الرؤس وهو اربعة في اصل
المسئلة وهو خمسة عشر فصارت ستين ومنها تطوع المسئلة
اذا كانت لطائفة البنين في البطن الاول ستة من
اصل المسئلة فنضربنا في المضروب الذي هو اربعة
تبلغ اربعة وعشرين وتقسمها على ما في البطن الثالث
من فروع البنين الثلاثة فنعطي الابن اثني عشر
والبنتين ايضا اثني عشر ثم تدفع نصيب الابن
الى اخر فروع اعني البطن السادس لعدم الاختلاف
وتقسم نصيب البنتين على الابن والبنت الذين بازاءهما
في البطن الخامس للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن
ثمانية والبنت اربعة فتدفع نصيب كل منهما الى فروع
في السادس وكان لطائفة البنات في البطن الاول تسعة

من اصل المسئلة تنضربها في ذلك المضروب اعني اربعة فيحصل
ستة وثلاثون فاذا نظرنا الى ما هو اسفل من البطن
الاول وجدنا اختلافا في البطن الثالث اذ كان فيه
بازاء البنات التسع ست بنات وثلاثة بنين فقسمنا
نصيبهم على الست والثلاثين للذكر مثل حظ الانثيين
فاصاب البنات ثمانية عشر ثم جعلنا الذكر طائفة و
الانثى طائفة ولما نظرنا الى ما هو اسفل من الثالث وجدنا
في الرابع بازاء طائفة البنات ابنا وبنتين فقسمنا عليهم
ما اصاب البنات الثلاثة للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب
الابن تسعة والبنتين تسعة ثم دفعنا نصيب الابن
الى اخر فروع لعدم الاختلاف ولم نجد بازاء البنات
في الخامس اختلافا بل في السادس اذ كان فيه بازاءها ابن و
بنت فقسمنا عليهما نصيب البنتين اعني التسعة للذكر مثل حظ
الانثيين فاصاب الابن ستة والبنت ثلاثة وكذلك وجدنا
في الرابع بازاء طائفة البنات الستة ثلاث بنات وثلاثة بنين
فقسمنا عليهم الثمانية عشر للذكر مثل حظ الانثيين واعطينا
البنين منها اثني عشر والبنات ستة ثم جعلنا طائفتين
ولما نظرنا الى ما هو اسفل من الرابع وجدنا في البطن الخامس
بازاء البنين الثلاثة ابنا وبنتين فقسمنا نصيبهم الذي هو
اثنا عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ستة و
البنتين ستة فدفعنا نصيب الابن الى فروع في السادس
وقد وقع بازاء البنتين ابن وبنت فقسمنا نصيبهما
عليهما فاصاب الابن اربعة والبنت اثنان وجدنا
في الخامسة ايضا بازاء البنات الثلاثة في البطن الرابع
ابنا وبنتين فقسمنا نصيبهم اعني الستة عليهم فاصاب
الابن ثلاثة والبنتين ثلاثة فدفعنا نصيب الابن

الى فرعه في السادس ووجدنا فيه بازا والنسبين ابنا
وينتاقضنا الثلاثة بينهما فاصاب الابن اثنتان والبنات
واحد فاذا اجمعت هذه الانصبا كلها كانت ستين
كما رقت بازا الفروع في البطن السادس ابري
شرطوا بعد الفروع في الاصول اقول هذا على قول
محمد وعند ابي يوسف يعتبر ابدان الفروع فعلى هذا
في الصورة المذكورة على قول محمد كل شقيقة
تقدر ثنتين لان احدهما تركت بنتين والاخرى
ابنا وينتاقض الماد بينهما ايضا مناصفة فتأخذ
بنات الشقيقة نصفنا مناصفة بينهما وياخذ ابن وبنات
الشقيقة نصفنا ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
باعتبارا وعند ابي يوسف يقسم الماد بينهم للذكر مثل حظ
الانثيين باعتبار ابدان الفروع فالابن نصف و
لكل بنت ربع واصل المسئلة من اربعة ونصف من اثني
عشر عند محمد لان كل شقيقة راسان ولا يستقيم
الاثنان على ابن وبنات شقيقة وبين روستها
وسهامها مبانة فاضرب الثلثة في اربعة تصير
اثني عشر ستة منها لبنتي شقيقة لكل واحدة ثلث
وسبعة منها لابن وبنات الشقيقة اربعة للابن واثنان
للبنات وعلم بهذا التحرير ان ما وقع في النسخ من افراد
لفظ بنت الشقيقة متوابع بنتي الشقيقة بالنسبة
فصل في الغرق والخرق قول
فترث المتأخر المفعول محذوف تقديره فترث المتأخر
المتقدم وهذا عند الامام واصحابه وحده فقهاء
الاصهار كما في فرائض ابي البركات وهو مذهب الشيخين
ابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ورواية عن علي لان الارث

يبنى

يبنى على اليقين بسبب الاستحقاق وشرطه وهو حياة
الوارث بعد موت المورث وقال ابن مسعود يريث
بعضهم بعضا الا ما ورثه كل واحد من صاحبه لانه الاصل
بقا ما كان من حياة كل منهم والحادث يضاف الى اقرب
وقته فكانه كل مات بعد الآخر فترث منه الا ما ورثه منه
للقدر لان تقديره حياة بعد موته حتى يرث حاله من
وارثه محال قلنا اذا استحال في حق البعض استحال في
حق الكل فالوفاة اخوان لكل منهما تسعون دينارا وخلف
كل واحد بنتا واما وعما فعلى العقد يقسم تركته كل واحد
منها على ورثته الاجزاء من ستة للام السدس والبنات
النصف وللعم ما بقي ولا يرث احد الاخرين من الآخر
شيا وعلى القول الاخر للبنات النصف وللأم السدس
والباقي وهو الثلثون للاخ ولا شيء للعم ثم يقسم الثلاثون
بين البنات والعم والام على ستة كما تقدم فيصير
للأم عشرون والبنات ستون وللعم عشرة فلو علم سبق
احدهما وحمل عينه اعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك
فيه حتى يتبين او يصطلحوا قال الشيخ قاسم هكذا ذكر
في الاختيار ومنه اخذ المصنف يعني صاحب المجمع وهو قول
الشافعية ولا يساعد عندنا رواية ولا رواية قال في
المبسوط وكذا اذا علم ان احدهما مات او لا ولا يدري ايها
هو المحقق المتعارض بينهما فيجعلان كل منهما مائتا مائة وفي مثله
في المحط وفي الارفاذ او مات احدهما قبل الاخر واشكل
السائق جعلوا كأنهم ماتوا معا وهذا مذهب الامام كذا في الرز
السيد الحموي وشرح السيد علي السراج **قول** ويرث
بالقرينتين عندنا كما اذا تزوج المجوسي امه فولدت له ابنا

نقد البينة واليمين
ويذكر في ورثته كما ينبغي
منها صبر

ك

فهذا الولد ابنها وابن ابنها فيرث منها اذا ماتت علي انه
ابن ولا يرث علي انه ابن ابن لان ابن الابن يحجب بالابن
ولو ولدت بنتا محكنا الابن ترث النصف علي انها بنتها
والسدس علي انها بنت الابن تركة الثلثين وترث من
ابها علي انها بنت ولا ترث علي انها اخت من ام لان الاخت
من الام تسقط بالبنت ولو تزوج بنته فولدت له بنتا ترث
من امها علي انها بنت وترث الباقي علي انها عصبة لانها
اختها من ابها وهي عصبة مع البنت وان مات ابوها
ترث النصف علي انها بنت ولا ترث علي انها بنت بنت لان
من ذوي الاهام **قوله** ووقف للمحل حظ ابن واحد
او بنت واحد هذه الرواية رواها الحنفية عن
ابي يوسف وقاد السيد هو الاصح وعليه الفتوى
وذلك لان المعتاد في الغالب ان لا تملك المرأة في بطن
واحد الا ولدا واحدا فينفي عنه الحكم ما لم يعلم خلافه
وذكر في فتاوى اهل سمرقند ان الولادة ان كانت
قريبة توقفه القسمة لكان المحل اذ لو عجلت لربما
لغت بظهور المحل علي خلاف ما قدر وان كانت بعيدة
لم يتوقف اذ فيه اضرار ما في الورثة ولم يغيث للقرب
حد بل احيل به علي العادة وقيل هو ما دون الشهر انتهى
وعند الامام يوقف نصيب أربعة بنين او اربع بنات
اها اكثر يعطى بقية الورثة اقل الانشاء وعند محمد يوقف
نصيب ثلاثة بنين **قوله** ويكفلون اي يوجب
الكفيل من الورثة علي بن يوسف برواية الحنفية اي
القاضي اخذ الكفيل منهم علي امر معلوم وهو الزيادة
علي نصيب ابن واحد شقيقين هو عاجز عن النظر

لنفسه

لنفسه اعني المحل **قوله** قلته هذا علي كون المحل من
الميت اي هذه الصور تحققة علي تقدير كون المحل
من الميت وقد يكون المحل من غيره كما في هذه الصورة
التي صورها الشارح فانه من ابي المتوفى لان المتوفى
قوله والمحل ان قدر ذكر السدس لانه عصبة
لانه اخ المتوفى وله الباقي بعد الفروض وهو السدس
قوله فيقدر اثني لفرض له اي للمحل النصف
لانه يترك للمحل اكثر الخططين فيما نحن فيه لو فرضنا
ذكر اكان له الاقل فنفر عنه انني لم يكون له الاكثر
فاصل المسئلة من ستة تعوله الي ثمانية فالنصف
وهو الثلث للزوج والنصف للمحل وهو الثلاث ايضا وانما
للأم وهو الثلث فصار ثمانية **قوله** كام واخوين
اي كزوج وام حلو واخوين لأم فللزوج النصف وللأم
السدس والاخوين لأم الثلث ولا شيء للمحل الا كان ذكر
لانه عصبة ولم يبق له شيء وان كان انثى فله النصف
فتعوله الي تسعة ثلاثة للزوج وثلاثة للاخت بن الابن
او بنات وواحد للام واثنان للاخوين لأم **قوله**
لها الثلث يقدر ولا يخفى ان الثلاثة ثلث تسعة **فصل**
في المناسحة قوله كان مات عن عشرة بنين ثم
مات احد هم عنهم في تقسم التركة علي تسعة ابتداء وكما اذا
ترك بنين وبنات من امرأة واحدة ثم ماتت احدي البنات
ولا وارث لها سوى تلك الاخوة والاخوات لآب وام فانه
يقسم مجموع التركة بين الباقيين للمذكر مثل حظ الانثيين
نسمة واحدة كما كانت تقسم بين الجميع كذلك فكان الميت الثمانية
لم يكن **قوله** فان استقام نصيب الميت الثاني علي تركته

فيها ونعت كزوج وام و بنت فمات الزوج قبل القسمه
عن امرأة وابوين لان المسئلة الاولى ردية لان اصلها
اشتا عشر لاجتماع الربع والنصف والسدس فاذا اخذ
الزوج ثلاثة والبنت ستة والام اثنين بقي واحد
رده على البنت والام بقدر سهميهما فتصير سهميهما
ثمانية وللزوج ثلاثة من اثني عشر فاذا اردنا المسئلة
الثانية ورد دناها الى اقل مخارج فرض من الايراد عليه
صارت اربعة واذا اخذ الزوج منها واحدا بقي ثلاثة
فلا يستقيم على الاربعة التي هي سهم البنت والام بل عليها
مباينة فنضرب هذه السهام التي هي بمنزلة الروس في ذلك
الاقل الذي هو الاربعة فنحصل ستة عشر فللزوج منها اربعة
وللبنت تسعة وثلاث ارباع من الباقي ثم تلك الاربعة التي للزوج
فنقسم على ورثة المذكورين فلزوج واحد منها والام
ثلث ما بقي ولابيه اثنان فاستقام ما كان في يد الزوج
من الصحيح الاول على الصحيح الثاني وصحت المسائلتان
من الصحيح الاول **قوله** فان كان بين سهميه مسئلة
موافقة ضربت وفق الصحيح الثاني في كل الصحيح الاول
كما اذا ماتت البنت ايضا كما في المثال الذي ذكرته في المقالة
السابقة وخلفت ابنتين وبنات اوجبة فان ما في يدها من
الصحيح الاول تسعة ونصف مسئلتها من ستة وبيها
موافقة بالثلاثة فنضرب ثلثة السنة وهو اثنان في ستة
عشر فالمبلغ وهو اثنان وثلاثون مخرج المسئلتين فمن
كان سهميه من ستة عشر اعني ورثة الميت الاول فنضرب
سهميه تلك في وفق مسئلة البنت وهو اثنان فيكون ما
حصل نصيبه ومن كان سهميه من ستة اعني ورثة الثاني

ينضرب

ينضرب سهميه تلك في وفق مسئلة البنت وهو ثلاثة فما
حصل كان نصيبه وقد كانت لام الميت الاول ثلاثة من ستة
عشر فاضربها في اثنين تبلغ ستة فهي لها وكان للزوج
منها اربعة بنضربها في اثنين يحصل ثمانية فهي بنفسها
على ورثة فلزوج واحد منها سهمان ولابيه اربعة والام
سهمان وما ثلث ما بقي ايضا وكان لكل واحد من
ابني البنت سهمان من مسئلتها وهي الستة فاذا اضربنا
في الثلاثة صارت ستة فهي له وكان لبنتها سهم واحد
من مسئلتها فاذا ضرب في الثلاثة كانت ثلاثة
فهي لها وكان لجدتها من مسئلتها ايضا واحد فنضرب في
الثلاثة فهي لها وقد كان لها لجدتها من مسئلتها
ايضا واحد فنضرب في الثلاثة باعتبار كونها اما لم مات
او لا ستة ستة من اثنين وثلاثة في يد الحدة
ح تسعة **قوله** بل مباينة ضربت كل الثاني
في كل الاول اي كل التصحيح الثاني في كل التصحيح
الاول حصل مخرج المسئلتين صورة رجل مات
وتركة زوجة واختا لاب وثلاثة اعمام اصل
المسئلة من اربعة للزوجة الربع سهم والاخت
لاب النصف سهمان والباقي للاعمام وهو سهم وهذا لا
يستقيم عليهم فاضرب كل روسهم في اصل المسئلة تبلغ
اثني عشر للزوجة ثلاثة والاخت ستة والاعمام
ثلاثة ثم ماتت الزوجة وتركت خمسة اخوة وكلها
من خمسة وما في يد الزوجة من الصحيح الاول
وهو ثلاثة لا يستقيم على مسئلتها ولا موافقة بينها
بل بينهما مباينة فنضرب كل التصحيح الثاني في كل التصحيح

فضربنا خمسة في اثني عشر مبلغ سنتين كان لاخته لا
 من الميت الاول ستة تضرب في التصحيح الثاني
 وذلك خمسة تبلغ ثلثين وكان للاعمام ثلثه تضرب
 في خمسة تبلغ خمسة عشر وكان للاخوة من الميت الثالث
 خمسة تضرب في نصيب الميت الثاني وهو ما كان
 في يده من الميت الاول وذلك ثلثه تبلغ خمسة عشر
 لكل ثلاثة فاذا اجتمعها تجدها ستين فقوله تضرب بها
 ورثة الميت الاول الى بيان لطريق معرفة نصيب كل واحد
 من ورثة الميت الاول وقوله وسهام ورثة الميت الثاني
 بيان لطريق معرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني
قوله فان مات ثالث قبل القسمة جعل المبلغ الثاني
 مقام الاول وجعل الثالث مقام الثانية كما اذا مات ام
 وتركته نرجا وبنات وامامات الزوج قبل القسمة عن
 امرأة وابوين ثم ماتت البنت عن ابنتين وبنت واحدة
 ثم ماتت الجدة عن زوج واخوين فالمسئلة الاولى وهي
 مسئلة المرادة روية تصح من ستة عشر فالزوج اربعة وثلاثة
 تسعة والام ثلثه والمسئلة الثانية وهي مسئلة الزوج نفع
 من اربعة فيستقيم ما في يده عليها لان مسئلتها من اربعة
 لزوجته واحد والام ثلث الباقي وهو واحد والباقي
 للاب وهو اثنان والمسئلة الثالثة مسئلة البنت
 تصح من ستة ونصيبها من الاول تسعة لا تنقسم
 على مسئلتها وهي من ستة وبجانبها توافق بالثلث
 فاضرب ثلث مسئلتها وهي اثنان في ستة عشر تبلغ اثنين
 وثلثين فبها تصح الفريضة ان كان له من ستة عشر
 شي فمضروب في اثنين ومن كان له من ستة شي فمضروب في اثنان

ما في يدها وهو ثلثه والمسئلة الرابعة مسئلة الجدة تصح من
 اربعة وسهامها تسعة من اثنين وثلثين اجتمع لهما من
 بينهما ستة ومن بنت بينهما ثلثه وتسعة لا تنقسم
 على اربعة ولا توافق بل يباينة فاضرب اربعة في
 اثنين وثلثين تبلغ ثمانية وثمانية وعشرين فبها
 تصح المسئلة كلها فمن كان له شي من اثنين
 وثلثين مضروب في اربعة ومن كان له شي من
 الاربعة فمضروب في ما في يدها وهي تسعة فنقول
 كان لامرأة من مات ثانيا وهو زوج الميت
 الاول سهامات من الاثنين والثلثين فاذا ضربتهما
 في الاربعة بلغت ثمانية فبها وكان لابيها
 منها اربعة فاضربها في الاربعة تبلغ ستة عشر
 فبها وكان لامرأة سهامات فاذا ضربتهما في الاربعة
 صار ثمانية فبها وكان لكل واحد من بني من مات
 ثالثا وهي بنت الميت الاول ثلاثة من العدد المذكور
 فاضربها في الاربعة تبلغ اثني عشر فبها لكل واحد
 منهما وكان لبينتها من ذلك العدد تسعة فاذا
 ضربتها في ذلك الاربعة تبلغ ستة وثلثين
 فبها وكان لزوج من مات رابعا وهي الجدة
 المذكورة من الاربعة التي هي مسئلتها سهامات
 فاذا ضربتهما في التسعة التي كانت في يدها نصيب
 ثمانية عشر فبها وكان لكل واحد من اخويها من
 مسئلتها سهم واحد تضرب به في التسعة فتكون
 تسعة فبها لكل واحد منهما كذا حوره السيد
 الشريف وصورته بالشبكة هكذا

كور

ع امانان في ثلاثة اوجاد
في ستة نعل الا ورضه المجدد
مخرج النصف في نصف النصف
اشا ضرب ونف مخرج
في كل اشاني ومسته كما ينبغي

٦

باب المخرج الفروض المذكورة في القرآن
قوله لتزكيا من ضرب اثنين في ثلاثة
قال ابو الصلا محمود البخاري رحمه الله في شرح
السراجيه اذا اختلط النصف من الاول بكل الثاني
او ببعضه فهو من ستة لانها مركبة من
ضرب اثنين في ثلاث وهي فرد ايضا من حيث
انها ركبت من ضرب الواحد في نفسها والفرد
كل عدد ركب من ضرب الواحد في نفس ذلك
العدد فتكون اصلا لما ينسب اليها وهو الستة
ولما ينسب الي العدد من اللذين ركبت هي منها
وهو النصف والثالث ولان مخرج النصف اثنان

و مخزن

توافق بالثلث فاضرب اثنين في اربعة هكذا في بعض
النسخ المصلحة وفي بعضها لا تستقيم ولا توافق وفي
بعضها وست اخوات فاهم ثلاثة توافقهم بالثلث
وكلنا الاخرين بصفحة ويؤيد النسخة المصلحة
ما في المصحح من قوله وستة اخوة للزوجة الربع
تبقى ثلاثة لا تستقيم على ستة وبها موافقة
بالثلث كما ضرب وفق عدد هم وهو اثنان في اصل
المسئلة وهو اربعة تبلغ ثمانية منها تصح وكانت
للزوجة سهم في اثنين يكون اثنان والاخوة الثلاثة
في اثنين يكون ستة لكل واحد سهم **قوله**
فتكتفي باخذ التماثلين فاضرب ثلاثة في اصل
المسئلة لان اصل المسئلة ثلثان منها الثلثان
للبنات الثلاثة وهما اثنان وبقي واحد للاعمام
فانكسر على فريقين تماثلين فاضرب عدد واحد
وهو ثلاثة في اصل المسئلة تكن تسعة منها تصح
فثلاثان للبنات الثلث وهي ستة لكل واحدة
سهمان والباقي للاعمام وهي ثلاثة لكل واحد سهم
قوله كما ربع زوجات وثلاث جدات
واثنى عشر عما اصل المسئلة من اثني عشر للزوجات
الاربعة والربع وهو ثلاثة ولا استقامة واثني
عدد رؤسهن وسهامهن مبينة فاخذنا عدد
رؤسهن باسرها والجدات الثلاث السدس وهو
اثنان فلا تستقيم عليهم وبين سهامهن ورؤسهن
مبينة فاخذنا المجموع عدد رؤسهن وهو ثلاثة
ثم طلبنا النسبة بين اعداد الرؤس الماخوذة فوجدنا

الثلاثة

الثلاثة والاربعة متداخلتين في الاثنى عشر الذي
هو اكثر اعداد الروس فضرينا في اصل المسئلة و
هو ايضا اثنا عشر فصار مائة واربعة واربعين
تصح منها المسئلة فكان للزوجات الاربعة ثلاثة
صن بناها في المضروب الذي هو اثنا عشر
صار ستة وثلاثين فلكل منهن تسعة وكانت
للجدات من اثنا عشر فضرينا بها في المضروب المذكور
فصار اربعة وعشرين فلكل واحدة منهن ثمانية
والاعمام سبعة فضر بناها في اثني عشر ايضا فحصل
اربعة وثمانون فلكل واحد منهم سبعة **قوله**
وان وافق بعضها بعضا اي وافق بعض اعداد
الروس من انكسر عليهم السهام من الطائفتين او اكثر
بعضا فالحكم منها ضربا وفق احدهما في جميع الاخر
قوله كما ربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمان
عشرة بنتا وستة اعمام اصل المسئلة اربعة وعشرون
للزوجات الاربعة الثمن وهو ثلاثة ولا تنقسم عليهم وبين
عدد سهامهن ورؤسهن مبينة فحفظنا جميع عدد
رؤسهن والجدات الخمس عشرة السدس اربعة فلا تنقسم
عليهن وبين عدد رؤسهن وسهامهن مبينة فحفظنا جميع
عدد رؤسهن والبنات الثمانية عشرة الثلثان وهو ستة
عشر فلا تنقسم عليهم وبين سهامهن ورؤسهن موافقة
بالنصف واخذنا عدد رؤسهن وهو تسعة فحفظناها
والاعمام الستة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم
وبينهم وبين عدد رؤسهم مبينة فحفظنا عدد رؤسهم
فحصل لنا من اعداد الروس المحفوظة اربعة وستة وتسعة

وخمس عشرة ثم طلبنا بينها التوافق فوجد الاربعه موافقة
 للستة بالنصف فزددنا العدد بها الى نصفها وضربناها
 في الاخرى صار المبلغ اثني عشر وهو موافق للستة بالثلث
 فضربناها في الاخرى مثلث احدها في جميع الاخرى
 صار المبلغ ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ وبين
 خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فضربنا مثلث خمسة
 عشر وهو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وثلاثون
 ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة اعني اربعة
 وعشرين فصار الحاصل اربعة الاف وثلاثمائة وعشرين
 فهذا نصيب المسئلة اذ كان للزوجات من اصل المسئلة ثلاثة
 ضربناها في المضروب وهو مائة وثلاثون فحصل خمسمائة
 واربعون فلكل من الزوجات الاربع مائة وخمسة و
 ثلثون وكان للبنات الثاني عشرة ستة عشر وقد
 ضربناها في ذلك المضروب المذكور فصار سبعة مائة
 وعشرين فلكل منهن ثمانية واربعون وكان للاعمام
 الستة فاحد ضربناها في المضروب فكان مائة وثلاثين
 فلكل واحد ثلاثون واذا جمعت جميع انصباء الورثة
 بلغ اربعة الاف وثلاثمائة وعشرين كما مر بين وعشر
 بنات وست حداث وسبعة اعمام **قوله** ضربت
 احدها اي احده الاعداد في جميع الثاني والحاصل الذي
 اصل المسئلة اربعة وعشرون فللزوجتين الثلث
 وهو ثلاثة لا يستقيم عليهما وبين عدد زوجتهما
 وسهما مائة فاحدنا عدد زوجتهما وهو اثنان
 وللبنات العشر الثلثان وهو ستة عشر لا يستقيم
 عليهن وبين زوجهن وسهما من موافقة بالنصف

فأخذنا

فأخذنا نصف عدد زوجهن وهو ثلاثة والاعمام
 السبعة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين
 عدد زوجهم مائة فاحدنا عدد زوجهم وهو سبعة
 فصار نصيب الاعداد المأخوذة للزوجين اثنان وثلاثة
 وخمسة وسبعة وهذه كلها اعداد متباينة فضربنا
 الاثنين في الثلاثة صار ستة ثم ضربنا هذا المبلغ
 في خمسة فصار ثلاثين ثم ضربنا الثلاثين في السبعة
 فحصل مائة وثلاثون وعشره ثم ضربنا هذا المبلغ في
 اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار المجموع خمسة
 الاف واربعين ومنه استقيم المسئلة على جميع الطوائف
 فكان للزوجتين من اصل المسئلة ثلاثة فضربناها
 في المضروب الذي هو مائة وثلاثون وعشره فحصل ستمائة
 وثلاثون فلكل واحدة منها ثلثمائة وخمسة عشر
 وكان للحداث الست اربعة وقد ضربناها في ذلك
 المضروب فصار ثمانمائة واربعين فلكل واحدة منهن
 مائة واربعون وكان للبنات العشر ستة عشر
 ضربناها في المضروب المذكور فبلغ ثلاثة الاف و
 ثلثمائة وستين فلكل واحدة ثلثمائة وستين و
 ثلاثون وكان للاعمام السبعة واحد ضربناه في ذلك
 المضروب فكان مائة وثلاثين وعشره فلكل واحد منهم
 ثلاثون ومجموع هذه الانصباء خمسة الاف واربعون
قوله بان بعد اقلها الأكثر اي يقينه ومعني
 افناء اذ القى الاقل من الأكثر مرتين أو أكثر لم يبق
 من الأكثر شيء كالثلاثة والستة فانك اذا القيت
 الثلاثة من الستة مرتين فنيت الستة بالكلية وكذا الحال

اذا القيتما من التسعة ثلاث مرات افنية التسعة
 فهذه العديتان مسميان بالمتداخلين اصطلاحا
 بخلاف الثمانية فانك اذا القيت منها الثلاثة مرتين بقي
 اثنان فلا يمكن افنائها بالثلاثة لكن اذا القيت منها اثنان
 اربع مرات فنيت الثمانية فهما ايضا متداخلان **قوله**
 او يكون اكثر العدد من هذا بيان للأمر الثاني **قوله**
 كقسمة الستة على ثلاثة او اثنين فانها مقسمة
 عليهما بالأكسر فيصيب من الستة كل واحد من الثلاثة
 اثنان ومن الاثنين ثلاثة **قوله** فتوافقان بالربع
 لان العدد العادي هما مخرج الجزء ذلك الوق بينهما فلما
 عدتهما الاربعه وهي مخرج الربع كانا متوافقين به
 فان قلت مخرج النصف اعني الاثنين عددهما ايضا فهلا
 جعلهما من المتوافقين بالنصف قلت المعتبر هذه
 الصنعة مع عدد العادي هو اكثر عدد بعددهما فيكون جز
 الوق اقل فيحصل الحساب الاتري ان ربع الثمن اقل من
 نصفه وان حسابا سهلا ولا منافات في ان يكون بين
 عددين توافق من وجوه متعددة كالاثني عشر
 والثمانية عشر فانها متوافقان بالنصف والثالث والستة
 الا ان العبرة في سهولة الحساب بتوافقهما في العدد الذي
 هو من احدهما اثنان ومن الاخرى ثلاثة كما في شرح
 السراجيه للسيد قول وفي شرح التقريب المتوافقان عبارة
 عن عدد دين غير متداخلين بينهما موافقة استيركا
 بجزء او اجزاء والمعتبر من الاجزاء المتعددة اذ قد هما
 كالاربعة والستة فانها متوافقان بالنصف والستة
 والتسعة متوافقان بالثالث فقلت الستة اثنان

العدوان
 ص

وثلاثة

وثلاثة التسعة ثلاثة والثمانية والاثنان عشر متوافقان
 بالربيع وبالنصف ايضا لكن الربع اوقف منه والعشرة
 والخمسة عشر بالخمس والاثنان عشر والثمانية عشر متوافقان
 بالسدس والنصف والثالث وادقهما السدس والاربعة
 عشر والاحد والعشرون بالبيع والستة عشر
 والاربعة والعشرون بالثمن والنصف والربيع
 الثمانية عشر والسبعة والعشرون بالبيع والعشرون
 والثلاثون بالعبير واثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون
 بجزء من احد عشر انتهى **قوله** كالقسمة مع العشرة
 فانه لا بعددها معاشي سوى الواحد الذي ليس بعدد
 عنده كذلك شرح السيد **قوله** فان توافقا في
 اثنين فالنصف وهو اثنا اقول فعلى هذا بين الستة
 والعشرين توافق بالنصف وهو اثنان فانه اذا القيت الستة
 من العشرين ثلاث مرات بقي اثنان واذا القيت اثنان من
 الستة بقي اثنان فهما متوافقان بالنصف قال السيد
 بمثالا اذا القيت من العشرة سبعة بقي ثلاثة واذا القيت
 ثلاثة من السبعة مرتين بقي واحد واذا القيت
 واحدا من الثلاثة مرتين بقي ايضا واحد فقد اتفقت
 العشرة والسبعة بالقاد الاقل من الجانبين مرارا في
 الواحد وانه الباقي من كل منهما في بعض درجات
 القاد فهما متباينان واذا القيت من الثمانية عشر
 ثمانية مرتين بقي منها اثنان واذا القيت اثنان من
 الثمانية ثلاث مرات بقي ايضا اثنان فهما عددا متوافقان
 انتهى **قوله** يخرج نصيبه اي ذلك الفريق كما قد مضى
 في الصورة المشروحة **قوله** والاصح طريق النسبة

ففي الصور المتقدمة التي امرت ان وعشرين ثبات
 وست جرات وتسبعة اقسام اذا نسبت سهام المرتين
 وهي ثلاثة اليها كانت النسبة مثالا ونصفه فاذا ان
 اعطيت كلا منهما من المضروب اعني مائتين وعشرة
 مثل تلك النسبة اعني مثله ونصفه كانت ثلاثمائة
 وخمسة عشر واذا نسبت سهام البنات وهي ستة
 عشر الى عدد رؤوسهن وهو عشرة كانت النسبة
 مثالا وثلاثة اقسام مثل واذا اعطيت كل بنت مثل
 المضروب ومثل ثلاثة اقسامه كان لها ثلاثمائة
 وستة وثلاثون واذا نسبت سهام الجدات وهي
 اربعة الى عدد رؤوسهن وهو ستة كانت النسبة
 ثلثي واحد واذا اعطيت كل جدة ثلثي المضروب كانت
 لها مائة واربعون واذا نسبت سهم الاعمام وهو
 واحد الى عدد رؤوسهم وهو سبعة كانت السبعة سبع
 واحد واذا اعطيت كل واحد منهم سبع المضروب حصل
 له ثلاثون **قوله** فانه كان بين التركة والتصحيح
 مماثلة فظاهر كما اذا اختلفت زوجا واما واختين لآب
 وام كانت المسئلة من ستة ونقول الى ثمانية فلزوج
 منها ثلاثة والام واحد ولكل من الاختين سهمان فان
 نظرنا ان جميع التركة ثمانية دنانير فلكل منهم ما ذكر
قوله او موافقة اي بين التركة والتصحيح موافقة
 ضربت سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة فقوله
 في جميع التركة سهو من النسخ قال في السراجيه وشرحها
 واذا كان بين التركة والتصحيح موافقة فاضرب سهام
 كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسم المبلغ للمائل

من

من هذا الضرب على وفوق التصحيح فالخارج نصيب ذلك
 الوارث ففما اذا اختلفت زوجا واما واختين لآب وام
 كانت المسئلة من ستة ونقول الى ثمانية فلزوج منها
 ثلاثة والام واحد ولكل من الاختين سهمان فاذا فرضنا
 ان جميع التركة خمسون دينارا كان بينهما وبين
 التصحيح موافقة بالنصف فاذا ارثت ان تعرف نصيب
 كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج وهو
 ثلاثة في وفق التركة وهو خمسة وعشرون لان بين
 التصحيح وبين التركة موافقة بالنصف يحصل خمسة
 وسبعون ثم اقسم هذا المبلغ على وفق التصحيح اعني
 اربعة يخرج ثمانية عشر دينارا وثلاثة ارباع دينار
 فهذا نصيب الزوج من تلك التركة واضرب ايضا نصيب
 الام من التصحيح وهو واحد في وفق التركة وهو خمسة
 وعشرون فتكون الحاصل خمسة وعشرين فاذا
 قسمنا على الاربعة خرج ستة دنانير وربع دينار فهو
 نصيب الام من التركة واضرب نصيب كل اخت
 من التصحيح وهو اثنان في وفق التركة يحصل
 خمسون فاذا قسمت هذا الحاصل على الاربعة خرج
 اثنا عشر دينارا ونصف دينار فهو نصيب كل اخت من
 التركة فاذا جمعنا هذه خمسين دينارا وهذا هو موافقة
 واذا كان بين التصحيح وبين التركة مداخلة كما اذا كانت
 التركة في تلك الصور اربعة وعشرين فانه اذا
 ضرب في هذه الصورة نصيب كل وارث من التصحيح
 في جميع التركة وقسم المبلغ على التصحيح كما عمل به في
 صور المبانيه خرج ايضا نصيب ذلك الوارث من

تلك التركة المفروضة **قول** وتعمل كذلك في معرفة
 نصيب كل فريق منهم فاضرب ما كانت لكل فريق
 من اصل المسئلة في وفق التركة ثم اقسم المبلغ
 الحاصل من هذا الضرب على وفق تصحيح المسئلة ان
 كانت بين التركة وتصحيح المسئلة موافقة وان كانت
 بينهما مباينة فاضرب ما كانت لكل فريق في كل التركة
 ثم اقسم الحاصل على جميع تصحيح المسئلة فالخارج
 نصيب ذلك الفريق في الوصية مثال المواقفة زوج
 واربع اخوات لاب وام واختان لام فاصل المسئلة
 من ستة ونقول الى تسعة فلو فرضنا التركة ثلاثين
 كانت بين التركة والتصحيح توافق بالثلث فاذا
 ضربنا نصيب الزوج من اصل المسئلة وهو ثلثا
 في وفق التركة وهو عشر حصل الثمونت فاذا قسمنا
 هذا الحاصل على ثلث المسئلة وهو ثلثا لثا خرج
 عشرة فهي نصيب الزوج واذا ضربنا نصيب الاخوات
 لاب وام من اصل المسئلة وهو اربعة في ثلث
 التركة وهو عشرة صار اربعين فاذا قسمنا هذا على
 ثلث المسئلة وهو ثلثا كانت الخارج ثلاثة عشر
 وثلثا فهي نصيب اربع اخوات واذا ضربنا نصيب
 الاختان لام وهو اثنتان في ثلث التركة حصل عشرون
 فاذا قسمنا هذا على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ستة
 وثلثان نصيب هاتين الاختان ومثال المباشرة
 ان تفرض التركة في المسئلة المذكورة اثنتين وثلاثين
 فيكون بينهما وبين التصحيح وهو تسعة مباينة
 فاذا ضربنا نصيب الزوج وهو ثلاثة في كل التركة

حصل

حصل ستة وتسعون فاذا قسمنا هذا المبلغ على جميع
 المسئلة وهي تسعة كان الخارج وهو عشرة وثلثان
 نصيب الزوج من تلك التركة حصل ما بينة وثمانية
 وعشرون فاذا قسمنا هذا الحاصل على التسعة كان
 الخارج وهو اربعة عشر وتسعون نصيب الاخوات
 من الابوين من التركة المذكورة واذا ضربنا نصيب
 الاختان لام في جميع التركة بلغ اربعين فاف
 قسمنا هذا المبلغ على التسعة كان الخارج وهو ستة
 وتسعون نصيبها من التركة المفروضة **قول**
 وحينئذ يكون سهامات للام وسهم للعم كما كانت
 الحالة كذلك في سهامهما من التصحيح فان قلت
 هلا جعلت الزوج بعد المصاحبة واخذه المهر
 وخرج من البيعة بمنزلة المردوم واية فائدة في
 جعله داخلا في تصحيح المسئلة مع انه لا يأخذ شيئا
 ورا ما اخذه قلت فائدة انا لو جعلناه كان
 لم يكن وجعلنا التركة ما راد المهر لا نقبل فخرج
 الام من ثلث الاصل المال الى ثلث ما بقي اذ حشد
 بقسم الباقي منها اثلاثا فيكون للام سهم وللم سهران
 وهو خلاف الاجماع اذ حقها ثلث الاصل واذا
 ادخلنا الزوج في المسئلة كان للام سهران من الستة
 وللم سهم واحد ويقسم الباقي بينهما على هذه
 الطريقة فتكون مستوفية حقها من الميراث ولو
 فرض انه صالح العم على شيء من التركة وخرج من
 البيعة فالمسئلة ايضا من البيعة فاذا خرج
 نصيب العم بقي خمسة ثلاثة للزوج واثنان للام

نجعل الباقي اخماسا بين الزوج والام فالزوج ثلثه
 اخماس والام خمساً وانما صاغت الام على شيء
 وخرجت كانت المسئلة ايضا من الستة فاذا اخرج
 منها سهمان للام بقي اربعة فجعل الباقي من الزكاة
 ارباعا ثلثه منها للزوج وواحد للام كذا
 حققه السيد الشريف طاب ثراه وجعل الجنة
 منزله ومثواه **قوله** واخواننا المسدي لنا
 الخردا يما **قوله** والدنا داع لنا طالب الرشيد
 الظاهر ان اخواننا مجردون معطوف على ماتن والمتد
 منصوب على المدح اي اعني المسدي لنا الخردوسكر
 الوزن واسدي يحيى بمعنى احسن اذا استعمل
 بالي فاللام بمعنى الي القاموس اسداء اهمله
 وبينهما اصلح واليا احسن انتهى وقوله والدنا
 معطوف على اخواننا وداع عطفي بيان له او بدل
 منه ولا يجوز ان يكون نعتا له وطالب الرشيد
 حال من ضمير داع اي تصليتي مع اخواننا الحسنين
 البنا المعروف والدنا الذي لنا حال كونه
 طالب الرشيد دنا والقصد واقفي لا احترازي
 والرشيد محركة الاهتداء القاموس رشيد كنعز
 وفرج رشيد اورشيد ورشاد اهتدى **قوله**
 كاسترشيد فاسلك اللام الرشاد الي الخير والتجنب
 عما يوجب الخلل والضرر وارزقنا حسن النية
 مع حسن العمل الذي يستوجب القرب اليه والسير
 وحسن العاقبة لنا ولاخواننا واجبا لنا وجميع
 المسلمين انه خير من تولد وخير ما مولد وله الحمد

اولاد اخراد ظاهراد باطنا وسرا وعلانية علي جميع
 الشئون والاحوال وكان الفراغ من تحرير هذه
 الحاشية يوم الاحد بعد صلاة العصر في السابع عشر
 من شهر ذي القعدة عام اثنتين واربعين
 بعد مائة والفضل لله من له العز والشرف
 وصلى الله عليه وعلى اله وصحبه وانا علم حراة
 ومن تبعهم على منوالهم في سلك طريقتهم
 اللهم اغفر لي ولوالدي ولوالديهم
 الي منتهى الاسلام جميع
 المؤمنين والمؤمنات
 والامم بجاه النبي صلى الله عليه وسلم
 واكثر الامم

Söleymanlı Kütüphanesi

1. Asır Efendi

Y. No.

Eski Sayı No.

113

اللهم اغفر لكاتبه وقايرته وسامعه